الحرب السورية

كمال ديب

1970

تاريخ سورية المعاصر



كمال ديب

الحرب السوريّة
•••
تاريخ سوريّة المعاصر
(2015-1970)





دار النهار



الطبعة الأولى كانون الأول 2015
ص.ب. 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-747623
darannahar@darannahar.com

ISBN 978-9953-74-403-2

المحتويات

شكر

أتوجّه بالشكر إلى عدد من الكتّاب الأميركيين والبريطانيين والألمان المختصين بالشؤون السورية، وخاصة الدكتور باتريك سيل الذي أمدّني بمراجع ومعلومات وربطني عبر البريد الالكتروني بخبراء آخرين عن سورية، وراجع ملخّصات فصول هذا الكتاب، والدكتور جوشوا لانديس والبروفسور ريموند هنيبوش من جامعة سان أندروز في سكوتلندا، والدكتورة هيلينا كوبان، وجميع هؤلاء وضعوا كتباً ودراسات عن سورية، وإلى الدكتور سهيل قعوار، بروفسور الاقتصاد السابق في جامعة بيروت الأميركية، الذي قرأ المسوّدة كاملة وساعدني في تصحيح أخطاء تاريخية وأغلاط في أسماء أشخاص وأماكن، وأبدى آراءً ساهمت في تقوية النص.

ويتجّه شكري إلى المسؤولين في مكتبة جامعة أوتاوا الكندية التي تحوي أكثر من ثلاثة ملايين كتاب ومرجع، وتضمّ مئات الكتب والمراجع والفصليات المتخصصة عن سورية والمنطقة العربية. وخاصة عندما كان يتعذّر وجود المرجع المطلوب، فكانت مسؤولة المكتبة تطلبه من مكتبات أخرى ضمن نظام المكتبات الجامعية في أميركا الشمالية. وخلال مراحل الكتابة كنتُ أصغي لآراء عدد من الأصدقاء اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من المقيمين في كندا لأتأكّد من ابتعادي عن المجاملة أو المناهضة المجانية.

وطبعاً كل الشكر لزوجتي سوزان وابنتينا مايا وكاترين-ريما، اللواتي أحطنني بالرعاية والحنان وساعدنني في العثور على المراجع في مجاهل المكتبات، وصبرنَ على حاجتي إلى التركيز على الكتابة لفترات طويلة، دون أن يعني ذلك عدم التمتّع برحلات طويلة ومساءات عائلية حميمة في المطعم القريب وزيارات لدور السينما والخروج مع الأصدقاء هنا في كندا.

وأجدّد التعبير عن ارتياحي وشكري لأسرة «دار النهار» التي واكبتني وتواكبني في عملية صناعة الكتاب في الشكل والتنقيح والطباعة والتسويق.

وعدا ذلك فإنّ المعلومات والآراء الواردة في النص هي مسؤوليتي وحدي ولم أكتبها إلا بعد التأكّد من مصداقيتها مراراً ومن مراجع مختلفة عدّة، محصّناً بأمل أنّي أساهم في تقديم فهم صحيح لتاريخ سورية المعاصر بكل سلبياته وإيجابيته. هذا الفهم هو واجب كل سوري بالتأكيد الذي أتمنى أن يقرأ كتابي، ولكنّه مفيد جدّاً وضروري للقارىء اللبناني، مواطناً أو مسؤولاً. وبذلك أكون قد قدّمت خدمة لوطني الأول ومسقط رأس أهلي وأجدادي: لبنان.

ك. د.

المقدمة

هذا الكتاب هو الجزء الثالث من تاريخ سورية السياسي والاقتصادي ويغطي المرحلة من 1970 إلى 2015. ويتضمّن المعلومات الأساسية عن ظهور سورية كدولة اقليمية منذ 1973 ويتحدّث بالتفصيل عن شخصيات تلك الفترة، من الرئيس حافظ الأسد وعبدالحليم خدام ومصطفى طلاس وحكمت الشهابي ومحمد الخولي وفاروق الشرع ووليد المعلّم ووزراء ومسؤولين حزبيين ورسميين في عهد حافظ الأسد، وكذلك عن عهد الرئيس بشّار الأسد والشخصيات التي رافقته.

منهج البحث

عدا عن توخّي الموضوعية والابتعاد عن الشوفينية، اعتمدت مبدأ التعمّق والتدقيق في اختيار المراجع، خاصة أنّ الموضوع السوري شائك يتطلّب عدم تصديق كل ما تذكره مراجع البحث حتى لو ارتدت حلّة أكاديمية أحياناً. لقد عثرت على عدد كبير من الكتب التي تشوّه تاريخ وأحداث سورية وتجانبها العداء، كتابها إمّا إسرائيليين أو يهود أميركيين أو غربيين معادين لسورية تحت قناع التخصّص بسورية، مثال إتمار رابينوفيتش ودانيال بايبس وإيال زسر وباري روبين وآخرين. وينضم إلى هؤلاء كتّاب عرب، سوريون ولبنانيون وآخرون، إما مقيمين في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أو في بلدان عربية غير صديقة لسورية. فيكتب أحدهم، وهو محاضر في جامعة جونز هوبكنز، في مقدّمة كتابه موضوعه عن سورية: «لقد التقيت وتحدّثت في الأمور التي يغطّيها هذا الكتاب مع المنسّق الإسرائيلي لجنوب لبنان يوري لوبراني والتقيت آريل شارون وشمعون بيريز وبنيامين نتانياهو وسفير اسرائيل في الولايات

المتحدة البروفسور اتمار رابينوفيتش. وأنا مدين بعمق لبرنامج دراسات الشرق الأوسط في مدرسة الدراسات الدولية المتقدّمة في جامعة جونز هوبكنز ومديره البروفسور فؤاد عجمي.. لتسهيل بحثي»[1].

لقد حاول كتّاب كثيرون نعت سورية بالإرهاب وبأنّها دولة إرهابية وأنّها لا ترغب بالسلام ولا تريد الصلح مع اسرائيل وأنّها سعت وتسعى إلى الهيمنة على جيرانها لإقامة سورية الكبرى، إلخ. ولكن ثمّة كتّاب آخرين عارفين بسورية لا يقدّمون أحكاماً مسبقة ويعلمون أنّ اسرائيل والولايات المتحدة لم تعترفا بصعود سورية كدولة إقليمية مهمة ولم تأخذا مصالحها وحقها في استرجاع أرضها المحتلة بالاعتبار طيلة عقود، وأنّ سورية وافقت ثم أكدّت موافقتها مراراً على قرارات مجلس الأمن 242 و338 وأنّ السلام العادل هو هدفها الاستراتيجي وأنّه من الأفضل أن يتم السلام عبر المفاوضات لا عبر الحروب المكلفة. كما لم تعترف اسرائيل وأميركا أنّ لسورية هواجس أمنية في أن لا يُستعمل جاريها لبنان والأردن كممر للاعتداء عليها أو مقرّ لحكومات معادية لها، أو أنّ تحوّل سورية منذ اتفاقية سيناء عام 1975 (بين مصر واسرائيل) نحو إقامة جبهة مشرقية لا يجب تصويره كتوجّه عقائدي لابتلاع الآخرين[2].

وثمّة مبدأ ثالث في منهج البحث هو توجّب الحذر وتجنّب سهولة الانزلاق في تحليل آحادي يعتمد على شخصنة النظام. وهو أسلوب مغر، وخاصة في عهد حافظ الأسد، لسببين: الأوّل أنّ فترة حكمه كانت الأطول في تاريخ سوريّة (1970–2000) ما يجعل تلك الفترة تحتّل نسبة كبيرة من أي كتاب عن سورية. والثاني أنّ طبيعة النظام الرئاسي في سورية وتكثيف الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية جعلا من السهل تحليل أي حدث أو تطوّر بأنّه «قرار من الرئيس» أو«أنّه لا يمكن أن يحصل شيء – على تفاهته – في سورية بدون علم الرئيس»، إلخ[3]. ولهذين السببين، استسهل الكتّاب وخاصة الصحافيين، التعاطي بالشأن السوري،

1- Marius Deeb, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, New York, Palgrave MacMillan, 2003, p. x.

2- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 5.

3- Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1991; Lucien Bitterlin, *Hafez el-Asad. Le Parcours d'un Combattant*, Paris, Éditions du Jaguar, 1986; Fadia Kiwan, «La tradition des coups d'État et la pérennisation d'une dictature», Thèse de doctorat, Université de Paris I, 1984.

وركّزوا على شخص الرئيس لتصبح سورية هي الأسد والأسد هو سورية. إلا إذا كان هدف الكاتب من الأساس هو كتابة السيرة كما هو الحال في كتاب باتريك سيل عن حافظ الأسد عام 1988 والذي أصبح مرجعاً كلاسيكياً. والحال فإنّ التركيز على شخص الرئيس الأسد (على رغم أهميّته في بناء سورية الحديثة ووضعها على خريطة الدول المهمّة في المنطقة والعالم وصياغة قراراتها الكبرى ورسم مسيرتها)، انّما ينافي أبسط القواعد الأكاديمية وحتى شبه الأكاديمية المعمول بها. وخاصة مبدأ عدم التعاطي مع التاريخ كأنّه سيرة ملوك ورؤساء وزعماء. وبذلك يقع المؤرخ في هفوة شخصنة النظام ويتأثّر بالهالة التي صنعها الإعلام الداخلي والخارجي. أليس من السهل التركيز على شخص الرئيس في كتابة تاريخ الدول فيتحاشى الكاتب مشقّة معالجة البنى الإجتماعية والاقتصادية والخلفيات المؤسساتية من أحزاب ودولة وجماعات منظّمة؟

كما لا يخفى أنّ شخصنة التاريخ هو سلاح ذو حدّين لأنّه أسلوب اعتمدته الدول الاستعمارية سابقاً وحالياً عندما تريد إسقاط دولة ما. فتلجأ إلى حجّة هي عدم رضاها على شخص الحاكم وتبدأ بحملة إعلامية وديبلوماسية لا تنتهي إلا والبلد تحت الإحتلال أو ضحية انقلاب أو أن يُغتال رئيسه، إلخ. وهذه كانت تجربة عدد كبير من الدول العربية لا تبدأ بعبدالناصر الذي صوّره الإعلام الغربي بأنّه هتلر جديد ولا تنتهي بعرفات وصدّام حسينَ الذي صوّره الإعلام الغربي بأنّه.. هتلر جديد. فيصبح القضاء على صدّام حسين ستاراً للقضاء على العراق ومقوماته والسيطرة عليه. ومن نماذج الكتب التي شخصنت التاريخ السوري كتاب الباحث الاسرائيلي موشيه ماعوز عن حافظ الأسد الذي يبدأ موضوعياً في تعاطيه مع الشؤون السورية ولكنّه ينتهي إلى نصّ معادٍ للأسد ولسورية معاً وتظهر فيه اسرائيل كالحمل الوديع[4].

وعدا عن المبادىء الثلاثة، أي توخي الموضوعية والحذر في التعاطي مع مراجع البحث وتجنّب شخصنة النظام، فعلى أي محلّل للشؤون السورية في القرن العشرين وخاصة منذ 1960 أن يدرس طبقاتها الاجتماعية أفقياً ومصالح هذه الطبقات والهيكلية السياسية للنظام وسياساته دون إغفال الجانب العمودي للمجتمع وجذوره السابقة للاقتصاد الحديث،

4- Moshe Ma'oz, *Assad, The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, New York, Weidenfeld and Nicholson, 1988.

كتنوّعه الديني والمناطقي والعرقي وما يفرضه ذلك من تعدّدية في الولاءات والميول[5]. إنّ فهم هذه العلائق الديناميكية افقياً وعامودياً يوضح تاريخ الحراك الاجتماعي في سورية ويشرح خيارات السوريين وانتظامهم في أحزاب وجماعات منذ أربعينات القرن العشرين. ذلك أنّ الولاءات السابقة للاقتصاد الحديث تتخطّى الحدود الطبقية كما في لبنان، فتخرج ولاءات ثنائية أو ثلاثية: للطبقة الاجتماعية وللطائفة وللمنطقة، وأحياناً للإثنية (العربية أو الكردية أو الأرمنية)[6]. وقد يحصل أنّ يطغى الولاء الطائفي على أي ولاء آخر ويخرج إلى العلن في صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولقد وقعت مثل هذه الصراعات في سورية في كل مرحلة من مراحل صعودها وحياتها الاستقلالية. وهو ما سنستعرضه أيضاً في هذا الكتاب.

وباعتماد هذا المبدأ الرابع، أي الانتباه للتحولات الطبقية بخلفية اقتصادية، تجنّبتُ خطراً يقع فيه المحللون والباحثون وهو تبسيط الأمور والتركيز السطحي على الجانب الطائفي للأحداث وكأنّه العامل الأهم، دون الانتباه إلى العوامل الأفقية والعامودية الأخرى. وهذا خطأ وقع فيه سياسيون وكتّاب عن لبنان والعراق على سبيل المثال، وأصبح الكلام منذ أواخر الثمانينات عن الأقليات المذهبية والعرقية في العالم العربي موضة أو نيّة خبيثة تحاول إظهار هشاشة المجتمع السوري والعربي[7].

وفي الحالة السورية برز خطاب دون غيره حول الهوة بين الأغلبية السنيّة والأقلية العلويّة والعلاقة بين الانتماء المذهبي والوصول إلى مواقع السلطة[8]. أو حتى اعتماد التحليل الطائفي في وصف تطوّر سورية الاجتماعي-السياسي أو الإجتماعي-الاقتصادي وكأنّ ثمّة قراراً واعياً لدى السلطة لتغتني طائفة على حساب أخرى أو تقوى طائفة على حساب أخرى.

لقد تصدّى عدد من الكتّاب للمنحى البحثي الذي يغلّب منهج التحليل المذهبي للشؤون السورية على أي عامل آخر، ومن هؤلاء الكتّاب البروفسور الألماني فولكر برتيس الذي

5- غسّان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6- محمود عبدالفضيل، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1985-1945، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

7- Mahmud Faksh, «The Military and Politics in Syria: the Search for Stabiliy», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 8, 1985, pp. 3-21. And Martha Neff Kessler, *Syria: Fragile Mosaic of Power*, Washington, D.C., National Defense University Press, 1987. And Daniel Pipes, *Greater Syria*, op. cit.

8- Daniel Pipes, «The Alawi Capture of Power in Syria», *Middle East Studies*, vol. 25, 1985, pp. 429-450.

وضع نقداً شاملاً للمنطق الأقلوي في الأبحاث التي تناولت سورية[9]، والباحثة الفرنسية إليزابث بيكار[10]. إذ أنّ أي دراسة مقارنة عن لبنان والعراق ستظهر ضعف اعتماد المذهبية كآداة التحليل الأولى في فهم تاريخ هذين البلدين وكذلك في فهم سورية المعاصرة. وحتى في مسائل الإدارة العامة والفساد والزبائنية وتأثير الدين في الدولة وفي السياسات الاقتصادية لا يعثر المرء على حالة سورية خاصة تختلف عن مثيلاتها في الدول العربية.

ورغم أنّ المذاهب والأعراق سبقت الدولة الحديثة التي تطّلبت مواطنية واحدة، فإنّ هذه الأسبقية لا تتضمّن محرّكاً يعش الوعي والسلوك الطائفي والعرقي في سورية. بل لا يمكن للوعي والسلوك الطائفيين أن يتحرّكا إلا من ضمن الشبكة المصلحية الاقتصادية والسياسية في البلاد. والدليل على ذلك أنّ أسبقية الطوائف دائمة ومستمرّة بينما السلوك والوعي الطائفيين غير ثابتين ولم يسبقا الدولة العصرية. فتصبح أسبقية الطوائف مسألة اعتيادية وحقيقة تاريخية لا تتحرّك نعرتها إلا بوجود عوامل اقتصادية وسياسية سلبية معيّنة.

وكما في لبنان، يتعايش عامل التنوّع الديني في سورية مع عامل الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليصبح جزءاً من واقع البلاد. وعلى هذا الأساس فإنّ تحديد الهوية بين «السابق» (أي المذهب) و«العصري» (أي المواطنية) في ذهنية الأفراد والجماعات يتوقّف على تفسيرهم لما هو أفضل لخدمة مصالحهم الشخصية في موضع اجتماعي معيّن، فيطغى الأول إذا شعر المرء بأنّه يتعرّض للتمييز بسبب مذهبه، ويطغى الثاني عندما يشعر أنّ النظام يوفّر الرعاية بشكل عادل نسبيّاً[11]. وعلى هذا الأساس ايضاً تصبح عوامل الحاجات الاقتصادية ومسائل الاستقرار والأمن وسياسة الدولة الإقليمية والدولية خاضعة لمصالح طبقية ومدارس فكر اقتصادي وسياسي وحسابات ربح وخسارة وليس إلى منطلق مذهبي. وتتمظهر الطبقات في مصالح تجارية ورسمية وعسكرية تجمع أطياف المذاهب كلها وليس طائفة بعينها. كما أنّ

9- Volker Perthes, Einige Kritische Bemerkungen zum Minderheitenparadigma in der Syrienforschung, *Orient*, vol. 31, 1990, pp. 571-582.

10- Elizabeth Picard, « Critique de l'usage du concept d'ethnicité dans l'analyse des processus politiques dans le monde arabe », *Études politiques du monde arabe, Dossiers du CEDJ*, Le Caire, CEDEJ, 1991, pp. 71-84.

11- Elizabeth Longuenesse, «The Class Nature of the State in Syria. Contribution to an Analysis», in *MERIP Reports*, vol. 4, May 1979, n°. 77, pp. 3-11. Elizabeth Longuenesse, «The Syrian Working Class Today», in *MERIP Reports*, vol. 15, July-August 1985, n°. 134, pp. 17-24.

السياسات العليا تخضع لحسابات مؤسساتية معقدة لا تشبه قرارات شخصية في تعيين محافظ هنا أو عسكري هناك.

ومن الطبيعي أن تلعب الولاءات الطائفية والمناطقية والقبلية/ العشائرية دوراً كبيراً في البلاد عبر إقامة شبكات زبائنية في أنحاء سورية كما هي الحال في معظم دول العالم وحتى في أميركا نفسها، ناهيك عن الدول العربية. ويبقى الفارق في عمق هذه الشبكة وامتداد جذورها ودرجات الفساد في مسالكها. ولم يكن ممكناً تدعيم شرعية النظام في سورية بالاستناد إلى المنظمات الشعبية واعتراف الأحزاب الأخرى بل احتاج الأمر إلى بناء ولاء طبقي وشبكة زبائنية تعيش من النظام ومعه، وما يعني ذلك من ظهور فوارق اجتماعية مؤلمة وعدم مساواة وغياب العدالة الإجتماعية وبروز ملامح طائفية من حين لآخر. وكان لبناء هذه القاعدة الطبقية والشبكة الزبائنية ثمناً اقتصادياً باهظاً تحمّله النظام لعدّة عقود.

هذا الأسلوب الأخير والمعروف بمنهج الاقتصاد-السياسي أطلقه منذ الخمسينات الباحث الماركسي الفلسطيني حنّا بطاطو، الإستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي وضع عدداً كبيراً من المؤلفات عن سورية والعراق، وأصبحت منذ الثمانينات أساساً لمعظم المؤلفات الجادّة عن سورية في الغرب. ويلتقي «الحزب الشيوعي السوري» مع هذا المنهج بأنّ الطبقة الحاكمة وفق النظرة الماركسية تعكس مصالح طبقية تتشابك معها عوامل عدّة[12]. حتى أنّ البرفسور ريموند هنيبوش رأس مركز أبحاث عن الاقتصاد-السياسي السوري في جامعة سانت أندروز في سكوتلندا. والبروفسور الألماني فولكر برتيس، الذي كان استاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت وضع كتاباً محورياً عام 1997 بعنوان الاقتصاد السياسي في سورية في حقبة الأسد[13]، مؤكّداً أنّ لا بحثاً سياسياً يكون كاملاً عن سورية بدون تحليل الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية. كما أنّ البروفسور ريموند هنيبوش يذهب أبعد من ذلك بأنّه يرى أعمال وسياسات السلطة في سورية نابعة من مصالح الدولة العليا وليس من مصالح أفراد، في كتابه عن النظام السلطوي في سورية[14].

12- الحزب الشيوعي السوري، حول بعض التطورات والتدابير الإقتصادية في سورية، دمشق، كانون الأول، 1988. ص 5-10. وكتاب عصام خفجي، الدولة وتطوّر الرأسمالية في العراق 1968-1978، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983، ص 38 وما بعدها.

13- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Assad*, London, I.B. Tauris, 1997.

14- Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power*, p. 324.

ينقسم تاريخ سورية المعاصر إلى جزئين:

الجزء الأول هو صعود سورية كقوّة إقليمية في حلبة الصراع على الشرق الأوسط. وضمن هذا الجزء نغطّي حقبة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حتى وفاته في صيف 2000.

أمّا الجزء الثاني فيغطّي عهد الرئيس بشّار الأسد (2000-2015) ويشتمل الملفات الداخلية السياسية والاقتصادية والملفات الاقليمية عن دور سورية في أحداث لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية وصولاً إلى الحرب السورية منذ مطلع 2011.

في تشرين الثاني 1970 بدأ عهد حافظ الأسد الذي أطلق مرحلة طويلة من الاستقرار ووضع سورية على الخارطة الإقليمية والدولية. لقد ابقى الأسد على منطلقات البعث وشعاراته كافة ولكنّه أدخل تعديلات كثيرة، من انفتاح اقتصادي إلى تعاون مع الدول العربية المعتدلة لصالح العمل العربي المشترك، واشترك في محور ثلاثي مع مصر والسعودية خاض حرب تشرين عام 1973. ووسمت تلك المرحلة عملية بناء مؤسسات الدولة وقواعد الحياة السياسية من مجلس شعب ومنظمات شعبية وجبهة تقدمية تضمّ أحزاب عدّة ودستور جديد. كما دخلت سورية في تحوّل اقتصادي نحو رأسمالية الدولة وتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص. ووصف الباحثون الغربيون نمط الدولة التي استقرت عليها سورية بالسلطوية authoritarian المستقرة حيث تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في البلاد ويقود القطاع العام النشاط الإقتصادي في حين احتفظت قوى الأمن وأجهزة الدولة بدور مهم في الحكم[15]. لقد سمح الاستقرار لسورية أن تصبح لأول مرّة لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط ودولة يُحسب لها حساب. وقد تضاعفت أهمية سورية وصفاتها القيادية بعد خروج مصر من الصراع العربي-الاسرائيلي عام 1978 ودخولها في معاهدة كامب دافيد وعزلتها العربية الطويلة.

مرّت سورية في السبعينات والثمانينات في أزمات واستحقاقات داخلية وخارجية عدّة، من خوضها حرب تشرين عام 1973 إلى دخولها في الحرب اللبنانية عام 1976 وانفجار حركة إسلامية مسلّحة داخل البلاد من 1979 إلى 1982، ثم مواجهة غزو اسرائيل للبنان عام 1982 وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وأزمة داخلية في الحكم عام 1984، وصولاً إلى حرب الكويت عام 1990 وانتهاء الحرب اللبنانية وانهيار الاتحاد السوفياتي سند

15- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

سورية ومصدر أسلحتها الأكبر. كما واجهت سورية أزمات اقتصادية عدّة بين 1980 و2000 عمّقت الهوة في مستويات المعيشة وفي عدم رضى المدن و المحافظات، رافقها فساد ومحسوبية وزبائنية وتجاوزات من الأجهزة الأمنية ورجال النظام، وهي علل موجودة منذ أيام الانتداب حاولت الحكومات المتعاقبة أن تتصدّى لها وتعالج الأزمة الاقتصادية فرافقها نجاح جزئي.

من 1990 إلى 2010 واصلت سورية عملية بناء دفاعاتها كدولة مواجهة وحيدة في وجه اسرائيل واستمر سعيها للتوازن الاستراتيجي في الميادين العسكرية والاقتصادية والتربوية كافة وفي البنية التحتية. وخاصة أنّ اسرائيل رفضت إعادة الجولان بعد خمس سنوات من المفاوضات وانشق الأردن والفلسطينيون عن و حدة المسارات وعقدوا اتفاقات منفصلة مع اسرائيل عامي 1993 و1995. ورافق التسعينات تحوّل في الخيارات الاقتصادية نحو المزيد من الانفتاح والقانون رقم 10 للاستثمار فسح المجال لانتعاش القطاع الخاص. ولكن الخوف من التدخّل الخارجي في شؤون سورية والحرص على الاستقلال والسيادة جعلا من التحوّل الاقتصادي أبطأ من مثيله في دول مماثلة كمصر على سبيل المثال، التي فتحت الباب للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية الغربية والنفوذ الأميركي. وثمّة دراسات واسعة وشاملة عن هذه التأثيرات على الاقتصاد المصري ودورها في توجيه سياسة مصر التنموية وأولويات سياستها[16]. وكان القرن الجديد يخفي لسورية كوارث مروعة رافقت عهد الرئيس بشار الأسد. فمن تشديد على الحصار الاقتصادي والديبلوماسي، إلى غزو خارجي لجيران سورية من لبنان إلى العراق وفلسطين، إلى عمليات زعزعة طالت المشرق ولم تستثني سورية، وصولاً إلى حرب كونية على سورية لا تزال مستمرة عند كتابة هذه السطور.

كمال ديب

كانون الثاني 2015

16- Ali Hilal Dessouki, «Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy», in *Social Problems*, vol. 28, April 1981, pp. 410-416; Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentaton of the Political Order*, Boulder, Col., Westview Press, 1989.

الفصل الأول

عهد حافظ الأسد: مرحلة التأسيس

نشأة الأسد

وُلد حافظ الأسد في قرية القرداحة التي تقع في الجبل إلى شرق مدينة اللاذقية شمال سورية، في 6 تشرين الأول 1930. وكانت قريته في ذلك الوقت منعزلة، طريقها ترابي ومنازلها من طين وبعضها من حجر، لا محلات تجارية فيها ولا أبنية ولا ساحة قرية ولا شارع معبّد، فكان الناس يلتقون عند عين الماء وأمام ضريح وليّ القرية وفي أيام زيارة المدافن. ولم يكن في القرية راديو وهاتف وكهرباء. عاش سكانها على زراعة الزيتون والتوت والكرمة، ثم أصبح التبغ سيّد المزروعات في أيام الانتداب الفرنسي.

والده علي سليمان ووالدته ناعسة عثمان عبّود من قرية قطلبة القريبة. وهو الابن الرابع من خمسة أطفال ثمرة زواج ثان لوالده. وكان علي سليمان في الخامسة والخمسين من العمر عندما وُلد حافظ، وتلت ذلك ولادة شقيقيه جميل، العام 1933، ورفعت، العام 1937. وكانت الأمّ ناعسة هي الأقرب للأولاد والأكبر أثراً عليهم، فيما كان الوالد يهتم بالحياة العامة في القرية والمنطقة ويرتدي الملابس الأنيقة وربطة العنق والطربوش للقاء المسؤولين في اللاذقية. وكان رفعت الابن المدلّل والمفضّل لدى الأمّ. وكانت الأمّيّة سائدة في القرداحة كما هي حال سائر قرى الريف السوري. إذ حتى عندما أصبح الأسد في الرابعة عشرة من عمره، كان أقل من 20 بالمئة من أطفال سورية من الفئة العمرية 6 – 12 عاماً يذهبون إلى المدرسة، وعلى المرء أن يطوف القرية بأسرها للعثور على مَن يقرأ رسالة وصلته، وكان علي سليمان من القلّة التي تقرأ

وتكتب، تصله جريدة يومية متأخّرة أيام عدّة عن تاريخ صدورها[1].

عمل حافظ في الحقول في طفولته، أسوة بإخوته، ولكن والده الذي حصّل شيئاً من العلم، صمّم أن يوفّر له تعليماً مدرسيّاً حديثاً بدل مدرسة الكتّاب الدينية في القرية، في فترة اختراق الانتداب الفرنسي للمناطق الريفية وافتتاح بعض المدارس. وأصبح حافظ من أوائل المحظوظين من المنطقة في الذهاب إلى المدرسة في مدينة اللاذقية وهو في التاسعة من عمره في العام الدراسي 1939-1940. ورغم أنّ اللاذقية لم تبعد عن القرداحة سوى 30 كلم، إلا أنّ صعوبة السفر ومشقّاته وغياب الوسائل العصرية والأسفلت واقتصار السفر على الأقدام وعلى الدوابّ، جعلت المسافة وكأنّ المرء ينتقل من دمشق إلى لندن حسب وصف الأسد في ما بعد. وكان ثلاثة أرباع سكان المدينة في تلك الأيام من السنّة، كغيرها من مدن الساحل السوري واللبناني، والربع الباقي من أغلبية مسيحية، أرثوذكسية خاصة. في حين لم يتجاوز عدد العلويين في اللاذقية بضع مئات، يعيشون في أحياء فقيرة يتلقّون معاملة خشنة من السكان بسبب مذهبهم وأصلهم الريفي.

في الأربعينات كانت ثمّة مدرسة ثانوية واحدة في اللاذقية لكل الساحل السوري والجبال من ورائه، فكان التنافس بين الطلاب على دخولها شديداً. نجح حافظ الأسد في امتحانات الدخول بسبب تفوّقه المدرسي وانكبابه على المطالعة بفضل تشجيع والده الدائم. ذلك أنّه ورث عن أبيه حبّه للكتب والشعر واللغة العربية وآدابها، ما ساعده في حياته العامة في ما بعد في تطعيم خطاباته بلغة أنيقة وإصراره على لغة رفيعة في الوثائق الرسمية والمراسلات. وبسبب تعلّمه ووعيه المبكر للمسؤولية، بات الأسد أباً ثانياً لجميل ورفعت بجديّته وحضوره المحترم، خاصة أنّه كان أوّل من غادر القرية من عائلته واختبر حياة المدينة. ويشير تقريره المدرسي لفترة 1944-1946 عن تفوّقه فكان الأول في صفه. ولكنه شعر في اللاذقية بفروقات طبقية وظلم أولاد العائلات للريفيين أمثاله. وخاض عراك الأحزاب العقائدية في المدرسة وانتسب إلى «حزب البعث» عام تأسيسه (1947) في عيادة الطبيب وهيب الغانم الذي كان يتردّد عليه، والذي كان مثالاً له في الاندفاع لمساعدة الناس وفي تطوّعه للقتال في فلسطين وفي تسخيره لعلومه ومعرفته لخدمة المجتمع. وكانت ميول الأسد قومية عربية منذ بدء وعيه كفتى في السادسة عشرة في اللاذقية التي أمضى فيها سبع سنوات. وأعجب الأسد الفتى بشخصية زكي

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, pp. 5-9. -1

الأرسوزي، ليس لأنّ الأرسوزي كان علويّاً بل لأنّه كان بنظر الأسد من أعظم الشخصيات السورية في ذلك الوقت، وأوّل من ابتدع فكر البعث كحركة سياسية[2]. وإلى جانب الأرسوزي على المستوى الفكري، كان أكرم الحوراني مثال الأسد الأوّل في شبابه لاقتراب الحوراني من معاناة الفلاحين وحياتهم المزرية وسعيه إلى ثورَنَة الريف وتوزيع الأراضي. ورغم أنّ عائلة الأسد في القرداحة لم تعش في فقر وحرمان إلاّ أنّ مشاعر الأسد كانت تتّجه إلى مقاومة البؤس والشقاء اللذين خبرهما سكان الجبل والفلاحون الذين هبطوا إلى الساحل وإلى سهلي حمص وحماة للعمل لدى الإقطاع. وشهد بأمّ العين كيف عاش أبناء الجبل في مدينة اللاذقية، وكيف مات شاب في مقتبل العمر من قريته من نزيف داخلي لعدم توافر عشر ليرات للعلاج.

وكان للأسد موقف متطوّر تجاه خلفيته العائلية العلوية، فهو لم يتنكّر لمذهبه ولم يعانِ من عقدة نقص أقلّوي، بل مضى في أفكار جديدة ونحو القومية والعروبة وضد الطائفية، وآمن بضرورة رفع الظلم والحرمان عن الأرياف، وهذه حالة عايشها ولم يقرأها في الكتب. ولكن كلما صعد سلّم الحكم في ما بعد، كانت تهمة المذهبية جاهزة لدى خصومه. فقام في عهده بخطوات لدحر هذه التهمة وتأكيد التصاقه بالعروبة ونبذ الطائفية واحترام الإسلام وتوكيد هوية العلويين الإسلامية. ورغم ذلك لم تتراجع حدّة الطائفية ضدّه وضدّ نظامه، فبلغت أبشع صورها على صفحات في الصحف والكتب. وتركت كارثة فلسطين أثراً عميقاً على وجدان الأسد لأنه عاشها العام 1948 ورُفض طلبه للتطوّع للمشاركة في القتال. وشعر كغيره من الشبان أن نكبة فلسطين جعلت استقلال سورية فارغ المعنى وبات التمتّع بالسيادة الوطنية مرّ المذاق أمام مصاب الشعب الفلسطيني. وفي العامين الدراسيين 1949 و1950 برز الأسد كقيادي طلابي وانتخبته مدرسته رئيساً للجنة شؤون الطلاب. فسنحت له الفرصة للمشاركة في نشاطات طلابية على مستوى المحافظة أولاً ثم على مستوى البلاد، فتعرّف على أصدقاء جدد والتقى بعثيين في مثل سنّه أمثال عبد الحليم خدّام من بلدة بانياس الساحلية، الذي كان ممتلئاً حيوية وجريئاً في كلامه، لا يتردّد في قول ما يزعج الآخرين. كما التقى الأسد عبد الرؤوف الكسم وهو بعثي من أسرة دمشقية متديّنة أصبح في ما بعد رئيس وزراء لفترات طويلة من عهد الأسد. وبفضل نشاطه الحزبي والسياسي والطلابي، تمكّن الأسد في العام 1951 من الفوز في انتخابات الطلاب في كل سورية ليصبح رئيساً لاتحاد الطلبة السوريين، فكان موضع فخر

Patrick Seale, *Asad*, p. 27. -2

لأسرته وقريته وحزبه. وتخرّج في ذلك العام بشهادة الثانوية (البكالوريا) وهو في الحادية والعشرين من العمر (طالت سنوات طفولته في القرية فدخل مدرسة اللاذقية متأخّراً).

خاض الأسد صراعاً عقائدياً في كل مراحل الدراسة ضد القوميين السوريين والشيوعيين والإخوان المسلمين، فخبر هذه المنظمات وعرفها عن كثب. وهي تجربة أفادته عندما أصبح رئيساً للجمهورية في ما بعد. وأظهرت تجربة الأسد الشخصية في سنوات البعث الأولى أنّ الإخوان المسلمين شكّلوا الندّ الرئيسي للبعث، ونظروا إلى البعث على أنّه حزب كافر يضم أقليات من غير المسلمين لإضعاف الإسلام. واعتبروا أن معظم البعثيين في اللاذقية هم من العلويين. وإذ نشط الأسد في سني مراهقته كبعثي، ترصّد له شباب الإخوان في شوارع اللاذقية لضربه حتى تمكّنوا منه العام 1948 بمفرده وطعنه أحدهم بخنجر في ظهره بغية قتله. واستغرقت معالجة جراح الطعنة أسابيع عدّة.

اختار الأسد الالتحاق بالكليّة العسكرية في حمص التي فتحت أبوابها لأبناء القرى مجاناً، وكانت الخدمة في الجيش في العام 1951 مرغوبة لدى الشبان، وقد أصبح العسكريون أصحاب نفوذ في السلطة. وهناك التقى البعثي مصطفى طلاس (سنّي من قرية الرستن قرب حمص) الذي أصبح صديقه مدى الحياة. وكان الأسد فخوراً بانتمائه الحزبي بعدما كان رئيساً لاتحاد الطلبة في سورية حتى أنّه كتب انتماءه الحزبي على استمارة التسجيل في الكلية (رغم أنّ سورية كانت تعيش حينئذ تحت حكم أديب الشيشكلي). وبعد فترة تدريبية انتقل إلى مدرسة الطيران في حلب حيث أمضى سنوات عدّة وتخرّج على رأس دفعته وأصبح ضابطاً طيّاراً في القاعدة العسكرية في المزّة قرب دمشق. وإذ بدأت حياته المهنية في الجيش، اكتشف عمق التنافس داخل القوات المسلّحة وتعدّد الولاءات العقائدية والتيارات الحزبية، خاصة أنّ الانقلابات العسكرية خلقت هالة للجيش تهيّب معها السياسيون محاولة إعادته إلى الثكنات ومنعه من التدخّل في السياسة أو من حظر تسييس صفوفه. وبعد اغتيال المالكي العام 1955 وحظر «الحزب السوري القومي» في الجيش، فُتحت الفرص لحافظ الأسد وحصل على ترقية ومُنح تدريباً. كما أُرسل في بعثة دراسية إلى مصر لمدّة ستة أشهر العام 1955، وعاد في مطلع 1956 إلى دمشق ليلتحق بقاعدة النيرب الجوية قرب حلب.

في تلك الفترة تزوّجت عمّة الأسد، سعدى، من شخص يدعى أحمد مخلوف من قرية بستان الباشا القريبة من القرداحة، وسيكون لهذا الزواج أثر كبير في حياة الأسد في ما بعد. إذ إنّه التقى زوجته المستقبلية في تلك القرية وبنى علاقة مع أسرتها. وكان الأسد يتردّد على منزل

عمّته سعدى لزيارتها في بستان الباشا. وبعد عودته من القاهرة، وأثناء زيارته لعمّته تعرّف على فتاة من أقرباء زوج عمّته. وكانت هذه الفتاة أنيسة مخلوف قد تلقّت تعليمها وثقافتها الفرنسية في مدرسة راهبات القلب الأقدس في بانياس على الساحل. وكانت ثمّة عقبات أمام الزواج، منها أنّ أسرة الفتاة كانت أكثر ثروة وعدداً من أسرة الأسد. ولكن الفارق الأكبر كان سياسيّاً إذ إنّ أسرة الفتاة كانت بمجملها قومية سورية، تعيش في جوّ من الحزن. فقد شارك شقيق أنيسة، محمد مخلوف، وابن عمّها عدنان مخلوف كعضوين في «الحزب السوري القومي» في عملية اغتيال عدنان المالكي في دمشق وحوكم ابن عمّها وحُكم بالإعدام شنقاً واعتبرته العائلة والقرية شهيداً قوميّاً سورياً. كما حوكم شقيقها محمد وحُكم بالسجن. أمّا أسرة الأسد فكانت فخورة بعضوية ابنها حافظ في البعث، الخصم الأوّل للقوميّين السوريين وبما حقّقه في الحزب والجيش. ولذلك وقف والد أنيسة بالمرصاد ضد الزواج، في حين أُعجبت أمّها بالعسكري الشابّ وبأخلاقه وعلمه، خاصة أنّ عمّته سعدى كانت ترطّب الجو لصالحه. وأثناء إحدى زيارات الأسد لمنزل خطيبته، علم به القوميون السوريون في القرية وحاصروا المنزل بغية أذيّته بسبب العداوة القديمة بين القوميين والبعثيين[3].

وانتصر الحب على الحزبية فتزوّج الأسد أنيسة العام 1958 وأقاما في حي المزّة من ضواحي دمشق. ولكنّه اضطر إلى الالتحاق ببعثة عسكرية إلى روسيا للتدرّب على طائرات ميغ لمدّة عشرة أشهر. وبعد عودته إلى دمشق في ربيع 1959 هاله أنّ الأوضاع قد انقلبت في سورية رأساً على عقب بسبب تداعيات الوحدة مع مصر. فمكاتب «حزب البعث» باتت مهجورة، ونادي الضباط في دمشق الذي كان مركزاً للعمل السياسي فقد حيويته. وكل ذلك بسبب سياسة عبدالناصر وتحريمه للأحزاب وللعمل السياسي في القوات المسلّحة. ولم يطل الأمر قبل وصول حملة تطهير الجيش إلى الأسد شخصياً. إذ قبل انصرام العام 1959، وجد الأسد نفسه منقولاً مع زملائه الطيارين وطائرات الميغ إلى مصر. فرافقته زوجته هذه المرّة وهناك وُلدت ابنتهما بشرى في تشرين الأول 1960. وفي مصر وجد أنّ المزاج المصري لم يكن متحمّساً للوحدة، والتقى ضباطاً سوريين بعثيين واشترك معهم في تأسيس «اللجنة العسكرية». وعند وقوع الانفصال في أيلول 1961، تعرّض الأسد للسجن لمدّة 42 يوماً في القاهرة، فقام رفيقه مصطفى طلاس بمرافقة عائلته إلى سورية بحراً. وبعد عودته إلى دمشق

3- عبدو الديري، **أيّام مع القدر**، الجزء الأول، ص 190.

وجد الأسد الأجواء سلبية نحو البعثيين في الجيش، وأُبعد في إجازة مفتوحة، ثم نُقل إلى وظيفة مدنية في وزارة النقل البحري براتب أقل.

وفي نيسان 1962، شارك الأسد في الانقلاب الفاشل في حلب كما شهدنا، ثم فرّ إلى لبنان عبر طرطوس. ولكن السلطات اللبنانية أمسكت به واقتادته إلى السجن في بيروت لمدّة أسبوع ثم سلّمته للسلطات السورية. وفي دمشق، خضع لتحقيق سريع وأمضى بضعة أيام في سجن المزّة ثم أُطلق سراحه مع إنذار. ولعل رتبته العسكرية المتدنّية نسبيّاً لم تفتح أعين المحقّقين حول دوره في «اللجنة العسكرية». وهكذا خلال عام واحد تعرّض للسجن في مصر وسورية ولبنان وأصبح مشاغباً في نظر السلطة السورية وبات مستقبله كضابط طيران مهدّداً. في تلك الأثناء، رزق الأسد وأنيسة بابنهما البكر باسل في 23 آذار 1962. وكان 1963 عام تحوّل كبير في حياة الأسد. فقد كان في الثانية والثلاثين من عمره عندما اشترك في انقلاب البعث ذلك العام. وفي أثناء أحداث الشغب في ربيع 1964، كان قد أصبح عضواً في القيادة القطرية يشارك في قراراتها لإدارة الأزمة. ثم كان أوّل ما قام به بعد مشاركته في انقلاب 1966 هو زيارة بعض أعضاء القيادة القومية المعتقلين، كمنصور الأطرش وجبران مجدلاني للاطّلاع على أحوالهم. وأبدى أسفه للمنحى العنيف الذي جرت فيه الحركة في دمشق، واضعاً اللوم على اندفاع سليم حاطوم. كما شرح لمراسل **لوموند** بعد أشهر من الانقلاب «أنّ استعمال القوة كان مؤسفاً لأنّ البعث كان ديمقراطياً في المبدأ». وصارح مؤتمراً حزبياً العام 1969 أنّه كان متردّداً في المشاركة في حركة شباط 1966 ورفض منصب وزير الدفاع، ثم عاد وقبله على أن يكون وزيراً بالوكالة احتراماً لقوانين الحزب[4]. وفي العام التالي وصل إلى الحكم بعد نجاح حركته التصحيحية في تشرين الثاني 1970 وإزاحة صلاح جديد، كما سبقت الإشارة. وعند استلامه السلطة كان الأسد أباً لخمسة أبناء، بشرى وباسل وبشّار وماهر ومجد.

عام التغيير

كانت سورية العام 1970 مستعدة للتغيير، بعد الانقلابات والأنظمة السياسية المتعاقبة منذ 1949، وبعد انهيار الطبقة الوسطى التقليدية والبورجوازية السنّية في المدن. ولكن عودة نظام الحكم الليبرالي الذي خلّفه الانتداب الفرنسي لم تكن ممكنة، كما أنّ قوّة الشيوعيين

4- Patrick Seale, *Asad*, p. 103.

وحضورهم قد تقلّصا، وتضاءل حجم «الحزب السوري القومي». وحتى داخل «حزب البعث» تراجع دور المدنيين من مؤسّسين ومنظّرين وكاد يختفي في مطلع السبعينات وبات للجيش دور متعاظم في صفوف الحزب وقيادته[5]. وكانت الساحة السورية قد خلت تماماً ليستلمها حافظ الأسد، فقد كان وصوله إلى السلطة في تشرين الثاني 1970 سهلاً نسبياً.

مع الأسد انتهت مرحلة الحماس الثوري البعثي والتنافس الداخلي على المناصب، والفوضى والضياع، لتبدأ مرحلة تثبيت أسس نظام قوي وتحقيق الاستقرار. وكان نظام صلاح جديد مكروهاً في الشارع إلى درجة أنّ الناس قبلت أي بديل وخاصة إذا كان الأسد الذي رأوه سابقاً أكثر عقلانية من صلاح جديد ورفاقه. ولذلك منحوه فترة سنة كتعبير عن توقهم إلى المزيد من الحريّات. وبادل الأسد هذه الإيجابية بعمل جدّي غير مسبوق لبناء دولة مؤسسات وتحقيق الاستقرار. وأخذ يستقبل الوفود من أنحاء سورية بغية لمّ الشمل وتضميد الجراح التي أحدثها في سورية عقدان من الانقلابات والفوضى. وزار الأسد سلطان باشا الأطرش في بيته في السويداء وكان في حال عداء وجفاء مع نظام البعث منذ 1966 فأعاد له الأسد الاعتبار كبطل قومي ساهم في كافة معارك سورية من أجل الاستقلال وعندما توفي الأطرش العام 1982 عن عمر 97 سنة، خرجت جنازة من مليون شخص، وحضر الأسد إلى السويداء معزّياً ومؤبّناً في رسالة «القائد الأعلى للثورة العربية الكبرى».

وأعاد الأسد الاعتبار للكتّاب والأدباء والمثقفين الذين أساء البعث معاملتهم منذ 1963، وخاصة في «اتحاد الكتّاب». وظهر جانب آخر من التغيير أنّ مسرحيات تنتقد الحكومة والبيروقراطية بدأت تُعرض في مسارح دمشق، وخاصة من تأليف سعدالله ونّوس ومحمد الماغوط. وخُفّضت أسعار الأغذية الأساسية، وتراجع حضور الأجهزة الأمنية في المجتمع، وأُوقف الاعتقال العشوائي وغير المستنِد إلى مذكرات قانونية، ومُنعت أجهزة الدولة من مصادرة الأملاك وثُبّت احترام الملكية الخاصة، وتسلّمت الشرطة المدنية الكثير من الملفات الجنائية التي كانت تتولاها أجهزة الجيش سابقاً، ورُفع الحظر عن السفر إلى لبنان والتبضّع منه، بما في ذلك التبادل التجاري. وقُدّمت ضمانات للقطاع الخاص

5- Moshe Ma'oz, «The Emergence of Modern Syria», in *Syria Under Asad: Domestic Constraints and Regional Risks*, ed. by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 9-35.

وشُجّع السوريون الذين غادروا البلاد خلال العقدين السابقين على العودة، خاصة أصحاب الرساميل والخبرات[6].

كان الأسد آنذاك يسير في طريق غير محدود العوالم بعد. إذ إنّه كان علمانيّاً وعقائديّاً ابتعد عن العقد الطائفية منذ صغره، ولكن منصبه كان يعني أنّه سيصبح رئيساً للجمهورية وهو منصب اقتضى العرف أن يتبوّأه سنيٌّ، ولم يجرؤ أي علوي على اعتلائه[7]. وكان صلاح جديد قد ألغى منصب «رئيس جمهورية» واستبدله بمجلس رئاسة و«رأس دولة» هو الأتاسي. فاستعاد الأسد منصب رئيس الجمهورية وأنهى مرحلة الرئاسة الجماعية. واحتراماً للحساسيات الشعبية وتقاليد الحكم، وانسجاماً مع شخصيته الصابرة وغير المستعجلة، اتّخذ الأسد لنفسه منصب رئيس الحكومة تاركاً منصب رئيس الجمهورية لسنيّ هو أحمد الخطيب (وكان الخطيب في التاسعة والثلاثين من عمره مقارنة بالأسد ابن الأربعين).

كان الأسد يمقت شخصياً الطائفية ويعيّن كل مَن يحيط به مِن كبار المسؤولين مِن الطوائف الأخرى، وعمل على فتح باب الإدارات والمؤسسات العامة لكل الطوائف، إلاّ أنّ القاعدة الأمنية للنظام كانت بأيادٍ علويّة إلى حدّ كبير[8]. وحرص منذ البدء، على إحاطة نفسه بفريق يثق به وأبقى على الأشخاص أنفسهم أطول فترة ممكنة. ذلك أنّ وفاء الشخص كان مهماً للأسد. ولم يكن الأسد علويّاً متعصّباً يريد أن تسيطر جماعته المذهبية على الدولة، فقد استلم رجال سنّة أعلى المناصب في حكمه الطويل. ولكنّه، حتماً، استفاد من وقوف الطائفة العلوية إلى جانبه. وكان أقرب ثلاثة أشخاص إليه من السنّة: مصطفى طلاس[9] وعبدالحليم

6- صفوان قدسي، **البطل والتاريخ: قراءة في فكر حافظ الأسد السياسي**، دمشق، مطبعة طلاس، 1984.

7- كان صلاح جديد يخشى أن يظهر كعلوي رئيساً للجمهورية، فجعل من السنّي نورالدين الأتاسي رئيساً وبقي هو في الظل. ولكنّ ظهور الأسد بيّن أنّ الشعب السوري كان متنوّراً أكثر مما ظنّ جديد.

8- Patrick Seale, *Asad*, p. 177.

9- وُلد مصطفى طلاس عام 1932، في قرية الرستن (حمص) لعائلة سنيّة، وشغل منصب وزير الدفاع بين 1972 و2003. ويعتبر من أبرز رجال عهد حافظ الأسد. انضم إلى البعث العام 1947 والتحق بالكلية العسكرية في 1952 وتخرج في سلاح المدرعات سنة 1954. اشترك في انقلاب 1966 وعُيّن بعدها قائداً للمنطقة الوسطى وللواء المدرع الخامس. سنة 1968 أصبح رئيسا للأركان ونائب وزير الدفاع. اشترك في الحركة التصحيحية عام 1970 وكان من أبرز مخطّطي حرب تشرين 1973. انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في المؤتمر القطري السادس في نيسان 1975 وعُيّن رئيساً للجنة الحزبية العسكرية في كانون الثاني 1977 ولعب دوراً مهماً في إحباط حركة رفعت الأسد سنة 1984. تقاعد في أيّار 2003. زوجته لمياء الجابري، كريمة إحسان الجابري، ولهما من الأولاد فراس (رجل أعمال) ومناف (عميد في الحرس الجمهوري) وناهد عجة، أرملة رجل الأعمال أكرم عجة، وسارية.

خدّام[10] وعبدالله الأحمر. ومعظم الذين عيّنهم الأسد من السنّة كانوا أصدقاءه وزملاءه في الجيش أو في الحزب قبل سنوات من استلامه السلطة. فطلاس كان زميلاً في الكليّة العسكرية في حمص، عمل مع الأسد في «اللجنة العسكرية» وبقيا معاً مدّة في مصر أثناء الوحدة العام 1959. وعيّنه الأسد في 1970 وزيراً للدفاع وعيّن خدّام وزيراً للخارجية. وكان طلاس وخدّام صديقي الأسد منذ سنوات الدراسة وفي كافة الأحداث التي تلت. وكان خدّام الأقرب إلى ذهن الأسد الاستراتيجي في الملفات الإقليمية والدولية التي أولاها الأسد اهتماماً مباشراً يوميّاً. وخلال سنوات قليلة أصبح خدّام وجه سورية الديبلوماسي، وخاصة في الأزمة اللبنانية الطويلة، مع أنّ صفتي الفظاظة والغطرسة في التعامل مع الآخرين لازمتاه وشهدهما الزعماء اللبنانيون[11]. ومن رجال الأسد السنّة أيضاً حكمت الشهابي، رئيس أركان الجيش، وزهير المشارقة، نائب رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء محمود الزعبي. وفي العام 1984 رقّى الأسد خدام إلى منصب نائب رئيس الجمهورية ومسؤول عن ملفّ لبنان. وسمّى مكانه سنيّاً آخر هو فاروق الشرع وزيراً للخارجية (كان خيار تعيين وزير سنّي للخارجية مناسباً لأنّه يختلط بسهولة أكبر مع وزراء الخارجية العرب والعالم العربي، كما أنّ للسنّة السوريين تاريخاً في التعاطي العربي والدولي أكثر من العلويين). أمّا داخل الحزب فكان رجل الأسد الأوّل هو عبدالله الأحمر[12] كأمين عام مساعد. وكان الأسد حريصاً على ألا يبدو دكتاتوراً ينفرد بالقرارات، وخاصة في قضايا الحرب والسلم. فعندما عرض عليه كيسنجر خطة فصل القوّات في الجولان مع إسرائيل العام 1974، طلب الأسد مهلة لاستشارة أعوانه. ودعا إلى

10- وُلد عبد الحليم خدام سنة 1932 في بانياس على الساحل لعائلة سنيّة، وتخرج من كلية الحقوق بدمشق، وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر، فالتحق بالبعث في سنّ السابعة عشرة. ويعد أبرز رجال عهد حافظ الأسد القديم. متزوج من نجاة مرقبي وله أربعة أولاد، ثلاثة ذكور وأنثى. عمل كمحام ومعلّم مدرسة لفترة، وبعد وصول البعث إلى السلطة، تولى أول مناصبه محافظاً لحماه من 1964 إلى 1966، ثم محافظاً لطرطوس من 1966 إلى 1967، فالقنيطرة إلى أن احتلها الإسرائيليون، ثم محافظاً لدمشق بعد حرب 1967، ثم وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ثم وزيراً للخارجية. شغل منصب رئيس الجمهورية بالوكالة مدة 37 يوماً بعد وفاة الأسد بصفته نائبه الأول، وكان المسؤول الأول عن الملف اللبناني ولعب دوراً مهماً في الاتفاقات، وخاصة اتفاق الطائف سنة 1989. وحوّل حافظ الأسد ملف لبنان إلى ابنه بشار العام 1998.

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 182.

12- وُلد عبدالله الأحمر العام 1936 في قرية التل التابعة لمحافظة ريف دمشق. انضم إلى البعث في الخمسينات وتخرّج محامياً من جامعة دمشق العام 1964، وعُيّن محافظاً لإدلب ثم لحماة من 1967 حتى 1969 وانتخب عضواً في القيادة القطرية في أيّار 1971 ثم أميناً عاماً مساعداً للحزب في أيلول 1971.

اجتماع مع كيسنجر ضمّ حكمت الشهابي ومصطفى طلاس، حيث أشار كيسنجر في مذكراته أنّهما من السنّة، وعلّق أنّ الأسد لم يشأ أن يقال إنّه اتخذ قراراً فردياً لا يعكس الحسّ القومي.

ووضع الأسد عرفاً بأن يذهب منصب رئاسة الوزارة لسنّي (كما في لبنان) وأن يهتمّ رئيس الوزراء بالشؤون الاقتصادية (وهو ما طبّقه الأسد في لبنان في عهد إميل لحود). واعتاد الأسد أن يختار رئيس وزراء سورية من دمشق، فاحتلّ المنصب أولاً اللواء عبدالرحمن خليفاوي (من أصل جزائري)، ثم محمود الأيوبي (مدير عام مشروع سدّ الفرات السابق)، وبعدهما عبدالرؤوف الكسم (1980-1987)، ومحمد علي الحلبي ومصطفى ميرو (كردي). ولكنّ احتكار دمشق للمنصب وُضع جانباً العام 1987 عندما سمّى الأسد محمود الزعبي (من حوران). وأولى الأسد اهتماماً بوزارات الإعلام والداخلية والدفاع، فيما أوكل وزارة الاقتصاد ووزارة الإعلام لعلويين (برز منهم محمد حيدر وأحمد إسكندر أحمد). وفي شؤون الأمن اختار محمد الخولي (علوي) الذي قاد أمن سلاح الجو منذ 1963 ثم بنى عام 1970 جهازاً أمنياً وأصبح أكثر الرجال قرباً من الأسد، وموضع حسد وحقد الكثيرين. وبقي في منصبه حتى تشرين الأول 1987 عندما تراجع أداؤه فأُبعد إلى منصب نائب قائد سلاح الجو.

الخدمة الطويلة والتعدد المذهبي للرجال والنساء الذين أحاطوا بالأسد انطبقت أيضاً على طاقم مكتبه، من صانع القهوة إلى سكرتيره أبو سليم (محمد دعبول، سنّي من دير عطيّة)، وكاتب الخطابات ومستشاره الإعلامي، الفلسطيني أسعد كميل إلياس، ومترجمته بثينة شعبان ومساعدته انتصار أدهمي (سنّية من دمشق)، ورئيس البروتوكول في القصر خليل سعداوي الذي احتل هذا المنصب منذ استقلال سورية، وحارس الأسد الشخصي الفلسطيني العقيد خالد حسين الذي رافق الأسد منذ أواسط الستينات (وكان معه عندما تعرّض للاغتيال العام 1980 فقفز أمامه لحمايته من قنبلة يدوية). ولم يتغيّر معظم هؤلاء لعدّة عقود. إذ عندما استلم الأسد منصب رئاسة الوزراء في 1970، كان أبو سليم وإلياس وأدهمي يعملون في مكتب رئاسة الحكومة فأبقاهم ثم نقلهم معه إلى مكتب رئاسة الجمهورية العام 1971. وتعامل الأسد مع مَن حوله باهتمام شخصي، متابعاً ظروفهم وأوضاع عائلاتهم. وإذ بلغ أسعد إلياس سنّ التقاعد في الثمانينات، جاء مكانه جبران كوريّة (من السريان).

دولة مؤسّسات

أدرك الأسد باكراً أنّ عوامل عدّة اقتضت نظاماً صارماً لحكم سورية. منها خطر «الإخوان

المسلمين» الذين تمتّعوا بجاذبية وشعبية في صفوف الشعب، ونزعة السوريين نحو الحزبية والانقسام والتناحر السياسي، وماضٍ فوضوي، وسعي الجيران العرب لوضع اليد على سورية. فتميّز عن زعماء سورية السابقين أنّه وضع بناء المؤسسات في رأس سلّم أولوياته[13]. واخترقت عملية البناء هذه أعمدة البلاد كافة من جيش واقتصاد وإعلام وتربية وتعليم[14].

وفي وعيه لأهمية تدعيم شرعية النظام، لجأ الأسد خلال السنوات الثلاث الأولى من عهده إلى استفتاء الشعب السوري أربع مرات على الأقل: اختياره رئيساً للجمهورية، والتصويت على الدستور، وانتخاب المجالس المحليّة، والتصويت على انضمام سورية إلى اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وليبيا. وكان يرافق كل استفتاء حملات توعية ومعلومات للرأي العام تشرح أهمية الموضوع المطروح وتفاصيله، فكان هذا الإجراء خطوة متقدمة على أسلوب الحكم الفوقي في العهد السابق. وكان الأسد يدرك أنّه ليس بالإمكان تحقيق استقرار الحكم واستمرارية عهده بقوّة الأمن والعسكر فقط، وإلا كان مصيره كمصير من سبقه. بل كان حريصاً على معرفة كيف ينظر السوريون إلى أدائه لأنّه في غياب الديمقراطية على النمط الغربي كان رضى الرأي العام على الحاكم مؤشراً هاماً لشرعيته. فكان يستشير مَن حوله في الحزب والدولة، بشكل متواصل، في كل صغيرة وكبيرة، يصغي للآراء ويسأل عن التفاصيل قبل أن يتّخذ القرارات.

ولم تكن عملية بناء الدولة عشوائية أو بدون تخطيط منهجي. فطبيعة الدولة السورية بعد عقود الانقلابات والفوضى أصبحت تتطلّب نظام حكم صارم، لا يتسامح مع أي تحدّ داخلي يعيد سورية إلى عهود الفوضى والانقلابات. فوجب ضبط القوى العسكرية كي لا يخطر في بال كبار الضباط القيام بانقلاب كما كان يحصل في السابق مراراً. ولكن الدولة راقبت أيضاً الصحافيين والكتّاب الذين يمكن أن يذهبوا بعيداً في انتقاد النظام وتقليص هيبته، وضبطت رجال الأعمال والنقابات العمالية حتى لا تتصاعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية. ولم يعنِ ذلك أنّ دور الدولة كان لضبط الأمور فقط بل إنّ النظام وزّع الخيرات والمكافآت على عدد كبير من الناس الذين بادلوه الولاء والدعم.

13- Adeed Dawisha, «Syria under Asad, 1970-1978: The Centre of Power», *Government and Opposition*, vol. 13, n°. 3, 1978, pp. 341-354.

14- Majid Khadduri, *Arab Personalities in Politics*, Washington D.C., The Middle East Institute, 1981, chapters on the rise of Hafez Assad.

وجعل الأسد من أولوياته أيضاً تنفيذ بعض أفكاره السابقة، ومنها توسيع قاعدة التمثيل الشعبي للدولة بشكل يعيد الوحدة الوطنية، ولكن مع تثبيت دعائم الدولة كي لا تتهدّد كالسابق في كل فترة[15]. وحاول الأسد أن يستفيد من تجارب سورية في الماضي، فرأى أنّ النموذج الذي وضعه الانتداب، والذي استمرّ في لبنان لم يحقّق الوحدة الوطنية، بل تحوّل إلى أداة للتقاتل بين طوائف دينية، بينما تجربة الفوضى الديمقراطية في الخمسينات بعد حكم الشيشكلي محت سورية من الخريطة وجعلتها إقليماً مصريّاً. ووضع الهدف الأول لحكمه أن تكون سورية موحّدة داخلياً حتى تواجه التحديات التنموية والقومية. وبدأت خطوات لإقامة «جبهة وطنية تقدمية» تضمّ قوى وأحزاباً وجهات يسارية. وكان في برنامج الأسد بناء «الديمقراطية الشعبية» عبر جبهة وطنية تقدمية ومجلس شعب. وضمّت أوّل حكومة بعد الانقلاب ممثلين لأحزاب من خارج البعث: «الحزب الشيوعي» و«الاتحاد الاشتراكي» العربي (ناصري) و«الحركة الوحدوية الاشتراكية» (بعث سابق موالٍ للناصرية) و«الحزب العربي الاشتراكي» (جماعة الحوراني). وفي حين استمرّ الحزب الأخير في استعمال اسم أكرم الحوراني في البيانات والمواقف بهدف استغلاله كمؤسس للحزب وصاحب شعبية كبرى في حمص ومناطق أخرى، كان الحوراني نفسه مقيماً في بيروت وبقي معارضاً للنظام، رافضاً استغلال اسمه ومنتقداً سياسة التعاون مع النظام التي تبعها حزبه. أمّا بالنسبة لمجلس الشعب، فإنّ القيادة القطرية الانتقالية قامت بتسمية كامل أعضائه الـ173 وأُعلن في 17 شباط 1971. ولكن الفارق كان في أنّ المجلس ضمّ هذه المرّة ممثّلين لكافة الأحزاب المعترف بها في الجبهة التقدمية والمنظمات الشعبية. وكان على هذا المجلس المعيّن أن يقرّ دستوراً جديداً دائماً لسورية ويمهّد للمجلس القادم الذي وعد الأسد أنّه سيكون مُنتخباً (تمّ انتخاب مجلس جديد من الشعب مباشرة العام 1973).

مع بداية 1971، شعر الأسد أنّ الوضع بات مناسباً لتبوّء منصب أعلى، وفي 22 شباط اتّخذ سلطات رئاسية ولكن ذلك احتاج إلى صيغة دستورية من مجلس الشعب. فكان عمل مجلس الشعب المعيّن لدى أولى جلساته تزكية حافظ الأسد لمنصب رئيس الجمهورية. وجرى استفتاء شعبي في 12 آذار 1971 صوّت للأسد بنسبة 99.2 بالمئة ليصبح رئيساً للجمهورية

15- Malcolm Kerr, «Hafiz al-Asad and the Changing Patterns of Syrian Politics», in *International Journal, Canadian Institute of International Affairs*, XXVIII, n°. 4, pp. 689-706, 1973.

لفترة 7 سنوات. وعمل الأسد على إنشاء نظام رئاسي يضع صلاحيات واسعة في شخص رئيس الجمهورية، كما أصبح الأسد قائداً للجيش. وأقرّ مجلس الشعب قانون الإدارة المحلية الذي سمح بإجراء انتخابات في المحافظات لمجالس الشعب المحلية والتي حملت طابعاً تنموياً غير سياسي. واستمرّ العمل على إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية لتضمّ الأحزاب السورية.

الجبهة الوطنية التقدمية

كان «الحزب الشيوعي» يؤيّد القيادة السياسية السابقة (جديد – زعيّن – الأتاسي – ماخوس) التي أثبتت يساريتها وانفتاحها على الاتحاد السوفياتي، فندّد بانقلاب الأسد. ولكن ما أن أعلن الأسد برنامجه لإقامة جبهة تقدميّة توسّع قاعدة النظام وتضمّ الشيوعيين، حتى غيّر الشيوعيون موقفهم منه. ولتشجيع قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان أيضاً قرار إعادة الضباط الذين طالتهم عمليات التطهير السياسي، ومنهم ضباط اليسار الفلسطيني الذين أقصاهم عبد الناصر من الجيش السوري عام 1958. وكان هدف الأسد أن تشعر الأحزاب الأعضاء في الجبهة التقدمية بالاطمئنان إلى أنّ العمل الجبهوي هو في الجيش أيضاً كما هو في السياسة. ولكن تأسيس الجبهة والاعتراف بـ«الحزب الشيوعي» كان شيئاً ومنح هذه الجبهة سلطة ونفوذاً كان شيئاً آخر. إذ إنّ الأسد لم يستطع غضّ النظر عن آراء الأحزاب، واستمرّ التفاوض على حيثيات الجبهة ودورها في البلاد من أيّار 1971 إلى آذار 1972 إلى أن توصلت الأحزاب إلى صيغة للجبهة أن تكون تحالف أحزاب ولا حزباً واحداً يذوب فيه الجميع. ووافق البعث على هذا الطرح وأصبحت الجبهة تضم أحزاب سورية ويوافق الجميع على نص دستوري يكون فيه البعث هو الحزب الطليعي في سورية، قائداً للدولة والشعب. وكانت هذه شراكة افتقدتها الأحزاب في ظل الأنظمة السابقة. وأعلن تأسيس الجبهة في 7 أيار 1972 بعضوية البعث و«الحزب الشيوعي» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» و«الحركة الاشتراكية العربية» (منشقّين عن الحوراني) و«منظمة الوحدويين الاشتراكيين» (بعثيين سابقين)[16]. ولم تتفق قيادات بعض الأحزاب على الانضمام إلى الجبهة التقدمية فتعرّضت للانشقاق. فقد شارك خالد بكداش، أمين عام «الحزب الشيوعي»، في الجبهة التقدمية (حتى توفي العام 1995)[17]

16- يوسف مرعش، الجبهة الوطنية التقدمية والتعدّدية في القطر العربي السوري، دمشق، دار النعامة، 1993.
17- خالد بكداش، التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري، أواسط تموز 1986.

ولكن خرج عنه رياض الترك ليؤسس «حزب الشعب الديمقراطي السوري»، كما انشقّ فريق من «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وتبرّأت جماعة الحوراني من انضمام «الحركة الاشتراكية».

وإذ لم يُترجم دور مجلس الشعب والجبهة التقدمية إلى مزيد من المشاركة في الحكم، مع أنّ قاعدة دعم النظام قد توسّعت، فإنّ مشروع الإدارة المحلية، وإن كان يهدف إلى الأعمال التنموية في القرى والمحافظات، ساهم إلى حدّ بعيد في مشاركة شعبية أوسع في صناعة القرار بعيداً عن هيمنة البعث[18]. ذلك أنّ عضوية المجالس المحلية في 14 محافظة تمّت عن طريق الانتخاب في 3 آذار 1972، وحُدّدت نسبة العمال والفلاحين بـ51 بالمئة وقُسّمت الـ49 بالمئة المتبقية على أصحاب الأعمال والمهن الرفيعة والمثقفين. وفُتح باب الترشّح لكافة أحزاب الجبهة التقدمية وللمستقلين. وعلى هذا الأساس حصل المستقلون على أغلبية كبيرة في دمشق وحمص وعلى نسب عالية في المحافظات الأخرى، ما سمح بمشاركة الفئات المحافِظة في المجتمع والتي غابت لفترات طويلة عن الساحة. وكان عمل هذه المجالس مساعدة المحافظ على القيام بمهامه والعناية بشؤون التربية والتعليم والإسكان والصحة والمواصلات، إلخ. وكان عدد الأعضاء يتراوح من 20 شخصاً في المدن الفرعية إلى 100 شخص في كل من دمشق وحلب، ينتخبون لجنة تنفيذية تلتقي بالمحافظ وإدارته بشكل شبه يومي لملاحقة المسائل التنموية، ومع الوقت تمتّعت اللجنة ومعها المجلس في كل محافظة بنفوذ محلي متزايد مقارنة بالسابق عندما كانت سورية مثل لبنان دولة شديدة المركزية[19]. ورغم أن التخطيط المركزي اتّخذ أهمية غير مسبوقة في عهد الأسد، إلا أنّ تنفيذ تفاصيل هذه الخطط بات من صلاحية الإدارات المحليّة التي جاز لها أيضاً تشريع ضرائب محلية بهدف تنفيذ مشاريع من خارج الخطط المركزية.

لقد رحّب الشعب السوري بعهد حافظ الأسد بعد عقود من الحكم العسكري وقمع الحريات ومحاولات عبد الناصر ترويضه، ولكن هذا الترحيب كان مقروناً بأمل استعادة المرحلة الذهبية من الديمقراطية في الأربعينات وبعض الخمسينات والستينات، والتي كانت لا تزال حيّة في الأذهان، والتي بفضلها كان الشعب لا يزال يرفع رأسه ويفرض المواقف المبدئية الديمقراطية

18- Raymond Hinnebusch, «Syria: the Role of Ideology and Party Organization in Local Development», *Local Politics and Development in the Middle East*, edited by Louis Cantori, Iliya Harik, London, Westview Press, 1984, pp. 99-124.

19- ما زال مجلس الوزراء اللبناني حتى اليوم يعالج أكثر من 50 ملفاً كل أسبوع، بعضها يتعلّق بنقل موظف أو معالجة شؤون بلدية.

حول المشاركة في الحكم وإطلاق الحريات. لقد حاول البعث مراراً بين 1963 و1970 تطويع الشعب السوري وفعالياته في نظام صارم ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح إذ إنّ الحزب كان يضطر كل مرّة للتعاون ومد اليد إلى الأحزاب والحركات السياسية من شيوعيين وناصريين واشتراكيين وأحياناً من الأحزاب التقليدية. وسبب ذلك كان التنوّع في الهيكلية الاجتماعية السورية، كما في لبنان، مذهبيّاً وعرقيّاً ومناطقيّاً وعقائد سياسية وطبقات اجتماعية، ما سمح ببقاء تقاليدها السياسية وعدم زوال أي حزب أو حركة بالكامل. وحتى بداية السبعينات، كان ثمّة أمل في الشارع بأن قيام الجبهة التقدمية سيكون باباً لعودة قسط من الديمقراطية.

ولكن رغم توق الأسد لبناء مؤسسات ديمقراطية ودولة قانون تحترم المواطن، إلا أنّ تجربته السياسية خلال عقد الستينات فتحت عينيه على الوضع الإقليمي المحيط بسورية، وكثرة المؤامرات والتهديد الإسرائيلي المتواصل والحروب الباردة بين الدول العربية التي كان حكامها مطلقي الصلاحيات، يقبضون على دولهم بيد من حديد. ولذلك وضع للأمن أولوية في سورية بأن يكون واضحاً للجميع أنّ السلطة لن تتردّد عن الضرب بشدّة وقسوة عند الضرورة. ولم تشهد سورية أي تحوّل نحو الديمقراطية طيلة عهد حافظ الأسد الطويل.

التصالح مع سنّة المدن

بعكس حياته السياسية الأولى عندما تماشى مع ثورية عقائدية شابّة دعت إلى ضرب هيمنة المدن الكبرى على الأرياف، رأى الأسد، وقد أصبح الآن مسؤولاً عن البلاد، أنّه لا بد من تعزيز دور المدن وكسب ودّ الطبقة الوسطى المدينية. فحرص على ردّ الاعتبار لسكان المدن حيث الأغلبية السنّيّة. وفهم الأسد تركيبة سورية الإثنية والدينية والاجتماعية الفريدة، فلم يدفع بمثالية «حزب البعث» العلمانية إلى أقصاها كما أراد صلاح جديد، بل ساير سنّة المدن والإسلام التقليدي وتقرّب منهم، ما جعل سياسته الداخلية عاملاً من عوامل الاستقرار. ولذلك عندما شنّ حربه ضد «الإخوان المسلمين» وقطع دابرهم في أوائل الثمانينات،لم يهبّ سنّة المدن وخاصة في دمشق لدعم الإسلاميين. لقد رأى سنّة المدن ومعظمهم من الطبقة الوسطى المتمدّنة، وبعضهم من المثقفين العلمانيين، أن مصلحتهم كانت مع استقرار النظام وعلمانية البعث وليس مع مغامرة الإسلام الأصولي و«الإخوان المسلمين». كما أنّ سنّة الأرياف استفادوا كثيراً من الإصلاح الزراعي الذي أنجزه البعث ضد الإقطاع السنّي وأصبحوا من داعمي النظام.

أثبتت الأعوام الأولى أنّ استلام الأسد أعلى المناصب في سورية رغم علويّته لم تُواجه بمعارضة حقيقية في سورية. ولكن مؤشرات مذهبية ودينية أطّلت برأسها ابتداءً من العام 1973. ففي 31 كانون الأوّل نُشر الدستور السوري الجديد في 156 مادة دون تحديد ديانة رئيس الجمهورية ودون إشارة إلى الإسلام. ولئن أكّدت الدساتير منذ الثلاثينات أنّ على رئيس الجمهورية أن يكون مسلماً، اشتعل الشارع السوري بالتظاهرات والاستنكار. فأدرك الأسد المدى الذي يستطيع المضي فيه في تطبيق العلمانية وعدّل مجلس الشعب المادة محدّداً ديانة رئيس الجمهورية كما في السابق. واغتنم الأسد الفرصة للتأكيد على أن الإسلام الذي يؤمن به رئيس الجمهورية هو «إسلام التسامح والمحبة والتقدّم والعدالة الاجتماعية والمساواة لجميع الأديان وإسلام يساير العصر ولن يكون أبداً إسلاماً متزمّتاً متعصباً»[20].

وإذ أثار «الإخوان المسلمون» وغلاة التديّن مسألة المذهب العلويّ الذي ينتمي إليه الرئيس الأسد وأنّه ليس مذهباً إسلاميّاً، أصدر الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان والمرجع في الشيعة الإثني عشرية، فتوى تؤكّد «أنّ العلويين هم جماعة من الإسلام الشيعة»، فأصبح منصب الأسد الرئاسي منسجماً مع المادة الدستورية. ولكن ذلك لم يرضِ بعض المعارضين باسم الدين الذين طالبوا بجعل الإسلام دين الدولة أسوة بالدول العربية. ولئن لم يكن هذا جزءاً من دساتير سورية الصادرة في 1930 و1953 و1964، تجاهل الأسد هذا الطلب وحصل الدستور على نسبة عالية جداً من الدعم الشعبي في استفتاء جرى في 12 آذار 1973.

وكان من نتائج تقرّب الأسد من السنّة أنّ النظام بدأ رحلة طويلة في ارتداء عباءة الإسلام وتخفيف العلمانية الصارمة. فقد قام الأسد بالحج إلى مكّة العام 1974 ورفع رواتب رجال الدين السنّة لتتحسّن أحوالهم المعيشية. ودأبت صحف سورية على نشر صور الأسد في الصفحات الأولى وهو يؤدي الصلاة في المساجد في المناسبات الدينية والأعياد. كما أنّ أئمة المساجد مدحوا به في خطب الجمعة. وازداد تسامح النظام مع حق المرأة في ارتداء الحجاب أو غطاء الرأس، كما أنّ بناء المساجد والمدارس الدينية ازدهر بشكل غير مسبوق، ودأبت الصحف والمجلات على نشر المقالات والدراسات التي تروّج للدين، عكس ما كان عليه الوضع في الستينات، وأصبح بعض رجال الدين المسلمين أعضاء مستقلين في مجلس الشعب.

20- Patrick Seale, *Asad*, p173.

كما أنّ النظام حاول إقامة حزب إسلامي مؤيد له في التسعينات. ومن الشخصيات الدينية التي استجابت لمبادرات النظام نحو السنّة، محمد البوطي، مؤلف ومقدّم برنامج على محطة التلفزة الرسمية. ومما قاله أنّ سورية تحت قيادة الأسد قد أصبحت ركيزة دعم لكل العالم الإسلامي، وأنّ مساجد دمشق تزدهر ويؤمّها عدد متزايد من المصلّين، وأنّ «الإخوان المسلمين» يخالفون مبادئ الإسلام. ويضيف مفتي سورية محمد كفتارو، وهو كردي، «أنّ الإسلام هو القاعدة وقوة سلطة النظام هي الحامي»، وأنّ الرئيس حافظ الأسد قد صارحه بأن الإسلام هو ثورة باسم التقدم. ولم تكن مسايرة المتدينين على حساب الفئات المتحرّرة من المجتمع السوري من سكان المدن الكبرى ومن الأقليات المسيحية ومن السائرات في حركات تحرّر المرأة السورية. فهؤلاء جميعاً رأوا في استمرار النظام ضماناً لوجودهم، وأنّ أي تحدّ للنظام قد يؤدي إلى صعود الأصولية الإسلامية.

بناء الحزب

في عامه الأول مدّ الأسد اليد لأنصار صلاح جديد في الحزب، ولقيادة عفلق، للمشاركة في بناء الحزب والبلاد، محذّراً أنّه لن تكون ثمّة فرصة أخرى إذا أساؤوا التصرّف. فاستجاب أكثر من ألفين من الكادرات الحزبية. ولكنّ الأسد أغلق الباب على أي نفوذ لمؤسس الحزب ميشال عفلق أو لأمين الحافظ المقيمان في بغداد منذ 1968. وللتأكّد من أنّ عفلق لن يشكّل خطراً على النظام، فقد حوكم غيابياً عام 1971 وصدرت أحكام بحقّه وحق مائة من أنصاره الفارين بتهم الخيانة العظمى ومحاولة قلب النظام بدعم مالي وعسكري عراقيين، منها حكم إعدام على أربعة أحدهم عفلق، وأحكام سجن على تسعة وتسعين آخرين. وبعد أشهر ألغى الأسد أحكام الإعدام وأطلق سراح بعض المحكومين، ولكنّه رفض عودة عفلق وأصرّ على منع العراق من التدخّل في الشؤون السورية.

كان الأسد بعثياً قديماً يهمّه أمر الحزب وتنظيمه وإدارته، ويؤمن بأن شرعية نظامه تستند بشكل رئيس على الحزب. فتأسّست قيادة قطرية انتقالية لحكم البلاد موقّتاً من 14 عضواً برئاسته. وتوسّعت هذه القيادة لاحقاً إلى 21 عضواً وباتت منبراً لمناقشة وبتّ كافة الأمور الحزبية والسياسية من شؤون سياسية وخارجية، في جلسات يرأسها الأسد. وكان الأسد يلتقي أعضاء هذه القيادة بشكل دائم وأكثر من أي أشخاص آخرين طيلة سنوات عهده الطويل. وفي نيسان 1971 جرت انتخابات حزبية في أنحاء سورية لاختيار مندوبين

للمؤتمر القطري الخامس للبعث الذي انعقد من 8 إلى 14 أيّار حيث انتخبت قيادة قطرية جديدة، وللمؤتمر القومي الحادي عشر من 23 إلى 31 آب حيث جرى انتخاب قيادة قومية جديدة. واعتمد الأسد على هذا النمط في العمل الحزبي فأصبح انعقاد هذه المؤتمرات كل أربع سنوات حدثاً مهمّاً في الحياة السياسية السورية، حيث يلتقي مئات المندوبين الذين يمثّلون الفروع والقطاعات والقيادات في اجتماعات غير مذاعة يتكلّم أثناءها البعثيون في شتّى الأمور ويصغون ويناقشون تقارير، ولا يمنع أن ينتقد الشباب سياسات وآراء كبار الحزبيين كما اعتاد البعث منذ تأسيسه. كما خرجت عن هذه المؤتمرات مقرّرات مهمّة كتحديد سياسات سورية الداخلية والخارجية، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومسؤولي المحافظات في الدولة وأمناء الحزب على مستوى المحافظات، وتسمية القيادات العسكرية في الجيش والأجهزة الأمنية ومسؤولي الوزارات ودوائر الدولة وممثلي الحزب في مجلس الشعب، وكبار مسؤولي الجامعات السورية، وممثلات التنظيمات النسائية، إلخ.

ازدهر البعث في عهد الأسد حتى بلغ عدد أعضائه في أوائل السبعينات 65 ألفاً، ثم تضاعف ستّ مرّات إلى 374 ألفاً العام 1981 ووصل إلى مليون في 1992 و1.4 مليون العام 2000. وضم الحزب 27 فرعاً داخل سورية و212 مكتباً مناطقياً و1656 نادياً بعثياً. وثمّة تدرّج في عضوية الحزب تبدأ برتبة مناصر وتصل إلى عضوية كاملة مع كافة الحقوق (الامتيازات) والواجبات الحزبية. وإذ حمل 30 بالمئة من هؤلاء رتبة العضوية الكاملة، ساعد ذلك في انضباط الحزبيين وخلق نواة برهنت عن ولائها وفهمها وديناميتها في خدمة الحزب. وحافظ «حزب البعث» على شبابه وحيويته خلال عهد الأسد الذي استمرّ ثلاثين سنة، حيث ذكر تقرير سنوي للحزب للعام 2000 أنّ 64 بالمئة من أعضاء الحزب هم دون سن الثلاثين وأنّ 36 بالمئة هم من الطلاب. وبات للمرأة دور كبير في البعث، حيث وصلت النساء إلى مراتب عليا في الحزب وإدارة الدولة، وشكّلن نسبة 30 بالمئة من مجموع أعضاء الحزب.

ويمكن فهم أهمية الطلاب في الحزب وسرعة حصولهم على العضويّة وتبوّئهم المناصب في أنّ قادة الحزب كانوا دوماً يعتبرون العنوان الطليعي لتنظيمهم هو الجيل الجديد، أي الطلاب والأحداث الذين سيكبرون ويستلمون المناصب الهامة. وكان بعض الطلاب يحصلون على نقاط إضافية في سجلّهم الدراسي بسبب عضويتهم في الحزب، ما ساهم في جعل مستقبلهم المهني مضموناً والأفضلية لهم في دخول الجامعات المرغوبة والبرامج التي يكثر الطلب عليها، وكذلك الحصول على المراتب والمناصب في الدولة. وهذا يعني أيضاً أنّ عضوية الحزب لمعظم

الناس كانت بطاقة الحصول على امتيازات ووظائف وخدمات، وبالتالي الوصول إلى المناصب الرفيعة. فاختلط الولاء للنظام على أسس قومية ووطنية بولاء مصلحي وفّر لقمة العيش والبرستيج والمنصب. وعلى سبيل المثال، في العام 2000 بلغ عدد القضاة في سورية الذين يحملون عضوية في «حزب البعث» 998 من أصل 1307 قضاة في سورية.

رأس أعضاء الحزب ومناصروه المنظمات الشعبية الهامة في البلاد، من اتحادات عمالية تضم نقابات مهنية وتجمعات اقتصادية واتحادات فلاحين وتنظيمات أدبية ونسائية وطلابية، حتى أصبح كل نشاط منظّم في سورية يعمل للنظام. وتمتّع رأس الهرم في «حزب البعث» بسلطات ومناصب وصلاحيات واسعة جداً. فرئيس الحزب، إضافة إلى منصبه كأمين عام، هو رئيس الجمهورية أيضاً تسمّيه القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، ثم ينتخبه المؤتمر العام للحزب. وهذا المؤتمر العام تنتخبه فروع منظمة البعث في البلاد كل أربع سنوات. وإضافة إلى انتخاب الأمين العام فإنّ المؤتمر العام للحزب ينتخب اللجنة المركزية للحزب والمؤلفة من تسعة أعضاء، واللجنة القطرية المؤلفة من 21 عضواً والتي تمثّل أعلى سلطة سياسية في سورية.

وشرّع دستور 1973 لمجلس نواب تمثيلي هو برلمان سورية الذي بدوره ينتخب رئيس الجمهورية[21]. وانتخب هذا المجلس وأعاد انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية خمس مرات من 1970 وحتى وفاته العام 2000. وصادق البرلمان على قرارات السلطة التنفيذية ومراسيم رئيس الجمهورية. وهكذا، فالرئيس قاد الحزب، والحزب قاد الجبهة التقدمية، والجبهة التقدمية حظيت بأغلبية في مجلس الشعب، فيما ذهب ثلث المقاعد إلى غير حزبيين[22].

أطلق «حزب البعث» مثاليات وكانت لأتباعه نوايا حسنة لبناء المجتمع الاشتراكي العربي وتحرير الأرض وتحقيق العلمانية وبلوغ مرحلة من التصنيع والتطوّر الاقتصادي، في ظل الدولة الموجّهة، تضاهي المستويات التي بلغتها الدول الصناعية الغربية، إلخ. إلا أنّ ثورة البعث غيّرت مسيرة سورية نحو النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر والتي تعثّرت بين 1949 و1957، ووضعتها منذ 1963 تحت حكم الطوارئ.

21- Peter Heller, «The Permanent Syrian Constitution of March 13, 1973», *Middle East Journal*, vol. 28, N°. 1, Winter 1974, pp. 53-66.

22- Elizabeth Picard, «Syria Returns to Democracy: the May 1973 Legislative Elections», in *Elections Without Choice*, edited by Guy Hermet, Richard Rose, Alain Rouquié, London, Macmillan, 1978, pp. 129-144.

ومقارنة بجو تسامحي أبوي في منظمات الحزب الشبابية، سرى المنطق نفسه في ضرورة رصّ الصفوف لحماية الثورة وإنجازاتها وعقدنة صفوف هذه المنظمات بعقيدة البعث («طلائع البعث» لفئة أعمار 6 إلى 11 سنة وهي إجبارية، و«اتحاد شبيبة الثورة» لفئة أعمار 12–18 سنة، و«اتحاد الطلبة»). ورافق الازديادَ الدراماتيكي في عدد طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد انخفاضٌ في الحياة الفكرية والثقافية في أوساط الطلاب، إذ باتت تعيينات الهيئات التعليمية كافة تمرّ عبر أجهزة الحزب لتحظى على موافقتها. ورغم هذا التدخّل فقد كانت ثمّة نتائج إيجابية، حيث بلغ عدد الطلاب في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا 140 ألفاً العام 1985 فيما أنهى 7000 طالب دراستهم العليا التخصصيّة في الخارج خلال الفترة 1984–1989. وللتعويض عن ثغرة ضعف التعليم التقني في جامعات سورية، أنشأت الدولة مجلس البحوث العلمية العام 1974 وعدداً من المراكز العلمية.

كما اهتمّت الدولة بإحياء التراث السوري والتاريخ القومي، لتعزيز الفخر الوطني في صفوف الجيل الجديد، كإبراز مساهمات السوريين والعرب عامة في حقول العلوم والرياضيات والبناء والفنون والآداب، وأنّ الأمّة قد بدأت تنهض من غفوتها التي استمرّت قروناً تحت الحكم الأجنبي ونير الاستعمار الخارجي. ومن النشاطات في هذا الاتجاه كان مؤتمر في مدينة الثورة في نيسان 1985 عن تاريخ العلوم عند العرب برعاية وزيرة الثقافة نجاح العطّار، حضرته مئات الشخصيات من أكاديميين ومثقفين وأدباء وشعراء وعلماء ومحافظين وكبار مسؤولي الحزب. وأكّد المؤتمر الماضي العلمي للعرب كمصدر إلهام لنهضة علمية اليوم. ومن النشاطات أيضاً إطلاق حركة كبيرة غير مسبوقة في التنقيب عن الآثار، ففي عقدين من عهد الأسد، اكتُشف ورُمّم أكبر عدد من الآثار والمواقع الأثرية في حلب وإبلا وماري في وادي الفرات وفي وادي العاصي وفي دمشق وأنحائها وفي جنوب سورية، حتى تمكّنت مديرية الآثار من تحديد 3500 موقع أثري وبناء 30 متحفاً في المدن السورية كافة. كانت هذه الآثار جزءاً هاماً من سمعة سورية كدولة عريقة وقوة إقليمية، وأنّ دمشق كانت وستبقى مركز ثقل المشرق العربي.

ونجحت سورية، في السبعينات، إلى حدّ بعيد في تحرير المرأة السورية عمليّاً وعدم الاكتفاء بالشعارات التي طبعت فترة الستينات. إذ خلال أعوام بسيطة، بات عدد النساء في مجلس الشعب ملحوظاً وانتخبت المرأة بأعداد كبيرة في المجالس المحلية في المحافظات وفي النقابات المهنية والعمالية، ووصلت كثيرات إلى مناصب رفيعة في القضاء وفي التعليم العالي، وإلى

منصب وزير، كالدكتورة نجاح العطّار التي عيّنها الأسد وزيرة للثقافة في 1976. كما ساعد إنشاء مراكز حضانة في أنحاء البلاد المرأة السورية الكفوءة والتي كانت تضطر إلى البقاء في المنزل لحضانة أطفالها الصغار أن تخرج إلى سوق العمل. حتى أصبحت سورية من بين أفضل الدول في خدمات الحضانة، في برنامج عصري قوامه أسطول من الباصات التي تجمع الأطفال في نقاط معيّنة وتنقلهم إلى الحضانة وتعيدهم في وقت محدّد مساءً. وامتدّت هذه الخدمة حتى سنّ الطفولة المتقدّمة إذ إنّ منظمة طلائع البعث خصّصت برامج للفتيات الصغيرات السنّ، تضمّنت نشاطات تعليمية وترفيهية ومخيمات صيفية أصبحت مختلطة منذ 1983، حيث يرتدي الأطفال بزّات الأشبال.

الفصل الثاني

عهد حافظ الأسد: بناء الاقتصاد

أصبحت سورية في عقد السبعينات دولة يحسب لها الحساب وذات وزن عربي ودولي، تحقّق المزيد من الاستقرار الداخلي والانسجام الاجتماعي. ولكن حلم البعث في تحقيق المجتمع الاشتراكي كان لا يزال بعيداً في حين بقي الفساد متفشياً في النخب الجديدة المستفيدة من نفوذها في النظام[1]. لقد انقسم عهد الأسد إلى ثلاث مراحل استغرقت كل منها عقداً من الزمن: فكانت حرب 1973 الحدث الأبرز في العقد الأول، تلته الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية. أمّا العقد الثاني فقد شهد سلسلة معقّدة من الأحداث: المواجهة مع إسرائيل في لبنان (1981-1984) والحرب ضد الإخوان المسلمين (1980-1982) وأزمة رفعت الأسد (1983-1984) والحرب العراقية-الإيرانية (1980-1987). وكان من نتائج تحديات الثمانينات صعود دور الأجهزة الأمنية في الدولة السورية والتحوّل نحو النظام القمعي. أمّا المرحلة الثالثة (1990-2000) فقد كانت محطة تحوّلات وخيارات لسورية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وحرب الكويت، وإطلاق محادثات السلام في الشرق الأوسط، والعودة عن الاقتصاد الموجّه والمناخ السلطوي، نحو التحرّر وإطلاق المبادرات الفردية. وسنعالج في هذا الفصل عملية البناء الاقتصادي في العقد الأول من عهد الأسد.

1- *Country Report: Syria,* London, Economist Intelligence Unit, 1986.

الوثبة الاقتصادية

ردّ الأسد الاعتبار لسكان المدن حيث تقيم الطبقة الوسطى والبورجوازية التي عانت من التأميم والاشتراكية وحملات التطهير في الجيش والمؤسسات الاقتصادية والقطاع العام. وعبر سلسلة من الإجراءات هدفت إلى كسب ودّ هؤلاء وجذبهم لعملية البناء التي باشر النظام في التحضير لها، سهّل الأسد إجراءات السفر وخاصة إلى لبنان، وخُفّضت الأسعار على الكثير من السلع الاستهلاكية التي استفاد منها الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى والدنيا، وارتفعت المخصصات العائلية للموظفين، وأعلن عفو جزئي سمح للآلاف بالعودة إلى حياتهم الطبيعية وإلى لعب دور اجتماعي واقتصادي[2]. وأنهى الأسد حالة الطوارئ العسكرية والتوقيف الاعتباطي للمواطنين، ومنع الظهور العلني للعسكر بالبزّات الرسمية، وخاصة البوليس السياسي الذي تقلّص دوره واحتجب عن الأعين. ورحّب المثقفون والمتعلمون بسماح النظام دخول المطبوعات الدورية غير السورية وخاصة الصحف اللبنانية التي كانت تلقى رواجاً لدى القرّاء السوريين.

وخفّت العراقيل على التجارة الخارجية وسُمح باستيراد البضائع مباشرة من المصدّرين في الخارج، ما سهّل للأفراد والشركات والمصانع الخاصة استيراد المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الصناعية والزراعية، وحتى السلع الكمالية، كالعطورات والألبسة الأوروبية ومعظم الأجهزة الكهربائية المنزلية والكاميرات ومواد التجميل، بعدما كانت مؤسسة رسمية للتصدير والاستيراد تتولّى نسبة 75 بالمئة من حجم التجارة الخارجية. وأُقيمت مناطق تجارة حرّة في مناطق سورية مختلفة لتسهيل التجارة للقطاع الخاص. ولتدعيم احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، خفّف الأسد القيود على تحرّك العملات لتشجيع المغتربين السوريين على تحويل أموالهم إلى سورية. واهتم الأسد خاصة برجال الأعمال الذين تركوا البلاد وهرّبوا رساميلهم بعد التأميمات والانقلابات، فدعاهم للعودة ووعدهم بعدم المساس بهم وتقديم تسهيلات استثمارية وتجهيزات وفرص جديدة في قطاعات البناء والمواصلات والسياحة. كما وجّه بنفسه نداءً لشخصيات عامة للعودة إلى سورية والمساهمة في عملية البناء. ووعد أصحاب المهن الرفيعة والتقنيين الذين فرّوا من سورية هرباً من الخدمة العسكرية، بالعفو وبمساعدتهم في العثور على وظائف مناسبة في القطاع العام.

2- منير الحمش، **تطوّر الاقتصاد السوري الحديث**، دمشق، دار الجليل، 1983.

وإذ استجاب الآلاف من المهاجرين ورجال الأعمال للانفتاح المحدود، واستثمروا مبلغ 60 مليون ليرة سورية العام 1971، كانت عودة الكثيرين موقتة للاستكشاف، كما لم يتشجع العنصر الشاب على العودة لأنّ الخدمة العسكرية الإجبارية لمدّة ثلاث سنوات بقيت مكانها حيث كان الجيش يستنسب الإبقاء على من يحتاج إليه بعد انقضاء ثلاث سنوات، أو استدعاء من سبق وقام بالخدمة. كما أنّ قيوداً بقيت مكانها في قطاع الصناعة.

سار الأسد في نهج اقتصادي خاص بسورية، هو مزيج من الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجّه، حيث استُعملت الدولة ومؤسساتها وأجهزتها للتدخّل في القطاع الخاص ومشاركته[3]. فلم يكن ثمّة فصل في دور الدولة بين تنظيم القطاعات وإصدار المراسيم والقوانين، من جهة، ودولة يأتي إليها الناس في مكاتبها لمتابعة أشغالهم، من جهة أخرى، لا بل إنّ هذه الدولة ذهبت إلى الناشطين اقتصادياً وشاركتهم في أشغالهم.

ومنذ العام 1970 حصل الملايين من السوريين على وظائف وخدمات وأموال لم تكن في متناولهم لو لم يوفّرها النظام: أوّلاً فتح النظام الباب أمام أبناء الفقراء وخاصة من الأرياف ليلتحقوا بالمدارس ويصعدوا السلّم الاجتماعي والمهني. فاستفاد طبعاً آلاف العلويين ولكن استفاد غيرهم أيضاً. وعبّر عن ذلك حسين الزعبي، الأستاذ في جامعة دمشق بقوله: «لم يكن بإمكاني أن أدرس وأصبح محاضراً في الجامعة. أبي كان فلاحاً بسيطاً يستغلّه الإقطاع والبورجوازية. ولذلك لا يمكن القول إنّ النظام الحاكم في سورية لم يقم بعمل إيجابي»[4]. وثانياً، إنّ طبيعة النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجّه اقتضت بناء مؤسسات رسمية كبرى تستوعب مئات الألوف من الموظّفين والمهنيين والجنود والمعلّمين. وهكذا ارتبطت معيشة ملايين السوريين بوجود هذه الدولة واستمراريتها. وثالثاً، استفاد سنّة المدن من البيئة التي وفّرتها الدولة فانتعش تجّار وصناعيو دمشق وحلب والمدن الرئيسية الأخرى، ودعموا النظام وقبلوا مشاركته بأنشطتهم الاقتصادية[5].

حقّق الأسد الكثير في السنوات الأولى من عهده، وبدا وكأنّ معجزة اقتصادية واجتماعية

3- Rodney Wilson, *The Economies of the Middle East*, London, Macmillan, 1979, pp. 101-118.

4- جريدة **الحياة**، 17 حزيران 2000.

5- Michael van Dusen, «Syria: Downfall of a Traditional Elite», *Political Elites and Political Development in the Middle East*, ed. Frank Tachau, Cambridge, Massachusetts, Schenkman, 1975, pp. 115-156.

تحصل في سورية[6]. إذ إضافة إلى الاستقرار ومنح الشعب حريات نسبية، خاض الأسد حرباً ضد إسرائيل بنجاح العام 1973 وواجه زلازل خروج مصر من الصف العربي، وحصل نمو اقتصادي مهم سمح بتحوّل اجتماعي نحو الأفضل. وقبل حرب 1973، كانت الدول الاشتراكية هي مصدر الدعم المالي الخارجي ولكن هذا الدعم لم يزد عن 50 مليون دولار سنويّاً. ولكن في العام 1974، وقد أثبتت سورية وجودها الإقليمي والدولي وتحسّنت سمعتها وزادت الثقة الدولية بحكومتها، جاءت سورية مساعدات من مصادر لا تُعدّ ولا تُحصى أهمها من الدول النفطية العربية، وبعدها قروض ومعونات من برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي وبدرجة أقل من ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة. وأسفر سلاح الحظر النفطي الذي استعمله العرب في حرب 1973، عن ارتفاع سعر البرميل أربعة أضعاف، ما حقّق أرباحاً خيالية للدول النفطية العربية وظّفتها في مشاريع التنمية، فخرج عشرات آلاف السوريين للعمل في تلك الدول وحوّلوا إلى سورية مليار دولار سنويّاً. وكانت النتيجة أنّ الاقتصاد السوري حقّق درجات غير مسبوقة من النمو بلغت 8.2 بالمئة سنوياً خلال 1970–1975 و6.8 بالمئة سنوياً خلال 1977–1980، فضلاً عن التصنيع في القطاع العام ونهوض الصناعات الخفيفة والبناء في القطاع الخاص[7]. وحصلت ثورة في التجارة الخارجية السورية[8]، إذ بعدما كان القطن يتصدّر قائمة الصادرات، قفزت قيمة صادرات النفط بفضل ارتفاع الأسعار وتحسّن وسائل الإنتاج من 70 مليون دولار العام 1973 إلى 700 مليون دولار العام 1974.

ويمكن رسم صورة للتطوّر الاقتصادي السوري في مسيرة الخطط الخمسية.

إنّ مجموع استثمارات الخطة الأولى 1961–1965 بلغ 600 مليون دولار، والخطة الثانية 1.2 مليار دولار. ولدى استلام الأسد الحكم وُضعت الخطة الثالثة 1971–1975 بمجموع استثمار ملياري دولار. ولكن بفضل الرساميل المتدفقة، وُضعت خطة خمسية طموحة لـ 1976–1980 بمبلغ استثماري بلغ 13.5 مليار دولار. وهكذا كانت موازنة الدولة

6- Michel Chatelus, «La croissance économique, mutation des structures et dynamisme du déséquilibre», *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980 pp. 225-272.

7- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, Fife, Scotland, St Andrews Centre for Syrian Studies, 2009, p. 16.

8- David Carr, «Capital flows and development in Syria», *Middle East Journal*, vol. 34, Fall 1980, pp. 455-67.

تتضاعف كل بضع سنوات وتصب استثماراتها في مشاريع عمرانية وبنية تحتية ضخمة[9]. وبفضل العمران والنهوض وتحسّن الشروط الصحية، تضاعف عدد السكان، حيث بلغ 8 ملايين نسمة في أواخر السبعينات. وكانت دمشق سنة 1960 مدينة متوسطة الحجم بـ500 ألف نسمة، ومع حلول 1975 زادت إلى 1.5 مليون، في حين خطت يد العمران إلى الضواحي والقرى المجاورة وصولاً إلى سفوح الجبل في الزبداني وبلودان.

بلاد كهذه هي ما استند له الأسد في حرب تشرين وما تلاها من مواجهات ديبلوماسية صعبة، حيث تصرّف بثقة عالية بالنفس وبشعور قومي عربي ووطني فائق. لقد بنت سورية جيشاً قوياً يتمتع بثقة الشعب بلغ عديده 225 ألفاً. وشعرت سورية بالمجد والقوّة بعد 1974، ولكن أيضاً بالثروة وبوعد الأيام القادمة بالبحبوحة و الازدهار. وأبدى المجتمع السوري دينامية في التجارة والعمران وفي الثقافة والتربية والفنون، مقارنة بأجواء الفقر والتقوقع وظِلّ «الأخ الأكبر» صلاح جديد قبل 1970. ورفع أبناء الأقليات وسكان المناطق والأحياء المسحوقة والأرياف رؤوسهم من نير الفقر والحرمان، وباتوا يشهدون أنّ بلدهم سورية بدأت تشق طريقها في العالم العصري[10]. إذ بفضل الرساميل المتدفقة ومشاريع التنمية والبنية التحتية والقيادة السياسية والاستقرار الدائم، صعدت الطبقات المُهملة، ومنها العلويون، ما عزّز شرعية النظام والشعور العام بأنّ سورية جديدة قويّة، غير التي كانت ضحية الصراعات الإقليمية والدولية، بدأت تطلّ[11].

في عهد الأسد تحوّلت سورية من «دولة–ساحة» للأطماع الإقليمية والغربية، وشعب خاضع للاستغلال والتخلّف والحرمان والعزلة، إلى قوّة إقليمية يُحسب لها حساب تُنافسُ الآخرين في الشرق الأوسط وتحقّق قفزات مذهلة في الحداثة والتطور العمراني والاقتصادي[12].

9- Susannah Tarbush, «Syria: a MEED report», *Middle East Economic Digest*, vol. 22, March 1980. (five-year plans).

10- رزق الله هيلان، **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلّفة**، دمشق، دار ميسلون، 1981.

11- Kais Firro, «The Syrian Economy under the Assad Regime», *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 36-68.

12- راجع منير الحمش، **تطور الاقتصاد السوري الحديث**، دمشق، دار الجليل، 1983.
منير الحمش، **الاستثمار في سورية: أسئلة وأجوبة**، دمشق، دار الأهالي، 1992.
منير الحمش، **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجدّدها**، دمشق، دار الجليل، 1992.

حتى أنّ زائر سورية في نهاية السبعينات، سواء كان مغترباً سورياً أو سائحاً أو صاحب أعمال، كان يعجز عن التعرّف على المعالم العمرانية والجغرافية من عام إلى عام، إذ شُقّت طرق جديدة وخطوط سكّة وسدود وجسور، وظهرت أحياء بأبنية سكنيّة عصرية وشوارع مستقيمة. كما تحسّن مستوى المعيشة لمعظم السوريين فباتوا يتمتّعون بالأدوات الكهربائية وسلع الاستهلاك، وخاصة في الأرياف وفي الأوساط الفقيرة[13].

فكان عقد السبعينات فترة نهوض ودخول رساميل واستثمارات ممتازة في قطاعات الزراعة والصناعة والبنية التحتية والصحة والتربية، اعترتها بعض الصعوبات والأخطاء، إلا أنّها كانت بشكل عام فترة إيجابية ناجحة[14]، لأنّ التغييرات الاجتماعية السريعة كانت سيفاً ذا حدّين قسّم المجتمع وأحدث نعرات طائفية وعرقية.

مشروع الفرات

عندما أتى الرئيس الأسد إلى رأس السلطة العام 1970، كانت سورية قد شرعت في خطط تنموية كبرى، منها سدّ الفرات، فكان عليه مواصلتها. لقد استغرق بناء السدّ أكثر من عشر سنوات، ليخلق بحيرة ضخمة ويوفّر الريّ لمئات آلاف الهكتارات المربعة، وينتج أكثر من ألفي ميغاوات من الطاقة الكهربائية، ما عادل خمسة أضعاف استهلاك سورية مقارنة بالعام 1970. فساهم هذا الإنتاج في توفير الطاقة للمصانع وتخفيض كلفة الإنتاج الصناعي.

لطالما أعلن خبراء سورية أنّ مشكلتها الكبرى في الزراعة هي شحّ الأمطار وتقطّع مواسم هطولها، ما جعل المواسم تحت رحمة الطبيعة. ولكن سدّ الفرات قدّم حلاً وإن لم يكن كاملاً. كما تمكّنت الدولة بعد إنجاز مشاريع ريّ على نهر الخابور في الجزيرة من مضاعفة مساحة الأراضي المروية التي لا تتّكل على الأمطار في سورية. وساهمت خصوبة أرض الجزيرة ووادي الفرات في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لدى السكان، وجذب فلاحين فقراء من محافظات أخرى، وتحقيق زيادة في الدخل القومي. إضافة إلى خلق سوق ثانوية للبذار والسماد والمبيدات والبلاستيك والكرتون، وتطوير الصناعة البتروكيمائية، لتصبح مدينة الطبقة مركزاً صناعيّاً

13- Yusif Sayegh, *The Economies of the Arab World since 1945*, London, Croom Helm, 1978, pp. 229 – 280.

14- Economist Intelligence Unit, *A Study of the Middle East Economies: Their Structure and Outlook in the 1980s*, London, Economist Intelligence Unit, 1977, Syria pp. 219-243, 323-325.

هاماً، وتنمو من قرية صغيرة بسكان لا يزيدون عن بضع مئات، إلى مدينة من خمسين ألفاً مجهّزة بالمدارس والمستشفيات والمكتبات والمسارح والمحالّ التجارية، وبنية تحتية جاهزة لخدمة المصانع الجديدة. وساعد سدّ الفرات في نشر الطاقة الكهربائية ووصولها لأول مرّة إلى آلاف القرى في مرحلة المشروع الثالثة، ما رفع من مستوى المعيشة وسمح بنمو الصناعة وعصرنة المجتمع. كما ضبط السدّ الفيضانات المؤذية ونظّم منسوب النهر. أمّا القرى التي غمرتها مياه البحيرة، فقد نُقل سكانها إلى قرى جديدة على ضفاف تلك البحيرة، أصبحت مع الوقت نموذجاً في محافظتي الرقّة والحسكة في التخطيط المدني وتوطين البدو وإطلاق نهضة زراعية.

كما أنّ بناء السدّ ساعد سورية في تدريب كادرات شابة في شؤون الكهرباء والهندسة المدنية والإعمار وميكانيك المعدات والتجهيزات. وافتتح معهد في حلب مخصّص لتدريب العمال في مشروع السدّ. وإذ بلغت القوّة البشرية التي بنت السد 10 إلى 15 ألف شخص، أصبح هؤلاء ثروة وطنية من أصحاب الخبرات والمهن التي اكتسبوها، وأصبحوا جاهزين للعمل في مشاريع ومؤسسات أخرى.

مثّل سدّ الفرات رمزاً هاماً لسورية الجديدة، واستغرق إنجازه عشر سنوات. فقد بدأ في 1968–1969 وقرّرت الدولة انجازه بسرعة وكان التحويل الأول والأكبر وأشرف على التحويل الأول والأكبر لمياهه باتجاه بحيرة في 5 تموز 1973، قبل ثلاثة أشهر من حرب تشرين. واكتمل المشروع في 1979 بكلفة باهظة وعقبات بدت أحياناً مستحيلة. وتولّت تنفيذ المشروع وزارة سدّ الفرات التي اهتمّت أيضاً بفوائد السدّ من إنتاج الطاقة الكهربائية لتغذية المناطق النائية واستصلاح أراضٍ تحتاج إلى الري[15]. ولكن كما حدث في بلدان أخرى كانت قد بنت سدوداً عملاقة، كمصرٍ وروسيا، أغرق السدّ 300 قرية كان يسكنها 72 ألف نسمة، نُقلوا إلى قرى جديدة. ومنع السدّ تدفّق الترسبات المغذيّة للتربة والمجدّدة للخصوبة ما أدّى إلى زيادة أملاح الأراضي على ضفاف الفرات الواقعة بعد السدّ، وقد بلغت مساحة المناطق التي زادت نسبة أملاحها 60 ألف هكتار فتحوّلت إلى أرض بور. كما أنّ خطة نقل السكان لم تكن موفقة تماماً، نقَلَ مآسيها الأديب عبدالسلام العجيلي، ابن الرقّة، في روايتي **المغمورون** (1977) **والنهر سلطان**. وكان من دروس سدّ الفرات أنّ سورية تحتاج إلى المياه أكثر من

15- Antoine Guiné, *Le barrage sur l'Euphrate*, Damas, Office Arabe de Presse et de Documentation, 1971., p. 38

حاجتها إلى الأراضي وأنّه الأجدر أن تُروى وتُزرع الأراضي الصالحة ويُصرف النظر عن أراضٍ إضافية لعدم توافر المياه وخاصة أنّ موارد الفرات بدأت تتقلّص. وكان كل من تركيا والعراق يضغطان باستمرار على سورية للقبول بحصّة أقل. ولذلك لحظت الخطة الخمسية السادسة (1986–1990) هذا الدرس وحُوّلت مياه الفرات لريّ السهول الخصبة المحيطة بمدينة حلب. أمّا استصلاح 640 ألف هكتار تروى من مياه السدّ للزراعة فقد كان بعيد التحقيق لعدم توافر ما يكفي من الماء.

ولكن هناك جانباً مشرقاً للسدّ، فقد غطّت «بحيرة الأسد» التي نشأت خلف السدّ 25 ألف هكتار ونمت على شاطئها مدينتان كبيرتان هما الرقّة، عاصمة المحافظة التي لم يزد عدد سكانها عن 13 ألفاً في 1960، ومدينة الطبقة. وبلغ عدد سكان كل من هاتين المدينتين أكثر من 200 ألف في 1990. وقاد مهامّ بناء محافظة الطبقة محمد سلمان من 1980 إلى 1987، فكسب سمعة في شق الطرق وبناء المرافق العامة والبنية التحتية والمدارس والمستشفيات في أنحاء المحافظة، حتى وصل عدد سكانها إلى 400 ألف في أواسط الثمانينات، وفي نيّة سلمان أن قدرة المحافظة الاستيعابية قد تصل إلى خمسة ملايين نسمة. وداخل مدينة الرقّة، أشرَفَ سلمان على تزيين أرصفة الطرق بالأشجار وعلى بناء مواقع حديثة وفخمة أُعجب بها زوار تلك المنطقة النائية من سورية، ومنها مركز ثقافي من حجر الرخام ومدينة أطفال بمسبح أولمبي وفنادق ومسرح وحدائق عامة. حتى حصل على ترقية بتعيينه وزيراً للإعلام العام 1987.

لقد وصلت الكهرباء والماء والطرق والمدارس والمستوصفات إلى كل قرى سورية تقريباً، فتحسّن نمط المعيشة وتغيّرت الحياة الاجتماعية بشكل ثوري غير مسبوق، حتى اختفى مشهد الفلاح الأمّي الفقير والمسحوق الذي شهده حافظ الأسد في طفولته وحداثته. ووصل التلفزيون والراديو إلى 98 بالمئة من سكان الأرياف، فيما انتشر استعمال الأدوات الكهربائية من غسّالات ونشّافات وبرادات، مقارنة بالعام 1963، السنة الأولى للبعث عندما كانت الطاقة الكهربائية معدومة في الأرياف وعدد الذين يملكون برّاداً كهربائياً لا يزيد عن 2 إلى 3 بالمئة من سكان الأرياف[16]. كما بُنيت عشرات السدود الصغيرة في أنحاء البلاد للاستفادة الكاملة من موارد المياه الأرضية ومياه الأمطار، وبُنيت حاويات المحاصيل الضخمة ومستودعات تجفيف

16- *Agriculture in the Syrian Arab Republic*, Damascus, Office Arabe de Presse et de Documentation, 1978.

الفاكهة. وأنجزت سورية في الأرياف، خلال عشرين عاماً من عهد الأسد، ما استغرق فرنسا قرناً كاملاً[17].

الصناعة والبناء والنفط

لم تنجح سورية في عملية التصنيع كما نجحت إلى حدّ ما في مشروع الفرات وفي بناء دمشق. ذلك أنّ فورة المال التي تلت حرب تشرين وخاصة في الأعوام 1974–1976 في ظل حكومة محمد الأيوبي، دفعت المخطّطين إلى اتّخاذ قرارات استثمار اعتباطية في مصانع غير مدروسة[18]. وما احتاج إلى سنوات من دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية والمالية والإدارية اتّخذه أصحاب الأمر خلال أيام أو أسابيع، ما أصبح كابوساً مزعجاً في ما بعد. وبرّر الأيوبي هذا الهدر للمال العام وهذه العجلة في اتخاذ القرارات الفاشلة التي أدّت إلى خسارة سورية لمليارات من الدولارات التي تحتاجها، أنّه كان أمام نافذة زمنية قصيرة الأمد لاستعمال المال في مشاريع اقتصادية وإلاّ استوعبها الجيش في ميزانيته. فكان تبريره عذراً أقبح من ذنب، لأنّه كان على رأس حكومة فيها وزارات صناعة وتخطيط واقتصاد وطاقة بطاقم كامل من آلاف المهندسين والمخطّطين[19]. وتنكشف ضحالة حجّة سوء التخطيط لمسارات الإنفاق العام في زيارة محمد حيدر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، إلى السعودية بعد حرب 1973. كان الملك فيصل متحمّساً لمجهود سورية الحربي ومستعدّاً لتلبية ما تطلبه من مال. ففاجأ حيدر بسؤال مباشر عن حاجيات سورية. وكانت المفارقة أنّ الوزارات في كل دول العالم تصرف الشهور والسنين في إعداد الأفكار والمشاريع، أمّا في حال الحكومة السورية فقد أتى محمد حيدر المختصّ في الحكومة بالشؤون الاقتصادية صفر اليدين إلى الرياض. ولذلك عمد إلى وضع لائحة «من قريبو» كي يجيب على سؤال الملك فيصل، فأمضى الليل في غرفة الفندق يعدّ جدولاً كيفما اتفق، قدّمه للملك في اليوم التالي. فكان هذا نموذجاً عن الطريقة التي كانت تُعدّ فيها برامج سورية التصنيعية في السبعينات.

17- Raymond Hinnebusch, *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Development of Rural Development*, Boulder, Westview, 1989.

18- Jean Hannoyer et Michel Seurat, *État et secteur public industriel en Syrie*, Beyrouth, Centre d'Études et de Recherche sur le Moyen-Orient Contemporain, 1979.

19- *L'industrie syrienne*, Damas, Office Arabe de Presse et de Documentation, 1977.

إضافة إلى قلّة أو انعدام التخطيط ودراسات الجدوى، فإنّ الفساد لعب دوره في مشاريع التصنيع. ذلك أنّ فساد أصحاب النفوذ من رجال الدولة والقطاع الخاص، وأخذ «القومسيون» من الشركات والحكومات الأجنبية، كانا العامل الأهم في بناء عدد من المصانع الباهظة الكلفة[20]. ويلي هؤلاء جيش من الأتباع والفاسدين الصغار ووسطاء يوزّعون العمولات على أطراف أصغر لتمرير القرارات الفاسدة والحصول على التواقيع اللازمة. فإذا كانت رغبة الأسد تحرير الاقتصاد وإطلاق حوافز الاستثمار، فإنّ العوارض الجانبية كانت انتشار طبقة فطرية أصبح أعضاؤها من أصحاب الملايين على حساب الدولة ومشاريعها. ولو اقتصر الأمر على الرشوات والعمولات مقابل مشاريع ناجحة لكانت أرباح المشاريع قد عوّضت عن الهدر، ولكن بضعة مشاريع صناعية كبرى في سورية لم تحقّق أية ربحية وكانت خسارة صافية أضاعت ثروة مالية كبيرة بسبب سوء التخطيط والإدارة. وهذه بعض الأمثلة[21]:

مصنع الأوراق وعجين الورق في دير الزور بكلفة 110 مليون دولار، بعقد مع كونسرتيوم إيطالي-نمساوي العام 1976. رافقت تشغيل هذا المصنع عقبات قاتلة منها أنّ المواد الأولية اقتصرت على القشّ الذي يتكوّن من جذوع نبتات القمح والحبوب، ولكنّ الماكينات لم تكن مهيّأة لذلك. وحتى بعد تعديل الماكينات تبيّن أنّ كميات القشّ السوري لا تكفي لتشغيل الماكينات، ما أدّى إلى التوقّف عن العمل لفترات طويلة. ثم إنّ محرّك المصنع العملاق تعرّض للأعطال بسبب استعمال محروقات سورية ثقيلة، فاحترق التوربين وتوقّف العمل في المصنع خمسة أشهر. وفي تلك الأثناء ترك الخبراء والعمّال الطليان والنمساويون العمل وعادوا إلى بلادهم، فقدّمت الحكومة شكوى ضد الكونسرتيوم لدى المحكمة الدولية. وبعد سنوات من التجارب المكلفة، خلد المسؤولون عن المصنع إلى الخشب وجذوع نبتة القطن كمواد أولية بدل القشّ، ما أثار نوعين من المشاكل: الأوّل إعادة تعديل الماكينات لتعمل على الخشب بتكلفة باهظة، والثاني أنّ الخشب مادة نادرة في سورية. وبعد عشر سنوات تبيّن أنّ استيراد الورق ومعجون الورق كان أقل كلفة بأضعاف من إنتاجه محليّاً، وهو ما كانت ستقوله دراسة جدوى لو طلبها المسؤولون في 1975.

20- John Roberts, «Syria: Taking a Long Hard Look at the Economy», *Middle East Economic Digest*, vol. 25, n°. 21, 22 May 1981, pp. 38-40.

21- Patrick Seale, *Asad*, p. 448.

- مصنع الأمونيا-يوريا في حمص بعقد مع شركة كرُزو-لوار الفرنسية (Creusot-Loire) يعمل على النفط. ولكن بعد إخفاقات عدّة لتشغيل المصنع، تقرّر في 1988 استبدال النفط بالغاز لتشغيل المصنع بتكاليف مرتفعة، وهذا تطلّب بناء أنابيب غاز بتكلفة 100 مليون دولار بعقد مع بلغاريا وتشكوسلوفاكيا.
- مصانع السكّر (1975) كانت خطوة رافقتها دراسة لربط قطاعي الزراعة والصناعة عبر استيعاب 1.7 مليون طن من الشمندر السكّري في أربعة مصانع لتكرير السكّر. ما يعني ضرورة تحويل 50 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة إلى زراعة الشمندر[22]. وتجاوب المزارعون وأصحاب الأراضي مع هذا المشروع وتخلّوا عن زراعة القمح والقطن لصالح الشمندر[23]. وكاد التوفيق يرافق هذا المشروع، إلا أنّ أسعار السكر انهارت في السوق العالمي في أواسط الثمانينات، ولم يعد تشغيل هذه المصانع مربحاً اقتصادياً، فأُقفلت.
- مصنع الإسمنت قرب طرطوس كان الأكبر في الشرق الأوسط، بُني بعقد مع ألمانيا الشرقية في السبعينات، أصابه النجاح ولكنّه سبّب كارثة بيئية في الساحل السوري النظيف حتى ذلك الوقت. وهذه إحدى ضرائب التصنيع، إذ غطّى التلوّث وغبار المصنع مسافة طويلة من الشاطئ وقتل آلاف أشجار الزيتون المعمرة.

بعكس التصنيع، فإنّ قطاع البناء في سورية كان العامل الأكبر في التحوّل الاقتصادي السوري في السبعينات والثمانينات. وكان محرّك نهضة البناء شركات قطاع عام وصل عددها إلى 13 في أواسط الثمانينات، وأهمّها «مؤسسة الإسكان العسكرية» التي نمت لتصبح من أكبر الشركات التي تملكها دولة اشتراكية في سورية وخارجها. أسّسها خليل بهلول (علوي) الذي أعجب نشاطه وذكاؤه الأسد بعد نجاحه في بناء حظائر طائرات ومدارج طيران لسلاح الجو بعد حرب 1973. وانتقل بهلول إلى مشاريع إسكان للجيش مستعيناً بفريق من المهندسين، وعندما اتّسعت الأشغال في أوائل السبعينات، بات يقصد الجامعات مباشرة ويوظّف خرّيجي الهندسة ويلحقهم بمشاريع قيد التنفيذ حتى يكتسبوا الخبرة سريعاً. وتجاوز بهلول البيروقراطية وتصرّف كرئيس شركة خاصة ما ساعده على تحقيق نتائج باهرة.

22- «Syrie et l'industrialisation agricole», *Syrie et Monde Arabe*, vol. 27, n°. 320, 1980, pp. 1-23.

23- A. Sallouta, «The Sugar Industry in the Syrian Arab Republic», *Regional Meeting on the Development of the Food Industry in the Middle East*, United Nations Industrial Development Organization, Vienna, 1975.

في العام 1975 صدر قانون تنظيم مؤسسات بناء القطاع العام، ما فتح الباب لبهلول ليبدأ صعوده الصاروخي في الاقتصاد السوري، وعُيّن رئيساً لمؤسسة الإسكان العسكرية التي جعلها أكبر شركة في سورية بيد عاملة بلغت 75 ألف شخص، أي نصف العاملين في قطاع البناء السوري. وأنجزت هذه المؤسسّة أفضل الأبنية وأهمها في دمشق وحلب والمدن السورية الأخرى، منها مبنى مطار دمشق الدولي، ومكتبة الأسد، وقاعة ضيافة رئيس الجمهورية بطراز شرقي، وفندق ميريديان في حلب، والمدينة الرياضية في اللاذقية (لدورة ألعاب البحر المتوسط في 1987)، ومدارس وأبنية جامعية، وخمسة آلاف منزل في «قرى الأسد» قرب دمشق، تميّزت ببنائها النموذجي الذي عَكَسَ ذوق بهلول نفسه في كل مشاريعه بتخصيص كل منزل بحديقة صغيرة تضمّ شجرتي زيتون وعريشة. واعتمدت المؤسسة أساليب الشركات الخاصة في الإدارة العصرية والمحاسبة الدقيقة الممكننة وضبط الدفاتر، ما جعلها نموذجاً يحتذى به في مؤسسات القطاع العام، حتى أنّها تخلّصت من عراقيل البيروقراطية ومن جداول تسليم المواد الأولية، وبنت مصانعها الخاصة لتوفير حاجياتها من إسمنت ورخام وأحجار وسيراميك وخشب وألمنيوم ونوافذ وأبواب ومفروشات وستائر، وسائر البضائع التي تدخل في مراحل البناء. وكل عام كانت المؤسسة تضيف خبرات وتجارب شركات أوروبية وتشجّع المهندسين والحرفيين والإداريين على الابتكار، وعدم الخلود إلى القوالب والأفكار الجامدة في التصميم والديكور واستخدام تقنيات جديدة. ومن البناء توسّعت مؤسسة الإسكان العسكرية إلى قطاعات أخرى، وخاصة في الزراعة وتربية المواشي بأعداد هائلة وتأصيل الخيول. وأصبحت هذه المؤسسة دولة صغيرة بإمكانياتها وتشعّب أعمالها وعدد موظفيها تسلك شتّى الطرق لتجاوز البيروقراطية، فاصطدم بهلول برئيس الحكومة عبدالرؤوف الكسم حتى ترك العمل في العام 1987.

حقّقت سورية نجاحاً في قطاع النفط، إذ إنّ اكتشافات جديدة ذات نوعية جيّدة تمّت بين دير الزور والبوكمال على الحدود العراقية في الثمانينات، أضافت إلى إنتاج تلك المنطقة من النفط الثقيل. كما عُثر على الغاز الطبيعي بكميات تجارية بجوار تدمر وبلغ إنتاج الفوسفات الطبيعي مليوني طن في 1987 مع تقديرات بارتفاعه إلى خمسة ملايين. وبذلك كان قطاع النفط يعد سورية لأوّل مرّة بمصدر عملات أجنبية داخلي[24].

24- عيسى درويش، **الصناعة والطاقة في الجمهورية العربية السورية**، دمشق، وزارة الثقافة، 1983.

تحسّن أوضاع دمشق

حصلت دمشق على الحصّة الكبرى من موارد الدولة في عهد الأسد كعاصمة للبلاد ومركز للحكم. فكان مردود هذا الاهتمام الولاء والدعم الشعبي لرئيس أقلوي، حيث تحصّنت دمشق من تداعيات المواجهة بين النظام والإسلاميين التي وقعت بين 1977 و1982، وكانت جوهرة إنجازات ثورة البعث بعد عقود من نضال الحزب. حتى بات الأسد رمزاً للمدينة وأصبح الإعلام الغربي يطلق عليه لقب «أسد الشام» (Lion of Damascus). لقد أدرك الأسد باكراً سلبيات غزو الأرياف لدمشق، ووصول أبناء الأقليات إلى مناصب الدولة الرفيعة، مدنية وعسكرية. فعمل على رأب الصدع الاجتماعي والتقرّب من سكان المدينة ونخبتها ومعظم هؤلاء من السنّة وقلّة من المسيحيين، وخلق الصلات بين الوافدين الريفيين والبورجوازية المدينية والطبقة التجارية[25]. فأنفق بسخاء على عمران المدينة وبنيتها التحتية وأبدى احتراماً وتقديراً لعائلاتها وشخصياتها الاجتماعية والروحية. ولم يأتِ سكان دمشق كعلماني متشدّد بل احترم شعائر الدين الإسلامي وأدّى مناسك العمرة في مكّة العام 1974 وأطلق جائزة رئاسة الجمهورية لأفضل ترتيل للقرآن في 1983.

لقد نمت دمشق من مدينة متوسطة الحجم بـ300 ألف نسمة عشيّة الاستقلال العام 1946، إلى مدينة كبيرة بـ800 ألف نسمة عندما تبوّأ الأسد السلطة في 1970، بزيادة 500 ألف نسمة خلال 25 عاماً. ولكنّ انفجاراً سكانياً وقع خلال عقدين من عهد الأسد، إذ قفزت إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في 1990 لتصبح على لائحة أكبر عواصم العالم. وكان لنمو دمشق عدد من الأسباب أهمّها:

- نسبة الولادات وتحسّن الوضع الصحّي واستمرار الهوّة الاجتماعية بين الريف والمدينة، ما دفع مئات ألوف من سكان الأرياف إلى الوفود إلى ضواحي دمشق[26]. كأي عاصمة عربية أخرى، مثل بيروت وبغداد والقاهرة، عكست مركزية الدولة في العاصمة حيث تقع المؤسسات الرسمية، مغنطيساً ضخماً جذب سكان الأرياف.

- أمّا السبب الثاني فهو سلسلة الحروب مع إسرائيل التي أدّت إلى موجات اللجوء الفلسطيني في 1948 و1967 و1982 حتى وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية 250

25- الحزب الشيوعي السوري، **حول بعض التطورات والتدابير الاقتصادية في سورية**، كانون الأول، 1988.

26- توفيق الجرجور، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دمشق، وزارة الثقافة، 1980.

ألفاً في 1990 معظمهم في دمشق، وإلى نزوح السوريين من سكان الجولان بسبب الاحتلال الإسرائيلي العام 1967، ووفود مئات الألوف من سوريين ولبنانيين جراء الحرب الأهلية في لبنان (1975-1976) والاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982. كما أنّ حرب الأردن (1970-1971) أدّت إلى لجوء آلاف الفلسطينيين إلى سورية أيضاً. وكان على دمشق أن تستوعب هؤلاء من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين. ولم تكن قوانين سورية تميّز بين مواطنيها والرعايا العرب، ولذلك حصل معظم الفلسطينيين على بطاقات رسمية سورية واندمجوا في مجتمع المدينة حتى لم يتجاوز عدد من بقوا في المخيمات عن ربع اللاجئين.

- والسبب الثالث هو قرب دمشق من الجولان ما جعلها خط دفاع ضد إسرائيل، ومركزاً للقوات المسلّحة من جيش وقوى أمن وعائلاتهم، وكذلك دورها كمدينة جامعية حضنت أكثر من مائة ألف طالب. إلا أنّ اللامركزية التربوية سمحت ببناء جامعات في مدن أخرى، كاللاذقية وحمص، وبتوسيع الحرم الجامعي في حلب، ما خفّف الضغط الطلابي عن دمشق.

خلق تدفّق السكان وزيادتهم المطردة ضغطاً على الخدمات الاجتماعية ونسبة شغور الشقق والمنازل، ما اضطر بلديتها إلى التخلّي عن مخطط وضعه الخبير الفرنسي إيكوشار في 1968 لأنّه لم يعد صالحاً لمواجهة تدفّق السكان وحاجيات السكن. وكان المخطط الفرنسي قد حدّد نطاق المدينة بأن لا يتجاوز حزاماً أخضر تمثّله الغوطة المحيطة بالعاصمة. فاضطر مسؤولو العاصمة إلى تجاوز هذه الحدود وبناء أحياء جديدة على حساب قضم مساحات الغوطة وبساتينها التي لا تعوّض. ولكن الضغط تواصل واشتد، فامتد الزحف العمراني مجدّداً إلى مساحات إضافية وابتلع القرى المحيطة بدمشق لتصبح أحياءً تابعة للمدينة، وغطّى أيضاً كل مساحة ممكنة بين المدينة وجبل قاسيون في الشمال الغربي، وامتدّ إلى تلال المزّة غرباً، وشحّت موارد نبع عين الفيجة الذي مدّ العاصمة بماء الشفة لعدّة قرون.

ورغم ذلك استمرّ الضغط السكاني إلى أن ولدت مناطق عشوائية عديدة عند مداخل دمشق الجنوبية وفي السفوح الصعبة لجبل قاسيون بلغ عددها في 1990 ثمانية أحياء وجاوز عدد سكانها المليون وشابهت حزام البؤس الذي زنّر بيروت في مطلع السبعينات. وحاولت الحكومة وقف الزحف السكاني العشوائي واعتبرت تلك الأحياء غير شرعية ووجب وضع حدّ لها لأسباب بيئية وتنظيمية وقانونية. إلاّ أنّ العثور على بديل سكني كان صعباً ومكلفاً للغاية، فاضطرّت البلدية للاعتراف بهذه الأحياء، وشرعت منذ 1982 بتوفير بنية تحتية لها من طرق معبّدة مع أرصفة وأنابيب صرف صحي وأعمدة كهرباء وهاتف ومدارس وعيادات

صحية وخدمة شركة المياه. وللتخفيف عن دمشق ومنع تجدّد النمو العشوائي، تم البدء ببناء مجموعة قرى جديدة خارج دمشق، كقرية جبل قاسيون، بمساحة 2600 هكتار مربّع وقدرة استيعاب 90 ألف نسمة، ومجموعة «قرى الأسد» شمال دمشق لاستيعاب 60 ألف نسمة.

ولتشجيع السكان، رُبطت ضواحي دمشق بشبكات طرق وسكّة عصريّة سمحت بالانتقال السهل لمن يعمل أو يدرس داخل دمشق. حتى باتت مدينة عصرية تعبرها الجسور والأنفاق والطرق الكبرى والأوتوسترادات، رابطة الأسواق بالأحياء السكنية والأبنية الحكومية والوسط العتيق، وحيث تنتشر أبنية حرم الجامعات ومجمعات المباني الرسمية والمستشفيات ومراكز البحوث وفنادق الدرجة الأولى وعلى طراز عالمي، كالشيراتون والشام بالاس الذي بناه الفندقي عثمان العائدي، وحدائق أكبرها في أقصى شرق المدينة وأقصى غربها، وأبنية ذات طابع خاص تمنح المدينة هيبة العاصمة، كقصر الضيافة الذي يتّسع لأربعة زعماء دول مع كامل حاشياتهم، وقصر الرئاسة المطلّ على المدينة ومكتبة الأسد الوطنية ودار الأوبرا ومجمع المسرح، وكونغرس المؤتمرات على طريق المطار على مساحة شاسعة، وأرض معارض جديدة لمعرض دمشق الدولي خارج المدينة، ومدينة السينما وكلّية عسكرية للنساء، وكل ما يليق بدمشق كعاصمة إقليمية للمشرق تضاهي بغداد والقاهرة، ما ساهم في جعل سورية ندّاً جدّياً لإسرائيل.

بهذه الخطوات والمشاريع الجبّارة، استطاعت الحكومة مواكبة نمو دمشق التي لم تعانِ من التوسّع العشوائي البشع الذي أصاب مدناً عدّة في دول العالم الثالث، كالقاهرة. فحافظت دمشق على نظافة شوارعها وتنظيمها المدني الحديث وقلّة الاكتظاظ وانتشار السكان في المدينة العملاقة[27]. وحتى الأحياء العشوائية التي ظهرت جنوب وغرب المدينة لم تصل إلى درك الفقر والبؤس والأوساخ في أفريقيا وأميركا اللاتينية. إذ بعد شمول خدمات التنظيم المدني كافة الأحياء العشوائية في 1982، باتت الخدمات البلدية تشمل 67 حيّاً، تُنظّف شوارعها وتُغسل بصهاريج الماء وتُجمع النفايات يوميّاً وتُقام إشارات السير وتقف شرطة السير عند كل التقاطعات، فيندر أن تحصل أزمات سير ذات أهمية حتى في ساعات الذروة. كما أنّ المرافق الخدماتية عملت بكفاءة لاقت رضى المواطنين.

إنّ رغبة الدولة السورية في اتّباع النموذج الغربي في تنويع القطاعات المنتجة، وخاصة في

27- صفوح خير، سورية: دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي، دمشق، وزارة الثقافة، 1985.

التصنيع وفي مكننة الزراعة، أسفرت عن صعوبات غير متوقّعة، إذ إنّ المشاريع في حوض العاصي (منطقة الغاب) أدّت إلى تلوّث النهر، كما أنّ دخان التلوّث في دمشق بات يغطي سماء العاصمة بشكل موسمي. وغزا العمران سهل الغوطة في محافظة دمشق، بتوسّع الأبنية السكنية والمصانع على حساب الأرض الزراعية الخصبة في أغنى المناطق السورية. وكما في بيروت، هُدمت أبنية تاريخية ومنازل بهندسة سورية عريقة كانت ضحيّة الأبنية الجديدة والفيلات في دمشق وحلب والمدن الرئيسية (وإن بقي منها أو أعيد ترميمه ما يراه الناس في المسلسلات التلفزيونية السورية). وللتخفيف عن دمشق، سعت الحكومة منذ العام 2000 إلى وضع خطط لإعادة بناء مدينة القنيطرة التي دمّرتها إسرائيل بعد انسحابها منها في 1974.

تحسّن أوضاع العلويين

ليس نظام الأسد هو من أخذ بيد العلويين وجعلهم «طائفة ملكة» لسورية (كما كان دور الموارنة في لبنان قبل 1975). بل إنّ أبناء هذه الطائفة الذين شكّلوا 12 بالمئة من السكان قد استفادوا من التحولات داخل سورية، حتى قبل وصول حافظ الأسد إلى السلطة. لا بل إنّ قراءة تاريخ سورية المعاصر تظهر أنّ الأسد نفسه شكّل وجهاً من وجوه صعود العلويين في الجيش وفي «حزب البعث» وفي الحركة السياسية في سورية. ولكن ومنذ أوائل السبعينات، ارتبط مصير العلويين والإنجازات التي حقّقوها بنظام الأسد. أي أنّ انهيار أو سقوط نظام البعث قد يشكّل أذية غير محدودة لوضع هذه الطائفة والأقلّيات الأخرى في البلاد. وليس ثمّة نعرة علويّة فرضت نفسها على الحكم في سورية كما هو الوضع الطائفي في لبنان. فلم يستغلّ العلويون يدهم العليا في الدولة لفرض هيمنتهم، بل جلّ ما فعلوه كان مساعدة أفراد عائلاتهم أو أبناء طائفتهم في الحصول على الوظيفة أو الخدمات. كما أنّ معظم العلويين في مناصب الدولة الرفيعة كانوا أعضاء في «حزب البعث» أو قوميين عرباً أو قوميين سوريين، لا دور أساسياً لمذهبيتهم في شغلهم العام. فكانت النخبة العلوية في سورية تنحو منحى اليسار والعلمانية والوطنية كبدائل موضوعية عن النظام التقليدي العربي السائد في الشرق الأوسط، والذي قادته النخب السنّية في العراق والسعودية ومصر والأردن. ولذلك كان الأفضل للعلويين أن يكونوا مواطنين متساويي الحقوق والواجبات في دولة «حزب البعث» على أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في دولة عربية تقليدية.

لقد ظهر العلويون كأفراد في قيادة الجيش والقوى المسلّحة والأجهزة الأمنية وإدارات

الدولة، وشركات القطاع الخاص، والمهن الرفيعة كأطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات. وعلى هؤلاء اتّكل مئات الألوف من أفراد عائلاتهم وخاصتهم في معيشتهم ومستوى حياتهم. ويمكن القول إنّ العلويين في ظل نظام الأسد باتوا أقلّ «علوية» مقارنة بعزلتهم في النصف الأول من القرن العشرين. فهم باتوا يرتبطون بالإسلام وينخرطون في الحياة العامة، فيما اعتبر الأسد وعائلته أنفسهم مسلمين يمارسون شعائر الإسلام[28]. ولكن هذا لا يعني أنّه لم يكن ثمّة حدود لعلمانية النخبة العلوية في سورية. فثمّة وعي علوي ذاتي ودروس تعلّموها من لبنان، أنّ أي توزيع عادل للسلطة والثروة في سورية كما هو معمول في مفهوم «الديمقراطية التوافقية» في لبنان، سينظر إلى العلويين في سورية من الزاوية الديمغرافية بأنّهم حصلوا على حصّة تفوق حصّة السنّة الذين يفوقونهم عدداً خمسة أضعاف. ولذلك فليس ثمّة أية معارضة علوية ملحوظة لنظام الأسد. في حين كان معارضو نظام البعث من السنّة إجمالاً، أكانت عبر تنظيم «الإخوان المسلمين» أو عبر ليبراليين وسنّة الأُسر الدمشقية.

من ملامح التغيّر الاجتماعي الكبير في سورية خلال الـ25 سنة الأولى من حكم البعث كان انتقال أبناء الطائفة العلوية من الحرمان والقهر والأمّيّة والعزلة إلى طائفة مشاركة في الوطن، قدّمت زعيمين للبلاد (جديد والأسد) وعدداً كبيراً من رجالات سورية في السياسة والعسكر والاقتصاد. كما أنّ تحسّناً كبيراً طرأ على جبال العلويين من بيئة العزلة والفقر والمرض والهجرة في عهد الانتداب الفرنسي، إلى بيئة التقدّم والعمران وازدهار السياحة والتجارة. ففي العام 1970، كانت أنابيب مياه الشفة تصل إلى 10 بالمئة من منازل محافظة اللاذقية، ارتفعت إلى 85 بالمئة في 1990، فيما وصلت الطرق المعبّدة إلى كل القرى، واستصلح 50 ألف هكتار من الأراضي للزراعة. حتى أنّ الأبنية الحديثة والفخمة انتشرت في قرى الجبل بشكل غير مسبوق، مرفقة بكافة مظاهر الحياة العصرية، من طرق ومدارس ومستشفيات وملاه وحدائق، وأصبح من النادر مشاهدة الناس باللباس الجبلي التقليدي، وقد انتشرت الألبسة العصرية والأوروبية، وخاصة في أوساط الجيل الجديد، حتى شابه جبل العلويين مناطق في أوروبا في وقت كان لبنان يشهد تراجعاً انطوائياً وسط انتشار واسع للحجاب في أوساط السنّة والشيعة منذ الثمانينات.

ومن الجبل، هبط العلويون وانتشروا في مدن الساحل السوري غرباً وفي المساحات الخصبة

28- Mahmud Faksh, «The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force», *Middle Eastern Studies*, vol. 20, n°. 2, April 1984, pp. 133-153.

في وادي الغاب شرقاً. اشتروا أراضٍ وبنوا منازل وباشروا مشاريع تجارية وصناعية وزراعية، فأصبحوا أكبر الناشطين اقتصادياً في اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس. كما التحق 50 ألف شخص بمصانع القطاع العام وتصنيع المنتجات الغذائية والألمنيوم والإسمنت والنسيج والسجاد. ونمت مدينة اللاذقية من 36 ألفاً نسمة العام 1943 إلى 250 ألفاً في 1990 وإلى 665 ألفاً في 2009، وتمّ توسيع مرفأها وتطويره، وافتتاح «جامعة تشرين» ليصل عدد طلابها إلى 15 ألفاً العام 1985، ما ساهم في ولادة فئة مثقفة ومتعلّمة، وبيئة حاضنة للحداثة والتطوّر والحياة العصرية.

ويشير عالم اجتماع فرنسي إلى توق العلويين للتعلّم في دراسة عن وادي الغاب حيث كانت أغلبية سكان ضفّة الغاب الغربية من العلويين وأغلبية ضفّته الشرقية من السنّة. وتبيّن أنّ 34–41 بالمئة من فتيات غرب الغاب من الطائفة العلوية ذهبن إلى المدرسة مقارنة بأقل من 7 بالمئة من فتيات شرق الغاب من الطائفة السنيّة[29]. ومنذ 1963، تزايد عدد العلويين الراغبين في العلم والملتحقين بالمدارس والجامعات، وحصل بعضهم على المنح الدراسية وسافروا للدراسات العليا أو التخصّص في الخارج ليصبحوا أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات. وخلال 25 عاماً من ثورة البعث، برز العلويون في كل مهنة رفيعة في سورية وبأعداد جيّدة وكذلك في مناصب رفيعة في دوائر الدولة والقطاع العام، في منافسة مع السنّة والمسيحيين الذين اقتصرت المناصب العامة عليهم، وأحياناً على عائلات مدينية بعينها في العهود السابقة.

ومنذ أواخر الستينات وأواسط السبعينات برز النشاط الاقتصادي والاجتماعي العلوي في دمشق نفسها. ورغم خلفياتهم الريفية فإنّ الوافدين العلويين إلى دمشق اقتبسوا عادات المدينة وكانوا أكثر قبولاً للحياة العصرية من أبناء وطنهم من الريفيين السنّة الأكثر محافظة. ولكن وفود علويين إلى دمشق بأعداد كبيرة كان لأسباب اقتصادية، وكانوا بمعظمهم لا يملكون العلم والمال، وإلا كانوا قد بقوا في مناطقهم كما فعل غيرهم. وفي دمشق افتقروا إلى المهارات اليدوية والحرفية التي أتقنها أبناء دمشق، ولفترة جهلوا أصول التجارة وأسرار السوق، فعملوا خدماً وسائقين وحراساً ثم التحق آلاف منهم بالقوى المسلّحة، كسرايا الدفاع

29- François Métral, «Conference» on Syria, School of African and Oriental Studies, London, 20 May, 1987, quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 454.

منذ تأسيسها العام 1963، وبالقوات الخاصة والحرس الجمهوري. وإذ استقر الوضع لدى معظمهم، التحقت بهم عائلاتهم أو تزوّجوا من دمشق والتحق أطفالهم بالمدارس. وفضّل العلويون السكنى في أحياء المزّة وقابون وحرستا حيث سبقهم علويون آخرون وحيث وجدوا امتدادات عائلية وقروية، وتلقّوا المساعدة في مشقّات المدينة. ومع توافر فرص العلم والتحصيل والوظيفة والالتحاق بالقوات المسلّحة والأجهزة الأمنية، أصبح للعلويين نفوذ في الدولة وفي القطاع الخاص والحزب، وفي كل مؤسسة تقريباً.

ولكن لم يكن صعود العلويين في سورية في ظل البعث، وخاصة في عهد الأسد، بدون عائق، في دولة متعدّدة الديانات كسورية، إذ إنّ السوريين الآخرين، وخاصة السنّة، وجدوا في صعودهم امتيازاً مذهبياً. إلاّ أنّ قلّة من السوريين، باستثناء الجماعات الأصولية، نظرت بعصبية وطائفية إلى العلويين وتقاليدهم. فقد اعتبر «الإخوان المسلمون» وجماعات إسلامية متشدّدة أنّ العلويين ليسوا مسلمين بل هراطقة ونعتوهم بأكثر النعوت سلبية. أمّا البيئة السنيّة، بشكل عام، فقد اقتصرت نظرتها السلبية على غيرة طبقية من نهضة جبال العلويين ومحافظة اللاذقية، وعلى نهضة أبناء طائفة كانت سابقاً دونهم في الثروة والجاه والعلم والمنصب. وهذه غيرة معقولة يمكن تفهّمها كتنافس اجتماعي.

تحسّن أوضاع المحافظات

لم تكن نظرة الانتداب الفرنسي إلى التركيبة الاجتماعية السورية عشوائية، بل استندت إلى قرنين من المراقبة والدرس، كما أشرنا في الفصل الأول. حتى جاء الانتداب وحاولت فرنسا تجزئة سورية إلى دول عدّة على أساس أنّ مناطق الجزيرة والساحل وجبال العلويين وجبل الدروز مختلفة إثنياً ودينياً وأنتروبولوجياً عن نواة سورية السنيّة التي وجب أن تقتصر، بنظرهم، على خط دمشق–حلب. فقرّروا خلق دولتي حلب ودمشق بأغلبية سنيّة ولم ينجح مسعاهم. وكان التوصيف الفرنسي صحيحاً إلى حدّ بعيد، إذ لعدّة عقود، وصولاً إلى الاستقلال في 1946 وحتى صعود الأسد العام 1970، كانت الحياة السياسية والاجتماعية في سورية تقتصر على خط دمشق–حلب العمودي من الشمال إلى الجنوب، مروراً بمدن حمص وحماة. ولم يخفَ هذا الأمر على مستشاري الأسد الذين وجدوا في العامل الجغرافي علّة تمنع وحدة البلاد. وهكذا تحوّل مشروع الأسد للنهوض بالبلاد نحو استبدال مركزية الخط العمودي بخط أفقي من الغرب إلى الشرق.

وبدأ التنفيذ بإقامة شبكات طرق كبرى وسكّة حديد وهاتف وخطوط طيران لربط شرق وشمال-شرق سورية الخصب والغني والضئيل السكان في الجزيرة وضفاف الفرات ودير الزور، بالغرب السوري حيث الكثافة السكانية ومدن سورية الكبرى، وحيث أسواق الاستهلاك وموانئ ومراكز التصدير إلى الخارج. وكانت نتيجة هذا العمل الجبّار ظهور خارطة سورية جديدة برزت فيها مدنُ الشرق النامية، كالحسكة والقامشلي والرقّة والطبقة ودير الزور، ومدن الساحل المهمّشة سابقاً، كاللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة. كما أنّ الدولة وضعت حدّاً لمركزية خط دمشق-حلب بإطلاق لامركزية تنموية موسّعة لتعمّ الفائدة كل سورية بشكل متوازن، ما يدعم أيضاً إستراتيجية الأمن القومي في عدم خلق بؤرة نمو اقتصادي وعمراني واحدة يسهل لإسرائيل ضربها[30].

ولقيت حلب اهتماماً مباشراً أيضاً بعدما خسرت دورها كمدينة أولى في سورية بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أنّ حلب خسرت كثيراً جراء فقدان مرفأها البحري في الإسكندرون وإقفالات الحدود العديدة مع تركيا والعراق في المرحلة الاستقلالية. وتراجع دور حلب السياسي كثيراً بعد ثورة البعث. إذ حتى 1963 ، كانت حلب ترفد دمشق بعدد كبير من زعماء الأحزاب والسياسيين والوزراء والنواب من الفئات التقليدية وتؤثّر في قرارات الحكومات والموازنات. فخسرت معظم دورها السياسي وأهميتها الاقتصادية. ولكن مع الطفرة المالية بعد 1973، نالت حلب الكثير من الاهتمام ومن ضخ الاستثمارات. وإذ بنت مؤسسة الإسكان العسكرية مجموعة من المصانع لإنتاج مواد البناء في حلب، شكّل ذلك حافزاً هاماً لنهضة المدينة في الثمانينات. ونما استيعاب جامعتها من 5000 طالب في 1980 إلى 35 ألفاً في 1985 في 14 كليّة تضمّ 860 أستاذاً جامعيّاً و800 طالب دراسات عليا يتابعون دراستهم في الخارج، وثلاثة معاهد للتخصّص في الطب والجراحة. كما عمدت الدولة إلى تنظيف وترميم أحياء حلب القديمة وأسواقها ومعالمها التاريخية ومساجدها وقلاعها وحمّاماتها التركية، ما جعلها تحفة أكثر جمالاً من دمشق نفسها. ذلك أنّ الهجوم العقاري على وسط دمشق وجنون الأسعار قضى على 80 بالمئة من أبنية دمشق ومعالمها القديمة والتراثية في حين حافظت حلب على معظم أحيائها القديمة.

30- إبراهيم علي، العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري، الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهميّة الرقم الإحصائي، حمص، 25 – 27 تشرين الأول 1983.

التهريب

التهريب بين لبنان وسورية عبر حدود طويلة يصعب ضبطها مهنة تعود إلى 1950، سنة وقوع الانفصال الاقتصادي بين البلدين. ولكنّها مهنة اكتسبت أهمية خاصة منذ دولة الوحدة المصرية-السورية في 1957 وخضوع التجارة السورية للقيود الاشتراكية، وضعف عملتها وعدم توافر العملات الصعبة. فكانت بعض السلع الاستهلاكية المفقودة أو النادرة في الأسواق السورية يتمّ تهريبها من لبنان حيث الاقتصاد ليبرالي والتجارة محرّرة من كل قيد تقريباً. وسهّل التهريب العلاقات التي ربطت سكان القرى على جانبي الحدود حيث يعيش جزء كبير من الناس على نشاطات التهريب. ومنذ دخول الجيش السوري إلى لبنان وانتشاره في الطرق الدولية والرئيسية والإقليمية، وعلى مرفأ طرابلس العام 1976، تحوّلت مهنة التهريب إلى مهنة ومؤسسة قائمة بذاتها، أشرف عليها كبار الضباط والمسؤولين في القوات المسلّحة السورية والأجهزة الأمنية من الناحية السورية والميليشيات اللبنانية والفلسطينية والشخصيات السياسية من الناحية اللبنانية. وأصابت «اللوثة اللبنانية» – على حد تعبير بشّار الأسد- أفراد الجيش السوري من رتبة رقيب وصولاً إلى رتبة لواء بأنّ الخدمة في لبنان هي فرصة لجني ثروة يعود العسكري بعدها إلى سورية فيقتني سيارة أو يبني بيتاً. وأصبح الكثيرون من عناصر الجيش والأمن يسعون لكي يُفرَزوا إلى لبنان[31].

ولم تكن مأسسة التهريب أمراً مفرحاً للحكومة السورية التي كانت تواجه المصاعب الاقتصادية والمالية، وخاصة في الثمانينات. فقد كشفت دراسات سورية عن أثر التهريب وتهديده للاقتصاد السوري، من تراجع في قيمة العملة السورية وخسارة العائدات الجمركية، من جهة، ومن تهريب البضائع والسلع المدعومة من سورية إلى لبنان، كالمحروقات والأدوية بكميات كبيرة. وحاولت السلطات السورية ضبط الحدود مراراً دون نجاح، حتى أنّ قوّات الردع شنّت حملات ضد أسواق التهريب في وادي خالد في أواسط الثمانينات، لكنّ المهربين ابتكروا أساليب جديدة وسلكوا طرقاً بريّة لا حصر لعددها بين البلدين. وحتى الأجهزة الأمنية السورية افتقرت إلى معلومات دقيقة عن حجم التهريب ومداه، ذلك أنّ اقتصادَ البلدين كانا متداخلين فيما بلغ عدد الأشخاص الضالعين في التهريب عشرات الآلاف من قرويين ومحترفين وعسكريين ورجال أمن وجمارك من الطرفين، وميليشيات وتجّار وعصابات

31- عبدو الديري، الجزء الأول، ص 113.

عادية وأصحاب كاراجات سيارات ومحطات محروقات، إلخ. وعلى سبيل المثال، جعل النظام الاشتراكي شراء سيارة مسألة باهظة الكلفة وصعبة التخليص، فاستغلّ المهرّبون هذه الثغرة وباتوا ينقلون قطع الغيار التي أطالت عمر السيارات على طرقات سورية، في حين هرّبوا سلعاً استهلاكية لا يستغني عنها أبناء الطبقة الوسطى والميسورة، من ورق التواليت إلى الأدوات الكهربائية.

ونمت بلدة شتورة في البقاع اللبناني لتصبح أضخم مستودع سلع استهلاكية في الشرق الأوسط موجّه للسوق السوري، وأصبحت شتورة الصغيرة خلال عقدين من الزمن مدينة على مساحة شاسعة في توسّع عمراني امتدّ إلى سائر القرى المحيطة وتداخلت مع زحلة عاصمة المحافظة. وافتتح «الخط العسكري» الموازي لمعبر الحدود الرسمي في المصنع لتسهيل نقل السياسيين وكبار العسكريين بين البلدين، ولكن وُزّعت آلاف أذونات المرور للعائلات السورية بهدف التسوّق في شتورة، وكذلك لعائلات لبنانية لتسهيل دخولها وخروجها من سورية. وكانت البضائع المنوي تهريبها إلى سورية تصل إلى شتورة بالحاويات الضخمة مباشرة من المرافئ العديدة المنتشرة على الساحل اللبناني ومعظمها لم يكن شرعيّاً في الثمانينات[32].

الفساد

بدأ الأسد عهده بمكافحة الفساد الذي استشرى في سورية في السبعينات، فسمّى عبدالرحمن خليفاوي رئيساً للحكومة ومنحه سلطة محاربة الفساد. وبسبب الفساد، ظهرت الطبقية بأبشع صورها في سورية منذ نهاية السبعينات، بدلاً من محو الفوارق الطبقية الذي كان من أبرز أهداف أصحاب الانقلابات المتعاقبة منذ 1949. فكان «على رأس قمّة الهرم الاجتماعي عدد ضئيل من ذوي الثراء الفاحش يثير الحسد والحقد ويعيش في عالم بعيد جدّاً عن سواد الشعب وحتى عن الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، من أصحاب المهن الحرّة وصناعيي القطاع الخاص ورجال الأعمال. لقد بدأ أعضاء هذه النخبة في منتصف الستينات والسبعينات باقتناء منازل وفيلات في حي المالكي غرب المدينة الذي نما على حساب حي أبو رمانة، وأصبح قسم من ذلك الحي يدعى «حي المالكي غرب» تميّز منذ الثمانينات

32- حول المرافئ غير الشرعية في لبنان، راجع كتاب المؤلف، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، دار النهار للنشر، 2007، ص 350-352.

بأبنيته الفخمة حيث تقيم البورجوازية الجديدة في جزيرة أمنية محروسة جيّداً، من أعضائها بورجوازيو المدن السنّة وبعض المسيحيين وعلويون من ضباط ومسؤولين في البعث وفي الدولة.

وكان معظم حديثي النعمة من أصول ريفية اشتركوا مع الأسد في بناء دولة البعث ولكنّهم منذ ذلك الحين أسقطوا قناع المُثُل الاشتراكية. وجاء أفراد هذه الفئة من أعلى سلطة في الجيش والأجهزة الأمنية والحزب الحاكم والحكومة، ومدّوا أيديهم إلى المال العام بطرق ملتوية أكان مركزهم يعطيهم حقّاً بالتصرّف بالمال العام أم لا. وتميّزوا بمقدرة على شراء ما يريدون والتصرّف كما يشاؤون دون اهتمام بالرأي العام أو بقوانين الدولة. وخلال سنوات تمكّن هؤلاء من امتصاص ميزانيات الدولة وجني حصّة من المشاريع العامة كافة وتعيين أبنائهم في شركات خاصة، وفرض نسب مئوية على وكلاء الشركات الأجنبية، وتنصيب أزلامهم وعيونهم في مؤسسات القطاع العام، والمضاربة في سوق العقارات محقّقين أرباحاً طائلة. وبعض العمليات التي قام بها هؤلاء كانت تحت القانون وبعضها الآخر كان غير شرعي. ولقد امتدّت هذه المجموعة المتنوعة النشاطات في شبكات المحسوبية والزبائنية في طول البلاد وعرضها حتى بات بالإمكان وصفها بأنّها تمثّل «مجمّعاً تجارياً عسكرياً» على حدة، أو «طبقة حاكمة» تضمّ بضعة آلاف من أصحاب النفوذ الأقوياء»[33].

ولكن الثراء لم يقتصر على الفاسدين إذ إنّ العمل الشريف في القطاع الخاص كان يحقّق الأرباح والثروة أيضاً، وخاصة بعد 1974، في تجارة المفرّق والبناء والزراعة والصناعات الخفيفة وفي المهن الرفيعة كالطب، كما ارتفعت تحويلات المغتربين السوريين والعاملين في الخليج. وخلال سنوات بلغ عدد أصحاب الملايين مستوى لم تشهده سورية سابقاً، إن في مظاهر الثراء أو في عدد الفيلات والقصور التي بدأت تزيّن أطراف العاصمة وصولاً إلى منتجع بلودان. لقد كان عدد الأثرياء في سورية عشية وصول البعث إلى السلطة 55 مليونيراً في 1963، ارتفع إلى 2500 مليونير العام 1976، يملك 300 منهم أكثر من 25 مليون دولار. ولكن أصحاب الأعمال والمستثمرين شكوا من أنّ بيروقراطية الدولة ومنحاها الاشتراكي كانا عائقين أمام توسّع القطاع الخاص وازدهاره وضياع فرص يستحقها، ما أحبط نموّاً صحيحاً للاقتصاد. وبعد أكثر من 20 سنة على ثورة البعث، لا يزال أعضاء الحزب والدولة

33- Patrick Seale, *Asad*, p. 456.

يحملون ضغينة عقائدية ضد الرأسماليين، رغم أن عدداً كبيراً من البعثيين بات من الأثرياء. كما شكوا من أنّ أصحاب الأعمال والصناعيين والمستثمرين في القطاع الخاص يعملون بشرف وإخلاص وتفانٍ ويقتصدون في نفقاتهم لكي يساهموا في النشاط الاقتصادي ويحقّقوا بعض الأرباح، فيُعاقبوا لأقل الأسباب في حين كانت طبقة طفيلية تجني الحصص و«القومسيون» والعملات من المشاريع الحكومية بالاتفاق مع «بارونات» النظام الحاكم. وأمام هذه العوائق حوّل كثيرون أموالهم إلى نشاطات ريعية غير منتجة، كالمضاربة في العقارات والحسابات البنكية.

جيش المنتفعين من الأثرياء وأصحاب الامتيازات المسيئين لاستخدام مناصبهم وممارساتهم في الاستهلاك الباذخ والمظاهر المادية كان لا بد أن يعطي صورة سلبية عن النظام. ذلك أنّ وعد المساواة والعدالة الاجتماعية الذي جعلته ثورة البعث شعاراً لها تراجع وأخذ مكانه انعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية. حتى أنّ جيش المنتفعين بات يستعمل عقيدة البعث في غير مكانها، في اتّجاه طبيعي نحو نفسية يمينية محافظة مع بلوغ الثوّار سنّ الخمسين وما فوق. فاستبدلوا الكلام عن الصراع الطبقي ضد الرأسمالية إلى الدفاع عن «مكتسبات الثورة». وعن ضرورة «تحريك الجماهير وحشد طاقات الشعب» إلى ضرورة «ضبط تلك الجماهير والسيطرة على الناس»، مستعملين لهذه الغاية ما تيسّر لهم من أدوات سلطة وصلاحيات وعلاقات.

كان اللغز المحيّر هو كيف سمح الرئيس الأسد لكل هؤلاء بإساءة استعمال مناصبهم للإثراء وكيف قبل حياتهم الباذخة وإنفاقهم الفاجر على المتع والكماليات والسيارات الباهظة الثمن والمنازل الفخمة والفيلات؟ وفيما رأى البعض أنّ تساهل الأسد مع رغبات هؤلاء كان مكافأة على ولائهم وخدماتهم، رأى البعض الآخر أنّ الأسد لم يكن يستطيع لجم الفاسدين. لأنّ عدد هؤلاء قد كبُر وانضمّ إليهم أشخاص في مناصب عليا إلى حدّ أنّ محاولة الأسد وضع حدّ لهم قد تهدّد أركان النظام. ويتبرّع باتريك سيل بشرح ثالث أنّ نظام البعث بشكل عام احتاج إلى طبقة بورجوازية جديدة تنهض بالاقتصاد مكان الطبقة القديمة التي حاربتها الثورة الاشتراكية، وأنّ الأسد نفسه كان يعزّز من مكانة عائلات دمشق العريقة، حتى أنّه أخذ الرئيس الأميركي جيمي كارتر أثناء زيارته لدمشق إلى مزرعة بدرالدين الشلاّح، رئيس اتحاد غرف التجارة في سورية، في غوطة الشام.

التمييز بين طبقة جديدة وليدة النظام وطبقة قديمة من العائلات العريقة اختفى في أواسط الثمانينات عبر سلسلة من التطورات الاجتماعية. ذلك أنّ رجال الجماعتين التقوا في أعمال

ومصالح مشتركة وتطورت صداقات، ثم حصل تزاوج بين أبناء العائلات، وجاء جيل جديد وليد الطبقة الجديدة والعائلات العريقة المدينية ما أسبغ عليه شرعية طبقية. ومن الأمثلة زواج ابن عبدالحليم خدّام من أسرة الأتاسي المتحدّرة من حمص، حيث أقيم حفل باذخ في فندق شيراتون في دمشق، أحد رموز البورجوازية الجديدة إلى جانب فندق ميريديان.

ولم تكتف النخبة النافذة بالإثراء، بل إنّها أساءت استعمال صلاحياتها مستعيدة بعض ملامح نظام صلاح جديد القمعي. فقد أخذ بعض قادة الأجهزة الأمنية يطبّقون القانون بأيديهم وحسبما يرونه مناسباً، من اعتقالات تعسفية وتعذيب المعتقلين (وهي تصرّفات بدأت تظهر في تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان)، ما أبطل مفاعيل الحريات النسبية التي أطلقها الأسد في السبعينات. وأصبح سجن المزّة المطلّ على دمشق يذكّر المواطنين بما يمكن أن يصيبهم إذا لم يحظوا برضى النُخب الحاكمة. ولم يكن الجسم الدستوري والقانوني للبلاد كافياً ليدافع عن حقوق المواطنين، ذلك أنّ هذا الجسم لم يكن يتمتّع بصلاحية لوضع حدّ للسلطة التنفيذية، خاصة في شؤون الأمن والتعرّض لحياة المواطنين. وهذا ما أضعف يد السلطة القضائية واستقلاليتها، كما ساهم في تقوية المنحى القمعي غياب تشريعات تضمن حرية الإعلام والرأي والتجمّع والاستقلالية الأكاديمية للجامعات. فشعر المواطن بالقلق على نفسه وعلى عائلته. وأصاب الخوف حتى أبناء الفئات الميسورة في المجتمع والذين يمكن أن يشي بهم أي شخص لأدنى الأسباب، فيتعرّضوا لمساءلة وأحياناً لاعتقال واستجواب من الأجهزة الأمنية. وبغياب القوانين التي تساوي بين المواطنين وتحمي حقوقهم، باتت «الواسطة» الملجأ الوحيد لحماية أمن المواطن ومصالحه، والواسطة تحتاج إلى علاقات عائلة أو إلى مال للوصول إلى أصحاب النفوذ والحصول على رضاهم ودعمهم[34].

وكان تراجع حقوق الإنسان لغزاً آخر بحاجة إلى حل. إذ كيف سمح الأسد الذي بنى عهده على فتح صفحة جديدة بعيداً عن نظام صلاح جديد، وأطلق حريات نسبية وأسّس لعهد واعد، كيف سمح لتدهور حقوق الإنسان في سورية إلى هذا الحد؟ ويردّ البعض السبب إلى أنّ الصراع مع إسرائيل الذي تحوّل بعد 1974 إلى معارك مخابرات وأمن، والحرب الدموية مع «الإخوان المسلمين» والمؤامرات العديدة التي حيكت ضد سورية قد أشعرت النظام بالذعر على مصالحه واستقراره وأوصلت سورية تدريجياً إلى وضع أصبحت فيه الأجهزة

34- Tammam al-Barazi, «Syrian Corruption», *The New Statesman*, 5 September 1980.

الأمنية صاحبة كلمة أولى فيها[35]. وفي الثمانينات ضاق أفق التعددية السياسية والاختلاف في الرأي في وسائل الإعلام، واتجهت الصحف وخدمات المعلومات نحو مقالات وتوجهات وتغطيات الرأي الواحد والولاء الواحد.

وبدلاً من أن تظهر طبقة وسطى تعمّ سائر المجتمع كتطوّر طبيعي للنهج الإصلاحي، فإزاء الأقلية الثريّة، كان الدخل الفردي لمعظم الأجراء والموظفين ضئيلاً وخاصة في القطاع العام الضخم، من عامل التنظيفات إلى أستاذ الجامعة. وكانت الرواتب أفضل بقليل في القطاع الخاص ولكن ليس إلى درجة تسمح لموظف القطاع الخاص بالتمتّع بأي كمالية. ولقد ساء الوضع في الثمانينات، ما اضطر الكثيرين إلى البحث عن دخل إضافي، كالعمل في دوامين أو العمل بعد الظهر أو في البيع والشراء، وصولاً إلى الممارسات الفاسدة من قبض رشوة إلى العبث بالأوراق الرسمية والالتحاق بشبكات الفساد الكبرى، وهو وضع أصاب إدارات الدولة ومؤسسات القطاع العام كافة. وعادة ما كانت مسلسلات الكوميديا السورية، من ياسر العظمة ودريد لحام إلى أيمن زيدان، تظهر حقيقة ما يحدث في الدوائر الرسمية السورية وكيف تتمّ معاقبة مَن يتجرّأ على رفض الفساد من صغار الإداريين بطرده من العمل أو بعقاب أعظم.

خلاصة

رغم نوايا الأسد الحسنة، ورغم ذكائه الحاد في ابتداع السياسات المناسبة، فإن ترجمة الأفكار والسياسات الاقتصادية إلى خطط عملية وتطبيقها عبر مشاريع تنفيذية كانا متعثرين. والسبب الرئيسي في الفشل النسبي في البناء الاقتصادي يعود إلى نوعية النصح التي قدّمها فريق المستشارين الاقتصاديين أو أنّ المشورة كانت مناسبة ولكنّ القيادة السياسية لم تأخذها بالاعتبار وأهملتها. كان على رأس الخبراء الاقتصاديين السوريين من 1970 إلى 1985 محمد العمادي الذي كان وزيراً للاقتصاد ويتمتّع بخلفية أكاديمية صلبة (دكتور في الاقتصاد من نيويورك). وبسبب طيلة الفترة الزمنية، فمن الصعب التعليق على سبب فشل دوره في عملية بناء الاقتصاد السوري. فمن الممكن أن يكون قد قدّم استشارة حسنة ومناسبة ولكنّ من هم أعلى منه في مراكز السلطة لم يرفعوها إلى الأسد بل رفعوا غيرها بما يخدم مصالحهم. أو أن

35- Patrick Seale, *Asad*, p. 458.

يكون لعب سياسة وخاف أن يتأثّر موقعه إن هو أشار إلى عواقب المسيرة الاقتصادية التي أهملت الهوة بين الأهداف والإمكانيات.

وعلى سبيل المثال، لقد أشرنا في بداية الفصل إلى أنّ الحكومة عمدت إلى تخفيض أسعار السلع ما شجّع الاستهلاك بدلاً من شدّ الأحزمة، لأنّها كانت تسعى إلى زيادة الإنفاق العسكري وتستثمر في مشاريع بنية تحتية ضخمة. فكان دور العمادي أن ينبّه من مغبّة هذا التناقض الفاضح في السياسة الاقتصادية وليس الشكوى من نقص احتياطي العملة الصعبة لتمويل الاستيراد ومن التضخم المستجدّ. كما أنّ تخفيض أسعار السلع أدّى إلى تزايد التهريب وبالتالي تخصيص موظفين ودوريات جمارك إضافية لمكافحة التهريب في وقت كان يمكن تلافي ذلك بعدم تخفيض الأسعار، إذ كان باستطاعة العمادي، مثلاً، اقتراح برامج مساعدة اجتماعية للفقراء كبديل عن تخفيض أسعار السلع الذي استفاد منه ميسورو الحال أيضاً كما استفاد التجار والمهربون[36].

36- يدين المؤلف للدكتور سهيل قعوار لشرح دور الوزير العمادي في السياسة الاقتصادية في سورية.

الفصل الثالث

حرب تشرين الأول 1973

تركت وفاة عبد الناصر في أيلول 1970، قبل شهرين من وصول الأسد إلى السلطة، فراغاً هائلاً في ريادة القومية العربية، ما أفسح المجال للأسد نفسه ليلعب دوراً عربياً قيادياً، بدءاً بالتخطيط لحرب تعيد الاعتبار للعرب. فكان يرى أنّ إسرائيل نجحت في حرب 67 لأنّها التقطت العرب في لحظة غيبوبة وعدم استعداد، ولكن هذا لم يعنِ أنّ إسرائيل دولة لا تُقهر إذا استعدّ العرب جيّداً لمواجهتها. وطالما لم تُعالج مسألة التوازن العسكري مع إسرائيل فإنّ من غير مصلحة العرب الدخول في حل سلمي، لأنّ قوّتها وصلت حدّاً جعل قادتها واثقين من عدم اضطرارهم للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلوها العام 1967 لقاء معاهدات سلام. لا بل وثقت إسرائيل من قدرتها على هضم الأراضي المحتلة واستيطانها[1].

محور الأسد-السادات-فيصل

في أوّل حديث عام عن سياسته الجديدة، كرّر الأسد ثوابت سورية، وانتقد مواقف الدول العربية التي وافقت على مبادرة السلام الأميركية، واصفاً إيّاها بـ«الانهزامية». كما هاجم نظام «البعث اليميني» في العراق (إشارة إلى قيادة عفلق المقيمة في بغداد) ونظام الأردن على أنّه «عميل ورجعي». والتزم بالدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية وبالصداقة مع السوفيات.

John Bulloch, *The Making of a War: The Middle East from 1967 to 1973*, London, Longman, -1 1974.

فكان منسجماً مع الرأي العام في سورية، ومع قناعة القاعدة الحزبية أنّ أي خط مغاير للخط القومي هو أمر مستحيل.

وفي كانون الأول 1970، بعد شهر من وصوله إلى السلطة، لم يذكر الأسد حرب التحرير الشعبية كما اعتاد سلفه، ولكنّه جدّد رفض سورية لقرار مجلس الأمن 242 الذي أهمل، بنظر القيادة السورية، القضية الفلسطينية، مؤكّداً أنّ ساحة الحرب وليس قرارات الأمم المتحدة هي التي تعيد الحق العربي. فوضع الأسد أفكاره موضع التطبيق، أولاً حول الصراع مع إسرائيل الذي يجب أن يكون جيشاً بوجه جيش، وثانياً حول حشد طاقات الأمة العربية بصرف النظر عن طبيعة أنظمة الدول العربية. وهنا اختلفت سياسته العربية عمّن سبقه في الحكم، حيث اعتبر تحسين علاقات سورية مع الدول العربية المحافظة شأناً ضرورياً لتحقيق الحدّ الأدنى من التعاون السياسي والديبلوماسي العربي في مواجهة إسرائيل، لأنّ سورية لا تجني شيئاً باتهامها الدول العربية بالخيانة والعمالة. ودخلت العلاقات السورية اللبنانية في شهر عسل، خاصة في عهد الرئيس سليمان فرنجية (المقرّب من آل الأسد منذ الخمسينات)، فازدهرت التجارة بين البلدين وزاد عدد الزوّار السوريين إلى لبنان. وكبادرة حسنة، أنهى الأسد الدعم السوري لثورة الفلاحين في قضاء عكار (شمال لبنان) التي كان يغذّيها صلاح جديد[2]. وأعاد العلاقات مع تونس في 16 شباط 1971 ومع المغرب في 2 آذار ثم انفتح على الأردن بعد زيارة ولي العهد الأمير الحسن لدمشق. وسعى الأسد إلى مناقشة الوحدة مع العراق، فزار عبدالحليم خدام بغداد وقدّم مقترحات وحدوية[3]، وردّ رئيس العراق أحمد حسن البكر برسالة تضمّنت اقتراحات مضادة كان صعباً على سورية قبولها (كإعادة الاعتبار لقيادة عفلق في دمشق).

ثم أنّ الاتحاد السوفياتي كان يدعم صلاح جديد ورفاقه في دمشق بسبب يساريتهم وتبنّيهم للنهج الماركسي-اللينيني، ولم ينظر بعين الرضا إلى الأسد، وقاوم انقلابه الأول سنة 1969. ولكن الأسد وبعد أسابيع من نجاح حركته في 1970، ذهب إلى موسكو في شباط من العام 1971 بحثاً عن صفقة أسلحة ليدافع عن بلده بوجه إسرائيل. واستند الأسد إلى عمق الصداقة السورية-الروسية التي تعود إلى 1956، وإلى علاقاته الشخصية في موسكو التي زارها مراراً كوزير للدفاع منذ 1966 وخاصة بعد حرب 1967، وكان قد بنى علاقة صداقة مع وزير

2- Petran, *Syria*, p. 252.

3- Sélim Turquié, «Le projet d'union entre la Syrie et l'Irak», in *Le Monde Diplomatique*, avril, 1973.

الدفاع السوفياتي المارشال غريشكو وزار مصانع الأسلحة التشيكية. وبدلاً من الشعارات الاشتراكية والالتقاء العقائدي مع شيوعيي الكرملين، شرح الأسد للقيادة السوفياتية المصالح التي تجمع البلدين وأنّ لموسكو مصالح إقليمية في الشرق الأوسط تقتضي أن تبيع السلاح للدول العربية لمواجهة إسرائيل التي تدعمها أميركا وتمدّها بالسلاح مجاناً وبدون حساب، وأنّ موسكو تحتاج إلى تواجد في الشرق الأوسط وإلى مراقبة تحرّك الأميركيين وأن تتوافر لها مرافق بحرية وجوية وبذلك تكون لها كلمة في أية مباحثات سلام في المنطقة فتمنع الهيمنة الأميركية المطلقة. ووعد الأسد أنّه سيعطي روسيا كل هذا وأكثر[4]. وإذ طلب الروس أن يوقّع الأسد على معاهدة صداقة وتعاون لتأييد ما يقول، رفض الأسد وأكّد على أهمية الثقة بين الجانبين التي تستند إلى سنوات من بناء هذه العلاقة. وخلال سنوات أصبحت سورية شريكة موسكو الأولى في المنطقة (خاصة بعد تحوّل السادات ضدها)، ومنح السوفيات ما تحتاجه سورية من سلاح ومعدات وتعاون اقتصادي.

غير أنّ التطوّر الأهم على صعيد الانفتاح العربي كان تعاون الأسد مع الرئيس المصري أنور السادات والعاهل السعودي الملك فيصل، ما أنجح ظروف استعداد العرب لخوض حرب ضد إسرائيل. لقد كان الاستعداد للحرب هدفاً سورياً استراتيجياً، ولكن الأسد كان يدرك أنّ أي عمل سوري منفرد هو غير محمود العواقب، وأنّه لا بد من عمل عربي مشترك يكون لمصر الدور الرئيس فيه. ولذلك، وبعد عشرة أيام فقط من استلامه السلطة في تشرين الثاني 1970، طار إلى القاهرة للقاء السادات الذي كان يعرفه سابقاً كأحد رجال عبد الناصر. وكان السادات قد خلف عبد الناصر في 15 تشرين الأول 1970، أي تماماً قبل الأسد بشهر واحد، وكان يبلغ من العمر 52 عاماً (كان يكبر الأسد باثنتي عشرة سنة). وكان الأسد مدركاً أنّ مزاج القاهرة منذ صيف 1970 في أشهر عبد الناصر الأخيرة بات يتّجه نحو قبول مفاوضات سلام وأنّ السادات، وإن حافظ على مظهر قومي عربي، فإنّه حمل نكهة انعزالية طغى عليها قومية مصرية وتوجّه معادٍ لليسار والاشتراكية. ولذلك أراد الأسد من لقاء السادات إبراز نقاط اللقاء العملانية بين مصر وسورية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وليس إثارة مواضيع خلافية أو عقائدية، ما يعكس أسلوب الأسد الجديد في العمل. ذلك أنّ سورية رغم أنّها رفضت القرار

4- Galia Golan, «Syria and the Soviet Union since the Yom Kippur War», *Orbis*, vol. 21, Winter 1978, pp. 777-801.

242 ورفضت الاعتراف بإسرائيل، إلا أنّها جعلت السلام العادل هدفاً إستراتيجياً وفصلت بين تحرير الجولان كهدف قريب الأمد يجب تحقيقه، وبين هدف طويل الأمد وهو القضاء على الصهيونية في فلسطين. ولذلك، وضمن الهدف الآني وهو تحرير الجولان، التقى الأسد مع السياسة المصرية التي ركّزت على استعادة سيناء.

وعدا التعاون مع مصر التي كانت حجر الزاوية لسورية في صراعها مع إسرائيل، فقد كان التغيّر الأهم في سياسة سورية العربية هو في تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية، عبر صداقة الأسد وفيصل. وكانت سياسة السعودية تجاه سورية ثابتة على امتداد القرن العشرين وتتلخّص بسعي الرياض إلى كسب ودّ دمشق وإقامة علاقات طيبة ومستقرة معها. وفي حال تعذّر ذلك، كانت الرياض تسعى لمنع سورية من التحالف مع دول عربية مناهضة للسعودية. ففي الأربعينات والخمسينات، كان الهمّ السعودي منع العراق والأردن اللذين حكمهما أخصامها الهاشميون من السيطرة على سورية. وبين 1957 و1961 عملت السعودية على ضرب وحدة سورية مع مصر التي يحكمها خصمها اللدود جمال عبد الناصر. ويُروى أنّ الملك عبدالعزيز، مؤسس المملكة، أوصى أولاده قبل وفاته أن يفتحوا أعينهم على سورية كي لا تتمدّد إليها مصر وكي لا تسقط بيد العراق لأنّ في ذلك خطراً كبيراً على المملكة. وقد أدرك الأسد هذا الثابت في السياسة السعودية[5].

خلال الستينات، كانت العلاقات متأزّمة بين سورية والسعودية، ووصلت إلى نقطة اللاعودة عندما قام أفراد في أيّار 1970 بتخريب خط أنابيب التابلاين السعودي الذي يمرّ في الأراضي السورية. ورفض صلاح جديد إصلاح الخط قبل استجابة السعودية للتفاوض حول زيادة حصّة أرباح سورية من حركة ترانزيت النفط السعودي في أراضيها. ولذلك عمد الأسد بعد نجاح انقلابه إلى السماح بإصلاح الأنابيب دون إثارة مواضيع خلافية، كمسألة تقاسم الأرباح. فردّت السعودية على الخطوة الإيجابية بزيادة حصّة سورية تلقائياً. ثم سهّل الأسد حركة التجارة والترانزيت السعودي مع سورية وسمح للطيران المدني السعودي باستعمال الأجواء السورية، وأقفل محطة إذاعة «صوت الجزيرة العربية» في دمشق التي أطلقها النظام السابق لتشجيع حركات معارضة في السعودية ودول شبه الجزيرة العربية الأخرى. ثم أيّد الأسد مشروع الملك فيصل لإقامة دولة الإمارات العربية في الخليج العام 1971 والذي كان

5- Patrick Seale, *Asad*, p. 294 («Keep an Eye on Syria»).

صلاح جديد يحاربه على أساس أنّه مخطّط بريطاني استعماري. وكان منطق الأسد أنّ عقيدة البعث لا يجب أن تقف ضد أية حركة عربية وحدوية، ما ينطبق على الإمارات، وأنّ السعودية نفسها تستحق التحيّة لأنّها تأسّست على وحدة نجد والحجاز.

التحسّن المطرّد في العلاقات السعودية-السورية ساهم في تسريع التفاهم بين مصر والسعودية حيث شهدت علاقاتها انحداراً رهيباً في حرب اليمن في النصف الأول من الستينات، ثم عداءً سافراً بين البلدين في ما تبقّى من عهد عبد الناصر. فجرى تفاهم بين السادات والملك فيصل على أمور عدّة منها اقتراح الأسد حول إنهاء التمييز بين دول عربية تقدمية وأخرى رجعية، وأنّ الأولوية يجب أن تذهب إلى وحدة الصف العربي لمصلحة القضية الفلسطينية. فكان الأسد وراء هذا الأسلوب الجديد في العمل العربي، إذ إنّ البعث، وخاصة في عهد جديد، ربط نجاح القومية العربية ووحدة الوطن العربي بوقوف الدول العربية التقدمية صفّاً واحداً لقلب الأنظمة الرجعية واليمينية على أساس أنّها عميلة للأمبريالية، ما يسهّل الوحدة والتحرير. وكان الأسد يبتعد عن المواقف المتطرفة ويتعامل إيجابياً مع الدول المحافظة، ويتحوّل تدريجيّاً نحو موقف تجاه القضية الفلسطينية يقضي بدعم القضية مع الحذر من حركات المقاومة التي شكّلت خطراً على استقرار النظام العربي، ويخفّف اللهجة المتطرّفة في الإعلام السوري. وبذلك التقى موقفه مع الأنظمة المحافظة والملكية، مع الاحتفاظ باللغة الجماهيرية، لأنّه كان مقتنعاً بفائدة شعارات «حزب البعث» الثورية في جذب دعم الشعوب العربية.

وفي هذا الاتجاه، واصل الأسد ما بدأه. فأضعف منظمة «الصاعقة» واعتقل ثلاثة من زعمائها البارزين وقلّص من عديدها وتمويلها، ثم وضعها تحت إشراف الجيش السوري مباشرة. لقد شاهد الأسد، من خلال التجربة، خطر الصاعقة على استقرار سورية أثناء حرب الأردن. ذلك أنّه في حمأة القتال في أيلول 1970، توصّلت منظمات المقاومة الفلسطينية إلى وحدة البندقية في ساحة القتال وتخلّت عن خلافاتها التنظيمية والسياسية والعقائدية لمواجهة العدو المشترك، نظام الملك حسين[6]. وكانت الوحدات المقاتلة في التنظيمات الفلسطينية في الأردن تضغط بشدّة على قياداتها للاتحاد في حركة مقاومة واحدة. فتبنّت «الصاعقة» هذه الأطروحة

6- هذا تكرّر في لبنان في الثمانينات أثناء حرب المخيمات بين «حركة أمل» اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية عندما ذابت خلافات الفلسطينيين أمام الخطر المشترك.

وأخذت تدفعها داخل سورية وتطالب بعلاقات ممتازة مع «حركة فتح» التي يقودها عرفات، والتي لا تخضع لدمشق. ولذلك تحرّك الأسد ضد «الصاعقة» واعتقل مسؤوليها الذين قادوا هذا التوجّه، لأنّه لن يسمح لا الآن (ولا في ما بعد في حرب لبنان) بحركة مقاومة فلسطينية مستقلّة عن الدولة.

تباعد الأسد والحسين

كان التحوّل في سياسة سورية العربية والفلسطينية أكثر وضوحاً في صيف 1971 عندما قرّر الملك حسين تصفية ما تبقّى من المقاومة الفلسطينية في الأردن، الآن وقد أصبحت ضعيفة بعد «أيلول الأسود» 1970. لقد كانت الجولة الثانية من أحداث الأردن امتحاناً صعباً للأسد بيّن له أنّ انفتاح سورية على الدول العربية المحافظة لم يكن بدون عواقب. فقد وضع الانفتاح العربي سورية أمام الاختيار بين مبادئها القومية أو غضّ النظر عنها لكسب صداقة معسكر العرب المحافظين. لقد كان عبد الناصر والملك حسين يسعيان في صيف 1970 إلى مدّ خيوط مع واشنطن بغية الوصول إلى حل مع إسرائيل، ولكن سورية كانت ضد أية اتصالات من هذا النوع لأنّها تؤدي إلى تنازلات، فيما المطلوب هو انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود 4 حزيران 1967 بدون أي تنازل عربي. ذلك أنّ موقف سورية المبدئي كان رفض وجود إسرائيل من الأساس حتى في حدود 1948 وأنّ سورية استهجنت أنّ إسرائيل جرأت على احتلال المزيد من الأراضي العربية العام 1967 وهي جريمة نكراء تستحق العقاب من العرب وليس مكافأتها بمدّ يد السلام.

في صيف 1971، كانت سورية على علم مسبق بقرار الحسين شنّ الهجوم على ما تبقى من المقاومة في حزيران ولكنّها لم تحرك ساكناً، انسجاماً مع سياستها العربية الجديدة. وعندما بلغت الحملة الأردنية شمال الأردن وهاجمت مناطق متاخمة للحدود السورية، أُحرجت سورية ونددت وسائل الإعلام السورية بتصفية الفلسطينيين وما يجري في الأردن، ومع ذلك تمنّعت سورية عن التدخّل عسكريّاً كما حصل قبل عام، واقتصر الأمر على اتصال من مصطفى طلاس رئيس الأركان برئيس الأركان الأردني وعلى إرسال وفد سوري إلى عمّان للتوسّط. فرفض الأردنيون الوساطة، وعاد الوفد إلى دمشق وغضبت الحكومة السورية من رفض الوساطة وأمامها تقارير المجازر الدموية بحق الفلسطينيين، ما وضع سياستها المعتدلة على المحكّ.

لقد تلقّنت سورية درساً أنّ العرب المحافظين لم يتراجعوا عن سياساتهم المستهجنة عندما وضعت سورية يدها بيدهم، ما جعل الأمر يبدو أنّها هي التي تتخلّى عن مواقفها القومية. وعندها نصح مستشارو الأسد العودة عن سياسة انفتاح بريئة واعتماد انفتاح مدروس، وهذا يعني أنّ مسعى سورية للانفتاح على الدول العربية المحافظة لا يلزمها، كنظام قومي عربي ثوري، بحمل لواء القضية الفلسطينية الصمت عمّا يحدث في الأردن. واستجابة للضغوط الشعبية الغاضبة في سورية وفي الدول العربية الغاضبة، وللقاعدة الحزبية والجيش السوري، استقبلت سورية الفدائيين الفارين من الأردن وقدّمت لهم المساعدات ليعيدوا تنظيم صفوفهم. وفي الشهر الثالث من الحرب في الأردن، اندلعت اشتباكات حدودية بين سورية والأردن وقطعت دمشق علاقاتها الديبلوماسية مع عمّان وأقفلت الحدود البرية ومجالها الجوي أمام الطيران الأردني. فأدّى هذا التدهور إلى خسائر اقتصادية للبلدين. وعملت سورية مع مصر والسعودية للتوسّط بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية، ما أسفر عن اتفاق صبّ في اتجاه احترام المقاومة لسيادة البلدان التي تنشط فيها. ورغم هذا الاتفاق فقد أصبح الأسد والحسين على طرفي نقيض حيث أصبحت قناعة الأسد أنّ ملك الأردن لن يكون شريكاً أبداً في حرب ضد إسرائيل، وأنّ الحسين سيعارض أي عمل عربي مشترك ضد إسرائيل لأنّ ذلك سيشكّل خطراً على نظامه.

ولذلك في الأعوام التالية اعتبر الأسد ملك الأردن خصماً لا يمكنه الوثوق به.

دخول هنري كيسنجر

بعد شهرين من حرب 1967، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنّها لن تعيد إلى مصر وسورية كامل أراضيهما حتى لو جرت مفاوضات ووقّعا معاهدات سلام. أمّا بالنسبة للضفة الغربية فقد عزمت إسرائيل على عدم الانسحاب منها مطلقاً بل على استيطانها بالمهاجرين اليهود. ولتنفيذ قرارات ابتلاع الأرض العربية، احتاجت إسرائيل إلى دعم أميركي بالسلاح والقروض، وإلى معركة ديبلوماسية دوليّة لضم الأراضي. ولذلك عيّنت أبرز قادتها العسكريين إسحاق رابين سفيراً إلى واشنطن ليكون قريباً من مركز القرار الأميركي، فيمارس الضغط اليومي لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية. ومن شباط 1968 إلى آذار 1973 نجح رابين في هندسة علاقة استراتيجية بين إسرائيل وأميركا صمدت ونمت لعقود عدة. وعندما أصبحت غولدا مئير رئيسة الوزراء في آذار 1969، صبّت جهدها في اتجاه توثيق العلاقة مع أميركا أيضاً. وفي العام

نفسه دخل هنري كيسنجر على المسرح، فعمل الثلاثي رابين- مئير - كيسنجر على تطوير العلاقات الثنائية ووضع سلسلة اتفاقات.

كان كيسنجر لاجئاً يهودياً ألمانياً في أميركا، لا يخفي تعاطفه مع إسرائيل وحرصه على مصلحتها وعلاقاته وصداقاته الحميمة مع قادتها. فعمل على إقناع نيكسون والإدارة الأميركية أنّ إسرائيل هي حاجة استراتيجية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي، معتبراً أن احتلال إسرائيل لأراضي العرب والإبقاء على تفوقها العسكري في المنطقة هما مصلحة أميركية لأنّ ذلك سيضمن منع موسكو من نشر نفوذها في الشرق الأوسط. وهذا ما زرعه في ذهنية الإدارة الأميركية منذ تبوّئه منصب مستشار الأمن القومي الذي ضمّ إليه منصب وزير الخارجية في ما بعد. وتبلور التوجّه الأميركي بقروض وهبات وتسليح ودعم اقتصادي وعسكري وديبلوماسي واسع لإسرائيل.

وتثبت الأرقام علاقة وجود كيسنجر في الإدارة الأميركية بالانحياز الأميركي السافر لجانب إسرائيل. ففيما قدّمت واشنطن لإسرائيل 30 مليون دولار سنوياً حتى 1969، تضاعف المبلغ عشرين ضعفاً إلى 545 مليوناً العام 1971. وموّلت أميركا 28 بالمئة من ميزانية إسرائيل العسكرية في 1972، ثم 42 بالمئة في 1973، ثمّ نسباً أعلى في السنين التالية[7]. وأثناء حرب تشرين 1973، تقدّم كيسنجر بمشروع دعم لإسرائيل بمبلغ 3 مليار دولار سنوياً، فوافقت الإدارة الأميركية على 2.2 مليار وأقامت جسراً جوياً لإسرائيل بين 15 تشرين الأول و15 تشرين الثاني 1973 نقل 33 ألف طنّ من المعدات العسكرية. وتوالت المذكرات والوثائق المتبادلة بين واشنطن وتلّ أبيب، من رسالة نيكسون إلى مئير في 23 تموز 1970 تتبنّى فيها واشنطن التفسير الإسرائيلي لتطبيق القرار 242 (انسحاب جزئي ولا شيء للفلسطينيين)، ومذكرة تفاهم في 1 تشرين الثاني 1971 توافق فيها واشنطن على مساعدة إسرائيل بتجهيز طائرة كفير (عن نموذج طائرة ميراج الذي سرقه الإسرائيليون من فرنسا)، وتعهّد أميركيّ أنّ واشنطن لن تُطلق أية مبادرة جديدة للسلام في المنطقة بدون تفاهم مسبق مع إسرائيل ما أدّى إلى هيمنة إسرائيلية كاملة على السياسة الأميركية في المنطقة.

هذه التفاهمات وغيرها ألزمت أميركا بمواقف معادية للعرب لم تخرج عنها أية إدارة أميركية بعد ذلك. وجعل كيسنجر سياسة إسرائيل هي سياسة أميركا أيضاً، وباتت السياسة الأميركية

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 217.

هي ضمان تفوّق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة حتى تلك البعيدة ولا تشكّل أي خطر ولا تبدي أي عداء لإسرائيل. وأصبح رفض السعي العربي لتحرير الأرض، ولو عن طريق المفاوضات، قاعدة في السياسة الأميركية. فإن هم خالفوا ذلك فهي تحارب إلى جانب إسرائيل ضدّهم. وأصبح أقصى ما تقبله أميركا هو مسارات جزئية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة بغية شق الصف العربي وإضعاف عمله المشترك. وفوق ذلك، أدخل كيسنجر في قاموس السياسة الأميركية مقولة أنّ «منظمة التحرير الفلسطينية» هي منظمة إرهابية لا يمكن التفاوض معها أو اعتبارها شريكاً في السلام، ساخراً من احتمال قيام دولة فلسطينية على أنّه غير عقلاني. وأقنع كيسنجر إسرائيل باتّباع أسلوب المماطلة في أية مفاوضات تخوضها مع العرب، وجعلها تمتد لفترة زمنية طويلة لأنّ ذلك سيُفقد العرب الأمل في استرداد أرضهم ويُشعِرهم بالإحباط، وبالتالي سيُجبرهم على القبول بأي حل. وما كان يسمّيه العرب، ومنهم عبد الناصر والأسد «حال اللاحرب واللاسلم» كان مرغوباً كسياسة أميركية دبّرها عقل كيسنجر وسمّاها «الجمود الطويل» prolonged stalemate وهو موقف في الشطرنج يتعذّر فيه الإتيان بأية حركة. فكانت واشنطن تردّ على تذمّر الزعماء العرب وشكواهم من إسرائيل أنّ عليهم هم أن يكونوا أكثر اعتدالاً وأنّ طلباتهم بالانسحاب مستحيلة وتحتاج إلى الواقعية. وأنّ أميركا فقط تستطيع أن تساعدهم للوصول إلى حلّ مع إسرائيل، ولكن ما يعكّر عملها هو صداقة بعض العرب مع الاتحاد السوفياتي الذي يجب إخراجه من المنطقة.

تعاطى العرب مع كيسنجر كما يتعاطون مع أي وزير خارجية أميركي، فلم يعلموا أنّه كان حالة استثنائية وأنّه كان عدوّاً أكثر خطراً على مصالحهم من قادة إسرائيل نفسها. حتى الأسد وقع في حبائل كيسنجر وشخصيته الودودة. وبعد سنوات من نشاط كيسنجر في المنطقة وفشل العرب، عجزت استخباراتهم وسفاراتهم عن كشف أبسط قواعد التفاهمات الضمنية الاستراتيجية والسياسية بين أميركا وإسرائيل. ورغم عشرات الاجتماعات بين الزعماء والمسؤولين العرب مع كيسنجر والظهور التدريجي للنتائج الكوارثية لسياسته التي سعت لتحطيم آمالهم، كان الجانب العربي بطيئاً في فهم نواياه. فلم يعلموا أنّه أمر وزارة الخارجية الأميركية إبطال سياسة واشنطن القابلة بالقرار 242 «الأرض مقابل السلام»، وأفهم مستشاريه وموظفيه أن ليس في سياسته أي إنصاف للفلسطينيين. كل هذه المواقف والتطورات سبقت جولاته المكوكية في المنطقة العام 1974، وستمضي سنوات من خداع كيسنجر الذي كان واضحاً للدوائر الأميركية ولدول أوروبا الغربية، حتى قرأ العرب عن هذا

الخداع في مذكرات كيسنجر نفسه التي نشرها عامي 1979 و1982[8].

كان السادات يثق بكيسنجر بدون حدود، ويطلعه على أسراره باستمرار منذ 1970. وكان قد وقع باكراً في خديعة كيسنجر عندما وعده بالسعي إلى حل بين العرب وإسرائيل إذا ابتعدت مصر عن السوفيات. فطرد السادات السوفيات ليطيّب خاطر كيسنجر العام 1972، وأخذ يمدّه بالأفكار والمعلومات طيلة أيام حرب 1973، معرّياً الجانب العربي في وطيس الحرب أمام كيسنجر أعظم مناصر لإسرائيل في تاريخ الصراع. إذ كان كيسنجر يستغل أية معلومة يقدّمها السادات أثناء الحرب وينقلها إلى إسرائيل فوراً عبر سفيرها في واشنطن سيمحا دينيتز. وساعدت هذه المعلومات التي قدّمها السادات لكيسنجر على استنباط استراتيجية لإسرائيل. فإسرائيل لم تردع التقدّم السوري والمصري على الأرض في تشرين الأول 1973 فقط، بل إنّ كيسنجر شجّعها على خرق جيوب في جبهتي الجولان وسيناء، لأنّ احتلال إسرائيل أراضي جديدة سيجدع أنف العرب بنظر كيسنجر ويعاقبهم على تجرّئهم شنّ حرب ضد إسرائيل. ولتنفيذ الهجوم الإسرائيلي المضاد، عمد كيسنجر ليس فقط إلى إقامة جسر جوي لنقل الأسلحة والمعدات، بل لإطالة أمد الحرب والمماطلة في وقف إطلاق النار لمنح إسرائيل الوقت الكافي لتسجيل انتصارات على الأرض. وفخر كيسنجر في مذكراته أنّه استطاع المماطلة ثلاثة أيام في 21 تشرين الأول 1973 قبل الردّ على مبادرة موسكو لوقف إطلاق النار، وذلك حتى يمكّن إسرائيل من إكمال أهدافها في الجولان واحتلالها ثغرة غرب قناة السويس. وسنعود إلى هذه التفاصيل أدناه.

الاستعداد لحرب تشرين

بدأت سورية ومصر الاستعداد للحرب ضد إسرائيل في 1971. ولحسن حظ الأسد فإنّ الرأي العام المصري كان منتعشاً جراء حرب الاستنزاف ضد إسرائيل التي خاضها عبد الناصر من آذار 1969 إلى تموز 1970[9] والتي ظهرت أثناءها نتائج إعادة بناء القوات المسلّحة المصرية التي قام بها عبد الناصر. فكان الطلاب والمثقفون في مصر يضغطون باستمرار لخوض حرب لتحرير سيناء. وخلال أشهر توصّل الأسد والسادات إلى خطة عسكرية، وتعيين محمد

8- Henry Kissinger, *Years of Upheaval*, 1979 and 1982.

9- وقّعت مصر معاهدة وقف إطلاق النار مع إسرائيل في آب 1970 بعد قبولها بمبادرة روجرز.

صادق قائداً للقيادة العسكرية المشتركة. ثم انصرفا إلى شراء السلاح والأعتدة وتدريب الجيش بمساعدة الاتحاد السوفياتي.

لم يغب عن ذهن السادات أنّ عبد الناصر قد قبل بمبادرة روجرز الأميركية قبل وفاته بشهرين. فأوفد في كانون الأول 1970، مبعوثاً شخصياً إلى واشنطن يجدّد استعداد مصر للسلام. ثم عرض في 4 شباط 1971 فتح قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية مقابل انسحاب جزئي في سيناء تليه مباحثات سلام، فرفضت إسرائيل العروض المصرية. ثم رجا السادات نيكسون أن يدعم عرضه ولكن دون جدوى، وعندها وقّع السادات معاهدة صداقة مع موسكو في 27 شباط 1971، ولكنّه عاجل إلى طمأنة واشنطن أنّ المعاهدة لا تقلّص أبداً حرصه على التوصّل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، ولكن خروج وليم روجرز أنهى مبادرته. فقد كان كيسنجر مستشار نيكسون للأمن القومي، وعندما غادر روجرز منصب وزير الخارجية في نهاية 1971، عيّن نيكسون كيسنجر مكانه وأصبح كيسنجر يشغل منصبين. واعتقد السادات أنّه مجرّد تغيير إداري في واشنطن، ففتح قناة مع كيسنجر عبر السعودية. وساهم رئيس المخابرات السعودي كمال أدهم، شقيق زوجة الملك فيصل، بنقل رسائل بين السادات وكيسنجر، وردّ كيسنجر في إحداها أنّ واشنطن لن تحرّك عملية السلام طالما بقي نفوذ سوفياتي في مصر. وكعادة الزعماء العرب في إخضاع رسائل الغرب لتفسيرات متعدّدة ومعقّدة[10]، فسّر السادات رسالة كيسنجر بأنّها تجاوب مشروط. ولذلك خصّص الأشهر التالية لتعميق خصامه مع موسكو، ثم لجأ إلى خطوة دراماتيكية باتخاذه قرار طرد 7750 خبيراً سوفياتياً مع عائلاتهم من مصر في تموز 1972. وكان هؤلاء يساعدون مصر في التدرّب على الأسلحة السوفياتية وعلى الاستعداد للقتال. وكانت حجّة السادات أنّ موسكو تتلكّأ في تلبية طلبات الأسلحة المصرية وأنّها لا تشاء أن يخوض العرب الحرب، بل يهمّها تخفيض التوتر مع الولايات المتحدة. واعتبر السادات طرد السوفيات فاتورة سدّدها لشرط كيسنجر، ثم انتظر ليحصد ما زرعه. ولكن كيسنجر لم يتجاوب، لا بل كان ثمّة استغراب أميركي وإسرائيلي حول إقدام السادات على هذه الخطوة المجانية بدون مقابل. ومضت أشهر ولم يحصل شيء فأعاد السادات العلاقة مع السوفيات.

10- بسبب غموض مواقف الدول الكبرى وتصريحاتهم التي تحمل التأويل، كانت الدول العربية تحاول تفكيك معانيها. وضمن هذا المنهج فسّر صدام حسين لقاءه مع أبريل غالاسبي سفيرة الولايات المتحدة العام 1990 في أن واشنطن لا تتدخّل في الصراعات العربية العربية، أنه إشارة إلى أنّ أميركا لن تعارض احتلاله للكويت.

في 8 تموز 1972 كان الأسد في موسكو يسعى للحصول على أسلحة سوفياتية، فيما قادة الكرملين يضغطون لتوقيع معاهدة صداقة. وكان السادات قد أعلن طرد الخبراء السوفيات في اليوم نفسه ما صدم بريجنيف، فزار الأسد في جناحه في الكرملين وتخلّى عن توقيع معاهدة صداقة ووافق على طلبات الأسلحة. ثم طلب من الأسد التوسّط مع السادات الذي كان قراره مستغرباً جدّاً للقيادة السوفياتية[11]. وكان الأسد أكثر قلقاً من خطوة السادات من الروس. إذ كيف يقوم السادات بهذا العمل الذي يمكن أن يهدّد علاقة سورية ومصر بموسكو في وقت يستعد البلدان للحرب؟ لم يتراجع السادات، بل طلب من الأسد أن يطرد هو أيضاً الخبراء السوفيات من سورية (3000 خبير). ولكن الأسد رفض وأكّد في حديث إعلامي أنّ هؤلاء هم في سورية لمصلحة الشعب السوري. ثم ضغط على السادات لمصالحة السوفيات وأقنعه أن يوفد رئيس الوزراء عزيز صدقي في تشرين الأول 1972 لتصحيح العلاقة. فعادت الأمور إلى مجاريها وتواصل تسليم الأسلحة بأسرع من السابق وبكميات غير مسبوقة. ورغم أنّ الأسد لم يستسغ فعلة السادات تجاه موسكو أو يرى فيها إنذاراً مبكراً لنواياه، فإنّه لم يتوقف عندها بل انهمك في التحضير للحرب. إذ لم يكن يريد إثارة أية نقاط خلافية مع السادات، وقد باتت الحرب مع إسرائيل على الأبواب. ولم يكن يعلم أنّ جزءاً من عودة السادات عن حدّة عدائه للسوفيات مصدره عدم ملاقاة كيسنجر لخطوته بخطوة لإطلاق مفاوضات عربية مع إسرائيل، وأنّ فقدان الأمل لدى السادات أعاده إلى السوفيات[12].

إلتقى الأسد مع السادات على مبدأ الحرب، ولكنّ السادات لم يصارحه عن أهدافه الحقيقية التي أبقاها سرّاً. فقد فهم الأسد أنّ هدف الحرب هو تحرير الأرض العربية أو على الأقل تحرير بعض الأرض، ما يدفع إسرائيل للتفاوض وإعادة باقي الأراضي. أمّا السادات فجلّ هدفه كان دعم مجهوده الديبلوماسي الذي كان تحت الأضواء ويحتاج إلى خطّة تُسَرِّع المفاوضات، كحرب محدودة مع إسرائيل. وكان الأسد يعلم أنّ السادات عرض فتح قناة السويس وكيف أهمل الأميركيون عرضه ورفضته إسرائيل، ثم كيف طرد الخبراء السوفيات ولم يكافئه الأميركيون. وظنّ الأسد أن في التجربتين درساً تلقّنه السادات وأن لا بديل عن

11- Karen Dawisha, «Soviet Policy in the Arab World: Permanent Interests and Changing Influence», *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 1, Winter 1980, pp. 19-37.

12- Robert Freedman, *Soviet Policy Towards the Middle East Since 1970*, Praeger, New York, 1978.

حرب تحريرية. ولكنه لم يدرِ أن السادات أبقى على القناة السرية مع كيسنجر الذي كان يعامله بجفاء واستعلاء. إذ إنّ السادات – كالعاشق الذي يُقال له لا – لم يفقد الأمل من دور أميركي. ففي حين كان السادات يستعد للحرب إلى جانب سورية، كان يوفد مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل في شباط وأيار 1973 لمحادثات سريّة مع كيسنجر وعد فيها السادات أنّ مصر ستلاقي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة بتطبيع العلاقات وتوقيع معاهدة سلام. ولكن ردّ كيسنجر لم يتغيّر على كافة المبادرات المصرية بين 1970 و1973: المماطلة والإطالة ثم الرفض. إذ إنّ مواقف كيسنجر كانت إلى يمين الصقور الإسرائيليين، لا يكترث لمشاعر العرب وإحباطاتهم ويتعاطف مع منطق التوسع وقضم الأراضي الذي كان يتفوّه به قادة إسرائيل، ويطبّق سياسة إفقاد العرب أي أمل في استرداد أراضيهم، وساعتئذٍ تعطيهم إسرائيل ما تشاء وينتهي الأمر.

ولكن كيسنجر رغم ذكائه، فإنّه لم يستشرف أنّ العرب مقبلون فعلاً على حرب، إذ كان مقتنعاً أنّهم لن يخوضوا حرباً يعرفون سلفاً أنّها خاسرة، خاصة وأنّ هزيمة 1967 ما زالت ماثلة في الأذهان. ولذلك لم يقبل طلب مصر انسحاب إسرائيل مقابل السلام لأنّ مصر بنظره كانت عاجزة عن فرض ذلك. كما فسّر طرد السادات للروس تأكيداً على ذعر العرب الشديد من إسرائيل وسعياً لإرضائها بأي شكل. وكان الأسد طيلة 1971 و1972 لا يعلم إلى أي درك وصل السادات والملك حسين في توسّلهما إلى أميركا للعمل من أجل حلّ سلمي. وكان السادات يردّد أمام القادة العسكريين المصريين أنّه يريد حرباً محدودة ولو حرّرت بضعة أمتار شرق القناة لتحسين موقع مصر التفاوضي. في حين كان الأسد يتكلّم مع قادته على أساس أنّ الجيش السوري سيحرّر الجولان، وأنّ الجيش المصري سيحرّر سيناء، فيجبر العرب إسرائيل على التفاوض للانسحاب من غزّة والضفة الغربية. وعلى الأقل هذا ما آمن الأسد أنّه اتفق عليه مع السادات. وحتى السوفيات ظنّوا أنّ مصر عازمة على عملية تحرير واسعة، وعلى هذا الأساس كانت إمدادات السلاح الكبيرة لمصر[13]. أمّا لماذا لم يبرز هذا التناقض بين هدف سورية وهدف مصر خلال عامين من التحضير للحرب، فذلك لأنّ السادات كذب عمداً على الأسد ووقّع معه على خطة حربية كان يعرف أنّه لن يلتزم بها، في حين كان يعمل مع قادته

13- Jon Glassman, *Arms for the Arabs, The Soviet Union and War in the Middle East*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1975.

العسكريين على خطة ثانية لم يرها السوريون[14]. لقد أكّد القائد العسكري المصري سعد الدين الشاذلي هدف مصر المحدود في مذكراته، وأنّ أي تقدّم نحو ممرات سيناء لم يكن في الحسابات.

ظنّ السادات أنّه سيخدع الأسد كما خدع السوفيات حول هدف الحرب، وأنّه سيبيعه كلاماً عن العمل المشترك لتحرير الأرض ضمن شعارات القومية العربية وتحرير فلسطين التي أجادها سلفه عبد الناصر، وهو خطاب يريد الأسد أن يسمعه منه. وكان السادات ينتظر الأسد في الإسكندرية في نيسان 1973 ومعه وزير الدفاع المصري أحمد إسماعيل. فطلب من إسماعيل أن يحضّر الخطة التي أُعدّت خصيصاً لإرضاء الأسد وموسكو والتي تُظهر وكأنّ الهدف هو التحرير. ويذكر سعد الدين الشاذلي في مذكراته أنّه تولى نقل هذه الخطة إلى مكان الاجتماع وفقاً لطلب إسماعيل. وإذ حذّر الشاذلي من أن تلك الخطة صعبة التنفيذ ولا مقدرة لمصر على تنفيذها بتجهيزاتها الحالية، طمأنه إسماعيل أنّ الخطة وهمية وهي مناورة سياسية فقط لإرضاء السوريين ولن تنفّذ. وكانت المشاعر المعادية للسوريين لا تزال منتشرة في أوساط الضباط المصريين، مع ذكريات مؤلمة عن الانفصال وأنّ سورية عضّت اليد المصرية التي أطعمتها. ولذلك لم يعترض أحد على اعتماد أسلوب المراوغة مع سورية وابتكرت خطة تحرير طموحة ترضي السوريين في حين تعمل مصر على تنفيذ خطتها المحدودة. ويعلّق الشاذلي في مذكراته أنّه قرف من هذا الحوار الذي كان يدور في أوساط القيادة المصرية حول أفضل الطرق لخداع الأسد قبل ساعات من وصوله إلى الإسكندرية.

ولم يُخدع الأسد بسهولة عندما عرض عليه السادات الخطة المشتركة الطموحة بحضور حسني مبارك، قائد سلاح الجو المصري. إذ كان الأسد خبيراً في الشؤون العسكرية، وأخذ يسأل عن تحضيرات مصر وتجهيزاتها على الجبهة. فأدرك بخبرته وحدسه أنّ الاستعدادات أصغر من أن تنفّذ الخطة التي تُعرض عليه. وأصرّ على مساءلة قادة مصر العسكريين بنفسه. فحضر هؤلاء من القاهرة وتبيّن للأسد من كلامهم أن مصر لم تستعدّ كفاية للحرب التحريرية التي اتفق هو والسادات على شنّها. ولذلك تأجّل موعد الحرب ستّة أشهر.

في أيّار 1973 طار الأسد إلى موسكو مجدّداً للحصول على شبكة دفاع جويّ فتموّنت سورية بـ300 مقاتلة جوية و500 منصة صواريخ سام أرض جو، و400 مضاد للطائرات. وفي آب 1973، التقى المجلس الأعلى السوري المصري للقوات المسلحة في قاعدة الإسكندرية

14- Patrick Seale, *Asad*, p. 197.

البحرية، مثّل فيه سورية وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان يوسف شكور، وقائد سلاح الجو ناجي جميل، ورئيس العمليات عبد الرزاق الدردري، وقائد سلاح البحرية فضل حسين. ووضع الجانبان اللمسات الأخيرة على خطة الحرب. ثم وقّع يوسف شكور وسعد الدين الشاذلي على وثائق تشرح الاستراتيجية العسكرية وتقترح موعدها. وطار طلاس وحسني مبارك إلى سورية لتقديم الخطة إلى الأسد والسادات المجتمعين في بلودان غرب دمشق. ثم اتخذ قرار الحرب في اجتماع بين السادات والأسد في 12 أيلول وحدّدا موعدها في 6 تشرين الأول. فبدأ العد العكسي في 22 أيلول.

لم تكن الازدواجية المصرية هي آخر متاعب الأسد. فقد قيل إنّ أشرف مروان، صهر عبدالناصر، طار في أيلول 1973 إلى لندن وقدّم الخطة المصرية-السورية كاملة إلى الموساد الإسرائيلي لقاء مبلغ من المال. ولكن الرئيس المصري حسني مبارك والإعلام الرسمي في الثمانينات نفى ذلك، وبقي الموضوع بين أخذ وردّ حتى بعد انتحار مروان (أو اغتياله؟).

وفي مطلع أيلول 1973، قام ضابط سوري برتبة لواء، كان عميلاً للاستخبارات الأردنية منذ 1971، بنقل نسخ كاملة من الخطط الحربية المصرية والسورية إلى الجهاز الأردني الذي قدّمه باستعجال إلى كيسنجر وإلى موشي دايان. والتقى الحسين وغولدا مئير بحضور رئيس الوزراء زيد الرفاعي وقادة عسكريين وأمنيّن أردنين وإسرائيليين في المركز الرئيسي للموساد في هرتسليا في 25 أيلول، حيث شرح الحسين ما دار معه في قمّة مع السادات والأسد[15] (وكان السادات قد دعا الحسين إلى قمّة مع الأسد في أيلول 1973). ثم نقل الحسين إلى كيسنجر معلومات أنّ مصر وسورية ستشنّان حرباً على إسرائيل في تشرين الأول 1973. وكان الحسين قلقاً لأنّ حرب 1967 أفقدته نصف مملكته وأنّ حرباً جديدة يخسرها العرب قد تفقده كل المملكة. ولكن كيسنجر، الشديد الثقة بقدراته الذهنية وتقديره للأمور، لم يأخذ على محمل الجدّ تحذير الحسين. وإكراماً لتوسّل العاهل الأردني، أطلق تصريحاً في اليوم التالي أنّه «ربّما» (maybe) سيبدأ محادثات سلام تمهيدية بين العرب وإسرائيل بعد الانتخابات الإسرائيلية في 30 تشرين الأول 1973، ما سيسكت العرب على الأقل لبضعة أسابيع. ولحسن حظّ مصر وسورية، لم يأخذ كيسنجر ودايان هذه الوثائق على محمل الجدّ بل ظنّا أنّها جزء من حملات

15- Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein*, London, Penguin Books, 2007, pp. 360-361.

تخويف عربية لدفع إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، رغم أن الحرب في ما بعد أثبتت دقّة معلومات هذه الوثائق.

كان الأسد – الصغير السنّ نسبياً – ضحية زعيمين عربيين – السادات والحسين – متمرّسين في السياسة الإقليمية والمناورات العربية وعمليات الخداع التي كانت تتم على نطاق واسع. فقد كان الأسد في عامه الثالث في الحكم، في حين كانت تجربة الحسين والسادات تمتد إلى 1952، أي قبل عشرين عاماً عندما أصبح الأول ملكاً على الأردن والثاني شريكاً لعبد الناصر في ثورة يوليو. فكان إيمان الأسد العقائدي في قوميته العربية دافعاً لنظرة متفائلة ومصدّقة لنوايا «الأشقّاء العرب». في حين كانت النظرة من القاهرة وعمّان إلى الصراع مع إسرائيل مختلفة تماماً عن نظرة دمشق. وكانت النتيجة أنّ الأسد خُدع على محاور عدّة وخاصة من شريكه المصري في الذهاب إلى حرب تحريرية، قدّمت الأردن، الدولة العربية الشقيقة، وعملاء مصريون وسوريون تفاصيل خططها لإسرائيل على طبق من ذهب. ولكن التاريخ أنصف سورية في هذه الحرب المبدئية.

إنجازات ميدانية

كان السادس من تشرين الأول 1973 يوماً عظيماً للعرب، سجّل أكبر هجوم عسكري في تاريخهم وأثبت مقدرتهم على التخطيط والتنفيذ بأحدث الأسلحة والمعدات على عدو كان يظن الجميع أنّه لا يقهر.

لقد استعملت مصر وسورية أسلوب إسرائيل، فأخذتا مبادرة الهجوم ما جعل إسرائيل تفقد توازنها لعدّة أيام حسّاسة. وحتى في ليل 5–6 تشرين الأول، صدر تقرير لوكالة الاستخبارات الأميركية «سي آي إيه» يؤكّد أنّه لا يوجد أي مؤشر لبدء حرب: «إنّ أية مبادرة مصرية للهجوم غير منطقية، كما أنّ إقدام الرئيس السوري على مغامرة عسكرية هو انتحار»[16]. وكان توقيت الحرب في عيد الغفران اليهودي. واحتاج عنصر المباغتة إلى السريّة الكاملة، ففي سورية لم يعلم بموعد الحرب سوى الأسد وشكّور وثلاثة من كبار العسكريين. أمّا من المدنيين فلم يعلم بموعد المعركة سوى مستشار الأسد الإعلامي أسعد إلياس لأنّه كتب خطابات الأسد ورسائله حول الحرب يوم 3 تشرين الأول.

16- Patrick Seale, *Asad*, p. 206.

في الساعة الثانية بعد ظهر السبت، شنّت الجيوش السورية والمصرية هجوماً صاعقاً ومباغتاً على المواقع الإسرائيلية المحصّنة في سيناء والجولان، واستطاعت خلال 24 ساعة قلب المعادلة وتحقيق تقدّم إستراتيجي على الأرض. فعلى الجبهة المصرية عبر مائة ألف جندي وأكثر من ألف دبابة قناة السويس محطّمين تحصينات خط بارليف ما وصفه الأميركيون أنّه «من أعظم عمليات العبور العسكرية لحاجز مائي في تاريخ الحروب». لقد فتحت مصر نيران 4000 مدفع و250 طائرة حربية على المواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة حيث نصبت إسرائيل 35 قلعة محصّنة. كما فتحت فرق سلاح الهندسة المصرية خراطيم مياه ذات دفع مكثّف على الساتر الترابي الضخم الذي كان علوه 60 قدماً على طول الجبهة، فيما عبرت القناة مئات القوارب المطاطية حاملة آلاف الجنود وأسلحتهم، وتم نصب خمسة جسور حديدية لتعبر الدبابات والشاحنات إلى سيناء. ثم واجه المصريون القوات الإسرائيلية على الأرض ودمّروا 300 دبابة إسرائيلية خلال ساعات. ولم تصل قوى إسرائيلية إضافية إلى ساحة المعارك إلا في اليوم الثالث، 8 تشرين الأول، حيث قامت ثلاثة ألوية مدرعة إسرائيلية بهجوم مضاد لوضع حد للاندفاع المصري، فقط لتصاب بالخيبة وتخسر 260 دبابة إضافية بفضل المدفعية المصرية والصواريخ المصرية المحمولة على الأكتاف، ما اعتبره مراقبون عسكريون أميركيون «أسوأ هزيمة في معركة في تاريخ الجيش الإسرائيلي»[17].

وعلى الجبهة السورية، لم تقلّ التحصينات الإسرائيلية إحكاماً، حيث حفر الإسرائيليون خندقاً على طول الجولان بطول 65 كلم وعمق أربعة أمتار وعرض خمسة أمتار، مزنّراً تماماً على الجانبين بألغام أرضية مضادة للدروع، تليه مساقط أرضية عالية يطلّ منها الإسرائيليون من مواقعهم التي بلغت 112 قلعة محصّنة ومدعومة بالإسمنت المسلّح السميك. وتلي تلك القلاع تجمعات دبابات وآليات ومدفعية إسرائيلية ووحدات لواء «غولاني» الإسرائيلي. وتشرف على هذا الحاجز البري الطويل تجهيزات مراقبة ومعدات إلكترونية في قاعدة عسكرية في قمّة جبل الشيخ. ولم يكن السوريون على غفلة من هذه التفاصيل أو أي عدو يواجهون، إذ خلال الأشهر الماضية قام غبريال البيطار قائد مخابرات الجيش السوري بإرسال مجموعات عسكرية صوّرت المواقع الإسرائيلية، وجمع المعلومات حتى توافرت لديه خرائط مفصّلة عن

17- Colonel Trevor Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars: 1947-1974*, New York, Military Book Club, 1978, pp. 435-450.

كل موقع على طول الجبهة. وأجريت تدريبات على اقتحام هذه المواقع بما فيها قاعدة قمّة جبل الشيخ الإلكترونية.

كانت سورية قد حشدت 60 ألف جندي مع معداتهم المؤلفة من 1300 دبابة و600 قطعة مدفعية و400 رشاش مضاد للطائرات و100 بطارية صواريخ سام أرض-جو. وفي 6 تشرين الأول، تحرّكت الألوية الخامس والسابع والتاسع، يدعمها في الطوق التالي اللواءان الأول والثالث. وخرق 35 ألف جندي و800 دبابة التحصينات الإسرائيلية، فيما هاجم سرب طائرات هليكوبتر موقع جبل الشيخ واحتله لحرمان إسرائيل من مراقبة القوات السورية المهاجمة. وخلال ساعات أطلّ السوريون على بحيرة طبريّا ووادي الأردن وشمال إسرائيل، رغم تكبّدهم خسائر كبيرة في الدبابات التي سقطت في الخنادق وخاصة في القطاعين الأوسط، بمواجهة القنيطرة حيث تركزت دفاعات إسرائيل، وفي القطاع الشمالي عند سهوب جبل الشيخ. وحقّقت القوات السورية تقدّماً ملحوظاً على هذين المحورين في حين كان التقدّم السوري الأكبر في القطاع الجنوبي حيث استطاع اللواء الخامس في ليل 6 تشرين الأول، بقيادة علي أصلان، أن يجتاز العوائق الإسرائيلية بسهولة ويضرب الخطوط الإسرائيلية ويمضي في ثلاثة طوابير لتحرير معظم القطاع الجنوبي والأوسط في الجولان.

وكاد التقدّم السوري يصل حدود 1948 لولا تدخّل قوى إسرائيلية مدرّعة منعت الانهيار الكامل للدفاعات الإسرائيلية صباح 7 تشرين الأول، أي بعد 18 ساعة من بدء المعارك. ولكن سورية كانت لا تزال تمسك بزمام المبادرة، إذ إن غرفة القيادة في دمشق (الرئيس الأسد ورئيس الأركان شكور ومعهما كبار القادة العسكريين) لحظت تقدم اللواء الخامس المثير وأمرت اللواء الأول المدرّع باقتحام وجاهي في القطاع الأوسط حيث يقع مركز قائد جبهة الجولان الإسرائيلي خلف مدينة القنيطرة وذلك لتستمر مساندة كتف اللواء الخامس. وهكذا في ليل 7 – 8 تشرين الأول، حقّق هذان اللواءن السوريان تقدّماً هاماً وباتا على مسافة قصيرة من بحيرة طبريا وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن، وما هي إلاّ ساعات ويصبح تحرير الجولان الكامل بمتناول اليد.

في سيناء كما في الجولان، بدت إسرائيل الطرف الخاسر، تنكسر وتتراجع وتخسر مئات الدبابات. وعلى وقع هذا الانتصار، اشتعلت مشاعر الشعوب العربية كما لم يحدث من قبل. إذ لأوّل مرّة منذ 1948 تتحدّى جيوشهم صعود إسرائيل الجبّار وتقهر أسطورة تفوّقها وتنهي عار هزائم 1948 و1956 و1967. لقد استعاد العرب كرامتهم وضمّدوا جراح الماضي وتلك

مسألة تحقّقت في اليوم الأول ولن تغيّرها مجريات الحرب ونتائجها الميدانية في ما بعد[18]. فقد جلب العرب إلى أرض المعركة جيوشاً عصرية مسلّحة ومدرّبة جيّداً تختلف تماماً عن الجيوش الضعيفة والعارية التي حطّمتها إسرائيل في حرب 1967. كما أنّ عنصر المفاجأة الذي استعملته إسرائيل جيّداً في حرب 1967 بات في يد العرب في 1973 بفضل سنوات من التحضير والتخطيط الجيّد، وقد تعلّمت سورية ومصر من أخطائهما في السابق ومن تفوّق إسرائيل، وسمحتا هذه المرّة لأصحاب المعرفة والخبرة أن يتسلّموا المناصب الهامة في الجيشين، بعيداً عن المحسوبية السياسية. فأنهى الأسد عصور الشقاق والفساد داخل الجيش السوري، وقام رئيس الأركان المصري سعد الدين الشاذلي وقائد العمليات عبد الغني الجمسي بتطوير الجيش المصري ورفع معنويات الجنود فأنهيا عصر المشير عامر المخزي وأعادا الاعتبار إلى المهنة العسكرية. كما تمتّع الجيشان بمقدرة تسلّح ممتازة ليس فقط في الطائرات والدبابات بل في الأسلحة الفردية الروسية الصنع، كصواريخ ساغر وستريلا المضادة للدروع والتي دمّرت عدداً كبيراً من الدبابات الإسرائيلية، وفي صواريخ سام 6 التي كانت عاملاً أساسياً في انتصارات الأيام الأولى لأنّها حرمت سلاح الجو الإسرائيلي من الدور الذي لعبه في الحروب السابقة. فعطّلت هذه الأسلحة مدرعات إسرائيل وطائراتها منذ اليوم الأول. كما أنّ الجانب العربي استعمل أجهزة اتّصال لاسلكية متفوقة ومشفّرة اشترتها سورية سنة 1972 من شركة سويدية – سويسرية.

لم يقتصر المجهود العربي في حرب 1973 على مصر وسورية بل كان عملاً ثلاثياً، السعودية هي عموده الثالث بفضل تمويلها للتسلّح وقيادتها في استعمال سلاح النفط ودعمها لمصر وسورية على كافة الأصعدة. وجاء في بيان لوزارة الدفاع والطيران في السعودية ما يلي: «أمر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز بأن توضع القوات العربية السعودية كافة بأقصى درجة الاستعداد للمشاركة في معركة الأمّة العربية الكبرى. وأمر جلالته بدعم الجمهورية العربية السورية وذلك بتحريك قوات أخرى لأداء الواجب المقدس في المعركة القائمة هناك ليمتزج الدم العربي السعودي مع الدماء العربية دفاعاً عن الشرف والكرامة واسترداد الأرض وتحرير المقدّسات الإسلامية... وإلى جانب المشاركة الفعلية في القتال، فإن المملكة العربية السعودية

18- Edgar O'Ballance, *No Victor no Vanquished: The Yom Kippur War*, London, Barrie & Jenkins, 1979, pp. 119-146 (Syrian offensive).

تضع إمكانياتها وطاقاتها كافة لخدمة المعركة»[19]. ثم جاء في بيان الديوان الملكي السعودي: «قرّر وزراء البترول العرب، في مؤتمرهم المنعقد في الكويت يوم أمس الأول، تخفيض الإنتاج شهرياً بنسبة لا تقل عن 5 بالمئة. واستناداً للقرار المذكور، قرّرت حكومة صاحب الجلالة تخفيض إنتاجها فوراً ابتداء من هذا اليوم – الخميس – حتى نهاية شهر نوفمبر بنسبة 10 بالمئة، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك شهرياً بنسب تقرّر عندئذ طبقاً للقرار المذكور. وتبذل حكومة صاحب الجلالة الآن جهدها لكي تعدّل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الحالي من الحرب الدائرة بين الأمة العربية وإسرائيل، ومساعداتها الحربية لها، وإذا لم تسفر هذه المساعي سريعاً عن نتائج ملموسة فستوقف المملكة تصدير البترول إلى أمريكا»[20]. ثم جاء في بيان الديوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية: «نظراً لازدياد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإنّ المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف».

أمّا لماذا لم يسِر العرب نحو النصر، رغم جهدهم المشترك الذي تحقّق أخيراً، فذلك لأنّ مصر بعد عبورها قناة السويس وتحرير مسافة عشرة كيلومترات، أمرت جيشها بالتوقّف عن التقدّم نحو ممرات متلا والجدي الاستراتيجية في سيناء، واتخاذ مواقع دفاعية. وإذ نجح المصريون في صدّ هجوم إسرائيلي مضاد وتدمير دباباته يوم 8 تشرين الأول، توقّف العمل الحربي المصري تماماً مساء ذلك اليوم، أي بعد 48 ساعة من بدء الحرب، فيما واصلت سورية القتال وحيدة لمدّة أسبوع كامل. وفي الأسبوع الحاسم الممتد من 7 إلى 14 تشرين الأول، استفادت إسرائيل من وقف مصر عملياتها الحربية ما أراح القسم الأكبر من طائراتها ودبابتها من معركة كانت محتملة في ممرات سيناء، واتّجهت لوقف انهيار كامل لدفاعاتها على جبهة الجولان، فاستطاعت وقف التقدّم السوري. ثمّ أخذت إسرائيل المبادرة خلال أيام وشنّت هجومات معاكسة على سورية أولاً ثم على مصر.

في تلك الأثناء أقلق جمود الجبهة المصرية القادة السوفيات وسألوا القاهرة «لماذا لا تبني القوات المصرية على ما حقّقته شرق القناة فتعزّز مواقعها وتتقدّم إلى الممرات؟»، فأجاب السادات أنّ أهدافه محدودة. ثم سأله الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف: «ما هي حدود

19- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9، ط 1، ص 366.

20- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9، ط 1، ص 383.

هذه الأهداف المحدودة؟»، ذلك أنّ من المنظار العسكري السوفياتي، كانت القوات المصرية مؤهّلة إلى درجة كافية للاستفادة من المفاجأة وأن تقوم خلال ساعات وقبل أي ردّ فعل إسرائيلي بتحرير الممرات على الأقل والتي لا تبعد أكثر من 50 كلم، ما يجعل كامل سيناء ساقطة إستراتيجياً في الأيدي المصرية. ولكن مصر لم تتحرّك بقرار مباشر من السادات وقادته العسكريين، ولم يقل المصريون لشريكهم السوري إنّ الحرب بالنسبة لهم قد انتهت عند هذا الحد على جبهتهم.

في دمشق كان الأسد ومعه القادة العسكريون ينتظرون كل يوم نبأً من مصر أنّ جيوشها بدأت المرحلة الثانية بالتحرّك نحو الممرّات حسب الخطة التي اتفق عليها البلدان. لم يكن مقبولاً للسوريين أن ساعات حاسمة تمرّ دون أن تتحرّك مصر، ولكنّهم لم يتعمّقوا في تحليل أسباب الجمود المصري لانهماكهم بالحرب في الجولان، بل ظنّوا أنّ التأخير المصري هو تكتيكي ولاعتبارات عسكرية. وبعد أيام وقد اشتد الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية دون أن تتحرّك مصر، أدركت القيادة السورية أنّ في الأمر مشكلة وأنّ سورية باتت عمليّاً وحيدة في أرض المعركة بعدما خدعها السادات في عدم تنفيذ الخطة العسكرية. وكانت إسرائيل قد علمت منذ اليوم الثالث للحرب أنّ مصر تتخذ مواقع دفاعية حيث كشفت طائراتها الاستطلاعية أن الجيش المصري يحفر الخنادق وأبقى بطاريات صواريخ سام غرب القناة ولم يستقدمها إلى سيناء. وكانت الطامّة الكبرى أنّ السادات نفسه يوم 7 تشرين الأول أفسد حتى إستراتيجيته العسكرية بإرساله مبعوثاً إلى كيسنجر يعلمه أنّ مصر «لا تنوي تعميق المواجهات ولا توسيع رقعة القتال في سيناء»، مكرّراً استعداده للسلام. فكانت أثمن معلومة يتلقّاها كيسنجر الذي لم يضيّع الوقت بل نقل فوراً رسالة السادات إلى إسرائيل أن الجيش المصري لن يتحرك من النقطة التي وصل إليها شرق القناة[21]. ما أفاد إسرائيل كثيراً وجعلها تطمئنّ في سيناء وتركّز على سورية. فقلبت رسالة السادات الموازين لصالح إسرائيل.

لقد كان بامكان السادات كتمان وقف الزحف عن كيسنجر حتى تبقى إسرائيل في خوف وترقّب من خطوة مصر التالية. ولكن الآن وقد علمت إسرائيل السرّ المصري، فقد قرّر وزير الدفاع موشي دايان أنّ «لا حاجة لوضع ثقلنا العسكري في سيناء ويجب أن توجه قوّة إسرائيل إلى سورية». فأمر سلاح الجو «بهجوم فوري ومتواصل ضد السوريين لوقف تقدّمهم».

21- Patrick Seale, *Asad*, p. 208.

في ذلك الوقت كان القطاع الجنوبي من جبهة الجولان سينهار في أية ساعة وتصل القوات السورية إلى ضفة الأردن، وعندها لن تستطيع أي قوّة إسرائيلية زحزحتها من مكانها. وكان خوف دايان من سورية يفوق خوفه من مصر والأردن، حيث شرح:

«أنّ ثمّة عدوّاً على الجبهة المصرية ولكن لا وجود سكانياً إسرائيلياً في سيناء.

ويوجد سكان يهود على جبهة الأردن ولكن الأردن ليس عدوّاً.

أمّا على الجبهة السورية فثمّة تجمعات سكانية إسرائيلية ومدن يهودية كبرى وعدو قوي هو سورية. فإذا وصل السوريون إلى مستوطناتنا تكون المصيبة كبرى»[22].

كما أنّ قائد سلاح الجو الإسرائيلي بنيامين بيليد أكّد أنّه صباح 7 تشرين الأول، ولفترة ثلاث ساعات، من الخامسة والنصف وحتى العاشرة والنصف صباحاً، كانت الدبابات السورية تشرف على بحيرة طبريا ولم تكن ثمّة أية دبابات أو جنود إسرائيليين لوقفها لو شاءت النزول إلى شاطئ البحيرة، وتدخّل سلاح الجو الحاسم قبل الحادية عشرة صباحاً هو الذي أوقفها.

وهكذا ولمدّة ثلاثة أيام، في 7 و8 و9 تشرين الأول، ولمدّة 18 ساعة في اليوم، صبّت مئات الطائرات الإسرائيلية قنابلها على القوات السورية، محوّلة ميدان الجولان كتلة نار كبيرة أدّت إلى خسائر سورية فادحة. وبلغت طلعات الطائرات الإسرائيلية في الجولان 600 طلعة يومياً، مقارنة بـ50 طلعة على الجبهة المصرية. وإذ لم تكن الطائرات السورية ندّاً للطائرات الإسرائيلية المتطوّرة، فإنّ سورية كانت جاهزة بأسلحة أرض–جو من صواريخ سام 6 ومضادات للطائرات فأسقطت عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية. كما أنّ القوات السورية لم تخسر المبادرة. إذ استغلّت ظلام ليل 8 تشرين الأول واستعملت نواظير رؤية ليلية وتقدم اللواء السابع في قطاع الشمال للجبهة وبات على مسافة قصيرة من الحدود. ولكن مقتل قائد اللواء عمر الأبرش في كمين لدبابته أخّر التقدّم فطلع صباح التاسع من تشرين الأول وخرجت الطائرات الإسرائيلية لتصبّ نيرانها على اللواء السوري وتنقذ إسرائيل من كارثة مؤكدة.

في هذه الأيام المصيرية في الحرب، ظهرت شجاعة الجندي السوري الفائقة التي أدهشت المراقبين العسكريين الأجانب. ولكن المراقبين عزوا حجم الخسائر السورية الكبيرة في الأرواح إلى هذه الشجاعة حيث بلغ عناد السوريين حدّاً مدهشاً في عدم التراجع عن أية بوصة من الأرض المحرّرة، مهما بلغت وحشية وفداحة القصف الإسرائيلي الجوي والبري.

Moshe Dayan, *Story of My Life*, p. 474. -22

وقال مراقبون غربيون إنّ هذه الشجاعة لم تحقّق مردوداً كبيراً للاستراتيجية السورية إذ كان من الأفضل بعض الأحيان الانسحاب التكتيكي من مواقع ضعيفة بهدف المناورة وتدعيم الخطوط السورية. ومهما يكن، فإنّ إسرائيل، ومنذ التاسع من تشرين الأول حقّقت تفوّقاً جوياً هائلاً على الجبهة السورية، واستطاعت تعطيل خطوط الإمداد السورية وتخريبها في حين كانت خطوط إمداد الجيش الإسرائيلي مرتاحة وآمنة. وتمكّن الإسرائيليون من وقف التقدّم السوري واستعادة بعض مواقعهم السابقة. ثم شرعت إسرائيل في شنّ غارات في العمق السوري على أهداف مدنية من بنى تحتية واقتصادية – مصفاة النفط في حمص ومرافئ اللاذقية وطرطوس وبانياس ومحطات الكهرباء ومستودعات كبرى. وفي 10 تشرين الأول أغارت طائرات إسرائيلية عبرت فوق لبنان على مبنى القيادة العسكرية وأبنية عدّة في دمشق. ولم تكن شجاعة سكان دمشق بأقل من الجنود على الجبهة. إذ خرج الدمشقيون إلى سطوح المنازل يشاهدون المعارك الجوية ويهلّلون للجيش السوري. وفي 11 تشرين الأول، حاولت وحدات بريّة إسرائيلية مدعومة بالطائرات اختراق الخط السوري فواجهتها الدفاعات السورية من شبكة أفخاخ الدبابات وحقول ألغام وعائقات إسمنتية أرضية ومشاة مسلّحين بصواريخ مضادة للدروع، فدمّرت عدداً كبيراً من الدبابات الإسرائيلية.

عندما انقلب الوضع على الجبهة السورية، كانت الاتصالات بين غرفة العمليات السورية وغرفة العمليات المصرية تتّجه نحو اللهجة الغاضبة وتراجع اللهجة الأخوية. فقد بدأ السوريون يذكّرون زملاءهم المصريين بتعهداتهم وبالخطّة المشتركة. وعندما شنّت إسرائيل غارات في العمق السوري اتّصل الأسد شخصياً بالسادات وطالبه بإرسال طائرات مصرية لضرب العمق الإسرائيلي، فلم يتجاوب السادات مع هذا الطلب. فأوفد الأسد مسؤولاً عسكريّاً رفيعاً إلى القاهرة لشرح الموقف في الجولان والضغط على الجانب المصري لاستئناف القتال، إذ لا يجوز أن تتلقّى سورية وحدها كامل الضغط الإسرائيلي. فناقشت القيادة العسكرية المصرية الوضع وتعاطفت مع النداء السوري ولكنها انقسمت بين مؤيّد لمواصلة الزحف في سيناء ورافض لهذا الأمر، فاستمرّ الهدوء على الجبهة المصرية. ولكن في ليل 13 تشرين الأول حدث تطوّر خطير في الجولان تطلّب تصرفاً حاسماً. إذ إنّ القوات الإسرائيلية اخترقت الدفاعات السورية ووصلت إلى مشارف قرية سعسع التي تقع على طريق دمشق. وكانت هذه الحادثة القشّة التي قصمت ظهر البعير بين مصر وسورية.

أحداث الأسبوع الممتد من 9 إلى 13 تشرين الأول عدّلت الخطّة السورية إلى الدفاع بدون

الشريك المصري. وكانت خسائر سورية فادحة، إذ إضافة إلى 800 دبابة ومئات الآليات واستشهاد 6000 جندي، أحدثت الغارات الإسرائيلية خسائر في البنية التحتية المدنية السورية ومنشآتها بقيمة 3.5 مليار دولار. وكان الأسد غاضباً من خداع السادات، إذ لو علم أنّ مصر لن تتحرّك قيد أنملة من الكيلومترات العشرة التي حرّرتها شرق القناة لكان هو أيضاً وضع أهدافاً محدودة. ورغم ذلك فقد أثبتت سورية أنها كانت خصماً جديّاً لإسرائيل حتى بدون مصر، إذ إنّ إسرائيل خسرت أفضل طيّاريها على الجبهة السورية وقاتل الجيش السوري جيّداً وبمعنويات عالية، في حين كان الجيب الذي خرقه الإسرائيليون في الجولان يتعرّض لهجمات مضادة أنهكت القوى المعادية. ولذلك قرّر الإسرائيليون عدم تحدّي الخطّ الدفاعي السوري خاصّة أنّ سورية كانت لا تزال تتمتّع بقوّة عسكرية ضاربة في خط دفاعها الثاني المؤلف من ألوية عدّة وآلاف الدبابات ولن تكون المسألة نزهة للإسرائيليين.

فضح الهجوم الإسرائيلي على سعسع (جنوب دمشق) نوايا السادات أمام الرأي العام العربي بأنّه يتفرّج في حين يتلقى شقيقه السوري ضربات الآلة العسكرية الإسرائيلية، ما فسّره الناس بأنّه خيانة. وبعد مناقشات في قيادته أدرك السادات فداحة إستراتيجيته: أوّلاً، أن لا مصلحة في تراجع الجبهة السورية لأنّ ذلك سيضعف موقف مصر في أية مفاوضات مستقبلية. وثانياً، أقلق نبأ سعسع القادة العسكريين المصريين، إذ إنّ كسر الجبهة السورية سيعني أنّ الجيش الإسرائيلي سيعود إلى الجبهة المصرية بانتقام فظيع على طول قناة السويس وستكون كارثة على مصر وسورية معاً جرّاء الصمت المصري الطويل. وعندها تُهزم مصر وتتكرّر كارثة 1967 ولا يعود هناك أيّة مفاوضات. ولذلك اتُّخذ قرار بتعديل الخطة المصرية المحدودة ومواصلة القتال في 14 تشرين الأول. وهكذا بدأ أخيراً الهجوم المصري المنتظر نحو ممرات متلا والجدي والذي هلّلت له القيادة السورية. ولكن الهجوم المصري تأخّر كثيراً وخسرت مصر زمام المباغتة بعد صمتها لأسبوع كامل، لأن إسرائيل أكملت استدعاء الاحتياط وأنهت مهامّها تقريباً على الجبهة السورية في ليل 13 تشرين الأول وباتت جاهزة لمواجهة الجيوش المصرية. ولذلك عندما قرّرت مصر مواصلة الزحف كانت غرفة العمليات الإسرائيلية جاهزة لتحويل انتباهها إلى سيناء. ثم إنّ حجم التقدّم المصري على الأرض يوم 14 تشرين الأول كان باهتاً. فإزاء 900 دبابة إسرائيلية استعملت مصر 400 دبابة. وبدلاً من التوجّه فوراً نحو تحرير الممرات بقوة ضاربة مكثّفة بشكل حربة أو حربتين انتشر المصريون على جبهة بطول 150 كلم فتبعثرت جهودهم. وخلال ساعات انقضّ الإسرائيليون على الدبابات المصريّة وردّوا المصريين على

أعقابهم إلى حيّز القناة الضيّق. وخسرت مصر نتيجة معركة ذلك اليوم 250 دبابة واستعادت إسرائيل زمام المبادرة في سيناء.

أقلقت الهزيمة المصرية السريعة سورية لا لأنّ سورية ستستمرّ في القتال لوحدها بل لأنّ الإسرائيليين سيستغلون التقهقر المصري لتنفيذ المزيد من الهجمات على الجبهة المصرية، وهذا ما حصل. إذ في ليل 15–16 تشرين الأول، عبرت الدبابات الإسرائيلية إلى الجبهة الغربية لقناة السويس وطوّقت الجيش الثالث المصري عبر ثغرة في الخطوط المصرية عند عنق بحيرة التمساح المعروفة بدفرسوار. ولم يعر السادات انتباهاً كافياً للثغرة رغم تحذير قادته، بل واصل الجهد الديبلوماسي مع كيسنجر الذي كان على اتصال يومي معه طيلة الأيام السابقة، ودعاه إلى القاهرة يوم 15 تشرين الأول، بعد يوم من المعركة الفاشلة. كل هذا بدون أن يبلغ الأسد عن هذه الاتصالات. وخلال أيام بنت إسرائيل قوّة ضخمة غرب القناة واستطاعت تدمير بطاريات سام المصرية وقطع خطوط الإمداد ونصب كمائن للقافلات العسكرية المصرية ومهاجمة المراكز الميدانية المصرية. وإذ نصحت القيادة المصرية السادات بسحب وحدات من شرق القناة إلى غربها لمواجهة الثغرة الإسرائيلية رفض وأصرّ على عدم انسحاب جندي واحد من شرق القناة. ذلك أنّ الوجود العسكري هناك كان ورقته الوحيدة في التفاوض. فأكملت إسرائيل تطويقها للجيش المصري الثالث وأصبح 45 ألف جندي مصري تحت رحمتها بدون إمدادات أو طعام أو ماء. ووقع السادات في شر أعماله.

ولكن الوضع على الجبهة السورية كان أفضل بكثير. إذ إنّ القيادة السورية استوعبت التراجعات على الجبهة المصرية وتأكّدت من تحصينات خط الدفاع الثاني ثم دفعت اللواء الثالث إلى معركة سعسع، في وقت كان السوفيات قد أقاموا جسراً جويّاً لسدّ حاجيات سورية كما كانت تفعل الولايات المتحدة مع إسرائيل، وكانت قوى عربية قد بدأت تصل سورية. ففي العاشر من تشرين الأول وصل من العراق مائة طائرة حربية و300 دبابة و18 ألف جندي عراقي (بعدما طلبت بغداد من موسكو الضغط على شاه إيران كي لا يؤذي العراق إذا ساعد سورية). واشتبكت القوات العراقية مع الإسرائيليين ابتداءً من 13 تشرين الأول. كما دخل لواء أردني يوم 14 تشرين الأول. فاستطاعت سورية تطويق الثغرة الإسرائيلية عند سعسع ودحرها. كما أرسل الملك فيصل 2000 جندي سعودي وأرسل الملك الحسن الثاني قوّة مغربية رمزية. ومع صبيحة 20 تشرين الثاني تحصّنت الخطوط السورية ووثق الأسد من مقدرة سورية ليس فقط على الدفاع عن نفسها بل على شنّ هجوم مضاد.

بعد يومين من المعركة الفاشلة، أي في 16 تشرين الأوّل، وجّه السادات في كلمة أمام مجلس الشعب المصري رسالة إلى نيكسون أنّ مصر مستعدة لوقف إطلاق النار ولمؤتمر سلام برعاية الأمم المتحدة. فكان هذا الموقف مفاجأة غير سارة للأسد بأن يُقدم السادات في خطوة على جبهة سيناء ونتيجة الحرب لم تتّضح بعد، على طلب وقف النار والتفاوض، وأن لا يكترث السادات في إبلاغ شريكه في الحرب عن نشاطاته الديبلوماسية واتصالاته مع الولايات المتحدة. وبرّر السادات عمله أنّه أفضل للعرب أن يديروا معركة سياسية إلى جانب المعركة العسكرية، دون أن يدرك أنّ وضع مصر العسكري بات مهدّداً. وهو أمر فهمه السوفيات الذين أوفدوا رئيس الوزراء كوسيغن إلى القاهرة ليقنع السادات أن يقبل بوقف إطلاق النار حالاً. وعرض كوسيغن صوراً التقطتها الأقمار الصناعية السوفياتية تبيّن تطويق الدبابات الإسرائيلية للجيش المصري وسيطرتها على الطريق بين السويس والقاهرة بفضل الجسر الجوي الأميركي الذي كان ينقل المعدات إلى أرض المعركة مباشرة. وهنا تحطّمت معنويات السادات بعد استنتاجه أنّ الوضع يهدّد بانهيار الجبهة المصرية.

وفي 19 تشرين الأوّل أبلغ السادات الأسد أنّه لا يقدر أن يحارب إسرائيل وأميركا معاً ولا يتحمّل أن يكون شاهداً على تدمير الجيش المصري مرّة ثانية. وردّ الأسد الذي كان غاضباً من سلوك ومناورة شريكه أنّ الوضع ليس سيّئاً إلى هذا الحد، وأنّ مصر وسورية قادرتان على مواصلة القتال، وأنّ الجيش المصري كفيل بالقضاء على الجيب الإسرائيلي شرق القناة، كما استطاع الجيش السوري القضاء على جيب سعسع. ولكن السادات كان يسعى إلى وقف رسمي لإطلاق النار ويستجدي كيسنجر لتحقيق ذلك. ومع ذلك كان كيسنجر يفعل ما بوسعه لإطالة الحرب. فقد أشار في مذكراته أنّه قبِلَ دعوة بريجنيف لمناقشة وقف إطلاق النار، ولكنّه بدل استعمال الهاتف ونقل الرسائل عبر السفراء، ترك الأمر حتى يحضر هو إلى موسكو شخصياً. ثم أخّر سفره إلى موسكو لكي تحقّق إسرائيل تقدّماً على الجبهة المصرية. ثم حضر إلى موسكو في 22 تشرين الأول واتفق مع بريجنيف على وقف لإطلاق النار. وصدر مضمون هذا الاتفاق في قرار لمجلس الأمن رقم 338 دون أن يشير إلى أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية أو إلى حل للقضية الفلسطينية.

اتفاقية سيناء 1 واتفاقية الجولان

في ذلك اليوم كانت سورية تعدّ لهجومها المضاد في الجولان وشعر الأسد أنّ في القرار

338 مكيدة، وأنّ العرب يحاربون فيها الروس والأميركان يتفقون من وراء ظهرهم بشكل لا يضمن أياً من حقوقهم. فتريّثت سورية في قبول وقف إطلاق النار، أمّا السادات فقبل فوراً. واستغلت إسرائيل الموقف وهاجمت قاعدة جبل الشيخ في ليل 22-23 تشرين الأول وانتزعتها مجدّداً من السوريين بعد معركة عنيفة. وكانت سورية تدرس خياراتها إذا أعلنت رفض القرار 338 ، وكان الخيار الأبرز حرباً طويلة. فدعا خدّام السفراء العرب المعتمدين في دمشق وسألهم مدى استعداد حكوماتهم في دعم سورية في حال رغبت في مواصلة القتال. وقام الأسد بسلسلة اتصالات هاتفية مع كل الزعماء العرب، فأعلنوا جميعاً تضامنهم معه ولكنّهم عبّروا عن قلقهم على سورية الآن وقد خرجت مصر رسميّاً من المعركة. ثم جاء الردّ في المساء أنّ العرب لا يرغبون في أن تخوض سورية حرباً طويلة بل سيدعمون دفاعاتها ويشجعونها على قبول وقف إطلاق النار. فاستشار الأسد أعضاء القيادة القطرية والقومية وعقد لقاءً مع قادة أحزاب الجبهة التقدمية في سورية. ثم دعا القادة العسكريين لجلسة اتّخذت قرارات استراتيجية:

- أنّ خطة الجبهتين قد انتهت وأنّ على سورية ابتكار إستراتيجية خاصة بها.
- ولكن لكي يُكتب للإستراتيجية السورية النجاح عليها أن توقف الحرب الآن كي تستعدّ لتحارب إسرائيل في يوم آخر.
- أنّ سورية ستقبل وقف إطلاق نار مشروطاً وفق نصّ قدّمته القيادة لمجلس الأمن ويتضمّن فهمها للقرار 338 بأنّه يعني انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من الأراضي العربية عملاً بالقرار 242 وضمانة للحقوق الفلسطينية.

وسنعود إلى هذه الإستراتيجية الجديدة في الفصل التالي.

واحتجّت إسرائيل على الرسالة السورية إلى مجلس الأمن بأنّها لا تمثّل قبولاً لوقف النار. ما شكّل تهديداً إسرائيلياً ضمنياً لم يكترث له الأسد، وصمتت إسرائيل على مضض على الجبهة السورية. لقد جاء قبول سورية بوقف إطلاق النار من موقع القوّة ردعاً لإسرائيل. أمّا قبول السادات فقد كان مائعاً يستجدي وقف النار ما شجّع إسرائيل على المضي في أعمالها العسكرية على الجبهة المصرية واستغلال الضعف الذي كشفه السادات. ولذلك قامت القوات الإسرائيلية في الأيام التالية لقبول مصر وقف إطلاق النار بتضييق الحصار على الجيش المصري الثالث وإهانته، ثمّ فرضت طوقاً على مدينة السويس. حتى بدا الأمر أنّها لا تسعى إلى استسلام مصري كامل فحسب بل إلى إسقاط نظام السادات نفسه. ما دعا مجلس الأمن

لأن يصدر قرارين إضافيين لوقف إطلاق النار، 339 و340، يوم 24 تشرين الأول. في ذلك اليوم وصلت الأمور إلى ذروتها بين الجبارين وسجّلت لحظة مفصلية في حرب 1973. فقد ثار بريجينيف على كيسنجر الذي بدا شديد التسامح مع خرق إسرائيل المستمرّ لوقف إطلاق النار وقيامها بأعمال نشطة دون اكتراث لقرار مجلس الأمن الذي يحمل ثقل موسكو. ولذلك أبلغت موسكو واشنطن أنّها ستفرض وقف إطلاق النار بالقوة، إما عبر قوى سوفياتية-أميركية مشتركة أو عبر قوّات سوفياتية فقط. وخاف كيسنجر من هذا التطوّر لأنّه يعني دخول قوى سوفياتية إلى الشرق الأوسط ما يعني أنّ موسكو ستضغط لحل سلمي يجبر إسرائيل على الانسحاب. فنقل إلى نيكسون الرسالة السوفياتية التي كانت تعبّر عن قلق، وتطلب وقف إطلاق النار، على أنّها تهديد لا يمكن لأميركا أن تقبله. ثم أوعز للأساطيل الأميركية أن تستعدّ لحرب محتملة مع الاتحاد السوفياتي. كل هذا من أجل إرضاء تحرّكات إسرائيلية تكتيكية في أرض المعركة شرق قناة السويس.

وكانت غولدا مئير هي وراء مواصلة النشاط الإسرائيلي شرق قناة السويس، فقد أرادت ليس أقل من رأس السادات ثمناً لتجرؤ مصر على شن الحرب. ولكن كيسنجر أقنعها أنّ السادات ثروة لإسرائيل وهو الشخص الذي يمكن العمل معه، لأنّ إسقاطه يعني أن يأتي من بعده في القاهرة زعيم أكثر عداوة لإسرائيل، وأنّ على مئير ألا تتلهّى بتحقيق مكاسب هنا وهناك على الأرض. ولأيام عصيبة كاد الجيش المصري الثالث ينهار وقد انقطعت خطوط الإمدادات والتموين في حين كانت مدينة السويس تشكو فقدان الماء والدواء والغذاء. فكانت إسرائيل تمسك الرئيس المصري من خناقه، وتفرض عليه شروطاً تعجيزية لفكّ قبضتها عنه، مع أنّ إسماعيل فهمي، وزير خارجيته، أكّد أنّه كان باستطاعة القيادة العسكرية أن تأمر بفتح النيران والقيام بهجوم ينهي حصار الجيش الثالث[23].

وكان السادات يؤمن ضمنيّاً أنّ سياسته هي الأجدى، وأنّ تعاونه مع كيسنجر سيجلب ثماراً للعرب. ولكن خطّة كيسنجر كانت أن يأخذ مصر كلّها غنيمة حرب ويقصيها إلى الأبد عن الصراع العربي-الإسرائيلي عبر معاهدة سلام مع إسرائيل. وكان السادات يخبّئ في صدره شعوراً سلبياً ضد السوريين. فبنظره أنّهم، بسوء إدارتهم لمعركتهم، أجبروا مصر على تجديد المعارك يوم 14 تشرين الأول ما أدّى إلى كارثة عسكرية وإلى خرق إسرائيل لثغرة الدفرسوار.

23- Ismail Fahmy, *Negotiating Peace in the Middle East*, Cairo, AUC, 1983, pp. 27-28.

كما كان كبار مستشاريه، وخاصة وزير الخارجية إسماعيل فهمي، يروّجون لإشاعة أنّ الأسد هو الذي طلب من موسكو أن تسعى إلى وقف لإطلاق النار في اليوم التالي للحرب، أي في 7 تشرين الأول، وهذا ما لم يؤكّده أي من مراجع الحرب[24]. وعندما التقى السادات الأسد في أول تشرين الثاني 1973 لم يبلغه عن الوضع العسكري على الأرض وبأنّه قدّم تنازلات مذلّة للإسرائيليين لقاء إنهاء حصار الجيش الثالث، حيث أطلق سراح الأسرى الإسرائيليين ورفع الحظر عن عبور السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر. ورغم تنازلات السادات رفضت إسرائيل التراجع عن ثغرتها شرق القناة وقامت بتحرشات متواصلة حتى بعد أسابيع من وقف إطلاق النار. فجاء كيسنجر إلى القاهرة في 7 تشرين الثاني وبدأ سلسلة اتصالات أثمرت عن لقاء جمع عسكريين مصريين وإسرائيليين تحت خيمة عند الكيلومتر 101 على طريق السويس يوم 16 تشرين الثاني (محادثات الجمسي-ياريف). وبدلاً من تحديد خطوط وقف إطلاق النار، بدأ الجانبان مناقشة فكّ الاشتباك (disengagement)، أي إنهاء الحرب وعودة الجيوش إلى ثكناتها.

وتوصّل اجتماع الكيلومتر 101 إلى اتفاق هو استعداد إسرائيل للانسحاب إلى شرق ممرّات سيناء مقابل سحب مصر معظم دباباتها شرق القناة. وهنا غضب كيسنجر من العرض الإسرائيلي الذي اعتبره سخياً ووبّخ الإسرائيليين في استعجالهم تقديم أراضٍ لمصر. وضغط على ياريف لسحب العرض الإسرائيلي، ما أغضب السادات الذي أوقف المحادثات. وظن الأسد أنّ التنسيق قد عاد بين مصر وسورية بعد توقّف اجتماعات الكيلومتر 101 وأن السادات استجاب لضغطه. فزار القاهرة في 10 كانون الأول واتفق مع السادات أنّ مصر وسورية لن تشاركا في مؤتمر جنيف قبل تحديد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية على خرائط تُلزم إسرائيل وواشنطن. ولكن كيسنجر جاء أيضاً إلى القاهرة يوم 13 كانون الأول وأقنع السادات أنّ لا حاجة إلى خرائط بل يكفي إعلان مبادئ. لم يوافق السادات على اقتراح كيسنجر فقط، بل إنّه طمأنه أنّه مستعد للذهاب إلى مؤتمر جنيف بدون الأسد، ووافق أنه لا حاجة لدعوة الفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام وأنّه لن يثير القضية الفلسطينية، رغم أنّها لبّ الصراع. ولكي لا يثير شكوك الأسد، أوفد السادات إلى دمشق مستشاره أشرف مروان الذي نقل إلى الأسد أنّ السادات اتفق مع كيسنجر على فكّ الارتباط على الجبهتين وتحديد خطوط

24- Ismail Fahmy, *Negotiating Peace in the Middle East*, pp.24-25.

وقف النار التي سينسحب إليها الإسرائيليون، وأنّ كيسنجر سيحضر إلى دمشق فيتفق معه الأسد على الأمور نفسها، وأنّ مؤتمر جنيف سيبدأ بعد أسبوع. فسُرّ الأسد مما سمعه.

ساعد نفاق السادات كيسنجر على مواصلة مناوراته الغامضة. فقد زار دمشق يوم 15 كانون الأول، وفي ذهنه ذرّ الرماد في عيون الأسد. فقد كان كيسنجر يعتبر أنّ سورية هي عدوّ إسرائيل الأخطر، وهي الأقرب لموسكو والأكثر تطرّفاً في الصراع العربي-الإسرائيلي ويجب إبقاؤها خارج اللعبة وعزلها عن مصر بأي ثمن. وأنّ الأسد هو ندّه الحقيقي وليس السادات المطيع. لقد التقى كيسنجر بالأسد بنيّة سيئة وبدون عروض أو مقترحات. وكان لقاؤهما هو الأول منذ 1967 بين شخصيتين رفيعتين: سورية وأميركية. وكان الأسد يظنّ مخلصاً أنّ واشنطن قد حزمت أمرها لرعاية السلام وإعادة حقوق العرب. فوضع ثقته بكيسنجر الذي انتشر صيته في المنطقة وسبقته سمعته إلى دمشق كعبقري. وبنى الأسد الآمال على ما سمعه من أشرف مروان، فأحضر إلى مكتبه خرائط مفصّلة للجولان.

ووصل كيسنجر، وكعادته في لقاء الزعماء العرب الذين كان يسحرهم بشخصيته الحميمة، لم يكتفِ بشدّ يد الأسد بل حضنه مهلّلاً «للمرحلة الجديدة من الصداقة بين سورية والولايات المتحدة الأميركية». ولكن الأسد لم يتأثّر بهذه الحركات المسرحية، بل أجاب بجديّة: «لا يمكن أن تكون ثمّة صداقة في هذه اللحظة لأنّكم تأخذون طرفاً في الصراع ولكن يمكننا أن نعمل معاً لإزالة الخلافات». ولعلّ أسلوب الأسد الجدّي قد صبّ الماء البارد على كيسنجر الذي لم يعتَد أن يقاوم الزعماء العرب كلامه المعسول وأسلوبه الفاتن. فكانت مبارزة كلامية مع الأسد استمرّت ستّ ساعات ونصف الساعة. بدأها كيسنجر بمحاضرة استغرقت ساعة من الوقت. وردّ الأسد بمحاضرة من عندياته استغرقت ساعة أيضاً، ولكنّها كانت أكثر واقعية من محاضرة كيسنجر، حدّد فيها مبادئ سورية ومنطلقات سياستها الخارجية ونظرتها القومية العربية وتاريخ الصراع في المنطقة والملفات الحالية. وكان أسلوب التحاور الطويل هذا تكتيكاً اعتمده الأسد منذ نشأته بحيث يفرّغ كل ما عند محاوره من حجج ولا يترك ثغرة إلا ويستكشفها، حتى ينهك محادثه في ساعات طويلة من النقاش ويعطي الأسد اليد العليا في طرح مطالبه. ووصل الرجلان إلى مناقشة مؤتمر جنيف، فأخذ كيسنجر يطرح أموراً إجرائية وإدارية حول الدعوات وعدم دعوة الفلسطينيين. ولكن الأسد فاجأه بثلاثة أسئلة:

– هل تقبل أميركا مبدأ أنّ سورية لا تقدر أن تتخلّى عن أية قطعة من أرضها؟

– هل تقبل أميركا أنّه لن يكون هناك سلام في المنطقة بدون الفلسطينيين؟

– هل سيعالج مؤتمر جنيف المسائل الجوهرية للصراع أم سيكون مضيعة للوقت؟

وكان كيسنجر ضليعاً بالديالكتيكة الفلسفية و«أسطى» في «الضبابية البنّاءة» (constructive ambiguity)، إذ تخلّص بحنكة من الإجابة المباشرة وخلص إلى أنّ الأمور ستنجلي أثناء مؤتمر جنيف، ما أزعج الأسد الذي كان همّه من الديبلوماسية استعادة الأرض وحماية القضية الفلسطينية. عندها أخرج خرائط الجولان للحصول على توضيح من كيسنجر عن مدى الانسحابات الإسرائيلية، طبقاً لما نقل إليه أشرف مروان، ما وضع كيسنجر على المحكّ ودفعه للتخلّي عن وجه الديبلوماسي المبتسم وأن يرفض بشدّة بحث هذا الموضوع، فانزعج الأسد واكتشف الخداع الذي كان يتعرّض له:

الأسد: ماذا اتفقت مع السادات إذاً؟

كيسنجر: اتفقنا فقط على مؤتمر جنيف.

الأسد: أهذا كل شيء؟ لقد التقيت السادات قبل أيام وأكّد لي أنّه سيصل إلى اتفاق معك لفصل القوات قبل الذهاب إلى جنيف.

كيسنجر: لم يحصل شيء من هذا القبيل.

الأسد: ولكن منذ ساعتين جاءني هنا أشرف مروان وقال لي إنّك والسادات اتفقتما على ذلك.

كيسنجر: لم نربط أي تقدّم في فك القوات بمؤتمر جنيف.

الأسد: ولكن السادات أبلغني غير ذلك! لقد أصرّ أمامي أننا لن نذهب إلى جنيف إلا بعد الاتفاق على فصل القوات على الجبهتين.

كيسنجر: لم يحصل شيء من هذا القبيل!(25)

صُدم الأسد بعد اكتشافه أن السادات كان يقول له شيئاً ولكيسنجر شيئاً آخر. واستنتج الأسد أنّ من مصلحة العرب عدم المشاركة في مؤتمر جنيف وهم مشتّتو الرأي، وقرّر في تلك اللحظة أنّ سورية لن تحضر المؤتمر، ظنّاً منه أن موقف سورية الرافض سيقنع السادات بعدم الذهاب بمفرده. ولذلك فقد الأسد حماسه للكلام وترك كيسنجر يستفيض بشرح تفاصيل المؤتمر والدعوات بدون اعتراض، إلى أن سأل كيسنجر عن اليوم الذي سيختاره الأسد للسفر إلى جنيف ومن سيكون معه.

25- Patrick Seale, *Asad*, pp. 233-234.

فألقى الأسد القنبلة: «لا أحد سيذهب من سورية!».

كيسنجر: ماذا تقصد لا أحد سيذهب؟ ألم نتفق على موعد المؤتمر ونص الدعوة منذ دقائق؟

الأسد: لقد سألتني رأيي بالموعد وبالدعوة ولم أعترض لأنّ هذه الأمور لم تعد تهمّني.

ولكن الأسد لم يدرِ أنّ السادات قد التزم لكيسنجر بأنّه سيشارك في المؤتمر حتى لو لم تحضر سورية. ولذلك عندما قرّر الأسد عدم حضور سورية، كان ذلك خبراً مفرحاً لكيسنجر الذي خطّط لاحتضان مصر وإبعاد سورية. فقد عاد إلى واشنطن ولخّص لنيكسون نتائج جولته، شارحاً أنّ عدم مشاركة سورية مريح لواشنطن و«يجب أن نترك الأسد يستوي في مرَقه.. وننظر إلى فرصة إنجاز اتفاق فصل القوات في سيناء»، وأنّ واشنطن ستحذّر موسكو من تسليح سورية لأنّ ذلك قد يشعل حرباً جديدة في الشرق الأوسط. في تل أبيب، كانت صدمة حرب 1973، رغم نتائجها الملتبسة، أصعب من أن يهضمها قادة إسرائيل لأنّها أذت ثقة إسرائيل بنفسها كقوّة إقليمية عظمى، بعدما جرؤ العرب على مهاجمتها. وسقط غرور موشيه دايان الذي بدا متشائماً أمام ما دعاه «زلزالاً» لم تستطع إسرائيل أن توقفه إلا بجهد عظيم وبمساعدة أميركا. ولمزيد من الطمأنة لإسرائيل، تمكّن كيسنجر أن يُبعد السوفيات والأوروبيين عن الواجهة ويفرض أميركا كوسيط وحيد. ثم أقنع إسرائيل أنّ ضمانها الوحيد أنّ العرب لن يهاجموها ثانية يكمن في مراضاة مصر وإخماد جبهة سيناء إلى الأبد، ما ينزع من العرب جيشهم الأقوى.

بدأ كيسنجر حربه الديبلوماسية لنزع مصر كقوّة عربية بمقابلة مع صحيفة **الأهرام** قال فيها إنّ موسكو يمكن أن تعطي العرب السلاح، ولكن فقط أميركا يمكن أن تضمن حلاً عادلاً يعيد لهم الأرض. فصدّقته مصر والدول العربية رغم أنّه هو الذي أنهى مبادرة سلفه وليم روجرز للسلام وهو الذي تجاهل نداءات السادات المتكرّرة قبل الحرب للتفاوض، وهو الذي دفع العلاقات الأميركية–الإسرائيلية نحو حلف استراتيجي غير مسبوق. ثم بدأ كيسنجر جولات تتوّجت بحل منفرد لفك الارتباط على جبهة سيناء مستثنياً سورية ومتجاهلاً القضية الفلسطينية التي هي أصل الصراع. فقد بدأ عمله بمؤتمر مسرحي في جنيف في 21 كانون الأول 1973 برعاية كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، وحضور أندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي، ووزراء خارجية كلّ من مصر (إسماعيل فهمي) والأردن (زيد الرفاعي) وإسرائيل (آبا إيبان)، وغياب سورية والفلسطينيين. واقتصر المؤتمر على سلسلة خطابات تدعو للسلام، ما إن انتهت حتى انتهى المؤتمر. وبهذه الطريقة حصل كيسنجر على شرعية دولية لبدء رحلاته المكوكية لحل منفصل بين مصر وإسرائيل، وهو المسار الوحيد الذي عمل عليه بجدّ.

فما إن مضى شهر على المؤتمر حتى أُعلن عن اتفاقية سيناء الأولى لفصل القوات بشروط مهينة لمصر بعدما تخلّى السادات مجّاناً عن الدور السوفياتي المساعد، وصدع الجبهة العربية وترك سورية التي كانت تقوّي الموقف المصري لو حرص السادات على مشاركتها.

وترك السادات نفسه فريسة سهلة لأنياب كيسنجر وحكومة غولدا مئير بقبوله باتفاقية سيناء الأولى، إذ تخلّى عن مطلب انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الممرات واحتفاظ مصر بلواءين شرق القناة. فبقيت الممرات بأيدي إسرائيل وفُرض على مصر إبعاد شبكة صواريخ سام والمدفعية البعيدة المدى إلى مسافة 30 كلم غرب القناة، وقبول منطقة عازلة تراقبها الأمم المتحدة وبطائرات استطلاع إلكتروني أميركية تغطّي المنطقة، وفتح قناة السويس وباب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية والالتزام بمنع المقاومة الفلسطينية من شنّ هجمات على إسرائيل. ولأوّل مرّة في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي، أوقف الإعلام المعادي لإسرائيل. ولقاء كل هذه التنازلات، حصل على حق تموين الجيش الثالث المحاصر وإبقاء 30 دبابة شرق القناة. فبكى الجمسي من هذه الشروط ثمناً بخساً لحرب مصر العظيمة. وإمعاناً في الإهانة، فقد نهب الجيش الإسرائيلي مدينة السويس قبل انسحابه منها وفكّك وشحن إلى إسرائيل تجهيزات مصفاة النفط ومصنع السماد ومعدات مرفأ الأدبية. وما لم يكن بإمكانه تفكيكه ونهبه، قام بنسفه وتفجيره، وغمر أنابيب المياه والصرف الصحي بالركام والرمال والوحول وجرف مئات الأبنية والمنشآت.

في يوم 19 كانون الثاني 1974، وخلال تسع ساعات من المحادثات في صالة مطار دمشق، حاول الأسد إقناع السادات أن لا يوقّع على اتفاقية سيناء لإنهاء الحرب، ما سيسمح لإسرائيل بتحويل «كامل قوّتها وكل بندقية ودبابة إلى الجبهة السورية». وشرح الأسد أنّ على الجيش المصري البقاء في المعركة، وأن لا تترك مصر ساحة الصراع العربي ضد إسرائيل من أجل اتفاقية جزئية. ولكن السادات لم يرتدع ووضع اتفاقية سيناء قيد التنفيذ في نيسان 1975. ولتدعيم الخطوات المنفردة بين مصر وإسرائيل، احتاج كيسنجر إلى تحرّك تجميلي على جبهة الجولان. وكان الشقّ بين مصر وسورية يتّسع إذ إنّ السادات عمل وكأنّ كلامه المعسول مع الإسرائيليين سيحرّر سيناء، في حين اقتنع الأسد أنّ إسرائيل لا تنسحب إلا تحت ضغط القوّة العسكرية. وحقيقة الأمر أنّ وضع مصر العسكري آنذاك كان مهدّداً ما يشرح قبولها بشروط الاتفاق، في حين كان وضع سورية متيناً وغير مهدّدٍ وتستطيع خوض حرب استنزاف طويلة. فكانت جبهة الجولان مشتعلة طيلة تلك الشهور والمدافع تنطلق بين حين وآخر، في غياب اتفاق وقف

اشتباك. في الأشهر الأولى من 1974، كانت سورية لا تزال تحتفظ بأسرى إسرائيليين والحظر النفطي العربي لا يزال فاعلاً في الضغط على الغرب، فيما كان العراق يدعم الجبهة السورية. ولكن كيسنجر عمل، بمساعدة السادات، على إقناع الدول العربية المعتدلة بإنهاء الحظر النفطي، وأقنع الأسد بمنحه لائحة بأسماء الأسرى على أن لا يقدّمها للإسرائيليين قبل التوصّل إلى تقدّم على الجبهة السورية. ولكن ما إن قدّمت سورية اللائحة حتى نقلها كيسنجر إلى غولدا مئير خلال ساعة وخسر الأسد ورقة مهمّة. ثم عمل كيسنجر مع إسرائيل على إقناع شاه إيران بدفع أكراد شمال العراق لإشعال الجبهة ضد الجيش العراقي بأسلحة من إسرائيل. وبهذا ألهى العراق بحرب داخلية ومنعه عن مساعدة سورية (واستمرّت حرب العراق مع الأكراد سنتين وانتهت بتوقيع اتفاق الجزائر العام 1975 التي قدّم فيها العراق تنازلات هامة للشاه لقاء وقف دعمه للأكراد. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي ضحّت فيها أميركا بالأكراد على مذبح مصالحها. وكانت اتفاقية الجزائر من أسباب اشتعال الحرب العراقية–الإيرانية العام 1980).

وهكذا، عبر سلسلة خطوات، كان كيسنجر يسرق من الأسد أوراقه ورقة ورقة، ثم قام بجولة مكوكية بين دمشق وتل أبيب طيلة شهر أيّار 1974، في وقت كانت المدافع مشتعلة على الجولان وناقش الأسد لمدّة 130 ساعة. ولكن في موضوعي الجولان والقضية الفلسطينية كان موقف الأسد عنيداً، ساهم في ارتفاع شعبيته لدى الرأي العام العربي. ولم تحقّق هذه المحادثات تقدّماً لأنّ هدف كيسنجر كان إضاعة الوقت ريثما ينضج الملف المصري. وفي النهاية وصل الأسد إلى اتفاق جزئي مع كيسنجر ولكنّه لم يتنازل عن دعم المقاومة الفلسطينية كما التزم السادات في اتفاق سيناء[26]. وكان كيسنجر يصرّ على نقطة دعم سورية للفلسطينيين ويعود إليها كل يوم حتى وضع الأسد حدّاً لضغط كيسنجر بتصريح في وسائل الإعلام «إنّ عمليات المقاومة الفلسطينية لن تكون أبداً جزءاً من اتفاقية فصل القوات على الجولان». ثم وقّعت سورية على اتفاق الجولان مع إسرائيل في جنيف في 23 أيار 1974 يتضمّن انسحاب إسرائيل من الجيب الجديد الذي احتلّته ومن مدينة القنيطرة وجوارها[27]. وقبل انسحابه من القنيطرة،

26- Stephen Oren, «Syria's Options», *World Today*, vol. 30, n° 11, November 1974, pp. 472-78 (Disengagement on the Golan).

27- Uri Davis, *The Golan Heights Under Israeli Occupation 1967-1981*, Durham, England, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1983, Occasional Publications, New Series, n° 18.

كرّر الجيش الإسرائيلي فيها ما فعله في السويس، من هدم مئات المباني وجرفها وتدمير البنية التحتية من خطوط ماء وكهرباء واتصالات.

ورغم ضآلة الأرض المحرّرة، إلا أنّ الأسد خرج من الحرب بطلاً قومياً رافع الرأس ولم يقدّم أية تنازلات لإسرائيل ولم يرتم في أحضان أميركا ولم يتأثر بكلام كيسنجر المعسول، وحافظ على مواقفه المبدئية من أجلِ معركة أخرى في المستقبل. بالمقابل، منحت واشنطن الكثير من الدعم لإسرائيل فعمّقت تحالفها الاستراتيجي وضاعفت الدعم المالي عشر مرات والتزمت بعدم الضغط على إسرائيل للانسحاب إلى خطوط حزيران 1967 وقيام دولة فلسطينية. لقد ساهم كيسنجر في إعادة جزء مهمّ من سيناء إلى مصر ولكنّه لم يقم بأية خطوات إضافية على جبهة الجولان، واكتفى بتجميدها على ما انتهت إليه في أيار 1974. فكان اتفاق الجولان اليتيم خطوة صغيرة جانبية لتدعيم عملية إخراج مصر من الصراع. وأقنع كيسنجر موشيه دايان بأن يبدو أمام المصريين قاسياً معه في المفاوضة وأن يلعب معه لعبة خداع مع العرب تساعد أميركا أن تظهر كوسيط عادل يضغط على إسرائيل، ثم يدّعي هو أنّ إسرائيل تتشدّد ولا تقبل بالضغوط. وهي خدعة كيسنجرية لا تزال إسرائيل تطبّقها مع كل إدارة أميركية إلى اليوم.

إضافة إلى اتفاقية سيناء الأولى التي تضمّنت تنازلات مصرية كبرى، وقّعت واشنطن مع إسرائيل مذكّرة تفاهم استراتيجية التزمت فيها أميركا أن تلبّي، بشكل متواصل وطويل الأمد، حاجات إسرائيل العسكرية. كما استطاع كيسنجر في نيسان 1974 إقناع نيكسون أن يمحو مبلغ مليار دولار من أصل قرض 2.2 مليار حصلت عليه إسرائيل قيمة أسلحة أميركية في حرب 1973. وفي تموز أقنعه أيضاً بشطب مبلغ 500 مليون دولار إضافي من هذا القرض. حتى وصف مراقبون أميركيون كيسنجر بأنّه «أهم شخصية سياسية إسرائيلية».

وكان الأسد يظنّ أنّ السلام آتٍ بعد تطبيق القرارين 242 و338 بعدما وُقّعت اتفاقات فصل القوات على الجبهتين. وكان شرطاه لقاء السلام هما الانسحاب الكامل إلى خطوط 4 حزيران وإعادة الحق الفلسطيني، وهما الشرطان السوريان اللذان لم يتغيّرا حتى اليوم. ولم تكن شروط سورية تعجيزية لو رغبت إسرائيل في السلام. لقد تشجّع الأسد على قبول السلام كهدف إستراتيجي لسورية في ظل أجواء إيجابية مع واشنطن. ففي حزيران 1974 قام نيكسون الذي كان غارقاً في فضيحة ووترغيت، بجولة في الشرق الأوسط رافقتها عودة العلاقات بين سورية والولايات المتحدة (كما أعادت سورية العلاقات مع ألمانيا الغربية في

آب 1974). وبعثت زيارته آمالاً كبيرة بأنّ سياسة أميركا تتحوّل. فخرج الآلاف لاستقباله في القاهرة ودمشق. ولم يكن نيكسون يعلم بمكائد كيسنجر، فأخذ يعد السادات بأنّه سيعيد إلى مصر كل أراضيها وأنّه سيدعو الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. ثم أمضى مع الأسد ساعات من النقاش.

كان الأسد في ذلك الوقت قد شكّك بديبلوماسية كيسنجر، فدعا نيكسون إلى مكتبه وسأله أسئلة محدّدة عن نيّة أميركا في الضغط على إسرائيل لإرجاع الجولان، وما هي حدود إسرائيل النهائية، إلخ. وردّ نيكسون بإيجابية بأنّه سيسعى لإعادة الجولان إلى سورية، ما أقلق كيسنجر الذي شعر بأنّ رئيسه بدون قصد يهدّم في ساعات ما بناه هو في شهور. فتدخّل في الحديث وأخذ يضغط على نيكسون ليغادر مكتب الأسد بحجّة أنّ الوقت يداهمهم والطائرة بانتظارهم. وكرّر تدخّله مرّة ومرّتين وثلاثاً حتى خرج نيكسون من لقاء الأسد. فأفشل كيسنجر محاولة الأسد تسجيل نقاط مع نيكسون والحصول على وعود. لقد توقعت سورية أنّه بعد اتفاقيتي سيناء والجولان سينتقل كيسنجر إلى رعاية اتفاقية بخصوص الضفة الغربية على الجبهة الأردنية، ثم إلى معالجة شاملة للقضية الفلسطينية، كما وعد العرب بأنّه سيفعل. ثم مرّت الشهور وبدأ العرب يقلقون من جمود الحركة ويتساءلون لماذا لا يتحرّك كيسنجر؟ لقد كانت فترة سذاجة عربية وثقة عمياء بنوايا أميركا التي كانت تسعى لإحداث تغيير في المنطقة يمنع تكرار هجوم عربي ويحقّق تفوقاً إسرائيلياً ساحقاً.

في 8 آب 1974، تنازل نيكسون عن الرئاسة وأخذ مكانه موقتاً جيرالد فورد الذي نقصته الخبرة والذي ترك الحريّة الكاملة لكيسنجر في السياسة الخارجية. فتمتّع هذا الأخير بكامل الصلاحيات الرئاسية في الملفات الدولية لأعوام إضافية عدّة. وكان خطأ العرب الأكبر هو الوقوع بإغراء كيسنجر الذي دفعوا غالياً ثمن تعاملهم البريء معه[28]. فلم يقفوا للحظة ليروا أنّه كان بطل التحالف الأميركي-الإسرائيلي، ألقى بثقله إلى جانب عدوّهم، وجلّ نشاطه كان سرقة مصر وإقامة مثلّث مصري-إسرائيلي-أميركي سيبقى كابوس العرب لعدّة عقود.

وكان الأسوأ قيد التحضير.

كان الأردن يشعر أنّ سياسة أميركا قد تركته عارياً. فالملك حسين، صديق الغرب الدائم الذي شنّ حرباً ضد المقاومة الفلسطينية وحظي بالدعم الأميركي والإسرائيلي، وجازف

28- Patrick Seale, *Asad*, p. 252.

بعلاقاته العربية بسبب قنوات الاتصال السريّة مع إسرائيل، ولم يخض أية حرب ضد إسرائيل منذ 1967 ونقل معلومات أولاً بأول لإسرائيل. شعر الملك أنّه يستحق على الأقل استعادة بعض الأرض في الضفة وتأمين اتفاقات مماثلة لسورية ومصر. وجرّب كيسنجر أن يتوسّط للحسين لدى إسرائيل ولكن رابين رفض أي انسحاب من وادي الأردن أو من الضفة الغربية.

أمّا في القضية الفلسطينية، فقد تجاهل كيسنجر الفلسطينيين تماماً وأقفل أذنيه عن رسائلهم ونداءاتهم للحوار مع أميركا، معتبراً «منظمة التحرير» عنصر تخريب لا يجب التعامل معها مطلقاً، واقفاً حتى إلى يمين الصقور الإسرائيليين الذين نفوا وجود شعب فلسطيني ونظروا إليهم كحالة أمنية يجب القضاء عليها بالقوة العسكرية. ورغم أنّ قمّة الرباط العربية في 20 تشرين الأول 1974 اعترفت بـ«منظمة التحرير» كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورغم نداء عرفات للسلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني 1974، لم يلق الملفّ الفلسطيني غير اللامبالاة من كيسنجر ومن إسرائيل.

لقد أدرك الأسد أنّ وعود أميركا حول تطبيق القرارات الدولية لا قيمة لها. حتى رابين نفسه كشف، في نهاية 1974، أنّ هدف المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق مع مصر يعزل سورية. وإذ حذّر الأسد السادات من أنّ توقيع اتفاق ثانٍ مع إسرائيل سيحرم سورية من تحرير الجولان ويضع القضية الفلسطينية في مأزق صعب، واصل السادات الذي كان على وشك توقيع اتفاقية سيناء الثانية، الكذب زاعماً أنّه لن يتنازل عن الحق العربي وأنّ أميركا ستضمن انسحاباً إسرائيلياً من الجولان والضفة الغربية والقدس أيضاً. ولكن الأوان فات بعدما بدا واضحاً لكل العرب، ومنهم السعودية في بداية 1975، أنّ كيسنجر لم يسعَ إلى حل سلمي شامل بل إلى تفرقة العرب وشقّ صفوفهم وخدمة إسرائيل وإخراج مصر من الصراع.

فحضر الملك فيصل إلى دمشق لدعم الموقف السوري وقدّم مساعدة مالية قدرها 350 مليون دولار، كما حضر غروميكو للغاية نفسها وشكا من أنّ كيسنجر قد خدع موسكو بمؤتمر مسرحي في جنيف ليوم واحد كغطاء لنشاطه على المحور بين مصر وإسرائيل، وأنّه عملياً أبعد السوفيات عن أي حل[29].

وأخيراً أصبحت اتفاقية سيناء 2 جاهزة في آب 1975، من ثلاث وثائق علنية وأربع

29- William Quandt, *Decade of Decisions; American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict 1967-1976*, Berkeley, University of California Press, 1977.

سريّة، وقّعتها واشنطن والقاهرة وتل أبيب في جنيف في أول أيلول ومهّدت لاتفاقات كامب دافيد عام 1978. وحصلت مصر على بعض الانسحابات الإسرائيلية وأقيمت مناطق عازلة بين الجانبين بمراقبة عسكرية أميركية مباشرة وإجراءات كاملة على الأرض أنهت عملياً أي دور عسكري مصري في الصراع العربي-الإسرائيلي. ووقّعت واشنطن مع تلّ أبيب ثلاثة اتفاقات سرّية تضمّنت تعهدات مالية بلغت قيمتها مليارات الدولارات سنويّاً، وعسكرية تحافظ على التفوّق العسكري الإسرائيلي بمطلق الظروف، وتعهّد بعدم الاعتراف بـ«منظمة التحرير الفلسطينية» إلا بعد اعتراف هذه الأخيرة بدولة إسرائيل. ما أعطى لإسرائيل حقّ الفيتو على أي انفتاح أميركي تجاه الفلسطينيين. فكبّل كيسنجر بهذه التفاهمات يد أميركا في الشرق الأوسط حتى بعد عقود من مغادرته منصبه الرسمي، وبقيت أزمة المنطقة تدور في حلقة مفرغة، وكأنّ كيسنجر لا يزال يهيمن على سياسة واشنطن. وأصبحت سياسة أميركا كاملة بيد إسرائيل ما ربط يديْ كل من خلف كيسنجر في منصب وزير الخارجية الأميركية. واعتبر كثيرون كيسنجر أعظم شخصية خدمت دولة إسرائيل بعد هرتسل وبن غوريون[30].

خلاصة

رغم أنّ كافة الدلائل في هذا الفصل تفيد عن دور كيسنجر الخبيث، وعن ألاعيب السادات وخداعه للأسد في إفشال المجهود الحربي العربي في حرب تشرين 73، فإنّ هذا لا يعني أن لا لوم يقع على القيادة السورية. إذ كان عليها أن تضع في حساباتها احتمال مخاطر معيّنة يمكن أن تحصل وليس الخلود إلى الخطة الحربية وكأنّها حتمية، كما كان على سورية أن تمارس الشكّ في نوايا كل الآخرين بمن فيهم القيادة المصرية. إذ إن سورية قررت، بوعي كامل، الذهاب إلى الحرب ولم يكن الأمر مجرد الرد على هجوم إسرائيلي مباغت، ولذلك استغرقت سنوات من التحضير ووظّفت موارد وطنية كبيرة في المجهود الحربي، ولذلك كان يتعين على القيادة السياسية خوض لعبة تحليل نظري للطوارئ (game-theoretic contingency analysis) مما قد يحدث إذا انحرفت الأمور عن الخطة الأساسية. كما أنّ الأسد وضع إيماناً لا مبرر له في التضامن العربي (رغم صحّة إيمانه التي تحقّقت بتمويل السعودية وبقوات عراقية وبلهجة

30- Saadia Touval, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict 1949-1979*, Princeton University Press, 1982, (chapter on Henry Kissinger).

مصرية قويّة) ولكن إيمانه ذهب بعيداً ولم يكن حذراً كفاية من الأهداف المشبوهة المصرية أو من الضمانات التي قدّمها السادات. فقد أشرنا في هذا الفصل وفي الفصلين السابقين إلى أنّ الأسد كان يعرف خلفية السادات وأنّه ليس ناصراً آخر، وأنّ السادات كان غاطساً في علاقات مع الأميركيين ويحطّم خيوط العلاقات العربية مع السوفيات، وأنّ ثمّة أموراً حصلت أثناء مراجعة الخطط وعدم جهوزية مصر للخطّة العلنية. كما أنّ اللوم يقع أيضاً على القيادات العسكرية السورية التي كانت ذات خبرة في التعامل مع القيادة العسكرية المصرية منذ سنوات الوحدة والكره المتبادل الذي لم يزل مع ذلك الجيل العام 1973. ولعل قلّة خبرة سورية في السياسة الخارجية، وخاصة في زمن الحرب، نابع من عزلتها وقلة خبرة قيادتها السياسية منذ 1966 ما عكس ضعفاً في تعاملها مع العالم الخارجي.

والنتيجة كانت أنّ العرب لم يروا تقدّماً نحو السلام مع كيسنجر، بل شهدوا سنة 1975 ولادة اتفاقية سيناء 2 التي شرّعت الباب على بداية انهيار الصف العربي بشكل غير مسبوق، واشتعال حرائق عدّة كان أهمّها الحرب اللبنانية في نيسان 1975. فكانت نتيجة سياسة كيسنجر غرق المنطقة في سلسلة حروب لا تزال مفتوحة حتى بعد 35 عاماً. لقد حقّقت ديبلوماسية كيسنجر الأمن والاستقرار لإسرائيل، ولكنها أصدرت حكمَ إعدام على سورية ومعها الأردن والفلسطينيون. ولمقاومة الأمر، تحوّلت إستراتيجية الأسد عن شراكة مع مصر إلى إقامة جبهة شرقية بقيادة سورية تشمل لبنان والأردن والفلسطينيين. وكان الأسد قد أعلن عزمه على تأسيس قيادة عسكرية وسياسية موحدة بين سورية و«منظمة التحرير» في آذار 1975 ثم تقرّب من لبنان والأردن. إستراتيجية الأسد الجديدة هي موضوع الفصل التالي.

الفصل الرابع

ولادة الإستراتيجية السورية
« ASAD DOCTRINE »

نهاية الاستراتيجية المصرية

مشاركة حافظ الأسد في حرب 1967 جعلت الصراع مع إسرائيل هاجساً ومسؤولية شخصية استمرّت معه طيلة حياته. إذ كان يقود الحرب كوزير للدفاع، رابطاً الليل بالنهار، حتى أصابه إعياء شديد. وبعد الحرب ذهب إلى المنزل واعتصم ثلاثة أيام لا يتكلّم مع أحد، يفكّر بما جرى. وتتالت الأحداث، حتى صعد الأسد كزعيم لسورية بعد الحركة التصحيحية التي قادها في 1970. وفي ذلك العام ورث الأسد من النظام السابق ثلاثة ملفات:

- مشروع تنمية غير منجز.
- بناء الدولة المفتقرة إلى الحد الأدنى من المؤسسات.
- إعادة بناء جيش مهزوم، وتحرير أرض الجولان لاستعادة الكرامة الوطنية.

ولذلك أعلن، منذ اعتلائه السلطة، أنّ سورية تواجه عدواناً ثلاثياً، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وعمل على معالجة هذه الملفات الثلاثة، من بناء الدولة وحشد الطاقات لخوض حرب تحريرية، وتنمية الاقتصاد وتنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى. وإذ اعتبرت هذه الأمور مترابطة عضوياً (في شعارات دولة الأسد: «معركة البناء والتحرير»، «صراع حياة أو موت»، «مصير ووجود أمتنا العربية يتوقف على نتيجة هذه المعركة»)، أصبحت التنمية الاقتصادية

هدفاً لكل المواطنين حتى تتمكّن سورية من مواجهة العدوان الإسرائيلي من موقع قوّة[1]. وانعكس هذا المفهوم على حياة المجتمع السوري اليومية في المدارس والجامعات وفي أماكن العمل والأحياء السكنية، في اللباس والتلقين التربوي والخدمة العسكرية. وظهرت شعارات جديدة («نضال الإنتاج» و«التجربة النضالية») لملاقاة لوازم الدفاع والصمود والتحرير[2].

ومن ترابط الأمور الثلاثة، ظهر مفهوم «التوازن الإستراتيجي» الذي تطوّر بعد معاهدة كامب دافيد وخروج مصر (strategic parity)، ليكوّن ثالوثاً من سياسة دفاعية، وسياسة خارجية وسياسة اقتصادية، وليصبح المفهوم شرطاً أساسياً لعضوية الجبهة التقدمية والموقف القومي الصحيح لدى الرأي العام، الذي من أجله تزول كل الفوارق الداخلية – لا الطائفية والإثنية كما في السابق، بل أيضاً الفوارق الطبقية. وبهذا اختلفت فلسفة الأسد عن نهج البعث السابق في بناء الدولة الاشتراكية على أساس صراع طبقي بين العمال والفلاحين، من جهة، والطبقة البورجوازية والإقطاعية، من جهة أخرى، فابتعدت سورية عن هذا النهج لأنّ هذا الصراع الطبقي يفكّك المجتمع في وقت تحتاج سورية إلى كل طاقاتها لمواجهة الصهيونية والاستعمار[3].

لقد وقف الأسد وحيداً من بين زعماء العرب في جرأته بعد حرب 67 إذ اعتبر أنّ الحرب هي التي تحرّر الأرض، وهو منطق سوري بامتياز، لا لأنّ سورية خاضت عقدين من الحروب وكانت على احتكاك دائم مع إسرائيل، فهذا انطبق على مصر أيضاً، بل أيضاً، لأنّ الشعب السوري كان على تعلّق جارف بفلسطين، ولأنّ الصراع في برّ الشام ضد المشروع الصهيوني هو صراع وجودي بالنسبة للسوريين، وسورية ستقف له بالمرصاد. أمّا أيّ تقدّم لإسرائيل على جبهات الأردن وسورية ولبنان فهو بالتأكيد خسارة لسورية. فسورية فقط من بين الدول العربية محكومة بهذا الصراع الذي يهدّد وجودها كله، وهي إذ تصمد في وجه إسرائيل تمثّل سدّ الدفاع عن الأمة العربية.

ومن ناحية أخرى، ليس ممكناً التقليل من أهمية القضية الفلسطينية في سيرة سورية

1- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms», in *Changing Regime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife, Scotland, 2009, p. 18.

2- C. Kaminsky and S. Kruk, *La Syrie: politique et stratégie de 1966 à nos jours*, Paris, 1987.

3- بشير الداعوق، **اشتراكية البعث ومنهاجه الاقتصادي**، بيروت، دار الطليعة، 1974.

المعاصرة. ذلك أنّ مشاركة سورية في حرب فلسطين العام 1948 كانت فعلاً لنجدة الشعب الفلسطيني، وليس لمصلحة آنية سورية كدولة بحدودها الحاضرة. فقد كانت هزيمة العرب أحد أهم عوامل الانقلابات العسكرية في دمشق، وفي التحوّل الذي بدا أبدياً في توجّهات سورية الاقتصادية والسياسية في ما بعد. ومسألة التبرعات في سورية لمساعدة الفلسطينيين وذهاب بعضها إلى جيوب النفعيين في النظام (ووصلت الفضيحة حتى إلى رئيس الوزراء جميل مردم بك) برهنت أنّ نكبة فلسطين كانت من العوامل التي أدّت إلى الانقلاب العسكري الأول في 1949. فيما ناصب حكّام سورية العسكريون العداء ليس فقط لإسرائيل الوليدة، بل لدولتي لبنان والأردن، وهما دولتان اعتبرهما ثوريو سورية صنيعة الاستعمار وتعاملوا مع حكوماتها على هذا الأساس.

طيلة عهده، وحتى وفاته سنة 2000، لم تغب عن ذهن الأسد أولوية إزالة آثار عدوان 1967 وإحقاق العدالة للقضية الفلسطينية. فكانت منازلته مع إسرائيل في ميدان المشرق شاغله اليومي طيلة ثلاثة عقود، وواجبه كان ضمان أنّ سورية لن تنكفئ عن واجب الصراع، ولن تحيد عن أولوية مواجهة إسرائيل. وكان يملك نظرة فريدة نحو إسرائيل، قلّة من العرب شاركوه بها وهي: أنّ هذه الدولة الصغيرة من بضعة ملايين نسمة، التي زرعها الاستعمار وسط العرب، تريد أن تحتل أراضيهم باسم الصهيونية وتفرض نفسها دولة إقليمية تحصي أنفاسهم وتجلب ملايين المستوطنين الغرباء، وتتكل على التمويل والتسليح والدعم غير المحدود من الغرب ومن أميركا تحديداً. فكيف يستطيع أي عربي عنده كرامة أن يقبل العيش في ظل إسرائيل؟

ثم إنّ أمراً غاب عن كثيرين وهو أنّ سورية في عهد الأسد كانت دولة البعث بامتياز، والأسد الذي عاش حياته مناضلاً في صفوف البعث، يرى أنّ ما كان يقوم به يصبّ في الهدف القومي، وهو نهضة العرب واستقلالهم. الأمّة العربية بنظر الأسد خضعت أربعة قرون للحكم التركي، ولكن ما إن خرج الأتراك العام 1918 حتى دخل الأوروبيون ليمارسوا استعماراً لم تعرفه البلاد العربية من قبل، وقاموا بتجزئتها واستغلالها اقتصادياً. ثم غادر الاستعمار ولكنّه زرع دولة إسرائيل التي لعبت الدور نفسه إضافة إلى استيطانها السرطاني الذي طرد السكان العرب وحلّ مكانهم، والتي أرادت التوسّع بدون حساب طالما أنّ العرب ضعفاء. أمّا الغرب فقد تعاون مع إسرائيل بهجوم ثلاثي على مصر سنة 1956، شاركت فيه بريطانيا وفرنسا، ثم شنّت إسرائيل حرباً ساحقة في 1967 واحتلّت أراضي عربية من سورية ومصر والأردن

بمساعدة غربية وخاصة أميركية. ثم أخذت إسرائيل تفرض هيمنتها على المنطقة عبر إضعاف العرب وتجزئتهم وخلق المشاكل في أوساطهم، بمباركة ودعم غير مسبوق من الإدارات الأميركية المتعاقبة. فكانت هي وأميركا وراء إشعال الحرب في لبنان وإخراج مصر من الأسرة العربية، ووراء الاضطرابات والإخفاقات كافة التي واجهها ويواجهها العرب منذ 1948 حتى اليوم. وهكذا وصل الأسد إلى قناعة أنّ الاستعمار الجديد هو أكثر خطراً من الاستعمار القديم، لأنّه يهدد العرب في وجودهم وكيانهم، وهو استعمار بالغ التعقيد والخطورة، مقارنة بمرحلة الاستقلال في الأربعينات من القرن العشرين.

منذ 1955 اعتمدت سورية على الاستراتيجية المصرية في الحرب ضد إسرائيل، لأنّ مصر هي أقوى بلد عربي وهي قادرة على جمع طاقات العرب وفرض طوق عسكري على إسرائيل. وكان «حزب البعث» أول طرف عربي يرحّب ويؤيّد إعلان عبد الناصر العام 1955 خيار مصر في جعل العروبة والوحدة العربية سياستها الثابتة، وأوّل من دقّ ناقوس الخطر عندما كانت الوحدة السورية المصرية تتفكّك. وكانت للتقارب بين مصر وسورية فوائد متبادلة، فصحيح أنّ الوحدة مع مصر منحت سورية دوراً مركزياً في المنطقة، ولكن الأصحّ أنّ عبد الناصر استفاد من ضمّ سورية ليصبح زعيم كل العرب غير المنازع وينجح في مواجهة إسرائيل والقوى العظمى ويثبت في مكانه. أمّا بعد انفصال سورية، فقد خسر عبد الناصر زعامته وفشل في حرب اليمن، ثم انهزم في حرب 1967. في 16 أيّار 1976 استقبل الأسد كريم بقرداوني الذي كان مستشار الرئيس اللبناني إلياس سركيس ونقل بقرادوني بعض ما قاله الأسد في اللقاء: «قدّم لنا الأميركيون العام 1975 اقتراحات عديدة كلّها تخدم مصلحة سورية وحدها. ولكن هذه المقترحات لم تكن ممكنة التحقيق إلا على حساب القضية العربية والقضية الفلسطينية... إلاّ أننا رفضنا مسّ المصلحة القومية العربية حتى في سبيل خدمة المصلحة السورية. سورية لا تستطيع إلاّ أن تكون قومية عربية قبل أن تكون سورية. وحتى عبد الناصر كان يدرك هذه الحقيقة وكان يفتّش عن سورية لبسط نفوذه على العالم العربي»[4].

فرط الوحدة المصرية-السورية العام 1961 أضعف العرب وجرّ إلى هزيمة 1967، رغم أن انقلاب 1966 في سورية أكّد أولوية الاستراتيجية المصرية. وبعد هزيمة 1967، حافظ نظام صلاح جديد على التزام سورية بالاستراتيجية المصرية.

4- كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس**، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1984، ص 21.

بعد وصوله إلى سدّه الحكم كان الأسد يدرك أنّ مصر هي شريكه الوحيد في أية حرب مقبلة مع إسرائيل، لكنّه احتاج إلى دعم عربي أكبر. فالأسد، الذي أقام فترة في القاهرة وعاش تجارب الوحدة والتعاون العسكري العميق مع مصر، كان مقتنعاً بأنّ تعاون سورية مع العرب، ديبلوماسياً وعسكرياً، يجب أن تكون مصر حجره الأساس، وأنّ العرب ينتصرون عندما تتّحد سورية ومصر ويخسرون عندما تفترقان. فسورية هي ابنة التحدي الإسرائيلي الذي يمثّل رأس حربة الاستعمار الجديد، وهي الحاجز العربي الوحيد للتصدي للهيمنة الإسرائيلية بعد خروج مصر العام 1974.

الاستراتيجية السورية الجديدة

كانت لتوقيع اتفاقية سيناء 2 في أيلول 1975 تداعيات كبيرة على المنطقة العربية. وحتى بعد توقيعها، حضر كيسنجر بكل صلافة إلى دمشق يوم 3 أيلول للقاء الأسد الذي استقبله ببرود لأقل من ساعة، وكان نادماً على ثقته بوعوده. وشرح الأسد لكيسنجر أنّ السلام الذي يسعى إليه ويعتقد أنّه لمصلحة إسرائيل لن يكون سلاماً. ذلك أنّ السلام لا يكون بإغراق إسرائيل بالسلاح الأميركي وتدعيم قوّتها، بل بإقناعها بالانسحاب من الأراضي العربية وبعدالة القضية الفلسطينية. وإلاّ شعر العرب أنّهم مظلومون وسيستعدّون لحروب جديدة، فلا تهنأ إسرائيل أبداً. ولم يقنط الأسد من خطوات السادات، إذ لم يكن من طبيعته ندب الحظ والبكاء على الأطلال، بل كان يحضّر نفسه والسوريين والعرب لمرحلة ما بعد اتفاقيات سيناء، ولحماية بلاده من تداعياتها التي باتت زلزالاً يهزّ استقرار المنطقة ويُفقد العرب صمّام أمانهم الذي مثّلته مصر:

- التداعي الأول الذي طغى في دمشق هو: مَن سيدافع عن سورية والعرب بعد غياب مصر؟ ومَن سيكبح جماح إسرائيل في التوسّع والعدوان؟ إذ لم يكفِ أنّ العرب عاشوا ستّة أعوام بعد حرب 1967 في ظل الهزيمة والهيمنة الإسرائيلية، بل إنّهم الآن قد خسروا مصر ولم يستردّوا أرضهم. فعادت حالة اللاسلم واللاحرب الممقوتة بأسوأ من السابق لأنّ النظام العربي الذي قادته مصر منذ 1955 قد انهار. لقد تغيّر خطاب سورية يوم زيارة كيسنجر (3 أيلول 1975) أمام فداحة الموقف، إذ صدرت بيانات من الأسد ومن القيادة القومية للبعث تدعو العرب إلى «حشد طاقاتهم لمواجهة العدو الصهيوني» وتعبّر عن «القلق العظيم والانتكاس الجدّي الذي أصاب العرب». كانت القيادة السورية تشهد نهاية مرحلة القومية

العربية داخل مصر التي دامت عشرين سنة حتى مات عبد الناصر، وولادة مرحلة عزلة وانحسار لدور مصر العربي. لقد حوّلت مصر السادات بوصلتها من موسكو إلى واشنطن واختارت السلام مع إسرائيل، وأصبح شاه إيران صديقها الحميم بدل العرب.

– التداعي الثاني كان اغتيال الملك فيصل حليف الأسد، في الأسبوع الذي خرجت فيه اتفاقية سيناء 2 إلى العلن، أي في 25 آذار 1975[5]. فقد اغتاله الأمير فيصل بن مساعد، ابن أخيه (تضاربت المعلومات، فقيل إنّ هذا الأمير كان ينفّذ خطّة أميركية بعدما أقام في الولايات المتحدة لمدّة ثماني سنوات، منها خمس سنوات مع امرأة أميركية. وقيل أيضاً إنّه كان ينتقم لأخيه خالد بن مساعد الذي قتلته قوى الأمن العام 1965. وقيل إنّه كان معتوهاً فأقدم على قتل الملك). وكان الملك فيصل مناهضاً للصهيونية، دعم سورية قبل حرب تشرين وأثناءها وبعدها، واستعمل سلاح النفط، وأول زعيم عربي يمدّ سورية بالمال لإعادة بناء اقتصادها وقواتها المسلّحة بعد حرب 1973، ما فتح الباب للبحبوحة والنهوض الاقتصادي في سورية في أواسط السبعينات. وكان فيصل قد قبل كغيره بسياسة كيسنجر شرط أن تؤدي إلى سلام شامل. ولكنّه فهم أخطارها ووقف موقف الأسد وشاركه الغضب ضد كيسنجر. ومنذ ذلك الوقت، وحتى في الأسابيع التي سبقت اغتياله، شارك فيصل موقف الأسد وردّد أمام كل زواره العرب: «سنصلّي العيد القادم في القدس بإذن الله». وفسّر البعض مقتل فيصل بأنّه مؤامرة ضد السعودية والعرب، خاصة بعد وفاة وزير الخارجية السعودية عمر السقّاف المفاجئة أثناء وجوده في الولايات المتحدة ووفاة حاكم السلطة النقدية السعودية أنور علي، بعد أيام من وفاة السقاف. ورأى البعض أنّ الوضع العربي في وجه إسرائيل كان أفضل لو بقي فيصل، الحليف القويّ للأسد في مواجهة سياسة كيسنجر، حيّاً. ويدعم نظرية المؤامرة في مقتل فيصل تقارير غربية ذكرت قدرته على شلّ الصناعة الأوروبية والأميركية وضرب النقد الأوروبي، لو شاء ذلك وهو «الرجل النحيل الجالس على سجادة فوق رمل الصحراء». لقد

5- الملك فيصل هو الابن الثالث للملك عبدالعزيز بعد تركي وسعود، وهو الملك الثالث في المملكة العربية السعودية. بويع ملكاً في 2 تشرين الثاني 1964، بعد أن قررت الأسرة المالكة والعلماء خلع الملك سعود، واستمرت فترة حكمه أحد عشر عاماً. اكتسب شهرة عالمية، خاصة على المستوى العربي، وكان صاحب موقف ثابت حيال القضية الفلسطينية. في 25 آذار 1975، كان الملك فيصل يستقبل وزير النفط الكويتي الكاظمي ووزير النفط السعودي أحمد زكي يماني. ووصل في هذه الأثناء الأمير فيصل بن مساعد، ابن شقيق الملك فيصل، ودخل مع الوزيرين بداعي إلقاء السلام على عمّه، ثم أخرج مسدساً وأطلق ثلاث رصاصات أصابت الملك بمقتل في رأسه.

ترجم فيصل موقفه من أميركا والغرب عموماً ومن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بدعم غير محدود لسورية ومصر بالمال والجنود في حربهما ضد إسرائيل، وأوقف تصدير النفط السعودي لأميركا. ولكن الملك خالد الذي خلف فيصل لم يواصل سياسة أخيه النشطة بل كان ليّناً مع واشنطن وضعيفاً في مسائل الصراع مع إسرائيل، فكان اغتيال فيصل خسارة كبيرة لسورية.

– والتداعي الثالث الذي كان بادياً للعيان هو انهيار الصف العربي واشتعال أزمات عدّة دفعة واحدة. إذ احتدم الصراع بين مصر وكلّ من سورية و«منظمة التحرير» وليبيا، وبين سورية والعراق وبين الأردن والفلسطينيين. وانشقّ الصف العربي إلى محاور فُولد محور دول «جبهة الصمود والتصدي» بقيادة سورية، وانفرط عقد «منظمة التحرير» المؤلفة من تنظيمات عدّة، جراء الصراعات العربية بين رفض واعتدال، انعكست معارك بالسلاح بين الفلسطينيين.

– وكان لبنان الضحيّة الأكبر لتداعيات اتفاقيات سيناء، إذ أصبح ساحة للصراعات العربية–العربية وللصراع العربي–الإسرائيلي، وما زال يدفع الثمن إلى اليوم. حيث خرج إلى العلن العام 1975 العراك المضبوط بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وانقسم اللبنانيون بين أحزاب مارونية وإسلامية ويسارية لتبدأ حرب طويلة استمرّت 15 سنة. ودعم العراق، نكاية بسورية، جبهة الرفض الفلسطينية وأبرز عناصرها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش.

بعدما اتّحدت العوامل الإقليمية ضدها ووجدت ظهرها إلى الحائط، حاولت سورية، منذ خروج مصر، العثور على بديل عربي يمنح صراعها مع إسرائيل بعداً قومياً، وعلى حليف دولي يمنحها وزناً استراتيجياً. فبنت الآمال على العراق الذي يحكمه «حزب البعث» وتقوده مبادئ القومية العربية وينادي بأولوية القضيّة الفلسطينية. ولكن التقارب مع بغداد لم يستمرّ سوى بضعة أشهر وعادت سورية في أيلول 1979 إلى إحياء جبهة الصمود والتصدّي مع ليبيا واليمن والجزائر ومنظمة التحرير، التي لا قيمة ميدانية لها. وتقرّبت سورية من الكتلة الاشتراكية بعد انحياز واشنطن السافر لإسرائيل حتى في عهد جيمي كارتر. فاندفعت إلى أحضان موسكو بشكل غير مسبوق ولأوّل مرّة منذ 1955، وقّعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 8 تشرين الأول 1980 بعد أيّام من اشتعال الحرب العراقية–الإيرانية وفقدان الأمل من الدعم العراقي بوجه إسرائيل. منذ 1980 انتهت أهمية مصر والعراق في

الصراع ضد إسرائيل. فكانت المرّة الأولى منذ 12 قرناً، أي منذ الخلافة الأموية، التي تعود فيها دمشق عاصمة عربية مركزية مهمة بثقلها السياسي. وكان هذا الصعود موقع ضيق وعداء من الغرب الذي رأى في سورية دولة صغيرة وفقيرة من العالم الثالث تجرؤ على التصرّف من موقع سيادي وتدافع عن نفسها حتى لو جلبتها مواقفها إلى مواجهة الولايات المتحدة نفسها. كان ثمّة جرأة في ذلك وثقة بالغة بالنفس لا تعكسها إمكانات سورية الفعلية.

حول التداعي الأول - أي مَن سيدافع عن سورية والعرب؟ ومن سيكبح جماح إسرائيل في التوسّع والعدوان؟ بدأ الأسد بإعلان رفضه قبول الأمر الواقع الجديد الذي فرضته اتفاقية سيناء 2 في المنطقة، والذي يريد أن يجعل سورية دولة ضعيفة مجاورة لإسرائيل كالأردن ولبنان، مهمّتها حماية أمن إسرائيل ومطاردة المقاومين. والأسوأ أنه يعيد سورية إلى دولة-ساحة كما كانت قبل 1970. واستنتج الأسد أنّ أفضل دفاع هو الهجوم، واستنبط مفهوم «الصمود والتصدي»: من الآن فصاعداً سيكون دور سورية في المنطقة الدفاع عن العرب وكبح جماح إسرائيل، لأنّ الصراع قد انحصر الآن على الجبهة المشرقية وبات برّ الشام ساحته، في مواجهة تاريخية إمّا تنتصر فيها «إسرائيل الكبرى» وتفرض دولتها من الفرات إلى النيل وإما تنتصر «سورية الكبرى» ومركزها دمشق وأعضاؤها سورية ولبنان والأردن والفلسطينيون. خاصة بعدما غابت مصر وعاد العراق غريباً لسورية وابتعدت السعودية بعد اغتيال الملك فيصل.

بات همّ الأسد الأكبر تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع إسرائيل، لا لشنّ حرب مستحيلة بل على الأقل لردع إسرائيل في حال اختارت الهجوم على سورية. وكانت خطوته الأولى تعزيز الصداقة والتحالف مع موسكو والكتلة الاشتراكية مباشرة بعد توقيع اتفاقية سيناء 2، في زيارات قام بها في أيلول وتشرين الأول 1975 إلى تشكوسلوفاكيا وموسكو ولقاءات مطوّلة مع القادة السوفيات - الرئيس بودغورني والأمين العام بريجنيف ووزير الخارجية غروميكو ووزير الدفاع غرشكو. وكان الروس غاضبين من سياسة أميركا التي أقصتهم عن الشرق الأوسط وخدعتهم في مؤتمر جنيف الصوري، فساعدوا سورية على بناء قوّتها الذاتية وتطوير بنيتها التحتية في مشاريع استغرقت بقيّة السبعينات. وإذ بردت العلاقات مع أميركا فإنّ سورية لم تقطع العلاقات، رغم أنّها فقدت ثقتها بها، بل رأتها دولة كبرى يجب أن تتعامل معها.

لقد فشلت سورية بين 1974 و1978 في منع إسرائيل وأميركا من إخراج مصر، أقوى دولة عربية، من الصراع وإلحاقها بالمحور المعادي للعرب. وفشلت في مساعدة الفلسطينيين

في تحرير الضفة الغربية وفي تحرير الجولان. وأمام تعثّر الحل العسكري، وضعت سورية رؤيتها للسلام الإقليمي بأنّه يجب أن يأتي من موقع قوّة العرب وليس من ضعفهم، وإلا فلن يتحقّق مطلبهم بأن تنسحب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 وتحترم حقوق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. وهكذا وُلد المسعى السوري لتحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل كهدف بعيد الأمد، خاصة أنّ أميركا والغرب عموماً عملوا وسيعملون على ضمان تفوّق إسرائيل.

كان على سورية إغلاق الثغرات التي كانت تسمح لإسرائيل باختراق جبهتها، وخاصة في لبنان والأردن، ما جعل استراتيجيتها تتضمّن حدود لبنان والأردن مع إسرائيل كامتداد لجبهة الجولان. وهذه الجبهة لم تكن ممكنة إلا إذا امتد نفوذ سورية إلى بيروت وعمّان وصفوف المقاومة الفلسطينية. ثم إنّ الصراع مع إسرائيل امتدّ على مساحة العالم العربي والشرق الأوسط. ولذلك سعت سورية إلى تحالفات في الخليج العربي وشمال أفريقيا وإيران، لتصبح دمشق مركز ثقل عسكري وسياسي وديبلوماسي في المشرق ودمشق بوصلة الصراع. إرادة سورية في تطبيق استراتيجيتها وضعتها على خارطة المنطقة كقوة إقليمية.

وفي جانب الربح، أثبتت الاستراتيجية السورية أنّ الدولة العربية القويّة ستردع إسرائيل، وأنّ هذه ستتردّد كثيراً أمام أية قوّة عربية - مهما قلّ شأنها وتواضعت إمكاناتها - تقف بوجهها ولا تخاف. إذ بعد 1986 لم تعد إسرائيل تفكّر مطلقاً في خوض حرب ضد سورية. وتعاملت سورية مع غزو إسرائيل للبنان كأنه غزو لأراضيها هي على أساس أنّ لبنان يشكّل جناحاً مهماً من الجبهة الشرقية، فاستطاعت خلال عام واحد قلب الطاولة على إسرائيل وأميركا ونظام الحكم الذي أقاموه في بيروت. وتصدّت سورية بنجاح لمحاولات إسرائيل المتكرّرة خلال الثمانينات اختراق الساحة - الأردن ولبنان والفلسطينيين - التي اعتبرتها دمشق جزءاً من دفاعاتها، وأنّ أي نجاح إسرائيلي في هذه الساحة سيضعف سورية.

واعتبرت سورية أنّ أيّ حلّ جزئي ومنفصل بين أية دولة عربية وإسرائيل إنّما يضعف العرب ويقوّي يد إسرائيل ضدهم. ولكي يدافعوا عن أنفسهم، على العرب أن يقفوا يداً واحدة ولا يقبلوا إلا بحلّ يشمل كل الجبهات. ولم يتغيّر موقف سورية المبدئي في رفض معاهدة كامب داڤيد العام 1979 ومعاهدة أوسلو بين «منظمة التحرير» وإسرائيل العام 1993، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل العام 1994 فإذا لم يحصل حلّ شامل، فإنّ سورية ستبقى على موقفها وفي الوقت نفسه ستستمر في معارضتها للمعاهدات والاتفاقات الموقّعة.

بهذه المناورات والتعديلات في سياستها الإقليمية والدولية، حاولت سورية بناء هيكلية تعمل من خلالها على تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل، حتى لو استغرق ذلك سنوات عدّة. ذلك أنّ الصبر والانتظار هما من مزايا الأسد، تساعده على ذلك نظرة تاريخانية للصراع كأيّ سوري، من اتفاق سايكس-بيكو ووعد بلفور، مروراً بمراحل الصراع والحروب كافة التي أذلّت العرب وانتصرت فيها إسرائيل. القضية إذاً ابتدأت قبل 75 عاماً وليس صعباً التحضير لمعركة مقبلة حتى لو استغرق ذلك عقداً أو عقدين من الزمن. وإذا كان تفوّق إسرائيل هو دائماً في التكنولوجيا، فالوقت لمصلحة العرب حتى يتقنوا هذه التكنولوجيا. ولذلك دأب الأسد في نصح القادة العرب وخاصة السادات أن لا يستعجلوا الصلح مع إسرائيل وأن يصبروا ولا يوقّعوا على وثائق استسلام من موقع الضعف، وأنّ أفضل دواء هو الصمود والصبر، وأنّه إذا لم يوحّد العرب صفوفهم ويجمعوا قوتهم، فإنّهم لن يكونوا أبداً نداً حقيقيّاً لإسرائيل، ولن يحرّروا أرضهم ولن يفاوضوا بشرف. ومَن قال إنّ حال اللاسلم واللاحرب تزعج سورية؟ هذه الحال هي أفضل المعقول في ظل فقدان التوازن، وستكون فرصة لسورية لبناء قدراتها. وعلى هذا الأساس رفضت سورية المشاركة في قمّة فاس في تشرين الثاني 1981 التي أعلن فيها ولي العهد السعودي الأمير فهد مشروع السلام، فقد كان مشروعاً سابقاً لأوانه جاء في زمن ضعف العرب.

- المبدأ الأول في الاستراتيجية السورية الجديدة كان تحقيق التوازن الاستراتيجي. فقد اعتبرت سورية ما فعلته مصر في كامب دافيد استسلاماً وليس سلاماً، وأنّ سيناء لم تتحرّر بل مصر نفسها هي التي أصبحت تحت هيمنة أميركية-إسرائيلية مشتركة. واعتبرت أيضاً أنّ على العرب أن لا يدخلوا محادثات مع إسرائيل من موقع ضعف بل من موقع قوّة. ولكي تحقّق سورية توازناً مع إسرائيل فيجب ألا يقتصر على التسلّح، بل أن يشمل التربية والتعليم والصناعة والزراعة والتجارة والتكنولوجيا والتطوّر الاجتماعي والتحالفات الإقليمية والدولية. ها هي إسرائيل توقّع اتفاقية تعاون استراتيجي مع أميركا في أواخر 1981، فلماذا لا توقّع سورية اتفاقية مماثلة مع الاتحاد السوفياتي ومع دول أخرى صديقة؟!

- والمبدأ الثاني كان الصمود والتصدّي. ذلك أنّ إسرائيل لا تنتظر حتى تحقّق سورية التوازن الاستراتيجي، بل تهجم وتحتل وتضرب وتتربّص الدوائر بدمشق. ولذلك كان على سورية ربط هدفها الاستراتيجي الأول البعيد بهدف استراتيجي قصير ومتوسط الأمد، وهو

ضرورة تحصين دفاعاتها لصدّ العدوان. ومن هنا انطلق مبدأ التصدّي. ذلك أنّ سورية تسعى إلى أية مساعدة ممكنة من موسكو والدول العربية، ولكنّها يجب أن تعتمد على قدراتها الذاتية لأنّها أصبحت السدّ العربي الأوحد في وجه إسرائيل. وهذا يعني ضرورة الدفاع عن برّ الشام (في عودة إلى الفكر القومي السوري)، ما يعني أخذ لبنان والأردن والفلسطينيين تحت جناحها كجبهة واحدة مشرقية، ذلك أنّ أي اختراق إسرائيلي للبنان أو الأردن سيضعف سورية ويحاصرها، وإسرائيل ستقوم بذلك عاجلاً أم آجلاً إمّا عسكريّاً أو عبر معاهدات سلام منفردة مع جيران سورية الصغار. وهذا ما كان يمثّل خطة إسرائيل بالضبط: اختراق الأردن أو لبنان أو الفلسطينيين، سلماً أو حرباً، وفرض هيمنتها على المشرق العربي وتركيع سورية. ومن هنا كان إصرار سورية على الأشقاء الثلاثة بالحفاظ على وحدة المسارات لأنّها من وحدة المصير، وتنسيق سياسات الأردن ولبنان ومنظمة التحرير مع دمشق لأنّ في الوحدة قوّة.

لقد كان المبدأ الثاني من الاستراتيجية السورية، الصمود والتصدّي، دفاعياً بالدرجة الأولى لوضع حدّ للتوسّع الإسرائيلي. وكان ذلك مسؤولية باهظة إذ باتت سورية تتنكّب ليس همّ الدفاع عن نفسها فحسب، بل عن الجبهة المشرقية لكي تحفظ أمنها والأمن العربي. وسيستغرق تطبيق هذا المبدأ معظم ما تبقّى من عهد الأسد في حين كان المبدأ الأول، أي تحقيق توازن استراتيجي متكامل مع إسرائيل، يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، وهو الذي سيحقّق الأماني العربية، سلماً أو حرباً.

ومن منطلقات المبدأ الاستراتيجي الثاني دخلت سورية لبنان العام 1976 وتقرّبت من «منظمة التحرير» والأردن. وعندما دعا الملك حسين إلى قمّة عربية في عمّان للحصول على دعم عربي لمشروع المملكة المتحدة (الأردن والضفة الغربية وغزّة) الذي يستدعي قيامه التفاوض مع إسرائيل، قاطعت سورية القمّة وأرسلت جيشها إلى حدود الأردن، في ما اعتبرته حقّها القومي في الدفاع عن مصالحها ومصالح الأمة العربية. لم يعد دور سورية في لبنان والأردن والساحة الفلسطينية تدخّلاً في شؤون الآخرين بل واجباً قوميّاً من مقتضيات الصراع. فالقضية الفلسطينية كانت من الأهمية بمكان إذ لا يجب تركها للتنظيمات الفلسطينية أو أن يكون الفلسطينيون وحدهم مسؤولين عنها، هي أكثر من مسألة لاجئين وأراضٍ محتلّة بل هي حقوق الفلسطينيين والعرب أن يعيشوا في دول حرّة ومستقلة بعيداً عن الهيمنة والتفوّق الذي تريد إسرائيل فرضه من خلال اتفاقات تكبّل العرب وتجعلهم عبيداً. أمّا المطلوب

فهو التصدّي للتوسّع الإسرائيلي وضبط نزعتها نحو العدوان وتقلّص زعمها حول ضرورة التفوّق العسكري الدائم على كل الدول العربية مجتمعة.

الاستراتيجية الإسرائيلية

شملت الاستراتيجية الإسرائيلية التدخّل وأحياناً بشكل سافر في عدد من الدول العربية، بغية تفتيتها وتفجيرها من الداخل. فلم تكترث إسرائيل لما ستفعله سورية بعدما أنهى خروج مصر من المعادلة أي تهديد فعلي يمكن أن يشكّله العرب لإسرائيل، كما لم تكترث للفلسطينيين الذين اعتبرتهم إرهابيين. وكانت إسرائيل تدرك أنّ ثمن تعنّتها يعني المزيد من الكراهية والحقد والإحباط في الجانب العربي. كما تغيّرت استراتيجيتها، بفضل الدعم الأميركي وخروج مصر، من خلق حدود يمكن أن يُدافع عنها إلى صهيونية توسّعية ركبت موجتها حكومات يمينية تسيطر على الساحة الإسرائيلية لعقود مقبلة عدة وتبرز تجلياتها خاصة في لبنان.

دعمت إسرائيل في الستينات جنوب السودان للانفصال عن شماله العربي والمسلم حتى بلغت قوّة ميليشيات الجنوب حدّاً باتت تهاجم معه مواقع شمالية. ودعمت قبائل اليمن عبر شاه إيران ضد الجيش المصري، وعقدت حلفاً استراتيجياً مع دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ضد الدول الأفريقية التي تحالفت مع عبد الناصر، ودعمت أكراد العراق ضد بغداد بالتنسيق مع شاه إيران، ودعمت أحزاباً وشخصيات لبنانية في الانتخابات بالمال، ثم ومنذ أوائل السبعينات بالسلاح. ولم تكن إسرائيل تشكّل خطراً عسكرياً على سورية عبر لبنان والأردن فحسب، بل كان في خططها خلق نفوذ محلّي لها معادٍ لسورية في لبنان والأردن وفي الأوساط الفلسطينية، بحيث تغرق سورية في صراعات أهلية دامية مع أشقائها وتبقى يد إسرائيل هي العليا. والأسوأ أن تستعمل سورية قوّتها ضد أشقائها فتفقد سمعتها العربية وصيتها كبطل للقومية العربية.

لم تكتفِ إسرائيل بخروج مصر من الصراع لكي تقتنع بما احتلّته من أراضٍ وحقّقته من أهداف وتكفّ شرّها عن العرب، بل استغلّت تحقيق الأمن على الجبهة المصرية وسعت إلى فرض هيمنتها الإقليمية بشتّى الطرق: بشنّ غارات شبه يومية على لبنان وصولاً إلى غزوه مرّتين – في 1978 و1982 – وتدمير المفاعل الذرّي العراقي وضمّ الجولان العام 1981. ولذلك كان الأسد يواجه عدواً غاشماً متعمّداً التوسّع والغزو، ومتّجهاً دوماً نحو المزيد من التعنّت والعنصرية، مع صعود اليمين الصهيوني المتطرّف العام 1977 وبدء حملة استيطان

كبرى في الأراضي الفلسطينية وتوقيع شراكة استراتيجية مع أميركا التي كانت أيضاً تتّجه يميناً مع رونالد ريغان العام 1980. لقد أصبح السلام مع إسرائيل وهماً بعيد المنال، وقد اتضح أنّها تريد إذلال العرب واستسلامهم الكامل لمشيئتها، ولكن سورية لم تغلق الباب تماماً على تحقيق سلام مشرّف وعادل[6].

الاستراتيجية السورية الجديدة التي تبلورت تدريجياً بعد معاهدات كامب دافيد، ووصولاً إلى نهاية 1981، استغلّتها إسرائيل والولايات المتحدة لتهاجما دمشق وتصفاها بأنّها متعنّتة وترفض السلام وتسعى إلى الحرب، كما سخرتا من محاولتها تحقيق التوازن الاستراتيجي التي اعتبرتاها غير واقعية. وكمن يتحضّر لدخول حلبة ملاكمة، بدأت إسرائيل تنفّذ مشاريعها في باحة المشرق ولتثبت خاصة أنّ سورية ليست ندّاً قويّاً في وجهها. وكان لبنان هو حلبة المتلاكمين سورية وإسرائيل طيلة فترة الثمانينات وصولاً إلى العام 2000 وما بعده... وحتى كتابة هذه السطور.

هل كان الأسد قومياً سوريّاً؟

قبل الانتقال إلى الفصل التالي، لا بدّ من تسليط الضوء على خلفية الأسد العقائدية في ابتداعه استراتيجية خاصة بسورية. فقد سبقت الإشارة إلى وجهة نظر تردّدت في سورية أنّ حافظ الأسد كان قومياً سورياً بحكم نشأته في منطقة محسوبة على حزب أنطون سعادة، وأنّ عائلة زوجته وقريتها كانت بمجملها في صفوف «الحزب السوري القومي». وأنّ الأسد تزيّا برداء البعث وعقيدته ليحقق مفاهيم القوميين السوريين وأهدافهم[7]. ويشير أصحاب هذا الرأي إلى بعض الدلائل، منها ما جاء في مذكرات كيسنجر أنّ الأسد اهتمّ كثيراً بوعد أميركي بإطلاق يده في تحقيق وحدة بلاد الشام (سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين) وربما في العراق في ما بعد، كتعويض لسورية عن الجولان والقبول بصلح مع إسرائيل. وأنّ الأسد

6- Jay Kent, «The Assad Factor», *The Middle East*, n° 135, January 1986, pp. 47-48.
Elizabeth Picard, «Les militaires syriens devant les Accords de Camp David», *Défense Nationale*, vol. 37, août-septembre 1981, pp. 35-49.
Adeed Dawisha, «Syria and the Sadat Initiative», *World Today*, vol. 34, n° 5, May 1978.

7- Daniel Pipes, *Greater Syria: The History of an Ambition*, New York, Oxford University Press, 1990.

يردّد دائماً أن فلسطين هي «جنوب سورية» حسب عقيدة القوميين السوريين، وأنّه كان أوّل رئيس سوري يعيد الاعتبار للحزب السوري القومي في السبعينات بعدما كان محظوراً منذ 1955، وساهم في إطلاق سراح قوميين سوريين ضالعين في اغتيال المالكي، ومنهم شقيق زوجته محمد مخلوف[8]، كما استقبل قادة الحزب القومي، أمثال إنعام رعد وعصام المحايري وعبدالله سعادة في دمشق وكأنّهم من أهل البيت، وأحاط نفسه بمستشارين من حَمَلَة الفكر القومي السوري.

ولكنّ ثمّة رأياً آخر نفى أنّ الأسد كان قومياً سوريّاً وأكّد أنّه كان بعثياً مخلصاً، ناضل في صفوف البعث منذ حداثته في المدرسة الثانوية، كما ظهر من سيرته الذاتية التي كتبها أكثر من مؤلف غربي، وأنّه كان خصماً للقوميين السوريين في جبال العلويين وفي اللاذقية. وأنّ «الحزب السوري القومي» ليس وليد ساعته بل كان منتشراً في جبال العلويين في كل قرية وعائلة قبل البعث بعشر سنوات. والكل كان يعلم خلفية الآخر الحزبية في قرى الجبل، وهذه كانت الحال في قرى لبنان أيضاً، فلا يعقل أن يكون الأسد قومياً سوريّاً متخفياً دون أن يثبت ذلك في وثائق الحزب أو في شواهد.

وحقيقة الأمر أنّ الأسد شكّك باكراً بجدوى اتكال سورية على الاستراتيجية المصرية للتصدي لإسرائيل، وتدريجياً أخذ ينكفئ إلى بيئته المباشرة في برّ الشام، وبقصد أو من دون قصد، طبّق الاستراتيجية القومية السورية. إذ بعد الحرب الباردة المفتوحة بين سورية وعبد الناصر بعد نجاح انقلاب البعث وحلفائه في آذار 1963، راجع الأسد الكثير من الأمور العقائدية في ذهنه وخاصة في ما خصّ الميدان العربي الواسع والعلاقة مع مصر. واستغرقت مراجعته الذاتية لتجربة الوحدة مع مصر سنوات طويلة. واستنتج أنّ سورية خسرت مقوّماتها ضمن دولة الوحدة مع مصر ولكن سورية بدون مصر كانت عاجزة عن مواجهة التحديات الإقليمية وخاصة التحدّي الإسرائيلي. ألم يكن فشل الوحدة مع مصر، يقظة ضمير أنّ عقيدة البعث الطوباوية حول الوحدة بأي ثمن ومع أية دولة عربية كانت في ضلال؟ فإذا كانت الوحدة بين سورية قلب العروبة النابض ومصر عبد الناصر أعظم قائد قومي عربي في القرن العشرين لم تنجح، فهل يعني أنّ تحقيق الوحدة العربية الأوسع هي وهم؟ وإذا كان مصير سورية مرتبطاً بجوارها الإقليمي المشرقي وليس بمصر، أليس هذا دليلاً على صوابية عقيدة

8- عبدو الديري، **أيّام مع القدر**، الجزء الثاني، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 32-33.

خصوم البعث من القوميين السوريين وصدقية أمّتهم السورية التي تقتصر على بلاد الشام والعراق؟[9] فإذا سعى إلى وحدة بلاد الشام فذلك لأنّها الخطوة المنطقية الأولى في طريق الوحدة العربية. فهوكان دوماً مع أي مسعى عربي للوحدة أو الاتحاد أو التضامن بين العرب. وإذا كان قد فتح الباب لعودة الحزب القومي إلى سورية فذلك لأنّ هذا الحزب قد تغيّر كثيراً وبات يسارياً قريباً من عقيدة البعث يعمل للقضية الفلسطينية والقضايا العربية[10].

وكانت العقبة في وجه تحقيق وحدة الجبهة المشرقية بقيادة سورية أنّها مسمّى آخر لمشروع سابق هو «سوريا الكبرى» أو «وحدة الهلال الخصيب» بمفهوم الهاشميين، أو «وحدة سورية الطبيعية» بمفهوم «الحزب السوري القومي». وكان ثمّة عداء لا حصر له لمفهوم الصمود عبر وحدة الجبهة المشرقية من العرب والإسرائيليين والأميركيين:

- مسيحيو لبنان، وخاصة الموارنة، كانوا ضد مشروع الوحدة السورية منذ بداية القرن العشرين. خاصة أنّ «الفكرة اللبنانية» قامت أساساً على خلق دولة لبنان كبير مستقل عن سورية.
- الدول العربية الكبرى، العراق ومصر والسعودية، ترفض أن تصبح سورية دولة إقليمية تعادلها أهميّة وتنافسها على زعامة العالم العربي.
- إسرائيل تعتبر قيام سورية كقوة إقليمية تقود برّ الشام ضدها تحدّياً مباشراً لها ومشروعاً معاكساً للصهيونية تجب محاربته.
- أميركا تعتبر إستراتيجية سورية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي إضعافاً لنفوذ واشنطن الإقليمي الداعم لإسرائيل والمسيطر على مصادر النفط.

وحتى داخل «حزب البعث» كان ثمّة تذمّر من أنّ الأسد قد ترك القومية العربية واعتنق القومية السورية. ألم يردّ في 8 آذار 1974 على غولدا مئير عندما ادّعت أنّ الجولان هو أرض إسرائيلية بأنّ «فلسطين كلّها أرض أساسية من سورية الجنوبية» مستعيراً تعبير أنطون سعادة؟ ألم يوبّخ الملك حسين الذي كان يسعى إلى حل منفرد بأنّه ليس إلاّ «ماريشالاً يحكم ضفة نهر الأردن الشرقية التي اقتطعها الإنكليز من سورية»؟ كما أكّد الأسد شكوك رفاقه البعثيين في معرض ردّه على التذمر من منحاه القومي السوري في المؤتمر القطري السادس لحزب البعث

9- Patrick Seale, *Asad*, p. 84.

10- عبدو الديري، **أيّام مع القدر**، الجزء الثاني، ص 33.

في نيسان 1975 أن «لا تناقض بين وحدة سورية الطبيعية والسعي إلى الوحدة العربية»، حتى أنّ الأسد أنهى عشرين عاماً من الحظر على «الحزب السوري القومي» وسمح لعلاقات بين الحزبين على أساس أن أهدافهما ليست متباعدة، ما رآه الرأي العام تحوّلاً في فكر الأسد.

وقد ظهر المنحى نفسه في عدد من رجال الدولة. فوزير الدفاع مصطفى طلاس ساهم في نشر الفكر القومي السوري عبر دار طلاس للنشر التي يملكها، والتي نشرت كتب أنطون سعادة ومنها كتاب **نشوء الأمم**. وعندما دخل الجيش السوري لبنان هلّل له جناح «الحزب السوري القومي»[11] الموالي لسورية في لبنان معتبراً أنّ سورية تتحدّى التجزئة الاستعمارية. كما أنّ هؤلاء رأوا في «الاستراتيجية القومية» التي تتبعها سورية اعترافاً بما قالوه منذ عقود وما دعا إليه أنطون سعادة في عقيدته القومية الاجتماعية عن ضرورة استعادة نهضة الأمة ووحدة سورية الطبيعية وقيادتها للعالم العربي، وصولاً إلى أولوية الصراع مع إسرائيل على الأقل مرحلياً، لأنّ العقيدة القومية السورية ترفض وجود إسرائيل بالمطلق، في حين كانت الاستراتيجية السورية تريد السلام المشرّف معها. وبذلك لم تكن استراتيجية الأسد متطابقة تماماً مع عقيدة أنطون سعادة.

ولكن أية أدلّة عن تحوّل الأسد نحو الفكر القومي السوري كانت مجرّد تقاطع أفكار، ذلك أنّ مركزية مصر وحنينه إليها لم يغيبا عن ذهن الأسد حتى بعد سنوات من كامب دافيد، وهو شعور قومي عربي دفين نما في زمن الوحدة أثناء إقامته في مصر وبقي معه. في حين كانت عقيدة سعادة تعتبر سورية أمّة تامة، وتعتبر السوريين شعباً مختلفاً عن المصريين والعرب. وما كان سعي الأسد لإقامة الجبهة الشرقية سوى حل من الدرجة الثانية للتصدّي لإسرائيل بعد خروج مصر، مع الأمل أن تعود مصر يوماً. وإذا كان من هدف قومي سوري للأسد لضم جيرانه الصغار، فقد قضى هذا المنطق أن يبدأ بلبنان لأنّه أكثر تهديداً لأمن سورية وأكثر ملاءمة للضمّ بسبب التشابه الشديد بين البلدين والشعبين على الأصعدة كافة. ولكن سورية حرصت على التوكيد مراراً أنّها لا تسعى إلى ضمّ لبنان، وأنّها تعترف بكيانه حتى توصّل الأسد عام 1985 إلى مقولة «شعب واحد في دولتين». والخلاصة أنّ سورية ظهرت بلباس القومية السورية عندما تطلّبت استراتيجية الصراع ذلك في زمن صعود دمشق كقوّة إقليمية وعربية و«قلب العروبة النابض» و«محرّك الثورة العربية» و«منبع الفكر القومي العربي» و«عاصمة

11- كان ثمّة جناح آخر يقوده إنعام رعد وعبدالله سعاده متحالف مع كمال جنبلاط و«منظمة التحرير الفلسطينية».

بلاد الشام»، ما كان يعكس شخصية الأسد نفسه الذي كانت الكرامة الوطنية والقومية تأتي في المقام الأول لديه. وأما عظمة سورية فتعني أنّها لن تكون بعد اليوم لاعباً من الدرجة الثانية في المنطقة، خاصة بعدما أصبحت دولة المواجهة المركزية بعد كامب دافيد.

ولعل نقطة الضعف في استراتيجية الأسد أنّه نظر إلى المشرق كساحة تقودها سورية ضد أعداء العرب، فغرق في عقيدته القومية العربية بأنّ الكل عرب وسيقفون معه، ولم ينتبه كفاية إلى خصوصيات لبنان والأردن والفلسطينيين وإلى رغبة هؤلاء الأشقاء أن يديروا أمورهم بأنفسهم، بعيداً عما رأوه هيمنة سورية. وهذا ما أبعد الأردن منذ 1970 وجعلها تلجأ حتى إلى إسرائيل بعد تدخّل سورية إلى جانب الفلسطينيين أثناء أيلول الأسود، ودفع اليسار اللبناني العروبي النزعة العام 1976 إلى محاربة المبادرة السورية متى أصبحت تدخّلاً عسكرياً، وهو ما دفع الموارنة إلى قبول أسلحة من إسرائيل ومحاربة الوجود العسكري السوري منذ 1978. ودفع الفلسطينيين بقيادة عرفات إلى مقاومة سعي سورية في توجيه دفّة النضال. ولذلك، وإن فشلت «إسرائيل الكبرى» في القيام على حطام لبنان العام 1982، فإنّ قيام استراتيجية «سوريا الكبرى» اعترضته عقبات كبيرة لأنّ الأشقاء الصغار، وخاصة لبنان، فسّروه بمعنى الهيمنة والضمّ.

لقد انحسرت أهمية البحث عن السلام مع كيسنجر في الاستراتيجية السورية التي استندت إلى جبهة موحدة مع جيرانها العرب الصغار كبديل للحلف المصري-السوري. وبات الأسد أقرب إلى الفكر القومي السوري بأنّه في نهاية المطاف «ما حكّ جلدك مثل ظفرك»، وأنّ المواجهة الحقيقية مع الصهيونية ستكون مع الدول المعنية مباشرة بالصراع وهي سورية والأردن ولبنان والفلسطينيون، فإذا اتحد هؤلاء سيردعون إسرائيل على الأقل وسيبعثون شعور الوحدة مجدّداً لدى كل العرب. وما على سورية إلا الدفاع عن جيرانها الصغار، فهي ستتمكن من صدّ هجوم إسرائيلي رأسي في الجولان ولكنّها مهدّدة في خاصرتها الغربية إذا طوّق الجيش الإسرائيلي دمشق من ناحية البقاع، ومن جنوبها إذا اجتاحت إسرائيل حدودها عبر الأردن. ولم تكن سورية تطمح إلى دعم عسكري من جيرانها الضعفاء بل إلى دعم سياسي وتوكيد أنّهم لن يكونوا أدوات في يد أعدائها، بل كانت ترى أنّها وحدها تتحمل مسؤولية التصدّي لأي عمل عسكري كبير، سواء عبر الأردن أو عبر لبنان.

هذا التحوّل الاستراتيجي يشرح لماذا أضحى التعاطي السوري مع مسائل لبنان والأردن والساحة الفلسطينية شأناً يومياً منذ السبعينات ولماذا بات الوجود السوري في بيروت –

سياسياً أولاً ثمّ عسكرياً – ثابتة سورية امتدّت أكثر من 40 عاماً. ولكن سياسة «سورية الكبرى» كانت محفوفة بالأخطار وملأى بالمتاعب، كما سنرى في الفصل التالي وفي فصول لاحقة.

لقد خصّص كريم بقرادوني فصلاً كاملاً من كتاب **السلام المفقود** تحت عنوان «مذهب الأسد» والذي برّر بنظر الأسد توجّهات سورية الإقليمية نحو لبنان والأردن و الفلسطينيين. وهذا المذهب كما كتبه بقرادوني يضمن «حق دولة عربية بالتدخّل عسكرياً على أرض دولة عربية أخرى لمنع منظمات فيها تهدّد أمنها الوطني أو تهدّد الأمن العربي. وحق دولة متوسطة كسورية بأن تدير مباشرة شؤون دولة أخرى صغيرة كلبنان بدون تفويض مسبق من الدولتين العظميين أو من إحداهما على الأقل. وهذا يعني نشوء قوى إقليمية قادرة على التدّخل بشكل مستقل». وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل ومصر ضد التدخل العسكري السوري في لبنان ولكن الأسد نشر جيشه تدريجياً وأوجد أمراً واقعاً في حزيران 1976 ثم راح يفاوض الأطراف المعنية حتى ترسّخ الأمر الواقع السوري في لبنان، وحصل على التأييد العربي والدولي[12].

ووفق بقرادوني، فقد كان الأسد يرى أنّ إسرائيل تريد السيطرة على المنطقة العربية من الفرات إلى النيل، بمساعدة الولايات المتحدة، وأنّ كل اتفاق مع إسرائيل في الوقت الحاضر هو استسلام بسبب تفوق إسرائيل عسكرياً. ولذلك وجب تكوين جبهة عربية تضم سورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير، تكون الرد الاستراتيجي على إسرائيل. وهذه الشعوب تؤلّف حلفاً طبيعيّاً تقوده سورية[13].

ويخلص بقرادوني إلى أنّ استراتيجية الأسد خدمت سورية، وأنّ «حافظ الأسد هو في نهاية الأمر سوري حوّل سورية من لعبة إلى لاعب، ومن دولة في مهب رياح الانقلابات إلى قوّة إقليمية عظمى... قبل أن يتسلّم الأسد السلطة في دمشق كان يتجاذب العالم العربي دولتان وأحياناً ثلاث: مصر والسعودية والعراق. وكان دور دمشق لا يتعدّى دور التابع للقاهرة أو لبغداد. ولكن سرعان ما أسقط الأسدُ دور بغداد وأنزله إلى المرتبة الثانية العام 1973 وعزل مصر بعد زيارة السادات إلى القدس في 1977، واقتسم الزعامة العربية مع السعودية»[14].

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 86-87.
13- بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 88-89.
14- بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 89.

وسورية لم تعرف هذا النفوذ والاستقرار منذ استقلالها وحتى 1970 «إلا في عهد حافظ الأسد، ولكن الجانب الآخر من الصورة هو أن سورية تعيش في حالة حصار واستنفار دائمين منذ 1970. إنّه ثمن النجاح فلا يمكن لدولة صغيرة أن تعتنق سياسة كبيرة بدون تضحيات جمّة وهفوات كثيرة». ويضيف بقرادوني: «يحرص الرئيس السوري على تبرير أعمال القمع، فيردّ كل الصعوبات التي يواجهها إلى موقفه القومي العربي الصلب. فمن وجهة نظر دمشق، كل النزاعات، ابتداءً من الاضطرابات الطائفية وانتهاء بالصراع مع الفلسطينيين، ترمي أساساً إلى القضاء على الصمود السوري بوجه المؤامرة الأميركية–الإسرائيلية. باسم القومية العربية يتدخّل الحكم في الخارج ويتشدّد في الداخل».

يقول بقرادوني إنّ عقيدة الأسد ارتبطت برؤياه القومية، وإنّ الأسد حدّد في 1978 هذه الرؤيا بحضور بقرادوني، فقال: «تختلف سورية عن كل البلدان العربية الأخرى. فنحن نحمل رسالة العروبة بمفهومها الواسع الذي يعني وحدة المصير العربي المشترك. فكل ما هو عربي يعنينا. كما نتميّز عن سوانا بقومية ناشطة وفاعلة. كل وحدة عربية وكل حرب لا يمكن تصوّرها بدون سورية. لو كانت لنا حدود مشتركة مع مصر، لدخل الجيش السوري الأراضي المصرية حتماً بعد زيارة السادات للقدس بغض النظر عن توازن القوى المسلّحة. لسنا قلب العرب النابض بل نحن في قلب العرب»[15]. وبعد توقيع معاهدة كامب دافيد، انعقدت قمّة بغداد في 26 تشرين الأول 1978، وجاء في كلمة الأسد: «أنا أتكلّم كسوري متاح له أن يستعيد أرض الجولان ولكن على حساب قضية فلسطين. إني أرفض بكل تأكيد، لأنّ الجولان احتُلّت أصلاً من أجل فلسطين. وقد تُحتّل سورية بكاملها من أجل فلسطين وسأبقى متمسّكاً بالقضية الأساس».

وحول خطوة السادات في مصالحة إسرائيل، قال الأسد أمام وفد كتائبي قوامه جورج سعاده وإدمون رزق وجوزف الهاشم وكريم بقرادوني في 18 و19 كانون الثاني 1978: «لم الاستعجال؟ لسنا مستعجلين على الحل. لا شيء يجبرنا على ذلك. ثلاثون سنة انصرمت. فلنقاوم ثلاثين سنة أخرى! لا يُضَحى هكذا بقضايا الشعوب والأمم. والمهم في الوقت الحاضر هو أن نتجمّع ونعيد التوازن الذي اختلّ... أعرف أنّ الفارق بيننا وبين إسرائيل هو من الصنف النوعي لا العددي. ولكن هذا الفارق النوعي آخذ بالتضاؤل مع الوقت. العام

15- بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 90.

1973 كنّا في حالة أفضل من تلك التي كنّا فيها العام 1967. وفي المستقبل ستكون حالنا أفضل مما هي عليه اليوم»[16].

خلاصة

أوضح هذا الفصل تطوّر حافظ الأسد الذهني، من قائد عسكري وزعيم سياسي إلى مفكّر استراتيجي جعل من دولة سورية الصغيرة لاعباً إقليمياً، تواجه المخاطر بفضل حكمة سياستها رغم ضآلة إمكانياتها. وبعكس ما ظنّه البعض تخلّياً من الأسد عن بعثيته ولجوئه إلى القومية السورية وفكرة سورية الكبرى، فإنّ استراتيجيته أكّدت مقدرته على توظيف خطابه السياسي وأعماله وإمكانات بلده إلى وسائل لخدمة غايات كبرى أبعد من سورية، كما أكّدت على برغماتية مرنة بعكس التحجّر العقائدي الذي مارسه صلاح جديد ورفاقه، وعلى مقدرة متزايدة لتفصيل سياسات وخطوات عملانية تواجه خروج مصر من الصف العربي.

لقد أثبتت الأحداث التي سنوضحها في الفصول القادمة أنّ استراتيجية الأسد وضعت حدّاً لحلم إسرائيل الكبرى الذي بدأ مع بيغن والليكود العام 1977 وانتهى عام 1987، بعد موجة استمرّت لفترة عشر سنوات من الحروب والمجازر والخطف والتفجير والقتل والمعارك المخابراتية والإرهاب والتآمر وحرب لبنان الطويلة والحرب ضد الإسلاميين داخل سورية. وإذا لم تستطع سورية فرض سلام سوري (Pax Syriana) على برّ الشام، فإنّها منعت إسرائيل من فرض سلام عبري (Pax Hebraica) على المشرق. فكانت سورية تمثّل رأس حربة الرفض العربي لشرق أوسط تسيطر عليه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس ضاقت مساحة الصراع العربي-الإسرائيلي بعد 1974 ليقتصر على سورية بجبهتها الشرقية ومركزها دمشق، وإسرائيل التي تحتّل فلسطين التاريخية. وحتى بعد وفاة الأسد أثبتت الأحداث صوابية استراتيجيته في مواجهة إسرائيل وبناء قدرات سورية. لقد سأل باتريك سيل الأسد في دمشق ماذا ستكون كلمته الأخيرة في سيرة حياته، أجاب الأسد: «ببساطة، قلْ إنّ النضال مستمرّ»[17].

ولكن استراتيجية سورية لم تأخذ حقوق اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين وأمانيهم

16- بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 142.

17- Patrick Seale, *Asad*, p. 495.

بالاعتبار، بل نظرت إلى كونهم أشقاء صغاراً وأنّها القبطان الذي يعرف مصلحة الجميع. وكان ذلك أحد أسباب فشلها في استمالة الشعوب الثلاثة إلى فكرة الجبهة المشرقية الموحّدة، والتقارب الاقتصادي الإقليمي للشعوب الأربعة.

الفصل الخامس

سورية وحروب لبنان

منذ 1975 بات لبنان ساحة المبارزة الكبرى بين المشروعين، السوري والإسرائيلي.

في كانون الثاني 1975 زار الأسد لبنان والتقى رئيسه سليمان فرنجية في بلدة شتورة. وحظيت هذه الزيارة بتغطية إعلامية كبيرة: في لبنان بسبب ندرتها وأهميتها، وفي سورية كمؤشر للتحوّل الاستراتيجي السوري في التقارب مع بيروت. ولم تُطرح أسئلة كبرى من زاوية استراتيجية عن الزيارة، لأنّ العلاقات بين البلدين كانت عميقة جدّاً على الأصعدة العائلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. فإذا كانت شعوب الأردن وفلسطين ولبنان أكثر العرب قرباً وعلاقة بسورية، فإن لبنان كان البلد الأكثر شبهاً بسورية من الناحية الديمغرافية والعادات والتقاليد واللهجة والمطبخ والتنوّع الديني والعرقي والطبيعة الجغرافية. وكان ثمّة تعاطف عارم، خاصة في أوساط مسلمي لبنان، مع سورية يعود إلى ما قبل الاستقلال، كما أنّ صداقة بيت الأسد وبيت فرنجية تعود إلى عقود سابقة. فصبّت الزيارة في تلك المرحلة المبكرة في سياق لقاء بين إخوة لم يربطه أحد باستراتيجية سورية مستجدّة.

خلفية تاريخية

حصلت سورية على استقلالها من فرنسا تزامناً مع لبنان، حيث انسحب آخر جندي فرنسي من سورية في 25 نيسان 1946 ومن لبنان في 31 كانون الأول من العام نفسه. وخرج البلدان من الانتداب بنظام ديمقراطي نسبياً يقضي بعملية انتخابية وتداول للسلطة. وتشابَه لبنان وسورية على أكثر من صعيد، إذ جمعهما تاريخ مشترك يعود إلى آلاف السنين، ولغة

وتراث وتقاليد وجغرافية واحدة، وإن كانت الحدود متقلّبة وفق التغيّرات الإقليمية. ولكن رغم التشابه النسبي في التكوين العرقي والطائفي لشعبيهما، حافظ لبنان على انفتاحه الاقتصادي ونظامه الديمقراطي، ما جعله أكثر عرضة للهزّات السياسية والاجتماعية والأزمات الأهلية، فيما وقعت سورية ضحية انقلابات عسكرية وصراع إقليمي دولي وتحولات اشتراكية وصعود أحزاب قومية عربية. فاستُبدلت الحريّات السياسية والاقتصادية بديمقراطية شعبية واقتصاد موجّه، ما منع وقوع حروب أهلية كتلك التي شهدها لبنان. كما أنّ لبنان حقّق استقلاله بشكل منفصل عن سورية بإرادة شعبية أيضاً، وإن لم تكن عارمة، وليس بقرار فرنسي. وفي حصيلة الأمر قد يحتاج الباحث إلى جردة حساب تلقي الضوء على ميزان الربح والخسارة في تجربة البلدين بعد 70 عاماً من الاستقلال وهو خارج موضوع هذا الكتاب.

حكَمَ لبنان توازن غير مستقرّ من تحالف طوائف، أوّلاً بميثاق من خارج الدستور عام 1943، ثمّ بنصّ دستوري مكتوب عام 1989، واستمدت الدولة السورية شرعيتها من عقيدة عروبية علمانية وبوعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي حقّقه الرئيس حافظ الأسد منذ 1970 وبدستور 1972. فلو كان نظام سورية طائفياً تقليدياً كلبنان لكانت حصّة سُنّة دمشق وحلب في السلطة مرتفعة بسبب عددهم، يحكمون البلاد ويوزّعون حصصاً على الطوائف الأصغر عدداً. ولو استمرّ الحكم في سورية ائتلافيّاً مثل لبنان، كما مهّد له الانتداب الفرنسي، لاشتركت طوائف عدّة بنسب متوازنة تقريباً. ولكن النظام الطائفي كان البذرة التي أدّت إلى صعوبات جمّة في لبنان وخاصة تذمّر المسلمين والمسيحيين من غير الموارنة من اليد العليا للموارنة في النظام السياسي ومن الصلاحيات غير المحدودة لرئيس الجمهورية الماروني. ويكفي أن تنظر الأقليات في سورية إلى ما حصل في لبنان (منذ 1975) والعراق (منذ 1971) من تفتّت طائفي وعرقي وحروب أهلية لكي تجد حسنات في نظامها على نواقصه.
إنّ التنوع الديمغرافي في سورية هو أكثر منه في لبنان كما هو واضح من هذا الجدول.

التوزيع الديمغرافي: الأديان والإثنيات في لبنان وسورية العام 2000 (٪)

	سورية	لبنان
مسلمون سنّة	74	30
مسلمون شيعة	0	30
مسيحيون	10	33
دروز	4	4
علويون	12	2
عرب	89	93
أكراد	5	1
أرمن	6	5

وعدا التوزّع الطائفي والإثني في البلدين، فإنّ المجموعات موزّعة جغرافيّاً أيضاً، ما جعل دورها في البلدين أكثر أهمية. فالوجود الكثيف للشيعة في لبنان هو في شمال البقاع وجنوب لبنان وضاحية بيروت، ودروز لبنان في الجبل إلى الشرق والجنوب الشرقي من بيروت. أمّا في سورية، فيعيش معظم العلويين في محافظة اللاذقية ويعيش معظم أكراد سورية في شمال البلاد، جوار حلب والجزيرة. وثمّة تجمعات أقلّوية هامة في المدن الكبرى في البلدين: ففي دمشق وحلب أعداد كبيرة من الأرمن والأكراد والمسيحيين، وفي بيروت أعداد كبرى من سائر أقليات لبنان. وكذلك فإن 26 بالمئة من سكان سورية ليسوا من السنّة و11 بالمئة ليسوا من الإثنية العربية. ولقد نجحت الأقليات والطبقة الوسطى في سورية ولبنان بمنع تسمية الإسلام كدين للدولة، بخلاف ما هو معمول به في دساتير الدول العربية الأخرى. ولكن الأقليات في سورية لم تنجح في منع بند في الدستور السوري ينصّ على أنّ رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً. أمّا في لبنان فقد نجحت في خلق ثلاث رئاسات للموارنة والسنّة والشيعة، وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان.

عندما زار الأسد لبنان كان كثير من الماء قد مرّ تحت الجسر بعامل الزمن، وأصبحت سورية جمهورية تؤمن بالقومية العربية ما كان بعيداً جداً عما تطوّر إليه لبنان في الفترة نفسها. فكانت عقيدة القومية العربية تفترض أنّ «كل ناطقي اللغة العربية أو المقيمين في الوطن العربي» من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي هم أبناء أمّة واحدة وشعب واحد، وأنّ اتفاقية سايكس-بيكو جزّأت سورية وهي عقدة لم تبارح السيكولوجيا السورية. فسورية في خطابها الرسمي

ونظامها التربوي نظرت إلى دول المشرق كثمرة خطيئة استعمارية مزّقت وحدة سورية. هذا الوضع الجغرافي أضاف إلى التعقيدات التي طغت على علاقات لبنان وسورية حتى اليوم. فلبنان، بمنطق العروبة ومن منطلق التمزيق الكولونيالي، لم يكن يحقّ له أن يكون دولة منفصلة عن «الوطن السوري» الذي تعتقد دمشق أنّها تمثّله. فلم يكن ثمّة اعتراف بالجمهورية اللبنانية وحدودها ولا تبادل ديبلوماسي حتى 2009. لا بل إنّ سوريّة تدخّلت في شؤون لبنان مراراً في مرحلة ما بعد الاستقلال وناصبته العداء (حرب 1958).

ولذلك، تحت غشاء الأخوّة والصداقة، كان ثمّة شك وريبة عميقان في لبنان من نوايا سورية، حيث اختلف النظامان سياسياً واقتصادياً. فسورية، دولةً وشعباً، سارت في عقيدة بعثية قومية عربية وحملت شعوراً تاريخيّاً بأنّ دول المشرق إنّما هي أجزاء سُلخت عن الوطن السوري، بينما سار لبنان منذ استقلاله في النظام الذي أرساه الانتداب الفرنسي، والقائم على مزيج من الديمقراطية الغربية وتوازن الطوائف. أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد سارت سورية في الاشتراكية في حين أبقى لبنان على رأسمالية متوحشة كادت تختفي حتى في أميركا. كما خلق الفارق في مستوى الدخل بين البلدين نوعاً من شعور التفوّق الطبقي لدى اللبنانيين: فالعملة اللبنانية أقوى والسوري في لبنان نُظر إليه على أنّه عامل أو فلاح. أضف إلى هذه الفوارق أنّ 25 عاماً من القطيعة قد خلقت جيلاً من اللبنانيين والسوريين على جانبي الحدود لا يعرف واحدهما الآخر. فنما جهل في لبنان بأحداث سورية وتطوّرها بعد الاستقلال، فيما بقي حنين قديم لدى كبار السنّ من اللبنانيين لدمشق القديمة وأسواقها والعلاقات بين العائلات وجذور قسم من اللبنانيين في حلب ومواطن أخرى داخل سورية.

لم تكن نظرة سورية إلى لبنان ساذجة وعقائدية محضة، أو أنّ لبنان حكومة وشعباً سيحضنان استراتيجية الأسد ضد إسرائيل. بل كانت دمشق، ومنذ الخمسينات، ترتاب بنوايا بعض اللبنانيين لاسيما الزعماء الموارنة أصحاب الروابط المتينة مع الغرب وأعداء كل تقارب عربي وفكرة وحدوية عربية. فكان منحى زعمائهم - أكانوا في السلطة أو في أحزاب - هو استعمال السلاح ضد المقاومة الفلسطينية. ولكن الواقع الجغرافي والسكاني والتاريخي فرض أنّ ما يحدث في هذا البلد يقلق البلد الثاني وبالعكس، واستقرار هذا ينعكس على استقرار ذاك، وأنّ أمن الأوّل من أمن الثاني. وهذا ما عرفه حكّام البلدين. كما لم تكن جبال لبنان الشرقية أو النهر الكبير عائقاً حدودياً هاماً بين البلدين. إذ منذ الاستقلال كانت عمليات تهريب البضائع والأشخاص تتمّ يوميّاً، كما أنّ بيروت كانت مأوى كل هارب من انقلاب أو تطهير في سورية،

وملجأ كل أديب أو شاعر أو معارض سوري. وإذا وقع انقلاب في دمشق، كانت بيروت تعُدُّ اللحظات العصيبة وتعيش تكهنات عن هوية الانقلابيين وسياستهم. وكانت دمشق تتدخّل دوماً في تركيبة الدولة اللبنانية، للتأكّد من عدم وصول أشخاص يبادلونها العداء أو يفتحون قناة مع إسرائيل، أو ينادون إلى سلم معها، ابتداءً من شخص رئيس الجمهورية اللبنانية إلى رئيس الحكومة والوزراء، بأسمائهم وخلفياتهم، وصولاً إلى قادة الأمن العام والمخابرات وكبار العسكريين اللبنانيين (وفي التسعينات وصل التدخّل السوري حتى في اختيار أسماء كبار الموظفين الإداريين في لبنان).

بعزيمة الانفتاح على لبنان في السبعينات، اتّجهت سورية نحو الفلسطينيين والأردنيين، فدعا الأسد خصمه عرفات إلى دمشق في اليوم الذي بدأ فيه كيسنجر مباحثات سيناء 2 في آذار 1975، وحصل اتفاق سوري–فلسطيني على خلق قيادة موحدة سياسية وعسكرية. ثم بعدما اتّضح مضمون سيناء 2، قام الأسد بزيارة عمّان في 10 حزيران 1975 وهي الأولى من نوعها لرئيس سوري منذ 1957، للاتفاق مع الملك حسين على قيادة موحّدة شبيهة بتلك التي تمّت مع الفلسطينيين، وسط ترحيب الأردن القلق على مصيره بعد إبعاده عن مراحل السلام المصري–الإسرائيلي. وفي عمّان أعلن الأسد أنّ «سورية والأردن كيان واحد وبلد واحد»، وتحسّنت العلاقات.

اندلاع الحرب اللبنانية

كانت الساحة اللبنانية مشتعلة منذ 1969 بين التنظيمات الفلسطينية المختلفة ومناصريها اللبنانيين، من جهة، والدولة اللبنانية والأحزاب المسيحية، من جهة أخرى، ولكنّها انفجرت بشكل واسع في 13 نيسان 1975 واستمرّت معارك الجولة الأولى حتى مطلع الصيف، مخلّفة آلاف الضحايا وأكثر من مليار دولار خسائر مادية واقتصادية. فكانت إيذاناً ببدء انهيار الدولة اللبنانية وتقسيم البلاد إلى كانتونات طائفية مختلفة وهيمنة الميليشيات والجيوش الخاصة.

كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مطلع الحرب 400 ألف، شكّلت مخيماتهم خزان الثورة الفلسطينية التي انتقلت إلى بيروت. وعوّضت المقاومة الفلسطينية خسارتها في الأردن، بعدما فشلت بتحويله إلى قاعدة متقدّمة في وجه إسرائيل، بتثبيت قيادتها وقواعدها في لبنان، واتخاذها جنوب لبنان مركزاً لانطلاق عملياتها. وإذ خصّصت الدولة اللبنانية منطقة العرقوب الحدودية لنشاط المقاومة الفلسطينية، وفق اتفاقية القاهرة العام 1969، لم

تكترث المقاومة للاتفاقية بل عمّمت نشاطها على الأراضي اللبنانية كافة، وبات نفوذها قوياً وكلمتها على السياسيين اللبنانيين لا تُردّ. حتى أصبحت «جيش المسلمين» وفق تعبير رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك صائب سلام. وعجز لبنان عن صدّ الانتقامات الإسرائيلية القاسية ضد القرى اللبنانية والمدنيين اللبنانيين والتي باتت شبه يومية، منها 44 هجوماً كبيراً، مُحدثةً 880 قتيلاً مدنيّاً وخراباً في المنشآت والبنى التحتية. ولوقف الهجمات الإسرائيلية ارتدّ الجيش اللبناني الصغير إلى الداخل لردع العمل الفدائي أمام اعتراض المسلمين. واستغلّت المقاومة هشاشة لبنان طائفياً فسلّحت المسلمين ودرّبتهم وخلقت ميليشيات يسارية، سلّحتها بأسلحة فردية وخفيفة ووسائل نقل. وبرز طرفان، الأول مع الفلسطينيين بقيادة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، والثاني مع الدولة اللبنانية وضد الفلسطينيين بقيادة الزعيمين المارونيين بيار الجميل وكميل شمعون[1]. وترتّب على هذا الاصطفاف انهيار المجتمع اللبناني وولادة العداء حتى بين جيران الشارع الواحد[2].

المبادرة السورية

في الأشهر الستّة الأولى للحرب، بقيت وتيرة الصراع محدودة بين الميليشيات اللبنانية. فشعرت سورية بأنّ استمرار المعارك في بيروت سيهدّد أمنها الإقليمي، خاصّة مع اشتداد احتمال تدخّل المقاومة الفلسطينية في القتال، وهي حليفتها، بوجه إسرائيل. ورأت سورية في استحالة وقف المعارك في بيروت أنّ في الأمر مسعى إسرائيلياً لتوجيه الأنظار عن سيناء 2 عبر إشعال لبنان وإلهاء سورية وإضعافها. فضغطت سورية لوقف إطلاق النار في بيروت ونجحت، ولكن القتال كان يشتعل ويشتدّ كل مرّة حتى بدأ لبنان يتّجه نحو التقسيم. فأوفدت سورية وزير الخارجية عبدالحليم خدّام ورئيس الأركان حكمت الشهابي وقائد سلاح الطيران ناجي جميل، للتوسّط بين القادة اللبنانيين ما أصبح يعُرف بـ«المبادرة السورية». وقام الثلاثة بجولات مكوكية بين أفرقاء الصراع لحثّ اللبنانيين على التوافق والوصول إلى حل سلمي للأزمة ووقف القتال. وكان خدّام الأكثر انغماساً في هذه المحادثات، فسلّمه الأسد الملفّ

1- بالإمكان مراجعة أسباب وتفاصيل الحرب اللبنانية وخاصة سنوات 1967-1974 الحساسة في ثلاثية كمال ديب عن لبنان: **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، و**هذا الجسر العتيق**، و**بيروت والحداثة**، عن دار النهار، بيروت (2007، 2008، 2010).

2- John Bulloch, *Death of a Country: The Civil War in Lebanon*, Weidenfeld and Nicholson, London 1977.

اللبناني (ولقّبه بعض اللبنانيين بـ«والي لبنان»). وأصبحت دمشق منذ الأشهر الأخيرة من 1975 محجّة المسؤولين، لبنانيين وفلسطينيين، حيث ازدحمت طريق الشام بمئات الزائرين. حتى أنّ الأسد التقى القيادة الفلسطينية 14 مرّة خلال 1975.

لقد أصبحت بيروت في العام 1975 ساحة عربية ودولية لكافة الصراعات بين سورية وإسرائيل، وسورية والعراق، وسورية والفلسطينيين، وبدرجة أقل بين سورية ومصر، وسورية والأردن، وبين الفلسطينيين واللبنانيين، والفلسطينيين وإسرائيل، وبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، دون أن تغيب عن الساحة اللبنانية الدول الأوروبية وفي طليعتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا. ولم تكن هذه الصراعات غريبة عن لبنان منذ نهاية الخمسينات، ولكن سيناء الثانية أنذرت باحتمال زوال أيّ حلّ للقضية الفلسطينية وهيمنة إسرائيل على كامل فلسطين، فكانت بيروت المكان الوحيد لانفجار الصاعق الفلسطيني في المنطقة.

رافق انفجار نيسان 1975 إطلاق كيسنجر محادثات سيناء 2. ثم انفجر الوضع في بيروت مجدداً في أيلول مع توقيع سيناء 2. فكانت الحرب اللبنانية تتعمّق مع كل خطوة في سياسة كيسنجر، ذلك أنّه اتّضح للزعماء الموارنة أنّ كيسنجر يبحث عن حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وليس عن حلّ للقضية الفلسطينية وأنّ لبنان سيبتلي باللاجئين الفلسطينيين ما سيُحدث تهديداً للكيان. وخلّف خروج مصر الذعر في المقاومة الفلسطينية أنّ ربيبها وحاميها الأكبر قد ذهب مع الريح. ومرّ كيسنجر في لبنان أثناء جولته المكوكية ورجاه الزعماء اللبنانيون عمل شيء من أجل الفلسطينيين، فلم يفعل، وفوق ذلك أخذ يقترح نقل المسيحيين إلى أميركا لجعل لبنان وطناً بديلاً. وكان مكتوب على لبنان وسورية والفلسطينيين أن يعيشوا عقوداً إضافية من الإحباط في غياب حلّ للقضية الفلسطينية.

كان الأسد يرى حرب لبنان مؤامرة على الفلسطينيين أيضاً لإغراقهم في حرب أهلية تدمّرهم وتبعدهم عن تحرير أرضهم. أمّا حرب لبنان فهي جزء من المشروع الصهيوني الذي يهدف أيضاً إلى تقسيم لبنان، فتظهر دويلة مسيحية في الوسط (إذا رفض المسيحيون الهجرة) ويتشتّت المسلمون، وتبتلع إسرائيل جنوب لبنان ومياهه لأنّ لبنان هو الجبهة الوحيدة التي لم تكتمل معها حدود إسرائيل بعد الضفة الغربية والجولان بحسب المشروع الصهيوني. فيصبح شعار القومية العربية فارغاً من محتواه لأنّ انتصار المسلمين في لبنان على الموارنة يعني أنّ العرب لا يطيقون دولة متعدّدة الديانات في وسطهم. وبعد ذلك ينتقل التفتّت إلى سورية التي تشبه تركيبتها الاجتماعية لبنان، كما أشرنا، لتصبح إسرائيل أمبراطورة المشرق على بلاد عربية

مبلقنة. أمّا إذا فاز تحالف جنبلاط-عرفات وقلَبَ الدولة اللبنانية، فإنّ إسرائيل، لا شك، ستتدخّل علناً لوقف خلق دولة متطرّفة تديرها «منظمة التحرير». وأمام التدخّل الإسرائيلي السافر في لبنان واعتداءاتها المتلاحقة، رأى الأسد أن واجبه - بل حقّه القومي - أن يتدخّل لنجدة لبنان، ذلك أنّ ما يحدث كان مؤامرة إسرائيلية-أميركية لا شك في أنّها موجّهة ضد سورية بالدرجة الأولى، وعلى سورية وقْف حرب لبنان ولو بالقوة.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن تحركات سورية مع أشقائها الصغار وفق استراتيجية دمشق الجديدة. فقد حذّر رابين الملك حسين من الوقوع في «حضن الدبّ السوري»، كما حذّر سورية من أنّها تلعب بالنار في سعيها لإقامة جبهة شرقية. وإذ زار الحسين دمشق في آب 1975 حاول الإسرائيليون زرع الشقاق بين سورية والأردن، فأذاع موشيه دايان تفاصيل زيارات الحسين إلى إسرائيل وتفاصيل محادثاته السّرية معها، مستغلاً تشدّد سورية القومي، فلم يأخذ الأسد ذلك بالحسبان.

كان الأسد يرى أنّ سبب فشل اتفاقيات وقف إطلاق النار العديدة في بيروت هو أنّ الأزمة اللبنانية كانت تُدار من الخارج وأنّ جهات خارجية كانت تنفخ في النار كلّ مرة يلوح فيها حلّ لبناني، كي تُبعد أنظار العرب عمّا يحصل بين مصر وإسرائيل، وكي يغرق لبنان بالدم. وكان المسؤولون السوريون يقضون الساعات الطوال والأيام في محادثات مضنية مع الأطراف اللبنانية والفلسطينية ويتنقلون في ظروف خطرة، من منطقة لبنانية إلى أخرى، لترتيب اتفاق لوقف النار، الذي ما إن يصلون إليه ويبدو أنّه نجح في استتباب الأمن حتى يقع حادث أو حوادث، كإطلاق رصاص من هنا وخطف من هناك وانفجار من هنالك. وكأنّ طابوراً خامساً متجوّلاً يريد بقوّة أن لا يهدأ الوضع في لبنان. لم تكن «السي آي إيه» فقط ضالعة في الأحداث بنظر الأسد وأنّ كمال جنبلاط قد شرح عن إنفاق المخابرات الأميركية مبلغ 250 مليون دولار لإشعال لبنان، بل إنّ إسرائيل كانت قد خرقت الساحة اللبنانية بعملائها، وبحلفها مع الزعماء الموارنة الذي خرج إلى العلن العام 1976.

وإذ قطع لبنان امتحان جولتي الربيع والخريف، انفتح باب الجحيم على مصراعيه في كانون الأول 1975، حيث بدأت جولة عنف كبرى في 6 كانون الأوّل عندما قتلت الميليشيا المسيحية 200 مسلم في وسط بيروت، ما عُرف بـ«مجزرة السبت الأسود». فدخلت البلاد في دوامة عنف بربري متبادل من مجازر وخطف وقتل واقتحامات اتّسعت لتصبح عمليات تطهير طائفي واسع من الجهتين، خلال ما تبقى من كانون الأول 1975 وأثناء كانون الثاني 1976.

وطال التطهير بيروت الشرقية وضواحيها من المسلمين والفلسطينيين، قابله سيطرة التحالف الفلسطيني اليساري على أجزاء كبيرة من بيروت ووسطها وتهجير كل القرى المارونية على الساحل جنوب بيروت. وإذ ثابرت دمشق في مبادرتها السياسية خلال هذين الشهرين، إلاّ أنّها أرسلت وحدات من «جيش التحرير الفلسطيني» و«منظمة الصاعقة» وقفت بين الطرفين وفتحت النار على ميليشيات «الحركة الوطنية اللبنانية» والمقاومة الفلسطينية، فأوقفت زحف هذه الميليشيات غرب ساحة الشهداء باتجاه مبنى حزب الكتائب المركزي في الصيفي. وحذّر الأسد من مغبّة مواصلة القتال، ولكن أحداً لم يرتدع.

ثم أثمرت المبادرة السورية السياسية عن وثيقة دستورية إصلاحية أعلنها سليمان فرنجية في شباط 1976 وكان لسورية دور كبير في صياغتها[3]. ولكن الأوان كان قد فات، إذ إنّ الجيش اللبناني انقسم على ذاته وأصبح ميليشيات متصارعة، ودخلت المقاومة الفلسطينية عسكرياً إلى جانب القوى اليسارية. فأخذت الدوائر تدور على المناطق المسيحية التي تسيطر عليها قوى «الجبهة اللبنانية»، وبدأ التفاف في الجبال في محاولة من جنبلاط والفلسطينيين لدحر الميليشيات المسيحية ودخول جونية، فيما أعلن جنبلاط عن معركة «شاملة لا رجعة عنها» ضد القوى المسيحية. وكانت سورية ترفض ضغط جنبلاط على الرئيس فرنجية ليستقيل لأنّ ذلك يلعب لصالح قوى التحالف اليساري-الفلسطيني، ويُضعف يد الموارنة في السلطة. ولذلك شجّعت فرنجية على الصمود في موقعه. وعندما رأت أنّ الوثيقة الدستورية لم تؤدِّ غرضها، شجّعت عملية انتخاب مبكر لرئيس جمهورية جديد لعلّ ذلك يسهم في إعادة الاستقرار ووقف الحرب.

في 27 آذار 1976، دعا الأسد جنبلاط إلى دمشق لإقناعه بالعدول عن الحسم العسكري وقبول وقف الحرب. واستغرق نقاشهما الصعب سبع ساعات، حيث قال الأسد إنّ حسم الأزمة عن طريق الحرب هو الجنون بعينه وهو لمصلحة إسرائيل وسيعرّض سورية للخطر: «لماذا تصعّد القتال؟ الوثيقة الدستورية أعطتك 95 بالمئة من مطالبك. ماذا تريد أكثر من ذلك؟». وردّ جنبلاط أنّه يريد «التخلّص من الموارنة الذين حكمونا 140 سنة»، وأن يقضي على النظام الطائفي. وخرج جنبلاط من هذا اللقاء غير مقتنع بوقف الحرب، لا بل زادت

3- Edward. Azar, *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality*, New York, Praeger, 1984.

ثقته بعد لقائه بالأسد وتسامح الرئيس السوري مع أسلوبه الوجاهي وتغاضيه عن عبارات الانتقاد لـ«حزب البعث» وللنظام السوري التي تفوّه بها جنبلاط. وظنّ جنبلاط أنّ الأسد يطلب منه أن يكفّ عن الموازنة وأنّ ما يمكن قوله في حديثه الخاص مع الأسد يمكن أن يكرّره علناً. إذ ما إن وصل جنبلاط إلى بيروت حتى أطلق سلسلة تصريحات ضد سورية ونظامها ومبادرتها، وذكر للصحافيين بعض ما جاء في حديثه الخاص مع الأسد وأنّه يرحّب بمبادرة سياسية من سورية، ولكنّه يرفض أيّ تدخّل عسكريّ. فأخذت شقّة الخلاف تزداد بين «الحركة الوطنية» وسورية.

لقد وجدت سورية أنّ انتصار تحالف جنبلاط مع الفلسطينيين قد يؤدّي إلى قيام دولة لبنانية متطرّفة، كوبا ثانية على ضفاف المتوسّط، تُدخل المنطقة في مغامرات لا تُحمد عقباها، وتمنح يداً حرّة للتنظيمات الفلسطينية، وتجلب الحروب على سورية دون ضمان دخول مصر ضد إسرائيل. وأنّ جنبلاط لا يكترث للمخاوف السورية في تركيزه على الشأن اللبناني الداخلي. وحتى في الشأن اللبناني الداخلي قلقت سورية من أنّ جنبلاط لم يعطِ الاهتمام الكافي للوثيقة الدستورية للرئيس فرنجية لأنّ طموحه الشخصي للسلطة أعماه عن الصورة الإقليمية الخطرة. وقلق الأسد أنّه في حال فشل التحالف الفلسطيني-اليساري في السيطرة على كل لبنان فإنّ جنبلاط قد يعلن دولة يسارية في المناطق التي يسيطر عليها التحالف، أي في غرب بيروت والشوف والجنوب وصيدا، وكذلك في البقاع والشمال إذا أمكن، ثم يحظى باعتراف ودعم سوفياتيين، ما يعزّز احتمال بقاء هذه «الجمهورية الشعبية»، برئاسة جنبلاط نفسه ومحسن إبراهيم رئيس «منظمة العمل الشيوعي» كرئيس حكومة. وكان التقسيم هو أيضاً ما استنتجه جنبلاط من رسائل الأميركان وبات مجلس «الحركة الوطنية» المؤلّف من ستة أحزاب يسارية لبنانية يتصرّف وكأنّه حكومة انتقالية، في حين أُعلن عن تأسيس «إدارة مدنية» و«أمن شعبي» استلم مراكز الأمن الرسمية في بيروت.

لم يهضم الأسد مشروع جنبلاط، ولم تغب عن ذهنه صورة الحرب الأردنية وكيف سعت المقاومة الفلسطينية هناك إلى السيطرة على الدولة بالوسائل العسكرية والانقلابية، وبتحريض الفعاليات الأردنية والشعب ضِد النظام. وشعر أنّ هذا ما يفعله الفلسطينيون مجدّداً في لبنان، حيث الوضع كان أصعب بكثير من الأردن. ولام الأسد القيادة الفلسطينية التي لولا قواتها لما تمكّن جنبلاط من خوض هذه المعارك. والتقاها ثلاث مرات في آذار ونيسان وأيّار 1976، فكان هو يتكلّم عن المخاطر وضرورة الحل السياسي في لبنان، وعرفات يتكلّم في اتجاه آخر.

ولكن في الحقيقة كان الأمر تصادماً بين استراتيجيتين: إستراتيجية سورية تنظر إلى الوضع في لبنان من خلال الصراع مع إسرائيل، وإستراتيجة فلسطينية، سبق شرحها، مبنية على مجموعة مجازفات جعلت عرفات زئبقياً في الحوار ليس مع الأسد بل مع الزعماء العرب كافة. أسلوب عرفات في النقاش أزعج الأسد ودفعه لينفر منه، وخاصة بعد اجتماعات ربيع 1976 حول الوضع اللبناني ما عمّق الشقّ بينهما. إذ حاول الأسد أن يقنع الزعيم الفلسطيني برؤيته للأمور وحذّره من مغبّة مواصلة الحرب في لبنان التي، بنظر الأسد، لن تكون أبداً من مصلحة الفلسطينيين، وأنّه ليس منطقياً أبداً أن يربط الفلسطينيون القتال ضد مسيحيي لبنان بتحرير فلسطين، وأنّها فضيحة لـ«منظمة التحرير» أن تقاتل مسيحيين عرباً، ثم تتحدّث عن دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين. كل هذا وأكثر قاله الأسد للمقاومة ولجنبلاط دون جدوى.

لقد وفّرت سورية الحماية للمقاومة منذ 1966 وتدخّلت لصالحها في حرب الأردن سنة 1970 حيث تكبّدت خسائر فادحة، ثم أوفدت مصطفى طلاس إلى عمّان بعد تجدّد المعارك في 1971 وكاد يصل إلى اتفاق يسمح للمقاومة بالتمركز في الأغوار، إلاّ أنّ قيادة «فتح» تعنّتت ورفضت الحلول، وكانت نتيجة قصر النظر هذه أن أُخرجت المقاومة من الأردن ولجأت إلى لبنان. وخلال الأعوام 1971-1973، دعمت سورية المقاومة وحصّنت مخيماتها في لبنان ووفّرت لمقاتليها السكن والمؤن والأسلحة. وإذ سيطرت المقاومة على منطقة العرقوب في جنوب لبنان، وفّرت لها سورية خطوط إمداد. وعندما عجز الجيش اللبناني عن صدّ الغارات الإسرائيلية على لبنان، نشرت سورية سرّاً شبكة مضادات أرض-جو في المخيمات الفلسطينية تديرها عناصر كوماندوس سورية. كما اعترضت طائرات سورية الغارات الإسرائيلية ضد المواقع الفلسطينية في العرقوب في صيف 1973 في مواجهات خسرت فيها سورية 13 طائرة. وفي حوادث أيّار 1973 بين الجيش اللبناني والمقاومة، أرسلت سورية المزيد من الكوماندوس السوري للقتال إلى جانب الفلسطينيين وأقفلت الحدود مع لبنان وقادت حملة ديبلوماسية ضد الدولة اللبنانية.

ولكن سورية كانت تقلق من تهوّر المقاومة وعملياتها الفدائية البسيطة داخل إسرائيل التي جلبت انتقامات إسرائيلية كبيرة على لبنان، وكادت تجرّ إلى حرب لم تستعدّ لها الدول العربية، وتشوّه وجه القضية الفلسطينية أمام الرأي العام الدولي. ولكن هذه كانت خلفية الاستراتيجية الفلسطينية: مصالح حركة مقاومة بوجه مصالح دولة، وشوق المقاومة إلى المحافظة على استقلاليتها، على حساب أمن وسيادة الدول العربية وخاصة لبنان وسورية.

وها هي المقاومة الفلسطينية قد هيمنت على مفتاح السيادة اللبنانية وهو قرار الحرب والسلم.

في خطاب في 12 نيسان 1976 أعلن الأسد أن سورية «ضد هؤلاء الذين يصرّون على مواصلة القتال. ثمّة مؤامرة قيد التحضير ضد الأمّة العربية، وعلى الإخوة في القيادة الفلسطينية أن يفهموا خطورة هذه المؤامرة لأنّهم هدفها الرئيسي». وكان عرفات يعتقد أنّه يفاوض سورية من موقع قوّة، إذ إنّ المقاومة الفلسطينية لم تتمتّع بدعم اليسار اللبناني ومسلمي لبنان فحسب، بل كان العراق يموّلها ويسلّحها والسادات يشجّعها على رفض ضغوط سورية، والسعودية ودول الخليج تسهّل أمورها. ولذلك كانت المقاومة تظنّ أنّ وضعها في لبنان محصّن ويتمتّع بشرعية ثورية لن تزحزحها سورية التي بنظرها تسعى إلى السيطرة على ورقة المقاومة. واعتقَدَ عرفات أنّ انتصار رفيقه جنبلاط في لبنان سيوفّر للمقاومة قاعدة ضمن دولة حليفة يسارية أفضل بكثير من تلك التي خسرها في الأردن. وفوق ذلك، فجنوب لبنان هو أكثر قرباً للعمق الجغرافي الفلسطيني من أي بلد عربي آخر. وهذه الأسباب كانت وراء عناده على قتال «الكتائب» إلى جانب جنبلاط، ولم يدرِ أنّ الأسد رأى ذلك حرباً ضد سورية أيضاً[4]. فقد أخذت سورية العبرة من درس الأردن عندما تدخّلت لصالح الفلسطينيين في أيلول 1970 ما قدّم حجّة للتدخّل الإسرائيلي، وكاد يحوّل المملكة إلى محمية إسرائيلية. وإذ استطاعت سورية فكّ طوق إسرائيل عن الأردن وردّها إلى الحضن السوري، فهي لن تسمح لعرفات وجنبلاط بإعطاء ذريعة لإسرائيل للهيمنة على لبنان.

كانت معضلة سورية في الأزمة اللبنانية بين طرف يتعاطف معها قوميّاً وعقائدياً هو الطرف الفلسطيني واليساري اللبناني، وطرف مسيحي يضمر الشك بسورية ونواياها ويرفض القومية العربية، ويقيم علاقات خافتة الآن مع إسرائيل. وأخيراً حزم الأسد أمره بعد سلسلة المحادثات الفاشلة مع جنبلاط وعرفات، وقرّر الوقوف إلى جانب الدولة اللبنانية والموارنة بمواجهة المقاومة الفلسطينية وجنبلاط. وكان الأسد يدرس ردّات الفعل الممكنة ويجسّ نبض الدول العربية والغربية حول احتمال دخول قوات سورية إلى لبنان[5]. في تلك الأثناء كان كيسنجر يراقب ما يجري ويسرّ بأنّ المقاومة الفلسطينية غارقة في أوحال الحرب

4- «Why Syria Invaded Lebanon», *MERIP Reports*, n° 51, October 1976, pp. 3-10.

5- Peter Heller, «The Syrian Factor in the Lebanese Civil War», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 4, n° 1, fall 1980, pp. 56-76.

اللبنانية. ولكن في ربيع 1976 وقد بدا أنّ الأمور تتّجه نحو نصر فلسطيني-يساري تدعمه موسكو ويهدّد بسقوط لبنان في المعسكر السوفياتي، أخذ القلق يساوره. ذلك أنّ نصراً مثل هذا سيؤدّي إلى تدخّل سورية وإسرائيل معاً في حرب لبنان، فيتصادمان وتنفجر حرب الشرق الأوسط مجدّدًا وتنهار معها مشاريعه وما بناه على المحور المصري-الإسرائيلي.

وكما في الأردن حيث أدّت الحرب بين الفلسطينيين والدولة الأردنية إلى تدخّل سورية وإسرائيل، كذلك الآن في لبنان، كانت سورية وإسرائيل تسعيان لمنع بعضهما البعض من التدخّل. فوجّهت إسرائيل تحذيراً لسورية من مغبّة دخول لبنان، وأرسل كيسنجر مبعوثه الخاص دين براون إلى بيروت في 30 آذار وفي ذهنه أن يورّط سورية لإبعادها عن ملف مصر وإسرائيل. وكان كيسنجر محاطاً بمعلومات استخباراتية عن قلق الأسد من تدخّل عسكري إسرائيلي، وأنّ الأسد يضغط على عرفات وجنبلاط لوقف القتال وعدم هزيمة الجبهة المسيحية. ولذلك عمد إلى إقناع الأسد أنّه ما لم تتدخّل سورية وتضرب الفلسطينيين واليسار اللبناني فإنّ إسرائيل ستتدخّل. وبذلك، تتورّط سورية وتلهي قسماً من جيشها بعيداً عن الجولان وتتأذّى صورتها أمام الرأي العام العربي المتعاطف مع الفلسطينيين، ويُضرب الفلسطينيون وحلفاؤهم في لبنان ويخسر الاتحاد السوفياتي ساحة كانت تعده بالنصر. وكان الشرط الإسرائيلي أن يبقى التدخّل السوري محدوداً في عدد الجنود ونوع السلاح، وأن يمتنع عن استعمال سلاح الجو وصواريخ سام، وأن يقتصر العدد على لواء واحد جنوب طريق بيروت-دمشق وأن لا يتوغّل قريباً من الحدود الإسرائيلية في الجنوب. هذه الشروط قدّمها وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون في مذكّرة إلى كيسنجر، وعُرفت بالخطوط الحمر. على هذا الأساس عملت ديبلوماسية كيسنجر ضمن مبدأيْ أنّ أميركا لن تمنع سورية من التدخّل، وأنّ إسرائيل لن تعارض تغلغل الجيش السوري. وهكذا حصل التدخّل العسكري السوري على الضوء الأخضر[6].

ثم أخذ كيسنجر ومبعوثه دين براون وآخرون، ومنذ أوّل نيسان 1976، يشيدون بالدور السوري البنّاء. وبات الخوف الإسرائيلي-الأميركي المشترك ليس أن تدخل سورية عسكرياً إلى لبنان، بل أن يتّفق المسيحيون مع عرفات وجنبلاط (اجتماعات بشير الجميّل وكمال جنبلاط) على وقف القتال وبذلك تعدل دمشق عن التدخّل وينتهي احتمال ضرب سورية للمقاومة،

6- Adeed Dawisha, «The Impact of External Actors on Syria's Intervention in Lebanon», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 2, n° 1, Fall 1978, pp. 22-43.

وتواصل دمشق مبادرتها السياسية فتنتهي الحرب دون تحقيق أهداف إسرائيل. فبات هدف إسرائيل وأميركا إطالة أمد القتال في لبنان حتى تتدخّل دمشق عسكرياً، ولو كانت الإطالة على حساب المسيحيين. واستعملت أميركا وإسرائيل وسائل عدّة لإطالة المعارك عبر طابور خامس. فقد حضر براون إلى المختارة للقاء جنبلاط وأعلمه أنّ الإدارة الأميركية متشائمة جدّاً من عودة التعايش بين المسلمين والمسيحيين، ما فسّره جنبلاط بأنّه إشارة إلى قبول أميركي بالتقسيم، ما يعطي بنظره ضوءاً آخر لمواصلة القتال. كما زار براون الزعيم الماروني ريمون إدّه المقيم في غرب بيروت، وأوحى له أنّ قضية المسيحيين خاسرة وفي حال انهيار الجبهة المسيحية فإنّ سفن أميركا جاهزة لنقل المسيحيين إلى أميركا وكندا. ثم التقى براون بالقادة الموارنة في الكفور، فرنجية وشمعون والجميّل، فأحبط توقّعاتهم بنصحهم أن لا يعوّلوا على العون الأميركي وأنّ المارينز لن يهبطوا في بيروت كما فعلوا العام 1958، وأنّ خلاص المسيحيين هو في المضي بتوثيق علاقاتهم بإسرائيل[7]. وهكذا أضيف إلى الحرب ستون يوماً جديداً من أول نيسان إلى آخر أيّار 1976.

في 31 أيّار عقد ريمون إدّه مؤتمراً صحافياً ذكر فيه أنّه سمع في زيارته الأخيرة إلى واشنطن كلاماً على لسان كيسنجر أنّ مفاوضات السلام لن تُستكمل إلا إذا ضبطت سورية الوضع في لبنان. وذكر كمال جنبلاط لصحافي فرنسي أنّ كيسنجر طمأن إسرائيل أنّ سورية لن تتخطى الخطوط الحمر في لبنان[8]. وكان 31 أيار هو اليوم الأخير قبل دخول الجيش السوري لبنان.

التدخّل العسكري

بعد 13 شهراً من بداية الحرب اللبنانية، وفي ليل 31 أيّار 1976، بدأت سورية تدخّلها العسكري الواسع في لبنان بإرسال فيالق مدرّعة عدّة من جهة عكار، ومن جهة البقاع خاصّة، حيث تمكّنت من لجم الميليشيات اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية هناك.

ولكن الجيش السوري لم يتصرّف وكأنّه في ساحة معركة، ولم يستعمل تكتيكاً عسكريّاً، بعكس الهجمات الضخمة والدموية التي اعتمدها الجيش الأردني ضد المقاومة في 1970. إذ كان الجيش السوري يتقدّم ببطء في البقاع ثم تراقب الحكومة السورية البيئة السياسية

7- Jonathan Randal, *The Tragedy of Lebanon*, London, 1983, p. 178.

8- Kamal Joumblatt, *I speak for Lebanon*, Zed Books.

والديبلوماسية وردود الفعل المحليّة والعربية والعالمية. ولذلك بدا التدخّل متقطعاً حيث كانت الدبابات تتوغّل ثم تتوقّف عن الزحف، لتكرّر سورية النداء إلى قوى التحالف بوقف الحرب والانسحاب من خطوط المواجهة مع القوى المسيحية. وإذ رفض هؤلاء وقف القتال، أدخلت سورية قطع مدفعية واستعملت طوّافات. وكان السوريون حذرين لئلا يلحقوا الأذى بقوى التحالف، والتخفيف قدر الإمكان من احتمال سقوط قتلى. ولم يتبع جنبلاط وعرفات هذا الأسلوب في مواجهة الجيش السوري بل قرّرا استعمال الحزم، ما أفسد التوغّل النظيف وتحوّلت المواجهة إلى عملية مؤذية للطرفين. حيث اشتبكت قوى التحالف مع الجيش السوري على طول خط بيروت–دمشق فتقهقرت من ضهر البيدر فصوفر فبحمدون، وفي الطرق المؤدّية إلى صيدا وعند سفح جبل الشيخ وفي منطقة العرقوب وفي طرابلس.

وتدريجياً، وخلال شهر حزيران، تمكّن الجيش السوري من قطع خطوط إمدادات قوى التحالف برّاً وبحراً وجوّاً ورفع الحصار عن زحلة وقرى مسيحية في البقاع ووقف حرب الجبل، ومحاصرة المعاقل الكبرى لقوى التحالف، حتى انقلب الوضع في لبنان. إذ بعد أن سيطرت قوى التحالف على 82 بالمئة من الأراضي اللبنانية ودفعت الميليشيات المسيحية إلى رقعة 18 بالمئة في شرق بيروت وكسروان والمتن، بات الجيش السوري يسيطر على 66 بالمئة من مساحة لبنان على حساب قوى التحالف التي تضاءل نفوذها إلى 18 بالمئة من لبنان خلال شهر واحد. ولم يخلُ الأمر من أحداث درامية. في حين استعادت القوى المسيحية، في ظل التدخّل السوري، المبادرة فسيطرت على المتن والكورة وشدّدت الحصار على مخيّم تل الزعتر شرق بيروت، المعقل الأهمّ لجبهات الرفض الفلسطينية. لقد حوصر داخل المخيم 30 ألف مدني جلّهم من الفلسطينيين وبعضهم من الشيعة اللبنانيين، ودُكّ بمختلف أنواع الأسلحة حتى سقط في 12 آب 1976 بعد 62 يوماً بأيدي الميليشيات المسيحية. وبلغ عدد القتلى ثلاثة آلاف، جزء منهم في مجزرة مروعة بعد سقوط دفاعات المخيم واندفاع المسلحين إلى داخله، مسجّلاً أول مجزرة ارتكبها عرب بحق فلسطينيين قبل ست سنوات من مجزرة صبرا وشاتيلا (1982) وقبل عشر سنوات من حرب المخيمات بين «حركة أمل» والفلسطينيين (عام 1986)[9]. وكان مصاب تل الزعتر حدثاً بذاته أثار الكثير من الغضب الشعبي في لبنان وداخل سورية نفسها

9- A.J. Odeh, *Lebanon: Dynamics of Conflict, a Modern Political History*, London, Zed Press, 1985.

وفي العالم العربي وطغت أخباره على سائر أحداث حرب لبنان في صيف 1976. ومع سقوط تل الزعتر بلغ الحقد الفلسطيني على سورية مداه. فكان حزيران 1976 بداية أكثر من ثلاثين عاماً من وجع الرأس لسورية في الملف اللبناني.

تحوّل التدخّل العسكري الذي أرادته دمشق هادئاً ومنظّماً إلى مآسٍ دامية لم يستسغها الرأي العام العربي، وبات التدخّل عملاً مذموماً ضد المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبناني المؤمن بالقومية العربية، لأجل نصرة موارنة لا يؤمنون بالعروبة، وفيهم من يتعامل مع إسرائيل عدوّة العرب. ولم يقتصر الحنق على سورية على الشارع، بل وصل إلى الحكومات العربية. فصبّ العراق ومصر الزيت على النار ضد التدخّل السوري، واشتعلت الحرب الإعلامية داخل لبنان وخارجه ضد دمشق. وانقلب تدخّلها تحت شعارات قومية لنجدة المسيحيين العرب ووقف الحرب الأهلية في لبنان وإعادة الرشد إلى المقاومة الفلسطينية، إلى جهد غير ممنون. كما أُسيء فهم مقاصد الأسد لمصلحة لبنان والاستراتيجية العربية، وفُسّر على أنّه يسعى إلى السيطرة على لبنان والفلسطينيين معاً في عودة إلى حلم سورية الكبرى. وكانت الصرخة ضد التدخّل السوري تنطلق من بيروت، يعقد جنبلاط المؤتمرات الصحافية واصفاً الحكومة السورية بأنّها «نظام فاشي عسكري» ويضيف عرفات كلاماً مشابهاً، واعداً بحرب شعواء ضد سورية، فيتردّد صدى التنديد بسورية من المشرق العربي إلى مغربه، وتنطلق التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، وتتعرّض السفارات السورية للحصار الشعبي. وقطعت مصر علاقتها بسورية في حين اتّهم وزير خارجيتها إسماعيل فهمي دمشق بأنّها تقوم بعمل إبادة ضد الفلسطينيين. ونشر العراق جيشه على حدود سورية وندّد صدام حسين بالأسد على أن أطماعه أغرقته في بحر دماء صنعه هو، واتخذ عدد من الدول العربية النفطية قرارات بتخفيض دعمها الاقتصادي لسورية.

وكأنّ سورية كان ينقصها كل هذا العداء، فانبرى صلاح البيطار من باريس يهاجم التدخّل السوري في لبنان، وكيف أنّ «سورية قلب العروبة النابض تتحالف مع المسيحيين الانعزاليين في خط شديد الغرابة عن تقاليدها القومية». وعزا البيطار التدخّل في لبنان إلى «طبيعة النظام والسلطة الحاكمة في دمشق التي عزلت نفسها عن شعبها وقضت على الديمقراطية». وكانت هذه المرّة الأولى التي يهاجم فيها البيطار الحكم في سورية منذ مغادرته. ولم يتوقف الأمر عند البيطار، إذ إنّ أقلاماً عدّة وحكومات عربية أخذت تتهم سورية بأنّها تُكمل ما بدأه الأردن عام 1970، وأنّها تقضي على المقاومة الفلسطينية خدمة للسلام الأميركي في المنطقة. وآلم هذا

التفسير الأسد كثيراً لأنّه اعتبر نفسه المقاوم الأول ضد مشاريع أميركا والمدافع الأول عن القضية الفلسطينية التي أعطاها الأولوية على استعادة الجولان، وأنّ سورية ضحية مكائد أميركا وإسرائيل منذ حرب 1973.

وحتى داخل سورية نفسها افتقد التدخّل العسكري السوري إلى الشعبية، حيث رأى كثيرون ما يجري بأنّه غير معقول وصادم، ولا ينسجم مع الخط القومي العربي لسورية التي من المفترض أن تكون دوماً مع المقاومين ضد إسرائيل، خاصة أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين صرّح أنّ إسرائيل «لن تُزعج الجيش السوري وهو يقتل إرهابيي عرفات». فبدا أنّ الجبهة الداخلية السورية تتزعزع، حيث فُسّر التدخّل العسكري في لبنان بأنّه عمل ضد المسلمين وضد القوى القومية العربية. واتّخذ التنديد بسورية وجهاً آخر هو الوجه المذهبي بأنّ الأسد بدفاعه عن الحكم الماروني في لبنان إنّما ينطلق من عقيدته الأقلوية حيث تبرّر امتيازات الموارنة في لبنان امتيازات العلويين في سورية. واستغلّ مناهضو النظام في الداخل هذا الرأي فأطلق أئمة المساجد مقولة «ارتضيناك رئيساً علويّاً في سورية ولكننا لن نقبل بك رئيساً مارونياً»[10]، لتتلقف تظاهرات في بيروت هذا التعبير هاتفة «نقبلك يا أسد علويّاً ولكن لن نقبلك مارونيّاً». وطبعاً كان هذا الكلام هراءً بعيداً عن حوافز الأسد الحقيقية في بناء جبهة شرقية تعوّض سورية خسارة مصر، وعن هدفه الحالي وهو قطع ذريعة تدخل إسرائيل في لبنان ووقف تقسيم لبنان. ولم يكن الأسد محرجاً بخلفيّته العلوية وهو الخارج من عقود طويلة من الإيمان العقائدي بالقومية العربية والعلمانية، فقد علّق على تهمة الطائفية بقوله: «لا شيء يحرجنا في سورية. لقد أصبَحَت عُقد الماضي وراءنا وتحرّرنا من عقد الأقليات منذ زمن طويل».

ولكن تهديد الجبهة الداخلية السورية كان حقيقياً، وكاد يهزّ النظام، بسبب فداحة معارضة الناس في سورية للتدخّل في لبنان. فوقعت أعمال شغب وخرج أعداء النظام بشعارات عدائية، وهاجم فلسطينيون فندق سميراميس في دمشق في أيلول 1976 واحتجزوا رهائن. وشعر الأسد لأول مرّة أنّ الوضع الأمني في سورية ليس على ما يرام. فأخذ احتياطات إضافية حول القصر الجمهوري وتأسّس الحرس الجمهوري وعُيّن ابن عمّ زوجة الأسد، عدنان مخلوف، قائداً له. كما رُقّي رفعت الأسد إلى رتبة عقيد وقُويت تجهيزات وعدد «سرايا الدفاع» التي يقودها.

10- كريم بقرادوني، السلام المفقود، 1984.

في أول أيلول 1976، زار سركيس دمشق والتقى الأسد ومما قال له: «إنّك تحمل حملاً ثقيلاً بسبب المسيحيين ولا سيما الموارنة. وآمل أن يقابلوا صنيعك بمزيد من الإيمان بالعروبة. إنّي ماروني يؤمن بعروبة لبنان... ولكني ألاحظ أنّ الموارنة أصحاب الحركة الأولى في العروبة خلال القرن التاسع عشر، يبتعدون عنها تدريجياً ويتحوّلون من مدافعين عنها إلى خائفين منها ومرتدّين عنها. والسبب أنّ العروبة أصبحت مرادفة أكثر فأكثر للإسلام... ولكن بفضلك أنت حتى رجل كبير كبيار الجميّل اكتشف أنّه عربي... لقد صالحت بين المسيحيين والعروبة وهذه خدمة عظيمة تسديها إلى المسيحيين والعروبة معاً... نحن نعي مدى الصعوبات التي تتحمّلها من جرّاء تحالفك مع «الجبهة اللبنانية» لدرجة أنّ بعض المشايخ أخذوا يردّدون في الجوامع: قبلناك يا حافظ علويّاً في الحكم ولكن لن نقبلك مارونيّاً!». فضحك الأسد وقال: «شايف الخبر وصل حتى ع لبنان. بسبب اللبنانيين ما عاد فينا أن نكتم سرّاً في سورية»[11]. وأطلع الأسد سركيس على أنّه استدعى رجال الدين في سورية إلى اجتماع: «أوضحت لهم أنّ التدخّل السوري في لبنان لا يرمي إلى تأييد الموارنة ضد السنّة بل لإفشال المؤامرة المدبّرة ضد الإسلام والمسيحية معاً، ضد سورية ولبنان أيضاً. وبيّنت لهم أنّ الخطر الذي يهدّد الإسلام يأتي من الشيوعيين المسيحيين وحلفائهم الذين يتاجرون بالإسلام، كنقولا الشاوي وجورج حاوي وإنعام رعد». وشرح الأسد لسركيس أنّه ألقى خطبة في 20 تموز 1976 استعاد فيها رأيه في الأمر ولكن رجال الدين «ما زالوا يبدون بعض الملاحظات على موقفي من المسلمين في لبنان بسبب الطابع الطائفي الحاد الذي اتّخذه الاقتتال هناك»[12].

فهمنا أعلاه موقف واشنطن ودور كيسنجر في حرب لبنان، وخاصة أنّ كيسنجر أكّد دعم الولايات المتحدة للتدخّل العسكري السوري بعد لقائه بكورت فالدهايم، أمين عام الأمم المتحدة، يوم 6 حزيران 1976. ولكن ماذا كان موقف موسكو حليفة سورية ومنظمة التحرير وحليفة جنبلاط؟

في صيف 1976، لم تلقَ نداءات جنبلاط وعرفات و«الحركة الوطنية» إلى الدول العربية – خاصة مصر وليبيا والعراق والجزائر – لإرسال جيوشها آذاناً صاغية. وحتى الاتحاد السوفياتي، المستفيد الأكبر من انتصار جنبلاط وعرفات في لبنان، لم يتحرّك عسكرياً بل اقتصر

11- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 34.

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 36.

عمله على النشاط الديبلوماسي ليعبّر عن غضبه الشديد من عملية الجيش السوري في لبنان. فتأذّت الصداقة بين دمشق وموسكو. وكان الروس على علم بنيّة سورية التدخّل في لبنان قبل وقوعه، فحاولوا منعه، وأوفدوا رئيس الوزراء كوسيغن. ولكن كوسيغن توقّف في بغداد أوّلاً في أواخر أيّار ومنها أطلق تحذيراً إلى دمشق من مغبّة تدخّل سورية العسكري في لبنان. ولكنّه ما إن وصل إلى دمشق في أول حزيران حتى تبلّغ تفاصيل دخول الجيش السوري البقاع منذ ليل أمس. فغضب كوسيغن ورفض ما شرحه الأسد عن هدف التدخّل وأبعاده اللبنانية والعربية، كما انتقدت وكالة تاس السوفياتية تدخّل سورية الذي لم يوقف نهر الدم في لبنان. وكان السوفيات يدعمون جنبلاط، بطلهم الأول في لبنان، والعربي الوحيد الذي فاز بجائزة لينين للسلام، ويدعمون «منظمة التحرير الفلسطينية» كحركة تحرّر حُكماً مناوئة للولايات المتحدة. ويعلمون أنّ فوز جنبلاط وعرفات هو مكسب لهم. فأصيبوا بحيرة بين سورية حليفتهم الأساسية في المنطقة وبين ثورة يمكن أن تنقل لبنان من أحضان الغرب إلى حضن موسكو[13].

لقد نظر السوفيات إلى التدخّل السوري بأنّه يستند إلى القومية العربية لإنقاذ المسيحيين العرب، والقومية بنظرهم هي فكرة شوفينية رجعية، كما كل القوميات. وباسم هذه الفكرة تحطّم سورية عشرة أعوام من نضال اليسار اللبناني لفكّ ميول لبنان الغربية وربطه بالمعسكر الاشتراكي[14]. وساهم في إذكاء عدم رضى السوفيات إلحاح جنبلاط وعرفات على تدخّلهم ديبلوماسياً وحتى عسكريّاً لوقف الزحف السوري، وقدّما مذكّرات ونداءات إلى كوسيغن عندما حضر إلى دمشق. وإذ أبلغت موسكو «الحزب الشيوعي اللبناني» وأحزاب اليسار اللبناني أنّها لا تقبل التدخّل السوري، ترجم البعض في بيروت عدم القبول هذا بأنّ السوفيات سيفعلون شيئاً، كأن يقوموا بإنزالات عسكرية في لبنان. واتجهت موسكو نحو تبريد العلاقات مع دمشق، فأرسل بريجنيف مذكّرة إلى الأسد يطالبه بالانسحاب من لبنان، وتكرّرت الدعوات اليومية السوفياتية إلى سورية والمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية لوقف القتال ورأب الصدع وتوحيد الطاقات. وأُجّلت شحنات أسلحة جديدة لسورية لأعوام

13- Kassem Ja'far, «The Soviet Union in the Middle East; a Case Study of Syria», *Soviet Interests in the Third World,* edited by Robert Cassen, London, Sage, 1985, pp. 255-283.

14- Pedro Ramet, The *Soviet-Syrian Relationship Since 1955: A Troubled Alliance*, Boulder, Westview, 1990.

عدّة. وإذ زاد التحرّش الكلامي الإسرائيلي بسورية في تلك الفترة، لم ترفع موسكو الصوت كعادتها لصالح سورية ضد إسرائيل[15]، اعتقاداً منها أنّ سورية تنفّذ إرادة واشنطن.

ولكنّ الأسد أصرّ على مواقفه، شارحاً أنّه «صعب على السوفيات فهم طبيعة علاقة سورية بلبنان». ولذلك واصلت سورية التدخّل لإبعاد المقاومة الفلسطينية عن قلب المناطق المسيحية وإقناعها بفكّ تحالفها العسكري الوثيق مع جنبلاط واليسار اللبناني وجذب الجماعتين لمصلحة الصراع الأكبر ضد إسرائيل. وإذ اتّهمته جهات عربية رسمية وشعبية عدّة بأنّ ما يقوم به معادٍ للعروبة، دافع عن مواقفه في كلمات في مناسبات عدّة أهمها خطاب طويل في 20 تموز 1976، شرح فيه مواقف سورية القومية والتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وقوى اليسار اللبناني، ومحاولاته مع جنبلاط وعرفات لوقف الحرب وضرورة فتح أعينهما للصراع الأهم والمصيري مع إسرائيل، وأنّ ما قامت به سورية هو الصحيح والأخلاقي، وأنّها لم تتحرّك إلا بعد نفاد الكلام وفقط لأسباب المصلحة القومية العليا.

نهاية حرب السنتين

بلغ التوغّل العسكري السوري مداه في نهاية صيف 1976، ولكنّ قوى التحالف حافظت على مواقع حصينة داخل المدن الساحلية الكبرى لا ينفع معها أسلوب الزحف البطيء والمناوشات الخفيفة التي وسمت النشاط العسكري السوري. ولذلك قام الجيش السوري بهجوم شامل بمختلف أنواع الأسلحة في نهاية أيلول ومطلع تشرين الأول 1976 فضعفت مواقع تلك القوات وحوصر معظمها في غرب بيروت.

في أواخر 1976، قال الأسد لوفد من «الجبهة اللبنانية»، ضمّ أمين الجميّل وجورج سعادة وإدمون رزق وداني شمعون ومارون الحلو وكريم بقرادوني: «لا تهتموا بالخطّ الأحمر الذي يتحدّث عنه الأميركيون والإسرائيليون.. في بدء العام 1976 حذّرتني الولايات المتحدة ونصحني الاتحاد السوفياتي ألاّ أجتاز الحدود اللبنانية في المصنع. فالخطّ الأحمر كان في المصنع. اجتزنا المصنع فحدّثونا عن خطّ أحمر جديد في صوفر. ولما تجاوزنا صوفر حدّدوا لنا بيروت على أنّها الخطّ الأحمر الجديد. والآن بعد انتشارنا في بيروت راحوا يتكلّمون عن النبطية وعن

15- لم تعد المياه إلى مجاريها بين دمشق وموسكو وتستأنف شحنات السلاح إلاّ بعد رحلة السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقات كمب دافيد العام 1978، ما خلط الأوراق على الساحة اللبنانية لتعود سورية حليفة للمقاومة ولليسار اللبناني.

الليطاني كخطّ أحمر»[16].

وكان كلام الأسد دقيقاً فيما خلا دخول الجيش السوري المناطق الحدودية في الجنوب. إذ بعد هجوم سميراميس يوم 26 أيلول 1976، وصلت سركيس رسالة من الأسد نقلها محمد الخولي تقول إنّ القيادة السورية قرّرت شن هجوم على المنظمات الفلسطينية في الجبل اللبناني، فرفض سركيس اللجوء إلى الحسم العسكري. ثم نقل الخولي الرسالة نفسها إلى كميل شمعون، الذي ردّ: «إنّي موافق مايتين بالمئة. لا تسمع أقوال الرئيس سركيس، إنّه ما زال مبتدئاً». ثم ذهب الخولي إلى بيار الجميّل في بكفيا ليطلعه على العملية، فقال الجميّل: «وأخيراً. هذا خبر مليح يستحق أن أدخن له سيجارة... إنّي موافق بنسبة ألف بالمئة». أمّا سليمان فرنجية فقال بعد استماعه إلى الخولي: «الله يوفّق»[17]. فكانت سيطرة سورية على الجبل.

وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول (12-15) اتّسع الهجوم السوري باتجاه صيدا، إذ إنّ الدبابات السورية وصلت إلى مشارف صيدا متوقّعة دخولاً سهلاً كباقي المناطق، إلاّ أنّ عناصر «الجبهة الشعبية» (جورج حبش) المدعومة من العراق نصبوا لها كميناً فدمّروا وصادروا عدداً من الدبابات وقتلوا جنوداً وضبّاطاً سوريين. ووصلت الأخبار إلى دمشق مضخّمة بأنّ الفلسطينيين ذبحوا عسكريين سوريين وقطعوا رؤوسهم وتقاذفوها بأرجلهم. كما وصلت دمشق تقارير أنّ الجنود السوريين الذين يتولّون الدفاعات الجوية في المخيمات الفلسطينية في لبنان تعرّضوا للضرب والطرد، وأنّ بعضهم قد قُتل. أنباء كهذه أغضبت الأسد ودفعته إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدّداً مع القيادة الفلسطينية وإلى المضي في قصقصة أجنحتها على الأرض. فقد نظر إلى سلوكهم بأنّه غباء وأنّهم أكثر من مغامرين بل متهوّرين وجاحدين، يحفرون قبر المقاومة بأيديهم، ناكرين فضل سورية، ويعضّون اليد التي أكرمتهم ويعتقدون أنّهم بمواجهتهم للجيش السوري سيدفعونه إلى التوقف والعودة[18]. وكان كمين صيدا مؤشّر تحوّل نوعي في تعاطي سورية مع قوى التحالف اليساري-الفلسطيني التي تتالت انكساراتها في دفاع مستميت عن آخر مراكزها.

ثم أخذت القوات السورية تتوغّل في الجنوب إلى أن وصلت في 25 كانون الثاني 1977 إلى

16- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 84.

17- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 52.

18- Adeed Dawisha, «Syria in Lebanon: Assad's Vietnam», *Foreign Policy*, vol. 33, 1978-79, pp. 135-150.

كفرتبنيت قرب مدينة النبطية. فوجّهت إسرائيل إنذاراً اعتبرت فيه أن الجنوب «مدى حيوي» لها وأنّ انتشار سورية فيه هو إعلان حرب. فبعث الأسد محمد الخولي إلى سركيس يبلغه أنّ الجيش السوري يبغي وقف المعارك بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية في المنطقة الحدودية وأنّ الأسد «يرى أن الضرورة تقضي بوقف المعارك هناك لوضع حدّ لهجرة السكان المدنيين». وإذ وصلت الأمور إلى اجتياح إسرائيل للجنوب ما لم ينسحب الجيش السوري من النبطية، أمر سركيس قوات الردع بالانسحاب من هناك في 9 شباط 1977 وبقيت الأمور في منحاها التصاعدي في الجنوب.

بنت سورية على نصر ضد المقاومة وجنبلاط، فشارك الأسد في قمّة عربية مصغّرة في الرياض في تشرين الأوّل 1976 وحصل على تشريع عربي ودعم مالي لتكون سورية القوّة الرئيسية في قوات ردع عربية تضمّ دولاً عدّة. فعادت قوى المقاومة الفلسطينية إلى المخيمات موقّتاً وقُمعت ميليشيات اليسار اللبناني[19]. وفي قمّة موسّعة في القاهرة في 25 تشرين الأول، بدا وكأنّ الأجواء قد هدأت بعد عام من اتفاقية سيناء 2 التي تكرّست بين مصر وإسرائيل. فتصالح الأسد والسادات وأبدى السادات مرونة وتعاوناً في الملفّ اللبناني بعدما كان يندّد بالتدخّل السوري مرّات عدّة في الأسبوع (بعبارته الشهيرة «ارفعوا أيديكم عن لبنان») وبعدما بنى عليه جنبلاط آمالاً عظاماً. وفي 16 تشرين الثاني 1976، دخلت قوات الردع بيروت الغربية واختفى المسلّحون من الطرقات وأُقفلت مكاتب الأحزاب، وعادت الحركة التجارية والمدنية، وأعلن الجميع أنّ الحرب انتهت. فأُسدل الستار على المرحلة الأولى من حرب لبنان المعروفة بـ«حرب السنتين»[20].

في تلك الفترة كانت سورية تحاول إزاحة عرفات عن قيادة «منظمة التحرير» واستبداله بخالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان فلسطين في المنفى)، وهو مقيم دائم في دمشق. ولكن عرفات نجح في التهرّب من الضغوط السورية وفي تعزيز علاقاته العربية مع أصدقاء سورية وأخصامها. أمّا جنبلاط فقد اغتيل في طريق المختارة في 16 آذار 1977، وخلَفَه ابنه الشاب وليد جنبلاط في قيادة «الحزب التقدمي الاشتراكي». فزار وليد دمشق والتقى الأسد ورأسَ «الحركة الوطنية» التي ضعفت وفقدت قوتها ونفوذها بعد التدخّل

19- Sam Younger, «The Syrian Stake in Lebanon», *World Today*, vol. 32, n° 11, November 1976, pp. 399-406.

20- Adeed Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, London, MacMillan, 1980.

السوري، وبعد مقتل كمال جنبلاط. ولاحقاً شرح وليد مواقف والده بأنّه «تلقّى نصحاً خاطئاً في صيف 1976 أنّ انقلاباً هو قيد التحضير في دمشق واعتقد أنّه بمهاجمته القيادة العلويّة في سورية سيؤثّر في استقرار النظام. ولكن كل ما فعله هو توقيع اسمه على مذكّرة قتله». لقد حاول سركيس التوسّط لكمال جنبلاط لدى الأسد في لقاءات ثنائية وعبر فؤاد بطرس وزير الخارجية، ولكن الأسد كان شديداً في رفضه إعطاء دور لجنبلاط في لبنان بعد حرب السنتين. حتى أنّ خدام قال لبطرس في 26 تشرين الثاني 1976: «لقد أهان جنبلاط الأسد وحاول قلب الحكم في سورية. إنّه قد هُزم ويجب أن يُعامل على هذا الأساس ولن نقبل أن نحييه. وعندنا تجربة مماثلة مع أكرم الحوراني الذي كان أنظف من جنبلاط وأكثر وطنية فانتهى مواطناً عاديّاً»[21].

لقد نجحت سورية في الحفاظ على النظام اللبناني، وأنقذت المسيحيين وكفّت يد الفلسطينيين وأنهت نفوذ اليسار اللبناني، ولكن هدفها الأهم – أي منع إسرائيل من التدخّل في لبنان – لم يتحقّق. ذلك أنّ إسرائيل كانت قد تغلغلت في لبنان وأصبحت لاعباً رئيسياً بدعمها لأحزاب «الجبهة اللبنانية» المسيحية الموالية للغرب سياسياً وعسكريّاً. فدخلت الأسلحة والمعدات الإسرائيلية عبر مرفأ جونية. وأقامت إسرائيل «الجدار الطيّب» في جنوب لبنان في تموز 1976، أي بعد خمسة أسابيع من دخول الجيش السوري إلى لبنان، وفتحت بوابات حدودية عدّة للمدنيين أبرزها «بوابة فاطمة» في كفركلا، وسمحت لدورياتها بدخول المناطق الحدودية. ومع شرعنة الدول العربية للقوات السورية في تشرين الأول 1976، عمّقت إسرائيل نفوذها بموجب الخطوط الحمر وخلقت دويلة في جنوب لبنان بقيادة سعد حداد، وهو رائد في الجيش اللبناني المنهار.

بغياب مصر وتوقيع اتفاقية سيناء 2، كانت سورية تسعى لتحصين الجبهة الشرقية بقيادتها وكان من الطبيعي أن تبرز إسرائيل كمنافس رئيسي لسورية في ساحة المشرق بعدما أمّنت ظهرها مع مصر وأكّدت حياد الأردن وساعدت الموارنة ضد سورية في لبنان. كما أنّ معظم الدول العربية ناهضت فكرة صعود سورية كقوّة إقليمية تنافس مصر والسعودية والعراق، بعدما كانت وحتى 1970 مسرحاً للهوهم وخلافاتهم. واتفق الجميع، عرباً وإسرائيليين، على اتهام دمشق بالتخطيط لحلم سورية الكبرى. وكان مفهوماً عداء بغداد البعثية للأسد وضغينة

21- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 76-77.

السادات ضدّ الأسد. وكان الموقف السعودي يبتعد عن سورية منذ مقتل الملك فيصل. فكان التدخّل العسكري السوري في لبنان في حزيران 1976 فرصة للرياض لتبتعد أكثر وتخفّف ارتباطاتها مع سورية. فقلّصت دعمها المالي ونصحت الملك حسين أن لا يتقرّب كثيراً من سورية وأن يبقى محايداً في حرب لبنان حتى يلعب دوراً وسطاً بين الموارنة والفلسطينيين لتوجيه الاثنين لمواجهة سورية على الساحة اللبنانية.

إدارة جيمي كارتر

كانت سورية تحتاج إلى اعتراف أميركي بالدور الإقليمي الذي سعت إليه، مقابل أن تكون شريكاً لأميركا في السلام وعامل استقرار في المنطقة. ورافق انتهاء «حرب السنتين» انتخابات الرئاسة الأميركية. وعندما فاز جيمي كارتر عن «الحزب الديمقراطي» على جيرالد فورد عن «الحزب الجمهوري» في انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني 1976، أملت سورية أن تكون سياسة الرئيس الجديد أكثر توازناً من سياسة كيسنجر الذي خرّب المنطقة بانحيازه السافر. وبعث الأسد رسالة تهنئة إلى كارتر ذكر فيها استعداد سورية للسلام مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 وإنصاف القضية الفلسطينية. وكان كارتر في عامه الأول يريد أن يجد حلاً للصراع في المنطقة ويتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطيني. وكان وزير خارجيته سايروس فانس من الرأي نفسه ويريد أيضاً أن يغيّر خطّ كيسنجر الذي جعل أميركا مكروهة في دول العالم الثالث، وخاصة في المنطقة العربية التي لم يكن يأبه لمشاعر شعوبها، وكأنّها أحجار على رقعة شطرنج يلعب عليها مع موسكو. فقد دفعت سياسة كيسنجر دولاً عدّة إلى حضن السوفيات ومنها سورية. وعيّن كارتر أيضاً مستشاراً للأمن القومي هو زبغنيو بريجنسكي الذي حضّ في العام 1977 على سياسة توازن للعلاقة مع إسرائيل بتعاطف أكبر مع مصالح العرب.

وأعلن كارتر قضية الشرق الأوسط على رأس أولويات إدارته، وعزم على الوصول إلى حلّ تفاوضي عبر مؤتمر في جنيف يقوم على انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 مقابل السلام وخلق وطن للفلسطينيين. وهذه كانت المرّة الأولى التي يتحدّث فيها رئيس أميركي عن دولة للفلسطينيين. وأمل كارتر أن تشرع واشنطن في حوار مع «منظمة التحرير» وأنهى احتكار إسرائيل لصداقة أميركا والمعاملة الخاصة في شؤون التسلّح، كما وضع حدّاً للسياسة التي فرضها كيسنجر في مشاورة إسرائيل قبل أية خطوة تقوم بها واشنطن لأنّها سياسة جعلت

أميركا وإسرائيل في جبهة معاً ضد العرب مجتمعين ورهنت سياسة واشنطن لصالح صقور إسرائيل.

أحدثت مواقف كارتر صدمة في إسرائيل التي كانت تعيش أفضل العلاقات مع أميركا منذ عشر سنوات. فدُقّت أجراس الخطر في تل أبيب بأنّ الإدارة الأميركية الجديدة ستسعى إلى سلام حقيقي في المنطقة ينزع الجولان والضفة الغربية من يد إسرائيل (إضافة إلى سيناء التي كانت إسرائيل تفكّر في إعادتها لمصر عبر معاهدة سلام منفردة)، وإلى إلغاء الاتفاقات والتعهدات الأميركية لإسرائيل وخلق دولة فلسطين. وفوق ذلك، القضاء على ديبلوماسية كيسنجر السرّية التي سعت إلى سرقة مصر من العرب وضمّها إلى محور أميركي-إسرائيلي. لقد جاء كارتر إلى الحكم في مرحلة متقدمة من مشروع كيسنجر بين مصر وإسرائيل. فكان كارتر كابوساً أقوى من أي تحدّ شكّله العرب ضدها منذ 1948، عزم الإسرائيليون على ترويض كارتر وتأديبه ليسير حسب مشيئتهم. وبدأت خطوتهم الأولى بزيارة رئيس الوزراء إسحاق رابين لواشنطن للقائه.

وكان رابين، كما أشرنا سابقاً، سفيراً لإسرائيل في واشنطن لمدّة تسع سنوات ويُعتبر عرّاب التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك كان غضبه من تصريحات كارتر شديداً، نظر إليه كدخيل خطر على العلاقة الحميمة بين إسرائيل وأميركا وتعوزه التجربة، ولا بدّ من فرك أنفه كي «ينضج» ويكفّ عن مضايقة إسرائيل. وإذ رفض الأسد الحضور إلى واشنطن، أبدى كارتر تفهّماً ووافق أن يلاقيه في جنيف، ما زاد غضب الإسرائيليين مما اعتبروه انقلاباً في تعامل أميركا مع سورية وتقرّبها من الأسد، بعدما كان كيسنجر قد عزل سورية وترك الأسد «يستوي في مَرَقه» (let Asad stew). ولم يكن في ذهن الأسد التراجع عن استراتيجيته في جعل سورية قوّة إقليمية وصعودها بعد حرب 1973 كدولة مواجهة وحيدة في وجه إسرائيل. والتقى بكارتر في جنيف في 9 أيّار 1977، وكالعادة عقد حواراً ماراثونياً استمرّ سبع ساعات، قام خلاله بتقديم شرح تفصيلي عن تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي وقضية فلسطين، ومعاناة العرب من جراء احتلال أراضيهم. إذ إنّه كان يعتقد أنّ السياسيين الغربيين لا يملكون معلومات وافية وصحيحة عن الصراع، وأنّ مستشاريهم، وخاصة في أميركا، يقدّمون معلومات خاطئة ومنحازة لصالح إسرائيل تشوّه الموقف العربي.

مثّل لقاء الأسد-كارتر قمّة في صعود قوّة سورية منذ 1970، حيث سلّطت الأضواء على الرئيس السوري كزعيم أوّل بين العرب، وتكرّست قناعة من الآن فصاعداً أنّ مشاركة

سورية محفوظة في مساعي السلام الأميركية. وأُعجب الأسد بصراحة الرئيس الأميركي وصدقه وفهمه للحقوق الفلسطينية وضرورة الانسحابات الإسرائيلية. ولذلك أكّد لكارتر أنّه مستعد للسلام ولخطوات عملية على الأرض لجعله سلاماً دائماً، وألحّ على كارتر أن يوضح ما يمكن أن يتوقّعه الفلسطينيون كحل نهائي، وهل من ضمانات أميركية لمنح الفلسطينيين الضفة وغزّة لإقامة دولتهم ولعودة مليون لاجئ إلى بيوتهم داخل إسرائيل نفسها. ولكن كارتر كان ملتزماً بالإطار الديبلوماسي الذي وضعه كيسنجر، ويقضي باستشارة إسرائيل المسبقة على أية خطوات نحو العرب، وأنّ على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل وبالقرار 242 قبل أن توافق أميركا على الحوار معهم. لذلك، بدل أن يساعد كارتر الأسد كما كان الرئيس السوري يتوقع، أخذ يطلب من الأسد أن يساعده لإقناع عرفات بأن يعترف بإسرائيل حتى يسهّل على واشنطن فتح حوار مع الفلسطينيين. وأمام تركيز كارتر على جزئيات الأمور انتهت محادثات الأسد-كارتر عند هذا الحدّ واتّضح لسورية أنّ شبح كيسنجر لا يزال نافذاً في الإدارة الأميركية. وفي الحقيقة كان تذرّع إدارة كارتر بقيود سياسة كيسنجر لم يكن صادقاً. إذ لم يكن ثمّة مانع قانوني أو رادع أمام كارتر لكي يتجاوز سياسة كيسنجر لو شاء ذلك، وأن يمضي قدماً في مفاوضة الفلسطينيين.

كما أنّ سايروس فانس حاول في الأشهر التالية الحصول على اعتراف فلسطيني بإسرائيل، دون أي تعهّد أميركي بإعطائهم مقعداً في مؤتمر جنيف لأنّ مشاركتهم تحتاج إلى موافقة إسرائيل، ودون إشارة، ولو بعيدة، عن دولة فلسطينية. وكانت «منظمة التحرير» طيلة 1976 تعمل للحصول على رضى أميركا وفتح حوار معها، وقد وفّرت حرساً للزوار الأميركيين إلى لبنان وساهمت في إخلاء الرعايا الأميركيين من لبنان، وقدّمت معلومات استخباراتية أنقذت حياة ديبلوماسيين أميركيين.

مشروع إسرائيل الكبرى

في عام كارتر الأول، كانت دول عربية عدّة تلتقي مع المواقف الإسرائيلية: فمصر السادات لم ترغب في أن تستجيب أميركا لمطالب سورية، لأنّ ذلك يعرقل مشروعها هي مع إسرائيل. والأردن لم يرغب في أن تعترف واشنطن بـ«منظمة التحرير» لأنّ الأردن تمثّل الضفة وليس عرفات. وكان الأسد بعيداً ومجهولاً لدى النافذين في الإدارة الأميركية رغم لقائه اليتيم مع كارتر، بعد سنوات من انقطاع العلاقات (1967-1974) ومرحلة كيسنجر الصعبة (1974-

1976) فلقيت أصوات الآخرين آذاناً صاغية في واشنطن أكثر من صوت سورية. وأتى الضغط الإسرائيلي على إدارة كارتر سريعاً بعد لقاء الأسد-كارتر. إذ في أيّار 1977، حصلت انتخابات إسرائيلية أدّت إلى انقلاب سياسي خطير. ذلك أنّ حكومة «حزب العمل» الضعيفة التي يقودها رابين خسرت الانتخابات لأول مرّة منذ نشوء إسرائيل أمام «تكتّل ليكود» اليميني الذي يقوده مناحيم بيغن.

وكان بيغن وتنظيمه على هامش - إن لم يكن خارج - الحياة السياسية الإسرائيلية لتطرّف عقيدته المريع في التوسّع العسكري والاستيطان، آذَنَ وصوله إلى السلطة ببدء تحوّل أيديولوجي إسرائيلي سيستمر لعقود عدّة ويثير المشاكل والحروب في المنطقة. وكان بيغن تلميذ المهاجر اليهودي الروسي فلاديمير جابوتنسكي (1880-1944) الذي وضع تفسيراً يمينياً متطرفاً للعقيدة الصهيونية. وشابه تفسير جابوتنسكي في تفاصيله العقيدة النازية، واعتبر فلسطين وجوارها «فضاءً حيويّاً» لليهود، وقضى بتحفيز الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، ولو بالقوّة، واستيطانها وطرد سكانها العرب بقوّة السلاح، وإنشاء عصابات مسلّحة وارتكاب المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين، وطرد العرب من فلسطين ومن الأردن، واعتبار ضفّتي النهر فضاء حيويّاً لإسرائيل الكبرى. وأما أمن إسرائيل فلن يكون عبر مساومات مع الدول العربية ولا بحلول سلمية، بل عبر قوّتها الذاتية العسكرية وعبر إقامة جدار حديدي، ولكنّها لن تبقى خلف الجدار بل ستستعمل الحرب باستمرار سياسة قومية للتوسّع وغزو الآخرين وليس للدفاع وحسب.

وُلد بيغن في بولندا العام 1913 وهناك انتسب إلى منظمة بيتار (Betar) التي أسّسها جابوتنسكي تشبّهاً بالنازية من حيث اللباس والقمصان البنيّة والسلوك العسكري، ثم هاجر إلى فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية في 1942. وسرعان ما تولّى زعامة عصابة إرغون (Irgun) التي تتبنّى عقيدة جابوتنسكي العام 1943 وقاد عمليات اغتيال ضباط إنكليز وعمليات قتل وسرقة ضد المدنيين الفلسطينيين. ففجّر مركز قيادة الجيش البريطاني في فندق الملك داود في القدس في حزيران 1946 وارتكب مجازر ضد الفلسطينيين الآمنين، وإحداها مجزرة دير ياسين في نيسان 1948. وقاد بيغن إرغون ضد ميليشيا الهاغانا (Hagana) التابعة لحزب العمل بقيادة بن غوريون، فوقعت اشتباكات عدّة بين الجانبين انتصرت فيها الهاغانا وأصبحت جيش إسرائيل الرسمي، فقام بن غوريون من منصبه كرئيس وزراء إسرائيل بتجريد سلاح إرغون ما جعله وحزبه أعداء بيغن إلى الأبد.

ثم أسّس بيغن «حزب حيروت» بالعقيدة العنصرية نفسها، المتشدّدة لإقامة إسرائيل الكبرى، فندّدت به شخصيات يهودية في إسرائيل وخارجها، كألبرت أينشتاين وحنّة أرندت التي اعتبرت «تنظيمه وأساليبه وفلسفته السياسية والعناصر التي يجذبها في المجتمع نسخة عن الأحزاب الفاشية والنازية في أوروبا»[22]. وعزلته الأحزاب الأخرى وأصبح منبوذاً في الحياة السياسية الإسرائيلية حتى 1965 عندما نجح في التحالف مع مجموعة من الأحزاب الصغرى اليمينية، والفوز بمقاعد في الكنيست. وافتتح بيغن علاقات مع جنرالات في الجيش يبادلونه عقيدته العنصرية والتوسّعية، ويرغبون في احتلال الضفة وغزّة، كموشيه دايان وديفيد بن أليعازر. فقاموا بانقلاب ضمني على إشكول في حزيران 1967، كما سبقت الإشارة، الذي ألّف حكومة جديدة ضمّت هؤلاء العسكريين ومعهم بيغن وزيراً. وإذ احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وغزّة، نشط بيغن لجعل هذه الأراضي جزءاً من دولة إسرائيل واستيطانها وطرد سكانها الفلسطينيين. ثم انسحَبَ من الحكومة في 1970 عندما وافقت غولدا مئير على مبادرة روجرز للسلام التي تضمّنت احتمال انسحاب إسرائيل من الضفة، وبدأ يعمل مع الجنرال آرييل شارون، وهو من كبار الصقور العسكريين الذين يريدون قتال العرب واحتلال أراضيهم بدون هوادة. وأسّس الاثنان «تكتّل ليكود» العام 1973 الذي ضم أحزاباً يمينية متطرّفة بغية خوض الانتخابات والعمل السياسي.

في أيّار 1977، حقّق «الليكود» نصراً مبيناً على «حزب العمل» (الذي حكم إسرائيل منذ 1948)، وفاز في الانتخابات. أصبح بيغن رئيس الوزراء، وكان أول عمل قام به هو إزالة صورة بن غوريون من مكتب رئيس الوزراء وتعليق صورة جابوتنسكي مكانها. ثم وضع نصب عينيه تدمير مسعى كارتر للسلام الذي يهدّد بتقزيم إسرائيل إلى حدود 1967 وإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها، بينما يريد هو التوسّع وهضم الأراضي ومهاجمة دول المشرق الثلاث: سورية والأردن ولبنان. وكان إلى جانبه موشيه دايان كوزير للخارجية وهو لا يقلّ عن بيغن عنصرية وتطرّفاً. وبدأت حكومة ليكود المتطرفة حملتها ضد كارتر وإدارته بإطلاق تصريحات نارية تتحدّى مشروعه وأفكاره، تساعدها أجهزة إعلامية وجماعات ناشطة داخل أميركا نفسها. ولم يخلُ الأمر من إهانات مباشرة لكارتر ورجاله وعبارات خالية من اللياقة الديبلوماسية. وكان هدف إسرائيل إعادة كارتر إلى بيت الطاعة الإسرائيلي ليعترف بحقّها

22- Hannah Arendt, *New York Times*, 4 December 1948.

في الفيتو على أي تحرّك أميركي سلمي. وكانت سياسة إسرائيل الجديدة تتّخذ نمطاً تصاعديّاً وتشتد تطرّفاً.

وعندما اجتمع بيغن بكارتر في تموز 1977 كان أسلوبه جافاً وصلباً وأطلق وصفاً مهيناً لوجه الرئيس الأميركي (cream puff، منتفخ كفطيرة الكريما). فإذا تكلّم كارتر عن احتمال مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر جنيف، ردّ بيغن أنّه لا يريد أن يسمع هذا الكلام مرّة ثانية. وإذ تحدّث كارتر عن أنّ القرار 242 يتضمّن الانسحاب من الضفة الغربية، ردّ بيغن أنّ هذه أرض محرّرة للشعب اليهودي وأنّ اسمها هو «اليهودية والسامرة» وليس الضفة. وإذ طلب كارتر وقف النشاط الاستيطاني تمهيداً للمفاوضات، أعلن بيغن عن مشاريع استيطان جديدة. ثم أخذ بيغن ودايان يطلبان بعلنية ووقاحة من كارتر وفانس الالتزام بتعهدات كيسنجر وما وقّعه الجانبان من اتفاقات، وأنّ يكف الأميركيون عن إطلاق تصريحات قبل أن يستشيروا إسرائيل. وعمل اللوبي اليهودي عمله فكان يزعج البيت الأبيض ويضايق الإدارة الأميركية بشكل يومي، ويُشعر الرئيس الأميركي وكأنّ ثمّة حرباً تتفجّر تحت سريره. وأخيراً انكسرت شوكة كارتر وبدأ يتراجع تدريجياً عن مشاريعه السلمية ويرضخ لمطالب إسرائيل واحداً بعد الآخر.

وكان كارتر يريد المضي في مؤتمر للسلام، فأعدّ بياناً مشتركاً مع الاتحاد السوفياتي يعلن عزم الجبارين، كرئيسي مؤتمر جنيف الأول، على عقد مؤتمر ثان للسلام في جنيف في أقرب فرصة، للتفاوض على حلّ جذري لجميع أوجه الصراع في الشرق الأوسط، بما فيها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة العام 1967 واحترام حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء حال الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل دول المنطقة. واحترمت واشنطن شرط كيسنجر ضرورة استشارة إسرائيل فشاركتها مسودّة هذا الإعلان في 28 أيلول 1977 ما أعطى تل أبيب 48 ساعة لمحاربته. ولم تكن إدارة كارتر تعلم المدى الذي يمكن أن يصله نفوذ اللوبي اليهودي في واشنطن. فقد أرسل دايان مسودّة الإعلان إلى اللوبي اليهودي، ما أعطاه الوقت الكافي للتخطيط لحملة شعواء ضد كارتر والاستعداد بيانات وحجز فترات تلفزة وإذاعة ومقالات للصحف. وما إن صدر البيان الأميركي–السوفياتي في 1 تشرين الأول 1977، حتى انطلق كورَس غضب أوساط أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة وامتلأ الأثير وصفحات الجرائد بالمقالات والتصريحات من الكونغرس واللوبي اليهودي ضد البيان، ما أثار الذعر في الإدارة الأميركية التي فوجئت بهذه الحملة المنظّمة وبسرعتها.

وحضر موشيه دايان إلى واشنطن وأمضى خمس ساعات من النقاش الحامي مع كارتر

وفانس وبريجنسكي في آن واحد، في مكاتب بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك ليل 4-5 تشرين الأول. وكان دايان خشناً جدّاً يصيح في وجههم أنّ إسرائيل لا تقبل بالبيان، موجّهاً الكلام لكارتر ليصرّح أمام الإعلام أنّه ملتزم بكل تعهدات أميركا لإسرائيل وإلا نشرت إسرائيل كافة مراسلات ومذكّرات واتفاقات أميركا معها منذ 1967 إلى اليوم. كما طالبه بأن يصرّح بأنّه ضد قيام دولة فلسطينية. وإذ تردّد كارتر في الإجابة، هدّده دايان بأنّه سيتكلم على التلفزيون الأميركي في الصباح بأنّه طلب من كارتر ضمانات لإسرائيل فرفض. وكانت مواقف دايان المتعجرفة تنطلق من اطمئنانه من خوف كارتر من مواجهة اللوبي اليهودي وأصدقاء إسرائيل في واشنطن أمام الرأي العام الأميركي. وساعتئذٍ رضخ كارتر وبدا مذعوراً، فساوم دايان أن يلجم جماح اللوبي اليهودي ضدّه ومقابل ذلك سينفّذ له ما يطلب. وهكذا تبخّر حماس كارتر لمشروع السلام العادل ووضع دايان وفانس ورقة مشتركة إسرائيلية-أميركيّة فرّغت البيان الأميركي-السوفياتي من مضمونه ووضّحت أنّ البيان ليس شرطاً مسبقاً لانعقاد مؤتمر جنيف، وأنّ مؤتمر جنيف سيقتصر على جلسة صوَرية وتكون المفاوضات بعد ذلك ثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل على حدة، مع إبقاء الحرم على مشاركة «منظمة التحرير».

السادات في القدس

في تلك الأثناء كان الأسد يحضّر لمؤتمر جنيف الذي دعا إليه البيان الأميركي-السوفياتي ويتّصل بالدول العربية لتشكيل وفد موحّد يفاوض من موقع قوّة ويسعى ليكون الوفد السوري في أية مفاوضات حول القضية الفلسطينية لدعمها. ولكن الورقة الإسرائيلية-الأميركية أقفلت الطريق في وجه سورية، وعاد إلى الواجهة مشروع كيسنجر لصلح منفرد بين مصر وإسرائيل. وهكذا استطاعت إسرائيل كسب الجولة وتفتيت الصفّ العربي وإبعاد القيادة الفلسطينية وإعطاء الأولوية لمفاوضات سريعة مع مصر. وإذ اعترضت سورية على التوجّه الأميركي المستجدّ الذي أحرق قيمة البيان المشترك مع موسكو بعد أيام من صدوره، تضايق كارتر من سورية واعتبر مواقف الأسد، التي يعتبرها مبدئية، عقبة في وجه السلام واتهمه بأنّه لا يتعاون بما فيه الكفاية، كما أخذ فانس ينتقد الموقف السوري. فأوفد الأسد خدّام وناجي جميل إلى الدول العربية لإقناعها بحثّ السادات على رفض العرض الإسرائيلي-الأميركي. فساعدت السعودية بنقل شروط دمشق إلى واشنطن بأنّ سورية ستشارك إذا وضع

راعيا المؤتمر، موسكو وواشنطن، الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الأراضي العربية على أجندة المؤتمر، ما لم يكن ممكناً الآن بموجب الورقة الأميركية-الإسرائيلية، إذ إنّ كارتر، بعد اتفاقه مع دايان، كان عليه تحضير الأجواء لصبّ الماء البارد على آمال العرب التي أحياها بيان 1 تشرين الأول. فكتب رسالتين في 29 تشرين الأول 1977 إلى السادات بما معناه أنّه لم يوفّق في وضع صيغة ترضي الجميع (يعني عدم تلبية شروط سورية) لعقد مؤتمر جنيف، وأنّ بالإمكان الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف ويترك للسوفيات مهمة جلب سورية معهم.

كانت الورقة الإسرائيلية-الأميركية التي أبعدت سورية ترضي السادات تماماً، وتحرّره من الضغط السوري، في وقت كانت قناته السريّة مع إسرائيل تجني ثمارها، إذ إنّ إسرائيل طلبت من تشاوشيسكو، رئيس رومانيا، المساعدة على عقد اجتماع بين بيغن والسادات. وذهب دايان إلى طهران وطلب من شاه إيران أن يسهم في تحقيق هذا الاجتماع. وفي أيلول طار دايان إلى المغرب وطلب المساعدة من ملك المغرب. ونجح مسار المغرب أولاً فالتقى دايان هناك بمستشار السادات حسن التهامي في 16 أيلول وتحدّثا عن قمّة إسرائيلية-مصرية وعن عودة سيناء إلى مصر وتوقيع معاهدة سلام. وليتأكّد من العرض الإسرائيلي، ذهب السادات إلى رومانيا وإيران في أواخر تشرين الأول 1977. وهكذا عندما استلم رسالتي كارتر في تشرين الأول 1977، عجّل في الهرب إلى الأمام وقرّر الذهاب إلى القدس للقاء بيغن.

في 9 تشرين الثاني 1977 وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري، بحضور عرفات إلى جانبه، أعلن السادات عن عزمه الذهاب إلى القدس لمخاطبة الكنيست من أجل السلام. وجاء السادات إلى دمشق ليل 16-17 تشرين الثاني لإقناع الأسد بصوابية ما سيفعله وأمضى الرئيسان سبع ساعات من النقاش الصعب. فالسادات أراد مباركة من الأسد ودعاه إما أن يذهب معه أو على الأقل أن لا يندّد به، وأنّه إذا فشل السادات فسيعترف بذلك ويسلّم قيادة مصر للأسد. في حين كان الأسد يحاول إقناعه بالحفاظ على وحدة الصفّ العربي وخطورة خطوته، وضرورة إبقاء مؤتمر جنيف حيّاً وعدم التسرّع في قضايا الأمة المصيرية التي لا تقاس بحياة الأشخاص، محذّراً السادات بلهجة حازمة أنّ خروج مصر سيترك الأمة العربية عارية أمام المخططات الإسرائيلية، وأنّ إسرائيل ستستغلّ الوضع لتنفرد بالدول العربية واحدة واحدة ابتداءً بلبنان ثم بالفلسطينيين، وأنّ اتفاقه المنفرد مع إسرائيل سيجلب الخراب للعرب وليس السلام الذي لن يتحقق إلا في إطار مؤتمر شامل. ولم يتفق الزعيمان فكانت هذه المرّة

الأخيرة التي التقيا فيها. وكان السادات يخطط لما ينوي القيام به منذ شهور فلم تكن خطوة الذهاب إلى القدس بنت ساعتها. فعاد إلى القاهرة في 17 تشرين الثاني ثم ذهب من هناك إلى إسرائيل في 19 تشرين الثاني. وما إن وطئت قدماه أرض مطار بن غوريون حتى كانت كل فرص عقد مؤتمر جنيف قد تبخّرت، إذ انطلق مسار إسرائيلي-مصري سيتوّج باتفاقات كامب دافيد بعد 10 أشهر. وتخلّى كارتر عن مؤتمر السلام مع موسكو ورمى ثقله في المسار المصري-الإسرائيلي.

في دمشق أُعلن 19 تشرين الثاني يوم حداد وطني، ولكن الأسد كان لا يزال يأمل أن يُصاب السادات بالخيبة ويعود إلى الصفّ العربي. وكان السادات واثقاً أنّه سيقود العرب في السلم كما في الحرب. ولذلك لم يترك المفاوضات مع إسرائيل رغم الخيبات المتتالية التي أصابته جرّاء التعنّت الإسرائيلي وإغلاق الباب مراراً في وجهه لولا تدخّل كارتر المتكرّر. في مطلع 1978 فقد الأسد الأمل في تراجع السادات وبدأ موقفه يتصلّب في حين كان الإعلام السوري يستعمل تعابير غير مسبوقة ضد الزعيم المصري: الخائن والمستسلم الذي يشبه كيزلنغ، النروجي الذي ساهم في الغزو النازي لبلاده، وبيتان، الفرنسي، الذي أقام حكومة موالية للنازيين بعد احتلالهم باريس. وكان العقل السوري يفكّر في تداعيات كامب دافيد إستراتيجياً: ماذا لو شنّت إسرائيل حرباً خاطفة على سورية وامتنعت مصر عن دخول المعركة؟ ماذا لو اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت دمشق من الغرب ومن الجولان؟

1978: إسرائيل تغزو لبنان

جعلت سورية لنفسها أولويتين: الأولى هي الدفاع عن نفسها في وجه إسرائيل التي اتجهت الآن بثقلها الكامل نحو الجبهة الشرقية، والثانية عزل النظام المصري في محيطه العربي حتى لا يتعمّم نموذجه في الصلح مع إسرائيل ويصبح كامب دافيد طريق انهيار واستسلام عربي شامل.

وكان العراق يمثّل العمق العربي الطبيعي لسورية، فرأت دمشق أن تضع الخلافات الحزبية مع بغداد جانباً. ووجّه الأسد نداءً إلى القيادة العراقية في 20 تشرين الثاني 1977، «لتنكّب المسؤوليات القومية معاً» في اليوم الذي كان فيه السادات يلقي خطاباً في الكنيست. وجاء نداء الأسد للعراق في أسوأ توقيت إذ إنّ العلاقات بين البلدين كانت الأسوأ منذ سنوات، من حرب إعلامية إلى تفجيرات وإغلاق حدود ومحاولات اغتيال. ورفضت بغداد مدّ اليد

إلى دمشق بل أسعدها أنّ سورية قد وقعت في صعوبات، وواصلت حملتها ضد «نظام دمشق التسووي». فدعت سورية العرب إلى «جبهة الصمود والتصدّي»، ولبّت الدعوة ليبيا والجزائر واليمن و«منظمة التحرير». وعُقد اجتماع في طرابلس الغرب في 5 كانون الأول 1977، اقتصر على العموميات ولم يلاق مستوى الأخطار التي تتعرّض لها سورية. ولم يبق أمام سورية سوى الاتحاد السوفياتي. ولكن مزاج موسكو كان معكّراً تجاه «الأصدقاء» العرب: مصر التي رمت إلى سلّة المهملات عقوداً من التحالف الاستراتيجي مع موسكو وارتمت بأحضان أميركا، وسورية التي لم تأبه لعواقب تدخّلها في لبنان ضد اليسار ومنظمة التحرير ولم تأخذ تمنّيات السوفيات بالحسبان. وكانت موسكو قد أوقفت شحن الأسلحة إلى سورية منذ 1976 وتعاملت معها ببرود، ولذلك كانت العلاقة بحاجة إلى علاج. فجاء خدّام إلى موسكو في 27 تشرين الثاني 1977، وبعده حكمت الشهابي، رئيس الأركان، في نهاية كانون الأول، ثم الأسد ووفد سوري في شباط 1978. ورويداً تجدّدت العلاقات مع موسكو بسبب الخطر المشترك في الشرق الأوسط، وحصلت سورية على صفقات أسلحة هدفت إلى تدعيم قدراتها الدفاعية، وأُعيد فتح مرفأ اللاذقية للاستعمال السوفياتي في حزيران 1978.

أمّا في لبنان، فقد نبّه الأسد وفداً كتائبياً زار دمشق في 17 و18 كانون الثاني 1978 من الأخطار التي ستجرّها مبادرة السادات على لبنان: «لا تفرحوا كثيراً بموقف السادات المضاد للفلسطينيين ولا تستعجلوا في تأييده... خطّته ستؤدي إلى إبادة الفلسطينيين واللبنانيين على التوالي، ولبنان في خطر من جرّاء مبادرة السادات.. لقد تفاهم كيسنجر مع بيغن على توطين الفلسطينيين حيث هم الآن.. توطينهم في سورية ليس مشكلة أمّا في لبنان فإنّه يُحدث مآسي.. إنّه يهزّ بلادكم ويخلّ بتوازن صيغة التعايش». ويقول بقرادوني إنّ الأسد كان يتخوّف من انقلاب «الجبهة اللبنانية» على سورية بعد زيارة السادات للقدس، وإنّ سركيس كان يعيش الهاجس نفسه ويعتقد أنّ أميركا تريد حل القضية الفلسطينية على حساب لبنان. وبعد أسبوعين من زيارة الوفد الكتائبي دمشق، بدأ ما خاف منه الأسد، إذ نشب اشتباك مفاجئ في الفياضية بين الجيشين اللبناني والسوري في 7 شباط 1978، امتدّ إلى شرق بيروت حيث اشتبكت القوات المسيحية مع الجيش السوري. وكانت الحصيلة سقوط 25 جندياً سورياً ما اعتبره الأسد مجزرة. ثم عمّت المعارك مناطق مسيحية حيث ينتشر الجيش السوري لتهدأ يوم 11 شباط.

وسرعان ما تحقّقت مخاوف سورية من تداعيات السلام المصري-الإسرائيلي، إذ إنّ

إسرائيل المطمئنّة لهدوء الجبهة المصرية، وقد زال خوفها من جبهتي حرب، أرادت امتحان التزام السادات بسير المفاوضات فاتجّه جيشها شمالاً واجتاح لبنان في 16 آذار 1978، متذرّعة بعملية فلسطينية جنوب حيفا في 11 آذار. واحتلّت إسرائيل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني وهي الحدود التي تطمح إليها عقيدة إسرائيل الكبرى وقد أطلقت اسم «عملية الليطاني» على هذا الغزو. وكان الغزو الإسرائيلي أكثر من أي غزو وغارات سابقة، غاشماً وانتقامياً وفق عقيدة جابوتنسكي، لم يتورّع أثناءه الجيش الإسرائيلي عن استهداف المدنيين، فقتل 2000 مدني وهجّر 200 ألف مواطن لبناني في عمليّة عسكرية غير مسبوقة منذ بدأت إسرائيل غاراتها وهجوماتها على لبنان العام 1968.

نظر الأسد إلى «عملية الليطاني» على أنّها نذير إسرائيلي لما هو آتٍ تحت قيادة بيغن المتطرفة، وبعدما أمنت إسرائيل شرّ مصر. ولم تكن قدرات سورية بمستوى يسمح لها بالتصدي للهجوم الإسرائيلي في لبنان واحتمال نشوب حرب إقليمية ستغيب عنها مصر. في حين لم تكن وحدات الجيش السوري المنتشرة في لبنان والبالغ عديدها 30 ألفاً في جهوزية لخوض معركة جنوباً، خاصة أنّ الغزو الإسرائيلي اقتصر على جنوب نهر الليطاني. وكانت تقارير قد بدأت تظهر أنّ الفساد ينتشر في صفوف الجيش السوري في لبنان، تأثّراً بحال الانهيار الأخلاقي في لبنان. فبات الضباط يمارسون الأعمال التي كانت تقوم بها الميليشيات اللبنانية، من تهريب وصفقات وسلوك غير قانوني في التعاطي مع اللبنانيين. وهذا الوضع كان من أسباب تخريب مبادئ الأسد حول التدخّل في لبنان («أن تقدّم سورية إلى لبنان نموذج الشقيق القومي العربي وكحافز لتقرّب مسيحيي لبنان من سورية»). وبدل ذلك، كانت قوات الردع السورية أثناء الغزو الإسرائيلي غارقة في حرب شوارع قاسية مع الميليشيات المسيحية في الأشرفية شرق بيروت وفي مناطق لبنانية أخرى منذ شباط 1978، في وقت أصبحت تلك الميليشيات أقوى من السابق بفضل السلاح الإسرائيلي.

ولم يكن ممكناً نقل قوات سورية إضافية من داخل سورية أو إشعال جبهة الجولان. فحتى في الجولان، كانت القوات السورية تفتقر إلى الأسلحة بعدما استهلكت مخازنها في حرب 1973، وكان ثمّة نقص فادح في المعدّات بسبب سوء العلاقات مع موسكو، في حين كانت الدفاعات الأرضية ضد الطيّران المعادي قليلة والطائرات المقاتلة أقل بكثير مما كانت عليه العام 1973. فكان أفضل ما يمكن أن تفعله سورية في وجه الغزو الإسرائيلي هو الدفاع عن مداخل دمشق في سهل البقاع مع ما جرّ ذلك من انتقادات لبنانية وعربية لتخلّيها عن

دورها القومي وواجب الدفاع عن لبنان. ففقدت سورية المزيد من السمعة الإقليمية وكان سكوتها مذلاً يثبت تفوّق إسرائيل في الساحة اللبنانية وعلى الجبهة الشرقية. ولحسن حظ لبنان وسورية، فإنّ إدارة كارتر وإن ساهمت في المفاوضات المصرية-الإسرائيلية، غضبت واستنكرت بشدّة غزو لبنان وأصرّ كارتر على انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط وأيّدت أميركا قرار مجلس الأمن 425 الذي تضمّن إرسال قوات سلام دولية (يونيفيل) إلى جنوب لبنان. لكن إسرائيل ماطلت في الانسحاب ثم انسحبت جزئياً إلى شريط حدودي في 13 حزيران 1978، وخلقت هناك دويلة سعد حداد، ودعّمت علاقاتها مع الميليشيات المسيحية وخاصة مع بشير الجميّل قائد «القوات اللبنانية»، النجم الصاعد الذي كان يسعى لمدّ نفوذه على المناطق المسيحية آنذاك.

فمنذ نيسان 1978 عاد القتال بين الجيش السوري و«القوات اللبنانية» شرق بيروت ومناطق أخرى، واستُخدم فيه القصف المدفعي فسقط 30 قتيلاً و250 جريحاً معظمهم من المدنين اللبنانيين. وفي حزيران جرت مواجهات بين الكتائب وأتباع سليمان فرنجية في شمال لبنان، لتنفجر بعدها المواجهات بين القوات السورية و«القوات اللبنانية» في تموز وتتصاعد مطالبة القيادات المسيحية بالانسحاب السوري من لبنان. ثم جاء توقيع اتفاق كامب دافيد بين مصر وإسرائيل في أيلول 1978، وانفجر الوضع بشكل غير مسبوق بين القوات السورية و«القوات اللبنانية» في مناطق نفوذ الأخيرة كافة وخاصة بين 23 أيلول و6 تشرين الأول، في وقت كانت سورية تفتح صفحة جديدة مع المقاومة الفلسطينية والمسلمين في لبنان.

في تلك الأثناء كانت سورية تواصل الجهد لبناء الجبهة الشرقية، وبدا أنّها أخذت تنجح في نهاية 1978. رغم كل جهد سورية في وقف الصدع العربي من نهاية 1977 حتى صيف 1978، فإنّ تجاوب العرب بقي محدوداً إلى أن وقّع السادات وبيغن وكارتر على اتفاقيات كامب دافيد قرب واشنطن في أيلول 1978 بعد عشرة أشهر من زيارة السادات إلى القدس. وأمام هذا التطوّر العظيم، فإنّ الخوف من انجرار دول عربية أخرى إلى المحور المصري-الإسرائيلي-الأميركي أقنع الجميع بضرورة العمل المشترك. وبدا خطر كامب دافيد داهماً حتى على العراق الذي رأى أنّ خلافاته مع سورية صغيرة أمام انهيار العالم العربي الأوسع. عندها فقط اتّحدت النظرتان العراقية والسورية على توحيد الجهود لوقف الصدع، ومنع الأردن والسعودية من الانزلاق مع مصر. ولذلك أوفد العراق طارق عزيز إلى دمشق لتحسين العلاقات بعد عشر سنوات من العداء. وتوّج التقارب السوري-العراقي زيارة

للأسد إلى بغداد في 24 – 26 تشرين الأول 1978، فجرت مصالحة مع الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونائبه صدّام حسين. ووجد الجانبان أنّ عقيدتهما البعثية حول القومية العربية وأولوية الصراع والقضية الفلسطينية واستعمال اللغة العقائدية نفسها والمصطلحات السياسية نفسها، قد سهّلت النقاش. ولذلك توصلا بسرعة إلى وضع نص «ميثاق العمل العربي المشترك» وتوقيعه، ما افتتح عهداً جديداً وقفزة نوعية في العلاقات، وتفاهماً حول مشروع لوحدة البلدين.

وبعد أسبوع، عاد الأسد إلى بغداد للمشاركة في قمّة عربية من 2 إلى 5 تشرين الثاني 1978، حضرها الزعماء العرب كافة باستثناء السادات. وحذّرت القمّة مصر من مغبّة الاستمرار في سلام منفرد مع إسرائيل، ومن إجراءات عربية ستحصل في حال توقيعه على معاهدة سلام ومنها مقاطعة العرب لمصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية ونقل الجامعة إلى تونس. وقرّرت قمّة بغداد دعم الجبهة الشرقية بقيمة 1.8 مليار دولار لسورية سنويّاً ولمدّة عشر سنوات، و1.2 مليار للأردن، و150 مليون لمنظمة التحرير، و100 مليون للبنان، و150 مليون لدعم صمود الأراضي المحتلة. وأرسلت القمّة وفداً برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص إلى القاهرة ليعرض على مصر 5 مليارات دولار سنوياً لمدّة عشر سنوات لتتراجع عن اتفاقات كامب دافيد. ولكن السادات رفض استقبال الوفد وشتم الزعماء العرب بأنّهم «أولاد». كما نجحت قمّة بغداد في توحيد الصف العربي وراء سورية وتحصين الموقف السعودي الذي كان متردّداً في التنديد باتفاقات كامب دافيد، كي لا تغضب واشنطن. وأصبح الأسد هو القائد الفعلي للعرب كما بدا من تفاصيل مؤتمر القمّة. واستمرّ شهر العسل السوري–العراقي، فتواصلت مباحثات الوحدة وزار صدّام دمشق في كانون الثاني 1979.

وإذ تحدّد يوم 26 آذار 1979 موعداً لتوقيع معاهدة كامب دافيد، بدأت سلسلة تداعيات في المنطقة. إذ إنّ السوفيات رموا بثقلهم إلى جانب سورية، فحضر غروميكو إلى دمشق يوم توقيع معاهدة كامب دافيد، وأكّد التزام موسكو بتسليح سورية وتحصين دفاعاتها. ونفّذ العرب ما قرّروه في بغداد، فقطعوا علاقاتهم الديبلوماسية مع القاهرة وطُردت مصر من الجامعة العربية، التي نقلت مركزها إلى تونس، ومن المؤتمر الإسلامي، ولقّبت الصحف العربية السادات بـ«المنبوذ». وفي أوائل نيسان 1979 زار فانس دمشق والتقى الأسد، ولحظ الأول أنّ إدارة كارتر لم تقدّم لسورية شيئاً على الإطلاق، وأنّ الأسد أصيب بخيبات أمل

عدّة من السياسة الأميركية في المنطقة، وخاصة من إدارة كارتر التي كانت تبشّر بالخير ولكنها انتهت بتنفيذ مآرب إسرائيل. لقد بنى الأسد الآمال العظام لتحرير الأرض العربية، وهو الهدف الذي خصّص الجهد الأكبر من عهده منذ 1970. فكانت النتيجة العام 1979 أنّ الضفّة وغزّة والجولان أصبحت مهدّدة بالابتلاع أكثر من أي وقت مضى بسبب استعجال السادات وصلحه المنفرد الذي جعل مصر شريكاً لإسرائيل، بدلاً من أن يكون شريكاً لسورية، فقضى على النظام العربي والأمن العربي المشترك.

خلاصة

ثمّة لغز بقي من تلك الفترة. ذلك أنّ تقويم الأسد للأهداف الإسرائيلية–الأميركية على الجبهة الشرقية كان سليماً وأثبت صحّة استراتيجيته. والسؤال الكبير هنا هو لماذا اعترضته صعوبة في إقناع اللاعبين على الساحة المشرقية (داخل لبنان: جنبلاط وعرفات والتجمّعات الفلسطينية المختلفة ومن ثمّ القيادة المارونية) وفي الدول العربية الأخرى، بأنّ تدخل سورية العسكري في لبنان كان خطوة ضرورية واستراتيجية لمنع تفتّت الجبهة الشرقية ومنع إسرائيل من استفراد كل دولة عربية على حدة؟ لقد كان مفهوماً أنّ السادات والبعث العراقي سيعملان على تقويض تحركات سوريا ولكن لماذا تعادي الفصائل الفلسطينية سورية إلاّ إذا كانت دول الخليج والعراق والولايات المتحدة تموّل هذه الفصائل لاستنزاف السوريين؟

كانت نظرة الأسد الاستراتيجية صحيحة في وقت كان اللاعبون داخل لبنان يفكرون فقط ضمن أجزاء صغيرة من الصورة الإقليمية (جنبلاط، «الجبهة اللبنانية»، عرفات) أو ما هو أسوأ، لم تكن لديهم رؤية ما وراء أعمالهم. فلماذا لم ينجح الأسد في الحصول على دعم هؤلاء للاتفاق معه أو على الأقل فهم تقييمه للإطار الأوسع للصراع مع إسرائيل الذي سيدمّرهم جميعاً ويحاصر سورية؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، ذلك أنّ عرفات وجنبلاط أخذا الكثير من الأسرار معهما إلى القبر، كما دأب كثيرون داخل لبنان على تفسير التحرّك السوري على أنّه جزء من مخطّط «سورية الكبرى» وهو أمر توسّعنا فيه في الفصل السابق.

ثمّة جردة سريعة لحسابات الربح والخسارة لاستراتيجية سورية نحو تداعيات السلم المصري–الإسرائيلي وانفجار حرب لبنان. لقد أثبتت سورية مقدرتها على إنهاء الحرب في لبنان الذي بات يتمتّع بالسلم الأهلي. ورغم كل شيء، كان الثمن ضروريّاً كي لا تُحاصر سورية

وتمنع تفرّد إسرائيل بهيمنتها على الساحة اللبنانية[23]. فكان الدخول إلى لبنان خطوة مهمة لصعود سورية الإقليمي.

ولكن في نهاية السبعينات كانت الدوائر تدور على سورية: الفلسطينيون والمسلمون والدروز وأهل اليسار في لبنان غاضبون منها، والمسيحيون في لبنان الذين جازفت من أجلهم بكل شيء يمدّون يدهم لإسرائيل. فبدا دخول سورية العسكري إلى لبنان، من أساسه، وكأنّه مغامرة غير محمودة جلبت غضب الشارع العربي ودول غربية ودول المعسكر الاشتراكي. في حين كان انتقاد البعض داخل سورية لضرب الفلسطينيين واليسار والمسلمين لمصلحة المسيحيين يتّخذ طابعاً مذهبيّاً وهو ما سنعالجه في الفصل التالي.

23- P. Edward Haley, Lewis Snider, *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, New York, Syracuse University Press, 1979, pp. 55-74.

الفصل السادس

مواجهة الفتنة الداخلية

رافق الاستحقاقات الإقليمية (من اتفاق سيناء 2 واشتعال الحرب اللبنانية العام 1975، واتفاقات كامب دافيد وغزو إسرائيل للبنان في آذار 1978، إلى معاهدة كامب دافيد في أيلول 1979)، احتدام أزمة داخل سورية بدأتها الجماعات الإسلامية وأبرزها «الإخوان المسلمون»، بوتيرة أخذت تستعر وتشتدّ كلما زادت التحديات الخارجية لسورية. وكادت الأزمة الداخلية تؤدّي إلى فتنة وحرب أهلية في سورية لو وقعت لكانت أشدّ هولاً من حرب لبنان[1]. لقد انعكست حرب لبنان سلباً على الداخل السوري وخاصة بعد تدخّل سورية العام 1976 إلى جانب الدولة اللبنانية و«الجبهة اللبنانية» المسيحية. فقد ثار الشارع العربي ضد التدخّل العسكري السوري، ونزلت السعودية ودول الخليج عند ضغط الشارع وخفّضت مساعداتها المالية لسورية، وتحمّلت الخزينة السورية تكلفة القوات السورية في لبنان، وتدفّق على دمشق والمدن الأخرى مئات ألوف اللبنانيين الهاربين من الحرب. كما عاد من لبنان عشرات الآلاف من العمّال والمزارعين السوريين ما شكّل عبئاً على مؤسسات الدولة لمساعدة كل هؤلاء، وضغطاً على المساكن وأسعارها في دمشق.

تحدّي الإخوان المسلمين

كان تحدّي «الإخوان المسلمين» قد انتقل إلى العلن، خاصة في نهاية السبعينات وأوائل

1- Elizabeth Picard, «Y a-t-il un problème communautaire en Syrie?», *Maghreb-Machrek*, n° 87, janvier-mars 1980, pp. 7-21.

الثمانينات. حيث أخذوا ومن موقعهم المذهبي السنّي يهاجمون نظام الحكم الذي يرأسه الأسد بأنّه «حكمٌ علوي» وأنّ ادّعاء النظام العلمنة ليس سوى جريمة أخرى تعكس هرطقة العلويين وكفرهم[2]. فكلّما ضعفت الدولة السورية كانت حركة الإخوان تعود إلى الظهور وتقوى شوكتها، وكلّما قويت الدولة خبا بريق الحركة وعملت بالسرّ[3]. ولكنّها وحتى أواخر السبعينات لم تكن لتبلغ من القوّة حدّاً يهدد النظام. وكان «حزب البعث» يحقّق صعوداً غير مسبوق، وخاصة في أوساط السنّة منذ الخمسينات، ما أغضب الإخوان وصعّد عداءهم للبعث، وامتد العداء بين الطرفين في كل مدرسة وشارع ومؤسسة ومدينة، فلم يخلُ أسبوع من دون مواجهة بالأيدي أو تلاسن بين شباب البعث والإخوان. لقد كانت المواجهة بين البعث العلماني و«حركة الإخوان المسلمين» الدينية وكأنّها قدر لا يردّ. إذ منذ خروج «الحزب السوري القومي» العام 1955 وإضعاف «الحزب الشيوعي» خلال 20 عاماً من الانقلابات بعد الاستقلال، وخاصة منذ انقلاب 1963، بقي الإخوان خصماً رئيسياً للبعث في سورية[4].

وكانت قيادة الإخوان قد انتقلت إلى الداعية الدمشقي عصام العطّار العام 1957 بسبب تدهور صحة مصطفى السباعي وشلله، فكان من نصيب العطّار أن يقود الحركة في أسوأ مرحلة في تاريخها حتى ذلك الوقت، عندما أصبحت سورية إقليماً في جمهورية عبد الناصر، عدو الإخوان الأول في العالم العربي. فحظر عبد الناصر، الإخوان كما حظر العمل الحزبي في سورية. ولكن العطّار نجح بعد الانفصال العام 1961 في إعادة الحركة إلى الساحة السياسية، حيث خاضت الانتخابات وفازت بعدد كبير من المقاعد. وبرز العطّار كزعيم سياسي في دمشق حيث جذبت خطاباته حشوداً بلغت الآلاف، وفرغت صفوف الجامعات من الطلاب لسماعه في المساجد والساحات العامة. وعندما وصل البعث إلى السلطة في 1963، اعتبر الإخوان ذلك نذير شؤم لعملهم إذ أعيد الحظر على تنظيمهم فاتجهوا إلى العمل السرّي وأنشأوا خلايا

2- Alasdair Drysdale, Syria's troubled Ba'thi regime, *Current History*, vol. 80, n° 462, 1981, pp. 32-38.

3- Michael Hudson, «The Islamic Factor in Syrian and Iraqi Politics», in J. Piscatori, *Islam in the Political Process*, Cambridge, 1983.

4- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkley, California, Mizan Press, 1983 pp. 88-100.

سريّة مسلّحة في حلب وحماة ضد الدولة. وفي العام نفسه، أسّس الشيخ عبدالرحمن أبوغيدا «حركة التحرير الإسلامية» في حلب. كما أنّ توجُّه الدولة منذ 1963 نحو ملء الشواغر في المدارس الرسمية بمعلّمين ومعلّمات من «حزب البعث»، استغلّه الإخوان للنشاط داخل المدارس ولتحريض الطلاب ضد «البعث الكافر» وخلق نعرة سنّية دينية[5]. كما أنّ السلطات منعت العطّار من العودة إلى سورية بعد ذهابه إلى الحجّ في مكّة سنة 1964، فبقي في المنفى. وخلال أشهر تدهورت الأمور إلى حدّ المواجهة العلنية، فكانت انتفاضة نيسان 1964.

انتفاضة ربيع 1964

كانت الحكومة السورية في ربيع 1964 تركّز اهتمامها على التهديدات المستجدّة من العراق بعد انقلاب عبد السلام عارف الذي أطاح بالبعث هناك، وبات يشكّل تهديداً لسورية. فتشجّع خصوم البعث في سورية من يمين ويسار ورفعوا رأسهم في تحدّي السلطة دون أن يخلو الأمر من حوادث طائفية الطابع.

واندلعت أحداث نيسان 1964، وسرعان ما تحوّلت إلى جهاد ديني مسلّح ضد السلطة لأنّ الإخوان اعتبروا حكم «البعث الكافر» إهانة للذات الإلهية، وأنّ القضاء على البعث هو تكليف شرعي للمسلمين. وبدأت الأحداث بمواجهات مسلّحة بين سنّة وعلويين في بانياس، اتّخذت طابعاً خطراً واحتاجت إلى تدخّل الجيش لوقف امتدادها. كما اندلعت أعمال شغب في حمص وهاجم غوغاء مراكز الشرطة في حلب. كل هذا وسط هجوم ناري بلا هوادة من إذاعات القاهرة وبغداد، تصبّ الزيت على النار. فكانت القاهرة تندّد «بالبعث الكافر» وتنعت قادته بأنّهم «ليسوا عرباً وليسوا مسلمين» (إشارة إلى أنّهم علويون)، ولا تتوانى عن استعمال صفات عنصرية وطائفية كان يجب أن يربأ بنظام عبد الناصر القومي العربي أن ينطق بها. فقد أُشيرَ مراراً من إذاعات مصر بأسلوب تحقيري بأنّ ميشال عفلق «مسيحي قبرصي». وأشعل الإعلام المصري مشاعر السنّة في سورية وأوغر صدورهم بمشاعر سلبية ضد «حكم الأقليات» الذي جاء به البعث وعلمانيته الملحدة[6]. وكان الناصريون و«الإخوان المسلمون»

5- Thomas Mayer, «The Islamic Opposition in Syria, 1961-1982», *Orient*, vol. 24, 1983, pp. 589-609.

6- Hans Guenter Lobmeyer, «Islamic Ideology and Secular Discourse, The Islamists of Syria», *Orient*, vol. 32, 1991, pp. 395-418.

في سورية يقطفون ثمرة هذه الحملات الطائفية بسبب انتشارهم الكثيف في أوساط سنّة المدن لاسيما من أبناء الطبقة المتوسطة.

ثم جاء دور حماة، بعد بانياس وحمص وحلب. وكانت حماة مركز الخطر الرئيسي على الحكومة، إذ إنّها كانت عاصمة القوى اليمينية المحافظة التي سلبتها ثورة أكرم الحوراني أراضيها وحرمها البعث من نفوذها السياسي. فكان دعم حماة لـ«حركة الإخوان المسلمين» ملفتاً في عمق الحقد في أوساط سكانها على سلطة البعث. وكانت حركة الإخوان منتشرة في كل سورية، ولكنّها كانت قويّة خاصة في منطقة حماة التي كانت معروفة بتزمّتها الديني وانغلاقها. وكانت أحياء حماة القديمة، وخاصة على ضفاف نهر العاصي، مقصداً للرحلات المدرسية والنزهات العائلية من أنحاء البلاد، وعامل جذب للسياح. وفي حادثة دالّة العام 1961، اعترض الأهالي باصاً مدرسياً ينقل طلاباً من جامعة دمشق جاؤوا يزورون حماة، احتجاجاً على ارتداء بعض الطالبات البنطلون. وفي نيسان 1964 اشتعلت أحداث شغب وتظاهرات في حماة أخذت طابعاً عنيفاً ضد السلطة رافقها تخزين السلاح الذي موّلته العائلات التقليدية وتجار المدينة. فتدخّل رئيس الحكومة أمين الحافظ شخصياً وزار المدينة حتى هدأ الوضع. ولكن ما إن غادر المدينة حتى صعد الشيخ محمود الحامد إلى مئذنة «مسجد السلطان» حاملاً راية الإسلام موجّهاً نداءات الجهاد: «الله أكبر! إما البعث أو الإسلام!». فتردّد صدى ندائه في أنحاء المدينة حيث كرّرت مكبرات الصوت في المساجد وزوايا الشوارع عبارة «البعث أو الإسلام» طوال الليل. وتولّى «الإخوان المسلمون» ورجال الدين ورجال الإقطاع نقل السلاح وتوزيعه في «حي الحاضر» ومسجد السلطان. وفي صباح اليوم التالي، طوّقت قوى الأمن الحي والمسجد، ولكنّها لم تتمكّن من اختراق حواري الحي الضيقة وأزقّته. فهرع مسلّحو الإخوان إلى إقامة الحواجز على الطرقات الرئيسية وفتحوا مخازن السلاح والمؤن، وهاجموا المتاجر التي تبيع الخمر واعتدوا على أعضاء البعث. ووقع بين أيديهم شابّ بعثي من «الحرس القومي» يدعى منذر الشمالي (وهو على المذهب الإسماعيلي)، فقتلوه ومثّلوا بجثّته وقطّعوها إلى أشلاء، ثم شنّوا هجوماً على مراكز البعث في حماة.

وقبل أن يفلت الأمر من يد حمَد عُبيد، قائد «الحرس القومي» في حماة، تدخّل الجيش معزّزاً بالدبابات والمدفعية وقصف أزّقة المدينة حيث احتشد المسلّحون. وجرى قتال في الشوارع، فأبدى الإخوان مقاومة استمرّت يومين ثم انسحبوا إلى مسجد السلطان الذي جعلوه مستودعاً لأسلحتهم، وواصلوا إطلاق النار على الجيش. وتريّث الجيش في الخطوة

التالية، ولكن رئيس الحكومة أمين الحافظ أصدر أمراً بضرورة القضاء على المخرّبين حتى لو لجأوا إلى مسجد. وقُصف المسجد فوقعت مئذنته التي كان يستعملها المسلّحون للقنص على الجيش، وقضى عدد من المسلحين تحت أنقاضه. سقط في معركة حماة 70 قتيلاً من مسلّحي «الإخوان المسلمين» وجُرح واعتُقل عدد كبير، فيما تمكّن آخرون من الفرار. وشارك مروان حديد وجماعته في معركة مسجد السلطان واعتُقل وأطلق سراحه بعد أشهر. ولكنّه لم يرتدع بل عاد إلى تنظيم خلايا سريّة وتوزيع السلاح[7].

أحداث حماة وقصف المسجد فيها أشعل سورية، وتلقّفته المعارضة الإخوانية–الناصرية بأنّه أسطع دليل على عداء البعث للإسلام. كما أعطى الشرارة المطلوبة في القاهرة وبغداد لإشعال فتنة الحرب الأهلية في سورية بين السنّة والعلويين. ولم تتوقّف الأمور عند هذا الحد، إذ خرجت تظاهرات وانطلقت أعمال شغب في أكثر من مدينة سورية، وتصاعد مطلب عودة الديمقراطية وإطلاق سجناء الرأي. ولئن كان الوضع الاقتصادي صعباً، فإنّ أعمال الشغب تشعبت في أنحاء سورية وركب قاطرة الدومينو معظم معارضي النظام: في المدن الرئيسية خرج أصحاب المتاجر الصغيرة والمتوسطة بمطالب محدّدة تناسب وضعهم، وانضم إليهم الطلاب والمعلّمون والمهندسون والعمال والمحامون والموظفون. فكبر المطلب ليصبح نداءً لإطلاق الحريات العامة وسراح المعتقلين السياسيين وإنهاء حال الطوارئ وعودة الحياة الديمقراطية عبر انتخابات حرّة.

استيقظت سورية يوم 20 نيسان 1964 وقد شملت الانتفاضة مدنها ومحافظاتها كافة. وتحوّل ما بدأ مؤامرة تحرّكها القاهرة وبغداد وتموّلها سفارتاهما، إلى انتفاضة عفوية لفعاليات الشعب بمطالب مشروعة. وكان اشتراكيو الحوراني قد لعبوا دوراً هاماً في هذه الانتفاضة، ولكنهم أُحرجوا في أن يكونوا جنباً إلى جنب مع «الإخوان المسلمين» والقوى الطائفية والرجعية في سورية، فميّزوا أنفسهم وقلّصوا تعاونهم. ولذلك، نقص الانتفاضة التنسيق والتنظيم وغلبت عليها العفوية، فلم تصمد كثيراً. وبرز تنظيم في دمشق هو «ميليشيا العمال» يقودها خالد الجندي (من الطائفة الإسماعيلية)، وتسلّحها الحكومة. وعمل هذا التنظيم على قمع الانتفاضة ما ساهم في إخمادها. وحتى بعد مرور سنة على أحداث نيسان 1964، في كانون الثاني 1965

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 93.
الديري، عبدو، أيّام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 173-175.

وقع إضراب تجاري في دمشق احتجاجاً على قرارات تأميم جديدة، فداهمت السلطة المحلات التجارية المشارِكة في الإضراب وكسرت أقفالها وفتحتها بالقوة دون أن يخلو الأمر من نهب محتويات بعضها، واعتُقل الشيخ حسن حبنّكة الذي كان يحرّض التجار السنّة على الإقفال. وكان مروان حديد، الذي سُجن في أحداث حماة، قد خرج وعمل على تأسيس جماعة مسلّحة باسم «كتائب محمّد» سنة 1965. وفي أحداث دمشق في مطلع 1965 وقعت معركة مسلّحة في وسط دمشق بين السلطة وجماعة مروان حديد الذي سيستمرّ وجوده في الساحة ويكون سبباً في اشتعال الأحداث في 1976.

وفي 25 نيسان 1967 استغلّت الجهات الدينية والمحافظة في البلاد نشر مقال ينتقد التديّن في مجلة للجيش، فخرجت تظاهرات ودعوات الإضراب، وتصادمت قوى الأمن مع المعارضين في عدد من المدن. وقاد الشيخ حسن حبنّكة الميداني، أبرز شخصية روحية سنّية في سورية في ذلك الوقت، تظاهرة في دمشق شارك فيها 20 ألف شخص. وإذ اعتقلته الشرطة، أقفلت الأسواق احتجاجاً. وأثبت الإسلاميون عمق سيطرتهم على الشارع عندما تضامنت معهم أسواق دمشق. فلجأت الحكومة إلى إعادة تسليح ميليشيا العمال لإنهاء إضراب تجار دمشق عبر كسر الأقفال ومصادرة المحتويات أحياناً، وتمكّنت السلطة من اعتقال مدبّري أعمال الشغب ورؤوس التحريض وصادرت أملاكهم. ولمعالجة السبب المباشر للشغب، اعتقلت كاتب المقال ورئيس تحرير المجلّة الذي أجاز نشره. واتهمت سورية الأردن والسعودية بأنهما وراء أعمال الشغب في سورية التي جاءت في أوج التهديدات الإسرائيلية، وطردت ديبلوماسيين سعوديين نشطين في دمشق اتّهمتهم بتمويل التحرّك. وما إن أطلّ يوم 29 نيسان 1967 حتى سيطر النظام على الوضع وعاد الهدوء إلى الجبهة الداخلية.

صعود الإسلاميين 1967-1973

في النصف الثاني من الستينات، انشغل البعث بالأزمة الحزبية الداخلية المتصاعدة وبحرب 1967 مع إسرائيل، فلم ينتبه مسؤولو الدولة إلى أنّ خطر الإسلاميين كان ناراً تحت الرماد وكان أقوى مما ظنّوا. وكان الإسلاميون قد حصّنوا هيكليتهم التنظيمية ونشطوا في تكوين الخلايا وتخزين السلاح، وخلق شبكة واسعة من العناصر التي استعملت أسماء حركيّة شبيهة بتلك التي استعملتها التنظيمات الفلسطينية (أبو الهول وأبو عبيدة وما شابه) وتدرّب على استعمال السلاح وخوض المعارك في الأحياء المدينية. كما أصبحت علاقاتهم الخارجية

ومصادر تمويلهم قويّة ومتعدّدة[8]، وبرز عدد من القادة على الساحة السورية.

عصام العطّار

كان عصام العطّار أبرز رموز الإخوان في الخارج بعدما نقل مركز قيادته إلى مدينة آخن في ألمانيا الغربية ومن هناك شنّ حملات إعلامية ضد البعث والدولة السورية، وأطلق مجلّة **الرائد** العام 1968 التي أصبحت لسان حال الحركة الإسلامية المعارضة في سورية. وخلق شبكة تمويل واسعة في أوروبا وأميركا الشمالية كان أبرز قنواتها «اتحاد الطلبة المسلمين» في أوروبا، وفروع حركة الإخوان في الدول العربية، وخاصة في الأردن[9].

وكان العطّار قد أصبح زعيم الإخوان بعد رجلهم التاريخي مصطفى السباعي. ولكن خلال عقد الستينات ظهر شقاق بين العطّار وقادة في الحركة. فقد أخذ كثيرون على العطّار سوء أدائه التنظيمي وإهماله للشؤون الداخلية والإدارية في البلاد، بعكس مصطفى السباعي. فقد ظنّ العطّار أنّ مقدرته الخطابية وجاذبيته للجماهير كافيتان لكي يصبح الإخوان قوّة سياسية في سورية. فكان يدّعي على المنبر أنّ الإخوان قادرون على إسقاط الحكومة وإقامة حكم إسلامي مكانها. ولكنّ منتقديه داخل الإخوان رأوا ادّعاءه فارغاً بغياب تنظيم حديدي مجهّز بإدارة وكادرات ومؤسسات. وكان يحصر عمله ضمن دائرة صغيرة في دمشق ويهمل المدن الأخرى والمحافظات، على عكس السباعي الذي كان حمصياً ويهتم بالمحافظات. ولكن الهوة الأكبر التي فصلت العطّار عن القادة الآخرين كانت عقائدية:

- فهو كان ينتمي إلى المدرسة السلفية الوهابية التي لا تعترف بالمذاهب الفقهية السنيّة الأربعة التي تبعها مناصرو الحركة منذ أسّسها السباعي وأغلبية السوريين السنّة. ما باعد بين الحركة ورجال الدين السنّة في سورية أثناء قيادة العطّار الذي أعطى الإخوان المسلمين صبغة سلفية في الستينات.
- ورفض العطّار وأعوانه الدمشقيون منطق الجهاد المسلّح ضد نظام البعث الذي دعا إليه قادة آخرون، فتأزّم الوضع داخل الحركة في نهاية 1969.

وكان قد انعقد مؤتمر عام سرّي للإخوان في دمشق، واختار العطّار ثلاثة قادة لإدارة

8- Richard Mitchell, *The Society of Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

9- حبيب جنهاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام، مثال سورية»، في **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1989.

الاجتماع هم موفّق دعبول من دمشق، وأمين يكن من حلب، وعدنان سعيد من اللاذقية. ووقع الشرخ داخل المؤتمر بين قادة دمشق وقادة مدن الشمال (حلب وحمص وحماة واللاذقية) حيث وقف الدمشقيون ضد الجهاد المسلّح على حكم البعث، ومع خط عصام العطّار، وأيّد قادة الشمال، ومنهم يكن وسعيد حوّا، وعبد الفتاح أبو الغيدا، وعدنان سعد الدين، الجهاد المسلّح وطلبوا إزاحة العطّار، تؤيّدهم القاعدة الشعبية الأهم في التنظيم. ولم يحسم الأمر مع حلول العام 1970 فانشق الإخوان إلى جناحين، مع العطّار وضدّه، واستمرّ الانشقاق رغم تدخّل إخوان مصر والسودان والأردن والخليج في الوساطة طيلة 1971. ودعا مناهضو العطّار إلى انتخابات لاختيار خلف له، فأمر العطّار أنصاره بمقاطعتها، ولكن مناهضيه تمتّعوا بالأغلبية. ومع الوقت حصل قادة الشمال على اعتراف تنظيمات الإخوان في العالم باستثناء إخوان دمشق الذين بقوا على خط العطّار. واستمرّ انشقاق «الإخوان المسلمين» في سورية إلى سنة 1981.

ذهب القادة الجدد إذاً في اتجاه الجهاد المسلّح في السبعينات فيما أبقى العطّار على موقفه في المنفى، وهو أنّ استعمال العنف لن يجلب سوى المصائب للإخوان وللشعب السوري. وكان الإسلاميون قد ثبّتوا أقدامهم داخل المدارس والجامعات السورية بعد سنوات من العمل السرّي، وأقاموا حلقات درس في المساجد تحت شتّى المسميات، كالعمل الخيري والكشفي والتطوّعي، ومنها رحلات صيفية ومخيمات استجمام للفتيان تحت هدف تقوية الطلاب باللغة العربية وتجويد القرآن، في حين كان الهدف الحقيقي تنظيم الجيل الجديد في صفوف المجاهدين. وكانت هذه الجماعات تسمح لمن تثق به أن يودع سلاحاً في منزله بعد فترة تدريبية ومن ثمّ تكلّفه بمهامّ في الحي الذي يقطنه، كأن يراقب مسؤولي البعث والمباني الرسمية، ويقدّم تقارير دورية عمّا يرى ويسمع. تلي ذلك مرحلة ثقة أعلى بتكليف هؤلاء الشبّان القيام بعمليات إرهابية، كإطلاق الرصاص أو التفجير.

مروان حديد

تصاعد صوت الإسلاميين داخل سورية بعد اشتعال حرب لبنان في 1975 فكانوا يخرجون في مظاهرات علنيّة غير مسلّحة يتحدّون النظام، ويطلقون الهتافات والشعارات المعادية للبعث. وبرز منهم في تلك الفترة مروان حديد، زعيم حركة «كتائب محمّد»، من مسجد البارودية في حماة الذي جعله مركزاً له، ليطلق الخطب المعادية للبعث. وكان حديد قد

أقام في مصر للدراسة وأصبح من المقرّبين لسيّد قطب، أحد زعماء الإخوان المصريين، ثم عاد من مصر في 1962 ونشط في بناء خلايا إسلامية في حماة وأصبح من قادة انتفاضة حماة العام 1964. ثم عاد إلى مصر ليعمل مع سيّد قطب، وأصبح يؤمن بأفكاره التي وضعها في كتب عدّة، ومنها أنّه لا مساومة بين الإسلام والأنظمة غير الإسلامية، وأنّه لا يمكن القضاء على نظامي البعث في سورية وعبد الناصر في مصر إلا بالقوّة المسلّحة، وأيضاً عملاً بمنطق سيّد قطب حول ضرورة العمل المسلّح، لأنّ مصير الإخوان هو السحق والقمع من قبل السلطة سواءٌ حملوا السلاح أم جنحوا إلى السلم والعمل المدني. وكان هذا يعني على الصعيد العملي أن يلبّي الإسلاميون دعوة الجهاد و«يعدّوا ما استطاعوا من قوّة» ضد النظام (وكانت ذروة المواجهة في مصر في 1965 عندما تحرّكت السلطة مجدداً واعتقلت قطب)[10].

وكانت جماعة حديد تعمل على هامش حركة الإخوان وليست جزءاً من تنظيمهم، وإن كان حديد نفسه يتمتّع بصلات جيدة مع قادة الإخوان بعد إزاحة العطّار، كعدنان سعد الدين وسعيد حوّا. ولم يرق أسلوب مروان حديد في العمل للإخوان وخاصة في مرحلة قيادة العطّار حتى 1970 لأنّه كان يستفزّ الدولة ويفضّل الصدام والعمل المسلّح عملاً بمنطق قطب. وحتى قيادات المناطق خارج دمشق لم يوافقوا على نهج حديد العشوائي المباشر. فهو، بعكس جماعة الإخوان، كان يتحدّى السلطة علناً ويقوم بنشاطات دون أخذ حيطة لأمنه وأمن عناصره. ولذلك كان سهلاً على السلطة مراقبته ومراقبة أعوانه وعناصره وبناء ملفّات لشبكته وعلاقاتهم بالجماعات الأخرى. ثم تغيّر الوضع بعد 1970، إذ إنّ خروج قيادة العطّار وبروز قيادات المحافظات، وخاصة من حلب وحماة وحمص، أنذر بتحوّل جذري في «حركة الإخوان» نحو الجهاد المسلّح وبذلك عادوا والتقوا بحديد ومجموعته على أهداف مشتركة. وتصاعد نشاط حديد فكان من المسؤولين عن الشغب ضد النظام عشية إصدار الدستور الجديد العام 1972 ووضع لائحة بأسماء في الحزب والدولة بهدف الاغتيال. وواصل بناء خلايا جهادية يضم كل منها 10 إلى 12 عضواً، وبشّر بنهاية حكم البعث في المساجد والمخابئ.

في تلك الأثناء كانت السلطة تميّز بين النشاط السياسي السلمي للإسلاميين والإرهاب، عملاً بنظام الأسد المتفائل في سنواته الأولى. ولكن في العام 1975 أحرج نشاط حديد السلطة فقد كان يصرّح علناً بكلام قاس ضد النظام ويتوعّد بإسقاطه، ما خلق أرضية كافية للسلطة

10- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, pp. 104-105.

التي طوّقت مركزه في 29 أيّار 1975 واعتقلته بعد معركة بالسلاح. فبدأ إضراباً عن الطعام في سجنه في 1976. وكان حديد ينتمي لأسرة ذات ولاءات سياسية متنوعة (كما هي الأسر في لبنان). فشقيقه عدنان كان شيوعيّاً وشقيقه كنعان كان بعثيّاً يعمل كديبلوماسي في السفارة السورية في طهران. وطلبت السلطة من كنعان أن يقنع مروان ليفكّ إضرابه ولكنّه لم يفلح. واستمرّ إضراب مروان، وتدهور وضعه الصحي فنُقل إلى مستشفى حرستا العسكري شرق دمشق، وظلّ فيه حتى توفي في حزيران 1976. فخرجت التظاهرات الاحتجاجية، وخاصة في حماة مسقط رأسه، وأعلنه الإسلاميون في سورية شهيداً ومصدر إلهام وحماس لأعمالهم. وأقسموا، وعلى رأسهم الإخوان، على الانتقام وعلى شنّ حرب ضد البعث ولكن أيضاً ضد العلويين، ذلك أنّ نسبة العلويين المرتفعة في البعث والجيش والقطاع العام جعلتهم هدفاً للأصوليين السنّة.

عوامل اجتماعية

عامل الخلاف العقائدي بين الإخوان والبعث، وعامل البعد الطائفي الذي أشعلته حرب لبنان، ليسا كافيين لشرح حجم الأزمة التي عصفت بسورية بين 1976 و1982، بل يجمع الباحثون أنّ ثمّة أسباباً اقتصادية واجتماعية طبقية لا يمكن إغفالها[11].

فكما كانت لحرب لبنان أسباب إقليمية تتعلّق بالصراع العربي–الإسرائيلي وبنشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان، كانت لها أيضاً أبعاد اقتصادية واجتماعية تضاعف وقعها جرّاء ارتباطها بالفقر وبالضعف السياسي لطوائف معيّنة إزاء غنى طوائف أخرى وتمتعها بامتيازات سياسية[12]. وعندما بدأ «الإخوان المسلمون» تحرّكهم العنفي في سورية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، تركّز نشاطهم في شمال البلاد وليس في دمشق. ذلك أنّ ثمّة تنافساً تاريخياً بين حلب ودمشق، تفاقم في عهد الأسد لأنّ سُنّة دمشق كانوا أكثر استفادة من سياسة النظام.

11- Ibrahim Hassan, «La Syrie de la guerre civile», *Peuples Méditerranéens*, vol. 12, juillet 1980, pp. 91-108.
Fred Lawson, «Social Basis for the Hamah Revolt», *MERIP Reports*, vol. 12, n° 9, November-December 1982, pp. 24-28.

12- Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, pp. 12-20.

وبالتالي كان موقعهم في الاقتصاد السوري وفي مناصب الدولة متقدماً بمسافات على موقع حلب والمدن الأخرى. وعندما ضربت الدولة الإخوان، كان التطهير محليّاً في حماة وحلب المتجاورتين وليس في دمشق.

لقد استقبل السوريون الحركة التصحيحية العام 1970 على أنّها بداية الخلاص، بعد عشرين عاماً من الفوضى ومن استبداد العسكر، وخاصة من حكم صلاح جديد الذي كان لا يزال حاضراً في الأذهان. وأثبت الأسد خلال سنوات قصيرة أنّه بمستوى المسؤولية إذ بنى دولة مؤسسات وحقّق مشاريع اقتصادية واجتماعية هامة، ووضع سورية على الخارطة الدولية وخاض حرباً تحريرية ضد إسرائيل. وجنت سورية من مجهودها الحربي مساعدات اقتصادية جمّة من العرب وشهدت نهضة اقتصادية خلال الأعوام 1974-1976. ولكن تلك الفورة الاقتصادية كانت سبباً أيضاً في تعميق الهوة الطبقية وولادة مظاهر سلبية شبيهة بتلك التي حاربها البعث منذ 1963. لقد سبقت الإشارة إلى أنّه بسبب حجم الدولة والقطاع العام في سورية في أواسط السبعينات، استطاعت نسبة محدودة من الناس، لها نفوذ في الدولة عبر الحزب أو عبر العسكر أو عبر المنصب، أن تحصد ثروات وتقتني عقارات وتتمتّع بكماليات بشكل لم يرَه السوريون في السابق. ما أثار حسد وحقد أغلبية المواطنين وفتَح أعين الشعب على تلك الفئة النافذة من الحزبيين والنفعيين والوصوليين الذين أفسدوا الدولة وأهدروا الأموال.

وكان انصراف الأسد للحرب مع إسرائيل والمبارزات الديبلوماسية والسياسة الخارجية سبباً في إهمال ما يحصل في الداخل من تجاوزات، من مسؤولي الحزب والضباط وكبار الموظفين[13]. فأخذ الرأي العام يتساءل كيف لبطل تشرين ومعركة التصدي لكامب دافيد وقائد سورية في حصولها على الهيبة الإقليمية والدولية أن يسمح لهؤلاء بتشويه صورة النظام؟

صحيح أن سوريا استفادت كثيراً من الطفرة المالية التي تلت حرب تشرين، ولكنّ الصحيح أيضاً أنّ توزيع الثروة لم يكن عادلاً بسبب الفساد وغياب التشريعات الضريبية والرقابية، وتفلّت كبار المسؤولين الحزبيين والعسكريين والسياسيين من المساءلة القانونية. لقد كانت رواتب الموظفين ومداخيل أصحاب الحرف والأيدي العاملة نصف المهنية متواضعة، فجاء تضخّم الأسعار في السبعينات وأحدث غلاءً معيشيّاً طال الضروريات. كما ارتفعت أسعار

13- Alasdair Drysdale, «The Asad Regime and its Troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, n° 110, pp. 3-11.

العقارات بشكل جنوني. وعلى سبيل المثال، قفز سعر الشقة الصغيرة في وسط دمشق من 50 ألف ليرة سورية العام 1970 إلى 400 ألف في 1977، ثم إلى ملايين الليرات في الثمانينات. فنشأت ضواحٍ عشوائية فقيرة خارج المدينة لذوي الدخل المحدود وللفقراء والوافدين من الأرياف. وطالَ التغيير الاجتماعي والاقتصادي أبناء البورجوازية المدينية السابقة. فقد أقامت في وسط دمشق عائلات عريقة تعود جذور بعضها إلى عدّة أجيال، وأحياناً لمئات السنين. ولكن التحوّل الكبير في السبعينات اقتلع عدداً منها من دياره ومن مركزه الاجتماعي، عبر إبعاد أبنائها عن مراكز السلطة ووظائف الدولة الرفيعة. كما وجد التجار الأصليون أنفسهم بمواجهة أصحاب المال الجديد الذين نافسوهم في شراء الأبنية وفي الحياة العصرية، وفي تجاراتهم وشركاتهم التي قدّمت التسهيلات والبضائع الجديدة. وهبط مقام عائلات تُعتبر مرجعاً في الدين ومنبعاً للمفتين والقضاة لعدّة أجيال أمام تيار العلمنة الزاحف مع دولة البعث.

انصراف الدولة إلى مواضيع الأمن الداخلي والخارجي ومشاريع البنية التحتية والتنموية لم ترافقه دراسات وتقارير عن توجّهات الرأي العام. فقد استشرى عدم رضى فئات هامة في المجتمع على التغييرات السريعة التي أحدثتها ثورة البعث، والتي وإن احتوت الكثير من الإيجابيات، فإنّها كانت سلبية لكثيرين، رفعت البعض إلى السماء وأنزلت الكثيرين إلى الحضيض. وكان بعض هذه التفاصيل يتسرّب في التقارير الأمنية والسياسية فيقرأها الأسد بين التقارير الكثيرة التي تصل مكتبه عن مزاج الناس وتفاصيل أوضاعهم. ولذلك قرّر في آب 1976 عمل شيء لوضع حدّ للفساد وتحقيق العدل في وظائف القطاع العام وتوزيع الثروة الوطنية. فأعاد عبدالرحمن خليفاوي إلى منصب رئيس الحكومة، ولكن خليفاوي لم يكن قادراً على اجتراح المعجزات لضرب الفساد ومراكزه، داخل الدولة وفي القطاعين العام والخاص، وفشل بسبب صلاحياته المحدودة ونفوذ وسطوة من يرتكب الفساد.

وبدأ غليان الشارع ضد الوضع الاقتصادي المتدهور، وارتفع الصوت ضد الطغمة المستفيدة على ظهر الشعب. ولذلك أعلن الأسد في آب 1977 تأسيس «لجنة التحقيق في الأرباح غير المشروعة». وبدأت اللجنة عملها بجدّ وفعالية، واستطاعت خلال فترة قصيرة تسمية واعتقال عدد كبير من كبار الموظفين ورجال الأعمال المشاركين في الفساد والهدر. وسرعان ما اصطدمت برؤوس كبرى في الدولة تظنّ أنّها فوق القانون وأنّها لا تُمسّ، وبعضها قريب جدّاً من رأس النظام كرفعت الأسد. وجاء نشاط اللجنة في لحظة إقليمية خطرة جداً

للأسد الذي كان يواجه تداعيات رحلة السادات إلى القدس ويعالج وضعاً أمنيّاً داخل سورية جراء تصاعد التفجيرات والاغتيالات. فقد كان رفعت رمزاً من رموز الفساد وفي الوقت نفسه كان قائداً لسرايا الدفاع التي أصبحت أكثر من ضرورية في المعركة القادمة ضد الإرهاب.

وباختصار، فإنّ الوضع الداخلي في سورية، في النصف الثاني من السبعينات، كان يؤدّي إلى مضاعفات اقتصادية خطيرة، وإلى إفقار أصاب أكثر من نصف السكان، وبطالة وصلت إلى ثلث اليد العاملة، وهجرة رساميل كبيرة، وارتفاع التضخم بسبب الهوة بين الأجور والأسعار، وتراجع التصنيع ونشاط القطاع العام مقابل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والزراعات التصديرية، وتعزيز التحالف بين نخب الأجهزة الأمنية والعسكرية، من جهة، والطبقة الرأسمالية التجارية، من جهة أخرى، مع بروز ظاهرة «القطط السمان» وتآكل الطبقة الوسطى والمثقفة وارتفاع الدين العام. ووسط هذه الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والوضع الإقليمي الصعب، بدأ صراع مرير بين الدولة والتنظيمات المسلّحة الإسلامية امتدّ إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1976-1979

بدأت المرحلة الأولى من المواجهة بين الدولة والإخوان بوفاة مروان حديد في السجن في حزيران 1976[14]. فكانت شرارة انطلاق حرب إسلامية ضد البعثيين ومكاتب الحزب ومراكز الشرطة والسيارات العسكرية والثكنات العسكرية والمصانع والخبراء الروس، وأي هدف يمكنهم الوصول إليه.

ومنذ 1977 أخذ الإسلاميون زمام مبادرة، وقد تحصّنوا في عمق الأحياء الشعبية التاريخية في المدن الكبرى، وخاصة في حلب وحماة. وساعدهم في ذلك ضيق الحواري والأزقّة التي يمكن دخولها فقط على الأقدام، وتشعّب تلك الأحياء كالأحاجي المستعصية، ما يسمح بالاختباء وتخزين السلاح ويسهّل الفرار أو تنفيذ عمليات إرهابية ثم العودة بسلام. وكانت أساليب عمليات الاغتيال التي يقومون بها تقزّز النفوس وتضمّنت اغتيال مسؤولين أثناء نومهم في بيوتهم[15] وحاكت «حركة الحشاشين» الإسماعيلية في القرن الحادي عشر.

14- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 109.

15- قتل الإسلاميون في حماة البعثي عبدالعزيز العدي في سريره أمام زوجته وأطفاله ورموا جثّته إلى الشارع، وهاجموا منزل البعثي أحمد الأسعد عدّة مرات، كما طوّقوا منزل البعثي علي بدوي في حلب وقتلوا شقيقه.

في الفترة من 1976 إلى 1982، طالت الاغتيالات عناصر أمنية سورية وكوادر بعثية معظمها من العلويين، وطلاباً علويين وعدداً من رجال الدين السنّة الذين استنكروا الاغتيالات، وبعض الخبراء السوفيات[16]. وكان المسلحون الإسلاميون محصّنين بعقيدة دينية فولاذية لا تهاب الموت، إذ عندما كانت قوى الأمن تطوّق أحدهم بعد عملية ما أو تعثر على مخبأهم، كانوا يقاتلون بشدّة، وفي حال تعذّر الفرار كانوا يُقدمون على الانتحار، أو يهاجمون الشرطة وجهاً لوجه وقد زنّروا خواصرهم بأحزمة ناسفة.

المرحلة الثانية: 1979-1980

تركّزت المرحلة الثانية على مدينة حلب. إذ كانت حوادث حلب نقطة تحوّل كبيرة في الحرب بين الدولة والجماعات الدينية، ونهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة أكثر عنفاً ومواجهة، حيث وقع هجوم إرهابي كبير أدّى إلى انطلاق حرب الدولة ضد الإرهاب الإسلامي. إذ أثناء حفلة تخرّج في مدرسة المدفعية في حلب في 16 حزيران 1979، قام عسكري يدعى إبراهيم يوسف بجمع الطلاب في قاعة الطعام ثم سمح لمسلحي «الإخوان المسلمين» بدخول المدرسة وفتح النيران على هؤلاء الطلاب. فقتلوا 32 طالباً وجرحوا 54 آخرين[17]. وعلى الأثر، دخلت القوى الأمنية الرسمية المدينة بقوّة وشنّت حملة مداهمات واعتقالات، فهدأ الوضع لفترة ثلاثة شهور.

حتى 1979 كانت سورية تتهم العراق بتمويل وتسليح الإرهابيين الذين كانوا يقومون بالتفجيرات والاغتيالات. ثم طلب الأسد من بغداد أن يتعاون البلدان لمواجهة تداعيات السلم المصري-الإسرائيلي. وظنّ المسؤولون أنّ العامل الخارجي في دعم النشاط الأصولي في

16- في تشرين الأول 1976، اغتال الإسلاميون العقيد علي حيدر قائد ثكنة حماة، وفي شباط 1977 اغتيل الدكتور محمد فاضل رئيس جامعة دمشق (علوي) وكان مستشاراً للأسد. وفي حلب اغتيل الأستاذ الجامعي علي عبد العلي. وفي حزيران 1977، اغتيل العميد عبدالحميد رزوق آمر فيلق الصواريخ. وفي تشرين الثاني 1977، قُتل البروفسور علي عابد العلي في جامعة دمشق، وفي آذار 1978، اغتيل نقيب أطباء الأسنان إبراهيم نعامة، ابن عمّ حافظ الأسد. كما قُتل مدير شؤون الشرطة العقيد أحمد خليل في آب 1978 ومدّعي عام أمن الدولة عادل مينا في نيسان 1979. وحتى طبيب الأسد الخاص، محمد شحادة خليل قُتل في آب 1979. وفي كانون الثاني 1980 سقط 10 خبراء روس بين قتيل وجريح و12 من رجال الدين. كما قُتل درويش الزوني، عضو قيادة الجبهة الوطنية التقدمية. وفي بيروت اغتيل الدكتور جوزيف الصايغ طبيب الأسد الخاص أيضاً.

17- Olivier Carré et Gérard Michaud, *Les Frères Musulmans: 1928-1982*, Paris, 1983, p. 135.

سورية كان صحيحاً، إذ إنّ الوضع الداخلي تحسّن كثيراً في سورية بعد توافق دمشق وبغداد في تشرين الأول 1978 لمواجهة اتفاقات كامب دافيد. ولكن الهدنة الداخلية استمرّت ستّة أشهر، إلى أن وقعت مجزرة المدرسة الحربية في حلب في حزيران 1979. وعندها أيقنت أجهزة الأمن أنّ الخطر ذو جذور داخلية عميقة، بصرف النظر عن الدعم الخارجي الذي يتلقّاه الإرهابيون، وأنّ هذا الخطر أصبح بقوّة يستطيع معها أن يهدّد أمن الدولة واستقرار البلاد. وإذ أصبحت أعمال التخريب والقتل شبه يومية، توقّفت الدولة عن اتهام الخارج وباتت تعلن أنّ من يقوم بهذه الأعمال هم أعضاء «حركة الإخوان المسلمين» والتنظيمات الإسلامية المسلّحة التي حملت أسماء مختلفة بقيادات متعدّدة. وكانت هذه التنظيمات تتمتّع بامتدادات في أوروبا وبعض الدول العربية ولكنّها كانت رأس جبل الثلج لقاعدة شعبية عريضة تؤيدهم داخل سورية[18]. لقد أطلقت الخلايا السريّة داخل سورية مجلّة **النذير** في 31 آب 1979 وكانت أكثر عنفاً كلاميّاً ولهجة عدائية من أية مطبوعة إسلامية أخرى[19]، دأبت على نشر تفاصيل الوضع داخل سورية وخصّصت التقارير وقسماً بعنوان «أخبار المحافظات» عن عمليات الإسلاميين في كل مدينة ومنطقة، وقسماً آخر بعنوان «أنباء السلطة الباغية»[20].

بعد هدنة أسابيع في حلب، عادت دوامة العنف إلى الاشتعال في المدينة في تشرين الأول 1979 عندما اعتقلت الشرطة إمام الجامع الكبير الشيخ زين الدين خيرالله لنشاطه التحريضي في خطب الجمعة. وكان ابن شقيقة هذا الشيخ يدعى حسني عبو، أمير المجاهدين في منطقة حلب، يقود جماعة باسم «الطليعة المقاتلة» التي ظهرت كأبرز تنظيم مسلّح في سورية وأكثرها شراسة. فأطلق اعتقال خيرالله شرارة حملة عنف وشغب استمرّت أسابيع، إذ إنّ الإسلاميين ردّوا على اعتقال خيرالله بحملة تظاهرات صاخبة واغتيالات وتفجيرات، وأمر بيان للإخوان بمقاطعة الاحتفال بعيد الأضحى. وقامت الدولة بحملات عدّة لوقف تدهور الوضع الأمني في حلب، فجرت مداهمات واعتقل الكثيرون حتى وقع حسني عبو نفسه بيد الشرطة وأحضر

18- Yosef Olmert, «Syria», *Middle East Contemporary Survey*, Vol. VI, 1981-1982, edited by Colin Legum, New York, Holmes & Meier, 1984, pp. 845 - 878.

19- Thomas Mayer, «The Islamic Opposition in Syria 1961-1982», *Orient*, vol. 24, n° 4, December 1983, pp. 580-609.

20- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkeley, California, Mizan Press, 1983, pp. 83-84.

أمام القضاء وحوكم وحُكم عليه بالإعدام ونُفّذ فيه الحكم. فخلفه في قيادة «الطليعة المقاتلة» مهندس من القنيطرة يُدعى عدنان عقلة، خطّط مجزرة المدرسة الحربية في حلب (قُتل هو أيضاً العام 1982). وأصدر الإسلاميون بياناً في 2 تشرين الثاني 1979 باسم «قيادة الثورة الإسلامية في سورية» أعلنوا فيه أنّ «جهادهم قد دخل مرحلة تصميم جديدة إلى أن يسقط حافظ الأسد»[21].

في الأسابيع العصيبة في حلب في خريف 1979، خرج مقاتلو هذا التنظيم لقتال قوى الأمن فسقط عدد من قادتهم في المواجهات أو اعتقلوا وحوكموا وحُكموا بالإعدام. وخلال عامين من الشغب والعنف في حلب سقط 300 شخص ضحيّة الإسلاميين كان بينهم 12 رجل دين من السنّة ندّدوا بأعمال الإرهاب، أبرزهم الشيخ محمد الشامي، إمام مسجد السليمانية، في 2 شباط 1982. وبالمقابل، قتل رجال الأمن ألفين من الإسلاميين واعتقلوا الآلاف الذين خضعوا للتحقيق تحت الضرب.

وبعد عامين من التفجيرات وعمليات الاغتيال التي هدفت إلى زعزعة النظام لإسقاطه، بدت الدولة صامدة ومستمرّة في مواجهة النار بالنار. وفي هذه الأجواء عُقد المؤتمر القطري التاسع لـ«حزب البعث» في الأسبوع الأخير من كانون الأول 1979 والأسبوع الأول من كانون الثاني 1980. فكان المؤتمر إشارة تحوّل جذري في سياسة الدولة للتصدّي للتحدّي الأصولي بالقوة. إذ برز رفعت الأسد من الصقور الداعين إلى خوض حرب ضدّ الإرهابيين، وألقى خطاباً في المؤتمر يرى فيه أنّ المواجهة القادمة هي الدفاع عن دولة البعث ولو بالدم إذا اضطر الأمر، وأنّ الحكومة فقدت السيطرة على الأمن والإدارة العامة فاسدة والحزب مشتّت بنقاش نظري لا نفع منه. والمطلوب الآن هو الولاء للدولة، ومَن ليس مع النظام فهو عدوّ له، وأنّ على سورية أن تكون مستعدة للتضحيات. وطلب إطلاق يده لأنّ الإسلاميين قرّروا قتل الكفرة. وإذ سجّل المؤتمر صعود رفعت كصاحب نفوذ كبير في سورية، إلا أنّ ذلك لم يترجم عملياً، ذلك أنّ الرئيس الأسد بأسلوبه المتريّث كان لا يزال يحاول سلك طريق المؤسسات والإصلاح الاجتماعي والإداري. فعيّن عبدالرؤوف الكسم رئيساً للوزراء لمعالجة الأمور بالوسائل السلمية.

كان الكسم شخصية محترمة، وابن مفتي دمشق، وبروفسوراً سابقاً في جامعة دمشق، عمل

-21 Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 110.

فترة محافظاً لدمشق وكسب ثقة الرأي العام بأخلاقه. فعمد إلى سلسلة إجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ورفع رواتب موظفي الدولة والقطاع العام، وواصل الحملة ضد الفساد والمفسدين بمعاونة وسائل الإعلام، حيث أُفسح المجال لنقد الأساليب الفاسدة في الحكومة والإدارات العامة وصولاً إلى نشر فضائح فساد ضلع بها بعض الشخصيات العامة. ولكن بعد شهرين من هذه الإجراءات لاحظ أركان الدولة وقيادات الحزب بقلق أنّ أيّ تحسّن في الأمن لم يحصل وأنّ التفجيرات والاغتيالات لم تتوقّف. فبدأ ينكشف عمق جذور العنف وأنّها ليست فقط داخلية ولا تُعالج بإجراءات اقتصادية واجتماعية. وكشفت تقارير أنّ الأجهزة الأمنية مخترقة من الإسلاميين، حيث دُقّ ناقوس الخطر عندما اكتُشف أنّ جهاز أمن الدولة الذي يقوده محمد الخولي، المقرّب من الأسد، كان مخترقاً من عناصر إسلامية عملت لصالح الجماعات الدينية سرّاً واستطاعت نقل معلومات خطيرة تضمّنت أسماء كبار رجال الأمن والمخابرات في الدولة وأرقام لوحات سياراتهم.

وكان الإسلاميون قد انتقلوا في مطلع 1980 إلى أعمال أكثر جرأة، ينشبون الحرائق في الأبنية الحكومية والحزبية ويأمرون الأسواق بالإقفال تحدياً للنظام. ثم بدأوا مرحلة جديدة أكثر تحدّياً في آذار 1980. إذ أخذوا يدعون إلى تظاهرات معادية للنظام بغية إشعال حركات عصيان شعبية كبيرة في مدن عدّة في الوقت نفسه الذي تحاول أن تهزّ ثقة الدولة بنفسها. وبدا أنّهم يسيطرون على الشارع في مناطق عدّة في البلاد. فخاف المواطنون في كل مكان، ومنهم التجار الصغار في الأسواق، الذين كان الإسلاميون يهدّدونهم بالقتل والأذية إذا لم يخضعوا لأوامرهم. فأقفل الإسلاميون وسط حلب التجاري لمدّة أسبوعين. وانتقل العصيان العلني إلى مدن حماة وحمص وإدلب ودير الزور، ثم إلى مدينة الحسكة في منطقة الجزيرة. ووُزّعت مناشير في سوق الحميدية في وسط دمشق تدعو التجّار إلى الإقفال تضامناً مع المدن الأخرى. ولكن دمشق أثبتت ولاءها للدولة، حيث دعا بدر الدين الشلاّح، رئيس اتحاد غرف التجارة في سورية، كبار رجال الأعمال إلى اجتماع أعلن فيه أنّ تجار سورية لن يرضخوا للابتزاز. ففشل الإسلاميون في استقطاب دمشق في حركتهم، خاصة أنّ الأسد حرص منذ بداية عهده على كسب ودّ المدينة، كما سبقت الإشارة[22].

حتى آذار 1980، كان الأسد لا يزال يحاول بناء دولة المؤسسات والقانون، ويلجم

22- بدرالدين الشلاّح، **التاريخ والذكرى قصّة جهد وعمر**، دمشق، طبعة المؤلف، 1990.

الأجهزة الأمنية ويمنع الاعتقال الاعتباطي ويعمّق الاستقرار والشعور بالأمان. ولكن بعد أربع سنوات من الإرهاب والتفجيرات والاغتيالات، ظهر التفسّخ في ما بناه الأسد وبدأ تحوّل سورية نحو النظام الأمني الذي تكرّس في العقدين المقبلين. ذلك أنّ ما هدّد به رفعت في مؤتمر الحزب في بداية العام بات مطروحاً تنفيذه الآن. ويعتقد مراقبون لسورية أنّ استعمال رفعت أسلوب القبضة الحديدة ضد الإسلاميين هو الذي أنقذ النظام من الانهيار.. صحيح أنّه أنقذه ولكنّه غيّره أيضاً إلى دولة أمنية دكتاتورية.

عندما وصلت حركة عصيان المدن واغلاق الأسواق إلى دمشق، وقف الشلاّح في وجهها، فتشجّع الأسد واطمأنّ إلى أنّ ثمّة رأياً عامّاً في سورية يناهض نشاط الإسلاميين، ولن يعترض إذا ضربتهم الدولة بقوّة، ما شابه الفوز باستفتاء شعبي أعطى الدولة حق الردّ. فأخذت الدولة المبادرة بقبول تحدّي العنف الديني، وخرجت وحدات عسكرية مدجّجة بالأسلحة الثقيلة من ثكناتها، ووُزّع السلاح لأول مرّة على عناصر الحزب وأنصاره للدفاع عن أنفسهم. وفي كل مدينة أصبحت مكاتب منظمات البعث الشعبية الحزبية والطلابية والشبابية مراكز لتوزيع السلاح الفردي. وتكوّنت مجموعات مدنية تحمل السلاح في تحوّل استراتيجي كشف أنّ الشارع السوري لم يعد محايداً بين الإسلاميين وقوى الأمن، بل يميل إلى النظام. لقد يئس الناس من الوضع بعد ثلاث سنوات من العنف والاغتيالات وإقفال الأسواق والمتفجرات في المدارس والمتاجر والخوف الدائم من الموت.

– في 8 آذار 1980، فيما اعتُبر إشارة من الدولة لتخلّيها عن القفّاز المخملي وبدء الهجوم المضادّ، ألقى الأسد كلمة بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لثورة البعث هاجم فيها زعماء الحركات الإسلامية بأنّهم «تجار دين» وتوعّد بأنّه سيأخذهم بالشدّة والقسوة: «نعم أنا أؤمن بالله وبرسالة الإسلام... وكنتُ ولا أزال وسأبقى مسلماً، كما ستبقى سورية قلعة فخورة برفعها علم الإسلام عالياً. ولكن أعداء الإسلام الذين يتاجرون بالدين سيتم سحقهم».

– في اليوم التالي، 9 آذار 1980، حضرت قوى أمن منقولة بطائرات هليكوبتر إلى مدينة جسر الشغور حيث كانت تظاهرات الإسلاميين وأنصارهم تهاجم ثكنات الجيش ومراكز الشرطة ومكاتب «حزب البعث». وقامت قوى الأمن بعمليات مداهمة واعتقال واسعة فسقط مئتا قتيل واقتيد العشرات إلى محاكم ميدانية.

– وفي 12 آذار 1980، أرسلت السلطة اللواء الثالث في الجيش إلى مدينة حلب، ضمّ عشرة آلاف جندي و250 دبابة وملالة بقيادة اللواء شفيق فياض. وبعد محاولات عدّة للتفاوض

مع المسلّحين وقياداتهم في المدينة لم يستجب لها هؤلاء، انضمّت إلى اللواء قوى عسكرية من سرايا الدفاع التي يقودها رفعت الأسد، ومن منظمات البعث، بهدف تطويق الأحياء الشعبية. وفي أول نيسان 1980 فتحت الدبابات نيرانها باتجاه معاقل الإسلاميين في حلب تلتها أعمال ملاحقة ومداهمة أسفرت عن اعتقال المئات هدفها، كما أعلن شفيق فياض، «تخليص حلب من طاعون الإخوان المسلمين».

– وبين آذار وأيّار 1980، شنّت قوى الأمن هجمات عدّة في مناطق نفوذ «الإخوان المسلمين» وقتلت 200 شخص في جسر الشغور، و42 شخصاً في سوق الأحد، و83 شخصاً في حي هنانو في حلب، و200 شخص في حي البستان في حماة[23].

في تلك الأثناء، كان الرئيس الأسد يواصل حملاته الإعلامية ضدّ الإسلاميين، فبعد كلمته في 8 آذار 1980، بدأ سلسلة خطابات في عدد من المؤتمرات لمنظمات الحزب الشبابية والطلابية والعمالية والفلاحية والمهنية والتربوية واتحادات الكتّاب والنوادي الرياضية. فتحدّث سبع مرات في آذار ثم في مؤتمرات عدّة في نيسان، وبدا ثائراً غاضباً يدعو إلى العنف الثوري المسلّح ضد العنف الرجعي للإسلاميين بعكس كلامه الهادئ والتوفيقي في السنوات السابقة. وكان الأسد مقتنعاً أنّ حربه ضد الإرهاب هي صراع ضد مؤامرة عريضة على سورية شاركت فيها دول عدّة بأجهزة مخابراتها، ولم تكن مجرّد حركة معارضة داخلية عادية. ولاحظ أنّ «ساعد القتلة داخل سورية قد اشتدّ كثيراً بعد توقيع معاهدة كامب دافيد في أيلول 1979». ووجدت سورية نفسها ضحيّة «تحالف بشع» من أعداء الداخل والخارج. واتّهم الأسد المخابرات الأميركية علناً بأنّها كانت تشجّع عمليات التخريب في سورية تمهيداً لإخضاع العالم العربي بأكمله للهيمنة الأميركية–الإسرائيلية.

وكانت حركات معارضة أخرى قد اشتمّت من تصاعد تحرّك الإخوان المسلمين منذ خريف 1979 أنّ النظام بدأ يضعف وقد ينهار، ونشطت في شباط وآذار 1980. فقامت نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين بإضراب في 31 آذار 1980 ضد قمع حقوق الإنسان في سورية وضد بعض ما جاء في خطابات الأسد حول عزمه على استعمال «العنف الثوري» الذي يعطي قوى السلطة الحق بقتل المسلّحين في المواجهات والاقتحامات، دون

23- صبحي حديدي، «مجزرة حماة والتجربة السورية في محاربة الإرهاب»، **القدس العربي**، 11 كانون الثاني 2002، ص 19.

العودة إلى القضاء. فكان نصيب المضربين أن نقاباتهم أوقفت عن العمل ورُمي قادتها في السجن. وجرت حملة قمعية ضد الجناح المعارض في «الحزب الشيوعي السوري–المكتب السياسي» وزعيمه رياض الترك. كما أنّ سلسلة اغتيالات وقعت خارج سورية في العام نفسه، من ضحاياها صلاح البيطار في 21 تموز 1980 في باريس[24].

محاولة اغتيال الأسد

وإذ فُتحت المعركة على مصراعيها، أصبح الأسد نفسه هدفاً مشروعاً للإسلاميين. ففي 26 حزيران 1980، جرت محاولة لاغتياله أمام قصر الضيافة في دمشق أثناء استقبال رئيس دولة أفريقية، حيث رمى مسلّحون عليه قنبلتين يدويتين وأطلقوا زخّات من الرصاص. فنجا بعدما دفع القنبلة الأولى بعيداً عنه، وحجب حارسه الشخصي القنبلة الثانية بجسده فقُتل على الفور. وأحدثت هذه المحاولة غضباً عارماً في أوساط قيادة الحزب وأركان الدولة ودعوات إلى الانتقام، كما أحدثت خضّة لدى العلويين أنّ حرب الإسلاميين على النظام قد وصلت إلى رئيس الجمهورية.

وجنّ جنون رفعت أن السيف قد وصل إلى رقبة أخيه، وأقسم أنّه سيقلب دمشق بحثاً عن الجناة. وكان المزاج السائد «لماذا ندعهم يقتلوننا؟ نحن نقدر أن نقتلهم أيضاً!». وبدأ ردّ رفعت على المحاولة خارج العاصمة. ففي فجر اليوم التالي 27 حزيران، نُقلت مجموعة من سرايا الدفاع جواً لمهمّة خاصة شرق البلاد، حطّت في سجن تدمر حيث نفّذت إعداماً بحق 500 سجين معظمهم متهّم بالانتماء إلى «الإخوان المسلمين» بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية.

24- صدر حكم إعدام غيابياً بحق البيطار عام 1969، ثم أعفى عنه الأسد عام 1970، وعاد إلى سورية عام 1978، ولكنّه فرض شروطاً لم يقبلها الأسد. فغادر مجدّداً إلى باريس حيث افتتح، بتمويل خليجي، مجلة فصلية باسم **الإحياء العربي**، كمطبوعة سورية معارضة وأخذ ينشر المقالات عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل سورية، كما نشر بيان نقابة المحامين السوريين في شباط 1980 والداعي إلى عودة سلطة القانون في البلاد. ولكنّ القشّة التي قصمت ظهر البعير هي مقالات البيطار عن الطائفية في سورية، غامزاً من طرف العلويين، ما ظهر في أوج المواجهة داخل سورية أنّه ينكأ الجرح ويصبّ الزيت على النار، فبدا وكأنّه يضم جهده إلى العصيان المسلح للجماعات الإسلامية داخل سورية، وما كان جريمة لا تغتفر بنظر السلطة. وقيل إنّ البيطار كان يسعى لإقناع السعودية بقطع المساعدات المالية عن سورية، وإنّه كان يتّصل بمناهضي الأسد السوريين المقيمين في بغداد أمثال أكرم الحوراني وأمين الحافظ وحمّود الشوفي وآخرين، بغية تأسيس جبهة معارضة واسعة ضد النظام في دمشق. ولذلك بدا مجموع تحركات البيطار في 1979 و1980 بأنّه معادٍ للنظام وأنّه يبني حساباته على أساس انهيار سلطة الأسد. نُقلت جثّة البيطار إلى بغداد حيث دُفن.

وتلا مجزرة تدمر إصدار القانون رقم 49 في 7 تموز 1980 يحظر «حركة الإخوان المسلمين» في سورية ويفرض عقوبة الإعدام على أعضاء الحركة الحاليين والسابقين. ومنح القانون فترة سماح مدّة شهر تبدأ في 8 تموز، فتجاوب بضع مئات ولكنّ القوّة الأساسية القتالية والقيادية لم تتزحزح واستمرّت نشاطاتها.

وتواصلت حملة الدولة في الشهر التالي فوجّهت ضربات صارمة ردّاً على أعمال إرهابية في حلب في آب 1980. واستمرّت حملة اللواء الثالث في حلب عاماً كاملاً، قبل القضاء على العصيان حيث انتشرت الدبابات في كل شارع رئيسي واتّخذت ميليشيا البعث مكاتب لها في أنحاء المدينة. وحتى مع كل هذا الجهد في حلب، كاد الأمر يبدو مستحيلاً (وفق رأي القنصل السوفياتي في حلب) لو لم يتعب أهل المدينة من العنف المتواصل في أحيائهم ويتعاونوا مع السلطة ويرشدوا إلى منازل الإسلاميين ومخابئهم[25].

وفي خريف 1980 ضاق الأفق مجدّداً، إذ تبيّن أنّ الحركات الإسلامية كانت تستعدّ لحرب طويلة، ونجحت في تخزين السلاح والعتاد في مستودعات في أنحاء سورية، وفي مضايقة أجهزة الأمن والمخابرات. كما أنّ هذه التنظيمات بلغت من القوّة والتنظيم حدّاً خطراً مثّل تهديداً حقيقيّاً للنظام بفضل أموالها الوفيرة وشبكاتها في الداخل والخارج، والأجهزة الإلكترونية الحديثة للتواصل بين المدن السورية والمناطق، ومخازن سلاح ضخمة. وبدلاً من أن تتراجع بعد ثلاثة أعوام من المواجهات، أعلنت الحركات المسلّحة في بيان 10 تشرين الأول 1980 تأسيس «الجبهة الإسلامية في سورية» للإطاحة بالنظام وإقامة حكم الدولة تحت راية الإسلام. واستعمل بيان الجبهة كلاماً يرضي أطراف المعارضة السورية كافة بأنّ «الجبهة الإسلامية» تسعى إلى إقامة دولة تحترم حريّة الرأي واستقلالية القضاء، وإلى انتخابات حرّة وإصلاح زراعي[26]. وقاد الجبهة الشيخ محمد أبوالنصر البيانوني (من حلب) ومعه سعيد حوّا (من حماة) وعدنان سعد الدين (من حمص)[27]. وحظيت هذه الجبهة بالدعم من جهات في مصر والسعودية والأردن والعراق، وبدأت تجذب آذان رأي عامّ عربي وعالمي يصغي لأطروحاتها وتتسابق الصحف ووسائل الإعلام لمقابلة زعمائها. والتقى أركانها على عقيدة

25- Patrick Seale, *Asad*, p. 328.

26- Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, n° 9, November-December 1982, pp. 12-20. The article analyses the 1980 program of the Syrian Muslim Brothers.

27- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 113.

الإسلام المناهضة لفكر البعث العلماني وجذوره الطائفية التي «حوّلت حقد العلويين إلى حقد مقابل عند أبناء السنّة» لاسيما في الأوساط المتشدّدة، وأدّت إلى انتقامات ثأرية من العلويين حتى لو كانت ردّاً على عمليات الجيش السوري في لبنان ضد أصوليين سنة[28].

وإذ ركبت الموجة أحزاب وحركات أخرى غير دينية، كمناهضي الأسد من بعثيين سوريين وعراقيين في بغداد ومن شيوعيين ويساريين، أخذت تعزف على أوتار شديدة الحساسية للنظام. كأن تتّهم الأسد بأنّه حاد عن الخط القومي العربي وأنّه لا يتّخذ موقفاً من مشاريع أميركا السلمية، وأنّه تعاون مع كيسنجر لتوقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان، فأعطى السادات حجّة ليمضي في حل منفرد، وأنّه يدّعي احترام قدسية القضية الفلسطينية ثم يعمل على نحر المقاومة في لبنان، وأنّه تآمر مع إسرائيل لاحتلال لبنان وتقاسمه معها بموجب الخطوط الحمر، وأنّه مسؤول عن ابتعاد مصر عن الصف العربي وعن انهيار مفاوضات الوحدة مع العراق.

المرحلة الثالثة: 1981-1982

رافق إعلان «الجبهة الإسلامية» في خريف 1980 اشتداد ساعد الجماعات الإسلامية خارج سورية وداخلها. فقد بدأت حملة جديدة من التفجيرات والاغتيالات طالت كثيرين وبعضهم مقربون من الأسد[29]. في تلك الأثناء حصل توافق في مطلع 1981 بين قيادات الإخوان وعصام العطّار (المقيم في مدينة آخن في ألمانيا الغربية منذ العام 1964، كما أشرنا) ضمن إطار الجبهة الإسلامية لتنسيق التعاون داخل سورية. وفي 17 آذار 1981، داهم مسلّحون منزل العطّار في آخن وقتلوا زوجته بنان الطنطاوي[30].

وفي العام 1981 انتقلت الحرب إلى داخل دمشق نفسها. ففي آب فجّر الإسلاميون سيارة مفخّخة أمام مكتب رئيس الوزراء، وفي أيلول فجّروا سيارة مماثلة أمام مركز قيادة سلاح الجو، وفي تشرين الأول قنبلة ثالثة أمام مركز للخبراء السوفيات. ثم كانت العملية الأكبر في دمشق في 29 تشرين الثاني 1981، إذ فجّر الإسلاميون عبوات في حي الأزبكية في وسط

28- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 46-47.

29- من ضحايا الإرهاب الديني في كانون الأول 1980 صديقان للأسد: يوسف الصايغ وكان أخصائيّاً بأمراض القلب، ودرويش الزوني، عضو الجبهة الوطنية التقدمية.

30- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 102.

المدينة حيث يقع مجمّع الأجهزة الأمنية، فسقط مئات القتلى والجرحى (وذكرت مجلة **النذير** مقتل 500 شخص)[31]. وإذ أثبتت هذه التفجيرات فشل الأمن في حماية دمشق نفسها، تحوّلت العاصمة إلى معسكر يعجّ بقوى الأمن وحواجزهم. وانتشرت دوريات الشرطة والأجهزة الأمنية بشكل غير مسبوق وأصبح تفتيش السيارات والأشخاص أمراً معتاداً. وبلغ الرعب مداه حتى بات الناس يخافون الخروج بعد غروب الشمس، فيما خاف الحزبيون الخروج على الأقدام حتى في النهار، وغاب كثيرون عن أماكن العمل. وإذ قام الإرهابيون بتفجير محلات السوبرماركت الرسمية، وجدت بعض العائلات صعوبة في شراء الأغذية. وحتى الأسد نفسه لم يعد يظهر في احتفالات علنية كما كان الحال في ربيع 1980.

ولم تقتصر الحالة الإسلامية المسلّحة على سورية، بل كانت مصر في تلك الفترة تتعرّض لحملة شرسة من القوى الأصولية منذ 1977، والتي بلغت أوجها باغتيال السادات نفسه في 6 تشرين الأول 1981، الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر (وكان السادات قد شجّع التيارات الدينية المحافظة على العمل العلني في مصر وقضى على اليسار في السنين الأولى من عهده ثم عجز عن لجم جماح الإسلاميين منذ 1977). وظهرت منشورات في دمشق تتوعّد الأسد بالمصير نفسه الذي لقيه السادات.

معركة حماة

إذا كانت أحداث حلب في 1979 و1980 رمزاً للمرحلة الثانية من الحرب بين الدولة والحركات الدينية، فإنّ معركة مدينة حماة العام 1982 كانت المواجهة الحاسمة بين الطرفين. إذ إنّ حماة مثّلت الرفض السنّي لدولة البعث منذ 1963، وانتفضت مراراً منذ 1964، تذمّراً من تدهور عائلاتها الكبرى وزعاماتها المحليّة وصعود العلويين. وأصبحت منذ أواسط السبعينات إحدى ساحات المواجهة بين السلطة والحركات الإسلامية المسلّحة. ولم تُستثنَ حماة من بعض أوجه حملة السلطة لتي لقيتها حلب، إذ في نيسان 1981 اعتقلت قوى الأمن عشرات الذكور وأطلقت عليهم النار[32].

شكّل الفصل الأول من العام 1982 ذروة المواجهة بين السلطة والإسلاميين. فقد بدأت

31- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 189.

32- Patrick Seale, *Asad*, p. 331.

باكراً ذلك العام حملة تمشيط في حماة ودخلت قوى السلطة المدينة، وأخذت دوريات تطوف الأحياء بحثاً عن المسلّحين وأنصارهم، مدعومة بمعلومات أمنية عن آلاف العناصر من أبناء مائة عائلة حموية تقريباً. وفي ليل 2-3 شباط 1982، وفيما كانت دورية جيش تقوم بجولة داخل الأحياء، اكتشفت مخبأً للمسلّحين في الثانية صباحاً صودف أنّه مركز القيادة السريّة لقائد الجماعات المسلّحة في حماة وهو عمر جوّاد الملقّب بـ«أبي بكر». من هذا المخبأ في عمق الأحياء الشعبية القديمة كان هذا يدير شبكة من الخلايا المسلّحة في المدينة عبر جهاز اتصال. وكان يحرس المخبأ قنّاصة على سطحه. فأطلقوا الرصاص على عناصر الجيش التي كشفت المكان وأردوا عدداً من الجنود. وسرعان ما حضرت قوى إضافية من الجيش طوّقت المكان وحاصرت عمر جوّاد داخله. فأعطى جوّاد الأوامر لرجاله بإشعال انتفاضة عامة في كل مدينة حماة. ولبّت الجماعات في حماة نداء جوّاد فأُضيئت المآذن وانطلقت صيحات الجهاد من مكبّرات الصوت ضد البعث، فخرج مئات المسلحين من مخابئهم ضمن خطّة جاهزة وهاجموا منازل مسؤولي البعث وموظفي الدولة ورسميين آخرين فقتلوا من عثروا عليه ونهبوا ما وجدوه. حتى أنّ المسلّحين كانوا يعرفون أماكن سكن فتيات ينتسبن إلى مدارس أقامها رفعت الأسد للتدريب على المظليّات لأنّ سلوكهن العام وزمالاتهن للفتيان وسفور وجوههن وشعرهن كانت أموراً اعتبرها الإسلاميون فجوراً، فقتلوا اثنتين. وداهموا في الوقت عينه مراكز شرطة وثكنات وأماكن تجمّع الجيش. وظهرت قوّة الميليشيات الإسلامية التي ملأت زوايا الشوارع بمئات المسلّحين وحاصرت مجموعة منهم منزل محافظ حماة محمد حربا، ونادوا عليه من مكبّر الصوت ليخرج رافعاً يديه، ولكنّه قاوم المهاجمين بمساعدة شقيقه وأربعة من الحرس لمدّة خمس ساعات حتى حضر الجيش.

وأشرق صباح 3 شباط 1982 عن وضع شديد الخطورة في سورية، إذ ظهر مدى قوّة الإسلاميين في مدينة رئيسية وهالت السلطة سرعة سيطرتهم على حماة: خلال أربع ساعات تمكّن الإسلاميون من اغتيال سبعين شخصية بعثية وإعلان المدينة «محرّرة». فكان هذا الحدث الأكبر وغير المسبوق نذير شؤم لا يمكن أن يستمرّ لأنّه قد يؤدّي إلى تساقط مدن سورية الواحدة تلو الأخرى بيد الإسلاميين. وكانت الصدمة شديدة في دمشق، ولوهلة سيطر الذعر في أوساط السلطة بعدما هزّت حماة النظام وكشفت أنّ جهد خمس سنوات من الحرب ضد الإسلاميين بدا خائباً. وبالمقابل، نجح هؤلاء في قتل مئات من أبرز الشخصيات العلوية المتعلّمة والكفوءة في سورية وفي زعزعة شرعية النظام. وحتى مجرّد طرح فكرة حوار أو مهادنة

مع هؤلاء أصبحت بعيدة ومستحيلة الآن وقد غطّى شبح الحركات الدينية سماء سورية وأغرق أرضها بنهر من الدماء المسفوكة. فكانت خلاصة مداولات الحكومة في دمشق أنّ معركة حماة هي المفصل الذي سيحدّد مصير البلاد: إمّا أن تستمر سورية دولة مدنية بقيادة البعث، وإما أن تصبح دولة اسلامية بأيدي الإرهابيين تهدّد مصير الأقليات الدينية وتزعزع كيان لبنان أيضاً. ولذلك اعتُبرت حماة المعركة الحاسمة التي يجب أن يكسبها النظام تحت مطلق الظروف، وأنّ تخصّص لها كامل الإمكانيات العسكرية، وأن يكون العقاب شديداً وعبرة لمن يعتبر. لقد مثّلت معركة حماة في شباط 1982 ذروة الصراع الممتد أربعين سنة بين البعث و«الإخوان المسلمين».

وخلال أيام طوّقت السلطة حماة بـ12 ألف جندي ومسلّح، وجرت عمليات إنزال بطائرات الهليكوبتر لتعزيز دفاعات ثكنة الجيش داخل المدينة. فبدأت معركة طاحنة استمرّت أسبوعاً، شابهت كثيراً معارك الحرب الأهلية في لبنان في تركيبة الطرفين المتحاربين: الجيش وميليشيا «حزب البعث»، من جهة، والميليشيات الإسلامية وبعض عناصر أمنية وعسكرية هربت من مواقعها وانضمّت إلى الإسلاميين، من جهة أخرى. وبعد أسبوع من القتال استطاعت السلطة إخضاع معظم ضواحي المدينة، فارتدّ المسلّحون إلى الأحياء الداخلية كحي البارودي وحي الكيلاني حيث كانت تحصيناتهم واستعداداتهم مجهّزة لحصار طويل. وإذ مثّلت تلك الأحياء قلعة لا تقهر وجاهياً، عمد الجيش إلى قصفها بالمدافع الميدانية والدبابات، وفجّر مهندسو الجيش بعض المنازل والأبنية لكشف المواقع. وكان وقع هذه المعارك على المدنيين شديداً، فقد كانت الأحياء القديمة كثيفة السكان. فتهاوت الجدران على المدنيين وانقطعت الماء والكهرباء لأسابيع عدّة وندر الغذاء، في حين كان البرد قارساً. ولكن المسلّحين كانوا يتحرّكون بسهولة على خطوط التماسّ بفضل أسطح البيوت والأسواق المتداخلة والسهلة العبور، وأحواض الديار الكثيرة التي اتخذوها دشماً لإطلاق النار.

كان نمط المعارك في هذه الأحياء أن تقوم الدبابات باختراق الأزقة تتبعها وحدات كوماندوس الجيش وعناصر منظمات البعث فيداهمون الأبنية والمنازل ويمشّطونها بالأسلحة الرشاشة والقنابل والناسفات. واستغرقت عمليات التمشيط بضعة أسابيع، فسقط الآلاف من المدنيين وسُويّت أحياء تاريخية بالأرض جرّاء القصف ودخول الدبابات، فيما لحق الدمار الكلّي أو الجزئي بمساجد وكنائس تاريخية ومواقع أثرية تعرّضت للنهب. وحتى بعدما سيطرت السلطة على المدينة ووسطها، لم تنته العملية. إذ إنّ عدداً كبيراً من المسلّحين اختبأوا داخل المنازل أو في أقبية قديمة وأنفاق تحت الأرض. وبدأت مرحلة أخرى من المعركة

بملاحقة هؤلاء أدّت إلى سقوط مزيد من المدنيين.

أسفرت معركة حماة التي استمرّت 27 يوماً عن مصرع الآلاف كان التقدير الأعلى هو عشرين ألف شخص، ومصادر أخرى، كمنظمة العفو الدولية، ذكرت أنّ الرقم يمكن أن يكون عشرة آلاف قتيل، في حين حدّد متعاطفون مع النظام العدد بثلاثة آلاف. وسبب عدم دقّة الأرقام الكبيرة أنّ آلاف الناس هربوا من المدينة فعُدّوا في البداية من الضحايا، فكان العدد الواقعي للقتلى بين خمسة وعشرة آلاف[33] دُفن آلاف منهم تحت الركام وامتلأت الشوارع بالجثث. وبلغ عدد المفقودين 15 ألفاً، وتهجّر 100 ألف من سكان المدينة. وسقط أيضاً المئات من عناصر القوى النظامية ومنظّمات البعث في المواجهات الدامية وعلى أيدي القناصة الإسلاميين أو جرّاء انفجار ألغام وقنابل تحت سياراتهم العسكرية. ومُحيت أحياء بالكامل بما في ذلك ثلث وسط المدينة الأثري. ولحق الدمار الكلي أو الجزئي والنهب متحف قصر العظم التاريخي الذي يعود إلى القرن الثامن عشر و54 مسجداً و4 كنائس.

لسنوات عدّة كان الرأي العام الرسمي والشعبي في الدول العربية والعواصم العالمية يراقب ما يجري في سورية، فجاءت معركة حماة صادمة بوحشيتها وباستعمال الدولة للقوّة الغاشمة. واعتبر باتريك سيل أنّ «وحشية العقاب في حماة قد أقفلت مرحلة هامة من تاريخ سورية من مواجهة بين البعث والإسلام، وبين العلويين والسنّة وبين الريف والمدينة»[34]. وكان العام 1982 هاماً أيضاً في تقديمه درساً لأية معارضة جديّة موجودة أو محتملة في المستقبل بأنّ النظام لن يتوانى عن الذهاب إلى أقصى درجات القمع ضد أي تهديد مسلّح. وفي خطاب ألقاه الأسد في 7 آذار 1982، حذّر من «الموت ألف مرّة للإخوان المأجورين الذين ارتبطوا بأعداء الأمة والوطن وعملوا لدى الأمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية»[35].

وكان ثمّة درس آخر في معركة حماة هو القضاء على التزمّت الديني المزمن وعلى غلاة الدين في حماة. ولذلك كانت مرحلة بناء حماة بعد المعركة تتضمّن محو الماضي وتغيير سلوك السكان. فمسحت الجرافات الأحياء القديمة التي لا يؤمل ترميمها، وشُقّت طرق تستوعب السيارات مكان الأزقّة والحواري الضيقة، وفُسحت آفاق الأحياء القديمة بإقامة حدائق عامة

33- Patrick Seale, *Asad: The Struggle over the Middle East*, p. 335.

34- *Ibid*

35- J. Scott Carpenter, «Can the al-Assad Regime Make Peace with Israel?», Tuesday 21 April 2009, *Policy Watch* #1508.

وساحات تغمرها أشعة الشمس. وحتى المدينة كلها خضعت لعملية تجميل وعصرنة واسعة، بمشاريع عمرانية كبرى تضمّنت طرقات وأوتوسترادات سريعة وحلقات مواصلات تربط المناطق والمدن، وأحياء عصرية بأبنية حديثة وشوارع مضاءة ومدارس ومستشفيات وعيادات طبية وملاعب وحضانات، وصولاً إلى مراكز تسوّق على الطريقة الأميركية. ومن المشاريع الملحوظة مستشفى بـ230 سريراً، ومركز ثقافي ومعهد رياضي للبنات، ودار للمعلمين والمعلمات، وسوق تراثي وأبنية رسمية حديثة لمكاتب الدوائر الرسمية واتحاد الفلاحين ونقابات المعلمين والمهندسين، ومدينة رياضية ضخمة كاملة ومجهّزة بمسبح أولمبي، ومسبح مختلط للبنين والبنات لأول مرة في حماة، وكذلك مبنى سكن مختلط لطلاب وطالبات الكليات هو الأول من نوعه في كل سورية. وتمّ بناء مسجدين عملاقين يتّسعان لعدد كبير من المصلّين، وكاتدرائية كبرى للكاثوليك. ومع الوقت، بدا أنّ تغيّراً ثوريّاً حدث في مجتمع حماة، حتى أنّ نادي سبورتنغ كلوب في المدينة ضم 80 فتاة، وفازت فتيات من حماة بكأس سورية في طاولة البينغ بونغ.

دور الجهات الخارجية

شعور سورية أنّها مزنّرة بالأعداء في تلك السنوات لم يكن خاطئاً، بل ثبت ضلوع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية في الانتفاضة المسلّحة في سورية لقلب النظام فيها:

- دور الولايات المتحدة: كانت إدارة كارتر سلبية تجاه سورية، بسبب حملة دمشق المتواصلة على معاهدة كامب دافيد. كما اكتُشفت أسلحة أميركية ومعدات اتصال متطوّرة من صنع أميركي بأيدي الإسلاميين لا تباع في السوق المفتوحة، وقالت الاستخبارات السورية إنّ مصدرها أميركي، وصلت سورية إلى الإرهابيين عن طريق تل أبيب وشرق بيروت وعمّان. وقدّمت سورية للحكومة الأميركية أدلّة وأرقاماً متسلسلة على هذه المعدّات. كما تبيّن عمق معرفة واشنطن بما كان يحصل. ففي وقت لم تكن أخبار معركة حماة قد أذيعت بعد، صدر في يوم 10 شباط 1982 بيان من الخارجية الأميركية يتحدّث عن أحداث حماة وأنّ قتالاً حامي الوطيس يدور فيها. وتزامن البيان الأميركي مع صدور بيان في اليوم نفسه عن قيادة «الإخوان المسلمين» في ألمانيا الغربية يتحدّث عن انتفاضة في سورية، ما اعتبرته السلطة تواطؤاً مكشوفاً بين الإسلاميين والاستخبارات الأميركية. ورأى الأسد وصفَ البيان الأميركي بأنّ القتال كان حامي الوطيس بمثابة تشجيع للإسلاميين بأنّ المعركة لم تكن سهلة على الدولة، وأنّ الطرف الآخر يتمتّع بالقوة.

واستُدعيَ السفيرُ الأميركي في دمشق إلى وزارة الخارجية السورية للاحتجاج.

– دور العراق: لقد ضبطت الأجهزة السورية كميّات من الأسلحة والمعدات لدى الإسلاميين كان مصدرها العراق، وأوقفت قوى الحدود قافلات من الشاحنات العسكرية القادمة من العراق محمّلة بالأسلحة إلى الإسلاميين. ولكن الحدود بين البلدين امتدّت مئات الكيلومترات في مناطق معظمها صحراوية، ما جعل ضبطها مستحيلاً. وبيّنت التحقيقات ارتباط المسلّحين بمكاتب اتصال تابعة للمخابرات العراقية في بغداد. في وقت كان صدّام حسين، وقد أصبح رئيساً للعراق، يتربّص بالأسد ويتحيّن الفرص لإسقاطه ويؤوي المعارضة السورية في بغداد، ويتوعّد سورية بالسوء لأنّها وقفت إلى جانب ثورة الخميني في إيران في ربيع 1979. وعن دور صدّام في أحداث سورية، ذكر الأسد في عيد الثورة في كلمة يوم 9 آذار 1982 أنّ «جلاّد بغداد لم يكتفِ بقتل عشرات الآلاف من شعبه، بل جاء إلى سورية ليمارس هوايته المفضّلة في القتل والاغتيال والتخريب».

– دور الأردن: كان دور الأردن رئيسياً. إذ إنّ علاقة سورية بالأردن في سنوات الحرب ضد الإسلاميين كانت الأسوأ منذ 1971. وكان ضلوع الملك حسين في أحداث سورية مؤكداً، حيث كشفت التحقيقات مع الذين تمّ اعتقالهم أنّ نصف المسلّحين الإسلاميين في سورية تلقّوا تدريباً عسكرياً محترفاً في دول عربية مجاورة وخاصة في الأردن. واتّهم الأسد الحسين شخصياً في لقاء على هامش جنازة الرئيس جوزف تيتو في يوغسلافيا، بأنّ يده ملطّخة بالدماء التي تنزف في سورية (واعترف الحسين بدور الأردن هذا العام 1985 عندما تحسّنت العلاقات بين البلدين)[36].

– دور لبنان وإسرائيل: لقد ساهمت جهات من لبنان، مسيحية وأصولية سنّية، في دعم انتفاضة الجماعات الإسلامية داخل سورية. فتدخّل سورية في لبنان العام 1976 لم يفتح جبهة جديدة مع إسرائيل عبر حدوده الجنوبية فقط، بل جلب عليها غضب المسلمين والفلسطينيين عامي 1976 و1977، ثم عداء الموارنة منذ 1978. وتشابكت الأمور كالعادة في لبنان، إذ إنّ إسرائيل أرسلت أسلحة إلى الإسلاميين السوريين لإضعاف الأسد عن طريق الميليشيات اللبنانية المسيحية، وخاصة عبر تنظيم «حرّاس الأرز». فكان بعض هذه الشحنات يُضبط والبعض الآخر يصل إلى الإسلاميين.

36- راجع الفصل التاسع من هذا الكتاب.

وكانت قناة التسليح هذه دليل الأسد على ضلوع إسرائيل في زعزعة سورية ومضبطة في عمالة الإسلاميين لأعداء سورية وفي مقدّمهم إسرائيل و«القوات اللبنانية». إنّ حدود لبنان الطويلة مع سورية (374 كلم) كانت سائبة، خاصة في سنوات الحرب. فكان المسلّحون الإسلاميون عندما يتعرّضون للحصار وتقفل في وجوههم الطرق يفرّون إلى لبنان ويلجأون إلى حماية «القوات اللبنانية». حتى أنّ أجهزة المخابرات السورية استطاعت خطف عدد من الإسلاميين السوريين من مكاتب القوات اللبنانية وأعادتهم إلى سورية[37].

– دور السعودية والخليج: جاءت نسبة كبيرة من تمويل الانتفاضة الإسلامية في سورية من الخليج والسعودية، لأنّ النسبة العالية من آلاف السوريين العاملين في تلك الدول كانت مناهضة لنظام البعث، كثيرون منهم من المنفيين أو من أبناء العائلات التي خسرت مراكزها داخل سورية، وبعضهم وإن كان لا يرغب في أن يحكم الإسلام الأصولي سورية، كان يؤيّد تهديد النظام من الداخل لأنّ هذا يقوّي بنظرهم احتمال سقوطه[38]. لقد كانت حرب الإسلاميين على النظام مدجّجة بالسلاح، غنيّة بالمال والدعم، مدرّبة ومجهّزة جيداً (صادرت السلطة ما مجموعه 15 ألف سلاح رشاش) ولكن النظام أخرج ما عنده من قوّة بطش وأنهاها.

– دور المخابرات الغربية والإعلام الغربي: دأبت وسائل إعلامية أوروبية وأميركية وأجهزة مخابرات غربية على دعم حرب الإسلاميين في سورية، والترويج لآرائهم وتهاجم النظام في دمشق طيلة تلك السنوات[39]. لقد وصف الباحث الفرنسي ميشال سورا (الذي كان متخصّصاً في الشؤون السورية ومتزوجاً من سيّدة سورية مسيحية ومقيماً في بيروت) في كتاب عن سورية[40] الواقع السوري وما حدث في أواخر السبعينات والثمانينات[41]

37- Patrick Seale, *Asad*, p. 336.

38- P. Maler, «La société syrienne contre son État», *Le Monde Diplomatique*, avril, 1980.

39- Alisdair Drysdale, «The Asad regime and its troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, n° 9, November-December 1982, pp. 3-11.

40- إنتظر كتاب سورا سنوات ليُنشر في باريس، إذ في 22 أيار 1985 قام مسلحون من «الجهاد الإسلامي» باختطاف سورا وهو في طريقه من مطار بيروت إلى وسط المدينة، ثم أعلنوا وفاته في آذار 1986. وأخفيت جثته لمدّة عشرين عاماً حتى عُثر عليها بعد متابعة جدية ودؤوبة من فرنسا وزوجته السورية ماري (صاحبة كتاب *Les corbeaux d'Alep*, 1988) العام 2005. وكان سورا أكاديمياً يعشق العالم العربي ومن أبرز المستشرقين الشباب في فرنسا.

41- Michel Seurat, *L'État de barbarie*, Paris, Collection Esprit, 1989.

وكيف أصبح اسم حماة في أذهان الكثيرين، داخل سورية وخارجها، صنواً للمجزرة، وأنّ السلطة بعد معركة حماة قد اتّخذت وجهاً جديداً هو وجه الدولة القمعية البوليسية. واعتاد الكتّاب والصحافيون العرب والأجانب الذين يناهضون الدولة السورية، ومعهم المعارضون السوريون أن يبدأوا كلامهم بذكر حماة في معرض نقدهم للنظام.

انكسار الإسلاميين

حظّ الإسلاميين في إسقاط النظام في سورية كان شبه معدوم منذ البداية كما رأى محلّلون[42]. إذ رغم إيمان قادتهم بقدرتهم على ذلك، فإنّهم كانوا أقوياء في التخريب والاغتيال، ولكنهم ضعفاء في الإستراتيجية وفي العمل السياسي، غاب عن عملهم برنامج عمل وآمنت بهم القوى اليمينية داخل سورية من متزمّتين وإقطاعيين سابقين وبعض أبناء العائلات العريقة القديمة. فالرأي العام داخل سورية الذي نشأ خلال عقد كامل من حكم الأسد كان مؤيّداً للنظام وكان ضد الإسلاميين[43]. إذ ماذا كان الإسلاميون يأملون عندما زرعوا الرعب والدمار في سورية لعدّة سنوات وهزّوا استقرار البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سوى أن يخرج النظام أقوى من السابق وقد تربّع على تحالف عريض من مجتمع مديني متشوّق لحياة الحداثة، وقطاع عام واسع ومؤسسات دولة وقوى أمن ومنظمات الحزب الشعبية وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية؟

وحتى أوساط الإسلاميين اعترفت أنّ الجبهة الإسلامية افتقرت إلى التخطيط لإشعال ثورة في كل سورية واستمرّت الانشقاقات في صفوفها، وغاب الدعم الشامل في سورية لثورة كهذه، وهذا ما برز بوضوح عندما لم تكن أحداث دمشق بمستوى حماة وحلب[44]. وكان الافتقار إلى الدعم الشعبي الشامل والشعور بالفشل وصراع البقاء أسباباً في انضمام الجبهة إلى ائتلاف معارض أوسع بعد معركة حماة هو «التحالف الوطني لتحرير سورية»

42- J.P. Péroncel-Hugoz, «Les Frères Musulmans sont autant affaiblis par leurs divisions que par la répression», in *Le Monde*, 16 septembre 1982.

43- Raymond Hinnebusch, «The Islamic movement in Syria: Sectarian Conflict and Urban Rebellion in an Authoritarian-Populist Regime»», in *Islamic Resurgence in the Arab world*, edited by Ali Dessouki, Praeger, New York. 1982, pp. 138-69.

44- Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, pp. 193-194.

الذي أُعلن في بيان «ميثاق التحالف الوطني» في 11 آذار 1982 وضمّ «الإخوان المسلمين» وبعثيين معارضين للنظام وناصريين واشتراكيي الحوراني وجماعات أمين الحافظ ومحمود الشوفي وشخصيات مستقلة. ولكن أطرافاً في الجبهة الإسلامية انتقدت انضمام الإخوان إلى هذا التحالف لأنّ ذلك يعني غياب الوضوح العقائدي وذوبان منطلقات الإخوان الفكرية في إطار أوسع علماني المنحى، وتراجع احتمال الاستعداد لنضال ثوري طويل الأمد مع النظام كما توعّدت بيانات سابقة للجبهة. وما أثار أعضاء الجبهة ضد التحالف كان مشاركة الفرع السوري لـ«حزب البعث» العراقي وإقدام عدنان سعد الدين على مديح البعث العراقي في حديث لمجلة **الوطن العربي** التي يموّلها العراق والمتخصّصة في ذمّ سورية، حيث قال: «إنّ البعث العراقي مبني على ناس مؤمنين وصادقين.. وهو يختلف تماماً في تركيبته واتجاهاته عن البعث في سورية»[45]. فكان هذا الموقف مذموماً لأنّه يمدح نظام صدّام حسين الذي لا يقلّ عداءً للإسلاميين العراقيين.

انتصار الدولة في معركة حماة جلب راحة البال للناس، والاطمئنان إلى أنّ الحرب التي أشعلها الإرهابيون داخل سورية قد خمدت أخيراً بعد خمس سنوات، وأصبح بإمكان المواطنين، من عائلات وموظفين وحزبيين، أن يخرجوا إلى الشارع بدون وجل من المسلّحين ومن المتفجرات.

خلاصة

لقد ذهبت شخصية الأسد المتفائل المؤمن بالمستقبل الزهري وخرجت شخصية الأسد الحذر والسلطوي الذي ذاق اللوعة من أعداء الداخل والخارج، ومن ألعاب الدول الكبرى وإسرائيل ومن الأشقّاء العرب، واجتاز عشر سنوات من الحرب العسكرية والديبلوماسية مع إسرائيل وأميركا. فكانت الحرب الداخلية ضد الإسلاميين امتداداً بنظره للصراع السوري-الإسرائيلي، وأنّ إشعال هؤلاء الأعداء لحرب داخلية في سورية كان جزءاً من مؤامرة كامب دافيد، مؤامرة طويلة الأمد لإضعاف العرب، أولاً، وعقاباً لسورية لأنّها لم تستسلم، ثانياً. لقد أدركت دول عدّة من خلال التجارب أنّ تحريض قوى أصولية ضد حكوماتها بغية زعزعتها قد فتح الباب على مصراعيه لصعود الغلاة المتطرفين الذين لم يكن ممكناً لجمهم في ما بعد. فإذا

45- «مقابلة مع عدنان سعدالدين، **الوطن العربي**، باريس، 16-22 نيسان 1982.

كان الغرب يتخوّف من احتمال قيام كوبا ثانية على ضفاف المتوسط لو انتصر جنبلاط وعرفات العام 1976، فإنّ سقوط سورية بيد الإسلاميين كان سيعني ظهور أفغانستان طالبانية على ضفاف المتوسط في 1982.

الفصل السابع

المواجهة السورية-الإسرائيلية في لبنان

بعدما اطمأنّ اللبنانيون إلى أنّ حرب السنتين قد انتهت إلى غير رجعة، كانت التطوّرات الإقليمية تقف لهم بالمرصاد، وقد بدأت مخطّطات كيسنجر تجني ثمارها، خاصة على المحور المصري-الإسرائيلي الذي تسارع بعد زيارة السادات إلى القدس، في تشرين الثاني 1977 واتفاقات كامب دافيد في آذار 1978. وكانت تحكم إسرائيل حكومة متطرّفة تضمّ مناحيم بيغن وآرييل شارون ورفائيل إيتان وغيرهم من الصقور. ولئن كانت جبهة الجولان تخضع لاتفاقية فصل القوات بين سورية وإسرائيل، ولئن كان الأردن مقفلاً على المقاومة الفلسطينية بعد حرب الأردن، أصبح لبنان المنفذ الوحيد لمواصلة الاشتباك السوري-الإسرائيلي. فبيغن يريد بناء «إسرائيل الكبرى» والأسد مصمّم على منعه.

لم تكن سورية في وضع يسمح لها بتحدّي إسرائيل والوقوف في وجهها عسكرياً، إذ إنّ إسرائيل اجتاحت لبنان في آذار 1978 ولم توقفها سورية، في وقت كانت سورية تخوض معارك ضد القوى المسيحية في لبنان وضد المسلّحين الإسلاميين داخل سورية. ثم أنّ علاقات سورية بالأردن كانت تتّجه نحو السلبية والصدع مع القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لم يلتئم بعد، حيث ضرب الجيش السوري تلك القوى العام 1976. أمّا إسرائيل فقد كانت في وضع مرتاح وقوي بسبب نجاح معاهدة السلام مع مصر في أيلول 1979 واشتعال الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول 1980 والتي أضعفت الثورة الإسلامية في طهران، وأضعفت العراق وقلّصت من احتمالات دعمه لسورية ضد إسرائيل. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل أبقت سيناء رهينة لمدّة أربع سنوات إضافية حتى تطمئن إلى نوايا مصر، رغم شروط معاهدة كامب دافيد المذلّة حول حجم القوات المصرية ودور القوات الأميركية في سيناء. هذه البيئة بالضبط

أشعرت إسرائيل أنّ الجوّ قد خلا في برّ الشام لفرض هيمنتها على لبنان وهضم الجولان والضفة وغزّة. وتحيّنت الفرص لتحتل أجزاء من لبنان، وكانت قد قامت في آذار 1978 بغزوها لجنوبه، كما سبقت الإشارة، ثم انسحبت جزئياً بعد ضغط أميركي في حزيران 1978.

أزمة الصواريخ

مع خروج جيمي كارتر العام 1981، جاء إلى البيت الأبيض رونالد ريغن الذي لم يكترث للقضية الفلسطينية، وأهمل محادثات الحكم الذاتي التي تبنّاها كارتر، والتي كانت ورقة تين للسادات أمام الرأي العام العربي. وتوافق بيغن مع ريغن على العداء المشترك للسوفيات، وعلى محاربة «الإرهاب الدولي» الذي رأيا أصابع موسكو وراءه.

ومع حكومة بيغن تغيّرت الظروف التي رافقت «الخطوط الحمر» بين سورية وإسرائيل في لبنان منذ 1976، وأصبحت إسرائيل مزاجية في احترام أو عدم احترام هذه الخطوط، وإن كان بعض السياسيين اللبنانيين يعتقد أنّها مستمرة رغم ابتعاد سورية عن «الجبهة اللبنانية» وعودة تحالفها مع الفلسطينيين واليسار، وقطعها الأمل من عمل أميركي لاستعادة الجولان، إلى حد أنّ السياسي اللبناني ريمون إدّه كان لا يزال يصرّح أنّ ثمّة مؤامرة سورية–إسرائيلية، فذكر في 16 تموز 1980 أنّ مخطط كيسنجر لتجزئة لبنان مستمرّ وسيؤدي إلى سيطرة سورية على البقاع، وإسرائيل على الجنوب، وقيام دولتين في المساحة المتبقية من لبنان واحدة مسيحية تسيطر عليها «الجبهة اللبنانية» إلى شمال طريق الشام، وأخرى بأغلبية إسلامية يسيطر عليها خليط من الأحزاب الإسلامية واليسارية، ومعهم الفلسطينيون، إلى جنوب طريق الشام. ولكن الأمور كانت تسير بعكس مصلحة سورية وحلفائها في لبنان. ففي وقت كانت سورية تواجه الإسلاميين داخل أراضيها، وصلت إسرائيل العام 1981 إلى اتفاق مع واشنطن جعلها قيمة استراتيجية واحتياطياً عالمياً للصراع ضد الاتحاد السوفياتي. وكان ريغن ووزير خارجيته ألكسندر هيغ ومدير «السي آي إيه» وليم كيسي يؤكدون أنّ موسكو تدرّب شبكة من عشرات آلاف الإرهابيين الشيوعيين حول العالم، لمهاجمة العالم الحرّ الذي تقوده أميركا. وسارت إسرائيل بهذا التفكير واعتبرت مكافحة الإرهاب معركتها هي أيضاً.

وكان هيغ الأكثر تطرفاً في الإدارة، تتلمذ على يدي كيسنجر، وعمد بدون سبب إلى معاداة سورية، وأثناء قيامه بجولة في الشرق الأوسط في ربيع 1981 أهمل زيارة دمشق، وهي المرّة الأولى التي يهمل فيها وزير خارجية أميركي سورية أثناء جولة له في المنطقة منذ 1974. ثم

هاجم هيغ الأسد واعتبره تابعاً لروسيا، فسُرّ الإسرائيليون واعتبروا موقفه إشارة من أميركا عن عدم رضاها على سورية، وأنّ أي تحرّك إسرائيلي ضد سورية لن يلقى اعتراضاً. وقلقت سورية أنّ هيغ أثناء جولته لم يعر موضوع النزاع العربي–الإسرائيلي أي اهتمام، بل كان موضوعه الوحيد مع إسرائيل والدول العربية التي زارها هو خلق إجماع استراتيجي في الشرق الأوسط بوجه الاتحاد السوفياتي. لقد جذبت هيغ قوّة اللوبي اليهودي في واشنطن وسطوة اليهود في السياسية الأميركية، وأحاط نفسه بموظّفين ومستشارين يهود وأصدقاء إسرائيل في وزارة الخارجية. فاطمأنّت إسرائيل لإدارة ريغن التي رفعت من مستوى العلاقة مع إسرائيل وحجم مساعداتها لها، والكونغرس يسيطر عليه أصدقاء إسرائيل.

وكان بيغن قد قدّم تفسيراً للإدارة الأميركية أنّ إرجاع سيناء لمصر يعني أن إسرائيل قد نفّذت القرار 242 حول «انسحاب من أراض عربية»، وأنّها ستحتفظ بالضفّة الغربية لنفسها. وعيّن بيغن رفيقه شارون وزيراً للزراعة بمهمّة بناء عشرات المجمّعات الاستيطانية في الأراضي المحتلّة في زمن قصير. ولأنّ بيغن تملّص من أي تنازل لكارتر والسادات أثناء محادثات كامب دافيد حول مستقبل الفلسطينيين، فقد واصل العمل على مشروع «إسرائيل الكبرى» لجمع شتات اليهود من أنحاء العالم واستيطان «اليهودية والسامرة»، كما دأب على تسمية الضفة، والجولان، وربما جنوب لبنان أيضاً بعد احتلاله. ولكن بيغن وجد دمشق عثرة في طريق هذا المشروع، إذ لم يكن في نيّته إعادة الجولان لسورية، ولا السماح بقيام كيان فلسطيني تحت أي مسمّى، ولا ترك لبنان مساحة لنفوذها. فكان لا بد من وضع حدّ لسورية كي يخلو الجو لإسرائيل، ليس عبر جبهة الجولان، بل عبر مضايقتها من خاصرتها الرخوة في لبنان وتطويق دمشق من البقاع.

هذه كانت مقدّمات الأزمة التي اشتعلت في نيسان 1981 بين الجانبين، والتي عُرفت بـ«أزمة الصواريخ». فقد كانت سورية تسيطر على وادي البقاع منذ 1976 الذي اعتبرته ضرورياً لاستراتيجيتها الدفاعية لأنّه الطريق المنطقي لأي غزو إسرائيلي للبنان يستهدف دمشق. كما أنّ أي وجود سوري في لبنان، اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، لن يمرّ ويصبح حقيقة إلا عبر البقاع، الشريان الحيوي الهام الذي يربط سورية ولبنان.

في تلك الأثناء كانت الأمور تتجه إلى الأسوأ بين سورية والقوات المسيحية في لبنان. فمنذ شباط 1978، جرت معارك طاحنة بين قوات الردع و«القوّات اللبنانية» في أكثر من مكان في لبنان، وخاصة في شرق بيروت، وكان بشير الجميّل قد مدّ عضلاته شمالاً ضد آل فرنجية في

زغرتا والكورة وأخرج السوريين من شرق بيروت، ثم انقلب على «ميليشيا النمور»، وأصبح في وضع يسمح له بالتمدّد إلى مناطق مسيحية أخرى. وإذ أُقفلت سبل الشمال في وجهه بعد غارة إهدن، وتعذّر التوسّع جنوباً أبعد من كفرشيما، كان التوسّع شرقاً باتجاه زحلة عاصمة محافظة البقاع هو هدفه التالي في خريف 1980. وكان العداء بين دمشق و«القوات اللبنانية» قد بلغ ذروته، بعدما تأكّدت سورية أنّ بشير لن يتراجع عن الخيار الإسرائيلي. وكان بيغن قد وعد الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون، والذي كان رئيس «الجبهة اللبنانية» العام 1978 ثم جدّد وعده في 1980 أنّ إسرائيل ستتدخّل إذا قامت سورية بضرب الميليشيات المسيحية. فكان قدوم مقاتلي القوات إلى زحلة في وادي البقاع وإقامة مواقع داخلها ابتداء من كانون الثاني 1980، ثم إرسال جرافات لشقّ طريق يربط المناطق الواقعة تحت سيطرة «القوات اللبنانية» بزحلة في آذار 1981، بمثابة ناقوس خطر لسورية أنّ إسرائيل قد دخلت على الخط وتوعز لجماعتها في لبنان بتهديد شريان الحياة السوري في البقاع.

وردّ السوريون على هذا التحدّي بقصف زحلة وشرق بيروت، وإرسال وحدات كوماندوس لاحتلال المناطق الجبلية المطلّة على زحلة. وكان بشير واثقاً من الدعم الإسرائيلي ومن الإدارة الأميركية التي نجح الرئيس اللبناني إلياس سركيس في فتح قناة له معها. فكان بيغن وشارون يعتبران بشير رجلهما الأول في لبنان، وهو يرى إسرائيل مطيّة لطموحاته التي كان مستشاروه يشجّعونه عليها ومنها تبوّؤ منصب رئاسة الجمهورية (منذ همس في أذنه ذلك كمال جنبلاط العام 1976)، وعودة سلطة الدولة اللبنانية التي كان للموارنة فيها دور الطائفة الملكة[1]. ولذلك عندما بدأت سورية قصفها لزحلة ومناطق بيروت الشرقية واتخذت مواقع ثابتة في الجبل، اتصل بشير بإسرائيل مذكّراً بتعهدات بيغن لشمعون. فشجّعه بيغن على الصمود وأمر الجيش الإسرائيلي بالتدخّل ضد السوريين. وفي 28 نيسان 1981 قامت طائرات حربية إسرائيلية بإسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين تنقلان التموين لعناصر الكوماندوس السوري في الجبل، في وقت كان الأسد وسركيس قد اتفقا على حل سلمي لأزمة زحلة، وكان خدام قد وصل إلى قصر بعبدا ليفاوض القيادات المسيحية.

وردّت سورية في اليوم التالي بإدخال بطاريات صواريخ سام أرض-جو إلى البقاع، ما هدّد بتدهور الوضع إلى مواجهة بين سورية وإسرائيل مسرحها البقاع. وكاد بيغن يهاجم شبكة

1- راجع كتاب كمال ديب، هذا الجسر العتيق، سقوط لبنان المسيحي؟ دار النهار للنشر.

الصواريخ السورية في البقاع لولا انهماكه بحملة لإعادة انتخابه لدورة ثانية، وبتحضير ضربة ضد العراق. فغضّت إسرائيل الطرف عن الصواريخ السورية في البقاع وشنّت هجوماً على المفاعل الذري العراقي «أوزيراك» قرب بغداد، نفّذته 14 طائرة حربية في 7 حزيران 1981. فأثبتت إسرائيل تفوّقها التقني على العرب وتأمّن نجاح بيغن في الانتخابات. لقد تمّ الهجوم على المفاعل الذري في العراق بأسلحة وطائرات أميركية، وبصور ومعلومات استخباراتية أميركية. في وقت كانت إدارة ريغن تعيد حساباتها حول دعمها المفرط لبيغن وتنزعج من تعامله مع أميركا كأنّها تابع مطيع لإسرائيل، إلى درجة أنّ رغبة ريغن بيع طائرات أواكس للسعودية صديقة واشنطن، واجهه اللوبي اليهودي بصلابة، وحاربه في الكونغرس وفي الإعلام. ولذلك لم تدعم واشنطن تصرّفاً إسرائيلياً فظّاً تجاه سورية حول أزمة الصواريخ. ولإعادة المياه إلى مجاريها مع واشنطن، وافق بيغن على حلّ ديبلوماسي مع دمشق ترعاه واشنطن لإقناع سورية بسحب صواريخها بهدوء وحفظ ماء الوجه. فأوفد ريغن مبعوثه الخاص فيليب حبيب وهو لبناني الأصل.

ولكن المسار الديبلوماسي في أزمة الصواريخ لم يتحرّك بسرعة، إذ لم تخلد إسرائيل إلى السكينة، بل أشعلت جبهة جنوب لبنان في أيار وحزيران 1981 عبر سلسلة غارات وعمليات قصف على مواقع القوات المشتركة الفلسطينية-اللبنانية. وكان الفلسطينيون متفاهمين مع سورية أن لا يعطوا الإسرائيليين ذريعة للهجوم على لبنان. فصمدوا تحت القصف وضيّعوا على بيغن تسجيل انتصار آخر قبل الانتخابات (ونشرت في حينه صحيفة **الموند** كاريكاتيراً يظهر بيغن قائداً لطائرة هليكوبتر تقصف رشّاشاتها خريطة لبنان، وتحت الرسم فقرة تقول «بيغن يبدأ حملته الانتخابية في إسرائيل»). وبعد فوز الليكود بأغلبية كبيرة في الانتخابات، صعّدت الحكومة الجديدة الوضع وقد أصبح شارون وزيراً للدفاع، وبدأت في 10 تموز مرحلة جديدة من القصف المتواصل والمركّز على لبنان وبأسلحة ميدانية أكثر عنفاً. وإذ صبر الفلسطينيون خمسة أيام، لم يجدوا مفرّاً بعد ما أحدثته إسرائيل من دمار مادي ومن قتل للبشر من أن يفتحوا نيران مدفعيتهم المتواضعة على شمال إسرائيل في 16 تموز. وكانت تلك اللحظة هي التي انتظرها الإسرائيليون، إذ وفق خططهم العسكرية الجاهزة، قام سرب طائرات يوم 17 تموز بغارة لأول مرّة داخل مدينة بيروت تركّزت على حي الفاكهاني الكثيف السكان، ما أسفر عن سقوط ألف ضحية بين قتيل وجريح ودمار عدد كبير من الأبنية المدنية. وردّ الفلسطينيون بقصف سقط جرّاءه 7 قتلى و59 جريحاً في شمال إسرائيل.

وكان حبيب قد وصل إلى بيروت في 7 أيّار والتقى سركيس، حيث بدا واضحاً أنّ همّه الوحيد هو مصلحة إسرائيل في نزع الصواريخ السورية، غير آبه بإيجاد حل للأزمة اللبنانية بمجملها كما أمل سركيس. وكان ريغن قد أوفد حبيب ليركّز على معالجة أزمة الصواريخ، ولكنه أصبح الآن يسعى إلى وقف لإطلاق النار في الجنوب حتى لا ينحدر الوضع إلى حرب واسعة. وإذ رفعت سورية الحصار عن زحلة في 30 حزيران، واستطاع حبيب أن يصل إلى اتفاق في 24 تموز 1981 بين «منظمة التحرير» وإسرائيل وسورية بمساعدة السعودية، غضب سركيس من أن أوضاع لبنان لا تزال تراوح مكانها. فطلب من حبيب أن لا يعود إلى لبنان مرّة ثانية إذا لم يحمل حلاً للأزمة اللبنانية: «لن أستقبلك مرّة أخرى إذا عدت لتحلّ مشكلات الآخرين على الأرض اللبنانية. لبنان يتعذّب منذ سبع سنوات وأنتم تتفرّجون عليه. ولا تكاد حادثة بسيطة تقع مع إسرائيل حتى تهرولون لمعالجتها ولا تغادرون المنطقة قبل حلّها»[2].

كان في تفاصيل التفاهم مع إسرائيل أنّ سورية تضمن سلوك الفلسطينيين جنوباً. وكان التفاهم جرعة أمل لسورية بعد فترة من مقاطعة واشنطن لها، وبعد سنوات من الأزمة الداخلية مع الإسلاميين، وبعدما تحوّل لبنان إلى رمال متحرّكة وساحة مواجهة مع إسرائيل، وبعدما اشتعلت الحرب العراقية–الإيرانية. فساهمت أزمة الصواريخ في البقاع في إعادة العلاقات الديبلوماسية بين واشنطن ودمشق، واستطاعت سورية أن تُبقي على صواريخها في البقاع مع اعتراف إسرائيلي بنفوذ سورية في لبنان واحترام الخطوط الحمر. ولكن الأسد لم يكن يعلم أنّ رغبة بيغن وحكومته في غزو لبنان واحتلاله كانت جدّيّة وجاهزة في ربيع 1981 وأنّ إسرائيل كانت على قاب قوسين أو أدنى من هذه الغزو، وأنّ حبيب لم ينقل له مزاج إسرائيل الحقيقي العنيف الذي رآه أثناء اجتماعاته مع بيغن وشارون وإيتان، بل اقتصر نقله على مضمون كلامهم، وأنّ التفاهم إنّما أجّل المعركة بين سورية وإسرائيل على أرض لبنان ولم يُلغِها.

ضمّ الجولان

في تشرين الثاني 1981 وقّعت واشنطن مذكّرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل،

2- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 249. وحتى في 17 تشرين الأول 1981، التقى سركيس بموري درايبر، مساعد وزير الخارجية الأميركي، الذي كان يزور المنطقة إثر اغتيال السادات لاستيعاب مضاعفات الاغتيال على معاهدة كامب دافيد. وبعد اللقاء ذكر سركيس لمعاونيه: «يا للوقاحة! يحدثونني عن اهتمامهم باستقرار مصر كأنّ لبنان خالٍ من المشكلات». وذكر سركيس أنّه قال لدرايبر: «كفّوا عن التصرّف كما لو كانت إسرائيل وحدها تهمّكم في المنطقة».

في وقت كان أكثر قادة إسرائيل تشدّداً وعسكرية في أعلى مواقع اللسطة: بيغن رئيساً للحكومة، ورافايل إيتان رئيساً للأركان، وإسحاق شامير وزيراً للخارجية، وموشيه آرنز سفيراً في واشنطن، وآرييل شارون وزيراً للدفاع. وكان هؤلاء أكثر الإسرائيليين كرهاً للفلسطينيين وللعرب، والأكثر منحىً نحو استعمال السلاح والقتل، وإيماناً بالعقيدة الصهيونية التوسعية.

إذا كان شارون قد اعتبر مذكّرة االتفاهم مع إدارة ريغن بمثابة «كارت بلانش» له ليفعل ما يشاء ضد سورية والفلسطينيين، فإنّ بيغن كان أكثر دراماتيكية من شارون، إذ أعلن في 14 كانون الأول 1981 ضمّ الجولان عبر بدعة «مدّ الإدارة الإسرائيلية» إليه، منتظراً ردّاً من سوريّة يسمح لإسرائيل بالانقضاض عليها[3]. ولم يزد ردّ أميركا على ضم إسرائيل للجولان عن الاعتراض الشفهي، ولم تستطع سورية أن تفعل شيئاً لمنعه ولكنّها فهمت من الخطوة أنّ إسرائيل لا ولن تفكّر بالسلام أبداً مع سورية. فقد كانت خطوة إسرائيل بمثابة إعلان حرب، ولكن سورية لم تكن في وضع يمكّنها من خوض حرب، واكتفت باللجوء إلى مجلس الأمن والاتصال بالدول الكبرى. ثم واصلت الضغط على المقاومة الفلسطينية كي لا تعطي إسرائيل ذرائع لغزو لبنان. وهذا الوضع في الجولان ولبنان أقلق الأسد وأشعره أنّ سورية بدأت تنحدر تدريجياً في ضعفها، ما يجعلها عملياً حارسة لإسرائيل في لبنان والجولان: الويل لها إن هي ردّت على التحرّشات الإسرائيلية، والويل إذا صمتت. كما أنّ أمل سورية أن تغيّراً ما في واشنطن سيحصل قد تبخّر بعدما اتّضح منحى إدارة ريغن التي كانت تقدّم دعماً غير مسبوقٍ لإسرائيل، لم يشهده الأسد مع أية إدارة سابقة.

إسرائيل تغزو لبنان

كانت خطة إسرائيل لغزو لبنان تبغي إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

– ضرب المقاومة الفلسطينية وإسكاتها كقوّة عسكرية إلى الأبد، وبذلك تضمن سكينة وخوف سكان الضفة الغربية حتى يستوطنها اليهود بسلام.

– ضرب الجيش السوري في لبنان وإخراجه منه، لأنّه حليف الفلسطينيين وعامل القوّة للنفوذ السوري في لبنان.

3- Ronald McLaurin, «Golan in a Middle East Settlement», *Oriento Moderno*, vol. 61, 1981, pp. 43-58.

– تغيير النظام السياسي في المنطقة: في لبنان عبر دعم بشير الجميّل ليصبح رئيساً للجمهورية، فيوقّع صلحاً مع إسرائيل ويصبح لبنان محميّة إسرائيلية. وفي الأردن التي دأب شارون على اعتبارها وطن الفلسطينيين، فيقلب نظام الملك حسين ويطرد الفلسطينيين من الضفة، وينفّذ عملية «تحويل» فلسطينيي الـ48 (الترانسفر) إلى الأردن لتصبح الأردن هي دولة فلسطين (كان شارون يردّد بشكل دائم: «لماذا يحتاج الفلسطينيون دولة في أرض إسرائيل؟ عندهم دولة موجودة هي الأردن»).

بهذه الخطّة، تقضي إسرائيل على الفلسطينيين في لبنان وتهيمن عليه وتطرد فلسطينييها وفلسطينيي الضفّة إلى الأردن، وتضمن سكوت سورية إلى الأبد لأنّ دمشق ستصاب بالذعر بعد هذه الحرب، ولن تجرؤ بعد ذلك على تحدّي إسرائيل. وساعتئذٍ تشرع حكومة بيغن في بناء «إسرائيل الكبرى» في برّ الشام: من حدود مصر إلى تخوم دمشق وحتى وسط لبنان حسب النبوءة التوراتية.

ولكن هدف إسرائيل الثالث من الخطة، أي تغيير النظام السياسي في لبنان وتحويل كيان الأردن إلى دولة فلسطين، كان حصان طروادة الذي سيثبت سطحية إسرائيل في التعاطي مع الوضع اللبناني، ما سيؤدي إلى فشل الخطّة. والثغرة كانت في أنّ مشروع إسرائيل قد بنى طموحات إقليمية كبرى من غزو لبنان بدون تدابير استراتيجية تقتضي موافقة دول عدّة. واكتشفت سورية هذه الثغرة ووجدت أنّ كل ما عليها لإفساد المشروع الإسرائيلي هو مقاومتها في لبنان فقط. ولم تكن إسرائيل راضية عن اتفاق حبيب الذي حرمها من الغزو العام 1981. فسعت لتخريب الاتفاق بمساعدة ألكسندر هيغ الذي عرضت عليه في تشرين الأول 1981 مشروع غزوها للبنان الذي يقتضي إبعاد الفلسطينيين عن الحدود مسافة 40 كلم. وكان حبيب يعمل مع الرئيس ريغن كمستشار خاص لا يخضع لألكسندر هيغ. فأوفده ريغن إلى المنطقة في كانون الأول 1981 ليعرض على الإسرائيليين فرصة توسيع اتفاقهم مع «منظمة التحرير» إلى مفاوضات مباشرة لحلّ المشكلة الفلسطينية. وعندما قدّم حبيب هذه الأفكار انفجر شارون بين الضحك والغضب، كما شرح حبيب في مذكراته وقال لحبيب: «سأريك كيف تُحلّ مشكلة الفلسطينيين!». ثم وضع خريطة على الطاولة وأخذ يضرب بيديه عليها هنا وهناك، حيث يقع لبنان والأردن والضفّة الغربية، إشارة إلى كيفية قضائه على «منظمة التحرير» وكيف سيمسح

الفلسطينيين من بيروت ومن كل لبنان[4].

كان هيغ يتبع سياسة مختلفة، فأبلغ إسرائيل «أنّ الولايات المتحدة لن توافق على هجوم إسرائيلي على لبنان إلا إذا وقع تحرّش فلسطيني في أي مكان من العالم». ولذلك أخذ بيغن يطالب واشنطن بإعادة تفسير اتفاق وقف النار مع سورية و«منظمة التحرير» ليشمل أي هجوم على أي هدف إسرائيلي أو يهودي في أي مكان في العالم، ما يكفي كذريعة لانطلاق عملية إسرائيل العسكرية في لبنان. وزيّن بيغن لهيغ أنّ العملية الإسرائيلية ستعيد لبنان إلى حضن «العالم الحرّ» بعيداً عن سورية التابعة للسوفيات، وأنّ إسرائيل ستقضي على «أوكار الإرهاب الفلسطيني» في لبنان. وكانت إسرائيل قد حسمت أمرها في أن تغزو لبنان قبل انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية في آب 1982، لأنّ ظروف تحالفاتها داخل لبنان مؤاتية لترشيح بشير وإلا انتُخب رئيسٌ موالٍ لسورية. ولتنفيذ ذلك، على جيشها أن يكون في بيروت عشية الانتخاب. ولكن الهدوء كان يعمّ جبهة الجنوب رغم أنّ إسرائيل قامت بحشد جيشها بهدف الغزو خمس مرات من تموز 1981 إلى أيّار 1982. بل كانت تشنّ غارات عدّة بدون سبب، استجداءً لردّ فلسطيني. ولكنّها كانت تضطر دائماً إلى إلغاء الحشد لعدم توافّر ذريعة الهجوم.

ولكن في 3 حزيران 1982 قام مسلّحون تابعون لجماعة «أبو نضال» المعادية لعرفات، ومركزها بغداد، بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل في بريطانيا. فدار نقاش في الحكومة الإسرائيلية في الليلة نفسها حول استغلال هذه المحاولة كذريعة، وقال بعض الوزراء إنّ أبا عمّار لا علاقة له بمحاولة الاغتيال. وحسم الجدل رئيس الأركان رفائيل إيتان الذي تبيّن بعد استلامه المنصب أنّه كان أكثر حقداً على الفلسطينيين من شارون بعبارته الشهيرة: «أبو نضال أبو شميضال لا يهمّني .. يجب أن نقضي على منظمة التحرير!».

بدأ الغزو الإسرائيلي يوم 4 حزيران بسلسلة غارات على بيروت والجنوب، تلاها فتح نيران كافة أنواع الأسلحة على المواقع الفلسطينية والمخيمات في كل لبنان. وبعد يومين من القصف الذي أحدث خسائر كبيرة في الأرواح ودماراً مادياً بالغاً، بدأ الغزو الأرضي يوم الأحد 6 حزيران بدخول 76 ألف جندي إسرائيلي (سيصبحون 120 ألفاً بعد شهر) و1250 دبابة و1500 ملالة مدرّعة مع دعم مئات الطائرات الحربية ومدفعية الميدان على خط طوله 50 كلم على الحدود. بمواجهة كل هذه القوّة، كان ثمّة 15 ألف مقاتل فلسطيني ينتمون إلى

4- Patrick Seale, *Asad*, p. 375.

ثمانية فصائل مختلفة وبضع مئات من المقاتلين اللبنانيين. وبعيداً عن الجنوب في البقاع والجبل وبيروت كان ثمّة 25 ألف جندي سوري مجهزين بـ300 دبابة و300 ناقلة جند فقط.

واتضح فوراً أنّ قوّة الفلسطينيين كانت هزيلة. إذ مع صبيحة 8 حزيران، وفي أقل من يومين، كانت القوّات الإسرائيلية قد تغلغلت عميقاً في البقاع والجبل وعلى الساحل (باستثناء مخيّمات صيدا وصور التي حاصرها الإسرائيليون وصمد الفلسطينيون فيها لفترة طويلة). ولم يميّز الجيش الإسرائيلي بين مقاتلين ومدنيّين، في غياب فضائحي للإعلام الغربي عن ساحة الحرب، بل عملت الطائرات والدبابات الإسرائيلية والمدفعية البعيدة والبارجات على قصف مباشر وضخم للمخيمات الفلسطينية والمدن اللبنانية. وكان أسلوب الجيش الإسرائيلي لا يتغيّر عند كل قرية أو مدينة، ويقضي بإخراج السكان المدنيين من منازلهم إلى ساحة كبيرة وبعد ذلك اختيار الشبّان وعصب أعينهم وتركهم ساعات طويلة وأحياناً أيّاماً في العراء وتحت الشمس بدون ماء أو طعام، يتعرّضون للضرب المبرح من الجنود الإسرائيليين كلّما سنحت لهؤلاء الفرصة، ثم يُنقلون إلى معسكرات اعتقال داخل إسرائيل. وكان شارون وبيغن يبرّران أنّه يجب معاقبة المدنيين في لبنان لأنّهم يؤوون المخرّبين[5].

في حزيران 1982 كانت سورية قد تعافت من التداعيات المباشرة لمعاهدة كامب دافيد وأنهت حربها الداخلية ضد الإسلاميين، ووقّعت معاهدة صداقة مع موسكو وتحالفت مع إيران. ولكنّ استعدادها لم يكن كافياً لخوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل، في حين كانت قواتها في لبنان متواضعة[6]. فكان الموقف السوري منذ اليوم الأول هو التزام تفاهم حبيب وعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لتوسيع رقعة هجومها، فتكتفي بالغارات وينتهي الأمر عند هذا الحد. ولكن توقيت الحرب جاء في فترة تأزّم علاقات دمشق مع «منظمة التحرير»، وتعثّر قيام قيادة موحّدة سورية–فلسطينية، إذ إنّ دمشق استطاعت أن تضبط ردّ الفعل الفلسطيني على الغارات الإسرائيلية طيلة الشهور السابقة بموجب اتفاق حبيب، ولكن هذه المرّة أقدم الفلسطينيون على قصف الجليل يوم 4 حزيران بعد عشر ساعات من الغارات الإسرائيلية الأولى دون أن يستشير عرفات سورية، بل إنّه وضعها أمام الأمر الواقع أنّ حرباً إسرائيلية قد بدأت، ما أعاد اللعبة إلى بداياتها العام 1965 وأفشل مضامين الإستراتيجية السورية الجديدة.

5- John Bulloch, *The War in Lebanon*, London, Century Publishing, 1983.

6- Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

المواجهة في البقاع

كانت سورية تعلم عن خطّة الهجوم الإسرائيلي منذ بداية العام، عبر السوفيات ومن مصادر عربية عدّة، وحتى من مصادر «القوات اللبنانية» التي حرصت على إبلاغ دمشق بنوايا إسرائيل. ولكن قلّة فقط كانت تعلم أنّ العملية ستكون أبعد من الليطاني وأنّها ستصل إلى بيروت. بل كانت سورية، ومعها الفلسطينيون، على اعتقاد أنّ العملية ستكرّر «عملية الليطاني» العام 1978 وتقتصر على الجنوب حتى صيدا كأقصى حد، وأنّ إسرائيل ستستمر في احترام الخطوط الحمر التي وضعها كيسنجر في ربيع 1976 والتي جدّدها تفاهم فيليب حبيب في صيف 1981. ولذلك تابعت سورية التقدّم الإسرائيلي داخل لبنان لتتأكّد أنّ الجيش السوري هناك لم يكن مستهدفاً.

في الأيام الثلاثة الأولى للحرب مارست إسرائيل المناورة والخداع حول أهداف الغزو. إذ إنّها طمأنت سورية عبر واشنطن يوم 5 حزيران أنّها لن تستهدف القوات السورية في لبنان، طالما أنّها لا تفتح نيرانها على الجيش الإسرائيلي. كما كتب بيغن إلى الرئيس ريغن رسالة بهذا المضمون يوم 6 حزيران. ثم جاء فيليب حبيب إلى دمشق يوم 8 حزيران لطمأنة دمشق بأنّ قواتها في لبنان لن تُهاجَم. وحقيقة الأمر أنّ إسرائيل احتاجت لطمأنة سورية بشكل يومي طالما أنّ الجيش الإسرائيلي لم يصل بعد إلى مشارف بيروت. ولكن سرعان ما انكشفت الخديعة الإسرائيلية. إذ في 7 حزيران، وبدون إنذار، دمّرت الطائرات الإسرائيلية الرادارات السورية في جبل الباروك في الشوف وفي قاعدة رياق الجويّة في البقاع. وفي 8 حزيران، في الوقت الذي كان بيغن يدعو الأسد في خطاب أمام الكنيست أن لا يتعرّض جيشه في لبنان للجيش الإسرائيلي، كانت وحدات الجيش الإسرائيلي تنفّذ خططاً ميدانية لتطويق الجيش السوري في جزّين قبل التوجّه شمالاً لقطع طريق بيروت–دمشق.

أمّا الخطر الأكبر على سورية فقد كان يتجسّد في البقاع، إذ إنّ أفيغدور بن غال كان يقود جيشاً من 35 ألف جندي و800 دبابة ليقوم بهجوم ساحق على الجيش السوري ويحتلّ البقاع ويقطع الطريق الدولية إلى دمشق. وكانت دمشق، ومنذ 4 حزيران، تناقش حجم الغزو وهل ضرب «منظمة التحرير» في جنوب لبنان يحتاج إلى سبع فرق إسرائيلية مدرّعة وعدد كبير من الوحدات الخاصة ومجموعة كبيرة من الدبابات ومئات الطائرات؟ واستنتجت سورية أنّ إسرائيل سعت إلى إبقائها خارج المعركة بضعة أيام للخلاص من الفلسطينيين جنوباً، ثم التفرّغ لسورية في باقي لبنان، وأنّ إسرائيل قد وضعت في حسابها أنّه في حال تصدّت سورية

للهجوم الإسرائيلي فإنّها، أي إسرائيل، ستهاجم سورية داخل أراضيها. هذا كان، إذاً، هدف دفع هذا الحجم من القوات: هزيمة سورية داخل لبنان، وتوجيه ضربة مهينة لها حتى لا تشكّل أي تهديد لمشروع «إسرائيل الكبرى».

كانت إسرائيل تحتاج إلى 72 ساعة لتحييد القوات السورية، ولكن خداعها لم يستمرّ أكثر من 48 ساعة، إذ إنّ سورية استوعبت الخطّة الإسرائيلية من خلال مراقبتها للتطورات الميدانية. ففي ليل 7 حزيران استعرض نائب رئيس الأركان السوري علي أصلان أمام الأسد الوضع الميداني في لبنان، مدركاً أنّ إسرائيل قد احتلت مواقع فلسطينية في الجنوب وتلاحق الفلسطينيين في مناطق تسيطر عليها القوات السورية، ما جعل احتكاك الجيش السوري بالإسرائيلي حتميّاً. وأنّ دفاعات سورية في جزين قد أصبحت جيباً يطوّقه الإسرائيليون ويهاجمونه من ثلاثة مواقع. ولكن الخطر الأهم بنظر الأسد كان فقرة في تقرير أصلان أنّ قوّة إسرائيلية مدرّعة قد وصلت إلى قرية تقع على مسافة عشرة كلم جنوب طريق الشام، ما يعني سقوط خاصرة سورية اللبنانية تماماً إذا وصل الإسرائيليون إلى خط شتورة – بر الياس – مجدل عنجر. فيتم تطويق دمشق من الغرب ويُحاصر الجيش السوري في لبنان وخاصة في بيروت.

وهكذا وضعت سورية يوم 8 حزيران خطّتها لمواجهة الغزو: فهي لن تخوض حرباً شاملة مع إسرائيل ولكنها لن تترك لبنان ليسيطر عليه الإسرائيليون، وستتصدى للتقدّم الإسرائيلي في البقاع. وكانت كل ساعة يُحسب لها حساب، فأُحضرت تعزيزات من جبهة الجولان وزيد عدد بطاريات صواريخ سام في البقاع لكي تضع سورية حدّاً فوريّاً للتقدّم الإسرائيلي في البقاع في يوم 9 حزيران الحاسم. فأرسل بيغن عبر فيليب حبيب رسالة شفوية إلى الأسد أن «يبرّد الوضع» وأنّ غزوها الواسع سيتوقّف إذا أخرجت سورية بطاريات الصواريخ، وعملت على إبعاد الفلسطينيين مسافة أربعين كلم عن الحدود الجنوبية. ولكن فيما كان حبيب يتباحث مع خدّام في دمشق في العرض الإسرائيلي وينتظر جواب الأسد، هاجمت الطائرات الإسرائيلية – قادمةً من الغرب عن طريق البحر وجبل لبنان – على حين غرّة قواعد الصواريخ السورية في البقاع ضمن خطّة متكاملة وجاهزة شاركت فيها عشرات الطائرات والأجهزة الإلكترونية والطائرات بدون طيّار وطائرات التجسّس والتنسيق الضخمة من طراز بوينغ 707.

وكانت مصر قد سلّمت للولايات المتحدة في خريف 1981 بطاريات سام 3 و6 كاملة «للدراسة» بعد طلب أميركي مباشر من السادات فوافق السادات فوراً، وشهد على ذلك وزير

الخارجية المصري إسماعيل فهمي[7]. فأخضع الخبراء الإسرائيليون والأميركيون هذه المعدات لتجارب عدّة واستطاعوا أن يبتدعوا وسائل تعطّلها. وكانت هذه الهدية المصرية العامل الأكبر في تمكّن الإسرائيليين من ضرب الصواريخ السورية في البقاع. وردّت سورية بإطلاق طائراتها للتصدّي للأسطول الجوي الإسرائيلي مع الفارق التكنولوجي الكبير بين طائرات الطرفين: 70 طائرة سورية سوفياتية الصنع ضد 100 طائرة إسرائيلية من أحدث ما أنتجته المصانع الأميركية. فكانت هذه المواجهة الجويّة هي الأكبر في تاريخ الحروب، سقط من جرائها 29 طائرة ميغ سورية ولم تسقط لإسرائيل طائرة واحدة. ورغم عدم تكافؤ القوى الجويّة السافر لم تحقّق إسرائيل تفوّقاً جويّاً في البقاع لليوم التالي على التوالي. إذ ما إن ظهرت الطائرات الإسرائيلية مجدّداً في سماء البقاع صباح 10 حزيران حتى تحرّكت الطائرات السورية لمواجهتها وخسرت سورية 35 طائرة في المعركة الثانية.

رغم فقدان شبكة صواريخ سام في البقاع، لم يضعف عزم سورية على التصدّي للتقدّم الإسرائيلي، بل حافظ جيشها على خط دفاعي يمتدّ من بحيرة القرعون إلى بلدة راشيا رغم سيطرة إسرائيل الكاملة على سماء المعركة. وكانت إسرائيل مصمّمة على الوصول إلى طريق الشام، فبعد سيطرتها على الجو أطلقت ثمانية طوابير في البقاع وفي سفوح جبل لبنان المطلّة على البقاع بغية محاصرة الجيش السوري. وكانت هذه معركة وجودية بالنسبة لسورية، إذ إنّ نجاح إسرائيل في قطع طريق الشام سيسمح لها باحتلال كامل لبنان ويفتح الباب لتتّجه شرقاً عبر الممرّات الجبلية وتهدّد دمشق مباشرة. فلم يكن ثمّة بديل لسورية سوى خوض المعركة الأرضية التي اعتبرها العسكريون الغربيون أفضل ما قدّمه الجيش السوري منذ إنشائه عام 1946[8]. إذ كانت القوات السورية في البقاع مكشوفة تماماً للطيران الحربي الإسرائيلي تواجه على الأرض قوّات إسرائيلية متفوقة عدداً وعدّة. ورغم ذلك استطاعت سورية التصدّي للهجوم الإسرائيلي ودحره في البقاع في معركة استمرّت أربعة أيام.

كان التكتيك السوري يعتمد على مجموعات صغيرة من الدبابات لتفادي غارات جوية إسرائيلية قاتلة، ويعتمد أيضاً على المشاة الذين يحملون صواريخ مضادة للدبابات وعلى مجموعات كوماندوس. فكان نظام القتال السوري هو دفع الإسرائيليين إلى التراجع وجعل

7- Ismail Fahmi, *Peace in the Middle East*, American University in Cairo Press, p. 265.

8- «The Ground Battles of Those Days Were the Syrian Army's Finest Hour», quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 382.

القوات الإسرائيلية تدفع ثمناً باهظاً لكل متر تحاول احتلاله. ففي 10 حزيران واجه لواء سوري مدرّع قوامه دبابات T-72 لواءً إسرائيلياً مدرّعاً في راشيا فهزمه ودمّر 33 دبابة وأخذ غنيمة بضع دبابات أميركية M-60 جديدة. فانسحب ما تبقى من اللواء الإسرائيلي بضعة كيلومترات باتجاه مزارع شبعا. وفي القطاع الأوسط تمكّنت كتيبة دبابات سورية واحدة من وقف الزحف الإسرائيلي عند بلدة عين زحلتا.

ثم وقعت معركة قرية السلطان يعقوب يومي 10 و11 حزيران التي كانت من أهمّ المعارك في حرب 1982 لأنّها كانت فاصلة في وقف الزحف الإسرائيلي نحو شتورة، خاضها لواء الدبابات السوري الأول وحسم الحرب في البقاع.

في تلك الأثناء كانت المواجهة العسكرية السورية–الإسرائيلية تدق نواقيس الخطر في واشنطن وموسكو والعواصم العربية والعالمية من أنّ ثمّة حرباً واسعة تشمل الشرق الأوسط تطلّ برأسها. وطار الأسد إلى موسكو لتعويض خسائر سورية وتدعيم دفاعاتها لمواجهة احتمال الحرب الواسعة. فاتّصل بريجنيف بريغن على الخط الساخن الذي يؤشّر إلى أزمة دولية، ما أقلق واشنطن. والتقى الأسد بيوري أندروبوف رئيس الـKGB، إذ إنّ بريجنيف كان لا يزال على فراش المرض. وكان هذا اللقاء ضربة حظ لسورية لأنّ أندروبوف كان يفهم تفاصيل الشرق الأوسط ويدعم الجانب العربي، ولا يخضع للحسابات المعقدة مع واشنطن التي اتبعتها إدارة بريجنيف (أصبح أندروبوف زعيم الاتحاد السوفياتي بعد وفاة بريجنيف). فتوصل معه الأسد إلى اتفاق يؤدي إلى تعزيز قدرات سورية الدفاعية بشكل غير مسبوق[9]. فكان من نتائج استهداف إسرائيل للجيش السوري في لبنان أنّ سورية باتت في السنوات التالية أقوى من السابق بكثير.

وإذ اتّضح للرأي العالمي وللدول الكبرى خداع إسرائيل وعمق استهدافاتها في لبنان بأنّه أبعد من ضرب الفلسطينيين في الجنوب، بدأت الأطراف الدولية تضغط لوقف إطلاق النار. فأعدّ مستشار ريغن للأمن القومي وليم كلارك رسالتين ليوقّعهما ريغن إلى الأسد وبيغن لوقف القتال، جاء في الأولى طمأنة الأسد أنّ ريغن يصرّ على وقف النار في صباح 10 حزيران ويصرّ على الانسحاب الإسرائيلي، وفي الثانية توبيخ شديد اللهجة لبيغن. فطلب هيغ من حبيب أن يتريّث في نقل رسالة ريغن إلى الأسد ثم أقنع ريغن أن لا يكون شديد اللهجة

9- قاسم محمد جعفر، **سورية والاتحاد السوفياتي**، لندن، رياض الريّس للكتب، 1987.

مع بيغن بأنّ واشنطن مصرّة على انسحاب إسرائيلي فوري وغير مشروط. ولكن حبيب لم يلبّ طلب هيغ الذي كان يعلم عن ولائه لإسرائيل، بل أوصل رسالة ريغن إلى الأسد في دمشق في الثانية من صباح 10 حزيران، تحدّد وقف النار من الجانبين في السادسة صباحاً. واشترط الأسد أن تباشر إسرائيل بالانسحاب من لبنان فور إعلان وقف إطلاق النار. أمّا بيغن وشارون فقد طلبا من حبيب المزيد من الوقت قبل الردّ. فإسرائيل تحت الليكود لم تخطّط لهذه الحرب وتخوضها لكي تنسحب خضوعاً للضغط الأميركي كما فعلت عام 1978.

اتصل بيغن بهيغ فجر 10 حزيران وأقنعه بأن وقف إطلاق النار يحتاج إلى رعاية أميركية على الأرض. وحاول هيغ جمع الدعم لوجهة النظر الإسرائيلية، ولضرورة ذهابه إلى المنطقة ليرعى اتفاقاً لوقف النار ولكن ريغن، الذي طفح معه الكيل من هيغ، أمره أن لا يذهب. فأبلغ هيغ بيغن أنّه طلب إلى حبيب التريّث في تسليم رسالة ريغن إلى الأسد في حين كانت إسرائيل تعلم أنّ حبيب قد سلّم الرسالة فعلاً إلى الأسد. واستغلّت إسرائيل الأمر وتظاهرت أنّها لا تعلم أنّ الأسد قد استلم الرسالة وقبل بوقف إطلاق النار، وأعطت شروطها لحبيب لينقلها إلى سورية، فبدت وكأنّها تتعاون من أجل وقف إطلاق النار. واعتبر الأسد رسالة ريغن ضمانة أميركية. فشرع بسحب وحدات من الجيش السوري وإبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الحدود الجنوبية. ولكن الإسرائيليين الذين علموا خطأ حبيب، استغلوا الأمر وأعلنوا وقفاً لإطلاق النار، ظنّه الأسد تنفيذاً لرسالة ريغن، ولكنّهم اعتبروا الأمر سارياً في البقاع فقط بين الجيشين السوري والإسرائيلي. ثم واصلوا الحرب في الشوف وعلى مداخل بيروت بهدف تطويق العاصمة اللبنانية[10].

معركة بيروت

في 11 و12 حزيران، بدأت إسرائيل هجوماً ساحقاً جوّاً وبرّاً وبحراً على بيروت وضواحيها واخترقت المواقع السورية والفلسطينية في التلال المطلّة على المدينة، حتى تمكّنت يوم 13 حزيران من الالتحام بقوات بشير الجميّل عند بلدة الجمهور. فتمكّنت من دخول بيروت عبر شرقها، لتصبح بيروت الغربية محاصرة تماماً من القوات الإسرائيلية، وفي داخلها

10- Yair Evron, «Washington, Damascus and the Lebanese Crisis», *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 209-223.

14 ألف جندي سوري ومقاتل فلسطيني وبضع مئات من أفراد الميليشيات اليسارية اللبنانية. ثم إنّ إسرائيل وجدت أنّ أعمالها لا تلاقي اعتراضاً أميركياً حقيقياً، فخرقت وقف إطلاق النار شرقاً وهاجمت المواقع السورية المرابطة في الجبل في 18 حزيران من عالية إلى بحمدون وضهر البيدر وأبعدتها عن الطريق الدولي يوم 22 حزيران. فتدخّل الأميركيون واستطاعوا تثبيت وقف إطلاق نار آخر يوم 25 حزيران بين القوات السورية والإسرائيلية. ولكن كانت النتيجة أنّ سورية أُبعدت تماماً عن معركة بيروت التي تصدّر عرفات مهمّة الدفاع فيها.

استمرّ حصار غرب بيروت أسابيع عدّة، دون أن تستطيع إسرائيل اقتحامها. وسبّب هذا الحصار إحراجاً كبيراً لسورية التي باتت مراقباً جانبياً لدمار عاصمة لبنان بعدما تعهّدت بالدفاع عن لبنان كواجب قومي أولاً، وكجزء من مسؤولية قوات الردع العربية. ثم صبّت أضواء الإعلام العربي والعالمي على عرفات الذي بدا قائداً ميدانياً وكأنّه يحارب في سايغون، أو كجنرال روسي يدافع عن ستالنغراد. وأخذ عرفات يزعم بأنّ «المقاومة الفلسطينية تقاتل وحيدة فريدة»، متجاهلاً تماماً تضحيات سورية الباهظة في الأرواح والأسلحة والمعدات في المعارك التي خاضتها. لا بل كانت ادّعاءات تخرج في لبنان والدول العربية بأنّ سورية لم تحارب، وهي تهمة ردّدها عرفات في ما بعد ولم يغفرها له الأسد. وإذ لم تتمكّن سورية من إرسال قوى إضافية بسبب احتلال إسرائيل لمناطق الجبل، أمرت لواءها في بيروت بقيادة محمد هلال أن يشارك في الدفاع إلى جانب الفلسطينيين واللبنانيين «حتى الرمق الأخير».

كان الأسد يشعر، بعكس عرفات، أنّ سورية تخوض في لبنان «الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة» ولكن بدون مشاركة الدول العربية الأخرى. ففي 1967 وحّدت النكسة العرب وتسارعوا لنجدة سورية ومصر، وفي 1973 كانت الحرب خياراً سوريّاً-مصريّاً رفعت كرامة العرب وحقّقت تضامناً عربياً باهراً. أمّا العام 1982، فسورية كانت تحارب بدون مصر التي عقدت صلحاً مع إسرائيل وسمحت لها أن تضع كل طاقاتها في جبهة واحدة. وذهبت نداءات الأسد إلى القادة العرب هباءً. وعندما أغلقت إسرائيل الطرق كافة نحو بيروت، وجّه الأسد نداءً مؤثّراً إلى جنوده المحاصرين يوم 2 آب لكي يفرضوا على شارون أن يدخل بنفسه ويقاتلهم: «أيها الأحبّة! أنا أعيش معكم نهاراً وليلاً. عروبة بيروت هي أمانة بأيديكم. أسألكم أن تصمدوا حتى الشهادة أو النصر». مساهمة اللواء السوري ساعدت «منظمة التحرير» على مواصلة المقاومة ورفض عروض إسرائيلية مذلّة كان ينقلها فيليب حبيب إلى عرفات ورئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان.

كانت إسرائيل قد وصلت إلى فخّ لدى بلوغها بيروت. فقد كان من المفترض أن تكون بيروت آخر مرحلة لغزوها على الساحل وجائزتها الكبرى. وكان الاتفاق أن تكمل قوات بشير الخطة بدخول المدينة. ولذلك بدأت إسرائيل تضغط على بشير لدخول بيروت الغربية وخوض معارك شوارع ضد «الإرهابيين». وكان بشير قد اتّفق مع شارون وبيغن على دخول المخيّمات وغرب المدينة وتجريد الفلسطينيين من سلاحهم واعتقال مسؤوليهم وجرف المخيّمات وطرد 200 ألف لاجئ فلسطيني من بيروت وضواحيها ليتمّ توزيعهم على الدول العربية في ما بعد. ولكن بشير، بناء على نصح من مستشاريه ومن الرئيس إلياس سركيس والسفراء العرب، رفض الطلب الإسرائيلي، ما هدّد التحالف الإسرائيلي-الماروني برمّته، ذلك أنّ دوره كان الحصاة التي سندت الخابية - حسب التعبير اللبناني - لأنّه أساس المكاسب السياسية الكبرى التي وعد بيغن وشارون نفسيهما بها.

بدأ شارون، وقد أصبح على مشارف بيروت، يواجه ليس فقط القوات التي تدافع عن المدينة بل ومعارضة متعاظمة من ضباطه على الأرض ومن حكومته ومن الكنيست ومن واشنطن والعواصم الكبرى، لا لأنّ إسرائيل فشلت في إخراج سورية من لبنان فقط، بل هي الآن تفشل في القضاء على قوات «منظمة التحرير». ولذلك استعاض شارون عن عدم تحرّك بشير بالقصف الشديد والحصار لعلّ عرفات وقيادته يستجيبون لطلباته، ليبدأ بقصف ميداني عنيف امتدّ من 13 إلى 25 حزيران، وقطع الماء والكهرباء ومنع دخول التموين الغذائي عمّن بقي من سكان المدينة (حوالى 400 ألف). وزاد من صعوبة الموقف الإسرائيلي أنّ ريغن طرد هيغ من منصب وزير الخارجية وعيّن مكانه جورج شولتز، بعدما ضاق ذرعاً بحماس هيغ لإسرائيل وتمسّكه بمقولة كيسنجر إنّ «الحرب ستفتح فرصاً للسلام» (وكرّرت كونداليزا رايس هذا المنطق أثناء حرب تموز 2006 عندما قالت إنّ «شرق أوسط جديداً سيولد من رحم الحرب»). وكان ريغن ضد فكرة أن يصبح لبنان غنيمة إسرائيلية كدولة يحكمها بشير الجميّل تابعة لتل أبيب، ويفضّل خروج الجيوش الفلسطينية والسورية والإسرائيلية من لبنان ليبقى بلداً موحّداً وتابعاً للغرب. حتى وافق شارون وبيغن أن يقوم فيليب حبيب بإقناع «منظمة التحرير» أن تغادر المدينة بالدبلوماسية.

وإذ دخل حبيب مفاوضات مع عرفات وقيادته، واصل الجيش الإسرائيلي قصف المدينة للضغط على الفلسطينيين. واستمرّ الضغط على بشير لدخول بيروت والمخيّمات، حتى أنّ بيغن استدعاه إلى القدس وأخذ يصرخ في وجهه أنّه يرفض أن يقوم بـ«تحرير بيروت عاصمة

الجمهورية التي سيحكمها». وتوصّل حبيب إلى اتفاق مبدئي مع الفلسطينيين، وأُعلن وقف إطلاق النار يوم 25 حزيران، فتوقّف القصف الإسرائيلي موقّتاً ريثما يتمّ حسم تفاصيل الاتفاق. وكان حبيب يشجّع بشير على مقاومة ضغط شارون ويشرح أن لا فائدة ميدانية من دخول «القوات اللبنانية» المعركة: «أنت تعلم يا بشير أنني أفاوض لانسحاب الفلسطينيين، وأنت تريد أن تصبح رئيساً للجمهورية. ولكن ستلحقك اللعنة إذا أذعنت لطلب شارون وسيكون صعباً أن تكون رئيساً لكل لبنان، للمسيحيين والمسلمين». وردّاً على رفض بشير وصمود عرفات في المفاوضات، بدأت إسرائيل هجوماً جويّاً مكثّفاً على بيروت امتدّ من 5 تموز إلى 12 منه، استعملت أثناءه قنابل عنقودية وفوسفورية وفراغية (vacuum bombs) استهدفت أبنية سكنيّة مدنية في ستة عشر حيّاً غرب بيروت.

كان حبيب في كل مرّة، يترك المفاوضات ويسعى إلى وقف إطلاق نار جديد حتى بلغ عددها 12 اتفاقاً. وإذ لم يغيّر هذا القصف شيئاً في المعادلة الميدانية حيث تحصّن الفلسطينيون والسوريون جيّداً في مشارف المدينة وفي الضاحية الجنوبية والمخيمات وعلى محور المتحف، بدأت مرحلة جديدة أعنف وأشدّ وطأة من القصف الإسرائيلي بشتّى الأسلحة جوّاً وبرّاً وبحراً تواصل هذه المرة من 22 تموز وحتى 12 آب. حتى بلغ عدد الضحايا المدنيين 17 ألف قتيل و35 ألف جريح في أكبر مجزرة في تاريخ إسرائيل. كما أنّ سورية سهّلت للمقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية في البقاع والجبل مهاجمة الدبابات والمواقع الإسرائيلية، فردّت إسرائيل بفتح مدفعيتها على الخطوط السورية في البقاع يوم 22 تموز، وأغارت على المواقع السورية في البقاع.

وأخيراً أدّت المجزرة الإسرائيلية المتواصلة في بيروت غايتها، ذلك أنّ الزعماء المسلمين ضغطوا على الفلسطينيين في 10 آب لقبول مقترحات حبيب، رأفة بسكان المدينة الذين يهلكون كل يوم. ووافق عرفات فخرج حبيب باتفاق يوم 12 آب وافقت عليه إسرائيل وقضى بمغادرة سلمية للقوات الفلسطينية واللواء السوري ودخول قوات أجنبية متعدّدة. وكعادته، سابق شارون موعد وقف النار بقصف على بيروت كان الأعنف منذ 13 حزيران.

وفي 19 آب استطاعت الولايات المتحدة وضع خطّة وافقت عليها إسرائيل و«منظمة التحرير» وشاركت في صنعها سورية والسعودية. فبدأ انسحاب 10800 مقاتل فلسطيني بحراً و3600 جندي سوري برّاً و644 امرأة وطفل فلسطيني، بمواكبة قوة متعددة الجنسيات من وحدات فرنسية وأميركية وإيطالية. وفي 23 آب التأم مجلس النواب اللبناني في ثكنة الفياضية التي طوّقتها القوات الإسرائيلية، وانتخب بشير رئيساً للجمهورية.

في مطلع أيلول بدا أنّ إسرائيل حقّقت الجزء الأكبر من خطتها إن لم يكن معظمها، فهي احتلّت جنوب لبنان ووصلت بيروت وفرضت رجلها بشير رئيساً، وأخرجت قوات «منظمة التحرير» والجيش السوري من بيروت. والآن تستطيع بفضل حكومة شرعية يقودها بشير أن توقّع معاهدة وتُخرج الجيش السوري من البقاع، وإذا لم تقبل سورية فستقلب حكومة لبنان الرأي العام الدولي ضد سورية بمساعدة إسرائيل، فتكسب إسرائيل في السلم ما عجزت عنه حرباً. وعندما اكتمل انسحاب الفلسطينيين والسوريين من بيروت في أول أيلول، استدعى بيغن بشير إلى نهاريا في اليوم نفسه وطالبه بتنفيذ تعهده بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. ولكن بشير رفض هذا الطلب، فقد تغيّرت الأمور بعدما أصبح رئيساً للجمهورية وأصبح أي اتفاق مع إسرائيل يتطلّب موافقة رئيس الوزراء المسلم الذي لم يعيّن بعد، كما يتطلّب تصديق البرلمان اللبناني بعد مناقشته.

أسفرت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 1982 عن مقتل 20 ألف لبناني وفلسطيني وجرح 40 ألفاً. ولم يكن عدد القتلى والجرحى من العسكريين السوريين أقلّ ارتفاعاً، إذ وصل إلى 6000 ضابط وجندي، منهم 1200 قتيل (بينهم عدد باهظ لا يعوّض من الضباط الطيارين بلغ 60) و3000 جريح و696 أسيراً. وخسرت سورية 300 دبابة و140 ناقلة جند مدرّعة و80 مدفع ميدان و76 طائرة حربية و29 منصّة صواريخ سام و6 هليكوبتر. ولم تكن خسائر إسرائيل بقليلة: 2500 قتيل وجريح (منهم 350 قتيلاً) و12 طائرة حربية و3 هليكوبتر و200 دبابة.

مواقف عربية وأجنبية

كانت حرب 1982 درساً عميقاً لسورية، وامتحاناً لاستراتيجيتها. فالفلسطينيون أثبتوا عدم جدارتهم كقوّة مواجهة عسكرية بفرارهم منذ اليوم الأول من الجنوب إلى بيروت التي تبعد مئة كلم. ومصر لم تتدخّل مطلقاً لنجدة الجانب العربي، بل فرّت إلى الأمام بمهاجمة سورية كلامياً منذ الأسبوع الأول زاعمة أنّ هذه الحرب كانت لتقاسم لبنان بين إسرائيل وسورية، مع أنّ العامل الأكبر الذي دفع إسرائيل لغزو لبنان هو صلحها مع مصر. أمّا العراق فقد اتّهم سورية كعادته منذ 1968 «بالتواطؤ مع إسرائيل وخيانة الأمّة العربية»، واتهم الملك حسين الأسد أنّه «يصفّي القضية الفلسطينية» رغم تاريخ الأردن مع أيلول الأسود. وحتى القذافي كان يهاجم سورية كلّما وافقت على وقف إطلاق النار أثناء الحرب. وكان من الدروس

أيضاً أنّ إيران غير العربية كانت الدولة الوحيدة التي أرسلت مساعدات عسكرية واقتصادية و500 متطوّع إلى جبهة البقاع.

في العام 1981 كانت سورية قد وقّعت اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو بعد عشر سنوات من التردّد، واعتبرت هذه المعاهدة ضمانة وتحالفاً استراتيجياً. ولكن في حزيران 1982 خاب أملها من هذه المعاهدة ومن صمت الاتحاد السوفياتي المؤلم طيلة صيف 1982 في وقت كانت إسرائيل تدمّر لبنان وتطحن بيروت وسكانها، وتهدّد مداخل دمشق من البقاع وتدمر ثلث سلاح الجو السوري ودفاعات سورية الأرضية داخل لبنان. كان على موسكو أن تلتزم ببنود المعاهدة وتدافع عن سورية خاصة أنّ سورية عملت ما بوسعها لتفادي الحرب، كيلا تورّط حليفها الدولي، فتحمّلت أسابيع من الغزو الإسرائيلي. والآن وقد فُرضت الحرب عليها من جانب إسرائيل، توقّعت سورية أنّ موسكو ستواجه العدوان الإسرائيلي السافر وتقف إلى جانبها[11]. ولكن السوفيات جزعوا من تفوّق الأسلحة الأميركية في هذه الحرب وخافوا أن تقع أسلحتهم المتطوّرة بأيدي الإسرائيليين إذا هم سلّموها إلى سورية. حتى أنّ إسرائيل، التي كانت تحسب حساباً للسوفيات أثناء غزوها للبنان، استغربت موقف موسكو المتفرّج. لقد توجّس بيغن شرّاً عندما أُبلغ أنّ برقية عاجلة قد وصلت من الحكومة السوفياتية. وكان ساعتئذ يرأس جلسة لحكومته فاصفرّ لونه مخافة أن تكون البرقية إنذاراً سوفياتياً يطلب فيه وقف إطلاق النار فوراً وإلا تدخّل السوفيات بموجب معاهدة الصداقة مع سورية. ولكنّه بعدما قرأ مضمون البرقية أطلق ضحكة ساخرة، إذ لم تكن الرسالة تتضمّن أي تحذير أو تهديد سوفياتي بل إنّ موسكو كانت تطلب من إسرائيل أن ترعى حرمة سفارتها التي اقتحمها جنود إسرائيليون في شارع كورنيش المزرعة في غرب بيروت[12].

أمّا الموقف الأميركي فقد كان سافراً في انحيازه الكلّي إلى جانب إسرائيل، ولاحظت سورية تصرفات هيغ الذي كانت سياسته إلى يمين كيسنجر، وخديعة فيليب حبيب حول وعد ريغن بتأمين انسحاب إسرائيل، ثم سعي حبيب لطرد الفلسطينيين بمساعدة مدافع وطائرات شارون، ومن ثمّ دعمها لانتخاب بشير ولخطط بيغن لتحطيم العرب وتركيعهم. وأثبتت حرب 82 رؤية الأسد أنّ ضعف سورية والعرب لن يجلب السلام. ذلك أنّ عجز

11- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, I.B. Tauris, London, 1995, p. 5.

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 252.

سورية عن وقف الحرب وسعيها إلى وقف إطلاق النار بعدما تخلّى الاتحاد السوفياتي عنها كانا سبباً لتدرك واشنطن ضعفها وتخرجها من حساباتها. وعندما أعلن ريغن خطّته للسلام في 1 أيلول 1982 أهمل تماماً الإشارة إلى سورية والجولان المحتل.

كان سركيس يرى أنّ «مصر وحدها، إذا شاءت، قادرة على وقف الاجتياح الإسرائيلي لو هدّدت بإعادة النظر في معاهدة كامب دافيد. ولكن العرب لم يحركوا ساكناً، واكتفوا بالكلام الطيب والتنميات الحارة في الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يسحق الفلسطينيين ويضرب السوريين ويتقدّم بسرعة مذهلة».

إتفّاق 17 إيار

أخذ بشير، منذ انتخابه، يدعو إلى خروج الجيوش الأجنبية كافة من لبنان بما فيها الجيش السوري، ما جعل سورية مساوية لإسرائيل وهي جريمة لا تغتفر بنظر دمشق. ولكن قبل انقضاء أسبوعين على خروج القوات السورية والفلسطينية من بيروت، وقع انفجار ضخم في مركز «حزب الكتائب» في الأشرفية أسفر عن مصرع بشير و30 شخصاً من مستشاريه ورفاقه. وألقت «القوات اللبنانية» القبض على عنصر من رجالها هو حبيب طانيوس الشرتوني، اكتشفت أنّه هو الذي زرع القنبلة في الطابق فوق قاعة الاجتماع وأنّه انتمى سرّاً إلى «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الموالي لسورية. وقيل إنّ فرعاً تابعاً لأجهزة الأمن السورية قد ساهم في القيام بهذه العملية.

بمصرع بشير انتهت مرحلة قصيرة من التفاؤل كانت قد عمّت الناس في لبنان لتعود الحرب لسنوات عدّة. إذ إنّ شارون اتّفق مع إيلي حبيقة، مسؤول شعبة الأمن في «القوّات»، على أنّ أفضل انتقام لبشير يكون بتنفيذ الاتفاق المسبق بين القوات وإسرائيل بدخول المخيمات الفلسطينية وتصفية المخرّبين. وهكذا أعطى شارون أوامر لجيشه بدخول بيروت والمخيمات بعد ساعات من اغتيال بشير في يوم 15 أيلول. وكان دخولاً سهلاً بعد خروج عناصر المقاومة الفلسطينية. وفي 16 أيلول سمح المسؤول الإسرائيلي عمير دروري لقوات حبيقة بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا حيث عملت ولمدّة يومين على قتل المدنيين الفلسطينيين وبعض اللبنانيين. فاق عدد ضحايا المجزرة صبيحة 18 أيلول الألف قتيل (وقيل 1800)، رغم تعهّدات أميركية بحماية الفلسطينيين. وخرج 400 ألف إسرائيلي في تظاهرة في تل أبيب استنكاراً لهذه المجزرة، فيما لم تخرج أية مظاهرة مماثلة في الدول العربية. ثم عاد الهدوء النسبي

بعد انتخاب أمين الجميّل، شقيق بشير، يوم 21 أيلول، وانسحبت إسرائيل من غرب بيروت والمخيمات تحت ضغط واشنطن يوم 29 أيلول.

في تلك الأثناء كانت سورية تستوعب آثار الحرب، وتحدّ من خسائرها لتنتقل إلى التصدي للواقع الذي سعت إسرائيل لفرضه، ومن ثم السعي لقلب هذا الواقع[13]. وكانت إسرائيل تعتقد أنّ سورية انتهت كقوّة مقاتلة وأنّ الطريق بات ممهّداً لمشاريعها. ولكن سورية بدأت فوراً بدعم مقاومة لبنانية ضد الإسرائيليين في كافة المناطق التي يحتلونها، لإدراكها خوف الأخيرة الشديد من تكبّد خسائر في صفوف عسكرييها. تكوّنت هذه المقاومة من عناصر أحزاب يسارية لبنانية، من شيوعيين وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين، في إطار «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» التي بدأها أوّلاً «الحزب الشيوعي اللبناني» و«منظمة العمل الشيوعي». ثم دخل إلى الساحة عنصر كبير هو التنظيمات الإسلامية الشيعية المتعدّدة، وبعضها تدعمه إيران. وإذ أصبح عدد المتطوّعين الإيرانيين ألفين وانشقّت «حركة أمل الإسلامية» بقيادة حسين الموسوي عن «حركة أمل» ومعها آلاف من المقاتلين، أصبحت مدينة بعلبك عاصمة التأجيج الثوري ضد إسرائيل والنظام اللبناني، معبّأة بعشق الاستشهاد وبكره شديد لأميركا وإسرائيل. وكانت العمليات الانتحارية ضد الإسرائيليين ماركتهم المسجّلة. وفي مطلع تشرين الثاني 1982 سيطر هؤلاء على بعلبك وبعد أيام، في 11 تشرين الثاني، وقعت عملية تفجير مقرّ القيادة العسكرية الإسرائيلية في صور بسيارة يقودها انتحاري قتلت 67 ضابطاً وجندياً إسرائيلياً.

في الأشهر التالية بدأت عمليات المقاومة تتصاعد ضد الإسرائيليين عبر القنّاصة والألغام والمتفجرات والسيارات المفخّخة، كان لها أبعد الأثر في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب. وشرعت سورية في بناء قواها العسكرية وعزّزت جبهة البقاع التي أصبحت تستوعب مئات المقاتلين الفلسطينيين الذين خرجوا من بيروت أو فرّوا من جنوب لبنان.

ورأت موسكو أنّ مصالحها هي بالتأكيد مع سورية قويّة لمواجهة احتدام الحرب الباردة إلى درجة غير مسبوقة مع إدارة ريغن التي وضعت نصب عينيها إسقاط الاتحاد السوفياتي

13- William Harris, «Syria in Lebanon», *MERIP Reports*, vol. 15, n° 6, July-August 1985, pp. 9-16.

ومحاربته في كل مكان[14]. لقد رأت موسكو فألاً سيئاً في هبوط المارينز في بيروت وقيام نظام أميركي في المنطقة قوامه إسرائيل ومصر، يتخذ من بيروت وحكومتها قاعدة له. ومما ساعد في تحوّل الموقف السوفياتي نحو سورية كانت وفاة بريجنيف يوم عملية صور الانتحارية، 11 تشرين الأول، وصعود يوري أندروبوف، صديق الأسد الشخصي، الذي وافق فوراً يوم 15 تشرين الثاني على إطلاق عهد جديد من التحالف السوري–السوفياتي وتزويد سورية بكميات غير مسبوقة من الأسلحة وبنوعية متفوقة عمّا قبل. وكان بريجنيف متردّداً في علاقته مع سورية، حريصاً على سياسة التهدئة التي بدأها مع واشنطن منذ 1972. فجاء أندروبوف بذهنية مختلفة ونشطة لعون سورية وأنّب وزراءه المتردّدين: «أعطوا سورية كل ما تحتاجه حتى من مخازن الجيش الأحمر. لن أسمح لأية قوّة بالعالم بتهديد سورية بعد اليوم»[15]. وأضاف أندروبوف التزاماً جديّاً إلى معاهدة الصداقة مفاده أنّ موسكو ستساعد سورية إذا تعرّضت لهجوم وخاصة إذا هاجمتها إسرائيل. وُوضع برنامج تسليح لأربع سنوات ارتفعت بموجبه القوات المسلّحة السورية من 225 ألف إلى 400 ألف العام 1986، والدبابات من 3200 إلى 4400 والطائرات المقاتلة من 440 إلى 650، وقطع المدفعية من 2600 إلى 4000، وقواعد صواريخ أرض–جو من 100 إلى 180، منها صواريخ متطوّرة لم يسبق أن أعطتها موسكو لأية دولة خارج حلف وارسو. وارتفع عدد الخبراء العسكريين السوفيات في سورية إلى 6000. فتحصّنت دفاعات سورية البحرية والأرضية والجويّة ابتداءً من 1983. ثم وقفت موسكو إلى جانب سورية في المواجهات الديبلوماسية وردّت بعنف على احتجاجات إسرائيل على تسلّح سورية، حيث هدّد غروميكو بأنّ أي تحرّش إسرائيلي بسورية سيشعل حرباً عالمية.

بالمقابل، فقدت سورية قرار الحرب كما كان الحال العام 1973، أي أنّها لن تخوض حرباً ضد إسرائيل بدون استشارة وموافقة مسبقتين من موسكو. فحصل تشاور بين الجانبين ووافقت موسكو على حقّ سورية في إنهاء آثار الحرب الإسرائيلية العام 1982 واستعادة نفوذها في لبنان. وإذ عملت إسرائيل على مفاوضة لبنان بقيادة أمين الجميّل على صلح منفرد استغرق أشهر عدّة، كانت سورية تعمل بهدوء لتدعيم قوّتها العسكرية والديبلوماسية. حتى

14- Robert Freedman, «Moscow, Damascus and the Lebanese Crisis»», *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 224-250.

15- Patrick Seale, *Asad*, p. 398.

أنّ سورية وافقت على مشروع السلام العربي في قمّة فاس في أيلول 1982 لمصلحة التضامن العربي الذي حرم إسرائيل من استغلال خصومات سورية مع أشقّائها ومَنَعَ الأردن عن المضي في اتفاق شبيه بكامب دافيد.

كان وزير الخارجية الأميركي الجديد جورج شولتز قد استشار كيسنجر قبل ولوجه معمعة الشرق الأوسط، فنصحه كيسنجر على طريقته أنّ حرب لبنان قد «فتحت فرصة للسلام» لأنّها أضعفت «منظمة التحرير» وسورية، وأنّ عليه أن يعمل مع ملك الأردن وأمين الجميّل لتحقيق صلح بين إسرائيل وكل من الأردن ولبنان. ولكن ضغط سورية على الأردن والفلسطينيين دفع شولتز إلى التركيز على لبنان. أمّا فيليب حبيب الذي كان أكثر توازناً من كيسنجر، فقد نصح شولتز أنّ أقصى ما يمكن تحقيقه في لبنان خدمة لإسرائيل هو الإسراع في ترتيبات أمنية في جنوبه بين إسرائيل وحكومة الجميّل قبل نهاية 1982 والعودة إلى اتفاق الهدنة، وهي فترة اعتبرها حبيب مرحلة ضعف سورية التي لن تستمرّ طويلاً، وإلا كانت كارثة على إسرائيل. ونصحه أن لا يطمح لمعاهدة سلام لا قدرة للبنان على تحمّلها ولا على تطبيقها. وأنّه متى تعافت سورية سيصبح من الصعب حتى تحقيق ترتيبات أمنية. وأصغى شولتز إلى نصح حبيب وطلب منه العمل على تنفيذ الترتيبات الأمنية.

كان حبيب يعاني من مرض القلب، فتأخّر في السفر إلى لبنان حتى كانون الأول 1982. حتى إذا حضر أخيراً، كان القطار قد غادر المحطة، إذ إنّه اكتشف أنّ خطة ترتيبات أمنية تعيد الهدنة قد تجاوزها الرئيس الجميّل الذي وافق على الذهاب إلى محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل. فقد بدأ حبيب جولة مكّوكية بين الجميّل وبيغن وشارون لوضع إطار لترتيبات أمنية يحملها في ما بعد إلى دمشق والرياض للموافقة عليها. وفيما كان يشرح لبيغن وشارون أفكاره، قاطعه شارون وهو يلوّح بيده أوراقاً: «توقّف لحظة! لا نحتاج إلى الشيء الذي تتكلّم عنه. عندي هنا اتفاق وقّعه أمين الجميّل نفسه!». فنظر حبيب في الأوراق ثم أوقف الاجتماع فوراً بعد هذه الصدمة التي كشفت له أنّ الجميّل كان يتفاوض مع الإسرائيليين من وراء ظهره ودون أن يعلم واشنطن. وعاد حبيب إلى بعبدا لمواجهة الجميّل: «ماذا فعلت؟ لماذا لم تقل لي إنّك تفاوض الإسرائيليين؟». لقد بلغت التزامات الجميّل تجاه بيغن وشارون للتوصّل إلى معاهدة سلام حدّاً متطوّراً دون علم حبيب.

وأبلغ حبيب شولتز في واشنطن بما يجري فأُعجب شولتز بخطوة الجميّل واستحسن الذهاب إلى مفاوضات سلام مباشرة طالما أنّ الطرفين متفقان على ذلك. ثم أعلن شولتز رعاية

أميركية لمفاوضات علنية افتتحت في 28 كانون الأول 1982 في مستوطنة كريات شمونة في إسرائيل وفي خلدة جنوب بيروت. وفي تلك الأثناء كان شولتز يبتعد عن التوازن الذي رافق قدومه إلى الإدارة بعد تعرّضه لهجوم بات شبه يومي من اللوبي اليهودي في واشنطن الذي كان يدافع عن غزو لبنان وعن الاستيطان اليهودي في الضفة. وأصبح شولتز مع ربيع 1983 متعاطفاً مع طلبات إسرائيل، رغم تطرف حكومتها، مطواعاً لإشارات اللوبي، مقتنعاً أنّ اتفاق كامب دافيد جديداً يُفرض على لبنان سيكون أمراً معقولاً.

ولكن الرياح لم تجرِ بما تشتهي السفن الأميركية والإسرائيلية إذ حصل ما توقّعه حبيب:

– أولاً، على صعيد المفاوضات اللبنانية–الإسرائيلية، تبيّن أنّ الجميّل لم يكن ساداتاً آخر. فقد كان «الشيطان يكمن في التفاصيل» كما يقال، وما بدا أنّه سهل التحقيق امتدّ إلى مفاوضات تفصيلية استمرّت أربعة أشهر وخرجت أخيراً بنصّ لم تتحمّس له إسرائيل ولم يرقَ إلى معاهدة سلام بل كان سلسلة إجراءات أمنية. فأمين الجميّل لم يكن بصدد توقيع معاهدة سلام، وخاصة أنّه يعلم مسبقاً استحالة تسويقها، ليس مع مسلمي لبنان فحسب، بل مع سائر الدول العربية وفي طليعتها السعودية وسورية.

– ثانياً، تلقّت واشنطن صفعة أمنيّة كبرى في بيروت إذ اجتاحت شاحنة مفخّخة السفارة الأميركية في 18 نيسان 1983 فدمّرتها على من فيها وقُتل 63 شخصاً منهم ستة عناصر من السي آي إيه ومسؤولهم روبرت إيمز. ما ولّد ضغينة في صدر شولتز ضد السوريين وشريكهم السوفياتي.

ووضع شولتز ثقله الشخصي لتعجيل الاتفاق بين إسرائيل ولبنان وقام بجولة مكوكية أسفرت عن وضع نص اتفاق يوم 4 أيّار 1983. وكالعادة، أضاف الإسرائيليون رسالة سريّة يتعهّد فيها شولتز أنّ إسرائيل غير ملزمة بالاتفاق إذا لم تنسحب القوات السورية والفلسطينية من لبنان. وهذا الشرط بالذات هو ما منح سورية حق الفيتو على الاتفاق، إذ كان يكفي أن تُبقي قوّاتها في البقاع حتى يفشل الاتفاق. وعندما ذهب شولتز إلى دمشق في 7 أيّار ليعرض الاتفاق على الأسد، تصرّف بعنجهية دولة كبرى تجاه دولة صغيرة من دول العالم الثالث، متأكّداً أنّ سورية لن تقف بوجه الاتفاق. وكان سفير واشنطن في دمشق قد حذّر شولتز من أنّ الأسد غاضب جداً من السياسة الأميركية تجاه بلاده وتجاهلها للمصالح السورية والعربية خدمة لمصلحة إسرائيل. ولكن شولتز ظنّ أنّ الرئيس السوري قد أضعفته إسرائيل في لبنان وليس أمامه سوى الموافقة على الاتفاق. ولكنّ مفاجأة كانت بانتظار شولتز في دمشق. إذ إنّ الأسد

أخضعه لجلسة الساعات الخمس الاعتيادية يقصّ عليه تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والوضع اللبناني وحقوق سورية في الجولان ومحاولات إسرائيل الهيمنة على المنطقة، وموقف أميركا السافر إلى جانب إسرائيل. إلى أن خلص الأسد إلى أنّ النص الذي يحمله شولتز هو اتفاق إذعان يجعل لبنان محمية إسرائيلية ويبعده عن أشقائه العرب ويغيّر هويّته الوطنية والقومية، ثم يأتي شولتز إلى دمشق ليكافئ إسرائيل على عدوانها على حساب الأمن القومي العربي. وأنهى الأسد حديثه بأنّ سورية قد تفكّر بالانسحاب من لبنان بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية فقط بعد انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من الأراضي اللبنانية. ونصح الأسد شولتز أن يضع الاتفاق جانباً ويذهب لتطبيق قراري مجلس الأمن 508 و509 اللذين أيّدتهما واشنطن.

كان هذا اللقاء مع الأسد أسوأ ما واجهه شولتز في حياته المهنية الطويلة. فلم يكن معتاداً على كلام قاسٍ كهذا، وأدرك أمرين فوراً: أنّ مصير الاتفاق الذي رعاه بين لبنان وإسرائيل هو الآن بيد سوريّة، وأنّ ما طلبه الأسد منه هو فتح ملفات الصراع العربي–الإسرائيلي كافة، من قضية فلسطين إلى الجولان ولبنان والسلام الإقليمي ما يستغرق سنوات لإنجازه، بينما هو، أي شولتز، في عجلة من أمره يريد أن يُنهي موضوع الاتفاق بين لبنان وإسرائيل ويعود إلى واشنطن خلال يومين. ولذلك طار شولتز إلى الرياض ليقنع السعوديين بالضغط على سورية ولكنّه لم يفلح. فعاد إلى بيروت غاضباً وشاعراً بالإهانة. وزاد من غضبه أنّ شفيق الوزان، رئيس الحكومة اللبنانية، كان يضحك عندما أصرّ الوزير الأميركي على المضي في الاتفاق الذي رآه الوزان غير جدير بأن ترعاه دولة كبرى كأميركا، كانت قد وعدت اللبنانيين بالسمن والسلوى. ثم تكلّم الوزان بحضور رسميين لبنانيين عن شعوره بالحزن وعدم الرضى لأنّ هذا أقصى ما يمكن شولتز عمله للبنان. عندها غضب شولتز وقال للوزان والرسميين اللبنانيين إنّه دورهم هم كلبنانيين أن يقنعوا سورية بالخروج من بلدهم وليس دوره هو، وغادر بطائرته من مطار بيروت حيث كانت مواقع المارينز على جانب المطار تتعرّض لقصف مدفعي من حلفاء سورية في الجبل القريب.

كانت الخطوات تتسارع لإفشال مشروع إسرائيل في لبنان. ففي 13 أيار 1983 اجتمع حلفاء سورية بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية، وعضوية رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي، ووليد جنبلاط، وإنعام رعد، رئيس «الحزب القومي»، وجورج حاوي، أمين عام «الحزب الشيوعي»، وعاصم قانصو، رئيس «حزب البعث» في لبنان، للإعلان عن «جبهة

الخلاص الوطني» التي التحق بها نبيه برّي، رئيس «حركة أمل»، بهدف محاربة الاتفاق وقلب نظام الجميّل و«تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وبناء لبنان جديد». واعتبرت سورية أنّ تلك الجبهة هي حكومة لبنان الشرعية بدلاً من حكومة الجميّل الخائنة.

وفي 17 أيار 1983 وقّع لبنان مع إسرائيل على الاتفاق الذي ساوم على السيادة اللبنانية بمنح إسرائيل مكتباً تمثيلياً في ضبيه، شمال بيروت، وحقّها في ممارسة سيادة أمنية في الجنوب، وخلق ثماني مجموعات مشتركة لبنانية–إسرائيلية «للملاحقة المخربين»، وتكليف ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة سعد حداد حراسة الجنوب حتى نهر الزهراني، وحرمان الجيش اللبناني من نشر قواته مباشرة شمال نهر الزهراني بأكثر من لواء بتسليح خفيف فقط، ومنع أجهزة رادار لبنانية وأي طيران فوق النصف الجنوبي من لبنان بدون موافقة مسبقة من إسرائيل. وكذلك إنهاء حالة الحرب ومنع أي نشاط إعلامي وتربوي عدائي ضد إسرائيل في لبنان، ومنع نقل أية معدات أو أسلحة أو بضائع (تعتبرها إسرائيل مضرّة بأمنها) عبر لبنان إلى كل الدول العربية، وأنّ على لبنان أن ينهي خلال عام أية اتفاقات أو تعهّدات رسمية مع أية جهة عربية أو دولية تُعتبر معادية لإسرائيل.

وكانت سورية تستعدّ للمواجهة الثانية في لبنان، وأصبح قصر الرئاسة في دمشق غرفة عمليات بتشعّبات ممتدة إلى كل زاوية وكل شأن في لبنان: في بيروت والبقاع وطرابلس والجبل كما في الجنوب، وفي شؤون السياسة والإعلام والمقاومة والاقتصاد. فما إن وُقّع الاتفاق في 17 أيار حتى انطلقت الحملة الإعلامية ضد «العملاء» الذين وقّعوه، مع تحذير بأنّ الحرب الأهلية قد تشتعل مجدّداً وأنّ لبنان قد بات محمية إسرائيلية–كتائبية، وأعلن الأسد أنّ «عقد الإذعان قد وُلد ميتاً».

انسحاب إسرائيل

وإذ بدا أنّ سلاماً لم يحصل وأنّ الوضع العسكري يتدهور في لبنان، عاد شولتز إلى المنطقة وقد أدرك أنّه لن يستطيع تجاهل مصلحة سورية في لبنان، وخضع لخمس ساعات أخرى مع الأسد، في 6 تموز 1983، لحثّه مرّة ثانية على دعم الاتفاق، ولكن الأسد كرّر المواقف السابقة نفسها. وفي 6 آب 1983 أوفد شولتز روبرت ماكفرلين إلى الأسد لسؤاله عن شروطه كي يسحب قواته من لبنان، فردّ الأسد أنّ على واشنطن أن تفهم الفارق بين جيش إسرائيل، الدولة العدوّة للبنان، التي تحتلّ أراضيه وتقتل شعبه وتطمع في أرضه ومياهه، وبين جيش

سورية الدولة الشقيقة التاريخية للبنان، والموجود في لبنان بشرعية لبنانية وعربية، مضيفاً أنّ «سورية ولبنان شعب واحد، أمّة واحدة، جغرافية واحدة». وقال الأسد لمكفرلين أيضاً: «مخطئ مَن يظن أو يعتقد أو يفكّر أننا سننسحب من لبنان يوماً ونتركه لقمة سائغة يسهل على إسرائيل ابتلاعها لأنّ لبنان دولة عربية يربطنا به مصير مشترك وتاريخ مشترك، ولسورية مصالح قومية لا يمكن إغفالها في لبنان وعلى أميركا أن تعترف بها»[16].

وإذ وافق الأسد على إقامة لجنة عمل أميركية–سورية للتشاور حول لبنان، كانت إمكانيات سورية العسكرية واللوجستية في آخر آب 1983 قد نضجت لبدء هجومها المضاد. أما في إسرائيل فقد أعلن بيغن، الذي قاد الحرب، استقالته في 29 آب 1983 من رئاسة الحكومة، فأخذ مكانه إسحاق شامير وافتتح تحقيقاً رسمياً حول ضلوع إسرائيل في مجزرة صبرا وشاتيلا ودور شارون فيها.

بدأ تحرّك سوريا في 28 آب 1983 انطلاقاً من ضاحية بيروت الجنوبية عندما انتفضت «حركة أمل»، بقيادة نبيه بري، ضد حكم الجميّل، وتحدّت الجيش اللبناني في مواجهات استمرّت حتى 2 أيلول 1983، خرج أثناءها الجيش من الضاحية ليقصفها من بعيد بالأسلحة التي اشتراها حديثاً من الولايات المتحدة. وفي اليوم التالي، 3 أيلول، وبعدما انسحبت إسرائيل من الشوف إلى نهر الأولي جنوب بيروت، بدأت معركة ثانية مدعومة من سورية. فشنّت ميليشيا الدروز بقيادة وليد جنبلاط هجوماً على مواقع «القوات اللبنانية» والقرى والبلدات المسيحية في الشوف وعالية، بمساعدة ميليشيات لبنانية يسارية وفلسطينية بلغ عديدها ألفي مقاتل مدعومة بمدافع ودبابات سورية وخبراء روس. واستطاعت هذه القوة سحق «القوات اللبنانية» في الجبل ولكنها أشعلت سلسلة من المجازر والمجازر المضادة في عدد من القرى، وأدّت إلى نزوح مائة ألف مسيحي من المنطقة إلى شرق بيروت وإلى تطويق بلدة دير القمر المارونية. وانتشى الدروز بهذا الانتصار الساحق فوجّهوا هجومهم باتجاه القصر الجمهوري في بعبدا حيث يقيم الرئيس الجميّل، حتى أوقف زحفهم الجيش اللبناني في بلدة سوق الغرب. ولكنّهم استطاعوا ربط صفوفهم مع ميليشيا «حركة أمل» في ضاحية بيروت الجنوبية وشقوا طريقاً للسيارات عُرف بـ«طريق الكرامة». وهكذا عادت سورية إلى ضاحية بيروت يوم 15 أيلول 1983 وانحسر الوجود الإسرائيلي تماماً عن الطريق الدولي من المصنع، شرق لبنان،

16- Interview with *Los Angeles Times*, 14 August 1983, quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 413.

وحتى مداخل بيروت الغربية. ورافق هذه المعارك وابل من القذائف المدفعية على بيروت والمناطق الشرقية والقصر الجمهوري، ما أثبت أنّ حلفاء سورية في لبنان باتوا الآن أقوى بكثير من حلفاء إسرائيل.

كان واضحاً للدول الأوروبية ولواشنطن أنّ دفع الحكومة اللبنانية إلى اتفاق غير متكافئ مع إسرائيل قد عرّى أمين الجميّل تماماً أمام معظم اللبنانيين والرأي العام العربي وفسَحَ المجال لعودة سورية. زد على ذلك أنّ إسرائيل قد ساهمت في إضعاف موقع الجميّل عندما سحبت جيشها إلى نهر الأولي على مسافة 40 كلم جنوب بيروت، أما أميركا فلم تفعل شيئاً للضغط على إسرائيل لتعديل مطالبها الاستفزازية من حكومة لبنانية ضعيفة، بل أصبحت واشنطن مسؤولة مباشرة عن استمرار حكم الجميّل. وكانت القوى المتعدّدة الجنسية (أميركية وإيطالية وفرنسية) لا تزال ترابط في بيروت، فقام الأسطول الأميركي السادس في البحر بإرسال طائرات حربية لقصف مواقع الدروز في الجبل لتخفيف الضغط عن بعبدا في 17 و19 أيلول 1983. كما أطلقت بارجات أميركية مرابطة أمام بيروت مدافعها الضخمة على الشوف يوم 21 أيلول. ولكن كل هذا لم يوقف الهجوم. ولذلك هرع مكفرلين إلى دمشق يوم 23 أيلول وأصرّ على الأسد أن يسعى لوقف إطلاق النار ويقطع الإمدادات عن الدروز والفلسطينيين.

أنهى مكفرلين لقاءه بالأسد بتحذيره أنّ المدمّرة البحرية «نيوجرزي» ستصل إلى بيروت خلال 24 ساعة. وظنّ مكفرلين أنّ الأسد سيخاف من التهديد، وأنّه لهذا السبب قد وافق على وقف إطلاق النار الذي أعلن في 25 أيلول. ولكن الأسد كان مكتفياً بما حققه حتى الآن وكان يفضّل الانتظار والتعاون مع مبادرة سعودية حملها الأمير بندر بن سلطان إلى دمشق، ومعه رجل الأعمال اللبناني–السعودي رفيق الحريري، واقتصرت على تفاهم بين لبنان وسورية فقط. فقدّم الأسد شروطه لأمين الجميّل بأنّ على إسرائيل والقوات المتعددة أن تنسحب بدون شروط من لبنان، وعلى الجميّل أن يسعى لتأليف حكومة وحدة وطنية يتمثّل فيها أعضاء «جبهة الإنقاذ الوطني»، وأن يشطب اتفاق 17 أيّار. وكان الوقت والمبادرة لصالح سورية طيلة هذه الأسابيع وليس لصالح أميركا أو إسرائيل، إذ تجدّدت متاعب هؤلاء في تشرين الأول 1983:

– في 16 تشرين الأول 1983 انفجر الوضع في جنوب لبنان. إذ أثناء ذكرى عاشوراء في النبطية وقد احتشد 150 ألف شخص حضروا من قرى المنطقة، جرى صدام وتلاسن بين جنود إسرائيليين ومواطنين لبنانيين يشاركون في الذكرى، ففتح الإسرائيليون نار أسلحتهم

وأردوا عدداً من المدنيين. وسرعان ما انتشر الخبر لتبدأ انتفاضة شيعية ضد الاحتلال حصدت 40 جندياً إسرائيلياً خلال أسابيع.

– ثم انسحب انفجار الغضب الشيعي على ربيب إسرائيل الأميركي. إذ بعد أسبوع من حادثة النبطية، أي في 23 تشرين الأول 1983 هاجمت شاحنة مفخّخة قاعدة المارينز قرب مطار بيروت وقتلت 241 جندياً أميركياً. وفجّرت شاحنة أخرى مركز القوات الفرنسية في اليوم نفسه فُقتل 58 جندياً فرنسياً. وكان هذا ردّاً على غارات فرنسية على بعلبك. فاشتد الضغط على الإسرائيليين والقوات المتعددة للانسحاب.

في تلك الظروف الصعبة انعقد مؤتمر الوفاق الوطني في جنيف من 31 تشرين الأول إلى 8 تشرين الثاني 1983 الذي ضم قادة لبنان الرئيسيين بحضور عبدالحليم خدّام. وأكّد المؤتمر «عروبة لبنان» وجعل الانسحاب الإسرائيلي أولوية وطنية في بيانه الختامي، ما مهّد لزيارة أمين الجميّل إلى دمشق للقاء الأسد. ولكنّ وفد «الجبهة اللبنانية» اقتصر على كميل شمعون وبيار الجميّل دون «القوات اللبنانية» التي عارضت الاتفاق وأبقت على صلاتها بإسرائيل. في حين نقل خدّام للأسد أن دافيد كيمحي، ممثّل إسرائيل في المفاوضات السابقة مع لبنان، كان في كواليس المؤتمر[17]. وحدّدت سورية يوم 14 تشرين الأول موعداً لزيارة الجميّل لدمشق ليعلن من هناك إلغاء اتفاق 17 أيّار، إلاّ أنّ مرض الأسد المفاجئ الذي استمرّ أسابيع أجّل اللقاء.

في تلك الأثناء انفجر الوضع العسكري في كل لبنان: تبادل قصف مدفعي في بيروت والجبل، غارات إسرائيلية وأميركية على المواقع السورية والفلسطينية واليسارية، معارك في طرابلس بين عرفات وأنصاره من أصوليين ضد القوى اليسارية المدعومة من الجيش السوري، وجولة قتل وتفجير وخطف في مناطق لبنانية عدّة.

وكان عداء شولتز لسورية يتصاعد كل شهر، حتى أخذ يدعو إلى استعمال الأسطول السادس بشكل أوسع في لبنان. ولكن وزير الدفاع كاسبر واينبرغر عارض استعمال القوّة وأصرّ على انسحاب المارينز. وعندما أوفدت واشنطن دونالد رمسفلد إلى دمشق لم يكن في جعبته أية مواقف جديدة تقبل بها سورية، ولذلك ترافقت زيارة رمسفلد بأوامر للأسطول السادس وسفينة «نيوجرزي» بفتح المدافع ضد حلفاء سورية في لبنان طيلة شهري كانون الأول 1983 وكانون الثاني 1984، دون جدوى. لا بل كانت الهجومات الأميركية تتلقى

17- Patrick Seale, *Asad*, p. 422.

الردّ. إذ إنّ القناصة في الضاحية الجنوبية فتحوا نيرانهم ضد المارينز في حين باتت مواقع القوات المتعدّدة هدفاً للقصف من الجبل. وفي 4 كانون الأول 1983، قُتل 8 من المارينز قرب المطار وأسقطت المقاومات الأرضية السورية طائرتين أميركيتين فوق البقاع وأسرت طيّاراً. ثم أخذت القوى المتعددة تعود إلى بلادها الواحدة تلو الأخرى في بداية 1984.

وإذ خسر الجميّل الغطاء الأميركي واقتصر حكمه على بعبدا (بعدما انقلب عليه أيضاً زعماء الميليشيا المسيحية)، ذهب أخيراً إلى دمشق يوم 29 شباط 1984 والتقى الأسد الذي كان قد شُفي من مرضه، ثم أعلن في 4 آذار إلغاء اتفاق 17 أيار. وهكذا دار الدولاب على أميركا وإسرائيل ولم يبق من نتائج الغزو الإسرائيلي سوى جَيب الاحتلال الإسرائيلي جنوب نهر الأولي. ولكن الوضع لم يكن على ما يرام بالنسبة لإسرائيل، فقد توفي الرائد سعد حداد في كانون الثاني 1984، وعيّنت إسرائيل مكانه العقيد أنطوان لحد، وواصلت انسحابها في 1984 حتى عادت إلى الشريط الحدودي الأساسي في 1985.

خلاصة

في دمشق، تعجّب الأسد كثيراً من سرعة انسحاب أميركا من لبنان، بعدما ظنّ طيلة 1983 أنها ستكون العمود الأساسي لحكم أمين الجميّل وأنّ سياستها الدولية تفرض عليها أن تبقى. لقد أكّدت أعوام المواجهة السورية–الإسرائيلية في لبنان (1980–1984) صوابية استراتيجية الأسد أن صمود دولة صغيرة كسورية بدعم حلفاء لها كفيل بالتصدّي لسياسات إسرائيل وأميركا[18]، كما دلّت الأحداث على مقدرة الزعيم السوري في التحليل الاستراتيجي وأخذ الوقت والنفس الطويل للتعاطي مع التحديات الإقليمية. ولكنّها مرحلة أرهقته وأقعدته موقتاً عن العمل وأدت إلى أزمة خطيرة في الحكم كما سنرى في الفصل التالي.

18- Talcott Seelye, *U.S. Arab Relations: the Syrian Dimension*, Washington D.C., National Council on U.S. Arab Relations, 1985, N°. 4, pp. 1-29.

الفصل الثامن

الأزمة الداخلية

في تشرين الثاني 1983، تعرّض الأسد لذبحة قلبية، فظنّ شقيقه رفعت أنّ نظام أخيه في خطر، وباشر في خطوات لوراثة الحكم، واحتلت سرايا الدفاع التي يقودها مناطق حساسة من دمشق. ثم نجا حافظ الأسد من الأزمة الصحية واستطاع أن يسيطر على الوضع ويبعد رفعت[1] في صيف 1984.

رفعت الأسد

لقد أراد حافظ الأسد أن يقدّم عائلته نموذجاً صالحاً للمواطنين. فأصرّ أن يتلقّى أبناؤه تعليمهم في سورية وليس خارجها، وتخرّجت بشرى خبيرة صيدلية من جامعة دمشق، وتلاها أشقاؤها الأربعة في الجامعة نفسها: باسل في الهندسة المدنية، وبشّار في الطب، وماهر في إدارة الأعمال، ومجد في الهندسة الكهربائية. وارتدى أبناء الرئيس البزّة العسكرية أسوة بأغلبية الطلاب وتحلّوا بأخلاق حسنة وثابروا على الدراسة. وكان أسلوب حياتهم انعكاساً لنمط عيش الرئيس الأسد المتقشّف الذي رفض أن يفرش المنزل الصيفي بأثاث أوروبي فاخر، وكان ينام على السرير الذي اقتناه في حياته العسكرية. في حين كان أبناء رجال النظام ينعمون بامتيازات عدة ويرتدون الملابس الثمينة ويحضرون إلى الجامعة بسيارات السبور الثمينة، ويستعملون النفوذ لكسب علامات بدون بذل الجهد اللازم.

أشرنا سابقاً إلى الطبقة الفاسدة في العهود السابقة، وقد نمت هذه الطبقة منذ السبعينات

1- راجع التفاصيل المثيرة عن تلك المرحلة في كتاب باتريك سيل عن الأسد.

وزادت شراهتها عندما تحسّنت أوضاع البلاد، وتضاعف عدد أصحاب الملايين ثلاث مرات ونصف خلال أعوام ثلاثة، وظهرت بورجوازية جديدة استفادت من الطفرة المالية ومن العدد الهائل من المشاريع. ولكن جزءاً منها اغتنى عبر الفساد ونهب المال العام، فكان النموذج السيئ لما سعت ثورة البعث إلى تقديمه[2]. وسبقت الإشارة إلى أنّ دولة البعث قد قامت على أكتاف ضباط وحزبيين وإداريين ومعلّمين جلّهم من الأرياف، ومن عائلات ذات خلفية متواضعة وإمكانات بسيطة. ووجد هؤلاء أنفسهم منذ 1974 أمام شلّال أموال متدفّق لم تشهده سورية من قبل. فكانت المغريات لا تُقاوم، استسلم لها عدد كبير من المسؤولين باستثناء المحصّنين بالمبادئ الأخلاقية والمناقبية القومية. ذهب زمن الانقلابات والثورات وأصبح الثوار والعسكريون وأبناءُ الفلاحين مسؤولين في دولة مستقرّة مع دوام عمل في المكتب يعودون بعده إلى أحضان عائلاتهم وأولادهم. واستيقظوا على المال أمامهم وهو صنو البنين لتكتمل زينة الحياة.

هذه الطبقة التي تكوّنت كالشحم الزائد على جسد الدولة الصاعدة، كانت تغرق في متع المدينة الكثيرة وتتمتّع بالحوافز والفوائد المرفقة بالمناصب، كسيارات وبيوت وخدمات إضافية طبية وتربوية واجتماعية. وكان رجال هذه الطبقة يستغلون مناصبهم للإثراء الإضافي والاستغلال المصلحي. قبل الطفرة كان معظم رجال الدولة، من حزبيين وعسكريين وإداريين وسياسيين، يعيشون حالة تقشّف ثوري: قلّة تملك سيارات خاصّة متواضعة، والأكثرية أقام أفرادها وعائلاتها في شقق صغيرة من غرفتي نوم. ولكن بعد 1974، ظهرت على كثيرين ملامح الثراء المستجدّ، فاقتنوا السيارات الفارهة والشقق الفخمة وأحياناً الفيلات في ضواحي المدن الكبرى وخاصة في دمشق، إضافة إلى بيت صيفي فخم في القرية. واختلط الأثرياء الجدد مع العائلات العريقة والتقليدية في دمشق وغيرها، وحصل تزواج ومصاهرة فانقلب وجه سورية الاجتماعي بقفزة غير مسبوقة.

كانت الدولة السورية تفتقر إلى إمكانيات تنفيذ المشاريع، وإلى فرق هندسة ومقاولات

2- Yahya Sadowski, «Patronage and the Ba‘th: Corruption and Control in Contemporary Syria», *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, 1987, pp. 442–461; Yahya Sadowski, «Ba‘thist Ethics and the Spirit of State Capitalism: Patronage and the Party in Contemporary Syria», in Peter Chelkowski and Robert Pranger, *Ideology and Power in the Middle East. Studies in the Honor of George Lenczowski*, Durham/London, Praeger Publishers, 1988.

وعمران وخلافه. فمنحت العقود لشركات القطاع الخاص التي نمت وتضاعف عددها وقوي عودها. فبدأت تتنافس للحصول على الصفقات والعقود من الدولة، ونمت علاقات شخصية بين أصحاب الشركات وكبار الموظفين والنافذين الحزبيين والعسكريين في الدولة. فكان رجل الأعمال يقدّم الهدايا والمال لصاحب الأمر في دوائر الدولة، ويحصل على التواقيع والوثائق اللازمة، وكان أصحاب النفوذ يحرّكون ماكينتهم داخل القطاع العام لحصاد البقشيش والنسب المئوية.

ومع بداية العام 1976 وُلدت شبكة من «بارونات» الفساد والمحسوبية والهدر في سورية، ضمّت عدداً من كبار رجال الأعمال والعسكريين والحزبيين وموظفي القطاع العام وبعض السياسيين، وخلق هؤلاء ماكينة فساد. يقدّم المشروع وسطاء يتمتعون بدعم الفاسدين، ويسير هذا المشروع في دوائر الدولة ويحصل على الموافقات والتواقيع بدون دراسة وتمحيص ومناقصة علمية، إذ يُمنع خبراء الدولة أو المشرفون على الخطط الخمسية الاطلاع عليه. وكان لهذه الماكينة الأثر البعيد في تنفيذ مشاريع غير مجدية، ولم تكن لمصلحة الاقتصاد، بلغت تكلفتها مليارات الدولارات وضيّعت على سورية فرصة أكثر جديّة للنهوض. وحصل كبار العسكريين على امتيازات خاصة، منها شرعي وقانوني، كشقق سكنية ومخصصات مالية إضافية، ومنها غير قانوني، كالإذن بتهريب البضائع للاستعمال الخاص أو لبيعها في ما بعد، أو الحصول على نسبة مئوية من عمليات صناعة المخدرات وتزوير العملات وتهريب البضائع الممنوعة في لبنان وسورية، وغيرها من النشاطات المخالفة. وكانت هذه النشاطات مهمّة بالنسبة للضباط لأنّ رواتبهم الشهرية كانت ضئيلة جداً، حتى في سلّم الرواتب السوري.

وليس أنّ الدولة السورية مارست مثالية الرقابة والمحاسبة على نفسها بل أنّ الفساد بات من طبيعة الدولة وأحد عوامل دعم الفاسدين لنظام الحكم. إذ من الفوائد التي اكتسبها أزلام النظام رخصة «كارت بلانش» لارتكاب ما يحرّمه أي قانون في ظروف عادية. كما أدرك رجال الأعمال أنّ دعم ركائز النظام كان الفرس الرابح لنشاطهم الاقتصادي. بالمقابل، لم يقفل النظام باب المشاركة في الحكومة والبرلمان أمام رجال الأعمال من السنّة خاصة. فبرز منهم وزراء ونواب في الثمانينات. كما أنّ علاقات عائلية وزواج ربطت النخب التجارية والسياسية والعسكرية في سورية، إضافة إلى شراكات في التجارة والأعمال أفادت كل هؤلاء، حتى بات من الصعب فصل مصالح أي من هذه الأطراف، وباتوا جميعاً يسيرون في نظام يرون أن من مصلحتهم استقراره واستمراره، لأنّ مصلحة الدولة القائمة وخطّها السياسي وخططها

الخمسية سبقت بديهيات العمل الاقتصادي الرأسمالي العادي.

ومن رموز الفاسدين في تلك الفترة كان محمد حيدر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الذي كان لقبه في دمشق «مستر خمسة بالمئة»، وهي حصّته من المشاريع التي كان يمرّرها، فجنى ثروة طائلة عن طريق الفساد. ولكن أبرز نماذج الفساد في تلك الفترة كان رفعت الأسد، شقيق رئيس الجمهورية.

لم يرِد رفعت أن يعيش حياة أخيه الرئيس الأسد المتقشّفة، بل سار مع الذين تمتّعوا بالامتيازات التي وفّرتها السلطة وبلغ أوج نفوذه في سورية في الأعوام 1980-1984. وكانت أساليبه البوليسية بدائية، بزّ الآخرين في العنف وحب الثروة والمتع المادية. وعموماً لم تعكس شخصيته صورة رجل مثقف بل صورة عكسية لشقيقه حافظ المتقشّف المتفكّر في الأمور.

بدأ رفعت حياته المهنية في سن 26 عاماً في الجيش السوري العام 1963، وحصل على ترقيات سريعة بفضل علاقاته وموقع أخيه في الجيش والنظام[3]. وفي 1965 أصبح قائد قوة أمنية خاصة ساعدت الأسد في استلام الحكم العام 1970، وكانت نواة «سرايا الدفاع» النخبوية الذائعة الصيت التي كان رفعت قائدها. ولكنه أصبح، منذ نهاية السبعينات، الوجه الفاسد للدولة حيث أنشأ شركات واستثمارات، مستغلاً نفوذه في السلطة، حتى أنّ سوقاً كان يفتتح كل أسبوع خصّيصاً لبيع البضائع المهرّبة التي تخصّ رفعت. وإذا كان لقب زهير محسن، زعيم تنظيم «الصاعقة»، الذي شارك في الحرب اللبنانية عامي 1975 و1976 قد أصبح «زهير عجمي» بسبب السرقات الفضائحية التي ارتكبها أعضاء «الصاعقة» في بيروت، ومنها السجاد العجمي الفاخر، فإنّ معظم هذه السرقات كانت تُهرّب إلى سورية لصالح رفعت الذي كان من ألقابه في دمشق «ملك العجمي». أعمال رفعت الجنائية والفاسدة ونفوذه المتزايد أزعجت ضباط الجيش السوري الذين أخذوا مهنتهم كعسكريين بجديّة ونظروا إليه شزراً وترقّبوا أن يرتكب أخطاء أكبر من هذه.

سمح الإثراء لرفعت بالتمتّع بالحياة المادية، فقام بجولات سياحية خارج سورية وطاف في مدن أوروبا وأميركا، وأصبح متذوقاً للكماليات، من فنادق وسيارات وألبسة وهدايا، يعاشر الأغنياء في المنطقة العربية، من أمراء وملوك ورجال أعمال. ورافق صعوده المالي حصوله على

3- Thomas Koszinowski, «Rifaat al-Asad», *Orient*, vol. 25, N° 4, December 1984, pp. 465- 470.

مناصب رسمية، كعضو في القيادة القومية ومسؤول شؤون الشبيبة[4]، وقائد سرايا الدفاع.

وعزّز ثقته العارمة بالنفس أثناء ممارسته لمهامه أنّه كان حارس أخيه الرئيس ودرعه ضد الخصوم في الداخل. وكان لرفعت الدور الأكبر في بناء سرايا الدفاع من مجموعة صغيرة إلى قوّة ضاربة كانت الأفضل تدريباً وتسليحاً والأعلى رواتب في الجيش السوري. وأضاف إلى مسؤولياته في سرايا الدفاع نشاطه الكبير في أوساط الفتيان والفتيات في سورية الذين شجّعهم على تلقّي دروس جامعية. هذه المناصب المتعدّدة فسحت المجال لرفعت للتصرّف حسب مشيئته بميزانية كبيرة لا تخضع لمعايير المحاسبة والمراقبة، وبناء شبكة علاقات واسعة داخلية وعربية ودولية، وعلاقات متينة مع شخصيات عربية وغربية عديدة. وأسّس رفعت مدرسة المظلّيات للفتيان والفتيات من طلاب الثانويات كان لخريجيها أولوية في الانتساب لكليات الهندسة والطب في الجامعات رغم تدنّي معدّل علامات بعضهم في الامتحانات الثانوية. وكانت طالبات مدارس رفعت يتجوّلن في شوارع دمشق بلباس عسكري ويجبرن الفتيات المحجّبات على نزع حجاب الرأس، ما أغضب الشارع المسلم المحافظ وأدّى إلى أعمال عنف ومواجهات مع الأهالي، كان أبرزها صدام في حي الأكراد بعد أن تصدّى أهل الحي للمظلّيات بالقوّة. فتدخّلت عناصر المخابرات وسقط قتلى من الجانبين.

وكان رفعت شخصاً مختلفاً عن أخيه في مسائل عدّة: ففي حين كان الأسد جاداً يعمل بصمت ولساعات طويلة في مكتبه يدير شؤون الدولة والمواجهات الإقليمية، كان رفعت ضحوكاً جمع من حوله آلاف الأتباع في سرايا الدفاع وفي نوادٍ شبابية في أنحاء سورية، واتخذ لنفسه سلطات عشوائية يمارسها في حياته اليومية ويُثري نفسه وحاشيته بغير حساب وبطرق ملتوية عبر شبكة العلاقات مع مراكز السلطة في سورية ومع رجال الأعمال. وكان رفعت مقبلاً على الحياة، تزوّج من أربع نساء وأنجب 17 ولداً، وأنفق بسخاء على حفلات اللهو ودعوات الغداء والعشاء لضيوفه وأتباعه، حتى أنّه ربّى صداقة مع الأمير عبدالله بن عبد العزيز، قائد الحرس الوطني السعودي الذي كان يزور دمشق بصورة دائمة. وبنى رفعت لنفسه موقعاً مهمّاً في قلب النظام من خلال خبرته الطويلة في شؤون الأمن وتجاربه في أعمال حدّدت مصير البلاد. ففي 1966، قاد حملة اعتقال أمين الحافظ ومحمد عُمران. وفي 1969

4- انتخب رفعت عضواً في مجلس القيادة القطرية في المؤتمر القطري السادس في نيسان 1975، وأعطي مسؤولية شؤون الشبيبة.

هزم عبدالكريم الجندي، المسؤول عن الأمن في نظام صلاح جديد، ما فتح الطريق لشقيقه نحو السلطة، وفي 1980–1982 كان رأس حربة النظام في الحرب على الأصوليين ولعلّه لعب الدور الأساسي في تلك الحرب وأنقذ النظام. ولذلك أصبح يتصرّف كشريك لأخيه في حكم البلاد وليس كمسؤول في الدولة فحسب. وامتدّ نفوذه في سورية ولبنان، ونمت سرايا الدفاع إلى جيش مدرّع ومجهّز بأحدث التجهيزات، من 55 ألف جندي بكامل المعدّات، من دبابات ومدفعية وسلاح طيران وأسطول هليكوبتر، جيش خاص به، يأتمر بأوامره فقط، ويبزّ سطوةً وقوّةً عسكريةً أيّ لواء أو جهاز في القوات المسلّحة السورية. كما تمتّع عناصر سرايا الدفاع برواتب وامتيازات تفضيلية.

وكان رفعت شريكاً في عدد كبير من المؤسسات التجارية وأعمال البناء، ومسؤولاً عن نوادٍ شبابية وأصدر مجلّة **الفرسان**، واستعمل هذا الاسم كشعار لأتباعه، ومثالٍ للشباب الحيوي الملتزم بتطوير نفسه والعامل لأجل الصالح العام. كما أطلق اسم الفرسان لمشاريع عمرانية، منها مشروع في المزّة لسكن أتباعه وعائلاتهم. وأسّس رابطة الخريجين العليا ضمّت خريجي الجامعات الناجحين في حياتهم المهنية، كردّ سوري علمي على التحدي التقني الإسرائيلي ولتطوير الحياة الفكرية في سورية. فامتدّت هذه الرابطة إلى 15 فرعاً في أنحاء سورية ضمّت آلاف الأعضاء وأصبحت بوصلة بديلة عن «حزب البعث» يلتقي فيها الأعضاء من رجال ونساء ويتناقشون في أمور عامة. وأولى رفعت اهتماماً خاصاً بمراكز البحوث العلمية ونوادي الكمبيوتر ومعاهد تعليم اللغات الأجنبية، وموّل بناء عدد من هذه المؤسسات. ومثّلت مجموعة نشاطاته هذه وجهاً سوريّاً نقيضاً لعالم حافظ الأسد المقاوم لإسرائيل والجدّي، ورغبة الجيل الجديدة في أن يتمتّع، مثل الجيل اللبناني الجديد، بالحداثة المدينية وبمتع ولهو وتجهيزات وألبسة مستوردة. كما كانت الرابطة الوجه النقيض لعبوس آباء «حزب البعث»، ومضاداً حيوياً للمؤسسة الرسمية الحاكمة. وفسّر البعض نشاطات رفعت أنّها محاولة لبناء مراكز نفوذ موازية للدولة.

ولكن، رغم أنّ رفعت تمتّع بشعبية في دائرته الخاصة وفي سرايا الدفاع وأوساط النوادي الشبابية التي رعاها، إلا أنّه كان مرهوب الجانب بشكل عام ومبغوض في الأوساط الشعبية لدوره الأمني ولدوره في ضرب الحركات الإسلامية ولنمط الحياة التحرّري الذي فرضه أتباعه على الناس، وخاصة سلوك فتيات مدرسة المظلّيات التابع له. ما دفع الرئيس الأسد إلى الإبقاء على مسافة بينه وبين تصرّفات شقيقه.

أما شقيق الأسد الآخر جميل، فقد تميّز عن رفعت بوعيه وطموحه السياسي وتحصيله العلمي لشهادة في المحاماة، وانتخابه لمقعد في مجلس الشعب. ولكن جميل كان قد أسّس العام 1981 «جمعية علي المرتضى» على خلفية مذهبية مدّت شبكتها في المنطقة وأعطته تبعيّة مهمة في الأوساط الشعبية ورجال الأعمال، على حساب «حزب البعث». وأصبح منزله الضخم محجّة شعبية تتوافد إليه طوابير الباصات حاملة الوفود من كل مكان، فيولم لهم بنحر الخراف على الطريقة العربية.

الأزمة

في صباح 13 تشرين الثاني 1983 تعرّض الأسد لعارض صحّي شك الأطباء أنّه انتكاسة قلبية فنقلوه إلى «مستشفى الشامي» في دمشق حيث خضع للعلاج ولنقاهة طويلة. وكان خدّام قد عاد من موسكو في 11 تشرين الثاني وأبلغ الأسد أنّ أندروبوف، صديق سورية الحميم، يعاني من مرض شديد، وأنّ القيادة السوفياتية لن تتخذ قرارات كبيرة في هذه المرحلة، فقلق الأسد. ولم تكن سورية في وضع يسمح بتأخير القرارات على مستوى السياسة الإقليمية، إذ إنّها كانت تخوض حرباً شعواء ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في لبنان، وتتحضّر لجني جهد سنة من المواجهات، وتستعد لزيارة أمين الجميّل يوم 14 تشرين الثاني 1983، في حين كانت المعارك مشتعلة في طرابلس ضد جماعة عرفات، وطائرات القوات الغربية المتعددة والطائرات الإسرائيلية تشنّ غارات على المواقع السورية، والقصف المتبادل يتواصل في بيروت[5]. واتّصل خدام بالجميّل وطلب منه تأجيل الزيارة نظراً لمرض الأسد، وبدأت الإشاعات والتكهنات تنتشر في وسائل الإعلام الغربية عن وضع الأسد الصحي وعمّا يمكن أن يحدث في سورية. وأمضى الأسد أسبوعين في المستشفى ثم نُقل إلى فيلا في الغوطة للنقاهة. وظنّ بعض من حوله أنّه ضحيّة مؤامرة أجنبية لقرب نجاح سورية من تحقيق أهدافها في لبنان، كما انتشرت تكهّنات أنّه مصاب بجلطة أحدثت شللاً نصفيّاً أقعده، أو أنّ عميلاً أجنبياً أطلق عليه الرصاص. ولم يُشفِ فضول وقلق الرأي العام مشاهدة الرئيس على التلفزيون يوم 27 تشرين الثاني في قاعة مؤتمر أو افتتاحه جسراً في 30 تشرين الثاني، إذ إنّه كان لا يزال يشكو من الإعياء في تلك الفترة والغموض وعدم اليقين يخيّمان على دمشق.

5- بشّار الجعفري، **السياسة الخارجية السورية**، دمشق، مطبعة طلاس، 1987.

في الأيام الأولى لمرض الأسد ساور شقيقَه رفعت قلقٌ شديد، ولزم جانب سريره في المستشفى لمدّة ثلاثة أيام بلياليها، حتى بدا للزوّار وكأنّ رفعت هو المريض. ورغم أنّ رفعت قد ثبّت أقدامه كقائد لسرايا الدفاع وأصبح حارس النظام الأهم، إلا أنّ الرئيس الأسد كان حريصاً على استقرار الحكم وضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي بهدوء وبدون خطوات دراماتيكية. فأرسل تعليمات شفهية من سرير المستشفى بتشكيل لجنة من ستّة أشخاص موضع ثقته لإدارة الشؤون اليومية للدولة: وزير الخارجية خدام، والأمين العام المساعد للقيادة القومية عبدالله الأحمر، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي، والأمين العام المساعد للقيادة القطرية زهير المشارقة.

ولكن تطوّراً آخر حصل في الوقت نفسه، إذ إنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الأسد ومن انفتاح البلاد على شتّى التكهنات والإشاعات. فعقدوا الأمل على رفعت ليكمل مشوار أخيه في الحكم إذا وقع المكروه. وفاتحوا رفعت بالأمر كأفضل شخص يقود سورية بالنظام السياسي نفسه الذي بناه الأسد منذ 1970. ثم عدّدوا أسباب صوابية رأيهم: فرفعت هو قائد سرايا الدفاع التي وفّرت عمود الحماية للنظام، وهو شقيق الرئيس، ما يشكّل في ذهن الرأي العام استمرارية الحكم. وأنّ رفعت هو بطل الحرب على الإرهاب الأصولي الذي هدّد سورية وهدّد الحزب والقيادات العسكرية طيلة سنوات، وأنّه أحد رجال النظام، ولذلك فإنّه لن يُحدث تغييراً في أجهزة السلطة ولن يهدّد مواقع مسؤوليها، وهو يجلس على شبكة علاقات ومصالح داخلية، ولن يزعج الذين يجلسون هم أيضاً على شبكة مصالح مشابهة في الأجهزة الأمنية والألوية المدرّعة وشركات القطاع العام والمؤسسات والدوائر الأخرى. وكان هؤلاء العسكريون لا يثقون كثيراً بأعضاء اللجنة التي سمّاها الرئيس الأسد والتي ضمّت أربعة مدنيين قد يمثّلون الرئيس الأسد في الداخل والخارج ولكنّهم لن يضاهوا سلطة قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية على الأرض. وهكذا أدّى خوف القادة العسكريين والأمنيين من تداعيات الفراغ التي يمكن أن تحدثها وفاة الأسد إلى إضعاف لجنة الستّة التي عيّنها الرئيس.

ولم يكن تحرّك العسكر لصالح رفعت، الأمر الوحيد الذي خرج على تعليمات الأسد، إذ عقّد الأمور أنّ اللجنة أيضاً، وبدون علم الأسد، قرّرت أن تضمّ رفعت إلى عضويتها. فزاره في منزله في المزّة خدام والشهابي وشرحوا له أنّه لا يجوز لرجل بمركزه وأهميته في النظام أن يبقى خارج مركز السلطة التي باتت تمثّلها اللجنة، وخاصة في تلك الفترة الحاسمة والمأزومة

التي تمرّ بها البلاد على الصعيد الإقليمي. فرفض رفعت أن يكون عضواً في اللجنة لأنّ ذلك يخالف رغبة شقيقه، ولكنّه اقتنع أن يكون عضواً باسم مصلحة البلاد وإذا وُجد المخرج القانوني لعضويته. وعلى هذا الأساس انعقد اجتماع للقيادة القطرية بغياب الرئيس الأسد ووزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد. ولئن كان رفعت عضواً في القيادة القطرية التي ضمّت أيضاً كامل أعضاء «لجنة الستّة» التي عيّنها الأسد، صوّت المجتمعون على أن تصبح القيادة القطرية هي الحكم في سورية، ما أبطل دور اللجنة التي سمّاها الأسد. فأصبح رفعت جزءاً من القيادة الحاكمة. وعلم الرئيس الأسد، رغم مرضه، بما حدث في اجتماع القيادة القطرية التي ألغت اللجنة التي عيّنها لصالح رفعت، وعلم أيضاً بمشيئة كبار الضباط في تعويم رفعت، فغضب مما رآه تخريباً لما بناه وسعياً من قبل اللجنة والأجهزة الأمنية لاستبداله برفعت.

وكان الأسد طيلة فترة الصراع مع إسرائيل على لبنان ومنذ 4 حزيران 1982 يتابع الوضع هناك ساعة بساعة فلم يكن يلتفت إلى تطورات الساحة السورية الداخلية. وكانت الشكوك تساوره أنّ واشنطن تريد إضعافه بشتّى الطرق، وبات رجال إدارة ريغن يهاجمونه شخصياً وبشكل دائم. ولذلك فقد يكون شقيقه الأصغر رفعت بديلاً جاهزاً بنظر الأميركيين.

لم يكن الرئيس الأسد يفكّر برفعت كرديف له في السلطة، أو كرجل سياسي جدي أو رجل دولة. واكتفى بإسناد دور أمنيّ له في النظام وهو الدور الذي أجاده رفعت منذ 1966. وكان الرئيس الأسد في 1983 يدير استراتيجية صراع كبرى في المنطقة ضمن استراتيجية سورية للصراع ضد إسرائيل، وتدافع عن القضية الفلسطينية. فلم يثق في أن يكون رفعت بمستوى المسؤولية والكفاءة لتنكّب هذه المهام. كما أنّ الأسد المتقشّف في نمط حياته كره أسلوب أخيه في السهر والحفلات واللهو، وعتب عليه عدم وعيه للمواقف التي تتّخذها سورية تجاه واشنطن وبعض الدول العربية، وضعفه تجاه نمط الحياة الأميركي وكل ما هو أميركي من كماليات وتسالٍ. حتى أنّ رفعت اشترى منزلاً في أميركا بمليون دولار. واستاء الأسد من صداقات رفعت التي شملت ياسر عرفات والحسن الثاني، ملك المغرب الذي كان معروفاً بعلاقته السريّة بإسرائيل، ويستقبل سياسيين وعسكريين إسرائيليين وخاصة شمعون بيريز. هذا في وقت كان الأسد يشعر بأنّ سورية محاطة بالأخطار من أميركا والغرب، وتخوض حرباً شرسة في لبنان ضد إسرائيل. ولذلك لم يكن الأسد يرى شقيقه في ذلك الوقت بأنّه «جرصة» فحسب بل كان خطراً على النظام الآن أثناء مرضه هو، يُضاف إلى المخاطر الأخرى التي يواجهها النظام.

قبل مرض الأسد لم يكن رفعت يفكّر في احتلال منصب أخيه، بل كان ينظر إليه كأخ يكبره بسبع سنوات والأول في العائلة في الدرس والتحصيل والتدرّج المهني، ويتطلّع إلى رضاه بأن يطلق يده في الداخل، على أن يتولّى الرئيس الأسد نفسه هموم العلاقات الخارجية والمشاكل الإقليمية ويدير الصراع مع إسرائيل. ولكن في تشرين الثاني 1983، وبعدما أصبح الأسد طريح الفراش، لم يقاوم رفعت إغراءات السلطة بعد تودّد لجنة الستّة وأعضاء القيادة القطرية، ما فسّره أنّه دعم له لتبوؤ سدّة الحكم، فبدأ يتصرّف كوريث لأخيه، ويضغط على رئيس الوزراء ليستقيل ليعيّن حكومة جديدة، فيما انتشرت على جدران الأبنية في دمشق ملصقات صور رفعت كقائد عسكري مهيب.

كان الأسد قد اختار قادة الأجهزة الأمنية بنفسه من خلفيات متواضعة ورعاهم ومنحهم الترقيات، فخدموه لسنوات طويلة. ومن هؤلاء علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية، ومحمد الخولي، رئيس مخابرات السلاح الجوي، وفؤاد عبسي، رئيس جهاز مخابرات الدولة ونائبه المسؤول عن الأمن محمد ناصيف. ومثّل القادة الأمنيون الثلاثة الصف الأول من المستشارين الذين أحاط الأسد نفسه بهم، يليهم الصف الثاني العلني من ثلاث شخصيات، هي: خدام في الخارجية وطلاس في الدفاع، وأحمد إسكندر أحمد في الإعلام. وعملياً، كان رفعت الرجل الأمني الثاني في النظام بفضل سرايا الدفاع، الجيش الخاص به، والذي كانت أربعة من ألويته المدرّعة والممكننة تزنّر دمشق، في حين كانت ألوية كبار ضباط الجيش بعيدة نسبيّاً عن وسط العاصمة. ولم يكن رفعت وحده في الميدان بل كان له أكثر من ندّ، أحدهم علي حيدر، قائد «القوّات الخاصة» النخبوية والمؤلّفة من 15 ألف جندي، والذي لعب دوراً هاماً في الحرب على «الإخوان المسلمين» وخاصة في حلب وحماة، وفي مواجهة الهجوم الإسرائيلي في البقاع عام 1982. وحتى داخل أسرة الأسد الممتدة كان ثمّة أكثر من ندّ لرفعت، منهم عدنان مخلوف وعدنان الأسد. وكان عدنان مخلوف ابن عم زوجة الرئيس الأسد، قائد «الحرس الجمهوري» المؤلّف من عشرة آلاف جندي، والمسؤول عن حماية قصر رئيس الجمهورية في حي المالكي حيث يقيم كبار مسؤولي الدولة، وعن حماية وسط العاصمة بشكل عام. لقد خدم عدنان مخلوف في سرايا الدفاع ولكن بعد خلاف مع رفعت، عيّنه الأسد قائداً للحرس الجمهوري بتوصية من محمد مخلوف شقيق زوجة الأسد. أمّا عدنان الأسد فقد كان ابن عمّ الأسد وقائد «سرايا النضال». كما أنّ الرئيس الأسد وثق بقادة الجيش الأربعة: الفريق شفيق فيّاض، وإبراهيم صافي، قائد اللواء المدرّع الأول، وعلي صالح، قائد كتيبة الصواريخ، وعلي

أصلان، قائد العمليات ونائب رئيس الأركان الذي ساهم في حرب تشرين وفي بناء وتسليح القوات المسلّحة.

ولم يُقعد المرض الأسد عن التصرّف تجاه مخالفة أوامره في تسلّم اللجنة التي عيّنها لإدارة شؤون البلاد، فاستدعى كبار الضباط إلى المستشفى وأنّبهم على مخالفتهم لتعليماته وعلى تصرّفهم غير المسؤول في دعم رفعت، ما يعرّض البلاد لأخطار غير متوقعة، في حين كان واجبهم أن يكونوا على كامل الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية. وحذّرهم من أن يكون تعويم رفعت هو جزء من مؤامرة خارجية لقلب النظام في سورية[6]. هذا الإنذار المباشر من الأسد أقنع الضباط بالعودة عن دعمهم لرفعت الذي قد يجلب الخطر على البلاد كما يقول الرئيس الأسد. وكان الوضع يتطلّب الحذر الشديد من جانبهم إذ إنّهم لم يعلموا مدى عدم رضى الرئيس على أخيه، فربما قاموا بخطوة يفسّرها رفعت أنّها معادية له فيتحرّك ضدّهم في وقت قد لا يستطيع الرئيس الأسد أن يدافع عنهم. وفرض هذا الوضع الشاذّ على القيادات العسكرية والسياسية في دمشق أن تقف على الحياد حتى يتبلور الصراع الصامت بين الرئيس وأخيه.

كان الأسد يرغب أن يحلّ الإشكال داخل العائلة ويضبط شقيقيه رفعت وجميل دون أن يعطي الأمر بعداً سياسيّاً. وإذ تماثل إلى الشفاء، سعى إلى استعادة هيبته على شقيقيه. فبدأ بجميل، المقرّب من رفعت والذي أصبح زعيماً في اللاذقية ويدير «جمعية علي الرضا» المذهبية الاتجاه. ففي أواسط كانون الأول 1983، صدر قرار في دمشق بإغلاق هذه الجمعية. ثم عاد الأسد إلى العمل في مطلع كانون الثاني 1984 ليتابع الوضع في لبنان حيث استمرّت المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة، والتقى عدداً من السياسيين الأجانب، أحدهم دونالد رمسفلد، في أوج غارات الأسطول الأميركي على لبنان. ولكن أجواء الشكوك التي ولّدها مرضه لم تنتهِ، حيث ساهمت سفارات غربية في دمشق بالترويج لتكهنات عن صحته وعن الوضع الداخلي في سورية. فارتاب الأسد من مؤامرة غربية لقلب نظامه على يد شقيقه الذي كان ينشر «سرايا الدفاع» في دمشق. وأمر الأسد علي دوبا أن يضع ضباط رفعت تحت المراقبة، وأمر علي أصلان وشفيق فيّاض أن ينقلا جنوداً ودبابات إلى وسط العاصمة لخلق توازن مع انتشار سرايا الدفاع. وتأكدت الأجهزة الأمنية أنّ رفعت يلقى تشجيعاً من الملك المغربي ومن

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 424.

الأمير عبدالله، وحثّاً خفيّاً من واشنطن للقيام بانقلاب، فيما كانت الولايات المتحدة تستعرض عضلاتها أمام الشواطئ اللبنانية.

لم يكن رفعت يتصرّف بشكل يُطمئن الرئيس الأسد، بل ثابر على السلوك نفسه الذي اتّبعه منذ مرض أخيه. ففي 23 شباط أقام حفلاً خاصاً للترحيب بالأمير عبدالله الذي زار دمشق، غطّى على الترحيب الرسمي الذي قام به رئيس الحكومة عبدالرؤوف الكسم. وأذكت بعض السفارات الغربية الوضع بوصف زيارة الأمير عبدالله بمثابة دعم لرفعت. فعكست خلفيات زيارة الأمير السعودي عمق الشرخ واللعبة الخطرة التي كانت تدور. إذ تناهى إلى الأسد دور سرايا الدفاع في استقبال الأمير، وأوعز لرئيس الأركان حكمت الشهابي أن يجرّد سليم بركات، مسؤول الأمن في سرايا الدفاع، من مسؤولياته فوراً. فطلب بركات من رفعت أن يحميه، واتّصل رفعت بالشهابي طالباً 48 ساعة لمعالجة الأمر، فأبلغه الشهابي أنّ أمر الرئيس واضح وعليه تنفيذه. وإذ رفض بركات أن يتخلّى عن منصبه، قام باقتحام مكتب علي دوبا شاهراً السلاح، وتصدّى له معاونو دوبا وجرّدوه من سلاحه واعتقلوه. وينقل باتريك سيل تفاصيل اتصال هاتفي بين رفعت والرئيس الأسد يعكس مزاج تلك الفترة:

رفعت: شو عملت بزلمتي بركات؟

الرئيس الأسد (محاولاً إغاظة شقيقه): بعتقد إنّو أعدمناه!

رفعت: ليه عملت هيك؟

الرئيس الأسد: أعطيت أمراً بنقله ولم ينفّذ![7] وعلم رفعت في ما بعد أنّ بركات لم يُعدم بل هو في السجن، فعمل على إطلاق سراحه ثم أمّن له وظيفة مريحة في الجامعة.

التزم رفعت بأسلوب شقيقه الهادئ فأبقى الصراع داخل الأسرة، وأوفد شقيقهما جميل للتوسّط. ولكن الأسد كان صارماً مع جميل واستمرّ في إضعاف نفوذ رفعت تدريجياً عبر خطوات محسوبة. إلى أن شعر رفعت بوضعه المتدهور يوم 26 شباط 1984، فتحرّك لحماية ما بقي له من سلطات في 27 شباط، واستيقظت دمشق على احتمال مواجهة دموية حاسمة، حيث احتلّت «القوات الخاصة» بقيادة علي أصلان مواقع استراتيجية في المدينة بمواجهة قوات «سرايا الدفاع»، في حين خرجت قوات «الحرس الجمهوري» بقيادة عدنان مخلوف إلى الطرق المحيطة بالقصر الجمهوري. فدارت مناوشات متقطعة بالأسلحة.

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 430.

في تلك الأثناء كان الأسد منهمكاً بعمله. إذ في 29 شباط حضر الرئيس اللبناني أمين الجميّل أخيراً إلى دمشق لإعلان إلغاء اتفاق 17 أيار مع إسرائيل. وفي اليوم نفسه التأم مجلس القيادة القطرية في اجتماع طارئ لإيجاد مخرج للأزمة الداخلية وحضر مبعوث خاص من الزعيم السوفياتي الجديد قسطنطين تشرنينكو للتوسّط بين رفعت والرئيس الأسد يوم 10 آذار، مع وقوف موسكو بالكامل وراء الرئيس الأسد حليفهما الثابت. ونجم عن هذه الجهود في 11 آذار صدور مرسوم رئاسي عيّن خدام، عدو رفعت، نائباً أول لرئيس الجمهورية، ورفعت نائباً ثانياً بدون ألقاب أو مناصب إضافية، وزهير المشارقة نائباً ثالثاً. ثم صدر مرسوم رئاسي ثانٍ نقل قيادة «سرايا الدفاع» إلى محمد غانم. وأدّت هذه القرارات إلى تجريد رفعت من صلاحياته وسلطاته كافة فوجد نفسه مبعداً عن قيادة «سرايا الدفاع» التي بناها قبل 20 سنة، وأصبح معزولاً في منصب فخري. وإذ لم يرض رفعت عن مرسوم تعيينه، لم يستطع أن يواجه أخاه أو يعترض علناً. فكان عليه أن يتحرّك بسرعة قبل أن يبدأ مفعول المرسوم، وجمع كبار ضباطه ودعاهم أن يختاروا قائداً جديداً من بينهم بعدما أصبح هو نائباً لرئيس الجمهورية، وهكذا يضمن استمرارية نفوذه. فاختاروا صهره معين ناصيف، ولكن ناصيف لم يُقبل على هذا المنصب. ولم يفقد رفعت الأمل فقد كان لا يزال بإمكانه أن يلحق الأذى بنظام أخيه ويتمتّع بولاء السرايا الكامل.

وصل صبر رفعت مداه، فأمر سرايا الدفاع يوم 13 آذار 1984 بالتحرّك بقوة إلى قلب دمشق واستلام السلطة. وهكذا اجتاحت دبابات رفعت دمشق وتغلّبت مدافعها على مدافع دبابات القوى المدافعة، فيما أخذت كتيبة دبابات T-72 من «سرايا الدفاع» مواقع في محيط قيادة المخابرات العامة عند مفرق كفرسوسة المؤدي إلى المطار، ووجّهوا فوهات مدافعهم باتجاه المدينة. واحتلّت مجموعات دبابات أخرى الحدائق التي تفصل فندق شيراتون عن قصر الضيافة الجديد وزُرعت الألغام، في حين طوّقت وحدات ممكننة محيط فندق ميريديان ومجمّع أبنية القيادة القطرية لـ«حزب البعث». وحشدت القوات المدافعة الدبابات بقيادة شفيق فياض في الوسط، وقوات علي حيدر في ميدان معرض دمشق الدولي. وأخلى المواطنون المناطق التي انتشرت فيها القوى العسكرية فيما بدا أنّه مؤشّر اشتعال حرب أهلية مدمّرة، وخافوا أن يبدأ إطلاق النار في أي لحظة. كانت ساعات شديدة الخطورة قد تؤدّي إلى دمار وسط دمشق وسقوط عدد كبير من الضحايا في معركة غير محمودة العواقب.

في اليوم السابق لهذه التطورات، أحضر الأسد أمّه المريضة من القرداحة لتمضي فترة في

منزل رفعت الأقرب إلى قلبها، وكان في ذهن الأسد أنّ يواصل معالجة الصراع الخافت مع أخيه ببطء. ولكنّه يوم 13 آذار وجد أمامه جيوشاً متقابلة واحتمال اشتعال حرب أمام قصره. فارتدى بزّته العسكرية وركب سيارة جيب يرافقه ابنه باسل بدون أي مرافقين أو حرس، وقاد السيارة في شوارع دمشق الخالية من المارة والسيارات، متّجهاً إلى بيت رفعت في المزّة. وكان رفعت قد أقام دفاعات حصينة حول مركز قيادة «سرايا الدفاع» الذي يقع منزله إلى جواره، ونشر دبابات في البساتين وعلى الطريق الرئيسي ونصب قطع مدفعية على جبل قاسيون المطلّ على المدينة. فكان الأسد يعبر هذه الحشودات حتى توقّف عند حاجز كفرسوسة، وأمر قائد الموقع أن يعود بدباباته إلى ثكنته ويخلي المفترق. ثم وصل إلى بيت رفعت. وأثناء لقائه برفعت دار نقاش غاضب استمرّ ساعة بحضور والدتها التي كانت تضغط على رفعت للميل نحو الاعتدال في حين كان لفارق السنّ بين الشقيقين دور في النقاش. وأخيراً وصلا إلى حل يحفظ مصالح رفعت وأملاكه ويبقيه نائباً للرئيس. وبعد هذا الاتفاق جال الأسد على وحدات «سرايا الدفاع» المنتشرة في المزّة وأمرها بأن تعود إلى قواعدها. ومع صباح 14 آذار اختفت الدبابات من الشوارع وعاد الجنود إلى ثكناتهم، فتنفّس السكان الصعداء.

كان رفعت يمتلك أبنية ومنازل وعقارات في أنحاء دمشق، أحاطها بحواجز أمنية وعوائق أرضية في الشوارع حتى حوّل حياة المواطنين، سكان تلك الأحياء، إلى جحيم. وبعد آذار 1984 رُفعت هذه العوائق بهدوء وأُزيل أي أثر أمني في كل هذه الأمكنة. وإذ تواصلت حملة التطهير الواسعة ضد أمبراطورية الفساد الواسعة التي نمت في السنوات السابقة، ربطها الناس بخروج رفعت وتنفّسوا الصعداء، رغم أنّها كانت حملة جزئية إذ إنّ الفساد بقي سمة من سمات الحياة السورية في العقود التالية، وكان من التحديات الأولى أمام بشار الأسد العام 2000.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل عادت الأزمة الخافتة التي سبقت 13 آذار. إذ إنّ نفوذ رفعت كان أبعد من «سرايا الدفاع»، كما سبقت الإشارة. فبعد أسبوعين، أعلنت «رابطة الخريجين» التي يقودها رفعت عن مهرجان شعبي في 17 نيسان بمناسبة عيد سورية الوطني، في جامعة دمشق. ولكن إدارة الجامعة رفضت إقامة النشاط في حرم الجامعة، فأعلن أنّ المهرجان سيقام في نادي الضباط في دمشق، إلاّ أنّ السلطات منعت ذلك أيضاً. ما حدا برفعت إلى استبدال المهرجان بحفل عشاء في فندق شيراتون حضره 500 عضو في الرابطة. وألقى رفعت خطاباً استغرق ساعتين ونصف الساعة هاجم فيه الرئيس الأسد: «يبدو أنّ أخي لم يعد يحبّني

ويعبس عندما يراني. ولكنّي لستُ عميلاً أميركيّاً ولا سعوديّاً. لم أتآمر على وطني. هل نسيتم أنّ لقبي قبل عشر سنوات كان «الضابط الأحمر»؟ (إشارة إلى دوره كقناة سريّة بين الأسد والسوفيات)... عندما اتصلت بالأمير عبدالله ووافق السعوديون أن يساعدونا كان ذلك لأنّ سورية كانت في حاجة إلى المال. كنتُ أعمل لسورية واقتصادها وحكومتها. لماذ أُدعى الآن عميلاً سعودياً وأميركياً؟ لو كنتُ مجنوناً لكنت دمّرت المدينة ولكنّي أحبّ هذا البلد. رجالي هنا منذ 18 سنة والناس اعتادوا علينا ويحبوننا والآن هؤلاء الكوماندوس – رجال علي حيدر – يريدون أن يطردونا خارجاً».

غضّ الأسد الطرف عن نشاطات أخيه طالما أنّها لم ترتفع عن سقف الاتفاق. ولكن رفعت انطلق من خطابه في الشيراتون إلى نشاطات مماثلة في الأشهر التالية في قاعات عامة واجتماعات شبه مغلقة أطلق فيها العنان لنقد سياسات الرئيس وتجربته، وتبلور النقد مع الوقت ليصبح طعناً بمسيرة الأسد ويقدّم رؤية مختلفة تماماً لما يجب أن تكونه سورية. فكان رفعت يقول التالي:

– لماذا تنفق سورية أموالاً طائلة على جيشها وعلى الفئات الموالية لها في لبنان، في حين أنّها في حاجة ماسة إلى الاستثمارات في الداخل؟

– هل من الحكمة في شيء أن تجازف سورية في خوض مواجهة مع أميركا والغرب (في لبنان) وأن تسوء سمعتها وتكنّى بدولة إرهابية؟

– لماذا لا تقبل سورية بانسحاب إسرائيلي–سوري متواز من لبنان؟

– لماذا الاتكال الكامل على الاتحاد السوفياتي؟ وما هي عواقب سعي سورية إلى توازن عسكري إستراتيجي مع إسرائيل ومنها أن تُبتلع سورية في المنظومة الدفاعية السوفياتية وتفقد استقلالها؟

– لماذا تدعم سورية جماعات أبو نضال وأبو موسى في حربهما على ياسر عرفات؟ وما معنى الخلاف السوري مع عرفات ولماذا تسعى سورية لطرد عرفات من طرابلس؟ أليس من حقه أن يبقى هناك في حين أن الإسرائيليين ما زالوا في صور؟

– لماذا تعارض سورية بعنف اتفاق عرفات مع الملك حسين في مملكة عربية متحدة يمكن أن تسترجع الضفة الغربية يوماً من حكومة عمالية في إسرائيل؟ لماذا لا تترك سورية الفلسطينيين يختارون الدرب الذي يجدونه مناسباً؟

لماذا هذه العلاقة الوثيقة مع ملالي إيران الرجعيين والمتعصّبين دينيّاً؟ وكيف يختلف هؤلاء عن الأسلاميين الذين حاربناهم في الداخل؟ وكيف يسلك النظام السوري سياسة في حماة

وسياسة أخرى مناقضة مع طهران؟ وهل كان النضال ضد «الإخوان المسلمين» مزيّفاً لا التزام عقائدياً من ورائه؟

هذه الانتقادات وغيرها أعطت صورة عن رفعت وكأنّه يفضّل الديمقراطية في سورية والسلام مع إسرائيل، ويرفض التطرّف ويتقرّب من أميركا والاعتدال العربي، ويرفض إيران ويرى صوابية ضرب القوى الإسلامية في سورية، إلخ. إلا أنّ الرأي العام السوري الذي تابع عن كثب صعود بعض رجال النظام في الثروة والسلطة، كان يحمل صورة أخرى لرفعت: صورة رجل أساء استعمال السلطة وكان رمزاً للفساد، مارس الإثراء الشخصي والتجارات غير الشرعية والتهريب من لبنان ووضع اليد على صناعة المخدرات في البقاع، وعاش حياة المتعة والسهر. ولذلك لم تكن سيرة رفعت كافية أخلاقياً لإقناع الجمهور.

في تلك الأثناء، كانت «سرايا الدفاع» تخضع لإعادة هيكلية صارمة، حيث خُفض حجمها إلى مستوى لواء وجرت حركة تنقلات وإعفاءات من الخدمة، واعتقل عدد من ضباط السرايا، فيما أصبح الثقل الأساسي لحماية النظام في «الحرس الجمهوري» بقيادة عدنان مخلوف، وفي «القوات الخاصة» بقيادة علي حيدر. وطُرد موالو رفعت من حي الفرسان في المزّة، وأُعلم أعضاء «حزب البعث» بوجوب استقالتهم من رابطة الخريجين التي تلاشى وجودها. أمّا النوادي الشبابية التي تمتّعت بامتيازات قبول سهل في الجامعات، فقد تعرّضت لانتكاسة عندما أُلغيت العلامات الإضافية في أيلول 1984، واقتصر القبول على العلامات الدراسية دون غيرها. فرسب كثيرون من أعضاء هذه النوادي وأعادوا سنتهم المدرسية.

خروج رفعت

في 28 أيار 1984، سافر رفعت إلى روسيا برفقة عدد كبير من الضباط لفترة استجمام، ما وصفه راديو دمشق بأنّه «زيارة عمل ودّية». وبعد خمسة أيام استقبل تشرنينكو رفعت بصفته نائب الرئيس، ثم عاد جميع الضباط إلى سورية باستثناء رفعت الذي فضّل الذهاب إلى جنيف وبقي فيها. وفي أول آب، جُمّدت عضوية قياديين بارزين في القيادة القطرية لـ«حزب البعث» لقربهم من رفعت، أحدهم محمد حيدر، نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية، والثاني ناجي جميل. وكان محمد حيدر قد جمع ثروة ضخمة، مستغلاً نفوذ منصبه وبنى لنفسه قصراً في الزبداني في الجبل غرب العاصمة وزوّج ابنه من ابنة رفعت. أمّا ناجي جميل فقد كان على خصام مع رفعت ما أدّى إلى إزاحته عن منصب قائد سلاح الطيران في آذار 1978. ولكنّ

لسوء حظّه، فقد تصالح مع رفعت وتقرّب منه عندما بدأت الأزمة الداخلية بمرض الأسد. كما صادرت السلطات بعض أملاك جميل الأسد في اللاذقية بعد حظر جمعيته المذهبية التوجّه.

بقيت تفاصيل الأزمة الداخلية مجهولة حتى نهايتها في آب 1984، إلى أن خرجت مجلة **درشبيغل** الألمانية بمقابلة مع مصطفى طلاس ذكر فيها تفاصيل وأعلن أنّ رفعت أصبح شخصاً غير مقبول في سورية. ولكن رفعت لم يعش منبوذاً في سويسرا البعيدة بل عاش لورداً ثريّاً وقويّاً، معه مائة حارس شخصي وحاشية من بضع عشرات تضم زوجاته وأبناءه وأقارب وأصدقاء ومعاونين، أقاموا جميعاً في أفضل فنادق جنيف بكلفة بلغت ملايين الدولارات. ثم انتقل مع عائلته وحاشية أصغر إلى فرنسا، وعاد الآخرون إلى سورية[8]. وشكّل رفعت، حتى من منفاه، مصدر قلق للدولة السورية. إذ، في حزيران، نجا خدّام من موت محتم جراء انفجار سيارة مفخخة، رأى الناس شبح رفعت خلف المحاولة. كما تناهت إلى دمشق أنباء عن أنّ رفعت ينشط سياسياً حيث التقى عرفات في جنيف وأنّه بصدد إطلاق مجلة ومحطة إذاعة معارضة.

في 10 تشرين الثاني 1984، حصل انفراج بين الشقيقين إذ صدر مرسوم رئاسي أضاف إلى منصب رفعت مسؤولية الإشراف العام على الأجهزة الأمنية في سورية، ما جعله نظريّاً أرفع مقاماً من خصومه في النظام. فعاد رفعت في 26 تشرين الثاني وحضر إلى مكتب الأسد وقبّل يده لفتح صفحة جديدة. ولكنّه اكتشف أنّ الأمور قد تغيّرت ولم يعد بإمكانه تجديد صلاته بسرايا الدفاع التي تحجّمت كثيراً، كذلك لم يسمح له منصبه كمشرف عام أن يتدخّل مباشرة في شؤون الأجهزة الأمنية. فأدرك أنّه لن يستعيد سلطانه السابق. ولم يهضم رفعت منصبه الصوري طويلاً، فغادر إلى أوروبا مجدّداً واستقرّ في باريس ليعيش حياة الأمراء مع حاشية بلغت 40 شخصاً بينهم حرس شخصي. في تلك الفترة نقل أصدقاء رفعت عن لسانه أنّ قرار تراجعه عن خوض المعركة واستلام الحكم في آذار 1984 كان غلطة عمره الكبرى. وواصل رفعت تجواله في أوروبا متنقّلاً من فرنسا إلى أسبانيا. ولكن وفاة الوالدة في 1992 فتحت نافذة، فرجع إلى دمشق وبقي نائباً لرئيس الجمهورية.

8- Alasdair Drysdale, «The Succession Question in Syria», *Middle East Journal*, vol. 39, N°.2, Spring 1985, pp. 246-257.

الفصل التاسع

سورية والعراق وإيران

منذ 1968 وحتى 2003، ثمّة سؤال شغل بال المراقبين: لماذا لم يتّحد العراق وسورية عندما كان «حزب البعث» يحكم البلدين، لاسيّما أنّ وحدتهما هي منطقية من حيث الجغرافية والتاريخ والتواصل السكاني، أكثر مما كانت وحدة مصر وسورية؟ ولكن المسألة كانت أكثر تعقيداً من مجرّد رغبات حزبين في السلطة[1]. ذلك أنّه حتى قبل أن يصبح البعث حزباً حاكماً في كلّ من سورية والعراق، لم يُكتب للعلاقات بين البلدين النجاح إلا لفترات استثنائية، إذ إنّ العراق في حقبة المملكة الهاشمية حتى 1958 حاول ابتلاع سورية في «مشروع الهلال الخصيب» وحاك ضدّها المؤامرات، مرّة عبر حلف بغداد، ومرّة بدعم أطراف محلية وترتيب اغتيالات وانقلابات. وعندما أصبحت سورية إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة، أخذ العراق بقيادة عبدالكريم قاسم ينافس عبد الناصر ويشاغب عليه، ثم اتفق نظام عارف مع عبد الناصر ضد سورية.

وبعدما اعتلى البعث السلطة في البلدين، جرت محاولات عدّة للتقارب، غير أنّ العراق لم يرتضِ سعي سورية في عهد حافظ الأسد أن تكون قوّة إقليمية بعدما كانت شقيقاً أصغر. فقد اعتبَر أن السعي السوري سيكون على حسابه وهو الدولة الأكبر والأكثر ثروة وسكاناً. وتشعّب الصراع بين البلدين، من اختلاف في نظام الحكم قبل حكم البعث إلى خلاف بين أشخاص بعد 1968، ثم إلى خلاف اقتصادي حول أنابيب النفط ومياه نهر الفرات، ومزايدة

1- E. Kienle, *The Conflict Between the Baath Regimes of Syria and Iraq Prior to Their Consolidation: From Regime Survival to Regional Dominance*, Berlin, 1985.

عراقية حول سياسة سورية تجاه الصراع مع إسرائيل، ودعم كلّ من دمشق وبغداد لمعارضي نظام الآخر. ولم يكن للمعارضين السوريين المقيمين في بغداد أية مصلحة في تقارب البلدين مخافة أن يصبحوا ضحيّة التقارب. وكان هذا حال المعارضين العراقيين في دمشق. وفي العام 1968 اتخذت القيادة القومية (عفلق) من بغداد مقراً لها فبدا وكأنّ البعث في البلدين توأمان في خناق دائم. وكالتوأمين أيضاً، كان الخناق يختفي أحياناً ليجد الأخ نفسه في أخيه وينتهي الخلاف وكأنّ شيئاً لم يحدث[2].

الصراع السوري-العراقي على لبنان

مع الطفرة النفطية وبعدد سكانه الكبير نسبيّاً، سعى العراق، خاصة في السبعينات، إلى زعامة العرب ومنافسة مصر وتولّي إدارة دفّة القضية الفلسطينية وفرض نفوذه على لبنان، واستعمل موارده وثرواته في معارك نفوذه الإقليمية التي كان للساحة اللبنانية أهمية في بلورتها، ما وضعه وجهاً لوجه مع سورية. وكانت بيروت ساحة الصراع العراقي-السوري الذي استمرّ حتى 1990[3].

مرّ الصراع العراقي-السوري على لبنان بانشقاقات وصراعات من 1968 إلى 1975، ثم بمراحل دمويّة في الأعوام 1975-1978، تلا ذلك تقارب في 1978-1979 لمواجهة تداعيات كامب دافيد والحاجة إلى بناء جبهة مشرقية، فاستقرت الأوضاع نسبيّاً في لبنان. ولكن العراق غاب عن الساحة اللبنانية منذ العام 1979 لانشغاله سنوات عدّة في الصراع مع إيران ثم عاد في صيف 1988.

لقد بدأ الصراع بين سورية والعراق على الساحة اللبنانية في أواخر الستينات. فقد انشق «حزب البعث» بين جناح عراقي وآخر سوري. وأصبح الحزب حزبين بقيادة قومية خاصة بكل من سورية والعراق، كما نشأت في لبنان قيادتان قطريتان، إحداهما تابعة للقيادة القومية في دمشق والأخرى للقيادة القومية في بغداد. كما كانت الساحة الفلسطينية السبب الثاني للصراع. فقد تعاظم نفوذ المقاومة الفلسطينية منذ أواخر الستينات، وخاصة بعد الحرب

2- Kienle, Eberhard, *Ba'th vs Ba'th : the Conflict between Syria and Iraq*, London, 1987.

3- من غرائب الحرب اللبنانية أنّ التحالفات كانت في تبدّل دائم وأنّ الحرب كانت رمالاً متحرّكة. فقد دعمت سورية الطرف المسيحي في 1976 و1977، ثم الطرف المسلم، فيما دعم العراق الجانب المسلم عامي 1975 و1976، ثم أخذ يدعم الطرف المسيحي في الثمانينات.

الأهلية في الأردن (1969 و1970) وانتقال قيادة هذه المقاومة إلى لبنان. ولئن تبنّى جناحا البعث القضية الفلسطينية، كان لا بد أن يسعى كلا الجناحين إلى إيجاد مساحة نفوذ داخل التشكيلات الفلسطينية في لبنان[4]. وهكذا تكثّفت عناصر الخلاف السوري-العراقي في لبنان وشهد عقد السبعينات انشقاقات خطيرة على الساحة اللبنانية المتفجرة بين منظمات وتيارات وأحزاب لبنانية وفلسطينية موالية أو صديقة للعراق، وأخرى موالية لسورية. حتى أنّ ما نشأ العام 1973 تحت اسم «جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» بقيادة كمال جنبلاط، كان مقرّباً من العراق، نشأت بمواجهته «حركة الأحزاب والقوى القومية» المقرّبة من سورية. فنشبت بين الجبهتين نزاعات دامية عقّدت الصراع في لبنان وتشابكت العوامل من نزاع لبناني-لبناني على الامتيازات السياسية والمطالب الاجتماعية إلى صراع على الوجود الفلسطيني إلى صراع سوري-عراقي[5]. وأدّى الخصام البعثي-البعثي وصراع النفوذ على القضية الفلسطينية، إلى تدهور العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق امتد إلى نزاع مزمن على تقاسم مياه نهر الفرات وعلى الحقوق النفطية.

لعقود عدّة، قبل استلام البعث السلطة في البلدين، اعتمد العراق على مرفأ بانياس السوري لتصدير نفطه عبر خط أنابيب يمتد من كركوك. فاستفادت سورية من رسوم الترانزيت ومن كميات نفط اشترتها بأسعار تفضيلية. ولكن بعد وصول الأسد إلى السلطة في 1970 ببرامج تنموية احتاجت إلى مبالغ طائلة، طالبت دمشق بحصّة أكبر من عائدات النفط العراقي العابر لأراضيها وذلك برفع رسوم الترانزيت والشحن. ولكن العراق رفض هذا المطلب في وقت كان يواجه الشركات الأجنبية بعد تأميمه شركة النفط العراقية في حزيران 1972. واتجهت

4- بعض أحداث الصراع السوري العراقي في لبنان مستقاة من كتاب حازم صاغية، **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً**، دار الساقي، 2003.

5- في العام 1975 ضم تجمّع كمال جنبلاط (الحركة الوطنية اللبنانية) الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي والتنظيم الناصري والمرابطون وحزب البعث الاشتراكي العربي جناح العراق، وشخصيات مستقلة. ومن أبرز قادة الحركة كمال جنبلاط وجورج حاوي ومحسن إبراهيم وإنعام رعد وعصام نعمان وألبير منصور. وبالمقابل، ضمت «حركة الأحزاب الوطنية والقومية» حزب البعث الاشتراكي العربي-الجناح السوري- وحركة أمل واتحاد قوى الشعب العامل والتنظيم الناصري والحزب السوري القومي الاجتماعي. ومن قيادات التجمّع الموالي لسورية عاصم قانصو وشخصيات تلتف حول الإمام موسى الصدر، وإلياس قنيزح وكمال شاتيلا. أمّا في صفوف الفلسطينيين، فقد رعى العراق منظّمته «الخاصة» «الجبهة العربية لتحرير فلسطين» بقيادة أبو العباس، في حين رعت سورية منظّمتها الخاصة «الصاعقة» بقيادة زهير محسن.

المشكلة نحو الأسوأ عندما أعلن العراق في صيف 1973 عزمه على بناء خط أنابيب جديد من شمال العراق عبر تركيا إلى الإسكندرون على البحر المتوسط وليس عبر سورية، ما عمّق الخصام، إذ حرم القرار سورية من عائدات هامة، خاصة أنّها كانت تستعد للحرب ضد إسرائيل. وثانياً لم تجد دمشق في إعلان العراق أية لياقة قومية، خاصة أنّ الإسكندرون هي عاصمة اللواء السوري الذي سلبته تركيا العام 1939[6].

تحسّنت العلاقات موقّتاً على خلفية الحرب العربية–الإسرائيلية العام 1973 والتي شارك فيها الجيش العراقي إلى جانب سورية. ولكن قبول دمشق وقف إطلاق النار في أيار 1974 واستقبالها الرئيس نيكسون في حزيران أدّيا إلى حملة مزايدات عراقية ضد سورية وعودة إلى أجواء الخصام. وفيما كانت سورية تعاني أزمة اقتصادية خانقة مباشرة بعد حرب 1973، تمتّع العراق بعوائد نفطية غير مسبوقة، نجمت عن مضاعفة أسعار النفط العام 1974 بفضل الحرب. فراح يزايد في التطرّف بمواقفه من القضية الفلسطينية ويستعمل الطفرة النفطية لتمويل جبهات الرفض. وساهم سعي «منظمة التحرير» في الاستفادة من نافذة الحل السلمي في الشرق الأوسط، وكلمة عرفات بهذا المضمون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 1974 في انشقاق المقاومة الفلسطينية وولادة جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية بدعم عراقي، أعلنها من بغداد جورج حبش أمين عام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الذي ندّد بسياسات «حركة فتح» وبخطوات دمشق الديبلوماسية.

إن تحولات 1973 و1974 الإقليمية دفعت كلاً من العراق وسورية إلى تعزيز نفوذه في لبنان عبر تمويل ودعم التنظيمات الفلسطينية واللبنانية المختلفة، وتمويل الصحف والمطبوعات وإقامة المكاتب وتخصيص الميزانيات لدعم معارضي النظامين. فكانت ثمّة حركات وقيادات عراقية مناوئة لنظام العراق ومركزها دمشق، ومراكز تدريب للأكراد في سورية لمحاربة النظام العراقي في شمال العراق. وكانت، بالمقابل، شخصيات وحركات سورية مناهضة لنظام سورية تتخذ مركزها في بغداد.

لقد شنّ العراق حملة إعلامية ضد سورية، جوهرها المزايدة في الصراع مع إسرائيل: في أنّ الأسد لا يختلف عن السادات لأنّ سورية وقّعت اتفاقية الجولان كما وقّعت مصر اتفاقيتي

6- المرفأ الذي انتهى عنده أنبوب النفط العراقي على ساحل الإسكندرون كان في بلدة أرسوز التي انطلق منها زكي الأرسوزي. ولذلك، بنظر السوريين، كانت خطوة العراق خائنة لمبادئ البعث (حازم صاغية، **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً**، دار الساقي، 2003).

سيناء، وأنّ الأسد خان القضية العربية كما فعل السادات، واستقبل كيسنجر وقبل بالقرار 242 التسووي، وأعلن قبول سورية بمبدأ السلام مقابل الأرض. فكان سهلاً الكلام من بغداد. ذلك أنّ العراق لم يكن دولة مواجهة ولم يخض حرباً مباشرة ضد إسرائيل ولم يخسر أية أرض. وردّ الأسد على الحملة العراقية بأنّ مواقف بغداد «تعبّر عن رجالٍ لم يحاربوا ولن يحاربوا» بل وقّعوا اتفاقاً مع إيران في العام نفسه تخلّوا فيه عن سيادة شط العرب وهو تواطؤ مع الأمبريالية التي يمثّلها الشاه وتنازل عن أرض عربية وخيانة ثورة عربستان. وبلغت الحرب الإعلامية بين البلدين حدّاً سمّم الجو بينهما، فسخر إعلام دمشق من مساهمة العراق في حرب تشرين وعيّب إعلام بغداد تنكّر سورية لدور العراق في إنقاذ جبهة الجولان. ولم يقتصر الأمر على اتهامات الخيانة، بل تطوّر في نيسان 1975 إلى حرب كلامية اقتصادية حول تقاسم مياه الفرات التي كانت موضع أخذ وردّ منذ أوائل الستينات، دون أن تصل حدّ الأزمة.

ولم تمضِ شهور على انتقادات العراق لسورية حتى دخل العام 1975 في اتفاق سلام مع شاه إيران أوصله إلى ما أنكره على سورية: التنازل عن سيادة العراق على شطّ العرب وعن مطالب العراق التاريخية في خوزستان (عربستان)، والذهاب في انفتاح اقتصادي على الغرب، وفي تحسين العلاقات مع الدول العربية المحافظة، وهو ما أنكره على سورية أيضاً. ومَن يُراجع الحرب الكلامية بين البلدين سيُصعق من العبارات والمصطلحات المستخدمة والتي ظهرت في مانشيتات عريضة حتى في صحف بيروت المحسوبة على البلدين. ولم يخلُ قاموس الخصام من أقسى عبارات التخوين والنعوت («نظام عميل للأمبريالية»، «خائن»، «باع القضية»، «الطغمة الحاكمة»، «العصابات الفاشية»، «اليمين المتآمر»، «ماذا يخطّط النظام المجرم في بغداد؟»، «سقط القناع عن خيانة النظام الفاشي في دمشق»، إلخ).

بدأ العام 1975 بحرب أهلية/إقليمية على الساحة اللبنانية، وقد تلبّدت الأجواء بين سورية والعراق إلى حدود التفجّر. ففي آذار شنّت سورية حملة اعتقالات في صفوف الفئات الموالية للعراق في القوى المسلحة السورية وفي الأوساط المدنية بتهمة التآمر على النظام، وحشد البلدان جيشيهما على جانبي الحدود، وأدّى الدعم العسكري السوري للأكراد[7] والدعم المنوّع للمعارضات العراقية إلى سحب العراق لسفيره من دمشق العام 1975، وأغلق كل بلد

7- دعمت سورية حركة جلال الطالباني المنشقة عن البرزاني والتي عرفت باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني». وكان الطالباني ممثّلاً للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي رأسه الملا البرزاني.

مؤسسات الآخر (ومنها المكاتب التجارية والطيران والرحلات الجوية)[8]. ومنذ بداية المعارك في بيروت في 13 نيسان، أخذ العراق وسورية يمدّان أصدقاءهما على الساحة اللبنانية بالسلاح والدعم المادي والمعنوي، وخاصة «الحركة الوطنية» و«القوى الوطنية والقومية» و«منظمة الصاعقة» ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني وجبهات الرفض الفلسطينية. ولقد انقلبت المواقف مراراً، ففي «حرب السنتين» حاربت سورية وأصدقاؤها قوى اليسار اللبناني و«الحركة الوطنية» وجبهات الرفض الفلسطينية ما أكسبها رضى «الجبهة اللبنانية» المسيحية. وفي الثمانينات أصبحت الفئات المناهضة لسورية صديقة لها، في حين انفتحت القوى المسيحية على العراق. ولكن الجوار الجغرافي بين لبنان وسورية والروابط الاجتماعية لعبت دوراً رئيسياً في ترجيح الكفّة لسورية على حساب العراق.

في الأشهر الأولى للحرب اللبنانية بدا أن حلفاء العراق (جنبلاط وعرفات) سينتصرون. فدخل الجيش السوري وقلب الموازين وتحوّلت المخيمات الفلسطينية إلى بؤر محاصرة. ولم تكن قيادة عرفات ترغب في نجدة مخيم تلّ الزعتر لأنّه كان تحت سيطرة جبهات الرفض التي يدعمها العراق، ولكن عرفات استجاب لضغوط جنبلاط لمحاربة التوغّل السوري في الجبل. وأرسل العراق تعزيزات لاقتحام جبهة الشياح-عين الرمانة وجاهياً للوصول إلى تل الزعتر، وحشد الجيش العراقي قواته على حدود سورية. أمّا في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية الواقعة تحت سيطرة القوات المشتركة، فقد هاجمت ميليشيات «الحركة الوطنية» وحلفاؤها الفلسطينيون مقارّ الأحزاب الموالية لسورية وأقفلتها وصادرت محتوياتها وطردت مَن فيها، وجرت معارك دامية مع «منظمة الصاعقة».

وشهد صيف 1976 أسخن المعارك في حرب لبنان، وسقط مخيم تل الزعتر بأيدي الميليشيات المسيحية، وسقطت معه آمال العراق في السيطرة على الساحة اللبنانية وما تكتنزه من نفوذ على المقاومة الفلسطينية ومن ثقل بيروت العربي. ثم انتشر الصراع بين سورية والعراق خارج الساحة اللبنانية. ففي 26 أيلول 1976 وما بدا أنّه ردّ عراقي على سقوط تل الزعتر، أقدم مسلّحون على احتجاز رهائن في فندق سميراميس في دمشق وأعلنوا انتماءهم إلى «منظمة حزيران الأسود» (نسبة إلى تل الزعتر)[9] وتبيّن أنّه غطاء لتنظيم «مجلس فتح الثوري» الذي

8- لم يُعد العراق سفيره إلى دمشق حتى آخر العام 1977 بعد زيارة السادات إلى إسرائيل.

9- إشارة إلى تاريخ سقوط معاقل الرفض الفلسطيني الموالية للعراق في مخيم تل الزعتر في لبنان في حزيران 1976 والذي اتهم العراق الجيش السوري بالضلوع فيه.

رأسه صبري البنّا (أبو نضال) ومركزه بغداد أيضاً. وبدأت سلسلة أعمال عنف وعنف مضاد بين البلدين خلال 1976، من اغتيال بعثيين عراقيين وبعثيين سوريين، إلى هجمات مسلّحة على السفارات السورية في العالم، ومحاولة اغتيال الأسد، ومحاولة اغتيال خدّام وتفجير عبوات في مطار بغداد.

وانتقم العراق من سورية اقتصادياً فشحن النفط عبر تركيا وحرم سورية من رسوم الترانزيت، ما وتّر الوضع أكثر بين البلدين. فأغلقت سورية في 2 كانون الأول 1976 مرافئها وحدودها أمام حركة نقل البضائع والترانزيت من العراق وإليه. وتضرّر العراق بتسرّعه غير المدروس بشحن النفط عبر تركيا. إذ زادت كلفة الشحن ونفقات المنشآت البديلة وطالت المسافة، فكان العائد على كميّة النفط نفسها أقل مما كان يحقّقه العراق بشحن النفط عبر سورية. واضطر في تموز 1977 إلى زيادة ضخّه عبر تركيا ليحقّق العائد السابق نفسه.

وعندما دعمت الدول العربية في تشرين الأول 1976 التدخّل السوري في لبنان وقيام قوات ردع عربية معظمها سوري، احتج العراق على «هذه المباركة للاحتلال السوري للبنان» مطالباً بالانسحاب الفوري للقوات السورية. ولم ينفع الاستنكار العراقي إذ إنّ المباركة العربية لسورية تُوّجت بمصالحة الأسد والسادات في الرياض في تشرين الأول 1976، وهاجم العراق قمة القاهرة على أنّها قمّة «الزاحفين إلى الاستسلام». كما افتتحت في بغداد في 26 تشرين الأول 1976 إذاعة «صوت سورية» كبوق إعلامي ضد دمشق. فردّت سورية بمنح المعارضين العراقيين فقرات بثّ على إذاعة دمشق (لغياب المال اللازم لافتتاح إذاعة جديدة). ولكن مساعي العراق لإفشال سورية في لبنان لم تنجح وعادت الحياة الطبيعية إلى لبنان. ولم تضيّع سورية فرصة هزيمة العراق الموقتة على الساحة اللبنانية، فعندما دخلت قواتها بيروت في 15 تشرين الثاني 1976 عملت لإقصاء النفوذ العراقي وتصفية الأحزاب والجماعات الموالية للعراق، ومنها الجناح اللبناني للبعث العراقي، حيث تمّ اغتيال شخصيات فكرية وسياسية عدّة، ودُفع من بقي حيّاً من قيادات هذه الجماعات إلى المنفى[10]. كما تمّ تفجير مكاتب صحف موالية للعراق في بيروت (جريدتي **المحرر** و**بيروت**) ونسف مكاتب مجلة **الحوادث** والإجهاز على المراكز والتجمعات المقرّبة من العراق.

في آذار 1977، تعرّض نفوذ العراق في لبنان للمزيد من التدهور بمقتل كمال جنبلاط

10- عاد رئيس الحزب عبد المجيد الرافعي إلى لبنان في نيسان 2003.

فتضعضعت «الحركة الوطنية» التي كان يرأسها. واشتبكت التنظيمات الفلسطينية في ما بينها داخل المخيمات في بيروت وشمال لبنان بين تنظيمات موالية لسورية، كـ«الصاعقة»، وأخرى موالية للعراق، كـ«جبهة التحرير العربية». واستمرّ الصراع العراقي-السوري، حتى بعدما استتب الأمر لسورية على الساحة اللبنانية، إذ اتهم العراق سورية بدعم المقاتلين الأكراد على أراضيه وبأنّها وراء أحداث عنف في النجف وكربلاء. وشهدت سورية سلسلة أعمال تخريب وتفجيرات استمرّت أشهر عدّة في 1978. فاتّهمت العراق بأنّه وراء الهجمات الإسلامية في دمشق وحلب، وأنّ صدّام نفسه يشرف على عقد اجتماعات وإعطاء تعليمات للإرهابيين قبل توجههم في مهام تخريبية داخل سورية. واستكملت سورية قطيعتها الاقتصادية مع العراق بإقفال الحدود بين البلدين في 10 تشرين الثاني 1977. وبعد خمسة أيام تعرّض خدّام لمحاولة اغتيال ثالثة وهو في زيارة رسمية لدولة الإمارات.

وامتد العنف ليشمل صراعاً بين المقاومة الفلسطينية والعراق بعيداً عن العامل السوري. إذ لم يقف أبو نضال ساكناً أثناء المواجهات بين سورية والعراق، واعتبر أنّ «مجلس فتح الثوري» الذي يقوده، أكثر صفاءً من التنظيمات الفلسطينية الأخرى ومن قيادة عرفات. وبدعم وتمويل عراقيين أقدم أبو نضال في 1978 على اغتيال ممثّلي منظمة التحرير في لندن والكويت وباريس وحاول اغتيال ممثلها في الباكستان ورتّب هجوماً على طائرة مصرية في نيقوسيا أسفر عن مصرع شخصيات مصرية (بينها الأديب يوسف السباعي). وأدّت أعمال أبو نضال إلى صراع دام بين «حركة فتح» والعراق. وشهدت بيروت أعمال عنف وحشية في صفوف الفلسطينيين أحدها نسف مبنى سكني ضخم إلى جوار مدينة بيروت الرياضية في منتصف آب 1978. وكانت جماعة أبو نضال وراء محاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن العام 1982 التي كانت حجّة إسرائيل الرئيسية لغزو لبنان.

فشل مشروع الوحدة السورية-العراقية

لم تترك الرمال المتحرّكة الإقليمية «الستاتيكو» اللبناني يستمر طويلاً لصالح سورية. إذ إنّ زيارة السادات إلى إسرائيل في تشرين الثاني 1977 أدّت إلى تدهور الوضع في لبنان وانفجار واسع بين الميليشيا المسيحية والقوات السورية في شباط 1978 في شرق بيروت واجتياح إسرائيلي للجنوب في آذار، في الوقت الذي كانت سورية تسعى لمواجهة اتفاقات كامب دافيد. وعُقد مؤتمر قمة لإقامة جبهة دول عربية رافضة للخطوة المصرية (الجزائر وليبيا واليمن

ومنظمة التحرير وسورية والعراق) في طرابلس، ليبيا، في كانون الأول 1977. ولكن المزايدة العراقية استمرّت. إذ إنّ العراق اشترط لمشاركته في هذه الجبهة أن تخرج سورية من لبنان وتعلن مقاطعتها لأيّة عملية سلام بين العرب وإسرئيل، وتوافق على وضع خطة لتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية. ولم توافق سورية على هذه الشروط التعجيزية، فاقتصرت الجبهة على سورية تساندها الجزائر وليبيا واليمن و«منظمة التحرير». ولكن العراق بدأ بعد أسابيع من رفضه الانضمام لهذه الجبهة التي من المفترض أنّها دون تطلعاته القومية، التقرّب من الدول العربية المحافظة. فكانت مواقفه المتطرّفة في قمة طرابلس مجرّد دخان إعلامي وأثبتت الوقائع زور الكلام الخشبي العراقي، حيث أعاد العلاقات القنصلية والتجارية مع مصر في شباط 1978 ولم يمض أكثر من شهرين على زيارة السادات لإسرائيل. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى أعاد العراق علاقاته الديبلوماسية مع القاهرة (وكان صدّام العامل الرئيسي في قبول العالم العربي بعودة العلاقات مع مصر بدون تخلّيها عن معاهدة كامب دايفيد، وعلى عودة الجامعة العربية إلى القاهرة من تونس سنة 1989).

ثم انقلب الوضع إلى تحسّن في نهاية صيف 1978. ذلك أنّ توقيع السادات على اتفاقات كامب دايفيد، وسط انهيار الموقف العربي في أيلول 1978، دفع إلى تقارب أكثر جدية بين سورية والعراق. فوقّع الأسد والرئيس العراقي أحمد حسن البكر في 26 تشرين الأول 1978 على «ميثاق العمل القومي» لقيام وحدة الجبهة العربية المشرقية[11]. وزار صدّام حسين، نائب رئيس الجمهورية، سورية في كانون الثاني 1979 وفُتحت الحدود وأعطى العراق مساعدات مالية لسورية وأعاد فتح أنابيب النفط والتبادل التجاري. وعُقدت قمّة عربية في بغداد أعطت سورية صفة قيادية عربية غير مسبوقة، وأعطت العراق دوراً عربيّاً هاماً كان يفتقده منذ توقيعه اتفاقية الجزائر العام 1975. وهكذا بعد عشر سنوات من الخلاف بين سورية والعراق، التقى البلدان على مجابهة اتفاقات كامب دافيد واتّجها إلى توافق على الوحدة بتشجيع من أحمد حسن البكر[12].

ولم يَرُقْ هذا التقارب السريع ومحادثات الوحدة لصدّام حسين الذي وجد موقعه في حكم

11- لمزيد من التفاصيل عن التقارب السوري – العراقي عامي 1978 و1979 راجع الفصل السادس من كتاب المؤلف، دار الفارابي، 2012.

12- Amazia Baram, «Ideology and power politics in Syrian-Iraqi relations, 1968-84», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 125-139.

العراق مهدّداً. إذ خاف أن تؤدّي وحدة البلدين إلى تنازل البكر للأسد عن الرئاسة الأولى وإزاحته هو جانباً. فلم يمضِ عام حتى بدأ صدّام التحضير لانقلاب على البكر. وإذ حضر الأسد إلى بغداد في 16 حزيران 1979 لوضع النقاط على حروف وثائق الوحدة، لم يستقبله صدّام في المطار كما كان متوقعاً. وكان الأسد يعرف الكثير عن دور صدّام في العراق منذ 1972[13] فلم يثر أي موضوع خلافي معه. وبعد الزيارة أرسل البكر إنذاراً إلى الأسد أن يعجّل في إجراءات الوحدة لأنّ «ثمّة تياراً في بغداد يتشوّق أن ينحر الوحدة في مهدها قبل أن تُثمر». ولكن الأحداث تسارعت إذ تنحّى البكر عن الرئاسة ليصبح صدّام زعيم العراق الأول في 17 تموز 1979. وبعد احد عشر يوماً بالذات، ضرب صدّام مراكز نفوذ البكر والتيار المؤيّد للوحدة مع سورية، فأعلن في 28 تموز 1979 كشف مؤامرة ضدّه دبّرها أقرب الناس إليه في حزبه وفي النظام بدعم «طرف خارجي». وجرّ صدّام 50 شخصاً من كبار رجال الدولة والحزب أمام محكمة حزبية خاصة حكمت على كثيرين بالإعدام.

كعادته في الفصل بين القضايا العربية الكبرى والمسائل الجانبية على صعوبتها (كما فصل في تحالفه مع السادات بين هدف الحرب ضد إسرائيل ومساوئ الرئيس المصري نفسه)، فقد اعتبر الأسد انقلاب صدّام والأحداث التي تلت في بغداد مسألة عراقية داخلية لا يجب أن تحجب هدف الجبهة المشرقية. ولذلك أوفد خدّام وحكمت الشهابي إلى بغداد لتهنئة صدّام بالرئاسة. ولكن صدّام لم يحسن الضيافة واستقبل خدام بجفاء، وبدل المجاملة أخذ يتكلّم عن ضلوع سورية في مؤامرة ضد العراق اخترعها هو لتصفية دعاة الوحدة من العراقيين. ثم لجأ إلى أسلوب المزايدة القومية المعتاد من العراق، وهدّد بإلغاء مشروع الوحدة إذا لم يوافق

13- دارت صراعات دموية أدّت إلى اغتيال الكثيرن من قيادة البعث العراقي قبل وصول صدّام إلى سدّة الحكم العام 1979. ففي 15 تشرين الأول 1970 اغتيل حردان التكريتي في الكويت وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع في حرب 1967. وفي تشرين الثاني 1971 اغتيل فؤاد الركابي داخل السجن وكان المنظّر الأول للحزب وأحد أبرز قادته في العراق. وفي 8 تموز 1973 أعدم ناظم كزار رئيس جهاز الأمن الداخلي مع خمسة وثلاثين شخصاً من أنصاره وذلك عقب انقلاب فاشل. وفي تموز 1979 قام صدّام حسين بحملة إعدامات واسعة طالت ثلث أعضاء مجلس قيادة الثورة وأكثر من خمسمائة عضو من أبرز أعضاء حزب البعث العراقي. وفي 8 آب 1979 أمر صدّام بإعدام غانم عبد الجليل، وزير التعليم، ومحمد محجوب، وزير التربية، ومحمد عايش وزير الصناعة وصديقه عدنان الحمداني وناصر العاني سعيد، ثم قتل مرتضى سعيد الباقي تحت التعذيب، وقد سبق لكل من الأخيرَين أن شغلا منصب وزير الخارجية، وبلغ عدد من أعدمهم صدّام خلال أقل من شهر ستة وخمسين مسؤولاً حزبياً، فلم يبق على قيد الحياة من الذين شاركوا في انقلاب 1968 سوى عزت إبراهيم الدوري وطه ياسين رمضان وطارق حنا عزيز.

الأسد على «وحدة اندماجية فورية». واعترض خدام والشهابي على اتهام سورية بضلوعها بأي حدث داخل العراق وطلبا أن يقدّم صدّام الدليل على ضلوع سوريين، وسوف تقوم سورية بمعاقبة أي سوري يتبيّن أنّه يتآمر على العراق. ما أحرج صدّام الذي لم يقدّم سوى تسجيل صوتي غير واضح لأحد المتهمين يتحدّث بشكل عام عن سورية والعراق. وحول الوحدة فإنّ سورية لا تمانع في تسريع المراحل.

ولكن خلافات سورية والعراق في 1979 تقزّمت أمام الزلزال الكبير الذي سيحدث تغيّراً عميقاً في الشرق الأوسط، وهو سقوط نظام الشاه في إيران وتحوّلها إلى جمهورية إسلامية.

سورية والثورة الإيرانية

منذ 1960 أقامت إسرائيل شراكة مع شاه إيران كان من نتائجها إشعال حرب أهلية في العراق عبر دعم الأكراد ضد الدولة العراقية. وكان هدف إشغال العراق بوضعه الداخلي هو عرقلة دعمه لسورية ضد إسرائيل وإضعافه عن مواجهة إيران حول سيادته على شط العرب. ولذلك، ومنذ الخمسينات، كانت للعلاقة مع إيران قيمة استراتيجية هائلة لإسرائيل، وكان كبار المسؤولين الإسرائيليين، من بن غوريون إلى أشكول وغولدا مئير ورابين وبيغن، يقومون بزيارات دائمة إلى طهران لكسب ودّ الشاه. وساهم في تدعيم العلاقات مائة ألف يهودي إيراني هاجروا إلى إسرائيل وباتوا صلة وصل هامة بين طهران وتل أبيب، وصل كثير منهم إلى مناصب عالية في الدولة العبرية، أبرزهم رئيس إسرائيل السابق موشيه كتساف وقياديين عسكريين كشاؤل موفاز ودان حالوتس.

لقد خبر الأسد سياسة الشاه الذي كان يدعم مخططات تقسيم العراق، ويطمع بثروات الخليج ومياه شط العرب، وينفّذ مآرب أميركا ويتحالف مع إسرائيل. وحاول الأسد أن يقنع الشاه مباشرة بتغيير سياسته فزاره في طهران في كانون الأول 1975 ودعاه إلى موقف أكثر حياداً في الصراع العربي–الإسرائيلي، وطلب منه التوسّط لدى أميركا لتتبع سياسة معتدلة تجاه القضية الفلسطينية.

ولكنّ الشاه لم يتجاوب معه، بل أمعن في سياسة عدائية ضد العرب. إذ عندما كان العراق يدعم الجهد العسكري السوري في الجولان، جاء كيسنجر إلى طهران وطلب من الشاه أن يحرّك الأكراد ضد الجيش العراقي. ونفّذ الشاه طلب كيسنجر وأشعل حرباً كردية جديدة أنهكت العراق ودفعته إلى التنازل عن شطّ العرب مقابل أن يكفّ الشاه عن مساعدة الأكراد.

حتى 1975، كان شطّ العرب تحت السيادة العراقية وهو نهر بطول مئتي كيلومتر يصب في الخليج ويتشكّل من اندماج نهرَي دجلة والفرات. ولكن كيسنجر التقى الشاه في 1972 وطلب منه الاشتراك مع أميركا في زعزعة استقرار العراق ودعم الأكراد لاستنفاد إمكانيات العراق العسكرية. فدفعت انتفاضة الأكراد العراق إلى مفاوضة الشاه لحلّ الخلافات الحدودية والتنازل عن السيادة على الضفة الشرقية لشط العرب، ووقف المطالبة بحقوق عراقية في محافظة خوزستان الإيرانية، ووقف التسهيلات للمعارضين الإيرانيين، وطرد الزعيم الديني الإيراني المنشق آية الله روح الله الخميني من العراق. مقابل كل هذا يوقف الشاه دعمه للأكراد في شمال العراق وتتخلّى أميركا عن الأكراد. فُقدّم الأكراد كبش محرقة على مذبح المصالح، فأوقفت واشنطن دعمها لهم في اليوم الذي وُقّعت فيه الاتفاقية في الجزائر، وسحب الشاه قواته من الأراضي العراقية وأقفل الحدود في وجه الأكراد. فشنّ صدّام هجوماً على الأكراد وأنهى ثلاث سنوات من القتال[14]. وواصل الشاه تعاونه مع إسرائيل فعمل مع بيغن ودايان لتدبير زيارة السادات إلى القدس العام 1977 وتوقيع اتفاقات كامب دافيد سنة 1978.

ولم تكن سورية ضعيفة في وجه الشاه، إذ إنّ ثمّة خيوطاً ربطت دمشق بقيادة الثورة الإسلامية قبل سنوات عدّة من انتصارها في طهران، بدءاً بعلاقات مع الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، الذي أصبح من زوّار دمشق الدائمين في السبعينات، وصديقاً شخصياً للأسد. فكان الصدر اللحمة الأولى للعلاقات مع الثورة الإسلامية التي نمت في الثمانينات. كما أفتى الصدر العام 1973 أنّ العلويين هم من الشيعة، ردّاً على انتقادات حول ديانة رئيس الجمهورية في سورية في تلك الفترة، في حين كانت «حركة أمل» التي يقودها الصدر من المنظمات الموالية لسورية. وبعدما اختفى الصدر في ليبيا في 1978، أصبحت «أمل» من ركائز السياسة السورية في لبنان. ومن رحم «أمل» وُلد «حزب الله» الذي أصبح ثمرة لبنانية للتحالف السوري-الإيراني الطويل الأمد.

إضافة إلى الصلات في لبنان، فقد أيّدت سورية المعارضة الإيرانية وآوَت في دمشق الخميني

14- حاول الملا مصطفى البرزاني طلب المساعدة من الولايات المتحدة فأرسل نداءات عاجلة إلى كيسنجر والرئيس فورد وإلى الاستخبارات الأميركية بدون جدوى. فأدرك عمق المؤامرة على الأكراد وأمر مقاتليه بوقف إطلاق النار لتحاشي المجزرة. واضطر الى الهرب واللجوء إلى الولايات المتحدة. وأسفر الهجوم الحكومي عن مقتل 7 آلاف كردي وتهجير 200 ألف مواطن، وإقامة منطقة أمنية عازلة خالية من الأكراد، كما نصّت اتفاقية الجزائر، على عمق 10 إلى 15 كيلومتراً من الحدود، فنقل النظام مئات الألوف من الأكراد لإسكانهم بجوار المدن وفي مناطق أخرى.

وبعض القيادات الإيرانية (كمصطفى شمران وصادق قطب زاده وإبراهيم يزدي). فمنحتهم جوازات سفر سورية وعمل قطب زاده في باريس تحت غطاء مراسل صحيفة **الثورة** السورية. وكان الخميني قد اتّخذ من سورية مركزاً له بعدما طرده صدّام من العراق العام 1978، فمكث في دمشق لأشهر عدّة، ثم انتقل إلى منزل في جوار باريس، ومن هناك قاد الثورة التي أعادته إلى طهران مظفّراً في 11 شباط 1979. وبعد انتصار الثورة، بعث الأسد رسالة تهنئة حميمة للخميني وأوفد وزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد إلى طهران ومعه مصحف مذهّب. وبعد تقبيل المصحف شكر الخميني سورية على حسن ضيافتها واحتضانها له في منفاه مؤكّداً على صداقة البلدين. ومن هناك أخذت العلاقات تتطوّر وتتشعّب حيث قام محمد ناصيف بدور في تنميتها، وزار خدّام طهران في آب 1979 معلناً «أنّ سورية دعمت الثورة الإيرانية قبل وأثناء اشتعالها وستستمر بدعمها بعد انتصارها». ومنذ صيف 1979، بعد خمسة أشهر من الثورة، بدأ مئات الشبان الإيرانيين يحضرون إلى دمشق ويجتازون الحدود اللبنانية للقتال ضد إسرائيل.

ولكن لنعد ثلاثة أشهر إلى الوراء، أي إلى عشيّة التقارب السوري-العراقي في تشرين الثاني 1978 الذي أتى ردّاً على كامب دافيد. فقد قلقت إسرائيل من هذا التقارب لأنّها تدرك نظرة الأسد الاستراتيجية، وأنّه يعمل على إيجاد بديل عن مصر. وضاعف القلق الإسرائيلي تعاظمُ الأزمة الداخلية في إيران ضد حليفها الشاه في خريف 1978. وعندما نجحت الثورة في أول شباط 1979 وسقط نظام الشاه، كان ظهور الخميني في طهران بالنسبة لإسرائيل وأميركا يعادل الزلزال الذي أحدثه ظهور عبد الناصر على الساحة العربية في 1955، إذ إن مصالح أميركا وإسرائيل تأذّت كثيراً بانتصار ثورة إيران التي اعتبرت أميركا «الشيطان الأكبر» ورفضت وجود إسرائيل واعتبرتها «الشيطان الأصغر». وأعلن قادة إيران الجدد إلغاء كافة الاتفاقيات التي وقّعها الشاه مع إسرائيل وقطعوا العلاقات معها وأقفلوا سفارتها وجعلوها سفارة فلسطين وأعطوها لـ«منظمة التحرير». وحظرت إيران النفط عن إسرائيل وأثارت الرعب في قلوب الحكّام العرب في المنطقة وحكومات الغرب.

بدأت سورية خطوات تحالف مع الجمهورية الإسلامية في إيران للحصول على عمق استراتيجي يسمح لها ببناء قدراتها الدفاعية بوجه إسرائيل. ولقد رأى السوريون أنّ من مصلحة العرب مدّ اليد لإيران بعدما أنهت نظام الشاه «تاج الطاووس» حليف إسرائيل والشرطي الأميركي في المنطقة، وأصبحت في المعسكر المناوئ للصهيونية والأمبريالية. فإذا كانت إسرائيل تنظر إلى الشرق الأوسط بكامله كرقعة استراتيجية واحدة لمصالحها وتحالفت

مع شاه إيران ومع تركيا وإثيوبيا ضد العرب، فإنّ الأحرى بالعرب أن يحذوا حذوها الآن ويأخذوا إيران إلى حضنهم ومعسكرهم بعد سقوط الشاه. وسعى الأسد لأن تأخذ إيران مكان مصر في الصراع مع إسرائيل: لقد أخذت إسرائيل مصر ولكنّها خسرت إيران.. إيران الآن من حصّة سورية. وكان هذا التحليل صحيحاً إلى حدّ بعيد، إذ إنّ مسعى سورية مع العراق لتوحيد البلدين وتقاربها مع ثورة إيران أقلقا إسرائيل التي كانت تراقب مناورات سورية لبناء جبهة شرقية تعوّضها خسارة مصر. وكانت استراتيجية إسرائيل المعاكسة تقضي منع قيام جبهة مشرقية بقيادة سورية بكل الوسائل المتاحة، لتصبح هي – إسرائيل – سيّدة بر الشام. إذ كان تحالف إسرائيل مع شاه إيران بوليصة تأمين للتعكير على العراق قبل 1979 ولشلّ العراق عن دعم سورية، خاصة أنّ العراق كان ينهض كقوّة إقليمية شكّلت خطراً على إسرائيل.

ورغم أنّ إسرائيل نظرت إلى تقرّب سورية من طهران خطراً عليها، إلا أنّ رأي معظم الدول العربية كان في موقع آخر. إذ وقفت دول الخليج والسعودية ومصر والأردن موقف العراق بأنّ ثورة إيران الإسلامية تشكّل خطراً على العرب. ورأوا في تقرّب سورية من إيران تناقضاً مع سمعتها كبطلة للقومية العربية بعد خروج مصر، وتخلّياً عن مبدأ عبد الناصر أنّ «العرب لا يتحالفون إلاّ مع عرب». وحتى موقف إيران الإسلامية من إسرائيل لم يحسّن نظرة هؤلاء إليها. إذ إنّ طهران كانت فائضة بانتصار الإسلام فبدت عامل تهديد للكويت والعراق ودول الخليج والسعودية ومصر بأن على هذه الدول أن تكون أكثر إسلامية من الآن فصاعداً.

وسط هذا الزلزال، كانت العلاقة بين سورية والعراق تزداد سوءاً منذ حزيران 1979 واستلام صدّام زمام الحكم في بغداد. ففي آذار 1980 انعقد في بغداد مؤتمر واسع ضم أطراف معارضة سورية، هاجم النظام السوري بشدة، وكان من المشاركين صلاح الدين البيطار الذي طالما رفض أن يذهب إلى العراق ولم يكن قد قطع تماماً احتمال العودة إلى سورية وقد التقاه الأسد في دمشق العام 1978. ومقابل دعم العراق للمعارضين السوريين، زادت سورية من دعمها للمعارضين العراقيين وخاصة الأكراد بجناحيهم (البرزاني والطالباني)، و«الحزب الشيوعي» العراقي وأقام «حزب الدعوة» العراقي المعارض مكاتب له في دمشق.

ولم تتراجع سورية عن صداقتها لإيران حتى عندما أعلن العراق الحرب على الجمهورية الإسلامية في أيلول 1980. فقد وقفت سورية وحيدة مع إيران دون معظم الدول العربية، وعندها اتهمت الدول العربية المؤيدة للعراق، وهي بأغلبية سنيّة، سورية بأنّها تقف مع إيران

من موقع مذهبي. إذ كما أثار تدخّل سورية في شؤون لبنان والأردن والفلسطينيين اتهامات بتخلّي سورية عن القومية العربية واعتناق قيادتها الفكر القومي السوري لتحقيق «سوريا الكبرى»، تراجع الآن اتهام سورية بالقومية السورية وجاء اتهام جديد أنّ سورية تتخلى عن القومية العربية وتعود إلى «مذهبية علوية» بتحالفها مع إيران الفارسية الشيعية، وأنّ سورية تسعى إلى قيام «هلال شيعي» يبدأ في إيران وينتهي في جنوب لبنان على حدود إسرائيل، مروراً ببغداد ودمشق وبيروت. وجاءت هذه الاتهامات بالدرجة الأولى من العراق، فازدادت حدّة العداء بين البلدين. والأكيد أنّ محرك سورية هو استراتيجيتها التي لم تكن لتتحوّل لو بقيت مصر على خطها العربي.

منذ الثمانينات أصبح التحالف مع شيعة لبنان وإيران في صلب الإستراتيجية السورية وركناً أساسياً في سياسة سورية الدفاعية. لقد اختارت سورية التقرّب من إيران الإسلامية في 1979-1982 أثناء حربها ضد التنظيمات الإسلامية المسلّحة في حلب وحماة، والمدعومة من الأنظمة العربية السنيّة التي لم ترفع أصبعاً ضد إسرائيل والتي تتعاون مع الولايات المتحدة ولا تدعم سورية كفاية، بل تبادلها العداء كما فعل صدّام حسين الذي لم يكتفِ بعداء سورية بدعمه معارضين سوريين ومدهم بالسلاح، بل مارسه بالمزايدات والشعارات القومية. فكان عداء صدّام هو الأسوأ بين القادة العرب إذ إنّه لم يستجب لنداء الاستغاثة الذي أطلقته سورية إلى أشقائها العرب بعد كامب دافيد، وأيّد أعداءها في لبنان وعمل على إغراقها في صراع دام مع إسرائيل على الأرض اللبنانية. وعكس علاقة سورية بالعراق التي سادها الخلاف لا الوئام منذ 1946، فإنّ علاقة سورية مع إيران اتّخذت طابعاً عميقاً وثابتاً منذ 1979 (تخلّلتها مراحل سوء تفاهم سنأتي على ذكرها في الفصل الثاني عشر).

لقد حاولت سورية التدخّل لتخفيف التوتّر بين إيران والعراق، ليكون العرب جميعاً أصدقاء لإيران. وأكّد الأسد أن أولوية الصراع يجب أن تكون في فلسطين وأنّ عدو الجميع هو إسرائيل. ولكن مواقف دمشق وبغداد لم تكن منسجمة أبداً تجاه الثورة الإيرانية[15]، إذ إنّ معظم أسباب سورية حول تقرّبها من إيران تهاوت أمام فهم مختلف وضعه العراق:

– حول تقييم سورية للخميني كنقيض للشاه وخاصة بالنسبة للصراع العربي–الإسرائيلي

15- Yair Hirschfeld, «The Odd Couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran»» in *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 105-124.

وعداءه لإسرائيل، رأى العراق أنّ الخميني لا يقلّ خطراً عن الشاه وأنّه لن يخدع العراق بإسلامه. فهو قومي فارسي يريد مصالح إيران أولاً وإلاّ فعليه أن يكفّ عن تدخّله في شؤون العراق الداخلية وينسحب من عربستان وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى ويعترف بسيادة العراق على شط العرب.

– وعن أنّ ثورة إيران تحمل مناقبية أخلاقية ويمكن التفاهم مع قيادتها، ردّ العراق أنّ إيران تأتي بثورة شيعية تحرّض شيعة العراق على الانتفاض ضد نظام البعث في بغداد وإقامة «جمهورية عراق إسلامية» وتهدّد بنشر ثورتها في الدول العربية.

– وحول أنّ إيران هي عمق استراتيجي في الصراع مع إسرائيل بالنسبة لسورية، رأى العراق أنّ هذه الرؤية هي فقط من دمشق في حين كان العراق يعتبر إيران هي الخطر الحقيقيّ على حدوده هو، وأنّ إيران تتوعّد نظامه وتهدّد وجوده. وأنّ من مصلحة سورية مساعدة العراق على التصدّي للتهديد الإيراني ومن ثمّ يتسنّى للعراق أن يقوم بواجبه في جبهة الجولان.

وجهات النظر هذه تحدّث عنها السوريون والعراقيون بهدوء في اجتماعات عادية في الأشهر التي تلت عودة الخميني. ولكن بعد انفكاك مشروع الوحدة بين البلدين وتعمّق الجفاء بين صدّام والأسد، تحوّل الخلاف الهادئ إلى عداء سافر كان الموقف من إيران من أسبابه الرئيسية. وكانت المشكلة أنّ سورية شخّصت أنظارها غرباً باتجاه الخطر الإسرائيلي، والعراق شخّص أنظاره شرقاً باتّجاه الخطر الإيراني ولم يلتقيا على عدوّ مشترك. فلم يمضِ عام على تبوؤ صدّام سدّة الرئاسة في بغداد حتى وصلت العلاقات مع سورية إلى الحضيض.

ومع عودة الصراعات والمواجهات الدامية بين سورية والعراق، شهدت سورية أعمالاً تخريبية متصاعدة، فقتل إرهابيون 70 شخصية من كوادر الإدارة العامة ومن «حزب البعث» في دمشق العام 1979. وقام تنظيم أبو نضال باغتيال زهير محسن قائد «منظمة الصاعقة» في منتجع «كان» الفرنسي في 15 تموز 1979. وفي آب 1980، قبل أسابيع من الحرب العراقية–الإيرانية، اجتاحت قوى الأمن العراقية السفارة السورية في بغداد وطردت معظم ديبلوماسييها بتهمة مساعدتهم معارضين عراقيين في الداخل وتهريب أسلحة ومتفجرات للشيعة. وفي تشرين الأول 1980 قطع العراق العلاقات مع سورية واتهمها بأنّها تمدّ إيران بالأسلحة. كما انعقد في سورية مؤتمر «جبهة القوى الثورية والإسلامية والقومية في العراق» في 12 تشرين الثاني 1980، وصدرت مطبوعات معارضة عراقية في دمشق. وفي كانون الثاني 1982، أعلنت سورية إحباط محاولة انقلابية أبطالها عسكريون وإسلاميون، هدفت إلى ضرب مقر الرئيس

الأسد في دمشق ومكاتب «حزب البعث» بالطائرات. واتّهمت سورية العراق بالتخطيط للمحاولة وتمويلها. وبدون قصد، أفصح العراق عن دليل ضلوعه بنشره في الجرائد الرسمية في بغداد تفاصيل المحاولة التي لم تظهر في أية مطبوعة سورية أو لبنانية. ولم يتردّد الأسد عن تحميل العراق مسؤولية هجومات الإسلاميين داخل سورية في خطاب له في 7 آذار 1982. وفي 11 آذار 1982 أعلن معارضون سوريون قيام «جبهة التحالف الوطني لتحرير سورية» ومقرّها بغداد[16]، وشهد نيسان 1982 إعادة اغلاق خط أنابيب كركوك – بانياس.

أمّا على الساحة اللبنانية، فقد استمرّت المواجهات السورية–العراقية، وإن على وتيرة أخفّ بسبب غياب العراق لانشغاله في حربه مع إيران. فلقد تمّ تفجير السفارة العراقية في بيروت في كانون الأول 1981[17] ووضع عبوات ناسفة في التاسع عشر منه في مجلة **الوطن العربي** اللبنانية الموالية للعراق في باريس. كما انفجرت عبوة ثانية في المجلة نفسها في باريس في 22 نيسان 1982. ومنذ أيّار 1983، اندلعت معارك في طرابلس في شمال لبنان بين فئات موالية لسورية وفئات موالية للعراق كـ«حزب البعث» العراقي و«جماعة التوحيد الإسلامي» وقوى فلسطينية تابعة لياسر عرفات، فتجدّدت الحرب السورية–العراقية في لبنان. وكان عرفات هذه المرّة متحالفاً مع العراق ضد سورية وفئات فلسطينية ولبنانية أخرى. وانتهت معركة طرابلس مرّة أخرى بانتصار سوري. ورافق تراجع الجماعات الموالية للعراق في لبنان صعود المنظّمات الموالية لإيران في صفوف شيعة لبنان، وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي في 1982 والتي كانت تعادي النظام العراقي أيضاً. فظهرت تنظيمات «حزب الله» و«حركة المستضعفين في الأرض» و«الجهاد الإسلامي»، ودخلت لبنان قوات من «الحرس الثوري الإيراني» للمساهمة في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فتغيّرت الجغرافية السياسية اللبنانية كثيراً بفعل الأحداث الإقليمية، وخاصة بفعل الحرب العراقية–الإيرانية منذ 1980 والاحتلال الإسرائيلي منذ 1982.

انتفاضة شيعة العراق

لا يمكن أن يُلام العراق على موقفه من الثورة الإسلامية الشيعية الطابع، فقد كانت ظروفه

16- أصبحت الجبهة فيما بعد «الجبهة الوطنية لإنقاذ سورية».

17- من ضحايا هذا التفجير بلقيس قبّاني زوجة الشاعر السوري نزار قباني.

مشابهة للبنان وسورية: بلد متعدّد الديانات والأعراق، وليد اتفاقية سايكس-بيكو، ضحيّة انتفاضة كردية في الشمال غذّاها الشاه وإسرائيل، يواجه الآن انتفاضة شيعية في الجنوب يغذّيها الخميني. فوقع العرب السنّة في العراق، ومنهم معظم قادة البعث وأسرة صدّام في الوسط (في بغداد والمحافظات المجاورة) بين الأكراد شمالاً والشيعة جنوباً. ولم يكن العراق ندّاً كفوءاً لإيران الثورية التي تمتّعت بشعبية عارمة ليس فقط داخل إيران بل في بيوت العراقيين، حيث أغلبية السكان من الشيعة وكذلك في لبنان وسورية. وكسبت ثورة إيران إعجاباً عربياً واسعاً في مصر والجزيرة العربية. فحتى العام 1980 كان النظام العراقي يتخبط لتثبيت حكمه وشرعيته ويلجأ مراراً إلى القمع: قمع الأكراد، وقمع الشيعة، وقمع الشيوعيين، وقمع الطبقة الوسطى ومخاصمة سورية. وكانت الثورة الإسلامية تيّاراً هادراً سمعه الشرق الأوسط كلّه وأثار إعجاب أهل اليسار. وحتى داخل البعث العراقي، كانت ثمة قوى معارضة لصدّام ترغب في مصالحة سورية وتحقيق الوحدة، وتدعو لفتح الباب على حوار جديّ مع الشيعة العراقيين ومع إيران الإسلامية. ولكن صدّام استبق الأمور وقرر، منذ سقوط الشاه، عدم التعاون مع النظام الجديد الذي يقوده الخميني، وعلى التحالف مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ومن هنا جاءت حركة التطهير داخل البعث العراقي العام 1979.

وكان العراق في ظلّ البعث قد اتّبع خطاً علمانياً قاسياً لا يقيم قياساً لعلماء الدين. فمنذ 1968 استغلّ النظام العلاقات المذهبية لشيعة العراق بإيران وربط بين هذه العلاقات الدينية وبين صداقة الشاه لإسرائيل ليشكّك بولاء الشيعة، وأعدم مشرفين على مؤسسات دينية شيعية في البصرة من جملة من أعدمهم كجواسيس في كانون الثاني 1969، واعتقل السيد مهدي الحكيم وعذّبه، ثم ضايق أكبر شخصية شيعية هي آية الله محسن الحكيم واتهمه بأنّه عميل للسي آي إيه فهرب الحكيم من العراق. ومع اشتداد الأزمة مع إيران هجّر النظام 40 ألف شيعي إلى إيران بتهمة أنّ أصولهم الإثنية كانت إيرانية. وانتشرت المعارضة الإيرانية للشاه في العراق، ووجدت محبّذين في صفوف شيعة العراق. ولم يتسامح النظام العراقي مع أية معارضة عراقية شيعية. ففي 1977، انطلق موكب ديني ضمّ 30 ألف شخص في ذكرى العاشر من محرّم من النجف إلى كربلاء. وأطلق المشاركون هتافات ضد النظام البعثي، لم يتحمّلها عناصر الجيش الذين كانوا يراقبون الموكب ففتحوا نيران رشاشاتهم على المتظاهرين بمشاركة طائرات هليكوبتر. واستمرّت عمليات القتل والاعتقالات لمدّة يومين.

وكان الشاه قد أصرّ في 1975 على منع الخميني من مزاولة نشاطه السياسي انطلاقاً من

العراق، حيث كان الخميني يعمل ضد الشاه انطلاقاً من النجف منذ 1963. فأخذ صدّام يضايق الخميني ويضغط عليه ليكفّ عن نشاطه ضد الشاه. وإذ رفض الخميني، طرده صدّام إلى الكويت في 1978. ولكن الكويت الصغيرة لم تكن في وارد إيواء مَن لم يقدر العراق على تحمّله لأنّها هي أيضاً تجاور الشاه الذي لا يرحم، والذي استولى على شرق شط العرب بعدما احتلّ جزراً إماراتية. فغادر الخميني إلى سورية حيث أقام فترة ثم ذهب إلى باريس. ولم تطل إقامة الخميني في باريس طويلاً، إذ سرعان ما عاد منتصراً إلى إيران العام 1979، بعد ثلاثة أشهر من خروجه من العراق. ووقع صدّام في شرّ قصر نظره عن الوضع الإيراني.

ومنذ وصوله إلى السلطة في طهران سعى الخميني إلى «التخلص من النظام العراقي ورميه في مزبلة التاريخ». فدأبت طهران الإسلامية على توجيه حملات دعائية شرسة تدعو العراقيين إلى «قلب نظام حزب البعث الملحد»، وعلى تقديم الدعم المادي والأسلحة لعناصر داخل العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام وتنظيم مسيرات وتظاهرات في المناطق الشيعية ومحاولة اغتيال شخصيات رسمية. فبدأت حملة اغتيالات وتفجيرات في أنحاء العراق قامت بها جماعات عدّة أبرزها «حزب الدعوة» الشيعي. وتحوّل نداء المعارضة الشيعية من المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى هتاف للخميني وقيام جمهورية إسلامية في العراق وفتوى علمائية بتحريم العضوية في «حزب البعث». وردّ صدّام بسجن الآلاف وإعدام المئات. وشنّ العراق حرباً إعلامية ضد إيران طيلة 1979 وقام بأعمال قمعية غير مسبوقة للقضاء على انتفاضة الشيعة عبر الإعدامات والمطاردة والسجن والاضطهاد. ثم نفى عشرات الآلاف من العراقيين إلى إيران.

وفي أول نيسان 1980، حاول أعضاء من «حزب الدعوة» اغتيال الوزير طارق عزيز في جامعة المستنصرية في بغداد. فسقط عدد من القتلى والجرحى وفشلت المحاولة. وضرب «حزب الدعوة» مجدّداً في 5 نيسان أثناء مسيرة تأبين لقتلى الجامعة. فكان ردّ صدّام قاسياً حيث أعلن «حزب الدعوة» منظمة محظورة تُعاقب عضويّتها بالإعدام، فاعتُقل المئات من أعضاء الدعوة ونُفّذ فيهم حكم الإعدام. وكان الغضب الشعبي عارماً في جنوب العراق، فخرج عشرات الألوف وفتحت قوى الأمن النيران على المتظاهرين وأصابت منهم مقتلاً واعتقلت الألوف الذين أُعدم قسم منهم في ما بعد. ثم قامت السلطة بنفي 200 ألف شيعي عراقي بتهمة أنّهم من أصول إيرانية، وكان بينهم آلاف التجار والأثرياء، فصودرت أملاكهم وأموالهم. ولكن هذا التهجير القسري إلى إيران أطلق موجة هجرة كبيرة في صفوف شيعة

العراق حملتهم إلى دول عربية كسورية والخليج ولبنان وإلى أوروبا والولايات المتحدة، كما هاجر رجال الدين الشيعة ومعهم عائلاتهم. وبلغ غضب الشيعة حدّاً خلال 1980 بدا فيه أنّ جنوب العراق بأكمله، بما فيه مدن البصرة والنجف والكوفة، سينسلخ عن العراق وينضم إلى إيران[18]، في حين سجّلت الأشهر الثمانية الأولى من 1980 أكثر من ثمانين تصادماً عسكرياً على الحدود مع إيران.

الحرب العراقية-الإيرانية

كان العام 1980 يعد العراق بمستقبل مشرق بعد خمس سنوات من الازدهار، حيث تدفّقت أموال النفط باستمرار وبدأت تظهر نتائج المشاريع العمرانية والاقتصادية والتعليمية والصحية على السكان. فأخذ العراق يسير في اتجاه مستويات الدول المتطوّرة. ولكن في ذلك العام ارتكب صدّام أكبر غلطة في الشرق الأوسط منذ قيام دولة إسرائيل في 1948، وهي قراره غزو إيران. فأغرق المنطقة في سلسلة حروب أدّت إلى تدمير الاقتصاد والمجتمع في العراق وإلى هجرة ملايين العراقيين وإضعاف العرب وقضاياهم إلى حدّ كبير. لقد كان صدّام واثقاً من قوّة العراق العسكرية ومطمئناً لدعم دول الخليج والسعودية والأردن الخائفة من المدّ الإيراني، معتبراً أنّ العراق هو الدولة العربية المؤهلة عسكريّاً لوقف الزحف الثوري الإيراني. كما أن التطمينات الدولية للعراق وقلق أميركا من خطر الخميني على نفط الخليج لعبت دوراً في قرار الحرب.

للحرب العراقية-الإيرانية عوامل وأسباب مباشرة وغير مباشرة ذكرنا معظمها أعلاه. وكان نزاع شطّ العرب من الأسباب المباشرة. إذ بعد سقوط الشاه، كانت إيران تغلي في فوضى الثورة الإسلامية الوليدة وتهدّد بابتلاع الدول النفطية الصغيرة في الخليج واستقطاب الجماعات الموالية لها داخل العراق لقلب النظام. وحدثت مناوشات حدودية مع العراق في مطلع أيلول 1980 ثمّ أعلن صدّام في 17 أيلول إلغاء اتفاق الجزائر بين العراق وإيران، وبدأ الغزو العراقي لإيران في 22 أيلول عندما اقتحمت القوات العراقية جبهة طولها 1500 كلم. كان التوقيت العراقي ممتازاً، إذ إن النظام الجديد في طهران قضى على كوادر عسكرية إيرانية هامة بقتل أو سجن أو فصل حوالى عشرة آلاف ضابط، بينما تعطّلت مئات الطائرات العسكرية الإيرانية

18- لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة كتاب كمال ديب، موجز تاريخ العراق.

والدبابات الأميركية الصنع لعدم توافر قطع الغيار. وكان صدّام مطمئناً إلى أن الجيش العراقي هو الأقوى في المنطقة بعد إسرائيل، وسيقوم بمهمته ويأتي برأس الخميني خلال شهر. ولكن المعارك بين البلدين لم تتوقّف حتى 1988.

أصيب الأسد بصدمة عند اشتعال الحرب بين العراق وإيران في 22 أيلول 1980. فبنظره كانت الحرب ضد إيران خاطئة لأنّها ستنهك العرب وتلهيهم عن الصراع الأساسي ضد إسرائيل. وإذ تموضعت سورية تماماً إلى جانب إيران بعد أسبوعين من اشتعال الحرب، قطعت بغداد علاقاتها مع دمشق وسط اتهامات صاخبة بالخيانة والعمالة. وبدأت وسائل الإعلام العراقية من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون، تنشر تصريحات لصدّام كرّرت كليشيهات سابقة ضد حافظ الأسد بأنّه سلّم القنيطرة للإسرائيليين بدون قتال في حرب 1967، وأنّه طلب وقف إطلاق النار بعد يوم من بدء حرب تشرين 1973، وأنّه تدخّل في لبنان العام 1976 بالتواطؤ مع واشنطن وتل أبيب، وأنّ دم الفلسطينيين على يديه في مجزرة تل الزعتر سنة 1976، وأنّه هو، لا صدّام، من خرّب مساعي وحدة سورية والعراق قبل عام، إلخ. وبديهي أن تردّ سورية على هذه الحملة بكلام مماثل عن صدّام بأنّه عميل أميركي شنّ حرباً على دولة صديقة للعرب تريد أن تساهم معهم في تحرير فلسطين، وأنّه باع شط العرب للشاه في 1975، وأنّه يدّعي أنّه بعثي ولكنّه يدعم أخطر حرب إرهابية أصولية طائفية على سورية، وأنّه سحب القوّات العراقية من جبهة الجولان، وأنّه متعطّش للدماء ضد العراقيين من أكراد وشيعة، وحتى من بعثيين مثله قتلهم بالعشرات في 1979 بدم بارد.

وكانت السعودية قد تخوّفت من مدّ الثورة الإيرانية، خاصة بعد تجربة صعبة في تشرين الثاني 1979 عندما قامت جماعة أصولية سنيّة سعودية باحتلال المسجد الأكبر في مكّة. كما أنّ الكويت شعرت بأنّها ستكون أول دولة تسقط بيد إيران، فيما اعتبر الملك حسين إيران خطراً كبيراً على الأردن والمنطقة العربية. فزار صدّام عند اشتعال الحرب مشجّعاً وجعل العقبة مرفأً رئيسيّاً للعراق. ولعب الأردن دوراً رئيسياً في دعم المجهود العراقي. وإزاء دعم السعودية والخليج والأردن لجهود العراق الحربية، ضغط الأسد على صدّام لوقف الحرب طيلة سنواتها السبع. كما أنّ بعض الدول العربية، كليبيا، كانت ضد الهجوم العراقي، في حين تناغم موقف سورية مع موسكو التي رأت في زوال نظام الشاه انتصاراً لها ولليساريين والتقدميين في المنطقة، وأنّ وصول نظام ثوري إلى إيران هو هزيمة لأميركا ومشروعها في الخليج العربي والشرق الأوسط. حتى أنّ الأسد أصدر بياناً مشتركاً مع بريجنيف أثناء زيارته إلى موسكو بعد

اندلاع الحرب يؤيدان فيها «حق إيران في تقرير مصيرها من دون أي نفوذ خارجي»، إشارة إلى العراق. وأعطت موسكو إذناً لسورية وليبيا لبيع أسلحة سوفياتية إلى طهران. ثم بدأت تتطوّر العلاقات بين إيران وسورية على الصعيد الاقتصادي منذ مطلع 1981 عبر فتح خطوط جوّية إلى مطار دمشق، وتوقيع اتفاقات في قطاعات النفط والسياحة والتبادل التجاري. وعوّضت إيران سورية خسارة النفط العراقي بمدّها بكميّات من النفط الإيراني باسعار مخفّضة ضمن اتفاقات تجارية واسعة بين البلدين. وبدأ تنفيذ الاتفاقات السياحية فأخذت الوفود السياحية الإيرانية تصل إلى سورية ليفوق عددها المليون سائح خلال بضعة أعوام.

وكانت الحرب العراقية-الإيرانية قد اشتعلت في أوج حرب سورية ضد «الإخوان المسلمين» في الداخل، وبعدما تراكمت الأدلّة عن دعم العراق للإرهاب والتفجير داخل سورية. فامتدّ التعاون السوري-الإيراني إلى الشؤون العسكرية والاستخباراتية والأمنية، من إمدادات السلاح إلى تبادل المعلومات الأمنية والحملات الإعلامية ودعم النشاطات المناهضة لنظام صدّام داخل العراق.

كما أنّ الثورة الإيرانية وجدت صدى مميّزاً لها في لبنان، حيث كان الشيعة موزّعين بين أحزاب شيوعية وقومية سورية وعربية وقلّة في «حركة أمل». ولكن ثورة إيران وضرب سورية لأحزاب «الحركة الوطنية» ومقتل كمال جنبلاط واختفاء موسى الصدر، كلّها عوامل أدّت إلى صحوة شيعية في لبنان وبداية «شيعية سياسية» (مع «حركة أمل» أولاً، ثمّ مع «حزب الله» بعد الاجتياح الإسرائيلي العام 1982). وتواصل الصراع السوري-الإسرائيلي حول الجبهة المشرقية ليمتدّ الآن من الساحة اللبنانية إلى الداخل السوري وحتى جبهة الحرب العراقية-الإيرانية. وصمد الأسد أمام انتقاد العرب السنّة أنّه يدعم إيران الفارسية الشيعية ما أفقده الكثير من الدعم المالي العربي، لأنّه كان مقتنعاً أنّ حلفه مع طهران هو الذي يوفّر العمق الاستراتيجي الذي يحتاجه للدفاع عن سورية والأمّة العربية، وصولاً إلى تحالفه مع شيعة لبنان كمقاومة ضد إسرائيل.

لقد أرهقت الحرب العراق فحاول وقفها عندما اجتاحت إسرائيل لبنان في حزيران 1982، وأعلن انسحاباً كاملاً من إيران من جانب واحد. وناشد العراق الخميني وقف القتال «للتوجّه معاً» لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان. ولكن الخميني لم يستجب واستمرّت الحرب ستة أعوام أخرى لم يحقّق العراق أثناءها أي هدف استراتيجي. بل اعتبر الإيرانيون أن العراق قد وقع في مصيدة بدخوله حرباً معهم، وأنّ دخولهم بغداد لم يعد بعيداً. هذه

الحرب التي استمرت ثماني سنوات كانت الأطول في الشرق الأوسط والأكثر كلفة منذ الحرب العالمية الثانية حيث تجاوز عدد القتلى المليون بكثير، وخاصة بين المدنيين، عندما لجأ الطرفان إلى قصف المدن المكتظة بالسكان. وفي العراق تكثّفت التناقضات: صراع طائفي مستمرّ منذ 1300 عام بين سنّة وشيعة، وصراع بين نظام بعثي علماني في بغداد ونظام ثيوقراطي ديني في طهران، وبين راديكاليين في العالم العربي يدعم معظمهم طهران ومحافظين يدعمون بغداد، وصراع بين زعيمين -صدّام والخميني- يحملان إرادة فولاذية على مواصلة الحرب مهما كان الثمن.

إلى أن جاء يوم 9 شباط 1986

في ذلك اليوم حصل تطوّر ميداني خطير كانت له تداعيات إقليمية عدّة. إذ استطاع الإيرانيون خرق الجبهة العراقية وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو وأصبحت الحرب الآن داخل الأراضي العراقية. حتى ذلك اليوم بقيت الدول الكبرى على الحياد، ولكنها لم تكن تمانع في أن تستمر الحرب طالما أنّ ضبطها كان ممكناً، خاصة أنّ رحاها تدور بين قائدين غير محبوبين دوليّاً، وأنّ الحرب ستشغلهما عن إثارة المشاكل في المنطقة. وكان كيسنجر قد صرّح أنّ «المصلحة الأميركية العليا في الحرب هي أن يخسر الطرفان». ولكن عند بدء انكسار الجبهة العراقية، رأى الأميركيون أنّ إيران ستهدّد دول الخليج. فباشروا في 1987 دعم العراق مباشرة وقامت طائرات التجسس الأميركية بتصوير المواقع الإيرانية وإعطاء المعلومات للعراق، فيما دخلت البحرية الأميركية الحرب لمضايقة تحركات الإيرانيين. وفي بداية 1988، قصفت القوات الأميركية مواقع إيرانية داخل العراق وشنّت هجمات على قطع بحرية إيرانية فتمكّن العراقيون من استعادة الفاو في 16 نيسان. وتشجّع صدّام فأمر بقصف المدن الإيرانية بـ 150 صاروخاً بعيد المدى حمل بعضها رؤوساً كيماوية وجرثومية، ما أدّى إلى سقوط آلاف الضحايا الإيرانيين وأحدث صدمة للقيادة الإيرانية. وفي أيار 1988 استعاد العراق كل أراضيه ثم بدأ يستعد لغزو الأراضي الإيرانية مجدّداً. عندئذ اقتنع الخميني أن إيران أصبحت تواجه الولايات المتحدة وليس العراق فقط. فوافق على وقف القتال في 22 تموز 1988.

محت الحرب العراقية-الإيرانية المكتسبات التي حققتها ثورة البعث منذ 1968 فعاد العراق بلداً فقيراً دائماً عديم الاستقرار يعاني قمع النظام وأجهزته الأمنية العديدة، وسلطة

الفئة الحاكمة على ما تبقى من مقدرات البلاد[19] كما أنّ الدعم الاقتصادي والسياسي العربي للعراق تبخّر بمجرد زوال الخطر الإيراني. وهكذا قضت الحرب مع إيران على آمال الشعب العراقي بعقد ذهبيّ ثانٍ من البحبوحة والتقدّم. وكانت تكلفة الحرب للبلدين 600 مليار دولار وبلغت قيمة ديون العراق للغرب والاتحاد السوفياتي 41 مليار دولار، كما بلغت قيمة المنح المالية والقروض والنفط المستخرج من المنطقة المحايدة التي قدّمتها الكويت والسعودية للعراق 40 ملياراً[20]. وخرج العراق باقتصاد منهار.

حرب الكويت

لم يُجِد العراق دور الحراسة المطلوب منه أميركيّاً كبديل للشاه، وكاد ينهار في السنة الثانية للحرب أمام الجحافل الإيرانية. ورغم أنّ التدّخل الأميركي أنقذ العراق، فقد توهّم صدام أنّه هو الذي فاز وأخذ يتصرّف كزعيم للعرب وحامي بوابتهم الشرقية، وبدأ يضغط على الدول العربية الغنيّة لمساعدته على زيادة أسعار النفط ومحو ديون العراق وخاصة تلك المستحقة للكويت. واستمرّ في برنامج تسلّح ولم يقلّص من حجم جيش المليون بعد الحرب. وحاول صدّام التودّد للدول العربية ولكن جهده العربي لم يؤدِّ إلى نتائج ملموسة. فلم تنظر إليه الدول العربية أنّه حامي الأمة العربية وهازم إيران، بل أنّه يهدّد الكويت وسورية ويشعل الوضع في لبنان، حيث شاهدوا على التلفزيون عامي 1989 و1990 آثار الأسلحة الميدانية الضخمة التي قدّمها العراق لحلفائه في لبنان.

لقد استغلّت الكويت نهاية الحرب العراقية–الإيرانية، وأعلنت زيادة إنتاجها النفطي

19- تدهور الاقتصاد العراقي بشكل ملحوظ للمرّة الأولى منذ العام 1968. فهبطت عائدات النفط من 40 مليار دولار عام 1980 إلى 17 ملياراً عام 1981، في حين استمر استيراد البضائع الاستهلاكية والعسكرية وغيرها بكلفة 33 مليار دولار. فازداد الاتكال العراقي على الدعم المالي العربي. ولكن دول الخليج بدأت تعاني أيضاً من أزمات اقتصادية، من الحرب بين العراق وإيران ومن هبوط أسعار النفط. وكان إنتاج العراق من النفط ينخفض باستمرار إلى النصف في العام الثاني للحرب، وإلى الثلث في العام الثالث، حيث لم يتجاوز المليون برميل يوميّاً عام 1982 وهبطت عائداته إلى 40 بالمئة مما كانت عليه عام 1980. ثم تضاءل الإنتاج العراقي إلى 900 ألف برميل يوميّاً عام 1983 وانخفضت عائدات السعودية من بيع النفط من 113 مليار دولار عام 1981 إلى 40 ملياراً في عام 1983. وساهمت دول الخليج في مزيد من انخفاض الأسعار عندما زادت صادراتها النفطية. وانخفض الدعم الخليجي للعراق خلال الأعوام 1984-1986. وعندما استطاع العراق استعادة بعض طاقته الإنتاجية عام 1986 إلى 1.7 مليون برميل عاكسه انهيار سعر البرميل، فانخفضت عوائد العراق إلى 30 بالمئة عما كانت عليه عام 1980.

20- حازم صاغية «قصة البعث في العراق» في **الحياة** 13 أيار 2003.

لتحسين وضعها المالي، ما أزعج العراق كثيراً لأنّ كل انخفاض في سعر البرميل كان يزيد من تضييق الخناق على اقتصاده. وحذت الإمارات حذو الكويت فزادت إنتاجها هي أيضاً. وأصرّت الكويت أنّ على العراق أن يدفع ديونه حتى آخر فلس. ورأى العراق أنّ الكويت لا تكترث بل تفعل ما يحلو لها لأذية العراق. فقدّمت بغداد شكوى إلى جامعة الدول العربية في 15 تموز 1990، مفادها أنّ الكويت تسبّب خسارة مليار دولار سنويّاً للعراق في وقت يعاني من أزمة اقتصادية قاتلة. والتقى صدّام سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غلاسبي يوم 25 تموز 1990 وشكا من الكويت وأنّ ما تفعله يرقى إلى مستوى حرب اقتصادية على العراق وأنّ العراق لن يتأخر في الردّ. فقالت غلاسبي: «إن الولايات المتحدة لا تتدخّل في الخلافات العربية». وفهم صدّام أنّ أميركا لن تعترض على نواياه تجاه الكويت.

وفي 2 آب، دخلت الدبابات العراقية الكويت واحتلّتها في أربع ساعات. وبعد أيام كان أمير الكويت يقف إلى جانب الرئيس بوش الأب على عتبة البيت الأبيض، ووعد بوش أنّ عمل العراق لن يمرّ. وفي نهاية تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الأمن القرار 678 القاضي باستعمال كل الوسائل لتحرير الكويت وأعطى مهلة حتى 15 كانون الثاني 1991 لانسحاب العراق الكامل. ولم يضيّع الأميركيّون الوقت، فشنّوا يوم 16 كانون الثاني 1991 غارات متتالية على عشرات الأهداف الاستراتيجية داخل العراق، من مرافق عامة وبنية تحتية وأبنية مدنية وعسكرية. واستعملت قوات التحالف النابالم واليورانيوم المشعّ في قصفها، واستهدفت مواقع مدنيّة، فسقط آلاف الضحايا من المدنيين العراقين. واشتدت الضائقة المعيشية وانقطعت المواد الغذائية الأساسية. وأدّى قصف المستشفيات ونقص المواد الطبية إلى موت الآلاف من المدنيين في وقت كان غلاة الحرب في واشنطن يطالبون بتحويل العراق إلى ملعب كرة قدم. ودخلت القوات الأميركية العراق ووصلت إلى أطراف مدينة الناصرية، فأعلن بوش وقف إطلاق النار في 28 شباط ووقّع الجيش العراقي وثيقة استسلام في 3 آذار 1991.

لقد كان تحرير الكويت من حيث المبدأ مسألة أخلاقية، ولكن الأسلوب كان في غاية الوحشية ضد العراق وشعبه. فقد نسي العالم أنّ العراق هو دولة عالم ثالث وأنّ العراق لم يستحق عشرة بالمئة من القوّة التي جلبتها الولايات المتحدة عليه: أكثر من ثلاثة أرباع مليون جندي مجهّزين بأحدث الأسلحة والمعدّات. ورغم المجازر المروعة التي لم يَلْقَ مرتكبوها أية مقاومة من ناحية العراق، أطلقت أميركا العنان لطيارها، ولم تردع استعمالهم اللامعقول للأسلحة القاتلة. فبلغ عدد الطلعات الجويّة منذ 16 كانون الثاني وحتى 24 شباط، موعد

الهجوم البري الأميركي، 110 آلاف طلعة أنزلت 88 ألف طن من المتفجرات وهذه الكميّة تفوق 500 بالمئة حجم المواد المتفجرّة في القنابل الذريّة التي أسقطتها الطائرات الأميركية على هيروشيما وناكازاكي. وجعلت حرب الاستنزاف التي شنّتها الولايات المتّحدة وحليفتها بريطانيا ضد العراق بعد حرب الكويت، من آذار 1991 وحتى 19 أيلول 2002، من أرض العراق مجالاً مفتوحاً للغارات الجوية والصاروخية دمّرت منشآت حيوية وقتلت المدنيين. وفي العام 1999، خصّص البنتاغون 200 طائرة عسكريّة و19 بارجة بحريّة و22 ألف جندي لمواصلة الحرب اليومية ضد العراق بتكلفة مليار دولار في السنة[21].

لقد استعمل المال بكثرة لشراء الحلفاء لتحرير الكويت، وخصّصت الكويت 22 مليار دولار لدفع تكاليف التحرير، وأكّدت السعودية لواشنطن استعدادها للمساهمة المالية. وحصلت أميركا على أموال من دول صناعية أخرى كألمانيا واليابان «لإنقاذ العالم من صدّام». ودفعت واشنطن مبلغ سبعة مليارات دولار لمصر و10 مليارات لتركيا. كما أنّ واشنطن والسعودية والكويت وعدت الاتحاد السوفياتي بمساعدات مالية بلغت 6 مليارات دولار. وشطبت الدول الصناعية الكبرى ديون مصر الخارجية البالغة 10 مليارات دولار.

خلاصة

منذ 1970 تصادمت برغماتية الأسد ونظرته الاستراتيجية إلى المنطقة وضرورة التحام إمكانات الهلال الخصيب لمواجهة إسرائيل بتشدّد بعثيي بغداد ونظرتهم المثالية إلى العالم العربي وقضاياه. وفي حين سعى الأسد إلى حشد اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين إلى جانبه، لخلق جبهة شرقية وجلب العراق وإيران إلى جانب سورية كعمق إستراتيجي، حارب العراق أهداف سورية التي اعتبرها تنافس دوره كدولة عربية كبيرة. ولكن الأحداث أدّت إلى تلاشي العراق كدولة إقليمية ونجاح سورية في الصمود بفضل استراتيجيتها المتأنيّة. فقد واجهت إسرائيل في لبنان (1980-1984) ووقفت إلى جانب إيران ثم إلى جانب الكويت في 1990 وانضمّت للتحالف الدولي لتحرير الكويت ما أعطى مباركة أميركية ودولية للوجود السوري في لبنان، ساعدت في القضاء على حكومة ميشال عون وعزّزت النفوذ السوري، وخاصة أنّ انهيار الاتحاد السوفياتي العام 1990 كان ينبئ باحتمال إضعاف سورية. كما حصلت سورية

21- كمال ديب، **موجز تاريخ العراق**، الفصلان 12 و13، دار الفارابي، بيروت، 2012.

على وعود بمساعدات مالية سعودية وكويتية في المستقبل[22] وقدّم مجلس التعاون الخليجي معونات مالية لمصر وسورية بلغت 5 مليارات دولار. ولكن في كل هذه التطورات كان ثمّة تراجع لوهج سورية الإقليمي ترجمته سهولة انخراط الأردن ومنظمة التحرير في اتفاقات منفردة مع إسرائيل في ما بعد.

22- Daniel Pipes, *Damascus Courts the West: Syrian Politics 1989-1991*, Washington D.C., The Washington Institute for Near East Policy, 1991.

الفصل العاشر

سورية وعمليّة السلام

وحدة المسارات

بعد حرب الكويت في العام 1991، انطلق مؤتمر مدريد للسلام، فانتعشت الآمال أنّ السلم بين العرب وإسرائيل سيسمح لسورية بالتركيز على اقتصادها ومشاريعها التنموية[1].

لقد انطلقت نظرة سورية إلى السلام في المنطقة منذ 1974 من موقع استرجاع الحقوق العربية، بما فيها حلّ مشرّف وعادل للقضية الفلسطينية. وكانت هذه النظرة جزءاً من استراتيجيتها في مواجهة إسرائيل. هذه الاستراتيجية تضمّنت، إلى بناء جبهة عسكرية مشرقية تضمّ سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين، قيام جبهة سياسية بلورها الأسد بمفهوم «وحدة المسار» التي كانت تعني أنّ أطراف الجبهة الأربعة لن يذهبوا في حل منفرد مع إسرائيل، كي لا يضعف الآخرون فيصبح الجميع تحت رحمة إسرائيل. ولذلك كانت وحدة المسار من وحدة المصير المشترك. وضمن هذه الاستراتيجية، لم تكن مواجهة إسرائيل عبر الأردن ولبنان والفلسطينيين عسكرية فقط، بل تعني أيضاً منع أيّ من الشركاء من الوقوع في فخّ المفاوضات المنفردة مع إسرائيل. فلكل نوع من المواجهة أسلوبه وأدواته[2].

1- Rizkallah Hilan, «The Effects of Economic Development in Syria of a Just and Long-Lasting peace», in Stanley Fisher, Dani Rodrik and Elias Tuma, *The Economics of Middle East Peace, Views from the Region*, Cambridge, MIT Press, 1993.

2- David Butter, «Syria: Building Bridges», *Middle East Economic Digest*, vol. 30, N° 23, 2-7 June 1986, p. 4-5. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

لقد هدّدت خطة ريغن للسلام العام 1982 سورية لأنّها حملت إمكانية جذب الأردن والفلسطينيين إلى المحادثات واستثنت سورية. وهو أمر يتعارض مع مفهوم وحدة المسار. فمنذ غادرت القوات الفلسطينية لبنان بحراً في 1 أيلول 1982، وعين سورية على عرفات الذي وافق على خطة ريغن للسلام، ثم شرع يفاوض الأردن على مشروع مملكة متحدة. وكان ثمّة نقد سوري لعرفات و«حركة فتح» لفشل الفلسطينيين وهربهم من الجبهة فور دخول إسرائيل إلى لبنان في 5 حزيران 1982 ثم قبول عرفات شروط إسرائيل بمغادرة بيروت في 12 آب واستعداده دوماً للمساومة مع الأميركيين والإسرائيليين، ثم إنكاره لأي دور سوري في حرب 1982. ولذلك، تزامن إعلان جبهة معارضة لبنانية ضد حكم أمين الجميّل مع إعلان في أيّار 1983 عن انتفاضة ضد عرفات، انطلاقاً من البقاع قادها العقيدان الفلسطينيان في «حركة فتح» أبو موسى وأبو صالح. فدارت معارك بين الفلسطينيين تدخّل السوريون فيها إلى جانب المنتفضين. وهرع عرفات إلى دمشق لمعالجة الوضع ولكن سورية كانت تحضّر لمواجهة تداعيات ما يجري في لبنان، وبحاجة إلى لمّ شمل كل قوّة لبنانية وفلسطينية إلى جانبها، ولم يكن المزاج في دمشق يتقبّل شخصية عرفات الذي تلقّى رسالة بوجوب مغادرة سورية يوم 24 حزيران 1983.

ما إن خرج عرفات من سورية وخسر البقاع، حتى عاد من نافذة طرابلس شمال لبنان. وكان تنظيم سنيّ أصوليّ يدعى «التوحيد»، ويقوده الشيخ سعيد شعبان، يشنّ هجمات على القوات السورية في طرابلس وعلى مكاتب الأحزاب اليسارية ويشدّ من أزره مقاتلون إسلاميون سوريون فرّوا من حماة في شباط 1982 والتي لا تبعد كثيراً عن طرابلس. وما كادت القوات السورية تُخضع «التوحيد» حتى برز عرفات مدافعاً عن «طرابلس هذه المدينة المسلمة»، كما صرّح للتلفزيون الأميركي من شوارعها. واحتاج الأمر إلى أسابيع من المعارك الطاحنة بين «فتح» والأحزاب الموالية لسورية، مدعومة من الجيش السوري، حتى أُخرج عرفات ورجاله من طرابلس[3]. فاستطاعت سورية التركيز مع حلفائها على مواجهة الإسرائيليين جنوباً.

لقد أفشلت سورية الاستراتيجية الإسرائيلية الضحلة التي وضعت أهدافاً خيالية في غزوها للبنان، كما ذكرنا، وهي تغيير النظام الإقليمي وجعل لبنان محمية بنظام خاضع لها، وتحويل

3- Raymond Hinnebusch, «Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians», *Arab Studies Quarterly*, vol. 8, N° 1, Winter 1986, p. 1-20.

الأردن إلى فلسطين بديلة، والقضاء على «منظمة التحرير»، وابتلاع الضفة وغزة بالاستيطان، وإضعاف سورية فلا تعود تتحدّى إسرائيل. ومع مطلع 1984، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها فلم يصبح لبنان محمية تابعة لها، ولم يوقّع على معاهدة سلام، وانسحبت إسرائيل لأوّل مرّة بالقوّة من أرض عربية، وبقيت سورية في لبنان، وذهب الرئيس أمين الجميّل إلى دمشق. لقد أعمت إسرائيل عقيدة جابوتنسكي العنصرية الفوقية تجاه العرب، ففوجئت أنّهم قاوموا غزوها ولم يستسلموا. وبالنظرة الفوقية نفسها سخرت إسرائيل من سورية فاكتشفت أنّ سورية قوّة يحسب لها حساب حتى داخل لبنان. وكانت حكومة إسرائيل المتطرّفة لا تأبه لأرواح العرب، سحق جيشها المدنيين، لبنانيين وفلسطينيين، بدون هوادة أو حساب، ما أدّى إلى مقتل وجرح عشرات آلاف الأبرياء بدون تحقيق هدف عسكري استراتيجي، وإلى ارتكاب مجازر بشعة واعتقال عشرات آلاف الشبان في معسكرات شبيهة بمعسكرات النازية، كما في معسكري الخيام وأنصار، وإلى هجوم غاشم كان يهمّه البطش والدمار وليس مجرّد الاحتلال. ثم مارست إسرائيل مفاوضات فوقية متطلّبة مع حكم أمين الجميّل أكثر بكثير من مقدرة لبنان على التنفيذ، غير مكترثة لسيادته، ولا تبدي أي احترام لرئيسه، ضاربة عرض الحائط بهويّته وانتمائه إلى محيطه. فبدت كحيوان هائج في دكّان خزف. هذه الشراسة في الحرب والشدّة أقنعت معظم العرب أنّ السلام مع إسرائيل مستحيل وأن التعايش مع جار مجرم كهذا غير ممكن.

ورغم حرب لبنان وتداعياتها من 1982 إلى 1984 وفشل ساسة إسرائيل وقصر نظرهم، فإنّ إدارة ريغن لم تتّعظ ولم تنصح تل أبيب بضرورة الجنوح نحو السلام، بل ثابرت على دعم إسرائيل وتقوية شراكتها الاستراتيجية معها. فغرق ريغن وشولتز في سنوات من الأزمات في الثمانينات حول لبنان امتدّت من «إيران غيت» إلى مسلسل الخطف والرهائن وتصاعد الإرهاب. أمّا الفلسطينيون الذين ظنّ الإسرائيليون والأميركيون أنّهم هُزموا وانتهى أمرهم في 1983، فقد نجوا، وبقيت «منظمة التحرير» على الساحة الإقليمية وحصلت على جملة اعترافات دولية بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ثم عادوا بقوّة العام 1987 عندما اشتعلت انتفاضة شعبية في الضفّة الغربية وغزة.

خرجت سورية من حرب 1982 صامدة على إسرائيل والولايات المتحدة، فعوّضت عن تداعيات حرب 1973 وكامب دافيد وأثبتت أنّ المواجهة في 1982–1984 كانت من أجل المشرق بأكمله وليس من أجل سورية فحسب: من أجل منع سقوط لبنان بأيدي إسرائيل،

ومن أجل منع ابتلاع الضفة الغربية، ومنع انزلاق الأردن في اتفاق جزئي يجعله خاضعاً لإسرائيل، وبالتالي إسماع العالم أنّ العرب هم أصحاب الكلمة في هذا الجانب من المتوسط وليس إسرائيل، وأنّهم أصحاب إرادة وحق. وأثبتت سورية فشل النظرية التي كانت تقول إنّ الاحتلال الإسرائيلي هو قدر لا يردّ، وإنّ إسرائيل تنتصر دوماً. كما أكّدت مبدأً جديداً هو أنّ بإمكان الشعوب الصغيرة المغلوبة على أمرها أن تصمد وتثبت في مواقعها حتى في وجه إرادة دولة عظمى. لقد وجدت سورية نفسها محاصرة وظهرها إلى الحائط فقاومت وربحت.

مواجهة الخيار الأردني

بسبب استراتيجيتها التي نظرت إلى المشرق كمسرح موحّد بمواجهة إسرائيل، تعاملت سورية مع جبهات كثيرة في آن واحد. إذ في أوج صراعها ضد إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان وتداعيات اتفاق 17 أيار 1983، وصراعها مع عرفات، وانشغالها بمسار الحرب العراقية-الإيرانية، تحرّكت الأمور مجدّداً على المحور الأردني في أواخر 1983، حيث بدأ الملك حسين يُطلق إشارات عن احتمال بدء محادثات سلام مع شمعون بيريز في إسرائيل، ما يعني بنظر الأسد جبهة جديدة تُحدث ثغرة في إستراتيجيته، وعليه إقفالها وإلا أدّت هي أيضاً إلى عزلة سورية في مواجهة إسرائيل. فبالنسبة لسورية كان وضع الأردن أكثر هشاشة من لبنان في وجه إسرائيل. ففي لبنان ثمّة فئات تقاوم إسرائيل وتنسّق مع سورية ما يسمح لسورية بأن تتدخّل في الحكم اللبناني لإفشال أي اتفاق مع إسرائيل. أمّا في حال توصّل الأردن إلى معاهدة سلام مع إسرائيل فهو حتماً سيصبح منطقة نفوذ إسرائيلي ويدفع ميزان القوّة لصالح إسرائيل. لقد رأى الأسد في الملك حسين «أمين جميّل» آخر، وفي شمعون بيريز وريثاً لما بدأه مناحيم بيغن. ووراء الحسين وبيريز رأى الأسد جورج شولتز الذي يريد أن ينتقم لهزيمته على يد الأسد في لبنان. فغضب الأسد من اندفاعة الملك حسين في «مناورة إسرائيلية-أميركية» في وقت كانت دمشق تحقّق انتصاراً كاسحاً على إسرائيل في لبنان.

منذ 1967، حكم عدم الاستقرار علاقة الأسد بالملك حسين، من فترات وئام وتفاهم إلى فترات خصام وعداء تحوّل أحياناً إلى العنف. فقد احتضن الحسين معارضي الحكم في سورية، ومنحهم مأوى في عمّان، ودارت معارك استخباراتية لفترات طويلة شملت عمليات تفجير واغتيال وصولاً إلى مشاركة الجيش السوري في حرب الأردن العام 1970. كما أنّ الأسد ساءه أن يقيم الحسين خطوط اتصال مباشرة مع حكومة إسرائيل منذ 1958. ولكن اللحمة

عادت بين الأسد والحسين في أواسط السبعينات بعد اتفاق سورية والأردن على أن مصالحهما تضرّرت من السلم المنفرد الذي سعت إليه مصر مع إسرائيل. فقد قضت إستراتيجية الأسد بتعويض خسارة مصر بالعمل مباشرة مع جيرانه الصغار، ولجأ الحسين إلى الأسد بعدما خدعه الأميركيون والإسرائيليون وتركوه خارج المحادثات المكثّفة التي كانوا يخوضونها مع السادات. وتحسّنت العلاقات بين عمّان ودمشق في الأعوام 1976-1978 حتى كثر الحديث عن وحدة بين الأردن وسورية، في عودة إلى مشروع «سوريا الكبرى» الذي سوّق له الملك عبدالله، جدّ الملك حسين، وبقي هذا المشروع سياسة رسمية للأردن لعقود عدّة.

ولكن أزمة جديدة عادت إلى الواجهة في 1978 و1979. إذ إنّ معاهدة كامب دافيد بين مصر وإسرائيل العام 1978 وعدت بحكم ذاتي للفلسطينيين ولكن بدون أي دور لـ«منظمة التحرير»، في إشارة مبطّنة إلى دور للأردن، ما دفع إلى تقارب بين عرفات والملك حسين ضمن ما عُرف بمشروع المملكة المتحدة، يعود بموجبها الأردن إلى الضفة الغربية في صيغة توافق عليها إسرائيل. كما ظهرت في 1979 أدلّة قاطعة عن دور أردني خطير في تمويل وتسليح «الإخوان المسلمين» الذين كانوا يشنّون حرباً ضد الدولة السورية ما دفع الأسد إلى التهديد بغزو الأردن العام 1980. وزاد في الطين بلّة أنّ انفجار الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول 1980 دفع الأردن وسورية إلى موقفين متناقضين، إذ أخذت دمشق جانب طهران، وأخذت عمّان جانب بغداد. كما أنّ صعود إدارة ريغن بذهنية العداء الشديد لموسكو رسم خط عداء إضافياً بين عمّان ودمشق. فالأردن كان يعتمد على الدعم الأميركي لحماية نظامه، في حين كانت سورية تعتمد على الاتحاد السوفياتي لأنّ أميركا دعمت إسرائيل بدون حساب.

ولكن فجوة الخلاف الأهم تبلورت في 1978 وهي رغبة سورية في بناء جبهة مشرقية، بقيادتها هي وعضوية لبنان والأردن والفلسطينيين، ضد رغبة هؤلاء في المحافظة على استقلاليتهم عن سورية. فقد كان الملك حسين مصمّماً على أن يبقى الأردن لاعباً حرّاً في النزاع العربي-الإسرائيلي، وأن يكون له دور في مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة. فكان ينظر إلى الضفّة الغربية كجزء عزيز محتل من مملكته، وأغضبه اعتراف قمّة الرباط العربية عام 1974 بـ«منظمة التحرير» كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني الذي قبل به على مضض، كما أخافه إبعاده عن محادثات مصر مع إسرائيل. وإذ شكّل الدور المستجد لـ«منظمة التحرير» في الفترة 1975-1978 تهديداً لمملكته ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية، كانت خطوته التالية التقرّب من ياسر عرفات لعمل مشترك بغية أخذ المنظمة تحت جناحه (رغم حربه ضدّها في

1969–1971). هذه الخطوة بالضبط كانت عملاً معاكساً لسورية التي هي أيضاً أرادت أخذ «منظمة التحرير» تحت جناحها ضمن استراتيجيتها.

كان المشهد من عمّان مختلفاً عن المشهد من دمشق. فالأردن دولة صغيرة إلى جوار إسرائيل القويّة، يستند إلى الدعم الغربي لحمايته، ويفضّل الحياد في الصراع العربي–الإسرائيلي بعد هزيمة 1967 وضياع الضفة، ويحترم تعايشاً ضمنيّاً مع إسرائيل لكفّ شرّها، عبر توافق وصل إليه بعد عشرات الزيارات إلى إسرائيل للتفاوض مع قيادتها. كل هذا جعل الأردن نقيض سورية التي تملك مقومات بشرية وعسكرية وعقيدة قومية عربيّة متشدّدة واستراتيجية تهدف إلى الضغط المستمرّ على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، ومن ضمن هذه الاستراتيجية دعمت سورية جماعات وتنظيمات مقاومة في لبنان والأردن، وفي صفوف الفلسطينيين. وفي حين كان بإمكان سورية الانتظار سنوات عدّة حتى تجهّز دفاعاتها وتستعد لحرب جديدة مع إسرائيل، كان الأردن في وضع هشّ وقلق دائم من تطورات الأحداث التي يمكن أن تهدده إن لم يكن ككيان، فعلى الأقل عبر زعزعة استقراره.

منذ 1967 وحتى 1982 كان الأردن يتعرّض لضغط أميركي–إسرائيلي للقبول بحل للقضية الفلسطينية يقتضي تقاسم الضفة مع إسرائيل والاحتفاظ بسيادة الأردن على سكانها. ولكنّ الملك حسين خاف أن يُقدم على هذا الأمر لأنّه أكبر منه ويحتاج إلى تفويض عربي شامل على مستوى قمّة. كما أنّ قبوله بهذا الحلّ يجعله دولة تابعة لإسرائيل مهمّتها حفظ أمنها. فأمضى سنوات يدوّر الزوايا بين القليل الذي كانت إسرائيل مستعدة لتعطيه له والكثير الذي كان العرب يطلبونه. ولكن الحدّ الأدنى المقبول عربياً هو انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 وحقوق الفلسطينيين كشعب، وهو مطلب بعيد جداً عما توافق عليه إسرائيل. ثم وجد الأردن مخرجاً من معضلته بعد الاعتراف العربي بـ«منظمة التحرير» بأن يشارك المنظمة في الحل الذي يسعى إليه مع إسرائيل فيحصل على شرعية فلسطينية قد ترضي الدول العربية.

وهكذا وُلد مشروع المملكة المتحدة الذي يضرب عدّة عصافير في وقت واحد: تقاسم الأرض بين الأردن وإسرائيل، حماية الأردن ونظامه، تحقيق أماني الفلسطينيين وإعطاء إسرائيل ما تدّعيه أنّه حاجتها للأمن. ووجد الأردن نافذة لهذا المشروع في خريف 1982 عندما أطلق ريغن مبادرته التي تكلّمت عن حكم ذاتي للفلسطينيين، شابهت كثيراً ما يفكّر به الملك الأردني. وبدأ الحسين خلال 1983 يحاور عرفات ليتمكّن من مفاوضة إسرائيل باسم الأردن و«منظمة التحرير» في آنٍ معاً. ولكنّ يَدَيْ عرفات كانتا مقيدتين لأنّ قوّة «منظمة التحرير»

ونفوذها في ذلك الوقت كانا موجودين أساساً في لبنان وسورية. ولم يستطع عرفات تقديم ردّ واضح وإيجابي على العرض الأردني. فقد كانت التنظيمات وجبهات الرفض الفلسطينية ضد أي تقارب مع النظام الأردني وضد حل يربط الكيان الفلسطيني بالملك. ومن ناحية أخرى، كانت سورية تضغط على «حركة فتح» في لبنان وكان الأسد غاضباً شخصياً من مواقف عرفات وميله للأردن[4]. ولذلك نام مشروع الحسين فترة حتى مرض الأسد في نهاية 1983، فانشغلت سورية بوضعها الداخلي طيلة سنة 1984. فاغتنم الحسين الفرصة وأحيا مشروعه وسط تشجيع إسرائيلي، ودعا عرفات إلى عمّان في كانون الأول 1983 في وقت كانت قوات عرفات تتعرّض لهزيمة منكرة في طرابلس شمال لبنان، وبعدما كسر عرفات المقاطعة العربية التي تقودها سورية ضد النظام المصري بزيارته القاهرة بعد يومين من مغادرته طرابلس ومصالحته الرئيس المصري حسني مبارك. ولذلك وإن أفلت الحسين موقتاً من الممانعة السورية بسبب مرض الأسد، إلا أنّه التقى عرفات في وقت كان الأخير أضعف من أن يتحدّث باسم الفلسطينيين.

كان الأسد يتوقّع مناورات إسرائيل الودية نحو الأردن لأنّها تريد محاصرة سورية بشتّى الطرق، وغضبه على عرفات يتضاعف لأنّ زيارته للقاهرة فتحت ثغرة خطيرة تنفذ منها معاهدة كامب دافيد في جدار الصمود العربي الذي حرصت سورية على بنائه، فيسقط الحرم العربي على مصالحة إسرائيل وتنال خيانةُ مصر الشرعيةَ العربية. فاتّجهت شكوك سورية إلى أنّ عرفات سيكون الثاني في الاستسلام لإسرائيل بعد السادات، خاصة بعد الدعم الذي أبداه شمعون بيريز لـ«الخيار الأردني». فإذا تمكّن الحسين من الوصول إلى اتفاق مرضٍ للفلسطينيين تقبل به إسرائيل، فلن يكون صعباً على الملك الحصول على دعم دول عربية معتدلة وعلى تأييد واشنطن وإدخال مصر على خط دعمه ما يهدّد سورية بالعزلة. وتصوّرت دمشق أنّ فريق الحسين–عرفات–مبارك –بيريز–شولتز قد اتّحد ضدها[5]. واشتعلت حرب باردة بين الأردن وسورية من 1983 إلى 1985، بأدوات استخباراتية وعبر تنظيمات الرفض، ومنها جماعة أبو نضال المناهض لعرفات والذي انتقل إلى دمشق بعد خلافه مع العراق. واستعملت أسلوب

4- Moshe Ma‘oz, «On a Short Leash: Syria and the PLO», in *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma‘oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 191-208.

5- Samira Kawar, «Jordan's Puzzle», *The Middle East*, N° 135, January 1986, pp. 48-49.

التفجيرات والاغتيالات داخل البلدين وفي دمشق وعمّان وأنحاء العالم طالت شخصيات وسفارات ومكاتب طيران[6] واعتبر الإعلام السوري «الخيار الأردني» نسخة من اتفاقات كامب دافيد، وأنّ الخونة لن يفلتوا من العقاب.

مهّد الملك حسين لمفاوضاته مع عرفات بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الأردن، ثم عقد سلسلة لقاءات معه العام 1984 وخلق لجان مشتركة فلسطينية-أردنية لشؤون الضفة، وأطلعَ واشنطن ولندن على سير هذه المفاوضات فلقي دعماً ديبلوماسياً. ثم توّج الحسين حركته باتجاه أشعَلَ شكوك سورية، إذ تصالح مع مبارك في أيلول 1984 وأعاد العلاقات بين القاهرة وعمّان. ثم رعى الملك اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عمّان في تشرين الثاني 1984، وألقى كلمة في الاجتماع دعا فيها الفلسطينيين إلى ترك استراتيجية «كل شيء أو لا شيء» في نضالهم ومشاركتهم الأردن في مبادرة مفاوضات مع إسرائيل، على أساس استراتيجية جديدة هي «الأرض مقابل السلام». وبعد أشهر من النقاش الصعب والأخذ والردّ، وافقت «منظمة التحرير» في 11 شباط 1985 على منح الملك حسين التفويض الذي يطلبه. وأعلن في دمشق عن ولادة «الحركة الوطنية الأردنية» لإقامة جمهورية ديمقراطية في الأردن تصحّح توجّهها القومي العربي، ودعوة صريحة لقلب النظام الهاشمي في عمّان، وتوحيد قيادتي أبو نضال و«فتح الانتفاضة» بقيادة أبو موسى لإجهاض اتفاق الحسين-عرفات[7].

ومضى الملك حسين في مشواره بحذر، فذهب إلى واشنطن للحصول على مباركتها على «الخيار الأردني» الذي احتاج إلى ضغط أميركي على إسرائيل وإلى أموال للفلسطينيين وأسلحة للأردن لتواجه أي تهديدات. ولكنّه هذه المرّة تخلّى عمّا اعتبرته سورية محظورات قومية، إذ إنّ الحسين كان يعلم أنّ أميركا لا تعطي أسلحة للعرب التزاماً منها بإسرائيل. ولذلك أخذ الملك يلقي تصريحات لطمأنة اللوبي اليهودي عن رغبته العميقة بالسلام مع إسرائيل، وأنّ حاجته إلى السلاح سببها مشكلته مع سورية، إلى حدّ أنّه أوحى أن سورية هي عدو مشترك للأردن وإسرائيل، مشيراً إلى أنّ حدوده مع إسرائيل هادئة وجاهزة للسلام بينما سورية التي تؤوي جبهات الرفض الفلسطينية هي الخطر، وأنّ بإمكان الأردن وإسرائيل احتواء هذا الخطر معاً.

6- Patrick Seale, *Asad*, pp. 464-465.

7- Joseph Nevo, «Syria and Jordan: the Politics of Subversion», in *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, *op.cit.*, pp. 140-156.

ولكن، عاجلاً أم آجلاً، اكتشف الحسين أنّ من يعوّل عليهم لدعمه (الولايات المتحدة ومصر والسعودية) اكتفوا بالكلام ولم يترجموا دعمهم الكلامي إلى أعمال، فتركوه يتحمّل عبء معارضة سورية لمشروعه. كما أنّ الكونغرس الأميركي صوّت ضد منح الأردن صواريخ «ستنغر» أرض-جو تجاوباً مع اللوبي اليهودي في واشنطن الذي لم يقنعه تودّد العاهل الأردني. وحتى إسرائيل نفسها تراجعت عن السير في المشروع.

لقد اتفق الحسين في ربيع 1984 مع شمعون بيريز أن يسيرا معاً بعد الانتخابات الإسرائيلية في تموز 1984. إلا أنّ الانتخابات الإسرائيلية لم تكن حاسمة واضطر بيريز لدخول حكومة ائتلافية مع الليكود بقيادة إسحاق شامير. وكان من شروط شامير أنّه لا يريد أن يسمع عن الخيار الأردني والانسحاب من الضفة. وتبيّن أيضاً أنّ عرفات قد دفع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير» إلى الموافقة على تفويض الملك على سبيل التجربة ولكنّه لم يحصل على دعم كل الأعضاء. ولذلك، ما إن انعقد اجتماع اللجنة التنفيذية مرّة ثانية حتى أجبره أعضاؤها على سحب التفويض بعدما رأوا عجز الملك عن المضي في المشروع. كل العراقيل التي واجهها الحسين أثبتت أنّه يخوض حرباً باردة ضد سورية لأجل لا شيء، وبالمقابل، لا يحصل على شيء من إسرائيل ومصر والولايات المتحدة. فخمد حماسه إلى أن توقّف مسعاه تماماً في حزيران 1985. وربما كان في الأمر أكثر من خمود، إذ إنّ الملك حسين، وقد تخلّى عنه كل حلفائه المفترضين بعد عشر سنوات من المحاولات الخائبة لعقد صلح مع إسرائيل يحفظ من خلاله دولته ونظامه، لم يجد أفضل من فتح صفحة جديدة مع سورية كما فعل بعد اتفاقية سيناء الثانية في 1975.

وهكذا، اتفق الأردن وسورية على إنهاء حربهما الباردة في صيف 1985. وفي أيلول التقى رئيسا الحكومتين، عبدالرؤوف الكسم وزيد الرفاعي في جدّة، ما أعاد المياه إلى مجاريها (خاصة أنّ آل الرفاعي في الأردن يُعتبرون من المقرّبين لسورية، احتاج إليهم الملك حسين مراراً في مناصب وزارية وفي رئاسة الوزارة كلّما أراد تحسين العلاقات مع دمشق). وأقدم الحسين على خطوة إضافية لتحسين علاقاته مع الأسد، إذ أقرّ في مذكرة إلى زيد الرفاعي في تشرين الثاني 1985 أنّ الأردن كان ضالعاً فعلاً في تمويل وتسليح «الإخوان المسلمين» في سورية أثناء حربهم على الدولة خلال 1980-1982. فما إن حصل الرفاعي على هذه المذكّرة حتى زار دمشق والتقى الأسد. فصدر بيان رسمي مشترك أهمّ ما جاء فيه «أنّ سورية والأردن متفقان على رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ورفض الحلول الجزئية والمنفردة». وفي الشهر التالي

حضر الملك بنفسه إلى دمشق فكانت الزيارة الأولى منذ 1979. وتوالت التراجعات حيث أعلن الملك في شباط 1986 تخلّيه عن أي اتّفاق مع عرفات، ثم زار الأسد عمّان لأول مرّة منذ 1977، توكيداً على نجاح الاستراتيجية السورية لمواجهة إسرائيل كجبهة مشرقية.

ولكن، رغم تقرّبه من سورية، فإنّ معاناة الحسين حول مستقبل بلده ونظامه استمرت، ولم يخبُ أمله في التوصّل إلى حل سلمي مع إسرائيل إذا توافرت الظروف في المستقبل. فقد أصبح بيريز رئيساً للحكومة من أيلول 1984 إلى أيلول 1986 بموجب الاتفاق مع الليكود وعاد إلى فتح ملف «الخيار الأردني» والتودّد للملك حسين. ولكن القطار كان قد ترك المحطة وخطوات بيريز كانت ضئيلة وبطيئة، في وقت كان الملك حسين يتقرّب من سورية. فبدأ صراع سوري-إسرائيلي على الأردن بعدما تراجعت حدّة صراعهما على لبنان. ذلك أنّ تمكين الملك من دخول مفاوضات سلام مع إسرائيل يتطلّب هزيمة سورية ومعها «منظمة التحرير» في لبنان، وهو أمر أصبح مكلفاً. فاستبدلت إسرائيل العمل العسكري بإطلاق حملة إعلامية ضخمة لتشويه سمعة سورية و«منظمة التحرير» واصفةً إياهما بأنّهما راعيتان للإرهاب وأنّ إرهابهما لا علاقة له بأراضٍ تحتلّها إسرائيل.

وأتى التصعيد السياسي الإسرائيلي على خلفية الهزيمة المزدوجة لأميركا وإسرائيل في لبنان في العام 1984، وتوجّه واشنطن المستمر نحو عقيدة محافظة يمينية أثناء ولاية ريغن الثانية. وكان شولتز الذي بزّ كل من سبقه في تقربه من إسرائيل وفي عدائه السافر لسورية، قد جدّد اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة في تشرين الثاني 1983 ما فسح المجال لإسرائيل واللوبي اليهودي لتوجيه السياسة الأميركية نحو شراكة ثنائية لمحاربة «إرهاب الدولة» State Terrorism و«الدول التي ترعى الإرهاب» State-sponsored Terrorism. حتى أصبح هذان التعبيران سياسة أميركية ثابتة مستمرّة إلى اليوم. وقضت هذه السياسة بالتخلي عن الأسلوب السوسيولوجي الذي يعتبر الإرهاب ظاهرة اجتماعية-اقتصادية-سياسية، يتطلّب علاجها النظر إلى جذورها، وفي حالة الفلسطينيين العثور على حل عادل لقضيّتهم، واستبداله بأسلوب جديد يقضي بمعاملة الفلسطينيين وغيرهم من الذين يقاتلون في قضايا التحرر الوطني حول العالم كإرهابيين مجرمين مصيرهم العقاب، ومعالجة الداء بالداء: أي قتل الفلسطينيين إذا مارسوا القتل، وتفجيرهم إذا مارسوا التفجير، وصرف النظر عن أي بعد سياسي للصراع العربي-الإسرائيلي. وكان هذا التوجّه يعني تجاهل حقيقة تاريخية هي أنّ مقاومة الفلسطينيين وسيلة شرعية لتحرير وطنهم الذي اغتصبته الحركة

الصهيونية العام 1948 وأنّ مقاومة اللبنانيين كانت لدحر الاحتلال الإسرائيلي لبلادهم عامي 1978 و1982، وأنّ لسورية الحق في التسلّح للدفاع عن نفسها وتحرير أرضها التي احتلتها إسرائيل في 1967 وليست دولة راعية للإرهاب.

ومن هذه السياسة الأميركية-الإسرائيلية الجديدة اخترعت الخارجية الأميركية لائحة الإرهاب التي تجدّدها سنوياً وتضم أسماء دول ومنظمات تعتبرها أميركا وإسرائيل إرهابية، وتسعى لضربها والقضاء عليها. وضمّت اللائحة سورية على أنّها دولة راعية للإرهاب الفلسطيني واللبناني والإسلامي في الشرق الأوسط. وكأنّ أميركا اكتشفت البارود، فقد أصبحت سياسة مناهضة الإرهاب (Counter-Terrorism) حديث البلد في واشنطن. وخلال سنوات قليلة تبخّر كل مضمون علمي موضوعي مبني على الحقائق السياسية والتاريخية والاقتصادية عن رؤية أميركا للصراع في الشرق الأوسط، لتصبح مناهضة الإرهاب عبارة سحرية على كل لسان. وأصبح بضعة أشخاص مملوئين حقداً ومشاعر إيديولوجية «خبراء في الإرهاب» يحدّدون مسار السياسة الأميركية ويهيمنون على إدارة السياسة الخارجية، خاصة تجاه الشرق الأوسط. وكانت فترة الثمانينات مرحلة تحوّل خطر وتاريخي معادٍ للعرب في واشنطن، فبدلاً من بضعة أشخاص معادين للعرب ككيسنجر في مطلع السبعينات، أصبح مئات المسؤولين الأميركيين يفكّرون بعقلية وتوجّه كيسنجر الموالي لإسرائيل. وبدأت ملاحقة الموظفين والخبراء من الإدارة الذين اعتُبروا أصدقاء للعرب في الخارجية الأميركية والإدارة بشكل عام، وتمّ نبذهم أو إخراجهم من المواقع الحسّاسة، حتى لو كانوا ينظرون بحياد إلى مسألة الشرق الأوسط أو يأخذون موقفاً معتدلاً قد يتضمن نقداً لإسرائيل. وظهر في التسعينات أكثر من 13 مركز أبحاث ودراسات في واشنطن لدعم التوجّه المتطرّف في الإدارة الأميركية وتوكيد وجهة نظر إسرائيل. وكان من نتائج التوجّه الجديد دعم أي اعتداء تقوم به إسرائيل ضد الدول العربية، ودعم غزو أميركا للعراق العام 2003 وحروب متتالية على لبنان والفلسطينيين استمرّت حتى اليوم. وبات عدد كبير من المؤسسات الإعلامية الأميركية، من صحف ومحطات تلفزة، منابر تبرّر هذه السياسة، وجزءاً من العتاد الحربي.

بدأت مراكز البحث هذه تظهر في أوائل الثمانينات وتنشط في أميركا وأحدها «مؤسسة جوناثان نتنياهو» الإسرائيلي (وهو اسم شقيق بنيامين نتنياهو). ونظّمت هذه المؤسسة مؤتمراً عن الإرهاب في واشنطن في حزيران 1984 نال إعجاب الرئيس ريغن. ثم أخذ بنيامين نتنياهو الذي كان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في تلك الفترة، أوراق المؤتمر وأعاد صياغتها في كتاب

نشره ولاقى انتشاراً واسعاً بعنوان «الإرهاب: كيف يفوز الغرب؟»[8] في هذا الكتاب يقول نتنياهو: «إذا قامت دولة ما بحماية وإيواء وتدريب وتسليح وتأمين الطريق للإرهابيين، فهي تصبح نفسها هدفاً مشروعاً لردّ عسكري. وتحت مطلق الظروف لا يحق للحكومات الغربية أن تصرف النظر عن الردّ بالوسائل العسكرية بحجّة أن ذلك قد يؤدي إلى سقوط قتلى مدنيين»[9].

وكان شولتز متفقاً تماماً مع هذه الأطروحة الخطرة التي تؤدي إلى شن حروب استباقية على دول لا تمثّل خطراً أو تهديداً. فقال شولتز في المؤتمر «إنّ اكتفاء دول الغرب وإسرائيل بالدفاع عن النفس لا يشكّل ردعاً كافياً للإرهابيين، بل ثمّة حاجة إلى عمليات استباقية ووقائية ضد الإرهابيين حتى لا يقوموا بأي شيء». وذهب موشيه أرينز، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أبعد من شولتز بتحديده أنّ «سورية هي الدولة الإرهابية الأولى في العالم، وأنّ دمشق تحرّك جهازاً مخابراتياً عالمياً ينفّذ عملياته أرمن وفلسطينيون ويابانيون وتايلنديون». فيما هنّأ الكاتب البريطاني بول جونسون في المؤتمر إسرائيل على غزوها للبنان في 1982 «لأنّ لديها ما يكفي من الشجاعة الأخلاقية والمادية لاختراق ما يُسمّى حدود لبنان السيادية وأن تكون أوّل من يضرب في قلب السرطان الإرهابي»[10].

أطلقت أوراق ومؤتمرات من هذا النوع هوس إدارة ريغن بالإرهاب في وقت راحت تصعّد حملة مخيفة في الإعلام وعبر أجهزة المخابرات ضد سورية وليبيا ومنظمة التحرير بأنّها دول إرهابية ومصدّرة للإرهاب وأنّها ليست فقط معادية لإسرائيل، بل أيضاً عدوّة أميركا ومرتبطة بالشيوعية الدولية، وأنّ الصراع العربي–الإسرائيلي هو أنّ بعض العرب يريدون شنّ حرب إرهابية على إسرائيل بدافع الكراهية ومعاداة السامية، وأنّ على العالم الحرّ استعمال القوّة المجرّدة ضد هؤلاء العرب، لا لأن استعمال القوة هو شرعي أو غير شرعي، بل لأنّه ضروري ومرغوب به في الحرب على الإرهاب. فكان العام 1985 محورياً في ذهنية الاستراتيجيين الأميركيين حيث سقطت التفسيرات السياسية والاجتماعية، واعتبر أي عمل مقاوم إرهاباً لا يختلف عن الجريمة المنظمة، كالمافيا مثلاً، ويجب التعامل مع العنف السياسي على أنّه جريمة يجب جبهها بقوة: مقاومة العرب للاحتلال أصبحت إرهاباً، أمّا عنف إسرائيل فكان، حسب التعريفات الجديدة، «دفاعاً مشروعاً عن النفس».

8- Benjamin Netanyahu, *Terrorism: How The West Can Win?*, New York, 1986.
9- Netanyahu, *Ibid.*, pp. ix, 221.
10- Netanhyahu, *Ibid.*, p. 36.

وقرنت واشنطن القول بالفعل عبر برنامج سرّي وشنّ أعمال تخريبية وعدائية في أماكن عدّة في العالم أبرزها في نيكاراغوا، ولكن خاصة ضد الدول العربية. فسعت لاغتيال العلاّمة اللبناني محمد حسين فضل الله عبر عملية للاستخبارات الأميركية والموساد الإسرائيلي. وزرعت بمساعدة عملاء لبنانيين وبريطانيين سيارة مفخّخة ضخمة أمام منزله في حي بئر العبد جنوب بيروت يوم 8 آذار 1985، قتلت 8 أشخاص وجرحت مئتين، وألحقت الدمار بعدد من الأبنية. وكان فضل الله خارج المنزل. وفي 1 تشرين الأول 1985 أغارت ثماني طائرات حربية إسرائيلية على مركز قيادة «منظمة التحرير» في تونس البعيدة فدمّرته وقتلت 56 فلسطينياً و15 تونسياً وجرحت مائة آخرين، بمساعدة صور أقمار اصطناعية أميركية وفّرها جوناثان بولارد الذي كان عميلاً مزدوجاً يعمل لإسرائيل في استخبارات البحرية الأميركية. وفي نهاية 1985 افتتح أوليفر نورث، أحد مستشاري الأمن القومي لريغن، مع عميرام نير، مستشار مكافحة الإرهاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، مكتباً مشتركاً للعمليات السريّة.

في تلك الأثناء أبقت سورية الباب مفتوحاً مع واشنطن، ونأت بنفسها عن إيران والتنظيمات الإسلامية وساعدت في تحرير رهائن أميركيين في بيروت، فنالت شكر الإدارة الأميركية وتقديرها. ولكن إسرائيل اعتبرت الأسد هدفاً أهم وأخطر من عرفات والقذافي، وواصلت الحملات الإعلامية والديبلوماسية ضد سورية في خريف 1985. وفي 19 تشرين الثاني دخلت طائرات إسرائيلية المجال الجوي السوري وأسقطت طائرتي ميغ، فردّت سورية بنشر صواريخ سام في جبهة الجولان وفي البقاع كما حصل العام 1981، ما أنذر بتصعيد خطير قد يؤدي إلى حرب إسرائيلية على سورية. وكانت سورية قد توصّلت في نهاية 1985 إلى رعاية اتفاق ثلاثي بين «حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«القوات اللبنانية». ولكن إسرائيل والولايات المتحدة رفضتا الاتفاق وشجّعتا أطرافاً لبنانية على محاربته في أوضح مؤشّر منذ خريف 1984. أنّهما لن تسمحا لسورية بأن تهنأ بانتصارها في لبنان. فقام سمير جعجع بانقلاب في مطلع 1986 داخل «القوات اللبنانية» وأزاح إيلي حبيقة. وفي 4 شباط 1986، أجبرت طائرات حربية إسرائيلية طائرة مدنية تقلّ مسؤولين سوريين أحدهم عبدالله الأحمر، الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث» إلى دمشق، على الهبوط في إسرائيل لساعات عدّة. وفي 13 آذار 1986، وقع انفجار ضخم وسط دمشق جرّاء سيارة مفخخة ليبدأ موسم تفجيرات وأعمال تخريبية داخل سورية بهدف زعزعة الاستقرار. وفي 16 نيسان 1986، في اليوم التالي للغارة الأميركية على ليبيا، حصلت سلسلة تفجيرات في أنحاء سورية قتلت 144 شخصاً

وجرحت المئات.

كانت العمليات الإرهابية داخل سورية، والأجواء الإعلامية والدبلوماسية المواكبة لها، تبشّر بحرب إسرائيلية على سورية تنزع منها أوراق لبنان والأردن والفلسطينيين وتعيد الوضع إلى أيار 1983، مستغلّة الرفض الأميركي لسعي الأسد إلى توازن استراتيجي مع إسرائيل ولعلاقته الحميمة مع الاتحاد السوفياتي، واقتناع واشنطن بوجهة نظر إسرائيل عن أولوية مكافحة الإرهاب. وكان موشيه آرنز قد وضع خطّة حرب على سورية أكملها إسحاق رابين الذي أصبح وزيراً للدفاع في حكومة بيريز. ولذلك بات الجو في ربيع 1986 مهيّأً لاندلاع حرب، كما سبقت الإشارة. وكانت سورية تدرك في ربيع 1986 أنّ ثمّة تحضيرات إقليمية ودولية لهجوم إسرائيلي عليها لخدمة «الخيار الأردني» والعودة إلى فتح ملف لبنان واحتمال معاهدة سلام معه أيضاً. وتدرك أيضاً أنّ أميركا أقامت جبهة مشتركة مع إسرائيل ضد «الإرهاب»، بالاشتراك مع دول أوروبية عدّة أبرزها بريطانيا في تحالف أنغلوسكسوني ستكون له عواقب سلبية على العالم العربي في ما بعد، حتى أنّ مؤتمر قمّة الدول الصناعية السبع الكبرى في طوكيو أصدر بياناً بضغط من ريغن ومرغريت تاتشر، رئيسة حكومة بريطانيا، في 5 أيار 1986 «يندّد بشدّة بالدول الراعية للإرهاب» وفي ذهن الموقّعين أنّ المقصود دول كسورية[11].

ورافقت ذلك سلسلة تصريحات لبيريز ورابين عن «دور سورية المركزي في الإرهاب الدولي»، كما زارت تاتشر إسرائيل لدعمها وتأييد «الخيار الأردني». ووصف الأسد الأجواء المعادية بأنّها «أعمال تهويلية»، ودعا إلى التمييز بين الإرهاب وبين النضال في قضايا التحرّر الوطني.

ولكن الأخطار أثبتت صوابية منطق سورية حول تحصين دفاعاتها الذاتية بعد خروج مصر، وأنّ الدفاعات التي تمتّعت بها العام 1986 قد شكّلت رادعاً كافياً لخطط إسرائيل. فقد رافق إعداد إسرائيل لخطّة الحرب صدور تقارير سرّية إسرائيلية عن قدرات سورية العسكرية بأنّ الحرب عليها لن تكون نزهة سهلة، ذلك أنّ غزو إسرائيل السهل للبنان في 1982 كان درساً قاسياً لسورية دفعها إلى الاستعداد بشكل جيّد للحرب. ولذلك أصبحت سورية في 1986 أقوى مرات عدّة من 1982، بجيش بلغ عديده 500 ألف جندي، وشبكة صواريخ أرض-جو نُصبت في أنحاء سورية، وشبكة صواريخ جديدة أرض-أرض يحمل بعضها رؤوساً كيماوية يمكن أن تصل، لأول مرّة في الصراع العربي-الإسرائيلي، إلى العمق الإسرائيلي

11- Margaret Thatcher, *The Downing Street Years*, New York, 1993, pp. 508-509.

وتهدّد بسقوط عدد كبير من المدنيين الإسرائيليين، كما فعلت إسرائيل تجاه مدنيي لبنان في 1982. لقد علمت سورية أنّ مشروع الحرب الإسرائيلية عليها قد أحبط. وفوق ذلك، وفي يوم صدور بيان طوكيو، كان الأسد في عمّان يكمل خطوات التقارب مع الأردن، ما أغاظ إسرائيل بشدّة. وزاد من قلق إسرائيل أنّ الرئيس السوفياتي الجديد ميخائيل غورباتشوف ردّ على تهديد إسرائيل لسورية وصرّح علناً يوم 28 أيار 1986 أن موسكو ملتزمة الدفاع عن سورية. فحصلت اتصالات أميركية-سوفياتية حول ضرورة لجم الاندفاع الإسرائيلي. ولذلك كان ربيع 1986 المرّة الأخيرة التي تفكّر فيها إسرائيل بشنّ حرب على سورية.

وأمام عجز إسرائيل عن إضعاف سورية و«منظمة التحرير» لتعبيد الطريق أمام «الخيار الأردني»، اكتفى بيريز بالعمل الدبلوماسي تجاه الأردن منذ نهاية 1985 وحتى ربيع 1986 لجذب الملك حسين إلى المفاوضات، فحصل على دعم أوروبي عريض وخاصة من بريطانيا صاحبة النفوذ على العاهل الأردني والتي كانت وسائل إعلامها وحكومتها برئاسة مرغريت تاتشر شديدة العداء لسورية. كما وجّه بيريز رسالة إلى الأمم المتحدة يدّعي فيها أنّه «يمكن تحقيق السلام خلال 30 يوماً»، ولكنّه كان أكثر مكراً من بيغن والليكود، حيث سارع إلى تغليف دعوة السلام بتفاصيل سلبية عدّة: ادّعاؤه أنّ سورية «غير جاهزة للسلام» وأنّ مشاركة «منظمة التحرير» «غير مقبولة تحت أي ظرف»، وأنّ الاتحاد السوفياتي لا يحق له المشاركة في المؤتمر الدولي ما لم يُعِد العلاقات مع إسرائيل. ما يعني أنّ عرضه للسلام كان مقتصراً على الأردن. واحتار الحسين بين مبادرة بيريز وبين التوافق الذي أنجزه مع الأسد.

وأثمرت المساعي الأميركية والبريطانية عن «اتفاق لندن» في شباط 1987 بين بيريز والملك حسين، الذي اعتبرته إسرائيل شبيهاً بزيارة السادات لإسرائيل قبل عشر سنوات. ولكن هذه الخطوة لم تلحقها خطوات أخرى عملية، ذلك أنّ الملك حسين لم يستطع حلّ عقدة التمثيل الفلسطيني كما وعد عرفات، في حين لقي بيريز معارضة داخل إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية في حال سار في الخيار الأردني. وراوحت الدبلوماسية الأميركية مكانها بسبب انهماكها بفضيحة «إيران غيت». في تلك الأثناء أكّدت سورية مواقفها المبدئية حول شروط السلام في أيار 1987 وأنّها ستعمل لإحباط أي اتفاق منفرد، إشارة إلى اتفاق لندن. ودقّ انفجار الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة في أيلول 1987 في نعش «اتفاق لندن». وبقيت سورية العائق الرئيسي لمشاريع إسرائيل في الجبهة الشرقية التي كانت سورية تتصدى لها في كل مرحلة.

لقد اطمأنت سورية إلى ثالوث قوتها المستند إلى قواها العسكرية الذاتية، ونفوذها في لبنان

وعلاقتها مع الأردن، وهذا الثالوث هو الذي يمنع إسرائيل من تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولكن هذا الثالوث بقي صحيحاً حتى 1993 على الأقل، إذ إنّ تداعيات المنطقة في السنوات التالية رسمت ملامح مرحلة جديدة وفرضت على سورية التعامل معها: فضيحة «إيران غيت» وعلاقات سورية مع إيران، وعودة العراق إلى الساحة اللبنانية، وتجدّد حرب لبنان، وحرب الكويت وصولاً إلى مؤتمر مدريد العام 1991.

في كانون الأول 1987، انفجرت انتفاضة شعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الأولى من نوعها منذ 1936، استمرّت عام 1988 بزخم دون أن تستطيع إسرائيل إخمادها. فتدخّلت الولايات المتحدة وأوفدت شولتز للقيام بجولة في المنطقة، فتبلور ما عُرف بـ«بمشروع شولتز» الذي يتضمّن مؤتمراً دوليّاً ومحادثات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها، باستثناء «منظمة التحرير»، وحكم ذاتي للفلسطينيين. واستمرّت الانتفاضة إلى أن انعقد مؤتمر قمّة عربية طارئ في حزيران 1988 في الجزائر أصرّ على مشاركة «منظمة التحرير» في أية مفاوضات سلام مع إسرائيل، وأكّد على حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقّه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه خطت «منظمة التحرير» لتلبية شرط أميركا (الذي وضعه كيسنجر في 1973) في قبول الحوار معها، واعترفت بوجود إسرائيل. وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني 1988 وأعلن دولة فلسطينية على الورق على الأقل.

مؤتمر مدريد ومفاوضات السلام

في كانون الأول 1989 أعادت سورية علاقاتها مع القاهرة بعد قطيعة 12 عاماً. وفي أيّار 1990، قام حسني مبارك بزيارة سورية، فكانت المرّة الأولى التي يزور فيها رئيس مصري دمشق منذ آخر لقاء بين الأسد والسادات في تشرين الثاني 1977. ثم تعاون البلدان على تنسيق الردّ العربي على غزو العراق للكويت وخاصة في مؤتمر القمّة العربية العاجل يوم 10 آب 1990 وعلى خلق قوة ردع عربية تدافع عن السعودية في حال قرّر العراق غزوها أيضاً. وأرسلت سورية قوّة عسكرية إلى الحدود السعودية-الكويتية والسعودية-العراقية بلغ حجمها 20 ألف جندي. وكانت إيران تعارض بشدّة الوجود العسكري الأميركي الهائل في الخليج، فحاول الأسد التفاهم مع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في نهاية أيلول ولم يصلا إلى نتيجة (وكان هذا استمراراً لمرحلة سوء تفاهم بين الجانبين سنعود إليها في ما بعد).

وجنت سورية ثمار مشاركتها في تحرير الكويت، وأعادت علاقاتها مع بريطانيا في تشرين الثاني وحسّنت علاقاتها مع عدد من الدول الغربية.

وبعد هزيمة العراق في شباط 1991، كما شهدنا في الفصل السابق، بدت أميركا والغرب على استعداد للنظر في الأمور التي تهم سورية في المنطقة، وعلى رأسها الصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. فقد بيّنت سورية حسن نيّة تجاه واشنطن بإعادتها العلاقات مع مصر، وشاركت في مهامّ الأمن الإقليمي كتحرير الكويت، حتى أنّ مؤتمر قمّة مصغّراً عُقد في دمشق بعد حرب الكويت مباشرة في آذار 1991 وضمّ سورية ومصر ودول الخليج، بنى على التعاون العربي حول الكويت ووعد بمأسسة التعاون الأمني. كل هذا أقنع واشنطن أنّ الوقت قد حان لتغيير تعاملها مع سورية. وتوقّع العرب أنّ أميركا بقيادة بوش الأب ستخلق نشاطاً ديبلوماسياً لحلّ النزاع العربي-الإسرائيلي، وأنّ سورية و«منظمة التحرير» ستكونان طرفاً في المفاوضات.

ولكن عرفات كان قد وقف إلى جانب العراق، فبدأ عقد التسعينات و«منظمة التحرير» في حالة ضعف يجعلها معرّضة للضغوطات ولقبول حلول قد لا تكون تماماً لصالح الفلسطينيين[12]. كما أنّ هذه الفترة شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي، حليف سورية القوي الذي كان يوازن الدعم الأميركي لإسرائيل وينافس سياسة واشنطن في الشرق الأوسط. فباتت سورية مضطرة للتعاون مع مساعي أميركا. وفي نيسان أعلنت سورية شروطها للسلام التي تضمّنت الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من الأراضي العربية حتى خط 4 حزيران 1967، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، ودور الأمم المتحدة في مؤتمر السلام. وحضر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية الذي أخذ مكان شولتز، إلى دمشق في نهاية نيسان ليبدأ جولة مكوكية للتوصّل إلى صيغة لمؤتمر دولي يحظى بموافقة إسرائيل وسورية. إلى أن أعلن الأسد في 14 تموز ولأول مرّة منذ 1974 عن استعداد سورية لدخول مفاوضات سلام تحت مظلة قراري مجلس الأمن 242 و338. ووافقت إسرائيل على المشاركة أيضاً في 4 آب 1991.

هذه التفاهمات مهّدت لانعقاد مؤتمر في مدريد في تشرين الأول حضره ممثلو لبنان ومصر وسورية وإسرائيل ووفد أردني-فلسطيني مشترك بدون ممثلين لـ«منظمة التحرير». ولكن

(12) As‘ad Abu Khalil, «Syria and the Arab Israeli Conflict», *Current History*, vol. 93, 1994, pp. 83-86.

حكومة إسرائيل كانت بقيادة المتطرّف إسحاق شامير الذي شارك مرغماً. فبعد أشهر من المفاوضات، رفضت إسرائيل في نيسان 1992 الانسحاب من الجولان مقابل معاهدة سلام مع سورية. فأعلن لبنان وسورية مقاطعة المفاوضات بعد جولات خمس. ثم تبدّل الأمر بعد انتخابات إسرائيل في تموز التي نجح فيها «حزب العمل»، ليخرج شامير المتشدّد ويأتي إسحاق رابين رئيساً للحكومة. وفي آب 1992 لمّح رابين لبيكر، وزير الخارجية الأميركي، عن احتمال انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان مقابل سلام كامل مع دمشق. فنجحت واشنطن في إعادة الطرفين إلى جولة سادسة من المفاوضات في واشنطن في 24 ايلول 1992. وبعد شهر ظنّ الجميع أنّ تقدّماً قد حصل، إلا أنّ الشيطان كمن في التفاصيل التي استغرقت مناقشتها حتى صيف 1993 دون أن تصل إلى اتفاق، بعدما أقدمت إسرائيل على غزو محدود لجنوب لبنان في تموز 1993.

في تلك الأثناء، كانت المسارات الأخرى تُحدث تقدماً أسرع من المسار السوري، بعدما تعهّدت سورية بأنّها ستحترم تقدّم المسارين الأردني والفلسطيني، حتى على حساب المسار السوري-اللبناني. فكشف هذا التطوّر في الموقف السوري تراجعاً خطيراً مقارنة بموقف سورية المتشدّد تجاه «منظمة التحرير» والأردن قبل 1990. ولكنّها أصرّت على علنية المفاوضات وبذلك تستطيع أن تواجه الوفود العربية في حال قدّموا تنازلاً. ولكن خرقاً حصل على المسار الفلسطيني قاده شمعون بيريز، وزير خارجية إسرائيل، وعُرف بالقناة السريّة في أوسلو (عاصمة النرويج). وفي 13 أيلول 1993 وقّعت «منظمة التحرير» على اتفاق إعلان مبادىء عُرف بـ«اتفاق أوسلو» سمح بحكم ذاتي فلسطيني محدود. وأعلنت سورية أنّها ضد هذا الاتفاق السرّي المخادع الذي لا ينسجم مع مبدأ المسارات العلنية التي يمكن لسورية أن تواكبها وترضى عنها. فـ«اتفاق أوسلو» خرج من قناة سريّة لإسرائيل فيها اليد العليا على الفلسطينيين الضعفاء. وإذ لم تتمكّن سورية من محاربة «اتفاق أوسلو» مباشرة كما قد يحصل في السنوات السابقة، قامت بدعم الجبهات الفلسطينية المعارضة، ومن هذه الجهات الجبهة الشعبية، للاتفاق الذي كان عرفات عرّابه وقد وقّعه مع رابين في البيت الأبيض بإشراف الرئيس بيل كلنتون. فحافظت على الأقل على جزء هام من الفلسطينيين إلى جانب موقفها الأكثر مبدئية.

ثم عادت سورية بعد فترة مقاطعة إلى المفاوضات، والتقى الأسد بكلنتون في جنيف في 16 كانون الثاني 1994. إلى أن عادت الأمور إلى الجمود وتوقفت المفاوضات مجدّداً في 27 شباط

بعدما دخل متطرّف يهودي يدعى باروخ غولدشتاين مسجد الخليل وقتل 30 فلسطينياً. وكانت إسرائيل في تلك الفترة تضغط على سورية باستمرار لوقف دعمها للمقاومة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وتطالبها بقطع إمدادات «حزب الله» لتثبت صفاء نيّتها في السلام مع إسرائيل. وحضر وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي في عهد كلنتون، إلى المنطقة في نيسان لتقريب وجهة النظر الإسرائيلية التي تريد جدولة الانسحاب من الجولان لفترة خمس سنوات، في حين كانت سورية تصرّ على أن جدول انسحاب لا يزيد عن 12 إلى 16 شهراً. ثم عقّد الأمور توقيع إسرائيل على اتفاق ثانٍ للحكم الذاتي مع «منظمة التحرير» في أيّار 1994 وتوصّلها إلى تفاهم على معاهدة سلام مع الأردن في حزيران. فاعترضت سورية أنّ اتفاق حكم ذاتي للفلسطينيين يضرّ بوحدة الصف العربي تجاه الحل النهائي للصراع حتى لو كانت المفاوضات تتمّ بشكل ثنائي. كما انتقدت سورية الاتفاق على المسار الأردني بأنّه خطوة إسرائيلية متعمّدة أيضاً لمنع التوصّل إلى حل شامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

كان خروج الأردن و«منظمة التحرير» حرجاً وصعباً، فسّرته سورية أنّ إسرائيل خرقت استراتيجيتها المشرقية عبر المفاوضات ودفعت الأردن والفلسطينيين بعيداً عن سورية، ما سيؤدي إلى عزلة سورية وضعفها تجاه إسرائيل، ولعلّ هذا هو هدف المفاوضات الحقيقي. وحاول كريستوفر تقريب وجهات النظر بين سورية وإسرائيل، فزار دمشق في تموز وآب، وقام دنيس روس، المنسّق الأميركي للسلام، بطمأنة سورية أنّ أميركا لا تنظر إلى أنّ الاتفاقات بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين تعني عدم إمكان التوصّل إلى سلام سوري-إسرائيلي. ولكن الوضع الداخلي في إسرائيل كان يتجه لمنع رابين من إعادة الجولان إلى سورية، إذ كانت المعارضة ضد الانسحاب من الجولان تأتي من صفوف «حزب العمل» أيضاً، رغم إبداء سورية نوايا حسنة وكلام الأسد غير المسبوق عن سلام كامل، وسماح سورية لمئات اليهود السوريين بالهجرة. وزادت مخاوف سورية أنّ المفاوضات حول الجولان توقفت مجدّداً، في حين تواصل المسار الأردني حتى وقّع الملك حسين مع رابين اتفاق سلام في واشنطن في 26 تشرين الأول 1994 برعاية كلنتون.

كانت الإدارة الأميركية تُدرك أنّ سورية لم تحقّق شيئاً بعد سنوات ثلاث من المفاوضات، في حين كان الأردن و«منظمة التحرير» يوقّعان اتفاقات ثنائية. فقام كلنتون في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق الأردني بزيارة إلى دمشق هي الأولى من نوعها منذ زيارة نيكسون العام 1974. ولكن كلنتون ضغط على الأسد للقبول باتفاق سلام وفق الشروط الإسرائيلية، الآن وقد

بات الأردن والفلسطينيون خارج اللعبة ما يضعف الموقف السوري. فلم يوافق الأسد على طلب كلنتون لأنّ العرض الإسرائيلي لا يتضّمن انسحاباً كاملاً من الجولان، ولا يتعاطى مع الحل النهائي، أي الحاجة إلى أن تُفصح إسرائيل عن نواياها الإقليمية وحدودها بشكل نهائي وتعالج القضية الفلسطينية. وهكذا مرّ عام كامل قبل أن تعود سورية وإسرائيل إلى طاولة المفاوضات في آذار 1995 عبر سفيريهما في واشنطن. نجح الطرفان في الاتفاق على مبادئ حول الإجراءات الأمنية وهو ملف إسرائيل الأهم (أي الأمن مقابل الأرض)، وتمّ، للمرّة الأولى، الإعلان عن موافقة إسرائيل على الانسحاب. وساهم في إشاعة الجو الإيجابي تصريح بيريز في حزيران «أنّ الجولان هو أرض سورية»، وتصريح الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن أن المفاوضات مع سورية تدور على أساس انسحاب إسرائيلي كامل إلى الحدود الدولية. ولذلك تحدّث الأسد علناً في الشهر نفسه عن السلام، وأشار لإسرائيل بالاسم للمرّة الأولى في حياته.

ثم التقى قادة الجيشين السوري والإسرائيلي في واشنطن في نهاية حزيران 1995 لبحث الإجراءات الأمنية وتفاصيل الانسحاب. وهنا برزت العراقيل إسرائيلية. فقد أصرّت إسرائيل على أنّها تريد الاحتفاظ بجبل الشيخ حيث بنت قاعدة مراقبة إلكترونية، وعلى أنّها تريد الانسحاب فقط إلى حدود فلسطين الانتدابية وليس إلى حدود 1967 ما يُبعد سورية عن بحيرة طبريا وعن منطقة الحمّة. وحاولت سورية ملاقاة التعنّت الإسرائيلي، فوافقت في تشرين الأول 1995 على منح إسرائيل حق مراقبة الجولان جواً ولكن لا أن تمتلك محطات ورادارت في الجولان بعد الانسحاب. وفجأة حصل ما لم يكن في الحسبان: إذ قام متطرّف يهودي باغتيال رابين في القدس في تشرين الثاني 1995، وأصبح بيريز رئيساً للوزراء.

وحتى لا يفقد بيريز زخم العملية التفاوضية، أعلن التوصّل إلى اتفاق مع سورية في قمّة أولوياته وشرع في تقوية الوفد الإسرائيلي للمفاوضات ورفع مستوى تمثيله وعدد المفاوضين، وعرض توسيع دائرة التفاوض لتشمل الشؤون السياسية والعسكرية. وتعاملت سورية بإيجابية مع بيريز حتى وصل الطرفان إلى إطار الحل. فدخلت واشنطن أمام هذا التطوّر الإيجابي ورعت محادثات في ميريلاند في كانون الأول 1995، استمرّت إلى شباط 1996 لوضع نصوص الاتفاقات. وكان بيريز يعاني الأمر نفسه الذي عانى منه رابين من قبله وهو المعارضة الكبرى داخل إسرائيل للانسحاب وحتى من داخل «حزب العمل». ولذلك عندما اقترب الطرفان من توافق حول الحدود، خفّف بيريز من وتيرة التفاوض وقدّم موعد الانتخابات إلى أيّار على أمل أن يحظى بنتائج تقوّي حظوظ الاتفاق مع سورية. ولكن خطوات بيريز أزعجت

الجانب السوري، خاصة أنّه لم يبق من عهد إدارة كلنتون سوى أشهر قليلة فيضعف الزخم. فزار كريستوفر دمشق في شباط 1996 وطمأن الأسد أنّ بيريز ملتزم بالوصول إلى اتفاق وأنّ الانتخابات ستقوّي يده لتقديم تنازلات أفضل لسورية، وثمّة الكثير من الوقت للوصول إلى اتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني 1996.

ولكن، في الشرق الأوسط، يجب اقتناص الفرص وعدم إطالة الوقت، ذلك أنّ العوامل شديدة التعقيد والمخاطر ولا تسمح لأصحاب اللعبة مسكها كلّها. إذ في شباط وآذار 1996 وقعت سلسلة تفجيرات قامت بها «حركة المقاومة الإسلامية حماس» داخل إسرائيل أسفرت عن مقتل 50 إسرائيلياً وجرح المئات، وأدّت إلى تراجع المزاج الإسرائيلي عن تأييد الانسحاب من الجولان. فقطع بيريز المفاوضات مع سورية إرضاءً للرأي العام الإسرائيلي الغاضب، رغم النصيحة الأميركية بعدم فعل ذلك. ثم رفض الأسد حضور قمّة «صانعي السلام» في آذار في شرم الشيخ رغم الضغوط الأميركية والمصرية، والتي انعقدت لدعم موقف إسرائيل ضد «حزب الله» و«حماس» ودعم حملة بيريز الانتخابية. فخرج بيريز من هذه القمّة وقد أصبح موقفه من سورية أكثر تشدّداً وأنّه لن يعود إلى المفاوضات ما لم تندّد سورية صراحة بالإرهاب وتُقفل مكاتب المنظمات الفلسطينية المعارضة للسلام في دمشق وتكفّ عن دعم «حزب الله». وردّت سورية بأنّها تندّد دائماً بالإرهاب، ولكنّها لا تعتبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي جنوب لبنان إرهاباً بل مقاومة مشروعة يكفلها القانون الدولي. وسارت الأمور نحو الأسوأ، إذ إنّ بيريز أراد الخروج من عباءة الاعتدال التي اتهمه بها خصومه ليكسب الانتخابات، فشنّ حملة كبرى على لبنان في نيسان 1996 تحت اسم «عناقيد الغضب» بغية ردع «حزب الله». ما جعل سورية تراجع حساباتها وتستنتج أنّ مطلب إسرائيل من سورية أن تردع «حزب الله» أو أن تقوم هي بذلك كان لتحقيق تفوّق إسرائيلي في لبنان وإضعاف سورية ومن ثمّ فرض شروط في المفاوضات. ذلك أنّ إسكات «حزب الله» سينزع ورقة غاية في الأهمية من يد دمشق ويعطي إسرائيل الأمن والاستقرار على حدودها مع لبنان. ولأنّ سورية لا تجرؤ على فتح جبهة في الجولان، لن تعود إسرائيل ساعتئذ مضطرة إلى الانسحاب من الأراضي السورية ولا من جنوب لبنان طالما كل الجبهات باتت هادئة.

ولكن بيريز لم يقطع كل الخيوط مع سورية، بل حاول في حملته الانتخابية إقناع الرأي العام بالانسحاب من الجولان لقاء معاهدة سلام مع سورية، في حين كان خصمه الانتخابي بنيامين نتانياهو زعيم «تكتّل ليكود» يردّد أنه في حال انتخابه رئيساً للوزراء فلن ينسحب من

الجولان. ففاز التكتّل اليميني في هذه الانتخابات وأصبح نتانياهو رئيساً للوزراء ما أصاب سورية بالخيبة. ونددت سورية بالحكومة الإسرائيلية التي اعتبرتها «تكتّلاً من الحاخامات والجنرالات والعنصريين». ثم أعلن نتانياهو في جلسة منح الثقة في الكنيست في حزيران 1996 أنّ إسرائيل تقبل بالعودة إلى المفاوضات مع سورية ولكن بدون شروط، وأنّه يرفض «مبدأ الأرض مقابل السلام» ويستبدله بمبدأ «الأمن مقابل الأمن»، أي لا سلام ولا أرض. وأنّ أساس التفاوض مع سورية سيكون أن تحتفظ إسرائيل بكامل الجولان. وعندما حاول وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي أن يخفّف من غلواء نتانياهو تجاه سورية بأنّ بالإمكان ملاقاة سورية في وسط الطريق، أنّبه مكتب نتانياهو فوراً وأعلن أنّ نتانياهو فقط هو من يحدّد سياسة إسرائيل.

ثم انعقدت قمّة عربية في القاهرة في نهاية حزيران 1996 دعت إسرائيل للعودة إلى التفاوض على أساس إعادة الجولان لسورية والسلام الشامل في المنطقة. ولكن نتانياهو ردّ على غصن السلام العربي بتصريح أكثر تطرّفاً، إذ أعلن أنّه حتى لو وافقت سورية على توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات، فإنّ إسرائيل ستحتاج إلى جيلين على الأقل (50 عاماً) قبل أن تبدأ بالتفكير في الانسحاب من الجولان. فتدخّلت واشنطن حيث كان كلنتون لا يزال رئيساً، وأوفد دنيس روس إلى المنطقة في تموز. فتجاوبت سورية وأعلنت عن استعدادها لمتابعة المفاوضات ولكن من النقطة التي انتهت إليها قبل الانتخابات الإسرائيلية. ولكنّ نتانياهو في زيارته الأولى إلى واشنطن في تموز 1996 رفض العرض السوري وكرّر أنّ لا انسحاب من الجولان. ثم أخذت الأمور تتدهور والمفاوضات تصبح شيئاً من الماضي، في وقت كان نتنياهو ينتقل من موقف متطرّف إلى آخر. فقد دخل بنفسه الأراضي اللبنانية المحتلة في آب وهدّد أنّ أية هجمات جديدة لـ«حزب الله» ضد الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان ستردّ عليها إسرائيل بهجمات على سورية مباشرة. وردّ رئيس الأركان السوري على هذا التحدّي أنّ «سورية لم تُخرج الخيار العسكري أبداً من حساباتها». وإشارة إلى احتمال اشتعال جبهة الجولان، حرّكت سورية بعض قواتها من لبنان لدعم دفاعات غرب دمشق[13].

لكن خلال أشهر، تبيّن أنّ نتانياهو الذي يتكلّم من موقع التشدّد والتحدّي أمام الرأي العام في إسرائيل، كان أضعف مما كان متوقعاً لأنّ وضع القوات الإسرائيلية في لبنان كان

13- *The Middle East and North Africa 2002*, 48th Edition, p. 962.

متدهوراً، إذ إنّه، وبعد زيارته للشريط الحدودي، أعلن فجأة استعداد إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان من دون معاهدة أمنية مع لبنان كما كان يطمح رابين، فقط أن يقبل لبنان وسورية بتقديم ضمانات أنّ «حزب الله» لن يطلق النار على إسرائيل بعد الانسحاب، وأنّ السلطات اللبنانية ستقوم بنزع سلاحه. ولكن الأسد رفض العرض الإسرائيلي الذي اعتبره خدعة تحصل إسرائيل بموجبها على تهدئة جبهتها مع لبنان وعلى أمن نسبي مع كل جيرانها، ما يجعل استعادة الجولان مستحيلة. وهكذا راوح الوضع مكانه حتى نهاية 1996.

في تلك الأثناء كانت حكومة نتانياهو تنشط على جبهات أخرى. فبعدما انضبطت «منظمة التحرير» في حكم ذاتي مرحلي في «سلطة وطنية» على أجزاء من الضفة وغزة، أخذت حكومة نتنياهو في 1997 تضغط على الفلسطينيين للقبول بشروطها لمعاهدة سلام، وأعلنت عن مشاريع استيطانية كبرى أبرزها في القدس الشرقية، ومرّرت قانوناً يجعل أي اتفاق على الانسحاب من الجولان مرهوناً بالحصول على ثلثي أصوات الكنيست. فنشرت سورية دبابات حديثة في آب 1997 استلمتها مؤخراً، على جبهة الجولان، واستمرّ الهدوء الحذر بين سورية وإسرائيل، فيما واصلت المقاومة في الجنوب هجماتها على قوات الاحتلال. ولم تستطع حكومة نتانياهو تحقيق أي تقدّم في المفاوضات مع الفلسطينيين رغم توقيع اتفاق جزئي في «واي بلانتايشن» في تشرين الأول 1998. ولكن عندما اقترب موعد الانتخابات الإسرائيلية في 1999 كان مزاج الرأي العام الإسرائيلي قد انقلب مجدّداً وبدا منزعجاً من تطرّف حكومة نتانياهو. فأخذ نتانياهو يستعدّ للانتخابات بتوجيه نداءات لسورية بالعودة إلى المفاوضات، أمام تراجع دعم الرأي العام الإسرائيلي له. وكان «حزب العمل» قد أجرى تغييرات في قياداته وأصبح زعيمه إيهود باراك الذي وضع حملة انتخابية أساسها الانسحاب من لبنان في حال انتخاب حزبه. ففاز باراك بالانتخابات في 17 أيّار 1999 وعاد إلى تأكيد إلتزام إسرائيل بالتفاوض مع سورية على الجولان ثم شرع في الانسحاب من لبنان. فرحّبت سورية بفوزه، وأعلن الأسد في حزيران 1999 أنّ باراك صادق في رغبته في السلام مع سورية.

وفي خطاب جلسة الثقة في الكنيست في 6 تموز 1999 تكلّم باراك عن الانسحاب من الجولان وعن تطبيق قرارات الأمم المتحدة. فأظهرت سورية إشارات إيجابية لإعادة تحريك العملية السلمية وطلبت من التنظيمات الفلسطينية في دمشق وقف عملياتها

العسكرية وتحدّثت تقارير أنّها أبطأت في تسليم شحنات سلاح من إيران إلى «حزب الله»، ثم أعلن الإعلام السوري عن وقف لإطلاق النار في جنوب لبنان في 20 تموز. وكانت واشنطن قد تدخّلت بين دمشق وتل أبيب وقامت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بجولة بين سورية وإسرائيل، ثم أعلنت أنّ الولايات المتحدة تؤيد المطالب السورية بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان استناداً إلى كامل ملف المفاوضات منذ حكومة رابين. والتقط العالم أنفاسه لأنّ هذه كانت أفضل الظروف للتوصّل لاتفاق بعد عشر سنوات تقريباً من المفاوضات. إلا أنّ خلافات علنية بدأت تظهر حول ما وعد به رابين عن عمق الانسحاب الإسرائيلي (ويسمى «وديعة رابين» في رسالته إلى كلنتون): هل وافق رابين على الانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967 أو إلى حدود فلسطين الانتدابية فقط؟ فتدخّل كلنتون حتى وافق الجانبان في 8 كانون الأول 1999 على العودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها عام 1996.

أعلن كلنتون أنّ المفاوضات ستكون هذه المرّة سياسية على مستوى رفيع، فبدأت جولة جديدة في واشنطن برعاية كلنتون، شارك فيها فاروق الشرع، وزير خارجية سورية، وباراك نفسه ممثلاً لإسرائيل. تلتها جولة أخرى في 3 كانون الثاني 2000، في «شبردس تاون» غرب فرجينيا برعاية كلنتون. وشكّل الطرفان أربع لجان لشؤون الأمن والحدود والتطبيع والمياه، حتى استطاع كلنتون تقديم إطار اتفاق شامل لكل النقاط الخلافية، فوافق عليه الطرفان. وبعد تردّد، اعترف باراك أخيراً في نهاية شباط 2000 أنّ إسرائيل قد وافقت فعلاً على الانسحاب من الجولان حتى قبل «وديعة رابين» العام 1994. ثم رمى قنبلته بأنّ إسرائيل ستنسحب من طرف واحد من لبنان، وهو ما لم يكن يتصوّره أحد بعد 22 عاماً من الاحتلال. وبالفعل صوّتت الحكومة الإسرائيلية في مطلع آذار على انسحاب أحادي وعلى إنجاز هذا الانسحاب في 7 تموز 2000.

ولإنهاء نصوص الاتفاقات قبل توقيعها، التقى الأسد كلنتون في جنيف في 26 آذار 2000، حيث عرض عليه هذا الأخير انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 ما عدا شريط رفيع من الأرض على بحيرة طبريا لا يتجاوز عشرات الأمتار. واقترح الأسد أن تكون السيادة على ذلك الشريط لسورية والاستعمال لإسرائيل. وحول محطة المراقبة في جبل الشيخ وافق الأسد أن يديرها طرف ثالث لا أن تبقى بيد إسرائيل. ولم تقبل إسرائيل بتعديلات الأسد فتجمّدت الأمور عند هذه النقطة.

إلى أن انسحبت إسرائيل فجأة من جنوب لبنان في 25 أيّار 2000، أي قبل 45 يوماً من الموعد الذي حدّدته حكومتها. ثم توفّي الأسد في 10 حزيران 2000، فتأجّلت المفاوضات مع إسرائيل إلى أجل غير مسمّى.

خلاصة

يؤكد هذا الفصل رؤية الأسد الاستراتيجية في الميدان الديبلوماسي أيضاً، حيث سعى إلى وحدة جبهة مشرقية ديبلوماسية تحت شعار وحدة المسار بين سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين. ولكن السؤال الذي يبقى هو لماذا بقي الأسد وحيداً في تبنّي هذه الاستراتيجية التفاوضية، في حين أن كلاً من شركائه الصغار كان يعتقد أنّه يمكن أن يحصل على نتائج أفضل من إسرائيل عبر التفاوض بشكل منفرد بعيداً عن سورية. وهذا انطبق إلى حدّ بعيد على الأردن و«منظمة التحرير» في حين حافظ لبنان وإلى حد بعيد على وحدة المسار مع سورية رغم انقسام الرأي داخل لبنان حول العلاقات مع دمشق. والجواب المحتمل هو أن سورية فقط بين الكيانات الأربعة كانت دولة موحدة بزعيم قوي وتملك ما يكفي من القوة العسكرية والسكانية لفرض رأيها في المحادثات، في حين كان الآخرون إمّا منقسمي الرأي داخلياً (لبنان والفلسطينيين)، أو أكثر استعداداً للخضوع لنفوذ الولايات المتحدة والدول الغربية (الأردن). وعامل آخر أضعف وحدة المسار هو حساسية الأشقاء الصغار حول استقلاليتهم عن الشقيق الأكبر سورية، ربّما سببه عدم بذل دمشق ما يكفي من الجهد الذهني الموثّق والمدعّم بالحجّة والمنطق والمعلومة لإقناع هؤلاء أنّ تضامن المسارات هو لمصلحة الجميع ويحقّق المردود الأكبر.

الفصل الحادي عشر

الاقتصاد السوري حتى العام 2000

ثمانية عوامل حكمت مسار الاقتصاد السوري، صعوداً وهبوطاً، منذ السبعينات:

- عائدات النفط.
- تحويلات السوريين من الخارج (الخليج، لبنان، المغتربات).
- مساعدات الدول العربية والأجنبية (الخليج، الاتحاد السوفياتي، الدول الغربية).
- مواسم الجفاف.
- هيكلية الصناعة والتجارة.
- سلطوية النظام.
- فساد أجهزة الدولة واستغلال الأشخاص لنفوذهم للإثراء الشخصي.
- ضعف القضاء في حماية الملكية الشخصية والفصل في قضايا الاستثمار.

الثمانينات

في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1970، انصرفت سورية إلى التصدي للشؤون الإقليمية ودعم القضية الفلسطينية والسعي للوحدة العربية، ولكنّها فشلت لعقود عدّة في معالجة مسائلها الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التخلّف والفقر. فالنمو الاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والخدمات التربوية والصحية، وحال الطرق والبنية التحتية وأنظمة الاتصال والعمران الحديث، كل هذا احتل مرتبة ثانية أو ثالثة في أولويات الدولة السورية. لم يقتصر إهمال الشأن الاقتصادي والاجتماعي على سورية وحدها، فقد عانى اللبنانيون لعقود من إهمال الطبقة الحاكمة في لبنان لمسائل إصلاح النظام الاقتصادي وتوفير الخدمات

الاجتماعية وتنمية المناطق.

ولكن لبنان استفاد من مقترحات «بعثة إيرفد» في أوائل الستينات وإصلاحات الرئيس فؤاد شهاب، وحافظ على نظام المبادرة الفردية وحريّة الاستثمار، ثم بدأ يحقّق قفزات هامة على الصعيد الاقتصادي حتى أصبح معدل الدخل الفردي في ما بعد أضعاف ما هو عليه في سورية. أمّا سورية فقد استفادت من تطبيق خطط خمسية وقامت بجهود كبيرة وصادقة في الحقل الاقتصادي ولكنّها لم تحرز وثبات تذكر، إذ كان الفرق الأساسي بين البلدين هو أنّ سورية غرقت في مواجهة إسرائيل منذ 1948 ما طغى على كل شيء في سياق الشعار الذي أطلقه عبد الناصر «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ولفترات كانت قضايا الصراع وأولوية التسلّح أهم من تقدّم الشعب السوري والتطوّر الاقتصادي والتصالح مع الجوار العربي (العراق والأردن ولبنان والفلسطينيين). فتراجع الاقتصاد فيما لزم لبنان الحياد دائماً واستفاد من عدم الاستقرار في المنطقة إلى حين انفجاره هو في 1975.

ولئن تمتّعت سورية بمواهب وقدرات بشرية وطبيعية تفوق ما كان لدى لبنان، لم يكن ثمّة عذر لتخلّفها هي فيما تطوّر الآخرون. وكيف أنّ رأسماليين ورجال أعمال ومصرفيين سوريين هجروا بلدهم للسكنى في لبنان منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وأبلوا بلاءً حسناً وأسّسوا مصارف ومؤسسات تجارية ومصانع في بيروت وخارجها. ورغم الدراسات التي كانت تصدر عن الاقتصاد السوري كل بضع سنوات، لم تتعمّق الدولة السورية في معالجة المسائل الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها سورية، ولا تعرّفت إلى نوعية المؤسسات المطلوبة للتطوّر أو الأساليب التي تبعتها دول عربية وآسيوية ونجحت عبرها في تحقيق حدّ أدنى من الرفاهية ومستوى المعيشة على الأقل. بل سيطرت على الدولة السورية نفسية الحصار وحال الطوارئ والاهتمام بقضايا التحرّر العربي. وعادة ما كانت تدور مناقشات حتى داخل البعث إذا كان بالإمكان مواجهة التحديات الخارجية بدون نظام سياسي حديث ووضع اقتصادي جيّد[1].

وعندما وصل حافظ الأسد إلى السلطة العام 1970، كان قد مرّ عشرون عاماً على طلاق سورية الاقتصادي مع لبنان وتوجّهت نحو النظام الاقتصادي الذي تسيّره الدولة، أسوة بدول الكتلة الاشتراكية التي مثّلها الاتحاد السوفياتي والصين. لقد اعتقد البعثيون في كل من

1- حسين مرهج عمّاش، تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية، دمشق، مطبعة طلاس، 1992.

سورية والعراق أنّه بالإمكان خلق مجتمع يوتوبي تنصهر فيه مكوّنات الشعب الإثنية والدينية في بوتقة واحدة وتديره يد الدولة العليا في اقتصاد موجّه بخطط خمسية وحزب طليعي واحد. وكانت النتيجة أنّ هذا النظام فشل في تطبيق مثالياته على أرض الواقع، وغابت الرفاهية والتنمية الاقتصادية لعقود عدّة. وفيما كان هدف سورية بين 1966 و1981 إقامة الاشتراكية العربية داخل الدولة الواحدة، بات همها منذ أوائل الثمانينات وحتى اليوم، المحافظة على الاستقرار الداخلي والتصدّي للتحديات الخارجية. طبعاً جلب الاستقرار الأمني والاجتماعي منذ 1970 فوائد كبيرة للسوريين ومنع عنهم حروباً ومشاكل لعدّة سنوات، مقارنة بالفترة الممتدة من 1949 وحتى 1970 والتي شهدت كوارث وحروباً وانقلابات متتالية.

مواهب النظام السياسي الذي بناه الأسد أصابه الترهّل بعد عشر سنوات حقّق أثناءها الاستقرار الذي كان موقع تقدير دولي ووسّع نفوذ سورية الإقليمي. ولكنّ النظام أمضى عقد الثمانينات في المحافظة على ما أنجزه، فلم يملك مقومات مادية كافية ليقدّم برامج اجتماعية أو أفكاراً ثوريّة اقتصادية تطوّر القطاعات الإنتاجية، وتقدّم للشعب السوري ما يستحقه وما رأى أنّه أصبح في متناول دول نامية عدّة كانت أسوأ حالاً من سورية في الماضي[2].

عدا وضع اليد على موارد اقتصادية كبيرة داخل سورية، حصل النظام على إمكانات مادية هامة من الخارج، منها الدعم العربي المالي لسورية كدولة مواجهة، والدعم السوفياتي. وحقّقت سورية في ظل دولة البعث فترة نمو طويلة وخاصة في السبعينات، كما سبقت الإشارة، حيث بلغ معدّل النمو السنوي نسبة 3.7 بالمئة من 1965 إلى 1986 مقارنة بنسبة نمو الدول النامية في تلك الفترة وهي 2.6 بالمئة. وحتى في الفترة 1961-1970، وفي ظل الفوضى والأزمات والانقلابات والتحديات الخارجية والداخلية في الستينات، فإنّ الاقتصاد السوري حقّق معدّل نمو سنوي محترم نسبته 5.5 بالمئة[3]. ووصلت نسبة النمو إلى 6-9 بالمئة سنوياً في السبعينات. ولكن بعد عقدين من النمو تراجعت النسبة إلى 4.7 بالمئة سنوياً في الفترة 1980–1983 ثم إلى ركود وانكفاء في الأعوام 1983–1987، حيث تقلّص النشاط

2- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995.
Volker Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s», *Middle East Journal*, vol. 46, 1992, pp. 58-37.

3- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, Fife, Scotland, University of St Andrews, Centre for Syrian Studies, 2009, p. 15.

الاقتصادي بنسبة سلبية بلغت 2.9 بالمئة سنوياً[4]. وضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية أنّ الركود رافقه نموّ سكاني بلغ 3 بالمئة سنوياً في الفترة نفسها، فيما هبط الدخل الفردي بنسبة 15 بالمئة. فكان النصف الثاني من عقد الثمانينات هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد السوري منذ 1970[5].

لقد أحدث هبوط أسعار النفط في بداية الثمانينات والجفاف أزمة اقتصادية في سورية وتضخّماً في الأسعار وصل إلى أكثر من مائة بالمئة عامي 1987 و1988 (وكانت صعوبات حادة تصيب الاقتصاد اللبناني في تلك الفترة من الثمانينات).

لقد أصاب انهيار أسعار النفط عالمياً سورية كما أصاب لبنان والدول العربية الأخرى. وكانت سورية تعتمد على إنتاجها النفطي الضئيل نسبيّاً كمصدر رئيس للعملات الصعبة، وعلى تحويلات السوريين العاملين في دول الخليج التي تأثّرت مشاريعها جراء تقلّص عائدت النفط. ورافق هبوط عوائد النفط السوري وتقلّص تحويلات السوريين العاملين في دول النفط العربية فصول جفاف استمرّت حتى 1986 وضربت القطاع الزراعي الذي يعتمد كثيراً على الأمطار الموسمية. ومن مفاعلات الجفاف أنّ مساحة المراعي تقلّصت، ولم ينبت العلف فاضطر أصحاب المواشي إلى ذبح 30 بالمئة من ثروة سورية من الغنم في العامين 1983 و1984، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة أنّ قسماً كبيراً من حاجيات البلاد الغذائية يتم استيراده بالعملة الصعبة. وأدّى الجفاف أيضاً إلى خفض منسوب نهر الفرات ما عطّل بعض توربينات سدّ الفرات وقلص إنتاج الطاقة الكهربائية.

ثمّة أسباب سياسيّة وراء الأزمة الاقتصادية في الثمانينات. فقد كانت سورية بين 1978 و1982 تسعى إلى تعزيز دفاعاتها بمواجهة إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع، وصدقت توقّعاتها الاستراتيجية إذ ما إن انسحبت إسرائيل من سيناء في 1982 حتى غزت لبنان وأجبرت سورية على خوض الحرب واستعمال ترسانتها المتواضعة التي كانت تحضّرها إلى يوم معركة تختارها بنفسها. فخسرت سورية معظم أسطولها الجوي وعدداً كبيراً من الدبابات والمعدات، عوّضتها بتعميق علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي الذي منحها قروضاً كبيرة لتمويل

Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 17. -4

Nabil Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994, pp. 26-43. -5

مشترياتها من الأسلحة، وجاءتها مساعدات من الدول العربية، كما أنّ العلاقات مع الأردن و«منظمة التحرير» لم تكن على ما يرام، في وقت كانت سورية تخوض حرباً مصيرية في لبنان مع إسرائيل والولايات المتحدة من 1982 حتى 1984. وأدّى موقف سورية في الحرب العراقية الإيرانية (1980-1986) إلى تدهور العلاقات الاقتصادية مع العراق وإقفال الحدود بين البلدين وتقلّص مساعدات الدول الخليجية. لقد أتت المساعدات الخارجية في الدرجة الثالثة بعد عائدات البترول وعائدات العمالة السورية في لبنان والخليج. وكانت الولايات المتحدة، وحتى أوائل الثمانينات، قد منحت سورية مساعدات اقتصادية سنوية بلغت 228 مليون دولار عامي 1980 و1981. ولكن هذه المساعدات توقفت بعد وصول إدارة ريغان المتشدّدة وغزو إسرائيل للبنان العام 1982. وفيما أصبح لبنان ساحة مواجهة بين سورية وإسرائيل ومن ورائهما الدول الكبرى، حصلت سورية، كدولة مواجهة، على مساعدات عربية هامة بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار في السنة. ومنذ الثمانينات أقامت سورية علاقات وثيقة مع إيران. وبدأت طهران تصدير النفط الإيراني إلى سورية بأسعار مخفّضة استطاعت سورية بيعه في السوق العالمي وتأمين عملات صعبة.

كما حصلت سورية على قروض وتسهيلات من الكتلة الاشتراكية وخاصة من الاتحاد السوفياتي بلغت مليارات الدولارات في الثمانينات لتعزيز ترسانتها العسكرية وتمويل مشتريات السلاح من موسكو. وكان التمويل السوفياتي سهلاً إلى درجة أنّ السوفيات لم يلحّوا في المطالبة بتسديد ديون سورية، عندما كانت تمرّ في ظروف صعبة. وحتى العام 1990، تمتّعت سورية بعلاقة مميّزة مع الاتحاد السوفياتي الذي مدّها بـ4600 دبابة و600 طائرة حربية و170 هليكوبتر وغواصتين، وتدرّب أكثر من 10 آلاف ضابط سوري على هذه المعدّات في روسيا. وكانت موسكو متساهلة جداً مع سورية التي كانت حليفاً مهماً في الشرق الأوسط. ولذلك فإنّ كلفة معظم المعدات والذخيرة وكلفة التدريب والتأهيل كانت ديناً وجدت سورية صعوبة في تسديده، حتى بلغت ديون سورية للاتحاد السوفياتي 25 مليار دولار. وإذ كان السوفيات متسامحين مع سورية، لا يطالبون بمستحقات ويشطبون بعض الديون، فإنّ النظام الجديد في روسيا بعد سقوط النظام الشيوعي لم يكن متشوّقاً للإبقاء على العلاقة الوثيقة مع سورية. كما واجهت سورية عقوبات أميركية في الثمانينات من مقاطعة اقتصادية جزئية إلى وضع سورية على لائحة الدول المؤيدة للإرهاب، ما قيّد معاملات التجارة والقروض مع مؤسسات رسمية أميركية وشركات خاصة.

وإزاء أزمة الثمانينات، كان القطاع العام السوري وعامة الناس مخدوعين ببحبوحة مزيّفة مستمدّة من طفرة السبعينات وأوائل الثمانينات، ومن استمرار تدفّق المساعدات الأجنبية. فتواصل الإنفاق التضخّمي الاستهلاكي وظهرت طبيعة الدولة الاشتراكية المتخمة ببيروقراطية غير منتجة. فقد بلغ عدد موظفي الدولة في نهاية الثمانينات 450 ألفاً، أي ما يعادل 20 بالمئة من مجموع اليد العاملة السورية، بإنتاجية ضئيلة، ومعظمهم برواتب ضئيلة تدفعهم إلى ممارسة أعمال خارجية، كقيادة سيارات التاكسي أو بيع الخضار والسلع، ضمن ساعات الدوام الرسمي أحياناً. ومع ذلك لم تظهر مبادرات جادة لتقليص حجم الميزانية عبر عصر النفقات العامة وتسريح الفائض من الموظفين الذي قد يبلغ 250 ألفاً. وكان بالإمكان تأجيل عدد من مشاريع البنية التحتية إلى أيام أفضل وتقليص ميزانية التربية والتعليم الكبيرة المسؤولة عن عدد كبير جداً من المدارس والمعاهد في أنحاء البلاد بجيش من المعلّمين والإداريين. فقد كانت شبكة المدارس من جواهر التاج في دولة البعث، لا يمكن مسّ ميزانيتها رغم أنّ تكلفتها كانت أكبر من أن تتحمّلها الخزينة[6].

ولم يكن ممكناً تقليص حجم القوات المسلّحة التي بلغ عديدها 400 ألف في الثمانينات أو تخفيض ميزانيتها التي شكّلت الحصّة الأكبر من الموازنة السنويّة، بلغت خمسين بالمئة، بسبب وضع سورية كدولة مواجهة ودورها في لبنان وسمعتها الإقليمية كقوّة مفصلية. واختلف الوضع عن بيروقراطية الدولة في أنّ معظم عناصر القوات المسلّحة كان في خدمة عسكرية إجبارية حُدّدت رسميّاً بثلاثين شهراً قد تمدّد أحياناً لتبلغ 48 شهراً. وإضافة إلى أنّ كلفة الجندي أقل بكثير من كلفة موظف الدولة المدني، فقد كان معظم المجنّدين يقومون بأعمال مفيدة للبلاد، فيعملون في مؤسسات البناء العامة والمزارع الاشتراكية التي تنتج جزءاً كبيراً من حاجيات الجيش الغذائية. حتى أنّ معظم من يلتحق بالخدمة العسكرية خرج بمهنة ما، حيث وصل عدد الذين يتعلّمون قيادة السيارات ومهن الكهرباء وميكانيك السيارات 30 ألفاً كل عام، فيخرجون بمهنة مفيدة إلى الحياة المدنية. ولم تنجح محاولات تقليص ميزانية الدفاع العام 1987.

لقد كانت النوافذ مسدودة أمام الحكومة لتقليص الإنفاق. وحتى في ميزانية الإنماء كانت

6- Elisabeth Longuenesse, «The Syrian Working Class Today», *MERIP Reports*, vol. 15, n° 6, July-August 1985, pp. 17-25.

ثمّة صعوبة في عمل شيء، لأنّ عدد السكان كان يزيد كل عام بمعدّل 400 ألف شخص، فلم يكن ممكناً تقليص الإنفاق الإنمائي أمام الحاجة إلى الإسكان والمرافق الحيوية والبنية التحتية، بل كان المنطق يدعو إلى زيادة الإنفاق وقد ارتفع عدد السكان من 6 ملايين العام 1970 إلى 13 مليوناً في 1990. ووقعت الحكومة بين أمرين: أنّ الخطط الخمسية السابقة لا تبني النمو السكاني السريع في توقعات الإنفاق، وأنّ الدولة لا تجرؤ على إطلاق برامج تحديد النسل بسبب التقاليد الدينية لدى الشعب في تكوين أسر كبيرة (وهي عادة ورثتها سورية من الحقبة الزراعية السابقة).

لقد تقلّص الاقتصاد السوري بنسبة 10 بالمئة في أواخر الثمانينات، ووصل تضخّم الأسعار إلى 60 بالمئة سنوياً. وزاد عدد سكان سورية في الثمانينات والتسعينات، وزادت معه الحاجة إلى الشقق والمنازل والحاجيات الاستهلاكية. ولم يستطع اقتصاد سورية، المقيّد والموجّه والمحاصر، توفير حاجيات السكان. فقد هيمنت البيروقراطية بأبشع صورها على مؤسسات الدولة والقطاع العام، ووضعت الدولة قيوداً صارمة وسقوفاً لأسعار الاستهلاك وأسعار الفائدة والعملات الصعبة، ما أدّى إلى خفض الإنتاج المحلّي وتصاعد التهريب. كما أنّ الدولة حاصرت القطاعات الخاصة بقوانين ومراسيم وشروط تعجيزية، وتقاعست عن السماح باستيراد التكنولوجيا لتطوير العملية الإنتاجية، وأبقت على الأسعار المرتفعة لبضائع الكماليات والمستوردة، بما فيها السيارات والسلع الكهربائية وغيرها، في حين كانت الرواتب ضئيلة ولا تكفي لمواجهة أعباء الحياة اليومية، وخاصة رواتب الموظفين والعسكريين والهيئات التعليمية والإدارية في المدارس والجامعات والكليات. وفاقم الظروف الاقتصادية عدمُ وجود قطاع مصرفي خاص في حين كان الفساد منتشراً وعلى أعلى المستويات.

رغم هذه المراجعات والدروس، ورغم تخصيص المبالغ الضخمة والوزارات للشؤون الاقتصادية، فإنّ خللاً هيكليّاً في تركيبة الدولة السورية كان سبباً رئيسياً في ضعف الأداء الاقتصادي[7]. وليس المقصود هنا طبيعة الاقتصاد الموجّه، ذلك أنّ نموذج سورية في نهاية الثمانينات لم يكن حقيقة موجّهاً بل خليطاً من اقتصاد السوق ودولة الرعاية وقطاع عام يملك مؤسسات إنتاجية، بل كان الخلل في أولويات الحكم – وخاصة أولويات الرئيس الأسد – التي كانت موجّهة نحو الشؤون الخارجية والدفاع والأمن – وليس إلى الاقتصاد. والدليل

7- محمد عمادي، «القطاعان المشترك والخاص»، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 1986.

على ذلك أنّ الثقل السياسي والنفوذ كانا بيد المسؤولين عن الشؤون الخارجية والأمن والدفاع، كخدّام والشهابي وطلاس وعلي دوبا، في حين لم يكن ثمّة دور سياسي أو ثقل أو نفوذ لمسؤول حقيبة اقتصادية في الحكومة حتى لو كان رئيس الوزراء نفسه.

والخلل الثاني أنّ سورية في السبعينات ورثت عقدين من التأميمات والتشريعات الاشتراكية. فلم يكن القطاع العام مستعدّاً للتنازل للقطاع الخاص عن الدور الذي رغب الأسد بمنحه بعد حرب 1973. فكانت ثمّة عرقلة جدية من مسؤولي المؤسسات العامة لمحاولات شركات القطاع الخاص التوسّع ولعب دور أكبر في الاقتصاد، ومحاولة من القطاع العام للجم دور القطاع الخاص فيقتصر على مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم وفي التجارة والزراعة. ولم يكن الأسد بعيداً عن هذه العراقيل حيث كان يلتقي دوماً برجال الأعمال في المدن. فكان يكرّر الدعوة إلى دور أكبر وأكثر أهمية لشركات القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، حتى أنّه خصّص جزءاً مهماً من كلمته لهذا الأمر في المؤتمر الثامن للقيادة القطرية في شباط 1985. ولكن الأسد لم يكن يتبع دعواته بتوجيهات سياسية محدّدة للحكومة، ولم يصدر مراسيم رئاسية تأمر بذلك. ولذلك كانت الحكومة تحاول البناء على كلام الأسد العمومي فأطلقت مبادرات تشجّع عودة الرساميل المهاجرة وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى مهارات خاصة، وإلى صناعات يمكن أن تنافس البضائع المستوردة، وإلى مشاريع مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تصنيع الأغذية والقطاع الزراعي. ولكن يد الحكومة كانت مقيّدة بجدار مُحكم من العوائق، منها الأجواء السياسية وجيش البيروقراطية وشروطه، ودور الحزب حتى في تفاصيل الاقتصاد الصغيرة في المدن، إضافة إلى أجواء فساد العسكر والحزبيين، وكلّها عوامل مجتمعة لجمت الانفتاح ولم تشجّع المستثمرين المحتملين.

وما احتاجته الحكومة كان سلسلة طويلة من الإجراءات والقوانين تبدأ بترشيد الإنفاق العام لتخفيض العجز في الموازنة العامة، وتضبط التضخّم الفالت للعملة السورية، وتضع حدّاً للهدر والفساد حتى في مواضع محظورة عليها، كالجيش والحزب. وأهم ما أملت الحكومات أن تحققه كان لجم الطبقة الطفيلية من وحوش الاستهلاك داخل إدارات الدولة والجيش والحزب، في وقت كان على تلك الحكومات أن تجد المال – بالقطّارة، كما يُقال في لبنان – لاستيراد المواد الأولية الضرورية لتشغيل مصانع القطاع العام المتوقفة عن العمل، وإزالة العراقيل والقيود الإدارية والبيروقراطية التي منعت القطاع الخاص السوري من إطلاق مواهبه وكفاءاته لخدمة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

لقد خضعت خيارات سورية الاقتصادية لمراجعة صعبة في نهاية الثمانينات. فقد عقدت سورية الآمال العظام في النصف الثاني من السبعينات على الصناعة والزراعة، حيث وظفت استثمارات ضخمة بلغت مليارات الدورات. ولكن مشاريع التصنيع الضخمة فشلت بسبب عشوائيتها وافتقارها إلى دراسات الجدوى والإدارة الصحيحة. ولم يحقق سدّ الفرات الذي كان حلماً وطنيّاً كبيراً، منذ الخمسينات، التوسّع الموعود في مساحة الأراضي الزراعية ويجلب الرخاء في القطاع الزراعي، وارتكبت أخطاء في توجيه مياه السدّ لري مساحات مستصلحة حديثاً في حين كانت الأراضي المزروعة والخصبة ذات النتاج الموثوق تفتقر إلى المياه. وإذ رأى المخطّطون باكراً أنّ ثمّة فسحة أمل في قطاع المواد الأولية – من نفط وغاز طبيعي وفوسفات – وفي تصنيع المنتجات الزراعية، احتاج الأمر إلى سنوات للتحضير وإلى استثمارات إضافية. وفي نهاية الأمر لم يكن ثمّة اتفاق على توصيف حالة الاقتصاد السوري بين أصحاب الأمر وأركان الدولة.

وحتى بعد الاعتراف بأنّ الاقتصاد كان يعاني من أزمة مزمنة، لم يكن يرافق ذلك شعور لدى القيادات العليا بحراجة الوضع أو أنّه يستحّق قرارات طوارئ اقتصادية لمعالجته. فإلى جانب تحذيرات الحكومة، كان بعض الخبراء الاقتصاديين السوريين ينصحون بالتفاؤل لأنّ ديون سورية من مشترياتها الخارجية (باستثناء مشتريات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي) كانت متواضعة لم تزد عن 4 مليارات دولار، ما لم يرتّب على الدولة أي دين داخلي، وأنّ وضع الليرة السورية الضعيف لا يختلف عمّا تواجهه الليرة التركية أو الشاقال الإسرائيلي، وأنّ السوق السوداء والتهريب قد ساهما في تخفيف الأعباء الاقتصادية، وأنّ برنامج الحكومة الذي دعا إلى التقشّف وتقليص النفقات وتحرير القطاعات المنتجة، مناقض لأهداف الدولة الاشتراكية. فأصبحت الحكومة بين مطرقة الدولة والحزب، وسندان نفوذ موظفي القطاع العام. ذلك أنّ تطبيق ما تدعو له من تقشّف وتخفيض النفقات سيؤدّي إلى طرد عشرات الآلاف من الموظفين ووقف العمل في عدد كبير من المشاريع العامة أو تأجيله، ما قد يحرم موظفين كباراً من مناصبهم ويضرّ بالمستفيدين من الرشاوى والعمولات والمعتاشين على هدر أموال الدولة. لقد فشل الاقتصاد السوري في استيعاب الموارد البشرية، وخاصة الفائض الريفي الذي كان يُحدث أزمات هائلة في المدن السورية والذي تحوّل بمعظمه إلى سوق العمل اللبنانية.

كان الأسد يحاول أن يأخذ الطريق الوسط بين حكومة تشعر بعمق مسؤوليتها وقوى ورأي عام مناهض للتقشف والترشيد. فكان يشجّع خطوات إصلاحية تراكمية، دون أن

يُطلق العنان لإصلاحات جذرية تغيّر المسار الاقتصادي، على أمل أن تسمح المشاريع الواعدة في النفط والزراعة في عقد التسعينات بمحو كل صعوبات الثمانينات. فكانت خطواته الضئيلة سبباً إضافياً في التراجع الاقتصادي.

في نهاية الثمانينات جرى تفكيك وإقفال الكثير من مؤسسات القطاع العام الفاشلة في سورية، وإغلاق احتكارات القطاع العام للاستيراد، وارتفاع حصّة القطاع الخاص من التجارة الخارجية ونموّ الشركات المختلطة من رأسمال خاص ومساهمة من الدولة وخاصة في السياحة والزراعة، ما عزّز لقاء المصالح بين الفئة الحاكمة ونخبة عائلات التجّار ورجال الأعمال. والفارق في المؤسسات المختلطة أنّ الدولة تركت الإدارة للقطاع الخاص ولم تتدخّل في شؤونها عبر مراسيم أو خطط خمسية[8]. وجاءت هذه الخطوات في الوقت نفسه الذي ازدهرت فيه خصخصة القطاع العام في الدول الغربية كطريق للإصلاح الاقتصادي[9].

التسعينات

لم تكن فترة التسعينات أفضل من الثمانينات اقتصاديّاً، فقد بدأ العقد بتطورات إيجابية عديدة و لكن النشاط الاقتصادي بقي محدوداً وراوح النمو مكانه وفاق النموّ السكاني النموّ الاقتصادي، ما يعني أنّ الاقتصاد كان يتقلّص. فارتفعت نسبة البطالة وانقطع التيار الكهربائي مراراً وكان ثمّة تقنين في توزيع المواد الغذائية الاستهلاكية[10]. وعاد التراجع الاقتصادي ليصبغ فترة التسعينات[11] وراح حكام موسكو الجدد يطالبون سورية بتسديد ديون الاتحاد السوفياتي

8- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 21.

9- عارف دليلة، «تجربة سورية مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة»، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

مفيد عبدالكريم، «دور القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمشترك في التجارة الخارجية السورية»، دمشق، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، الجمعية الاقتصادية السورية، 8 أيار 1990 إلى 12 آذار 1991.

محمد رياض الأبرش، «التخصيص مرّة أخرى»، **النشرة الاقتصادية**، 1990، رقم 4، ص 50-62.

10- **الحياة**، 26 تموز 1999، و**النهار** 4 تشرين الأول 1999 و**السفير** 29 آب 1999.

11- مع عودة السخونة إلى الصراع الروسي-الأميركي واندلاع أكثر من أزمة حول العالم، عادت الحرارة إلى العلاقة بين موسكو ودمشق، وخاصة في موضوع التبادل العسكري. ففي 2005 شطبت روسيا 10 مليارات دولار من أصل الدين السوري لمشتريات عسكرية سابقة وفتحت ترسانتها لتبيع سورية أسلحة متطوّرة جديدة، منها 1000 صاروخ «كورنت» مضاد للدروع. وقدّمت سورية تسهيلات للسفن الروسية في مرفأ اللاذقية، فيما جاء 2000 خبير عسكري روسي إلى سورية لتدريب قواها المسلّحة على المعدات الجديدة.

السابق، وأوقفوا العمل باتفاقات تسمح لسورية بشراء أسلحة تسدّد ثمنها لاحقاً. وفي العام 1998، هبطت أسعار النفط مجدّداً فانحدر دخل هذا القطاع بنسبة 30 بالمئة، وشهدت سورية في نهاية التسعينات مرحلة جفاف كانت الأسوأ منذ 1958، ألحقت ضرراً كبيراً بالقطاع الزراعي فانخفض إنتاج القمح من 4.2 مليون طن العام 1996 إلى 3.2 مليون طن في 1997 وإنتاج القطن من 1.5 مليون طن إلى 1 مليون طن[12]، وأصيبت حركة التجارة الخارجية بالركود.

بدأ عقد التسعينات بتطورات اقتصادية إيجابية. فقد تحسّن وضع سورية الاقتصادي بعد اكتشاف كميات جديدة من النفط في شرق البلاد، وبدأت سورية تصدّر كميات تجارية في مطلع التسعينات ما حقّق دخلاً سنوياً جيّداً هو 4 مليارات دولار سنويّاً. كما حصلت سورية على مساعدات مالية من دول الخليج بعد مشاركتها في حرب الكويت بلغت 4-5 مليارات دولار. وحصلت أيضاً على مصادر تمويل ريعي أخرى بعد تطوّر علاقات دمشق مع طهران، وتحوّل العلاقة منذ التسعينات إلى محور إقليمي امتد ليشمل «حزب الله» في لبنان و«حركة حماس» في فلسطين. كما تحسّن الإنتاج الزراعي بفضل هطول الأمطار في مطلع التسعينات بعد أعوام من الجفاف. واستُعملت نسبة كبيرة من هذه المبالغ في تعزيز شبكة الطاقة الكهربائية والهاتف والبنية التحتية والمواصلات، إضافة إلى الاستثمار في التربية والتعليم والصحة العامة و الخدمات الاجتماعية[13].

الضغوط الحياتية والمالية التي واجهتها سورية في منتصف الثمانينات دفعتها إلى خطوات لتحرير الاقتصاد. ولكن الضغوط امتدّت إلى التسعينات ودفعت سورية إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي[14]. فصدر القانون رقم 10 العام 1991 كخطوة لانفتاح اقتصادي، وتوفير جوّ استثماري مشجّع، جاءت مباشرة بعد انهيار النموذج السوفياتي في الاقتصاد الموجّه وقراءة الأسد لمتغيرات العالم[15]. وكانت البيئة مهيّأة لإجراءات هذا القانون الذي سمح بالاستثمار

12- لمواسم الجفاف تداعيات سياسية حيث يتراجع دعم النظام في الأوساط الريفية. فقد كان موسم الجفاف الطويل أحد أسباب تراجع شعبية نظام عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة والانفصال بسبب هبوط الإنتاج وضيق المعيشة، وأيضاً أحد أسباب تراجع شعبية نظام صلاح جديد في أواخر السبعينات.

13- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, pp. 110-111.

14- Fred Lawson, «External vs Internal Pressures for Liberalization in Syria and Iraq», *Journal of Arab Affairs*, vol 11, 1992, n°. 1, pp. 1-33.

15- Joseph Bahout, «The Syrian Business Community, its Politics and Prospects», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalization Between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994.

الخاص والأجنبي في الصناعة وبإخراج الأرباح من سورية وخفّضَ أو أزالَ بعض الضرائب، ومنها التعرفة الجمركية، وسمح للمستثمرين بنقل العملات الأجنبية خارج قنوات الدولة كما في السابق. وتمّ تعديل الهيكلية التصاعدية للنظام الضرائبي بالنسبة لدخل الأفراد ما سمح بالاحتفاظ بنسبة أعلى من الدخل وحفّز على النشاط والاستثمار[16]. وكان وقع هذا القانون هاماً، إذ لأول مرّة منذ أوائل الستينات، فاقت قيمة استثمارات القطاع الخاص استثمار القطاع العام في موازنات الحكومة في أوائل التسعينات[17]، ومع حلول العام 1994 بلغ الاستثمار الخاص 1.78 مليار دولار في 474 شركة جديدة. واستمرّت وتيرة صعود الاستثمار الخاص إلى أن بلغ 9.5 مليار دولار العام 1999. وانعكس هذا التحسّن ارتفاعاً في معدّل النمو الذي قفز من 4.9 بالمئة سنوياً في الفترة 1987-1989 إلى 8 بالمئة سنوياً في الفترة 1990-1994.

ولكن محلّلين ومراقبين اقتصاديين، كالألماني فولكر برتس، رأوا أنّ القانون رقم 10 لم يكن كافياً لأنّ وقعه كان جزئيّاً أطلق نشاطاً في قطاع الخدمات حيث الربح السريع، في حين لم يتجاوز النشاط الصناعي الجديد على إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة[18]. احتاجت سورية إلى أكثر بكثير من هذا القانون الذي بقي لسنوات عدّة وحيداً رغم احتوائه على نوايا طيّبة. فلم يُلحق بمراسيم وتشريعات إضافية أو بإزالة قوانين مخالفة أو معرقلة من طريقه، وخاصة إزالة المرسوم رقم 24 الذي جعل النشاط في سوق القطع جريمة يعاقب عليها القانون.

وجرت تطورات اقتصادية إيجابية على أصعدة أخرى. فقد بدأت سورية خطوات خفرة لرأب الصدع مع العراق في أواسط التسعنيات، وفي أيلول 1995، التقى وزراء خارجية سورية وإيران وتركيا في طهران وأصدروا بياناً يؤكّد التزام دولهم بوحدة العراق وسيادته ويحذّر من التدخّل الخارجي (الأميركي) في شؤونه. فرغم أنّ سورية كانت مركزاً لمعارضي نظام صدّام حسين منذ أكثر من 15 سنة، إلا أنّها قلقت من تدهور العراق ككيان وقطر عربي شقيق، وانعكاس أحداثه على مجتمع سورية بتركيبته السكانية المعقدة. وخافت أن تُقدم أميركا على قلب نظام صدّام البعثي والإتيان بنظام موالٍ لأميركا ومعادٍ لسورية. وفي تشرين الثاني 1995

16- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 22.

17- Sylvia Poelling, «Investment Law n°. 10: Which Future for the Private Sector», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria*, 1994.

18- Volker Perthes, «The Syrian Private Industrial and Commercial Sectors and the State»», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, n°. 2, May 1992, pp. 207-230.

اتّهم فاروق الشرع إسرائيل بأنّها تسعى إلى تدمير العراق وتجزئته إلى دويلات كردية وسنيّة وشيعية، والتقى الأسد بصدّام سرّاً في أيّار 1996 لبحث التهديدات التي تواجه البلدين. وتزامن اللقاء مع توقيع اتفاق عسكري بين تركيا وإسرائيل يهدّد العراق وسورية معاً، خاصة أنّ تركيا كانت قاعدة للأميركيين إبّان حرب الكويت وكان جيشها يدخل شمال العراق مراراً.

وفي أيّار 1997، زار وفد اقتصادي سوري كبير بغداد يضم رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، واتفق على عقود تبادل تجاري بين البلدين، في ظل سماح مجلس الأمن الدولي ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» للعراق المحاصر. ثم زار وفد عراقي رفيع دمشق في الشهر التالي. وهكذا عادت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد قطيعة استمرت 18 سنة. وفي 2 حزيران 1997، أُعيد فتح الطرق البريّة وأقفلت الإذاعات المعارضة في البلدين لأول مرّة منذ 1972. وأعادت سورية السماح للعراق باستعمال مرفأي اللاذقية وطرطوس لاستيراد حاجياته ولتجارة الترانزيت. وطلب العراق من سورية فتح أنابيب النفط من كركوك إلى بانياس المقفلة منذ 1982. وساهمت سورية في مساعدة العراق على مصالحة جواره العربي. فحمل الشرع رسالة من الأسد إلى السعودية لإجراء مصالحة عربية تساعد العراق في محنته وتسمح بالانفتاح على أشقائه العرب. وفي شباط 1998، عارضت سورية مسعى الرئيس بيل كلنتون للحصول على دعم دولي لشنّ غارات جديدة على العراق، واستقبل الأسد وزير الخارجية العراقي في 10 شباط 1998 لتأكيد الدعم السوري، فكانت المرّة الأولى منذ 1980 التي يلتقي فيها الأسد مسؤولاً عراقياً بشكل علني. ثم زار وزير الصحة السوري بغداد، وكانت أول زيارة رسمية سورية منذ 17 عاماً. وفي أيلول 1998، اتفق العراق وإيران وسورية على تأسيس مجلس تنسيق سياسات خارجية تجاه الولايات المتحدة. وفي الشهر نفسه تبادل العراق وسورية افتتاح مراكز تجارية ووقّع البلدان اتفاقات تجارية واقتصادية في نيسان 1999، إشارة إلى عودة العلاقات بين البلدين.

كما أنّ سورية حسّنت علاقاتها بتركيا بعد سنوات من التدهور في أواسط التسعينات. فقد كانت تركيا قد وقّعت اتفاقاً استراتيجياً مع إسرائيل، وصعّدت خلافاتها مع سورية حول تقاسم نهر الفرات، فأخذت تهدّد بتخفيض كمية المياه التي تسمح بها. وردّت سورية بالتهديد بخفض مياه نهر العاصي إلى لواء الإسكندرون وساعدت «حزب العمال الكردستاني» بقيادة عبدالله أوجَلان الذي كان يخوض حرباً انفصالية في شرق تركيا. ولكن في تموز 1996، وصل «حزب الرفاه الإسلامي» بقيادة نجم الدين أربكان إلى السلطة. وكان أربكان قد أعلن معارضته

للتحالف مع إسرائيل ودعمه لعلاقات مميّزة مع الدول العربية، فكان السفير السوري في أنقرة أول المهنئين بفوز أربكان. ولكن قيادة الجيش التركي المقرّبة تاريخيّاً من إسرائيل منعت أي تغيير في سياسة تركيا تجاه إسرائيل والعرب. فاستمرّ العداء والتصعيد التركي نحو سورية دون أن يلاقيه الأسد بتصعيد مماثل لأنّه كان يحسب عواقب انزلاق سورية إلى مواجهة صعبة مع تركيا، وهنا اختلف أسلوبه عن صدّام الذي جرّ العراق إلى حرب مع إيران وركب رأسه في مواجهات عدّة فاشلة. فاستوعب الأسد الأزمة مع تركيا بالحكمة، حتى توصّل إلى اتفاق في تشرين الأول 1998 منعت بموجبه سورية أوجلان وجماعته من العمل في سورية وفي البقاع (لبنان) وخفّضت تركيا من نزعة عدائها حدّة فوقّع البلدان مجموعة اتفاقات أمنية. وكانت هذه بداية التحوّل التركي الكبير نحو العرب، والابتعاد عن إسرائيل رغم معارضة العسكر في تركيا. كما كان تحوّل تركيا فاتحة لعلاقات مميّزة مع سورية بعد عقود من الخصام، فجرى توقيع مذكّرة إطار علاقات واسعة بين البلدين في آذار 2000. وتتالت المصالحات مع جيران سورية، إذ بعد العراق وتركيا، حضر الأسد جنازة الملك حسين في شباط 1999 والتقى ابنه الملك عبدالله، ثم زار عبدالله دمشق.

ورغم أنّ الوضع الاقتصادي تحسّن مجدّداً العام 1999 عبر تضاعف أسعار النفط، ما انعكس ارتفاعاً ملحوظاً في العائدات النفطية السورية (ساعد في ذلك أنّ العراق بدأ يضخّ النفط من جديد عبر أنابيب سورية استعملتها سورية لتلبية الاستهلاك المحلي وحافظت على نسبة التصدير)، إلا أنّ حصيلة التسعينات أظهرت أنّ معالجة الأزمة الاقتصادية السورية بأدوات جزئية، كما حصل في نهاية الثمانينات عبر الانفتاح الجزئي والقانون رقم 10، لم تنجح، إذ ما إن انتهى العقد حتى عادت سورية إلى حال الركود الاقتصادي وارتفع عجز الميزان التجاري، كما أدّى الجفاف وقلّة هطول الأمطار إلى تدهور المحاصيل الزراعية. ولم يتوصّل عدد من شركات النفط الأجنبية إلى اتفاق مع الحكومة السورية فانسحب بعضها.

بمحاذاة الوضع الاقتصادي المتقلّب، شهدت سورية في التسعينات تحوّلات سياسية محدودة سمحت لرجال أعمال ومستقلين خوض المجال العام. ولكن التحوّل الأهم كان في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد التي شهدت بدء التحضير لبشّار الأسد ليصبح رئيساً للجمهورية. وبدأت هذه التحولات في أيّار 1990، حيث جرت انتخابات مجلس الشعب وزيدت المقاعد من 195 إلى 250 مقعداً. فقد فاز «حزب البعث» بـ134 مقعداً (54٪ بالمئة مقارنة بـ64٪ في انتخابات 1986) وفازت الأحزاب الأخرى في الجبهة التقدمية بـ33 مقعداً،

ولكن الفارق الأهم أنّ 84 مقعداً ذهبت إلى مستقلين، كما أنّ عشرة آلاف مرشّح تقريباً خاضوا الانتخابات. كما أعلن الأسد في آذار 1992 عن فتح الباب لتأسيس أحزاب جديدة وجرى تعديل وزاري في حزيران، وتحسّن في ملفات حقوق الإنسان رغم أنّ منظمة العفو الدولية كانت تضغط على الحكومة للقيام بخطوات أكثر سرعة[19]. والحقيقة الواضحة أنّ سورية كانت مستعدة للذهاب في طريق الإصلاح والانفتاح كلّما خفّت الأخطار والتحديات الخارجية وكلما اقتربت المنطقة من السلام. أمّا الخطوات الإصلاحية والانفتاحية الهامة فتمّت في فترة شهدت 11 جولة محادثات بين سورية وإسرائيل.

ثم أسفرت انتخابات 1994، عن نتيجة مماثلة حيث فازت أحزاب الجبهة التقدمية بما فيها «حزب البعث» بـ167 مقعداً، والفارق أيضاً كان فوز عدد كبير من رجال الأعمال، إشارة إلى رغبة متزايدة بالانفتاح الاقتصادي. وعكس هذا الاتجاه رئيس الوزراء محمود الزعبي في جلسة الثقة في 14 تشرين الأول 1994 حيث أعلن عن برنامج للإصلاح الاقتصادي. كما أُعلن في كانون الأول 1991 عن إطلاق 2864 سجيناً سياسياً، وفي تشرين الثاني 1995 عن إطلاق 1200 سجين سياسي منهم أعضاء في حركة «الإخوان المسلمين» المحظورة. وسُمح لزعماء الحركة بالعودة إلى سورية، ومنهم الأمين العام السابق عبدالفتاح أبو غدّة. و في حزيران 1998 أطلق 225 سجيناً سياسياً منهم أعضاء في «الإخوان المسلمين» وشيوعيون وبعثيون من قيادة البيطار. وتواصلت عملية إطلاق الأسرى في تموز 1999 بإصدار قرار عفو عن آلاف المسجونين، بمن فيهم فارّون من الجندية ومرتكبو جرائم اقتصادية صغيرة وعناصر من «الإخوان المسلمين».

وبدأت في التسعينات أيضاً حملة واسعة لمحاربة الفساد. ففي حزيران 1994 أزيح وزير الكهرباء كمال البابا بعدما تكرّر انقطاع الكهرباء وشحّ الطاقة الكهربائية. وفي آب 1994 أزيح 16 مسؤولاً رسميّاً، بمن فيهم علي حيدر، قائد القوات الخاصة. وفي حزيران 1996، أزيح وزير النفط والثروة المعدنية نضير النابلسي بتهم فساد، وخاصة في المرحلة التي ترأّس فيها شركة الفرات للنفط. وفي مطلع 1997، وصلت حملة مكافحة الفساد إلى شقيقي الأسد، رفعت وجميل. وكان رفعت قد عاد في 1992 لحضور جنازة والدته، فبقي في سورية. وجرت تحقيقات حول نشاطات رفعت وجميل المالية وصفقاتها التجارية، ونتيجة ذلك نُفي جميل إلى

19- Ghassan Salamé, *Democracy Without Democrats*, London, I.B. Tauris, 1994.

باريس في 1997 وأزاح الأسد رفعت من منصب نائب رئيس الجمهورية في شباط 1998 وظهرت تقارير في تلك الفترة أنّ رفعت يحضّر ابنه سومر للعمل السياسي والتجاري ويقوم بالترويج لنفسه كخلف للأسد[20].

وفي نهاية 1996، ذكرت تقارير أنّ صحة الأسد تتدهور ما أعاد طرح مسألة الخلافة بقوّة. وبدأ نجم نجله بشّار يتصاعد، فيما ظهرت حملة ملصقات عام 1997 في مدن سورية تحمل صور بشّار. وفي نهاية 1997، أخذ بشّار يتسلّم المزيد من الملفات وخاصة في صياغة السياسة الاقتصادية وفي مجالات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي في سورية، إضافة إلى ملفّ الفساد وملفّ المصالح السورية في لبنان والعلاقات مع الموارنة، دون أن يكون له منصب سياسي رسميّ. وفي تموز 1998، تقاعد حكمت الشهابي من منصب رئيس الأركان الذي احتلّه منذ 1973 وأخذ مكانه علي أصلان. وبعد انتخابات مجلس الشعب في 30 تشرين الثاني 1998، أصبح بشّار نائب رئيس الجمهورية. أمّا الشهابي، الذي كان يراه البعض خلفاً لحافظ الأسد، فقد غادر سورية إلى الولايات المتحدة، بعد إشاعات أنّه قد يُستدعى للمساءلة القانونية حول الفساد.

وبدأ بشّار مرحلة ثانية من مكافحة الفساد في الإدارة العامة والقطاع العام بلغت أوجها في حزيران 1999، عندما ظهرت نتائج الحملة ووُصفت بأنّها غير مسبوقة. وأدّت حملة بشّار إلى اعتقال عدد من كبار الرسميين ورجال الأعمال منهم رئيس سابق لأحد أجهزة المخابرات، واستُبدل رئيس المخابرات العسكرية علي دوبا بنائبه حسن خليل في شباط 2000، وصدرت أحكام سجن بعد تحقيقات ومحاكمات طويلة بتهم الفساد والرشوة وهدر المال العام والإثراء غير المشروع. وفي أيلول 1999، شنّت السلطة حملة مداهمات في دمشق واللاذقية ضد رجال رفعت الذين بلغ عددهم الألف شخص[21]، وأقفلت في تشرين الأول 1999 مرفأً غير شرعيّ كان قد افتتحه رفعت لنشاطه الخاص. وكان رفعت قد ترك سورية مجدّداً، فحذّرته الحكومة في تشرين الثاني 1999 أنّه سيتعرّض للتوقيف والتحقيق والمحاكمة حول نشاطاته غير القانونية. وطالت الحملة رئيس الحكومة محمود الزعبي. ففي شباط 2000 أزيح الزعبي من منصبه الذي احتله منذ 1987، فعيّن الأسد مكانه محافظ حلب محمد مصطفى ميرو. وظهرت

20- *The Middle East and North Africa* 2002, p. 968.

21- *The Middle East and North Africa* 2002, p. 968.

تشكيلة حكومة ميرو بـ22 وزيراً ضمّت وزراء شباباً وتكنوقراطاً وخاصة عدنان عمران في وزارة الإعلام، ما رفع الآمال أنّ الصحافة في سورية ستشهد المزيد من الحريات. وبقيت المواقع الحساسة، الدفاع والخارجية والداخلية، للأشخاص الذين كانوا موضع ثقة حافظ الأسد ومن جيله. وكان الهدف من حكومة ميرو تعجيل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بمجهود أكبر للحرب على الفساد ومحاولة العودة إلى محادثات السلام مع إسرائيل.

السلطوية والفساد

لا تكتمل الصورة في شرح عوامل فشل الاقتصاد السوري المذكورة أعلاه بدون إضافة عوامل بنيوية أساسية كسلطوية النظام، وفساد الأجهزة، واستغلال الأشخاص لنفوذهم للإثراء الشخصي وضعف القضاء:

- السلطوية: الانفتاح الذي قاده الأسد منذ 1970 وحتى وفاته في 2000 وإن رافقته قوانين وإجراءات سهّلت النشاط الاقتصادي ونشّطت القطاع الخاص، لم يدعمه بتحوّلات جذرية في السياسة الاقتصادية بل بقيت الدولة اللاعب الأكبر في الاقتصاد[22]، وهو دور مواكب لما سمّاه الباحثون الغربيون نظاماً سلطوياً (authoritatrian) يقود البلاد من فوق لمصلحة الجميع ما يتفق مع النهج البعثي للدولة[23].

-الفساد: لقد عانى الاقتصاد السوري طويلاً من الدور السلبي الذي لعبته مراكز القوى في النظام، وفساد رجال الدولة وعلى أعلى المستويات. كان الفساد، ومنذ أيام الانتداب الفرنسي ومروراً بالحقبات الاستقلالية كافة، ملازماً للإدارة العامة والطبقة السياسية والعسكريتاريا وكبار الحزبيين، انتشر من أصغر موظف إلى أعلى رجال الدولة. إذ، بسبب الرواتب المتدنّية، اضطر الكثيرون إلى ممارسات فاسدة وإلى تقبّل البقشيش، وعمل دوامين في أكثر من وظيفة. كما تأخّر سن الزواج لأنّ الموظفين برواتبهم الضئيلة لن يتمكّنوا من مواجهة أعباء المعيشة كزوجين فبقوا في منازل ذويهم لفترات أطول. فساد صغار الموظفين كان سهلاً قمعه، بل

22- أيمن عبدالنور، «دور الأجهزة الحكومية في آاليات السوق»، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، 1999.

23- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms: Towards an Analysis of Authoritarian Governmentality», in *Changing Regime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife , Scotland, 2009, pp. 3-6.

كانت صعوبة مكافحة الفساد تزداد كلما طالت الحملة رؤوساً أكبر واضطر الأمر إلى الكثير من القنوات القانونية والشرعية، وإلى إصلاحات تمنح السلطات قدرة أكبر على ضرب الرؤوس الفاسدة الكبيرة التي تتمتّع بنفوذ سياسي. ولكن الإصلاح قضى بالضرورة بترشيد القوانين والمؤسسات وتنظيفها وإنهاء الفساد وإقامة دولة العدل والقانون والحقوق والواجبات. وكلّ هذه الأمور متى تحقّقت كانت ستطال رموزاً كبيرة في الدولة ممن استفادوا وأثروا وعقدوا صفقات خيالية وعمولات وتوكيلات لا يحلم بها أحد.

لائحة الفساد الرسمي، في سورية كما في لبنان، وصلت أعلى مستويات السلطة وانتشرت خلال عقود طويلة، ولم يكن من السهل القضاء عليها خلال فترة زمنية قصيرة. فهي تبدأ بالموظف السوري الذي يطلب الرشوة كما يفعل زميله اللبناني مقابل قيامه بعمله العادي بتقديم الخدمات للعموم، أو بالإفراج عن أوراق معاملة يسعى إليها المواطن. ويمتدّ الفساد إلى تهريب البضائع بواسطة رسميين وأبناء الطبقة الحاكمة، والتهرّب الضريبي وحيازة مبالغ كبيرة من الدولارات والعملات الصعبة، ما يعتبر مخالفة للقانون، والضغط للحصول على حصّة من العقود في القطاع العام والقطاع الخاص، وصولاً إلى الدخول كشريك مع المستثمر الخاص السوري أو الأجنبي. حتى نمت منذ أواسط السبعينات من القرن العشرين نخبة تتمتّع بثروات طائلة وتملك مقدرة على اقتناء السلع الكمالية بلا حدود. ولذلك فالنخبة الفاسدة متّحدة ومتضامنة، وتشكّل نواة جبارة سياسية وحزبية واقتصادية وعسكرية وأمنية. وهي، على أي حال، متحالفة مع القطاع الخاص، وخاصة مع الطبقة التجارية في دمشق والمدن الكبيرة.

لقد اضطر النظام إلى غضّ النظر في العقود الماضية عن الفساد وتساهل مع بعض الأشخاص وتركهم يستفيدون من مناصبهم. فاستفاد آلاف السوريين، من ضباط ومسؤولين، خلال وجودهم في لبنان أو من منصب يحقّق دخلاً أو ربحاً غير عادي. وهذا ما جعل الفاسدين أسرى خدمة تلقّوها من نافذ فاسد آخر أعلى منهم شأناً، فلا يعود بإمكانهم التراجع عن تلبية طلباته وعدم الاعتراف بجميله. أماّ إذا كان المستفيد ناكراً للجميل أو لم يعد في دائرة الثقة أو الاستحسان، فموقعه مهدّد وساعتئذ يجب تطبيق القانون عليه، ما الذي يقضي بمحاسبة الفاسد ومصيره السجن.

– ضعف القضاء: ثمّة مشكلة حول مدى استقلالية القضاء ومقدرته على التصدّي للملفات كبرى تطال أشخاصاً نافذين ويحمي أصحاب الحقوق ويفرض احترام العقود وتعهدات

الأطراف الموقّعة واحترام الملكية الخاصة. وهذه عوامل حاسمة إذا لم تعالج لم يكن ممكناً تحقيق النمو الواسع للاستثمار في القطاع الخاص من رجال الأعمال السوريين والأجانب كما كان مأمولاً. ذلك أنّ عوامل الفساد والمصادرة العشوائية للحقوق ودفع العمولات لأصحاب العمولات كانت أقوى بكثير من مفاعيل القانون رقم 10. لقد وقع خلاف بين شركة الإتصالات أوراسكوم المصرية ورجل الأعمال رامي مخلوف العام 2002، فأُجبرت الشركة المصرية على الانسحاب، ما ترك علامة استفهام حول حماية حقوق المستثمرين الأجانب، على أساس أنه حتى شركة مصرية يعرف أصحابها كيف يعملون في بيئة عربية قد فشلت، ما أخاف المستثمرين الغربيين الذين لا يعرفون هذه البيئة[24].

خلاصة

عُزيت أسباب التعثّر الاقتصادي السوري في الثمانينات والتسعينات إلى أسباب كامنة ذكرناها أعلاه. ورأى الباحث ريموند هنيبوش أنّ قوانين سورية وبيئتها لم تكن منفتحة ومشجّعة بما فيه الكفاية للاستثمار كما كانت الحال في مصر في هذه الفترة. ويشير إلى أنّ مصر التي تخلّف مستواها المعيشي عن سورية لعقود عدّة حقّقت منذ التسعينات قفزات كبيرة في الاستثمار والنموّ[25]. وتساءل البعض عن سبب عدم دخول سورية عملية انفتاح أوسع في التسعينات رغم أنّ الجميع في سورية كان موافقاً – من رأس الدولة إلى صغار رجال الأعمال – على أنّ دخول الرساميل وتدفّق الاستثمارات يجب أن يكون أولوية اقتصادية. ويشرح هنيبوش وزملاؤه أنّ اللغز يكمن في حرص سورية على سيادتها واستقلالها ما يجعل الشك في الأجانب والمستثمرين طبيعة ثانية في البلاد، في حين لم يكن هذا حال مصر في عهدي السادات ومبارك. ولكن المحللين الأجانب أغفلوا، عن قصد في معظم الأحيان، حقيقة أنّ سورية قد حُرمت من الدعم الاقتصادي الغربي والدولي بسبب موقفها من إسرائيل، مقارنة بمصر التي وقّعت معاهدة سلام وابتعدت عن الصراع وقبض نظامها الثمن. فكان ثمن وقوف سورية مع المقاومة في لبنان وفلسطين أنّ السبل سُدّت في وجهها للحصول على عقود وتسهيلات وعلاقات مفيدة مع الدول الغربية، وتعرّضت للحصار مراراً.

24- Soren Schmidt, «The Developmental Role of the State in the Middle East: Lessons from Syria», in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 31.

25- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 22.

الفصل الثاني عشر

سورية ولبنان بعد «اتفاق الطائف»

يقدّم هذا الفصل معالجة موجزة لمراحل الدور السوري في لبنان بإيجابياته وسلبياته. فكما كان لهذا الوجود إيجابياته في الأمن والدفاع والاستقرار السياسي وتحرير الجنوب، كانت له سلبيات عدّة وصلت إلى تدخلات سياسية تركت آثاراً سلبية في معظم الشؤون اللبنانية، وخاصة بعد 1991. ونبدأ بذكر المساهمات الإيجابية، على أن نعالج سلبيات هذا الوجود في النصف الثاني من هذا الفصل[1].

الدور الإيجابي

طيلة سنوات وجودها في لبنان، لعبت القوات السورية دوراً حاسماً في وقف القتال الأهلي وتحقيق الأمن في لبنان، وهي مسألة لاقت رضى واسعاً لدى اللبنانيين في فترات كثيرة. لقد طالبت أكثر من فئة لبنانية، خاصة في 1976 وفي 1987 بدخول الجيش السوري إلى لبنان[2]. فيما أضفت قمّتا الرياض والقاهرة في نهاية 1976 شرعية عربية للتدخل السوري، ما سمح بعودة الحياة إلى طبيعتها بعد «حرب السنتين». وبعد نهاية الحرب اللبنانية في 1990، كان ثمة إجماع من واشنطن والفاتيكان والرياض وباريس على شرعية الدور السوري في لبنان.

ساهم الوجود السوري في دعم السلم الأهلي لفترات مديدة خلال الأعوام 1976-

---

1- Nadim Shehadi and Bridget Harney, «Could Salvation Come From Syria?», *Politics and the Economy in Lebanon*, Oxford, Centre for Lebanese Studies, SOAS, 1989; Marius Deeb, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, New York, Palgrave MacMillan, 2003.

2- Reuven Avi-Ran, *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975*, Boulder, Westview, 1991.

1990. واستمرّ هذا الدور بعد 1990 بموجب «اتفاق الطائف» الذي شرّع مساعدة سورية الدولة اللبنانية على بناء قواها المسلحة وأجهزتها الأمنية ونزع سلاح الميليشيات وفرض الأمن والاستقرار. ومن نتائج الدور السوري في هذا المجال أنّ الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة الشرعية والطبقة السياسية اللبنانية أصبحت موالية لسورية أو صديقةً لها أو على الأقل، لا تتخذ موقفاً صارماً ضدها. فسنحت الفرصة في التسعينات بإعادة بناء الدولة اللبنانية نسبياً وتقوية الجيش اللبناني وإعادة بناء صفوفه والبدء بالإعمار منذ 1995. فأنفق لبنان الرسمي خمسة مليارات دولار على إعادة الإعمار، فيما أنفق القطاع الخاص أضعاف ذلك، وبات لبنان، ومنذ نهاية التسعينات، يتمتع ببنية تحتية جيّدة وقطاع فندقي ومؤسسات سياحية ومصارف ومعاهد تعليم ومؤسسات أبحاث وشركات إعلامية ومستشفيات. وبقي أن يتدفق عليه السياح والزوار والمستثمرون من لبنانيين وعرب وأجانب.

وشارك الجيش السوري في الدفاع عن لبنان إبان الغزو الإسرائيلي في 1982 فسقط 6000 جندي سوري بين قتيل وجريح، وخسرت سورية في تلك الحرب سلاحها الجوي فوق البقاع، وخاضت معارك دبابات ضد الغزو. ثم ساعدت سورية لبنان في تحرير أراضيه المحتلة في الجنوب في التسعينات، وخاصة عبر دعم المقاومة.

ويمكن اعتبار أن هذه الأعمال الجيدة تنطلق من مبدأ الأخوّة والجوار، وكانت مصدر تقدير وشكر من الشعب اللبناني. وكان تحرير الجنوب الحدث الأبرز في هذا العقد، سبقته تطورات إقليمية، خاصة محاولات العراق وإيران إقامة مساحات نفوذ لهما في لبنان على حساب سورية.

1.مواجهة النفوذ العراقي في لبنان

أثارت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية في 1988 عدداً من المشاكل في وجه سورية لأنّها كانت الداعم العربي الأهم لإيران في الحرب، والعراق لم ينسَ ذلك، ودفعت سورية ثمن موقفها عزلة عربية موجعة. إذ بعد فراغه من الحرب مع إيران في 1988، ولمضايقة سورية واستعادة نفوذه في لبنان وفي صفوف الفلسطينيين، منح العراق «منظمة التحرير» والفئات اللبنانية المناهضة لسورية أموالاً ودعماً عسكرياً. وكانت سورية قد نجحت في إضعاف حلفاء العراق في لبنان في مطلع الثمانينات، ومنهم عرفات حليف صدّام الرئيسي، واتهمت الجماعات اللبنانية والفلسطينية التي تقيم علاقات بـ«حركة فتح» أو بـ«منظمة التحرير» بأنّها «عرفاتية خائنة». وأمام ضعف حلفاء العراق التقليديين داخل لبنان، شعر صدّام أنّ عودة العراق

إلى الساحة اللبنانية كانت أبطأ مما يشتهيه. ولم ينتظر حتى يتمكّن هؤلاء من استعادة قواهم المشتتة، بل اتّكل على فئات مسيحية مناهضة للوجود السوري. فاستعاد الصراع السوري-العراقي على لبنان زخمه المفقود منذ 1976.

دعَمَ العراق «القوات اللبنانية» والرئيس أمين الجميّل، وتدخّلَ في انتخابات رئاسة الجمهورية في أيلول 1988، وأصبح في خضمّ الوضع الداخلي اللبناني. ففشلت مساعي انتخاب رئيس جديد توافقت عليه الولايات المتحدة وسورية (ميخائيل الضاهر)، ثم رمى العراق بثقله مع قائد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية ميشال عون، وسلّم أسلحة للقوى المناهضة لسورية في لبنان تولّت «منظمة التحرير» نقلها. كما قويت محطة تلفزة «القوات» (أل بي سي) حيث كانت تعرض برامج تسلية تتخللها رحلات مجانية على متن «الخطوط الجوية العراقية». وبات للقوات اللبنانية مكتب تمثيلي في بغداد وعلاقات خاصة بياسر عرفات، حتى أصبح أحد القوّاتيين، ويدعى بيار رزق، مرافقاً شخصيّاً لعرفات ومستشاره المالي. كما افتتح العراق مكاتب في قبرص لمدّ الميليشيات اللبنانية بالأسلحة المختلفة. ودأب صدّام وديبلوماسيوه وسفراؤه في اجتماعات الجامعة العربية على مهاجمة «الاحتلال السوري للبنان». ولم يكتفِ صدّام بزعزعة الوضع وإذكاء النار تحت رماد الحرب الأهلية، بل صعّد الوضع السياسي والأمني عبر دعمه عون وتسليحه في «حرب التحرير» التي خاضها ضد الوجود السوري في لبنان منذ 14 آذار 1989.

أتى التدخّل العراقي في وقت كانت لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية تسعى للتوصّل إلى حلّ داخلي للأزمة اللبنانية. فأصاب الهلع أعضاء هذه اللجنة من أنّ ضغط عون على سورية لإخراج جيشها بالقوّة، وبهذه الطريقة الاستفزازية، سيجرّ إلى مواجهة عراقية-سورية. فتراجع الضغط العربي عن سورية للانسحاب، خاصة أنّ دعمها لإيران في الحرب أصبح من الماضي، في وقت كان العراق يهدّد دول الخليج ويشاغب في الساحة العربية. ورغم التوصّل إلى «اتفاق الطائف» في أيلول 1989 الذي كرّس الدور السوري في لبنان، استمرّ النفوذ العراقي في لبنان إلى أن تبدلّت الأمور في المنطقة العام 1990. ففي آب اجتاح العراق الكويت، وانضمّت سورية إلى التحالف الدولي بقيادة واشنطن لتحرير الكويت، ما فتح أمامها فرصاً ديبلوماسية عديدة، ومرحلة جديدة وتوقعات بمساعدات مالية سعودية وكويتية. وكان هذا التطوّر الإقليمي السبب الرئيسي المباشر لنهاية الحرب اللبنانية في 13 تشرين الأول 1990. كما أنّ هزيمة العراق في الكويت العام 1991 أضعفت «منظمة

التحرير» على الصعيد العربي والدولي لأنّها وقفت مع العراق، كما أوصلت فئات لبنانية معادية لسورية، ومنها حكومة عون، إلى الحائط المسدود. ذلك أنّ الولايات المتحدة والفاتيكان أعطتا ضوءاً أخضر لسورية لفرض حكومة لبنانية موالية لدمشق وإنهاء «حال التمرّد» التي قادها ميشال عون. فأُخرج عون من لبنان ورفضت «القوات اللبنانية» المشاركة في حكومة الطائف وواصلت نشاطها حتى حظرتها الدولة اللبنانية، واعتقلت سمير جعجع، العام 1994. واستطاعت سورية دحر النفوذ العراقي مجدّداً.

2. مواجهة تعاون نظام الخميني مع إسرائيل

منذ 1982 أخذ نفوذ إيران الإسلامية يتصاعد في لبنان، ولم تمانع سورية في السنوات الأولى في تقاسم البلدين النفوذ في أوساط الفئات الشيعية، طالما أنّ التنظيم الرئيسي، «حركة أمل» كان معها. ولكن منذ 1986، دخلت هذه العلاقات مراحل نفور وتباعد وصل إلى العداء واستمرّ حتى 1991، ليستتبّ الوضع بعد ذلك إلى علاقة واضحة وثابتة يحترم فيها كل طرف مصالح الآخر.

بعد اشتعال الحرب بين العراق وإيران، باع الاتحاد السوفياتي الأسلحة إلى الجانبين. أمّا فرنسا، وإن كانت مقتنعة أن إيران هي الدولة الأهم لمصالحها التجارية، فقد انحازت إلى الجانب العراقي بسبب علاقاتها القديمة وصيتها في العالم العربي. فباعته أسلحة منها طائرات بعيدة المدى. ونوّع العراق مصادر تسلّحه فاشترى أسلحة من 30 دولة. وكانت تسع دول، وخاصة مصر والسعودية والأردن والكويت، تشتري أسلحة باسمها للعراق إذا رفضت الدول المصدّرة للسلاح بيعها له مباشرة. وأوقفت الإدارة الأميركية صفقات سلاح وقّعتها مع الشاه وفرضت حظراً على تصدير السلاح إلى إيران، فاستفادت دول عدّة من الحظر الأميركي وقامت ليبيا وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية ببيع إيران السلاح. إلى أن جاء تسلّح إيران من جهة غير متوقعة هي إسرائيل.

لم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، خاصة بعد انكسار نظام الشاه، شريكها الأكبر ضد العرب وخاصة ضد العراق. وكانت إسرائيل تراقب ما تفعله سورية شرقاً في سعيها إلى وحدة مع العراق في 1979 وتقرّبها من الثورة الإسلامية في طهران. حتى أخذت الأمور تتطوّر لمصلحة إسرائيل العام 1979، ما جعل قادتها يفركون أيديهم فرحاً مرّتين: الأولى في حزيران 1979 عندما تراجع العراق بقيادة صدّام عن مشروع

الوحدة مع سورية وانقلبت العلاقة بين البلدين إلى عداء سافر، والثانية عندما بادر العراق الثورة الإيرانية بالعداء، فأقفل على إيران الباب لتكون داعماً لسورية وشريكاً في الصراع العربي–الإسرائيلي. وهذان التطوران كانا لمصلحة إسرائيل في تخريبها مسعى سورية لقيام جبهة شرقية.

ثم عملت استخبارات إسرائيل على إشعال الحرب العراقية–الإيرانية وإقناع صدّام بإمكانية ربحها. إذ وصلت العراق خلال ربيع وصيف 1980 معلومات استخباراتية عبر الرياض وواشنطن بأنّ الجيش الإيراني ضعيف، وأنّ ثمّة انقساماً حاداً بين الإسلاميين وحلفاء الثورة من شيوعيين وغيرهم. ولكن هذه المعلومات كانت مدسوسة وغير دقيقة من معارضي الثورة الإسلامية من رجال الشاه ورجال النظام السابق، وخاصة شبكة مخابراته «السافاك»، وبعضهم لجأ إلى بغداد وأكثرهم أقام في باريس وواشنطن وأبقى صلاته بالموساد الإسرائيلي. ومع تراكم تقارير كهذه من مصادر متنوّعة وغامضة، اقتنع صدّام أنّ إيران ضعيفة وأنّ العراق قادر على بلوغ طهران خلال أسبوع وقلب نظام الخميني. حتى أنّ صدّام، لفرط تفاؤله، سمّى الجنرال الإيراني غلام علي عويسي المقيم في بغداد رئيساً لإيران بعد الخميني. وأبلغ صدّام أمير الكويت أنّ عويسي سيكون في طهران في ظرف أسبوع. ولم يكن صدّام يعلم أنّ معلوماته عن إيران مصدرها إسرائيل، وأنّ عويسي وكثيرين مثله من العسكريين الإيرانيين كانوا على علاقة وثيقة بإسرائيل امتدّت عقوداً في زمن الشاه، وأنّهم كانوا عيون وآذان الولايات المتحدة في طهران. ومع سقوط الشاه فقدت واشنطن عيونها وآذانها فيما أبقت إسرائيل قدراتها التجسّسية، فكانت مصدر معلومات للسي آي إيه عن إيران. حتى أنّ مخابرات الجمهورية الإسلامية نفسها علمت بنيّة العراق غزوها قبل شهرين عبر تقرير وصل طهران عن اجتماع عُقد في باريس ضمّ خبراء عسكريين أميركيين وإسرائيليين وإيرانيين مناهضين للثورة الإسلامية[3].

وعندما غزا العراق إيران في أيلول 1980 هلّلت إسرائيل، وأخذ استراتيجيوها يضعون سيناريوهات لاستعادة إيران إلى جانبهم ضد العرب، ومنها إقناع طهران بأنّ الدول العربية (باستثناء سورية) تبادلها العداء، سواء أكانت إيران تحت حكم الشاه أو في ظل ثورة إسلامية، وأنّ إسرائيل صديقة لإيران مهما كان نوع الحكم. كان الغزو العراقي لإيران من مصلحة

3- Patrick Seale, *Asad*, pp. 360-62.

إسرائيل لأنّها اعتبرت العراق خطراً عليها أكبر على المدى الطويل من خطر إيران، وأنّ حربه ستنهكه. وعندما احتاجت إيران إلى أسلحة وقطع غيار، وكان معظم أسلحتها من صنع أميركي، واجهت الحظر الأميركي، فوجدت إسرائيل فرصة لفتح قناة سرّيّة مع طهران. وسمح بيغن باستئناف تجارة الأسلحة مع إيران التي كانت قد توقفت بعد سقوط الشاه. فأخذت إسرائيل تبيع نظام الخميني قطع غيار للطائرات الحربية. واعترضت إدارة كارتر على التصرّف الإسرائيلي بسبب حجز الطلاب الإيرانيين لأربعمائة رهينة أميركية في السفارة الأميركية في طهران. فالتزمت إسرائيل بالحظر. ولكن في تشرين الثاني 1980 فاز رونالد ريغن في انتخابات الرئاسة الأميركية وسمح فريقه لإسرائيل بتسليح إيران بعدما قامت هذه الأخيرة بتأخير إطلاق الرهائن الأميركيين خلال ما تبقّى من عهد كارتر، ما ساهم في فوز ريغن، إذ إنّ الرهائن أُطلقوا في 21 كانون الثاني 1981، هديّة لريغن بعد يوم من دخوله البيت الأبيض. ونجحت إسرائيل في إقناع إدارة ريغن بصوابية بيع السلاح لإيران، فمنَحَها وزير الخارجية الأميركي الجديد، ألكسندر هيغ، الإذن بعد أيام من بدء عهد ريغن. وما إن أُطلق سراح الرهائن الأميركية في طهران حتى بدأت إسرائيل أوسع عملية بيع سلاح لإيران شملت دبابات وذخيرة وقطع غيار للطائرات وأجهزة إلكترونية حملتها ثلاث سفن. لقد بدأت هذه التجارة ببضعة ملايين من الدولارات في تشرين الأول 1980، بعد ثلاثة أسابيع من الحرب العراقية-الإيرانية، ثم أصبحت، بعد وصول ريغن إلى البيت الأبيض، منجم ذهب لإسرائيل يدرّ عليها مليارات الدولارات، ما نشّط صناعة الأسلحة في إسرائيل نفسها.

في السنوات الأولى للحرب اعتمدت واشنطن أسلوب «الاحتواء المزدوج» الذي نظّر له السفير الأميركي في إسرائيل، مارتن انديك، لأنّ صدّام والخميني ليسا من أصدقاء أميركا. فقد كان العراق دولة عربية تقدمية اشتراكية موالية للاتحاد السوفياتي ومخلصة للقضايا العربية، وشريكة في النضال من أجل القضية الفلسطينية، وكانت إيران دولة تحت حكم ثيوقراطي شديد العداء للغرب، وخاصة للولايات المتحدة، ويضمر هدف تدمير إسرائيل. ولكن كيسنجر (بعد تركه منصب وزير الخارجية قبل سنوات) أخذ يدعم منطق إسرائيل ببيع السلاح لإيران على أنّه ذو بعد استراتيجي، وينظّر أنّ موقف أميركا من الحرب العراقية-الإيرانية يجب أن يكون احتوائياً يُضعف البلدين المعادين لأميركا وإسرائيل (dual containment)، وأن مدّ الطرفين بالأسلحة دون إعطاء التفوّق لأي منهما كفيل بإطالة الحرب حتى يفنى جيشاهما. وطبّقت أميركا هذه السياسة، إذ إنّ الحرب التي بدأت خاطفة تحوّلت إلى جبهات ثابتة أنهكت

العراق وفرّغت خزائن الدول النفطية من المال لدعم العراق وحقّقت ثروة لإسرائيل من بيع السلاح.

وطيلة سنوات الحرب، لم يغب عن ناظر الاستراتيجيين الإسرائيليين أنّ العدو الحقيقي الحاضر-الناضر هو سورية، وبقي هدفهم هو تحطيم مساعي سورية لقيام جبهة شرقية ضد إسرائيل، وهذا يتضمّن نزع العراق من جعبتها، كما نُزعت مصر في كامب دافيد، عبر صبّ الزيت على نار حربه مع إيران لإطالتها. وكانت إسرائيل تبيع السلاح لإيران بموافقة أميركا في وقت كانت واشنطن وإسرائيل تتهمان إيران بأنّها تموّل وتدعم الإرهاب وعمليات التفجير والخطف، وتعلنان على الملأ أنّهما تخوضان حرباً عالمية ضد الإرهاب. واتهمت واشنطن طهران مراراً بأنّها وراء الأعمال التي استهدفت المارينز والرعايا الأميركيين في لبنان، وفي كانون الثاني 1984 وُضعت إيران على لائحة الدول الراعية للإرهاب. وبرّرت دوائر الإدارة الأميركية أنّ بيع إسرائيل السلاح لإيران ضروري لمنع السوفيات من بيع سلاحهم لإيران ومدّ نفوذهم في الشرق الأوسط. حتى أنّ ريغن نفسه وافق في آب 1985 على برنامج «الرهائن مقابل الأسلحة»، تبيع بموجبه إسرائيل أسلحة لطهران من ترسانتها وترسل واشنطن أسلحة مماثلة بديلة لإسرائيل، ثم تأمر طهران جماعتها في لبنان بإطلاق سراح رهائن أميركيين. واستمرّ هذا الاتفاق إلى أن أمر ريغن بوقفه، فقدّمت إسرائيل برنامجاً جديداً لاقى استحسان ريغن قضى بأن تبيع إسرائيل الأسلحة لإيران بأسعار أعلى، ثم تحوّل فارق الثمن إلى رقم حساب سرّي في سويسرا لصالح عصابات «الكونترا» التي كانت تقوم بأعمال تخريبية ضد الحكم اليساري في نيكاراغوا. فبارك ريغن مجدداً هذا البرنامج السرّي الذي عُمل به منذ كانون الثاني 1986 إلى أن أوقفت واشنطن صفقة سلاح إسرائيلية لإيران تبلغ قيمتها ملياري دولار كانت كفيلة بقلب موازين الحرب لصالح إيران بعدما كانت إيران قد نجحت في احتلال أراضٍ عراقية في شباط 1986.

وعادت إسرائيل إلى البحث عن وسائل لتجديد الضوء الأخضر الأميركي، فوجدت ضالّتها في برنامج مقايضة بيع السلاح لإيران بتحرير رهائن أميركيين في لبنان، وفتح قناة ديبلوماسية بين واشنطن وطهران. وقام مستشار بيريز لمكافحة الإرهاب نير عميرام، ومعه تاجر سلاح إيراني كان عميلاً سابقاً في السافاك، هو مانوشر غوربانيفار، بإقناع أوليفر نورث المسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي بأن يقوم روبرت مكفرلين بزيارة طهران بطائرة تحمل صواريخ أميركية طراز هوك هدية لإيران لإقناعها بإطلاق المزيد من الرهائن الأميركيين

في لبنان، وبفتح حوار مع واشنطن. فذهب وفد برئاسة مكفرلين إلى طهران في 23 أيار 1986، يضم أوليفر نورث ونير عميرام وآخرين، وحل الوفد في فندق في طهران لبضعة أيام والتقى مسؤولين إيرانيين. وأقنعت هذه الزيارة إدارة ريغن، فاستمرّ تدفّق السلاح الأميركي على إيران عبر إسرائيل، وتواصل إطلاق الرهائن الغربيين في بيروت ولكن ببطء، حتى انفجرت هذه المسألة في وجه إيران على الساحة اللبنانية.

3. مواجهة النفوذ الإيراني في لبنان

كانت سورية تتوجّس من أنّ إيران تنازعها النفوذ على الساحة اللبنانية وخاصة الساحة الشيعية. إذ منذ السبعينات، كانت «حركة أمل» هي حليف سورية الرئيسي، خاضت معارك في الفترة 1979–1982 وسيطرت على مناطق من الجنوب وحظرت التنظيمات الأخرى في مناطق نفوذها، خاصة إذا كانت موالية للعراق. واستندت علاقة «أمل» بسورية إلى تحالف موسى الصدر وحافظ الأسد على أربعة مواقف:

(1) دعم ثورة الخميني ضد شاه إيران (كان الإمام الصدر همزة وصل باكرة في التحالف السوري–الإيراني لاحقاً).

(2) الموقف السلبي من «منظمة التحرير» وياسر عرفات.

(3) فتوى الصدر التي اعترفت بالعلويين الذين ينتمي إليهم الرئيس الأسد كمسلمين شيعة.

(4) وقوف الصدر إلى جانب التدخّل السوري في لبنان العام 1976 ومناهضته لكمال جنبلاط و«الحركة الوطنية».

ونما هذا التحالف في الثمانينات، وأصبحت سورية مصدر حركة «أمل» الرئيسي للأسلحة والتدريب. وبما أنّ الجنوب كان ممنوعاً على سورية بموجب الخطوط الحمر مع إسرائيل في 1976، كانت «أمل» قوّة رديفة لسورية في تلك المناطق. وحاول عرفات ضرب «أمل» واستعملت «فتح» مدفعية ثقيلة ضد مواقعها في الجنوب، ما جلب المزيد من العداء والكره للفلسطينيين في صفوف الشيعة. ثم انتقلت «أمل» من الضاحية الى بيروت الغربية فظهرت في أوساط الشيعة في المدينة. وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982، قاومت «أمل» مع المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية وغنمت أسلحة ودبابة من الإسرائيليين. وبعدما قصف الجيش اللبناني الضاحية في شباط 1984، هاجمت قوّة مشتركة من «أمل» و«الحزب التقدمي

الاشتراكي» بيروت الغربية في 6 شباط في انتفاضة ضد حكم الرئيس أمين الجميّل، وانشق اللواء السادس في الجيش اللبناني، ذي الأغلبية الشيعية، عن القيادة. وكانت انتفاضة 6 شباط نقطة تحوّل تاريخي بالنسبة للحركة، حيث برزت كأقوى ميليشيا في الجهة المسلمة ليرتفع عدد أعضائها المحتمل من 800 في 1976 الى أكثر من عشرة آلاف، وأنصارها إلى بضعة آلاف أخرى سنة 1984. وبانتصار «أمل»، توسّعت سيطرتها إلى بيروت الغربية، وباتت تتطلّع الى تثمير نفوذها في مناطق الأغلبية الشيعية في جنوب لبنان التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي. فانخرطت بعمليات مقاومة ضد الاحتلال لاقت استحساناً واسعاً في لبنان.

بعد انسحاب إسرائيل العام 1985 من معظم الأراضي التي احتلتها، اتسعت رقعة نفوذ «أمل» في الجنوب وبيروت والضاحية الجنوبية، وباتت المخيمات الفلسطينية تشكّل عائقاً أمامها. فبدأت حرباً ضد الفلسطينيين بعد تطويق مخيّمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت ومخيمات جوار صيدا وصور. وكان من أسباب حرب المخيّمات صراع سورية ضد عرفات وسعي «أمل» إلى ضبط المخيمات باسم الشرعية اللبنانية. ولكن حرب المخيّمات انعكست سلباً على «أمل»، إذ اعتبرها الرأي العام اللبناني والعربي «حملة شيعية» على الفلسطينيين السنّة وضد قضية العرب المقدسّة. كما تصدّى الفلسطينيون لهجمات «أمل» المتكررة من أيّار 1985 وحتى صيف 1986، ولم تحقق «أمل» انتصارات حاسمة وانتهت حرب المخيمات بفشلها وكان ذلك بداية نهاية نفوذها في بيروت والضاحية. ففي العام 1987، تصاعد الغضب الشعبي في بيروت الغربية على «أمل» في وقت ابتعدت الحركة عن وليد جنبلاط والقوى اليسارية والفلسطينيين. وانفجر الوضع الأمني بهجوم يساري–فلسطيني–سنّي منظّم ضد مواقعها في بيروت كاد يتحوّل إلى مجزرة طائفية بين السنّة والشيعة. ولكن دعوات عدّة تصاعدت لإنهاء سيطرة الميليشيات مهما كانت هويتها على بيروت، فعادت القوات السورية في شباط 1987 بعدما أبلغت دمشق جنبلاط وآخرين أنّ «أمل» خط أحمر ومن غير المقبول تصفيتها.

ولكن جسماً من نوع آخر حلّ في وسط الشيعة منذ أوائل الثمانينات ليكون أكثر فعالية ونفوذاً من «أمل» ولا يأبه للخط الأحمر السوري. لقد ظهر في قلب «أمل» جناح أكثر تديّناً وإعجاباً بثورة الخميني وعلى علاقة بمستشار موسى الصدر مصطفى شمران الذي أصبح مقرّباً من الخميني (أصبح وزيراً للدفاع في الجمهورية الإسلامية في ما بعد، وقُتل في الحرب العراقية–الإيرانية وتعتبره «حركة أمل» شهيداً لها). فكانت بذور انشقاق سوري–إيراني واضح في «حركة أمل» وتنامى خط صدامي بين الجناحين عندما وافق نبيه بري على تمثيل

الشيعة في «هيئة الإنقاذ الوطني» برئاسة إلياس سركيس في حزيران 1982. واحتجاجاً على هذه السياسة «اللبنانية»، غادر حسين الموسوي الحركة ومعه إبراهيم أمين السيد وحسين الخليل وعلي عمار وحسن نصرالله، وهم من الذين كانوا أكثر عناصر «أمل» تشدداً في مقاتلة «البعث» العراقي وتعاطفاً مع الفلسطينيين وأوثق صلة بإيران، وفيهم من تردد عليها مرة أو أكثر. ولم تأتِ حركة حسين الموسوي والآخرين من فراغ. فإضافة الى «أمل الإسلامية» ظهرت في الفترة التي تلت الغزو الإسرائيلي تنظيمات إسلامية شيعية اتخذت تسميات مختلفة كـ«منظمة الجهاد الإسلامي» و«منظمة المستضعفين في الأرض» و«المقاومة المؤمنة»، وهي منظّمات تلقّت الدعم اللوجستي والمادي من إيران. وسعت هذه التنظيمات التي كانت مجهولة القيادة وبدون تواجد معروف إلى «جمهورية اسلامية» في لبنان على النمط الإيراني. وكان أبرزها «الجهاد الإسلامي» التي تبنّت في 18 نيسان 1983 عملية تدمير السفارة الأميركية في حيّ عين المريسة غرب بيروت، حيث سقط 63 قتيلاً، وعمليتين أخريين حصلتا في تشرين الأول 1983 ضد مقر المارينز على طريق المطار، حيث سقط 241 جندياً أميركياً، وضد مقر المظليين الفرنسيين قتل فيها 58 مظلياً. وكانت فرنسا آنذاك هدف الإرهاب الإيراني بسبب تسليحها العراق ووقوفها معه في حرب الخليج، فيما أصبحت الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» في قاموس الخميني. وفي الفترة نفسها، خطفت «الجهاد الإسلامي» و«الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» و«منظمة العدالة الثورية» و«المنظمة الثورية» و«خلايا الكومندوس الثورية» أكثر من ثمانين شخصاً غربياً في بيروت ما بين 1984 و1989. فشاعت فوضى الخطف وبازار الرهائن ومزايدات ومبادلات استفادت منها إيران التي وجدت لنفسها موقع قدم في لبنان تؤثّر من خلاله في أحداث الشرق الأوسط.

لقد ذابت تلك التنظيمات في «حزب الله»، إلا أنّ الحزب حافظ على شعارات إسلامية متشددة لسنوات عديدة، وأعلن تأسيسه الرسمي في شباط 1985، فأجبر «أمل» على تجميد مشروعها لبناء «الشيعية السياسية» في الدولة اللبنانية حتى تواجه صعود هذا الحزب الذي كان أكثر «إسلامية» منها وأكثر عداء للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل. وأظهرت العمليات الجريئة للحزب ضد الاحتلال الإسرائيلي «أمل» بصورة ضعيفة، وسمح التمويل الإيراني للحزب في بناء مؤسسات اجتماعية وتربوية وتنظيمية وكشفية وإعلامية واقتصادية ومدارس ومستوصفات وحوزات تثقيف ديني ودور أيتام. ثم بدأ صراع مفتوح بين «أمل» و«حزب الله» في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل. ولم يتبنّ «حزب الله» عمليات خطف الأجانب،

إلا أنّه أمسك بأمن الضاحية شريكاً لـ«أمل» في البداية ثم وحيداً بلا شريك بعد 1987. وفي تلك الفترة دعمت سورية الاعتدال الشيعي الذي مثّلته «أمل»، في حين دعمت إيران التشدّد وموّلت «حزب الله» لتنشب حرب صامتة بين سورية وإيران.

في تشرين الثاني 1986 ظهر إلى العلن ما عُرف بفضيحة «إيران-غيت» حول ضلوع إدارة ريغن في برنامج سرّي لتسليح إيران عبر إسرائيل، بلغت قيمتها مليارات الدولارات من 1980 إلى 1986. وكانت سورية وراء كشف المعلومات.

أثناء زيارة الوفد الأميركي-الإسرائيلي المشترك إلى طهران لبيع أسلحة لإيران، والذي أشرنا إليه أعلاه، علم ديبلوماسي سوري في السفارة السورية في طهران (عيّاد المحمود) بوجود هذا الوفد في فندق، ما أثار دهشته وفضوله. فجمع معلومات عن الزيارة ونقلها إلى دمشق. وصُدمت سورية إزاء هذا النوع من الاتصالات السريّة ولكنّها رأت من الحكمة حماية سمعة إيران المعادية لأميركا وإسرائيل، والتريّث حتى تنجلي الأمور، فلا تتهدّد علاقتها النامية بطهران. لقد تبيّن لسورية رياء واشنطن في أنّها تعادي طهران وتعتبرها دولة إرهابية، وتهاجم سورية على أنّها دولة راعية للإرهاب، وهي تعلم أنْ لا دور لسورية في خطف المواطنين الغربيين في بيروت. ومن خلف الكواليس، كانت واشنطن تسلّح إيران وتتفق معها حول الرهائن، فيما تدفع سورية عربيّاً ثمن مواقفها المؤيدة لإيران في حربها مع العراق.

وكان القلق يساور الأسد حول تزايد نفوذ إيران في لبنان وحول دعم إيران لتنظيمات إسلامية لا توالي سورية. ووقعت حوادث خلقت أجواء سلبية بين دمشق والتنظيمات الموالية لإيران، ثم تطوّرت الأمور باتجاه سلبي. إذ في 2 تشرين الأول 1986، تعرّض عيّاد المحمود للخطف في طهران على أيدي جهات متطرفة ساءها أسلوب تعامل الجيش السوري مع تنظيمات شيعية ترعاها إيران في لبنان، وأرادت منع المحمود من اختراق ملفّ صفقات الأسلحة مع إسرائيل. واحتجت دمشق لدى طهران فأطلق سراح المحمود. ولكن الضرر كان قد وقع بين الجانبين لأنّ سورية كانت قد بدأت تتحرّك فعلاً لوضع حدّ لـ«حزب الله» الذي كان يوسّع نفوذ إيران على حساب النفوذ السوري. وكانت سورية ضد خطف الرهائن الأجانب على أيدي التنظيمات الإسلامية الموالية لإيران في لبنان، لأنّ ذلك يشوّه سمعتها في الغرب بأنّها دولة راعية للإرهاب، ويعرقل مسعاها لرسم صورة الراعي للاستقرار والسلم الأهلي في لبنان، ويعرّضها لتهديدات وضغوط دولية بالمقاطعة الاقتصادية، ويؤذي علاقاتها الأوروبية.

في 31 تشرين الأول 1986 زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي دمشق، فطلب منه الأسد أن تتسلّم سورية رهينة أميركية من الخاطفين الذين تدعمهم إيران في لبنان ليتمّ إطلاقها في دمشق كنيّة حسنة تجاه واشنطن. ولكن طهران لم تتجاوب بل أطلق سراح الرهينة الأميركية دافيد جاكوبسن في 2 تشرين الثاني في بيروت بدون منح سورية أي دور في ذلك. وغضب الأسد من هذا التصرّف، واستنتج أنّ تحرير الرهائن يحدث عادة على خلفية صفقات أسلحة بين إيران وإسرائيل وأنّ طهران تريد أن تُفهم أميركا والغرب أنّ إطلاق الرهائن يأتي بإشارة منها، ولا فضل لسورية. فكان إطلاق جاكوبسن القشّة التي قصمت ظهر البعير بين طهران ودمشق. ففي اليوم نفسه قرّرت سورية فضح زيارة وفد مكفرلين إلى طهران وقضية تمويل «الكونترا» وصفقات الأسلحة مع إسرائيل، في ضربة مزدوجة لأميركا وإيران. واختارت دمشق مجلة **الشراع** اللبنانية لنشر التفاصيل في عدد 3 تشرين الثاني 1986.

ولم تدرك سورية أهمية ما كشفته، وما سيحدثه من زلازل في الولايات المتحدة هدّدت إدارة ريغن، وكيف تحوّل ما ظنّه السوريون سبقاً صحفياً ينتهي مفعوله، إلى كرة ثلج بدأت تنمو وتكبر حتى غطت مساحة الشرق الأوسط وباتت الحدث الأبرز في وسائل الإعلام العالمية. إذ بعد الفضيحة، انسحبت إدارة ريغن من الساحة اللبنانية وأوقفت تسليح طهران جارّة ذيول الخيبة، لتخضع لتحقيقات طويلة في الكونغرس استمرّت 18 شهراً، مع مواكبة إعلامية أميركية شرسة ضد إدارة ريغن. في حين اشتعل غضب الدول العربية الموالية لأميركا على خداع واشنطن لهم بتسليح عدوّتهم إيران، ما دفع واشنطن إلى التحوّل تماماً إلى جانب العراق وإرسال أسطول إلى الخليج ساهم في حسم الحرب لصالح العراق. أمّا إسرائيل فقد غرقت في عام كامل من التوبيخ والشتائم في أميركا لتسليحها إيران الخمينية واللعب على الحبلين مع إدارة ريغن والتجسّس على أميركا. فانحسرت شعبيتها وتضرّرت سمعتها أمام الرأي العام الأميركي والأوروبي الذي كان قد بدأ يتابع على أجهزة التلفزيون في تلك الفترة بغضب تعامل الإسرائيليين الغاشم مع الفلسطينيين بعد اندلاع انتفاضتهم في أيلول 1987.

حقّقت تداعيات «إيران-غيت» بعض الفوائد لسورية، إذ إنّها حذفت إسرائيل كلاعب أساسي في الحرب العراقية-الإيرانية وحرمت تلّ أبيب من تجارة مربحة، وباعدت ما بين الإدارة الأميركية وتلّ أبيب، وأنهت الدعم الأميركي للخيار الأردني الذي كان قد بدأ يعطي ثماره في شباط 1987، بعد انشغال إدارة ريغن بفضيحة «إيران-غيت» واضطرار شولتز إلى الدفاع عن منصبه وعن ملفات وزارته. وتدريجياً انحسر الحصار الإسرائيلي-الغربي على

سورية. ولكن وقع هذه الفضيحة انعكس سلباً على الساحة اللبنانية، إذ انقسمت قيادات الشيعة بين جماعات موالية لإيران وجماعات موالية لسورية لتشتعل حرب أهلية شيعية-شيعية استمرّت حتى 1991.

كان فضح «إيران-غيت» في مجلة **الشراع** بداية خروج أزمة العلاقات السورية-الإيرانية إلى العلن، وتحوّلها إلى حرب قاتلة بين طرفي الشيعة في لبنان. فدارت معارك بين «حزب الله» و«أمل» استمرّت سنتين ونصف السنة ابتداء من ضاحية بيروت في خريف 1987 وشتاء 1988 إلى معارك في أعالي الجنوب. وإذ تدخلت سورية على خط الوساطة وزار غازي كنعان منزل السيد محمد حسين فضل الله، نصب له «حزب الله» كميناً نجا منه. فقد كانت فترة تضاربت فيها مصالح طهران مع دمشق، وكان من أبرز أعمال الجيش السوري لدى عودته إلى بيروت في حزيران 1987 هو ضرب «حزب الله» والإغارة على مركز عسكري للحزب («ثكنة فتح الله») وقتل 20 عنصراً. واعتبرت قيادة «حزب الله» أنّ معركة الضاحية التي اشتعلت في 6 أيّار 1988 هي صراع بقاء، وحقق الحزب تفوقاً ميدانياً على« أمل». فسقط مقرّ «أمل» في الضاحية والتحق مئات من عناصرها بـ«حزب الله». أمّا في منطقتي النبطية وإقليم التفاح، فقد دارت معارك عنيفة وسقط مئات القتلى والجرحى وتهجّر السكان المدنيون. وفيما كانت المواجهات العسكرية والأجواء المحقونة متواصلة في قرى إقليم التفاح، حصلت معركة في قرية حاروف في 5 نيسان 1988، امتدت سريعاً الى النبطية والغازية. وتم تجريد سلاح عدد كبير من عناصر الحزب، في حين كان نبيه برّي يستنكر «الغزو الإيراني للبنان». وخلال هذه الفترة اغتيل عدد من قياديي «أمل». وبالنتيجة، أدّت حرب الشيعة إلى سيطرة «حزب الله» على الضاحية وعلى أجزاء هامة من جنوب لبنان والبقاع.

وعادت الحرب للاشتعال جنوباً عندما أراد الحزب أن يتمدّد خارج إقليم التفاح، ولكنّه لم يحقق اختراقات هامة خلال أسابيع أربعة من المعارك حتى تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في شباط 1989. ولم يطل الأمر حتى انفجرت الحرب مجدداً في تموز 1990 واستمرّت مائة يوم، إلى أن عادت الأمور إلى مجاريها بين دمشق وطهران فتدخّل الراعيان وتوصّل نبيه بري وصبحي الطفيلي، أمين عام «حزب الله»، إلى اتفاق في 9 تشرين الثاني 1990، أوقف بموجبه القتال وسمح بدخول الجيش اللبناني إلى إقليم التفاح في شباط 1991، وأُجبر «حزب الله» على التسليم لسورية بأنّ «حركة أمل» هي خط أحمر وأن ينسّق مع استراتيجيتها هي في مواجهة إسرائيل وليس مع استراتيجية إيران.

4. المساهمة في تحرير جنوب لبنان

فتحت المصالحة الشيعية في لبنان صفحة جديدة بين سورية و«حزب الله» الذي كان أكثر من تعويض عن المقاومة الفلسطينية كحليف عسكري لسورية ضد إسرائيل. وحاز الحزب على ثقة سوريّة أعمق من الثقة التي منحتها دمشق لنهج عرفات المستقل. وكانت إسرائيل لا تزال تصرّ على الخطوط الحمر التي تشترط عدم دخول سورية جنوب لبنان، فتغيّر الوضع مع «حزب الله» الذي انتشر في الجنوب ليبلغ النفوذ السوري الحدود، وأبقت مقاومة «حزب الله» وعملياته إسرائيل في أوحال المواجهات اليومية، ما شكّل جزءاً من الدفاعات السورية. ذلك أنّ استراتيجية سورية قضت بالإبقاء على مقدرة شنّ هجمات من الجنوب لإبقاء الضغط على إسرائيل، ومنع أية حكومة لبنانية من عقد اتفاق سلام مع إسرائيل. واستطاع «حزب الله» دحر إسرائيل بالكامل خارج الأراضي اللبنانية في أيار 2000، ما أبعد تهديدها للخاصرة السورية.

إن انتهاء النزاع مع «أمل» في 1991 أفسح المجال لـ«حزب الله» بتركيز وجوده جنوباً كعمل مقاوم، في وقت كانت القيادات اللبنانية تتفق على ضرورة نشر الجيش ونزع سلاح الميليشيات. ولذلك سلّمت اتفاقية «أمل»-«حزب الله» الجيش مهام الأمن في الجنوب، ودخلت قواته إلى مناطق محدودة في الجنوب في شباط 1991، في حين اقتصر تواجد المقاومة على أماكن تمكّنها من شنّ العمليات ضد الاحتلال وأن تكون الدولة داعمة ومسهّلة للعمل المقاوم. ودفعت أجواء المصالحة السورية-الإيرانية إلى تغييرات جوهرية في هيكلية «حزب الله» وخياراته السياسية. ففي أيّار 1991، انتخب مجلس شورى الحزب السيّد عباس الموسوي أميناً عاماً بدل صبحي الطفيلي، وبرز مع الموسوي خطاب جديد بتوجّه داخلي لبناني اختلف عن المرحلة الإيرانية المتشددّة[4]. ولكن بعد تسعة أشهر من تولّيه المنصب، وكان قد فرغ من إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب، إمام قرية جبشيت (جوار النبطية)، يوم 16 شباط 1992، قاد الموسوي سيارته وما إن وصل إلى قرية تفاحتا القريبة من الساحل حتى أغارت عليه الطائرات الإسرائيلية وقتلته مع أفراد من عائلته.

اختار الحزب السيّد حسن نصرالله بدل الموسوي لتبدأ المواجهة الحقيقية مع إسرائيل. إذ أدخل «حزب الله» أسلحة بعيدة المدى إلى الميدان للمرّة الأولى، ردّاً على اغتيال الموسوي وأطلق

Naim Kassem, *Hizbollah – The Story From the Inside*, London, Dar al-Saqi, 2005, p. 108. -4

صواريخ كاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية في الجليل ليل 17 شباط واشتعلت خطوط المواجهة، وقام الإسرائيليون باقتحام معبر كفرا-ياطر، فاشتبك معهم المقاومون وصدّوهم. وخاض نصرالله حرباً ضروساً ضد الاحتلال ونجح في خوض مفاوضات أفرجت عن آلاف المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب من سجون إسرائيل.

في الشهر التالي لاغتيال الموسوي - آذار 1992 - بدأت القوات السورية الانسحاب من بيروت والجبل عملاً بـ«اتفاق الطائف»، على أن تُنهي تمركزها في البقاع في أيلول. وكانت إسرائيل قد نجحت في تجييش حكومات الغرب ضد سياسة سورية ودعمها للمقاومة في جنوب لبنان، فتوقّف الدعم الغربي الذي كانت تتوقّعه الحكومة اللبنانية، وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وانهارت العملة اللبنانية. وأخذ رئيس الحكومة عمر كرامي، المقرّب من سورية، في معرض دفاعه عن أدائه، يلقي اللوم في مجالسه الخاصة على السياسة السورية في لبنان، مردّداً أنّه لولا تدخّلها ودعمها لـ«حزب الله» لكانت مؤسسات التمويل الدولية والولايات المتحدة والغرب قد قدّمت مساعدات تنقذ الاقتصاد اللبناني وتدعم الليرة[5]. سقطت حكومة كرامي في 13 أيار 1992، في الوقت الذي كانت إسرائيل تعلن رفضها تطبيق قرار مجلس الأمن 425 ما لم يتوقف «حزب الله» عن مهاجمة قواتها في جنوب لبنان وعن قصف مستوطناتها بالكاتيوشا ردّاً على الغارات وأعمال القصف الإسرائيلي. لقد حاولت المقاومة العام 1992 فرض معادلة أنّ أي قصف إسرائيلي للقرى والمدن اللبنانية سيُردّ عليه بقصف للمستوطنات الإسرائيلية، أي مدنيون مقابل مدنيين، ورفضت إسرائيل هذه المعادلة. ولكن المقاومة صمدت وبرهنت للإسرائيليين أنّ الاقتحام السهل للأراضي اللبنانية قد انتهى.

إزاء تدهور الوضع جنوباً، قلقت سورية من أنّ إسرائيل قد تشنّ هجوماً كبيراً على لبنان ردّاً على عمليات «حزب الله»، ما يخربط الوضع اللبناني ويفشّل حكومة رفيق الحريري بعد سقوط حكومة عمر كرامي، فتظهر سورية كأنّها عاجزة عن تنفيذ تعهداتها بموجب «اتفاق الطائف» نحو ضبط الأمن والاستقرار في لبنان، ولذلك أبطأت انسحاباتها. ففي العام 1993، تصاعدت المقاومة ضد الإسرائيليين من كمائن وقصف، إلى عمليات ومواجهات ميدانية، ما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الإسرائيليين. وردّت إسرائيل بهجوم كبير صباح 25 تموز 1993 استمرّ سبعة أيام، هدف إلى تدمير البنية التحتية للمقاومة والضغط على حكومة

The Middle East and North Africa 2002, p. 964. -5

رفيق الحريري ليطلب من سورية نزع سلاح «حزب الله». وشمل الهجوم الذي شاركت فيه البحرية الإسرائيلية وسلاح الجو والمدفعية والآليات، الجنوب ومخيم نهر البارد قرب طرابلس والناعمة جنوب بيروت ومواقع الجيش السوري في البقاع، في 1224 عملية قصف جوي وأرضي استعمل فيها 28 ألف قذيفة.

وبرز تطوّر ميداني جديد أعلنه نصر الله في مؤتمر صحافي في بعلبك مساء بدء الهجوم: «نعتبر أنفسنا في حالة حرب مفتوحة مع العدو، والإجراءات التي سنتخذها للدفاع عن أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي لن تلتزم بأية خطوط حمر يضعها العدو. فقط المقاومة تقرّر حدود الردّ»[6]. فكانت مفاجأة للإسرائيليين ليل 25–26 تموز أنّ المقاومة أطلقت مئات صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية من مواقع عدّة في جنوب لبنان ولمدّة عشر ساعات متواصلة. وفيما كانت تقديرات إسرائيل أنّ المقاومة تمتلك 500 صاروخ كاتيوشا ستُستهلك سريعاً أمام عملية إسرائيلية مطوّلة، تبيّن أنّ ترسانة «حزب الله» كانت أكبر بكثير حتى أنّ رجال المقاومة تصدّوا في 30 عملية للهجوم الإسرائيلي. وتوسّطت الولايات المتحدة بأن تتوقف المقاومة عن إطلاق الكاتيوشا على المستوطنات مقابل أن تمتنع إسرائيل عن استهداف المدنيين في لبنان. ووافق «حزب الله» على هذا العرض الذي خلق لأول مرّة منذ 1968 تفاهماً حرم إسرائيل من ورقة معاقبة المدنيين على أعمال المقاومة، وحقّق لأول مرّة الأمان النسبي للمدنيين في لبنان. وتوصّل الطرفان إلى اتفاق مساء 31 تموز 1993.

أسفر غزو صيف 1993 عن مقتل 140 لبنانياً منهم 13 مقاوماً، وجرح 500 شخص وتهجير 250 ألف مواطن من 120 قرية، وألحق الدمار الكلي أو الجزئي بآلاف المنازل والأبنية. وإضافة الى توازن الرعب (مدنيو لبنان مقابل مدنيي إسرائيل)، برز الجانب الاجتماعي في عمل المقاومة. فما عجزت الدولة وصناديقها عن تنفيذه منذ 1968، قام «حزب الله» عبر مؤسسته «جهاد البناء» بإعادة بناء وترميم 4873 منزلاً. ولم يكن «حزب الله» حتى هذا التاريخ قد حقق الالتفاف الشعبي اللبناني على المقاومة واحتضانها. وإشارة إلى افتقاره إلى الدعم الداخلي، نظّم تظاهرة للاحتجاج على «اتفاق أوسلو» يوم 13 أيلول 1993 (بين «منظمة التحرير» وإسرائيل)، تعرّضت لإطلاق نار كثيف من الجيش اللبناني على طريق المطار فسقط 9 قتلى. واعتذر رئيس الحكومة رفيق الحريري وردّ الاعتبار لمن سقط باعتبارهم شهداء المقاومة والوطن.

Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 110. -6

واستمرّت عمليات المقاومة طيلة 1994 و1995، فراحت إسرائيل تلوم سورية وتحمّلها المسؤولية بعد كل هجوم، ما أثّر في مجرى محادثات السلام السورية–الإسرائيلية. ثم تراكمت الأحداث في مطلع 1996. ففي 20 شباط 1996، أقدم المقاوم علي أشمر على عملية ضد موكب إسرائيلي في مثلث العديسة–ربّ ثلاثين في الشريط المحتل. وردّت إسرائيل بسلسلة غارات لم تتوقف لأسابيع. ولكن إثر غارة إسرائيلية على قرية ياطر يوم 30 آذار وأخرى على برعشيت يوم 9 نيسان 1996، سقط قتلى مدنيون لبنانيون فردّت المقاومة بقصف المستوطنات الإسرائيلية. وأذَنَ هذا القصف بانطلاق غزوة إسرائيلية جديدة فجر 11 نيسان 1996 قبل ستّة أسابيع من الانتخابات الإسرائيلية، بدأت بغارة على بعلبك وأخرى على قرى إقليم التفاح، ثم بهجوم على ثكنة الجيش اللبناني في مدينة صور، وصولاً إلى غارة استهدفت مبنى مجلس شورى «حزب الله» في حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية. وهي المرّة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل الضاحية منذ 1982. وفيما اتّسع الهجوم وسمّي «عناقيد الغضب» وغطى مساحات واسعة من لبنان، لم تكترث إسرائيل للمدنيين الذين ارتكبت مجازر عدّة بحقهم: مجزرة 13 نيسان في قرية سحمر، ومجزرة 14 نيسان في قرية المنصوري، ومجزرة 18 نيسان في قرية النبطية الفوقا. ولكن المجزرة الأكبر كانت عندما قصفت إسرائيل مركز القوات الدولية في قرية قانا، شرق صور، في 18 نيسان وقتلت 118 مدنياً وجرحت 127 آخرين في منظر تتقزّز له النفوس.

كان من نتائج عدوان نيسان 1996 مقتل 250 مدنيّاً و4 مقاومين وتشرّد مئات الألوف من المواطنين، وإلحاق الدمار الجزئي أو الكلي بسبعة آلاف منزل. واختلفت نتائج عدوان نيسان 96 عن السابق، إذ أسفرت عن التحام شعبي ورسمي في لبنان مع المقاومة على نحو غير مسبوق، وظهر نصرالله مراراً على شاشات التلفزة، فيما عبّر لبنان عن تلاحمه مع المقاومة بوحدة وطنية نادرة. وبالمقابل، خسر بيريز في الانتخابات وفاز تكتّل متطرّف بقيادة بنيامين نتانياهو. وكان رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير خارجيته فارس بويز يعملان بجدارة أثناء الحرب كرأس حربة العمل الديبلوماسي الدولي لمواجهة العدوان. وندّدت الدول الكبرى والرأي العام العالمي بأعمال إسرائيل بعد مشاهدة صور مجزرة قانا، وصدر قرار مجلس الأمن يطلب التعويض للبنان. أسفرت الاتصالات الإقليمية والدولية عن اتفاق مكتوب هذه المرّة، تدعمه لجنة دولية بعضوية دول خمس (الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل وسورية، وجاءت مشاركة فرنسا بإصرار من دمشق). وكان هذا الاتفاق بمثابة اعتراف دولي بحق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مع تحييد المدنيين من الطرفين. ونفّذ الأفرقاء وقفاً لإطلاق

النار مساء 27 نيسان 1996.

وبتجريدها من أسلوب العقاب الجماعي، لجأت إسرائيل إلى عمليات داخل المناطق المحرّرة فزرعت عبوات ناسفة في القرى والمدن. وكانت آخر عملية كبيرة تقوم بها إسرائيل على الأرض داخل لبنان هي «معركة أنصارية» في 5 أيلول 1997. ولكن رجال المقاومة سمحوا للمجموعة الإسرائيلية بالتوغّل ثم أردوا 17 إسرائيلياً تناثرت أجسادهم في ساحة المعركة، جمعها المقاومون في أكياس لمبادلتها مقابل أسرى في ما بعد. وإذ تحمّس الرأي العام اللبناني للمقاومة ولضرورة تحرير الجنوب كهمّ وطني جامع، أعلن نصرالله في 21 أيلول 1998 عن إطلاق «سرايا المقاومة اللبنانية» وبدء عملها في 3 تشرين الثاني، وعلى ذمة نعيم قاسم 38 بالمئة من أعضائها كانوا من السنّة و17 بالمئة من المسيحيين و20 بالمئة من الدروز[7]. وقامت سرايا المقاومة بـ200 عملية. وفي 1998 أعلنت الحكومة الإسرئيلية عن مشروع انسحاب من لبنان، وفي أول حزيران 1999، انسحبت ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» من قضاء جزين، فانتشر الجيش اللبناني هناك. ثم أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أنّ إسرائيل ستنسحب من لبنان قريباً.

مع حلول العام 2000، بلغ عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 1968، 23500 قتيل و47 ألف جريح ومئات آلاف المهجرين، فيما بلغت قيمة الخسائر البشرية والمادية أكثر من 7 مليارات دولار، وخسارة الناتج المحلي الفائت 15 ملياراً خلال 32 سنة. وفي العام 2000، باشرت حكومة سليم الحصّ بإعداد ملف يطالب إسرائيل بالتعويضات المالية نتيجة اعتداءاتها، وصدرت دراسات عن وزارة الخارجية أشرف عليها الحصّ، مدعومة من مصرف لبنان قدّرت قمية التعويضات بأربعين مليار دولار[8].

في 24 أيّار 2000، استيقظ لبنان على نبأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وأنّ الإسرائيليين قد غادروا الأراضي اللبنانية سرّاً، تاركين عناصر ميليشيا «الجنوبي» لمصير مجهول. وعمّ الخوف سكان الشريط فغادر 7000 لبناني من عناصر الميليشيا وعائلاتهم

7- Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 123.

8- أثار هذا المؤلف موضوع التعويضات لأول مرّة في دراسة نشرتها **النهار** 13 كانون الأول / ديسمبر، تصدّرت نشرات الأخبار المسائية ولاقت اهتماماً دولياً. فتبّنتها الحكومة اللبنانية وحملها سليم الحصّ إلى المؤتمرات العربية والدولية كافة وفاتح فيها وزير المال جورج قرم السفير الأميركي في بيروت (راجع كمال ديب، **ثمن الدم والدمار – التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، وجورج قرم، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، ص 66).

منازلهم وقراهم ليلجأوا إلى إسرائيل، فيما استسلم 2000 شخص آخرين للسلطة اللبنانية. وتعزّزت صورة نصرالله حين شاهده الرأي العام في استقبال الأسرى الذين احتجزتهم إسرائيل، مستقطباً الضوء فيما وقف إلى جانبه رئيس الجمهورية إميل لحود[9].

لقد كان لسورية دور أساسي في تحرير الجنوب ودعم لبنان في استعادة حقه والدفاع عن نفسه في عقد التسعينات. وعلى هذه الخلفية الإيجابية ننتقل إلى معالجة الأوجه السلبية للدور السوري في لبنان.

الدور السلبي

في الفترة 1990-2005 خضع لبنان لمرحلة حاسمة من تاريخه، أطلق عليها المراقبون وبعض مناهضي سورية في لبنان اسم «عهد دولة الوصاية».

1. عهد الوصاية

عندما اشتعلت الحرب اللبنانية العام 1975 أطلقت سورية مبادرة سياسية لتقريب وجهات نظر الأطراف اللبنانية، ولكن المبادرة تحوّلت إلى تدخّل عسكري لوقف الحرب بالقوة في ربيع 1976. فولد نفوذ سوري في لبنان أكبر من أي نفوذ سابق[10]. لدى دخول سورية إلى لبنان العام 1976، كانت البلاد تعجّ بعشرات الميليشيات والمنظمات والجيوش وكان بعضها موالياً لسورية والبعض الآخر تمّ ترويضه مع الوقت فأصبح صديقاً لها، فيما بقيت أطراف لبنانية وفلسطينية عدّة مناوئة لها. وكان دخول الجيش السوري إلى لبنان يوجّه إشعاعاً لدور سورية الإقليمي باتجاه لبنان والفلسطينيين والأردن والعراق، ثبّت عملياً أنّ سورية دولة محورية ومركزية للصراع. وآمن قادة سورية أنّهم يؤدّون واجباً قومياً عربيّاً لوقف التقاتل الأهلي في لبنان وإنقاذ المقاومة الفلسطينية ومنع خلق وضع يسمح لإسرائيل بالتدخّل في لبنان. واستمدّ الدور السوري شرعيته من قمّة الرياض في 1976، فاستمرّ الغطاء العربي والدولي لسورية لسنوات عدّة، حتى استُنفد في الثمانينات، ثم تجدّد في 1989 مع «اتفاق الطائف».

لقد تعاظم النفوذ السوري في لبنان من علاقة ببضعة أحزاب وحركات (تنظيمات

9- فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني 2005.

10- Naomi Joy Weinberger, *Syrian intervention in Lebanon The 1975-76 Civil War*, New York, , Oxford University press, 1986.

فلسطينية، كالصاعقة، وفروع «حزب البعث») العام 1969، إلى علاقات بأحزاب لبنانية كبيرة وبشخصيات رئيسية في 1990، خاصة «حزب الله» و«حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«الحزب الشيوعي» وحركات يسارية أقل شأناً، وصولاً إلى أجنحة داخل «القوات اللبنانية» و«الكتائب»، وكذلك داخل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبية-القيادة العامة»، و«الجبهة الديمقراطية» و«حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين»، وصولاً إلى عدد كبير من النواب والوزراء والزعماء في لبنان. وأصبح عدد كبير من التنظيمات اللبنانية والفلسطينية، يعتمد في إمداداته وتمويله ودعمه الخارجي على سورية أو عبر سورية. وفعّلت سورية دورها في لبنان ليس فقط عبر جيشها وأجهزتها، بل أيضاً عبر التنظيمات اللبنانية والفلسطينية، فكلّفت هذه التنظيمات تنفيذ سياستها في لبنان، كأن تقطع دابر ياسر عرفات ورجاله بعد 1982 وفي حرب المخيّمات في 1985. ووقعت تصفيات لشخصيات مناهضة لسورية من حزبيين وكتّاب وصحافيين في السبعينات والثمانينات، وأحياناً كانت الاغتيالات تقع لأسباب محلّية أو أثناء صراع بين تنظيمين، كما دارت معارك نفوذ داخل المناطق المسيحية والإسلامية.

لقد حاول ميشال عون، رئيس الحكومة الانتقالية، مواجهة الوجود العسكري السوري عبر «حرب تحرير» في آذار 1989. ولكن في أيلول 1989 توصّل النواب اللبنانيون في مؤتمر الطائف في السعودية إلى اتفاق يؤسّس لدستور جديد، ويمنح وكالة موقتة لسورية على لبنان. إذ أعطت بنود الطائف صفة شرعية للجيش السوري تضمّنت حفظ الأمن ونزع سلاح الميليشيات وحلّها وتمكين الجيش اللبناني من الاضطلاع بمهامه داخل البلاد. وكان من المتوقّع أنّ تستكمل سورية دورها خلال عامين وتسحب جيشها بعد ذلك إلى البقاع. وتمتّع «اتفاق الطائف» بدعم واسع في لبنان حتى من الأطراف المناهضة للوجود السوري، كـ«القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع، والبطريرك الماروني، على أمل أن يُنهي الاتفاقُ الحربَ اللبنانية. ولكنّ عون رفض الاتفاق فتأجّلت مفاعيل تطبيقه عاماً كاملاً. وفي خريف 1990 انضمّت سورية، كما شهدنا، إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت فحصل دورها في لبنان على غطاء عربي إقليمي دولي واسع، وجرت عملية عسكرية سورية-لبنانية ضد عون في 13 تشرين الأول 1990 ما سمح ببدء تطبيق مفاعيل الطائف الأمنية. ففي 1991 أُلغيت الميليشيات بعدما جُرّدت من معظم أسلحتها وبدأت ورشة عمل لإعادة بناء

ألوية الجيش اللبناني، ولم يبق سوى «حزب الله» كجماعة مسلّحة في لبنان. وفي أيّار 1991، أضيفت إلى اتفاق الطائف «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسورية.

وإذ انتهت الحرب اللبنانية على زغل، فإنّ ذلك سهّل لسورية إدارة لبنان سياسيّاً إضافة إلى دورها الأمني والعسكري. وكانت نتيجة انتقال سورية من الإدارة الأمنية والدفاعية إلى الإدارة السياسية سيئة للغاية جعلت النظام السياسي في لبنان ألعوبة ومهزلة ديمقراطية، وسط فساد غير مسبوق استفاد منه كثيرون في سورية ولبنان، فقد كان النظام السياسي اللبناني يعاني من فساد وسوء إدارة واهتراء لعقود سابقة عدّة. ثم أخذ يتصاعد في تلك المرحلة خطاب ضد سورية بدأ ضد الوجود العسكري ثم امتدّ إلى العمال السوريين في لبنان ليشمل كل ما هو سوري بمنطق عنصري فجّ. فطرح غلاة اللبنانيين أن «السوري» (بالمطلق) هو العدو وأنّ العامل السوري يسرق العمل من اللبناني وأنّ الجندي السوري يمثّل احتلالاً، وأنّ غازي كنعان، رئيس المخابرات السورية في لبنان، هو رمز الهيمنة الذي تحجّ إلى مكتبه في بلدة عنجر الطبقة اللبنانية الفاسدة لكسب ودّه. ولكن سورية أخطأت في تعاملها مع لبنان بعدم فهمها لحساسياته الداخلية وتجاهلها لتنوّعه وهشاشة واقعه الطائفي والمناطقي، بل تعاملت من موقع قومي عربي لم يغتنم فرصة تاريخية لكسب ثقة المشكّكين من اللبنانيين بنواياها والتعاون والاستفادة من خبرات لبنان. كما أنّ الفساد داخل سورية نفسها أغمض أعين المسؤولين في دمشق عن ضلوع الجيش السوري ومخابراته في الفساد اللبناني والمفسدين اللبنانيين.

على مدى سنين طويلة، كان رئيس شعبة المخابرات السورية في لبنان ومسؤول سورية الأول في لبنان الجنرال غازي كنعان حاكماً على لبنان من مركزه على أطراف بلدة عنجر البقاعية. لقد أصبح كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان العام 1982 وبقي في هذا المنصب حتى 2001، ثم تسلّمه العميد رستم غزالة الذي كان مسؤولاً سابقاً عن منطقة بيروت. وكان لكنعان دور كبير في فرض الأمن ونشر نفوذ سورية في لبنان وتخفيض حدّة العدوات بين الزعامات اللبنانية وفي الإطاحة بحكومة عون في 13 تشرين الأول 1990. ولكن تحقيق هذه الأمور التي كانت إجمالاً مفيدة لسورية ولبنان، تطلّب صلاحيات فوق العادة وممارسات غير مستساغة. فقد كان كنعان صاحب كلمة نافذة في البلاد. يعتقل من يشاء ويُطلق من يشاء، يتدخّل ويعرقل أي قرار تتّخذه الحكومة اللبنانية، ولا تعلى على مشيئته أية شخصية لبنانية حتى لو كانت رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، إلى درجة أنّه كان يصدر

أوامره دون أن يخرج من مكتبه والاكتفاء بالاتصال الهاتفي[11].

واستطاع كنعان خلال سنوات قليلة أن يبني علاقات مع أهم الشخصيات والهيئات اللبنانية، ويخترق أحزاباً وتنظيمات أساسية، بما فيها تلك المعادية لسورية. وعلى سبيل المثال، أصبح إيلي حبيقة، قائد «القوات اللبنانية» الذي ارتبط اسمه بمجزرة صبرا وشاتيلا العام 1982، مقرّباً من سورية ثم موالياً لها. لقد خضع رجالات لبنان الكبار، ومنهم رؤساء جمهورية ورؤساء حكومة، لطقوس الطاعة لكنعان الذي وصفه البعض بأنّه المفوض السامي أو الحاكم العثمنلي على لبنان. كما أنّ كنعان كان قائد أوركسترا معارضة عهد أمين الجميّل التي ضمّت وليد جنبلاط والرئيس سليمان فرنجية ورشيد كرامي ونبيه برّي، والتي استطاعت إسقاط اتفاق 17 أيار 1983 الذي كان يمهّد لمعاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل. وفي الفترة نفسها فشلت القوى المتعددة في دعم حكم أمين الجميّل وتعرّضت لهجمات في 1983 و1984 فغادرت لبنان. ودعمت سورية عبر كنعان انتفاضة 6 شباط 1984 التي خاضتها قوى جنبلاط وبرّي وحرب الجبل بين الموارنة والدروز عامي 1983 و1984.

لقد تدخلت المخابرات السورية في أي كتب أو مطبوعات تصدر في لبنان أو يستوردها لبنان، وراقبت محتويات الصحف ووسائل الإعلام، وزرعت شبكة من المخبرين والتنصّت ومراكز اعتقال وسجن داخل لبنان. وكانت أجهزة أمنية سورية عدّة منتشرة في لبنان، فقد كانت «المخابرات العامة» تساعد «المخابرات العسكرية» عبر مكاتب منتشرة في أنحاء لبنان، وتعاون هذان الجهازان في تنظيم العلاقات مع التنظيمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية في لبنان وسورية.

بعد سقوط حكومة عمر كرمي في أيار 1992، كانت سورية مطمئنّة من وضعها في لبنان، فطوّرت شراكتها مع السعودية بموجب «اتفاق الطائف» ووافقت على رفيق الحريري[12]

11- «غازي كنعان حاكم لبنان الفعلي السابق: نجا من الاغتيال ومات منتحراً»، في **الشرق الأوسط**، 13 تشرين الأول 2005. بعد عودته من لبنان عُيّن غازي كنعان مديراً للأمن السياسي في سورية العام 2001، ثم وزيراً للداخلية في 2003. آخر مقابلة لكنعان كانت في اتصال هاتفي مع إذاعة صوت لبنان أعرب عن حزنه من المسؤولين اللبنانيين وخيبة أمله منهم ونفى اتهامات رشوة تداولتها محطة نيو تي في، وختم المقابلة بقوله هذا آخر تصريح ممكن أن أعطيه. في 12 تشرين الأول 2005 غادر مكتبه في وزارة الداخلية إلى منزله ثم عاد، وبعد دقائق عدة سمع صوت طلق ناري وكانت الطلقة من مسدس في فمه.

12- كان الحريري رجل أعمال ثرياً، لبنانياً يحمل الجنسية السعودية، استعمل المال السياسي بكثافة منذ أوائل الثمانينات فأصبح له أصدقاء ونفوذ مع عدد كبير من الزعماء اللبنانيين وفي دوائر الدولة اللبنانية، ومع بعض رموز السلطة في سورية نفسها.

رئيساً للوزراء في 1992. ووصلت سورية إلى تفاهم مع الحريري أن يهتم هو بالاقتصاد ويترك السياسة، ومن ضمنها السياسة الخارجية والمقاومة وأوضاع المنطقة، لسورية ولرئيس الجمهورية (إلياس الهرواي ثم إميل لحود) ولـ«حزب الله». ولكن مع استحقاق خروج القوات السورية بموجب اتفاق الطائف في أيلول 1992، كانت سورية بحاجة لتجديد شرعية وجودها العسكري. فأعلنت حكومة رشيد الصلح موعد إجراء الانتخابات النيابية في لبنان في آب وأيلول 1992. ولاقى هذا الإعلان اعتراضاً واسعاً داخل لبنان، وخاصة في أوساط الموارنة وكذلك من واشنطن والعواصم الغربية التي رأت أنّ إجراء انتخابات أثناء وجود الجيش السوري سيؤثّر في مصداقية هذه الانتخابات ويُنتج برلماناً موالياً لسورية. وبرّرت الحكومة قرارها بأنّ الوضع الأمني في لبنان لا يزال هشّاً وأنّ الجيش اللبناني لا يزال قاصراً عن ضبط الأمن أثناء الانتخابات، وثمّة حاجة للجيش السوري ليساعد الحكومة اللبنانية، وأنّ الحكومة ملتزمة تطبيق بنود الطائف التي دعت إلى انتخابات نيابية في أقرب فرصة حتى تستبدل البرلمان المنتخب العام 1972. ومن ناحيتها، أكّدت سورية أنّ وجود قواتها في لبنان لا يتعارض مع «اتفاق الطائف»، وأنّ هذا الوجود ضروري لدعم الدولة حتى إنجاز الإصلاحات الدستورية. وإذ فشلت القيادات المسيحية اللبنانية في تأجيل الانتخابات، دعت إلى مقاطعتها، فكانت المشاركة ضئيلة جداً. ولكن المقاطعة ألحقت ضرراً بالمسيحيين المناوئين لسورية، إذ رأى بعض المحللين أنّ قادة الموارنة المناهضين لسورية أخطأوا في عدم خوضهم المعركة وحصولهم على مقاعد يستعملونها للمعارضة. ومن ناحية ثانية اعتبر عدد من الزعماء الموارنة النفوذ السوري أمراً واقعاً بعد الانتخابات وتعاملوا معه.

في تشرين الأوّل 1995 طلب الأسد من الحريري أن يمدّد البرلمانُ اللبناني للرئيس الهرواي لمدّة سنوات ثلاث، فصوّت لصالح التمديد 110 نواب من أصل 128. كما أنّ انتخابات نيابية ثانية جرت صيف 1996 أفرزت برلماناً بأغلبية موالية لسورية بقيادة الحريري، وسجّلت المعارضة المسيحية تراجعاً كبيراً في عدد نوابها وسط اتهامات بالتزوير واللعب بالصناديق.

وهكذا وضعت سورية يدها على الانتخابات النيابية في لبنان فلم يصل إلى البرلمان أي شخص مناهض لسورية أو مُطالب بخروجها من لبنان في دورات 1992 و1996 و2000. ومن أساليب قولبة الانتخابات و«دوزنتها» لصالح حلفاء سورية ورجالها في لبنان، تغيير الجغرافية الانتخابية وعدم الالتزام بتقطيعات «اتفاق الطائف»، واستصدار قانون تجنيس حصل بموجبه أكثر من 300 ألف شخص معظمهم من أصل سوري وبعضهم مقيم دائم في سورية،

على الجنسية اللبنانية في 1996، واستعمال المال السياسي في الانتخاب ومراقبة رجال أمن سوريين لعملية الانتخاب في مراكز التصويت والضغط على المواطنين لوضع ورقة معدّة سلفاً بمرشحين اختارتهم المخابرات السورية. وحتى بالنسبة لحلفاء سورية، لم يكن المجال مفتوحاً للمناورة. ففي انتخابات 1996، أعلن «حزب الله» مشاركته بلوائح مستقلة. ولكن نصرالله استُدعي إلى دمشق للتشاور، فعاد الحزب عن لائحته المستقلة لأنّ تركيب لوائح مختلطة في مناطق شعبية الحزب سيساعد حلفاء لسورية على ركوب الموجة والفوز بأصوات مناصري «حزب الله»[13]. وفي انتخابات 1996 و2000 كان اطمئنان سورية إلى نتائجها مرتفعاً إذ لم تنتقد جهة عربية أو غربية تدخّل سورية في الانتخابات اللبنانية، باستثناء تمنٍّ مهذّب لوزارة الخارجية الأميركية على سورية أن لا يفوز عدد كبير من مرشحي «حزب الله».

وفي 1996 سحبت سورية اثني عشر ألف جندي إلى مواقع في البقاع وداخل سورية. وفي آب 1997، تحدّث البطريرك صفير علناً أنّ سورية تتدخّل في كل شيء في لبنان، ما يساوم على سيادته، فردّ الرئيس الحريري أنّ الوجود السوري ضروريّ لضمان الأمن الداخلي وأنّ هذا الوجود ينسجم مع «اتفاق الطائف». وفي تشرين الأول 1998، اختار الأسد قائد الجيش إميل لحود رئيساً للجمهورية، رغم معارضة ضمنية من الحريري وحليفه وليد جنبلاط. وخرج الحريري من السلطة فرأس سليم الحص حكومة وحدة وطنية. وفي كانون الأول وقّع البلدان اتفاقاً تجارياً تمهيداً للوحدة الجمركية المقطوعة منذ 1950 والتي حدّدت أوّل كانون الثاني 1999 موعداً لبدء العمل بها. وفي العام 1999، وقّع البلدان اتفاقات إضافية في حقول العلاقات الخارجية والتجارة والبيئة.

لقد استطاع تحالف سوري–لبناني على الساحة اللبنانية خلق آلية جعلت الوصاية السورية جزءاً من الستاتيكو اللبناني. فبدل الحديث عن خروج الجيش السوري في 1992، وُلد أمر واقع جديد في المؤسسات الدستورية اللبنانية، عبر التدخل السوري في الانتخابات اللبنانية واختراق الساحة اللبنانية وتعيين الرؤساء والتجديد لهم، وتدخّل سورية في الشاردة والواردة وفي تعيينات الوزراء والوظائف وأساتذة الجامعات، والتصرّف بسياسة لبنان الخارجية بالكامل. وحتى 1999، كان عديد القوات السورية العاملة في لبنان لا يزال يراوح حوالى

13- Elie Abou Aoun and Gary Gambil, «How Syria Orchestrated Lebanon's Elections», *Middle East Intelligence Bulletin*, August 2000.

الثلاثين ألفاً وهو الحجم نفسه الذي بلغه في العام 1976. وشكا كثيرون أنّ لبنان لم يُسمح له أن ينهض وينفض جراح حروبه الطويلة وينعم بحسنات الاستقرار، وبات شعبه واقتصاده رهينة مثلّث سورية–إيران–السعودية ومن والى هذه الدول في لبنان. وتقلّصت مساحة الديمقراطية وبات طاقم سياسي لبناني واسع في لبنان مرتهناً لسورية، وتواصلت هجرة الكفاءات بغير رجعة وبأعداد مذهلة إلى المغتربات، وخاب أمل الشعب اللبناني في حصول بحبوحة يحتاجها ويصبو إليها، واشتد الفقر وغاب الاستثمار واستمر الاتهام الدولي للبنان وسورية بأنهما ساحتا إرهاب. حتى جاء في بيان المطارنة الموارنة في أيلول 2000 أنّ سورية «تعطي الأوامر وتعيّن الزعماء وتنظّم الانتخابات البرلمانية وغير البرلمانية، وترفع وتنزّل من تريد وتتدخّل في الإدارة العامة والقضاء والاقتصاد، وتتدخّل خاصة في الأمور السياسية».

2. شبكة مصالح أفراد لبنانية–سورية

في التسعينات ازدهرت التجارة بين لبنان وسورية، بفضل استتباب السلم الأهلي وانطلاق ورشة الإعمار في لبنان، ولكنّها كانت مرحلة تكرّست معها أيضاً شبكة مصالح لبنانية–سورية جمعت رجال سياسة وعسكريين ومخابرات ورجال أعمال اشتركوا جميعاً في عمليات تزوير مخدرات وتهريبها وتوزيع المعونات المالية الخارجية. كما استفاد التجار والصناعيون اللبنانيون من غزو البضائع بأسعار تنافسية ومن العمالة السورية الرخيصة نسبياً. وبات وادي البقاع من أهم النقاط المعروفة في العالم لصناعة المخدرات وتجارتها منذ 1976. ومنذ الثمانينات، قامت أحزاب موالية لسورية وعائلات وعشائر بأعمال صناعة وتجارة المخدرات وتزوير عملات وسرقة سيارات والتهريب التجاري عبر الحدود، إلخ. حتى أصبح لبنان مصدر ثروة اقتصادية لقيادات عسكرية وسياسية سورية ولحاشياتها بفضل اقتصاد السوق والسرية المصرفية وطغيان القطاعات الخدماتية في لبنان. فعمل سوريون تحت سقف هذه البيئة للاستفادة والشراكة مع لبنانيين.

سوق العمل اللبناني: بلغ عدد السوريين الذين دخلوا سوق العمل اللبناني 300 ألف سنوياً. وطالما أن حجم القوى العاملة في سورية بلغت 5 ملايين نسمة في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، منهم 30 بالمئة عاطلون عن العمل (أي 1.5 مليون شخص)، فإنّ سوق العمل اللبناني شكّل مخرجاً هاماً لأزمة سورية الاقتصادية. وبلغت تحويلات هؤلاء من مدّخرات مداخيلهم في لبنان إلى سورية ما قيمته 300 إلى 400 مليون دولار سنوياً، وتقول

المصادر السورية إنّ تحويلات العمال السوريين من الخليج ولبنان بلغت 629 مليون دولار العام 1994[14]. واستمرّ هذا الوضع بدون عوائق إدارية من الجهة اللبنانية بفضل تسهيلات وزارة العمل اللبنانية وإبقاء الحركة النقابية العمالية في لبنان مخترقة وضعيفة، حتى لا تدافع عن حقوق العامل اللبناني وحقوق العامل بشكل عام، لبنانياً كان أم أجنبياً، تجاه جشع أرباب العمل من تجّار وصناعيين. وساند هذا المسعى أعضاء كارتل لبناني-سوري، وبعضهم من أصحاب السلطة والنفوذ الكبيرين في لبنان. فاقتصرت الفائدة في لبنان على أرباب العمل الذين حصلوا على يد عاملة سورية رخيصة لا تتمتع بحقوق قانونية، وبالمقابل، خسرت الدولة اللبنانية استحقاقات التأمينات والضرائب. لقد كانت العمالة السورية موجودة في لبنان قبل 1975 بأعداد صغيرة موسمية، زراعية ومنزلية وصناعية، تحت سقف القانون في معظم الأحيان. ولكن خلال التسعينات والسنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لُجمت قوانين لبنان المنظّمة للعمالة وخُرّب سوق العمل فيه بتشجيع من أرباب العمل اللبنانيين الذين استفادوا من استغلال العامل السوري.

الإتاوات والابتزاز والسلب: فرض العسكريون ورجال الأمن السوريون الإتاوات والابتزازات في أماكن وجودهم في لبنان. وتمثّلت هذه الممارسات بمبالغ وبضائع عينية دفعها اللبنانيون عنوة على الحواجز السورية أو لرجال الأمن والمخابرات السوريين الذين تغلغلوا في الشركات والمؤسسات اللبنانية الخاصة والعامة. وكانت تقوم بهذه الممارسات الميليشيات اللبنانية والفلسطينية طيلة سنوات الحرب حتى شملت عناصر الجيش السوري والمخابرات السورية في لبنان[15]. لقد خضع الشعب اللبناني لممارسات الحواجز السورية، عبر فرض خوّات مالية وعينية لعابريها، واضطرّ العابرون إلى دفع مبلغ أو تقديم هديّة. لكن عمليات الابتزاز والسلب التي قام بها رجال المخابرات السورية بدرجة أولى، وعناصر الجيش السوري بدرجة أقلّ، في أنحاء لبنان، تفوق مبالغها ما جنته الحواجز. وتضمّنت عمولات ثابتة ربّما طالت مائة ألف مؤسسة تجارية كبيرة ومتوسطة وصغيرة بمبالغ شهرية تتراوح بين مائة دولار إلى عشرة آلاف دولار وأحياناً أكثر. وخضعت لهذه اللعبة شركات كبرى ومصارف تجارية. كما أنّ زيارات رجال الأمن السوريين للمؤسسات الاقتصادية وإلى مدراء وأصحاب المصارف،

14- ألبر داغر، **لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة**، دار النهار، 2001، ص 43.

15- يمكن مراجعة الفصل العاشر من كتاب المؤلف، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، دار النهار، 2007، حول دور الميليشيات اللبنانية.

حيث لا عمل لهم على الإطلاق، تبدأ بشرب فنجان القهوة وتنتهي بالابتزاز. وهي، على أي حال، ممارسات قامت بها الميليشيات اللبنانية أيضاً في مناطق نفوذها أثناء الحرب.

إنّ بعض هذه الأعمال كانت مشتركة بين سوريين ولبنانيين تمتعوا بتوزيع المغانم. وعبر السنين، نهب أفراد الجيش والمخابرات السوريين آلاف السيارات من أصحابها، وخاصة تلك المرتفعة الثمن أو الحديثة الطراز. فكانت تذهب إلى عسكريين كبار ورسميين سوريين إذا كانت من السيارات الفخمة الحديثة، أو تعاد إلى أصحابها أحياناً لقاء مبلغ من المال. وهناك مئات الروايات تداولت بعضها وسائل الإعلام عن تفجير محلات تجارية وسرقة محتوياتها في المدن، وترهيب لبنانيين من الذين يتمتعون بمداخيل جيّدة لحثّهم على تخصيص مبالغ للضباط ومسؤولي الميليشيات، وزيارات رجال الأمن لمؤسسات تجارية ومصرفية يحملون حقائب «سامسونايت» ويجمعون مغلّفات تحوي مبالغ تتراوح بين مائة دولار وبضع مئات شهرياً، أو للحصول على خدمات مجانية من وجبات طعام في مطاعم فاخرة، إلى إقامة في فنادق[16]. كما استولت القوات السورية على مواد بناء ومفروشات وأجهزة إلكترونية وسيارات من شركات ومتاجر لبنانية بدون تسديد ثمنها. كما أنّ القوات السورية ومخابراتها وضباطها احتلوا أملاكاً من أبنية ومنازل في مناطق لبنانية عدّة، ما أدّى إلى خسائر لأصحابها لفقدانهم بدل الإيجار أو الاستعمال لمدة 30 سنة، وتهالك هذه الأملاك طيلة هذه الفترة، ما اضطر أصحابها إلى هدم ما تبقى منها من أطلال، وإعادة بنائها[17].

16- بثّت محطة تلفزة لبنانية في 17 آذار 2005 مقابلة مع صاحب مطعم قريب من فندق بوريفاج، مركز مخابرات الرملة البيضاء، عن تناول رجال المخابرات السورية وجبات مجانية في مؤسسته.

17- بثت وسائل الإعلام في الأسبوع الثالث من آذار 2005 مشاهد فيلات ومنازل مهشمة في المتن والبترون بعدما غادرها الجيش السوري، وحالة فيلا جبران في ضهور الشوير.

الفصل الثالث عشر

عهد بشار الأسد: تجربة الإصلاح

في تموز 2000 تسلّم بشّار الأسد مقاليد الحكم في سورية، وكان يرغب في تحرير النظام السياسي والاقتصادي وتعزيز الديمقراطية في الداخل السوري، فعُرفت بداية عهده بـ«ربيع دمشق». ولكن هذه التجربة تعثّرت لسببين، الأول هو الخلاف حول الطريقة، حيث أرادها بشّار مدروسة وتراكمية فيما دفع المجتمع المدني والمعارضة إلى إصلاح سريع. والسبب الثاني هو أنّ تهديدات خارجية شديدة الخطورة رافقت «ربيع دمشق» ودفعت سورية إلى تحصين استقرارها ودفاعاتها. فقد بدأت التهديدات منذ نهاية العام 2000 مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية ثم تداعيات هجومات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، فالغزو الأميركي للعراق في 2003، ثم اغتيال الحريري في 2005. هذا التزايد في التهديدات الخارجية جعل مواصلة عملية التحرير والإصلاح مشوبة بالتردّد والحذر والخوف من أنّ سورية قد تفقد الاستقرار الداخلي، في وقت كانت الأولوية هي التعامل مع التهديدات الخارجية. كما أن تفكك العراق، وبشاعة العنف الطائفي فيه في الأعوام 2005-2007 دفع الرأي العام السوري إلى الالتفاف حول النظام بصورة غير مسبوقة.

سوف نعالج في هذا الفصل تجربة «ربيع دمشق» في سنوات بشّار الأولى والخلاف على وتيرتها، ثم نعود إلى التهديدات والمخاطر الإقليمية، التي كانت العامل الأكبر في تعثّر الإصلاح، في الفصل السابع والعشرين.

بشّار الأسد رئيساً

وُلد بشار في 11 أيلول 1965 وتلقّى دراسته في سورية، منها سنوات ستّ في جامعة دمشق

حيث تخرّج من كلية الطب وعمل في «مشفى تشرين» العسكري من 1988 إلى 1992. ثم ذهب إلى لندن لمدّة عامين ليكتسب خبرة في جراحة العيون، وعاد إلى سورية بعد وفاة شقيقه باسل في كانون الثاني 1994[1]. ونشأ بشّار في كنف والده ووسط أعوانه وأولادهم الذين كانوا في مثل سنّه، فأصبحت فترة تجهيزه من 1994 إلى 2000 استمرارية لهذه البيئة، فاعتاد على أساليب الحكم واستلم ملفّات مهمّة. وبعد عودته من لندن خضع لتدريب وتابع الدراسة العسكرية فتدرّج في الرتب العسكرية. وكان حافظ الأسد يقوم بتعديلات هادئة في المراكز الحسّاسة رغم تدهور صحّته. فأضعف نفوذ القيادات التي رافقته خلال عقود من حكم سورية، لأنّه يفضّل نكهة الحداثة التي يستطيع ابنه الشابّ المتعلّم وزوجته العصرية أسماء الأخرس تقديمها لسورية.

دفع الأسد منافسين محتملين على رئاسة الجمهورية إلى التقاعد وأزاح بعض أعوان قد يتصرّفون مع بشّار على أنّهم أفضل منه. وغادر السلطة رئيس الأركان حكمت الشهابي في 1998 ورئيس المخابرات علي دوبا، فيما بدأ الشخصية الأبرز في النظام، نائب رئيس الجمهورية، عبدالحليم خدّام يخسر نفوذه منذ سلّم الأسد ملف لبنان لبشّار العام 1996. وخرج آخرون من المناصب والأجهزة كافة بدون تذمّر، فقد شاخوا في مناصبهم بعدما مارسوا السلطة لعقود، وحقّقوا ثروات تضمن تقاعدهم. ولم يكونوا في وارد قلب النظام أو الانتقال إلى معارضته، فنظام الحكم اعتنى وسيعتني بهم وبعائلاتهم، وأبناؤهم سيصلون إلى مناصب، أمّا بناتهم فسيقترنّ بشبّان من عائلات السلطة. ولذلك لم يقلق بشّار من هؤلاء بعد خروجهم من السلطة، إذ إنّهم بقوا جزءاً أساسيّاً من تركيبة النظام حتى لو خرجوا من المناصب الحسّاسة.

عجّل من خطوات تحضير بشار القلق من تحدّي رفعت، إذ كان الجميع متحمّساً لصعود بشّار باستثناء رفعت الذي اعتبر أنّه هو من يستحق أن يرث السلطة وليس بشار. وكان حافظ الأسد قد نزع عن رفعت منصب نائب رئيس الجمهورية العام 1998 وكان هذا إيذاناً بانتهاء علاقة طويلة وشائكة بين الشقيقين. إذ غادر رفعت سورية مجدّداً، ولكنّه لم يكن خالي الوفاض، بل كان قد أسّس محطة تلفزة يديرها ابنه في لندن باسم شبكة الأخبار العربية (Arab News

1- منذ إصابته بعوارض مرضية في الثمانينات، اتخذ حافظ الأسد قراراً بتحضير ابنه البكر باسل ليأخذ مكانه في حال وفاته أو اعتزاله السلطة. وكان باسل قد التحق بمدرسة الضباط وحصل على ترقيات سريعة حتى أصبح قائداً لأحد ألوية الحرس الجمهوري. ولكنّه قضى في حادث على طريق المزّة السريع نحو مطار دمشق الدولي عندما ارتطمت سيارته بحافّة جسر في كانون الثاني 1994. فتحوّلت آمال الأسد إلى ابنه الثاني بشّار الذي كان يعدّ لمهنة في طبّ العيون.

ANN-Network) والتي نطقت باسم مصالح رفعت داخل سورية، وشكّلت إزعاجاً لحافظ ولبشّار. وبعد مغادرة رفعت لسورية، زادت المحطة عيار النقد. وفي أيلول 1999، هاجمت قوّة أمنية مجمّع رفعت الذي يحتل مساحة واسعة من مشاع عام (أكثر من 11 ألف م^2) كان عقاراً ثميناً على شاطئ البحر. وبعد إقفال هذا المجمّع، أقفلت القوى الأمنية مكاتب رفعت في دمشق واعتقلت رموز أنصاره في سورية. واختتم هذا الفصل بتحذير رسمي أنّ عودة رفعت إلى سورية مجدّداً ستعرّضه إلى محاكمة ومساءلة. كما أنّ أنصار بشّار قلقوا من أن يعارضه الفريق المخضرم الذي أحاط بوالده، أو أن يعود حكمت الشهابي ويتحدّى ترشيحه (ولكن الشهابي عاد إلى سورية في تموز 2000 بعدما طمأنته السلطات إلى عدم وجود قرار باستدعائه للتحقيق والمحاكمة). كما أنّ رفعت، وبعد ثلاثة أيام من وفاة الأسد، أعلن أنّ اختيار بشّار رئيساً للجمهورية والخطوات المرافقة لذلك غير شرعي وغير دستوري.

إضافة إلى اهتمامه بملفّ لبنان، تسلّم بشّار مهام خارجية، فزار عواصم عربية وقصد باريس للقاء جاك شيراك، وليتعرّف على الزعماء ويبرهن لهم مواهبه القيادية كرئيس مستقبلي لسورية. وأصبح بشّار صديقاً قريباً للأمير عبدالله الثاني ولي عهد الأردن، الذي استلم أيضاً الحكم بعد وفاة الملك حسين.

توفّي حافظ الأسد عن عمر 69 عاماً في 10 حزيران 2000. وودّعته دمشق في جنازة مهيبة في 14 منه، شارك فيها مئات الألوف وحضرها أكثر من مائة شخصية دوليّة، ليدفن في بلدة القرداحة التي ولد فيها. وحتى وفاته، بقي الأسد على مبادئ الزعماء العرب من الرعيل الأول الذين خاضوا الحروب الأولى مع إسرائيل وعاشوا العصر الذهبي للقومية العربية في الخمسينات والستينات. ولكنّه عاش ليصبح وحيداً في موقفه الذي يرى أن يكون العرب أسياداً في بلادهم، وشعر بهذه الوحدة خاصة منذ 1991 وقد مرّ أكثر من 15 عاماً على خروج مصر وعزلتها، وانهزم العراق في حرب الكويت في 1990، ودخلت «منظمة التحرير» في مسار طويل مع أميركا قادها إلى مسار أوسلو المذلّ، وانطلق الأردن في مسار آخر قاده إلى معاهدة وادي عربة مع إسرائيل العام 1994، وبات دعم «دول الصمود والتصدي»، اليمن وليبيا والجزائر، في خبر كان بعد تخلّي هذه الدول عن الشعارات الثورية وابتعادها عن تاريخها النضالي والتحاقها بأميركا. ولكن الأسد رأى في هذه العوامل حوافز إضافية لسورية لتبني طاقاتها الذاتية. ورغم أنّ صحته كانت تتدهور باستمرار منذ 1996، إلا أنّ وفاته أصابت السوريين والعرب والعالم الخارجي بصدمة، وصدرت تأبينات بلغت الآلاف حول شخصه

وأسلوبه في الساحة الدولية، وفكره الاستراتيجي والتزامه حتى يومه الأخير بالقومية العربية وفلسفة البعث، وموقفه الصارم والمبدئي الذي فاق موقف أية دولة عربية أخرى من الصراع ضد إسرائيل، ودوره الأساسي في زرع الاستقرار في المنطقة، في حين كانت سياساته الداخلية، وخاصة تجاه معارضيه وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موضع نقد وتقييم متنوّع.

وبعد وفاة الأسد، أصبح نائب الرئيس الأول عبدالحليم خدّام رئيساً للجمهورية بالوكالة. وكانت المهمة الأولى الإسراع بعملية انتخاب بشّار، وهذا أمر كان ينتظره مؤتمر الحزب العام الذي كان قيد التحضير. فانتخب بشّار أميناً عاماً لـ«حزب البعث» بالإجماع في 18 حزيران، ورُشّح لرئاسة الجمهورية في 20 منه، فوافق مجلس الشعب على الترشيح بعد أسبوع، وجرى انتخاب بشار عبر استفتاء شعبي في 11 تموز.

«ربيع دمشق»

عندما تبوّأ بشار الحكم، رأى مراقبون أجانب أنّ الإصلاح في سورية أصبح مسألة وقت. فالضغط الاجتماعي المعيشي يتزايد والإصلاح مهما أحدث من تغييرات فهو، بعد فترة تحوّل، يبقى أفضل من الاستقرار بقوّة النظام الأمنية، وأنّ عدم فعل شيء هو الخطر الحقيقي على استقرار سورية.

كان الوضع الداخلي السوري يتدهور منذ التسعينات، وأشار مراقبون وخبراء إلى انتشار الفساد والعراقيل على التجارة وتراجع النشاط الاقتصادي، والقيود على الحريات، وغياب الكفاءات في القطاع الخاص بسبب أولوية الولاء للنظام السياسي في اختيار موظفي الدولة. ولكن المعضلة أمام النظام كانت إما إطلاق تغيير وإصلاح غير واضحي المعالم يهيئ الطريق لظهور قوى اجتماعية جديدة تطيح بالنظام، وإما إصلاح تدريجي بطيء قد يواجه صعوبات داخلية ولكنّه يؤمّن الاستقرار ويسمح بخطوات مدروسة. فجرّب بشّار الأسلوبين، بدءاً بالأول الذي عُرف بـ«ربيع دمشق» ورافقته موجة تفاؤل وانفراج في العامين الأولين من عهده، خاصة في مسألة الحريات. فظهر العديد من المنتديات السياسية، وبدأ انفتاح اقتصادي خفر، وافتتحت فروع لمصارف أجنبية وسُمح للمواطنين اقتناء حسابات بالعملات الأجنبية وتحسّن الوضع المعيشي.

أقسم بشّار اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية أمام مجلس الشعب في 17 تموز 2000 وألقى كلمة وعد فيها بإنهاض الاقتصاد وإطلاق حريات الرأي العام، شرط أن تكون تحت

سقف النقد البنّاء. وأكّد السير في صراط أبيه في الشؤون الخارجية وخاصة الصراع مع إسرائيل وتحرير الجولان والقضية الفلسطينية. وفي الأشهر التالية أخذ يوضّح أنّ واقع العولمة وانفتاح الدول بعضها على بعض يجعل من نظام سورية وانغلاقها عالة على تطوّرها وازدهارها ويخنق الشعب ويعطّل الإصلاح. وتشجّع الرأي العام، إذ بعد أيام، قدّمت مجموعة من 44 شخصية رسالة مفتوحة إلى بشّار نُشرت في 21 تموز تدعوه فيها إلى تحرير النظام السياسي. وأطلق بشّار سراح بعض السجناء السياسيين وخاصة من «الإخوان المسلمين» و«حزب العمل الشيوعي»، ما كان موضع ترحيب من قيادة الإخوان في المنفى التي طالبت بإطلاق كل السجناء وإنهاء قوانين الطوارئ[2]. ولكن استراتيجية بشّار لم تلاقِ توقّعات المتحمّسين للتغيير، فقد سلك خطوات تدريجية للتغيير. لقد واصل بشّار الحملة على الفساد، وهي عملية بدأها الأسد الأب العام 1976، ثم أعاد التركيز عليها في أواسط التسعينات، كما سبقت الإشارة.

لقد طالت الحملة رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي الذي فضّل الانتحار على المحاكمة، ومحمد حيدر الذي فرّ من البلاد وحوكم غيابياً بالسجن 15 عاماً. ولكن المكافحة تعطّلت عندما حاولت التصدّي لعدد كبير من النافذين في الحزب والدولة ومن المقرّبين من النظام والأشخاص التاريخيين في العهد السابق وأفراد عائلاتهم، ومن كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية ورجال أعمال وأبناء عائلات كبرى.

ويؤكد ما يكتبه عبد الرؤوف حداد، وهو كاتب من حلب، في صحيفة **أخبار الشرق**، في معرض تعليقه عن انهيار سد مائي في سورية، صعوبة القضاء على الفساد:

«1 - إنّ متابعة الفساد والمفسدين، والتحقيق في أسباب هذا الحادث أو ذاك من الأمور الشائكة المعقّدة والمحرجة، لأنّ الفساد في هذه السلطة قد عمّ وطمّ، وشمل كلّ المرافق، وحيثما وضعت أصبعك على مسؤول من الدّرجة الأولى أو الثّانية أو الثالثة .. فأنت تشير إلى بؤرة من بؤر الفساد. قد يختلف حجم الفساد ونوعه بين بؤرة وأخرى، لكنّ الفساد لا ينفكّ عنها

2- صدر قانون الطوارئ في سورية في 22 كانون الأول 1963، كما صدر المرسوم رقم 6 في 7 تموز 1965 الذي ينص على المعاقبة بالإعدام لكل من يعارض النظام القائم قولاً وكتابة وعملاً. وقلّصت هذه القوانين والمراسيم من سلطة القضاء وأفسحت المجال للاعتقال العشوائي والسجن من دون محاكمة وإهمال واجب السلطة في البت بقانونية التوقيف وحرمان ذوي المعتقل من معرفة مكان الاعتقال ومراجعته وزيارته والدفاع عنه، وماهية التهمة ومصير المعتقل وحالته الصحية وسلامته، وضآلة إمكانية الاعتراض على أو الطعن بقرارات الحكومة التي تمارس صلاحية الطوارئ والحكم العرفي ممثلة برئيسها ووزير الداخلية، أو التظلّم أمام مرجع قضائي.

جميعاً. فهل من سبيل إلى معالجة الفساد، وإتاحة الفرصة لأبناء الوطن الغيورين وأصحاب الأيدي النّظيفة ليُسهموا في بناء الوطن وتوجيهه وحمايته؟...

2 – ... المبالغ التي ستتكبّدها الدّولة نتيجة الكارثة المذكورة يستطيع تحمّلها – من غير عناء – فرد عادي من الطبقة الحاكمة. ألم تُهرّب مليارات الدولارات إلى حسابات يملكها مسؤولون حاليون في أوروبا؟ ألم يسأل النّاس عن الثروة الفلكية التي يملكها مسؤولون سابقون ويؤسسون بها قنوات فضائية ومدناً إعلامية وشركة في نفق المانش .. والمخفي أعظم؟

3 – الفساد الإداري، والفساد الأخلاقي، والفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، وهيمنة «الأمن» في ربوع البلاد، والتّمييز بين المواطنين، وتغييب أصحاب الخبرة والصلاح وراء القضبان، أو في رمال صحراء تدمر، أو تهجيرهم خارج البلاد، كلّها وجوه قاتمة للباطل الذي يخنق سورية. وإذا كان الفساد الذي استفحل كالسّرطان حتّى شمل كلّ مرافق الحياة لم ينشأ دفعة واحدة، فإنّ التّخلّص منه لا يتمّ دفعة واحدة، والشّعب ينتظر خطوات جريئة ثابتة صادقة، على طريق استئصال الفساد .. وبصراحة فإنّه لم يجد حتّى اليوم شيئاً ذا بال في هذا المجال»[3].

ازدهار المعارضة

في بداية عهد بشّار تشجّعت منظمات المجتمع المدني – وبعضها يتعاطى في شؤون حقوق الإنسان – للعمل العلني في سورية. فبرز رياض سيف، عضو مجلس الشعب، وأعلن مع ميشال كيلو، السجين السياسي السابق، عن تأسيس لجنة أصدقاء المجتمع المدني في الشهر نفسه، بهدف إطلاق حزب سياسي باسم «حركة السلم الاجتماعي» للعمل من أجل نظام ليبرالي ملتزم بالقضايا القومية. وفي الفترة نفسها صدر بيان وقّعته ألف شخصية سورية يدعو الحكومة لإلغاء قانون الطوارئ. فاستجابت الحكومة جزئيّاً وأعلنت أنّ العمل بقانون الطوارئ مجمّد، ما يعني أنّ السلطات ستكفّ النظر عن أمور كانت ممنوعة سابقاً[4].

رياض سيف هو من عائلة سنيّة دمشقية عريقة، ورجل أعمال نشط في صناعة الألبسة والأحذية، وعلى علاقة جيّدة بالمحافظين والتقليديين من عائلات المدينة وكذلك بالأكثر تحرراً. في 31 آب 2000، بدأ سيف سلسلة لقاءات أسبوعية في منزله في ضاحية صيدنايا تحت اسم

3- عبدالرؤوف حداد، متى ينهار هذا السد اللعين، أخبار الشرق، 16 حزيران 2001.

4- David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, Yale University Press, 2005.

«منتدى الحوار الوطني» بهدف العمل على تأسيس تنظيم مجتمع مدني يدعى «أنصار المجتمع المدني». وأعلن نائب آخر، أيضاً من رجال الأعمال، هو إحسان سنقر، عزمه على تأسيس حزب ليبرالي. وكان سيف جريئاً في مساءلاته للدولة. ففي الندوات التي أقامتها الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية لم ينجُ حتى الوزراء المحاضرون من أسئلة سيف أمام حضور في القاعة كان يصفّق بحرارة لسيف. ومن نماذج أقوال سيف: «لا يوجد عندنا شفافية ولا يوجد كشوفات دقيقة في المالية العامة ولا محاسبة ومساءلة. وليس هناك تنمية حقيقية في البلاد. ولا يوجد حوار وليس لدينا مؤسسات عامة قويّة. وأين أصبحت الحملة ضد الفساد؟»[5]. كما تقدّم سيف بطلب تأسيس حزب باسم «حركة السلام المدني»، وفي اجتماع تأسيسي ضم 350 شخصاً انتقد «حكم الحزب الواحد وفرض الرقابة على الرأي العام ولجوء النظام إلى حجج القومية العربية لتمرير سياسته الاشتراكية الفاشلة التي جلبت الأذية للاقتصاد السوري». فما كان من أشخاص بين الحضور إلا أن اعترضوا على كلامه واتّهموه أنّه عميل لجهات خارجية. ولكن رغم أنّ قوانين الطوارئ منعت تجمّعات لأكثر من خمسة أشخاص، إلا أنّ السلطة لم تعترض منتدى رياض سيف، حتى أنّ مئات الأشخاص الذين شاركوا في هذه اللقاءات كانوا قريبين من «حزب البعث».

مع حلول 2001 ارتفع عدد هذه المنتديات إلى 21 في مدن سورية عدّة، منها خمسة في دمشق. فظهر «المنتدى الثقافي لحقوق الانسان» للمحامي خليل معتوق المقرّب من «الحزب الشيوعي»، ومنتدى «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة» على النموذج الجنوب -أفريقي. وتطوّر «منتدى الثلاثاء الاقتصادي» للجمعية الاقتصادية ليتطرّق إلى مواضيع سياسية واجتماعية وخيارات لسورية. كما تأسّس «منتدى الأتاسي» على اسم زعيم ناصري سوري راحل هو جمال الأتاسي برئاسة ابنته سهير الأتاسي، و«منتدى اليسار» («حزب العمال العربي الثوري») برئاسة منيف ملحم في حيّ جرمانة في دمشق. وفي تموز 2001 رخّصت السلطة لمركز دراسات إسلامية يرأسه محمد الحبش، صهر مفتي سورية الشيخ أحمد كفتارو، لافتتاح منتدى ثقافي خاص به. وفي أيلول 2000، أعلنت مجموعة من كبار أصحاب الأعمال في سورية عودة «الحزب السوري القومي الاجتماعي» إلى العمل العلني في سورية. ولم تتعرّض السلطة لأي من هذه المنتديات حتى بعدما أصبحت منبراً لانتقاد السلطة والنظام بشكل سافر.

5- *The Guardian*, July 27, 2002.

في أيلول 2000، نشرت 99 شخصية أدبية وثقافية سورية، منها من هو مقيم في سورية، بياناً دعا النظام إلى إلغاء قانون الطوارئ واطلاق المساجين السياسيين والعفو عن كل المنفيين خارج سورية، والسماح بحرية تأسيس الجمعيات والمنتديات، والاعتراف بحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، والتوقف عن المراقبة المخابراتية للمواطنين[6]. وهدف الموقّعون إلى بناء ديمقراطية بمجتمع مدني فعّال وقوي، وإلى أنّ الاصلاح السياسي وحده كفيل بمساعدة سورية على مواجهة مشاكلها. ودعا البيان إلى إصلاح النظام السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية، وإنهاء قانون الطوارئ وإطلاق سراح سجناء الرأي، وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات، وحريات الإعلام والرأي، وإنهاء الرقابة على الصحف وتأسيسها. ومن بين الموقعين الشاعر أدونيس وصادق جلال العظم وحيدر حيدر ورياض سيف والخبير الاقتصادي عارف دليلة. ونشر الموقّعون البيان في صحف بيروت وليس في صحف دمشق. ولكن وسائل الإعلام السورية لم تنشر البيان كما أنّ الرقابة منعت دخول أي صحف أو مجلات نشرت أو ذكرت البيان عن دخول سورية. ولم تبادر السلطة إلى اعتقال الموقّعين على البيان المقيمين في سورية كما كان يحصل في السابق.

سار سيف في موجة التفاؤل، فتكلّم علناً عن الحاجة إلى الإصلاح الديمقراطي في كلام صريح غير معتاد في سورية، وقال إنّ الدولة بموجب قانون الطوارئ (1963) تمارس القمع على مَن لا يحترم المحرّمات، وهذه المحرّمات تبدأ بالتعرّض لرئيس الجمهورية وأفراد عائلته و«حزب البعث» والجيش وأجهزة الأمن وشرعية النظام والمواضيع التي تثير النعرات الطائفية أو المواقف المتخاذلة في القضايا العربية، وخاصة فلسطين. ولعل رقابة هذه الأمور منطقية في ظلّ نظام ديمقراطي حيث الشتم المجاني يعتبر جنحة أو جريمة، أو في مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي حيث ترى سورية نفسها مستهدفة كآخر دولة مواجهة[7]. ولكن في سورية، كما في سائر الدول العربية، لم يسمح النظام بالنقد المحق والموجّه ضد أخطاء لا تغتفر فيستفيد منه الصالح العام. فمن الأمور التي حُرّم ذكرها في الإعلام السوري، وتُعاقب المعارضة التي تثيرها، قضايا حقوق الإنسان والحق في المعارضة الإسلامية التي يمثّلها خاصة «الإخوان المسلمون» وتوجيه الاتهام لجهات رسمية بالضلوع في تجارة المخدرات وشرح ممارسات

6- نص بيان الـ99 في صحيفتي **النهار** و**السفير**، لبنان، 26 أيلول 2000 وجريدة **الحياة** 27 أيلول 2000.

7- Human Rights Watch, *Syria Unmasked*, New Haven, Connecticut, 1999, chapter 9.

الجيش السوري والأجهزة في لبنان في فترة الوصاية.

وفي نهاية 2000 أعلن رياض سيف عن كتلة برلمانية جديدة من 21 نائباً من المستقلين، منهم مهدي خيربك من اللاذقية ومأمون الحمصي، وهو رجل أعمال أيضاً. ولكن رئيس مجلس الشعب رفض الاعتراف بهذه الكتلة لأنّ أي تكتّل سياسي خارج أحزاب الجبهة التقدمية ممنوع. ولكن الكتلة فرضت نفسها وتعاون أعضاؤها داخل قبّة المجلس وخارجه فصدرت عنهم انتقادات لاذعة ومواقف غير معهودة في الحياة السياسية السورية. وعندما هاجم مأمون الحمصي الصلاحيات الاستفزازية التي تتمتّع بها أجهزة الدولة الأمنية وطالب أن يكون في سورية جهاز أمني واحد فقط، رفض الأسد دعوات لمحاكمة هذا النائب، ورافق ذلك إطلاق المزيد من السجناء السياسيين (600 سجين). فرحّبت منظمة العفو الدولية بهذا القرار وذكر تقريرها أنّ من أصل آلاف السجناء لم يبق في سورية سوى 900 سجين سياسي. وفي كانون الأول 2000 أمر بشّار بإقفال سجن المزّة السيئ الصيت كسجن سياسي على مرّ العهود، وأغلق سجوناً أخرى سمعتها سيئة بسبب تعذيب السجناء والمحاكمات العسكرية التي كانت تجري فيها. وكان حافظ الأسد أيضاً يطلق سجناء من حين لآخر، دون أن يكون ذلك مؤشراً إلى تغير جذري في النظام، فكان الفارق في عدد السجناء الذين أطلق بشّار سراحهم والبيئة المنفتحة المرافقة لذلك. كما ازدادت حرية التنقّل وخاصة السفر إلى الخارج الذي استفاد منه معارضون سياسيون، وأطلقت السلطة سراح المزيد من السجناء السياسيين وأحدهم الصحافي نزار نيّوف.

وفي كانون الثاني 2001، صدر بيان آخر في دمشق هذه المرّة وقّعه ألف مثقّف سوري، كوثيقة تأسيسية لـ«لجان إحياء المجتمع المدني». وذهب أبعد من البيان الأول حيث دعا النظام مباشرة إلى إنهاء حكم الحزب الواحد، وفسح المجال للحريات الصحافية وحرية التعبير والتعددية السياسية، وتعزيز دور المرأة السورية في المجتمع، وإجراء انتخابات نيابية حرّة بإشراف جسم قضائي مستقلّ عن السلطة التنفيذية. وكان من بين الموقّعين شخصيات من «الإخوان المسلمين». وصدر بيان آخر في 2001 وقّعه سبعون محامياً سورياً، دعا إلى الإصلاح السياسي وإنهاء نظام الطوارئ والسماح بأحزاب مستقلة[8]. ولم تصدر أية عقوبة بحق هؤلاء بل

8- «سورية: سبعون محامياً ينضمون لقوائم المطالبين بالإصلاحات السياسية، والبعث يحذّر من الأفكار المستوردة»، **القدس العربي**، 2 شباط 2001.

تزامن البيان مع إعلان وزير الإعلام أنّ قانون الأحكام العرفية الصادر في 1973 موجود ولكنّه «جُمّد ولا يطبّق». وبعد «بيان الألف» التقى 16 من موقّعيه في دمشق، ومنهم رياض سيف وعارف دليلة وصادق جلال العظم، وأعلنوا «اجتماعاً تمهيدياً لإحياء المجتمع المدني» لحشد جميع المنتديات ولجان المجتمع المدني في أنحاء سورية لمواجهة المشاكل التي تواجهها البلاد. وفي 3 أيار 2001، نشرت «حركة الإخوان المسلمين» من لندن «ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي» لوضع إطار تعاون مع قوى معارضة أخرى وفتح صفحة جديدة مع النظام. وفي 23-25 آب 2002 عقد الإخوان مؤتمراً وطنياً في لندن دعوا إليه ممثّلين من جميع الاتجاهات السياسية في سورية لوضع برنامج مشترك للعمل الوطني. ولكن المشاركة كانت ضئيلة اقتصرت على مناصري الإخوان وأصدقائهم، وعلى شخصيات مقيمة في الخارج أصلاً.

راحت شعبية بشّار تزداد باطراد، وخاصة بعد زواجه من أسماء الأخرس[9] (سنيّة من حمص) في 18 كانون الثاني 2000. وكانت أسماء ابنة فواز الأخرَس، طبيب القلب المقيم في لندن، وسحر العطري، صاحبة ذوق رفيع وآراء منفتحة في الشؤون الاجتماعية والثقافية، منحت الرئاسة سمة التحرّر والعصرية. وعندما زار البابا يوحنا بولس الثاني سورية في أيار 2001 استقبله بشّار وزوجته، وجال في المسجد الأموي في دمشق وقيّم عالياً جو التسامح الديني الذي تتمتّع به الأقليات الدينية في سورية، وخاصة المسيحيون. ودعم مطلب سورية في استعادة الجولان بعد جولة مع بشّار في المناطق المحرّرة من الجولان، فأثار ذلك غضب إسرائيل وزاد من شعبية بشّار.

في 2001 تبلورت حركات معارضة أربع: «الإخوان المسلمون»، ومثقفو المجتمع المدني (ومعظمهم من اليساريين والليبراليين)، والمعارضة الكردية، وتجمعات اغترابية منها «حزب الإصلاح السوري» الذي رأسه فريد الغادري المقيم في الولايات المتحدة، كما ازدهرت لجان إحياء المجتمع المدني في سورية. وكان «منتدى الحوار الوطني» يلتقي دورياً في دمشق في منزل رياض سيف، حيث كان المنتدون يستمعون إلى محاضرات عن الديمقراطية والمجتمع المدني

9- اسماء الأخرس ابنة طبيب سوري مقيم في لندن هو فواز الأخرس المتخصص في أمراض القلب، وسحر العطري. ولدت اسماء في لندن في 1975 وترعرعت فيها ودرست في إحدى مدارسها وكان أصدقاؤها ينادونها باسم إيما Emma. حصلت على البكالوريوس في الكومبيوتر من كينغز كوليدج التابعة لجامعة لندن في 1996. تدرّبت على العمل المصرفي في نيويورك مع دويتشه بانك، ثم في مصرف جي بي مورغان. تتقن العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية. تعرّفت على بشّار أثناء إقامته في لندن (1992-1994) وزمالته لوالدها في مستشفى في لندن.

والوضع الاقتصادي. وفي لقاء في كانون الثاني 2001، وجّه المهندس شبلي الشامي، عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في محاضرته، نقداً لم يجرؤ أي مقيم في سورية قبله على الإدلاء به، حيث قال: «منذ 1958 كان نظام الحكم في سورية دكتاتورياً. والمشكلة الرئيسية هي القمع، والقمع هو من الداخل. الغرب ليس سيّئاً إلى هذه الدرجة.. على الإصلاحيين الصبر وإعطاء الفرصة للقيادة الجديدة في البلاد لتطوير مشاريعها».

في شباط 2000، أعلن علي فرزات، فنّان الكاريكاتير الشهير والمقرّب من بشّار، عن إطلاق صحيفة جديدة باسم **الدومري** هدفها محاربة الفساد. فكانت المرّة الأولى التي تحصل فيها مطبوعة خاصة على ترخيص منذ 1972، ولكن ازدهار الحريات الإعلامية كان لا يزال بعيداً. لقد سألت صحيفة **الشرق الأوسط** بشّار عن سبب خفر الإعلام السوري في مواكبة عملية التطوير والإصلاح التي وعد بها، ذلك أنّ معظم ما ظهر في الإعلام والذي يمكن تسميته بأنّه يدعم مسيرة التطوير يُظهر أنّ التغيير هو ما تقرّره الدولة. رغم أنّ بشّار قد التقى بعدد من الإصلاحيين الذين ظهروا إلى العلن في سنته الأولى، وقال إنّ بإمكانهم نقد سياسة الحكومة الاقتصادية. ولكنّ أثرهم كان ضئيلاً لأنّ وسائل إعلام الدولة وصحفها نشرت القليل مما كتبوه وأغفلت الكثير. حتى أنّ بعضهم انتهى إلى السجن بسبب رأيه بعد أشهر من نشر مقال له. كما أنّ الدولة سمحت في 2000 و2001 للأحزاب الأعضاء في الجبهة التقدمية بإصدار صحف خاصة بها ولكن معظم هذه الأحزاب لم يفعل لأنّ شروطاً رافقت هذا التسامح فبقيت الرقابة الصارمة، وبقيت ضرورة عكس الخطاب الرسمي في كافة الأمور التي تغطيها الصحف. ولذلك لم يتغيّر نهج الإعلام في سورية، وخاصة أنّ معظم الصحافيين كانوا موظفين في وزارة الإعلام والقطاع العام، وأبرز الكتّاب هم أعضاء في «حزب البعث».

ولعل شمعة مميّزة في تلك الفترة كانت صدور صحيفة **الدومري** الساخرة لعلي فرزات ورئيس تحريرها حكمت البابا. كان فرزات متفائلاً في بداية 2001 فوعد بأنّه «سيطرد البوليس من عقول السوريين»، بمعنى السعي إلى المزيد من حرية الفكر وتقليل القمع. ولذلك فمقارنة بالصحف السورية التقليدية التي ابتعد عنها الناس، التهم القرّاء أعداد **الدومري** التي كانت تصدر حتى أصبح كل عدد جديد يباع خلال ساعات. ولكن صدر الرقابة ضاق حتى بصحيفة ساخرة فأوقف نشرها مرات عدّة، ثم أوقفها نهائياً في 28 تموز 2003، وكان قد صدر منها 115 عدداً. لقد كادت هذه الصحيفة أن تكون أفضل أداة لمواكبة الإصلاح. ورغم أنّ الصحيفة كشفت عمليات فساد وتكلّمت عن الغلاء وعن أسعار السلع الاستهلاكية

وارتفاع مخصصات الرسميين المالية، إلا أنّ الرقابة ضاقت حتى بهذه الفسحة الصغيرة من الحرية، وحاصرت **الدومري** بالقيود حتى بعد شهرين من صدورها. أما رسوم علي فرزات الكاريكاتيرية المشهورة عالمياً والتي كانت تعبّر عن ألم المواطن وهدر حقوق الإنسان وتصوّر ظلم النظام العربي في كل مكان، فكانت الرقابة تحذفها عندما تتجه إلى شأن سوري داخلي ومنها رسم رئيس الوزراء. ثم ازداد الضغط فمُنعت الصحيفة من زيادة أعدادها استجابة لشعبيتها المتعاظمة، وقُلّصت جغرافية توزيعها في البلاد، فلم تصل إلى معظم النقاط حيث يتواجد قرّاؤها، وصولاً إلى منع توزيع بعض الأعداد بسبب مضمونها، ووقف طبعها في مطابع القطاع العام. وعندما اعتمدت **الدومري** على مصادرها الخاصة وتمكّنت من طبع 1500 نسخة فقط موجّهة للمشتركين جاءتها تهديدات بالإقفال حتى أُقفلت فعلياً.

وكانت السلطة تضغط على الإصلاحيين والمعارضين أنّ عليهم أن يوقفوا الكلام عن المجتمع المدني والمناداة بالتغيير، فيما تصدّى صحافيو القطاع العام لما يُنشر ويقال، فيشرح تركي صقر، رئيس تحرير صحيفة **البعث**، أنّ الإصلاحيين ليسوا سوى موجة أخرى في سياق موجات الهجمة الأمبريالية على سورية، يريدون عبرها فرض أفكارهم المعادية للعروبة على الشعب.

كثير من الإصلاحيين والمعارضين السوريين الذين كتبوا من خارج سورية في ما بعد، شكوا من أنّ أسلوب النظام نجح في إقناع المئات من المثقفين والإصلاحيين بالوقوف إلى جانبه، فحصلوا على علاوات وفرص عمل وفوائد جمّة. لقد أفسحت صحيفة **القدس العربي**، الصادرة في لندن، صفحاتها لكتّاب سوريين معارضين عدّة، ومنهم حكمت البابا ومحمد الحسناوي وأسعد نعيم. وقد كتب هذا الأخير أنّ العديد من المعارضين قد استوعبهم النظام إمّا بمنحهم الفوائد أو بضغوط وتهديدات، وأنّهم باتوا يدعمون النظام وأنّ بشّار سيمنح السوريين نمط العيش نفسه الذي شهدوه في السنوات الثلاثين السابقة[10]. كما دخل اليأس قلوب البعض من أنّهم يكتبون ويعملون في إطار المجتمع المدني منذ بداية التسعينات، ولكن درب الإصلاح كان بطيئاً وقضيّة التغيير في سورية لم تكن تتقدّم كثيراً. والأسوأ أنّ السلطة نظرت إلى عبارة «المجتمع المدني» على أنّها أمر معيب ومريب. حتى أنّ وزير الإعلام عدنان عمران، الذي قُدّم للرأي العام كإنسان عصري وحداثوي يمثّل الجيل الجديد والفريق الشاب

10- القدس العربي، 19 و20 شباط 2001.

الذي أحاط ببشّار، اعتبر في بداية 2001 عبارة «المجتمع المدني» بأنّها أميركية المرجعية وتستعمل لاختراق الشعوب، ما يعني أن الإصلاحيين السوريين الذين ينادون بالمجتمع المدني هم طابور خامس وخونة. وبعد يومين من تصريح الوزير، تعرّض الكاتب السوري نبيل سليمان لاعتداء حيث ضربه ضابط ضرباً مبرحاً لدعوته في ندوة إلى تنشيط المجتمع المدني في سورية.

الخلاف على وتيرة الإصلاح

بلغ عدد المنتديات واللجان العشرات، وعدد الشخصيات المنضوية والنشطة فيها المئات بل الألوف، وتتالت البيانات المعارضة ما أقلق السلطات وخلق شعوراً بفقدان السيطرة واحتمال الفوضى، في وقت كان وزراء في الحكومة يردون على الانتقادات ويهاجمون موجة المطالب بالإصلاح المتسارعة. واذ بدا أن تيار التغيير كان متسرّعاً وغير مضبوط، عبّرت الحكومة لبشّار عن قلقها أن الأمور تجري بنحو راديكالي وقد ثقُلت الأمور من يدها إذا استمرت هذه الوتيرة.

كانت المعارضة السورية منقسمة ومتوزعة الميول والأهداف. ففي حين كان توجّه رياض سيف ومأمون الحمصي، كرجلي أعمال، هو نحو اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي الغربي ما يخدم في النهاية الطبقة السياسية والمدينية التجارية التي ينتميان إليها، امتد طيف المعارضين من اليسار المتشدّد واليساري من المثقفين السوريين إلى التطرّف الإسلامي. وبعض المعارضين كان في السبعين من عمره وبعضهم أمضى معظم حياته خارج سورية، ولم يعش الواقع السوري على مدى عقود من الزمن. ولذلك كان محتملاً أنّ معظم رموز المعارضة في ربيع دمشق لم يكونوا على وتيرة الرأي العام السوري ولم يحظوا بدعم شعبي ضد النظام. لقد فهم الرأي العام في سورية أنّ البديل عن عهد بشّار لم يكن فعلاً نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً غربياً بل كان نظاماً على وتيرة ذلك السائد في الدول العربية الموالية لواشنطن، كمصر وتونس، أو ربما حكم إسلامي يضرب الأقليات ما يجعل حكم البعث أكثر جاذبية وقبولاً. ذلك أنّ أحداث الربع الأخير من القرن العشرين لم تثبت أبداً أنّ أميركا والغرب يريدان فعلاً حكماً ديمقراطياً صحيحاً في العالم العربي.

محاذير الإصلاح على المذاهب والإثنيات

واصل بشار سياسة والده في الانفتاح على المتدينين المسلمين، وزاد على ذلك تعاطفه العلني مع حركات المقاومة المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، وتعميقه لتحالف

سورية مع إيران. فدعم حركات المقاومة الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين، وساهم في تقرّب القوميين العرب من الإسلاميين في تموضع جديد يواجه التحديات الخارجية. كما واصل بشّار سياسة والده في التخفيف من حدّة علمانية البعث. وفي تموز 2003، صدر مرسوم يسمح للعسكريين بالصلاة في المعسكرات والمراكز العسكرية، رغم احتمال تزايد نفوذ الإسلاميين في الجيش عندما تصبح ممارسة الشعائر علنيّة ومدعومة بالقانون. وسُمح للطالبات بارتداء الحجاب في المدارس، وكثرت المظاهر الدينية ومناسباتها في المجتمع. كما قام بشار بأداء العمرة وساهمت الدولة ببناء مساجد كبرى وسمحت بتدريس شعائر الدين الإسلامي في المدارس. وهذه التحولات جعلت من الدولة متسامحة مع التديّن، لا يجدها المؤمن عدوّة للإسلام، ولم يعد ثمّة عداء للنظام السوري من موقع إسلامي بنعته بصفات استعملت في السبعينات والثمانينات. وكان ثمّة نزوح في صفوف الشباب من شعارات البعث نحو التديّن.

وكانت على بشّار مسؤولية في غاية الأهمية هي حفظ المجتمع السوري من أية أزمة عرقية أو مذهبية. ذلك أنّ التركيبة المذهبية المعقّدة في سورية كانت موجودة منذ ولادة الدولة الوطنية العام 1946، رافقت العهود كافة واستمرّت إلى القرن الحادي والعشرين. وكانت هذه التركيبة مصدر تهديد كامناً وخامداً ولكنّه موجود ودائم لأنّ إيقاظ المشاعر الدينية الضيقة يضعف الحسّ القومي العلماني. وهذه التركيبة كانت في أساس المجتمع في سورية – كما في لبنان والعراق – أخذتها الدولة السورية في الحسبان فخلقت محاذير حول الإصلاح الذي أطلقه عهد بشّار من عدم الاندفاع السريع نحو ديمقراطية وانتخابات حرّة بل الإبقاء على قيود علمانية وكوابح هنا وهناك، حتى لا تصل سورية إلى وضع مشابه للبنان ونظامه الطائفي. وكانت صحيفة **السفير** قد سألت بشّار هذا السؤال عن الأقليات: في العراق، كما في فلسطين وفي لبنان وربما في سورية بنسبة أقل، الوجود المسيحي الذي يعدّ مكوناً أساسياً في هذه المنطقة، يتضاءل لأسباب سياسية واقتصادية وربما اجتماعية، هل لديكم تصوّر أو طريقة للحفاظ والإبقاء على هذا الوجود في المنطقة؟«. فردّ بشّار: الحل هو في العروبة، لأن العروبة هي التي تجمعنا جميعاً[11].

خلف البنية التحتية للمجتمع السوري في عهد بشّار، ثمّة تطوّر تاريخي ابتدأ في ظل ثورة البعث منذ 1963 حيث ظهرت طبقات اجتماعية جديدة. إذ كما أشرنا في مقدمة الكتاب، سبق

11- السفير، 22 نيسان 2009.

الانتماءُ المذهبيُّ والإثنيُّ المجتمع الحديث، وقد يختفي في الأنا السفلى ولكنّه يبقى في الكواليس. وعلى النظام أن يأخذه دوماً في الاعتبار. لقد حصلت في سورية بين 1963 و1985 تحوّلات جذرية في ظل ثورة البعث طالت المجتمع وطبقاته وطوائفه، ورسمت خريطة جديدة للنفوذ في البلاد. ذلك أنّه لا يمكن فصل الشأنين الاقتصادي والسياسي، ولا يمكن الادعاء أنّ أية دولة تستطيع هندسة المجتمع من فوق، بل إنّ أجيالاً جديدة ظهرت بتوزيع طبقي جديد . وجاء بشّار إلى الحكم بعد 35 عاماً من بدء هذا التغيير الثوري الذي شهد خروج العلويّين من الغبن التاريخي واستلامهم مناصب عليا في الإدارة العامة والقطاع العام. وخرجت فئات سنّية جديدة نجحت في التجارة والقطاعات الخاصة، حيث كان سنّة المدن مفلحين تاريخياً ويملكون مواهب التجارة والأعمال، وتولّت أرفع مناصب الدولة، من رئاسة الوزارة إلى وزارات سيادية ومواقع إدارية عليا. كما فسح المجال لأبناء الأقليات العرقية والمذهبية للمشاركة في السياسة والاقتصاد. فزالت الطبقة الوسطى والبورجوازية المدينية السنّية التي سبقت الثورة والتي حقّقت الاستقلال وانتزعت دولة وطنية من براثن الانتداب، لتظهر طبقة وسطى سنّية جديدة نمت منذ 1963.

في سورية القرن الحادي والعشرين كانت الطوائف والإثنيات (سنّة وعلويون ودروز ومسيحيون وأكراد وأرمن)، موجودة ولكن ضمن المواطنية السورية الحديثة. ومن ضمن هذا المجتمع الذي بناه البعث ارتضت النخب السنية والعلوية لعيشها والتحقت بمرافق الدولة. واهتمت النخبة السنّية بالقطاع الاقتصادي فيما حقّق رجال أعمال علويون نجاحات هامة في القطاع الخاص. واستمرّ هذا الوضع الجديد حتى بدأت الأمور تتغيّر منذ أواخر الثمانينات عندما أخذت النخبة السنّية بالتوجّه نحو الانفتاح الاقتصادي والتحوّل نحو اقتصاد السوق ما عزّز موقعها حتماً. وأخذ الضغط بهذا المنحى يتّسع مع المنتديات الاقتصادية في دمشق منذ 1990 وبروز رجال الأعمال السنّة في الحيّز العام من عضوية البرلمان إلى العمل السياسي والظهور الإعلامي. وثمّة دلائل على هذا المنحى في التغيّر الطبقي السنّي المستند إلى عودة وعي الانتماء المذهبي السابق للمجتمع الحديث. فقد حرص الأسد أن يكون انفتاحه الاقتصادي في أواخر الثمانينات مفيداً ومربحاً لسنّة المدن الذين ستتحسّن ظروفهم، وهذا ما حصل من 1988 إلى 2000. ولذلك، عندما جاء بشّار إلى الحكم لم تكن النخبة السنّية الاقتصادية مناصرة صارمة لنظام البعث بل كانت تخرج قبل سنوات بخطاب تصاعدي معارض ولكنّه مهذّب، وتدفع إلى المشاركة في السلطة وتطالب أن يتمّ توسيع دائرة القرار. كما أنّ تحسّن ظروف الطبقة

الوسطى في ظلّ قطاع خاص مزدهر كان يعني تراجع اعتماد أبناء عائلات السنّة على برامج الحكومة وعلى وظائف القطاع العام، وبالتالي تحقيق استقلالية اقتصادية خارج رعاية النظام الحاكم. لقد ذهب جزء من بحبوحة القطاع الخاص وأرباحه لخلق معارضة ليبرالية تستطيع تمويل نشاطاتها الثقافية والإعلامية واجتماعاتها ومنتدياتها في الصالونات والقاعات. وكانت هذه التحركات الديناميكية متسارعة أكبر من طاقة الحكومة على مواكبتها، تخلق واقعاً طبقياً جديداً يقبع في ثناياه الواقع المذهبي ولو لم يكن مستيقظاً.

في «ربيع دمشق» كان ثمّة احتمال أن تؤثّر وتيرة الاصلاح على الجوهر الاجتماعي للبلاد فيتحوّل الواقع السوري الى لعبة أرقام ديمغرافية للمذاهب، والى أكثرية وأقلية دينية وعرقية. ذلك أن التحوّل سيقوّي النخب التجارية والصناعية السنّية ماديّاً ومعنويّاً وعبر علاقاتها مع الدول العربية السنّية الكبيرة، كمصر والسعودية والنخبة السنّية المدينية في لبنان، ما يفتح الباب نحو شهيّة مطالبة بمشاركة أعمق في الحكم على الخلفية العددية والقوّة الاقتصادية للسنّة. كما أن فئات عديدة من الطبقات الجديدة التي نمت في ظل ثورة البعث كانت تقاوم الإصلاح.

من النصوص الحديثة التي تعكس ما جاء في مقدمة هذا الكتاب عن علاقة الطبقات الاجتماعية بالاقتصاد والنظام السياسي، ما كتبه الباحث السوري سمير سعيفان (2009) عن الإصلاح، ورأى فيه أنّ الرأسمالية السورية القديمة كانت في الماضي العدو التاريخي لـ«حزب البعث» الذي نجح إلى حدّ بعيد في إزالتها .أمّا الرأسمالية الجديدة فقد نمت على مائدة القطاع العام وفي شراكة مع العديد من مراكز البيروقراطية. ولكن رغم ذلك فإن نموّها شكّل خطراً استدعى التدرج وإحكام السيطرة من الداخل. ذلك أنّ تنامي قوّة القطاع الخاص يوجّه رسالة إلى الداخل مفادها أنّ الإصلاح في سورية يعني تخلّي دولة البعث عن تحالفها التاريخي - «تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بقيادة الجيش» - ويتحول إلى شراكة مع الرأسمالية السورية متخلّياً عن الفئات الفقيرة في الريف والمدينة وعن جذوره الطبقية ويصعد إلى الطبقات العليا. وهذا التوجه له مخاطره في سورية التي يقودها حزب اشتراكي وينص دستورها على أن النظام الاقتصادي فيها هو نظام اشتراكي، وهي ما زالت تتعرض لضغوط سياسية مركّبة وتواجه خطر عدوان إسرائيلي داهم في كل لحظة. يضاف لهذا أيضاً التخوّف من الآثار الاجتماعية لتراجع دور الدولة وتراجع دعم الخدمات المجانية من تعليم وصحة وسلع وخدمات رخيصة تدعمها الدولة، مثل الخبز والأرز والسكر والشاي والزيت والكهرباء والمحروقات والنقل.

وإشارة إلى تهديد بعض مزايا الطبقة الوسطى الجديدة التي نمت في ظل دولة البعث، يلاحظ سعيفان أن الإصلاح يمس مصالح أعداد كبيرة من كادرات الدولة في الحزب والشبيبة واتحادات العمال والفلاحين والنساء الذين يتمتعون بمزايا سيُحرمون منها في حال سار الإصلاح وفق المنهجيات المعروفة عالمياً، وتراجعت الدولة، وخاصة الدور التدخلي لأجهزتها المذكورة آنفاً، إذا ما تم الفصل بين الحزب والدولة. ويقول سعيفان إنّ هؤلاء جميعاً يقفون ضد الإصلاح، ما لم توجد صيغة تحافظ على مكاسبهم ودورهم الذي يخلق لهم منافع صغيرة عموماً، بينما هي كبيرة للبعض منهم. «كما أن الإصلاح في سوريا يتم بدون دعم دولي على غرار ما جرى لبلدان المعسكر الاشتراكي القديم، بل يتم والضغوط السياسة الغربية الأميركية والأوروبية مستمرة، إضافة لضغوط عربية تنضم للتهديد الإسرائيلي المستمر». كما أن سيطرة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية تجعل الصفقات الحكومية قابلة للتوجيه وفق معايير وبأدوات معينة، بينما الإصلاح سيحرمهم من هذه الميزة. لقد تعوّد القطاع الخاص السوري الجديد أن يعمل من خلال الحماية والعلاقة غير النزيهة بالأوساط الحكومية، وتغير هذا المناخ يهدد مصالحه وهو غير واثق من قدرته على التكيف مع مناخ الإصلاح الانفتاحي، لذا فقد كان معادياً للإصلاح في القسم الأكبر منه[12].

لم تكن هناك أية ضوابط لأنّ قبول الدولة السريع بمطلب إطلاق الأحزاب وبانتخابات حرّة قد يفتح الباب لأن تتحوّل سورية إلى وضع مشابه للبنان. ذلك أنّ فلتان الانتخابات وتحرّرها من ضوابط مانعة للترشّح الطائفي والعرقي، سيسمح بظهور لوائح سنّية معتدلة من الطبقة الوسطى حتى لو جهر أشخاصها بالعلمانية، أو أخرى يدعمها إسلاميون ويؤدّي ترشّحها إلى فوزها بسبب الأغلبية العددية للسنّة في سورية ضد لوائح تدعمها الأقليات العلويّة والمسيحية والدرزية مجتمعة، حتى لو قدّمت هذه الأقليات نفسها في إطار وطني علماني جامع. وهذا ما كان يحصل في لبنان عند كل موسم انتخابي، وكان أحد أسباب فشل الأحزاب العلمانية بعد سبعين عاماً من استقلال لبنان. ولهذا فإنّ الأقليات المذهبية في سورية وتلك المنتمية إلى الطبقات الجديدة كانت تنظر إلى مستقبل مختلف غير مأمون العواقب، فتدعم النظام وتخاف من انزلاق مستعجل نحو الديمقراطية والانتخابات بعيداً عن نظام البعث.

12- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية-السورية، دمشق نيسان 2009.

لقد أُخمدت الحركة الأصولية في سورية في الثمانينات بالقوة العسكرية والقمع الدائم، ولكن الخلفية الدينية، كما ذكرنا، تبقى كالنار في الرماد. ذلك أنّ «الإخوان المسلمين» قد يتراجعون لسنوات عدّة ولكنّهم موجودون على الساحة وقد يستقطبون شعبية كبيرة في ظروف ملائمة، خاصة في المدن. كما أنّ ثمّة درساً من تاريخ إيران هو هجرة الأرياف إلى المدن الكبرى في الخمسينات والستينات، وانقلاب الوافدين إلى ناقمين على الدولة بسبب فقرهم وضيق عيشهم ولجوئهم إلى حركات دينية. وثمّة حركة كثيفة في سورية من الريف السنّي الداعم نسبيّاً لنظام البعث - بسبب الإصلاح الزراعي والتقديمات - إلى المدن، وخاصة إلى دمشق وحلب وحمص وحماه، وما يمكن أن يحدثه هذا الوفود من تغيّر في نفوس الوافدين نحو التديّن واعتناق أفكار الإسلاميين، خاصة أنّ المدن السورية كانت حصناً للحركات الأصولية منذ 1940 إلى 1980.

لقد بقيت حركة الإخوان محظورة وتعارض النظام ولو من الخارج بقيادة البيانوني في لندن، في حين ظهرت تنظيمات صغرى كحركة «جند الشام» قامت ببعض أعمال العنف، كما في حزيران 2006 عندما وقعت معركة بالأسلحة الفردية في جوار وزارة الدفاع في دمشق راح ضحيّتها شرطي وأربعة من المهاجمين، وحاولت مجموعة أصولية نسف السفارة الأميركية في دمشق في أيلول من العام نفسه فجرت معركة مشابهة بين الأمن السوري والمهاجمين منعت ذلك. لقد قام البيانوني بزيارة واشنطن والتقى مسؤولين أميركيين للحصول على الدعم، ما جعله، في نظر الرأي العام داخل سورية، في شبهة بسبب الانحياز الأميركي الدائم لإسرائيل. ولكن إعجاب البيانوني بـ«حركة حماس» ونضالها ضد إسرائيل ووصولها إلى الحكم عبر الانتخابات، جعله موضع ريبة أيضاً في ذهن الأميركيين. وكان على سورية أن تأخذ جانب الحذر من الأصوليات الإرهابية في العراق ومن «فتح الشام» وتنظيمات أخرى في شمال لبنان خاضت معارك ضد الدولة اللبنانية في جبال الضنّية ومخيّم البارد.

ولم يكن خوف الأقليات الدينية من صعود أفراد الطبقة الوسطى من سنّة المدن إلى السلطة، لأنّ هؤلاء كانوا ينادون بنظام غربي ديمقراطي، بل خاف المسيحيون والدروز والعلويون والمثقفون والعلمانيون من تيارات التطرّف. ذلك أنّ السنّة المعتدلين، كما أشرنا أعلاه، يفتقرون إلى خلفية عقائدية علمانية، كتلك الأحزاب المنضوية في الجبهة التقدمية، وتقتصر آراؤهم، كرجال أعمال، على شعارات ليبرالية عامة، سرعان ما يدفعهم جانباً تيار التشدّد وأجواء التديّن. ولذلك خافت الأقليات من تصاعد حركات أصوليّة سنية تحوّل

البلاد إلى نظام يشبه إيران أو السودان أو السعودية. وفي الحالين فإنّ ثمة مخاطر أن يؤدي التغيير الطبقي/ المذهبي السريع إلى أزمة وعنف حيث توقّع مراقبون سوريون أنّ «انتخابات حرّة ستخلق مواجهة بين «حزب البعث» والإسلاميين في سورية، ولكن السؤال هو ماذا سيحدث بعد ذلك». فإذا التزم النظام في سورية بنتائج عملية انتخابية احتراماً للخيار الديمقراطي للشعب، وحتى لا يكرّر تجربة الجزائر (رفض النتائج) والسلطة الفلسطينية (عزل حماس) سيخاف المثقفون السوريون والأقليات الدينية الكبيرة نسبيّاً والنساء الساعيات إلى التحرّر من مستقبل مظلم، وربما إلى مزيد من التأزم في الدول االمجاورة لسورية وعلى مستوى المنطقة.

خافت الدولة السورية من مسيرة إصلاحات سريعة قد تؤدي، على ايجابياتها، الى نتائج سلبية إذا لم تتم رعايتها بتؤدة ودرس، ولكنّ النظام وعد مراراً بالالتزام بمشروع الإصلاح وإن سورية تستطيع أن تخطو نحو نظام ديمقراطي علماني بمسيرة هادئة ولو استغرق النهج الإصلاحي فترة من الزمن. ولكن مرور عشر سنوات دون تحقيق تقدّم جوهري أدّى الى انفجار الوضع الشعبي بشكل غير مسبوق في ربيع 2011، كما سنرى، وتبيّن أن الإصلاحات قد تأخرت كثيراً..

* * *

إضافة إلى المحاذير المذهبية ثمّة في سورية محاذير عرقية. إذ إلى جانب منتديات دمشق في السنوات الأولى من عهد بشّار، ظهرت منتديات ذات طابع إثني في حلب وطرطوس واللاذقية وحتى في الحسكة والقامشلي ومصياف والسويداء، كمنتدى «جلادت بدرخان» الكردي في القامشلي. وطالب هذا المنتدى باعتراف السلطات السورية بحقوق 1.5-2 مليون كردي سوري كأقلية وطنية لها حقوق. ولكن ظهور هذا المنتدى على خلفية الغزو الأميركي للعراق كان مصدر قلق للسلطة. فقد تأثر أكراد سورية، وخاصة في المناطق القريبة من الحدود العراقية كالحسكة، بالحدث العراقي. ففي 12 آذار 2004 وقعت مواجهة عنيفة بين سوريين عرب وسوريين أكراد على خلفية مباراة لكرة القدم في مدينة القامشلي سقط جراءها ثلاثة شبّان أكراد. وقامت قوى الأمن بحملة اعتقالات رافقها استعمال القوّة. وردّ الأكراد بمهاجمة الأبنية الحكومية والمرافق العامة، وامتد العصيان الكردي إلى مناطق أخرى للأكراد في سورية بما فيها حيّهم في دمشق.

كان هذا التحرّك موقع استغراب السلطة بعد عقود من الهدوء في وسط أكراد سورية الذين لقوا معاملة أفضل بكثير من أكراد العراق في عهد صدّام. وكان الفرق الآن أنّ الجماعات الكردية السورية قد عزّزت صوتها المعارض في ظل «ربيع دمشق» ثم جاء الاحتلال الأميركي للعراق العام 2003 وساعد أكراد العراق لإقامة حكم ذاتي واسع وصل إلى حدّ الانفصال والكونفدرالية. وهو ما شجّع أكراد سورية لاستعادة هويّتهم القومية وعلى تحدّي هيبة النظام ليس فقط في سورية، بل أيضاً في تركيا وإيران، ما يشرح الثقة بالنفس التي خرج بها الأكراد لمواجهة السلطة في سورية في آذار 2004. ولكن الحكومة لم تستعمل قبضة حديدية لقمع الأكراد، بل لجأت الى الحوار والتهدئة ووعدت بمنح الهوية السورية لآلاف الأكراد الذين يقيمون في منطقة الجزيرة وتقول سورية إنّهم أتوا من العراق. كما أطلق سراح الموقوفين في أحداث القامشلي.

تراجع «ربيع دمشق»

لم تمش الدولة مع دعوات الإصلاحيين المستعجلة للديمقراطية والحياة المدنية والاعتراف بالواقع التعددي. فقد كانت وجهة نظر النظام أنّ الفكر القومي العربي يوحّد الشعب في ظل دولة واحدة ويمنع الانقسامات الطائفية والعرقية، وإلا دخلت سورية أزمات أهلية كما حصل في لبنان والعراق. وكانت مواقف بشّار تتغيّر رويداً نحو التريّث في عملية الإصلاح، بعدما دأب مستشاروه على الإشارة الى تعاظم قوى المعارضة. واعتبر بشّار أن بعض الإصلاحيين ليسوا وطنيين سوريين يسعون إلى خلق سورية قويّة وتحقيق الرفاه والتطوّر لشعبها، بل جماعات خبيثة تهدّد الكيان وبقاء الوطن وتفتّت المجتمع الى مذاهب وإثنيات باتصالاتها ونداءاتها وإصرارها على تغيير فوري، عملاً بأسلوب تنظيمات المجتمع المدني في الغرب. فبدأ بشّار يسير نحو التريّث وتراجعت وتيرة تسامح النظام.

وكانت قد بدأت تخرج إشارات حول تردّد دوائر السلطة في السير بالإصلاح، فاعتُقلت امرأة لنشرها وتوزيعها رسماً كاريكاتيرياً لبشّار في كانون الأول 2000 وتعرّض الروائي المعارض نبيل سليمان لضرب مبرح أدخله المستشفى في شباط 2001. وفي مطلع 2001، ذكّرت الدولة أنّ قانون الطوارئ ما زال نافذاً وأنّ أي لقاء سياسي لأكثر من خمسة أشخاص هو غير قانوني بدون ترخيص من دوائر الأمن، وأنّ تقديم الطلب للحصول على الترخيص يجب أن يتم قبل أسبوعين من اللقاء، وأن يتضمّن الطلب اسم المتحدّث ونسخة عن كلمته

ولائحة بأسماء المدعوّين. وفي آذار 2001، حذّر خدّام قادة منظمات المجتمع المدني من عدم التمادي في ضغوطهم وعدم تعريض الوحدة الوطنية للخطر. وبات على هذه المنظمات المدنية إبلاغ السلطات عن لقاءاتها قبل أسبوعين من انعقادها. ثم عادت القيود تدريجياً على حريّة السفر إلى الخارج بعد عام من إطلاقها. وانتقدت أوساط الحكم النداءات المتكرّرة للإنهاء الفوري لقوانين الطوارئ، وذكّرت أنّ الإصلاح السياسي والاجتماعي في سورية يجب أن يكون تدريجياً وبشحنات مضبوطة وليس شلالاً فالتاً. وفي حزيران 2001، ضيّقت وزارة الإعلام على صحيفة **الدومري**، كما سبقت الإشارة.

في لقاء في جامعة دمشق في 17 شباط 2001، هاجم عبدالحليم خدام، بصفته نائب رئيس الجمهورية، «المنتديات والبيانات التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية». وقال إنّ أصحابها «لم يقصدوا منها لا الديمقراطية ولا الحرية ولا رفع الأحكام العرفية»، وأنّه «لو أراد أصحاب بعض الطروحات التطوير لكانوا رحّبوا بخطاب قسَم الرئيس بشار الاسد وساهموا بأقلامهم في كيفية التطوير مما كان سيشكّل حالة من حالات الحوار بين الأفكار المختلفة المطروحة». وانتقد خدّام اعتبار أصحاب تلك الأطروحات أنّ كل ما حدث خلال أربعين سنة باطل وفاسد وسيىء، ما يعبّر عن ممارستهم نوعاً من أنواع الإرهاب الفكري ولم يقصدوا أيّ نوع من أنواع الحوار. وربط خدام طرح مسألة «الفسيفساء السورية» والأقليات في سورية بما تطرحه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية حول حق الأقليات في تقرير المصير بغية تفكيك دول العالم الثالث. وقال إن مثل هذه الدعوات «لم يأت عن حسن نية، وإنّه إذا كان صاحبها جاهلاً فإنّ من يكتب عنها يعرف ما تعني هذه العبارة وماذا تخفي».

وتساءل خدام: «هل يمكن أن يُسمح لأحد بتفكيك الوحدة الوطنية؟ ... ليس من حق أي مواطن في أي مكان أن يهدّد أسس المجتمع. لكل فرد الحق في الحرية لكن حريته تنتهي عند بداية حرية الآخرين وعند أمن المجتمع واستقراره». وأشار «إلى أنّ أي إنسان يستعرض تاريخ سورية، يجد أنّها كانت في الخمسينات ضمن لعبة إقليمية، بينما باتت منذ السبعينات دولة يُحسب لها حساب»، وأن «حزب البعث لا تُقلقه مثل تلك الظواهر، لكنها تقلق المجتمع لأنها تُحدث قلقاً عند الناس على الاستقرار السائد في البلاد»، معرباً عن استغرابه غياب أية عبارة في تلك الأطروحات عن الصراع العربي-الإسرائيلي ولا عن الهيمنة الأجنبية، وتساءل «هل هذا من قبيل المصادفة؟ وهل يمكن فصل حياة أي مواطن في

سورية أو في الوطن العربي عما يجري في ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل؟». وتحدّث عن بعض الجوانب السلبية في المسألة الاقتصادية والخلل الموجود بين الموارد والإنفاق. ودعا إلى اعتماد مفاهيم جديدة في هذا المجال، مؤكداً ضرورة أن يترافق الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الإداري وبالإصلاح في مجال القضاء[13].

وللردّ على اتهامات خدّام وغيره، تنادى أعضاء لجنة إحياء المجتمع المدني وأصدروا بياناً أكثر تفصيلاً في نيسان 2001 بعنوان «نحو ميثاق وطني اجتماعي في سورية: مبادئ وطنية عامة». وفيه أخذ بالاعتبار لاتهامات السلطة أنّ هذه اللجان تركّز على انتقاد النظام وتهمل ذكر إسرائيل وخطرها على سورية والعرب. فأعلن الميثاق التزام اللجان بالقضية الفلسطينية وبنهج تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة في لبنان وفلسطين وحشد الطاقات لهذا الهدف، وصولاً إلى منظومة إقليمية للدول العربية وليس إلى شرق أوسط جديد كما تبشّر الولايات المتحدة.

في صيف 2001 بدأ قمع الإصلاحيين إذ اعتُقل مأمون الحمصي بتهمة «محاولة تغيير دستور البلاد بوسائل غير شرعية»، واعتقل في طرطوس رياض الترك (من «الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي» المنشقّ عن «الحزب الشيوعي» العضو في الجبهة التقدمية)[14]. وكان الترك قد ألقى كلمة في 1 أيلول 2001 أمام منتدى الأتاسي هاجم فيها حافظ الأسد بأنّه كان دكتاتوراً وقارنه بستالين وحمّله مسؤولية الفساد والركود ومسؤولية أحداث حماة العام 1982، ما اعتبرته السلطة شتائم شخصية غير مسبوقة ضد الرئيس السابق. فاعتقل الترك ثم أطلق سراحه في نهاية 2002 كبادرة حسنة لزيارة جاك شيراك لسورية ولبنان. ثم اعتقل عدد من البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني كعارف دليلة وستّة آخرين، إضافة إلى رياض سيف. وكان سيف قد أعلن حلّ منتداه في 21 آذار 2001، ولكنّه أعاد افتتاحه فكان السبب المباشر لاعتقاله في 6 أيلول وانتهى الأمر بعزله من البرلمان ورميه في السجن. وإذ اقتيد سيف بعد جلسة محاكمة في شباط 2002 صرّح بأنّ الحكم هو نيشان على صدره.

في نيسان 2002 صدرت أحكام سجن بحق سيف والحمصي مع معارضين آخرين

13- «دمشق: خدام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية»، **الشرق الأوسط**، 18 شباط، 2001.

14- كان الترك قد سُجن عام 1971 لمعارضته الجبهة التقدمية وقيادة خالد بكداش، وأطلق سراحه بعد 17 عاماً في 1988، ليصبح من أبرز منتقدي النظام حتى أصبح انتقاده شخصياً طال ليس فقط الرئيس الراحل بل بشار أيضاً.

لفترة 5 سنوات أمضوا منها أربعاً ثم أطلق سراحهم في كانون الثاني 2006. ولكن سيف استدعي مراراً للتحقيق بعد إطلاق سراحه كتحذير له لكي لا يتكلّم إلى وسائل إعلام غربية أو لمنظمات غربية لحقوق الإنسان. واستمرّت مراقبته وملاحقته والتحقّق من موظفيه وأفراد عائلته وأصدقائه ومعارفه، وأُمر بأن يزور مكتب الأمن الداخلي يومياً. وبعد إحدى هذه الزيارات، هاجمه رجلان أوسعوه ضرباً وركلاً. أمّا مأمون الحمصي فقد غادر سورية وحافظ على لقب أمين عام أمانة إعلان دمشق. وحُكم عارف دليلة، عميد كليّة الاقتصاد في جامعة دمشق، بعشر سنوات في السجن. وكان قد صُرف من الخدمة في 1998 على خلفية بحوثه ومحاضراته وكتبه ومقالاته الاقتصادية والسياسية. وجاء صرفه بعد محاضرة في دمشق عنوانها «التنمية وحقوق المواطن الاقتصادية». ثم اعتقل في 9 أيلول 2001 بعد أسبوع من إلقائه محاضرة في منتدى الأتاسي تحت عنوان «الاقتصاد السوري: مشكلات وحلول». لقد وقّع دليلة على البيانات المطالبة بالديمقراطية والإصلاح وكان من نشطاء لجان إحياء المجتمع المدني. ووُجّهت إليه تهم خطيرة مع أنّ آراءه لم تتخطّ انتقاد الفساد والدعوة إلى إطلاق الحريات والعمل من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي. وتدهورت صحّته في السجن وأضرب عن الطعام ولم يُفرج عنه إلا بعد مرور سبع سنوات، وذلك في 7 أغسطس 2008[15].

ورغم هذا الضغط على المعارضين، فقد استمرّ النشاط في إطار «ربيع دمشق». ففي أيّار 2003 وُجّهت رسالة لبشّار وقّعها 300 مثقف ومحام وناشط سياسي ناقشوا فيها أنّ الإصلاح لا يتناقض مع توجّهات الدولة وعقيدتها ومصالحها. وأنّ الإصلاحات تقوّي سورية لتواجه أميركا في العراق وإسرائيل التي تحتل الجولان والأراضي الفلسطينية.

في تلك الأثناء واصل بشّار عملية التغيير في القيادة السورية، كما أحال المزيد من كبار المسؤولين إلى التقاعد. ففي حزيران 2005 تقاعد مصطفى طلاس، وزير الدفاع، وخرج زهير المشارقة، نائب رئيس الجمهورية، وعبدالحليم خدّام، نائب رئيس الجمهورية، وعبدالله الأحمر، الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث»، وتقاعد وخرج آخرون. وقلّص بشّار عدد أعضاء القيادة القطرية للحزب ثم امتلأت مقاعد هذه القيادة بعناصر شابة يثق بها. مكث

15- BBC, 7 August 2008, "Syrian Dissident Economist Freed".

خدام بعض الوقت في سورية ثم غادر إلى باريس[16] ومن هناك كال اتهامات مذهلة ضد بشّار والدولة في سورية، ثم تحالف مع مناهضي النظام من معارضين ليبراليين وتنظيمات كردية، ومع «الإخوان المسلمين» الذين يقودهم علي صدرالدين البيانوني تحت اسم «جبهة الخلاص الوطني». ولكن هذه الجبهة لم تفلح في عمل شيء، ثم اختفت عن الأنظار، باستثناء عقدها اجتماعات دورية هنا وهناك، أحدها كان في لندن في حزيران 2006. ورأى مراقبون أنّ علاقات هذه الجبهة الوثيقة بواشنطن ودعم الإدارة الأميركية لفئات سورية معارضة بمبلغ 5 ملايين دولار، قد أفقدها الكثير من شرعيتها في أوساط الشعب السوري وأكّد اختراق أعداء سورية لحركة الإصلاح.

أثر الخطر الخارجي

كان الهم الأول لدى المواطنين السوريين كما في لبنان، معيشياً-اقتصادياً، إضافة إلى متابعة انتفاضة الأقصى في فلسطين وأحداث العراق الذي كان يعيش تهديد الغزو الأميركي. وزاد في الطين بلّة التهديد الأميركي والإسرائيلي شبه الدائم لسورية ليعود خطاب سورية المُحاصرة بقوة إلى أذهان الناس. لقد غضب الشارع السوري - كما في كل الدول العربية - على القمع الوحشي الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، فلم ينظر باستحسان إلى إعلان تأسيس «حزب الإصلاح السوري» من واشنطن في منتصف 2003، بقيادة الغادري الذي حظي بدعم واحتضان إدارة بوش المتطرّفة ضد سورية. لقد دعا هذا الحزب أطياف المعارضة السورية إلى لقاء في بروكسل في كانون الثاني 2004 وعمل على تأسيس «التحالف من أجل الديمقراطية» الذي لم ينجح ولم تكن له جذور شعبية ومثقفة داخل سورية. وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت، وجّهت واشنطن أصابع اتهام إلى سورية وقامت وزارة الخارجية الأميركية بدعوة حزب الغادري إلى لقاء عمل في مكاتبها في واشنطن في آذار 2005 لوضع خطة عمل

16- أعلن خدّام معارضته للنظام في كانون الأول 2005 بعد أن تدهورت علاقته ببشار وبعد انتقاده السياسة الخارجية السورية، لاسيما في لبنان. وأسّس العام 2006 «جبهة الخلاص الوطني» التي تضم معارضين سوريين أبرزهم جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت انسحابها منها غداة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية الشهر الأخير من 2008. أصدرت المحكمة العسكرية الجنائية بدمشق بتاريخ 17 آب 2008 حكماً على خدّام بالسجن لمدد مختلفة أشدها الأشغال الشاقة المؤبدة مدى الحياة بتهم مختلفة. واتهمته «بالمؤامرة على اغتصاب سلطة سياسية ومدنية، وصلاته غير المشروعة مع العدو الصهيوني، والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي، وأشدها دسّ الدسائس لدى دولة أجنبية لدفعها للعدوان على سورية التي عوقب عليها بالمؤبد».

لاستلامها الحكم في سورية وإقامة نظام ديمقراطي غربي. وفي الوقت نفسه، أعلن رجل أعمال سوري آخر هو عبدالعزيز سحّاب مفلت تأسيس حزب سوري ثانٍ من واشنطن هو «حزب النهضة الوطني الديمقراطي» إزاء تصاعد الحملة الأميركية والغربية ضد سورية ودعوات بعض السياسيين في لبنان إلى بوش ليقلب النظام في دمشق.

خلاصة

أطلق عهد بشّار، منذ العام 2000، عملية إصلاح سياسي واقتصادي سرعان ما عُرف بـ«ربيع دمشق». ولكن بشّار كان متشدّداً في ملفات ثلاثة تجاه أطراف المعارضة السورية وقوى الإصلاح:

- ضبط وتيرة الإصلاح الداخلي.
- الصراع مع إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط.
- العلاقات مع لبنان.

ومن هذه المنطلقات الثلاثة كان بشار ينطلق من خطاب والده القومي نفسه وأحياناً بجرعة أعلى. كما أنّ الأجواء الإقليمية الصعبة في سنوات بشّار الأولى (الانتفاضة الفلسطينية العام 2000، وهجمات 11 أيلول 2001، وغزو العراق في 2003، وأحداث لبنان في 2005 وحرب تموز 2006) كانت غير ملائمة للإصلاح ودفعت أحد المعارضين الداخليين إلى التعليق أنّ «بوش وشارون نجحا في تحويل ربيع دمشق إلى شتاء». ولكن وعد الإصلاح ارتبط في ذهن النظام بانتهاء عواصف المنطقة التي ما أن تنتهي حتى تشتعل مرّة أخرى. وهو المنطق الذي استعملته السلطة لتأجيل الاصلاح مراراً حتى أعلن بشار في ربيع 2009 عن أن العملية الإصلاحية ستنطلق مجدداً ولكن وتيرتها كانت شديدة البطء. سنعود إلى موضوع التهديدات الخارجية في الفصل الخامس عشر ولكن قبل ذلك سنخصّص الفصل الرابع عشر لدراسة الاقتصاد السوري في عهد بشّار.

الفصل الرابع عشر

التحديات الاقتصادية

نخصّص هذا الفصل للوضع الاقتصادي وتجربة الإصلاح الاقتصادي التي مرّت بها سورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الاقتصاد السوري حتى 2010

لقد تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تدهور الوضع المعيشي للمواطنين ومن ضمنه السكن اللائق وتأمين مدارس للأبناء ومستوى التعليم ونوعيته، وسائر متطلبات الحياة العصرية. وعلى سبيل المقارنة، بلغت نسبة الأميّة في صفوف البالغين 12 بالمئة للذكور و41 بالمئة للإناث، مقارنة بـ2.5 بالمئة في كوريا الجنوبية و5 بالمئة في تايلند و11 بالمئة في البيرو الفقيرة. أما حيازة الكمبيوتر فقد بلغت 14 في الألف في سورية مقارنة بـ35 بالألف في البيرو و182 بالألف في كوريا الجنوبية و246 بالألف في إسرائيل[1]. ومقارنة بالأداء الاقتصادي الإقليمي للعام 2006، فإنّ معدّل الدخل الفردي في إسرائيل بلغ 24600 دولار، والسعودية 12800 دولار وإيران 8300 دولار والأردن 4700 دولار ومصر 3900. أماّ سورية التي تمتّعت بإنتاج نفطي وأراضي زراعية شاسعة وكثافة سكانية ممتازة (كسوق استهلاك داخلي)، فكان معدّل الدخل الفردي فيها 3000 دولار. وقيل سابقاً إنّ مصر وسورية وكوريا كانت دولاً نامية على مستوى الأداء الاقتصادي نفسه في الخمسينات من القرن العشرين. ولكن كوريا الجنوبية سبقت تطور

World Bank, *World Development Indicators,* 2001, pp. 994-999, 306-308. -1

هاتين الدولتين العربيتين بمراحل، بل سبقت كل الدول العربية في التقنية والصناعة، حتى بلغ معدّل الدخل الفردي فيها 27 ألف دولار في 2005. وإذا صحّت المقارنة بين مصر وسورية لتشابه نظاميهما السياسيين وانتشار داء الفساد والبيروقراطية، إلخ، فإنّ معدل الدخل الفردي في مصر كان ثلث ما كان عليه في سورية في الثمانينات، ثمّ نما اقتصاد مصر على علاّته حتى بات معدّل الدخل الفردي المصري أعلى من السوري خلال عقدين من الزمن، ما يُظهر فداحة تراجع الاقتصاد السوري في الثمانينات والتسعينات.

ولكن المؤشرات المعتمدة دولياً، والتي أبرزت صوراً قاتمة عن الاقتصاد السوري، كانت تُغفل حقائق إيجابية عديدة. فقد ارتفع عدد الأبنية الصناعية في سورية من 31 ألفاً العام 1970 إلى 90 ألفاً العام 2000 وارتفعت مساحة الأرض المزروعة، كنسبة من الأرض الصالحة للزراعة، من 37 بالمئة إلى 77 بالمئة خلال الفترة نفسها، وإنتاج القمح من 635 ألف طن إلى ثلاثة ملايين و105 آلاف طن، وإنتاج القطن من 383 ألف طن إلى مليون و32 ألف طن، وإنتاج الحمضيات من 80 ألف طن إلى 800 ألف طن، والزيتون من 860 ألف طن إلى 866 ألف طن، والتفاح من 18 ألف طن إلى 287 ألف طن. كما أنّ عدد طلاب المدارس ارتفع من مليون و126 ألفاً العام 1970 إلى ثلاثة ملايين و730 ألفاً العام 2000، وطلاب الجامعات من 37 ألفاً إلى 155 ألفاً، وعدد الأسرّة في المستشفيات من ستة آلاف إلى عشرين ألفاً. ووصلت الكهرباء إلى 97 بالمئة من المنازل، والماء إلى 84.2 بالمئة مقارنة بـ43 بالمئة العام 1970[2]. ولم تنفِ سورية أنّ المؤشرات المعتمدة للمقاييس العالمية ضعيفة في حالتها، وأنّها قد تبدو متخلّفة في بعض الميادين ولكنّها ليست بلداً على حافة الإفلاس أو أنّها بلاد فقيرة، بل ثمّة إنجازات في الحقول الاقتصادية والاجتماعية ميّزت سورية حتى عن جارها اللبناني:

– استطاعت سورية دوماً أن توفّر احتياجاتها بالاعتماد على الذات، وخاصة في توفير مصادر الطاقة (المحروقات والكهرباء) والأمن الغذائي. فلم تخضع للخارج أو تلجأ إلى الاستيراد، كما هي الحال في لبنان حيث تُستورد مواد غذائية أساسية وكل مصادر الطاقة وحيث تتعطّل الشبكة الكهربائية مراراً. حتى أنّ سورية كانت طيلة الفترة من 1970 حتى اليوم مصدّراً صافياً للبترول، وخاصة لدول الاتحاد الأوروبي، وللمنتجات الزراعية والغذائية

2- Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power*, London, I. B. Tauris, 2007, p. 107.

للدول العربية، وخاصة للبنان والأردن والعراق. وبلغت قيمة هذه الصادرات مليارات الدولارات سنوياً بفضل تطورات هامة في القطاع الزراعي.

– استطاعت سياسة الإنماء المتوازن بين الأرياف والمدن وبين المحافظات ودمشق وحلب أن تضع حدّاً للمشكلة المزمنة في ازدحام المدن، فبدأ توزيع السكان يستقرّ واستطاعت الدولة أن تمتصّ الازدياد السكاني وتقلّص وقعه السلبي. فقد أعطت الخطط الخمسية أهمية خاصة للتنمية الريفية وتحسين التربة ووسائل الريّ وتوزيع المحاصيل وتسويقها، وبنَت مشاريع عمرانية جديدة خارج المدن وشجّعت الانتقال منها وإليها، خاصة في منطقة الجزيرة وفي مشروع الغاب.

– طيلة عقود لم يغب الهم الاجتماعي عن دولة البعث رغم كل الخطوات التي اتخذتها الحكومات نحو اقتصاد السوق والانفتاح منذ السبعينات. إذ إنّ نظام الضمان الاجتماعي والصحي في سورية، رغم بساطة خدماته وبرامجه، يعتبر تقدمياً ومتطوّراً قياساً إلى لبنان وإلى عدد كبير من الدول العربية ودول العالم الثالث. إذ يستفيد منه أغلبية الشعب وتظهر من نتائجه قفزات دراماتيكية في المستويات التربوية والصحية والخدمات الاجتماعية وخاصة في المحافظات، من العناية بالطفل والأمومة والمستوصفات والمدارس والمعاهد والنوادي والحضانة وأوجه ضمان العمل والشيخوخة.

– وربما كان الاستقرار السياسي من أهم إنجازات الدولة في سورية، مقارنة بلبنان على الأقل. ففي سورية ثمّة جيش قوي يدافع عن البلاد وأجهزة تحفظ الأمن الداخلي، ما ساهم في تحقيق مرحلة طويلة من الهدوء والاستقرار، مع استثناءات قليلة، سمحت للناس بمواصلة حياتهم بشكل طبيعي.

– وكما في لبنان كذلك في سورية، إذ إنّ التهريب ومنه نقل الأموال، لعب دوراً رئيسياً في اقتصادي البلدين ولكن تخلو الإشارة إلى حجمه وقيمته في الإحصاءات الرسمية السورية واللبنانية وفي جداول التجارة الخارجية في مديريتي الإحصاء في كلا البلدين.

– واستطاعت سورية إنجاز شبكة بنى تحتية في طول البلاد وعرضها من طرق وموانئ ومطارات وصرف صحي وماء وكهرباء وسدود.

– كما أنّ سورية لا تعاني من ديون خارجية. إذ حتى العام 2004، بلغت ديون سورية للاتحاد السوفياتي السابق حوالى 12 مليار دولار. ولكن بعد زيارة بشّار لموسكو في كانون الثاني 2005، تمّ شطب نسبة 80 بالمئة من هذه الديون وتقسيط الباقي على عشر سنوات في

استثمارات روسية في سورية ومبيعات سورية إلى روسيا.

– واستفادت سورية من علاقاتها الاقتصادية مع إيران. فقد قدّمت إيران النفط بأسعار دون سعر السوق، وزادت الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد السوري خلال العقدين السابقين. وخلال عام واحد فقط (2006)، تضمّنت هذه الاستثمارات بناء مصنعي تجميع سيارات ومخازن قمح كبرى ومعمل إسمنت، وتمّ توقيع عدد من الاتفاقيات. في حين بلغ عدد السيّاح الإيرانيين في سورية 700 ألف شخص، لما تتمتع به سورية من مراكز دينية إسلامية، كالمسجد الأموي ومقام السيّدة زينب. كما أنّ مساعدات إيران لـ«حزب الله»، رفع عن سورية أعباء دفاعية كبيرة تجاه حليفها اللبناني في وجه إسرائيل.

– ساهمت عمليات التهريب من العراق وإليه ونقل النفط العراقي، في دعم الاقتصاد السوري قبل سقوط نظام صدّام، وسمحت عودة العلاقات بين البلدين بتعزيز التبادل الاقتصادي.

أمام المعطيات الإيجابية بقيت حقائق شديدة السلبية، منها تراجع الدخل الفردي وحرمان 22 بالمئة من القرى من أنابيب المياه، وحرمان نسبة مهمة من القرى لم تُربط بعد بشبكة الكهرباء، وبلغت نسبة الأطباء طبيباً واحداً لكل 1221 مواطناً، وازدادت النسبة سوءاً في طب الأسنان. كما أنّ توزيع أسرّة المستشفيات على المحافظات أظهر هوّة واسعة في التنمية: في دمشق ثمّة سرير واحد لكل 304 مواطنين، ولكن في محافظة إدلب في الشمال ثمّة سرير لكل 1824 مواطناً، وفي الحسكة في أقصى الشمال الشرقي سرير لكل 2134 مواطناً[3]. وكان العامل المشترك لتراجع المؤشرات الإنمائية هو الازدياد المطّرد لعدد السكان.

ومن الأمور الهامة التي ركّز عليها معارضون ليبراليون وخبراء اقتصاد أنّ الاقتصاد السوري الموجّه كان يتعرّض للاختناق على يد الدولة والقوانين البالية والتعقيدات الإدارية، وسوء الإدارة والتخطيط، وعدم ربط السياسة الخارجية بمصالح الاقتصاد السوري. هذه البيئة عرقلت الدورة الاقتصادية الداخلية وأضعفت الاستثمار والمبادرة الخاصة وقلّلت من الأرباح والعوائد لرجال الأعمال. ولقد أشار رياض سيف في العام 2000 إلى أنّ القطاع الخاص «خائف ومذهول ومقيّد وعاجز عن لعب دوره المنطقي في تنمية البلاد بسبب القوانين المجحفة وغياب البيئة الاستثمارية الصالحة». وحتى القطاع المصرفي، برأي سيف، لم يكن أكثر

3- *Ibid.*, p. 108.

من «قناة لتأمين القروض لمن لا يستحقها وحصل عليها بسبب نفوذه السياسي».

وقبل تفصيل وضع القطاعات الإنتاجية السورية ومساعي الإصلاح الاقتصادي، نتطرّق أولاً للعلاقات الاقتصادية السورية-اللبنانية في الفترة 2001–2008 (والتي كانت محور مؤتمر عُقد في دمشق في نيسان 2009 وشارك فيه عدد كبير من الخبراء اللبنانيين والسوريين، منهم جورج قرم وعصام خليفة وكمال حمدان وسمير سعيفان، ما يلقي الضوء على الاقتصاد السوري بسلبياته وإيجابياته.

الباحث الاقتصادي اللبناني كمال حمدان أشار في مداخلته إلى أنّ ثمّة إفراطاً متمادياً في الترويج لخطاب «الأخوّة التاريخية» بين سورية ولبنان، يقابله غياب شبه كامل لإنجازات هامة على أرض الواقع. إذ إنّ «محصلة حجم ونوع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقيت، على امتداد نحو نصف قرن، أدنى بكثير مما كان يفترضه لها قرب المسافات وتنوّع الموارد والقدرات، ناهيك عن تفاوت بُنيات الأسعار وفروقاتها، والتي كان في مقدورها أن تغذّي المبادلات على نطاق أوسع بين البلدين»[4]. وأنّ الأمر حتى اليوم لا يتعدّى كونه علاقات في حقول محددة دون أخرى، انسجاماً مع خريطة مصالح مترسّخة الجذور للاعبين الأساسيين المتعاقبين على الشأنين العام والخاص في البلدين منذ عقود. وهذه الخريطة طاولت بشكل أساسي بعض عوامل الإنتاج لاسيما تدفقات اليد العاملة من سورية إلى لبنان وتدفقات الودائع ورؤوس الأموال السورية حيث اضطلع لبنان بدور «المصرف غير النظامي» الذي يساهم جزئياً في اجتذاب ادخارات السوريين وإدارتها، وفي تمويل قسم من تجارتهم الخارجية. أما مبادلات السلع والخدمات والاستثمارات – التي تنطوي على أثر إنمائي أكبر – فقد ظلّت ذات وزن نسبي محدود جدّا، من حيث حجمها وبنيتها الداخلية ودرجة تشابكها القطاعي، وهذا ما تؤكده الإحصاءات عن حجم ونوع التبادل بين البلدين.

وضمن قطاعات الخدمات، بلغت الودائع المصرفية في لبنان نسبة ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي تقريباً، في حين لم تتعدّ 65٪ في سورية (للعام 2007). وبالرغم من نمو نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في سورية، فإن هذا المعدل يبقى أدنى بنسبة 37٪ من مستواه في لبنان. وينطبق هذا أيضاً على نسبة مستخدمي الأنترنت بالرغم من أن نسبة المشتركين

4- كمال حمدان، «لبنان وسوريا: مقارنة بين واقع النظامين الاقتصاديين»، في مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

في شبكة الهاتف الثابت والهاتف الخليوي في سورية سجلت ارتفاعات مطّردة وباتت تتجاوز مثيلتها في لبنان (البنك الدولي 2007)» (رغم أنّ شبكة الهاتف الثابت منتشرة بشكل جيّد في سورية، إلا أنّ سورية كانت من الدول المتأخرة في العالم في توفير خدمات الهاتف الخليوي. حيث انتظرت الدولة حتى العام 2000 لمنح ترخيص لشركة سيريتل بشراكة أوراسكوم المصرية (25 بالمئة) ورجل الأعمال رامي مخلوف (75 بالمئة) وشركة 94 لرجل الأعمال اللبناني نجيب ميقاتي ورامي مخلوف).

ومن ناحية أخرى يبيّن حمدان أنّ سورية حقّقت توازناً نسبياً أفضل في مبادلاتها السلعية والخدماتية مع الخارج مقارنة بلبنان (معطيات البنك الدولي). فعلى امتداد السنوات 2000 - 2007، فاقت قيمة صادرات السلع والخدمات، كنسبة من الناتج المحلي القائم السوري، قيمة المستوردات. أما في لبنان فالوضع معكوس حيث تصل نسبة المستوردات إلى نحو ضعفي الصادرات. ويبدو التباين فاقعاً على مستوى الميزان التجاري بالذات، حيث لا تغطّي الصادرات السلعية اللبنانية عموما أكثر من 20% من المستوردات السلعية، في مقابل نسبة تغطية قدرها نحو 80٪ في سورية (2007). وتنعكس هذه المؤشرات في وضعية الحساب الجاري، إذ يعاني لبنان من عجز بنيوي مزمن في هذا الحساب، في حين تسجّل سورية بشكل عام فوائض مهمة. كما أنّ أوضاع المالية العامة ليست مصدر قلق لسورية، بعكس ما هو الحال في مالية لبنان. ففي 2004–2008، بلغ العجز في موازنة الدولة اللبنانية نحو ضعفي مثيله في سورية، بينما بلغت نسبة عجز الخزينة إلى الناتج المحلي في لبنان ثلاثة أضعاف مثيلتها في سورية. لكن الأخطر أن لبنان يعاني في الأصل – وبخلاف سورية – من تفاقم أزمة دينه العام الإجمالي، الذي لا يقل راهناً عن 170٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويرجّح أن يواصل ارتفاعه مستقبلاً. وقد بلغت كلفة خدمة الدين العام اللبناني في هذه الفترة نحو ثلث إجمالي النفقات العامة وما بين 55% و60% من إجمالي ايرادات الدولة، مقابل خدمة دين متواضعة في سورية. ويكاد الدين العام اللبناني الخارجي يوازي إجمالي قيمة الناتج المحلي اللبناني، في حين أنه يقلّ عن 19 بالمئة من الناتج في سورية. كما أنّ تمويل الإنفاق العام والعجز وخدمة الدين في سورية يأتي من مصادر داخلية متنوعة عدّة بما في ذلك إيرادات النفط، بينما يأتي معظم هذا التمويل في لبنان من ضرائب ورسوم غير مباشرة تطول في المقام الأول استهلاك الفئات الاجتماعية المتوسطة، ومن مصادر دعم خارجية تجسّدت في مؤتمرات باريس 1 و2 و3.

من ناحيته، ينعى الخبير اللبناني جورج قرم (وزير مالية سابق) في مداخلته عقوداً مرّت «ارتبط

أثناءها المصير السياسي والأمني والعسكري في البلدين. فلم يشعر الشعبان بأن هذه العلاقة كانت ذات فائدة في حياتهم الخاصة، بل ربما نبع جزء من المآخذ المتبادلة من علاقة اقتصادية غير صحية، وأنّ هذا الوضع ليس جديداً إذ إنّ تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية مليء بالشكاوى المتبادلة منذ استقلال البلدين. وهذا ما أدى، على سبيل المثال، الى إلغاء الوحدة الجمركية والنقدية العام 1950»[5]. ويشرح قرم أنّ «من جرّاء الهوة الشاسعة بين السياسات الاقتصادية المطبّقة في كل من البلدين، تفشّت آفة التهريب في العلاقات التجارية والمالية بين لبنان وسورية. فتُهرّب من لبنان إلى سورية المنتجات الصناعية الغربية الممنوع إدخالها إلى سورية أو التي كانت تخضع لرسوم جمركية عالية، أو إلى تقييد الكميات المستوردة، وتُهرّب من سورية إلى لبنان المواد التموينية الغذائية والنفطية المدعوم سعرها من الدولة، وتهريب العملة السورية لتحويلها إلى ليرات لبنانية أو دولارات في سوق بيروت، ومن ثم ودائع مصرفية في المصارف المحلّية اللبنانية، يتعذّر الاطلاع عليها بفضل السرّية المصرفية الصارمة المطبقة في لبنان».

ويشخّص قرم حالة الاقتصاد السوري بانّه ابتعد عن الأساليب الماضية في سيطرة الدولة والقطاع العام الكاملة على الاقتصاد وإدارته إدارة مركزية وبيروقراطية، ولكنّه لم يستغل حتى اليوم قدراته التنافسية ويعاني من البطالة المباشرة والمقنعة ومن تفاوت كبير في توزيع الثروات والمداخيل ومن غلاء المعيشة للفئات المحدودة الدخل أو الفقيرة. وأشار قرم إلى ضعف بنيوي في اقتصاد البلدين هو العامل الريعي: «إنّ الاقتصادين اللبناني والسوري أصبحا معتمدين اعتماداً كبيراً على أنواع مختلفة من التدفقات المالية الآتية من الخارج لسدّ العجز الكبير في الحسابات الخارجية. وهذه التدفقات تشمل بالدرجة الأولى تحويلات المغتربين، ومن ثم المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وهي بشكل رئيسي استثمارات عربية، خليجية المصدر، تتركز بشكل كبير في القطاع العقاري عبر شراء أهم العقارات في المدن اللبنانية والسورية، وبشكل خاص عاصمتيهما، وبناء الفنادق والمساكن الفخمة لكبار الأثرياء المحلّيين والعرب. وقلّما تتوجه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية في اقتصاد البلدين. كما أن لا وجود لاستثمارات عربية في سورية ولبنان تهدف إلى إقامة تكامل اقتصادي إنتاجي بين البلدين».

ونتج من ازدياد الافتراق بين الاقتصادين السياسات الاقتصادية للحكومتين، وتباين كبير

5- جورج قرم، «لماذا أخفق التكامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان؟»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية ، م. سابق.

في بنية الأسعار والرواتب والأجور بين الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، وظهور عوامل سلبية مختلفة، ذكر منها قرم:

- عمليات تهريب واسعة النطاق في كل المجالات بين البلدين، بما فيها تهريب الأوراق النقدية، إلى جانب مختلف أنواع السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية الطابع.

- استجلاب لبنان لليد العاملة السورية القليلة الكلفة بالنسبة إلى بنية الرواتب في لبنان، دون منح هذه اليد العاملة أياً من الحمايات الاجتماعية الممنوحة الى الموظفين والأجراء اللبنانيين، مما خلق أوضاعاً شاذة كانت سبباً في تململ اللبنانيين من مضاربة اليد العاملة السورية، وفي بعض الأحيان من وجود أعداد كبيرة من السوريين تعمل في ميادين مهنية، مثل بيع المنتوجات الزراعية، وفي فترات سابقة، مثل قيادة سيارات الأجرة اللبنانية.

- الدعم الممنوح من الدولة إلى القطاع الزراعي في سورية، مما يفقد المنتوجات اللبنانية قدرتها التنافسية أمام المنتوجات السورية.

- انخفاض بنية التكاليف الصناعية في سورية بالنسبة إلى لبنان، وبالتالي أيضاً فقدان المنتوجات الصناعية اللبنانية القدرة التنافسية أمام المنتوجات السورية، والقدرة التنافسية أمام المنتوجات الأجنبية بسبب إلغاء الحمايات الجمركية منذ العام 2001، مما أدى إلى مزيد من تركز النشاطات الاقتصادية في قطاع الخدمات.

- استفادة المصارف اللبنانية من ضعف القطاع المصرفي السوري قبل إجراءات التحرير الجزئي في سورية وبعده، إذ إن المصارف اللبنانية كانت تستفيد قبل هذا التحرير من هروب الرساميل من سورية إلى لبنان، وكذلك من المساهمة في تمويل التجارة الخارجية السورية العائدة الى القطاع الخاص، وذلك نظراً لاستنكاف المصارف السورية الحكومية الطابع عن القيام بذلك. أما بعد التحرير الجزئي، فقد أصبحت المصارف اللبنانية في سورية بالشراكة مع القطاع الخاص السوري وهذا بداية وضع تكاملي صحيح.

أمّا الباحث السوري سمير سعيفان فخلص إلى أنّ العلاقات الاقتصاديّة السوريّة مع لبنان لم ترْقَ إلى مستوى الاتفاقيّات التي وقّعاها العام 1991 بسبب اختلاف السياسة الاقتصاديّة بين البلدين، ومعارضة بعض الأطراف اللبنانيّة تنمية العلاقات المذكورة لوجود «مصالح في بقاء الأوضاع على ما هي عليه» (تضطلع بهذه المصالح - كما يقول سعيفان - فئاتٌ سوريّةٌ كانت ناشطة في تهريب السلع الممنوعة إلى سورية وفي تهريب العملة السوريّة إلى شتورا وبيروت، كما تضطلع بها فئاتٌ لبنانيّةٌ تنتفع من ذلك التهريب ومن عمليّات السوريين المصرفيّة في لبنان).

ويرى أنّ تنظيمَ اليد العاملة السوريّة في لبنان إنما هو في صالح السوريين واللبنانيين معاً، ترشيداً للمنافسة الشريفة بين عمّال البلدين، وإنصافاً لمئات الآلاف من العمال السوريين ودرءاً لأخطار العنصريّة اللبنانيّة بين عاميْ 2005 و2006[6]. ويستعرض سعيفان تبدّلات الاقتصاد السوريّ باتجاه اقتصاد السوق ويلاحظ نمو دور القطاع الخاصّ وارتفاعَ معدّلات النموّ لكنّه ينبّه (استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشريّة العام 2004) إلى أنّ ذلك النمو جاء على حساب فقراء سورية. وهذه نقطة مناسبة لعرض تفصيلي لتحوّلات سورية الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ودور القطاعات الإنتاجية.

الضغط السكاني

لقد نما اقتصاد سورية منذ 1960 وحتى اليوم وتحسّن أداؤها الاقتصادي في عدد من الحقول، إلا أنّ ارتفاع عدد السكان كان يفوق أحياناً نسبة النمو الاقتصادي. فعندما كان النمو الاقتصادي في حدود 3 بالمئة، كان عدد السكان يرتفع بنسبة 3.5 بالمئة. حتى أنّ تفوّق النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي أدّى إلى جمود في التسعينات ثمّ إلى تقلّص بنسبة 2 بالمئة العام 1999 وعجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وإلى ارتفاع معدّلات البطالة، وخاصة لدى الشبان و الشابات، وفي الوظائف الدنيا وارتفاع في الأمية ومظاهر فقر غير مسبوقة في شوارع المدن، وإلى ضغط شديد على البنية التحتية من طرق ووسائل مواصلات وشبكات الكهرباء والهاتف وإلى تعثّر في توفير الطاقة الكهربائية. وكما في بيروت كذلك في دمشق، ازدهر مبيع المولّدات الخاصة لمواكبة انقطاع الكهرباء الذي تكرّر مراراً، واعتمدت مصلحة المياه التقنين لساعات طويلة كل يوم وخاصة في الصيف. ونُشرت تقارير أنّ المياه قد انقطعت عن بعض مناطق دمشق لأسابيع عدّة.

وكان انهيار سدّ زيزون على نهر العاصي في 4 حزيران 2002 أحد مظاهر انهيار البنية التحتية. إذ أنّه كان الرابع من حيث الحجم والسعة في سورية ولم تمرّ سبع سنوات على افتتاحه (العام 1996) وأدّى انهياره إلى إغراق مساحات زراعية شاسعة في منطقة الغاب ومقتل 27 شخصاً. وجرى تحقيق كشف أنّ مسؤولين لم يكترثوا لتشققات بدأت تظهر في جدران السد قبل انهياره. فتعرّض وزير الري السابق عبدالرحمن المدني وعدد من كبار الرسميين في الوزارة

6- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، م. سابق.

للتوقيف وصدرت أحكام بالسجن على متعاقدين وعدد من الموظفين.

وحتى عندما انخفضت نسبة نمو السكان إلى 2.7 بالمئة في عامي 2000 و2001، كان النمو الاقتصادي ضئيلاً للغاية (0.6 و1.7 بالمئة). ويتّضح المنحى التصاعدي للسكان من الجدول التالي[7]:

تطوّر السكان في سورية		
السنة	عدد السكان (بالمليون)	معدّل النمو السنوي
1946	3	-
1960	4.5	٪2.6
1970	6	٪2.8
2003	18.6	٪2.9
2005	20	٪3.5
2010	22	٪3.0

المصدر: تقارير السكان، الأمم المتحدة، سنوات عدّة.

لقد عملت الدولة على برامج تنظيم الأسرة في التسعينات بشكل تدريجي، بعدما أكّدت الدراسات الوقع السلبي للنمو الديمغرافي غير المضبوط على مستقبل البلاد وعلى الأداء الاقتصادي. وشدّدت البرامج في مراحلها الأولى على أهمية تخطيط الأسرة والإنجاب واستعمال وسائل منع الحمل، وافتتحت المكاتب في المحافظات وتضمّنت مناهج التعليم دروساً عن التربية الجنسية. ولكن نتائج هذه البرامج قد ينعكس على أسرٍ وأجيالٍ مستقبلية، لأنّ مفاعلات النموّ جاءت من طفرة مواليد السبعينات والثمانينات الذين بلغوا مرحلة الرشد في التسعينات وسبّبوا في هرم ديمغرافي شديد الفتوّة والاتّكال على الإنفاق الرسمي على المدارس والصحة والاستثمار في خلق فرص العمل. كما أنّ نسبة الولادات حافظت على ارتفاعها في الأرياف حيث يقيم نصف السكان تقريباً، ما يؤدّي إلى استمرار النمو المرتفع للسكان.

7- Onn Winckler, *Demographic Development and Population Policies in Ba'thist Syria* Cornell, Cornell 2001.

الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لسنة 2000، ص 59-60، وجريدة الثورة 10 آب 2002 و15 نيسان 2005 لسنوات 2002 و2005.

ولم تبق معدّلات النمو السكاني في حال صعود. ففي دمشق اتجهت نحو الانخفاض من 3.3 بالمئة سنوياً في الأعوام 1981–1984 إلى 2.7 بالمئة في الأعوام 1994–1999، ثم إلى 2.4 بالمئة العام 2000، في حين هبطت في ريف دمشق إلى 1.9 بالمئة. كما حصلت تغيّرات ديمغرافية أخرى في سورية، فقد انخفضت درجة الخصوبة من معدّل 8.5 أطفال للمرأة الواحدة في السبعينات إلى 6.1 في الثمانينات، ثم إلى 4.7 طفل في 1994، وأقل من 3 أطفال العام 2000. وإذ لم ينتفِ تأثير برامج التخطيط الأسري الحكومية، فإنّ من أسباب هذا الانخفاض إيضاً كان تحسّن مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع سنّها عند الزواج من 21.4 سنة في 1980 إلى 25.1 سنة في 1994. كما ارتفع سن الرجال عند الزواج من 25.7 سنة إلى 28.9 سنة[8]. ولكن نسبة نمو السكان بقيت على معدّلها العالي في المحافظات والمناطق الريفية فبلغت 5.4 بالمئة في الرقّة والحسكة و4.5 بالمئة في درعا للأعوام 1995–2000.

في أيّار 2002، بدأت الدولة خطوات عملية لتطبيق تخطيط الأسرة بدل الاكتفاء بحملات التوعية وبرامج الإرشاد والتثقيف، حيث أُعلن عن تغييرات في مخصصات الدعم والأمومة بهدف تخفيض معدل الولادات. فأصبح إنجاب الأطفال يخضع إلى سلّم تنازلي للمخصّص الشهري وفي عدد أيام غياب الأمّ عن العمل. وبقي نمو السكان وازدحام المدن أولوية كبرى للحكومة في عهد بشّار. فقد استنفد حلّ التنمية المتوازنة التي وزّعت السكان على المحافظات وبُنيت مناطق وبلدات جديدة خارج دمشق، ولم يعد بالإمكان فعل المزيد في هذا الاتجاه.

بيّنت الإحصاءات الرسمية أنّ نسبة عالية من سكان سورية لا تزال تعيش في المحافظات خارج المدن، فلم ترتفع نسبة سكان المدن إلا بنسبة ضئيلة، من 43 بالمئة من مجموع السكان العام 1960 إلى 55 بالمئة العام 2000. إلا أنّ العامل الجغرافي يقنّع هذه النسبة، ذلك أنّ زحف المدن نحو ضواحيها، وخاصة امتصاصها للمناطق الزراعية والقرى المحيطة بها، يعني عملياً أنّ حجم المدن السكاني هو أكبر بكثير من العدد الفعلي داخل حدودها البلدية. فتكون نسبة سكان المدن قد وصلت إلى 75 بالمئة من السكان، مع ما يرافق ذلك من ظهور أحياء عشوائية ومناطق فقيرة وأحزمة بؤس (شبيهة بتلك التي انتشرت حول بيروت). وبيّنت دراسة عن دمشق أنّ عدد سكانها مع ضواحيها قد تجاوز 5.5 مليون نسمة في 2002 مقارنة بنصف مليون نسمة في 1960، وأنّ 3.9 ملايين من أصل هؤلاء ليسوا من سكان المدينة أصلاً بل وفدوا إليها

8- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 112.

من الأرياف في الفترة 1980–2000. كما أنّ 1.1 مليون عامل وموظف يدخلون إلى المدينة يوميًا للعمل ولكنهم يقيمون خارجها.

لقد ارتفعت كثافة السكان في ضواحي دمشق بشكل غير مسبوق، ما جعلها من المدن الأكثر ازدحاماً في العالم، حيث وصلت الكثافة 70 ألف شخص في الكيلومتر المربّع الواحد، وأقامت أسر ضمّ بعضها 10–12 فرداً في الشقة الواحدة بمعدّل 3–4 أشخاص في الغرفة الواحدة. ورافق الازدحام في هذه الأحياء حالة من الفقر بسبب الفشل في العثور على عمل منتج، فكانت النتيجة أنّ بعض السكان حُرموا من فوائد العيش في المدينة، كالعناية الصحية والمدارس للأولاد والخدمات الاجتماعية. ولذلك أصبح الازدحام السكاني ومشاكله في طليعة اهتمامات المسؤولين، وخاصة بعدما عجزت السلطات البلدية عن منع البناء العشوائي وغير الشرعي. فقد تحدّى سكان هذه الأحياء قوى الأمن عندما كانت تحاول هدم الأبنية غير المرخصة، ومنها مواجهة في صيدنايا في نيسان 2001 وفي حي كبس في دمشق في أيلول 2002 حيث خرج آلاف المتظاهرين للدفاع عن مساكنهم العشوائية.

البطالة

ذكرت الإحصاءات الرسمية أنّ نسبة البطالة في سورية بلغت 11.5 بالمئة من اليد العاملة العام 2005، أي ما يساوي 650 ألف شخص صالح وجاهز للعمل ولا يجده، من أصل قوى عاملة بلغت 5 ملايين نسمة.

ولكن تصريحات رسمية ومعلومات اقتصادية كشفت طيلة هذه المرحلة أنّ نسبة البطالة كانت أعلى من ذلك بكثير، وأنّ ثمّة بطالة مقنّعة وموسمية وأخرى مهاجرة موقتاً إلى لبنان، ما يجعل نسبة البطالة 20 بالمئة (مليون ومائة ألف شخص). كما أنّ نسبة البطالة على المستوى الوطني حجبت النسب المناطقية، إذ كانت البطالة أكثر ارتفاعاً في محافظة اللاذقية والجزيرة وجنوب البلاد، وبلغت 20.5 بالمئة في طرطوس و15.7 بالمئة في السويداء، مقارنة بنسبة متدنّية في دمشق بلغت 7.5 بالمئة. وتوضح الأرقام أنّ 71 بالمئة من العاطلين عن العمل (800 ألف) كانوا من الفئة العُمرية الشابة (15–24 سنة) وأنّ نسبة 51 بالمئة من العاطلين عن العمل (550 ألفاً) هم في الأرياف. وحتى في صفوف هؤلاء الشباب تراوحت نسبة البطالة حسب مستوى التعليم وقد أشارت تقارير رسمية أنّ فئة خريجي الجامعة الشباب يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة وبلغت نسبة البطالة في صفوفهم 10–15 بالمئة، في حين كان

الذين تركوا المدرسة باكراً في أسفل سلّم البطالة حيث بلغت في صفوف الذين تركوا الدراسة عند المرحلة الابتدائية 43 بالمئة، والذين تركوا الدراسة عند المرحلة الثانوية 23 بالمئة[9].

وتحدّثت الأرقام عن العمالة السورية في لبنان حيث يجني العامل السوري ولو عمل في «الفاعل»[10] مرتّباً شهرياً قد يصل إلى 300 دولار وأحياناً 500 دولار لمن اكتسب خبرة في مهن البناء (تبليط وحدادة وبناء جدران وتمليس، إلخ). وهي رواتب لا يجنيها سوى قلّة من الموظفين في سورية حتى من حملة الشهادات الجامعية. وبلغ حجم العمالة السورية في لبنان حوالى 350 ألفاً وربما أكثر وفق بعض التقديرات اللبنانية. وشكّل تصدير فائض اليد العاملة السورية إلى لبنان مصدراً يوازي أو يفوق دخل النفط من العملات الصعبة والعائد الاقتصادي. وإضافة إلى العمالة في لبنان، فإنّ ثمّة 400 ألف سوري عامل في الخليج والسعودية والدول العربية، أكثر احترافاً من العمال السوريين في لبنان وفي مهن جيدة الراتب، وهم يساهمون بتحويلاتهم في الاقتصاد السوري. وحتى في أوج تصدير فائض العمالة السورية إلى لبنان، ذكر تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سورية أنّ عدد طالبي العمل لدى مكتب التشغيل التابع للوزارة قد بلغ مليون شخص العام 2004، يضاف إليهم البطالة المقنّعة أو البطالة المحبطة (التي فقدت الأمل في العثور على عمل ولم تسجّل في الوزارة). كما أنّ عودة أعداد كبيرة من العمال من لبنان العام 2005 دفعت نسبة البطالة في سورية موقتاً إلى 30 بالمئة من حجم القوى العاملة التي بلغت 5 ملايين نسمة.

لقد أقرّت الحكومة السورية أولوية مكافحة البطالة فخصّصت في مطلع عهد بشّار برنامجاً لخلق 432 ألف وظيفة خلال خمس سنوات بموجب الخطة الخمسية التي انتهت العام 2005، عبر إنفاق 50 مليار ليرة سورية (مليار دولار) يأتي معظمها عبر تنشيط الاستثمارات وتحفيزها، وعُيّن توفيق العمّاش لإدارة المكتب الوطني لمكافحة البطالة. ولكن تظاهرات للعاطلين عن العمل وقعت أمام مكاتب الضمان في حي ابو رمانة وأمام مكاتب البريد في دمشق، وتظاهر طلاب فروع الهندسة في الجامعات بعدما أعلنت الحكومة أنّ ثمّة فائضاً من خريجي الهندسة وأنّ فرص العمل قد تكون غير متوافرة. ولئن تعثّر برنامج خلق فرص العمل، قام رئيس الوزراء محمد العطري بإزاحة العمّاش من منصبه بعدما انتقد هذا الأخير سياسة الحكومة

9- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 117.

10- أي العمل الذي لا يحتاج إلى أية موهبة أو حرفة أو دراسة، بل يقتصر على عضلات العامل في البناء والزراعة والعتالة والمطاعم والعمل المنزلي.

الاقتصادية علناً.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت الحكومة تدرك أنّ القطاع الخاص أكثر ديناميكية من القطاع العام في سعيه إلى الربح والتنافس وفي ابتكار حلول للعراقيل. فقد صمدت الطبقة الوسطى المنتجة في دمشق وحلب والمدن الرئيسية، والتي ضمّت تجاراً وصناعيين ومهنيين، ودعت إلى الإصلاح رغم أنّ الركود الاقتصادي والحصار الخارجي قد ضيّقا عليها. ولكن سبل المعالجة في القطاع العام كانت قليلة إذ إنّ فرص العمل كانت ضئيلة لأعداد متزايدة من العمال ويد عاملة شابة تبحث عن عمل. ذلك أنّ نظام سورية الاشتراكي كان يشكو من قطاع عام متخم بأعداد هائلة من الموظفين ومن مؤسسات عامة غير منتجة، ومع ذلك كان القطاع العام يقبلُ أعداداً كبيرة من الشباب كل عام في وظائف غير منتجة حتى أصبح مصدر رزق ثلث اليد العاملة السورية. لقد ذكر وزير المالية السوري لصحيفة **الشرق الأوسط**[11] أنّه «يوجد في سورية حسب إحصاءات رسمية أكثر من 1.3 مليون موظف وعامل لدى المؤسسات والجهات التابعة للدولة بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، إضافة إلى المتقاعدين وأفراد الجيش». كما يذكر أيضاً: «أنّ آخر الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن في سورية نحو مليوني شخص يتقاضون رواتب وأجوراً من الدولة، ويستفيد نصف سكان البلاد منها على افتراض أن كل صاحب مرتّب يعيل أربعة أشخاص على الأقل. وبيّن الوزير أن تحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء ولكافة أفراد الشعب من ذوي الدخل المحدود يشكّل هاجساً دائماً للحكومة بمتابعة مباشرة من القيادة السياسية».

قطاع النفط

تُظهر جداول تجارة سورية الخارجية أنّ أوروبا هي السوق الرئيسي للصادرات السورية بنسبة 61.7 بالمئة (معظمها مشتقات نفطية)، يليها العراق بنسبة 17.7 بالمئة وتركيا 8 بالمئة والولايات المتحدة 3.1 بالمئة. كما أنّ أوروبا هي مصدر 34.2 بالمئة من واردات سورية، يليها الشرق الأقصى بنسبة 22.7 بالمئة وروسيا 8.3 بالمئة ودول الشرق الأوسط 8 بالمئة[12]. ولكن من عوامل ضعف الاقتصاد السوري في عهد بشّار أنّ نسبة النفط والمشتقات النفطية في قيمة

11- «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

12- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 115.

الصادرات كانت مرتفعة، حيث بلغت الثلثين (3.2 مليار دولار من مجموع صادرات العام 2001 وهي 5 مليارات). وحتى في الصادرات الأخرى فإنّ نسبة كبيرة منها كانت منتجات زراعية (فاكهة وخضار بقيمة 259 مليون دولار العام 2005 ومنتجات نسيجية بقيمة 317 مليون دولار، وقطنية 196 مليون دولار).

وشكّل النفط مورد سورية الطبيعي الرئيسي وساهم بنسبة 60–70 بالمئة من دخل الصادرات السورية ولكنّ كمياته كانت قليلة وكاد احتياطيّه ينفد. ولقد استفادت سورية من أسعار النفط المرتفعة قبل العام 1980 وبعد العام 2000 وتضرّرت من جراء انحدار أسعاره في الثمانينات لأنّ صادرات النفط كانت المصدر الرئيسي للعملات الصعبة. ولكن النفط هو مورد طبيعي في طريق النفاد، ولا يمكن التعويل عليه لفترات طويلة. ولئن توقّع الخبراء أنّ احتياطيّ سورية النفطي بات ضئيلاً وسيزول خلال عقد أو عقدين في غياب اكتشافات جديدة، فإنّ انحداراً تدريجياً في مساهمة النفط في الصادرات السورية قد بدأ فعلاً، حيث انخفض بنسبة خمسة بالمئة سنوياً من 620 ألف برميل في اليوم في 1996 إلى 540 ألف برميل يومياً في 2000 ثم إلى 400 ألف برميل في اليوم العام 2006. كما صرّح وزير النفط عام 2004 أنّ الإنتاج سيتراجع إلى 300 ألف برميل في اليوم سنة 2020. وأنقذ الوضع مرحلياً ضخ النفط العراقي بنسبة 150 إلى 200 ألف برميل يومياً ما سمح لسورية بتصدير كميات أكبر. لقد باع العراق سورية كميات بأسعار دون السوق، استعملتها سورية للاستهلاك المحلي، واستفادت سورية من عمليات تهريب النفط العراقي عبر أراضيها بدءاً من العام 2000 حتى أقفل الجيش الأميركي الحدود العام 2003. وفيما كان الإنتاج السوري اليومي 600 ألف برميل، جاء من العراق 200 ألف برميل يومياً بسعر 10 إلى 15 دولاراً أميركياً، واستعملت الحكومة السورية هذه الكميات في الاستهلاك المحلي، في حين صدّرت سورية إنتاجها بسعر 34 دولاراً للبرميل، محققّة فائضاً مالياً قيمته 3.5 مليار دولار خلال ثلاث سنوات. كما انتعشت التجارة مع العراق لخرق الحصار خلال هذه الفترة. وعدا النفط والتجارة، أطلقت سورية خطاً جويّاً مباشراً إلى العراق وخط سكّة حديدية ومنطقة تجارة حرّة ومؤسسة استثمار مشتركة، وأطلقت واشنطن إشاعة أنّ أكثر من 2.5 مليار دولار تعود إلى نظام صدّام حسين السابق كانت مودعة في مصارف دمشق.

ويتبيّن من الاحتياطي المعروف أنّ سورية يمكنها ضخ النفط بكميات متضائلة لغاية 2020 أو 2025، إلا إذا سمحت الحكومة بدخول شركات أجنبية إلى البلاد لاستكشاف

مواقع احتياطي جديدة. وكان وزير النفط والثروة المعدنية قد ذكر في 2007 أنّ وزارة النفط ستعلن عن مناطق جديدة للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، وستكون مفتوحة لاستثمار الشركات العالمية، ومنها شركة «شل» العاملة في سورية[13]. ولكن منشآت النفط السورية باتت قديمة وبحاجة إلى استبدال بمعدات وتجهيزات حديثة، واليد العاملة الصناعية تعوزها الخبرة والكفاءة. وإزاء توقعات نضوب النفط، بدأت الحكومة السورية بتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تعزيز الاستثمارات في الموارد البشرية.

القطاع المصرفي

اقتصر النشاط المصرفي حتى بداية عهد بشار على البنك التجاري الذي تملكه الدولة، إضافة إلى ثلاثة مصارف قطاع عام متخصصة. فأصرّ بشار على التسامح مع المصارف الأجنبية، وسمح وزير الاقتصاد محمد العمادي بافتتاح فروع لبنوك أجنبية في مناطق تجارة حرّة كان أولها فرع البنك اللبناني-الأوروبي للشرق الأوسط. ثم طلب بشار مجدداً من القيادة القطرية لـ«حزب البعث» في كانون الأول 2000 السماح بتأسيس مصارف خاصة في سورية لتشجيع الاستثمارات. كما صدر القانون 23 في آذار 2002 الذي سمح بقيام مجلس النقد والقروض للمراقبة والإشراف على المصارف الخاصة، إضافة إلى قانون السريّة المصرفية[14]. فتقدّمت مصارف وشركات مالية من لبنان ودول الخليج بطلبات لافتتاح فروع، وافتتح «بنك سورية والمهجر» برئاسة راتب الشلاّح. ثم تحسّن القطاع المصرفي بترخيص لخمسة مصارف خاصة العام 2003، كشراكة سورية (50 بالمئة) ولبنانية-سعودية، وتم الترخيص للمصارف الخاصة وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمساهمة بشكل فعّال في الاقتصاد الوطني وتوجيهه، وانتقلت سورية إلى نظام اقتصاد السوق رسمياً. وتطوّر أداء المصرف المركزي بقانون في العام نفسه، أعطاه سلطة الرقابة على المصارف الخاصة، وتغيّر أعضاء مجلس حكّام المصرف ومُنحوا صلاحية ضبط حركة سوق القطع الأجنبي، وصلاحية تعديل أسعار الفائدة، بعدما عمل القطاع المصرفي طيلة 22 عاماً بسعر الفائدة نفسه. واقتصر مجلس المصرف على ممثلي الوزارات وثلاثة خبراء

13- الوكالة السورية للأنباء، 12 كانون الثاني 2007.

14- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, 2007, p. 105.

عيّنتهم الدولة[15]. في العام 2009 بوشر العمل على تطبيق إصلاحات اقتصادية مؤجَّلة منذ وقت طويل، ولاسيما إطلاق بورصة دمشق التي أبدى السوريون حماسة لوجود بورصة تعمل بعد خمسين عاماً من الاشتراكية.

وحتى 2003 كان أصحاب الأعمال السوريون وكبار المودعين اللبنانيين يعتمدون على المصارف اللبنانية في بيروت عبر فروعها في بلدة شتورة البقاعية (القريبة من الحدود السورية). ولكن افتتاح مصارف خاصة في سورية لم يخفّف من اعتماد السوريين على المصارف اللبنانية حيث فاقت ودائع السوريين في المصارف اللبنانية العام 2005 الملياري دولار، في حين بقيت الودائع في المصارف الخاصة السورية متواضعة، وهذا دليل على غياب الثقة الكاملة. ولم يُعرف إلى أي حدّ ستلتزم الدولة السورية بمبدأ السريّة المصرفية المعمول به في لبنان منذ 1956 وكان وراء نمو الودائع في المصارف اللبنانية إلى ما يفوق 80 مليار دولار العام 2009.

لقد نجحت السلطات النقدية بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية إزاء الدولار طيلة السنوات الصعبة، باستثناء العام 2005. فقد أشار وزير المالية إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية بدأ مباشرة بعد اغتيال رفيق الحريري وتقديم المحقق الألماني ديتليف ميليس تقريره الأول، وما رافق ذلك من ضغوط سياسية على سورية. ولذلك فلا أسباب اقتصادية وراء انخفاض سعر الليرة السورية، بل إن الحكومة بذلت قصارى جهدها للجم ارتفاع سعر الدولار وإعادته إلى مستوياته الطبيعية.

مؤشرات 2010

- الناتج المحلي القائم (بسعر صرف الدولار): 60 مليار دولار، مساهمة القطاع الزراعي: 17.6٪، مساهمة القطاع الصناعي: 26.8٪، مساهمة الخدمات: 55.6٪.
- الدخل الفردي: 3000 دولار .
- حجم القوى العاملة: 5.5 مليون عامل: 17 بالمئة في الزراعة، 16 بالمئة في الصناعة، 67 بالمئة في الخدمات (2008). نسبة البطالة: 8.3 بالمئة.
- موازنة الدولة: مداخيل 12.5 مليار دولار، نفقات: 15.3 بالمئة. دين عام: 30 بالمئة من الناتج المحلي القائم . الدين الخارجي: 7.7 مليار دولار.

15- Jihad Yazigi, *Banking in Syria*, Paris, MEICA, 2003.

– اتجاه الصادرات: العراق 30.2 بالمئة، لبنان 12.2 بالمئة، ألمانيا 9 بالمئة، مصر 7 بالمئة، السعودية 5 بالمئة، إيطاليا 4.5 بالمئة (2009).

– مصادر الواردات: السعودية 10٪، الصين 10٪، تركيا 7٪، مصر 6.4٪، الإمارات 5٪، إيطاليا 5٪، روسيا 5٪، ألمانيا 4.4٪، لبنان 4.1٪ (2009).

(المصدر: U.S. Central Intelligence Agency, *World Fact Book, Syria*, December 2010)

الصناعة

نظر كمال حمدان إلى أوجه التفاضل بين الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني. ففي لبنان يساهم قطاع الخدمات بـ75٪ من الناتج المحلي ويساهم قطاعا الزراعة والصناعة معاً بـ15٪. في حين أنّ هذا التوزّع يميل نحو التوازن في سورية حيث تكاد النسبتان تتساويان: 52٪ للزراعة والصناعة، و48٪ للخدمات. ويبّن أنّ ثمّة حضوراً أقوى للمؤسسات الصناعية المتوسطة في سورية وحضور أعلى للمؤسسات التجارية و الخدماتية الكبيرة في لبنان. ويتفّق تشخيص جورج قرم مع حمدان وآخرين أنّ سورية حافظت على تنوع نشاطها الاقتصادي، خاصة باستغلال قدراتها الزراعية والاهتمام بالقطاع الصناعي، بينما أهمل لبنان هذين القطاعين وحصر اهتماماته بالقطاع الخدماتي التقليدي (مصارف، مال، سياحة، عقارات) ذي القيمة المضافة المتدنية[16].

ولكن الصناعة السورية لم تكن بأفضل حالٍ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ذلك أنّ الاستثمار الخارجي فيها كان ضئيلاً حتّى أنّ مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية العام 2008 كان 700 مليون دولار فقط، وكان متوقعاً أن يشهد هذا الرقم انخفاضاً في 2009 بسبب الأزمة العالمية. ووفقاً لعبدالله الدردري، تحتاج البنى التحتية السورية إلى تحسينات كبيرة تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة، من أجل تزييت عجلة التجارة والحؤول دون قضاء الواردات الرخيصة على الصناعات الأساسية في سورية (النسيج، غزل القطن، البلاستيك، الإسمنت، التعليب). فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان قطاع التصنيع في سورية يكافح على جبهات عدة، إذ تمكّن طوال عقود من تجنّب منافسة الواردات بفضل برنامج «الحماية الوطنية». وقد منحت التعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات

16- مداخلات كمال حمدان وجورج قرم في مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

المنتجين المحليين شعوراً خاطئاً بالأمان، بحيث راحوا يبيعون منتجات أقل جودة بأسعار مرتفعة. بيد أن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة شرّعت أبواب سورية أمام مروحة واسعة من الواردات الجديدة. كما أُلغيَت كل التعريفات الجمركية بين الدول العربية، الأمر الذي أرغم المصنّعين السوريين للمرة الأولى على الدخول إلى حلبة المنافسة مع واردات رخيصة[17].

الإصلاح الاقتصادي

أعطى بشّار الأسد الشأن الاقتصادي الاهتمام الكامل بعدما تحدث عن مواطنين ينامون على معدة فارغة[18]. وبعد أسبوعين من قسَمه اليمين الدستورية، وقّع القانون رقم 11 لإعفاء السوريين الذكور المقيمين في الخارج من الخدمة العسكرية ضمن شروط[19]. وواكبت ذلك سلسلة إجراءات وقوانين ومراسيم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية قامت بها حكومة محمد مصطفى ميرو. وطالت هذه التحسينات تطوير القوانين وتفعيل قانون الاستثمار وتسهيل شروط الاستيراد للشركات الخاصة. كما خضع قانون إيجار العقارات للتعديل لأول مرّة منذ 1949، ورُفعت رواتب موظفي القطاع العام والإدارات الرسمية والمدارس والجامعات وسُمح بتأسيس مصارف خاصة. وعكفت الحكومة على تشجيع المغتربين السوريين للاستثمار في وطنهم الأمّ، حيث قُدّرت رساميل السوريين خارج سورية بـ80 إلى 120 مليار دولار[20]. وكان الاسد الأب قد أعلن عن القانون رقم 7 في أيار 2000 لتعديل القانون رقم 10 بهدف تطوير الاستثمار في سورية وللتجاوب مع منتقدي القانون رقم 10 الذي لم يعد صالحاً لحاجات الاقتصاد العصري. وخفّف القانون رقم 7 القيود على الاستثمار وعلى نقل العملات الصعبة، ومن تعقيدات النظام الضرائبي ومسائل العقارات والحماية من التأميم. وظهرت نتائج مشجّعة في العامين التاليين، إذ بيّنت معلومات مديرية الإحصاء المركزي في دمشق أنّ عدد المشاريع الخاصة التي وافقت عليها الحكومة حتى نهاية 2002 بلغ 3085 مشروعاً استثمر

17- جوشوا لانديس، «أثر الانفتاح الأميركي على الاقتصاد السوري»، النهار، 5 أيار 2009.

18- الحياة، 6 آب 2001.

19- من شروط إعفاء السوريين المقيمين في الخارج من الخدمة، أن يكون المواطن مقيماً في الخارج لفترة 15 سنة وما فوق، وفي الأربعين من العمر على الأقل، أو أن يكون مقيماً في الخارج لأكثر من عشر سنوات ولكنّه يرغب في الاستثمار في سورية، مع دفع رسم يتراوح من 7 إلى 15 ألف دولار، حسب الفئة العمرية.

20- جريدة تشرين، 30 تموز 2000.

406 مليارات ليرة سورية (8 مليارات دولار).

وحدث تطوّر في عملية الموازنة الرسمية، إذ إنّ الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال اتبعت تقليداً بشعاً ما زال نافذاً في لبنان، وهو إنجاز الموازنة العامة في نهاية السنة المالية وليس في نهاية العام الذي يسبقها أو على الأقل في بدايتها. وأحياناً كانت ميزانية عام محدّد تُنجز بعد انتهاء هذا العام. واعتاد السوريون على التصريحات والأخبار التي تتكرّر لشهور عدّة عن قرب إنجاز الموازنة، فلا يتم ذلك فعلاً إلا في نهاية العام، ولم تُعلن آخر موازنة في عهد حافظ الأسد للعام 1999 إلا في كانون الثاني 2000. وتغيّر هذا الوضع مع حكومة ميرو. فقد سلّمت وزارة المالية مشروع موازنة العام 2000 لمجلس الشعب في نيسان 2000 وهذه كانت خطوة جيّدة. ثم تحسّن الأداء فقدّمت مشروع موازنة العام 2001 في تشرين الثاني 2000، وقدمّت موازنة العام 2002 في آخر 2001.

ولكن عمل حكومة ميرو لم يؤدِّ إلى علاج شافٍ للوضع الاقتصادي، فاستُبدل في أيلول 2003 بمحمد ناجي العطري. وسارت حكومة العطري بخطوات للإصلاح المالي والضريبي بما يضمن إعادة هيكلة النظام الضريبي وتطوير إدارته وأساليب جبايته بصورة فاعلة. فزاد التحصيل الضريبي في 2005 و2006 بفضل الإصلاح الضريبي وتخفيض الضرائب والالتزام بقانون مكافحة التهرّب من ضريبة الدخل. وهدفت الخطة أن تصبح الإيرادات الضريبية 10 – 16 في المائة من مجمل الإنفاق العام. ولم تسر الحكومة في تحرير أسعار المشتقات النفطية دون أن يتوافر بديل يصل إلى كل الأفراد الذين يحتاجون فعلياً لتلقّي الدعم. وكانت سورية تفكر بإعادة النظر في دعم المشتقات النفطية، خاصة أن جزءاً كبيراً منه كان يذهب إلى الدول المجاورة (خاصة لبنان)، ولكنّها لم تلغ الدعم[21].

وكانت سورية قد باشرت منذ 1998 مفاوضات الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي. ولكن الاتحاد الأوروبي فرض شروطاً تعجيزية، كأن تفتح سورية أسواقها للتجارة الحرّة وتطلق حرية نقل الأموال. وإذ وافقت حكومة رفيق الحريري في لبنان على دفتر شروط الشراكة في مطلع 2001، أعلن وزير الصناعة السوري عصام الزعيم في العام نفسه أنّ سورية لن يكون باستطاعتها تنفيذ الشروط الأوروبية ضمن المهلة الممنوحة، وستحتاج إلى مرحلة

21- «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

انتقالية زمنية طويلة[22]. ولكن بعد الغزو الأميركي للعراق في آذار 2003 وانقلاب الموقف الأميركي بقيادة بوش الابن إلى العداء لسورية وتهديده لدمشق بشكل أسبوعي، لجأت سورية إلى تحسين علاقتها بالاتحاد الأوروبي، مستفيدة من مناهضة فرنسا للسياسة الأميركية ولغزو العراق، وجوّ العزلة الدولية الذي فرضته أميركا على سورية، وفقدان مليارات الدولارات من التجارة مع العراق ومن كميات النفط العراقي. كما أنّ واشنطن فرضت عقوبات اقتصادية على سورية في أيار 2004 تركت أثراً نفسياً سلبياً في نفوس السوريين، وخاصة في أوساط رجال الأعمال. ولذلك بدت سورية أكثر قبولاً لشروط الشراكة الأوروبية فوقّعت الاتفاقية في تشرين الأول 2004. ولكنّ التوقيع جاء متأخراً لأنّ الموقف الفرنسي انقلب عندما تقرّب الرئيس شيراك من بوش وأصبح معادياً لسورية وشريكاً لواشنطن في مواجهة سورية على الساحة اللبنانية، فاستمرّ التعثّر في تنفيذ الشراكة الأوروبية.

وإذ تأذّت العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب في تلك الفترة، اتجهت أنظار سورية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية التي كان من المفترض أن تكون مجالها الطبيعي.

لقد سعت سورية، منذ استقلالها، إلى وحدة عربية شاملة وفي حال تعذّر ذلك فعلى الأقل إلى وحدة اقتصادية أو تكامل اقتصادي أو وحدة جمركية وتجارية. ولم يغِب هذا السعي عن عهد بشّار، فاستمر البحث عن صيغة عربية للتقارب الاقتصادي في زمن أصبحت فيه الوحدات القاريّة والأسواق التي تضمّ عدداً كبيراً من الدول حقيقة في كل مكان من الكرة الأرضية إلا في المنطقة العربية. ولكن سرعان ما تبيّن للخبراء السوريين أنّ رغبات العروبة والوحدة العربية التي يُظهرها الشارع العربي لا تنعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي للبلدان، حيث كاد ينتفي التبادل الاقتصادي بين الدول العربية باستثناءات قليلة، وحيث يرتبط كل بلد عربي بتجارته الخارجية مباشرة بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وشرق آسيا، بينما لا تشكل التجارة العربية العربية سوى نسبة ضئيلة من مجموع تجارتها الخارجية. وحتى لبنان الذي كانت الحكومات السورية المتعاقبة تطمح أن يكون بمثابة «هونغ كونغ» للاقتصاد السوري، يساعد سورية على الاندماج الصحي في الاقتصاد الدولي المعولم، ابتعد عن سورية بعد أحداث 2005 وتدهورت العلاقات بين

22- جريدة **البعث** 10 كانون الثاني 2002.

البلدين.

كانت سورية في صيف 2005 أمام أزمة اقتصادية متعددة الأوجه ارتبطت بشكل أساسي بالعقوبات الأميركية وعودة العمالة السورية من لبنان وإغلاق التجارة مع العراق، والعزلة العربية والدولية وأعباء اقتصادية إنتاجية ومالية ليس آخرها ارتفاع الدين العام[23]، وأزمة كامنة في النظام الإقتصادي. لقد كانت يد الحكومة مكبّلة في قدرتها على معالجة الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الإقليمي والدولي لسورية. فرافق سنوات بشّار الأولى في الحكم تباطؤ في النمو الاقتصادي، وتراجع الفرص الاستثمارية، وتناقص احتياطي النفط المعروف وقلّة اليد العاملة الخبيرة في سوق العمل بسبب الهجرة. كما أفسد تقرّبها من إيران و«حزب الله» و«حركة حماس» علاقتها بمصر والسعودية ودول الخليج، فضاقت سبل تلقّي المساعدات العربية المعتادة وتنويع التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. وعزا بشّار بعض أسباب الصعوبات إلى سياسة سورية الإقليمية.

منذ نهاية التسعينات، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دارت مناظرات عديدة حول النموذج المثالي الذي على سورية اتّباعه لتحسين أدائها الاقتصادي دون أن يضرّ ذلك بأولوية الناحية الاجتماعية التي وسمت نظام البعث منذ الستينات[24]. وشارك هذا المؤلف في مناقشة مع الخبير السوري نبيل سكّر في كانون الأول 2001 (ضمن برنامج «كلام الناس» على أل بي سي). وكان الحوار حول إذا ما كانت سورية ستستفيد من تجربة نمور آسيا أو أنّ النموذج الصيني – أي دولة ذات نظام صارم مع اقتصاد شبه محرّر – هو الأفضل. لقد طالب نبيل سكّر وراتب الشلاّح بتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي. فحدّد سكّر والشلاّح أنّ المطلوب هو أن تقوم الدولة بإزالة القيود البيروقراطية والإجراءات والعراقيل العديدة وإطلاق حرية القطاع الخاص والتجاري الذي أثبت جدارته في أقصى الظروف، واتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمار، ومنها السعي نحو السلام والاستقرار الإقليمي.

وفي النهاية، كان بشّار يسير خطوة خطوة بدون نموذج اقتصادي معيّن في البال. حتى

23- تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنّ الدين العام في سورية قد ارتفع من 18.6 بالمئة من الناتج المحلي القائم عام 2001 إلى 26 بالمئة عام 2005.

24- عادل رضا، «الإدارة بالأهداف/ إلى أين؟» في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2000. وفؤاد السيّد، «التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل»، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2001.

أنّ وزير المالية السوري محمد الحسين أعلن في نهاية 2004 أنّ الاقتصاد السوري قد أصبح عملياً اقتصاد سوق في كل شيء حتى لو لم نسمّه كذلك[25]. ولكن كانت ثمّة هوة بين النظام الاقتصادي السوري الذي أصبح هجيناً واتفق على تسميته «نظام سوق اجتماعي»،وبين النظام الرأسمالي الحرّ حيث يمارس الأشخاص خياراتهم الاقتصادية المبنية على حساباتهم الخاصة في الربح والخسارة، والنابعة من الرغبة الشخصية بدون أي إكراه من الدولة[26]. وحتى المقارنة مع الصين لم تكن جائزة. إذ رغم أوجه الشبه بين النموذج الذي تخطو نحوه سورية والنموذج الصيني، ثمّة فوارق كثيرة بقيت بين البلدين، منها الهوة في درجة التصنيع، والمكننة وحجم السوق المحلي. هذا التخلّف عن النموذج الصيني، ناهيك عن المضي نحو اقتصاد السوق، يعني أنّ سورية كانت تحتاج إلى أكثر من خطوات هنا وهناك، بل إلى إصلاحات شاملة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسماح بمتنفّس للقطاع الخاص وإلى نمو قوى سياسية جديدة تراقب أداء الحكومة والقطاع العام. لقد بدأت الدعوة إلى هذه الإصلاحات منذ أواسط التسعينات واشتدّت عامي 1997 و1998 في جو من التسامح مع الحوار والنقاش العام في الصحف وفي ندوات الجمعية الاقتصادية السورية[27]. ونشرت صحيفة **الحياة** سلسلة مقالات في أيار وحزيران 1999 أشعلت محاورات بين مسؤولي الحكومة والخبراء الاقتصاديين والمثقفين من خلفيات سياسية مختلفة[28].

وإذ بدأت تبرز في الحوارات أفكار جديدة حول المبادئ الاقتصادية، فيما أخذت الحكومة السورية تتقبّل مصطلحات اقتصاد السوق كالإنتاجية والفعالية (Productivity & Efficiency) وتدخله في مداولاتها وقراراتها وإدارتها لمؤسسات القطاع العام[29]. ولكن مسيرة سورية نحو الاقتصاد الحر لم تعنِ الفلتان الاقتصادي بنظر الدولة التي كانت تتدخّل وتمنح الحوافز وترفع العراقيل والحواجز أمام النمو والاستثمارات والحركة الاقتصادية، وفي

25- **الحياة** 8 تشرين الثاني و12 كانون الأول 2004.

26- H. Hopfinger and M. Boeckler, "Step by Step to an Open Economic System: Syria Sets a Course for Liberalisation", in *British Journal of Middle East Studies*, 23 (2), 1996, pp. 183-202.

27- نبيل السمّان، **الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة**، دمشق، 1997.

28- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms», in *Changing Regime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife, Scotland, 2009, p. 25.

29- خالد عبدالنور، القطاع الخاص في سورية: من الحماية إلى المنافسة، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2000.

الوقت نفسه لم تكن تستطيع أن تأمر الناشطين اقتصادياً أن يعملوا ما تريد[30]. ولم يكن صحّياً لسورية المضي باقتصاد تدخّلي، رغم فوائده، فهو لم يعطِ النتيجة التي وصلت إليها دول أخرى حيث تلعب الدولة الدور الأهم في الاقتصاد، كسنغفورة وكوريا[31]. ويتساءل الباحث الألماني سورن شمدت كيف أنّ كوريا الجنوبية التي كانت أفقر من سورية العام 1952 قد وصلت إلى مرحلة من الازدهار فأصبح معدل الدخل الفردي فيها سنة 2000 عشرة أضعاف ما هو عليه في سورية[32].

وحول ضرورات الإصلاح، كتب نبيل سكّر:

«نقول وبصراحة إنّ عقد التسعينات كان عقداً ضائعاً بالنسبة للإصلاح الاقتصادي في سورية التي لا تستطيع أن تضيّع عقداً آخرَ، بل ولا حتى نصف عقد من الزمن. وما على المتباهين بالتدرج السوري للإصلاح، الذي جنّب البلاد الهزّات، كما يقولون، إلا أن يتذكّروا التدنّي الذي يتم في دخل الفرد في سورية، والتزايد في معدّلات البطالة (الذي وصل إلى حوالى 20 في المئة) وتزايد هجرة الشباب، فضلاً عن استمرار انحدار موقع سورية في سلّم التنمية العالمي. إن النداءات الداعية إلى التدرج والتروّي والحذر، والنداءات التي ترفع شعار «الاستقرار قبل الإصلاح» وغير ذلك من الشعارات، تخفي في معظمها عدم رغبة حقيقية في الإصلاح... ومن جهة أخرى، فإن من شأن البطالة المتزايدة في الاقتصاد السوري أن تهدد الاستقرار نفسه الذي يخشون عليه، إذا لم يتم التعامل معها بالسرعة اللازمة من خلال الإصلاح الشامل والعميق».

ويضيف سكّر:

«المطلوب، بدايةً، الإقرار بأننا في أزمة ولسنا في مجرّد مشكلة، والأزمة تتمثل في تدنّي معدلات النمو وتزايد البطالة، وتدنّي القدرة على المنافسة في اقتصاد مفتوح، ما يعرّضنا إلى خطر التهميش. والمطلوب، ثانياً، اتخاذ مجموعة من الخطوات الأساسية حتى تستطيع سورية

30- Soren Schmidt, «The Developmental Role of State in the Middle East: Lessons from Syria», in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 26.

31- Raymond Hinnebusch, «Syria: The Politics of Economic Liberalisation», *Third World Quarterly,* vol. 18, n° 2, pp. 249-265.

32- David Waldner, *State Building and Late Development in Syria, Turkey, Korea and Taiwan*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1999.

الانطلاق من عقالها. أولى هذه الخطوات كسر الجمود الفكري القائم حالياً، من خلال قيام الحزب والدولة بمبادرة يوضحان فيها رؤيتهما بشأن هوية الاقتصاد السوري المستقبلي، ويقومان بصياغة إطار فكري واقتصادي جديد. ولا بد لمثل هذا الفكر الجديد من أن يقوم على التبنّي الصريح لنظام السوق الذي أثبت، برغم نواقصه، أنه يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد من نظام الأوامر الإدارية ولأولوية القطاع الخاص في العمل الإنتاجي، معتبرين أن مبدأ الملكية الخاصة حق وليس منحة... وفي اعتقادي أن هذه خطوة لا بد منها لتخطّي عقدة رئيسية تعيق سورية من الانطلاق في إصلاحها الاقتصادي. وما لم يتم تخطّي هذه العقدة فستظل البرامج والقرارات الاقتصادية متخبّطة، وسيظلّ يتعرض تطبيقها للتردّد وللبطء، ولن تستطيع سورية جذب أي من الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار العربي والأجنبي على نطاق واسع»...

«يجب أن تتضمن عملية الإصلاح والتنمية بالضرورة، السعي إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط دورها، إلى جانب دور الحكومة في عملية الإصلاح والتنمية، وفي التصدي للفرص، كما للتحديات المتدفقة مع موجات العولمة. نحن اليوم أحوج ما نكون إلى إحياء هذه المؤسسات وإلى إدخال مبادئ الإدارة الرشيدة ومفاهيم الشفافية وسيادة القانون إلى مفرداتنا، وإلى إشراك المجتمع بأكمله في عملية التنمية. ويجب أن يكون إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتعميق المفاهيم المشار إليها مقدمةً للإصلاح السياسي الذي لا بد وأن يكون آتياً في المستقبل، فالإصلاح الاقتصادي يفرز قوى جديدة، فاعلة في المجتمع، لا بد وأن تشارك في نهاية المطاف في العملية السياسية»[33].

– من ناحية أخرى يؤكّد الباحث السوري سمير سعيفان أنّ ما لجم رغبة الدولة السورية في الإصلاح الاقتصادي هو خشيتها من آثاره، رغم قناعة القيادة السورية بالحاجة للإصلاح. فقد انطلق حوار حول الإصلاح الاقتصادي دون أن تتخذ الدولة حياله أي موقف رسمي معلن، بل كانت الغاية تحضير القيادات والكادرات السورية التقليدية في مختلف مفاصل الدولة، وتحضير القوى المؤيدة والمعارضة والمترددة، وتحضير الناس تدريجيا للإصلاح. وفي العام 2000، تمّ تشكيل لجنة الـ18 ثم لجنة الـ35 لإصلاح القطاع العام الصناعي، ثم مشروع برنامج الإصلاح الذي وضعته لجنة وزارية العام 2002، ثم لجنة شكلها رئيس الوزراء في 2003. ولكن سعيفان يشير إلى أنّ الجهات الوصائية لم تعتمد أياً من التقارير والبرامج التي

33- من محاضرة نبيل سكر، «الاقتصاد السوري إلى أين؟» في معهد عبد الحميد شومان في عمان، السفير، 4 حزيران 2003.

وُضعت، بل إنّ مساعي وضع برنامج إصلاح اقتصادي توقّفت لتقتصر بعد ذلك على جهود التعاون مع الفرنسيين لوضع برنامج للإصلاح الإداري وآخر للإصلاح القضائي، دون أن تثمر هذه الجهود أيضاً عن نتائج كبيرة تُذكر، فبقي وضع الإدارة والقضاء في سورية ينتظر برامج إصلاحها التي باتت شديدة الضرورة.

إتسمت خطوات الإصلاح في السنوات الأولى من عهد بشّار إذاً بغياب استراتيجية شاملة مُعلنة لها أهداف قطاعية واجتماعية مندمجة بها، ومراحل وأهداف عامة ومعايير قياس أداء ومراحل تناقش على مستوى وطني، وتُعتمد من المؤسسات الرسمية. وهذه الاستراتيجية لو وجدت لكانت وجّهت الخطط الخمسية والسنوية والبرامج القطاعية والمؤسسات كما توجّه صنع السياسات الاقتصادية وتترجم في برامج تنفيذية قطاعية. وخلال انعقاد المؤتمر القطري العاشر لـ«حزب البعث» في حزيران 2005 تم إقرار التوجّه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» وقد كانت هذه الصيغة مناسبة، لأنها تحتوي «اقتصاد السوق»، من جهة، وتحتوي «الاجتماعي»، من جهة أخرى، ولكن لم تبذل أية جهود ولم يصدر عن المؤتمر أو ما بعد انفضاض المؤتمر أية وثيقة تحدد محتوى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، والأسس الجديدة التي توجه السياسة الاقتصادية، وما هي السياسات القطاعية في التجارة والصناعة والاستثمار والنقد والمال والتشغيل والأجور والملكية وغيرها[34].

وحول النموذج الاقتصادي في سورية، يرى كمال حمدان أنّ سورية «تقف راهناً أمام مفترق يتجاذبه اتجاهان: اتجاه يدفع موضوعياً نحو الانخراط في مثل برنامج الشراكة الأوروبية، واتجاه يأمل في إحلال نسق من «اقتصاد السوق الاجتماعي» كبديل من النظام التدخّلي السابق. والسؤال الكبير في كلتا الحالتين هو الآتي: كيف العمل على تحسين شروط التوازن بين دور الدولة ودور السوق من دون الإضرار بالقاعدة المادية للإنتاج وبالمكاسب الاجتماعية؟». ويشير حمدان إلى أن البحث عن نموذج بديل جاء في وقت «لا تزال أصداء سقوط النموذج الذي استوحت منه سورية (الاتحاد السوفياتي) معظم سياساتها التدخلية منذ الستينات، قائمة بشكل بيّن. والإقرار بهذا الواقع لا يقلل من أهمية ما حققته من إنجازات في مجال مشاريع البنى التحتية الأساسية، والخدمات العامة الملحّة (من تعليم

34- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق، نيسان 2009.

وصحة وإسكان ونقل...)، وكذلك في مجال توسيع القاعدة الصناعية والزراعية والسياحية للبلاد». ولكن ما حقّقه النظام التدخّلي لا يلغي، بنظر حمدان، واقع المشكلات والتحديات التي تواجهها سورية: إنتاجية عمل ضعيفة تخفي بطالة صريحة وبطالة مقنعة عاليتين، أجر ودخل وسطيان منخفضان نسبياً، أنشطة اقتصادية قليلة التداخل والتشابك، إنتاج زراعي غير معد بصورة كافية للتصنيع، صناعة بديلة للمستوردات تعترضها القيود على غير صعيد، خدمات معظمها ذات طابع بسيط وغير قابلة للتداول (الخارجي) مع بعض الاستثناءات (جزء من السياحة)، قطاع مصرفي يواجه صعوبات في تعبئة الادخارات وبلورة فرص الاستثمار، تشريعات وسياسات حمائية تحد من الانفتاح على المنافسة وتحفيز حركة انتقال وتوطين التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى قطاع عام «متضخم» تتحكم به نزعات بيروقراطية وآليات توزيع بسيطة للدخل على حساب دوره المأمول كرافعة للاقتصاد الوطني وكأداة رئيسية لإعادة التوزيع».

ولكن حمدان يدعو إلى التفاؤل إذ «إنّ لسورية ميزة نسبية واضحة في الحقل الزراعي وإلى حد كبير في مجال العديد من الصناعات التحويلية المعتمدة على العمالة الكثيفة أو على الاستهلاك الكثيف للطاقة.. هذا مع العلم أنّه كلما نمت الزراعة والصناعة التحويلية السورية، ازدهرت بدورها فروع الخدمات اللبنانية المواكبة والمكملة لتلك النشاطات، خصوصاً إذا ما جرى توليف هذه الأنشطة المتكاملة في اتجاه تصديري. فالهدف الأساسي يتمثّل في المطاف الأخير في تحسين الأوضاع المعيشية للسكّان في البلدين ومكافحة البطالة وتدعيم مستوى التعليم الرسمي، وتطوير آليات سوق العمل وحفز مشاركة المرأة فيه، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والحدّ من التفاوتات الاجتماعية الصارخة ومن مستوى الأجور المنخفض، وزيادة فاعلية السياسات الضريبية كأداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين»[35].

خلاصة

حقّقت سورية بعض الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الماضية، بما فيها تخفيض أسعار الفائدة وافتتاح مصارف خاصة وتوحيد سعر الصرف ورفع الدعم عن سلع أساسية -خاصة

35- كمال حمدان، «لبنان وسوريا: مقارنة بين واقع النظامين الاقتصاديين»، في مؤتمر العلاقات السورية-اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

المحروقات والإسمنت – وافتتحت بورصة دمشق العام 2009. ووقّع بشّار مراسيم لتسهيل شروط الاستثمار الخاصة وملكية الشركات وعمل المصرف المركزي في إصدار سندات خزينة لتمويل الدولة. ورغم ذلك فإنّ نسبة تدخّل الدولة في الاقتصاد وسيطرتها على النشاط الاقتصادي كانا لا يزالان مرتفعين، وسط بطالة مرتفعة وعجز خزينة متفاقم وضغط على استهلاك الماء والكهرباء، ونمو سكاني مطّرد وآفات متعاظمة كتلوّث البيئة. ولم يكن بعيداً عن الحقيقة بأنّ تحسّن الوضع الاقتصادي في سورية وتراجع الحصار الغربي مرتبطان بموقف سورية من إسرائيل ودعمها لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. ذلك أنّ الإصلاح العميق الذي يخفّف من القيود الرسمية ويحفّز التجارة الخارجية ويشجّع الاستثمار الأجنبي ويعزّز الحريات ويُطلق مواهب القطاع التجاري السوري، سيستفيد دون شك من تراجع سورية عن مواقفها تجاه إسرائيل، أسوة بمصر التي بعد صلحها مع إسرائيل وصمتها عن ضرب إسرائيل للبنان والفلسطينيين في 1978 و1982 وفي التسعينات وفي 2006 و2009، حصلت على الكثير من الدعم الاقتصادي الأميركي والغربي وتحسّنت صورتها بشكل غير مسبوق في إعلام الغرب وفي الجامعات وعلى مستوى الشارع الغربي ومستوى التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين القاهرة وعواصم الدول الكبرى في الغرب.

وسنحاول في الفصل التالي استعراض التحديات الإقليمية التي واجهتها سورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الفصل الخامس عشر

مواجهة التحديات الإقليمية

بدأ القرن الجديد على سورية بحِمل ثقيل جداً هو نتيجة تراكمات تمتدّ إلى عقود سابقة. إذ بالإضافة إلى الملف اللبناني المفتوح والصراع الإقليمي مع إسرائيل، انفجرت انتفاضة فلسطينية جديدة في أيلول 2000 ووقعت هجومات 11 أيلول 2001 الإرهابية التي أسفرت عن تداعيات عدّة في المنطقة واستعملتها واشنطن حجّة لغزو العراق في آذار 2003. ثم انفجر الوضع السياسي في لبنان منذ أيلول 2004 واغتيل رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط 2005 ما أحدث حركة دومينو كان من مفاعلاتها خروج سورية من لبنان في نيسان 2005. ثم انفجرت حرب إسرائيلية جديدة على لبنان في صيف 2006 وحرب على غزّة في كانون الأول 2008. فكيف واجهت سورية هذه التحديات الإقليمية؟

غزو العراق وتهديد سورية

كانت علاقة سورية مع العراق وعدم انضمامها إلى «الحرب ضد الإرهاب» التي أعلنها بوش الابن، العاملين الرئيسيين اللذين أوصلاها إلى مرحلة خصام مع واشنطن وحلفائها سنة 2003.

عانى العراق مدّة 12 عاماً من الحصار والقصف والتجويع بعد حرب الكويت عام 1991، وبعدما فرض مجلس الأمن حصاراً اقتصادياً ظالماً على العراق وشعبه أسفر عن موت 1.5 مليون عراقي جراء سوء التغذية والأمراض والفقر. وكانت قد انقشعت غيوم العلاقات بين سورية والعراق في 1997 قبل ثلاثة أعوام من عهد بشّار وبعد انقطاع دام 18 سنة. فتطوّرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفُتحت الحدود أمام أصحاب الأعمال وأُقيمت

مراكز تجارية في بغداد ودمشق لتسهيل شحن البضائع. وبعد شهرين من بدء عهد بشّار – في آب 2000 –، عاد خط السكة الحديد بين حلب والموصل إلى العمل بعد توقّفه منذ 1979، وخرقت سورية الحصار الجوي الذي فرضته الولايات المتحدة فسيّرت خط طيران مدني بين البلدين وتمّ الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرّة وتوقيع عقود كبيرة. وزار طارق عزيز دمشق قادماً بطائرة هي الرحلة الجوية الأولى بين البلدين منذ العام 1991. وفي العام 2000، كان بشار يمتّن علاقة سورية بالعراق بوتيرة أسرع من تلك التي سلكها والده، وعارض بشدّة استمرار نظام العقوبات ضد العراق. وزادت شحنات النفط العراقي إلى سورية بنسب أعلى بكثير من المسموح به في برنامج «النفط مقابل الغذاء»، ما عرّض سورية لانتقادات وتهديدات من واشنطن ولندن ودول أخرى. وفي كانون الثاني 2001، أعلن البلدان التوصّل إلى اتفاق لشراكة الموارد المائية.

كان العالم الذي خطت إليه سورية شديد الاختلاف عن عالم القرن العشرين، عالم مخيف مليء بالأخطار. إذ عندما وقعت الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001، ندّدت سورية بالهجوم وشاركت الأميركيين مشاعر الأسى والعزاء، ولكنّها لم تنضوِ في «الحرب على الإرهاب». وكان هذا الموقف بداية اشتعال عواصف صعبة حول سورية في السنوات التي تلت شبيهة بسنوات الصراع على سورية في خمسينات القرن العشرين، وبالمواجهة السورية– الإسرائيلية–الأميركية في لبنان من 1981 إلى 1984. فقد خرجت إدارة بوش بعد هجمات أيلول 2001 بعقيدة متطرفة لم تشهدها أميركا من قبل، مربوطة بغضب انتقامي عارم ومنحى عدواني لا يتوانى عن عمل أي شيء، بما فيه غزو بلدان وتغيير أنظمة الحكم فيها. وبعد غزو أفغانستان في نهاية 2001 استعدت أميركا لغزو العراق ثم شنّت الحرب عليه في آذار 2003 ووصل الجيش الأميركي إلى حدود سورية الشرقية، في وقت أخذت تحيط بسورية حكومات موالية لأميركا في بيروت وعمّان وتل أبيب ورام الله. فلازم القلق والخوف سورية حتى 2007 على الأقل.

لقد أشرنا في الفصل العاشر إلى التغيير الذي أصاب سياسة واشنطن وانخراطها مع إسرائيل في توصيف الدول غير المطيعة لأميركا أو تلك التي تتصدّى لإسرائيل بأنّها مارقة وترعى الإرهاب. واستمرّت إدارة بوش الابن في هذا المنهج حتى نشأ «مبدأ بوش» في أيلول 2002 من بندين: (1) أنّ «الولايات المتحدّة ستشنّ حروباً وقائية ضد أية جهة أو دولة أو أفراد يشكّلون خطراً – ولو في طوره الأول – ضد الأمة الأميركية» (خطاب بوش أمام

الكونغرس)، و(2) أنّ «مَن ليس معنا فهو ضدنا». وهكذا سلكت أميركا طريقاً انفرادياً خارج الشرعيّة الدولية التي لم تعطها واشنطن أي اعتبار، حتى لاحظ بعض الأميركيين في بداية العام 2003 أنّ الولايات المتّحدة لم يعد لها صديق في العالم سوى إسرائيل وبريطانيا، وأنّ لوبياً موالياً لإسرائيل يدير السياسة الأميركية. ووصلت الهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أشدّها قبل الحرب على العراق فبرزت حالات عداء أميركية شديدة للغاية ضد فرنسا. وكان أعضاء مجلس الأمن القومي المحيط ببوش الابن وأغلبية أعضاء الكونغرس ومعظم المؤسسات في العاصمة الأميركية المؤثّرة في القرار السياسي، ينتمون للمحافظين الجدد وأصدقاء لإسرائيل ومقرّبين جدّاً من الليكود وآرييل شارون الذي كان إلى يمين بيغن وشامير، والذي أصبح الآن رئيس وزراء إسرائيل. لقد تبنّى أصدقاء إسرائيل الذين سيطروا على الإدارة الأميركية وسياستها تجاه الشرق الأوسط، نداءات شارون حول ضرورة ضرب العراق عاجلاً. فلم يخلُ أسبوع من عامي 2001 و2002 من تصريحات أو مقابلات صحفية أو كلمات عامة تدعو لغزو العراق، بدءاً ببوش نفسه، مروراً برمسفلد وتشيني ورايس وباول وولفوفتز وبيرل .

يقول الصحافي بوب وودورد: «ما أن أخذت حرب أفغانستان طريقها إلى التنفيذ حتى فتحت رايس موضوع العراق، فسألت: «إذا نجحنا في أفغانستان، هل نضع موضوع الحرب على العراق على الطاولة؟»، فتحمّس ولفوفتز، وأيّد بوش هذا الاتجاه بتعيينه أشخاصاً كانوا مع والده في حرب الكويت: كولين باول وديك تشيني وآخرين»[1]. وفي 10 تشرين الأول 2001، وقد بدأت الحرب على أفغانستان، توجّهت أنظار إدارة بوش إلى سورية «على أنّها دولة تدعم الإرهاب» وتدعم «حزب الله». فاعترض البعض على أساس أنّ سورية تتعاون مع أميركا ضد الإرهاب. ولكن باول الذي كان يُعطي انطباعاً أنّه معتدل ولكنّه كان من المتشدّدين، قال: «يجب على سورية أن تكون ضد كل الإرهاب»، ليس فقط ضد «تنظيم القاعدة» بل ضد «حماس» في فلسطين و«حزب الله» في لبنان. وكانت سورية قد قدّمت مساعدات هامة للولايات المتحدة في خريف 2001. وتدخّل رمسفلد ليدعم باول فقال: «لن نطلب مساعدة من سورية ضد القاعدة لأنّ قبولنا بمساعدتها سيشعرنا بأننا محكومون بتقدير دعمها، ما يشلّ

Bob Woodward, *Bush At War*, New York, Simon and Schuster, 2003, p. 131. -1

قدرتنا على ملاحقة السوريين في دعمهم لمنظمات إرهابية أخرى في ما بعد»[2].

في الأيام الستّين التي سبقت غزو العراق، سعت الإدارة الأميركية بالوسائل الديبلوماسية والعسكرية والاقتصادية كافة للحصول على قرار من مجلس الأمن يشرّع الحرب. خاصّة أنّ هذا المجلس شرّع حرب الكويت، كما شرّع العقوبات الاقتصادية على العراق ولجان التفتيش التي دلّت الطائرات الأميركية والبريطانية على الأماكن العراقية الحسّاسة التي يجب قصفها. وإذ لم تحصل واشنطن على قرار صريح يجيز غزو العراق، لم تحتج إلى ضوء أخضر، بل اعتبرت أنّ أية دولة تقف في طريقها من الآن فصاعداً إنّما تشجّع صدّام والإرهاب[3]. وفي ليل 19-20 آذار 2003 شنّت الولايات المتحدة غارات جوية أسقطت 3000 قنبلة وصاروخ خلال ثلاث ساعات، معلنة حرباً لاحتلال العراق استغرقت 20 يوماً[4]. وفي صبيحة 5 نيسان شنّ الجيش الأميركي هجمات قوية ومتكررة على وسط بغداد حتى سيطر على القصر الجمهوري في 7 نيسان ووصل إلى معظم ساحات بغداد في 9 نيسان، وأكمل احتلال الضواحي في العاشر منه. فلجأ الشعب العراقي إلى مقاومة الاحتلال مباشرة بعد سقوط بغداد وبات مقتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتدمير آليّاتهم العسكرية في جوار البصرة وبغداد شأناً يومياً. كما عمدت جماعات إلى حرق منشآت نفطية في شمال العراق وتفجيرها، وخاصة في نواحي كركوك والموصل. وردّت قوات الاحتلال بحملات قمع واسعة شملت مهاجمة بلدات وقرى عديدة أدّت إلى مقتل عشرات آلاف العراقيين. هذه المقاومة أخّرت مسألة إعادة الإعمار التي خطّطت لها الدوائر الأميركية، وأصبحت الشغل الشاغل لقوات الاحتلال لسنوات عدّة.

قبل الغزو الأميركي للعراق، كانت العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق في أوجها، إذ أعطت الحكومة العراقية لسورية الأولوية كمصدر لاستيراد حاجاتها من السلع بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء». فزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عن 5 مليارات دولار من جراء التجارة عبر الحدود والنفط العراقي ومنطقة التجارة الحرة في التبادل الكثيف للبضائع. وعندما أصبح بشّار رئيساً عام 2000، اخترقت سورية الحصار وبدأت كميات النفط العراقية تعبر إلى سورية عبر أنابيب وشاحنات وتستفيد الأخيرة من فارق في السعر بلغ 40 بالمئة دون السعر العالمي. وواصلت سورية هذا النشاط رغم طلب كولن باول، وزير

2- Bob Woodward, *Ibid.*, p. 220.

3- **الوسط**، 27 كانون الثاني 2003.

4- **الحياة**، 26 أيار 2003.

الخارجية الأميركي، مراراً بوقف التهريب مباشرة من بشّار. وقد كانت مرحلة خرق الحصار الدولي للعراق الأكثر ربحاً لسورية، حيث بلغت عائداتها من التجارة 8 مليارات دولار. كما أنّ سورية حقّقت صفقات تجارية لتصدير سلع تجارية بكميات كبيرة للعراق، بعدما منع الحصار الدولي العراق من ممارسة سيادته على التجارة الخارجية[5].

كانت سورية من الدول الأكثر تضرّراً جرّاء الغزو الأميركي للعراق، وخاصة الخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأميركية في نيسان 2003. كما أنّ حجم خسارة السوق العراقية للسلع السورية شكلت ضربة موجعة للاقتصاد السوري الذي اتكل منذ عقد من الزمن على العلاقات الاقتصادية مع العراق ولبنان، ولكن بدرجة أكبر مع العراق بعد وفاة حافظ الأسد العام 2000، حيث بلغت العائدات السوريّة من التجارة مع العراق ما يزيد عن ملياري دولار في السنة، وكذلك عائدات هامة من أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية بمرفأ بانياس، والذي أدى إقفاله إلى خسارة هامة للعملات الصعبة، ما دفع سورية إلى تقليص مشترياتها الأجنبية. أضف إلى هذه الخسارة واقع تردّي القطاع السياحي بشكل عام في المنطقة وتجمّد حركة الاستثمارات، والضغوط الأميركية التي تصاعدت في الأشهر الستّة الأولى للعام 2003. فتأزّمت الحالة الاقتصادية في سورية، كما سبقت الإشارة، وأُقفلت على سورية السبل شرقاً كما كانت العلاقات متعثّرة جنوباً منذ توقيع الأردن لمعاهدة سلام مع إسرائيل، ومتعثّرة مع «منظمة التحرير» بسبب اتفاقاتها المرحلية مع إسرائيل، ليصبح لبنان أكثر أهمية لسورية من أية حقبة مضت.

بعد احتلال العراق، واصل اليمين الأميركي الجديد حملته ضد سورية، واعتبر أنّ تحوّل العراق إلى محميّة أميركية هو خطوة أولى تليها خطوات ضد دول أخرى. فأخذت كونداليزا رايس تهدّد سورية بأنّ عدم تعاونها مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى حلّ مشابه للعملية العراقية. كما أنّ كولن باول التقى ببشّار في أيّار 2003 وهدّده مباشرة في حال عدم تنفيذ مجموعة من الإملاءات الأميركية. وفي كانون الأول 2003 وقّع بوش على «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» بعدما وافق عليه الكونغرس. وجدّدت واشنطن تحذيرها لسورية «بوقف دعمها لتنظيمات مسلّحة في فلسطين ولبنان والعراق ووقف تدخّلها في شؤون لبنان»، وإلا فإنّ واشنطن ستفرض عقوبات اقتصادية على سورية ابتداءً من أيار 2004. ولم

5- راجع كمال ديب، **موجز تاريخ العراق**، دار الفارابي، 2012.

تستجب سورية لمطالب واشنطن، ففرضت الأخيرة عقوبات قضت بوقف الصادارت الأميركية إلى سورية، مستثنية المواد الغذائية والأدوية، ومنعت «الخطوط الجوية السورية» من الهبوط في المطارات الأميركية، ومنعت بعض التبادلات المصرفية، وخاصة مع بنوك سورية ظنّ الأميركيون أنّ لها علاقة بمدّخرات صدّام أو أنّها ضالعة في تحويل أموال إلى تنظيمات في الدول المجاورة. ولكن واشنطن لم تطبّق عقوبات أخرى من لائحتها، مثل تجميد الودائع السورية في أميركا، ومنع أصحاب الأعمال الأميركيين من الاستثمار في سورية، وتخفيض الاتصالات الديبلوماسية، وتقليص حريّة الديبلوماسيين السوريين في السفر داخل الولايات المتحدة، إلخ. كما أنّ نسبة كبيرة من صادرات سورية ذهبت إلى الاتحاد الأوروبي الذي لم يساير العقوبات الأميركية مقارنة بـ 4 بالمئة فقط إلى الولايات المتحدة.

ولم تكن واشنطن تريد أن يصل الوضع إلى مستوى تهديد استقرار سورية ونظام الحكم فيها، رغم أنّ هذا ما فهمه كثيرون في المنطقة. إذ حتى عندما وصلت العلاقات إلى أدنى مستوى بين 2004 و2008، لم تلجأ الولايات المتحدة إلى خطوات تصعيدية. ففي حين كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تصمت عن نزعة إسرائيل العدوانية وضرباتها القاسية ضد لبنان والفلسطينيين وفي حروبها مع «حزب الله» و«حماس» (2006 و2008)، إلا أنّها لم توافق على أن تهاجم إسرائيل سورية بالأساليب نفسها، خاصة لأنّ سورية خصم عظيم يؤدي التحرّش بها إلى حرب إقليمية. كما أنّ تجربة احتلال العراق علّمت الأميركيين درساً هو عدم إمكانية حصر وضبط تداعيات انهيار نظام دولة متعدّدة الديانات والإثنيات، إذ إن إحداث انهيار نظام في دولة تعددية، خاصة في مجتمعات كسورية والعراق ويوغسلافيا حيث فرضت علمانيتها دولة مركزية قوية، غير مأمون العواقب وقد تستغرق معالجته سنوات طويلة وتحدث تداعياته مشاكل مزمنة. ولم تكن علمانية هذه الدول نتيجة ممارسة تاريخية ديمقراطية حداثوية كما كان الحال في فرنسا مثلاً. ومن هنا، يمكن أن يتصوّر المراقب الوضع في سورية لو وصلت إلى ظروف مشابهة لسقوط نظام يوغسلافيا في أوائل التسعينات الذي أغرق البلقان – وهي بلاد حكمتها الشيوعية لمدّة ستين سنة – في دوامة الحروب الأهلية والتطهير الإثني والديني، أو إلى ظروف التجربة القريبة جداً والحديثة في العراق حيث نظام مشابه تقريباً لقي نهاية مرعبة فغرقت البلاد في مستنقعات العنف الطائفي والإثني منذ 2003.

ولذلك فإنّ أي حرب أميركية على سورية ستواجهها سورية بالقوّة والصمود، وخاصة أنّها ستجرّ إسرائيل وفي هذه الحالة سينقلب الموقف العربي تماماً. وحتى في حال انتصار أميركا،

فإنّ تداعيات احتلالها لسورية لا حصر لها، وسيكون لها وقع على كل دول المنطقة، خاصة على لبنان وإسرائيل والأردن والعراق وتركيا. كما أنّ التجربة الأميركية في العراق أثبتت أنّه لا يمكن لأية دولة مهما عظمت، أن تهندس نظاماً سياسياً لبلد تحتله. ولذلك كان طموح واشنطن في المنطقة العربية يتضاءل مع مرور الوقت حتى اقتصر موقفها من سورية على «تغيير سلوك النظام» في بعض الأمور، ثم إلى التركيز على لبنان منذ أواخر 2004 وطيلة 2005.

خروج سورية من لبنان

عشيّة وصول بشّار إلى الحكم في تموز 2000، كانت أصوات أطراف لبنانية عديدة قد بدأت تتصاعد بضرورة خروج الجيش السوري من لبنان، وبدأ يُطرح بقوة أنّ الوقت قد حان لإنهاء عهد الوصاية. وكان بشّار قد قرّر تخفيض وجود الجيش السوري في لبنان حتى قبل صعود معارضة مسيحية تدعو إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في 2000 لأنّ سورية تتدخّل وتتحكم بالنتائج. وازداد زخم القوى المناهضة لسورية في أيلول وتصاعدت المطالبة بخروجها. ولكن نتيجة الانتخابات اللبنانية لم تكن من صنع سورية، حيث سقطت حكومة سليم الحص وعاد ائتلاف رفيق الحريري–وليد جنبلاط، الحليف لدمشق، إلى الحكم وسط عدم تدخّل غازي كنعان وجميل السيّد، رغم تعبئة طائفية ضد الحص بأنّه لا يرعى مصالح السنّة في الحكم (انتقاد يومي لحكومة الحص على تلفزيون المستقبل). وسهّلت سورية مشاورات تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة الحريري في تشرين الأول ثم واصلت خطوات الانسحاب التدريجي لجيشها.

في البداية، كانت دمشق مطمئنة إلى حكومة الحريري، صديقها القديم، وإلى الاستقرار الذي حقّقه الرئيس إميل لحود ومعه الأجهزة الأمنية، مدعوماً من «حزب الله» وحلفاء سورية الآخرين في لبنان، إذ كان الحريري شريكاً لسورية في سياستها المحلية والإقليمية، وزار دمشق في الفترة من 1992 إلى 2004 أكثر من مائة وخمسين مرّة. وكان، كغيره من السياسيين والزعماء اللبنانيين من حلفاء سورية، ولاؤه كولائهم تحصيل حاصل بالنسبة لدمشق. ولكن عام بشّار الأول كان في بيئة إقليمية متقلّبة ومؤثّرة على الساحة اللبنانية: فقد انسحبت إسرائيل في أيّار 2000 وتوفي حافظ الأسد في 10 حزيران 2000 وانطلق صوت البطريركية المارونية ضد سورية، ابتداء ببيان شديد اللهجة لمجلس المطارنة في أيلول 2000، كما تصاعدت الأصوات المطالبة بالتغيير حتى داخل سورية نفسها (كما شهدنا في الفصل الثالث عشر).

بدأت خيوط معارضة منظّمة ضد الوجود السوري تتمظهر على الساحة اللبنانية عندما أطلق جنبلاط الشرارة الأولى من خارج الصف الماروني في 6 تشرين الثاني 2000، منتقداً خلوّ بيان حكومة الحريري الوزاري من الإشارة إلى إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع بموجب «اتفاق الطائف». فأثار موقف جنبلاط، الذي كان ركناً أساسياً في سياسة سورية اللبنانية والإقليمية، حفيظة دمشق وأعلنت السلطات السورية أنّ جنبلاط هو «شخصية غير مرغوب فيها في دمشق». وشهد صيف 2001 تقارباً مارونياً–درزياً غير مسبوق منذ حرب الجبل العام 1983، عندما زار البطريرك صفير جنبلاط وقام بجولة في الشوف. ورغم تصاعد صوت معارضي الوجود السوري، كان النظام الأمني اللبناني، مدعوماً من سورية، واثقاً من سيطرته على الأرض، إذ قامت القوى الأمنية بضربة في آب 2001، واعتقلت مئات الناشطين المسيحيين، خاصة في صفوف «التيار الوطني» الذي يقوده ميشال عون من باريس والذي اعتبر المناوئ الرئيسي لسورية ولنظام الطائف.

إنّ تزايد العداء، وانضمام جنبلاط إلى صفوف مناهضي سورية، كانا نذير شؤم لدمشق. إذ جاء التصعيد اللفظي حتى بعد أن قامت سورية بسحب كامل قوّاتها من بيروت ومحافظة جبل لبنان (ستة آلاف جندي) من 14–19 حزيران 2001 وإعادة معظمهم إلى سورية. ومع حلول شباط 2003، أي قبل شهر من الغزو الأميركي للعراق، كانت سورية قد سحبت أكثر من 14 ألف جندي وخفضت المظاهر العسكرية والحواجز على الطرق ونقلت قواعد الجيش إلى المرتفعات والأماكن الريفية.

وكان بشّار يحاول أن يغيّر أسلوب والده في التعاطي مع لبنان. ففيما كان حافظ الأسد قد توقّف منذ أكثر من عقد عن التدخّل الشخصي في شؤون لبنان، كان بشار أكثر مباشرةً في تحالفاته داخل لبنان، معتبراً لحود والمنظومة الأمنية اللبنانية أساساً في الجبهة الشرقية التي تحمي سورية، ولكنّ الحريري كان مرتاحاً منذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبدالحليم خدّام – غازي كنعان–حكمت الشهابي–علي دوبا، فلم يعر بشّار اهتماماً عندما برز في سورية واهتم بالعلاقات مع لبنان العام 1995. لقد انتشرت أقاويل إنّ غازي كنعان، المقرّب من الحريري وخدّام، لم يكن يؤيّد التجديد للحود وإنّه لم يكن على علاقة جيّدة بمساعدي بشّار، وإنّ طلاس وخدّام طمحا إلى الرئاسة وإنّ دوبا كان من رموز الفساد داخل سورية، وإنّ الأسد الأب قد طلب من الحريري، أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق، بناء العلاقة مع بشّار ولكن خدّام والشهابي نصحا الحريري بعكس ذلك.

ولكن بشّار عاد إلى أسلوب والده نحو لبنان، مضيفاً إليه رغبته في وضع الأمور ضمن علاقة رسمية بين البلدين. فأعطى أكثر من إشارة حتى قبل وصوله إلى الرئاسة حول أسلوب تعاطيه مع لبنان بأنّه، من الآن فصاعداً، سيوقف هواية الحج اليومي للمسؤولين والزعماء اللبنانيين لدمشق لفضّ نزاعاتهم اللامتناهية، على أن تكون العلاقات بين لبنان وسورية بين دولة ودولة وتعاون مؤسسات، وأنّ على هؤلاء الزعماء والسياسيين أن يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم. ولم يكن الواقع اللبناني ليقبل بمثل هذه السياسة، فمنذ أيام الانتداب قامت العلاقات بين دمشق وبيروت على صداقات شخصية وعلى تواصل بين الأفراد والعائلات في النخبة السياسية والاقتصادية في البلدين (علاقة رياض الصلح بآل الجابري وعلاقة كميل شمعون بشكري القوتلي، إلخ). ولقد تطوّر هذا الفولكلور منذ بدء عهد الوصاية العام 1990 حيث تقاطرت الشخصيات اللبنانية إمّا إلى دمشق أو إلى عنجر لعرض مشاكلها وشكاويها، ثم استعمال زيارتها ذخيرة ضد خصومها الداخليين. ولئن لم يكن ثمّة قبول لبناني بأسلوب بشّار في التعاطي الرسمي، اكتشف بشّار، حتى قبل سنوات من خروج سورية من لبنان، عقم أية محاولة لإدارة العلاقات مع لبنان عبر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والوزراء وقيادة الجيش، وإبقاء العلاقات ضمن المؤسسات. ذلك أنّ نفوذ السياسيين في لبنان كان في الطوائف والمناطق وليس في القنوات الشرعية، وأنّ هؤلاء ساءتهم طريقة سورية الجديدة، وخاصة أصدقاء سورية وحلفاءها الذين اعتادوا على شبكة علاقات عتيقة منذ السبعينات، وهي شبكة أحاطت بكل ما هبّ ودبّ في لبنان، من اختيار رئيس الجمهورية، إلى الانتخابات النيابية، وصولاً إلى تعيين الموظفين، ودفع بشّار ثمن تخلّيه عن هذه الشبكة التي أدارها خدّام وآخرون بشكل جيّد قبل تسلّمه الملف اللبناني. فلم يدرك، مثلاً، أنّ التجديد لإميل لحود في أيلول 2004 احتاج إلى تحضيرات على الأرض شديدة التعقيد مع معظم الأطراف اللبنانية، ولا يقتصر الأمر على رغبة سورية وحلفائها اللبنانيين.

وعلى خلفية الجفاء لسورية وقد أصبح بشّار رئيساً، لم يمتثل وليد جنبلاط ورفيق الحريري تماماً لأسلوب بشّار الرسمي بل أبقيا على علاقات حسنة مع الرباعي السوري. ولكن فيما كانت تصريحات جنبلاط وتحركاته تتضح بصوت مرتفع ضد سورية، كان الحريري يعمل خلف الستائر ويحفظ العديد من خيوط التلاقي الرسمية. وفيما كان جنبلاط يناهض سورية ويجتمع إلى خدّام وأصدقائه السوريين مراراً، كان الحريري، بحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس للحكومة، يكتشف منذ أصبح لحود رئيساً للجمهورية بدعم قوي من بشّار، أنّ

الرباعي السوري لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق وأنّ عليه أن يواكب القنوات الرسمية مع دمشق. وفي حين سعت المعارضة اللبنانية إلى تثبيت استقلاليتها عن النظام الأمني اللبناني وعن سورية، رغب الحريري بتدعيم موقعه المستقل عن لحود، دون أن يفرّط بموقعه الرسمي كرئيس للوزراء يقيم له الرئيس السوري الاعتبار أكثر من وزن زعامات سياسية لبنانية.

ولكن حتى في القنوات الرسمية كانت هناك هوّة بين استراتيجية سورية الإقليمية ومشروع الإعمار الحريري الذي احتاج إلى قدر عال من الاستقرار والانفتاح على شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عدا شروط الحكومتين الأميركية والفرنسية. فقد كان الحريري، كرئيس للحكومة، يراوح مكانه في الملف الاقتصادي، في حين استمرّ «حزب الله» في العمل العسكري المقاوم بعد انسحاب إسرائيل في حزيران 2000. كما غاب التفاهم بين لحود والحريري عن ملفات خصخصة المرافق العامة، وتشنّجت علاقة الحريري بـ«حزب الله» خاصة بتحفظاته على النشاط العسكري جنوباً. ففي نيسان 2002، أطلق «حزب الله» 1500 قذيفة في مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في وقت كانت فيه إسرائيل ترتكب مجزرة ضد الشعب الفلسطيني في بلدة جنين في الضفة الغربية. وإذ ارتفع الضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على دول المنطقة تمهيداً للغزو الأميركي للعراق، سعت سورية لأن تبرّد الساحة اللبنانية وتخفّف التوتّر بين الحريري ولحود، وهو تبريد استمرّ إلى أن انفجرت معركة التمديد عام 2004.

في تلك الأثناء حصلت تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان في نهاية 2002، فاستبدل غازي كنعان برستم غزالة، وعاد كنعان، الذي كان مقرّباً من الحريري، إلى دمشق. وكانت الولايات المتحدة (بلسان وزير الخارجية كولن باول) قد بدأت تشير إلى «الاحتلال السوري للبنان» بعد رفض بشّار التعاون معها حول العراق. وهكذا بعدما كانت إدارة سورية للبنان موضع رضى وتقدير باريس وواشنطن، انقلب الوضع رأساً على عقب. وفي كانون الأول 2003 وقّع بوش قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»، فكانت النتيجة أنّ تعاون حافظ الأسد مع واشنطن حول الكويت والعراق في 1990 قد أطلق يده في لبنان، فيما كان انتقاد بشّار للغزو الأميركي ومواقفه المتشددة منه سبباً لانقلاب في المباركة الأميركية لإدارة دمشق للساحة اللبنانية. وتدهورت الأمور بشكل مريع في 2004، عام الاستحقاق الرئاسي في لبنان. فقد رأى بشّار ومستشاروه أن من مصلحة سورية العليا دعم التجديد للحود،

الموثوق به والمجرّب والذي يجمع في شخصه سلطة أمنية ومدنية، وصاحب العلاقة الطيبة مع «حزب الله»، بدلاً من ماروني آخر قد لا يتعاون مع سورية ويخيّب الأمل، كما حصل مع إلياس سركيس. وكانت تجربة حافظ الأسد الناجحة في التجديد لإلياس الهرواي العام 1995 مشجّعة لبشار للتعاون مع لحود.

وصل الوضع في لبنان ذروته العام 2004، حيث اشتدّت المعارضة للتجديد للحود، يقودها الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما، فيما كان جنبلاط يهاجم النظام الأمني في لبنان، موجّهاً عبارات قاسية تجاه لحود. وطغى الوضع في العراق على كل ما عداه في العلاقات بين سورية وواشنطن، رغم محاولات دمشق إبداء الرغبة في التعاون في الشؤون الاستخباراتية وأمن الحدود بين سورية والعراق. وفي 27 آب 2004، أهمل بشار التحذيرات الفرنسية–الأميركية من مغبّة التجديد للحود بتمديد ولايته ثلاث سنوات. ومنحت حكومة الحريري الموافقة على التعديل الدستوري للتجديد، واجتمع البرلمان اللبناني وصوّت بأغلبية لتعديل المادة 49 لمرّة واحدة للتجديد للحود.

لم تكن الولايات المتحدة راضية عن الموقف السوري حول العراق، فأخذت تهاجم علاقة دمشق بطهران ومساعدتها لـ«حزب الله»، وعاد إلى التداول الديبلوماسي والإعلامي الحديث عن التنظيمات الشيعية في الثمانينات ودورها في تفجير موقع المارينز والسفارة الأميركية وخطف أميركيين في بيروت. ثم ضيّقت أميركا نطاق تركيزها على الساحة اللبنانية، فأعلنت أنّها أصيبت بخيبة من سورية بعدما كانت تعوّل في مباركتها للإدارة السورية للبنان على انقلاب دمشق يوماً ما على «حزب الله» ونزع سلاحه، وأنّ هذا اليوم قد آن أوانه بنظر واشنطن وبات على سورية التنفيذ. أمّا فرنسا فقد كانت تسعى منذ بداية رئاسة بشار إلى تفاهم مع دمشق يسمح باحترام الدور الفرنسي ومصالح فرنسا في بيروت، مقابل دعم فرنسا لسورية في المسائل الإقليمية والصراع العربي–الإسرائيلي. وكمؤشرات، أقام شيراك حفل استقبال دولة لبشار الأسد ووفد سوري رفيع في قصر الإليزيه وتنازلت فرنسا عن الديون السورية ودعمت بقوّة مفاوضات سورية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في وقت كان شيراك، مثل بشّار، معارضاً شديداً للغزو الأميركي للعراق.

ولكن في صيف 2004 اتّحد موقفا واشنطن وباريس ضدّ بشار واختارا لبنان، نقطة ضعف سورية، ساحة المواجهة. ففي 2 أيلول 2004، رعت الولايات المتحدة وفرنسا، بدعم حسني مبارك والملك السعودي، قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى انسحاب كل القوى

الأجنبية من لبنان ونزع سلاح ما تبقى من ميليشيات، وخاصة الجناح العسكري لـ«حزب الله»، وإجراء انتخابات رئاسية حرّة بدون تدخّل خارجي. ساهم هذا الجو الدولي والتجديد للحود بتشجيع المعارضة اللبنانية، فواصل جنبلاط والبطريرك صفير التنديد بالهيمنة السورية، واستقال الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول 2004، ما فسرّه البعض أنّه أنهى هذه المرّة تحالفه الذي بدا سرمدياً مع سورية. ورغم أنّ الموالين لسورية اتهموا الحريري بأنّه وراء القرار 1559 وأنّه شارك في إعداد نصه، إلاّ أنّ الحريري، وهو صاحب تجربة سياسية كبيرة، تجنّب قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة وحافظ على خطوط اتصالاته مع دمشق. وكان السيّد حسن نصرالله يحاول التوسّط بين دمشق وجنبلاط إلا أنّ هذا الأخير صعّد في موقفه من لحود ثم بدأ سلسلة اتصالات إقليمية ودولية، وسافر إلى أوروبا في 3 كانون الأول حيث استقبله شيراك بحفاوة في باريس. ثم أخذت الأوضاع طريقاً معاكساً بالنسبة لسورية في خريف 2004، إذ كان انقلاب الرأي العام في الشارع السنّي والدرزي في لبنان لغير مصلحتها، ما أعطى انطباعاً للرأي العام الدولي أنّ المسلمين أيضاً باتوا لا يريدون الوصاية السورية على الدولة اللبنانية.

ردّاً على هذه التطورات، رفض بشّار مقولة إنّ سورية قد هيمنت على لبنان وإنّها فرضت عليه نظام وصاية. وأكّد أنّ أهداف سورية في لبنان كانت من منطلق قومي عربي ولمساعدة اللبنانيين، ولعلّ كلمته أمام مؤتمر المغتربين السوريين في تشرين الأول 2004 تلخّص وجهة نظر الخطاب الرسمي السوري تجاه لبنان حيث قال:

«لماذا وافقت نفس الدول ونفس الأشخاص على التمديد (للهراوي) العام 1995 بينما هم يعارضونه في 2004؟... تحدثوا عن الحرص على لبنان وأنّ كل ما يحصل هو حرص على لبنان. والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا قدمت كل هذه القوى للبنان خلال العقود الماضية عندما كان يمر بأزمات؟ في العام 1975 قدمت إحدى الدول بواخر للمسيحيين لكي يهاجروا من لبنان... هذا ما قدموه. وبالتالي يحق لنا أن نتساءل أين كان كل هذا الحرص في بدايات الحرب الأهلية عندما دخلت سورية في 1976 لانقاذ المسيحيين اللبنانيين في الوقت الذي كانوا فيه يذبحون وكانت المذبحة أو المجزرة على وشك أن تنتهي خلال أسبوعين باسم إصلاح النظام السياسي والعدالة والاشتراكية والتقدمية؟ أين كانوا في ذلك الوقت؟ تخيّلوا كيف كان إصلاح النظام السياسي يتطلّب ذبح نصف المجتمع.. وفي ذلك الوقت طُلب من الرئيس حافظ الأسد أن يؤجّل دخول أو استكمال دخول القوات السورية إلى لبنان لمدة أسبوعين فقط كي تتم المهمة

وطبعاً رفض. أين كانوا سنة 1982 خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عندما كان الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين يُقتلون؟ خسرت سورية في ذلك الوقت خلال أسابيع قليلة الآلاف من الشهداء في أسابيع وليس في أشهر . كانوا ربما يستنكرون من البعيد والبعض من الإخوة اللبنانيين من نمور اليوم كان يرشّ الرز على الإسرائيليين. أين كانوا فترة الاحتلال الإسرائيلي من العام 1978 حتى انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللبنانية في 2000؟ لم يكونوا موجودين. فجأة ظهر الحرص على لبنان وعلى استقلاليته وعلى الديمقراطية وعلى كل شيء آخر».

وحول أطماع سورية الاقتصادية في لبنان قال بشّار في الكلمة نفسها:

«تحدثوا عن الهيمنة السورية. عندما تريد دولة أن تهيمن على دولة فلا بد أن يكون لديها أهداف معلنة أو غير معلنة. لماذا تهيمن سورية على لبنان؟ هل طلبنا مالاً؟ هل هناك ثروات باطنية؟ هل هناك نفط نريده؟ هل أخذنا كهرباء؟ هل أخذنا ماء؟ لم نأخذ شيئاً من لبنان. نحن قدّمنا دماً. إذا كنا نريد أن نهيمن، لماذا سحبنا قواتنا على مراحل منذ حوالى خمس سنوات وحتى الانسحاب الأخير؟ لماذا نهيمن على لبنان إذا كانت الهيمنة هي إضعاف للبنان ولبنان الضعيف هو ضرر لسورية وسورية ضعيفة طبعاً هي ضرر للبنان؟ فبأي منطق نهيمن على لبنان؟ ليس لنا مصلحة بهذا الشيء»[6].

في مطلع 2005 بدأ الحريري تموضعاً جديداً أكثر وضوحاً بمناهضته لسورية. فظهر تكتّل معارض شمل «تيار المستقبل» الذي يقوده الحريري، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي يقوده جنبلاط، ولقاء قرنة شهوان الذي يضمّ شخصيات نيابية وسياسية مارونية، و«التيار الوطني الحر» الذي يقوده ميشال عون. عقد هذا التكتّل اجتماعاً حاشداً في أوتيل بريستول في بيروت، وكانت مساندة الحريري لهذا التكتّل، بما يمثله من قوّة مالية وسياسية على الأرض، وما يتمتع به من علاقات إقليمية ودولية، إشارة إلى انقلاب هام في الموازين اللبنانية ضد الوجود السوري وضد الرئيس لحود، خاصة قبل استحقاق انتخابات برلمان 2005. وكان الحريري يحضّر لهذه الانتخابات وأعلن أنّ هدفه «خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان»، ووقف إلى جانب القرار 1559 القاضي بحل الميليشيات وإنهاء

6- كلمة بشار الأسد في مؤتمر المغتربين السوريين الأول، في دمشق، 9 تشرين الأول 2004. نص الكلمة على صفحة هيئة الإذاعة والتلفزيون في سورية.

الوجود السوري في لبنان. وسيطر على المناخ اللبناني في بداية شباط 2005 جوّ من الاستقطاب العنيف بين لقاء بريستول وحلفاء سورية في لبنان. وفي 2 شباط 2005، انعقد لقاء بريستول الثالث وصدر بيان يطالب بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان. وفي ظهيرة 14 شباط قطعت محطات التلفزة برامجها لتبث خبر وقوع انفجار مدوٍّ لدى مرور موكب الحريري. ولبضع ساعات انتشرت صورة الرئيس الشهيد متفحمة على مواقع الأنترنت.

غداة اغتيال الحريري، اتهمت الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية وجهاتٌ لبنانية هامة، سورية بالوقوف وراء الاغتيال بشكل مباشر، وقبل بدء التحقيق ردّت سورية بأنّ الحريري كان حليفاً قوياً لها وأنّ الاغتيال يُستعمل ذريعة للضغط على سورية وأنّ لا علاقة لها باغتياله. وخلق مصرع الحريري تداعيات شكّلت حركة دومينو، فاستقالت حكومة عمر كرامي في 28 شباط 2005. ثم ألقى بشّار خطاباً أمام مجلس الشعب حول الوضع اللبناني والعراق وموضوع السلام مع إسرائيل في 5 آذار 2005، معلناً انسحاب الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان. وكان متفهّماً لحاجة تطوير العلاقة بين البلدين إلى مستويات علمية واقتصادية، بعيداً عن العلاقة السطحية المخابراتية العسكرية التي زادت من نقمة اللبنانيين ضد الهيمنة السورية، حيث دعا في خطابه إلى:

«رؤية جديدة للتعامل مع الأشقاء اللبنانيين ...تنطلق من ضرورة توسيع العلاقة معهم وأن تكون على المسافة عينها من جميع الوطنيين المخلصين، وأن تتجه العلاقة إلى بناء قاعدة شعبية مؤسّسية لها على المستوى التعليمي والثقافي والتربوي والاقتصادي والاجتماعي لتدعيم العلاقات الثنائية وحمايتها»[7]. وأضاف أنّ «انسحاب سورية من لبنان لا يعني غياب الدور السوري، فهذا دور تحكمه عوامل كثيرة جغرافية وسياسية وغيرها، وبالعكس تماماً نكون أكثر حرية وأكثر انطلاقاً في التعامل مع لبنان... طبعاً هذه الصورة يجب أن نعرف أنها جزء طبيعي من تاريخ لبنان وهي موجودة منذ أكثر من مئتي عام. هناك دائماً قوى تمد يدها إلى الخارج، وقوى وطنية، وهذه القوى فشلت مرات عدّة: في 1958 فشلت في جعل لبنان جزءاً من حلف بغداد، وفشلت في العام 1969 في أن تضرب المقاومة الفلسطينية، وفشلت في العام 1983 ان تعطي الحياة لاتفاق 17 أيار، وستفشل في كل مرة طالما أنّ هناك قوى

7- النص الكامل لخطاب بشّار الأسد عن الوكالة الوطنية للإعلام، وزارة الإعلام، الجمهورية اللبنانية، 5 آذار 2005.

وطنية... إن كل ذلك لن يعني تخلي سورية عن مسؤولياتها تجاه الإخوة والأصدقاء في لبنان الذين جمعتنا وإياهم وحدة الهدف والفرادة في لحظات حرجة من تاريخنا، بل ستبقى سورية حصنهم ومرجعهم، ودائماً لهم في كل الأوقات، وستبقى معارك الشرف التي خضناها معاً رمزاً للتلاحم المصيري بيننا والذي سيتعزز في المستقبل بعون الله. وأقول لهم إن «17 أيار» جديداً يلوح بالأفق فاستعدوا لمعركة إسقاطه كما فعلتم قبل عقدين ونيف»[8].

وأقرّ بشّار في الكلمة بـ«أخطاء ارتكبت على الساحة اللبنانية»، وأنّ السوري المتواجد في لبنان، جيشاً ومخابراتٍ، وقع ضحية مكر وفساد اللبنانيين، ما أدى إلى إفساد دوره الوطني في حماية وحدة لبنان وسلمه الأهلي الذي لأجله تدخلت سورية منذ 1976، وحرّفه عن أهدافه القومية الشريفة، وأوقعه في حبائل اللعبة اللبنانية. وقال بشّار: «هذا الكلام لا يعني أنّ ممارساتنا في لبنان كانت صواباً كلها. بل لا بد من الاعتراف بكل وضوح وشفافية أنّ ثمّة أخطاء ارتُكبت على الساحة اللبنانية حيث دخلنا في بعض التفاصيل والإجراءات واندفعنا في بعض الأحيان بعلاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الآخر». ثم أوضح: «كما أن استغلال البعض لوجود القوات السورية لاعتبارات مصلحية ضيقة مادياً أو سياسياً أو انتخابياً أو غيرها أدى إلى الكثير من التراكمات السلبية».

وكردّة فعل على إعلان بشّار الانسحاب، دعا السيّد حسن نصرالله إلى تظاهرة لشكر سورية تحت شعار «الوفاء لسورية» خرجت يوم 8 آذار. وردّ مناهضو سورية بتظاهرة مليونية في 14 آذار في ساحة الشهداء، بشعارات غير مسبوقة بعدائها لسورية ونظامها. وخاطب جنبلاط هذه التظاهرة بلغة غير معهودة في العلاقات مع دمشق، ووجّه إلى بشّار عبارات وأوصافاً قاسية جدّاً حيث قال:

«جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق، يا طاغية الشام، ورفاقك وحلفائك، نحن لسنا قلّة عابرة، نحن لسنا أكثرية وهمية. أنت قلّة عابرة مجرمة حاقدة، هم قداسة وهمية، ولا قداسة ولا قدسية إلا للوطن، الوطن لبنان. وجئنا لنقول إنه إذا كان النسيان مستحيلاً إلا أن التسامح مستحيل ومستحيل ومستحيل... هل تذكر يا أبا بهاء (رفيق الحريري) في يومك منذ عام؟ هل تذكر ماذا قالت بيروت، تذكّر وتذكّروا، قالت بيروت، نعم، بيروت قالت: يا بيروت بدنا التار من لحود ومن بشار! ويا حاكم دمشق، أنت العبد المأمور ونحن الأحرار، أنت لست

8- الوكالة الوطنية للأنباء، وزارة الإعلام اللبنانية، 5 آذار 2005.

أكثر من أقلية مجرمة عدائية.. جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق يا طاغية الشام... بدنا التار من لحود ومن بشار..»[9].

أحدثت تظاهرات 8 و14 آذار انشقاقاً لبنانياً عميقاً ما يزال مستمراً إلى اليوم، وخلال ستة أسابيع من كلمة بشّار، انسحب الجيش السوري وأجهزة الأمن السورية من لبنان، مختتماً في 26 نيسان 2005 فترة 30 عاماً من الوجود العسكري السوري، لتنطلق حرب باردة بين لبنان وسورية ابتدأت بتوتّر العلاقات وتصاعد الحرب الكلامية، وخاصة عبر الإعلام، ثم إلى إغلاق سورية للحدود أمام حركة الترانزيت اللبناني في صيف 2005.

لقد جرت انتخابات برلمانية في أيّار وحزيران 2005 لم تختلف عن سابقاتها في استعمال المال السياسي والاستقطاب الطائفي المريض، وأثبتت أنّ النظام الطائفي في لبنان لم يتزحزح من مكانه حتى بعد «انتفاضة الاستقلال». وأسفرت الانتخابات عن أكبر انتصار انتخابي لسعد الحريري، ابن رفيق الحريري، وحلفائه. وخرج سمير جعجع من السجن بعد 11 عاماً ليقود «حزب القوّات اللبنانية» وتكتلاً من 6 نواب، وعاد ميشال عون من فرنسا في 7 أيّار ليقود «التيار الوطني الحرّ» وإذ حاول تحالف الحريري-جنبلاط-جعجع فرض شروط عليه منها تحجيمه بنائبين، ابتعد عون عنهم وانفتح على حلفاء سورية على أساس أنّ هدف إخراج سورية من لبنان قد تحقق، وفاز بتكتل من 21 نائباً. وعندما رفض رئيس الحكومة الجديدة فؤاد السنيورة التفاهم مع عون لدخول الحكومة، انفتح «التيار الوطني» على «حزب الله». وفاز تحالف «حزب الله»-«أمل» بـ35 مقعداً. وفي غياب الوجود السوري، دخل «حزب الله» الحكومة للمرّة الأولى منذ تأسيسه.

في تلك الأثناء تصاعدت مسألة رفع سيف المحكمة الدولية بشأن ملف اغتيال الحريري على سورية وبدأ التلويح بشكل يومي أنّ سورية مُدانة حتى قبل ظهور قرار الاتّهام الظنّي بسنوات. وانقلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من مهادن وصديق لسورية إلى ناقد غاضب، وسحبت واشنطن سفيرها في دمشق، كما توقّفت معظم الدول الأوروبية عن تبادل الزيارات الرسمية مع سورية. أضف إلى ذلك وجود الجيش الأميركي على حدود سورية الشرقية بعد احتلال العراق وأجواء الحصار على سورية. حتى أنّ بشار بات يظنّ أنّ بلاده كانت الهدف التالي للغزو الأميركي، كما صرّح في 27 شباط 2006. وكثُرت التوقعات أنّ سورية ستشهد

9- الأخبار، 25 نيسان 2007.

انقلاباً عسكرياً أو أنّ النظام سينهار من الداخل. وكانت ثمّة مبالغات لأصحاب هذه التوقعات من لبنانيين (كوليد جنبلاط) وعرب وأجانب، لم تستند إلى دراسة عميقة ومكثّفة للواقع السوري وطبيعة النظام وهيكليته. واستمرّت التصريحات الأميركية المعادية لسورية بدون توقف. ففي مطلع 2006، وقبل شهور من حرب تمّوز الإسرائيلية على لبنان، كرّرت كونداليزا رايس الإملاءات الأميركية نفسها على سورية التي خدش بها كولن باول أذن بشّار (وقف تسليح «حزب الله»، التوقف عن دعم التنظيمات الفلسطينية والتدخّل في العراق، الامتناع عن السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل...)، وإلا ستسعى واشنطن إلى عقوبات ضد سورية.

نظرت سورية إلى لبنان منذ ربيع 2005 على أنّه أصبح مصدر خطر على أمنها القومي، ومركز تآمر إسرائيلي-غربي-أميركي غير مسبوق. فلم ترتح مطلقاً لحكومة السنيورة ولتجمّع 14 آذار، وأصبحت تتعامل بجدية مع احتمال توجّه لبنان نحو حل سلمي مع إسرائيل، وخاصة في ظل النفوذ الغربي والأميركي الهائل في بيروت. هذه الأجواء رافقت الحرب الإسرائيلية في تموز 2006 التي هدفت إلى ضرب «حزب الله» في لبنان وإكمال الطوق على سورية.

إسرائيل تغزو لبنان

منذ تبوّئه سدّة الرئاسة، أعلن بشّار عن رغبة سورية في إعادة فتح المفاوضات مع إسرائيل. ولكن سياسة إسرائيل على الأرض منعت ذلك. إذ بعد أسبوع من إعلان بشّار قبوله بالعودة إلى التفاوض، فشلت المحادثات التي كان الرئيس كلينتون يرعاها في كامب دافيد بين عرفات وإيهود باراك، والتي كانت ستعطي الفلسطينيين أقلّ بكثير مما كانوا يتوقعونه (10 بالمئة من مساحة فلسطين ومنع عودة اللاجئين، وعدم ضمان مصادر المياه، وعدم الانسحاب من القدس الشرقية، إلخ)، رغم أنّ عددهم وصل إلى 5 ملايين نسمة في فلسطين التاريخية (مليون داخل إسرائيل في حدود 1948، و2.5 مليون في الضفة و1.5 مليون في غزّة) إضافة إلى مليونين في مخيّمات اللاجئين في لبنان وسورية وفي المهاجر.

ندّدت سورية بنتيجة المفاوضات التي رعاها كلينتون بين عرفات وباراك، وحذّرت من أنّ يأس الفلسطينيين قد يجرّ إلى انتفاضة جديدة. ثم ندّدت بتصريحات الرئيس كلينتون حول نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، الذي يشرّع الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، ورمت بثقلها وراء انتفاضة الأقصى التي اشتعلت في آخر أيلول 2000،

وخاضت حرباً ديبلوماسية لدعم الانتفاضة، ودعت مصر والأردن إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء معاهدات السلام، ومحاكمة حكّام إسرائيل على جرائمهم في لبنان وفلسطين، وتفعيل المقاطعة العربية (مكتب مقاطعة إسرائيل مركزه في دمشق). فاستجاب البلدان جزئياً وسحبت القاهرة وعمّان سفيريهما من تل أبيب موقتاً لفترة احتجاجية على القمع الإسرائيلي الوحشي للانتفاضة. ثم فتح بشّار صفحة جديدة مع «منظمة التحرير» والتقى عرفات على هامش القمّة العربية في عمّان في آذار 2001، واعتبرت المصالحة كاملة بين الطرفين. وتعثّرت احتمالات عودة المفاوضات بين سورية وإسرائيل مع فوز حكومة متطرفة في انتخابات إسرائيل في شباط 2001 بقيادة آرييل شارون، مسبّبة انتفاضة الأقصى.

استغلّ شارون هجمات 11 أيلول في أميركا فعجّل بخطوات عسكرية للقضاء على انتفاضة الأقصى. وطيلة ربيع 2002 هاجم الجيش الإسرائيلي المناطق الفلسطينية، وارتكب المجازر، وقوّض السلطة الفلسطينية، وحاصر ياسر عرفات في مكتبه في رام الله.

وكانت إدارة بوش الابن تتّخذ موقفاً شديد العداء للسلطة الفلسطينية وللقضية الفلسطينية إجمالاً منذ مطلع 2001، فأدارت ظهرها لقيادة ياسر عرفات الذي أبدى تمنّعاً في القبول بالفتات الذي قدّمته إسرائيل كحلّ. وأصرّ بوش على إبعاد عرفات وبات يكرّر بشكل أسبوعي أنّ على عرفات الرحيل والإتيان بقائد جديد. وكان قد ظهر في تلك الفترة مروان البرغوتي، قائد «كتائب الأقصى» (فتح) كبديل لعرفات، ولكن إسرائيل اعتقلته ثم أصدرت عليه حكماً بالسجن المؤبد، حتى رضخ عرفات لسلسلة شروط مذلّة من إسرائيل وبوش لتفكّ إسرائيل الحصار عن مكتبه، ومن الشروط تخلّيه عن رئاسة الحكومة الفلسطينية لصالح محمود عبّاس المرضي عنه إسرائيلياً وأميركياً، ففعل ذلك عام 2003. ولكن بوش لم يكفّ بل أخذ يسخر من عرفات طيلة 2003 و2004 مطالباً بإبعاده تماماً رغم شعبيته الفائقة في الأوساط الفلسطينية، ورمزيته للقضية الفلسطينية في الدول العربية. وفجأة في 25 تشرين الأول 2004 تعرّض عرفات لحال تسمّم وتقيؤ، ونُقل إلى مستشفى في باريس حيث وقع في كوما يوم 3 تشرين الثاني وتوفي في الحادي عشر منه.

كانت إسرائيل تواصل مراحل تقويض كيان السلطة الوطنية الفلسطينية وتمنع عودتها كما كانت، إلا أنّها فشلت في تطويع قطاع غزّة. وفي تشرين الثاني 2005 أعلنت إسرائيل انسحابها من غزّة بسبب صعوبة احتلالها المباشر ولكنّها أبقت حصاراً محكماً برّاً وبحراً وجوّاً، وفرض إجراء انتخابات فلسطينية تأتي بسلطة جديدة وحكومة منتخبة ديمقراطياً. فرضخ

الفلسطينيون وجرت انتخابات ديمقراطية أشرف عليها عدد كبير من المراقبين الغربيين في كانون الثاني 2006، أسفرت عن فوز لائحة التغيير والإصلاح لـ«حركة حماس» بـ74 مقعداً من أصل 132 ما أهّلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية. ولكن هذا التغيير الديمقراطي لم يؤدّ إلى النتيجة التي سعت إليها الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية. فقد ظنّوا أنّ الانتخابات ستُبعد عرفات ورجاله وتأتي بحكومة طيّعة تمشي مع ما يقرّرونه لمستقبل الشعب الفلسطيني. وفهمت «حماس» هذه الأجواء فوافقت على حكومة وحدة وطنية مع «حركة فتح» في شباط برئاسة إسماعيل هنيّة. ولكن إسرائيل رفضت التعامل مع هذه الحكومة وقاطعتها وحجبت عنها أموال الضرائب الفلسطينية التي تجنيها إسرائيل من المناطق المحتلة. فاصطفّ خلف الموقف الإسرائيلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ومُنعت المساعدات عن السلطة الفلسطينية حتى أنّ واشنطن طلبت استرجاع أموال المساعدات، وقوطعت حكومة هنيّة وإداراتها.

في تلك الأثناء كانت سورية قد خرجت من لبنان وضعف حلفاؤها ليبرز نفوذ واشنطن على الساحة اللبنانية بشكل غير مسبوق، ويسيطر فريق 14 آذار على مقاليد السلطة ويرتدّ في الداخل على حلفاء سورية. ففي أيلول 2005، اعتقلت قوى الأمن اللبنانية رؤساء الأجهزة الأمنية جميل السيّد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج، باقتراح من تقرير للأمم المتحدة حول اغتيال الحريري. وحاولت قوى 14 آذار إكمال المشوار إلى خاتمته فضغطت بشكل يومي على إميل لحود بحملة «فلّ» ليستقيل كي يُصار إلى انتخاب بديل يوافق على مبادئ انتفاضة الاستقلال وشعاراتها. فرفض لحود التنحي وتعطّلت مساعي تغيير رئيس الجمهورية فحلّ الوجوم والجمود على الحياة السياسية في مطلع 2006. إلا أنّ الحملة على حلفاء سورية لم تتوقف، فقد أخذت قوى 14 آذار تطالب «حزب الله»، حليف سورية الرئيسي والأقوى في لبنان، بنزع سلاحه، فدعا نبيه برّي إلى طاولة حوار انطلقت في آذار 2006 تحت مبدأ السياسة الدفاعية وجعل فريق 14 آذار نزع سلاح «حزب الله» أولوية على طاولة حوار .

كان «حزب الله»، طيلة السنوات التي تلت تحرير الجنوب، يعلن أنّ ثمّة أراضي لم تُحرّر بعد، وأنّ ثمّة أسرى لبنانيين لدى إسرائيل يجب تحريرهم، وثمّة ملفات عدّة عالقة أبرزها عودة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى بلادهم. وعلى هذا الأساس حافظ على سلاحه وشنّ غارات متباعدة على الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا المحتلة. وكانت إسرائيل تمارس ضبط النفس على حدود لبنان بعد خروجها منه العام 2000، ولكنّها تطلق لقواتها العنان على غزّة

في الإغارة الجوية وفي اغتيال قيادات «حماس» ونصب خطوط تماسّ عسكرية على القطاع وهجومات بالدبابات وقصف مدفعي عنيف على مدن غزّة وقراها. هذه الأعمال كانت تحصد مئات القتلى والجرحى، فكانت «حماس» وتنظيمات أخرى تطلق صواريخ محلية الصنع أو قصيرة المدى على أهداف قريبة داخل إسرائيل. وفي 25 حزيران 2006 قامت مجموعة من «حماس» باجتياز الحدود ومهاجمة موقع عسكري إسرائيلي فقتلت جنديين إسرائيليين وجرحت ثلاثة آخرين، واعتقلت جندياً، هو جلعاد شاليط، واقتادته إلى مخبأ سريّ داخل غزّة، ثم أعلنت في اليوم التالي عن استعدادها للتفاوض لإطلاق شاليط مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين. وردّت إسرائيل في 28 حزيران بعملية عسكرية كبرى ودخلت قواتها مدينة خان يونس، فيما حلّقت أربع طائرات حربية إسرائيلية في اليوم نفسه على علو منخفض فوق مكان الإقامة الصيفي لبشّار الأسد في اللاذقية.

في ظل هذه الأجواء المتصاعدة في غزّة، أقدم «حزب الله» على تكرار عملية شاليط، ولكن في مزارع شبعا. ففي خلال العام السابق، قام «حزب الله» بمحاولات عدّة لاختطاف جنود إسرائيليين قرب مزارع شبعا وقرية الغجر، حتى أصابه النجاح صبيحة 12 تموز 2006. في ذلك اليوم أطلق «حزب الله» صواريخ عدّة على مواقع عسكرية إسرائيلية عبر الحدود لتوجيه الأنظار، وفي الوقت نفسه هاجمت مجموعة مقاومة دورية إسرائيلية بالمتفجرات والصواريخ المضادة للدبابات، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وجرح اثنين وأسر جنديين. وردّت إسرائيل بإرسال قوة إنقاذ خلال ساعة، ولكن دبابة ميركافا اصطدمت بلغم أرضي كبير ما أسفر عن مقتل أفراد طاقمها الأربعة، كما قُتل جندي آخر وجرح اثنان بنيران مدافع الهاون. وفي اليوم نفسه أطلق «حزب الله» تسمية «الوعد الصادق» على عملية أسر الجنديين بعدما كان نصرالله يعد خلال العام والنصف السابقين بأسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأربعة أسرى لبنانيين تحتجزهم إسرائيل. وأعلن نصرالله : «إنّ أية عملية عسكرية لن تعيد الجنود الإسرائيليين إلا من خلال طريقة واحدة وهي المفاوضات غير المباشرة لتبادل الأسرى». كما أعلن أنّ من أهداف العملية تخفيف الضغط عن غزّة.

مباشرة بعد العملية، ومنذ صباح 12 تموز، بدأت إسرائيل سلسلة هجمات على لبنان بالمدافع الميدانية والطيران، مستهدفة الجسور والطرق فقتلت 44 مدنياً لبنانياً في اليوم الأول. وهدّد رئيس الأركان الإسرائيلي، دان حالوتس، أنّه «إذا لم يتم إرجاع الجنود، فسنرجع عقارب الساعة في لبنان 20 سنة إلى الوراء». فارتسمت معالم مواجهة في المنطقة بين «معسكر

الاعتدال» الذي تقوده مصر والسعودية والولايات المتحدة ومن و رائهم إسرائيل، و«معسكر الممانعة» الذي تقوده سورية ومعها «حماس» و«حزب الله» والتنظيمات المقاومة، ومن ورائهم إيران. لقد هددّت الحكومة الإسرائيلية بالردّ «بقوة وقسوة» على عملية «حزب الله» وحمّلت «الحكومة اللبنانية مسؤولية الأعمال التي جرت على أرضها»، وأوضح عسكريون إسرائيليون أنّ الأساس الاستراتيجي وراء الهجوم سيكون خلق فتنة بين الشعب اللبناني وأنصار «حزب الله»، تدفع ثمنها الطبقة السياسية والاقتصادية في بيروت. وعاجل رئيس الوزراء فؤاد السنيورة إلى نفي أي علم له بالهجوم وأنه لا يوافق عليه، وأكّد اجتماع طارئ للحكومة اللبنانية موقف السنيورة. ثم صدر في 16 تموز بيان آخر عن الحكومة الإسرائيلية أنّ الحرب ليست ضد الحكومة اللبنانية وأنّ «هناك عناصر إرهابية بقيادة نصرالله وجماعته قد جعلت من لبنان رهينة وخلقت جيوباً إرهابية برعاية سورية وإيران».

ردّاً على هجومات إسرائيل في اليوم الأول، أعلن «حزب الله» حالة تأهّب عسكرية شاملة، في حين ظنّ القادة العسكريون الإسرائيليون أنّ الحرب ستكون قصيرة وسرعان ما ستنفد ترسانة صواريخ المقاومة التي قدّرتها بـ13000 صاروخ. إلا أنّ الحرب استمرّت 33 يوماً وسط ضغط عربي ودولي على حكومة أولمرت لمواصلتها حتى ينكسر «حزب الله». وتبيّن أنّ الحزب يملك قوّة قتالية مدرّبة ومسلّحة ومنظّمة، تبلغ بضعة آلاف، وترسانة أسلحة حديثة من سورية وإيران وروسيا والصين، منها صواريخ فجر-3 ورعد 1. ولم يشارك الجيش اللبناني في الحرب مباشرة، ولكن قيادته حذّرت إسرائيل من مغبة الغزو البري. وأثناء الحرب أطلقت قوات الجيش نيران المضادات الأرضية على الطائرات الإسرائيلية. واعتمدت سورية في دعمها لـ«حزب الله» استراتيجية قتالية جديدة تجاه إسرائيل. ذلك أنّ إسرائيل دأبت في حروبها السابقة على التدمير الكامل لقدرات خصمها بما فيها البنية التحتية المدنية، دون قتال على الأرض، وقبل أي غزو برّي وبواسطة طائرات حربية تطير على علو مرتفع. كما أنّ نقطة ضعف إسرائيل أنّها كانت تخاف من قصف يطال أراضيها ومدنها. ولذلك قام «حزب الله» بتوجيه ضربات عدّة على أهداف داخل إسرائيل، وذلك لأول مرّة منذ نشوء دولة إسرائيل العام 1948. لقد اعتبر نصرالله العمل الإسرائيلي بمثابة حرب وأنّ حزبه كان يرغب أن يبقى الصراع عسكرياً ولكن إسرائيل تهاجم المدن اللبنانية وتقتل المدنيين وتدمّر المنشآت وتستهدف البنية التحتية اللبنانية، وأنّ المقاومة سترد. ودعا عرب مدينة حيفا إلى الفرار، ثم أطلقت المقاومة صواريخ على شمال إسرائيل، واضطر مليون إسرائيلي للاختباء في الملاجئ، فيما فرّ

250 ألفاً من المدنيين من شمال إسرائيل.

في 13 تموز قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مدارج مطار بيروت الدولي، ما أدى إلى إغلاقه وتحويل الرحلات القادمة إلى قبرص، وفرضت البحرية الإسرائيلية حصاراً على الموانئ اللبنانية، وسيطر سلاح الجو الإسرائيلي تماماً على الأجواء اللبنانية. وقصفت إسرائيل الطريق الدولي بين بيروت ودمشق وشنّت سلسلة هجمات جوية على مواقع صواريخ المقاومة. وأطلق «حزب الله» صواريخ على حيفا لأول مرة. وفي 14 تموز أغارت إسرائيل على مراكز قيادية للمقاومة في ضاحية بيروت الجنوبية، وفي مساء ذلك اليوم قال نصرالله: «إنّ إسرائيل تريد حرباً مفتوحة، ونحن نتجه إلى حرب مفتوحة». ثم خاطب المشاهدين: «انظروا إلى البحر كيف تشتعل السفينة الإسرائيلية»، فقد كانت السفن الحربية الإسرائيلية تجوب سواحل لبنان وتقصف بعض المواقع، فأصاب إحداها صاروخ للمقاومة أثناء كلمة نصرالله. وفي 15 تموز كرّرت إسرائيل هجماتها على الضاحية فدمّرت مركز قيادة «حزب الله» في حارة حريك والعديد من مكاتب ومنازل كبار مسؤوليه، وهاجمت المزيد من المواقع اللبنانية بالطائرات، ثم عادت السفن البحرية الإسرائيلية وقصفت منارة بيروت والموانئ اللبنانية الأربعة. وواصلت المقاومة عملياتها الميدانية على الحدود، وقصفها المدفعي على إسرائيل فأصاب هجوم صاروخي محطة السكك الحديدية في حيفا التي كانت هدفاً استراتيجياً لما تحويه من مرافق ذات قيمة استراتيجية، مثل أحواض بناء السفن ومصافي النفط، ومرافق النقل والقواعد العسكرية. وكانت إسرائيل تواصل قصفها وغاراتها في أنحاء لبنان محدثة الإصابات في صفوف المدنين. ففي 30 تموز أغارت الطائرات الإسرائيلية على مبنى سكني في قانا ما أسفر عن مقتل 28 مدنياً أكثر من نصفهم من الأطفال.

تركّزت الحرب الإسرائيلية بشكل رئيسي على سلاح الطيران والقصف البعيد المدى، فلم يحصل غزو برّي طيلة ثلاثة أسابيع. أمّا محاولات الاقتحام الصغيرة التي كانت تتمّ بين 17 تموز و3 آب، فقد تصدّت لها المقاومة، ومنها محاولة تسلّل في 23 تموز في مارون الراس، ومحاولة اقتحام مدينة بنت جبيل في 24 تموز التي واجهت مقاومة شديدة قتلت جنوداً إسرائيليين ودمّرت دبابات وأسقطت طائرة مروحية إسرائيلية. واشتعلت مواجهة كبيرة في بنت جبيل يوم 26 تموز تخلّلتها مواجهات من مسافات قريبة جداً بين الطرفين وكان من بين القتلى قائد المجموعة الإسرائيلية، ما اضطر القوات المهاجمة للانسحاب من بنت جبيل في 29 تموز. ثم حاولت إسرائيل النفاذ من مكان لآخر فحاولت اقتحام عيتا الشعب في 31 تموز فتصدّت لها المقاومة أيضاً، فأعلن الجيش

الإسرائيلي في عن مقتل 3 وجرح 25 من جنوده في عيتا الشعب في 1 آب .

في 3 آب أعلن نصرالله أنّ ضرب إسرائيل لبيروت سيعادله قصف المقاومة لتل أبيب. وفي 4 آب استهدفت إسرائيل الضاحية الجنوبية مجدّداً، وهاجمت طائراتها بلدة القاع شمال البقاع فقتلت 33 مدنياً، وأطلق «حزب الله» صواريخ على مدينة الخضيرة داخل إسرائيل. وفي 5 آب أغارت إسرائيل على مدينة صور فقتلت 27 شخصاً. وفي 6 آب قُتل 12 جندياً إسرائيلياً في كفرجلعادي قرب الحدود اللبنانية كانوا يتهيأون لدخول لبنان، وقُصف ميناء حيفا. وفي 7 آب أغارت إسرائيل لأول مرّة على ضاحية الشياح في بيروت ودمّرت مباني سكنية ما أسفر عن مقتل 50 لبنانياً على الأقل. وكانت خسائر إسرائيل في الميدان تزداد كل يوم. إذ في 9 آب فقط قُتل 25 جندياً وجُرح عدد مماثل في جنوب لبنان. وأخيراً حزمت إسرائيل أمرها وقرّرت بدء الغزو البري في 12 آب، بهدف الوصول إلى مجرى نهر الليطاني عبر أقرب نقطة من الحدود وهي بلدة الخيام. ولكن يوم الهجوم كان فألاً سيئاً إذ قُتل ما مجموعه 24 جندياً إسرائيلياً وجرح أكثر من 100 في المواجهات الميدانية كما أسقط «حزب الله» مروحية بصاروخ «وعد» وأكّدت إسرائيل فقدان عدد من الدبابات، ولم تنجح في السيطرة على بلدة الخيام. ثم حاولت القوات الإسرائيلية التقدّم نحو وادي السلوقي يوم 13 آب بالدبابات والمشاة، وهو اليوم الذي توصّل فيه مجلس الأمن إلى قرار لوقف الحرب، فتوقف القتال يوم 14 آب.

على الصعيد السياسي كانت حكومة إسرائيل، ومنذ صباح 12 تموز، قد حمّلت الحكومة اللبنانية مسؤولة عملية «حزب الله» نظراً لفشل لبنان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي بنزع سلاح الميليشيات. ولكن السنيورة نفي مسؤولية الدولة اللبنانية عن هجمات المقاومة، مؤكّداً أنّ حكومته لم توافق عليها، وفي الوقت نفسه هاجم إسرائيل، صاحبة التاريخ الطويل في تجاهل قرارات الأمم المتحدة. ووعد السنيورة بالسعي لدى «حزب الله» لوقف التصعيد في محاولة لوقف الهجوم الإسرائيلي. وقال إنه لا يمكن أن تكون هناك دولة ذات سيادة في لبنان في ظل سلاح الجماعات المسلّحة. أمّا الرئيس إميل لحود فقد ندّد بهجمات إسرائيل يوم 12 تموز وأكّد دعمه لـ«حزب الله»، مشيراً إلى دور المقاومة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العام 2000. وهكذا تراوحت المواقف السياسية في لبنان بين مؤيدين لـ«حزب الله» وبين مناهضين له في تجمّع 14 آذار. وعلى سبيل المثال، فقد صرّح أمين الجميل أنّ «حزب الله» قد قام بأعمال من جانب واحد ولكن تداعيات أعماله تؤثّر على البلد بأكمله».

منذ اليوم الأول، عمل السنيورة على وقف لإطلاق النار ولكن الجهد لم يثمر إلا في 7

آب عن خطة لوقف الحرب من 7 نقاط. وفي 11 آب وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1701 لوقف المعارك، دون إعلان وقف إطلاق النار. فقبله «حزب الله» والحكومة اللبنانية في 12 آب وقبلته إسرائيل في 13 آب، على أن يبدأ مفعوله الساعة 08:00 يوم 14 آب. ولكن إسرائيل أبقت على حصارها البحري والجوي على لبنان ما أبقى مطار بيروت مقفلاً حتى 8 أيلول. ونشر الجيش اللبناني 15000 جندي تدعمهم قوة من اليونيفيل بـ12000 جندي في مناطق إلى جنوب نهر الليطاني. وفي أيلول أيضاً أكّدت حكومة السنيورة أنّه لا يمكنها نزع سلاح «حزب الله» بالقوة ولن تُقدم على هذا الأمر، فيما أخذ «حزب الله» يعيد بناء قدراته وتأهيل مواقعه على الحدود. وبعد خمسة أسابيع من نهاية الحرب، في 22 أيلول، شارك 800 ألف شخص في ضاحية بيروت في احتفال جماهيري قال فيه نصرالله إن «حزب الله» قد حقّق «نصراً إلهياً واستراتيجياً».

الخسائر الإسرائيلية

أثناء الحرب، أطلق «حزب الله» أكثر من 4000 صاروخ بمعدل أكثر من 100 صاروخ في اليوم الواحد، مستهدفاً مدن حيفا والخضيرة والناصرة وطبريا ونهاريا وصفد والعفولة وكريات شمونة وبيسان وكرميئيل وعكا ومعالوت-ترشيحا وعشرات المستوطنات. وخاض الحزب حرب عصابات ضد الجيش الإسرائيلي من مواقع محصنة جيداً ومن مناطق مبنية، كما هاجمت وحدات صغيرة مسلّحة تسليحاً جيداً القوات الإسرائيلية المهاجمة وأربكتها، واستخدمت صواريخ متطورة مضادة للدبابات أعطبت ودمّرت 52 دبابة ميركافا، وقصفت مباني هَوَت على قوات إسرائيلية تحتمي بداخلها. وذكر الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ عدد قتلى الجيش الإسرائيلي هو 121، والجرحى 628، كما قُتل 43 مدنياً وأصيب 4262.

ووفقاً لـ«هيومن رايتس ووتش»، فإنّ ضآلة عدد القتلى المدنيين الإسرائيليين يعود إلى توافر نظم الإنذار والملاجئ في شمال إسرائيل والإجلاء المبكر لأكثر من 350 ألف شخص (ويمكن أن يُقال إنّ الاستعدادات المدنية من ملاجئ ونظام إنذار وإجلاء لم تكن كافية في جنوب لبنان). وأحدثت صواريخ «حزب الله» العديد من حرائق الغابات شمال إسرائيل غطّت 16500 دونم من الأراضي، بما في ذلك الغابات والمراعي قدّر الصندوق القومي اليهودي أنّ الأمر سيستغرق 50 سنة لإعادة تأهيل الغابات ونموها. وبلغت قيمة الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية 3.5 مليار دولار.

في العام 2008، انتقد إيهود باراك الذي أصبح وزيراً للدفاع، بدل عمير بيرتس، حرب تموز لأنّها فشلت في نزع سلاح «حزب الله» الذي «عاد الآن إلى الجنوب وأصبح أقوى من أي وقت مضى، مجهّزاً بكمية صواريخ أكثر مما كان عليه قبل صيف 2006». وخلصت مجلة **الإيكونومست** البريطانية إلى أنّ «حزب الله» صمد في أرضه بعد هذه الحرب وأثبت على نحو فعّال جدارته العسكرية، معتبرة بقاءه بحد ذاته نصراً عسكرياً وسياسياً. وأشارت المجلة المحافِظة إلى أنّ «حزب الله»، رغم الغارات الإسرائيلية وسقوط مدنيين، حافظ على دفاعاته واستمر بشنّ هجمات صاروخية على إسرائيل لفترة طويلة، وكذلك قام عناصره بمعاقبة الحملة البرية للجيش الإسرائيلي بقتل جنوده وتدمير دباباته. لقد أُصيب مراقبون وخبراء عسكريون غربيون بخيبة غير مسبوقة من سوء أداء الجيش الإسرائيلي، ومن عدم تمكّنه من التقدّم على الأرض كيلومترات قليلة رغم الفارق الهائل في ميزان القوى مع «حزب الله»، وعزوا السبب الرئيسي لضعف الجيش الإسرائيلي وأنّ رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس كان مفرط الثقة بالقوة الجوية، في حين أضاعت القيادة العسكرية سنوات طويلة في عمليات قمعية صغيرة في الضفة الغربية وغزّة ضد الفلسطينيين، على حساب التدريب لعمليات قتالية رئيسية لم تخضها إسرائيل منذ 1982. أما دائرة البحوث في الكونغرس الأميركي فقد ذكرت أنّ الحرب قد أضعفت القدرات العسكرية لـ«حزب الله» بشكل كبير ولكن لأنّها لم تجتثّ الحزب، فإنّ إمكاناته على المدى الطويل لشنّ حرب عصابات لا تزال سليمة، وأنّ قادة «حزب الله» تمكّنوا من إعلان «الانتصار» ببساطة لأنّ الحرب «لم تحسم وجود حزبهم». وحتى بوش الابن الذي هاجم في أيلول 2006 ادعاءات قادة حزب الله عن النصر، واستهجن كيف يمكنهم ادّعاء الفوز وقد أخلوا مواقعهم في جنوب لبنان، عاد في مذكراته المنشورة العام 2010 وانتقد إسرائيل بأنّها ضيّعت الفرصة، وهاجم خطة جيشها العسكرية التي اقتصرت لشهر كامل على حملات قصف امتدّت إلى العمق اللبناني ولكنّ «قيمتها العسكرية كان مشكوكاً فيها».

شهدت الأشهر التي تلت الحرب اضطراباً كبيراً في القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية، مع موجة استقالات رفيعة المستوى شملت رئيس الأركان دان حالوتس، وضغوطات لاستقالة العديد من الوزراء، ورئيس الوزراء إيهود اولمرت. وظهر تقرير «لجنة فينوغراد» عن الحرب فانتقد أولمرت بشدّة واتهمه «بالفشل الحاد في ممارسة الحكم والمسؤولية والحذر». وإذ لم يعتبر أنّ الحرب كانت خاطئة، حذّر من «أنّ استعمال أسلحة محرّمة دولياً قد يجرّ محاكمات على إسرائيليين». وهاجم السنيورة تقرير فينوغراد لأنّه أغفل ذكر التدمير الذي

أحدثته إسرائيل في لبنان خلال فترة وجيزة وأغفل ذكر الضحايا في لبنان.

الخسائر اللبنانية

فيما ازدهرت شعبية الحزب في العالم العربي حيث أُعجب المواطنون العرب بالمقاومة اللبنانية لكونها الفريق الوحيد الذي يقاتل ضد إسرائيل، جاء ذلك عكس الموقف الرسمي لمعظم الدول العربية التي اعتبرت الحزب ميليشيا خطيرة تنفّذ سياسات إيران وسورية في لبنان. أمّا على الصعيد العالمي، فقد تعالت الانتقادات الشعبية لتدمير إسرائيل البنية التحتية اللبنانية وقتل المدنيين، ومخاطر تصعيد الأزمة، ولكن على مستوى معظم الحكومات العربية والغربية فقد كانت، وعلى مدى أسابيع، تؤيد الحرب وتقدّم إلى إسرائيل دعماً غير مسبوق للقضاء على «حزب الله». فكانت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وكندا تدعم إسرائيل بأنّ حربها على لبنان جاءت ضمن حق الدفاع عن النفس. وقامت الولايات المتحدة بتعجيل شحن القنابل الموجهة بدقّة، وأعلن بوش الابن أنّ هذه الحرب هي «جزء من الحرب على الإرهاب». وصوّت الكونغرس الأميركي بأغلبية ساحقة لدعم إسرائيل. وعلى الصعيد الإقليمي اقتصر دعم «حزب الله» على سورية بالدرجة الأولى وعلى إيران واليمن، في حين أصدرت جامعة الدول العربية ومصر والأردن بيانات تنتقد «حزب الله» وتعلن دعم حكومة السنيورة. وعندما حمّلت السعودية «حزب الله» المسؤولية الكاملة وهاجمت تهوّره، انطلقت بيانات من مصر والأردن والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية (محمود عبّاس) ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين تتفّق مع موقف السعودية على أنّ تصرفات حزب الله «متهوّرة وغير متوقّعة وغير مناسبة وغير مسؤولة».

من مقاييس الصراع في المنطقة أنه طالما أنّ الجانب العربي قادر على استيعاب الضربات الإسرائيلية مهما كانت موجعة، فهو غير منهزم وسيستعد لجولة جديدة. وكان عرفات يكرّر مقولة «الضربة التي لا تقتلني تقوّيني». ورغم انتصار «حزب الله» ضمن هذه المقاييس لأنّ إسرائيل لم تستطع إحداث خدش في وجوده ونفوذه، فإنّ قيادة الحزب أقرّت أنّها لم تسعَ لهذه المواجهة بعدما شهدت خسائر لبنان الفادحة في الأرواح والبنى التحتية والاقتصاد والأملاك. وسخر مناهضو «حزب الله» في الداخل من أنّه «إذا كان هذا نصراً فكيف تكون الهزيمة؟»، في وقت كانت أغلبية اللبنانيين تظنّ أنّ الحروب مع إسرائيل قد انتهت إلى غير رجعة العام 2000 وآن للبلد أن يرتاح. وصرّح نصر الله في 27 آب قائلاً: «لو كنا نعرف أن أسر الجنود سيؤدي إلى

الحرب، فنحن بالتأكيد لم نكن سنقوم بالعملية».

خلال الحرب قامت طائرات إسرائيل بـ12000 طلعة وأطلقت بحريّتها 2500 قذيفة، وقصف الجيش الإسرائيلي لبنان بأكثر من مائة ألف قذيفة مدفعية وملايين القنابل العنقودية. فنجم عن كل هذه الصواريخ دمار أجزاء كبيرة من البنية التحتية اللبنانية بما في ذلك 640 كلم من الطرقات و73 جسراً بما فيها جسر المعاملتين في جونية، و31 هدفاً كبيراً مثل مطار بيروت وموانئ ومحطات مياه ومحطات معالجة مياه المجاري ومرافق كهربائية و25 محطة وقود و900 مؤسسة اقتصادية و350 مدرسة ومستشفيان. كما دمّرت إسرائيل 15 ألف منزل وألحقت الضرر بأكثر من 130 ألف منزل. وتركّزت الحرب أيضاً على قواعد «حزب الله» ومراكز قيادته وبعض ثكنات ومراكز الجيش اللبناني مما تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المقاومة والجيش. وأدّت الحرب إلى نكسة اقتصادية ضخمة للبنان حيث انخفض النمو من 6 بالمئة إلى 2 بالمئة، وبلغت قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة 5 مليارات دولار (أي 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي).

جاء في تقرير الهيئة العليا للإغاثة في الحكومة اللبنانية أن عدد القتلى من اللبنانيين هو 1191. واستند تقرير الهيئة إلى وزارة الصحة وتقارير الشرطة اللبنانية وأجهزة الدولة المختلفة. كما قدّر تقرير الهيئة عدد اللبنانيين المصابين بـ4409، منهم 15بالمئة أصيبوا بإعاقات دائمة. كما أنّ القنابل العنقودية غير المنفجرة التي خلّفتها إسرائيل في أراضي الجنوب حصدت خلال عامين من انتهاء الحرب أكثر من 100 شخص وجرحت 500. وأفادت تقارير دولية عدّة أن الغالبية العظمى من اللبنانيين الذين قُتلوا كانوا من المدنيين. وذكر تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش» (صدر في 6 أيول 2007) أنّ معظم القتلى من المدنيين في لبنان نتج عن «الضربات الجوية الإسرائيلية العشوائية»، وأنّ الطائرات الإسرائيلية استهدفت سيارات تقلّ مدنيين فارين. وقدّر تقرير لليونيسف أن 30 بالمئة من اللبنانيين الذين قُتلوا هم من الأطفال دون سن 13. وذكر «حزب الله» مصرع 250 من مقاتليه في الحرب في حين ادّعت إسرائيل أنّ قواتها قتلت 600 من عناصر الحزب. ورغم أنّ الجيش اللبناني لم يشارك في القتال، فقد سقط له 46 جندياً وجُرح مائة آخرون جرّاء الغارات الجوية. لقد أطلقت إسرائيل 4.6 مليون قنبلة عنقودية على عشرات البلدات والقرى في جنوب لبنان في 962 هجوماً، ومعظم هذه القنابل أُطلق في الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب بعدما أصبح مؤكداً أن وقف إطلاق النار أصبح وجيزاً. لم ينفجر أكثر من مليون قنبلة صغيرة فغطّى الباقي منها أراضي الجنوب وجعلها سهولاً للموت بألغام

لا زالت تقتل وتشوّه المدنيين بعد سنوات من الحرب.

وكانت الطائرات الإسرائيلية في 13 و15 تموز قد أغارت على محطة الجيّة لتوليد الكهرباء التي تبعد 30 كلم عن بيروت. ولكن في 10 آب، شنّت غارة كبيرة على المحطة، ما أدّى إلى أسوأ كارثة تسرّب نفطي في تاريخ البحر االمتوسط، حيث تدفّقت كمية ضخمة من النفط قُدّرت بنحو 15 ألف طن على الساحل اللبناني وامتدّت شرق البحر المتوسط، منتشرة على بعد 10 كلم من الساحل، ومحدثة بقعة غطّت 170 كيلومتراً من سواحل لبنان وسورية ومهددة تركيا وقبرص. وقتل هذا التسرّب الحياة البحرية من أسماك وتونة وهدّد أنواع حيوانات نادرة بالانقراض، ومنها السلاحف البحرية الخضراء، وزاد من خطر مرض السرطان لدى سكان لبنان. أمّا الكميات التي لم تتسرّب (25 ألف طن) فقد احترقت في خزاناتها، ما خلق سحابة سامة انهمرت بفعل الريح أمطاراً نفطية فوق لبنان. وقدّر خبراء الحكومة اللبنانية أن الأمر قد يستغرق 10 سنوات للتعافي من الأضرار البيئية الناجمة عن ضرب المحطة، وقدّرت الأمم المتحدة تكلفة التنظيف الأولي بـ64 مليون دولار. كما تسبّب القصف الإسرائيلي بأضرار كبيرة لمواقع التراث العالمي في لبنان فلحقت الأضرار مقبرة رومانية في صور، وانهارت لوحة جدارية قديمة في جبيل، ولحقت أضرار ببرج قديم وتضرّرت مواقع أثرية في بنت جبيل ومعبد باخوس في بعلبك.

وأقدمت إسرائيل على حرب نفسية خلال الحرب فانهمرت ملايين الوريقات على لبنان من طائرات إسرائيلية في 47 طلعة، وأرسل جهاز الاتصالات في الجيش الإسرائيلي 700 ألف رسالة صوتية إلى هواتف الخليوي التي يحملها اللبنانيون تضمّنت رسوماً تهزأ من نصرالله وتقول إنّ «حزب الله» يقود لبنان إلى الخراب ويجعل المدنيين يعانون، وأن الحزب هو دمية بيد إيران وسورية. كما حرّضت هذه الرسائل المدنيين على المساعدة في إزالة «حزب الله» وقادته الذين «كذبوا على عناصرهم التي أرسلوها كالغنم للذبح رغم افتقارها للتدريب العسكري والمعدات». وحذّرت الرسائل مقاتلي «حزب الله» أن لا أمل لديهم في مواجهة «الجنود الإسرائيليين المدربين تدريباً عالياً ويخوضون معركة لحماية بلادهم وشعبهم»، وأنّ مقاتلي «حزب الله» هم «مرتزقة» لا يدعمهم الشعب اللبناني ومن الأفضل أن يفرّوا ويحافظوا على حياتهم. وأنّه «لا يجب أن يموت شباب الشيعة من أجل نصرالله الذي يختبئ في مكان آمن»، وأن «يتوقفوا عن القتال من أجل المصالح الوطنية اللبنانية حتى يعودوا إلى ديارهم وأسرهم». وكانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعرض مراراً صور جثث مقاتلي «حزب الله»

وأسلحة غنمها الإسرائيليون ويطلق تعليقات تنتقد نصرالله وتسخر منه.

ورغم كل هذه الخسائر فإنّ الحرب لم تنته على خير داخل لبنان، إذ إنّها عمّقت الفجوة بين طرفي 8 و14 آذار حول سلاح «حزب الله»، عندما أخذ الانقسام اللبناني يأخذ منحى طائفياً تجاه «حزب الله» الذي التفّت حوله الأغلبية الشيعية بشكل غير مسبوق بسبب الحرب التي اعتبروها وجودية، في حين ناهضته أغلبية السنّة والدروز. أمّا بالنسبة للمسيحيين فقد كان التيار الوطني الذي يرأسه ميشال عون قد وقّع على مذكّرة تفاهم مع «حزب الله» في 6 شباط 2006 ووقف إلى جانب الحزب في الحرب. إذاً، كان الرأي العام المسيحي منقسماً بين 8 آذار و14 آذار، ما أخرج إلى العلن الخلاف السني-الشيعي وكثُر الحديث عن الفتنة ضمن الإسلام منذ بداية 2007. فمنذ ربيع 2005 وحتى اندلاع الحرب، كان الجوّ اللبناني يعيش فترة حرجة من الحرب الباردة الداخلية، إلا أنّ الحرب، بما أفرزت من مواقف، جعلت التعايش اللبناني الضحية الأكبر إذ تأذّت كثيراً علاقات الطوائف وتدهور الجو السياسي، باستثناء الدعم الكبير الذي قدّمه التيار العوني لـ«حزب الله» ومن خلال توفير السكن للعائلات الشيعية الفارة من المعارك. واتهم «حزب الله» قيادات في 14 آذار بأنّها تواطأت مع العدوان، ولمّح نصرالله إلى أنّ ثمّة معلومات خطيرة قد تراكمت لدى حزبه عن مواقف شخصيات لبنانية باركت العدوان وحرّضت على إطالة الحرب. واعتبر نصرالله أن هناك «طلباً من فلان أن يتم احتلال بنت جبيل أو تدمير حزب الله أو ألا تتوقف الحرب إلا بشروط.... هذا تحريض! هنالك من يحرّض عدو لبنان على قتل وقصف وتدمير لبنان وجزء من شعب لبنان وجزء من مقاومته وجيشه! هذا موضوع مختلف»[10].

ولم تكن العلاقات اللبنانية-السورية بوضع أفضل، فقبل الحرب بشهرين صدر «إعلان بيروت دمشق/ إعلان دمشق بيروت» وقّعه مثقفون لبنانيون وسوريون يدعو إلى علاقات لبنانية سورية سويّة وتبادل سفراء واعتراف ديبلوماسي، وإلى تعزيز الديمقراطية في البلدين. فشنّ الإعلام السوري هجوماً على البيان وموقّعيه بأنّهم «انضموا إلى الهجوم الشرير ضد سورية الذي يقوده بوش والإدارة الأميركية» ونسوا تضحيات سورية من أجل لبنان[11]. ودأبت الصحافة السورية على إطلاق أبشع النعوت على قادة الأغلبية النيابية المنضوية في تجمّع

10- كلمة السيّد حسن نصرالله في 19 آذار 2011.

11- تشرين، 17 أيّار 2006.

14 آذار، فأسمتهم صحيفة **الثورة** بأنّهم «شياطين»، في حين اعتبرتهم **البعث** «سياسيين لبنانيين بخدمة السي آي إيه والموساد»[12]، واعتبر النائب السوري فيصل كلثوم، في مقابلة على محطة الجزيرة في 17 آب 2006، زعيم 14 آذار سعد الحريري بأنّه «عميل ومرتزق تحميه إسرائيل وليس له مستقبل». في حين لم تخلُ خطابات وتصريحات بشّار من نعوت لقادة الأغلبية النيابية بأنّهم عملاء، وأنّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة هو «عبد مأمور لعبد مأمور».

في العامين اللذين تَلَوا الحرب، استمرّ حال التوتّر بين لبنان وإسرائيل، فتواصلت الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق كل لبنان، وأقدم الموساد في 12 آب 2008 على اغتيال عماد مغنية، رئيس الجناح العسكري لـ«حزب الله»، بتفجير سيارة ملغومة في دمشق. ولكن الجانبين التزما بوقف إطلاق النار على الحدود. وفي 16 تموز 2008 جرت صفقة تبادل الأسرى فسلّم «حزب الله» الجنديين الإسرائيليين مع أشلاء وجثث جنود إسرائيليين، وأطلقت إسرائيل سراح مئات الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين، منهم سمير القنطار وأربعة من مقاتلي حزب الله وحوالى 200 أسير لبناني وفلسطيني تحتجزهم إسرائيل، مع رفات لبنانيين وفلسطينيين.

إسرائيل تغزو قطاع غزّة

في كانون الأول 2008 شنّت إسرائيل حرباً صاعقة مدمّرة على قطاع غزّة المكتظّ بالسكان استمرّت 22 يوماً. وجاءت الحرب بعد عامين من التصعيد العسكري في غزّة، حيث كان الفلسطينيون يطلقون صواريخ ضعيفة وقصيرة المدى على جنوب إسرائيل وكانت إسرائيل تشنّ غارات جوية قاتلة وعمليات تغلغل بري واغتيال لقادة «حماس» وقادة التنظيمات الأخرى. بدأت حرب غزّة يوم 27 كانون الأول 2008 بسلسلة غارات جوية وقصف مدفعي بري وبحري، ثم غزو بري في 3 كانون الثاني 2009. وانتهت الحرب في 18 كانون الثاني.

لقد عاشت مناطق السلطة الفلسطينية شهوراً صعبة العام 2006 ليس فقط في الاقتصاد، بل بسبب تدهور العلاقات بين «حماس» و«فتح». وسرعان ما انفجر الوضع الداخلي حيث نشبت معارك عدّة في الضفة وغزّة انتهت بانتصار حاسم لـ«حماس» في القطاع في 14 حزيران 2007 وسيطرت «فتح» على الضفة. ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس إلى إعلان حال الطوارئ وحلّ حكومة إسماعيل هنيّة، وتكليف سلام فيّاض بتشكيل حكومة جديدة بدون

12- الثورة والبعث، 7 آب 2006.

«حماس»، فأصبحت ثمّة حكومتان فلسطينيتان، واحدة لـ«حماس» في غزة وثانية لـ«فتح» في الضفة. وعمدت إسرائيل إلى فرض حصار صارم على القطاع ما خلق وضعاً إنسانياً في غاية الصعوبة، فارتفعت البطالة إلى 75٪ من اليد العاملة، وتدهور الوضع الصحي والغذائي والمعيشي، وسط فرض مصر الحصار على غزة من جانبها ومقاطعتها لحكومة هنيّة.

جاءت حرب غزة بعد ستة شهور من اتفاقية هدنة في 19 حزيران 2008 بين حكومة «حماس» وإسرائيل، قضت أن توقف الأولى هجمات الصواريخ على إسرائيل وتفرض الهدوء داخل القطاع، مقابل أن توقف إسرائيل غاراتها وتوغلاتها البرية. ولكنّ فهمَ الجانبين للهدنة تراوح بين ربط إسرائيل رفع الحظر على القطاع بمدى التزام «حماس» بالهدنة ووضع حد لتراكم الأسلحة والإفراج عن شاليط، فيما اكتفت «حماس» بالإعلان عن وقف الصواريخ وضبط الفصائل. فكانت الهدنة ضعيفة من أساسها وبدون بنود تنفيذية على الأرض، وبدون أي أفق سياسي. وسرعان ما تدهورت الأمور من قصف مدفعي من غزة وغارات جوية وقصف مدفعي إسرائيلي استمرّ طيلة الصيف والخريف.

وفي 4 تشرين الثاني 2008، شنت إسرائيل هجوماً كبيراً على غزّة فدمّرت أنفاقاً على الحدود، ودخل الجيش الإسرائيلي القطاع وتوغّل مسافات أكبر من السابق فاندلعت معارك برية. وأغارت طائرات إسرائيلية على مواقع في غزة وعلى مخيم اللاجئين في البريج. وأدّى هذا العدوان إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى الفلسطينيين. وقد اعتبرت «حماس» هذا الهجوم انتهاكاً فادحاً للهدنة وأطلقت 35 صاروخاً على جنوب إسرائيل، ثم تصاعدت، في الأيام التالية، الهجمات الصاروخية على مدن إسرائيل القريبة من غزة إلى مستويات ما قبل الهدنة، ودارت اشتباكات على طول الحدود قُتل خلالها 11 مقاتلاً فلسطينياً. وفي الفترة ما بين 4 تشرين الثاني و15 كانون الأول، أطلقت إسرائيل آلاف القذائف على القطاع فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية في غزّة 200 صاروخ قسّام وقذائف هاون في إسرائيل، في فترة كانت إسرائيل تغلق المعابر مراراً. وواصلت إسرائيل غاراتها وانتهاكاتها بشكل يومي ما دفع حكومة «حماس» في 18 كانون الأول، أي قبل يوم من انتهاء الهدنة، إلى الإعلان عن انتهاء وقف إطلاق النار. وسقط في ذلك اليوم 20 صاروخاً على جنوب إسرائيل. وفي اليوم التالي قال مصدر فلسطيني إنّ «حماس» تريد تجديد الهدنة ضمن شروط من بينها افتتاح كامل للمعابر الحدودية مع إسرائيل وفتح معبر رفح الحدودي مع مصر، وفرض حظر كامل على النشاط العسكري الإسرائيلي في غزة، وشمول الهدنة الضفة الغربية أيضاً. فرفضت إسرائيل هذه

الشروط واعتبرتها جديدة.

وفي 23 كانون الأول أعلن محمود الزهّار، القيادي في «حماس»، موافقة الحركة على تجديد الهدنة وفق أحكامها السابقة مع إضافة تفسير يلزم إسرائيل بالامتناع عن القيام بأية عملية عسكرية في قطاع غزة وإبقاء المعابر مفتوحة، والتزمت «حماس» بوقف إطلاق نار لمدّة 24 ساعة لتثبيت الهدنة[13]. ولكن التبادل المدفعي استمر رغم هذا الإعلان، فاستأنفت إسرائيل غاراتها في 24 كانون الأول وسقط قتلى وجرحى فلسطينيون ووقعت اشتباكات حدودية فقتل عناصر من «حماس» التي ردّت بإطلاق 87 صاروخاً على جنوب إسرائيل. ويوم عيد الميلاد، 25 كانون الأول، أعلنت إسرائيل أنّها «أنهت الاستعدادات لهجوم واسع النطاق» وأطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت تحذيراً نهائياً في مقابلة مع محطة «العربية» الفضائية: «أنا أقول لهم الآن، قد تكون آخر لحظة، أنا أقول لهم توقفوا فنحن أقوى». كانت إسرائيل قد شرعت في تحضير خطة عسكرية منذ أواسط 2008، ووضعت بنكاً للأهداف المحتملة. ثم عمدت طيلة فترة الهدنة إلى حملة خداع لكي تعطي «حماس» شعوراً زائفاً بالأمن والثقة بالذات، حتى يتم أخذها على حين غرة. فكانت إسرائيل تضخّم من وقع القذائف الفلسطينية البدائية التي لم تحدث أي أذى يذكر، في الإعلام وفي اتصالاتها الديبلوماسية، ويهوّل سياسيوها وقادتها العسكريون ويعظّمون من قوّة «حماس» وخطرها على إسرائيل. فإذا شكت امرأة إسرائيلية في بئر السبع من هلع أو انتكاسة صحية بعد سقوط قذيفة هاون صغيرة، أجريت معها مقابلات تلفزيونية وتناقلت صورتها وكالات الأنباء ونشرتها الصحف، حتى في المدن الصغيرة من أميركا الشمالية وأوروبا. وبعد مقابلة أولمرت على قناة العربية وعشية حرب غزّة ،أعلن وزير الدفاع إيهود باراك أن سبب الهجوم على غزّة هو «نفاد صبر إسرائيل».

في صباح 27 كانون الأول، افتتحت إسرائيل الحرب بموجة ضربات جوية قامت بها مقاتلات أف 16 ومروحيات الأباتشي على مائة موقع في غزّة وفق بنك أهداف، واستغرق الهجوم الأول أربع دقائق. وبعد نصف ساعة أغارت موجة ثانية من 60 طائرة دمّرت ستّين هدفاً إضافياً. أصابت هاتان الموجتان مقارّ «حماس» ومكاتب حكومية و24 مركز شرطة، محدثة دماراً هائلاً، فسقط مئات القتلى والجرحى منهم 40 شاباً في حفل تخرّج طلبة مدرسة الشرطة. فكانت حصيلة اليوم الأول سقوط ما لا يقل عن 230 فلسطينياً وأكثر من 700

13- صحيفة الأهرام، 23 كانون الأول 2008.

جريح، ليصبح «مذبحة السبت الأسود».

في دمشق أعلن ممثلو «حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«منظمة الصاعقة» و«جبهة النضال الشعبي» و«الحزب الشيوعي الثوري» و«حركة فتح» و«حركة فتح-الانتفاضة» وعدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى عن تأليف حلف عسكري في غزّة لمواجهة العدوان. وأصدروا بياناً مشتركا رفض «أية ترتيبات أمنية تؤثر على المقاومة الفلسطينية وحقّها المشروع في النضال ضد الاحتلال»، ورفضوا مقترحات عربية ودولية لإرسال قوات دولية إلى غزة، مطالبين بإنهاء الحصار وفتح كل معابر غزة.

استمرّت الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزّة مستهدفة الأبنية السكنية وملحقة أضراراً بالغة بالبنية التحتية الفلسطينية. وخلال عشرة أيام من الحرب فرغت إسرائيل من أهداف تضربها داخل القطاع فعمدت إلى ضرب أبنية ضربتها من قبل وقصفت المنشآت الطبية والتربوية ومكاتب الأمم المتحدة. ومن ناحيتها كثّفت «حماس» ضرباتها الصاروخية وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل ووسّعت نطاقها لتصل إلى مدن رئيسية في بئر السبع وأشدود للمرة الأولى. واستخدمت إسرائيل صواريخ متطورة زنة كل منها 2 طن لتدمير المباني والأنفاق، تلحقها بصواريخ زنة 500 كلغ لتدمير الملاجئ والمستودعات تحت الأبنية. استعملت أيضاً أسلحة متطورة جديدة وأخرى موجّهة بالليزر كما استعملت الطائرات 39 قنبلة جي بي يو الصغيرة القطر والشديدة الانفجار لأول مرة، واستخدمت أيضا أسطول مروحيات كوبرا وطائرات بدون طيار تطلق صواريخ Spike. بلغ مجموع الغارات 2360 طلعة على شعب أعزل من السلاح وحيث لا يوجد أي ملاذ آمن أو ملاجئ، ما جعل حرب غزّة واحداً من الصراعات النادرة التي لم يجد فيها المدنيون مكاناً للفرار. وقامت سفن إسرائيل الحربية بقصف بلدات ومدن في القطاع، ودمّرت مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، مستخدمة صواريخ «الإعصار» وصواريخ أرض-أرض، وصواريخ «سبايك» المتطوّرة.

في 3 كانون الثاني، بدأت إسرائيل الغزو البري بقصف مدفعي شامل، وتغلغلت قواتها واحتلت التلال المطلة على مدينة غزة. واستخدمت القوات المهاجمة دبابات وجرافات عملاقة مدرّعة. وفي شمال القطاع دخل الجيش الإسرائيلي مدينتي بيت لاهيا وبيت حانون في 4 كانون الثاني ثم شطر القطاع نصفين وحاصر مدينة غزة حيث يقيم مليون شخص. وانتشرت الدبابات والقوات الإسرائيلية خارج سائر المدن، في وقت هرع مئات الآلاف من المدنيين إلى مغادرة منازلهم وسط دوي المدافع وسقوط الصواريخ، ولجأوا إلى الأحياء الداخلية من مدينة

غزة. ولكن الزحف الإسرائيلي على المدينة وصل منتهاه يوم 5 كانون الثاني حيث بدأت معارك بين الجحافل المهاجمة والمقاتلين الفلسطينيين. فمضى أسبوعان إضافيان من الدمار والقتل والخراب في مدينة غزّة حيث تقوقع 800 ألف مدني فلسطيني في الأحياء الداخلية، وشابه الوضع كثيراً معركة بيروت العام 1982[14].

في 17 كانون الثاني أعلن أولمرت وقف إطلاق النار من جهة واحدة، وأنّ إسرائيل قد حقّقت أهدافها العسكرية. وردّت «حماس» برهن وقف إطلاق النار بوقف العدوان تماماً وإنهاء أي وجود إسرائيلي في غزة، وصدر بيان في اليوم التالي باسم «حماس» والتنظيمات الفلسطينية يعلن هدنة أسبوع ويطالب بـ«انسحاب قوات العدو من قطاع غزة في غضون هذا الأسبوع وفتح المعابر كافة لدخول المساعدات الإنسانية والغذاء والضروريات الأخرى لشعبنا في قطاع غزة». والتزمت إسرائيل بهذه الهدنة فانسحبت من قطاع غزّة في 21 كانون الثاني، ولكنّها لم تفكّ الحصار.

استخدمت إسرائيل في حربها على غزّة ذخائر الفسفور الأبيض حيث أفادت مستشفيات غزة عن مئات المصابين بحروق الفسفور، وحتى المستشفيات ومقرّ الأونروا تعرضت لقذائف الفسفور الإسرائيلية. في 25 آذار 2009، نشرت «هيومن رايتس ووتش» تقريراً بعنوان «مطر النار» عن استخدام إسرائيل غير القانوني للفسفور الأبيض في غزة واستخدامها أسلحة عدّة غير مشروعة. وقال أطباء أوروبيون في غزة وخبير عسكري من «هيومن رايتس ووتش»، استناداً إلى طبيعة الجروح والأوصاف، إنّ إسرائيل استخدمت أسلحة «الدايم» المحظورة. وذكرت شهادات جنود إسرائيليين نُشرت في آذار 2009 عن قتل عشوائي للمدنيين الفلسطينيين وعن تدمير منازلهم. وفي تموز 2009، نشرت منظمة إسرائيلية تدعى «كسر الصمت» شهادات 26 جندياً عن استخدام الجيش الإسرائيلي سكان غزة كدروع بشرية وإطلاق عشوائي للفسفور الأبيض الحارق على مناطق مدنية، واستخدام قوة عسكرية غاشمة تسببت بمقتل المئات وأحدثت دماراً هائلاً.

حُدّدت قيمة خسائر قطاع غزّة المادية بـ2 مليار دولار، حيث لحق الدمار 4000 مبنى و600–700 مصنع وورشة عمل ومؤسسات تجارية و24 مسجداً و31 مركز شرطة ومبنى حكومياً و10 محطات للمياه وخطوط الصرف الصحي. وذكر تقرير منظمة الصحة العالمية

14- أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

تضرر 34 مرفقاً صحياً (منها 8 مستشفيات و26 عيادة)، وذكر تقرير مكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تضرّر أكثر من 50 مرفقاً تابعاً للأمم المتحدة. وكشف تقرير للأمم المتحدة عن إحداث حفر ضخمة في الطرق والجسور على مسافة 167 كيلومتراً و714 حفرة ضخمة في الأرض المفتوحة أو المزروعة على مساحة أرض تقدر بـ2100 هكتار، ودمار وحرق 187 مبنى هوت–هاوس على مساحة تقدر بـ8 هكتارات، واستهدفت جرافات ودبابات إسرائيل والقصف بالفسفور مساحة 2232 هكتاراً من أراضي غزّة.

وخلصت منظمة العفو الدولية، استناداً إلى بيانات جمعها مندوبو المنظمة في غزة وحالات وثّقتها منظمات غير حكومية محلية، أن الرقم الإجمالي للقتلى الفلسطينيين كان 1417، منهم 300 طفل و115 امرأة و85 رجلاً مسنّاً و200 تقل أعمارهم عن سنّ 50 من المدنيين العزّل الذين لم يشاركوا في القتال[15]. في حين سقط 13 إسرائيلياً معظمهم جنود في المعارك. ووفقاً لـ«هيومان رايتس ووتش» فقد وضعت إسرائيل 800 ألف مدني فلسطيني تحت القصف المدفعي والجوي والبحري اليومي. وأدّى الفارق الصارخ في عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين إلى اتهام إسرائيل بارتكاب مجازر في حرب أحادية الجانب ضد شعب أعزل بإمكانيات دفاع ضئيلة جداً. وفي أيلول 2009، أصدرت بعثة الأمم المتحدة الخاصة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، تقريراً اتّهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية، وأوصى بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. واعتبر تقرير غولدستون الصادر عن الأمم المتحدة أن ثمّة «تهوّراً إسرائيلياً منهجياً في استخدام الأسلحة غير التقليدية ضد المناطق المدنية المبنية في غزّة». وصدر تقرير من فريق تحقيق الأمم المتحدة[16] خلص إلى أن الجيش الإسرائيلي قد ارتكب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. وفي 16 تشرين الأول 2009، أقر مجلس حقوق الإنسان التقرير.

وشهد القطاع زيادة في الأوبئة والمشاكل الصحّية بعد الحرب، وارتفاعاً في نسبة الأطفال الذين ولدوا مع تشوهات جسدية وفي حالات سرطان الدم، وذلك بسبب تعرّض المصابين لذخيرة اليورانيوم المنضّب. وذكر أطباء نرويجيون أنّهم وجدوا آثار يورانيوم منضب ومواد

15- ذكرت منظمة الصحة العالمية مقتل 16 وجرح 22 من العاملين في المجال الصحي ومقتل 5 من موظفيها وإصابة 11 موظفاً. وأفاد برنامج الأغذية العالمي مقتل أحد المتعاقدين معه وإصابة اثنين.

16- الأمم المتحدة، **حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة : تقرير تقصّي الحقائق بعثة الأمم المتحدة في نزاع غزة**، 15 أيلول 2009، 457 صفحة.

مشعّة وسامّة على أجساد ضحايا من سكان غزة، وقدّم محامون تقارير معاينة التربة التي كشفت أن ثمّة 75 طناً من اليورانيوم المنضب منتشرة في أراضي غزّة. وأثناء 2009 ، أفادت الأمم المتحدة عن مقتل 12 شخصاً وجرح 27 في قطاع غزة من قبل الذخائر غير المنفجرة منذ وقف إطلاق النار. ووفق تقرير منظمة الصحة العالمية تبيّن أنّ نسبة 48 بالمئة من أصل 122 مبنى صحياً تمّت معاينته قد تضرّرت أو دمّرت وتعرّض 15 من أصل 27 مستشفى و41 مركزاً للرعاية الصحية لأضرار، ولحقت أضرار جزئية أو دمّرت 29 سيارة إسعاف. وكانت المعابر الإسرائيلية والمصرية تمنع إخلاء المرضى والمصابين الذين يحتاجون للرعاية الطارئة والمتخصصة. ومنذ 30 كانون الأول وحتى 22 كانون الثاني، سمحت مصر بإخلاء 608 جرحى عبر معبر رفح، في حين لم يسمح معبر إيرتز الإسرائيلي عبور أكثر من 30 جريحاً.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنّ الأزمة الإنسانية في قطاع غزة بعد الحرب كانت مذهلة وتنذر بكارثة، ذلك أنّ القصف الإسرائيلي قد أحدث «تدميراً واسع النطاق لسبل العيش، وأحدث خراباً واسعاً في البنية التحتية والخدمات الأساسية»، وأنّ السكان يعانون من أزمات نفسية ومن الخوف والهلع. والأسوأ هو أنّ 80 بالمئة من السكان أصبحوا في عوز ولا يستطيعون إعالة أنفسهم ويعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية، وخاصة بعد إقدام إسرائيل على قصف مقر الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، فأحرقت أطناناً من المواد الغذائية والطبية التي كانت الأونروا تقدّمها لـ750 ألف لاجئ فلسطيني في مخيّمات غزّة. وأعلن الصليب الأحمر الدولي أنّ وضع غزّة «لا يطاق» في وقت كانت إسرائيل لا تزال تمنع استيراد المواد الغذائية والسلع الضرورية حتى بعد وقف إطلاق النار. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي في الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومعلومات من مسؤولين فلسطينيين، خرّبت الحرب 60٪ من قطاعي الصناعة والزراعة، وأحدثت أضراراً واسعة في مصادر المياه ومزارع الهوتهاوس والأراضي الزراعية. وتركت الحرب أكثر من نصف مليون فلسطيني من سكان غزة بلا مأوى بسبب التدمير الواسع النطاق للمنشآت السكانية والتجارية والبنية التحتية، ووفقاً لصناعيين فلسطينيين، فإنّ 219 مصنعاً قد دمّرت.

وذكرت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ 14 ألف منزل وشقة و68 مبنى حكومياً و31 مكتباً للمنظمات غير الحكومية تدمّرت إما كلياً أو جزئياً. ونتيجة لذلك، فإن كميّة تقدّر

بـ600 ألف طن من الركام والأنقاض يجب إزالتها. وكانت إسرائيل منذ مطلع 2007 قد منعت دخول مواد البناء إلى غزة ما أثّر سلباً على مشاريع الأمم المتحدة ولاسيما في الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأُجّلت أكثر من 100 مليون دولار في مشاريع البناء بسبب نقص المواد. وبسبب الحرب والدمار الهائل، وقعت كارثة إنسانية لأنّ الحظر الإسرائيلي على مواد البناء استمر فتعثّرت عملية إيواء الذين فقدوا منازلهم.

أدانت أربع وثلاثون دولة الحرب الإسرائيلية على غزّة، وقطعت بعضها العلاقات مع إسرائيل، ووقفت سورية وإيران وليبيا وكوريا الشمالية و«حزب الله» في لبنان إلى جانب «حماس» وأعلنت تأييدها للشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة. عند بدء الحرب، أصدر علي خامنئي، مرشد الثورة الإيرانية، فتوى للمسلمين في أنحاء العالم حول واجب المسلمين في «الدفاع عن النساء والأطفال والناس في غزة بأية وسيلة ممكنة». فهرع أكثر من 70 ألف طالب إيراني للتطوّع للقتال ضد إسرائيل. ولكن، من ناحية أخرى، أدانت 19 دولة معظمها غربي حركة «حماس»، منها 13 دولة دعمت الجانب الإسرائيلي، هي الولايات المتحدة وأستراليا والنمسا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وألمانيا وجورجيا والمجر وإيطاليا وليتوانيا وهولندا وبنما. وهذه الدول أيّدت الغزو الإسرائيلي واعتبرت أنّه يدخل في نطاق حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. أمّا على العصيد الشعبي، فقد اشتعلت التظاهرات في جميع أنحاء العالم ضد الوحشية الإسرائيلية.

وكان الموقف المصري غريباً، إذ مارست القاهرة دوراً مشابهاً لدورها أثناء حرب تموز 2006 على لبنان، فكانت تضغط على «حماس» لا على إسرائيل، وتشدّد الحصار على القطاع وقيل إنّها كانت توفّر الوجبات والمواد الغذائية للجيش الإسرائيلي أثناء العملية. وعندما قامت تظاهرات احتجاج في مصر قمعتها الشرطة بقسوة. وكان وسطاء مصريون قد ضغطوا على حكومة «حماس» لقبول تمديد وقف إطلاق النار لمدة عام أو أكثر قبل الحرب. وعندما لم يفلح الضغط المصري، شدّدت مصر الحصار بحجة وقف تهريب الأسلحة. وبعد الحرب استجابت مصر لطلب إسرائيل فأنجزت بنهاية 2009 بناء جدار من الصلب تحت الأرض على طول حدودها مع قطاع غزة، وفرضت حصاراً بحرياً عليه وقيوداً صارمة على الحركة الحدودية بشروط مذلّة عند معبر رفح وعلى مسؤولي «حماس» وعائلاتهم داخل مصر وحتى على الفلسطينيين، والطلاّب منهم خاصة.

كان موقف السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس من حرب غزّة مخزياً، إلى حدّ أن وثائق

وتسجيلات صوتية كشفتها «قناة الجزيرة» في مطلع 2011 أظهرت تواطؤ كبار المسؤولين الفلسطينيين مع إسرائيل وإصرارهم على العملية وأظهرت أن الكثير من أعمال الاغتيال الدقيقة كانت بفضل معلومات قدّمتها أجهزة السلطة للإسرائيليين. وفي أعقاب الحرب، ألغت السلطة الفلسطينية تمويل الرعاية الطبية للفلسطينيين في المستشفيات الإسرائيلية، بما في ذلك المرضى المصابون بأمراض مزمنة، وحتى لأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية معقدة لا تتوافر في الضفة وغزّة.

اعتبر المراقبون أنّ «حماس» أصيبت بهزيمة تكتيكية في هذه الحرب إلا أنّها لم تنكسر وسلطتها لم تنحسر. فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية وقف الزحف الإسرائيلي في ضواحي مدينة غزّة ما أنذر بتحويلها إلى معركة طويلة الأمد. وأثناء الحرب وسّعت «حماس» مدى صواريخها من 16 كيلومتراً إلى 40 كيلومتراً باستخدام صواريخ قسّام محسّنة محلية الصنع وصواريخ غراد أدّت إلى مقتل وجرح عدد من المدنيين الإسرائيليين وإلى بعض الخسائر المادية داخل إسرائيل. ولكن الوقع النفسي - والذي غذّته حكومة إسرائيل نفسها - كان أقوى بكثير، حيث طالت هذه الصواريخ البدائية مناطق أشدود وبئر السبع وغديرا، ما وضع 700 ألف من سكان جنوب إسرائيل في مداها ودفع 40 بالمئة من سكان عسقلان إلى الفرار[17].

كما أنّ نصر إسرائيل العسكري الواضح في حرب غزّة، مقارنة بنتائج حرب تموز 2006 في لبنان، قابله ضرر فادح لحق سمعتها الدولية. فقد أجبرت مناظر القتل والدمار الوحشي والتظاهرات الشعبية في الغرب، الحكومات على مراجعة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وخاصة في مجال تجارة الأسلحة والتدقيق في انتهاكاتها لقوانين دولية. وبدأت حملات غير مسبوقة لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وشعبياً في أوروبا وكندا وأميركا. وتبخّر هذا النصر على الأرض إذ سرعان ما عاد الوضع تدريجياً إلى ما كان عليه قبل الحرب: إطلاق صواريخ وقذائف هاون من قطاع غزة، وغارات جوية إسرائيلية، فبدا أنّ كل هذه الحرب كانت عبثية ومن دون نتيجة تذكر سوى القتل المجاني.

لقد كانت إسرائيل تستعد لحرب غزّة منذ بداية 2008 ولكنّها عجّلت في تنفيذها قبل انتهاء ولاية رئاسة بوش الابن، وخاصة بعد نجاح باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأميركية

17- ساهمت في إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل «كتائب عز الدين القسّام» التابعة لحركة حماس و«كتائب شهداء الأقصى» (التابعة لحركة فتح) و«كتائب أبو علي مصطفى» و«سرايا القدس» و«المجالس الشعبية المقاومة».

والذي وعد أنّه سيكون مختلفاً عن بوش الابن، وسيسعى إلى تحقيق العدالة للفلسطينيين وتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي. وليس من قبيل المصادفة أنّ إسرائيل وسّعت أعمالها العسكرية بشكل غير مسبوق يوم فوز أوباما في 4 تشرين الثاني 2008. إلا أنّ أوباما لم يقل شيئاً طيلة الحرب، وربما جرت ضغوط من وراء الكواليس على حكومة أولمرت بأنّ أوباما يريد أن يبدأ عهده بدون أن يجد حرباً على يده. وهذا كان السبب الأول في إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار في 17 كانون الثاني 2009، قبل ثلاثة أيام من دخول أوباما البيت الأبيض. والسبب الثاني الرئيسي أنّ معركة مدينة غزّة بدت طويلة وبدون أمل في كسبها ضد رجال المقاومة الفلسطينية الذين كانوا يقاتلون من بيت إلى بيت، وأنّ إطالة الحرب قد تحوّل النصر إلى وضع إسرائيلي مبهم، كما انتهت حرب لبنان 2006.

في 20 كانون الثاني 2009، تولى باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، وخلال أيام أوفد جورج ميتشل كمبعوث خاص إلى الشرق الأوسط لزيارة إسرائيل والضفة الغربية ومصر والأردن وتركيا والمملكة العربية السعودية لإجراء محادثات سلام. وكان أوباما قد وعد بالاستماع إلى جانبي الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والعمل نحو اتفاق سلام في الشرق الأوسط. ولكن تبيّن أنّ أوباما اختلف شكلياً عن بوش ولم يختلف في الجوهر، حيث خاب أمل هنيّة من عدم إجراء ميتشل محادثات مع «حماس». ورفضت «حماس» مطالب اللجنة الرباعية الدولية الاعتراف بإسرائيل وقبول اتفاقات السلام والتخلّي عن العنف مقابل اعتراف دولي بها. وواصل المجتمع الدولي عزل «حماس» فيما بقيت سورية وإيران سندها الأكبر. وأعلن أولمرت أنّ إسرائيل لن ترفع الحصار.

***

بعد يوم واحد من انتهاء حرب لبنان، ألقى بشّار الأسد خطاباً في 15 آب 2006، توعّد فيه أنّ المقاومة العربية ضد إسرائيل سوف تنمو وتصبح أقوى، وحذّر الإسرائيليين قائلاً: «سلاحكم والطائرات الحربية والصواريخ وحتى القنبلة الذرية لن تحميكم في المستقبل»[18]. ولدى سؤاله خلال العام 2006 إذا كانت سورية لا تزال في وضع ضعيف تجاه التهديدات الإقليمية، أجاب أنّ الوضع هو العكس تماماً، وأنّ سورية قد تخطّت العديد من الصعوبات

18- كلمة بشّار الأسد في افتتاح المؤتمر الرابع للصحافيين في دمشق، 15 آب 2006.

التي تواجهها منذ 2001. فقد عزّزت دعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين واستقرّ وضعها الداخلي، وحافظت على علاقاتها مع الداخل العراقي وتعاونت مع طهران وتركيا لبناء شبكة إقليمية. وطيلة الفترة 2001-2006، واجهت سورية زلازل إقليمية عديدة كانت تنذر بالسوء والأخطار الكبيرة عند كل منعطف. ثم بدأ الوضع يتحسّن منذ خريف 2006 وخرجت سورية من دوّامة الأزمات وأخذت تتعافى تدريجياً وتستعيد حيويّتها الإقليمية في 2007 و2008 وتجدّد علاقاتها اللبنانية والعراقية والعربية، وتمدّ جسوراً مع أوروبا والولايات المتحدة، وتعمّق تحالفاتها الإقليمية، وتواصل دعمها للحركة المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين.

الفصل السادس عشر

سورية أمام الثورات العربية (2011)

مرّ تاريخ سورية المعاصر بأربع مراحل شرحناها وحلّلناها في هذا الكتاب، وتضمّنت ولادة الدولة الوطنية بعد مخاض عسير في ظل الانتداب الفرنسي (1920-1946)، تخلّلته ثورة سورية كبرى منعت تجزئة سورية إلى دويلات، ومرحلة صراع على سورية (1946-1961) بين مصر والسعودية والعراق والأردن، ووراء تلك الدول قوى عظمى، انتهت بابتلاع مصر لسورية كإقليم في الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر. أمّا المرحلة الثالثة فقد طبعتها ثورة البعث (1963-1970) التي مهّدت لتصبح سورية في المرحلة الرابعة (1970-2000) قوّة يحسب لها الحساب وتدخل في صراع مع القوى الأخرى الإقليمية والقوى الدولية. وفي الفصل السابق وهذه الخاتمة قدّمنا تصوّراً لسورية في مرحلة خامسة غير مسبوقة في قرن جديد، ونحاول رسم خطوطها في الصفحات التالية.

لقد خرجت سورية من سلسلة الحروب في العراق ولبنان وفلسطين بوضع أفضل من السابق، وهي فترة كانت أصعب وأطول من تلك التي واجهتها في 1981-1984. وإذ جدّد بشّار في مطلع 2009 التزامه بملفات الإصلاح السياسي والاقتصادي في سورية، رأى المعارضون أنّها كانت بطيئة للغاية. وبرّر بشّار أنّ التحديات الإقليمية كانت سبب تأجيل الإصلاحات وأنّه سيسير فيها مجدّداً. ولكن بعد مرور عامين، لم تحصل إصلاحات تلاقي طموحات المعارضين والشباب الجديد، إلى أن اندلعت الثورات الكبرى في العالم العربي في كانون الثاني 2011 ولم تستثن سورية، ما دفع قضية الإصلاح إلى النار الحامية.

التغلّب على التحديات الإقليمية

شهدت الأعوام 2007–2010 عودة متصاعدة للنفوذ السوري الإقليمي: ففي الشؤون اللبنانية دعمت دمشق حلفاءها في لبنان بعد حرب تموز 2006 بمواجهة أغلبية 14 آذار البرلمانية، وصولاً إلى إخراج حكومة سعد الحريري في مطلع 2011. وفي الشؤون العراقية أصبح لسورية نفوذ متعاظم في حكومة العراق، وهذا ما لم يكن ليحلم به حافظ الأسد في علاقاته الطويلة والمرّة مع العراق منذ 1970. وفي فلسطين حافظت سورية على أوراقها الفلسطينية بدعمها القوي لـ«حركة حماس» والفصائل المقاومة. وإلى محافظتها على العمق الاستراتيجي الذي مثّلته طهران، طوّرت سورية علاقتها بتركيا ما جعلها عمقاً استراتيجياً اقتصادياً، فنمت هذه العلاقة إلى صداقة وانفتاح اقتصادي وسياسي بين أنقرة ودمشق، وتحوّلت سياسة تركيا إلى دعم القضية الفلسطينية. ودأبت سورية منذ صيف 2008 على معالجة الصدع العربي وإزالة العراقيل من أمام علاقاتها مع السعودية ودول الخليج، دون المساومة حول الهوة الهائلة التي كانت تفصل سورية عن مصر منذ معاهدة كامب دافيد. وحتى في الحالة المصرية، خرج حسني مبارك، الشديد الارتباط بإسرائيل، بعد ثورة شعبية في كانون الثاني وشباط 2011، وبات المتوقّع أنّ أي نظام مصري بديل لن يكون كسابقه بالنسبة للصراع العربي–الإسرائيلي، وهذه تطورات تريح سورية.

بدأت الثقة تعود إلى سورية مباشرة بعد حرب تموز 2006، عكستها كلمة بشّار في مؤتمر في دمشق في 15 آب، بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار والذي عُرف بخطاب «أنصاف الرجال». فقد اعتبر المخاطر التي واجهتها سورية وما جرى في المنطقة منذ 2003 هو «مخطط محضّر مسبقاً» وضعه في ثلاثة مسارات:

وتحدّى بشّار الإسرائيليين قائلاً: «لقد ذقتم الذل في المعارك الأخيرة في لبنان، وفي المستقبل أسلحتكم لن تحميكم، لا الطائرات ولا الصواريخ ولا حتى القنابل الذرية. الأجيال تتطور والأجيال المستقبلية في العالم العربي ستتمكن من إيجاد الطريقة لهزيمة إسرائيل»[1].

ووجّه بشّار انتقاداً حاداً للقادة العرب الذين أرادوا سوءاً بسورية منذ 2003، أنّ حرب تموز 2006 قد عرّتهم أمام شعوبهم واصفاً هؤلاء الزعماء بأنّهم «أنصاف رجال» ما أدّى إلى مزيد من التدهور في علاقات سورية مع الدول العربية:

1- كلمة سيادة الرئيس بشار الأسد، مؤتمر الصحافيين الرابع، دمشق 15 آب 2006.

«هذه الحرب منعت استخدام المساحيق لأنّها فرزت المواقف بشكل كامل... أسقطت هذه الحرب أصحاب أنصاف المواقف أو أنصاف الرجال، وأسقطت كل المواقف المتأخرة. أي مَن كان ينتظر ميزان القوى ليرى أين تميل الكفة أو أين ترجح. سقط وسقطت معه مواقفه». وأضاف: «في نقاش مع العرب كنا نقول لهم إن هذه المقاومة ستحرّر لبنان. وكان البعض يقول إنها لا تشكل أكثر من خرمشة... وفي العام 2000 تحرّر لبنان بفضل المقاومة وثبت بأنهم كانوا على خطأ وبأننا كنّا على حق. وبعد العام 2000 تكرّر نفس النقاش من خلال الضغوط على سورية في نفس الشأن. فكان جوابنا أنّ المقاومة هي قوة رادعة لأي عدوان إسرائيلي... وطُرحت كلمة «مغامرين». فإذا كان المقاومون مغامرين فهل نستطيع أن نقول بأنّ يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش والخرّاط وإبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي مغامرين؟ ... نقول لكل من يتّهم سورية، إذا كان الوقوف مع المقاومة تهمة وعار، فهي بالنسبة للشعب السوري شرف وافتخار».

بعد حرب تموز تعثّر الوضع الداخلي في لبنان وخرج وزراء 8 آذار من حكومة السنيورة في تشرين الثاني 2006 ليدخل لبنان نفقاً صعباً من الأزمات الداخلية، وصلت حدّاً عالياً من التوتّر المذهبي. وظنّ الجميع أنّ الأزمة الداخلية اتّجهت نحو الانفراج بعد الاجتياح العسكري لقوى 8 آذار غرب بيروت في 7 أيّار 2008 وتوقيع اتفاق الدوحة (يمكن الرجوع إلى تفاصيل أيار 2008 في كتاب المؤلف: **هذا الجسر العتيق**)[2]. وطرأ المزيد من التحسّن على ظروف سورية الإقليمية فخفّ الضغط الأميركي من ناحية العراق لأنّ واشنطن سعت إلى تعاون دمشق هناك، وحصل انفراج مع السعودية قاده الملك عبدالله الذي صالحه بشّار. ووقعت أحداث أيار 2008 في لبنان فالتقى زعماؤه في مؤتمر الدوحة في قطر ثم انتخب البرلمان قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً. فسمحت هذه التطورات بعودة جزئية للنفوذ السوري. وجدّدت انتخابات صيف 2009 أغلبية القوى المناهضة لسورية ولكن بعدد مقاعد أقل من انتخابات 2005، فترأس سعد الحريري حكومة وحدة وطنية حصل فيها حلفاء سورية على ثلث ضامن. وعلى خلفية المصالحة السورية–السعودية، بدأ سعد الحريري سلسلة خطوات إيجابية نحو سورية فأعلن أنّ لا علاقة لها باغتيال والده. أمّا حليفه وليد جنبلاط فكان أسرع منه في تقرّبه من دمشق في آب 2009 كما كان أسرع من

2- كمال ديب، **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي؟** بيروت، دار النهار، 2008، الفصل الثامن، ص 357-400.

رفيق الحريري في ابتعاده عنها في آب 2004.

فقط الأردن بقي عصيّاً على النفوذ السوري. وإذ بيّنت أحداث 2003–2008 أنّ الساحة اللبنانية مفتوحة دائماً أمام سورية، بقي نفوذها داخل الأردن ضعيفاً، منذ ابتعد الأردن عن سورية بعد 1990 ثم توقيعه معاهدة مع إسرائيل العام 1994. أمّا في لبنان فقد استمرّ نفوذ سورية حتى بعد مغادرة جيشها وأجهزتها الأمنية بفضل علاقاتها المتنوعة والقديمة مع أحزاب وجماعات لبنانية وفلسطينية، ومع عائلات ومناطق في لبنان، ما دفع بشّار إلى القول في 5 آذار 2005 إنّ نفوذ سورية في لبنان لا يزول بمغادرة جيشها. وبعكس الأردن، فقد أحاطت سورية بلبنان جغرافياً وهي منفذه الوحيد إلى العالم العربي، ما يجعلها مؤثرة بأحواله وحياته حتى بدون أي نفوذ داخلي يذكر. لقد دافعت سورية عن مصالحها في الساحة اللبنانية بصمود محور إقليمي ضمّ دمشق وطهران و«حزب الله» وقوى 8 آذار في لبنان، و«حماس» وفصائل متعددة في فلسطين، ضد محور تقوده واشنطن ويضم باريس والرياض والقاهرة والسلطة الفلسطينية وقوى 14 آذار في لبنان.

مؤتمر العلاقات السورية–اللبنانية

في ظل التفاؤل المستجدّ العام 2009، عُقد في دمشق مؤتمر «العلاقات السورية–اللبنانية» في الفترة 14–18 نيسان 2009 حضره حشد كبير من أكاديميين ومثقفين وأصحاب اختصاص في الشؤون الاقتصادية والسياسية من لبنان وسورية وفلسطين. ويقول سماح إدريس، الذي حضر المؤتمر، إنّ مشاركين لبنانيّين غرقوا في ذمّ المافيات اللبنانيّة، متناسين المافيات والحيتانَ السوريّة، علماً أنّ بعض هذه كانت شريكةً لتلك طوال عقودٍ من عمر الوصاية السوريّة على لبنان. وإنّ رئيس البلاد نفسه اعترف بأخطاء سوريا في لبنان وإنّ سورية «خسرتْ لبنانَ» بسببها. وجاء في كلمة رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سليم الحص أمام المؤتمر: «إنّ جهاز الاستخبارات السوريّة تمادى وتجاوز في لبنان»[3].

ويشير سليمان تقي الدين إلى بعض المحاضرات والمداخلات الهامة، مؤكّداً أنّ «الحدث بحد ذاته مهم والرغبة المشتركة في تصحيح العلاقات أهم. لكن الأسئلة التي احتاجت إلى إجابة ظلّت مكبوتة ومسكوتاً عنها لأن كلا الفريقين في لبنان وفي سورية لم يُقدِما على مراجعة

3- «مؤتمر دمشق: خطوة صحيحة أولى... ولكنْ»، سماح إدريس، **الأخبار**، 30 نيسان 2009.

نقدية لتاريخ العلاقة ومفاصلها ومحطاتها الأساسية». ويلخّص تقي الدين وجهتي نظر تطيلان أمد إشكالية الصراع اللبناني–السوري: الأولى، سورية، تقول إنّ أساس الإشكالية هو الهجمة الإسرائيلية–الأميركية، والثانية، لبنانية، تقول إنّ الأساس هو أطماع سورية في لبنان: «نحن الآن أمام مطالعتين قاصرتين: الأولى سورية تختصر أسباب تصدّع العلاقات في الهجمة الاستعمارية، من جهة، وفي مسؤولية بعض الرموز السورية التي أدارت هذا الملف وتسبّبت بالأخطاء... والثانية لبنانية تعتقد أن لدى سورية رغبة في استتباع لبنان لدواع عقائدية وتسيء التعاطي معه لأنها تريده مجرد حديقة خلفية لمصالح نظامها». ويستنتج تقيّ الدين أنّ «لبنان هو بوابة سورية والمشرق العربي، وسورية هي العمق الاستراتيجي للبنان، حيث كانت على الدوام للبنان قضية وطنية نهض بها شعبه وأخذ الدعم من سورية، ولم يكن لبنان مجرد ساحة للنزاعات الإقليمية كما يحاول البعض أن يروّج». أمّا التدهور العميق في العلاقة ووصول البلدين إلى حائط مسدود العام 2005، فيحيل تقي الدين سببه إلى:

«الإدارة السياسية والأمنية والاقتصادية للبنان بعد الطائف انطبعت بطابع الوصاية المشتركة السعودية–السورية مع رضى إقليمي ودولي وبإنتاج طبقة سياسية لبنانية تقاسمت المصالح مع الفريق السوري الذي تولّى إدارة الملف اللبناني بشقّيه السياسي والأمني. المحصلة الأولى التي جناها اللبنانيون هي في تعطيل نظامهم السياسي الديموقراطي لأن القبضة الأمنية السورية هي التي أدارت هذا النظام، ورتّبت مواقع النفوذ، ووزعت المسؤوليات، وركزت القوى وصنعت الزعامات وجعلت منها دكتاتوريات خارج المساءلة والمحاسبة، وهمّشت قوى وأقصت أخرى، وأقامت آليات للنزاع الطائفي وللمصالح تسبّبت بالفوضى الكيانية الباردة. لقد أدى هذا الوضع إلى عدم رضى عام حتى من قبل المستفيدين والمحظيين الذين يطمحون إلى المزيد والذين أنشأوا نظاماً من المافيا لا تهمّه القضية الوطنية أو بناء الدولة أو حماية الوطن. لقد تمّ إفساد الحياة السياسية بتشويه قيم اللبنانيين وأخلاقهم وبالعبث بالقواعد والمعايير. لقد أصبح المال السياسي، من جهة، والنفوذ الأمني، من جهة ثانية، واستباحة القانون مصدراً لبناء نخبة حاكمة منفصلة عن هموم شعبها مستهترة بأية اعتبارات غير الحصول على دعم أصحاب الوكالات الطائفية المحتكرة لقرار الدولة»[4].

أكّد بشار في حواره مع المؤتمرين «أن الاعتراف بأخطاء في العلاقات اللبنانية–السورية

4- «لبنان وسوريا: الدولة والمشاع»، سليمان تقي الدين، **السفير**، نيسان 2009.

هدفه رفض هذه الأخطاء وتصحيحها»، معتبراً أنّ تعامل القيادة السورية مع قوى طائفية في الماضي أفقدها جزءاً من اللبنانيين جرّاء المصالح الطائفية. وركّز على المصالح الفئوية السياسية والمادية التي طبعت بعض العلاقة بين لبنان وسورية، وقال: «من بين الأخطاء التي ارتكبناها في لبنان هي علاقتنا مع فئة من دون أخرى، لكن هذه المسؤولية لا تقع علينا، لأن لبنان كان قد خرج من الحرب والقوى الطائفية والميليشياوية المتقاتلة هي التي ستعقد السلم». وبعد المؤتمر سألته صحيفة **السفير**:

هل الأبواب مفتوحة بدون تحفظ لأية شخصية لبنانية؟

بشّار الأسد: «نحن لدينا أسس في العلاقات، إذا كان الشخص، مثلاً، لا يؤمن بلبنان عربي، أو أن إسرائيل ليست عدواً أو لا يدعم المقاومة، لا نتعامل معه. نحن مواقفنا واضحة، كل شخص يشاركنا المواقف المعلنة لسورية سياسياً، لا يوجد لدينا مشكلة معه. كل شخص نختلف معه، ربما يكون هناك حوار بهدف إقناعه بما نعتقد، هذا بديهي»[5].

وهكذا عادت دمشق إلى بناء الجسور مع الشخصيات اللبنانية، وفتحت الأبواب لاستقبال السياسيين اللبنانيين. ولم يقتصر الأمر على أصدقائها بل تتالت زيارات وليد جنبلاط وسعد الحريري، إلى أن انقلب الوضع بسبب الاستقطاب الحاد في لبنان حول المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رفيق الحريري. فأسقط تحالف 8 آذار حكومة سعد الحريري في 12 كانون الثاني 2011 وسمّى 68 نائباً رجل الأعمال نجيب ميقاتي رئيساً لمجلس الوزراء، فأصدر رئيس الجمهورية ميشال سليمان مرسوم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة. وكان جنبلاط قد أعاد تموضعه حليفاً مع دمشق فكانت أصوات نوابه سبباً في إسقاط الحكومة.

استراتيجية سوريّة جديدة؟

استندت سورية في مواجهة التحديات الإقليمية إلى استراتيجية واضحة كرّسها وعدّلها حافظ الأسد منذ 1975. ولكن كان ثمّة حاجة لإعادة صياغة هذه الاستراتيجية بما يتلاءم مع القرن الجديد ومع التقلّبات الإقليمية الصعبة التي لم تكن معالمها واضحة عند كتابة هذه السطور بسبب انفجار الوضع الداخلي في سورية وغموض مستقبل الوضعين العراقي

5- «الرئيس السوري بشار الأسد لـ **السفير**: حرب تموز غيّرت خريطة المنطقة. شارك في الحوار: طلال سلمان، هنادي سلمان، دنيز عطاالله حداد، حسين أيوب، زياد حيدر وأحمد سلمان»، **السفير**، 25 آذار 2009.

واللبناني والقضية الفلسطينية، وحصول ارتباك على محور العلاقة مع تركيا.

خلال الفترة 2000-2006، كان على سورية أن تجري حسابات إقليمية استراتيجية لا تتخلّى عن مواصلة السعي إلى توازن عسكري تكنولوجي مع إسرائيل ومواجهة حروب وأزمات أخرى اشتعلت في الوقت نفسه تقريباً. وكانت الاستراتيجية السورية المعتمدة منذ 1975 قد تعرّضت لهفوات عدّة فاحتاجت إلى مراجعات صارمة للخيارات المتاحة لسورية. ولذلك كان الاستراتيجيون السوريون يراجعون حساباتهم منذ خريف 2001 حول تعديلها أو إعداد استراتيجية جديدة.

قامت استراتيجية حافظ الأسد العام 1975 على أساس جبهة مشرقية بديلة عن الاستراتيجية المصرية التي قادها عبد الناصر في الصراع العربي-الإسرائيلي واستمرّت حتى 1973. لقد انتقد مناهضو الأسد استراتيجيته على أنّها طموح قديم لإقامة مشروع «سوريا الكبرى»، إلا أنّها، كما أشرنا في الفصول السابقة، كانت العامل الأهم في صعود سورية الإقليمي وتحقيق الكثير من الإنجازات التي بدت أحياناً ضرباً من المستحيل. حتى جاء الوقت لتعديلها فبدأ بشّار باستلهام دروسها.

في أساس استراتيجية حافظ الأسد كان بناء الجبهة المشرقية (جبهة لبنان وسورية والأردن والفلسطينيين تمتد من رأس الناقورة في جنوب لبنان إلى مدينة العقبة جنوب الأردن). فعمّق علاقات سورية بلبنان والأردن والمقاومة الفلسطينية خلال السبعينات.

ولكن الأسد كان يجد دوماً صعوبة كبيرة في إقناع أشقائه الصغار بجدوى استراتيجية موحدة ضد إسرائيل. كانت هناك معارضة عارمة للوجود السوري في لبنان الذي أصبح ساحة الصراع الرئيسية بين سورية وإسرائيل منذ 1976. فلم تشعر سورية أنّ نفوذها قد استقرّ في لبنان إلا مع «اتفاق الطائف» العام 1989 وبعد القضاء على حكومة ميشال عون في 13 تشرين الأول 1990. ففتح هذا الاستقرار عصراً من الوصاية سمح لسورية بالمحافظة على تواصل الجبهة المشرقية في جنوب لبنان وعلى وحدة المسارين السوري واللبناني في التفاوض مع إسرائيل.

أمّا بالنسبة للأردن، فقد أصابت العلاقة حالة مدّ وجزر منذ 1969. فقد كان الملك يسعى، ومنذ هزيمة 1967، إلى حل مع إسرائيل، ويعلم أنّ سورية تعارض الحلول الجزئية وباستطاعتها عرقلة مسعاه. فكان ينتظر لحظات ضعف سورية ليتّجه إلى سياسة مستقلة ويوقّع اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل. ولكن في كل مرّة كانت سورية تربح الرهان وتمنع الأردن من الانزلاق

في كامب دافيد جديدة، وتنجح في كبح اندفاع الملك طيلة السبعينات والثمانينات إلى أن قبلت بدخول مفاوضات السلام مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد عام 1991. وبعد ذلك حاولت سورية الاحتفاظ بوحدة مسار بين الأطراف العربية الأربعة (سورية ولبنان والفلسطينيين والأردن) عبر إقناع أشقّائها بفوائد وحدة الصف بوجه الضغط الإسرائيلي. ولكنّ هذا المنطق لم ينجح إلا مع لبنان (رغم أنّ كثيرين في لبنان انتقدوا هيمنة سورية على سياسة لبنان الخارجية) ولم تستطع سورية منع الأردن من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فُحرمت سورية من التعويل على عضوية الأردن في الجبهة المشرقية، وتلقّت استراتيجيتها صفعة مؤلمة.

على الصعيد الفلسطيني، كان المفترض أن تكون العلاقة مع «منظمة التحرير» هي الأفضل في استراتيجية الأسد، على أساس أنّ محرّك سورية الأساسي في المنطقة هو مواجهة الكيان الصهيوني في فلسطين. ولكن دمشق واجهت هنا أيضاً مشكلة الاستقلالية الفلسطينية، وسعي عرفات إلى التعلّق بأي مسار يسمح له بالمشاركة في مفاوضات السلام. فشابت علاقة المقاومة الفلسطينية بسورية في السبعينات والثمانينات صراعات عدّة اتخذت طابعاً دموياً أحياناً، خاصة في لبنان، إلى أن تغيّرت الأمور في التسعينات بعد مؤتمر مدريد، فأفلت الأمر من يد سورية ووقّع الفلسطينيون مع إسرائيل اتفاقاً سرّياً في أوسلو. ومع ذلك لم يحترق النفوذ السوري هنا تماماً كما في الحال الأردنية، إذ احتفظت دمشق بأوراق فلسطينية هامة عبر علاقات وثيقة مع الفئات التي أبقت على خيار المقاومة وأهمّها «حركة حماس».

على مستوى الصراع الدولي، كانت سورية توازي الدعم الأميركي لإسرائيل بالدعم الثابت الذي تحصل عليه من الاتحاد السوفياتي ومظلّة الدفاع التي وفّرتها معاهدة الصداقة وخاصة منذ عهد أندروبوف العام 1982. ولكن في العام 1990 فقدت سورية هذا العمق الاستراتيجي الدولي الذي حمى سورية في حال تعرّضت لهجوم إسرائيلي أو أميركي، وأصبح العالم أحادي القوة، مما سمح للولايات المتحدة أن تضع يدها على الشرق الأوسط وتفرض مؤتمراً للسلام بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد العام 1992.

أمام هذه المعطيات، كان حافظ الأسد يدرك أنّ استراتيجيته تتهاوى، ولم يبق من الجبهة سوى سورية ولبنان وجزء من الفلسطينيين، في حين خرج كل من مصر والعراق من الصراع وتراجع كثيراً الدعم العربي لسورية كدولة مواجهة. ولذلك عمد الأسد إلى تجديد استراتيجيته بأفكار وتحالفات وصداقات تستند إليها سورية. فصارح الشعب السوري عن التحديات التي تواجهها سورية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وعن ظروف المنطقة في ظل الهيمنة الأميركية. ولكنّه أطلق

قدراً عالياً من التفاؤل بالمستقبل، كما جاء في كلمته بمناسبة عيد الثورة في آذار 1992:

«إنّ في العالم شيئاً جديداً يجب ألا نجهله أو نتجاهله. لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات... التحالفات الجديدة القادمة لن تكون كالتي كانت. التحالفات الجديدة ستبحث عن مجالات حيوية.. فأين العرب كأمّة من التغيرات الدولية والاحتمالات المستقبلية المفتوحة ولاسيما أن عليهم قبل غيرهم أن يتمعّنوا جيداً في ما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية وفي ما يمكن أن تفعله غداً.. وأن يستذكروا ما فعلته الصهيونية منذ بداية هذا القرن خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما. ويجب ألا يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع إسرائيل في الوطن العربي وأن لا يُهمل هذا الأمر في أية لحظة من لحظات الزمن. إنّ العرب كمجموعة لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل ولم يقدّموا جديداً للتعامل مع العالم الجديد. بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية... وإلى أن يتكوّن وعي عربي أفضل يفهم أبعاد ما يحدث، فإنّ سورية في سياساتها وفي أفعالها تأخذ بالاعتبار هذه الأبعاد كما تراها، واثقة أنها ستظل القلعة الوطنية القومية التي يستطيع أن يطمئن إليها مواطنوها والمواطنون العرب عامة».

«فسورية لن تجامل ولن تساوم أحداً على المبادئ وستسمّي الخطأ خطأ والصواب صواباً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبعاد القومية. هكذا نحن وهكذا سنبقى وهذا هو دور سورية القومي النقي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. إننا ندرك أن هناك بعض القوى الخارجية لا تريد أن يتفاهم العرب أو أن يتضامن العرب فيسلكوا طريق التعاون على أساس من الرؤية الواضحة الواحدة... مهما ضخّمت مصاعبنا. فالتسليم ليس خيارنا حتى لو مررنا بظروف صعبة وما زلنا نمرّ بها فيجب ألا يتسرّب الضعف إلى نفوسنا أبداً. فرغم كل الذي حدث في داخلنا العربي وفي العالم، يجب ألا ننسى أبداً أننا نملك من عناصر القوة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، الشيء الكثير الذي نستطيع أن نغلب به مصاعبنا وندافع به عن أنفسنا.. السلام الذي نقبله هو الذي يعيد الأرض ويعيد الحقوق وينشر الأمن في المنطقة، وأقل من ذلك هو استسلام ولن تستطيع قوّة في الدنيا أن تفرض علينا الاستسلام أبداً. إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية تُرضخ الشعوب لمشيئة باطنة وقوّة غاشمة فبئس هذا الأحد لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها وعِبَرَها ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها تنتزع من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والإمكانات التي تجعلها قادرة

على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة[6]».

عوّض حافظ الأسد عن نقاط الضعف الخمس المذكورة أعلاه (خسارة المظلة السوفياتية وتدهور مفهوم الجبهة المشرقية) بسلسلة خطوات جدّدت الاستراتيجية:

- تدعيم علاقات سورية وتفاهماتها مع إيران كعمق استراتيجي.
- السعي لإحياء محور عربي ثلاثي (دمشق-الرياض-القاهرة) الذي أثبت فعاليته في حرب 1973، حتى لو بدا هذا المحور مستحيلاً بعض الأحيان، ولكن على سورية بذل الجهد مع مصر والسعودية لأنّ المكافأة مغرية.
- إنهاء الصدع مع تركيا وبدء مرحلة جديدة وصولاً إلى علاقات اقتصادية وسياسية.
- خلق نواة أوروبية مع باريس ومدريد وإعادة بناء العلاقات مع موسكو بعد سقوط النظام السوفياتي، لخلق شبكة دولية في مواجهة أميركا.
- الإبقاء على الجبهة الشرقية حيّة بما تبقّى من عناصرها ليستمر الضغط على إسرائيل، فلا ترتاح إلى صمت الجبهات وهو هدف إسرائيل الاستراتيجي في برّ الشام. لقد أبقت سورية المواجهة مع إسرائيل مفتوحة عبر دعمها لمقاومة «حزب الله» وتعميق صلاتها بالدولة اللبنانية والفعاليات والزعامات على الأرض في لبنان، ودعمها لمقاومة «حركة حماس» في فلسطين والمنظمات الفلسطينية المناهضة لمحمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المتصالحة مع إسرائيل.

ولكن التعديلات في الاستراتيجية السورية التي توصّل إليها حافظ الأسد في التسعينات لم تكن كافية في مسعى التوازن الاستراتيجي بهدف تحرير الأرض وفرض حل عادل للقضية الفلسطينية. بل اقتصر الأمر على منع إسرائيل من السيطرة على برّ الشام (سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين) وأن تدافع سورية عن نفسها والإبقاء على هامش استقلالية الحركة حتى لا تقع في شرك التبعية للسياسة الأميركية.

دروس تجربة حافظ الأسد الاستراتيجية منذ 1975 وحتى 2000 فهمها الاستراتيجيون السوريون، وعكفوا على تثبيت استراتيجية سورية جديدة تأخذ بالاعتبار المتغيرات كافة. الدرس الأول هو أنّ سورية لم تغيّر خطابها القومي العربي بل حافظت عليه طيلة عقد

6- من موقع خطب وكلمات حافظ الأسد:
http://www.presidentassad.org/speeches/SP/91-93/92/SP12-3-92.HTML

التسعينات الصعب[7]، والدرس الثاني هو أنّ حافظ الأسد تعامل مع استراتيجيته كترزي ماهر يتعاطى مع رقعة قماش على طاولة يُجري فيها تعديلاً وتفصيلاً لتتلاءم مع متطلبات المرحلة، ولم تكن استراتيجية جامدة. ولذلك كان على سورية أن تأخذ استراتيجية حافظ الأسد المعدّلة وتبني عليها. فاستمرت خلال 2000-2005 في الانفتاح على العراق وتركيا (في مرحلة شهدت تغيير تركيا لسياستها الداعمة لإسرائيل)، وواصلت دعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وتوطيد العلاقة مع إيران كعمق استراتيجي، وتطوير العلاقات مع موسكو، وخوض مفاوضات الشراكة الأوروبية، وبناء علاقة متينة مع فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، والإبقاء على علاقات مميّزة مع الدولة اللبنانية ومع أصدقاء سورية في لبنان.

ثورة أم إصلاح بوتيرة أسرع؟

في مطلع 2011 اندلعت ثورات شعبية كبرى في سائر الدول العربية، وخاصة في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، حقّقت خلال أسابيع نجاحات باهرة في تونس ومصر وتقدّماً ملحوظاً في مسيرة الإصلاح في الجزائر، ولكنّها تطوّرت إلى حرب أهلية في ليبيا، وإلى تدخّل عسكري خليجي في البحرين، وإلى قمع دموي في اليمن. كما انطلقت تظاهرات في سورية والأردن والسعودية والمغرب والجزائر وعُمان والعراق تطالب بالإصلاح والتغيير.

وشهد شهرا شباط وآذار تصاعد تظاهرات في مدن سورية عدّة، وخاصة في مدينة درعا على الحدود مع الأردن، تطالب بمكافحة الفساد وإنهاء سوء استعمال السلطة، إلى أن اتّجهت شعاراتها نحو مطالب قصوى ضد النظام. فقامت قوى الأمن بتفريقها وأطلقت الرصاص على معتصمين ومتظاهرين، فقتلت وجرحت عدداً كبيراً ناهز المائتين. ورغم أنّ الدولة السورية أطلقت سلسلة إصلاحات في نهاية شهر آذار (منها أعلان بثينة شعبان، مستشارة رئيس الجمهورية، عن إنهاء قوانين الطوارئ في 27 آذار) إلاّ أنّ دوامة عنف عارمة كانت قد انطلقت في سورية وشملت مدنها كافة، سقط من جرائها آلاف القتلى والجرحى وبات شعار إسقاط النظام هو السائد.

وإذ نصل إلى خاتمة الكتاب، دون أن تتكوّن معطيات حول انتصار الثورات العربية وما

7- Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power*, London, I.B. Tauris, 2007, pp. 128-129.

يمكن أن تحقّقه وانعكاس ذلك على مسيرة الإصلاح والتحرّك الشعبي في الداخل السوري، فإنّنا، عند كتابة هذه السطور في ربيع 2011، نعتقد أنّ الإصلاح الموعود منذ خريف 2000 في سورية يجب أن يُستكمل ويوفّر التغيير نحو الديمقراطية والحداثة، ذلك أنّ الشعب السوري لا يستحق أقلّ من ذلك.

على أي متابع لظروف سورية أن يتوقع ارتباط التطور نحو آفاق مشاركة سياسية داخلية أوسع بأفق الحل السلمي مع إسرائيل، ذلك أنّ قوّة سورية الأولى إقليمياً هي قوّة الاستقرار الداخلي. ولكن إصلاح الداخل، كما أشار سوريونٍ كثيرون، لن يضعف سورية كقوّة إقليمية، بل يقوّي وحدتها الداخلية ويحرّر اقتصادها. لقد أعلن في نهاية آذار 2011 أنّ الدولة ستتّجه نحو إلغاء قوانين الطوارئ وأعلن عن حوافز وزيادات في الرواتب والأجور بعد أحداث درعا، وعن خطوات أسرع لمكافحة الفساد والقضاء على بؤر إساءة استعمال الصلاحية التي قد تطال شخصيات كبيرة في القطاع الخاص وفي النظام.

رابعاً، إنّ سورية على رغم تواضع ثرواتها الاقتصادية، أصبحت دولة مركزية في المشرق العربي، شديدة الاستقلال في قراراتها وخياراتها، وهو استقلال أصبح نادراً بين الدول في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأشار إليه كبار الباحثين الأوروبيين[8]. ولا يجب أن ينطوي التغيير والإصلاح جراء ثورات 2011 إلى إضعافها. فمن ناحية، مثّلت سورية التحدّي الأكبر لأمن إسرائيل بقوّة جيشها وقربها جغرافياً من العمق الديمغرافي الإسرائيلي، ونفوذها في صياغة الرأي العام في لبنان والأردن وأوساط الفلسطينيين. ما أبرز أهميتها الاستراتيجية لدول الغرب إقليمياً ودولياً وما جعلها محطة توقّف كبار زعماء العالم. ومن ناحية أخرى، إضافة نفوذها السياسي الإقليمي، فإنّ جيش سورية نما بشكل مطّرد من 50 ألفاً خاضت به حرب 1967، إلى 170 ألفاً خلال حرب 1973، فـ300 ألف أثناء معركة إخراج إسرائيل من لبنان العام 1983، ليصل إلى 500 ألف عندما أُجبرت إسرائيل على مراجعة حساباتها وعدم شنّ حرب على سورية، فإلى 600 ألف في عهد بشّار. ومن ضمن دفاعات سورية الهامة أيضاً شبكات صاروخية بعيدة المدى أنهت مقولات الجغرافية الدفاعية التي بسببها احتلت إسرائيل الجولان، وتحالفات مع «حزب الله» وتنظيمات فلسطينية لحفظ جبهتها مع إسرائيل عبر لبنان.

8- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 7.

الفصل السابع عشر

الحرب السورية (2011-2015)

عشية اندلاع الحرب السورية في صيف 2011 لم يكن الواقع السوري الداخلي مثالياً إذ إن الشعب السوري، مثل كل الشعوب، يعشق الحرية والعدالة ويسعى إلى الأفضل، كما شهدت مراحل تاريخه المعاصر كافة. غير أن التدخّل الخارجي لم يترك هذا الشعب وشأنه لبناء دولته الديمقراطية، بل أرسل مسلحين إرهابيين من 81 دولة مدعومين من الولايات المتحدة وتركيا واسرائيل، ودول عربية أبرزها السعودية وقطر وكان الهدف تدمير سورية بمن فيها[1].

توصيف الحرب السورية

صوّر الإعلام المعادي الحرب السورية على أنّها تدور حول إزاحة رئيس الجمهورية. ومع أنّ إزاحة الرئيس هي أمنية أعداء سورية فعلاً، إلا أنّ اختصار الحرب بهذا الشكل فيه إهانة

1- American sources used for this chapter: Wesley Clark, *Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism, and the American Empire*, New York, 2004. *The Wall Street Journal*, «Interview with Syrian President Bashar al-Assad», January 31, 2011; Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power*, London, I. B. Tauris, 2007; World Bank, *World Development Indicators*; Alan George, *Syria Neither Bread Nor Freedom*, London, Zed Books, 2003; David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-ASsad and Modern Syria*, New Haven, Yale University Press, 2005; Tony Cartalucci, Nile Bowie, *Subverting Syria: How CIA Contra Gangs and NGO's Manufacture*, Mislabel and Market Mass Murder, Progressive Press, United States, 2012; Syria: David W. Lesch; *The Fall of the House of Assad*, Joshua Landis; *Democracy in Syria.*

للعقل البشري، ويقع ضمن أساليب الحرب النفسية. ذلك أنّ شخصنة الصراع هي وسيلة معروفة غايتها تسخيف أمور شديدة التعقيد حتى يقتنع المواطن العادي داخل البلد المستهدف – سورية هذه المرّة – بأنّ ذهاب رأس الدولة هو نهاية المصيبة وأنّ كل شيء بعد ذلك سيكون على ما يرام. فليتذّكر الناس وتيرة تنفيذ الحروب على دول كثيرة لأنّها لم تنفّذ مشيئة واشنطن، وكيف كان التركيز الاعلامي على قادة تلك الدول. ثم انتهى الأمر إلى تدمير هذه الدول على رؤوس الناس وتجويعهم وإفقارهم[2].

في حرب سورية، علم معارضو الخارج والدول التي وراءهم والفضائيات أنّ سعيهم لإزاحة الرئيس لم يكن كافياً كبرنامج وأنّ الناس ستسأل: وماذا ستفعلون بعد ذلك. فأخذ هؤلاء المعارضون يهاجمون كل مَن يفكّر ويسأل عمّا ستفعل هذه المعارضة الخارجية وما هي خطواتها التالية. وكان هؤلاء المعارضون ينتقدون كل من أبدى تخوّفاً من الفراغ الذي سيؤدي إلى الفوضى والوحشية وإلى فرض الهيمنة الاستعمارية على سورية. فكان كل من يسأل هذه الأسئلة يُتّهم فوراً بأنّه «يقف مع النظام» وأنّه «ضد الشعب السوري». ذلك أنّ القوى المعادية لسورية بعدما فرغت جعبتها من الحجج، بات منطقها يُختصر بأنّ «على الرئيس أن يمشي ونتكلم بعد ذلك». وهكذا ذهبت أطنان من حبرهم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أدراج الرياح في الأشهر الأولى للحرب.

كان غريباً إصرار الذين شنّوا الحرب على سورية على إسقاط رئيسها وحسب، وأهملوا تماماً مسألة أنّ سورية دولة وطنية منذ نالت استقلالها عن فرنسا، مع التشديد على استعمال مصطلح «الدولة السورية». لأنّ مصطلح «النظام» يصبّ في غايات الحرب النفسية والبروباغندا استعملته الولايات المتحدة في حملتها ضد الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وخاصة عبر إذاعة أوروبا الحرّة منذ 1949. واستعملته في توصيف أية دولة تخالف سياسة

2- European sources used for this chapter: Richard Labévière, Talal El-Atrache, Alain Chouet, *Quand la Syrie s'éveillera*, Paris, Librairie Académique Perrin, 2011; O. Carré et G. Michaud, *Les Frères Musulmans 1928-1982*, Paris, 1983; Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria; Inside Syria: The Backstory of Their Civil War and What the World Can Expect*, by Reese Erlich, Noam Chomsky; *Syria: Descent Into The Abyss: An unforgettable anthology of contemporary reportage,* Patrick Cockburn, Robert Fisk, Kim Sengupta; *Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change*, Volker Perthes.

واشنطن، وردّده خلفها مثقفون وإعلاميون والطبقة السياسية في الدول العربية عن خرافة سعي النيوليبرالية الغربية إلى نشر الحرية والديمقراطية بصرف النظر عن مصالح الاستعمار الجديد. وكانت الغاية من استخدام مصطلح «النظام» هي إزالة أية قيمة عملية وشرعية للدولة واعتبارها نظاماً دكتاتورياً يديرها شخص واحد. فلا يعود ثمّة أي رادع أخلاقي عن محاربة الدولة السورية وإسقاطها بعدما وصموها بلقب سلبي كريه هو «النظام» – الذي يعني المرحلي والزائل.

والحقيقة فإنّ دور الثورة الشريفة يجب أن يكون إصلاح سورية لتصبح دولة ديمقراطية عصرية وليست الثورة أن يعمد الثائرون على تدمير وطنهم وقتل شعبهم. فسورية هي الوطن الذي بناه السوريون وقدّموا له التضحيات منذ أجيال. ولهذا السبب فإنّ ملايين السوريين في بيوتهم وفي مراكز التهجير داخل سورية وفي لبنان ودول أخرى، هالهم ما فعله الإرهابيون وأصيبوا بصدمة أن يكون ما حصل من تدمير وقتل هو باسمهم وبأنّه ثورة تريد تحريرهم.

للحقيقة التاريخية، لقد بدأت الحكومة السورية تستجيب للمطالب والشعارات التي رُفعت في الأيام الأولى للتظاهرات الشعبية في آذار 2011، عبر سلسلة من القرارات الإصلاحية. وفي نفس الوقت قامت قوى الشرطة بقدر الإمكان بضبط الأمن. كما صبّت قرارات الإصلاح هذه، حتى لو تعرّضت للانتقاد، بأنّها جاءت متأخرة، في الاتجاه المناسب. ولكن العسكرة المتنامية للأزمة لم تسمح لمسيرة الإصلاح وخاصة بعد حزيران 2011 بأن تلقى الاهتمام الإعلامي الكافي خارج سورية وتنمو وتكسب ترحيب المواطنين. وسيتبين من مسلسل الأحداث أنّه رغم أولوية التصدي للغزو الخارجي الذي لبس أوجه عدّة فإنّ مسار الإصلاح كان يتواصل. لقد بدت سورية في العام 2015 على وشك وضع حد للعدوان الخارجي واعادة بسط السلطة على اراضيها كافة، واطلاق حوار وطني بين المعارضة والسلطة ومتابعة طريق الإصلاح إلى نتيجته الطبيعية، دولة مدنية لا تقبل الفساد ولا تميّز بين المواطنين، وقضاء عادل ونزيه، وتعددية حزبية ونظام برلماني.

هدف الحرب: تدمير سورية

القاصي والداني بات يعلم أنّ الحرب السورية ومنذ العام 2011 كانت مغلّفة بأكبر حملة تضليل إعلامية وتشويه معلومات منذ بزغ عصر وسائل الإعلام الجماهيرية (mass media)، حتى فاقت هذه الحملة ما فعلته أجهزة البروباغندا الغربية في

الحرب الباردة من 1949 إلى 1989. فبات المرء يشكّك في أية معلومة إخبارية عن سورية أو إحصاء بعدما انتشر أسلوب «ذكَرَ شاهدٌ عيان» أو «نقلاً عن قائد ميداني» فيما استغلت الفضائيات المعادية تكنولوجيا نشر صور ووثائق «فوتوشوب» مزيّفة. الحروب الإعلامية ضد سورية صبّت في التضليل الاعلامي وطمس الحقيقة. والاعلام العربي والغربي مارس حرباً على سورية شبيهة بتلك التي شنّها سابقاً على العراق وليبيا، على سبيل المثال. وهي حملة نفسية لإقناع القاصي والداني أنّ الحشد الكوني ضد سورية هو لإنهاء رجل واحد. ولكن درس العراق وليبيا يقول لنا إنّ الدولة العراقية والدولة الليبية هي التي دُمّرت بكامل مؤسّساتها وجيشها وبرامجها الصحية والاجتماعية ومدارسها وجامعاتها وبنيتها التحتية ومحطاتها الكهربائية وطرقها ومطاراتها ومدنها واقتصادها. والعراق وليبيا لم يتعافيا بعد حتى كتابة هذه السطور في مطلع 2015.

في معظم نشرات الأخبار ومواقع «الويب» و«الكليبات» المصورة على «يوتيوب» في حرب سورية، ظهَرَ مسلّحون في أطوار مختلفة – سيراً على الأقدام، في شاحنات، يهلّلون بأسلحتهم في الهواء، على أساس أنّهم ثوار. هذا فقط في الصورة أمّا في العمق، فكمنت حقائق عمّن قام فعلاً بالمعارك ومن أدارها وقادها من فرق محترفة أجنبية غير سورية، ودلائل مشاركة واسعة لحكومات عربية وأجنبية وقيادات عسكرية خارجية واستخبارات غربية وعربية. ومع هؤلاء مئات الإعلاميين المزروعين (embedded)، من مصورين وصحافيين ومراسلين، يبرّرون أفعال المسلّحين ويقدّمونهم على أنّهم أبطال ويبيّضون صفحاتهم الإجرامية على أنّهم ثائرون.

وضمن مبدأ التشكيك بالمصطلحات، ولكن دائماً من منطلق حق الشعب السوري بالمطالبة بحقوقه كسائر الشعوب الحيّة، يجب التنبيه إلى عدم الوقوع في الفخ الإعلامي الآتي بقاموس جاهز من المصطلحات المدروسة جيداً.

فمصطلح «الربيع» هو دسّ سياسي وليس موضة جديدة صنعها «الانترنت» و«الفايسبوك» والـ«يوتيوب» والـ«آي-فون». بل كان جزءاً من الترويج الاعلامي المنظم استعمل وجوه شباب وفتيات في العام 2004 في أوكرانيا وفي العواصم العربية في ما بعد. بل يجب الحذر من مصطلح «الربيع» الذي أكل عليه الدهر وشرب. فهو من بنات أفكار الحملة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية على الكتلة الاشتراكية التي تزعّمتها روسيا، وصنعت هذا المصطلح برامج استخباراتية دقيقة لزعزعة كيانات الدول من الداخل، مثل «ربيع بودابست» في 1956، و«ربيع براغ» في 1968، و«ربيع كييف في 2004»، و«ربيع بيروت» العام 2005.

المتابعة المتأنية لهذه الربيعات تكشف أنّ وراء الأكمة ما وراءها. فـ«ربيع براغ» كان خدعة لدفع شعب تشكوسلوفاكيا إلى آتون النيوليبرالية والإفلاس، و«ربيع موسكو» كان خدعة وقع فيها الزعيم الروسي ميخائيل غورباتشوف. ويمكن قراءة مذكراته بأنّ خطته كانت إصلاحاً تراكمياً (أي «بيريسترويكا» باللغة الروسية) ضمن شفافية متصاعدة (أي «غلاسنوست» باللغة الروسية). ولكن حَكَمَه الانبهار من اهتمام الإعلام الغربي بشخصه وبمنحه جائزة نوبل للسلام، وسَحَرَه تهافت زعماء ومشاهير الغرب على لقائه، كما حصل مع أنور السادات الذي باع فلسطين.

ولا شك في أنّ في سورية قوى وطنية عريقة وشباب ينبض بالعنفوان والكرامة. وهذه القوى تشكّل «المعارضة المخلصة» وفق التقاليد البريطانية التي تعترف فقط بما يسمى loyal opposition. ولكن ظهرت في الحرب السورية جماعات لا حصر لها ويجب التمييز بين تلك الوطنية والتي تتعاطى الشأن السياسي وتحمل رأياً وموقفاً يستحق الاحترام، وبين عصابات مرتزقة مسلحة زرعت البلاد قتلاً ودماراً.

ولا يفيد بشيء معرفة اسماء وتفاصيل أطياف التيارات المعارضة كافة، كتلك التي تجتمع في «الائتلاف الوطني السوري». فهذا التكتل ضمّ شخصيات وأحزاب وتنظيمات كشفت الأيام أنّ بعضها لعب أدواراً صغيرة أو لا دور على الاطلاق، وأنّ بعضها دان بوجوده للإعلام الذي أبرزه. وليس معلوماً للتو مدى ارتباط بعض الجماعات اقليمياً ودولياً، ما يرسم علامات استفهام على درجة استقلاليتها وجديّة ما تعلنه من مبادئ.

أمّا الجماعات المسلحة، فأفكارها الإرهابية والتكفيرية ومصادر تمويلها وتسليحها لا تخوّلها حمل لقب المعارضة المخلصة – أي المخلصة للوطن والشعب. وحتى لو دأبت وسائل الإعلام المناهضة لسورية ومنذ صيف 2011 على نسب وقائع ميدانية إلى «الجيش الحرّ» و«جبهة النصرة» و«داعش»، الخ، فإنّ الدلائل تشير إلى أنّ المَجموعات المسلّحة بلغت العشرات، والأهم هو متابعة مواقف الدول التي تموّل هؤلاء وتسلحهم، وما تكشفه مقالات رصينة في صحف أوروبا وأميركا، ومعرفة طرق دخول المسلّحين إلى العمق السوري من الدول المجاورة، من تركيا والعراق خصوصاً. فلنترك التسميات ولنقل أنّ هذه جماعة قطر وتركيا وتلك جماعة السعودية وهؤلاء جماعة اسرائيل، الخ. وسنعود إلى هذه الجماعات بشيء من التفصيل.

الحرب الكونية على سورية هي صراع إقليمي دولي لا علاقة له بالدمقرطة، وكان على السوريين في الموالاة والمعارضة أن يدركوا ذلك ويتعاونوا على رأب الصدع الداخلي بسرعة

حتى لو تأخّروا في ذلك. فالشعب السوري دفع الثمن والاقتصاد السوري أصابته أزمة عميقة، فتذوّق السوريون ما خبره اللبنانيون بالأمس بأنّ الحرب تعني أن يخرج الانسان من بيته، يتهجّر في بلده، يموت ويتعرّض للأذيّة والإهانة جسدياً ومعنوياً، ويصبح سلعة للمساومة بين الدول، ويتدّمر اقتصاده وتصبح مدنه قاعاً صفصفاً.

والحرب على سورية هي أيضاً تكملة للصراع السوري-الاسرائيلي. فسورية ومنذ نشطت العصابات الصهيونية في فلسطين في الثلاثينات واشتعلت الحرب العربية-الاسرائيلية العام 1948 وحتى اليوم، هي الدولة العربية الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية، التي بسببها شهدت سورية انقلابات وخاضت حروباً وخصّصت موازنات وسخّرت قدرات الوطن على مدى عقود. حتى أنّ سورية غيّرت استراتيجيتها منذ اتفاق كامب دافيد وخروج مصر من الصراع سنة 1979، فقرّرت أن تكون هي دولة المواجهة الرئيسية بوجه المشروع الصهيوني في برّ الشام. وكانت جولات عدّة بين سورية واسرائيل في لبنان وفلسطين. ولم تتأخّر اسرائيل في اغتنام الفرص لأذيّة سورية وضربها من الداخل وتمويل المعارضين والمشاركة في المؤامرات الخارجية وبعضها مع دول خليجية.

وللحدث السوري جوانب اقتصادية دولية، وما يشتق عن ذلك من حروب النفط والغاز والعولمة، عكسته مواقف الأطراف الإقليمية والدولية وأدوارها وتأثيرات حرب سورية على بلدان المنطقة. فالدول التي لعبت دوراً في الحدث السوري شملت امارات الخليج والسعودية والأردن وروسيا وتركيا وإيران ودول الغرب، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة. كما دخلت جماعات مسلحة من العراق ولبنان، حيث لعب لبنان دوراً شديد الأذية في أحداث سورية، أكان على صعيد الدولة اللبنانية أو ما قامت به فئات سياسية وأحزاب وجماعات وتيارات وفضائيات وصحف.

لماذا سورية مستهدفة؟

في 2011 فتح الحلف الجهنمي الأميركي-التركي-الفرنسي-السعودي-القطري أبواب الجحيم على سورية فسلّط عليها عصابات مجرمة مسلّحة وقوى ارهابية، وجلب «عصابات مسلّحة تكفيرية» - وهو اسم code للوهابية السلفية ومنها القاعدة وليدتها - عبر تركيا والأردن ولبنان والعراق لقتل السوريين. ومنذ آذار 2011 كان المسلحون في درعا يطلقون الرصاص على المتظاهرين الأبرياء وعلى الشرطة على السواء، ثم يقومون بتفجير أبنية، وصولاً

إلى ارتكاب مجازر بحق المدنيين خلال أشهر قليلة. وفي كل مرّة كان الإعلام المعادي يلقي اللوم على الدولة السورية، تساعده في هذا الكذب حملة غير مسبوقة من الترويج عبر جهاز إعلامي ضخم وعالمي من آلاف المطبوعات والمواقع ومحطات التلفزة والإذاعة.

في الناحية الديبلوماسية، كانت جماعات خارج البلاد تقول إنّها تمثّل الشعب السوري وتجتمع وتصدر البيانات المنمّقة وتعطي وجهاً مدنيّاً مقبولاً للرأي العام الغربي. وهي جماعات وشخصيات موّلتها ووجّهت تحركاتها ولقّنتها دورها أجهزة استخبارات فرنسية وغربية ومؤسسات أميركية مثال National Endowment for Democracy، وهي ذراع لوزارة الخارجية الأميركية ولـFord Foundation ولرجل الأعمال جورج سوروس. وهذه المؤسسات الأميركية تمول وتروّج عادة لتنظيمات مجتمع مدني و«ناشطين» شبابيين وحزبيين ومثقفين. يحرّك قيادات هذه المنظمات طمع أعمى في أنّها - أي تلك القيادات - ستُكافأ بالمال والسلطة عندما تشارك في تدمير بلادها. وهكذا أصبحت الدوحة واسطنبول مراكز لاستقطاب هذه الجماعات والشخصيات ولحشد المرتزقة، ومطابخ لإعداد بنك المعلومات عمّا يجب استهدافه داخل سورية.

أمّا أصحاب شركات الإعلام العالمية الضخمة والتي سيطر كل منهم على مئات الصحف ومحطات التلفزة والإذاعة ومواقع الانترنت، فهم خدم متحمّسون رهن إشارة الشبكة الصناعية-العسكرية التي تتحكّم بالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وهي شبكة تقف في الظل وتدير حكومات العالم وتضعف حتى الأنظمة الديمقراطية في الغرب.

كان دور الاعلام ترويج الكذبة الكبرى أنّ ثمّة ثورة من أجل الديمقراطية في سورية تجري الآن، دون أن يذكر أنّ رأس حربة هذه الثورة هم وحوش بشرية كمغتصبي النساء وحملة سواطير وقاتلي الأطفال وآكلي أكباد السوريين.

قوّة هذا الإعلام جعل الانسان العادي في سورية وخارجها أسير الأكاذيب يعجز تماماً عن تمييز الحق عن الباطل، ضحية البروباغندا، يصدّق كل شيء. ولكن هذا التصديق لم يستمر طويلاً بعدما فهم السوري ما يحصل.

انسجم هدف تدمير سورية وزعزعتها كدولة وإنهائها كقوة اقليمية مع مخطط البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) وهو في ملف عنوانه «المرجع في شن حرب غير تقليدية» (Unconventional Warfare Manual). وهذا المخطط يستعمل تكتيكات واضحة ومحدّدة تتدحرج وتكبر ككرة الثلج، هي كالتالي:

- تقديم المال لمنظمات مجتمع مدني سبق أن موّلتها أجهزة غربية تعمل على خلق أجواء عصيان مدني واضطرابات في البلد المستهدف.

- يقوم محرّضون بتنظيم تظاهرات، ثم يطلقون الرصاص على المتظاهرين وعلى الشرطة في الوقت نفسه، ما يخلق جواً من الاشتباك والعداء بين ابناء الشعب الواحد ويقلب الصفحة نحو العنف ما يبرّر إدخال واستعمال السلاح.

- توليف وتوزيع كليبات ومقاطع فيديو قصيرة مشبوهة المضمون يصعب التدقيق في صحتها ومصدرها وتاريخها وَمن فيها، وبعضها يجري تمثيله (على طريقة المسلسلات التلفزيونية الأميركية «الواقعية» مثل LOST). كما تستغل كليبات حقيقية عن ضحايا العنف ليتمّ إبرازها على أنّها من صنيعة النظام. كل ذلك لتظهير المسألة بأنّها حول نظام غاشم يقمع شعبه ونساءه وأطفاله.

- يقوم الإعلام الاقليمي والدولي بحملات مكثّفة على مدار الساعة بتكرار «الكذبة الكبرى» لتطبيق شعار «اعطِ هذا الكلب صيتاً سيّئاً ثم اشنقه»: أنّ رئيس البلاد هو دكتاتور ظالم يقتل شعبه ويده ملطّخة بالدم. فيكثر هذا الكلام حتى على ألسنة قادة دول أوروبية تسير في فلك واشنطن، كفرنسا مثلاً.

- غزو قرى وبلدات حدودية بواسطة قوى هوايتها القتل وتضم عصابات منها جماعات القاعدة ومعتوهي الدين والمتطرّفين في ممارساتهم الاجرامية، والمرتزقة على أنواعهم وجنسياتهم، والأفضل أن لا يكونوا سوريين حتى لا يتعاطفوا مع السكان المحليين ولا يتردّدوا في تنفيذ المهمات الإجرامية الموكلة إليهم.

- خلق مبررات مصطنعة وحجج لشن غارات متتالية للـ«ناتو» على المنشآت الحيوية والاستراتيجية في البلد المستهدف، أكان عبر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي (مهما كان نص القرار ضعيفاً لا يشرّع التدخل)، أو بقرار عار وبدون أي منطق تصدره قيادة حلف الأطلسي في بروكسل ولا ينتظر شرعية دولية (والهدف كما يتبجّح القادة العسكريون الغربيون «إعادة البلد إلى العصر الحجري». قال ذلك كولن باول عشية الغزو الأنغلو-ساكسوني للعراق العام 2003 وقال ذلك دان حالوتس عشية غزو اسرائيل للبنان في 2006). ولقد وقفت روسيا والصين بالمرصاد لمثل هذا التطوّر، كما تراجعت أميركا عن «توجيه ضربة لسورية» لأنّ سورية كانت قادرة على الرد.

- بعد إسقاط الدولة واحتلالها (كما حصل في ليبيا والعراق)، تقوم الشركات الأميركية

الكبرى بتوقيع عقود قيمتها عشرات مليارات الدولارات مع الحكام الجدد بهدف «إعادة الاعمار» (كالعادة بعد تدمير أية دولة مستهدفة في العالم)، وفرض «الأمن» عبر شركات خاصة أميركية وتأسيس جيش محلي جديد بعقيدة مريبة.

لقد كان المخطط على سورية هو تطبيق هذه الخطوات، فيمهّد قصف جوي غربي شامل لجحافل التكفيريين على الأرض كي تحتل سورية وتقيم نظام ديني - هو دمية لأميركا - يقضي على الدولة السورية ويزرع مكانها سلطة عصابات دينية فاسدة تتبع مشيئة شارع «وال ستريت» في نيويورك وشارع المصارف في لندن والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي)، فتنهي البرامج الاجتماعية ومظاهر دولة الرعاية. وتكون المحصلة تدمير الدولة السورية وإنهاءها كقوة إقليمية ونزع أسلحتها وفكفكة جيشها ومؤسساتها، وعزل لبنان وفلسطين والعراق عن سورية، وإفساح المجال لقيام اسرائيل الكبرى ولسيطرتها على الشرق الأوسط.

مخطط زعزعة سورية هذا يكشف كيف تتم هندسة الحروب وكيف تفبرك أسبابها بالتلاعب السيكولوجي على النفسية الطيبة للشعب السوري، وبتعبئة وترويض ما تبقّى من قوى سلمية ويسارية في البلد المستهدف التي تشدّها المعاني السامية للحرية والديمقراطية. وللأسف، فإنّ البعض غرّهم المال ووعد المناصب ورفاهية الفنادق وسحر الأضواء، فوقعوا في فخ خدمة مشاريع القتل الجماعي ودكتاتورية المال والعسكر لدى سلطان العالم.

ومخطط ضرب سورية وتدميرها ليس ابن ساعته بل هو هدف دائم يحاول أعداؤها تنفيذه من وقت لآخر وما الحرب السورية إلا معركة في سجال طويل.

لقد كانت سورية من 1946 إلى 1970 فريسة جيرانها وفريسة الدول الكبرى التي غذّت التدخلات الخارجية والصراعات والانقلابات حتى استقرّت في دولة البعث منذ 1970. وأصبحت في عهد الرئيس حافظ الأسد، على عيوب نظامها السياسي والاقتصادي، قوّة اقليمية محورية هامة، اشار المحللون مراراً إلى أنّ نفوذها وأشعاعها الاقليمي لا يتناسبان مع حجمها سكانياً واقتصادياً وعسكرياً. ولقد استمرّت عناصر قوّة سورية عندما استلم الحكم الرئيس بشّار الأسد رغم ما واجهته البلاد من أعاصير شديدة أوصلتها إلى أزمة مدعومة دولياً واقليمياً منذ حزيران 2011، كانت أصعب من كل ما سبق من تحديات.

أسماء الدول المستهدفة نشرها الجنرال الأميركي ويسلي كلارك الذي قاد قوات حلف «الناتو» ضد صربيا العام 1999 في كتابه الصادر في 2003 بعنوان «كيفية كسب الحروب

الحديثة». حيث يذكر كلارك أنّ صديقاً له فى البنتاغون قال له فى تشرين الثاني 2001، إنّ قائمة الدول التى وضعها رامسفيلد ونائبه بول ولفوفتز بهدف تغير أنظمتها تضمّنت إيران والعراق وسورية وليبيا والسودان والصومال ولبنان. وميّز الكتاب بين دول تحتاج إلى غزو، كالعراق، ودول تحتاج إلى تفكيك من الداخل، كلبنان وسورية، حيث ذكر كلارك أنّ وثيقة رامسفيلد وضعت «إخراج سوريا من لبنان» كمرحلة أولى يليها استهداف «قوى معادية لإسرائيل، كحزب الله وحماس».

> في حديث تلفزيوني لترويج كتابه بمناسبة ترشّحه للرئاسة الأميركية باسم الحزب الديمقراطي
> http://www.youtube.com/watch?v=Ha1rEhovONU
> قال كلارك : «بعد عشرة أيام من حادثة 11 أيلول، ذهبت إلى البنتاغون وقابلت رامسفيلد. ثم هبطت الى الطابق السفلي لمقابلة بعض الاشخاص الذين كانوا تحت إمرتي. فبادرني أحد الجنرالات قائلاً: «سيّدي ، عليك القدوم والتحدث معي لدقائق». قلت له :«ولكنك مشغول؟» قال : «لا... لا.»
> ثم قال لي: «لقد اتخذنا القرار... سنخوض الحرب في العراق».
> قلت له : «نحن ذاهبون للحرب ضد العراق! لماذا؟»
> قال : «لا أدري»، (ضحكٌ من الحضور في الاستديو).
> ثم تابع كلارك كلامه في الحلقة: «عدت لرؤية هذا الجنرال بعد أسابيع، وفي ذلك الوقت كنا قد بدأنا القصف الجوي في أفغانستان. فقلت له: «هل لا نزال على قرارنا بالحرب في العراق؟»
> قال: «بل أسوأ». ثم انحنى على مكتبه وتناول مذكرة وقال : «لقد استلمت هذه من الأعلى، من مكتب وزير الدفاع. هذه مذكّرة تصف كيف علينا إحتلال 7 دول خلال خمس سنوات: العراق – سورية – لبنان – ليبيا – الصومال – السودان ثم ننتهي في إيران».

وجد «الناتو» الكثير من الفرص لخوض حروب متتالية تحت شعارات العمل الانساني وحق الغرب في التدخّل وتغيير أنظمة يعتبرها دكتاتورية. وإذا استعملنا مقاييس الغرب في الديمقراطية، فإنّ دولاً تعتبر فعلاً دكتاتورية، كالسعودية وقطر وكوريا الجنوبية، كانت هي التي تستحق التغيير. ولكن كان المقصود فقط تلك الدول التي ترفض الانصياع التام للمشيئة الأميركية. فاستُعمل شعار حقوق الانسان لاشعال حروب العراق والصومال ويوغسلافيا وأفغانستان وصولاً إلى ليبيا في 2011. وهذه النماذج اعتُبرت ناجحة فتحت شهية «الناتو» لـ«حروب بلا نهاية». فكانت دوماً تخرج أسباب وحجج لشن حروب إضافية وتزعزع بلدان حتى وصل العالم بقيادة أميركا الأحادية إلى «عولمة الحرب» بدل «عولمة

السلم» والرفاهية لكل الشعوب. وانتشرت الأزمات المفتعلة على نطاق واسع في العالم من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الصحراء الكبرى والقرن الأفريقي إلى وسط آسيا والشرق الأقصى.

ولكن الوضع اختلف في حال سورية لأنّ دمشق صمدت وأرغمت واشنطن و«الناتو» على التراجع. فقد قاومت سورية سنوات أربع حتى شعرت واشنطن أنّ تحقيق هدف القضاء على سورية كان أبعد منالاً مما توقّعت الدراسات والخطط ووعدت تركيا والسعودية وقطر واسرائيل. كان العام 2013 الفرصة الأخيرة للولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة العسكرية العالمية قبل اكتمال مرور 25 عاماً على انهيار الاتحاد السوفياتي وبدء الحرب الباردة الجديدة مع روسيا وحلفائها، كالصين. فاشتدّ الضغط كثيراً على سورية لتسقط وكادت الولايات المتحدة تشنّ غارات جوية. وهنا شاءت الأقدار أن تكون سورية هي رافعة موسكو لتستعيد المبادرة في الميدان الدولي وتتنشّق هواء الثقة بالنفس وتقف مجدّداً بوجه أميركا كما فعلت من 1949 إلى 1990. وكان الرد الأميركي على عودة روسيا هو اشتعال الأزمة الأوكرانية في 2014 التي كانت الشرارة الأميركية الآذنة ببدء الحرب الباردة الجديدة.

> لقد رفضت سورية أن تصبح بيدقاً وكان لا بد لأعدائها أن يشّنوا عملية أكبر ضدها، عملية بدأ التحضير لها منذ العام 2007 وشاركت فيها أنقرة والدوحة وتل أبيب وعواصم الغرب المعروفة. ووضعت واشنطن في صلب العملية خططاً لفكفكة الدولة السورية وتفجيرها من الداخل.

إبحث عن اسرائيل

ننتقل هنا إلى جوهر الأزمة الراهنة في سورية وهو استهدافها كدولة المواجهة الأم للمشروع الصهيوني في المنطقة. وحرب اليوم هي معركة – أو بالأحرى جولة – من ضمن هذا الاستهداف.

دور اسرائيل أساسي في الحرب على سورية بدءاً بدعمها غير المحدود للمعارضة السورية الخارجية مباشرة عبر الأجهزة الاسرائيلية وعبر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا. ومروراً بالعدوان الاسرائيلي العسكري المباشر على أهداف سورية لمؤازرة التنظيمات الإرهابية على الأرض وعلى خط الهدنة في الجولان من خطف عناصر القوات الأممية والتوجيه العسكري والدعم اللوجستي وضرب قواعد الصواريخ في المناطق الجنوبية والوسطى من

سورية واسقاط طائرات حربية سورية، وصولاً الى عمليات اغتيال كتلك التي جرت في آخر كانون الأول 2015 وأسفرت عن مصرع قياديين في «حزب الله» وجنرال إيراني جوار مدينة القنيطرة.

ولقد تعدّدت غرف العمليات التي ضمّت الضباط الإسرائيليين والأميركيين والفرنسيين والسعوديين والقطريين والأتراك، والتي توزّعت بين عمّان في الأردن وأنقرة وحدود سورية الشمالية. واستغّلت اسرائيل الوضع السوري للقيام باغتيال الكفاءات العلمية والطيارين السوريين حيث كان أول اغتيال بعد ثلاثة اسابيع من بدء الأزمة السورية في حمص للمخترع العالمي عيسى عبود. وهي سياسة تبعتها اسرائيل نحو العراق ولا زالت تمارسها حتى اليوم هناك وتجاه ايران وتجاه البارزين من مفكرين وعلماء في الشعب الفلسطيني.

الهدف الرئيسي لاسرائيل كان دوماً ومنذ الخمسينيات، سورية لأنّ ضربها وتدميرها يحرم المقاومة في لبنان من عمقها القومي والاستراتيجي ويُضعف المقاومة في فلسطين ويضعف العراق، ويهدّد كيان لبنان الهشّ وخاصة التمدّن البيروتي، في حال قامت سلطة تكفيرية في دمشق تريد أن تجعل من لبنان إمارة ظلامية.

فالصراع السوري-الاسرائيلي بدأ قبل 80 عاماً والقضية الفلسطينية تحتل موقع الصدارة في وجدان السوريين. وسورية منذ معاهدة كامب دافيد عام 1979 حرصت على بناء جبهة مشرقية وإرساء توازن استراتيجي بعدما أصبح الصراع العربي-الاسرائيلي مقتصراً عليها، وأصبح معظم الدول العربية صديقاً مباشراً أو غير مباشر لإسرائيل.

السوريون يعلمون تماماً مسعى اسرائيل الدائم لتفتيت سورية والعراق ولبنان ومصر إلى كيانات مذهبية عرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها وتأليبها على بعضها البعض، ما يبرّر منحها الهوية الدينية العنصرية كدولة يهودية. كما تبيّن للسوريين باكراً أنّ اسرائيل لا تعلن حدوداً جغرافية بسبب طبيعتها التوسعيّة، بل تريد جمع يهود العالم في الأرض العربية من النيل إلى الفرات. وحتى خبراء الصهيونية ومؤرخوها أكّدوا أنّ اسرائيل منذ 1950 «خطّطت لإحتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاءً من الأردن وسورية ولبنان وقسم من السعودية وسعت إلى تجزئة الدول العربية إلى كيانات طائفية وعرقية متناحرة» كما يقول المحامي المناهض للصهيونية «اسرائيل شاحاك».

إنّ الحرب تحرّر الأرض هو منطق سوري بامتياز وليس مصرياً أو عربياً. ليس لأنّ سورية خاضت حروباً مع اسرائيل وأبقت جبهتها مشتعلة، بل لأنّ الشعب السوري متعلّق بفلسطين

ولأنّ الصراع مع اسرائيل وجوديٌ وليس حدودي. فسورية فقط من بين الدول العربية محكومة بهذا الصراع الذي يهدّد وجودها كله، رأت قياداتها أنّ «صمودها في وجه اسرائيل يمثّل سد الدفاع عن الأمة».

في عهد بشار الأسد لم يغب عن سورية أولوية إزالة آثار العدوان الاسرائيلي وتحقيق العدالة للقضية الفلسطينية. فاستمرت منازلتها مع اسرائيل في ميدان المشرق، ولم تتكفئ عن واجب الصراع. وكان منطق القيادة السورية أنّ اسرائيل دولة صغيرة زرعها الاستعمار وسط العرب وتريد أن تحتل أرضهم وتفرض نفسها جبار اقليمي تحصي أنفاسهم وتتمتّع بتمويل وتسليح ودعم غير محدود من الغرب ومن أميركا تحديداً.

لقد أثبتت الأحداث منذ «كامب دافيد» استراتيجية سورية التي وضعت حدّاً لحلم اسرائيل الكبرى وبقيت سورية رأس حربة الرفض العربي لشرق أوسط جديد تسيطر عليه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة. وكان لا بد من شن حملة لتدميرها. واستمرت هذه الاستراتيجية في عهد بشار الأسد، الذي شهد عقده الأول أعمالاً قام بها أعداء سورية لحرمانها من عمقها المشرقي الطبيعي.

ثم ظنّت اسرائيل ان انشغال سورية في حربها سيترك لها الساحة الفلسطينية مفتوحة. ففي 14 تشرين الثاني 2012، شنّت إسرائيل حرباً ثانية ضدّ قطاع غزة واغتالت القائد العام لـ«كتائب القسام» أحمد الجعبري وقادة ميدانيين آخرين. ولكن اسرائيل فوجئت أنّ غزّة قاومت بدعم وأسلحة من سورية، وتمكّنت ليس فقط من إطلاق صواريخ كما في 2008، بل ولأول مرّة، أقفلت صواريخ المقاومة مطار بن غوريون في تل أبيب وأطلقت صواريخ على القدس الغربية حيث الكنيست، وعلى تل أبيب ومدن أخرى. وكل ذلك بفضل الأسلحة السورية والإيرانية. فصمدت غزّة بدعم سورية وأجبرت اسرائيل على وقف الحرب ووقف إطلاق النار. ولكن كان دور مصر التي بات يحكمها الإخوان المسلمون باهتاً. إذ عمل رئيسها محمد مرسي مع تركيا وقطر على حل يرضي اسرائيل ويُدخل «حماس» في المنظومة الإقليمية الاسلامية الجديدة. فتموضعت «حماس» أكثر ضد سورية حيث سمحت اسرائيل لخالد مشعل بدخول القطاع علناً عبر رفح. كما عبّرت اسرائيل عن ارتياحها للرئيس المصري محمد مرسي لأنّ تدخله في حرب غزّة الثانية كان أفضل من تدخّل مبارك في حرب غزّة الأولى. كما أرسل مرسي رسالة أقرب إلى رسائل حميمة إلى شمعون بيريز.

وكانت حرب غزّة الثانية العام 2012 غريبة وغامضة لأنّ اسرائيل تمكّنت من اغتيال

القادة العسكريين في «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في غزّة لأهميتهم الاستراتيجية لسورية و«حزب الله»، ولقربهم من مصادر السلاح ومن شباب المقاومة الفلسطينية على الأرض في غزة والضفة. ولكن إسرائيل أبقت على قادة سياسيين مثل اسماعيل هنية وخالد مشعل وغيرهما. ورغم تسليح سورية لغزّة، فقادة «حماس» السياسيين اتخذوا مواقف مراوغة ومرتهنة حيث كان شكرهم لسورية بعد الحرب إمّا مكتوماً أو غائباً.

كان لاسرائيل يد في كافة المعارك الدائرة في سورية، وحتى وراء الكواليس في المشاركة في كتابة تصريحات معارضات الخارج وتوجيه الإعلام والفضائيات والعمل اللوجستي وتجنيد اسلاميين من فلسطينيي 1948 واسرائيليين يجيدون العربية ولا يلفتون الأنظار للمشاركة في المعارك.

واستهدفت اسرائيل المخيمات الفلسطينية داخل سورية وأكبرها مخيم اليرموك على طرف دمشق للقضاء على حلفاء سورية داخل المخيّم لصالح تنظيمات أصولية سلفية وإخوانية. لقد عاش الفلسطينيون في سورية كمواطنين ورأى مشاهدو الفضائيات مخيّم اليرموك بأبنيته السكنيّة الحديثة وبنيته التحتية، لا يختلف بشيء عن باقي دمشق وهو مخيّم فقط بالاسم، مقارنة بمخيمات البؤس والشقاء والصفيح في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

تموضع «حماس» في تشكيلة الإخوان الاقليمية وتقرّبها من تركيا وقطر وصعود تنظيمات فلسطينية أصولية في اليرموك أحدث انقساماً في المخيّم. ثم أنّ تنظيمات أصولية فلسطينية وضعت نفسها في مقدّمة الجماعات المسلّحة في سورية. ومنذ تشرين الأول 2011 أخذت تكثّف وجودها المسلّح في اليرموك وأسّست «لواء العاصفة» بهدف السيطرة على المخيم. وفي تشرين الثاني، وبتوقيت رافق حرب غزّة الثانية، اخترقت جماعات مسلّحة مخيم اليرموك تساعدها تنظيمات أصولية فلسطينية، ما فجّر مأساة انسانية كبيرة لمئات آلاف الفلسطينيين ودفع أكثر من مائة ألف من سكان المخيّم إلى الهرب في كانون الأول 2012.

الحرب كانت هي نفسها ضد سورية وضد حلفاءها المقاومين في لبنان وفي فلسطين والعراق، وهي الحرب المستمرة منذ عقود. والمفارقة كانت أنّ اسرائيل وأميركا والغرب نظروا إلى سورية وفلسطين ولبنان والعراق كعدو واحد يحاربونه بالجملة، فيما لا يزال التقصير عن التعاون هو السائد في كيانات المشرق والخلافات هي التي تحدّد العلاقات بين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والعراقيين.

ما بدأ في صيف 2004 في لبنان وتواصل في صيف 2006 بحرب تموز، وفي غزة في 2008،

كان يمهّد لضرب سورية مباشرة. فقد كانت الدوائر الأميركية تحضّر لخلق العصبة الجهادية الدولية للقتال في سورية، ومن قادتها الداعية التلفزيوني يوسف القرضاوي، الذي شكر الولايات المتحدة على ما تفعله في سورية وطالبها تكراراً أن تضرب سورية وتحتلها، مؤكّداً أنّ «النبي محمد لو عاد لحارب مع الناتو» وأنّ «حزب الله» الذي يقاوم اسرائيل هو «حزب الشيطان». وفرّق القرضاوي بين «حكومة علمانية كافرة» في دمشق و«دولة توحيدية» هي اسرائيل، داعياً «كل مسلمٍ قادرٍ لأن يتوجّه إلى سورية لمحاربة الشيعة هناك»، إلخ.

> فاقت ممارسات العصابات التكفيرية ضد ابناء الشعب السوري والجيش السوري توقعات وأحلام اسرائيل. حتى أنّ مجموع ما قتله هؤلاء من أفراد الجيش السوري وقوى الأمن وأبناء الشعب في سورية بلغ أضعاف مضاعفة كل شهداء سورية في ثمانين عاماً من الصراع مع اسرائيل. وكانت المهزلة أنّ رموز المعارضات الخارجية كانت تطل من شاشات الإعلام الاسرائيلي، ومقاتلو الجماعات المسلّحة يتخّذون من اسرائيل مراكز استشفاء ونقاهة وتدريب يزورهم رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتنياهو في المستشفى كأبيهم العطوف. وهيهات هذا المشهد من زيارات رؤساء سورية لجرحى الجيش السوري في سجالاته مع اسرائيل.

المرحلة الطويلة منذ بدء عهد بشار مهّدت لتطويق سورية وحرمتها من أقرب أشقائها في فلسطين ولبنان والأردن والعراق. وهذا التطويق كان الفقرة الأخطر والأكبر، حيث كانت اسرائيل تكمل ضرب الفلسطينيين بعدما جمعت قياداتهم وبنيتهم التنظيمية بالتفاوض المخادع، في رام الله، وأزالت أميركا العراق كعمق قومي لسورية باحتلاله في العام 2003. ثم حاولت اسرائيل إكمال الحلقة بضرب ذلك النصف من لبنان الذي يحتضن المقاومة ويُخلص لسورية في 2006. ووفق المثل الشعبي السوري «إلعَب بالعِرق بتوصَل للتينة»، اعتقد التحالف الأميركي–الاسرائيلي–العربي أنّ إزالة الأغصان (أي فلسطين ولبنان والعراق والأردن) قد اكتملت، وأنّ المعركة الأخيرة لضرب الجذع واقتلاع الجذور، أي ضرب سورية مباشرة العام 2011، يجب أن تبدأ.

تحوّل الحراك الشعبي السوري إلى عدوان خارجي منظّم على سورية

التدهور الاجتماعي والاقتصادي والعجز في موازين الديمقراطية كانت أسباباً كافية لانتفاضة الشعب السوري. ولكن يجب التذكير أنّ سياسة سورية الداخلية كانت أفضل نسبياً من دول عربية ادّعت أنها إنّما تساعد السوريين لتصبح بلادهم مثل سويسرا، بعد تدمير سورية

طبعاً. فيما هذه الدول – كالسعودية وقطر – لا علاقة لها بالديمقراطية بتاتاً. بل هي دول ذات أنظمة دكتاتورية سائرة في فلك النيبوليبرالية العالمية ومعها تركيا. وهذه الدول ركبت موجة «الربيع العربي» لضرب الدول العربية الوطنية.

يقول جوزف مسعد، الأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك، إنّ انتفاضات شعبية حقيقية وقعت في العقود الماضية في العالم العربي ولم يسمّها الغرب «ربيعاً» ولم يدعمها لأنّها كانت ضد أنظمة تدور في فلكه وضد رجال يضمنون مصالحه الاقتصادية. فقد سبق «ثورة يناير 2011» في مصر «ثورة يناير 1977» ضد سياسات أنور السادات التقشفية تنفيذاً لأوامر واشنطن وصندوق النقد الدولي، وضد القطط السمان وزبائنية النظام الرجعي. وإذ قمع السادات المتظاهرين بالرصاص ونعتهم بـ«انتفاضة الحرامية»، ساعده إعلام الغرب باعتبار ما حدث «أعمال شغب وخبز bread riots». كما حدثت انتفاضة في السودان ضد حكم جعفر النميري المدعوم من الولايات المتحدة سنة 1985 وانتفاضتان فلسطينيتان في 1987 و2000 ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولم تلق هذه الانتفاضات سوى العداء والإهمال من الغرب ولم تستحق، وللأسف، تسمية «الربيع».

تسمية «ربيع» لم تستعمل اعتباطياً بل أطلقتها واشنطن منذ أكثر من خمسين عاماً على تحرّك فئات معارضة داخل أية دولة في العالم لا تسير في ركابها. فتزعزع هذه الدولة من الداخل حتى تقبل هذه الدولة بلبرلة نظامها السياسي والاقتصادي، وإلاّ غزتها أميركا إذا أمكن أو اغتالت رئيسها أو قتلت أكبر رموزها أو أوعزت لدول مجاورة لغزوها، والأمثلة كثيرة. وكانت هذه الأساليب تطبّق مراراً خاصة عبر برامج زعزعة الدول في وكالة الاستخبارات الأميركية (destabilization programs).

وكان عاما 2009 و2010 الهدوء الذي سبق العاصفة إذ كان الوضع الداخلي السوري يراوح مكانه مع استمرار الفساد والقيود على الحريات وهجرة الكفاءات. ولم تعد المعضلة عندئذ بين إطلاق عملية تغيير كبرى أو إصلاح تدريجي يؤمّن الاستقرار بخطوات مدروسة. بل كان ثمّة احتمال ثالث أقوى وأخطر وأبهظ ثمناً للجميع، وهو أن يستغلّ الخارج الوضع الداخلي المعقّد لتفجير سورية وتفكيكها كدولة ومجتمع.

لا شك في أنّ الدولة السورية تشارك في المسؤولية عن ضيق حال الشعب السوري والظروف الاجتماعية والاقتصادية وانغلاق الأفق السياسي. وربما ستكون خطوة ممتازة عند عودة السلام إلى سورية وتجري انتخابات برلمانية أن تعقد جلسة مساءلة عن أسباب وعوامل

تأخّر دولة البعث خمسين عاماً عن تحقيق أماني الشعب السوري في نظام ديمقراطي حديث يحترم حقوق الناس. ولكن تقصير دولة البعث ليس تبريراً لأن تتجمهر المعارضة الخارجية والدول التي تدعمها والجماعات المسلحة القادمة من ثمانين دولة لتدمير الوطن السوري. فعمل هؤلاء كان مشيناً، وهو أجّل محاولات سورية ايجاد حلول لمشاكلها الداخلية، وجعل أولوية حكومتها التصدي لكل هذا الموت والدمار القادم من خارج الحدود.

بل أنّ الحراك الشعبي كاد يسير نحو انتصاره الطبيعي في دفع نظام الحكم نحو المزيد من الحريات والدمقرطة في الأشهر الأولى من 2011 وكانت الدولة تلّبي وتعطي. غير أنّ المعارضات الخارجية والدول التي تديرها أمعنت في تدمير سورية وأكّدت أنّها لن تتوقف إلا بعد الحصول على كل شيء، ليصبح شعار «اسقاط النظام» وإزاحة رئيس الجمهورية عقاباً بشعاً لكل مواطن سوري – أكان «مع النظام» أو «ضد النظام» – وتدميراً لكل حجر في سورية. وفوق ذلك حمّل الإعلام العربي والغربي المعادي لسورية «النظام» المسؤولية عن الأعمال البربرية التي ارتكبها المسلّحون على الأرض، فيما كانت المعارضات الخارجية تستفيد من نشاط الميليشيات التكفيرية على الأرض ومجازرها بحق السوريين.

> والخلاصة أنّ سورية كادت تنجح في عملية الإصلاح ولكن حرباً شُنّت عليها بدعم وتمويل وتسليح وتجنيد من الدكتاتوريات العربية التي رأت أنّه يجب تغيير نظام سورية السياسي ليكون تابعاً ذليلاً دون الأخذ بالاعتبار التفاصيل الداخلي. وسنرى كيف تسلّل الخارج إلى وجدان المواطنين المحبين لبلدهم وخطف تظاهراتهم الشعبية لأجندة لا علاقة لها بمصلحة البلاد.

تراكمت المؤشرات عن مكيدة عربية ودولية لإضعاف سورية وتغيير نظامها الوطني. أولاً، استغل الخارج خروج مواطنين في تظاهرات شعبية في آذار 2011 يطالبون بإصلاحات. فمارس هذا الخارج الضخ والتحريض وأوفد مجموعات مندسة حملت السلاح واختطفت نداءات المطالب الإصلاحية المخلصة وفرضت شعاراً إجبارياً هو «إسقاط النظام». وأخذت قنوات فضائية، كالجزيرة والعربية، تذكّي نار الأزمة، وظهر دجّالون كُثُر على شاشات التلفزة ومنهم الشيخ الإخواني يوسف القرضاوي من الدوحة يدعون «السوريين إلى الثورة» وحمل السلاح ضد دولتهم.

بدأ الحراك الشعبي السوري صغيراً إذ وفق تقارير غربية لم يتكرّر مشهد القاهرة وتونس المليوني ضد بن علي ومبارك، لأنّ بشّار الأسد تمتّع بشعبية في بلده وأنّ في سورية نظاماً أمنياً

قويّاً وأنّ سورية تشكّل حالة خاصة لما فيها من تنوّع ديني وعرقي وموقع جغرافي بحدود مع العراق ولبنان وفلسطين المحتلة حيث يسهل إشعال حرب إقليمية واسعة لا يمكن لأميركا وغيرها ضبطها. وليس أنّ السوريين لا يخرجون بالملايين بل فعلوا ذلك في العام 2011 ولكن لتحيّة رئيس الجمهورية والدولة السورية.

الإصلاح يسابق العسكرة

في شباط 2011، تناقلت شبكات التواصل الاجتماعي دعوة إلى «يوم غضب» في سورية. ولكن أية تظاهرات كبرى لم تنطلق باستثناء تظاهرة في مدينة الحسكة البعيدة في الشمال الشرقي، وتظاهرة أمام السفارة الليبية في دمشق للتنديد بالقذافي.

وفي 6 آذار اعتقل رجال الأمن شباناً في درعا رفعوا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وفي اليوم التالي أعلن 13 سجين سياسي إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الاعتقال السياسي والظلم في سورية وطالبوا بإطلاق الحقوق المدنية والسياسية.

وفي 10 آذار أعلن عشرات الأكراد إضراباً تضامنياً.

ومنذ 15 آذار تزايدت وتيرة التظاهرات في مناطق عدّة، احداها ضمّ 150 متظاهراً في دمشق، كما تجمّع مائتا شخص أمام وزارة الداخلية في دمشق يطالبون بإطلاق سجناء الرأي.

ويوم الجمعة خرج المصلون من مسجد زيد بن ثابت في دمشق قرب شارع خالد بن الوليد القريب من مسجد الميدان التاريخي، وفوجئوا بشبّان ملتحين يقفون خارجاً ويصرخون «الله أكبر» ويطلقون نداءات سياسية. وعرف المصلّون أنّ هؤلاء أتوا من درعا لتحريض رواد المسجد ضد الدولة، ومثلهم كثيرون انتشروا أمام المساجد في أنحاء سورية للهدف نفسه. فطردوهم.

أصبحت درعا نقطة مركزية في حراك متنام حيث خرجت تظاهرات وصلت ذروتها يوم 25 آذار عندما خرج مائة ألف متظاهر. كما خرجت تظاهرات في حمص وبانياس وحلب ودمشق والاذقية.

شاب الحراك منذ بدايته أعمال عنف وعصيان. فقد بلغ مجموع القتلى يوم 25 آذار الـ70 والمعتقلين بالآلاف، فضجّ الإعلام العربي والأجنبي بسقوط ضحايا مدنيين. إلا أنّ هذا الإعلام لم يشر إلى حقيقة أنّ مسلحين بأعداد كبيرة قد انتشروا في درعا وأطلقوا الرصاص على قوى الأمن بغية قتلهم منذ اليوم الأول. في الأسبوع الرابع من آذار اتّسعت التظاهرات

والاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين، وانتشرت الأسلحة في صفوف المتظاهرين فيما أخذت السلطات تكشف عن «مجموعات مسلحة تسعى لتخريب سورية». فقد وقعت مجزرة في منتصف آذار بين درعا البلد ودرعا المحطة حيث قتل المسلحون عناصر شرطة في قافلة سيارات، وقيل أنّ عدد قتلى قوى الأمن في هذا الكمين راوح بين 20 و40 قتيلاً.

ورغم تفاقم الوضع الأمني فإنّ الدولة السورية كانت تميّز دوماً بين المدنيين ومطالبهم وبين العصابات المسلحة. فهي تجاوبت مع مطالب المتظاهرين وباشرت فوراً سلسلة إصلاحات سياسية واجتماعية. ففي 27 آذار أعلنت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان قرار رفع قانون الطوارئ الساري منذ 1963. وفي اليوم التالي خرجت تظاهرات مليونية في دمشق مؤيدة للدولة السورية، وقبِل الرئيس بشّار الأسد في اليوم نفسه استقالة حكومة العطري كجزء من خطوات لملاقاة المتظاهرين بإصلاحات.

وتواصلت التظاهرات في نيسان ولكن بقي الحراك الأكبر خارج دمشق، حيث خرجت مسيرات في بانياس والحسكة ودرعا ودير الزور وحماة، واجهتها قوى الأمن بقنابل مسيلة للدموع وخراطيم المياه والعصي، وأحياناً بالرصاص الحي، ما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين. وهكذا لم يمض أسبوع إلا وخرجت تظاهرات شعبية فينتهي الأسبوع يوم الجمعة بمسيرات لها اسم معيّن وُقّتت مع خروج الناس من مساجد مركزية في وسط مدن وبلدات سورية. وحتى أيلول 2011 غاب تحرّك المعارضات والجماعات المسلّحة عن دمشق وحلب، وكان هذا مؤشراً لدعم سكان هاتين المدينتين للدولة. حتى أنّ ساحات المدينتين شهدت مهرجانات شعبية كبرى بلغ بعضها المليون دعماً لبشّار وللدولة السورية.

استمرت الدولة السورية بتسريع عجلة الإصلاح. ففي 3 نيسان 2011 كلّف بشار الأسد تشكيل حكومة سورية جديدة ومنح مائتي ألف كردي الجنسية السورية وأعفى محافظ حمص من مهامه. فقدّمت الحكومة الجديدة سلسلة إصلاحات وتغييرات قانونية باتجاه الانفتاح، وأعفت محافظ درعا المتهم بالفساد من منصبه وخفضّت سني الخدمة العسكرية، والتزمت بخفض الضرائب وإطلاق السجناء السياسيين ورفع رواتب موظفي القطاع العام وزيادة فرص العمل، ومنحت المزيد من الحريات الصحافية. وقدّمت الدولة تنازلات لصالح التيارات الإسلامية فسمحت للمعلمات بارتداء النقاب وأقفلت الكازينو الوحيد في البلاد.

وفي 14 نيسان، أعلن الرئيس بشّار الإفراج عن كل الموقوفين بالأحداث الأخيرة ممّن لم

يرتبكوا جرماً. ووقّع مرسوماً في 21 نيسان 2011 وضع نهاية لقانون الطوارئ وألغى محكمة أمن الدولة.

ثم تواصلت القرارات الإيجابية. ففي 31 أيار وأول حزيران أصدر الرئيس بشّار عفواً عاماً عن الجرائم المرتبكة قبل 31 أيار، وقراراً بتشكيل هيئة للحوار مع المعارضة مع برنامج زمني. وفي حزيران كلّف الرئيس بشار رياض حجاب بتشكيل حكومة سورية جديدة خلفاً لحكومة عادل سفر، شملت بعض وجوه معارضة الداخل كقدري جميل وعلي حيدر.

وبدل تلقّف هذه الخطوات وتشجيع الدولة على تقديم المزيد وقبول مبدأ الحوار المحترم، فسّرت جماعات معارضة خارجية الإصلاحات على أنّها دليل ضعف الدولة السورية وقرب انهيارها. وأصدرت بيانات مذهلة أقلّها يدعو «لاسقاط النظام السوري واستقالة بشار الأسد الفورية»، في وقت كانت هذه الجماعات تحسب أنّ ما حدث في القاهرة وتونس سيتكرر.

قبل التحوّل من النضال المدني والتظاهر إلى العسكرة والأعمال الإرهابية، ثمّة مرحلة رمادية مزجت بين المرحلتين وبدت مأخوذة من كتاب واحد في كل مكان في سورية وفي أكثر من بلد عربي، نَصِفها كما يلي:

– تظاهرات صغيرة هنا وهناك (بدءاً بدرعا على حدود الأردن) تطالب بمكافحة الفساد وبوضع حدّ لإساءة استعمال المناصب (وهذه شعارات جذبت كل المواطنين وهي محقّة).

– تليها حوادث تصادم مع قوى الأمن. وفي حال أدركت قوى الأمن اللعبة ووقفت جانباً، تتوجّه عناصر مندسة في التظاهرات نحو رجال الأمن وتتحرّش بهم. فيردّ رجال الأمن على هؤلاء إمّا بضرب المتحرّشين بالهراوات أو بإطلاق قنابل الغاز.

وفي مرحلة لاحقة تصعّد تلك العناصر الموقف في الشارع لخلق موجة حقد ضد الأمن، فتعمل على سقوط قتلى وجرحى من المتظاهرين وتلتقط الصور بهواتف الموبايل لاستغلالها إعلامياً وعبر صفحات التواصل الاجتماعي والفضائيات. وكانت العناصر جاهزة في حال لم ينجرّ رجال الأمن لاطلاق الرصاص، فكان قنّاص أو مسلّح مندسّ يتحرّش برجال الأمن ويدفعهم للردّ. وفي غياب قنّاص كانت العناصر تباغت رجال الأمن وتحاول نزع أسلحتهم الفردية بالقوة.

– ثم يجري حراك من المساجد التي تعلم العناصر أنّ قوى الأمن لن تقتحمها. وإن لم يعلم المصلون بأمر هؤلاء المندسّين وغاياتهم ولا يرغبون بهم أصلاً، فإنّ عنصراً أو اثنين من هؤلاء يقفان على باب المسجد لدى نهاية الصلاة، ويقوم ثالث بتصويرهما وهما يناديان بإسقاط

النظام وخلفهما حشود المصلين الذين لا يدركون ما يحصل. فيبدو الأمر وكأنّ مائة شخص أو أكثر يتجاوبون مع الهتاف. ولدى سقوط قتلى تخرج جنازات من المساجد وتقام اعتصامات وجلسات تأبين.

– وبعد ذلك تتصعّد المطالب لإسقاط محافظ من هنا ومسؤول أمني من هناك، وصولاً إلى إحراق صور رئيس الجمهورية والدعوة لإسقاطه.

وكانت جهات أميركية قد نشرت مجموعة كتب إرشادية – بقلم المدعو جين شارب (Gene Sharp) – بأربعين لغة، فيها أكثر من مائتي أسلوب لإحداث الشغب والخلل في بلدان لا تسير في الفلك الأميركي، لم تنجو منها حتى روسيا نفسها وتمّ تطبيقها في دول عدّة. منها أوكرانيا ولبنان والصين وإيران.

لقد قامت الحكومة السورية بسلسلة اجراءات: بعضها أمني وقمعي وبعضها الآخر إصلاحي ومتجاوب. ولكن الوضع لم يهدأ. بل كان ممنوعاً أن يهدأ، حتى أخذ الرئيس بشّار يتحدّث عن «مؤامرة كبيرة تتعرض لها سورية تمتدّ خيوطها لدول قريبة وبعيدة».

في 20 حزيران 2011، تحدّث بشار عن مؤامرة تستهدف البلاد ونبّه الدول المعادية إلى أنّ «لا تطوير وإصلاح من دون استقرار». ولكنّه واصل اتخاذ خطوات إيجابية:

– ففي اليوم التالي أصدر مرسوماً بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 20 حزيران.

– وفي 25 و26 تموز، أقرّت الحكومة مشروع قانون تأسيس الأحزاب وصيغة نهائية لمشروع قانون الانتخابات.

– وفي آب صدر مرسوم خاص بحرية الاعلام.

– وفي نهاية أيلول أعلن وزير الخارجية وليد المعلّم التزام سورية بالعمل على إجراء إصلاحات مبنية على الحوار.

– وأكّد الرئيس بشّار مجدداً في تشرين الأول عزمه على الاصلاح وإنهاء المظاهر المسلحة، وأصدر قراراً بتشكيل لجنة وطنية لإعداد مشروع دستور جديد.

– ثم أصدر في 15 كانون الثاني 2011 مرسوماً رئاسياً يمنح عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة على خلفية الاحداث التي وقعت منذ 15 آذار 2011 حتى تاريخ صدور المرسوم.

– وفي 12 شباط 2012 تسلّم بشار مسودّة مشروع الدستور الجديد الذي يلغي النص المتعلّق بقيادة «حزب البعث» للدولة والوطن. وجرى استفتاء شعبي على مشروع الدستور وأعلن وزير الداخلية أن نسبة المشاركين بالاستفتاء بلغت 57,4 بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع،

وأنّ 89,4٪ من الذين اقترعوا وافقوا على هذا الدستور. ونُشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ليعتبر نافذاً.

– وحدّد بشار 7 أيار موعداً لإجراء انتخابات برلمانية في سورية، فاعتبرت الولايات المتحدة أن تنظيم انتخابات بسورية وسط العنف «مثيراً للسخرية»، وهي على أي حال كانت تهاجم أية خطوة تقوم بها سورية لممارسة سيادتها فيما تدعم حملة السواطير لقتل الناس.

– وفي أيّار 2012 أصدر بشّار عفواً عاماً عن العقوبات بقانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج الرسمية للانتخابات. ثم صدر عفو عاماً في تشرين الأول 2012 عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ القرار.

هذه الإصلاحات التي خرجت بوتيرة سريعة زمنياً قياساً إلى السنوات السابقة والتي مثّلت تغييراً غير مسبوق في تاريخ سورية يلاقي أهداف المتظاهرين، لم تؤدّ إلى تهدئة الوضع كما هو متوقع بل زادت شهية المعارضين من الخارج والدول التي تدعمهم بأنّ الإصلاحات هي تنازل ودليل ضعف ويجب دفع الحراك إلى نهايته لاسقاط النظام. فكان الحراك يستمرّ ويتصاعد وصولاً إلى المطالبة برحيل بشار الأسد. ثم أخذ المتظاهرون يهاجمون قوى الأمن ويحطمّون صور بشّار الأسد وحافظ الأسد ورموز الحكم.

كان ثمّة «روشتّات» جاهزة إذاً لإشعال «ثورات» بخطوات مدروسة وممّولة تسير بوتيرة واحدة في دول عربية عدّة: احتلال ساحات هامّة تحمل رمزية كبيرة – مسيرات تأبين – بوسترات – تواصل عبر الشبكات الاجتماعية، الخ. وكل هذا كان يجب تنفيذه في فترة زمنية قصيرة كما حصل في مصر.

ظهور الجماعات المسلّحة

في حزيران 2011 اتضح وجود شبكة عسكرية كبيرة معادية في البلاد فاجأت الكثيرين باستعداداتها وعمقها. لقد بلغ عدد المسلّحين الآلاف من الإخوان المسلمين ومن تنظيمات أخرى مرتزقة عبرت الحدود من العراق وتركيا ولبنان والأردن. وجاء تمويل وتدريب وتسليح هذه الجماعات من دول عدّة كانت تستعدّ منذ سنوات طويلة لتفجير سورية من الداخل وكانت آلية بدء استعمالها هي ركوب الحراك الشعبي المدني.

اتصفت الجماعات المسلّحة بتنوّعها وانعدام وحدة الرؤية والأهداف لدى قياداتها، وأعلنت الحكومة السورية أنّ الدولة تميّز بين الحق المشروع للشعب بالتظاهر والإصلاح،

وأولئك الذين يخوضون معارك ضد القوى النظامية الذين اعتبرتهم الحكومة «جماعات إرهابية مسلّحة».

ظهر السلاح الفردي بأيدي المتظاهرين في درعا منذ الأسبوع الثاني للتظاهرات. وأخذت عناصر مندسة تطلق نيران المسدّسات والرشاشات على الشرطة، ثم انفجرت أعمال عنف في درعا يوم 25 نيسان 2011. ولمواجهة هذا التطوّر تدفقت قوى الأمن إلى المدن الرئيسية في سورية وأقامت الحواجز بين المدن وعند الطرقات الاستراتيجية.

لقد فوجئت الدولة السورية بالعسكرة السريعة، إذ كانت خطواتها وحتى حزيران 2011 تكتفي بخطوات الاصلاح، من جهة، وقمع المسيرات التي تتجاوز القانون وتعتدي على قوى الأمن، من جهة أخرى. ولكن الأزمة دخلت منعطفاً خطيراً يوم الإثنين 6 حزيران 2011 عندما أُعلن عن مصرع 120 من عناصر الشرطة في هجوم شنّه مئات المسلحين على مراكز أمنية ومقرات حكومية في مدينة جسر الشغور التي سيطر عليها المسلحون في الشمال. لقد قام المسلحون بالتمثيل بجثث الشرطة وبإلقاء بعضها على ضفاف نهر العاصي وترويع سكان المنطقة. ثم قامت مجموعات مسلحة بإزالة حواجز حدودية مع تركيا وسيطرت على قرى وسرقة خمسة أطنان من الديناميت. فهدّدت الحكومة أنّ «الدولة ستتعامل بحزم وقوة ولن يتمّ السكوت عن أي هجوم مسلح» وأعلن وزير الإعلام أنّ الجيش قد تحرّك إلى تلك المنطقة.

أمام الأخطار الداهمة بعد هجوم جسر الشغور وبعد تفاقم المظاهر المسلّحة، عمدت السلطة إلى عزل بؤر التوتّر في أنحاء البلاد لضبطها وإنهائها وهو نفس الإجراء الذي كان لا يزال متبّعاً في مطلع 2015. منذ 2011 اتخذّ المعارضون المساجد والساحات العامة مراكزاً لهم ثم انتشروا في مناطق عدّة، وبشكل متسارع وفجائي اخذت تنفلش على الساحة السورية جماعات مقاتلة ومدرّبة ومجهّزة تتمتع بخطوط لوجستية وخطوط دعم عبر لبنان وتركيا والأردن.

كان واضحاً أنّ الأمر لم يكن وليد ساعته بل ثمرة سنوات من الاستعداد. كما أخذت جماعات إرهابية دينية، كالقاعدة، تتدفّق بكثرة من العراق وعبر لبنان تحت اسم جبهة النصرة. ما احتاج إلى انتشار أكبر لقوى الأمن. واتخذ الصراع خاصة في حمص المجاورة للحدود اللبنانية طابعاً طائفياً على أسس مذهبية بين سنّة وعلويين، وتردّدت في أحياء مدينة حمص المختلطة مقولة «مسيحي ع بيروت وعلوي ع التابوت». وغذّى نار هذه الفتنة الوضع الهش في لبنان حيث خضعت مناطق طرابلس وعكار لهيمنة جماعات مناهضة لسورية وبات شمال

لبنان مركز نقاط لوجستية للجماعات المقاتلة في سورية من مستشفيات ومعدات وتدريبات وأسلحة وتجهيزات ومؤن.

اعتبرت السلطات السورية أنّ من تحاربهم هم جماعات مسلحة إرهابية تحمل أجندة عمل إخوانية وهابية تدعمها الرجعية العربية واسرائيل والاستعمار الغربي. من ناحيتها، عمدت الدول والقوى المناهضة إلى استعمال نعوت «الشّبيحة» على الذين يقاتلون إلى جانب السلطة و«كتائب أسد» على الجيش السوري والقوى النظامية.

بعد عام من الأزمة غابت شعارات العام الأول السلمية وملامحها المدنية واختفت علائم الانتفاضة الشعبية والتظاهرات وخفت صوت المعارضة المدنية العلمانية وتبيّن أنّها شخصيات من قش زرعتها دول أجنبية وتكلّمت عن الديمقراطية للتمويه الإعلامي ثم اختفت. لقد رفعت المعارضات الخارجية والجماعات المسلحة علم الانفصال الذي يعود إلى العام 1961 بدل العلم السوري الوطني، دلالة على نوايا دفينة لدى هؤلاء ببيع سورية للخارج لقاء المال والمنصب. والعلم الذي حملوه وروّجت له الفضائيات العربية والغربية المعادية لسورية إنّما خلقه الانتداب الفرنسي واستمرّ لبضعة سنوات، حتى اتخذّت سورية علمها الحالي في 1958 وهو علم الوحدة بين سورية ومصر في ظل الجمهورية العربية المتحدة. والمعلوم أنّ السعودية والأردن كانتا وراء حركة الانفصال في 1961 ويومها رفع الانفصاليون أيضاً علم الانتداب. ولقد عادت السعودية إلى نفس أعمال التخريب ضد سورية منذ 2011 فرفع عملاؤها أيضاً علم الانفصال دلالة على مقتهم للعروبة.

غطّت سماء سورية غيمة سوداء من التطرّف والتكفير الأعمى. فكانت الجماعات المسلّحة ميليشيات متنقلّة في حرب شوارع، وداعموها العرب والأجانب لم يكترثوا للضحايا السوريين أو لتدمير سورية وتخريبها. ومقارنة بالجيش الرسمي السوري الذي احتاج إلى تحرّك منظّم ضد المسلحين وانطلق من مراكز ثابتة، فقد حصّن المسلحون أنفسهم في مناطق مزدحمة بالسكان لا يمكن للجيش السوري استعادتها دون تعريض المواطنين للخطر. فكانت بعض الأحياء تحتاج إلى أسابيع للتطهير، وما أن تنتهي العملية ويغادر الجيش حتى يعود المسلحون إليها. وهذا ما حصل، مثلاً، في معرّة النعمان التي احتاج الجيش السوري إلى ثلاثة أشهر لتطهيرها. وبعد مغادرته، أعلن المسلحون أنّهم أعادوا السيطرة عليها خلال خمس ساعات. وكذلك في الرستن التي تجدّدت فيها المعارك في 29 كانون الثاني 2012 وتمكّن المسلحون من السيطرة عليها في 5 شباط 2013. فغيّرت الدولة تكتيكها الميداني وقامت بتسليح لجان شعبية كل منها

في منطقتها، بينما تفرّغ الجيش للمعارك الاستراتيجية في القلمون وحلب مثلاً. فكانت معادلة اللجان الشعبية مقابل المجموعات المسلحة أكثر فعالية. ثم كان دخول حزب الله في ما بعد والذي امتلك خبرة في حروب الشوارع.

الكارثة الانسانية

كانت الكارثة الانسانية الكبرى تتبلور أمام أعين الرأي العام العالمي حيث وصل عدد الذين باتوا بحاجة إلى مساعدة ماسة وطارئة من مؤسسات الأمم المتحدة وجمعيات الإغاثة ودوائر الدولة السورية إلى مليون مواطن. فليتصوّر المرء حاجات هؤلاء اليومية من ماء وغذاء ووسائل الراحة الجسدية من استحمام وغسيل ونوم، والحاجة الدائمة إلى أغطية ومناشف وألبسة دافئة وأحذية وأدوية وأدوات التدفئة، وعدّة المطبخ ووسائل التنظيف والمحروقات والغاز. والمصيبة أنّ أغلب الأماكن التي لجأ إليها المهجّرون لم تكن صالحة للسكن البشري، فلا هي مدفّئة ولا مجهّزة بمراحض ومغاسل، وفي أحيان كثيرة كانت بدون كهرباء. وقد قدّرت الأمم المتحدة أنّ توفير أسباب العيش لكل هؤلاء احتاج إلى مليار دولار سنويّاً. توزعت أغلبية الذين نزحوا من سورية في الأردن والعراق ولبنان وتركيا. وإذ أقام معظم المهجّرين في مدن في العراق ولبنان، فإنّهم توزّعوا في مخيمات اللاجئين في الأردن وتركيا، ما عرّض كرامة الانسان السوري للإهانة، أكان في شظف العيش في خيمة أم في حرمانه من معظم الأساسيات ومن أمور اعتاد عليها، أو من المعاملة التي لقيها من المسؤولين ومن قوى الأمن وخاصة في الأردن، أو استغلال جماعات إسلامية حاجة النازحين للمساعدة لافتراس الفتيات السوريات.

لقد نقلت صحف غربية تقارير أنّ «نساء وفتيات سوريات لا تتجاوز أعمارهن 14 سنة تعرّضن للبيع بالزواج القسري الموقّت وللبغاء» و«أنّ مئات اللاجئات السوريات في الأردن عانين من هذه التجارة... حيث يقوم رجال يطمعون بهن باستخدام عملاء كمدخل لاستخدامهن لأغراض الجنس مقابل المال». وذكرت صحف بريطانية أنّ جمعية «كِتابُ السنّة»، التي تُعد واحدة من أكبر المنظمات العاملة مع اللاجئين السوريين في الأردن، مهدّت لدخول رجال إلى المخيمات لاصطياد الفتيات، وأنّ هذه الجمعية وضعت إعلانات في الصحف ومواقع الإنترنت و«زوّجت نساء سوريات من رجال مسلمين». وأنّ حراساً أردنيين في مخيم الزعتري «تلقّوا مالاً من رجال لدخول المخيم للعثور على عروس شابة لطيفة»، وأنّ الأمن

الأردني أطلق الرصاص أحياناً على النازحين عندما ثاروا على وضعهم وكيف تتعامل معهم حكومة الأردن.

وبالنسبة للضحايا، فإنّ نصف قتلى الحرب السورية كانوا من القوى النظامية أو من الجماعات المسلّحة والباقي من المدنيين. وتراوحت التقديرات حول قتلى القوى النظامية العشرين ألفاً، ما يعني أنّ عدد جرحى الجانب الحكومي قد يكون خمسين ألفاً وهي نسبة مرتفعة جدّاً في الجيش السوري لذي لم يخسر ربع هذا القدر في كل حروبه ضد اسرائيل.

إضافة إلى القتلى والجرحى والمهجّرين، تكبّدت سورية خسائر اقتصادية فادحة. وثمّة نوعان من الخسائر، تلك المتعلّقة بفقدان الانتاجية وانكماش الاقتصاد، وتلك المتعلقة بالدمار والخراب. فقد تدهورت الانتاجية في قطاع السياحة وتحويلات المغتربين وتعطيل الصناعة والبناء والتجارة والخدمات والزراعة. أمّا الدمار والخراب فقد توزّعت قيمته حسب المدن والمناطق كالتالي: محافظة حلب مليارين إلى 3 مليارات دولار، محافظة حمص 10 إلى 11 مليار دولار، محافظة دمشق 12 إلى 14 مليار دولار، محافظة إدلب 3 إلى 4 مليار دولار، محافظة حماة 4 إلى 5 مليار دولار، محافظة دير الزور 3 مليار دولار، محافظة الحسكة مليار دولار، محافظة درعا 3 مليار دولار، محافظة اللاذقية 200 مليون دولار.

لقد انهارت شبكة الأمن المدني في عدد كبير من مدن وبلدات وقرى سورية وخيّم غول الإرهاب المسلّح الذي جلب الجرائم والفوضى، وأقفلت مراكز الشرطة أبوابها بعدما استهدف المسلحون مكاتبها وبيوت أفرادها وعائلاتهم.

ووصل السلب والنهب إلى مستويات غير مسبوقة لم تشهدها البلاد، إضافة إلى عمليات الخطف لقاء فدية واغتصاب الفتيات والنساء، وقطع الرؤوس بالسيوف والإعدامات الميدانية وأحياناً القتل الجماعي، ما يوحي أنّ معظم مرتكبي هذه الشنائع ليسوا من أبناء البلاد ولا علاقة لهم بأي هدف سياسي سوى قتل السوريين وتدمير سورية.

لقد استباح المسلحون لأنفسهم نهب ما تصله أيديهم في المنازل والمتاجر وإحراق أبنية وتفجير مدارس ومرافق عامة. وفرض المسلحون نظاماً أصولياً صارماً على المناطق التي سيطروا عليها. فمنعوا النساء من قيادة السيارات وتحرّشوا باللواتي لا ترتدين زياً اسلامياً صارماً واعتقلوا عشوائياً أي شخص لا يرقَ لهم.

وأحدثت الحرب خراباً فادحاً في مدن سورية وألحقت الأذية بالتراث التاريخي حيث

دمّر أو احترق أكثر من معلم أثري من متاحف وقصور وأسواق قديمة ومعالم أثرية وكنائس ومساجد.

عمدت الجماعات المسلّحة إلى استهداف الاقتصاد بشكل متعمّد بتدمير المرافق العامة والمؤسسات والأبنية الحكومية والمصانع وتجهيزات البنية التحتية من طرق وجسور وسكك حديد وأنابيب النفط والغاز ومدارس ومستشفيات، وصادرت آليات الخدمات الاجتماعية كسيارات الإسعاف ونهبت المنازل والمصانع والمتاجر.

وأصبح ربع المستشفيات تقريباً خارج الخدمة وتعرّض 300 مستوصف ومركز طبي للحرق والنهب. وذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية أنّ سورية تعاني من نقص حاد في الأدوية بسبب الحصار العربي والغربي.

وانخفض انتاج سورية من النفط من 400 ألف برميل يومياً إلى أقل من النصف.

كما ذكرت الحكومة السورية في كانون الأول 2012 أنّ ثمّة ألف مصنع في حلب قد تمّ تفكيكها ونقلها إلى تركيا بكامل معداتها.

وفي قطاع الكهرباء استهدف المسلحون 25 محطة توتر عالي من أصل 85 محطة تؤمّن الكهرباء للشعب.

وكان هدف الجماعات المسلّحة ومن وراءها من اسرائيل والولايات المتحدة، شلّ سورية ودفعها إلى الانهيار الاقتصادي لتصبح أرضاً خراب لا تملك أية مقومات النهوض. لقد كانت الجماعات المسلّحة تعبر عشرات بل مئات الكيلومترات لتهاجم منشآت استراتيجية عسكرية أو اقتصادية لتخريبها ونهبها، ضمن مخطط لا يمكن أن يخدم أبداً أية ثورة أو شعب بل لخدمة «الناتو» واسرائيل.

وإلى جانب هذا التدمير المنظّم، لعب الحصار والعقوبات دوراً في انهاك الاقتصاد. إذ منذ الثمانينات كانت سورية تعاني من مقاطعة غربية ومن حظر اقتصادي فرضته الولايات المتحدة لاضعافها ولخدمة اسرائيل، وعمّقت واشنطن هذه العقوبات العام 2004 كجزء من «قانون معاقبة سورية» وباتت تجدّدها كل عام. ومنذ 2011، تضاعفت سياسات العقاب الاقتصادي ليس من الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي فحسب، بل من دول عربية شقيقة كدول الخليج والسعودية. فظهرت مفاعيل العقوبات التي أطلقت في أواخر 2011 في 2012 و2013. وإذ انقطع التواصل التجاري والسكاني بين كل من سورية وتركيا وسورية والأردن، فإنّ تلك السبل بقيت مفتوحة نسبياً مع لبنان وإلى حدّ ما مع العراق.

لقد تحوّل الحراك السوري إلى غزو خارجي منظّم ومسلّح رافقته أضخم حرب إعلامية كونية منذ الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الخارج قد أنفق 15 مليار دولار لتمويل الحرب على لبنان التي دامت 15 عاماً (من 1975 إلى 1990) فإنّ الجهات نفسها أنفقت لتمويل الحرب على سورية (من 2011 إلى 2014) أكثر من 40 مليار دولار، منها 6 مليار على الإعلام.

الحرب الإعلامية على سورية

مَن موّل الحرب الإعلامية على سورية؟

رافق الحرب العسكرية على سورية حربٌ إعلامية وديبلوماسية نشطة على كافة الأصعدة، هدفت إلى منع أي حل سلمي وركّزت على إسقاط الدولة السورية بأيدي قوى همجية، ما يفتح الباب على العرقنة والصوملة. ففي أزمنة مليئة بالصعاب والويلات، عادة ما تكون الحقيقة هي الضحيّة الأولى للحرب. ولقد اغتيلت الحقيقة في الأزمة السورية منذ أيامها الأولى بواسطة أحدث الوسائل الاعلامية المأجورة والمدفوعة الثمن من فضائيات وإذاعات وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي وانترنت وهواتف نقّالة وأقمار اصطناعية[3].

وإذا كانت أموال عائدات النفط قد أُنفقت بدون حساب على محطات فضائية، كالعربية والجزيرة، ضد سورية، فإنّ أميركا وضعت ثقلها المالي في تمويل الإعلام المعادي لسورية في بيروت وعواصم أخرى. وليس في الأمر سرّاً فقد كشف السفير الاميركي السابق في لبنان ومساعد وزارة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط جيفري فيلتمان، في شهادة أمام الكونغرس الاميركي في آذار 2010، أنّ واشنطن موّلت الإعلام اللبناني خلال خمس سنوات بمبلغ 500 مليون دولار أميركي وقدّمت أموالاً لرموز سياسية لبنانية وظيفتها إطلاق التصريحات اليومية. وأنّ هذا الانفاق بدأ العام 2005 لإحداث شرخ سياسي ومذهبي في لبنان وتشويه صورة المقاومة وتمويل «ثورة الأرز».

الإعلام نفسه ومعه الرموز السياسية نفسها يستمر اليوم بالعمل ضد سورية. حتى أنّ بعض الفضائيات اللبنانية عادت بقوة في 2005 بعدما غابت لسنوات واتّخذت من ألوان

3- مراجع عربية استعملت في هذا الفصل: صحف لبنانية: النهار، الأخبار، السفير، الدايلي ستار. صحف سورية: تشرين، الثورة، البعث، الوطن. صحف عربية: البيان، السياسة، الأهرام، الجمهورية. محطات إخبارية: محطة الميادين، الفضائية اللبنانية، الإخبارية السورية، الجزيرة، العربية، الجديد، روسيا اليوم، العالم. مواقع إخبارية لبنانية وسورية وخليجية مثل إيلاف والوكالات الرسمية.

العلم الأميركي شعاراً جديداً لها ودأبت على بثّ أخبار ملطّفة عن اسرائيل وأخبار ملفّقة ومغرِضة ضد المقاومة وسورية. وبرعت محطة أخرى لها مراسلون في اسرائيل ببث مقابلات مع جنرالات اسرائيل في نشراتها الإخبارية يمجّدون بقوة اسرائيل وجبروتها حتى يخاف المشاهد اللبناني والعربي.

صوّرت الفضائيات ووسائل الإعلام الأميركية والأوروبية سورية أنّها دولة قمعية، في نمطية البروباغندا والجرعة اليومية للمشاهد العربي. وكانت هذه الفضائيات مبرمجة أيضاً لإقناع المشاهد الغربي بضرورة تدمير سورية لأنّها تحت سلطة دكتاتور يقتل شعبه. ورافق ذلك تعتيم كامل في الإعلام العربي والغربي على الطابع التكفيري والإجرامي للجماعات المسلحة والمجازر والجرائم التي تقوم بها في سورية. كما امتنعت الفضائيات التطرّق إلى الجوانب المظلمة من صعود التيارات المتطرفة، حتى عندما كانت الحقيقة واضحة مثل الشمس بأنّ التكفيريين كانوا يمارسون أعمالاً فظيعة ويرتكبون مجازر ضد المدنيين. فكان هذا الإعلام يفسّر أعمالهم بمخرج سهل وبدون تفاصيل وذلك بتكرار عبارة «النظام يقتل شعبه».

حتى ضحايا الحرب في سورية استغلّتها وسائل الإعلام واستعملتها وقوداً في حملتها ضد سورية. وكم كان سوريالياً أنّ جهات ومحطات دأبت على كره السوريين في بيروت منذ عقود، أخذت تذرف دموع التماسيح على الطفل السوري. ولكن عملياً لم يقدّم هؤلاء أية مساعدة للنازحين السوريين في لبنان بل شكوا منهم كل يوم. والمضحك المبكي أنّ جماعة 14 آذار التي ادّعت تعاطفها مع الشعب السوري، ارتاعت وجنّ جنونها عندما شاهدت الزحف البشري السوري في 29 و30 أيار 2014 للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، فأشهرت عنصريتها الفظّة ووحشيتها المفرطة ضد سورية والسوريين. وليس ثمّة جديد في هذه العنصرية التي تعود إلى عقود سابقة. وكم كان سوريالياً أن صحيفة رئيسية لا تحيد مانشيتاتها اليومية ومقالاتها عن التحريض المتواصل ضد السورية، نشرت أيضاً مقالات عنصرية بذيئة ضد النازحين السوريين في شارع الحمرا.

ومثال آخر على استغلال ضحايا سورية هو ما عملته نافي بيلاي، رئيسة مفوضية حقوق الانسان في الأمم المتحدة، وهي هندية الأصل من جنوب أفريقيا. فقد كانت تقاريرها تهدف إلى إدانة الدولة السورية التي تدافع عن أرضها وشعبها، ولا تذكر العصابات المسلحة وجرائمها ومجازرها مطلقاً. ولقد انتقد الصحافي روبرت فيسك عشوائية هذه التقارير والإدعاء أنّ القتلى هم «ضحايا النظام». وتساءل فيسك كيف أهملت هذه التقارير القتلى من

الجيش السوري وقوى الأمن والقوى المناصرة للدولة ومن المدنيين الذين يقفون إلى جانب السلطة وحتى من المدنيين المحايدين الذين يريدون الأمن والاستقرار فحسب، وهم ضحايا المسلحين ويشكّلون النسبة الكبرى من ضحايا الحرب. واستنتج فيسك أنّ هدف بيلاي كان تقديم الذرائع للهجوم على سورية والتحريض عليها. ونوايا بيلاي كانت واضحة في مؤتمراتها الصحافية حيث كانت تتظاهر بالاستهجان والأسى، فكانت تختم تصريحها بالقول «إنّ هذه التقارير هي برسم مجلس الأمن الدولي. فماذا ينتظر ليتحرّك؟». وكانت تهمل عمداً تحديد هوية القتلى وتوحي أنّهم جميعاً «ضحايا بشّار»، وتحثّ مجلس الأمن على التحرّك، وبعد ذلك تقوم وسائل الإعلام العالمية بتداول ما أعلنته بيلاي على أنه الحقيقة.

كما رسمت بيلاي صورة شديدة السلبية عن «دموية النظام السوري الذي يقتل شعبه»، ودعت ونظّمت لقاءات ومؤتمرات ساهمت في الحرب الدبلوماسية ضد سورية، وضغطت لتطبيق البند السابع ولغزو الناتو لسورية. وترافقت وتيرة تصريحاتها مع ما يصدر من معارضات الخارج، مستغلة موقعها الرسمي وكأنّ ما تقول هو موقف الأمم المتحدة. ففي مطلع 2013 سُئلت بيلاي عن مصادر تقريراتها عن ضحايا الحرب في سورية، فقالت إنّها تستند إلى دراسات وافية استغرق إعدادها خمسة أشهر. وتابع الشرفاء الأمر ليكتشفوا أنّ تقارير بيلاي تعدّها شركة أميركية خاصة هي بينيتك (Benetech)، وتموّلها وزارة الخارجية الأميركية ومؤسسة National Endowment for Democracy السيئة الصيت التي يدعمها جورج سوروس لتخريب الدول. وعندما واجهت وكالة أنباء أميركية مكتب بيلاي بهذه المعلومات وسألتها عمّن يقرّر اعداد هذه التقرير وما هي كلفتها ومَن يدفع ثمنها وهل جرى تلزيم شركة معيّنة عبر مناقصة؟ خاصة أنّ مصادر تمويل هذه الشركة يجعل كل ما يصدر عنها مريباً ويضعف مصداقيتها. فلم يجب مكتب بيلاي على هذه الأسئلة.

الجزيرة وأخواتها

منذ أكثر من عشر سنوات، مارست الفضائيات اللبنانية والعربية دوراً سلبياً في تخدير الجمهور العربي وإبعاده عن قضاياه الحقيقية الوطنية وعن الثقافة العربية. فقدّمت برامج «توك شو» مُوجَّهَة ومريبة تمارس التحريض الطائفي والعنصري بشكل سافر، وبرامج تسلية وأغانٍ وكليبات هابطة وألعاب حظ وسهرات، وخبريات تعري وجنس، ومواعظ دينية وساعات لا تنتهي من المبارايات الرياضية ومحطات متخصصة بالمراسم الإسلامية والطقوس المسيحية.

وخصّصت بعض هذه الفضائيات ساعات طويلة من الأخبار والوثائقيات والتقارير المصّورة والموجّهة في أجندة موحدة لكل المحطات، أي: **الجزيرة والعربية والمستقبل وأم تي في والبي بي سي ومحطة الحرّة** الأميركية و24 France الفرنسية وأخريات من تركيا ودول أخرى.

وكأنّ هذه المحطات كانت على موعد ما، فما أن بدأت حرب سورية حتى انقلبت إلى خلية جنود في حرب بروباغندا، بدون نظرة نقدية، مهملة تعقيدات أزمة سورية وكيف انزلقت الأمور في مناح مخيفة وحرب كونية وهجمة استعمارية جديدة، وجماعات تكفيرية وإخوانية تريد إنشاء دولة ظلامية بعيدة عن القضايا المصيرية وتحرير المرأة العربية والفقر والتخلّف والحرمان والنهب الأمبريالي لثروات العرب.

وحتى المحطات التي كانت تبثّ برامج ذا طابع مسلّ واجتماعي - وخاصة اللبنانية - أخذت تستحضر ضيوفاً بعينهم ومن وجهة سياسية محدّدة، وتطلق رسائل سامة تثير الضغينة والكراهية في نكاتها وتعليقاتها وتصاريحها، وتطبّع مشاهديها مع دول الرجعة العربية التي لطالما داست على أي فكر تنويري عربي، وتقنعهم بقبول التشدّد الديني في المنطقة العربية كشأن طبيعي، وتهاجم من يرفض التطبيع مع اسرائيل. وكان المنظر السوريالي أنّ المحطات اللبنانية التي بثّت برامج الرقص والترفيه وشبه العري، استقبلت رجالاً ذقونهم تغطّي أكتافهم يهّددون بالقتل والبتر والسحق والاغتصاب في سورية.

لقد ركّزت المحطات هذه على سورية وليس على البحرين أو السعودية أو الأردن، ولعلها زلة فرويدية عندما شاهد الناس عزمي بشارة يقول للمخرج في ستوديو **الجزيرة**: «دعنا نرّكز على سورية فقط».

لقد دعمت محطة **الجزيرة** الحراك التكفيري في الدول العربية الجمهورية وأصبحت بوقاً للجماعات الدينية، وباتت حكومة قطر رهن استراتيجية واشنطن أكثر من السابق. فقد شاركت قطر عسكرياً في غزو الناتو لليبيا في صيف 2011، وحرّضت لإسقاط سورية وغزوها.

هذا التحوّل القطري لم يكن ابن ساعته، بل أنّ **الجزيرة** جذبت ملايين المشاهدين عند انطلاقتها في 1995. ثم تراجعت أسهمها وهبط إلى الحضيض عدد مشاهديها عندما أخذت تغطّي أحداث ليبيا وسورية بانحياز فاضح وبدون مسؤولية. كما أنّ توجّه من بقي من نجومها - كفيصل القاسم على سبيل المثال - كان نحو أساليب تحريضية وأكاذيب لا تحفظ أية طريق رجعة في أن تكون المحطة على خطأ. حتى أصبحت **الجزيرة** بوقاً للتقارير المجتزأة واللعب بالتفاصيل

واختلاق الأخبار وترويج أمور تستبق الحدث وكأنّ الإعلام أصبح للتنجيم والتبصير.

لقد دأبت قنوات **الجزيرة وفرنسا 24** وغيرها على نقل «الأخبار العاجلة» عن وكالتي رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) إشارة ليس فقط إلى الهيمنة الإعلامية الأميركية عالمياً على مصادر الخبر وترتيبه وترويجه بل إلى العقل المخطط ووحدة الأصول والفروع في الحرب الإعلامية العالمية على سورية. ذاك في وقت كانت الجزيرة تتبجّح بأنّ لها عشرات المراسلين على الأرض داخل سورية ودول الجوار – إشارة إلى امكانياتها المالية الضخمة – ثم تناقض ذلك بنقل 20 خبر عاجل من رويترز، تحديداً، يومياً – إشارة إلى تبعيتها الذليلة والإجبارية لمصادر الخبر من أميركا.

وهناك محطة شقيقة للجزيرة هي **العربية** وهي سعودية، لم ترقَ إلى مستوى **الجزيرة** القطرية عندما كانت المحطة القطرية لا تزال تحتفظ بمهنيتها، هذا رغم تمويل **العربية** الهائل والتكنولوجيا المتوافّرة لها والفريق الكبير الذي يعمل لديها. ولكن المحطتين تساوتا في الانحدار في السنوات الثلاثة الأخيرة.

كيف اشترى الإعلام النفطي الكتّاب العرب؟

في الحرب السورية، مارست وسائل الإعلام العربية تضليلاً واسعاً عبر فضائيات وصحافة مكتوبة يديرها فريق من «المثقفين» العرب في بيروت والرياض والدوحة ودبي والكويت والقاهرة وتونس. وهؤلاء تخلّوا عن رسالتهم وسقطوا ضحية الإغراءات المادية والشهرة. وباتوا يكتبون التفاهات ويظهرون في برامج تلفزة مشبوهة التمويل. ويسخّرون معارفهم لدبلجة مقالات تفي بما هو مطلوب منهم وهم يعلمون أنّهم يكذبون.

لقد تبجّح رجال أعمال اثرياء في لبنان بأنّهم اشتروا 150 مثقف وكاتب وشاعر وأديب في لبنان بعضهم كان محسوباً على اليسار سابقاً. وجاء في مصادر أخرى أنّ عدد الكتّاب والصحافيين والمثقفين في لبنان من الذين باعو ضمائرهم ربّما هو أقرب إلى 160. دون أن نحتسب الأبواق السياسية اللبنانية المأجورة وهي بالعشرات. حتى أنّ بعض مثقفي العرب اللامعين صمتوا عن قضية فلسطين، وباتوا خدماً لأنظمة فاسدة تدعم الاستعمار والعدوان ضد الشعوب، ومارسوا النفاق في الحدث السوري، فتحدّثوا عن القمع في سورية وستروا ممارسات الدول التي تدفع رواتبهم وتجاهلوا دولاً عربية يدافعون عنها تنتمي إلى العصر الحجري بأساليبها وفسادها وطغيانها.

ركّز هؤلاء على ممارسات الدولة السورية ونسبوا إليها كل عمل شائن، ولكنّهم أهملوا دور العصابات المسلّحة التي مارست القتل والذبح والنهب والتطهير الديني والعرقي، وأجروا مقابلات مع أمراء الحرب التكفيريين في سورية ومع مسلحين وحملة السواطير والسيوف وأسبغوا عليهم شرعية وحسّنوا صورتهم للاعلام، وستروا الذبح والاغتصاب والتفجير وقطع الرؤوس.

وكان مشهداً مهولاً يقزّز النفوس كلّما شاهد المرء على «الجزيرة» أو «العربية» مسؤولي تنظيم القاعدة وداعش والتكفيريين يظهرون على الشاشة يحدّثهم المذيع بكل وجل واحترام ويطلق عليهم وعلى ميليشياتهم تسميات محترمة. ومثال على ذلك كيف تكلّم مراسل الجزيرة مع المجرمين الذين خطفوا الراهبات وكأنّه يلقّنهم الكلام الجميل. وبالمقابل، دأبت وسائل الإعلام هذه على تسمية الدولة السورية بـ«نظام أسد»، والقوى المسلّحة الحكومية والجيش السوري بـ«كتائب أسد».

ولكن الضحك على المشاهد لم يطل، إذ إنّ الناس رأت كيف التهم هؤلاء الوحوش كبد مواطن سوري وقلب امرأة سورية وهم ينادون «الله أكبر».

لم يكتب المثقفون الذين انتقدوا «نظام بشّار» مقالة واحدة عن أنظمة عربية تستحق فعلاً الانتقاد. ولم يكتبوا عن دور الولايات المتحدة واسرائيل والرجعية العربية في قتل القضية الفلسطينية وزوال مسيحيي المشرق ونهاية العلمنة والحداثة العربية. بل ردّد هؤلاء كالببغاء أنّ القومية العربية واليسار العربي والدكتاتوريات العربية الاشتراكية كانت وراء المصائب العربية، دون تحليل موضوعي وتصويب تاريخي لماذا وكيف وماذا كان دور الأنظمة الرجعية في تراجع العرب وما دور الاستعمار الجديد في تخلّف المنطقة العربية.

في تعاملهم مع الحدث السوري، تخلّى المثقفون العرب عن انتقاد النظام العربي الرجعي المسؤول عن الفقر والتخلّف وسلسلة الهزائم أمام الاستعمار والغرب. وعن تحدي اسرائيل التي لا تزال تتمسّك بالعقيدة الصهيونية التوسعية ولا تعترف بالحق الفلسطيني.

اسرائيل باتت تسرح وتمرح على الأرض العربية في السنوات الأخيرة وتشنّ الحرب تلو الأخرى على لبنان وغزة في 2006 و2008 و2009 و2012 وترتكب التدمير المذهل وتقتل الأبرياء. ولكن إعلاميو النفط يصمتون وبعض الفضائيات اللبنانية والعربية تتعامل مع العدوان وكأنّه يحصل في بلاد بعيدة وتستعمل لغة محايدة تجاه اسرائيل.

لقد قصَرَ مثقفو العرب اهتمامهم على ما يرغب إعلام النفط في إبرازه: أنّ ما تفعله اسرائيل

ضد غزّة ولبنان هو جزء من الصراع ضد إيران في المنطقة. و«إلى جهنّم» - بحسب رأيهم - ما ترتكبه اسرائيل من آثام، طالما أنّ العدو المشترك هو الأهم. حتى أنّ الاعتداء الاسرائيلي الثاني على غزّة في خريف 2012 لم يلهي هؤلاء الكتّاب عن أولوية حربهم الإعلامية على سورية. بل أنّ أبواقهم تصاعدت توبّخ الفلسطينيين في غزّة على إشعال حرب جانبية - مشبوهة بإيرانيتها - تلهي المنطقة عن «الجهاد الأكبر» وهو تقويض الدولة السورية.

فيما احتدمت هذه الحرب الإعلامية على سورية والتي استُثمر فيها 6 مليار دولار، كان ثمّة حرب أخرى تدور: فإلى جانب الحرب العسكرية والحرب الإعلامية، نشطت حرب ثالثة ضد سورية هي الحرب الديبلوماسية. وهدف هذه الحرب كان محدّداً وواع وهو منع أي حل سلمي بين السوريين أنفسهم وتسخير الأدوات الديبلوماسية كافة لإسقاط سورية.

الحرب الديبلوماسية

الحقيقة الواضحة للخصم والصديق أنّ الحكومة السورية كانت توافق على كل المبادرات العربية والدولية والأممية لحل الأزمة، في حين كانت المعارضات الخارجية والجماعات المسلّحة على الأرض ترفض بإصرار هذه المبادرات، تدعمها الولايات المتحدة الأميركية والسعودية وقطر وتركيا وفرنسا وباقي الدول الأعضاء في حلف الناتو.

لم يمض سوى شهور على بداية الأزمة العام 2011 حتى تبلورت مواقف الغرب ضد الدولة السورية، وساهمت دول عربية معروفة في إذكاء نار الحرب. ووقف إلى جانب الدولة السورية بشكل رئيسي إيران ودول البريكس، لا سيما روسيا والصين وعمق شعبي في العراق ولبنان وفلسطين.

عندما اندلعت الأزمة كانت الدول العربية السائرة في الركب الأميركي قد سيطرت على جامعة الدول العربية وعلى رئاستها وأمانتها العامة. ونجحت في خلق وضع ديبلوماسي أدّى إلى قرار من مجلس الأمن الدولي استعمله الناتو لضرب ليبيا. فوقعت حرب مدمّرة في ليبيا التي غزتها قوات الناتو بدعوة من العرب إياهم وبمشاركتهم العسكرية وبآلاف المرتزقة واللصوص. وعندما اشتدّت الحرب الأطلسية على ليبيا أخذت الجامعة العربية والكتلة العربية والغربية تعمل على تكرار السيناريو الليبي لاستصدار قرار دولي لضرب سورية أيضاً. فاتخذ الرئيس بشار الأسد في 2 آب 2011 موقفاً صارماً من أنّ «أيّ عمل عسكري ضدّ سورية ستكون تداعياته أكبر من أن يتحمّلها الغرب» و«أنّ سورية هي عقدة الغرب وأنّ التنازلات

التي يطلبها الغرب لن تحصل».

ولئن لم تسر روسيا في مجلس الأمن مجدداً، لجأ هؤلاء العرب وتركيا إلى تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي التي يرأسها التركي أكمل الدين إحسان أوغلو. وركّزت حربهم الديبلوماسية في ما بعد للحصول على شرعية دولية للجماعات السورية المعارضة في الخارج وعلى حشد دعم دولي لهجوم كبير على سورية. ولكنّ جهودهم وأموالهم ذهبت هباءً لأنّ سورية صمدت.

بعدما فشلت الدول العربية المناهضة لسورية في استصدار قرار دولي في نهاية 2011، وافقت مكرهة على إرسال بعثة مراقبين عربية. ولكن الموافقة كانت جزءاً من لعبتهم الديبلوماسية ليدّعوا أمام الرأي العام العربي والعالمي أنّهم لا يمانعون في حل الأزمة. وفي الحقيقة كانت هذه الدول والجماعات المعارضة في الخارج والجماعات المسلّحة في الداخل تفعل ما بوسعها لإفشال بعثات المراقبين.

ثم جاءت تسمية كوفي آنان مبعوثاً مشتركاً للجامعة العربية والأمم المتحدة، فواجه السلبية نفسها من الدول العربية والجماعات المعارضة والمسلّحة، فاستقال. ذلك أنّ أي حل ديبلوماسي للأزمة لا يؤدي بنظر هؤلاء إلى إسقاط الدولة السورية بالقوة كان مرفوضاً. وعندما كان الضغط الدولي يؤدي إلى ولادة مبادرة سلمية للحل تخطو خطوات عملية، كانت المعارضات الخارجية والجماعات المسلّحة والدول المناهضة لسورية تضع أمامها العراقيل وتجابهها بالرفض.

لقد استقبلت الحكومة السورية مراقبي الجامعة العربية ثم مراقبي الأمم المتحدة وأي مراقبين يريدون زيارة سورية، وسمحت لهم بالانتشار في الأراضي السورية. وكانت النتيجة أن هؤلاء تعرّضوا للقتل والتفجير من قبل الجماعات المسلّحة كي يغادروا سورية وينهوا مهمّاتهم. ولم تستنكر القوى الخارجية قيام المسلحين بقتل المراقبين وتعطيل أعمالهم، بل برّرت قتل المراقبين بسلسلة تصريحات أطلقها زعماء التكتّل العربي والغربي تؤكد مسبقاً فشل المبادرات السلمية حتى وهي في طور الولادة. كانت العواصم المعادية تهاجم خاصة «اتفاق جنيف حول سورية» وتدعو إلى اسقاط الدولة السورية وغزو تحت البند السابع. وفي كل مرّة كانت هذه العواصم تسعى إلى قرار أممي، كان مجلس الأمن يجري مداولات تستمر أسابيعاً ثم تعترض روسيا والصين ثم يُصدر بياناً محايداً. فتسعى الدول المناهضة لسورية مجدداً، فتستعمل روسيا والصين الفيتو. وآخر هذه المحاولات كانت في 22 أيار 2014.

الدور التركي

تركيا، العضوة في حلف الناتو وحليفة اسرائيل والدولة غير العربية، أرادت أن تصبح «مربط خيل السنّة العرب» كما كانت السلطنة العثمانية من قبل. فبدأت حملات ترويج كمن يقدّم مسحوق غسيل جديد ومعه أوراق اعتماد. وأغرقت الفضائيات بمسلسلات دراما تركية مدبلجة وادّعت نصرة فلسطين لأنّ أنقرة تعرف أنّ ذلك يجلب عاطفة الشعب العربي.

ولكنّ تركيا كانت تكذب، فهي حافظت على علاقات وثيقة باسرائيل واميركا، وكدولة عضو في الناتو فإن دورها الأساس هو مواجهة روسيا حليفة سورية. وهي اكتفت بمواقف كلامية من اسرائيل كما يفعل الزعماء العرب وبعض ساسة لبنان في الإعلام والمؤتمرات والتظاهر بالغضب من أعمال اسرائيل، دون أن يرافق كل ذلك أي إجراء عملي، رغم أنّ الفلسطينيين يُقتلون بالمئات والألوف منذ 60 عاماً على أيدي اسرائيل.

لعبَت تركيا دوراً منسجماً مع سياسة أميركا والغرب، وتزعّمتها جماعات دينية ازداد نشاطها في التسعينات عندما سيطرت على تركيا حكومة إخوانية تحت مسميّات «الرفاه» و«العدالة». وهي أسماء ملغومة المقصود منها الاعتدال السياسي ومهادنة اسرائيل وتبادل السفارات معها والاندماج في النيوليبرالية الغربية.

وكانت تركيا تدفع لتغيير النظام السياسي في الدول العربية مستندة إلى إرثها في المنطقة عندما كانت اسطنبول عاصمة الإمبراطورية العثمانية ومركز كرسي مزيّف للخلافة الإسلامية. وكثر الترويج في السنوات الماضية لتركيا كمحطة للإسلام وأخذ زعماء عرب، ومنهم سعوديون ولبنانيون وفلسطينيون، يزورونها ويقدّمون الولاء. وباتت اسطنبول قبلة المعارضات السورية حيث تعقد مؤتمراتها وتقيم قواعد عسكرية حدودية للمسلحين. حتى أنّ تسميات «مجلس اسطنبول» و«إئتلاف اسطنبول» أطلقت بدون حياء على المعارضات الخارجية.

ومنذ ربيع 2011 اخذ رئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان ورئيس الجمهورية عبدالله غول ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو يستعملون لغة غير معتادة في قسوتها ضد سورية. كل هذا العداء جاء من دولة كانت تسعى سورية لأن تصبح حليفةً للعرب ضد التهديد الاسرائيلي.

تركيا التي وعدت بصفر مشاكل مع جيرانها صّبت جهداً غير مسبوق للقضاء على سورية الدولة العربية المحورية. فكان موقف تركيا مستغرباً، خاصة وأنّها قدّمت نفسها ومنذ نهاية التسعينات كصديق حميم لسورية، لتنقلب فجأة وتضغط بشكل شبه يومي لمغادرة الرئيس السوري.

أصبحت أنقرة مركزاً للجماعات المناهضة للحكم في سورية وتحوّلت حدودها مع سورية إلى جبهة مفتوحة وشكّلت طرفاً في ثلاثي ضم قطر والسعودية، قدّم الأسلحة والمعدات للجماعات المسلّحة ودعماً كبيراً على كافة الأصعدة الإعلامية والديبلوماسية والنشاط شبه اليومي لكبار ساسة هذه الدول. فكان زعماء هذه الدول يصرّحون باستمرار أنّ «النظام سيسقط خلال أيام». ويتردّد صدى ذلك أميركياً ليصرّح جيفري فلتمان أنّه «ما لم يتنحّ الأسد فإنّ سورية ستدمّر». وفي آب 2011 أعلن أردوغان أن «صبر تركيا قد نفد». وإذ فرضت واشنطن عقوبات جديدة على مؤسسات تجارية سورية، تلقّى الباقون الإشارة فصعدّت تركيا ودول الخليج وأوروبا لهجتها ضد دمشق وخرج داود أوغلو بتصريح قال فيه إنّه لن يتصل بالرئيس السوري بعد اليوم. وفي 30 تشرين الثاني 2011 أعلن أوغلو قطع العلاقات التركية-السورية ووقف التعاملات المالية مع سورية.

كان لتركيا إذاً دور بارز في الحرب على سورية ودور حاضن لـ«الجيش الحرّ» والميليشيات الأخرى حيث قدّمت حكومتها الدعم العسكري والميداني واللوجستي للميليشيات، وقدّمت تسهيلات لإقامة مراكز قيادات مجموعات مسلحة وغرف عملياتها في لواء الإسكندرون السوري السليب القريب من حلب ومن إدلب، وفي مناطق حدودية في جوار نصيبين وعينتاب ومرعش. فكانت الميلشيات تتسلل من تركيا وتشن هجمات على مدن وقرى سورية، مستغلة الحماية التركية، في حين كانت تركيا تحذّر سورية من مغبة الردّ أو تعقّب المسلحين.

ثم ضيّقت تركيا مجالها الجوي أمام الطائرات المتجهة من وإلى سورية واعترضت سفناً في طريقها إلى سورية، وأجبرت مقاتلات تركية طائرات ركاب سورية قادمة من موسكو على الهبوط بأنقرة. وحرّضت تركيا لقيام منطقة عازلة في شمال سورية وفرض حظر جوي يقوم به حلف الناتو. فكانت تصريحات أردوغان تدعو الغرب لأخذ هذه الإجراءات بشكل أسبوعي وإلى «فتح ممرات انسانية» وهو «كود» اجترحته الديبلوماسية الفرنسية لدخول فرق غربية بداعي التدخّل الانساني لتحتل مواقع استراتيجية داخل سورية. وأعلن إردوغان تكراراً في العام الأول من الأزمة أن «بلاده تبحث إقامة منطقة عازلة على الحدود مع سورية».

وفي صيف 2012 أخذ الجيش التركي ينشر صواريخ أرض-جو وأسلحة مختلفة على حدود سورية، وامتحنت تركيا دفاعات سورية الجوية فأرسلت طائرة فانتوم، أسقطتها مضادات سورية على بعد كيلومتر من الساحل. وكشفت الصحف التركية أنّ قيادة الأركان التركية ضللّت الرأي العام التركي وأنّ الطائرة التركية قد أُسقطت داخل الأراضي السورية

وأنّ مهمة هذه الطائرة كانت عدائية. ومنذ تشرين الأول 2012، أخذ الجيش التركي يقصف أهدافاً داخل سورية، حيث منح البرلمان التركي الحكومة حق شن عمليات عسكرية داخلها. وأعلن إردوغان أنّ بلاده غيّرت قواعد الاشتباك مع سورية، فتتذرّع تركيا بسقوط قذائف داخل أراضيها لتقصف مواقع عسكرية داخل سورية. وانطلقت سلسلة تصريحات لكبار القادة الغربيين يعلنون دعمهم لتركيا من «التهديد السوري». واصدر حلف الناتو بياناً ضد سورية.

اجتهدت الديبلوماسية السورية لمواجهة التهديد التركي، فصرّح بشار الأسد أنّ سورية ليست عدوة لتركيا بل مشكلتها هي مع حكومة اردوغان فقط. ومنعت سورية تحليق الطيران التركي فوق أراضيها. ومنذ مطلع 2013، أصبحت أكاذيب «تهديد سورية لتركيا» و«استعمال سورية للسلاح الكيماوي» حجة لاحتمال غزو حلف الناتو لسورية من دون تفويض من مجلس الأمن.

لقد أدّت أعمال تركيا ضد سورية إلى تشرّد ملايين المواطنين في مدن شمال سورية، وخاصة من مدينة حلب، كما فرّت أعداد كبيرة من أرمن سورية إلى أرمينيا ولبنان ودول أخرى. وحاولت تركيا استمالة التركمان والشركس ولكن هؤلاء تمسّكوا بهويتهم السورية. وحمل تدخّل تركيا في سورية محاذير عرقية، حيث شعرت الأقليات الإثنية بالخطر، وخاصة الأكراد والأرمن الذين عانوا الأمرّين داخل تركيا نفسها لأجيال عدّة. تركيا ذبحت الشعبين الأرمني والسرياني وعلّقت المشانق لقتل اللبنانيين والسوريين وفرضت حصاراً جائراً على لبنان في الحرب العالمية الأولى فمات ثلث سكانه من الجوع، وقضت على آمال الشعب الكردي في الحرية والاستقلال في القرن العشرين وغزت قبرص العام 1974. فكانت مهزلة أن تدّعي أنّها نموذج ديمقراطي للعالم الإسلامي ومثال الدولة المسلمة الصديقة لإسرائيل.

كيفما نظرت ترى أنّ تركيا تعتدي بدون حياء. لقد تحّكمت برؤوس حكام أنقرة أضغاث أحلام امبراطورية غابرة في إعادة المجد العثماني والسحابة الطورانية السوداء. ولكن الحقيقة أنّ الحكومة التركية لعبت الدور الذي رسمته لها الولايات المتحدة كعضو صغير في حلف شمال الأطلسي، ما سمح لها بتنغيص عيش سورية والعراق. فانتفخت تركيا زهواً مزيفاً على أنّها جبار إقليمي وهدّدت سوريا مراراً، ودعمت اسرائيل – ولا تزال – ضد حقوق الشعب الفلسطيني، واقتحمت شمال العراق مراراً كما فعلت اسرائيل في جنوب لبنان. وقامت تركيا ظلماً وعدواناً باستغلال مياه الفرات وحجبتها عن العراق بنسب لا تراعي القانون الدولي

حول الأنهر العابرة للبلدان، فعانى أهل العراق من شح المياه.

في مطلع 2014 حاولت تركيا اقتحام سورية من بوابة بلدة كسب، الأرمنية الوديعة المسالمة، لفتح ثغرة على ساحل اللاذقية، وإمعاناً في القتل والتدمير والأذيّة بحق جيرانها السوريين، ولم توفّر أسلوباً متوحشاً في أذية سورية. ففي ربيع 2014، قطعت تركيا مياه نهر الفرات، ما أنذر بكارثة كبرى وانخفض منسوب المياه في «بحيرة الأسد» التي تخزّن مياه الفرات نحو ستة أمتار، وحرم ملايين السوريين من مياه الشفة. فانخفاض المنسوب متراً إضافياً يعني أن السد سيصبح خارج الخدمة. ومضاعفات الاعتداء التركي أدّت إلى انخفاض مستوى المياه التي تغذّي ريف حلب الشرقي ما يعني حرمان سبعة ملايين سوري من المياه. كذلك توقف «سد تشرين» عن تلقي أية قطرة ماء، وبالتالي توقفت عنفات توليده الكهربائي، ما يعني خفض كمية الكهرباء لحلب وريفها. أما في الرقة، فقد باتت الجهة الشمالية من بحيرة الأسد خارج الخدمة، ما هدّد بالعطش حوالى مليوني سوري فيها. وفقدان السد لمخزونه المائي يعني جفاف الطمي في البحيرة ما يعرض السد للتشققات والانهيار. ومن شأن إغلاقه أن يؤدي إلى كارثة انسانية وبيئية حيوانية وزراعية في سورية كما في العراق.

لقد حاولت أنقرة عبثاً تدمير الدولة السورية وإسقاطها مستعملة ميليشيات تكفيرية. ولماذا لا تفعل تركيا ذلك وفي أنقرة يحكم فرع منظومة الإخوان العالمية منذ عشرين سنة، أولاً تحت اسم «حزب الرفاه» منذ 1994 ثم تحت اسم «حزب العدالة والتنمية» منذ 2001. ولم تختلف شعارات هذا الحزب عن مقولات الداعية المصري حسن البنا عندما أنشد اردوغان: «مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، وهذا الجيش المقدس يحرس ديننا». إذ ثمّة دلالة في «موضة» اعتماد الحركات الدينية المتطرفة لمسمّيات توحي أنّها مدنية وهي عكس ذلك، فتكسب الانتخابات بالنفاق وبادّعاء الديمقراطية ثم تكشف نواياها كما حصل في مصر.

ولم تتغيّر تركيا اليوم عن قرون الجهل السابقة، لتعود برداء الدين ومن مذهب معيّن وبالقومية التركية وبوعد أمجاد مزيفة لامبراطورية سهل على بريطانيا وفرنسا القضاء عليها وتأليب شعوبها ضدها في الحرب العالمية الأولى. الغرور أعمى قلوب أعضاء حكومة اردوغان بأنّ تركيا ستقود تحت لوائها المنطقة العربية. ومن هنا كانت تدخّلاتها الفاشلة الخالية من الاستراتيجية ومن بعد النظر.فأين هي تركيا اليوم من تطورات مصر وليبيا وتونس؟ لقد اختفى كما سيختفي في سورية.

كان بامكان حكومة أنقرة تجنّب المشاكل بعدم التدخّل في شؤون سورية، ولا تجعل أراضيها قاعدة للحرب عليها. ففي العقدين الماضيين وخاصة منذ أواخر التسعينات كانت مناطق تركيا المجاورة لسورية تستفيد كثيراً من التسهيلات الاقتصادية حيث غزت البضائع التركية مدن سورية وأضرّت بالصناعة في مدينة حلب الكبرى التي باتت رغماً عنها نقطة ترانزيت لتجارة مربحة لتركيا، وحقّقت الشركات التركية أرباحاً طائلة من هذه الحركة ومن نهضة السياحة والتجارة. ولكن منذ 2011 أصاب مناطق تركيا الجنوبية شلل اقتصادي عندما أصبحت بؤراً ومستنقعات لتجمّع المقاتلين من أنحاء العالم. واستغّل متطرفون أتراك هذا الواقع واقفلت النقاط الحدودية وأصبحت الحدود مشرّعة للمجرمين والقتلة.

خسائر تركيا الاقتصادية إذاً كبيرة، فقد أضاعت حقبة واعدة من الانفتاح على الجوار وتدهورت هوية الشعب العلمانية. ثم وصلت إلى درك بائس هو خوض معركة صغيرة وزائفة على بلدة «كسب» في زاوية صغيرة من سورية يصعب رؤيتها على الخريطة. فلم تحقّق شيئاً ملموساً على الأرض وأصبحت تنيناً من ورق.

وحتى لا يظن القارئ أنّ تركيا تدير اللعبة، فهي أداة بيد اللاعب الأكبر وهو الولايات المتحدة، وعضو في الناتو وفي النظام الاقتصادي النيوليبرالي. وهي تسير في استراتيجيات دولية ضد إرادة شعبها.

الدور الأميركي

في كانون الثاني 2009 دخل البيت الأبيض رئيس أميركي جديد، أسمر من أصل مسلم، عشقه العرب والمسلمون، هو باراك أوباما. عمله الأوّل كان زيارة القاهرة واسطنبول ذلك العام وإلقاءه خطابات مهّدت لانقلاب الأمور وإشعال العالم العربي بموجة انتفاضات دينية، غايتها اكتمال قوس إسلامي مرعي أميركياً يشكّل حاجزاً دفاعياً للغرب في وجه الصين وروسيا. وفي خطابه في القاهرة في الرابع من حزيران 2009 بدأ أوباما بمديح جامعة الأزهر الاسلامية وكان محور خطابه علاقة أميركا بالإسلام ما يصب في استراتيجتها الكبرى. وفجأة أخذ أوباما يطمئن أقباط مصر وموارنة لبنان: The richness of religious diversity must be upheld, whether it is for Maronites in Lebanon or the Copts in Egypt.

ووقتها استغرب البعض: لماذا يريد أوباما طمأنة مسيحيي الشرق؟ وما هذا التوقيت؟

حتى تبيّن السبب بعد اشتداد الحملة على مسيحيي المشرق بغية ترحيلهم، وبدأ تنفيذ ذلك في حرب سورية منذ 2011. ذلك أن أوباما كان يغازل الإسلاميين عشية بدء «ربيعهم» في مصر وتونس وليبيا. ولم يأتِ خطابه وتوقيته من فراغ، فهو جزء من سياسة أميركية دائمة تجاه العالم الاسلامي. وجذور هذه السياسة نجدها في مطلع الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية. ففي العام 1951 كتب المؤرّخ الصهيوني البريطاني برنارد لويس في مجلة فصلية بريطانية «انترناشنال آفيرز» عن «ضرورة استعمال الإسلام كأداة فعالة لمحاربة الشيوعية الملحدة»، حيث أشار إلى أنّ الكتلة الاشتراكية طوّقتها شعوب على دين الاسلام، بدءاً من ولاية اليوغور في الصين وولايات وسط آسيا السوفياتية، مروراً بأفغانستان وإيران وأذربيجان وجبال القفقاس في جنوب روسيا وتركيا، ووصولاً إلى يوغسلافيا.

ولئن كانت العروبة هي الأساس في المنطقة العربية في الخمسينات، وشكّلت سدّاً في وجه الإسلام السياسي المستند إلى انتماء غرائزي. ولذلك كانت نجاحات الإسلام السياسي الأولى في آسيا (اندونيسيا والباكستان وأفغانستان) وبمساعدة أميركا التي كانت ترى في القومية العربية والعالمثالثية خصماً يجب إنهاءه.

تقدّمُ الاسلاميين في العالم العربي كان على حساب القوى العربية الديمقراطية والعلمانية وعلى حساب الأقليات. ذلك أنّ العقيدة الوهابية والإخوانية كانت رايتهم، وهي عقيدة مطاطة تكفّر كل من لا يسير تحتها ولا تجد عائقاً في التعاون مع اسرائيل. وما جرى في سورية هو تكملة لأحداث سبقت في دول عربية أخرى. فقد ظهرت تنظيمات تكفيرية في مصر في التسعينات ارتكبت أعمال عنف واسعة أضّرت بالبلاد وبمصالحها الاقتصادية الحيوية. واندلعت حرب في الجزائر عندما جرّب الاسلاميون اسقاط الدولة بالقوة والإرهاب فتصدى لهم الجيش الجزائري وهزمهم. وطغى التيار الديني في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسورية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى كاد يضيّع البوصلة الوطنية الفلسطينية. وانتشرت حركات وجماعات أصولية في الدول العربية معظمها اتخذ مركزه في أوروبا أو أميركا، وبرعاية دول من المفترض أنّها تريد نشر الديمقراطية والمدنية في العالم.

ثم احتلّت أميركا العراق العام 2003 وصوّرت غزوها على أنّه للقضاء على شخص واحد اسمه صدام حسين في حين كان الهدف تدمير العراق كدولة عربية علمانية، وتفتيت جيشه الوطني وقطاعه العام، ونهب ثرواته وتمزيقه إلى أقاليم إثنية ومذهبية، وتسليمه إلى أصوليات شيعية وسنيّة. ودفعت الولايات المتحدة السودان نحو الفكفكة بضغط غربي مباشر، إلى أن

تمّ تقسيمه قسرياً واعتباطياً في 2011 إلى دولة شمالية مسلمة ودولة جنوبية تضم مسيحيين ووثنيين ومسلمين. وكانت ليبيا تظن قبل سنوات أنّها بعدما قدمت تنازلات وأموالاً للغرب، سيشملها العطف الأميركي. إلا أنّها سقطت بأيدي الجماعات التكفيرية المسلّحة العام 2011 بدعم الناتو وما زالت حربها الداخلية مشتعلة.

لقد هاجمت واشنطن سورية منذ منتصف آذار 2011 بإدانة قمع المتظاهرين والمطالبة بإصلاحات. ثم أضافت واشنطن عقوبات جديدة على سورية وجابت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون العواصم تحشد للحرب الديبلوماسية عليها، وتعمل على منعها من استعمال قواها المسلّحة ضد الجماعات التكفيرية. وبعثت كلنتون رسالة لسورية مفادها «وجوب عودة الجنود السوريين لثكناتهم فوراً»، بلهجة الكاوبوي. وفي 17 تموز 2011 فرضت أميركا عقوبات جديدة على 29 مسؤولاً سورياً وعلى شركات سورية. وفي آب، طالب أوباما الرئيس السوري بالرحيل، رغم أنّ هذا الطلب لا يحمل وزناً كما كان في حال مبارك وبن علي اللذين انصاعا للإرادة الأميركية، ذلك أنّ رئيس سورية لم يكن رهن إشارة واشنطن.

وأدرجت واشنطن وزير الخارجية وليد المعلم، والمستشارة الرئاسية بثينة شعبان والسفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي، ضمن لائحتها السوداء وأعلنت تجميد أرصدة الحكومة السورية. فحذا حذوها قادة فرنسا وبريطانيا وألمانيا ودعوا هم أيضاً الأسد للتنحي، وقامت حكومات الاتحاد الأوروبي بتوسيع العقوبات ضدّ سورية ووقف استيراد نفطها وإضافة عشرين مسؤولاً سورياً لقائمة عقوباته. وفي تشرين الأول حظّرت وزارة الخزانة الأميركية بيع أجهزة الاتصال إلى سورية وغادر السفير الأميركي روبرت فورد دمشق. فاستدعت السلطات السورية سفيرها في واشنطن واتهمت المسؤولين الأميركيين بتشجيع الإرهاب ضد الجيش السوري.

ودعمت الولايات المتحدة الجماعات المسلحة داخل سورية، وأعلنت كلنتون في أيلول 2011 أن واشنطن تمنح مبالغ «لمساعدة الشعب السوري». ولم تستح واشنطن من دعم هؤلاء رغم أنّ التقارير الاستخباراتية الأميركية كانت تؤكّد أنّ الارهاب والتطرّف هو السائد في أوساطهم، وأنّ سواطيرهم تطال الأقليات وتقتل كل السوريين.

وفي شباط 2012 أقفلت الولايات المتحدة سفارتها في دمشق وجدّدت النداء إلى رعاياها بمغادرة سورية. ولم يخفّ زخم الحرب الديبلوماسية الأميركية والفرنسية التي أنشأت تكتّل

دولي ضد سورية، أصبح المنبر الأساسي للحرب الديبلوماسية ،ونواته واشنطن وباريس وأنقرة ولندن والرياض والدوحة و60 دولة أخرى. كما أنشأت أيضاً هيئة باسم «أصدقاء الشعب السوري» مثلما أنشأت «أصدقاء الشعب العراقي» و«أصدقاء الشعب الأفغاني»، و«أصدقاء الشعب الليبي»، الخ. وكانت هذه الهيئة تعقد مؤتمرات وتصدر بيانات تعترف مثلاً بـ«المجلس الوطني السوري» ممثلاً شرعياً للشعب السوري، ولكنها تحرّض على المزيد من القتال.

دور قطر والسعودية

بدأ الموقف السعودي في آذار 2011 معتدلاً، حيث أكّد الملك عبدالله، في اتصال مع الرئيس بشار الأسد، «دعم بلاده لسورية بوجه المؤامرة التي تستهدفها». ولكن الموقف تبدّل في آب وأعلنت السعودية استدعاء السفير السعودي من دمشق للتشاور و«أنّ السعودية لا تقبل بما يجري في سورية». واستعملت قطر رئاستها لدورة الجامعة العربية لتصويب أجهزة الجامعة ضد الحكومة السورية.

كانت الجامعة العربية التي يسيطر عليها الخليجيون قد اختارت نبيل العربي أميناً عاماً بدلاً من عمرو موسى في أيّار 2011. ونبيل العربي هذا هو ديبلوماسي مصري قديم من عهدي مبارك والسادات، عمل في طاقم المفاوضات مع اسرائيل منذ معاهدة كامب دافيد سنة 1978 وحتى منتصف الثمانينات، ومقرّب من دول الخليج وضيف دائم على محطاتها التلفزيونية. وكانت صحف سعودية، كـ **الحياة والشرق الأوسط**، تجري مقابلات معه، وينشر موقع محطة **العربية** مقالاته.

في الأزمة السورية، وبدلاً من أن يقوم بالدور التقليدي لأمين عام جامعة الدول العربية في تقريب وجهات النظر والسعي إلى جمع السوريين على حل سلمي كما فعل أسلافه في حرب لبنان، أخذ نبيل العربي يستعمل مركزه وفريق مكتبه وأجهزة الجامعة لخدمة مشروع إسقاط الدولة السورية، وبات يصرّح كل فترة أنّ «النظام السوري سيسقط خلال أيام».

في أيلول 2011 شكّلت الجامعة العربية لجنة وزارية برئاسة قطر، فتحفّظت الحكومة السورية على رئاسة قطر للجنة وأعلنت أنّ الحوار لا يتم إلا على أرض سورية. وكانت الحرب الديبلوماسية العربية تسير في وتيرة متعرّجة ومواربة. فيزور نبيل العربي دمشق ويطلق تصريحاً محايداً بعد لقائه الرئيس السوري أو أعضاء في الحكومة. ثم وبعد أيام يطلق تصريحاً سلبياً يؤكّد

فيه أنّ «النظام السوري ساقط لا محالة». كما أنّ اللجنة الوزارية العربية التقت الرئيس بشّار في دمشق في تشرين الأول وصرّح رئيس وزراء قطر يومها أنّ الوفد «لمس حرص سورية على العمل مع اللجنة العربية لحل الأزمة». ولكن تصريحه كان مخادعاً إذ بعد يومين ندّدت لجنته «باستمرار أعمال العنف ضدّ المدنيين في سورية».

واستغربت وزارة الخارجية السورية استناد اللجنة الوزارية العربية إلى أكاذيب إعلامية في بياناتها. وحّذر الرئيس بشّار مجدداً في 30 تشرين الأول «قوى الغرب من زلزال يحرق الشرق الأوسط في حال تدخّلهم في سورية» وتحدث عن أنّ «تهريب السلاح للمسلّحين يتم عبر دول الجوار».

أمّا رئيس وزراء قطر فقد كان أقل حياءً في تحامله على سورية، مستعملاً عبارات غير ديبلوماسية ومطالباً دمشق بالكف عن «اللف والدوران» وكأنّه هو الدولة الكبيرة وسورية إمارة نفطية صغيرة.

في تشرين الثاني 2011 وافقت سورية على استقبال مراقبين عرب، وأعلنت وزارة الداخلية السورية العفو عمّن يلقي السلاح ويسلّم نفسه. ولكن الجامعة العربية، بدل تلقّف المبادرة السورية، طالبتها وبأسلوب فوقي الموافقة على بروتوكول البعثة «خلال 48 ساعة وإلاّ». وكأنّ مصير بلاد بأكملها لا يستأهل التريّث أكثر من ذلك. وفعلاً وبعد يومين وبدون تمهيد، نفذّت الجامعة العربية التهديد واتهمت سورية بعدم تطبيق الاتفاق. وأطلق عبد الحليم خدام، الذي أصبح عدواً شرساً للدولة السورية، نداءً من باريس يدعو فيه لتدخل عسكري دولي ضد سورية وأجرى مقابلات مع التلفزيون الاسرائيلي. وفي 12 تشرين الثاني علّقت الجامعة العربية عضوية سورية «لعدم تنفيذها المبادرة العربية» ولوّحت بفرض عقوبات اقتصادية عليها. وإذ دعت سورية إلى قمّة عربية وأعربت عن استعدادها للتعاون مع الأشقاء العرب للخروج من الأزمة، رفض «مجلس التعاون الخليجي» طلب سورية عقد قمة.

وافقت سورية على البروتوكول واستقبلت البعثة العربية بقيادة الضابط السوداني مصطفى الدابي. وإذ قدّم الدابي تقارير ميدانية تكشف ليس ما تفعله القوى النظامية فحسب، بل ما تقوم به الجماعات المسلّحة أيضاً، قامت الجامعة العربية بانهاء عمل البعثة في كانون الثاني 2012 بدون مبرّر.

ولعب بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، دوراً مفضوحاً في الحرب الديبلوماسية ضد سورية، دارت تحركاته في فلك هذه الحرب. ففي تشرين الأول 2011 انتقد الحكومة السورية

ودعاها «للاستجابة لمطالب الشعب السوري عبر الاصلاحات لا عبر القمع». ثم دعى إلى اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بطلب من الدول المناهضة لسورية، في 22 تشرين الثاني 2011. وصدر قرار عن هذا الاجتماع بإدانة سورية بأغلبية 122 صوتاً. ولكن في كانون الأول 2011 قلّل بشار الأسد من شأن العقوبات العربية والغربية وجدّد الحديث عن قيامه بخطوات إصلاحية، نافياً أن تكون الدولة مسؤولة عن العنف الحاصل على أراضيها.

ولم يتوقف الجهد السعودي والخليجي لتدويل الأزمة السورية، حيث طالب وزراء الخارجية العرب بتحرّك مجلس الأمن، وطالب وزير خارجية قطر في كانون الأول 2011 مجلس الأمن تبنيّ «مشروع عربي» حول سورية. ثم اضطروا إلى تخفيف حدّة الحرب الديبلوماسية موقتاً بعد دخول بعثة المراقبين العرب. إلا أنّ الإعلام لم يخفّف التحريض وبث التصريحات لتفشيل عمل البعثة. ففي 3 كانون الثاني 2012 صرّح قائد «الجيش الحر» رياض الأسعد أنّه غير راض عن التقدم الذي حققه المراقبون العرب وأنه لن ينتظر سوى أياماً قليلة قبل ان يصعّد العمليات العسكرية. وأخذت قطر ودول عربية أخرى تهاجم بعثة المراقبين العرب التي استغرق إعدادها أسابيعاً.

بعد أيام أعلن بشار الأسد أنّه «سيضرب الارهاب بيد من حديد» ولفت إلى «أنّ التآمر الخارجي لم يعد خافياً على أحد» واعتبر تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية «تعليقاً لعروبة الجامعة» وأكّد أن «المعركة غير مسبوقة لكن الانتصار قريب»، ومؤكّداً أنه ليس مَن يتخلى عن مسؤولياته. وفي اليوم التالي فاجأ الأسد الناس وظهر بينهم في تظاهرة مليونية تدعمه في ساحة الأمويين بدمشق وأعلن أن المؤامرة وصلت لمرحلتها الأخيرة وأنّ «سورية الله حاميها».

في تلك الأثناء، اكتشف أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي أنّ «مجلس الأمن لا يحتاج إلى إذن من الجامعة العربية للتدخل في سورية». وفي 21 كانون الثاني 2012 طلب «المجلس الوطني السوري» من الجامعة العربيّة نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن، وأصدر وزراء الخارجية العرب بياناً يطالب الرئيس السوري بتسليم السلطة لحكومة انتقالية. ولئن كانت بعثة المراقبين العرب في سورية عثرة أمام الحرب الديبلوماسية، سحبت دول مجلس التعاون الخليجي مراقبيها من البعثة في 24 كانون الثاني 2012 وأعلنت عن توجّهها نحو مجلس الأمن بمشروع للتدخّل العسكري. وأعلن نبيل العربي «وقف مهمة المراقبين في سورية»، فقدّم مصطفى الدابي رئيس البعثة استقالته. وصدر بيان عن الحكومة السورية يعرب عن أسفها واستغرابها قرار الجامعة العربية. وتواصل الجهد لدفع مشروع قرار أمام مجلس الأمن، وانعقد

مجلس الأمن في 4 شباط 2012، ولكن استخدام روسيا والصين حق الفيتو أسقط مشروع القرار ضد سورية.

في 7 شباط 2012 استدعت دول الخليج سفراءها من سورية وطلبت من سفراء سورية لديها المغادرة. تلا ذلك قرار الجامعة العربية بوقف التعاون الدبلوماسي مع «ممثلي النظام السوري» وتجديد الدعوة إلى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار بإرسال قوات إلى سورية. وفي منتصف آذار أغلقت دول مجلس التعاون الخليجي سفاراتها في سورية وصرّح زير الاعلام السوري أنّ «قطر والسعودية شريكتان بالارهاب الذي يستهدف سورية». وأعلنت الخارجية السورية أنّها لن تتعامل مع أية مبادرة للجامعة العربية على أي مستوى كان، بعدما مُنعت سورية من المشاركة في مؤتمر القمّة العربية. فقد انعقد هذا المؤتمر في 29 آذار بدون سورية وأصدر بياناً يدين الدولة السورية ويدعم المعارضات الخارجية.

وكان موقف السعودية يزداد سلبية وتصريحات وزير خارجيتها سعود الفيصل تصبح أكثر عداءاً وهوساً بسورية من كل وزراء الخارجية الآخرين. كما كان لوم السعودية لروسيا يتزايد. ففي 10 شباط 2012 اعتبر الملك السعودي فشل مجلس الأمن في الاتفاق على الشأن السوري «بادرة غير محمودة». ثم قال في اتصال مع الرئيس الروسي في 22 شباط إن دفع روسيا للحوار حول ما يجري في سورية «لا يجدي»، إشارة إلى محاولات موسكو فتح نافذة مع المعارضة الخارجية. وفي آذار 2012 خرجت تقارير أنّ السعودية تقدّم معدات عسكرية لتسليح «الجيش السوري الحر» عبر الأردن، في حين نشطت مئات الجماعات والشخصيات في السعودية والخليج علناً وعبر وسائل الإعلام في تمويل وتسليح جماعات سلفية وتكفيرية للقتال في سورية.حتى أنّ بندر بن سلطان زار موسكو في نهاية 2013 والتقى بوتين واستعمل الوعيد والتهديد لتتخلى موسكو عن سورية.

الدور الفرنسي

كان موقف فرنسا ملفتاً في مطلع الأزمة السورية. إذ دافع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن سياسة اليد الممدودة التي اتبعتها باريس مع دمشق منذ 2009. ولكن في أيار 2011 عندما فرضت واشنطن عقوبات على سورية، امتثل الاتحاد الاوروبي – ومن ضمنه فرنسا – للخطوة الأميركية وشدّد العقوبات على سورية. ووضعت فرنسا وبريطانيا الرئيس بشار الأسد لأول مرّة على اللائحة السوداء. ثم أخذت فرنسا تساهم في تضييق الحصار على

سورية واستدعت سفيرها منها، وصرّح وزير الخارجية الفرنسية أنّ «الأوان فات ليبقى النظام السوري في الحكم». وفي كانون الأول 2011 عمّق الاتحاد الأوروبي العقوبات على سورية، وفي آذار 2012 أقفلت فرنسا سفارتها في دمشق وفرضت الدول الأوروبية عقوبات جديدة على وزراء سوريين وعلى والدة بشّار وزوجته وشقيقتها.

وفي أيّار 2012، عندما فاز المرشح الاشتراكي فرنسوا هولاند بنسبة 52 بالمئة بالرئاسة الفرنسية، ظنّ كثيرون أن ذلك قد يكون مؤشّراً إلى تغيير في موقف باريس من الأزمة السورية، على أساس أنّ فرنسا ستتخذّ مواقف أكثر استقلالاً عن واشنطن. إلا أنّ فرنسوا هولاند كان أكثر اقتراباً من الخط الأميركي ومن اسرائيل كما كان الاشتراكي فرنسوا ميتران من قبله، وتشدّد هولاند من سركوزي نحو سورية، وكان أشدّ دعماً للجماعات المعارضة وخاصة التكفيرية، من كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لتصبح فرنسا في عهده رأس الحربة الغربية ضد سورية. وحتى منذ دخوله قصر الإليزيه أخذ يضغط لعقوبات جديدة للاتحاد الاوروبي ضد سورية، ويقود حملات تحريض لتبرير تدّخل الناتو حيث كرّر قوله «إن استخدام سورية السلاح الكيماوي سيكون سبباً مشروعاً للتدخل العسكري».

الحرب الديبلوماسية كان هدفها حرمان سورية من أي حل سياسي والمعارضة الخارجية كانت دمية بأيدي محرّكيها العرب والأجانب.

مَن هي جماعات المعارضة السورية؟

سورية هي بلد أحزاب بامتياز منذ زمن الانتداب مروراً بمراحلها الاستقلالية كافة. والتعددية الحزبية فيها تفوق أي بلد عربي آخر بما فيها لبنان. نشأ في سورية منذ العشرينات والثلاثينات والأربعينات أحزاب وتنظيمات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وفي عهد بشار الأسد وُلدت جماعات جديدة انضمت إلى تلك الموجودة، لتصبح الأحزاب والتنظيمات المعارضة تعدّ بالعشرات. وشملت جماعات المعارضة أحزاباً وتيارات يسارية وإسلامية وعلمانية وقومية، بعضها يمارس عمله في الداخل وبعضها من الخارج. وهذا الأخير، إمّا لأنّه في حال عداء وخصام كبير مع دولة البعث أو لأنّه غادر البلاد منذ مواجهة الدولة مع الإخوان في الأعوام 1979–1982، أو كان يظنّ في 2011 أنّ الدولة ساقطة لا محالة، كان قد غادر البلاد لينضم إلى المعارضة الخارجية.

من المهم الإشارة باكراً إلى أنّ أي من قوى المعارضة سواء في الداخل أو في الخارج لم يقتنِ

ميليشيا خاصة به منذ اشتعال حرب سورية في 2011 باستثناء جماعة «الإخوان المسلمين» التي حملت السلاح منذ ستينات القرن العشرين وشكّلت في العمود الفقري العسكري لمعارضة الخارج وللجماعات المسلّحة في الداخل. وفيما دعمت أغلبية معارضي الخارج خيار عسكرة الأزمة والتدخّل الغربي، بل حرّضت على ضرب سورية، التزم بعض أطراف المعارضة سلمية الحراك، وجنح نحو الحوار الوطني، واعتبر كل من يحمل السلاح ضد الدولة خائناً.

الإخوان المسلمون

إذا كان ثمّة عامل أساسي داخلي وراء أزمة الحالية سورية فهو الصراع القديم بين البعث والإخوان، لأنّه يقلّب جراحاً قديمة. فالبعث أخطأ في قضائه على الشيوعيين والقوميين السوريين والناصريين في الفترة الممتدة من 1955 إلى 1965، وفي احتكاره العلمانية. أمّا «الإخوان» فقد ورثوا البيئة السنيّة المحافظة في الأرياف والمدن الفرعية، والشعور بأنّ حكم سورية قد سُرق من الأغلبية السنيّة، وكيف عملت دولة البعث قمعاً وحذفاً للسنيّة السياسية التقليدية ولجماعة الإخوان، وخاصة منذ الستينات.

وكلّما ضعفت دولة البعث كانت جماعة الإخوان تعود إلى الظهور وتقوى شوكتها، وكلّما قويت دولة البعث خبى بريق الحركة وعملت بالسرّ. وفي أزمة سورية منذ العام 2011 لم تعد عضوية جماعة الإخوان المسلمين تقتصر على سوريين فقط بل بات إخوان سورية جزءاً من تنظيم عالمي ضم الوهابية وشبكة القاعدة، يتمتّعون بشبكات تمويل وتعبئة وتسليح وعلاقات واسعة ودعم عربي وتركي وغربي واسع، لا سيما من الولايات المتحدة. ولذلك، فعمق علاقة الإخوان بالخارج وتورطهم في الحرب على سورية، منح الدولة السورية الحق بالدفاع عن شعبها وسيادتها ضد فئة سعت نهاراً جهاراً في عقيدتها ومنذ 80 عاماً إلى اليوم، إلى تدمير الدولة المدنية السورية وإقامة دولة رجعية دينية تعتبر أعضاء ومناصري الأحزاب العلمانية السورية، كالبعث والشيوعي والقومي، كفرة، والأقليات الدينية هراطقة. جماعة الإخوان صبّت جهودها منذ عقود لصالح داعميها النيوليبراليين في الخارج والإقليم ووقفت ضد برامج الرعاية الاجتماعية في سورية كما فعل إخوان مصر في فترة مرسي القصيرة والممقوتة.

كما أنّ إدّعاء الاخوان تمثيلهم لسنّة سورية لم يكن دقيقاً، وتصريحاتهم وما يُطلقون على شبكات التواصل الإجتماعي وكأنّهم ينطقون بلسان سنّة سورية ضد أقلية حاكمة، أقل دقّة. إذ إنّ سنّة سورية هم سوريون أولاً ويفضّلون الحياة العصرية المدنية ويقفون إلى جانب دولتهم،

ويرفضون نماذج الخليج والسعودية الغريبة عنهم وعن تراثهم السياسي والحضاري. والنسبة العظمى من سنّة سورية تريد السلام والاستقرار في بلادها، وتتمسّك بسلطة القانون وليس بما جلبته جبهة النصرة وداعش.

لقد عمل الإخوان والتنظيمات المشابهة على تثبيت أقدامهم داخل المدارس والجامعات السورية وأقاموا حلقات درس في المساجد تحت شتّى المسميّات، كالعمل الخيري والكشفي والتطوّعي، ونظّموا رحلات صيفية ومخيمات استجمام للفتيان تحت ستار تقوية الطلاب باللغة العربية وتجويد القرآن. في حين كان هدفهم الحقيقي تنظيم جيل جديد من المجاهدين. وكانت هذه المجموعات تسمح لمن تثق به أن يودع سلاحاً في منزله بعد فترة تدريبية ومن ثمّ تكلّفه بمهام في الحي الذي يقطنه، كأن يراقب مسؤولي البعث والمباني الرسمية، ويقدّم تقارير دورية عمّا يرى ويسمع. فيتجمّع لدى الإخوان معلومات استخباراتية مفصلّة يقدّمونها للخارج ولأعداء سورية. يلي ذلك مرحلة ثقة أعلى بتكليف هؤلاء الشبّان بالقيام بعمليات إرهابية داخل سورية، كإطلاق رصاص أو تفجير.

ولم يكن هدف هؤلاء مطلبياً أو إصلاحياً وهم صريحون حول ذلك علناً اليوم، بأنّ الهدف هو استلام الحكم بالكامل، لا أكثر ولا أقل، وبقوة السلاح والإرهاب. إذ رغم أنّ حكومات سورية متتالية منذ السبعينات حتى اليوم عكفت على تطبيق إجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، ورفعت رواتب موظفي الدولة والقطاع العام، وشنّت حملة ضد الفساد والمفسدين بمعاونة وسائل الإعلام، ورعت الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية وإلغاء قانون الطوارىء، الخ . إلا أنّ كل هذه الاجراءات لم تقنع الإخوان بوقف مسلسل التفجيرات والاغتيالات الذي سبق الأزمة الراهنة منذ 1964. إذ إنّ علاج الوضع الداخلي لا يعنيهم ورفاهية المواطن السوري آخر همومهم، بل أرادوا مع داعميهم الخارجيين، وخاصة الولايات المتحدة، تدمير سورية.

الولايات المتحدة دعمت الإخوان منذ خمسين عاماً

سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية سلبية منذ الخمسينات، وأصبحت أكثر سلبية في السبعينات بسبب مقاومة دمشق لمعاهدة كامب دافيد والصلح مع اسرائيل. فأوعزت للإخوان المسلمين بشن حرب على الدولة السورية من 1976 إلى 1982. ولقد ضبطت السلطات السورية مخازن أسلحة أميركية ومعدات اتصال متطوّرة بأيدي الإسلاميين في تلك المرحلة،

مصدرها أميركي وصلت إلى الإرهابيين في سورية عن طريق تل أبيب وشرق بيروت وعمّان. وكانت واشنطن على معرفة عميقة بما حصل في سورية ميدانياً في تلك الفترة. ففي وقت لم تكن أخبار معركة حماة قد أذيعت، صدر في 10 شباط 1982 بيان من الخارجية الأميركية يتحدّث «عن قتال وطيس يدور في حماة»، يتزامن مع بيان مشابه لقيادة الإخوان في ألمانيا الغربية.

دور العراق في عهد صدام حسين كان سلبياً تجاه سورية

في سبعينات القرن الماضي ضبطت السلطات السورية مراراً أسلحة ومعدات لدى الإسلاميين مصدرها العراق، وأوقفت قافلات شاحنات عسكرية قادمة من العراق تنقل أسلحة ومعدات إلى الاسلاميين. وكشفت التحقيقات ارتباط المسلّحين بمكاتب المخابرات العراقية، حيث كان صدّام حسين يتحيّن الفرص ويأوي المعارضة اللاإسلامية في بغداد ويتوعّد سورية بالسوء.

دور الأردن لم يتغير

كان دور الأردن في ضرب استقرار سورية رئيسياً حتى قبل خمسين عاماً. إذ إنّ علاقات سورية بالأردن تعطّلت منذ محاولة الملك الأردني دفن المقاومة الفلسطينية في الأردن ومسارعة سورية لنجدتها في 1969-1971. ودعَمَ الأردن حرب الإخوان المسلمين ضد الدولة السورية، حيث كشفت التحقيقات أنّ نصف المسلّحين على الأقل تلقّوا تدريباً محترفاً في الأردن. واتهم حافظ الأسد الملك حسين شخصياً بأنّ يديه ملطّخة بدماء السوريين، واعترف الحسين بدور الأردن في حرب الإخوان داخل سورية سنة 1985 عندما تحسّنت العلاقات بين البلدين مرحلياً.

دور لبنان كممر للعدوان ودور اسرائيل

ساهمت جهات لبنانية - بعضها من اليمين المسيحي والمسلم وآخر أصولي إسلامي - في دعم الجماعات الإسلامية داخل سورية. حيث برز تحالف شيطاني ضم الإسلاميين في لبنان و«القوات اللبنانية» برئاسة بشير الجميل وداعميها منذ 1978. وكانت اسرائيل ترسل أسلحة إلى المخرّبين في سورية عن طريق الميليشيات اللبنانية وخاصة عبر تنظيم «حرّاس الأرز». وكانت السلطات السورية تضبط بعض هذه الشحنات والبعض الآخر يصل إلى المسلحين.

وكانت قناة التسليح هذه دليل ضلوع اسرائيل في زعزعة سورية ومضبطة لعمالة الإخوان المسلمين لأعداء سورية. وكانت حدود لبنان مع سورية طويلة وسائبة في تلك الفترة بسبب الحرب اللبنانية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه في أزمة سورية الراهنة، كانت حدود لبنان أيضاً سائبة لدخول الأعداء لتخريب سورية. وهذه المرّة ليس ثمّة حرب في لبنان ما يدّل على تواطؤ مسؤولين لبنانيين في أعلى المراكز ضد سورية. وكذلك، ففي الماضي كان المسلّحون الإسلاميون عندما يتعرّضون للتطويق داخل سورية وتقفل في وجوههم الطرق، يفرّون إلى لبنان ويلجأون إلى حماية «القوات اللبنانية» وإلى بعض إسلاميي لبنان في طرابلس وعكار. حتى أنّ أجهزة المخابرات السورية تمكّنت من خطف إسلاميين سوريين كانوا من مكاتب «القوات اللبنانية» التي رأسها سمير جعجع فيما بعد. أما في الأزمة الراهنة، فإن مناطق شاسعة في شمال لبنان والبقاع وطرابلس باتت عمق لوجستي وميداني ومشفى للجماعات المسلحة، بدعم ورعاية مسؤولين في الدولة اللبنانية.

دور السعودية والخليج

جاءت نسبة كبيرة من تمويل الإخوان في سورية في السبعينات والثمانينات من الخليج والسعودية. كما أيدّ الإسلاميين جماعاتٌ سعودية وخليجية كثيرة. فكان الإخوان في مواجهات 1976-1982 مدجّجين بالسلاح ويتمتعون بالمال والدعم الإعلامي والسياسي، مدرّبين ومجهّزين. ومن الأمثلة أن السلطات السورية في 1981 و1982 ضبطت على حدود الأردن والعراق 15 ألف سلاح رشاش قادمة من السعودية والخليج. ومنذ 2011 بات دور السعودية والخليج في تخريب سورية أكبر من السابق.

المخابرات الغربية والإعلام الغربي

دأبت وسائل إعلامية أوروبية وأميركية وأجهزة مخابرات غربية منذ السبعينات على دعم حرب الإسلاميين في سورية والترويج لآرائهم. وهاجمت هذه الأجهزة دولة البعث طيلة تلك السنوات. أمّا محاباة الكتّاب والإعلاميين الفرنسيين للإخوان والتي برزت بكثرة منذ 2011، فإنّ جذورها بدأت في السبعينات. ومن الأمثلة دور الباحث الفرنسي ميشال سورا في كتابه العام 1984 عن أحداث سورية في السبعينات والثمانينات وهو كتاب متعاطف مع جماعة الأخوان يصف معركة حماة بالمجزرة، ويصف السلطة في سورية بأنّها وجه الدولة

القمعية البوليسية. وهكذا كان يروّج كتّاب وصحافيون عرب وأجانب ومعهم معارضون سوريون منذ تلك الفترة لتشويه سمعة سورية. وبعضهم استقبلته سورية بالترحاب وساهمت في نفقاته ليتنقل في البلاد ويتكلّم إلى من يشاء من معارضين ليعود إلى بلاده وفي رأسه نوايا سوداء.

وبعيداً عن البروباغندا المعادية لسورية، فقد رأت مقالات تحليلية أميريكة وأوروبية عدّة عن أزمة سورية الحالية أنّ حظ التكفيريين في اسقاط الدولة السورية هو شبه معدوم، رغم إيمان قادتهم ومن يدعمهم بقدرتهم على ذلك. فقد اقتصر نشاط هؤلاء على التخريب والاغتيال مع ضعف فادح في الاستراتيجية، غاب عن عملهم أي برنامج عمل مدني وتحلّقت من حولهم قوى رجعية داخل سورية. فالرأي العام داخل سورية كان مدنياً، وانتصار الدولة سيجلب راحة البال للناس واطمئناناً أنّ الحرب التي أشعلها الإرهابيون على سورية ستنتهي ويعود المواطنون إلى بيوتهم غير خائفين من المسلّحين ومن المتفجرات.

إذ ماذا كان التكفيريون يأملون عندما زرعوا الرعب والدمار في سورية، فهزّوا استقرار البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سوى أن تخرج الدولة أقوى من السابق بقاعدة شعبية غير مسبوقة من السوريين المتشوّقين لحياة الحداثة، وقطاع عام واسع ومؤسسات دولة وقوى أمن وأحزاب منظمات شعبية؟

قبل 2011 قام جماعة الإخوان بقيادة البنايوني، المقيم في لندن، ومعهم تنظيمات صغرى كحركة «جند الشام» بأعمال إرهابية داخل سورية. وعلى سبيل المثال في حزيران 2006 وقعت معركة بالأسلحة الفردية بجوار وزارة الدفاع في دمشق، وحاولت مجموعة تكفيرية نسف السفارة الأميركية في دمشق في أيلول من العام نفسه وجرت معركة بين الأمن السوري والمهاجمين. ولقد قام البنايوني بزيارة واشنطن والتقى مسؤولين أميركيين للحصول على الدعم واكتساب صفة ليبرالية، ما جعله في نظر الرأي العام السوري في شبهة. وكان على سورية أن تأخذ جانب الحذر من الأصوليات الإرهابية التي فرّخها الاحتلال الأميركي في العراق ومن «فتح الشام» وتنظيمات أخرى في شمال لبنان خاضت معارك ضد الدولة اللبنانية والجيش اللبناني منذ 2001.

لقد سعت الدول العربية والأجنبية المناهضة لسورية إلى خلق تكتلات خارجية بوجه مدني، ما سمح لجماعة الإخوان التستّر خلفها وادعاء الديمقراطية والدولة المدنية. ولكن في الواقع، تبيّن أنّ أسماء تنظيمات وأحزاب وشخصيات عديدة انضوت في تكتلات معارضة

الخارج ولم تلعب دوراً يذكر، بل بقي الإخوان هم المحرّك الرئيسي. إذ برزت في الأحداث تشكيلات سياسية عديدة بدفع من الدول الداعمة لها أو لرغبة قياداتها في توحيد الجهود. وأهمّها «المجلس الوطني السوري» و«الائتلاف الوطني السوري» و«هيئة التنسيق الوطنية».

«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»

رأس هذه الهيئة حسن عبد العظيم ونائبه عارف دليلة وهي جزئين: هيئة داخلية، وهيئة خارجية رأسها هيثم المنّاع من فرنسا. وتألّفت الهيئة من أحزاب سياسيّة وشخصيّات مستقلّة، تأسّست في بلدة حلبون في ريف دمشق في 6 تشرين الأول 2011. واختلفت عن «المجلس الوطني» في معارضتها لكل أشكال التدخل الخارجي والتأكيد على «سلمية الثورة ونبذ العسكرة». وهدفت الهيئة «إلى إسقاط النظام بكل رموزه» من أجل «بناء نظام ديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية».

> تألّفت هيئة التنسيق من أحزاب عدّة هي: حزب الإتحاد السرياني، حزب الإتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي السوري، حزب البعث الديقراطي العربي الاشتراكي، تجمع اليسار الماركسي، حركة معاً من أجل سوريا حرة ديمقراطية، الحزب اليساري الكردي في سوريا، حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكردي السوري، حركة الاشتراكيين العرب.

أيّدت الهيئة مشاركة أعضاء من الحكم في المرحلة الانتقالية في سورية وفق سيناريوهات الحل السياسي، وشدّدت على أن الإطاحة بالحكومة السورية بالقوة إنّما تقود إلى الفوضى. وقال حسن عبد العظيم «نرفض التدخل الأجنبي ونعتقد أنّه لا يقل خطورة عن الاستبداد ونرفض الاثنين معا». وتعتقد هيئة التنسيق أنّ بعض قادة «المجلس الوطني» يخضع للإخوان، وقال هيثم المنّاع: «إن المجلس الوطني هو مجموعة محترفين لا ينتمون إلى قوى سياسية معروفة، وما حدث في اسطنبول (المؤتمر الثاني) لا يمكن أن يكون مثالاً لتجربة ديمقراطية تعطي صورة ايجابية للمجتمع السوري والمجتمع الدولي». ووصف «مجموعة اسطنبول» بـ«نادي واشنطن» و أشار إلى التمويل الأميركي والخليجي.

«المجلس الوطني السوري»

أُعلن عن تأسيس «المجلس الوطني السوري» في اسطنبول في 2 تشرين الأول 2011

وهدفه الإطاحة بالحكومة السورية بالقوة ورفض الحوار معها. ودعى في ميثاقه إلى الحفاظ على حقوق الإنسان واستقلال القضاء وحرية الإعلام والديمقراطية والتعددية السياسية. ولكن الخلافات كانت دائمة داخل هذا المجلس الذي ضم «الإخوان» و«الجيش الحرّ» وتنظيمات سياسية وقيادات من معارضة الخارج ومنظمات مجتمع مدني وجماعات مسلّحة أخرى. وعمّق الخلاف داخل المجلس بروز جوانب مذهبية وإثنية وخاصة الأكراد والأرمن والمسيحيين وغياب أية خطة عملية للتعامل مع الطائفة العلوية الأكبر في سورية بعد السنّة.

مبادىء المجلس الوطني السوري: العمل على إسقاط النظام بكل الوسائل المشروعة. تأكيد الوحدة الوطنية بين كافة مكونات المجتمع السوري (بعربه وكرده وإثنياته، وباقي الطيف الديني والمذهبي)، ونبذ دعوات الفرقة والانقسام. الحفاظ على سلمية الثورة السورية وأخلاقياتها. وحماية الاستقلال الوطني، والمحافظة على السيادة الوطنية. تكون المجلس من 310 أعضاء بخلفيات سياسية مختلفة أهمها: الحراك الثوري، كتلة المستقلين الليبراليين، إعلان دمشق، المنظمة الآثورية، الإخوان المسلمون وحلفائهم، ربيع دمشق، الكتلة الوطنية الكردية، الكتلة الوطنية، وشخصيات وطنية مستقلة والهيئة العامة للثورة السورية وتمثّل 40 لجنة شعبية محلية.

رأس هذا المجلس برهان غليون لكنه استقال بعد أشهر في 23 أيّار 2012 بعد خلافه مع «الإخوان». ومن أمثلة الخلاف أنّ غليون لم يحبّذ الغزو الخارجي لسورية – بعكس الإخوان الذين غضبوا منه، وهدّده الشيخ عدنان العرعور بقطع لسانه. كما زار غليون موسكو وعاد منها ليوحي أنّه يتبنّى الحل الروسي. وأثناء فترة رئاسته القصيرة أضاع غليون الكثير من رصيده الأكاديمي وساوم في مواقفه التي كانت تصب في السابق في إطار الوطنية والعلمنة. كما أنّه أعلن في مقابلة مع وال ستريت جورنال أنّه بعد استلام المعارضة الحكم في سورية يُفضّل استرجاع الجولان عبر المفاوضات مع اسرائيل ويؤيّد إزالة أسلحة سورية الاستراتيجية وسيقطع علاقات سورية مع إيران و«حزب الله». ووعد أنّ البرلمان السوري الجديد سينظر في تطبيق الشريعة الإسلامية التي قد تعكس أغلبية أعضاء البرلمان في المستقبل من المسلمين. وهذه المواقف حرفياً هي مواقف السعودية ودول الخليج وتركيا وكل من سار في ركاب النيوليبرالية الأميركية من إخوان وغيرهم.

ولد برهان غليون في حمص عام 1945 وتخرّج من جامعة دمشق، واعتبر من مثقفي سورية العلمانيين الذين صبّت كتبهم في إطار الحداثة واالنقد الاجتماعي. عمل

مدرّساً في حمص وكان جريئاً في آرائه العلمانية والتي كانت مناهضة للدين أحياناً. في 1966 أخضع لمجلس تأديبي تربوي وعوقب بعدما وجّه نقداً لاذعاً للإسلام أمام مجموعة من الطلبة والمدرّسين.
عُرف في الأوساط الثقافية العربية كمؤلّف. هاجر إلى فرنسا حيث عمل استاذاً في علم الاجتماع ومدير مركز دراسات في جامعة السوربون. حتى أنّه وقبل سنوات من اندلاع الأزمة السورية، كان محافظاً على مبادئه. إذ في محاضراته في 2007 قال «إنّ قادة الرأي في المجتمعات العربية رجال دين لايعرفون بالمجتمعات ولا بالسياسة. والمجتمعات العربية هي رهينة سلطة رجال الدين الاسلاميين المستبدين بالرأي العام العربي». كما هاجم قناة الجزيرة قائلاً إنها «نتاج تحالف الاسلاميين في الوطن العربي والسياسيين في قطر للسيطرة على العقول بتوجيه أميركي صهيوني».
ولكن في مطلع 2010 أصبح غليون مقرّباً من كريستين أوكرانت مديرة قناة فرانس 24 وهي زوجة وزير خارجية فرنسا آنذاك برنار كوشنير صديق اسرائيل الوفي. فظهر غليون على هذه المحطة ثم تتالت التسهيلات له في باريس لتنظيم ندوات ومؤتمرات أكسبته شهرة. وقدّمته أوكرانت للصهيوني برنار هنري ليفي، بطل سقوط ليبيا والمتعاطف الكبير مع اسرائيل. ثم ظهر غليون فجأة في حلقة طويلة من جزأين على قناة الجزيرة في ربيع 2010 ثم على قناة العربية وتكلّم ضد نظام الحكم في سورية. فظنّ من شاهده أنّه مثقف سوري يعيش في الخارج ينتقد نظام بلاده لا أكثر ولا أقل.
وحتى عندما بدأت أزمة سورية كان غليون لا يزال متردّداً. إذ عندما عُقد المؤتمر الأول لمعارضة الخارج في اسطنبول لتأسيس «المجلس الوطني»، رفض الحضور وأعلن في الصحافة أنّ هذا المؤتمر فيه ناس مشبوهين (وقصد «الإخوان المسلمين»). ولكنّه بدّل رأيه بعدما دعاه عزمي بشارة إلى قطر. ووفق أكثر من مصدر إعلامي فإنّ قطر خصّصت لغليون طائرة خاصة ليعود فيها إلى فرنسا حيث قابل وزير خارجية فرنسا وهناك أعلن غليون ومن باب وزارة الخارجية الفرنسية ليس فقط دعمه للمجلس الوطني بل ايضا قبوله ترؤس هذا المجلس.
وقيل إنّ قطر قدّمت لغليون مساعدة مالية بلغت 20 مليون أورو وهذا ليس مؤكّداً. بل الأرجح أنّها قدّمت له بطاقة اعتماد لنفقاته وتنقلاته سقفها الشهري 20 ألف أورو.
لقد انتقد الأب طوني دورة (من مطرانية دمشق المارونية) تحوّل غليون فقال: «إنّ برهان غليون خان المبادئ التي سطّرها في كتبه... وانقلب إلى ممارس للنيوليبرالية عباءة للتغطية على الاخوان المسلمين».

بعد استقالة غليون الذي وفّر وجهاً مدنياً فرنسيّاً للمجلس، انتخبت الأمانة العامة للمجلس عبد الباسط سيدا – الاستاذ الجامعي في السويد – رئيساً للمجلس في 9 حزيران 2012، وهو ناشط كردي من الحسكة. ووفّر سيدا للمجلس وجهاً مدنيّاً أوروبيّاً كرديّاً مع أنّ أكراد سورية كانوا في حال خصام شديد مع المجلس. ولقد غضبت الفعاليات الكردية السورية على سيدا نفسه لأنّه لم ينسحب من المجلس. ولقد غادر سيدا منصبه بعد خمسة أشهر

وانتخب المجلس في الدوحة (قطر) في 9 تشرين الثاني 2012، جورج صبرا رئيساً، ما وفّر «وجهاً مسيحيّاً» للإخوان بهدف التسويق الإعلامي في أميركا والغرب بأنّهم يقبلون رئيساً مسيحياً ليس منهم. ولكن الإخوان عادوا وعيّنوا محمد فاروق طيفور نائباً لصبرا كي يحصي حركاته ويشير عليه ما يقول. وطيفور هذا من قياديي الإخوان ورأس جماعات مسلّحة داخل سورية.

جورج صبرا هو معارض سوري منذ عقود، غادر سورية إلى فرنسا في أيلول 2011 لينضم إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني. وهو ماركسي وقيادي في «حزب الشعب» وفي أمانة «إعلان دمشق» اللذين قادهما رياض الترك الذي تحالف مع «الإخوان المسلمين» و«الطليعة المقاتلة» الاسلامية خلال الثمانينيات.
في 2012 عندما كثرت عمليات قتل المسيحيين وضرب الكنائس في سورية على أيدي الجماعات الأصولية المسلّحة، خرج جورج صبرا أكثر من مرّة محامٍ للدفاع عن القتلة مبرّراً كغيره «أنّ في المعارك يسقط مسلمون ومسيحيون». وعندما وُجّه صبرا بأدلّة أنّ المسلّحين كان يستهدفون كنائس وأحياء مسيحية وأنّ قتل المسيحيين لم يكن عشوائياً، قال إنّ «الثوار لا يقتلون المسيحيين لأنّهم مسيحيين، بل لأنّهم يؤيدون النظام». فشرّع صبرا قتل كل مَن يقف مع الدولة، في حين كان من المفترض به، كمعارض ديمقراطي، أن يقبل رأي السوري الآخر.

رأى مراقبون كثيرون أنّ «المجلس الوطني السوري» هو من مطابخ المخابرات الفرنسية والتركية والأميركية. وأنّ قطر موّلت نواحيه اللوجستية في حين موّل مؤتمر الذي انعقد في مدينة أنطاليا في تركيا رجال أعمال سوريين معارضين من آل سنقر حسب صحيفة **الغارديان**، وأنّ رؤساء المجلس الثلاثة المتعاقبين (غليون وسيدا وصبرا) استُعملوا كوجوه ليبرالية للتسويق لتحالف سياسي يعرفون أصلاً أنّه واجهة تجميل للإخوان وغطاء للاسلام السياسي. فكانوا أداة بيد الإخوان أعطوهم وجهاً علمانياً ثم كردياً ثم مسيحياً، وانتهى الرؤساء الثلاثة إلى مدافعين عن «جبهة النصرة» وبرّروا قتلها للمسيحيين والأقليات وهاجموا مَن يعارض الحكم باسم شرع الإسلام. والمفارقة أنّ جورج صبرا كان أكثرهم تبنيّاً لمواقف الإخوان، ليس بالكامل بل بنسبة 110 بالمئة، أي أكثر مما يطلبون. لأنّ تصريحاته تميّزت بناريتها وتطرّفها وعدم اتزانها، رغم موقعه كرئيس لتحالف يريد أصحابه استلام السلطة في سورية. فهو كماركسي يلبس لبوس المدنية – ولِن نقول كمسيحي- كان من المفترض أن يتصرّف تصرف العاقل ويتكلّم الكلام المتّزن أمام الرأي العام السوري والعالمي.

«الائتلاف الوطني السوري»

في ظل غياب تطور عسكري ميداني مهم في 2011 و2012، لم يحقّق «المجلس الوطني» انجازات ملموسة سياسية ولم يقترب من استلام السلطة في سورية، وبقي منقسماً على ذاته. فضغطت الدول الداعمة لرص صفوف المعارضة الخارجية مجدداً. وبعد فوز باراك أوباما بفترة رئاسة ثانية في 7 تشرين الأول 2012، رعت قطر والولايات المتحدة مؤتمراً للمعارضات الخارجية في قطر في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني 2012. وتوصّل المؤتمرون إلى تشكيل جبهة واسعة كان السفير الأميركي روبرت فورد أبرز منظميها حيث حضر الاجتماع وقدّم لوائح الاسماء التي توافق عليها واشنطن كعضوية في الائتلاف. وفي نهاية المؤتمر أُعلن قيام «الائتلاف الوطني السوري للقوى الثورية والمعارضة» وعندها لم يعد ثمّة حاجة لوجه مدني طالما أنّ الحرب قد اتضحت داخل سورية بين جماعات التكفير والدولة. فانتخب المؤتمرون الداعية الإخواني أحمد معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف، إضافة إلى رياض سيف وسهير الأتاسي نائبين للرئيس، ورجل الأعمال مصطفى الصبّاغ أمينا عاماً. وكانت هيكلية الائتلاف الجديد وعضويته تعكس رؤية هؤلاء حول تركيبة البرلمان السوري والحكومة السورية في المستقبل إذا استلموا السلطة.

تكوّن الائتلاف من 63 مقعداً وضم قوى معارضة منها: «المجلس الوطني السوري»، و«الهيئة العامة للثورة السورية»، و«لجان التنسيق المحلية»، و«المجلس الثوري لعشائر سورية»، و«رابطة العلماء السوريين»، و«اتحادات الكتاب»، و«المنتدى السوري للأعمال»، و«تيار مواطنة»، و«هيئة أمناء الثورة»، و«تحالف معاً»، و«الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية»، و«المكوّن التركماني»، و«المكوّن السرياني الآشوري»، و«المجلس الوطني الكردي»، و«المنبر الديمقراطي»، والمجالس المحلية لكافة المحافظات، إضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية وممثل للمنشقين السياسيين.
مصطفى الصباغ هو رئيس المنتدى السوري لرجال الأعمال الذي يمثّل النيوليبرالية السورية المرتبطة بدول الخليج. وكان مسؤولاً عن قناة تحويل الدعم للجماعات المسلّحة حيث أعلن في 6 حزيران 2012 عن تأسيس «صندوق دعم الثورة السورية» (وفق البي بي سي).

بدأت الدول الداعمة للجماعات المسلّحة بالاعتراف بالائتلاف كـ«ممثل شرعي للشعب السوري»، وأولها فرنسا حيث استقبل فرنسوا هولاند أحمد معاذ الخطيب بحفاوة في باريس وأعلن موافقة فرنسا على تعيين منذر ماخوس سفيراً للائتلاف لديها. وأصدرت الولايات

المتحدة بياناً هنّأت فيه بتشكيل الائتلاف، وأنّ واشنطن «تتطلع إلى دعم الائتلاف الوطني في خط طريقه نحو نهاية حكم الأسد الدموي، وبداية مستقبل سالم وعادل وديمقراطي يستحقه كل السوريين». وفي 12 تشرين الثاني، اعترفت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) بالائتلاف وسحبت اعترافها بالحكومة السورية. وانضمت إليها بعد ساعات، مصر التي سيطر على حكمها الإخوان في ذلك الوقت، وليبيا وتونس ودول عربية أخرى باستثناء الجزائر والعراق ولبنان. وخرج الاتحاد الأوروبي ببيان يعتبر «الائتلاف الوطني السوري» ممثلاً شرعياً للشعب السوري في 10 كانون الأول 2012. أمّا واشنطن فبعد إدارجها «جبهة النصرة» في لائحة المنظمات الارهابية في 11 كانون الأول، أعلن أوباما في 12 كانون الأول 2012 اعتراف أميركا بـ«الائتلاف الوطني السوري».

عدنان العرعور

رغم تقديم أحمد معاذ الخطيب كوجه اسلامي معتدل للائتلاف يمكن للغرب أن يتعامل معه، فإنّ وقع ذلك على الأرض كان قريباً من الصفر، لأنّ الرمز الحقيقي للتعبئة النفسية وشحن المسلحين في الميدان كان أمراء التكفير والجهادية.

وكنموذج فولكلوري عن هؤلاء كان عدنان العرعور. والعرعور هو من مدينة حماة غادر سورية عام **1974** ولجأ إلى السعودية. ثم ظهر منذ **2011** كمتطرّف سلفي يكفّر الشيعة، وعرّاب لـ«الثورة السورية» يقيم في الرياض بصفة «مدير علمي لمركز بحوث» ويتحدّث يوميّاً عبر فضائيات سلفية في برنامج «الشعب السوري...ماذا يريد» و«مع سوريا حتى النصر» على قناتي صفا من القاهرة ووصال من تركيا، وقناتي بيان وسوريا الشعب مخصّصاً برامجه للتحريض الطائفي المتواصل في الحرب السورية، وداعياً للتبرّع من السعوديين والسوريين لتمويل المسلّحين في سورية ونفخ العصبية الدينية و«تطبيق الشريعة». وكلّ ذلك بأسلوب ناري فجّ أين منه دهاء يوسف القرضاوي على الجزيرة.

لقد ارتفعت شعبية العرعور ورُفعت صورته في تظاهرات سورية ثم دُعي لترؤوس عدد من المجالس العسكرية. وبات يتنقّل بين السعودية ومصر وتركيا ويبشّر بقتل «أعداء الاسلام» وتنفيذ «حكم الله». والعرعور الذي طمح لأن يكون «خميني سورية إذا سقط النظام» كان لسان حال عشرات آلاف المسلحين الذين شكّلوا خطراً كبيراً على مستقبل سورية والمنطقة بخطاب وهابي معاد للديمقراطية ومدمّر لحقوق المرأة.

إضافة إلى التشكيلات السياسية المتعدّدة التي ذكرناها في هذه الملف، ظهرت على الساحة السورية ميليشيات مسلحة كان أبرزها في العامين الأولين «الجيش الحر»، ثم «جبهة النصرة» منذ خريف 2011 وبعدها «الدولة الاسلامية في العراق والشام -داعش» و«الجبهة الإسلامية» منذ 2012، إضافة إلى عشرات الجماعات تحت تسميات شتى وفق المنطقة الجغرافية ومصادر

الدعم الخارجي، منها «أحفاد الرسول» (تابع لحركة «حماس» الفلسطينية) و«أنصار الشريعة» و«أنصار الله» و«لواء الفاروق».

الجماعات المسلحة

الصبغة الطاغية لكل الجماعات المسلّحة في سورية - بما فيها «الجيش الحرّ»- هي الإسلام السياسي الذي صب أولاً وأخيراً في نطاق جماعة الإخوان والتكفيرية السفلية. فلم تختلف الجماعات المسلحة في سورية عن تلك العاملة في العراق وعن تنظيم القاعدة.

بعد حراك شعبي طالب بالحرية في 2011، انتهى الأمر بـ «الثوار» المسلحين إلى قناعة راسخة بأن «الحرية مطلبٌ فاسد، فديننا دين عبودية لله. لا للمدنية أو العلمانية... نعم لتحكيم شرع الله».

ومن ناحية أخرى لم تظهر في حرب سورية أية مجموعة مسلّحة تابعة لحزب سياسي أو تيار ليبرالي أو يساري. إذ لم تكن عشرات التنظيمات والشخصيات في «الائتلاف» سوى ستار للهجمة التكفيرية. وعلى سبيل المثال، فبرهان غليون وجورج صبرا وميشال كيلو وغيرهم كثيرون ابتعدوا عن الأضواء بعد شهور من بدء الأحداث ولم يكن لديهم نفوذ أو رأي حتى على مسلّح واحد على الأرض. وقس على ذلك عشرات غيرهم ممن كانوا زينة تجميلية للحرب البشعة على سورية.

لقد دخل سورية آلاف المرتزقة تحت مسمّيات «جبهة النصرة» و«غرباء الشام» و«أحرار الشام» و«داعش»، ضمّت عناصر من تونس وليبيا ولبنان والعراق والسعودية ودول الخليج والشيشان وفلسطينيين ومن جنسيات أخرى أبرزها من دول أوروبية كفرنسا وألمانيا وكذلك من الولايات المتحدة.

حتى أنّ المعلومات والأرقام الرسمية كانت تصدر عن دول غربية أنّ مئات وآلاف من مواطنيها هم مقاتلون في سورية. وفي الحقيقة أنذ هذه الدول جمعاء لم تكن لتتحرّك نملة عبر حدودها إلا وتعلم بها مسبقاً، فيكف بمقاتلين مدرّبين ومسلّحين ويحملون جوازاتها ورحلتهم إلى سورية منظّمة ومدروسة وبدون مواربة. فليتصور المرء وجوه موظفي الجمارك والمطارات ومسؤولي الأمن والجيش في تركيا وهم يرون المرتزقة يمرّون ويتصرّفون وكأنّهم في بيتهم، في حين كانت تركيا دولة محترمة تريد دخول الاتحاد الأوروبي.

وراوح عدد المسلحين في أنحاء سورية في خريف 2012 75 ألفاً وصلوا في ذروتهم إلى

مائتي ألفاً، 85 بالمئة منهم نظّمتهم ودفعت أجورهم كمرتزقة تنظيمات إخوانية وسلفية و15 بالمئة متطوعين محليين.

كان ثقل هذه الجماعات المسلّحة متمركزاً حول العاصمة والغوطة، أي نحو 30 إلى 50 ألفاً، لأن القائمين بالحرب أعطوا الأولوية لاسقاط دمشق. وبالدرجة الثانية مدن سورية الوسطى وخاصة الخط الموازي لأوتوستراد حمص-حلب، لأنّ القائمين بالحرب عوّلوا على السيطرة على مدينة حمص ليقطعوا الجنوب عن الشمال. وفي تلك المنطقة أصبحت منطقة عكّار في شمال لبنان امتداداً لمعارك محافظة حمص، حيث دخل سورية عبر لبنان أكثر من 17 ألف مسلّح من لبنانيين وفلسطينيين وجنسيات مختلفة معظمها من السعودية والخليج. ولكن الضغط العسكري الحقيقي والخطير كان من حدود تركيا لقربها من مدينة حلب، حيث توافد ألوف المسلحين وخاصة الجيش الحر مدعومين من الجيش التركي. كما دخلت عناصر تكفيرية وأبرزها داعش من العراق إلى مناطق تمتد من دير الزور إلى القامشلي.

مصادر التسليح والإمدادات

دعمت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الجماعات المسلّحة بالأسلحة والعتاد وصواريخ «ستنغر» وأجهزة إلكترونية ومعلومات عسكرية دقيقة حصلت عليها بالأقمار الاصطناعية وأدوية ومساعدات طبية وتجهيزات ميدانية. وأي من هذه المساعدات العسكرية وغيرها لم تكن لتكون متوافرة بدون رضى تلك الدول ودعمها وتمويلها المباشر وغير المباشر.

وكانت الجهات التي تحارب الدولة السورية على الأرض ومن الخارج تقدّم الدليل تلو الآخر حول ولاءها للأعداء. إذ عندما ازدادت وتيرة التهديد الأميركي بالقيام بغارات على سورية على خلفية أزمة السلاح الكيميائي في آب وأيلول 2013، وقفت الجماعات المسلّحة وجماعة الائتلاف موقف المؤيّد لها والمرّحب بها والمحرّض عليها. كما أنّ بعض أطراف وشخصيات معارضة سورية قامت بالتحريض للتدخل الخارجي العسكري على طريقة ما حدث في ليبيا. وكانت حالة الإحباط كبيرة عندما عدلت أميركا عن توجيه ضربتها. وفي أي بلد في العالم هذه التصرفات تأتي في باب الخيانة العظمى وعقوبتها الإعدام.

إضافة إلى الدعم العسكري واللوجستي ونقل المسلحين من بلدان عدّة جواً وبراً وبحراً للقتال في سورية، قامت القواعد العسكرية البريطانية في قبرص بالتنصّت وبمراقبة تحركات وعمليات الجيش السوري، لتبعثها أولاً بأول إلى المخابرات التركية التي نقلتها بدورها إلى

«الجيش الحر» والجماعات المسلّحة. كما نشطت المخابرات الأميركية في المناطق الحدودية بين سورية وتركيا وفي أوساط الجماعات المسلّحة تعدّ تقاريراً عن استعداد هذه الجماعات وجهوزيتها وأنواع السلاح المطلوب، مقدّمة اقتراحات للإدارة الأميركية عمّن يستحق التسليح والتمويل والتدريب. وهي نشاطات برعت بها هذه الأجهزة في أزمات عدّة حول العالم من أفغانستان إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية والوسطى.

ونشط عرب، ومنهم لبنانيون أعضاء في البرلمان اللبناني، في شراء السلاح في أوروبا وإدارة غرف عمليات لاستقبال الامدادات العسكرية وتوزيعها من تركيا.

وكانت واشنطن تحتاج إلى تقييمات ميدانية دورية عن انجازات متوقعة للجماعات المسلّحة حتى تعرف كيفية التعامل مع روسيا والدول الأخرى في اللقاءات الثنائية وفي والمؤتمرات. وعندما كانت الجماعات المسلحة تعلن عن «انتصارات ميدانية»، كانت الادارة الأميركية تصعّد مواقفها وتتصلّب في المحادثات وتطلق تصريحات قاسية ضد سورية. وكانت الدول العربية وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول تتلقّف الإشارة الأميركية وتقوم هي أيضاً بالتصعيد، وهكذا دواليك. يلي ذلك تصعيد من الفضائيات بمقابلات وتصريحات وتقارير أكثرها مفبرك. وإذا حصل العكس، أي عندما كان الجيش السوري يهزم تلك الجماعات ويعيد سيطرته على المدن والأرياف، كانت واشنطن تخفّف العيار وتتظاهر بالتماشي مع الخطوات الديبلوماسية، بانتظار أن يعود الوضع الميداني إلى التحسّن لصالح المسلحين، فتعود واشنطن إلى التشدّد.

ساعد خبراء عسكريون وأمنيون غربيون على الأرض الجماعات المسلّحة بإنشاء خطوط إمداد وطرقات وأنفاق داخل سورية، يعود إنشاء بعضها إلى سنوات. كما درّب الخبراء والأمنيون والعسكريون الغربيون المسلحين على أجهزة الاتصال واستعمال الأسلحة على أنواعها، وأرشدوها إلى مراكز حساسة داخل سورية ضبطتها أقمارهم الاصطناعية. ووصل الدعم الاستخباراتي الغربي والعربي والتركي إلى درجة أنّ الجماعات المسلّحة كانت تدرك خلال ساعة من الوقت أنّ وحدات من الجيش السوري النظامي غادرت مكاناً ما أو وصلت إلى مكان آخر، أو أنّ الضابط الفلاني قد غادر منزله وهو يقود سيارته الآن، وأنّ في الشقة كذا داخل حلب يقيم عالم أو خبير سوري ويجب التخلّص منه للقضاء على كفاءات سورية، كما حصل في العراق.

ورغم كل هذا التحضير والدعم الخارجي، إلا أنّ الانسجام والتواصل بين هذه المجموعات كان غائباً، وتوقّع المراقبون أنّ المواجهات القاتلة بين هذه الجماعات سيكون

التطور الطبيعي. بدأت في 2012 اشتباكات بين «جبهة النصرة» وجماعة «لواء التوحيد» في حلب وريفها بعد خلافات على توزيع المغانم والمسروقات، ونزاع حول إدارة مناطق ريفية حلبية وإدلبية. ثم تطور الأمر إلى معارك مفتوحة بين داعش وجبهة النصرة والجيش الحر وتنظيمات الأخرى سقط جراءها آلاف القتلى والجرحى خاصة في شمال وشرق البلاد.

وكان ثمّة ميليشيات تقف إلى جانب الدولة السورية أطلقت عليها الفضائيات المناهضة لسورية لقب «الشبيحة»، كما أطلقت هذه الفضائيات بدون حياء اسم «كتائب أسد» على الجيش السوري الرسمي. وروّجت أنّ الميليشيات المؤيدة للجيش السوري هي علوية، ولكن مراسلين أجانب أكّدوا أن أنصار الجيش من السوريين ضمّوا الكثير من الشبان السنّة والذين برزوا خاصة في مدينة حلب وضواحيها وفي معارك حمص والرستن ومعرّة النعمان. كما كان شبان ينظّمون أنفسهم في قرى وبلدات للدفاع عن بيوتهم ضد المسلحين ومنهم كثيرون في قرى وبلدات مسيحية. كما أكّد مراسلون أجانب أنّ بعض المجموعات المؤيدة للجيش ارتكبت أعمالاً إجرامية ومارست القتل والسرقة والاغتصاب أيضاً وكلها أعمال لم تخدم الدولة السورية.

بالمقابل، أطلقت الفضائيات العربية تسميات إيجابية وملطّفة على الجماعات المسلّحة وأبرزت أخبارها وأجرت المقابلات مع أمرائها. حتى أنّ محطة المستقبل اللبنانية أذاعت أخباراً عن تفجير حواجز للجيش السوري سقط فيه جنود على أنّها أخبار مفرحة «قام بها الثوار» رغم وحشية هؤلاء المسلحين وعقيدتهم التكفيرية التي قد تستهدف تلك المحطة نفسها يوماً ما كما فعلت في السابق.

ميليشيا «الجيش الحر»

في 29 تموز 2011 ظهر شريط مصّور على شبكات التواصل الاجتماعي لرجال في زيّ عسكري يقولون إنّهم منشقون عن الجيش السوري ويعلنون تأسيس «الجيش السوري الحرّ»، دعوا الجنود والضباط في الجيش السوري للانشقاق. ثم خرجت تقارير غير مؤكّدة أنّ أعداداً إضافية من الجيش السوري قد انشقت، وأنّ آلاف المتطوعين أخذوا ينتسبون إلى «الجيش الحرّ».

إلا أنّ الأيام كشفت أنّ الفارين من الجيش السوري كان عددهم محدوداً توجّهوا إلى قراهم أو اختبأوا لدى أقربائهم، ولم ينخرطوا في صفوف الجماعات المسلّحة. وثبت أنّ «الجيش الحر»

لم يكن جيشاً ولم يكن حرّاً.

صحيح أنّ مئات العسكريين قد انشقوا عن صفوف الجيش والقوى الرسمية، ولكن القول إنّ عدد هؤلاء قد ناهز عشرة آلاف لم يكن صحيحاً. حتى أنّ بعض الفضائيات أخذ يتكلم عن 25 ألف جندي منشق في 2011، رغم أنّ كامل عدد «الجيش الحر» في العام الأول لم يتجاوز بضعة آلاف. وحتى المراسلين الأجانب الذين رافقوا عمليات «الجيش الحر» اكتشفوا أنّ معظم عناصره كانوا من المدنيين المسلحين وليس من العسكريين، ونادراً ما التقى هؤلاء المراسلون عنصراً أو قائداً ميدانياً «للجيش الحر» قال إنّه جندي سوري أو ضابط منشق من الجيش السوري. وحتى عندما كانت تحصل انشقاقات فإنّ الجنود والضباط الفارين كانوا يأتون إلى «الجيش الحرّ» بأسلحة فردية أو بدون أسلحة فردية، ولكن الأكيد ليس مع دبابات ومدافع وآليات. ولذلك لم يعدُ «الجيش الحر» كونه ميليشيا تخوض حرب شوارع كالتنظيمات المسلّحة الأخرى.

كان واضحاً من أسماء ألوية وكتائب «الجيش الحر» أنّه لم يكن على قاعدة وطنية تجذب السوريين، بل كانت خلفيته مذهبية فاضحة، كـ«لواء الإسلام» في دمشق وريفها و«لواء التوحيد» في حلب وريفها، وكتيبة «الأمويين» و«الزبير بن العوام» و«الخطّاب» و«كتيبة أحمد بن حنبل» وكتيبة «أنصار السنة» و«كتيبة الله أكبر» في مدينة البوكمال، و«كتيبة طيور أبابيل» في حلب و«كتيبة معاوية بن أبي سفيان» في دمشق، و«كتيبة أبو عبيدة بن الجراح» في ريف دمشق، و«كتيبة العمري» في درعا.

كما كشفت الصحف الغربية أنّ الجيش الحر كان بدون قيادة موحدة وأنّه ليس تنظيماً بهيكلية واضحة. إذ كانت مجموعات مسلّحة عدّة تستعمل اسم «الجيش الحر» وتصدر بيانات بهذا الاسم وتدّعي أنّ اقتحامها لتلك البلدة أو الضاحية هي من أعمال «الجيش الحر». كما كشفت تقارير لمراسلين أجانب أنّ معظم من التقوهم كانوا سابقاً في الميدان وقبل أشهر من الإعلان عن «الجيش الحر». فكانوا ينشطون تحت اسماء مختلفة ثم جاءتهم التعليمات بأن يصبحوا جيشاً حراً.

ودأبت تركيا، حيث اتخذ «الجيش الحر» مقراً له، الاحتفال بوصول هذا الضابط المنشق أو ذاك عبر وسائل الإعلام على أنّه نصر إضافي للثورة. ولكن حقيقة الأمر أنّه خلال عام ونصف من الأزمة لم يحدث انشقاق عسكري من الجيش السوري ذا أهمية تذكر ولا تأثّرت وحدات القتال النظامية أو مقدرات الجيش السوري، مقارنة بتجارب تاريخية في سورية عندما كان

يرافق الانقلابات إعلان ثكنات بكاملها مع عسكرها وآلياتها وأسلحتها الخروج على النظام واحتلال المدينة التي تقع بها.

تصدّر «الجيش الحر» نشرات الأخبار في 2011 و2012 لقيامه بكمائن مسلّحة لقوافل عسكرية حكومية أو بزرع عبوات ناسفة لتفجير باصات وآليات للجيش وقوى الأمن وأحياناً أخذ رهائن. ولدى نصب الكمائن غالباً كانت أول خطوة للمسلّحين هي قتل ضباط الدوريات لتشجيع الجنود على الانضمام إليهم بموت قائدهم. كما أعلن «الجيش الحر» مراراً نسفه محطات توليد كهرباء وخطوط السكة الحديدية ومرافق ماء وكهرباء وأبنية رسمية.

تراجع «الجيش الحر» وتقدّم «جبهة النصرة»

قدرات «الجيش الحر» وصلت إلى ذروتها في أواسط 2012 إذ بلغ عديد أفراده 20 ألفاً، رغم أنّ أرقام مبالغة خرجت من حين لآخر، أحدها في تصريح لقائد لواء «أحرار سوريا» في «الجيش الحرّ» المدعو علي بلّو، «أنّ عدد أفراد الجيش الحرّ بلغ مائتي ألف مقاتل». وقلّل من مصداقية هذه الأرقام أنّ الدول الداعمة «للجيش الحر» – خاصة في الخليج والسعودية – وبعد فشله المتكرّر، وجّهت جهودها لدعم قوى أخرى متحمسّة بدافع ديني وتحت مظلة «إخوان سورية» الفضفاضة، ومسميات «جبهة النصرة» وألوية اسلامية وهابية مختلفة، والتي اعتبرها علي بلّو حليفاً ميدانياً بقوله إنّ «مقاتلي جبهة النصرة معنا على الجبهة، ولا أستطيع أن أقول لهم عودوا من حيث جئتم». واضاف: «أمر آخر وهو صحيح أن بعض أمراء الجبهة عرب، لكن معظم مقاتلي الجبهة سوريون». قوله هذا ناقضه تقرير للمخابرات الفرنسية أنّ مقاتلي «جبهة النصرة» جذورهم قاعدية وإخوانية وهم الأكثر تنظيماً وفعالية في الميدان وأنّ أغلبيتهم من جنسيات غير سورية أتوا ليُزرعوا في دمشق وليس لنصرة الشعب السوري. شهد تموز 2011 ظهور تنظيم القاعدة لتي ضربت في قلب دمشق في أيلول وسقط 4 قتلى و14 جريحاً في انفجارين استهدفا هيئة الأركان العامة. وهي جماعة أصولية مسلّحة بزعامة أبو محمد الجولاني أوفدها تنظيم القاعدة في العراق المعروف باسم الدولة الاسلامية في العراق. أرتكبت هذه الجماعة أعمالاً غير مسبوقة كتفجير أحياء مقتظة بالسكان وقطع الروؤس بالسيف والتعرّض للأقليات الدينية وإعلان إمارات إسلامية هنا وهناك، وتكفير الجميع بمن فيهم السنّة الذين لا يسيرون على هواهم المتطرّف.

ورغم عملها في محافظة إدلب وفي شمال سورية منذ تموز 2011، فإنّ القاعدة أعلنت عن

نفسها رسمياً في 24 كانون الثاني 2012، «بشرى للأمة الإسلامية بتشكيل جبهة لنصرة لأهل الشام من مجاهدي الشام في ساحات الجهاد»، بلسان أميرها أبو مجمد الجولاني، وهو السوري الوحيد تقريباً من المجموعة الأساسية التي وفدت من العراق. وفي 12 شباط، دعى أيمن الظواهري عناصر القاعدة من أصقاع الأرض لأن «ينفروا» إلى سورية. فبدأت «الهجرة الجهادية» لترفد النصرة بمئات المقاتلين.

وباتت «جبهة النصرة» الأكثر تنظيماً والأسرع انتشاراً في سورية، حيث تواجدت في مناطق امتدت على مسافة 200 كلم من الحدود الشمالية مع تركيا وحتى الحدود اللبنانية. وتميّز مقاتلوها بالتدريب ونوعية السلاح، فضلاً عن إمكانيات مالية هي أضعاف ما كان لدى الجماعات الأخرى. ما دلّ على حجم القوى الدولية التي موّلت هذا التنظيم، والمعارضات السورية التي وقفت وراءه.

رغم وفود قيادته من العراق، فإنّ التأسّيس الصحيح لـ«جبهة النصرة» كان في تركيا باشراف قياة الإخوان المسلمين وفي مجلس عسكري رأسه فاروق طيفور – نائب المراقب العام للإخوان، محمد رياض الشقفة. واعتُبر طيفور الزعيم الفعلي للجماعة في سورية وكان من قيادات معركة حماة العام 1982 ضمن تنظيم «الطليعة المقاتلة» وجزء من التنظيم العسكري للإخوان. وكان الشقفة قد تولى قيادة الإخوان بعد تنحي علي صدرالدين البيانوني في آب 2010. ثم توّلى طيفور القيادة العسكرية بعدما بدا الشقفة ضعيفاً في المجالين السياسي والقيادي.

تلقّى مقاتلو «النصرة» الأوامر والتعليمات مباشرة من مكتب طيفور في اسطنبول ومن غرفة عمليات دولية أقيمت على الحدود التركية–السورية ضمّت ضباطاً فرنسيين وأميركيين وقطريين وأتراك، كشفت عنها أسبوعية «Le Canard Enchaîné» الفرنسية. ولقد أشرنا إلى مواكبة استخباراتية غربية واسعة للمقاتلين شملت أجهزة تنصّت ومراقبة وأقمار اصطناعية، ضمن استراتيجية كبرى تقود المسلحين حتى إلى أماكن تبعد عشرات ومئات الكيلومترات عن المدن، حيث تقع منشآت عسكرية سورية، ومطارات وقواعد بهدف تدميرها ونهبها وسرقة أسلحتها لتسليمها لتركيا وقوات الناتو، وأي من هذه العمليات التخريبية لم يكن يصبّ في إطار ثورة شعبية ديمقراطية.

وظهر ولاء النصرة الإخواني عندما طلب أبو بكر البغدادي، بوصفه القائد العام للقاعدة في العراق، إلى أمير «النصرة» أبو محمد الجولاني وهو أدنى منه مرتبة، نسف فندق في تركيا أثناء

اجتماع لرموز معارضة سورية. فرفض الجولاني لأنّ عملية تناقض ولاء النصرة وتغلق أبواب تركيا في وجهها، أي وقف تدفق المال والسلاح. ثم رفض الجولاني أوامر البغدادي مراراً فأعلن البغدادي في نيسان 2013 توحيد «دولة العراق الاسلامية» و«جبهة النصرة» في تنظيم واحد باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام، داعش». فرفض الجولاني الانصياع ورفع الأمر إلى «أمير الجهاد العالمي» أيمن الظواهري الذي أفتى ببقاء «النصرة» في سورية و«الدولة» في العراق. لكن البغدادي لم يوافق على التسوية واعتبر «الجولاني خائن متخاذل». وانتقل الخلاف إلى صراع بين أمراء القعدة تحوّل اشتباكات في سورية خلّفت مئات القتلى.

لقد عمد الإعلام المناهض إلى التعتيم على علاقة «جبهة النصرة» القاعدية الهوى والانتماء بإخوان سورية في وقت كانت قيادة الإخوان تحت أضواء الإعلام في تحركاتها العربية والدولية، وبحاجة ماسة إلى مسحة مدنية مسالمة أمام الرأي العام الغربي. إلا أنّ ارتكاب عناصر الجبهة أعمالاً بشعة كان معروفاً مسبقاً لدى الإخوان لأنّ هدف الإخوان المعلن منذ 30 عاماً هو «تنفيذ مذبحة بآل الأسد وبرموز النظام وبـ«حزب البعث» وبسلسلة طويلة من الأعداء، إنتقاماً لعقود من الصراع والاقتلاع الذي تعرّضوا له. وكانوا يريدون فرض هيبة الإخوان وسلطتهم بسرعة في المدن والقرى التي يسيطر عليها مسلحوهم، ما برّر القتل المجاني الذي غطى بدمائه شاشات التلفزة وصفحات التواصل الاجتماعي.

وكان مفيداً كتكتيك، ذر الرماد في العيون حول «جبهة النصرة» ليبعد عن قيادة الإخوان عبء تحمل مسؤولية التخريب والجرائم بحق الشعب السوري. خصوصاً أنّ الإخوان كانوا يمنّون النفس أنّهم عندما يستلمون الحكم في سورية إذا سقطت دولة البعث، سيستثمرون إنجازات «النصرة» والميليشيات التكفيرية ويستبدلون اسمها باسم آخر أكثر قبولاً يشبه اسم «الجيش السوري الحرّ» الملطّف.

كشف إدراج واشنطن «جبهة النصرة» على «لائحة الإرهاب» في خريف 2012 أبوّة الإخوان لهذه الجبهة:

– إذ تدافع قادة الإخوان وقادة «الجيش الحر» وجماعات سياسية منضوية في «الائتلاف السوري» للاستنكار والاعتراض على القرار الأميركي.

– وصدر بيان عن رئيس «المجلس الوطني» جورج صبرا يعارض وضع «جبهة النصرة» على «لائحة الإرهاب».

– وأصدر رئيس «الائتلاف الوطني» أحمد معاذ الخطيب بياناً شديد اللهجة ضد القرار

الأميركي.

– فضلاً عن تصريحات كبار قادة الجماعة المستنكرين والمعترضين على هذا القرار.

– وحتى الحكومة الفرنسية دخلت الحملة ضد القرار الأميركي وأدّعت أنّ «لا أهمية للإسلاميين في الحرب الدائرة في سورية».

قضى الاتفاق بين واشنطن والإخوان أن تدعمهم أميركا لوصولهم إلى السلطة في دول «الربيع» والحصول على أموال اقتصادية وعسكرية وأمنية. وبالمقابل، كان عليهم أن يتقرّبوا من اسرائيل ويدخلوا بنشاط في النيوليبرالية العالمية ومشاريعها وعقودها في المنطقة. إلا أنّ أميركا كانت تروّضهم من حين لآخر بغية تقويمهم لعدم الشذوذ عن مشاريعها. وعلى سبيل المثال عندما تطلب أميركا أن يبذلوا مزيداً من الجهد، كان مسلحوهم يندفعون إلى الاستشراس و«الائتلاف السوري» نحو المزيد من التطرّف والتصلّب والارتماء في أحضان دول وجماعات وأشخاص تريد سورية أرضاً للجهاد لا أكثر ولا أقل. وإذا حصل «جنيف 2» وبدا أنّ المصلحة السورية العليا قضت بالحوار، كان الأميركي بالكواليس يحصي أنفاس مَن جاء ليمثل المعارضة، فيعود إلى الخط الأكثر تشدداً.

كانت حمص آخر المحافظات التي دخلتها النصرة بإمرة «أبو العيناء»، واتّخذت من القصير مركزاً لها، ودعت المسلّحين إلى مبايعة التنظيم. ولم تجد النصرة قبولاً في بداية الأمر، إذ أن أغلبية المسلّحين كانوا منضوين في الجيش الحر، إلى أن نفّذت النصرة أكبر عملية انتحارية في تاريخ سورية في 23 كانون الثاني 2013 حيث اجتاحت شاحنة مجهّزة بعشرين طناً من المتفجرات ثكنة المشتل العسكرية في القصير. فارتفعت أعداد المنضوين في صفوف النصرة، تحصّنوا في قرى القلمون لاحقاً، وشاركوا في معركة القلمون ضد الجيش السوري وحزب الله.

المسلحون يدمرون البلاد ويقتلون الشعب

في مطلع الأحداث الأمنية عام 2011، قتلت الجماعات المسلّحة عدداً كبيراً من رجال الشرطة وقوى الأمن وعناصر الجيش، وجعلت الوضع الأمني والمعيشي والاقتصادي للمواطنين في غاية الصعوبة. تخلّلت الأعوام الثلاث تفجيرات قاتلة ارتكبتها الجماعات المسلّحة في مناطق آهلة بالسكان وأحياناً في فترات الصباح، أو على مواقع عسكرية للدولة وعلى مؤسسات عامة ومرافق كهرباء وماء ونفط ومراكز «حزب البعث» والتنظيمات الشعبية، إضافة إلى قصف صاروخي أو بمدافع هاون.

نزح أغلبية الذين هربوا من سورية إلى لبنان والأردن والعراق وتركيا. وبعضهم وصل إلى مصر وليبيا وتونس، وأقلية صغرى وصلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وهي دول بخلت كثيراً على استقبال اللاجئين السوريين وعونهم رغم إدعاء الغرب حرصه على حقوق الانسان ودعمه للديمقراطية.

ولجأ إلى لبنان أكثر من مليون سوري وإلى الأردن 600 ألفاً، وتركيا 700 ألفاً، والعراق 300 ألفاً، ومصر 150 ألفاً وليبيا 120 ألفاً. أمّا النزوح الأكبر فكان داخلياً حيث ترك سبعة ملايين مواطن سوري بيته ومدينته أو قريته ولجأ إلى أماكن أخرى داخل سورية.

وفي تقرير المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع وكالة الأونروا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تعرّضت خارطة توزّع السكان في سورية «لإعادة تشكل جذرية»، حيث غادر سورية ثلاثة ملايين مواطن وعدد الذين تركوا أماكن إقامتهم المعتاد ناهز نصف السكان. أي أنّ 12 مليون سوري تحرّكوا من أماكن سكنهم المعتاد بسبب الحرب. كذلك فإن 63 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين وعددهم قبل الأزمة 540 ألف نسمة، غادروا منازلهم، منهم 75 ألفاً تركوا البلاد كلاجئين، و270 ألفاً نزحوا داخل سوريا.

أوضح التقرير ملامح الكارثة الاجتماعية بأنّ الإفقار أصاب ثلاثة أرباع السوريين في نهاية 2013، وعانى أكثر من نصف السكان من الفقر الشديد، أي لم يستطيعوا تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية. وكان الوضع أكثر سوءاً في المناطق المحاصرة والساخنة، حيث انتشر الجوع وسوء التغذية.

وارتفع عدد الوفيات ليرواح 210 ألاف قتيل مع مطلع 2015 وعدد الجرحى نصف مليون شخص[4]. إضافة إلى التدهور الحاد في التعليم والصحة ومصادر الدخل. وبالنسبة للضحايا، فإنّ نصف قتلى الحرب السورية كانوا من القوى النظامية أو من الجماعات المسلّحة والباقي من المدنيين.

إضافة إلى القتلى والجرحى والمهجّرين، تكبّدت سورية خسائر اقتصادية فادحة. حيث قدّر كمال ديب خسائر سورية الاقتصادية في العامين الأولين من الأزمة بسبعين مليار دولار. وهو رقم تضاعف في نهاية العام الثالث من الأزمة إلى 144 مليار دولار، وفق تقدير مركز أبحاث مستقل، ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج القومي الذي سبق الأزمة العام 2010.

4- http://assafir.com/Article/1/400888

أزاء التهديد الوجودي للدولة والوطن، دفعت السلطات السورية بالجيش إلى المناطق المهدّدة وفق خارطة توزّع الجماعات المسلّحة. درست قيادة الجيش الميدان في المحافظات المختلفة وتأكّدت أنّ شريان حياة الجماعات المسلحة هو خطوط لوجستية حدودية تربطها بلبنان وتركيا والأردن حيث يسهل التدخّل الخارجي. فوسّع الجيش نطاق عملياته في المناطق القريبة من حدود لبنان وتركيا في خريف 2011 وطوّق مدن الرستن وتلبيسه وجسر الشغور ومعرّة النعمان ومدن أخرى في مناطق شاسعة امتدت من حدود لبنان الشمالية وحتى حدود تركيا. ومنذ آب 2011 تمّكن الجيش السوري من وضع حدّ لتمدّد هذه الجماعات المسلّحة في مدن الشمال وطردها من مدينة اللاذقية الساحلية. ثم جرت مواجهة عسكرية بين الجيش السوري و«الجيش الحرّ» في مدينة الرستن جوار حمص. وكان «الجيش الحرّ» قد أعلن سيطرته على الرستن في أواسط أيلول، إلى أن شن الجيش السوري هجوماً في 27 أيلول 2011 استمرّ أربعة أيام، وطرد الجماعات المسلّحة منها. وكشفت معركة الرستن مدى عمق استعدادات المسلّحين بمعدات وأساليب ومعلومات، حيث أوقعوا خسائر في صفوف الجيش السوري ودمّروا آليات عسكرية.

ومنذ تشرين الأول 2011 اشتعلت معارك في جبل الزاوية في محافظة إدلب ومدنها، بنيش وحاس، وفي معرّة النعمان ومناطق مجاورة للحدود التركية ومعارك في مناطق أخرى في محافظة حمص ومحافظة درعا المحاذية للأردن. وبعد معركة الرستن تراجعت توقعات «السقوط السريع للنظام» وتراجع وعد تركيا للغرب وعرب الخليج أنّ مدن شمال سورية ستسقط بسرعة ليصبح سهلاً إقامة منطقة «محرّرة» مثل بنغازي. ووصل تراجع توقعات السقوط السريع في خريف 2011 ، إلى درجة أنّ قائد «الجيش الحرّ» رياض الأسعد اضطر هو نفسه إلى مغادرة الأراضي السورية والبقاء على الجانب التركي من الحدود.

ثم كانت معركة مدينة حمص التي ربح فيها الجيش، حدثاً مفصلياً دفع الدول الداعمة للجماعات المسلّحة إلى مراجعة حساباتها والاستنتاج أنّ أزمة سورية ستكون طويلة وأنّ «إسقاط النظام» ليس مسألة سهلة كما وعدت المعارضة الخارجية وتركيا والدول العربية التي تدعمها. فبعد سبعة أيام من القصف في مطلع تشرين الثاني 2011، اقتحم الجيش السوري حمص ودارت معارك طاحنة مع «الجيش الحرّ» وجماعات مسلحة أخرى، ومن حي إلى حي.

وكانت الفضائيات العربية والمحطات الأميركية تواكب المعركة وتسمّي حمص «مدينة الثورة». واستمرّت المعارك في حمص أسابيع عدّة وأصبحت في وسائل الإعلام الخليجي

والغربي «ستالينغراد سورية ستحسم مصير النظام». وظهر في معارك حمص ضباط ومخابرات عربية وتركية وفرنسية وبريطانية تساعد الجماعات المسلّحة التي أعلنت سيطرتها على ثلثي المدينة واتخذّت حي بابا عمرو مركزاً لها.

وفي 3 شباط 2012 بدأت القوات الحكومية هجوماً واسع النطاق عبر نقاط عدّة في حمص واستطاعت بعد أسابيع من استعادة السيطرة عليها وتطويق بابا عمرو، المعقل الرئيسي للمسلحين. وإذ سار الوضع الميداني نحو سقوط بابا عمرو وهزيمة المسلحين، ذرف قادة أوروبا والولايات المتحدة الأميركية دموع تماسيح كثيرة على ما سمّوه «مجزرة في حمص»، رغم أنّها كانت مواجهة عسكرية بامتياز. ما كشف عمق تورّط هذه الدول في معركة حمص وأيلاءهم أهمية فائقة لإسقاط هذه المدينة بأيدي المسلحين.

وفي 1 آذار 2012 أعلن «الجيش الحر» «انسحاباً تكتيكياً من بابا عمرو بسبب نقص السلاح». وبحلول 9 آذار 2012 سقط ليس فقط حي بابا عمرو بل كرم الزيتون وأعادت القوى النظامية السيطرة على 70 بالمئة من المدينة. وحضر الرئيس الأسد شخصياً وتفقّد حي بابا عمرو. ثم بقيت جيوب صغيرة معزولة إلى أن توافر اتفاق ميداني في أيّار 2014 سمح لبقية المسلحين بالانسحاب واستعادة الدولة لكامل المدينة.

في صيف 2012 حصلت انشقاقات عن الدولة السورية فسّرها الإعلام العربي والغربي أنّها بدايات الانهيار: ففي 11 تموز انشق السفير السوري في العراق نواف فارس وفي 17 تموز فرّ العميد مناف طلاس – الابن المدلّل لدولة البعث وعضو النواة الفاسدة للحرس القديم– إلى باريس، وفي 25 تموز انشق سفير سورية في الامارات عبد اللطيف الدباغ، كما انشق الملحق الأمني في السفارة السورية في سلطنة عمان. وفي 30 تموز استقال القائم بالأعمال في السفارة السورية في لندن. ولكن الانشقاقات وصلت ذروتها في 6 آب 2012 عندما انشق رئيس الوزراء رياض حجاب ولم يحصل أي انشقاق بعد ذلك. وكلّف الرئيس الأسد عمر غلاونجي بتسيير أعمال الحكومة موقتاً، ثم كلّف وائل الحلقي برئاسة حكومة جديدة في 9 آب 2012.

في 18 تموز 2012 وقع انفجار ضخم قتل وزراء وقياديين في الدولة السورية، ما شجّع رياض الأسعد، قائد «الجيش الحر»، إلى الاعلان «أن رأس الأسد هو الهدف المقبل». كما تجرّأ وزراء الخارجية العرب في اجتماع عقدوه في 23 تموز أن يعرضوا «تأمين مخرج آمن للرئيس السوري بشار الأسد». وفي 30 تموز اقترح «الجيش الحر» مجلس حكم في سورية من شخصيات مدنية وعسكرية لمرحلة الانتقالية «ولكن بعد ذهاب بشّار الأسد». ولكن عندما

عرض المعارض هيثم المالح تشكيل «هيئة مجلس أمناء الثورة» تحضيراً لحكومة انتقالية، اعتبر «المجلس الوطني السوري» فكرته متسرّعة وتضعف المعارضة.

أربعة أعوام من الحرب الديبلوماسية الدولية لم يرافقها نجاح ميداني كبير كما كانت تتوقّع الولايات المتحدة. إذ أنّ الجماعات المسلّحة خسرت المعارك كافة ولم تتعدّ سيطرتها عن عدد من المدن الصغرى والمساحات الريفية ما خيّب آمال داعميها الاقليميين والدوليين في حسم أية معركة كبرى. وكان ملفتاً في 2012 و2013 أنّ الجيش السوري بمساعدة «حزب الله» قد نجح في تطهير محافظة دمشق من المسلحين وخاصة المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية.

اتهمت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الجماعات المسلحة في سورية بارتكاب انتهاكات خطيرة. إذ كان عدد القتلى المدنيين يرتفع بسبب العبوات الموقوتة والتفجيرات. وعلى سبيل المثال: في 12 شباط 2012 دمّر انفجار مبنى الاستخبارات العسكرية في حلب أسقط 28 قتيلاً و235 جريحاً. وفي 10 أيار 2012 وقع تفجيران في دمشق حصدا 55 قتيلاً و372 جريحاً وأوقفت قوى الأمن انتحاري كان يحاول تفجير سيارة في داخلها 1200 كلغ من المتفجرات بحلب. كما وقع انفجار استهدف مبنى القضاء العسكري قرب ساحة الجمارك بدمشق. وفي 28 حزيران وقع تفجير في مرآب القصر العدلي بمنطقة المرجة وسط دمشق. وكانت «جبهة النصرة» تتبنى هذه التفجيرات و«تتوعّد النظام بالمزيد».

رافق وصول الحرب إلى العاصمة انفجار كبير في 18 تموز 2012 أسفر عن مقتل وزير الدفاع داود راجحة، ووزير الدفاع السابق حسن تركماني ونائب وزير الدفاع الجنرال آصف شوكت، صهر بشّار. وجرح رئيس المخابرات هشام اختيار الذي توفي متأثراً بجراحه في ما بعد، كما جرح أيضاً وزير الداخلية محمد الشعار. وأعلن المسؤولية عن الهجوم «الجيش الحر» و«لواء الإسلام»، في حين ابتهجت الدول العربية والأجنبية التي تدعم المسلحين أنّ ذاك كان أكبر مؤشّر حتى ذلك اليوم على قرب نهاية النظام. ثم قامت «جبهة النصرة» بهجوم على مبنى تلفزيون «الإخبارية» السورية.

ولكن بدلاً من أن تهتز الدولة، أخذت الحرب مجرى آخر هو تصميم الحكومة على قلب الطاولة على الجماعات المسلّحة. وهكذا انقلبت الأمور قبل انقضاء شهر تموز 2012 إذ لم تفلح «معركة دمشق» في تحقيق أهدافها، وتمكّنت القوات الحكومية من دحر الهجوم واستعادت المناطق التي سيطرت عليها الجماعات المسلّحة، وقتلت أعداداً كبيرة منهم وفرّ الباقون إلى ريف دمشق. وهنا تحوّل اهتمام القوى الخارجية إلى إشعال «معركة حلب» لأخذها مكسباً

للجماعات المسلّحة ما يسّهل للدول الداعمة للجماعات المسلّحة التفاوض مع الصين وروسيا ثم فرض حظر جوي.

ولكن في حلب أيضاً وبعد تقارير إعلامية مثيرة تولت بثّها الفضائيات العربية والأجنبية المناهضة لسورية وتصريحات حاسمة حول «قرب سقوط المدينة»، فشلت هذه الجماعات وفي مقدمها «الجيش الحرّ» – الذي تمتع بأفضل خدمات لوجستية لقرب حلب من الحدود التركية– من أخذ المدينة. ومنذ 4 آب 2012 بدأ الجيش السوري «معركة تحرير حلب من الارهابيين» وأعلن بعد أيام أنه سيطر بشكل كامل على حي صلاح الدين معقل المسلحين الرئيسي في المدينة، في حين استمرّت المعارك لمصلحة الجيش حتى كتابة هذه السطور في أطراف المدينة ومنها تحرير جوار سجن حلب.

انعكس فشل «الجيش الحر» وبقية الجماعات المسلحة في اسقاط دمشق وحلب سلباً على علاقتهم مع تركيا والدول الداعمة لهم.

وتراجعت أسهم «الجيش الحر» لصالح الميلشيات الاسلامية الجهادية – داعش والنصرة – واضطر إلى مغادرة مركز قيادته داخل الأراضي التركية إلى موقع حدودي.

لبضعة أسابيع بعد اندلاع الأزمة السورية في 2011، تردّد حزب الله في اتخاذ موقف منها. ذلك أنّ قيادة حزب الله توهّلت أمام الحدث السوري بعدما خرجت التظاهرات ووقعت اغتيالات وتفجيرات في دمشق وانشق بعض المسؤولين السوريين، وردّد الإعلام المعادي على مدار الساعة مقولة «الشعب يريد اسقاط النظام». وكانت بعض أوساط الحزب تعتقد أنّه إذا كانت الدولة السورية ستسقط فعلاً جراء عمل ثوري، فلا يجوز أن يظهر الحزب خاصة في خضّم «ربيع عربي» أنه يدعم نظاماً آيلاً إلى السقوط في ظل أجواء لبنان المتفجرة، حيث سيفسّر دعمه للرئيس الأسد في إطار طائفي. كما كان ثمّة تضليل خارجي لحزب الله وفق ما قال أمينه العام السيد حسن نصرالله أنّ «بعض الاصدقاء المشتَرَكين قالوا لنا لماذا انتم قلقون من اسقاط النظام؟ نحن نتعهد لكم أنّ النظام الجديد سيدعم المقاومة ويوصل لكم السلاح والذخيرة».

انتظر حزب الله اذاً عشرة أسابيع قبل إعلان موقف واضح حيث شرح السيد نصرالله أهمية سورية وموقعها بالنسبة للمقاومة والصراع العربي–الإسرائيلي. ودعا الشعب السوري إلى الحفاظ على بلده وسلوك طريق الحوار للوصول إلى الإصلاحات المطلوبة. ولكن الحزب لم يدخل الميدان إلا بعدما اكتشف أنّ القوى التي تقاتل الدولة السورية تدين بولائها للأعداء وتهدّد دمشق كحجر أساس في قوة المقاومة. ذلك أنّ الحرب شملت نسف مشروع المقاومة

برمته حيث صوّب الضخ الإعلامي الخارجي باكراً على حزب الله. وصدرت تصريحات من قيادات معارضة سورية تصب لصالح اسرائيل وتعد بقطع العلاقة مع حركات المقاومة. وتبيّن أنّ هذه القيادات كانت أدوات تديرها دول عربية وأجنبية وتشرف واشنطن على تنظيم صفوفها. كما ارتفعت النبرة الطائفية لقيادات معارضة سورية، ولقيادات ميليشياوية سواء في الجيش الحر أو في الجماعات التكفيرية، ضد حزب الله. وكان ثمّة بنداً إجبارياً على معارضات الخارج، هو إعلان عدائها للحالة المقاومة في المشرق. فقد استعجلت المعارضات السورية باكراً في 2011 بزج اسم حزب الله في معركتها ضد الدولة السورية فلم تكن من الذكاء لتحاول التودّد إليه لتحييده. فقد اعتقدت أنّ «سقوط النظام كان مسألة أسابيع»، وأنّ مصير الحزب مرتبط بالنظام وسيرحل الإثنان معاً.

كما استعجل مناهضو حزب الله في لبنان في تجمّع 14 آذار إعلان العداء السافر غير المسبوق لحزب الله لأنّ إطاحته، كما حسبوا، باتت قريبة – وهو كان نفس شعورهم في حرب تموز 2006. لقد رفع فريق 14 آذار من عيار تهديده للحزب عبر حملة إعلامية يومية عالية النبرة حول دور الحزب في الحرب السورية. ونعت هذا الفريق سلاح المقاومة بأنّه مصدر خطر على اللبنانيين. وبرزت في المنطقة مفردات مذهبية ضد داعمي سورية وحلفاءها لكي يُستدرج الجميع إلى فتنة طائفية بين السنة والشيعة. وأصبحت الفتنة مطلباً رئيسياً عند الدول الراعية للحرب على سورية، فرُفع شعار «حرب أهل السنّة» و«مظلمية السنّة» لشدّ العصبية المذهبية وخلق أرضية عدائية ضد حزب الله.

دخل حزب الله سورية للمرّة الأولى عندما اعتدى المسلحون على مقدسات دينية شيعية في سورية. ونشر مقاتليه لحماية مقام السيدة زينب جنوب دمشق. ثم أخذت الجماعات المسلحة تضغط لمواجهة عسكرية مباشرة مع حزب الله، فوسّعت أعمالها بفتح معركة تطهير مذهبي في قرى سورية مجاورة لقضاء الهرمل، وتكثّف نشاطها الحدودي. ثم أرسلت سيارات مفخخة إلى مناطق ذات كثافة شيعية في لبنان، وقامت بعمليات خطف استهدفت لبنانيين شيعة داخل سورية.

إذ بعدما انتشرت الفوضى على الحدود اللبنانية–السورية أخذت الجماعات المسلّحة تحاصر مناطق انتشار مراكز المقاومة اللوجستية، من مخازن ومعسكرات في البقاع وجنوب لبنان لدخول لبنان، وتحويله ساحة «جهادية» تمتد من العراق عبر سورية ثم إلى عرسال وعكار وطرابلس.

لقد قامت إمارة لتنظيم القاعدة وحلفائها على طول الحدود اللبنانية، وبدت آخذة في التوسع، مرتكبة الجرائم في قرى لبنانية هي في صلب الحاضنة الشعبية للمقاومة. وفي القلمون، لم يتوقف المسلحون عن قضم المناطق والمواقع الحدودية. وتعاظم خطر المسلحين في منطقة القصير، وصار الدفاع عن قرى حوض العاصي السورية جغرافياً، والمختلطة بسكانها اللبنانيين والسوريين، واجباً بعدما بدأ تهجير السكان لربط مدينة القصير بعكار اللبنانية. وعملياً أزال المسلحون الحدود بين لبنان وسورية وأقاموا لهم مواقع داخل الأراضي اللبنانية كما في جرود عرسال. وكان المسلحون ينتشرون وفق برنامج ميداني يرصد مواقع المقاومة ومعسكرات تدريبها وطرقها وهو عمل لا يمكن أن يقوم به إلا من يعمل لإسرائيل.

كان مجال معارك حزب الله الرئيسي في القصير والقلمون والغوطة بعد موجة تفجيرات انتحارية اجتاحت مناطق ذات أغلبية شيعية بسيارات مفخخة آتية من سوريا ومن القصير ويبرود. وامتدت رقعة انتشار الحزب في ربيع 2013 من تلكلخ شمالاً إلى تخوم طريق دمشق-بيروت جنوباً، وهي مناطق خضعت سابقاً بشكل شبه تام لسيطرة الجماعات المسلحة. إذ كانت مدينة القصير حلقة عقد المناطق المتاخمة التي كانت الجماعات المسلحة تهيئها كمنصّة لإعادة السيطرة على مدينة حمص وقطع الطريق عن دمشق، وقاعدة خلفية لإمداد الغوطتين بالسلاح والمقاتلين. وكانت منطقة القلمون هي الجزء الأكبر من الشريط الحدودي الكبير لأنّها تمتد من جنوب مدينة القصير إلى تخوم العاصمة. وعلى هذه الخلفية وبهدف كسر الشريط الحدودي الذي أنشأه المسلحون، فتح الجيش السوري وحزب الله معركة مدينة القصير وريفها، فسعت المجموعات المسلحة إلى تحويل القصير إلى معركة استراتيجية. ولكن الانتصار الحاسم الذي حققه الجيش السوري وحزب الله هناك كان مفصلياً. حتى أنّ حالة هستيريا انتابت الدول الراعية للحرب.

انتهت معركة القصير في حزيران 2013. وكانت ضربة قاسية للجماعات المسلحة التي أصيبت بصدمة فتعطّل عملها لفترة. وإذ حقق الجيش السوري وحزب الله تقدماً في غوطتي دمشق الشرقية والغربية وفي ريف حلب واستعاد الجيش مدينة يبرود، حاول المسلحون تحقيق انجاز إعلامي في القلمون، ففتحوا معارك جانبية لها صدى إعلامي، كمهاجمة بلدة معلولا المسيحية في ريف دمشق، وصَدَد ومهين في ريف حمص الجنوبي. إلا أنّ الجيش السوري وحزب الله خاضا معارك ضارية أدّت إلى طرد المسحلين من صدد ومهين وقارة ودير عطية والنبك في القلمون، إلى أن أصبح طريق دمشق حمص آمناً. وفي منتصف 2013 حاولت الجماعات المسلّحة

بمساعدة تركيا اقتحام مناطق سورية في مدينة كسب الشمالية ولم تنجح. في حين تراجعت تماماً احتمالات اقتحام هذه الجماعات لمدينتي دمشق وحلب حيث يؤيد معظم السكان الدولة لأنّهم يفضّلون الاستقرار والحل السلمي. وكان الإعلام المعادي يمارس التهويل بشأن معارك القلمون، والتكفيريون يحاولون الضغط بتفخيخ سيارات وإرسالها إلى لبنان لقتل المدنيين، وإطلاق صواريخ نحو قرى البقاع الشمالي. لكن الحسم العسكري في منطقة القلمون وإقفال الحدود اللبنانية-السورية على المسلحين كان كاملاًوسريعاً (ريف حمص وقلعة الحصن مثلاً).

من منطقة نعمات السورية قرب الهرمل، إلى معابر التهريب المتصلة بجرود عرسال، إلى الجراجير والسحل فمزارع ريما ثم يبرود ورأس العين، قبل فليطا ورأس المعرة، وصولاً إلى رنكوس، كان الانكسار النفسي للمسلحين أسرع من الهزيمة العسكرية. وبحلول نيسان 2014 ومع عودة الجيش إلى معظم المدن والمحافظات، بات حوالى 20 مليون مواطن سوري، أي 80 بالمئة من السكان، يقطنون في المناطق الخاضعة للدولة، فيما بقيت مناطق معزولة في ريف حلب وريف ادلب ومناطق شرق البلاد تحت سيطرة الجماعات المسلحة.

تبدّلت المعادلات الميدانية، من تطويق المسلحين للعاصمة في العام الأول من الحرب، إلى تطويق الجيش السوري للمسلحين في جزر مقطّعة جغرافياً في 2014. وعادت كل حمص إلى كنف الدولة وانصرف الاهتمام إلى فكّ الحصار عن حلب. وأصبحت الحدود اللبنانية هي الأولى التي ضُبطت بين سورية ودولة مجاورة وانتهى الرهان على إسقاط الدولة السورية وتكرّس القبول الضمني لدى معظم أعداء سورية بحتمية الحل السياسي.

ولكن واشنطن كانت تمارس التكتيك لأنّ هدفها الاستراتيجي كان ولا يزال إضعاف سورية وضربها. وسنرى كيف انتقلت الى مرحلة جديدة عندما دفعت بجحافل داعش.

الدور الروسي

قامت روسيا بخطوات ديبلوماسية داعمة لسورية بشكل يومي تقريباً. فمنذ الأسابيع الأولى من الأزمة تحدّثت موسكو عن قوى خارجية تغذّي العنف في سورية بهدف زعزعة استقرار المنطقة، وقلّصت باكراً مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر التي بات أسلوبها عدائياً تجاه روسيا. وتعرّضت روسيا لتدخلات أميركية في أوضاعها الداخلية أيضاً حيث موّلت جهات أميركية جماعات معارضة روسية ووسائل إعلام في موسكو. واتهم الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف واشنطن بالتدخّل في بلاده وتمويل حركات احتجاجية.

في كانون الأول 2011 قدّمت روسيا مشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بالوقف الفوري للعنف في سورية ويدعو إلى حل سياسي، فرفضته أميركا وحلفاؤها الغربيين. وفي مطلع 2012 وقد عاد جو التصعيد والتوتّر، رسى أسطول روسي في القاعدة البحرية في طرطوس.

كانت سورية طيلة فترة الأحداث على تواصل دائم مع موسكو، حليفتها الأساسية إلى جانب إيران. وحاولت روسيا مراراً رعاية حوار سوري-سوري والتقى الرئيس بشار الأسد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في شباط 2012 وأكّد «تصميم سورية على إنجاز الحوار الوطني بمشاركة ممثلين عن الحكومة والمعارضة والمستقلين».

وفي 9 آذار 2012 عارضت روسيا مشروع قرار أميركي حول سورية أمام مجلس الأمن وصفته بأنّه غير متوازن. وحاولت موسكو دائماً إبقاء الصلة مع المعارضة السورية في الخارج ومع الدول العربية المناهضة لسورية. وشارك وزير الخارجية الروسي في 10 آذار 2012 في اجتماع لوزراء الخارجية العرب وأكّد «استعداد بلاده للعمل مع الجميع من أجل الإصلاح وليس التدمير». واستقبلت موسكو معارضين سوريين.

وفي 22 آذار أعربت روسيا عن «قلقها من انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها المعارضة السورية». وفي الأسبوع الأول من نيسان قال وزير الخارجية الروسي: «إنّ المعارضة السورية لن تهزم الحكومة حتى لو كانت مدججة بالسلاح». وفي 4 أيار 2012 هدّد رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الروسية بضرب الدرع الصاروخية التي تعتزم أميركا إنشاءها في أوروبا إذا شعرت روسيا بأنها في خطر.

في 6 حزيران 2012 دعى «المجلس الوطني السوري» مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار تحت الفصل السابع «لردع النظام». ولكن لافروف تصدّى للأمر وأعلن أنّ روسيا ستمنع صدور أي تفويض من الامم المتحدة للتدخّل خارجي في سورية. وفي 10 حزيران 2012، صرّح عبد الباسط سيداء، رئيس «المجلس الوطني السوري»، أنّ مسألة التدخل الأجنبي في سورية خاضعة للتطورات الميدانية على الأرض. وفعلاً فإنّ حماس التكتّل الغربي للتدّخل كان يزداد أو يتناقص وفق الأعمال الميدانية للجماعات المسلّحة. ولكن أي تطور ميداني بهذا المستوى لم يحصل. فلم تجد أميركا فائدة من خوض عمل ديبلوماسي كبير لا يواكبه عمل ميداني ضخم كسقوط حلب، مثلاً، أو اغتيال الرئيس السوري.

بعدما أفشلت الدول العربية بعثة المراقبة العربية التي كانت هي من أرسلتها، وبعدما اصطدمت بالفيتو الروسي-الصيني ضد أي قرار لمجلس الأمن يؤذي سورية، وافقت على

تسمية كوفي أنان مبعوثاً خاصاً للسعي لوقف إطلاق النار والتوصّل إلى حل سلمي. ولكن هذه الدول مارست الطعن بمهمة أنان في الاعلام وبسلسلة تصريحات كانت تذهل المراقبين بكثافتها وتطرّف مضمونها. وحتى عندما نجح أنان في التوصّل إلى وقف موقّت لإطلاق النار في نيسان 2012، استمرّ تحريض تلك الدول وعُقدت اجتماعات متلاحقة تحت غطاء جامعة الدول العربية وتحت عنوان «مؤتمر أصدقاء سورية»، ومعظم بياناتها بشرّ بمزيد من الدمار لسورية ويرفض الحل السياسي.

في آذار 2012 التقى أنان الرئيس السوري في دمشق وقدّم له مقترحات لوضع حل للأزمة. والتزم بشّار بدعم سورية لأي جهد صادق للحل. فأعلن أنان أن سورية قبلت بخطته لحل الأزمة وواصل جهوده، ولكن العراقيل تراكمت ولم تتوقف الحرب الديبلوماسية ولم تبالِ الدول الراعية للحرب بجهود أنان. بل تجدّدت مساعيها لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتعترضها روسيا مجدداً.

وفي نيسان 2012 قدّم أنان تقريراً دعى فيه إلى عملية سياسية وحوار بين الحكومة والمعارضة والتزمت الحكومة السورية بالعمل لوقف العنف وايصال المساعدات للمناطق المنكوبة. وأعلن أنان سعيه للحصول على التزام مماثل من المعارضة السورية لوقف العنف. فهدأ الوضع موقتاً ولكن بعد أيام عادت الحرب إلى وتيرتها السابقة لأنّ الضغط الديبلوماسي العربي والغربي كان بحاجة إلى عنف لمواكبة مداولات مجلس الأمن حول سورية. ثم أنّ مجلس الأمن تبنّى مشروع قرار لنشر مراقبين دوليين وافقت عليه روسيا والصين. ولكن قطر والسعودية والدول الأخرى لم تتعامل بجدية معه بل واصلت الضغط لاسقاط النظام بالقوة. ففي نيسان 2012 دان اجتماع لوزراء الخارجية العرب «استمرار عمليات القتل واستهداف المدنيين في سورية» وكلّف الأمين العام للجامعة العربية عقد مؤتمر للمعارضة السورية.

ثم قامت محاولات لإفشال بعثة المراقبين. إذ في 9 أيار تعرّض الوفد الأممي لتفجير أوقع 8 اصابات. وصرّح رئيس بعثة المراقبين الدوليين روبرت مود «أنّ العنف ضد المراقبين والصحفيين والعناصر الامنية التابعة للمراقبين لم يتوقف». وفي 15 أيار، فجر المسلحون سيارة للمراقبين في إدلب. وفي 20 أيار انطلقت حملة إعلامية وديبلوماسية منظّمة في الفضائيات االعربية وفي تصريحات سعودية وقطرية لطرد البعثة الأممية من سورية وتفشيلها، رافق ذلك انفجار عبوة ناسفة على بعد 150 متراً من موكب رئيس البعثة روبرت مود. وفي أيار 2012 عندما أعلن أنان من دمشق أنّه سيطرح جدولاً للحوار الوطني، تحرّك أعداء سورية لمنع هذا

الحوار وعَقَدَ وزراء الخارجية العرب اجتماعاً دعى «لوضع سقف زمني لمهمة كوفي أنان في سورية» بدل دعم مهمته. إذ إنّ حياة وموت الشعب السوري كان آخر ما يفكّر به هؤلاء. وفي 30 أيار 2012 قرّرت أميركا والدول الغربية وتركيا طرد الدبلوماسيين السوريين لديها. فردّ بشار الأسد أن بلاده تواجه حرباً حقيقية من الخارج وأنّ لا تساهل أو تسامح مع الإرهاب. وجدد استعداد سورية للحوار مع أطراف المعارضة التي لا تطالب بالتدخل الخارجي. ثم طردت سورية سفراء أميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وألمانيا وكندا، عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

أكاذيب مؤتمرات جنيف

فشل كوفي أنان في تقريب وجهات النظر وانسحبت بعثة الأمم المتحدة من سورية بعدما فجّر مسلحون مكاتبها في دمشق، واستمرّت المواجهات العسكرية. عندها تداعت الدول الكبرى إلى جنيف لعقد مؤتمر ينظر في الأزمة السورية. وتوصّلت «مجموعة العمل الدولية في شأن سورية» في 30 حزيران 2012 إلى «خطة مرحلية لنقل السلطة في سورية»، دعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وعدم عسكرة النزاع وألزمت المعارضة بتسمية ممثلين للعمل على تنفيذ الخطة الانتقالية والبدء بحوار وطني شامل. وبقيت النقطة العالقة إصرار الدول الداعمة للجماعات المسلحة على ضرورة تسليم الرئيس بشار الأسد منصبه لحكومة انتقالية، في حين رفضت روسيا هذا الشرط. كانت معارضة الخارج شديدة التطرف في مواقفها، فرفضت اتفاق جنيف بقوة وأعلنت عدم استعدادها للتفاوض مع الرئيس بشّار الأسد أو «أي شخص من نظامه». ولكن كان طريفاً في 6 كانون الثاني 2013 أنّ هذه المعارضة انتقدت خطاب بشار الأسد حول خريطة الحل على أنّه يخرج على اتفاق جنيف.

وحتى في «جنيف 2» في 2014 لم تقدّم معارضة الخارج مشروع حل عقلاني. إذ إنّها لم تبتعد قيد أنملة عن مطلب وحيد هو تسليمها السلطة بشكل دكتاتوري بعيدٍ جداً عن أية مبادئ ديمقراطية.

لقد رمى اتفاق جنيف في حزيران 2012 والذي على أساسه عقد «جنيف 2»، إلى إيجاد حل جذري للأزمة، حيث أكّد المؤتمرون «أنّ السوريين أنفسهم هم المعنيون بإيجاد حل لأزمتهم، ولا يمكن فرض أي حل عليهم من الخارج»، احتراماً لسيادة سورية. ورفضت روسيا إضافة أي بند يدعو الرئيس بشّار الأسد إلى التنحي، مشدّدة على أهمية وقف العنف وبدء التفاوض

بين الحكومة والمعارضة.

بعد الإعلان عن اتفاق جنيف تبيّن أنّ التكتّل العربي-الغربي شارك في صياغته فعلاً ولكنه لم ينوِ تطبيقه. إذ لم ينشف حبر الاتفاق حتى تواصل العمل لتدّخل عسكري. ففي 6 تموز 2012 دعى «مؤتمر أصدقاء سورية» مجلس الأمن للقيام بتحرك أقوى تجاه سورية، فيما أخذ الرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا هولاند يطلق تصريحات متكرّرة عن ضرورة التدخّل «لأنّ دول جوار سورية خائفة»، إشارة الى تركيا التي أصبحت بوابة التدخل الخارجي الرئيسية. ودفعت فرنسا مجدداً بمشروع قرار في مجلس الأمن لا يأخذ اتفاق جنيف في الاعتبار. وعندما طُرح المشروع الفرنسي على مجلس الأمن في 19 تموز 2012 صوّتت روسيا والصين ضده. ثم دعت روسيا والصين إلى حل متوازن يسمح بانهاء العنف وبتحوّل سلمي داخل سورية.

ورغم هذه الأجواء وبعد ثلاثة أسابيع من اتفاق جنيف، التقى الرئيس الأسد كوفي أنان مجدّداً وعبّر عن دعمه للحل السياسي، مؤكداً أن العقوبات لن تغيّر موقف سورية مهما اشتدت، واتهم الولايات المتحدة بدعم العصابات المسلحة لزعزعة أمن سورية. وعرض أنان مشروعاً للحل على الرئيس السوري لمناقشته مع المعارضة الخارجية. وكالعادة، لم يكترث «المجلس الوطني السوري» بصيغة أنان لأنّها لا تتضمّن ذهاب الرئيس السوري. وفي آب اعتبر الرئيس بشار «أنّ سورية تواجه معركة يتوقف عليها مصير الشعب والأمة» وأنّ سورية تواجه معركة اقليمية وعالمية وتحتاج للوقت لحسمها، وكأنّه يستشرف الانجازات الميدانية في 2013 و2014.

تواصلت الحملة الدولية في آب 2012 حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار عربي بشأن سورية بدعم 133 دولة. وصوّت وزراء خارجية «منظمة التعاون الاسلامي» على تعليق عضوية سورية. وفي أيلول، أوقفت مصر، التي سيطر على حكومتها الإخوان، بث القنوات الفضائية السورية بعد حجبها عن القمر الصناعي نايل سات.

في 2 آب 2012، قدّم كوفي أنان استقالته، وحلّ مكانه الأخضر الابراهيمي مبعوثاً جديداً. فحضر الابراهيمي إلى دمشق والتقى الرئيس بشّار الذي أكّد مجدداً التزام سورية التعاون مع أي جهود صادقة لحل الأزمة. وفي 21 تشرين الأول التقى الرئيس السوري الابراهيمي مرّة أخرى وشدّد على وجوب أن تقوم أية مبادرة أو عملية سياسية على مبدأ وقف الإرهاب. وحقّق الابراهيمي نجاحاً متواضعاً إذ أعلن في 24 تشرين الأول عن وقف موقت لاطلاق النار. ولكن مساعيه لم تؤدِ إلى نتيجة، إذ كان الإبراهيمي يدفع لمرحلة انتقالية

توقف الحرب وتؤدي إلى تغيير يُرضي الأطراف. وكان من طبيعة مهمته أن يصغي للقوى الخارجية ويحمل اقتراحاتها. ففي كانون الأول 2012 نقل اقتراحات فرنسية لم ترق لدمشق، لأنّها تضمّنت تنازلات تشمل إلغاء دور بشّار في المرحلة الانتقالية لصالح ائتلاف حكومي غامض التركيب.

رفضت المعارضة الخارجية كل مقترحات الابراهيمي وغيره من المبعوثين حتى قبل أن يصل إليها أي نص أو شرح. وكان شرطها الأول والأخير تنحي بشّار الأسد. وتلقّى الإبراهيمي نصيبه من شتائم واتهامات هذه المعارضة، حيث صرّح ناطق باسم «الجيش الحر» أن «المعارضة السورية والجيش الحر يرفضان بشكل مطلق كل ما يصدر عن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي من تصريحات»، ويعتبرانه في خانة النظام وأنّ «الجيش الحر رفض اللقاء معه»، وأنّ مواقف الابراهيمي «تعتبر من وجهة نظرنا تدخلاً في الشأن السوري وليست مواقف وسيط»، وأنّ «الحل الوحيد في المرحلة المقبلة هو الحل العسكري»، لأنّ «الثورة باتت قادرة على فرض نفسها على أرض الواقع».

ثم أخذ التكتّل المعادي طيلة 2013 يحيك ملف الأسلحة الكيماوية كحجّة لدخول الناتو سورية. وردّت الخارجية السورية أنّ الحكومة لن تستخدم أسلحة كيماوية تحت أي ظرف. وتواصل التحريض الاعلامي لاستغلال هذا الملف الوهمي كمنصة للتدّخل casus belli. ولم يبالِ أعداء سورية بتطميناتها، إذ أعلن الناتو نشر بطاريات صواريخ باتريوت في تركيا وأكّدت دول غربية عزمها على المشاركة في حال نشوب نزاع. وتصاعد الأمر في صيف 2013 عندما رتّبت تركيا عملية خاصة في ريف دمشق سقط جرائها ضحايا مدنيين وبدا فيها أنّ الكيماوي قد استعمل. ووصل الأمر في آب 2013 إلى تهديد أميركي بضرب سورية. فكانت أسابيع عصيبة حبست أنفاس الرأي العام العالمي إلى أن عدلت واشنطن عن الأمر في أيلول خوفاً من رد الفعل السوري.

وطيلة 2013 وسط انجازات ميدانية للجيش السوري، تحرّكت بورصة وهمية لتسوية دولية. إلا أنّ «الائتلاف السوري» لم يعطِ شأناً لهذا الأمر، بل استمر رهانه على الحسم العسكري، معللاً أنّه «لا يقبل بأي تسوية، بل بحل يقضي برحيل الرئيس السوري بشار الأسد». وبقي رهانه هذا حتى بعد «جنيف 2».

لقد فشلت الجماعات المسلّحة في السيطرة حتى على مدينة سورية رئيسية واحدة وتراجعت أميركا عن التدخّل العسكري وظهر احتمال بأنّ حرب سورية قد انتهت وبقي تجفيف مصادر

المال والسلاح وتصفية جيوب المسلحين.

أمل كثيرون أنّ واشنطن ستغيّر موقفها نحو دمشق، ولكن الموقف الأميركي لم يتراجع ولن يتراجع ولا يمكن أن يكون أي هدوء في الحرب سوى تكتيكاً موقتاً وليس استراتيجياً. وتفسير تكتيك التهدئة الأميركي من حين لآخر هو أنّ أميركا ليست قوة خارقة وأنّ قرارها ليس كالقدر الذي لا يردّ. بل يمكن أن تفشل هي أيضاً وأن الشعوب التي تريد قهرها ستقاومها. لذلك، فهي تتظاهر بالديبلوماسية حيناً وبأنّ المنطق السلمي قد عاد إلى البيت الأبيض حيناً آخر. وكل ذلك للقيام بالمراجعة والتقاط النفس والعودة في يوم آخر.

وعلى سبيل المثال، أمام الفشل الصارخ للإسلاميين في تونس وليبيا ومصر، عادت أميركا وأخذت السلطة من الإخوان والسلفيين وسلمتها للعسكر أو لقيادات موالية للولايات المتحدة في مصر وتونس وليبيا. وهذا التكتيك ينعكس إيجاباً على سورية لأنّ الولايات المتحدة لم تعد تريد أن «يسقط النظام» في دمشق بأيدي متطرّفين وتكفيريين، دون أن يعني ذلك تغييراً في استراتيجيتها بأنّها ستعود لسحق سورية في يوم آخر، ربما سيكون بعيداً ولكنها ستعود.

سورية العصيّة والقوية هي التي أقنعت، بصمودها وعدم تردّدها في الميدان، الولايات المتحدة بإلغاء «الضربة الجوية» التي رُتّب لها ملف الكيماوي جيداً لتبريرها. ولم تكن حسنة أو منّة أو انسانية من واشنطن أن تصرف النظر عن الضربة في أيلول 2013.

لقد تغيّر الموقف الأميركي موقتاً لأنّ المخابرات الغربية قد خلصت إلى نتيجة أنّ الدولة السورية لا تزال قوية وتحتفظ بمعظم قوّاها الاستراتيجية إذا أُجبرت على خوض حرب إقليمية واسعة. وأية مجازفة للتدخّل عبر تركيا ستجرّ الناتو إلى حرب واسعة وربما إلى مواجهة مع روسيا وإيران.

وما يؤيّد منطق أنّ موقف أميركا في التريّث كان تكتيكياً، هو أنّ واشنطن تدير اللعبة وتحرّك البيادق ولم تخرج بنداء واضح لوقف الحرب في سورية ولم توعز لفرنسا وتركيا وقطر والسعودية بأنّ اللعبة قد انتهت. بل هي تخفّف الوتيرة ثم تشعلها لتحافظ على المشروع الأصلي وهو مواصلة عملية تدمير سورية وإضعافها حتى لو استغرق ذلك عقد أو عقدين من الزمن، كما فعلت في العراق من 1991 إلى 2011. وها هو البيت الأبيض والإدارة يواصلان الضخ والتحريض والدعوة إلى المزيد من الحرب على سورية ويحاولان عرقلة الانتخابات الرئاسية في سورية.

في العام 2015 خَفُتَ تهديدُ العمل العسكري الغربي ضد سورية وكثر الكلام عن حل

سياسي يوقف الحرب في سورية. ولكن التكتّل المعادي لسورية هدّد وتوعّد وخرج بتصريحات عن التسليح وتدريب المعارضة وضرورة «خروج بشّار»، وكل هذا بإدارة المايسترو الأميركي.

وبقي موقف «الإئتلاف السوري» يرواح مكانه في مشروع تبسيطي- أي، باختصار، ضرورة تدخّل عسكري غربي («كود» لغزو الناتو مشابه لليبيا) واسقاط بشّار الأسد قبل الكلام عن أية خطوة أخرى. وبقي هذا هو منطق هؤلاء في مؤتمر جنيف 2 وسيبقى نفس كلامهم في جنيف 3 و4. وهذا لا يختلف عن تصريحاتهم منذ صيف 2011 بوضع تصورات أنّ الأسد ساقط حتماً وأنّ مفاجآت كثيرة ستحدث كسقوط مدن هامة وانشقاقات كبرى في الجيش السوري والألوية النظامية، الخ.

وأي من هذا لم يحصل. وخلال ثلاث سنوات لم يعدُ مشروع المعارضة - رغم أطنان البيانات والوثائق والتصريحات شبه اليومية - كونه بنداً واحداً هو رحيل بشّار. فوراء الأكمة ما وراءها كلعبة الدومينو. والمطالبة برحيل بشّار هي جزء من حرب تدمير سورية:

- فإذا وافق الرئيس الأسد على الاعتزال سيقولون هذا غير كافٍ: يجب استقالة «رموز النظام» أيضاً.
- وإذا رحل «رموز النظام»، سيقولون هذا غير كافٍ: يجب فكفكة الأجهزة الأمنية.
- وإذا بدأت تلك الفكفكة، يطالبون أيضاً بفكفكة هيكلية الجيش ومحاكمة المسؤولين واجتثاث البعث، الخ.، ضمن مسلسل بات معروفاً كما حصل في العراق.
- ثم وبعد أن تضعف الدولة السورية، ويصبح سهلاً دخول الناتو تحت مسمّى «الإرادة الدولية»، تقرّر الولايات المتحدة تدمير ترسانة سورية من الأسلحة الاستراتيجية.
- ثم تدّخل قوى أجنبية تفرض ما تشاء. وبالتالي تنتهي سورية إلى دويلة هشّة، أو شبه كيان كما حصل في بلدان عدّة من آسيا وأفريقيا.

وهذا السيناريو ليس لمصلحة سورية ولا لأي معارض شريف مخلص لبلاده. وعلى العقلاء أن ينظروا أبعد من المنصب والمال. فالمعارضات الخارجية تلعب بمستقبل الشعب السوري، وتتظاهر أنّها لا تعلم عن التراجع الكبير للدعم الشعبي لها داخل سورية، حتى باعتراف قياداتها. وهذه المعارضات تهمل قناعة باتت متجسدّة لمكونات «الائتلاف» نفسه أنّ لا بديل عن الحل السياسي. وعلى المعارضات أن تكفّ عن لازمة «سلّم السلطة» وتقدّم مشاريعاً عن كيفية إعادة بناء الدولة والأجهزة الأمنية والجيش والقطاع العام حيث يعمل مليون ومائتي موظف يعتاش من رواتبهم ملايين المواطنين، ومعالجة الوضع الطائفي والعرقي المستجد

بسبب المعارك والتهجير، وتأهيل الإدارة المدنية والبنية التحتية لبلد منكوب ومدن مدمّرة. أمّا إذا أصرّت تلك المعارضات على مواقفها المدمّرة للبلاد فإنّ ملايين المواطنين المتضررين سيقفون بوجهها بالمرصاد ويحاكمونها ويجرّونها إلى القضاء.

ثمة أكاذيب انتشرت حول الحرب السورية لا بد من كشفها في هذه العجالة:

- أولاً، أنّ مسار الحدث السوري منذ أربعة أعوام يختلف عن الدول العربية الأخرى. فسورية حافظت على استقلاليتها في السياسة الداخلية والخارجية وقدّمت نموذجاً عربيّاً للبرامج الاجتماعية ولدولة الرعاية. وهذا النوع من الدول ندر مثيله في عالم اليوم ولا توافق عليه الولايات المتحدة لأنّ المطلوب هو الطاعة والانفتاح الاقتصادي التام للنهب الخارجي. لقد قدّمت الدولة السورية خدمات وبرامج قدر الامكانات المتاحة.
- ثانياً، وضع الشعب السوري الاجتماعي والاقتصادي كان أقّل رفاهية من وضع حال الشعب الليبي، ولكنه كان أفضل من حال الشعب المصري. وسورية عانت مشاكل اقتصادية مزمنة، ولكنها لم تكن في آذار 2011 على شفير هاوية الجوع والأوبئة وكأنّها من دول أفريقيا الجائعة. بل كان يمكن لأي زائر أن يشهد نمو مدنها ومستوى المعيشة الذي يصعب تمييزه عن مستوى لبنان. فالناس في سورية كانت بصحّة جيدة والخدمات مؤمّنة من مدارس وجامعات ومستشفيات ورعاية وطرق وشرطة، الخ. والجيل الجديد كان يُقدم على اقتناء الأجهزة الالكترونية ويرتدي الملابس العصرية ويخرج بتسريحات شعر وأناقة ويركب السيارات. وحتى عندما عرضت الفضائيات عناصر جماعات مسلّحة من الجنسية السورية فهم لم يكونوا ثواراً بائسين غاضبين كالفياتكونغ أو مثل تشي غيفارة، بل شبّاناً أجسادهم ممتلئة ويتمتعون بصحّة جيدة وعضلات، ينطقون بعنجهية رجل الشارع وليس بلسان البائس المظلوم، قبضوا معاشات شهرية بالدولار واحتلوا أفضل الشقق السكنية في المدن السورية ونهبوا وقتلوا ما طاب لهم، كما عرضت التلفزة.
- ثالثاً، نعم إنّ سورية لم تكن واحة للديمقراطية كسويسرا مثلاً. ولكنّها لم تكن ستالينية أيضاً كما صوّرها الاعلام المعادي، ولا مثل كوريا الشمالية كما وصفتها مقالات في صحف الغرب بطريقة مضحكة لمن يعرف سورية فعلاً. وسورية ليست حتماً كما جاء في بعض الكتب التي ظهرت في الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة بأقلام يُوصفُ أصحابُها بأنّهم أكاديميون، مثل فؤاد عجمي، بل يجدر بهؤلاء الكتّاب أن يخجلوا مما يكتبون، لأنّ هدفهم واضح وهو وضع سورية وكوريا الشمالية وكوبا وإيران ضمن «محور شر».

– رابعاً، سورية دولة مدنية علمانية رغم كل ما يقال، تعيش فيها أغلبيات وأقليات عرقية ودينية تمارس شعائرها وعاداتها وتقاليدها بحرية تامة لا مثيل لها في كل الدول العربية باستثناء لبنان، وتطبّق المساواة في التوظيف في القطاع العام دون تمييز بني المواطنين أو بين امرأة ورجل. والمهزلة أنّ تركيا هي التي تريد تغيير سورية مع أن تركيا لا تحترم أقلياتها العرقية والدينية ولا تقيم وزناً لشعائر وتقاليد مواطنيها وتضرب اليم المدنية التي قامت عليها.

– خامساً، أنّ وجود رئيس أو حاكم بصلاحيات استثنائية لا يميّز سورية عن كل الدول العربية (باستثناء لبنان). وإذا قدّم الغرب الأردن والمغرب كنموذج لانتخابات عربية ديمقراطية فإنّ الانتخابات السورية لم تكن أقل منها صدقية.

– سادساً، للمرأة شأن في الدولة السورية وفي أوجه الاقتصاد والسياسة في البلاد، أكان في حقوق المساواة أو في عدد النساء في مجلس الوزراء والإدارات العامة، ونسبتهن في هذه المؤسسات هي الأعلى في الدول العربية.

– سابعاً، القضاء السوري لم يكن مثالياً ولكنّه كان أفضل من القضاء في مصر والسعودية وتونس – الدول التي دلّلها الغرب – وعلى الأقل فالأكيد أنّ القضاء في سورية على علاّته لم يكن مثل ذلك الذي كان سائداً في دول الكتلة الاشتراكية السابقة في أوروبا.

وأخيراً فإنّ مشاهدة الفضائيات واستعمال الانترنت والهاتف الخليوي في سورية في عهد بشّار الأسد كانت أموراً مباحة بدون قيود، وهذا ما دفع الإعلام الرسمي في سنوات ما قبل الأزمة إلى التخفيف من ممالأة الحاكم واحترام ذكاء القارئ. فالمواطن السوري كاللبناني، منفتح على التجارة الغربية ومعتاد على نمط العيش الأوروبي حتى الشراهة ويتمتّع بانتقاد السلطة والإدارة حتى الثمالة ويطلق النكات على الحكّام بكل جرأة.

وكل ما تقدّم لا يعني أنّ سورية كانت دولة مثالية أو جنّة الديمقراطية، بل ثمّة بؤر كثيرة للشكوى والأزمة. ولكن المراقب مدعو هنا إلى التأمّل كيف يفضّل الغربُ وخاصة أميركا، دولاً عربية هي الأكثر رجعية وأصولية وأشد عداءً للديمقراطية في الكرة الأرضية، وتساند الجماعات التكفيرية وعلى رأسها إرهابيي القاعدة ضد سورية. وكيف يعمل هذه الغرب مع تلك الدول البدائية لضرب سورية المدنية والضحارية.

الوفاق الداخلي

لقد قمنا باستبيان بحثي حول عوامل الحدث السوري عبر تِكنيك دِلفي Delphi

Technique. –وكانت نتيجة الاستبيان أنّ أزمة سورية هي بنسبة 60 بالمئة خارجية و40 بالمئة داخلية. وهذا التوزيع يرجّح منطق أنّ سورية تدافع عن نفسها ضد عدوان خارجي وأنّ الدولة بتعريفها في علم السياسية توظف طاقاتها لحفظ أمنها، وهو ما تفعله بريطانيا وأميركا وفرنسا كل يوم على أراضيها. ولكنّ ذلك لا ينفي أنّ العامل الداخلي كان كبيراً ومهماً ولا يجوز إغفاله. ومتى انتهى العامل الخارجي توافرت شروط الحل الداخلي.

ونتيجة الاستبيان الثانية هي أنّ صراع البعث والإخوان كان وازناً في أزمة سورية، يليه مباشرة الصراع السوري–الاسرائيلي. وهذان العاملان فاقا كل ما عداهما، ويشرحا صعوبة إيجاد حل من الخارج، عادل ومنصف للشعب السوري.

ألا نرى كيف كان حل أميركا للبوسنة مجحفاً جداً بحق شعب البوسنة؟

أمّا مؤتمر جنيف حول سورية أو أي حل يرعاه الخارج هو ستارة دخان لأنّ الخطر الاسرائيلي لن يزول ولن تتوقف اسرائيل عن محاولة تدمير قوة سورية. كما أنّ العامل الإخواني المدعوم خارجياً لن يتبخّر. فقد يجفّ التمويل والتسليح الخارجيين وتتوقّف الحرب الإعلامية والحرب الديبلوماسية ويتجمّد هدف الخارج في تدمير الدولة والمجتمع في سورية. وسيبدو أنّ كل شيء قد انتهى. ولكن الصراع السوري–الاسرائيلي المرتبط بالقضية الفلسطينية، والخطر الذي تمثّله الجماعات التي لا ترضى بسورية دولة مدنية لن يزول.

كما أنّ الظل الذي تعكسه الولايات المتحدة على سورية والمنطقة حاضر أبداً. لقد بدّلت الادارة الأميركية نهج تدخّلها العسكري بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، لأنّ كلفته عالية ولم يعد الشعب الأميركي مقتنعاً به. وقدّم باراك أوباما سياسة جديدة أنّ أميركا لن ترسل جيوشاً لحفظ مصالح الناتو بل أنّ على حلفائها الأوروبيين، وخاصة فرنسا، أن يفعلوا ذلك. وأبلغت واشنطن حلفاءها بهذا النهج أثناء مؤتمر قمّة دول حلف الناتو في ستراسبورغ في 4 نيسان 2009. وليس لحلفاء أميركا أن يردّوا طلباً لها مهما كان توجّه الأحزاب الحاكمة في كل دولة. وهكذا، ففرنسا – سواءً كان حكمها اشتراكياً أم يمينيّاً – أخذت تتدخّل مباشرة وبعمق، عسكرياً وديبلوماسياً، في ليبيا وسورية وأفريقيا. ولم يعن ذلك أنّ دور أميركا قد تراجع بل هي التي تدير اللعبة وتعطي الأوامر.

بعد أربع سنوات، فشل التكتّل الدولي في تدمير الدولة السورية ولم تتجزّأ البلاد، بل أصيب الخارج بخيبة. فلا حسم عسكري سريع عبر تفجير الداخل، ولا إمكان لغزو من الناتو تكاليفه باهظة وعواقبه مجهولة. بل لاح أمل بنهاية الحرب والتوصل إلى حل ينبثق من

الداخل ويحقق أماني الشعب السوري في دولة عصرية مدنية تحترم حقوق الانسان والتعددية الدينية والإثنية وتبشّر بديمقراطية واعدة.

المواجهات العسكرية كانت مستمرة في مطلع 2015، ولكنها عمليات الجيش السوري لتصفية بؤر المسلحين المتبقية وليست كما كان الوضع في 2011. وهي تسمح بالتفاؤل في انتقال سلمي نحو الاستقرار وعودة الازدهار، حتى لو استغرق ذلك عاماً أو أكثر. ذلك أنّه ليس ثمّة ما يوحي أنّ الأزمة ستكون طويلة أو أنّها بدون أفق. بل أنّ سورية لو مُنحت فرصة للإصلاح الداخلي لفاقت لبنان بنظاميه السياسي والاقتصادي عصرية وحداثة. بل أنّ أميركا واسرائيل استهدفتا سورية منذ عقود بدون كلل، بالضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية الدائمة والعقوبات والحصار، ما أدّى إلى إبطاء تطورها الصناعي والاجتماعي وتعطيل حياة شبعها.

لقد نشرت «المجموعة الدولية للأزمات» – وهي مؤسسة غربية محافظة لا تؤيّد الدولة السورية – تقريراً بعنوان «الصراع وتحوّلاته في سورية»، خلص إلى نقاط أربع:

– **أولاً**، أنّ الدولة السورية أصبحت أكثر تمترساً ولم تعد تخشى التهديدات والعقوبات ومن شبه المستحيل تدميرها.

– **ثانياً**، أنّ القوى المعارضة السورية تحوّلت إلى التطرف المذهبي والصراع الداخلي في ما بينها والعنف الانتقامي بعدما أخفقت في كسر نواة الحكم.

– **ثالثاً**، أنّ القتال جذب أعداداً هائلة من الجهاديين الأجانب وغذّى الأصولية الاسلامية وأطلق العنان للقتل الطائفي وأعمال التفجير والقتل الجماعي.

– **رابعاً**، أنّ المعارضة في سعيها إلى تدمير نظام الحكم كهدف نهائي بدون أفق، جعلها تهمل أن يكون لديها خطة تضمن مستقبل الأقليات كشركاء حقيقيين. وخلص التقرير إلى أنّ هذا الإهمال يجعل اتساع دائرة الصراع حتمياً، ليشمل أقليات العلويين والأكراد والدروز والمسيحيين والإسماعيليين الذين قد يشعرون أن دورهم قادم. بل كان على المعارضة أن تطمئن هؤلاء بتطهير أوساطها من الغلاة وبوضع برنامج مدني يحافظ على مؤسسات الدولة.

طيلة السنوات السابقة لم تحقّق الجماعات المسلّحة انجازاً هاماً، لا بل استطاعت القوات النظامية استرداد معظم المناطق والمدن.

السعي لانهاء الحرب

أولاً، منذ فشل مؤتمر جنيف 2 انصرفت سورية إلى حل ذاتي داخلي دون إغلاق الباب

على العمل الديبلوماسي أو التباحث مع الحلفاء والأصدقاء ومع أية جهة تريد الخير لسورية.

وكان تحوّل السياسة السورية هذا يستند إلى أنّ لأميركا استراتيجية ثابتة هي إضعاف سورية والسيطرة عليها، ولن تكون واشنطن إطلاقاً «وسيطاً عادلاً» بين الحكومة والمعارضة ولن يغيّر أي حل خارجي للأزمة هذه الثابتة الأميركية سواء في جنيف أو في غير جنيف.

وثانياً، أنّ المعارضات الخارجية التي حضرت مؤتمرات جنيف على أساس أنّها الطرف الثاني في الأزمة كانت مرتهنة للخارج ولا تملك أية صفة تمثيلية أو قدرة على اتخاذ أي قرار، وليس لها أية مصداقية بعدما ارتكبت الشنائع واستقتلت لجلب العدوان الخارجي على سورية. وهي إذا استلمت جزءاً من السلطة، ستستمر في ارتهانها وفي تجيير نفوذها للخارج كما يفعل البعض في لبنان. وهي إذا ما استحقت شيئاً فهو المحاكمة تحت الخيانة العظمى وليس مكافأتها على ما ارتكبت.

وثالثاً، أنّ سورية، وبوتيرة واحدة، كانت تطهّر جيوب المسلحين وتواصل الورشة الديمقراطية نحو التغيير والإصلاح. وليست سورية البلد الأول الذي تقع فيه أحداث وينتصر طرف على طرف، ويقوم الطرف المنتصر بإعادة إعمار البلاد وبناء المجتمع. وكانت الرسالة الى المعارضة أنّ من يريد أن يشارك في البناء فليفعل ذلك ضمن المؤسسات الدستورية للبلاد وليس على طاولة في جنيف حيث يطالب بتسليم السلطة وليس في جعبته كرة بنّاءة واحدة. وهذه أميركا أفضل مثال على طرف فاز في حرب الشمال والجنوب في القرن التاسع عشر – «اليانكي» – الذي خرج ليبني أعظم امبراطورية في التاريخ الحديث. وفي الحال السورية إنّ الفئة الفائزة هي الدولة أم الجميع.

ورابعاً، السلام المثالي والكامل ليس ممكناً في سورية أو في أي بلد آخر. ولن يتوصل أي مؤتمر خارجي إلى سلام نهائي، ولن تكف اسرائيل عن محاولاتها إسقاط سورية ولن يختفي المعسكر المناهض لسورية من الوجود. وكان على سورية عدم تهيّب فكرة أن تُسقط المؤتمرات الخارجية، كمؤتمر جنيف، من حساباتها وتستثمر الجهد والوقت في الحل الداخلي. أنظروا إلى الطبقة السياسية في لبنان كيف باعت نفسها للخارج وباتت عاجزة حتى عن تعيين موظف.

لقاءات جنيف سخّر فيها الغرب معارضة الخارج كي ترفض الحلول المنطقية لمصلحة سورية. بعض أطراف المعارضة الخارجية عمل نهاراً جهاراً لجلب الناتو إلى سورية ودعَم حَمَلة السواطير الذين نهشوا بسورية والتقى الاسرائيليين مراراً وعرض التعاون المشترك مع الجيش الاسرائيلي. ثم جاء إلى جنيف يقول للحكومة «سلّموا السلطة»، كما استعمل بعضهم حرب

تموز 2006 ليقول للمقاومة في لبنان «سلّموا سلاحكم».

ليبيا سقطت في خريف 2011 وهي لا تزال حتى هذه السطور في فوضى وحروب. أمّا سورية فقد قاومت التهديدات الخارجية وصمدت في وجه الناتو الذي يضم 30 دولة، وانتصرت ولم يعد أحد يجرؤ على التفكير في غزوها. والدولة السورية كانت قويّة بشعبها وبفضل جيش وأجهزة متينة ورئيس يتمتّع بشعبية. والثمن الذي تقبضه في انتصارها هو أن تحل أزمتها بنفسها.

تنظيم «داعش» = «الدولة الإسلامية في العراق والشام»

هو تنظيم مسلح إرهابي، فرع لتنظيم القاعدة في العراق، يتبنى «الفكر» السلفي الجهادي لإعادة«الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة». انتشر في العراق وسورية براية سوداء عليها أحرف عربية مميّزة. وجذور انطلاقه تعود إلى العراق العام 2006 بعد مصرع مؤسسه أمير القاعدة أبو مصعب الزرقاوي. فقام تنظيم «الدولة» بعمليات ارهابية داخل العراق حتى قُتل أميره أبو عمر البغدادي في نيسان 2010 ليصبح أبو بكر البغدادي زعيماً له. فأمر هذا الأخير بسلسلة أعمال إرهابية في العراق استهدفت البنك المركزي ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت. وتبنى داعش عملية تفجير السفارة الإيرانية في بيروت وسيطر على أجزاء من مدينة الفلوجة العراقية وانتشر في المحافظات ذات الأغلبية السنية في العراق.
أما في سورية، فبعد الخلاف الدموي مع النصرة، انتشر داعش في محافظات الرقة وحلب ودير الزور، وبدرجة أقل في ريف حمص وحماة والحسكة وإدلب. وكان من أكثر التنظيمات همجية في القتل والتفجير وإعدام الجنود السوريين بالجملة حتى بعد تسليم أنفسهم كما في ريف حلب في تموز 2013. كما تبيّن أنّ داعش امتلك معدات وأسلحة تشمل دبابات وصواريخ وسيارات مصفحة رباعية الدفع وأسلحة متنوعة جلبها من العراق، لبحارب الجيش السوري وحزب الله وأيضاً ميليشيا الجيش الحر وجبهة النصرة.

في العام 2014 وفيما الحرب الكونية مستمرة ضد سورية، ضجّ الإعلام العربي والعالمي بتوسّع تنظيم «داعش» الإرهابي وانتشاره كالنار في الهشيم في العراق وخاصة في الموصل، وامتداده إلى شمال شرق سورية.

ولم يكن هذا التنظيم بعبعاً خرج من القمقم، بل هو ظهر هناك منذ الغزو الأنغلو-أميركي للعراق، كجزء من التنظيمات السلفية التي رعتها الولايات المتحدة بتمويل سعودي منذ ايام أفغانستان وحتى اليوم، والتي ظهرت تحت مسميات عدّة أبرزها الطالبان هناك ثم تنظيم القاعدة منذ 2001.

وتحضرنا هنا ملاحظات ثلاث ومعطيات ثلاثة لشرح أبعاد ظاهرة «داعش».

في الملاحظات (1) أنّ «داعش» هي جزء من الترسانة الأميركية، و(2) أنّ دورها يشبه دور اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، و(3) أنّها ثمرة خيال هوليوودي خصب.

- الملاحظة الأولى، أنّ «داعش» وأخواتها هي جزء من الترسانة الأميركية لتطويق الصين وروسيا، هي امتداد لاستراتيجية الحرب الباردة القديمة منذ 1949، عندما اجترح العسكريون والخبراء الاستراتيجيون مشروع تسليح وتجييش البلدان الاسلامية المجاورة لروسيا، عبر تفجير هذه الدول من الداخل وإلباسها عباءة الدين والرجعية. وفي الحرب على سورية، لم يتغيّر سياق زعزعة الدول الذي تتبعه الولايات المتحدة، مستخدمة مرتزقة من 81 جنسية ضد سورية، هم لواء «العصبة الخارجية» للمخابرات الأميركية. ولقد نشرت كبريات صحف الغرب أعداد هؤلاء المسلحين ودول منشأهم وخطوط دخولهم إلى سورية، وكيف كان سهلاً على عشرات الآلاف منهم القدوم من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

وهؤلاء المرتزقة كانوا في سورية قبل 2014 يذبحون ويقطعون الرؤوس، والصعود الدراماتيكي لـ«داعش» هو جزء من سلسلة.

كانوا هنا في تسميات سابقة لـ«داعش» مثل «الجيش الحر» و«جبهة النصرة» والتنظيمات التكفيرية. فكليبات اليوتيوب عن الذبح وقطع الرؤوس ظهرت في صيف 2011 في بابا عمرو في حمص، كما أنّ ذبح جنود الجيش السوري ورمي جثثهم في العاصي بدأ ايضاً منذ 2011. فلماذا ظهرت تصريحات قادة الغرب الحاسمة والخائفة في نهاية 2014 ولم تُسمع قبل سنوات عندما وقعت أمور أفظع بكثير، من قتل وتشريد وهدم واغتصاب على ايدي الدواعش وامتداداتهم؟

محاولة الإعلام المعادي لسورية تغيير أسماء التنظيمات الإرهابية وإغراق الفضائيات بالتحليلات - مثلاً أنّ ثمّة خلافات عقائدية بين هذا التنظيم أو ذاك وكأنّ القَتَلة لديهم عقيدة -، إنّما هي لذرّ الرماد في العيون. فالممّول لكل هذه الجماعات معروف والسلاح والتدريب واللوجستيك كلّها أمور واضحة. سواء أتوا عبر تركيا أو العراق أو لبنان أو الأردن. فوراء القتلة وقفت الدوحة والرياض وأنقرة وتل أبيب وواشنطن ولندن وباريس، وهي عواصم بلدان لطالما عملت على تدمير سورية وإنهاء دورها الوطني والقومي، ليس منذ 2011 بل منذ عقود.

- الملاحظة الثانية، أنّ مخطط «داعش» - وهو اسم كآخر موضة في تسمية مرتزقة «الجهادية» الدولية - ضد سورية هو نفسه المستمر منذ السبعينيات، أي عملية استعمال جماعات متطرفة

لقتل السوريين وتدمير مدنهم وحضارتهم. ففي السعبينيات، دعم الغرب والرجعية العربية «الإخوان المسلمين» لزعزعة الحكم الوطني والعلماني في سورية ومصر. وهذه المرّة استخرج استراتيجيو أميركا والغرب فكرة قديمة عفى عليها الزمن وهي استعمال خدعة العدوان الثلاثي على مصر العام 1956 ضد سورية هذه المرّة. على طريقة الإطفائي الذي يشعل النيران ثم يأتي عارضاً خدماته لإطفائها. ففي العدوان الثلاثي، اتفقت فرنسا وبريطانيا واسرائيل على شن حرب على مصر، لتغنم اسرائيل سيناء وتغنم بريطانيا قناة السويس، وتضع فرنسا حدّاً لعبدالناصر الذي كان يدعم ثورة الجزائر ضدها. وقضت الخطة أن تغزو اسرائيل سيناء وتصل إلى حافة قناة السويس. وعندها «تحذّر» باريس ولندن الجانبان – أي مصر واسرائيل – أن تبتعدا عن القناة ليقوم جيشيهما بالهبوط واحتلال القناة. ولكن مصر فطنت للمؤامرة وقاومت الغزو الثلاثي وانتصرت.

وهذا العام أُخرجت هذه الفكرة السخيفة من الأرشيف، فأوعز الغرب ومعه عرب أميركا واسرائيل وتركيا، لجحافل المرتزقة تحت مسمى «داعش»، لبدء عملية واسعة في العراق وشرق سورية. ورافق العملية همروجة إعلامية غربية خليجية صاخبة، اصرّت أنّ هذا «الداعش» قد توسّع واحتل مناطق شاسعة في العراق وفي شرق سورية. ثم ظهرت خرئط باللون الأسود «لدولة إسلامية» مزعومة. وتماماً كما حصل العام 1956، خرجت تصريحات التهويل والتحذير من واشنطن وسواها عن الخطر الإرهابي لـ«داعش» وأنّ قوات غربية تتجهّز للقضاء عليه. ولكن «داعش» – كمثيلاته – هو صنيعتهم وربيبهم استعملوه كحصان طروادة ضد سورية والعراق، كما استعملت بريطانيا وفرنسا اسرائيل في العدوان الثلاثي.

وطبعاً كان ممنوعاً على سورية المشاركة في الحلف الدولي ضد «داعش» وممنوعاً على روسيا وإيران المشاركة. لأنّ مشاركة هذه الدول كانت ستفضح هذا الحلف الجهنمي الدولي الذي يدّعي أنّه قادم لضرب «داعش». بل أنّ هذا الحلف قدم لتنفيذ نفس المأرب الذي يحاوله منذ ربيع 2011 وهو ضرب سورية وتدميرها وابتلاعها وإبقاء العراق سجيناً لأميركا وللضغط على إيران. فأميركا طمأنت «داعش» أن الضربة ستكون مسرحة عندما قال الرئيس أوباما أن ضرب «داعش» سيستغرق سنوات، وهي رسالة لإبقاء التنظيم أداة حية. والغرب هو الذي أمَرَ «داعش» بقطع رؤوس مواطنين غربيين في العراق ونشرها بشكل واسع لتحريك مشاعر شعوب الغرب وتبرير التدخّل. وهذا أسلوب سمج ومعروف. وهناك تحاليل صحافية في أوروبا أنّ قطع رؤوس هؤلاء مفبرك وأنّهم ليسوا صحافيين بل عملاء «سي آي إيه» يعملون

مع «داعش» وأن كليب قطع الرؤوس هو مونتاج سينمائي. ولكن دعنا من هذه التحليلات ولنسأل: ماذا عن قطع رؤوس رجال الدين المسيحيين والمسلمين في سورية منذ 2011؟ وماذا عن إقدام «لواء الدفن» في «الجيش الحر» على إعدام 400 مواطن سوري من الطائفة السنية في آذار 2012 لأنّهم لم يبايعوا سلطته على الأرض؟

– الملاحظة الثالثة، أنّ «داعش» هو وحش قديم جديد كآخر بدعة هوليودية اجترحتها المخيّلة الأميركية. ومن يشاهد ثلاثية أفلام «سيّد الخواتم»، Lord of the Rings، لا سيما الجزء الثاني منه، سيرى انّ تكتيكات الهجمة الداعشية إنّما مستوحاة من هوليوود. وهذا السيناريو الهوليودي استعمل ضد سورية ومخرج فيلم الحرب على سورية هو نفسه:

– حيث كانت أولى الجحافل في ربيع 2011 ترتدي قفازات ناعمة وتطلق التصريحات وتعقد المؤتمرات وتلبس الكرافات وتقيم في الفنادق.

– ثم ظهر السلاح الوفير وانتشرت ظاهرة اغتيال الجنود وعناصر قوى الأمن في أنحاء سورية تحت اسم «الجيش الحر» في أواخر 2011 وخلال 2012، فقاومت سورية وتلاشى هذا التنظيم و«ضباطه».

– ثم دخل الساحة تنظيم «جبهة نصرة أهل الشام» بأساليبه الوحشية وعشقه للقتل والنهب والسبي والتدمير، فلم ينجح وأخذ عناصره يفرون ويفشلون في مواجهة الجيش السوري.

– وكانت آخر تجليات جحافل قوى الشر، تنظيم «داعش» الذي كان يعمل لعدّة سنوات في العراق أولاً تحت اسم «تنظيم القاعدة في العراق»، ومنذ 2006 على أساس «الدولة الاسلامية في العراق– د إ ع». ثم، ووفق الروشتة الهوليودية، ركّز هذا التنظيم عمله على الساحة السورية منذ 2011. وجاءت أساليبه صفحة مأخوذة من ممارسات المغول في بغداد عام 1258 وممارسات الصهيونية في فلسطين العام 1948: اي أقتلوا الأبرياء وأذبحوهم، فتحقّقون نصراً سريعاً ويفر الناس من أمامكم كالنمل. فـ«داعش» مثل اسرائيل التي دمّرت بيروت وغزّة وجنوب لبنان وتساهم اليوم في تدمير مدن سورية الكبرى، فتقوم بتدمير ملامح الحضارة من كنائس وأديرة ومساجد وتقتل المفكرين والمتعلمين وتقضي على أوجه الحضارة. وما أشبههم بالجراثيم والفيروس التي تخترعها الولايات المتحدة لتغذية ترسانتها ضد الشعوب.

أمّا المعطيات الثلاثة، فهي أنّ (1) «داعش» تنفذ المصالح الأميركية، و(2) تخدم الأهداف الأميركية، و(3) تدور على النفط وإسرائيل.

– المعطى الأول، إنّ «داعش» تنفّذ السياسة الأميركية. (1) فهي رافعة محلية تستعملها

واشنطن لضرب الدول غير المرضي عنها أميركياً. (2) وهي تخلق بؤرة توتّر يتولى الإعلام الغربي وتابعه العربي الترويج له على شكل واسع، فتقدّم هذه البؤرة ذريعة لواشنطن للتدخّل والهيمنة. (3) وهي مبرّر للأجهزة الأمنية داخل أميركا لتشديد الرقابة على المواطنين ولقمع الحريات بحجّة الحرب على الإرهاب، حيث تراجعت الحريات في أميركا بشكل غير مسبوق. ففي بلد تمثال الحرية نفهم أنّ الديمقراطية هي مراقبة المواطنين لدولتهم عبر البرلمان والحريات والقوانين، وما يحصل اليوم هو العكس حيث تنزلق أميركا لتصبح دولة بوليسية بامتياز.

– المعطى الثاني، أنّ الهدف الأميركي منذ 1949 هو ضرب الحكومات القومية والوطنية في العالم الثالث وزرع كيانات هشّة قبلية (كما في الجزيرة العربية) ودينية أو خادمة للاستعمار. فأميركا ومن يدور في فلكها من دول الغرب ودول عربية تخاطب الدول المغضوب عليها على أنّها «أنظمة» regimes وحسب، وتحرّم استعمال مصطلح «دولة» عليها. فالدولة السورية هي «نظام» والدولة العراقية هي «نظام» فيما لا يستعمل هذا المصطلح في توظيف كيانات النفط الظلامية في الجزيرة العربية. وكذلك، يصبح، مثلاً، الجيش العراقي الوطني «قوات مالكي» ويصبح الجيش السوري الوطني «قوات الأسد». بينما تفوز الميليشيات المسلحّة والمجرمة بلقب «الجيش السوري الحر». وبسحر سحر يتعمّم على مئات وسائل الإعلام العربية والدولية منح لقب «الدولة» على داعش، وتكتفي النشرات الإخبارية بإسباغ اسم «الدولة» أو «الدولة الإسلامية» على عصابات همجية. وواضح أنّ تعاطي الإعلام الغربي وتابعه العربي مع الأمر وكأنّ زرعَ كيانٍ وهابي سعودي جديد في شمال الهلال الخصيب قد أصبح حقيقة راسخة. فما هذه المهزلة النيوليبرالية في أن تصبح دولة مدنية حديثة مثل سورية «نظام»، وأن يصبح قاطعو الرؤوس ومدمّرو الأوطان «دولة»؟

– المعطى الثالث، أنّ السياسة الأميركية في المنطقة العربية تدور على النفط واسرائيل. فالغزو الأميركي للعراق في 2003 أشبع نَهَم أميركا للنفط ولكن إنهاك العراق وسورية في السنوات العشر الماضية – بالعقوبات الاقتصادية والحصار والتدخّل العسكري ورفد المرتزقة – كلّه يتعلّق باسرائيل. وتدمير سورية أو إضعافها هو لحرمان العرب من أية إمكانية للوقوف في وجه التوسّع الصهيوني. وضرب سورية هو بالذات لقطع شرايين المقاومة في لبنان وفلسطين. واستخدام «داعش» هو ليس لزعزعة سورية والعراق فحسب، وبذلك تخدم اسرائيل، بل أداة للضغط على إيران. وما «الحرب على الإرهاب» إلا حجّة للابقاء على الشبكة العسكرية الأميركية العملاقة، حيث يتم ارتهان سياسة أميركا الخارجية للوبي الصهيوني في واشنطن

والذي يدير منفرداً سياسة أميركا في الشرق الأوسط، ولشبكة مصالح عسكرية اقتصادية في الولايات المتحدة والتي تستفيد من نشاط ذلك اللوبي وتعضده. كل هذا بصرف النظر أنّ «الحرب على الإرهاب» المزعومة قد كلّفت المواطن الأميركي مبلغ 6600 مليار دولار منذ 2001. وكان من الأجدى إنفاق هذه الأموال على تنمية الاقتصاد الأميركي وعلى ابتكار سلع تجارية لمنافسة شريفة في الاقتصاد الدولي كما تفعل الصين واليابان وألمانيا. وليس السعي للهيمنة بالقوى العسكرية.

خلاصة

لسورية تاريخ عريق يعود إلى آلاف السنين، وُلدت فيها امبراطوريات وديانات وحضارات. رموزها تربط الماضي بالحاضر، ومدنها يسكنها السوريون بشكل متواصل منذ آلاف السنين. وبعض ما يحدث في سورية منذ 2011 مرتبط بتاريخها الطويل. ذلك أنّ تمسّك شعبها بالمدنية وابتعاده عن التطرّف الديني والإثني يعني أنّها ستربح الرهان في أزمتها الحاضرة وتعود إلى السلام والحرية. وإذا كان ثمّة ما يميّز سورية في مسيرة الحضارة البشرية فهو أنّ الإنسان أقام على أرضها منذ أقدم العصور وأسّس مدنية أعطت العالم الحرف والموسيقى والأدب والفلسفة والديانات السماوية. ولأنّها كذلك، فإنّ سورية قاومت الهمجية الوافدة وتمسّكت بمدنيتها وحداثتها، رافضة الإذعان، ومعلنة أنّها –كما قال مؤخراً عنها خبراء الغرب والشرق– دولة الاستقلال والسيادة الفريدة من نوعها في القرن الحادي والعشرين.

سورية هذه، بلد الحضارة والثقافة ومهد المدنية، عاشت منذ صيف 2011 أحداثاً تدمي القلوب، ناهز عدد ضحاياها 200 ألف قتيل ونصف مليون جريح، وفاق عدد المهجّرين داخلها وفي الدول المجاورة الأربعة ملايين مواطن، وأصاب الأذى الفادح مدنها السبع الكبرى التي كانت تعرف بحق على أنّها جواهر الشرق ورمز العراقة والقِدم. ولا مبالغة أن سورية تقع في منطقة مرصودة ومستهدفة منذ مائتي عام. فليس صدفة أن تستمرّ مراكز القرار في العالم منذ أوائل القرن العشرين على إطلاق تسميات جغرافية غير تاريخية لكل شعوب المنطقة العربية: من «شرق أدنى» إلى «شرق أوسط» وأخيراً «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (Middle East and North Africa, MENA)، طامسين بذلك عن سابق تصوّر وتصميم أية شخصية وطنية أو هوية عربية. وكأنّ بلاد العرب هي مجرّد مساحات اقتصادية ومشاع عسكري واستراتيجي تتلاعب به أهواء ومصالح القوى الإقليمية والعالمية وليست كياناً

ثقافياً وحضارياً. بل أنّ تاريخ سورية المعاصر الذي واكبناه في صفحات هذا الكتاب يدلّ على مقدرة هذا البلد على النهوض ليعود لاعباً رئيسياً في المنطقة.

مراجع البحث

مراجع عربية

الأبرش، محمد رياض، «التخصيص مرّة أخرى»، **النشرة الإقتصادية**، 1990، رقم 4، ص50–62.

الأطرش، فؤاد، **الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق**، بيروت.

الأطرش، منصور، **الإصلاح في سورية ومقالات أخرى**، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2014.

أبو منصور، فضل الله، **أعاصير دمشق**، بيروت، 1959.

إدريس، سماح، «مؤتمر دمشق: خطوة صحيحة أولى... ولكنْ»، **الأخبار**، 30 نيسان 2009.

بكداش، خالد، **التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري**، دمشق، أواسط تموز 1986.

بكداش، خالد، **الحزب الشيوعي في النضال لأجل الاستقلال والسيادة الوطنية**، بيروت، 1944.

بطاطو، حنّا، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيّين الأقل شأناً وسياساتهم**، بيروت، المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2014.

بقرادوني، كريم، **صدمة وصمود: عهد إميل لحود**، بيروت، شركة المطبوعات، 2009.

بقرادوني، كريم، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس**، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1984.

بولس، مينا إسحق طانيوس، **السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن**، المكتب العربي للمعارف، 2014.

تقي الدين، سليمان، «لبنان وسوريا: الدولة والمشاع»، **السفير**، نيسان 2009.

جعفر، قاسم محمد، **سورية والإتحاد السوفياتي**، لندن، رياض الريّس للكتب، 1987.

جنهاني، حبيب، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام، مثال سورية»، في **الحركات الإسلامية**

المعاصرة في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية، الطبعة الثانية، 1989.

الجرجور، توفيق، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دمشق، وزارة الثقافة، 1980.

الجعفري، بشّار، **السياسة الخارجية السورية**، دمشق، مطبعة طلاس، 1987.

الجندي، سامي، **البعث**، بيروت، 1969.

الجندي، سامي، **أتحدّى وأتّهم**، بيروت، دار فؤاد كرم.

الحمّاش، منير، **تطور الإقتصاد السوري الحديث**، دمشق، دار الجليل، 1983.

الحماش، منير، **الإستثمار في سورية: أسئلة وأجوبة**، دمشق، دار الأهالي، 1992.

الحماش، منير، **التنمية الصناعية في سورية وأفاق تجدّدها**، دمشق، دار الجليل، 1992.

حديدي، صبحي، «مجزرة حماه والتجربة السورية في محاربة الارهاب»، **القدس العربي**، 11 كانون الثاني 2002، ص 19.

حمدان، كمال، «لبنان وسوريا: مقارنة بين واقع النظامين الاقتصاديين»، في مؤتمر العلاقات السورية–اللبنانية، دمشق، 14–18 نيسان 2009.

حمدان، كمال وجورج قرم، مداخلات في مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية، دمشق، 14–18 نيسان 2009.

حدّاد، عبدالرؤوف، «متى ينهار هذا السد اللعين»، **أخبار الشرق**، 16 حزيران 2001.

حنّا، عبدالله، **الحركة العمالية في سورية و لبنان 1900-1945**، دمشق، دار دمشق، 1973.

الحافظ، ياسين، **الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**، بيروت، 1979.

الحافظ، ياسين، **حول بعض قضايا الثورة العربية**، بيروت، 1965.

حمدان، جمال، **عقود من الخيبات**، بيروت، دار بيسان، 1995.

الحزب الشيوعي السوري، **حول بعض التطورات والتدابير الإقتصادية في سورية**، كانون الأول، 1988.

خفجي، عصام، **الدولة وتطوّر الرأسمالية في العراق 1968-1978**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983.

خير، صفوح، **سورية: دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**، دمشق، وزارة الثقافة، 1985.

الداعوق، بشير، **اشتراكية البعث ومنهاجه الاقتصادي**، بيروت، دار الطليعة، 1974.

الداعوق، بشير، **نضال البعث**، بيروت، 1970.

الديري، عبدو، **أيّام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الإشتراكي في سورية**، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007.

درويش، عيسى، **الصناعة والطاقة في الجمهورية العربية السورية**، دمشق، وزارة الثقافة، 1983.

دندشلي، محمد، **حزب البعث العربي الاشتراكي 1940-1963: مساهمة في نقد الحركة السياسية في الوطن العربي**، صيدا لبنان، 1979.

دليلة، عارف، «تجربة سورية مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة»، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

داغر، آلبر، **لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة**، دار النهار، 2001.

ديب، كمال، «التعويضات المستحقة للبنان»، دراسة نشرتها «النهار» 13 كانون الأول، 1999.

ديب، كمال، **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015**، بيروت، دار الفارابي، 2004.

ديب، كمال، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، بيروت، دار النهار، 2007.

ديب، كمال، **ثمن الدم والدمار – التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.

ديب، كمال، **هذا الجسر العتيق، سقوط لبنان المسيحي**، بيروت، دار النهار للنشر، 2008.

الدوري، سيف الدين، **علي صالح السعدي : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2010.

رضا، عادل، «الإدارة بالأهداف/ إلى أين؟» في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2000.

وفؤاد السيّد، «التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل»، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2001.

رايسنر، يوهانس، **عقيدة وسياسة حركة الأخوان المسلمين في سورية من انتخابات 1947 إلى الحظر تحت أديب الشيشكلي عام 1952**، بيروت، دار رياض الريّس، 2005.

رعد، إنعام، **حرب حدود لا حرب وجود**، بيروت، منشورات النهضة، 1979.

الرزّاز، منيف، **التجربة المرّة: الأعمال الفكرية والسياسية**، عمّان، 1986.

روتبرغ، روبرت، **كيف تحوّلت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**، بيروت، دار رياض الريّس للكتب والنشر، 2014.

زكريا، خضر، **الهجرة الداخلية في سورية: نشوؤها وتطوّرها**، تونس، مطبوعات جامعة الدول العربية، 1988.

الزين، جهاد، «اللغة «التركية» الاقتصادية–السياسية التي يستخدمها الجيل الحاكم في دمشق»، **النهار**، 11 تشرين الثاني 2010.

سكّر، نبيل، «الاقتصاد السوري إلى أين؟» في معهد عبد الحميد شومان في عمان، **السفير**، 4 حزيران 2003.

السمّان، نبيل، **الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة**، دمشق، 1997.

إدوارد سعيد، **صُور المثقّف**، بيروت، دار النهار، 1996.

سعيفان، سمير، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق نيسان 2009.

سلامة، غسّان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

السباعي، بدرالدين، **المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة: 1958-1961**، بيروت، دار ابن خلدون، 1975.

السويدي، سعيد بن حازم، **الجهاد في سورية: حتى لا تتكرّر مأساة العراق مع القاعدة**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2014.

الشكعة، مصطفى، **إسلام بلا مذاهب**، القاهرة، الناشر مصطفى البابي الحلبي، 2001،

الشلاّح، بدر الدين، **التاريخ والذكرى: قصّة جهد وعمر**، دمشق، طبعة المؤلف، 1990.

صاغية، حازم. «فصول من قصة «حزب الله» اللبناني»، **الحياة**، كانون الثاني 2005.

صاغية، حازم، «قصة البعث في العراق»، **الحياة** 13 أيار 2003.

صاغية، حازم، **بعث العراق: سلطة صدام قياماً وحطاماً**، بيروت، دار الساقي،2003.

الصفدي، مطاع، **حزب البعث**، بيروت، 1970.

عيادي، محمد، «القطاعان المشترك والخاص»، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 1986.

عبدالكريم، مفيد، «دور القطاعات الإقتصادية العام والخاص والمشترك في التجارة الخارجية السورية»، دمشق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية السورية، 8 أيار 1990 إلى 12 آذار 1991.

عبدالنور، أيمن، «دور الأجهزة الحكومية في آليات السوق»، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 1999.

عبدالنور، خالد، «القطاع الخاص في سورية: من الحماية إلى المنافسة»، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2000.

علي، إبراهيم، «العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري»، الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهميّة الرقم الإحصائي، حمص، 25-27 تشرين الأول 1983.

عبدالفضيل، محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**: دراسة تحليلية لأهّم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

العيسمي، شبلي، **حزب البعث الاشتراكي مرحلة الأربعينات التأسيسية 1940-1949**، شبلي العيسمي، بيروت، 1975.

عبدالكريم زهرالدين، **مذكراتي عن الانفصال**، بيروت، 1969.

عثمان، هاشم، **تاريخ سورية الحديث: عهد حافظ الأسد 1971-2000**، دار رياض الريّس، بيروت، 2014.

عُمران، محمد، **تجربتي مع الثورة**، بيروت، 1970.

العظم، صادق جلال، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، بيروت، 1968.

عفلق، ميشال، **في سبيل البعث**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1963.

العظمة، بشير، **جيل الهزيمة: من الذاكرة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.

عمّاش، حسين مرهج عمّاش، **تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية**، دمشق، مطبعة طلاس، 1992.

الغامدي، سعيد بن ناصر، **حزب البعث تاريخه وعقائده**، بغداد، دار الوطن للنشر، 1971.

قرم، جورج، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.

قرم، جورج، «لماذا أخفق التكامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان؟، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية»، دمشق، نيسان 2009.

قدسي، صفوان، **البطل والتاريخ: قراءة في فكر حافظ الأسد السياسي**، دمشق، مطبعة طلاس، 1984.

الكيالي، عبدالرحمن، **المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، 1926-1939**، مطبعة الضاد، حلب 1940.

لانديس، جوشوا، «أثر الإنفتاح الأميركي على الإقتصاد السوري»، **النهار**، 05 أيار 2009.

مرعش، يوسف، **الجبهة الوطنية التقدمية والتعدّدية في القطر العربي السوري**، دمشق، دار النعامة، 1993.

مطر، فؤاد، **حكيم الثورة جورج حبش**، بيروت، دار النهار، 2009.

نجيب، محمد منير، **الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام**، ط 1 1981 مكتبة الحرمين، القاهرة.

النقيب، خلدون حسن، **الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

نصر، مصطفى، **تطوّر القومية العربية في فكر جمال عبدالناصر 1952-1970**، بيروت، 1981.

هيلان، رزق الله، **الثقافة والتنمية الإقتصادية في سورية والبلدان المتخلّفة**، دمشق، دار ميسلون، 1981.

واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت، شركة المطبوعات، 2011.

ياسين، بوعلي، **حكاية الأرض والفلاح السوري 1858-1979**، بيروت، لا ناشر، 1979.

ياسين، بوعلي، **السلطة العمّالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الإشتراكية**، بيروت، دار الحقائق، 1979.

مقالات

«سورية: سبعون محامياً ينضمون لقوائم المطالبين بالاصلاحات السياسية والبعث يحذّر من الأفكار المستوردة»، **القدس العربي**، 2 شباط 2001.

«بشّار الأسد يخص الشرق الأوسط بأول حديث منذ توليه السلطة، **الشرق الأوسط**، 8 شباط 2001.

الدومري، رقم 1+115 تاريخ 28/ 7/ 2003، «الذي منع من التوزيع وألغي ترخيص «الدومري» بسببه». http://www.mokarabat.com/aldomari1.htm

«الأسد يدعو اللبنانيين إلى بلورة مشروعهم للدولة: أخطأنا بالتعامل مع طائفيين ... وندعم

«حزب الله» لأنه مقاومة»، **السفير**، 17 نيسان 2009.

«سوريات يعرضن للزواج القسري أو البغاء بمخيمات اللجوء»، **ديلي تلغراف**: الخميس 24 كانون الثاني 2013.

«دمشق: خدام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية»، **الشرق الأوسط**، 18 شباط، 2001.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9، ط 1.

صحيفة تشرين، 16 كانون الأول 2002.

«مقابلة مع عدنان سعدالدين، **الوطن العربي**، باريس، 16-22 نيسان 1982.

«الموت ألف مرّة للأخوان المسلمين» مقتطفات من كلمة حافظ الأسد بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لثورة البعث 7 آذار 1982، من صفحة الويب .http://www.presidentassad HTML.82-3-SP7/82/84-org/speeches/SP/82

«الرئيس السوري بشار الأسد لـ«السفير»: حرب تموز غيَّرت خريطة المنطقة. شارك في الحوار: طلال سلمان، هنادي سلمان، دنيز عطا الله حداد، حسين أيوب، زياد حيدر وأحمد سلمان»، **السفير**، 25 آذار 2009.

موقع خطب وكلمات حافظ الأسد: /http://www.presidentassad.org/speeches HTML.92-3-SP12/92/93-SP/91

بيان مجموعة الـ99 في صحيفتي **النهار** و**السفير**، لبنان، 26 أيلول 2000 وجريدة **الحياة**، 27 أيلول 2000.

الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السورية لسنة 2000**، ص 59–60،

مجلة جيش الشعب، مقالة بقلم ابراهيم الخلاص، عدد 25 نيسان و9 أيار 1967.

«وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

الوكالة السورية للأنباء، 12 كانون الثاني 2007.

سانا، «كلمة سيادة الرئيس بشار الأسد، مؤتمر الصحافيين الرابع»، دمشق 15 آب 2006.

مجلة المنابر، بيروت، آذار 1989، حديث مع عفيف البزري: «لبنان مسقط رأسي ولا يمكن أن أكون حيادياً في الشهادة بلبنان. أهلي هنا في لبنان كما أهلي هناك في سوريا».

تقارير صندوق النقد الدولي أنّ الدين العام في سورية قد ارتفع من 18.6 بالمئة من الناتج المحلي القائم عام 2001 إلى 26 بالمئة عام 2005.

كلمة بشار الأسد في موقع الوكالة السورية للأنباء سانا، 10 تشرين الثاني 2005.

الوكالة السورية للأنباء سانا، مقابلة بشار الأسد مع محطة بي بي سي، 9 تشرين الأول 2006.

« نبيل العربي: نظام الأسد يمكن أن يسقط في أي وقت»، الحياة، 4 كانون الأول 2012.

«نبيل العربي يتوقع انهياراً وشيكاً لنظام الأسد»، العربية، 7 تشرين الثاني 2012.

«العربي: حل سوريا في البند السابع»، سكاينوز عربية، 5 تموز 2012.

«وكالة النشرة، 31 كانون الأول 2012، «الإبراهيمي يخشى مما هو آت على السوريين ومستاء من زيارة المقداد لموسكو».

زينو، باسيليوس، «تزييفُ الوعي وتطييفُ التاريخ في سياقات الثورة السوريّة»، بيروت، **مجلة الآداب**، خريف 2012.

«وائل الحلقي: نتجاوب مع أي مبادرة إقليمية أو دولية لحل الأزمة بالحوار»، وكالة النشرة، 31 كانون الأول 2012.

مسعد، جوزف، «الربيع العربي وفصول أميركية أخرى»، **الأخبار**، 31 آب 2012.

صحف

جريدة الحياة	مجلة الحوادث
جريدة السفير اللبنانية	جريدة النهار اللبنانية
جريدة الشرق الأوسط	جريدة الأخبار اللبنانية
جريدة القدس العربي	مجلّة المجّلة
جريدة تشرين	جريدة الثورة السورية
جريدة الأهرام	مجلة الدومري
جريدة الرياض	جريدة البعث
جريدة المحرر البيروتية	جريدة القبس الكويتية
مجلة الدعوة المصرية	مجلة المجتمع الكويتية

مراجع أجنبية

Asfour, Edmund, *Syria: Development and Monetary Policy*, Combridge, Mass., Harvard University Press, 1959.

Avi-Ran, Reuven, *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975*, Boulder, Westview, 1991.

Allouni, Abdel Aziz, "The Labour Movement in Syria", *Middle East Journal*, vol. 13, n°. 1, Winter 1959, pp. 64-76.

Anderson, J., "The Syrian Law of Personal Status", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 17, n°. 1, 1955, pp. 34-49.

Abu Khalil, As'ad, "Syria and the Arab-Israeli Conflict", *Current History*, vol. 93, 1994, pp. 83 -86.

al-Atasi, Nader, "Minimum Wage Fixing and Wage Structure in Syria", *International Labour Review*, vol. 98, n°. 4, October 1968, pp. 337-353.

Abu Jaber, Kamel, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization*, Syracuse, New York, Syracuse University Press, 1966.

Aoun, Elie, and Gary Gambil, "How Syria Orchestrated Lebanon's Elections", *Middle East Intelligence Bulletin*, August 2000.

Abu-Izzeddin, Nejla, *The Druzes: A New Study of their History, Faith and Society*, Leiden, The Netherlands, E. J. Brill, 1984.

Andréa, Charles, *La Révolte Druze et l'insurrection de Damas 1925-26*, Paris, Payot, 1937.

Ahsan-Al, Syed Aziz, "Economic Policy and Class Structure in Syria: 1958 -1980, *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 16, n°. 3, August 1984, p. 301-323.

Azar, Edward, *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality*, New York, Praeger, 1984.

Sibai-Al, Mustafa, "The Establishment of Islam as the State Religion of Syria", R. Bayly Winder, "Islam as a State religion: a Muslim Brotherhood View in Syria", *Muslim World*, vol. 44, n°. 3-4, July/October 1954, pp. 215-226.

al-Barazi, Tammam, "Syrian Corruption", *The New Statesman*, 5 September 1980.

Arendt, Hanna Arendt, "On Palestine", *New York Times*, 4 December 1948.

Abd-Allah, Umar, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkley, California, Mizan Press, 1983.

Bitterlin, Lucien, Hafez el-Asad : *Le Parcours d'un Combattant*, Paris, Éditions du Jaguar, 1986.

Baidatz, Yossi, *Bashar's First Year: From Ophthalmology to a National Vision (Research Memorandum)*, 2001, Washington Institute for Near East Policy.

Batatu, Hanna, "Syria's Muslim Brethren", *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, N°. 110, pp. 12-20.

Batatu, Hanna, "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance", *Middle East Journal*, vol. 35, n°. 3, Summer 1981, pp. 331- 344.

Batatu, Hanna, "Syria's Muslim Brethren", *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November-December 1982, pp. 12-20.

Baram, Amazia, "Ideology and Power Politics in Syrian-Iraqi Relations, 1968-84", in *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 125-139.

Betz, Donald, *Conflicts of Principle and Policy: a Case Study of the Arab Socialist Ba'th Party in Power in Syria*, 8 March 1963-23 February 1966, Denver, University of Denver, 1973 (thesis).

Buchanan, Allen, "The Role of Collective Rights in the Theory of Indigenous Peoples' Rights", *Transnational Law and Contemporary Problems*, 3/1, 1993, pp. 89-108.

Butter, David, "Syria: Building Bridges", *Middle East Economic Digest*, vol. 30, n°. 23, 7 June 1986, p. 4-5.

Bulloch, John, *The Making of a War: The Middle East from 1967 to 1973*, London, Longman, 1974.

Bulloch, John, *The War in Lebanon*, London, Century Publishing, 1983.

Bulloch, John, *Death of a country: The Civil War in Lebanon*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1977.

Bahout, Joseph, "The Syrian Business Community, its Politics and Prospects", in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994.

Clark, Wesley, *Winning Modern War : Iraq, Terrorism, and the American Empire*, New York, Public Affairs, 2004.

Chatelus, Michel, « La croissance économique, mutation des structures et dynamisme du déséquilibre », *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 225-272.

Challah, Maamoun, *L'évolution de la situation économique en Syrie de 1935 à nos jours*, Louvain, Belgique, Université Catholique de Louvain, 1950.

Carleton, Alford, "The Syrian Coup d'Etat of 1949", *Middle East Journal*, vol. 4, n°. 1, January 1950, pp. 1-11.

Carr, David, "Capital Flows and Development in Syria", *Middle East Journal*, vol. 34, fall 1980, pp. 455-67.

Chabry, Laurent, et Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-Orient*, Paris, Maisonneuve & Larose, 1984 (chapitres sur les alaouites en Syrie).

Copeland, Miles, *Game of Nations*, London, Simon and Schuster, 1969.

Carré, Olivier, et Gérard Michaud, *Les Frères Musulmans 1928-1982*, Paris, 1983.

Carré, Olivier, « Le mouvement idéologique Ba'thiste », in *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 184-216.

Chomsky, Noam, *Failed States*, New York, Holt Paperbacks, 2007.

Chomsky, Noam, *What We Say Goes*, New York, Penguin Books, 2007.

Colombe, Marcel, « La République Arabe Syrienne à la lumière du coup d'État du 28 mars 1962 », *Orient*, Paris, vol. 6, n°. 21, 1962, pp. 11-17.

Colombe, Marcel, « Remarque sur le Ba'th et les institutions politiques de la Syrie d'aujourd'hui », *Orient*, Paris, vol. 37, 1966, p. 57-62.

Catroux, Georges, *Deux Missions en Moyen-Orient : 1919-1922*, Paris, Librairie Plon, 1958.

Carpenter, J. Scott, "Can the al-Assad Regime Make Peace with Israel?", Tuesday 21 April 2009, *Policy Watch* #1508.

Darke, Diana, *My House in Damascus: An Inside View of the Syrian Revolution*, Haus Publishing, 2014.

De Soto, Hernando, *The Other Path: The Economic Answer to Terrorism*, New York, Basic Books, 1989.

Deeb, Marius, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, New York, Palgrave MacMillan, 2003.

Dillemann, Louis, « Les Français en Haute-Djezireh, 1919-1939 », Paris, *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, vol. 66, n°. 1-2 (1979), pp. 37-58.

Dussaud, René, *Histoire et Religion des Nosairis*, Paris, 1900. Mentioned in Patrick Seale, *Asad*, p. 10.

Dupuy, Colonel Trevor, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars: 1947-1974*, New York, Military Book Club, 1978.

Devlin, John, *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966*, Stanford, Calif., Hoover Institution Press, 1976.

Dayan, Moshe, *Story of My Life*, New York, Harper Collins, 1992.

Davis, Uri, *The Golan Heights under Israeli occupation 1967-1981*, Durham, England, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1983, Occasional Publications New Series, n°. 18.

Dawisha, Adeed, "Syria under Asad, 1970-1978: the Centre of Power", *Government and Opposition*, vol. 13, n°. 3, 1978, pp. 341-354.

Dawisha, Adeed, "The impact of External actors on Syria's Intervention in Lebanon", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 2, n°. 1, Fall 1978, pp. 22-43.

Dawisha, Adeed, "Syria in Lebanon: Assad's Vietnam", *Foreign Policy*, vol. 33, 1978-79, pp. 135-150.

Dawisha, Adeed, *Syria and the Lebanese Crisis*, London, MacMillan, 1980.

Dawisha, Adeed, Syria and the Sadat initiative, *World Today*, vol. 34, n°. 5, May 1978.

Dawisha, Karen, "Soviet Policy in the Arab World: Permanent Interests and Changing influence", *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 1, Winter 1980, pp. 19-37.

Diab, Muhammad, "Economic Planning in Syria", *Middle East Forum*, vol. 27, March 1961, pp. 20-23, 48. (first 5-year plan).

Dessouki, Ali Hilal, "Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy", *Social Problems*, vol. 28, April 1981, pp. 410 -416.

Drysdale, Alasdair, "Syria's Troubled Ba'thi Regime", *Current History*, vol. 80, n°. 462, 1981, pp. 32-38.

Drysdale, Alasadair, "The Syrian Armed Forces in National Politics: the Role of the Geographic and Ethnic Periphery", in *Soldiers, Peasants and Bureaucrats*, ed. Roman Kolkowicz & Andrzej Korbonski, London, Allen and Unwin, 1982, pp. 52-76.

Drysdale, Alasdair, "The Alawis of Syria", in *World Minorities*, ed. Georgina Ashworth, London, Qaurtermaine House, 1978, p. 1-5.

Drysdale, Alasdair, "The Asad Regime and its Troubles", *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, N°. 110, pp. 3-11.

Drysdale, Alasdair, "The Succession Question in Syria", *Middle East Journal*, vol. 39, n°. 2, Spring 1985, pp. 246-257.

Dowty, Alan, "The U.S. and Syria-Jordan Confrontation 1970", *The Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 3, n°. 2-3, 1978, pp. 172-196.

Donovan, John, *U.S. and Soviet Policy in the Middle East 1957-66*, New York, Facts on File, 1974.

Mallakh-el, Ragaei, "Economic Integration in the United Arab Republic: a Study in Resource Development", *Land Economics*, vol. 36, n°. 3, 1960, pp. 252-265.

Atrache-el, Mohammed, *The Political Philosophy of Michel Aflaq and the Ba'th Party in Syria*, Oklahoma, University of Oklahoma, 1973.

Evron, Yair, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

Evron, Yair, "Washington, Damascus and the Lebanese crisis", *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 209-223.

Faksh, Mahmud, "The Alawi Community of Syria: a new Dominant Political Force", *Middle Eastern Studies*, vol. 20, n°. 2, April 1984, pp. 133-153.

Faksh, Mahmud, "The Military and Politics in Syria: the Search for Stabiliy", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 8, 1985, pp. 3-21.

Fahmy, Ismail, *Negotiating Peace in the Middle East*, Cairo, American University in Cairo Press, 1983.

Feith, Douglas, *War and Decision: Inside the Pentagon at he Dawn of the War on Terrorism*, New York, Harper, 2008.

Freedman, Robert, "Moscow, Damascus and the Lebanese Crisis", in *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 224-250.

Freedman, Robert, *Soviet Policy Towards the Middle East Since 1970*, New York, Praeger, 1978.

Firro, Kais, "The Syrian Economy Under the Assad Regime", *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 36-68.

Fukuyama, Francis, *The End of History and the Last Man*, New York, Free Press, 1992.

Grunwald, Kurt, "The Industrialisation of Lebanon and Syria", in *Weltwirtschaftliches Archiv*, vol. 76, 1956, pp. 141-178.

Garzouzi, Eva, "Land Reform in Syria", *Middle East Journal*, vol. 17, n°. 1, Winter-Spring 1963, pp. 83-90.

Guiné, Antoine, *Le barrage sur l'Euphrate*, Damas, Office Arabe de Presse et de Documentation, 1978.

Glassman, Jon, *Arms for the Arabs, The Soviet Union and war in the Middle East*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1975.

Golan, Galia, "Syria and the Soviet Union since the Yom Kippur War", *Orbis*, vol. 21, winter 1978, pp. 777-801.

Goldsmith, Leon, *Cycle of Fear: Syria's Alawites in War and Peace*, New York, Oxford University Press, 2015.

Guenter Lobmeyer, Hans, "Islamic Ideology and Secular Discourse, The Islamists of Syria", *Orient*, vol. 32, 1991, pp. 395-418.

Gott, Richard, "The Break-Up of the United Arab Republic, its Effect on Inter-Arab Relations, 1961-1962", *Survey of International Affairs*, 1962, London, Oxford University Press, 1970, pp. 465-481.

Gubser, Peter, "Minorities in Isolation: the Druzes of Lebanon and Syria", in R. D. McLaurin, *The Political Role of minority Groups in the Middle East*, New York, Praeger, 1979, pp. 109-134.

Haley, P. Edward, and Lewis Snider, *Lebanon in Crisis: Participants and issues,* New York, Syracuse University Press, 1979.

Howard, Harry N., *An American Inquiry in the Middle East : The King - Crane Commission*, Beirut, Khayat's, 1963.

Himadeh, Sa'id, *Economic Organization of Syria*, New York, AMS, 1973.

Hitti, Philip, *History of Syria*, London, MacMillan, 1951.

Husri, K., "King Faisal I and Arab Unity 1923-1933", in *Journal of Contemporary History*, vol. X, n°. 2, pp. 323-340, 1975.

Hassan, Ibrahim, « La Syrie de la guerre civile », *Peuples Méditerranéens*, vol. 12, juillet 1980, pp. 91-108.

Hinnebusch, Raymond, Syria: *Revolution from Above*, New York, Routledge Books, 2002.

Hinnebusch, Raymond, *Party and Peasant in Syria: Rural Politics and Social Change under the Ba'th*, Cairo, American University Press of Cairo, 1979 (Cairo Papers in Social Science, vol. 3, n°. 1).

Hinnebusch, Raymond, "The Islamic Movement in Syria: Sectarian Conflict and Urban Rebellion in an Authoritarian - populist regime", in *Islamic Resurgence in the Arab World*, edited by Ali Dessouki, New York, Praeger, 1982, pp. 138-69.

Hinnebusch, Raymond, "Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians", *Arab Studies Quarterly*, vol. 8, n°. 1, Winter 1986, pp. 1-20.

Hinnebusch, Raymond, "Syria: The politics of econ°mic liberalisation", *Third World Quarterly*, vol. 18, n°. 2, pp. 249-265.

Hinnebusch, Raymond, (editor) *Syria from Reform to Revolt*, Volume 1 (Modern Intellectual and Political History of the Middle East), Syracuse, Syracuse University Press, 2015.

Hinnebusch, Raymond, "Political Recruitment and Socialization in Syria:

the Case of the Revolutionary Youth Federation", *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 11, n°. 2, 1980, pp. 143-74.

Hinnebusch, Raymond, "Syria under the Ba'th: State Formation in a Fragmented Society", *Arab Studies Quarterly*, vol. 4, n°. 3, 1982, pp. 177-199.

Hinnebusch, Raymond, "Syria: the Role of Ideology and Party Organization in Local development", *Local Politics and Development in the Middle East*", edited by Louis Cantori, Iliya Harik, London, Westview Press, 1984, pp. 99-124.

Hinnebusch, Raymond, *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Development of Rural Development*, Boulder, Westview, 1989.

Hinnebusch, Raymond, "The Foreign Policy of Syria," in Raymond Hinnebusch and A. Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States*, Lynne Rienner Press, 2002, p. 85.

Hinnebusch, Raymond, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, Fife, Scotland, St Andrews Centre for Syrian Studies, 2009, p. 16.

Hirschfeld, Yair, "The Odd Couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran", in *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 105-124.

Harris, William, "Syria in Lebanon", *MERIP Reports*, vol. 15, n°. 6, July-August 1985, pp. 9-16.

Harris, William, *Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan, and Gaza-Sinai*, New York, John Wiley, 1980.

Hourani, Albert, *Syria and Lebanon: A Political Essay*, London, Oxford University Press, 1968.

Hitti, Philip K., *Syria: A Short History*, London, MacMillan, 1959.

Haddad, George, *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon*, Beirut, Dar al-Hayat, 1950.

Haddad, George, *Revolutions and Military Rule in the Middle East: the Arab States*, New York, Robert Speller, 1971.

Hannoyer, Jean, « Le monde rural avant les réformes », *La Syrie d'aujourd'hui*, dir. André Raymond, Paris, Éditions de CNRS, 1980, pp. 273-296.

Hannoyer, Jean, et Michel Seurat, *État et secteur public industriel en Syrie*, Beyrouth, Centre d'Études et de Recherche sur le Moyen-Orient Contemporain, 1979.

Howard, Harry, “The Soviet Union in Lebanon, Syria and Jordan”, *The Soviet Union in the Middle East, the Post World War II era*, edited by Ivo Ledere and Wayne Vucinich, Stanford, California, Hoover Institution Press, 1974, pp. 134-156.

Howard, Michael, and Robert Hunter, *Israel and the Arab World: The Crisis of 1967*, London, Institute for Strategic Studies, 1967, Adelphi Papers n°. 41.

Hansen, Bent, “Economic Development in Syria”, *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, edited by Charles Cooper, Sidney Alexander, New York, American Elsevier, 1972, pp. 330-367.

Hatem, M. Abdel Kader, *Land of the Arabs*, London, Longman, 1977.

Heller, Peter, “The Permanent Syrian Constitution of March 13, 1973”, *Middle East Journal*, vol. 28, n°. 1, Winter 1974, pp. 53-66.

Heller, Peter, “The Syrian Factor in the Lebanese Civil War”, *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 4, n°. 1, Fall 1980, pp. 56-76.

Haley, P. Edward and Lewis Snider, *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, New York, Syracuse University Press, 1979, pp. 55-74.

Hudson, Michael, “The Islamic factor in Syrian and Iraqi politics”, in *Islam in the Political Process*, edited by James Piscatori, London, Combridge University Press, 1983, pp. 73-97.

Hasan, Ibrahim, « La Syrie de la guerre civile », *Peuples méditerranéens*, vol. 12, July-September 1980, pp. 91-107.

Husri, K., “King Faisal I and Arab Unity 1923-1933”, in *Journal of Contemporary History, vol.* X, n°. 2, pp. 323-340, 1975.

Hilan, Rizkallah, “The Effects of Economic Development in Syria of a Just and Long-lashing Peace”, in Stanley Fisher, Dani Rodrick and Elias Tuma, *The Economics of Middle East Peace, Views from the Region*, Cambridge, Ma., MIT Press, 1993.

Hasou, Tawfiq, *The Struggle for the Arab World: Egypt’s Nasser and the Arab League*, London, Kegan Paul International, 1985.

Human Rights Watch, *Syria Unmasked*, New Haven, CT, 1999, chapter 9.

International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, Baltimore, Johns Hopkins Press, 1955.

International Crisis Group Report, *Syria’s Mutating Conflict*, August 1, 2012.

Joarder, Safiuddin, “The Syrian Nationalist Uprising 1925-1927 and Henri de Jouvenel”, *Muslim World*, vol. 67, n°. 3, 1977, p. 185-204.

Jargy, Simon, « Le déclin d’un parti », *Orient*, Paris, vol. 2, 1959, pp. 21-39.

Jargy, Simon, « La Syrie, province de la république arabe unie », *Orient*, Paris, vol. 2, 1958, pp. 17-32.

Ja‘far, Kassem, “The Soviet Union in the Middle East; a Case Study of Syria”, *Soviet interests in the Third World*, edited by Robert Cassen, London, Sage, 1985, pp. 255-283.

Jones, Clive, *Britain and the Yemen Civil War*, and pp. 23-25 from the unpublished, unclassified US government study, on *Angry Arab Website*.

Joumblatt, Kamal, *I speak for Lebanon*, Zed Books, 1982.

Khouri, Fred, “Friction and Conflict on the Israeli-Syrian Front”, *Middle East Journal*, vol. 17, n°. 1-2, Winter-Spring 1963, pp. 14-34.

Kelidar, A. R., “Religion and State in Syria”, *Asian Affairs*, vol. 6, n°. 1, 1974, pp. 16-22.

Kaylani, Nabil, “The Rise of the Syrian Ba’th, 1940-1958: Political Success, Party Failure”, *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 3, n°. 1, January 1972, pp. 3-23.

Khalidi, Tarif, “A Critical Study of the Political Ideas of Michel Aflak”, *Middle East Forum*, vol. 42, n°. 2, 1966, pp. 55-68.

Kiwan, Fadia, La tradition des coups-d’État et la pérennisation d’une dictature ; thèse de doctorat, Université de Paris I, 1984.

Kent, Jay, “The Assad Factor”, *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 47-48.

Kawar, Samira, “Jordan’s Puzzle”, *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 48-49.

Kabbarah, Muhammad. *Scope and Sequence of Industrial Development in Syria: an Economic Analysis*, Washington D.C., American University, 1972. (thesis).

Khadduri, Majid, *Arab Personalities in Politics*, Washington D.C., The Middle East Institute, 1981, chapters on the rise of Hafez Assad.

Keller, Jordan, *ISIS: Origins of Terrorism, Historical Events, and The Individuals Behind the Largest Terrorist Threat of Our Time* , Amazon digital edition, 2015.

Kerr, Malcolm, “Hafiz al-Asad and the Changing Patterns of Syrian Politics”, in *International Journal*, Canadian Institute of International Affairs, XXVIII, n°. 4, pp. 689-706, 1973.

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War Gamal Abdel Al-Nasir and his Rivals: 1958-1970*, third edition, London, Oxford University Press, 1971.

Kissinger, Henry, *White House Years*, New York, Little, Brown and Company, 1979.

Kissinger, Henry, *Years of Upheaval*, 1979 and 1982.
Keilany, Ziad, "Socialism and Economic Change in Syria", *Middle Eastern Studies*, vol. 9, n°. 1, January 1973, pp. 51-72.
Keilany, Ziad, "Land Reform in Syria", *Middle Eastern Studies*, vol. 16, n°. 3, October 1980, pp. 209-224.
Kassem, Naim, *Hizbollah - The Story from the Inside*, London, Dar al-Saqi, 2005.
Khader, Bichara, et Rondot Philippe, *Le Parti Ba'th*, Louvain-la-Neuve, Belgique, Université Catholique de Louvain, Centre d'Études et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain, 1980, Cahier 5.
Khader, Bichara, « Propriété agricole et réforme agraire en Syrie », *Civilisations*, vol. 25, n°. 1-2, 1975, pp. 62- 83.
Khader, Bicharar, « Réforme agraire en Syrie », *Revue Française d'Études Politiques Méditerranéennes*, vol. 7/8, 1975, pp. 74-86.
Koszinowski, Thomas, "Rifaat al-Asad", *Orient*, vol. 25, n°. 4, December 1984, pp. 465-470.
Kienle, Eberhard, *The Conflict Between the Baath Regimes of Syria and Iraq Prior to their Consolidation: from Regime Survival to Regional dominance*, Berlin, 1985.
Kienle, Eberhard, *Ba'th v. Ba'th: the Conflict Between Syria and Iraq*, London, 1987.
Kaminsky, C., and S. Kruk, *La Syrie: politique et stratégie de 1966 à nos jours*, Paris, 1987.
Kent, Jay, "The Assad Factor", *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 47-48.
Elizabeth Picard, « Les militaires syriens devant les accords de camp David », *Défense Nationale*, vol. 37, août-septembre 1981, pp. 35-49.
Kaplan, Robert, "Syria - identity Crisis", *The Atlantic*, vol. 271, February 1993, pp. 22-27.
Kedourie, Elie, *England and the Middle East : the Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*, London, 1987.
Kedourie, Elie, *In the Anglo-Arab Labyrinth: the Mcmahon-Husayn Correspondence and its Interpretation 1914 - 1939*, London, 1976.
Khoury, Philip S., "Divided Loyalties? Syria and the Question of Palestine, 1919 -39", *Middle Eastern Studies*, vol. 21, n°. 3, July 1985, pp. 324-48.
Khalidi, Tarif, "A Critical Study of the Political Ideas of Michel Aflak", *Middle East Forum*, vol. 42, n°. 2, 1966, pp. 55-68.
Kymlicka, Will, *Multicultural Citizenship*, Oxford, Oxford University Press, 1996.

Lewis, Bernard, and Benjamin Braude, *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society*, New York, Holmes and Meir, 1982.
Labévière, Richard, el-Atrache Talal, et Chouet Alain, *Quand la Syrie s'éveillera*, Paris, Librairie Académique Perrin, 2011.
Lawson, Fred, "Social Basis for the Hamah Revolt", *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November-December 1982, pp. 24-28.
Le Gac, Daniel, *La Syrie du général Assad*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1991.
Little, Douglas, "Cold War and Covert Action, the United States and Syria, 1945-1958", *Middle East Journal*, Vol. 44, 1990, pp. 51-75.
Laqueur, Walter, *The Road to War 1967-68*, London, 1977.
Longuenesse, Elisabeth, "The Class Nature of the State in Syria. Contribution to an Analysis", in *MERIP Reports*, vol. 4, May 1979, n°. 77, pp. 3-11.
Longuenesse, Elisabeth, "The Syrian Working Class Today", in *MERIP Reports*, vol. 15, July-August 1985, n°. 134, pp. 17-24.
Longrigg, Stephen Hemsley, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London, Oxford University Press, 1958.
Lesch, David, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven, Yale University Press, 2005.
Lawson, Fred, "External vs Internal Pressures for Liberalization in Syria and Iraq", *Journal of Arab Affairs*, vol 11, 1992, n°. 1, pp. 1-33.
Love, Kennet, *Suez the Twice-Fought War*, New York, 1969.
Lewis, Norman, "The Ismailis of Syria Today", in *Royal Central Asian Society Journal*, vol. 39, n°. 1, January 1952, pp. 69-77.
Lyde, Reverend Samuel, *The Asian Mystery*, London, 1860. Mentioned in Patrick Seale, *Asad*, p. 10.
Lynch, Marc, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today*, New York, Columbia Univrsity Press, 2010.
Miles, Hugh, *Al Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel that is Challenging the West*, New York, Grove Press, 2011.
Ma'oz, Moshe, Asad, *The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, New York, Weidenfeld and Nicholson, 1988.
Ma'oz, Moshe, "Society and State in Modern Syria", in *Society and Political Structure in the Arab World*, edited by Menahem Milson, New York, Humanities Press, 1973, pp. 21-91.
Ma'oz, Moshe, "On a Short Leash: Syria and the PLO", in *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe

Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 191-208.

Ma'oz, Moshe, "The Emergence of Modern Syria", in *Syria under Asad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 9-35.

Mahr, Horst, *Die Baath-Partei, Portrait einer panarabischer Bewegung*, München/Wien, Olzog Verlag, 1971.

Maler, P., « La société syrienne contre son état », *Le Monde Diplomatique*, avril, 1980.

Moosa, Matti, *Extremist Shiites: The Ghulat Sects*, Syracuse, Syracuse University Press, 1988.

McLaurin, Ron, "Golan in a Middle East settlement", *Oriento Moderno*, vol. 61, 1981, pp. 43-58.

Mayer, Thomas, "The Islamic Opposition in Syria, 1961-1982", *Orient*, vol. 24, n°. 4, December 1983, pp. 580-609.

Métral, Françoise, Conférence on Syria, School of African and Oriental Studies, London, 20 May, 1987, quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 454.

Métral, Françoise, « Le monde rural syrien à l'ère des réformes, 1958-1978 », *La Syrie d'aujourd'hui*, dir. André Raymond, Paris, Éditions de CNRS, 1980, pp. 297-324.

Mitchell, Richard, *The Society of Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

Muaddi Darraj, Susan, *Bashar Al-Assad (Major World Leaders)*, 2005, Chelsea House Publications, London.

McLaurin, Ron, "Golan in a Middle East Settlement", *Oriento Moderno*, vol. 61, 1981, pp. 43-58.

Muslih, Muhammed, "The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculations", *Middle East Journal*, vol. 47, 1993, pp. 611-632.

Netanyahu, Benjamin, *Terrorism: How the West Can Win?*, New York, 1986.

Nevakivi, J., *Britain and France and the Arab Middle East 1914-1920*, London, 1969.

Nevo, Joseph, "Syria and Jordan: the Politics of Subversion", in *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 140-156.

Nyrop, Richard, *Syria: A Country Study*, American University Foreign Area Studies, Area Handbook Series, Washington D.C., The American University, 1979.

Neff Kessler, Martha, *Syria: Fragile Mosaic of Power*, Washington, D.C., National Defense University Press, 1987.

Nye, Joseph, Soft Power: *The Means to Succeed in World Politics*, New York, Public Affairs, 2004.

Nye, Joseph, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go it Alone*, New York, Oxford University Press, 2002.

Odeh, A. J., *Lebanon: Dynamics of Conflict, a Modern Political History*, London, Zed Press, 1985.

Oren, Stephen, "Syria's Options", *World Today*, vol. 30, n°. 11, November 1974, pp. 472-78 (disengagement on the Golan).

Office Arabe de Presse et Documentation, *Agriculture in the Syrian Arab Republic*, Damascus, 1978.

Office Arabe de Presse et de Documentation, *L'industrie syrienne*, Damas, 1977.

Olson, Robert, "The Ba'th in Syria 1947-1978: an Interpretative Historical Essay, *Oriento Moderno*, vol. 58, n°. 12, 1979, pp. 645-681.

Olson Robert, *The Ba'th and Syria 1947-1982: The Evolution of Ideology, Party and State from the French Mandate to the Era of Hafiz al-Asad*, Princeton, New Jersey, Kingston Press, 1982.

O'Ballance, Edgar, *No Victor no Vanquished: The Yom Kippur War*, London, Barrie & Jenkins, 1979.

Olmert, Yosef, "Syria", *Middle East Contemporary Survey*, Vol. VI, 1981-1982, edited by Colin Legum, New York, Holmes & Meier, 1984, pp. 845-878.

Owen, Roger, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life: With a New Afterword*, Harvard, Harvard University Press, 2014.

Picard, Elizabeth, « Y a-t-il un problème communautaire en Syrie? », *Maghreb-Machrek*, n°. 87, janvier-mars 1980, pp. 7-21.

Picard, Elizabeth, « Critique de l'usage du concept d'ethnicité dans l'analyse des processus politique dans le monde arabe », Études politiques du monde arabe, *Dossiers du CEDJ*, Le Caire, CEDEJ, 1991, pp. 71-84.

Picard, Elizabeth, « Clans militaires et pouvoir ba'thistes en Syrie », *Orient*, vol. 20, n°. 3, septembre 1979, pp. 49-62.

Picard, Elizabeth, « La Syrie de 1946 à 1979 », in *La Syrie d'aujourd'hui*, dir. André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 143-184.

Picard, Elizabeth, "Retour du Sanjak », *Maghreb-Machrek*, n°. 99, janvier-mars 1983, pp. 47-64.

Picard, Elizabeth, "Syria Returns to Democracy: the May 1973 Legislative Elections", in *Elections Without Choice*, edited by Guy Hermet,

Richard Rose, Alain Rouquié, London, MacMillan, 1978, pp. 129-144.
Picard, Elizabeth, "Les militaires syriens devant les accords de Camp David", *Défense Nationale*, vol. 37, août-septembre 1981, pp. 35-49.
Péroncel-Hugoz, J. P., « Les Frères Musulmans sont autant affaiblis par leurs divisions que par la répression », in *Le Monde*, 16 septembre 1982.
Perthes, Volker, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995.
Perthes, Volker, "The Syrian Private Industrial and Commercial Sectors and the State", *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, n°. 2, May 1992, pp. 207-230.
Perthes, Volker, *Einige Kritische Bemerkungen zum Minderheiten paradigma in der Syrien forschung*, 31, 1990, pp. 571-582.
Perthes, Volker, *Syria Under Bashar Al-Asad: Modernisation and the Limits of Change*, 2004 Oxford University Press, Adelphi Papers #366.
Perthes, Volker, "The Syrian Economy in the 1980s", *Middle East Journal*, vol. 46, 1992, pp. 37-58.
Pipes, Daniel, "The Alawi Capture of Power in Syria", *Middle East Studies*, vol. 25, 1985, pp. 429-450.
Pipes, Daniel, *Greater Syria: The History of an Ambition*, New York, Oxford University Press, 1990.
Pipes, Daniel, *Damascus Courts the West: Syrian Politics 1989-1991*, Washington D.C., The Washington Institute for Near East Policy, 1991.
Palmer, Monte, "The United Arab Republic: Assessment of its Failure", *Middle East Journal*, vol. 20, n°. 1, Winter 1966, pp. 50-67.
Poelling, Sylvia, "Investment Law N°. 10: Which Future for the Private Sector", in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria*, 1994.
Petran, Tabitha, *Syria: Nations of the Modern World*.
Pearce, Richard, *Three Years in the Levant*, London, 1949.
Quandt, William, *Decade of Decisions; American Policy Towards the Arab-Israeli Conflict 1967-1976*, Berkeley, University of California Press, 1977.
Reed, Stanley, "Dateline Syria: fin de régime?", *Foreign Policy*, vol. 39, 1980, pp. 176-190.
Reissner, Johannes, *Ideologie und Politik der Muslimbrüder Syriens: von den Wahlen 1947 zum Verbot unter Adib as-sisakli 1952*, Islamkundlische Unersuchungen, vol. 55, Freiburg im Breisgau, Klaus Schwarz Verlag, 1980. pp. 111-117, 389-91, 396-398.
Roberts, *David, The Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York,

St. Martin's Press, 1987.
Rabinovich, Itamar, *Syria under the Ba'th 1963-1966, The Army-Party Symbiosis*, Jerusalem, Jerusalem University Press, 1972.
Ramet, Pedro, *The Soviet-Syrian Relationship since 1955: A Troubled Alliance*, Boulder, Westview, 1990.
Rinnawi, Khalil, *Instant Nationalism: McArabism, Al-Jazeera, and Transnational Media in the Arab World*, New York, University Press of America, 2006.
Roberts, David, *The Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York, St. Martin's Press, 1987.
Raymond, A., « La Syrie, du royaume arabe à l'indépendance, 1914-1946 », in A. Raymond, *La Syrie d'aujourd'hui, Paris*, 1980.
Rabbath, Edmond, *L'évolution politique de la Syrie sous Mandat*, Paris, Marcel Rivière, 1928.
Rabbath, Edmond, « L'insurrection syrienne de 1925-27 », *Revue Historique*, vol. 267, n°. 2, avril-juin 1982, pp. 405-447.
Rouleau, Eric, "The Syrian enigma: what is the Ba'th?", *New Left Review*, n°. 45, September-October 1967, pp. 53-67.
Rabin, Yitzhak, *The Rabin Memoirs*, Expanded Edition with Recent Speeches, New Photographs, and an Afterword, University of California Press, 1996, p. 148.
Roberts, John, "Syria: Taking a Long Hard Look at the Economy", *Middle East Economic Digest*, vol. 25, n°. 21, 22 May 1981, pp. 38-40.
Randal, Jonathan, *La guerre de mille ans*, Paris, Grasset, 1984.
Shlaim, Avi, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein*, London, Penguin Books, 2007, pp. 360-361.
Sallouta, A., "The Sugar Industry in the Syrian Arab Republic", Regional Meeting on the Development of the Food Industry in the Middle East, United Nations Industrial Development Organization, Vienna, 1975.
Seurat, Michel, *L'Etat de barbarie*, Paris, Collection Esprit, 1989.
Seale, Patrick, *Asad: The Struggle for the Middle East*, Los Angeles, University of California Press, 1990.
Seale, Patrick, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics*, 1945-1958, London, Oxford University Press, 1965.
Seale, Patrick, "The United Arab Republic and the Iraqi Challenge", *World Today*, vol. 16, n°. 7, July 1960, pp. 296-305.
Seale, Patrick, "The Break-Up of the United Arab Republic", *World Today*, vol. 17, n°. 11, November 1961, pp. 471-479.
Simon, R., "The Hashemite Conspiracy: Hashemite Unity Attempts 1921-

1958", in *International Journal of Middle East Studies*, vol. V, pp. 314-327, 1974.

Sanjian, Avedis, "The Sanjak of Alexandretta (Hatay): its Impact on Turkish-Syrian Relations 1939-1956", *Middle East Journal*, vol. 10, n°. 4, Fall 1956, pp. 379-394.

Selo, Fawzi, Economic Progress in Syria, *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, n°. 1, January 1953, pp. 18-20.

Sayegh, Yusif, *The Economies of the Arab World since 1945*, London, Croom Helm, 1978.

Sayegh, Fayez, *Arab Unity: Hope and Fulfillment*, New York, Devin-Adair, 1958.

Shahak, Israel, *Jewish History, Jewish Religion, The Weight of Three Thousand Years*, London, Pluto Press, 1994.

Stephens, Robert, *Nasser*, London, Penguin Books, 1971, p. 506.

Salem-Babikian, Norma, "Michel Aflaq: a Biographic Outline", *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 2, Spring 1980, pp. 162-179.

Shehadi, Nadim, and Bridget Harney, "Could Salvation come from Syria?", *Politics and the Economy in Lebanon*, Oxford, Centre for Lebanese Studies, SOAS, 1989.

Satloff, Robert, "Prelude to Conflict: Communal Interdependence in the Sanjak of Alexandretta, 1920-36", *Middle Eastern Studies*, vol. 22, n°. 2, April 1986, pp. 147-180.

Sottimano, Aurora, "Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms: Towards an Analysis of Authoritarian Governmentality", in *Changing Refime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife, Scotland, 2009.

Schmidt, Soren, "The Developmental Role of State in the Middle East: Lessons from Syria", in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 31.

Sukkar, Nabil, "The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform", in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994, pp. 26-43.

Seelye, Talcott, *U.S. Arab relations: the Syrian dimension*, Washington D.C., National Council on U.S. Arab relations, 1985, n°. 4, pp. 1-29.

Sadowski, Yahya, "Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria", *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, 1987, pp. 442-461.

Sadowski, Yahya, "Cadres, Guns and Money: the Eigth Regional Congress of the Syrian Ba'th", *MERIP Reports*, vol. 15, n°. 6, July-August 1985,

pp. 3-8.

Sadowski, Yahya, "Ba'thist Ethics and the Spirit of State Capitalism: Patronage and the Party in Contemporary Syria", in Peter Chelkowski and Robert Pranger, *Ideology and Power in the Middle East*. Studies in Honor of George Lenczowski, Durham/London, Praeger Publishers, 1988.

Salamé, Ghassan, *Democracy without Democrats*, London, I.B. Tauris, 1994.

Springborg, Robert, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*, Boulder, Col., Westview Press, 1989.

Seymour, Martin, "The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt", in *Middle East Studies*, vol. 6, n°. 1, January 1970, pp. 35-47.

Starr, Stephen, *Revolt in Syria: Eye-Witness to the Uprising*, New York, Oxford University Press, 2015.

Thatcher, Margaret, *The Downing Street Years*, New York, 1993.

Tomeh, George, *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947-1974*, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1975.

Touval, Saadia, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict 1949-1979*, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1982. (chapter on Henry Kissinger).

Turquié, S., "Le projet d'union entre la Syrie et l'Irak", in *Le Monde Diplomatique*, avril, 1973.

Tatham, Steve, *Losing Arab Hearts and Minds: The Coalition, Al-Jazeera and Muslim Public Opinion*, London, Front Street, 2006.

Tibawi, Abdul-Latif, *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine*, London, MacMillan, 1969.

Tibawi, Abdul-Latif, *Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine 1914-1921*, London, Luzac, 1977.

Torrey, Gordon, *Syrian Politics and the Military 1945-1958*, Columbus, Ohio, Ohio State University Press, 1964.

Tarbush, Susannah, "Syria: a MEED Report", *Middle East Economic Digest*, vol. 22, March 1980 (five-year plans).

Toynbee, Arnold, "The Cession to Turkey of the Sanjaq of Alexandretta", *Survey of International Affairs* 1938, London, Oxford University Press, 1941, pp. 479-492.

Van Dam, Nikolaos, "Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite", *Midle East Journal*, vol. 32, 1979, pp. 191-219.

Van Dam, Nikolaos, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961-1978*, London, Croom

Helm, 1979.
Van Dusen, Michael, "Syria: Downfall of a Traditional elite", *Political Elites and Political Development in the Middle East*, ed. Frank Tachau, Cambridge, Massachusetts, *Schenkman*, 1975, pp. 115-156.
Van Dusen, M. H., "Political Integration in Syria", in *Middle East Journal*, IXL, 9, n°. 110, pp. 3-11.
Weinberger, Naomi Joy, *Syrian Intervention in Lebanon, The 1975-76 Civil War*, New York, Oxford University Press, 1986.
Wilson, Rodney, *The Economies of the Middle East*, London, MacMillan, 1979.
Weulersse, Jacques, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Paris, 1946, p. 314, in Seale, *Asad*, 44.
Weulersse, Jacques, « Un peuple minoritaire d'Orient, les Alaouites », *La France Méditerranéenne et Africaine*, vol. 1, n°. 2, 1938, pp. 41-61; Jacques Weulersse, *Le pays des Alaouites*, Tours, Institut Français de Damas, 1940, 2 volumes.
Warner, Goeffrey, *Iraq and Syria, 1941*, London, Davis-Poynter, 1974.
Waldner, David, *State Building and Late Development in Syria, Turkey, Korea and Taiwan*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1999.
World Bank, *World Development Indicators*, 2001, pp. 994-96, 306-308.
Wickler, Onn, *Demographic Developments and Population Policies in Ba'thist Syria*, with Moshe Ma'oz and Joseph Ginat, Brighton Books, Portland, 1999.
Woodward, Bob, *Bush at War*, New York, Simon and Schuster, 2003.
Yamak, L. Z., *The Syrian Nationalist Party, an Ideological Analysis*, Cambridge, Mass., 1966.
Yazigi, Jihad, *Banking in Syria*, Paris, MEICA, 2003.
Younger, Sam, "The Syrian Stake in Lebanon", *World Today*, vol. 32, n°. 11, November 1976, pp. 399-406.
Younger, Sam, "After the Cairo Summit", *World Today*, vol. 32, n°. 12, December 1976, pp. 437- 440.
Yin'am, S., "Crisis in Syria", *Middle Eastern Affairs*, vol. 1, n°. 11, November 1950, pp. 311-315.
Zeine, Zeine N., *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*, Beirut, Khayat's, 1966, 2nd Edition.
Zayani, Mohamed, *The Al-Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, New York, Paradigm Publishers, 2005.
Zisser, Eyal, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in*

Power, London, I.B. Tauris, 2007.

Articles

Robert Fisk, "Why the Numbers Game Doesn't add up in the Killing Fields of Syria: Are the Dead from Assad's Army even Counted in these Statistics?" *The Independent*, 6 January 2013.
"Syria: How Many People Have Been Killed? The Procurement of "UN Figures", Matthew Russell Lee, *Inner Press*, January 2, 2013.
"Conditions of Work in Syria and Lebanon under French Mandate", *International Labour Review*, vol. 39, n°. 4, April 1939, pp. 513-526.
The Wall Street Journal, "Interview With Syrian President Bashar al-Assad", January 31, 2011.
BBC, 7 August 2008, "Syrian Dissident Economist Freed".
The Guardian, July 27, 2002.
"President Shishekli and the Shaping of Syrian policy", *The World Today*, vol. 9, n°. 12, December 1953, pp. 521-529.
"Land Reform Legislation of Syria, Egypt and Iran", *Middle East Journal*, vol. 7, n°. 1, Winter 1952, pp. 69-87.
"Syrian Counter-Coups", *Middle East Journal*, vol. 8, n°. 2, Spring 1954, pp. 184-186.
« État de la réforme agraire en République arabe syrienne à la fin de 1969 », *Syrie et Monde Arabe*, vol. 17, n°. 194-95, 1970, pp. 26-30.
Economist Intelligence Unit, A study of the Middle East Economies: their Structure and Outlook in the 1980s, London, Economist Intelligence Unit, 1977, *Syria* pp. 219-243, 323-325.
Economist Intelligence Unit, *Country Report: Syria*, London, Economist Intelligence Unit, 1986.
« La Syrie et l'industrialisation agricole », *Syrie et Monde Arabe*, vol. 27, n°. 320, 1980, pp. 1-23.
"Why Syria Invaded Lebanon", *MERIP Reports*, n°. 51, October 1976, pp. 3-10.
"Conditions of Work in Syria and Lebanon under French Mandate", *International Labour Review*, vol. 39, n°. 4, April 1939, pp. 513-526.
"Land Reform Legislation of Syria, Egypt and Iran", *Middle East Journal*, vol. 7, n°. 1, Winter 1952, pp. 69-87.
"Egyptian-Syrian defense pact", *Middle Eastern Affairs*, vol. 6, n°. 11, November 1955, pp. 347-348.
"Syro-Turkish tensions", *Middle Eastern Affairs*, vol. 8, n°. 12, December

1957, pp. 414-419 (Documents to U.N. from Syria).
"Syria Separates", *Manchester Guardian*, 28 September 1961.
'The Meaning of the United Arab Republic", *World Today*, vol. 14, n°. 3, March 1958, pp. 93-101.
"Syria Breaks from the United Arab Republic", *Middle Eastern Affairs*, vol. 12, n°. 9, November 1961, pp. 269-278. Includes Nasser's statement in September 1961.
« État de la réforme agraire en République arabe syrienne à la fin de 1969 », *Syrie et Monde Arabe*, vol. 17, n°. 194-95, 1970, pp. 26-30.
PEW Research Centre, December 14, 2012, "Public Says U.S. Does Not Have Responsibility to Act in Syria"
"Syrian Rebels Find Hearts and Minds Elusive: Many Syrians remain wary of the opposition and its assurances of how it would govern the country", by Anne Barnard, *New York Times*, January 15, 2013.
Economist Intelligence Unit, *Country Report: Syria*, London, Economist Intelligence Unit, 1986.
Economist Intelligence Unit, *A study of the Middle East economies: their structure and outlook in the 1980s*, London, Economist Intelligence Unit, 1977, *Syria pp*. 219-243, 323-325.
« Syrie et l'industrialisation agricole », *Syrie et Monde Arabe*, vol. 27, n°. 320, 1980, pp. 1-23.
Hafez Assad's interview in the *Los Angeles Times*, 14 August 1983.
The Middle East and North Africa 2002, 48th Edition.
Zakaria, Zakaria, "Israel Dominates the New Middle East", *The Washington Post*, November 21, 2012. http://www.washingtonpost.com/ opinions/ fareed-zakaria-israel-dominates-the-middle-east/2012/11/21/ d310dc7c-3428-11e2-bfd5-e202b6d7b501_story.html
Wall Street Journal, "Syria Opposition Leader Interview Transcript: Stop the Killing Machine", December 2, 2011.
Le Canard Enchaîné, « Syrie : Jabhat al-Nusra, l'erreur américaine », le 12 décembre 2012.
Russia Today, 9 November 2012, Interview with Bashar Assad.

الحرب السورية

كتاب الحرب السورية لكمال ديب هو عمل أكاديمي رصين عن أحداث سورية الأخيرة عائداً بجذورها إلى العام 1970. منذ صيف 2011 تعيش سورية انفجاراً يدمي القلوب أصبحت خلاله أحياء مدن سورية الكبرى - جواهر الشرق - قاعاً صفصفاً تنعق فوقها الغربان وتملأ شوارعها الجثث. لقد طغى الحدث السوري على ما عداه، خبراً بات يومياً هدّد السلم العالمي، شوّهته الفضائيات واستنفر المشاعر وأثار الجدل وملأت أحاديثه صفحات التواصل الاجتماعي ومانشيتات الصحف ووصلت شظاياه أعمالاً إرهابية في عدّة عواصم. لذلك يقدّم كمال ديب هذا العمل الموسوعي عن الحرب في سورية يضاف إلى أعماله السابقة. ولا يكتفي باستعراض المعلومات بل يقوم بتحليلها وربطها بشكل محكم ليقدّم للقارىء فهماً واضحاً ومتقناً للحرب وجذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، ودورها في الصراع العربي الاسرائيلي وفي لبنان والعراق. وهو كتاب سيبقى لسنوات طويلة مرجعاً كلاسيكياً أساسياً لمن يرغب في الاطّلاع على دولة محورية في غاية الأهمية. في هذا الكتاب نفهم أنّ حرباً مماثلة جرت في سورية من 1976 إلى 1982 بنفس الأبطال والأشرار ولكن الحرب التي بدأت في 2011 هي مآية ضعف الحرب السابقة في عالميتها وامتدادها وضحاياها وآثارها. فبعكس الحرب السابقة كان ثمن خيار سورية منذ 2001 السيادة والاستقلال الاقتصادي والسياسي باهظاً.

"ملخصّات فصول كتاب كمال ديب عن سورية التي اطّلعت عليها تبدو واعدة جداً. يغطّي هذا الكتاب مسافة تاريخية طويلة بشكل شامل لم يسبقه إليه أحد. الدكتور ديب يجعل تاريخ سورية يُقرأ بسهولة وكأنّه رواية سلسة فيتحاشى التعقيدات الأكاديمية والنظرية ليمسك بيد القارىء من فصل إلى آخر. وهذا هو الأسلوب الذي نصحت الدكتور ديب اتباعه وما فعلته أنا في سائر مؤلفاتي وكتاباتي عن سورية".

الدكتور باتريك سيل

كمال ديب دكتور في الاقتصاد من أصل لبناني يعمل استاذاً جامعياً في كندا. صدر له عن دار النهار: بيروت والحداث: الثقافة والهوية من جبران إلى فيروز، وهذا الجسر العتيق - سقوط لبنان المسيحي؟ 1920-2020 ويوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان. كما صدر له كتب ودراسات عن دور نشر أخرى بالعربية والانكليزية والفرنسية والألمانية.


ISBN 9789953744032

تصميم الغلاف ربا أبو رجيلي